

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232340

UNIVERSAL
LIBRARY

١٠ باب ينقذ البيع بما يدل

على الرضاء

٤٣ فصل علة طعام الربا قتيان

وادخار

٦٩ فصل في بيعوع الآجال

٨٠ فصل ذكر فيه حكم بيع العينة

٨٣ فصل انما الخيار بشرط

١٤٥ فصل في المراجعة

١٥٦ فصل في تساؤل البناء والشجر

الارض

١٧٢ فصل اختلاف المتبايعان

في المحكم جنس الفن الخ

١٧٩ باب السلم

١٩٠ فصل في القرض

٢١٠ فصل في المقاصة

٢١٤ باب في الرهن

٢٤٣ باب في الفلوس

٢٧٢ باب في بيان اسباب الحجر

٢٨٨ باب الصلح

٣٠٣ باب المحوالة

٣٠٧ باب الضمان

٣٢٤ باب الشركة

٣٥٠ باب الوكالة

٣٦٩ باب في الاقرار

٣٧٢ فصل في الاستلحاق

٣٩٠ باب في الايداع

٤٠٣ باب في حكم العارية

٤١١ باب في الغصب

٤٢٩ فصل وان زرع فاستحققت

٤٤٠ باب في الشفعة

٤٦٢ باب في القسمة

٤٧٩ باب في القراض

٤٩٧ باب في المساقاة

تسالك من حاشية الامام العالم العلامة
عائمة المحققين سيدى محمد الدسوقي
على شرح العلامة القطب
سيدى أحمد الدردير
على الفقه
بمعا
آمين
م.

الجزء
الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

* (باب في عقد البيع بما يدل على الرضى)

(قوله أى يحصل ويوجد) انما يفرضه بقصد ما ذكرنا لان انعقاد الشئ عبارة عن تقومه باجزائه والافصح ان يفسر ببيع أو يلزم لانه قد يحصل البيع بالمعاماة أو غيرها من الصيغ ولا يكون صحيحا أو لازما والمحقق الشرعية تشمل الصحيح والفاصل (قوله عقد معاوضة) أى عقد محتو على عوض من الجانبين (قوله على غير) أى على ذوات غير منافع وغير تمتع أى انتفاع بالذات (قوله فتدخل هبة الثواب الخ) أى وتدخل فيه أيضا التولية والشركة والاقالة والاختذ بالشفعة وتخرج من الاختص بقوله ذو مكائسة (قوله والصرف هو بيع النقد بنقد معتبر لنوعه) واما المراطلة فهي بيع النقد بنقد من نوعه (قوله أى لانه الخ) هذا التفسير من عند الشارح ولما كان ما أخذوا من كلام ابن عرفة قال الشارح كما قال أى ابن عرفة (قوله قال) أى ابن عرفة والغالب عرفا أى والغالب امالة في عرف الفقهاء معنى اختصاصه أى من المعنى الاعم المتقدم بسبب ان براد في التعريف السابق ذو مكائسة الخ (قوله ذو مكائسة) أى صاحب مغالبة ومشاخة خرج هبة الثواب فانه ليس فيها مشاخة لانه متى دفعت القيمة لم الواهب قبولها ولا يجب لازيد والمراد ان شأنه المكائسة والمغالبة وحيد فلهذا لا يضر تخلفها في بعض الافراد كبيع الاستئمان (قوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة واما العوض الاخر فصائق بان يكون ذهبا أو فضة أو غيرهما بان يكون عرضا يخرج بهذا القيد الصرف والمراطلة فانه ليس أحد العوضين فيه ما غير ذهب ولا فضة بل

العوضان ذهب أو فضة أو المراتبة أو أحدهما ذهب ولا تصرف في الصرف (قوله معين فيه
 غير العين) إضافة غير فيه للعوض أي معين فيه كل ما خالف العين خرج السلم فان غير العين فيه
 ليس معينا بل في الذمة والمراد بالعين ما ليس في الذمة فيشمل الغائب فيبيع الغائب ليس سلبا لان
 غير العين فيه معين بالحاصل ان العين لا يجب ان تكون معينة في البيع والسلم واما غير العين فيجب
 ان يكون معينة في البيع وغير معين في السلم فان قلت ظاهر كلامه ان رأس المال في السلم لا بد
 ان يكون عينيا مع انه يجوز ان يكون عرضا قلت المراد بالعين رأس المال نقدا كان أو عرضا وانما
 أثر العين بالذكر نظر للشان اه عدوى (قوله بما يدل على الرضى) أي بسبب وجود ما يدل
 على الرضى من العاقدين وأشار المشرح بقوله أي بشئ الخ الى ان ما في كلام المصنف يصح ان يكون
 نكرة وان تكون معرفة وهو واولى لان الموصول بعم دائما وهو المراد هنا واما النكرة في سياق الاثبات
 فقد تم وقد لا تم (قوله بما يدل) أي عرفا سواء دل على الرضى لغة أيضا ولا فالاول كعبت واشترت
 وغيره من الاقوال والثاني كالكتابة والاشارة والمعاطاة (قوله منه ما لو من احدهما) راجع
 للقول وما بعده أي من قول من المجانبين أو كتابة منهما أو تول من احدهما وكتابة من الاخر أو اشارة
 منه ما لو من جانب وقول أو كتابة من الآخر (قوله وان معاطاة) أي هذا اذا كان دال الرضى
 غير معاطاة بان كان قول أو كتابة أو اشارة بل وان كان دال الرضى معاطاة وفقا لاحد وخلافا للشافعي
 القائل لا بد من القول من المجانبين مطلقا أي كان البيع من المحقرات أم لا ولا في حنية
 في غير المحقرات فلا بد فيها من القول عنده من المجانبين وتكفي المعاطاة في المحقرات (قوله ولزوم
 البيع فيها) أي في المعاطاة بالتقاضي أي بالقض من المجانبين فن أخذ رغبا من شخص ودفع له
 ثمنه فلا يجوز له رده وأخذ بدله لاشك في التماثل بخلاف ما لو أخذ الرغيف ولم يدفع ثمنه فيجوز له رده
 وأخذ بدله لعدم لزوم البيع (قوله ولا يتوقف العقد) أي صحة العقد وقوله فيجوز ان تصرف
 فيه بالكل ونحوه أي كالمدة قبل دفع ثمنه أي ان وجد من الآخر ما يدل على الرضى والالمية عقد
 بيع بينهما ما واه غير جائل انظر بن (قوله وان حصل الرضى بقول المشتري للبائع يعني)
 أشار المشرح الى أن قول المصنف وبمعنى الخ ما خول للبائع فهو عصف على معاطاة وليس من
 افرادها وهو من ذكر الخاص بعد العام لان راجع هذا تحت قوله بما يدل على الرضى كما ان كل مبالغة
 ذكرها بعد المبالغ عليه كذلك وحاصله انه كانه عقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري
 على الانجاب من البائع بأن يقول المشتري يعني فيقول البائع بعثك خلافا للشافعي في هذه وفيما قبلها
 ولهذا اتى بهذه عقب قوله بان معاطاة لا تدخلها معاطاة في حيز المبالغة (قوله ويقول المشتري اشترت
 ونحوه) أي كانهما او رتبتهما بهذا (قوله وقع في محله أي لاز الاصل في الانجاب ان يقع
 من البائع اولا ولا يقع القبول من المشتري ثانيا (قوله ان انعقاد البيع) أي لزومه وليس لاحدهما
 الا انه كالشئ أي بقول المشتري اولا يعني فيقول له البائع بعثك (قوله وهو قول راجح) هو قول
 مالك في كتاب عمه وهو قول ابن القاسم وعبدى في كتاب ابن مزين ولخاتمة ابن الماوراء رحمه ابواسحاق
 واقتصر عليه انتهى خش والحاصل ان الماضي ينعقد به البيع اتفاقا ولا عبرة بقول من أتى به انه
 لم يرد البيع والشرا ولو حلف والمضارع ان تحلف من أتى به انه لم يرد البيع أو اشترى قبل قوله والازم
 وأما الآخر فهل هو كالماضي وهو قول مالك وابن القاسم في غير المدونة أو كالمضارع وهو قول ابن
 القاسم في المدونة (قوله ونحوه) لكن كلام بن تقي الدين يقتضي اعتمادا ظاهر المصنف من انعقاد
 في المدونة الخ كذا قال عجم لكن كلام بن تقي الدين يقتضي اعتمادا ظاهر المصنف من انعقاد

البيع ولو قال المشتري لأرضي أو كنت هازلا ولو حلف ونصه من المعلوم ان قول ابن القاسم في المدونة
 مقدم على قوله وقول غيره في غيرهما لكن لما كان قول ابن القاسم في المدونة استند في هذه المسألة
 للقياس على مسألة التسوق وكان قياسه هذا مطعون فيه اعتمد المصنف البحث فيه فحرم بالاروم
 ولورجع المشتري وحلف وهو المعتمد اهـ (قوله لان دلالة المضارع على البيع) أي في المسألة
 الآتية أقوى من دلالة الامر عليه أي في هذه المسألة أي وقد قالوا يطلب اليقين من الراجع في
 المسألة الآتية مع كونه آتيا بالمضارع الا أقوى دلالة فليكن طلب اليقين من الراجع في المسألة
 التي عبر فيها الراجع بالامر بالطريق الاولى كذا قال الشارح تبعا لعنق وتعبه بن قائلا فيه
 نظرا لان المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضى ودلالة الامر على الرضى أقوى من دلالة المضارع
 عليه لان صيغة الامر تدل على الرضى عرفا وان كان محتملا للثلاث لغة فالماضى لما كان دالا على
 الرضى من غير احتمال انعقاد البيع به من غير نزاع والامر كعنى انما يدل لغة على الامر بالبيع له
 أو التماسه منه الا انه محتمل لرضاه به وعدمه لكن العرف دل على رضاه به وحينئذ فيستري الامر مع
 الماضى (قوله كما في مسألة التسوق) الآتية مراده بها قول المصنف الآتى وحلف والازم
 ان قال الى قوله اخذتها بديل ما يأتى (قوله والا يلزمه الشراء) أي والابان حلفانه لم يرض
 وانما كان هازلا لم يلزمه الشراء (قوله كذلك) أي بصيغة الماضى (قوله في صورتين) أي
 المصدرتين بالماضى أعنى أتبعته وبعثت (قوله بأي شئ يدل الخ) أي من قول أو كتابة أو إشارة
 (قوله مثلا) أي ولو حلف انه لم يرد البيع (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) أي وقوله ابن
 يونس وأبو المحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة (قوله حيث فرق بين الماضى) أي فقال
 يلزم البيع به ولو حلف انه لم يرض وقوله والمضارع أي فقال انه لم يلزم به البيع ما لم يحلف انه لم يرض
 البيع وانما كان هازلا لم يلزمه الشراء (قوله انه قال أي يحكمها بكذا الخ) أي أو ما لو عرض رجل سلعة للبيع
 وقال من أتاني بعشرة فهي له فأتاه رجل بذلك ان سمع كلامه أو بلغه فالبيع لازم وليس للبائع
 منه وان لم يسمعه ولا بلغه فلا شئ له ذكره في نوازل البرزى ومثله في المعيار اهـ بن (قوله
 ولا ترد) أي اليقين على الشافى (قوله انه ما أراد البيع) أي وانما أراي الوعد أو المزح (قوله
 لم أرد الشراء) أي وانما أردت الوعد به أو المزح والهزل لان هزل البيع ليس جديا وانما يكون
 الهزل جديا في النكاح والطلاق والرجعة والعق كالم (قوله ففعل الحلف فيه ما الخ) ومجمله
 أيضا ما لم يكن في الكلام تردد أو الاقل قيل منه عمن ويلزم من تكلم بالمضارع أو لا اتفاقا لان تردد
 الكلام يدل على انه غير لاعب وذلك كان يقول المشتري بافان يعني سلعتك بعشرة فيقول لا
 فيقول بأحد عشر فيقول لا ثم يقول البائع أبيعكها ما تني عشرة فيقول المشتري قبلت فيلزم البيع
 ولا رجوع للبائع بعد ذلك ولو حلف انه لم يرد بيعا (قوله فان كان عدم الرضى قبل رضى الآخر
 فله الرد لا يمين) هذا يخالف ما لا ينشأ من انه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه صاحبه
 قبل أن يحميه الآخر لم يفده رجوعه اذا أحياه صاحبه بعد القبول لانه في صيغة يلزم بها الإيجاب
 أو القبول كمية الماضى وكلام المصنف في صيغة المضارع كما هو لفظه فاذا أتى أحدهما بصيغة
 الماضى ورجع قبل رضى الآخر لم يفده رجوعه اذا رضى صاحبه بعد ذلك (قوله أي وحلف
 البائع والالزمه البيع ان تسوق بها الخ) هذا مذهب المدونة وقيل يلزم البيع ولا عبرة بدعواه
 عدم الرضى ولو حلف وهو قول مالك في العتبية وفصل الأبهري فقال أشبهه ما سمعاه ان يكون
 ثما لسلعة لزم البيع والاحلف وهذه الاقوال الثلاثة جارية في صورة المنطوق والمعتمد أولها وهو

المختلف عند عدم القرينة والالزام وإما في صورة المفهوم فليس فيها إلا القول الأول كما قال ابن رشد
قال وتذهب بعض الناس إلى أن الخلاف موجود أيضاً فيما إذا كانت غير معرضة للسوم انظر بن
وعلى هذا فيزاد في المفهوم قول رابع وهو ما ذكره خنس (قوله مفهوم موافقة) أي كما قال ابن
رشد وهو المعتمد كما قاله شيخنا العدوي والعلامة بن خلافاً لخنس حيث ضعفه واعتدان المفهوم
مفهوم مخالفة وإن غير الموقوفة لا. وم يقبل قول ربه أنه لا عب بلايين (قوله أن قامت قرينة
الخ) إنما يعمل بالقرينة لأن البين للتمتعة وهي تنفي بالقرينة كما قاله بن (قوله كما إذا حصل)
تثنا كس وترد بينهما أي بأن قال المشتري أشتريها بخمسين فقال البائع لا فقال بستين
فقال البائع لا فقال له المشتري كم تبغيها فقال بمائة فقال المشتري أخذتها (قوله)
وان لم يتم الخ) هذه الحالة محمل كلام المصنف تنبيه لا يضر في البيع الفصل بين الإيجاب والقبول
إلا أن يخرج عن البيع غيره عرفاً وبالبائع الزام المشتري في المزايدة ولوطال الزمان أو انتهى المجلس
حيث لم يجز العرف بعدم الزامه كما عندنا مصر من أن الرجل إذا زاد في الساعة وأعرض عنه صاحبها
وانتهى المجلس فإنه لا يلزم بها وهذا ما لم تكن الساعة بيد ذلك المشتري والا كان لها الزامه
بها (قوله) وشرط صحة عقد عاقده إنما قد راضا في الثاني لأن الذي يتصف بالصحة وعدها
هو العتد لا العاقد وإنما قد راضا في القول لقوله الآتي ولزومه تكليف فإن الذي يقابل للزوم
الصحة وقد يقال الأول حذفه لأن التمييز شرط في وجود العقد لا في صحته فالمراد شرط وجوده تقدم
عاقده لأن فقد التمييز يمنع انعقاد البيع بحيث لا توجد حقيقة لفقد ما يدل على الرضا لا صحته مع
وجود حقيقة تامل انتهى بن (قوله فلا ينقد من غير الميز) خلافاً لما في طائي من صحة العقد من
غير الميز إلا أنه غير لازم بفعل التمييز شرطاً في لزومه وما ذكره الشرح هو ظاهر المصنف تبعاً لابن
الحاجب وابن شاس ويشهد له قول القاضي عبد الوهاب في التلقين وفساد البيع يكون لأشور
منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا واحداً أو أحدهما ممن لا يصح عقده كالصغير والمجنون وغير عالم
بالبيع وقول ابن بزي في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وقول
أبي عبد الله المقرئ في قواعد أن العقد من غير تمييز فإسد عند مالك وأبي حنيفة لتوقف انتقال
الملك على الرضا والقول النبي عليه الصلاة والسلام لا يخل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من
رضى معتبر وهو مفقود من غير الميز انظر بن (قوله واستثنى من المفهوم الخ) أي فكله قال فلا ينقد
بيع غير الميز إلا أن يكون عدم تمييزه بسكوادخله على نفسه ففي عدم انعقاد بيعه تردد (قوله)
وطريقة ابن شعبان أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله أذيوهم أنه في الصحة وعدها) أي يوم
أن أحد الترددين قائل بصحة البيع والآخر قائل بعدم صحته مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله)
ما غيب العقل) أي مطلقاً سواء كان مع نشأة وطرب أو لا غيب المحواس أيضاً ولا (قوله كسائر العقود)
أي وهي كل ما يتوقف على إيجاب وقبول وأما غيرهما من الطلاق وما بعده فهي إخراجات ولا تتوقف
على إيجاب وقبول (قوله لكنه لا يلزم) أي قوله إذا أفاق إن يرد وإن يعضيه وكذا يقال في
أقراراته وسائر العقود الخ (قوله كسائر العقود والأقارات بخلاف إطلاق الخ) ظاهره يقتضي
أن هذا التفصيل جار في الطافح ومن عنده نوع من التمييز وليس كذلك بل الطافح كالمجنون لا يؤخذ
بشيء أصلاً لاجنبات ولا غيرها وإنما التفصيل فيمن عنده نوع من التمييز قال ابن رشد في كتاب
النكاح إذا كان له أن لا ينفق الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجنون
في جميع أسوأه وأقوله إلا فيما ذهب وقته من الصلوات فإنه لا يقطع عنه بخلاف المجنون وإن كان

السكران هنده بقية من عقله فقال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وتلزمه الجنائيات والعق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك عامة أصحابه وهو أظهر الاقوال واو لاها بالصواب اه فبين ان التفصيل انما هو في النوع الثاني لاني كلهم ما ذكره ابن رشد نحوه للباحي والمأزري على ما في ح عنه اه بن وقد يجاب عن الشارح بان ال في العقود والاقارات هو من المضاف اليه أي كسائر عقوده واقاراراته أي من عنده نوع تمييزها لا تلزمه بخلاف طلاقه وعقته فيلزمه (قوله على تقدير الثالث) أي وهو الطوع أي وأما الدليل على تقدير الثاني وهو الرشد فهو قول المصنف في باب الحجر والولي رد تصرف عيز أي غير رشيد ولا يضر بعد موضع القرينة لان الكتاب كالشيء الواحد (قوله على المذهب) ومقابلته اذا اكره على سبب البيع فباع كان البيع لازما للصحة وهو الرافق بالمعجون لثبته بعد التماس من الشراء فلهذا المعلوم وهذا القول لابن كانه قد اختاره المتأخرون واقفي به اللخمي والسبيعي وروى ومال اليه ابن عرفة واقفي به ابن هلال والقبلي وجرى به العمل بغاس كذا في بن زويه ايضا من اكره على سبب البيع اذا سلمه انسان دراهم كان له الرجوع بها عليه بخلاف ما اذا ضمنه انسان فسدفع المبال منه لعدمه فانه لا رجوع له عليه وانما يرجع على الظالم وذلك لان المكره ان يقول للحميل أنت ظلمت وما لك لم تدفعه الي بخلاف المصنف وهذا هو الصواب خلافا لما في عني من عدم رجوع المصنف كالحميل على المكره بل على الظالم (قوله جبر حراما) أي وأما ما أوجب على البيع جبرا حلالا كان البيع لازما كجبره على بيع الدار لتوسعة المسجد والطريق أو المقبرة أو على بيع سلمة لوفاء دين أو لتفقة زوجة أو ولد أو الابوين ومن الجبر المحلل الجبر على البيع لاجل وفاء ما عليه من المخرج الحق كما قاله شيخنا العدوي (قوله فيصح ولا يلزم) أي وحينئذ فيجبر البائع ان شاء دفع الثمن للمشتري واخذ سلمته التي اجبر على بيعها وان شاء تركها للمشتري وأهضى البيع فقوله ورد عليه أي على البائع أي ان اراد البائع الرد وله ان يحضيه (قوله بلا ثمن الخ) أي ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله بالثمن وسواء علم المشتري بانه مكره أم لا تولى المكره بالفتح قبض الثمن يبيده أو قبضه غيره (قوله هذا خاص الخ) وقد اعتمد بعضهم ان الاكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع في ان البائع انما يرد المبيع اذا رد الثمن للمشتري والحاصل ان الاكراه على سبب البيع فيه أقوال ثلاثة قيل انه لازم وبه العمل وقيل انه غير لازم وعليه اذا رد للمبيع فهل يرد بالثمن وهو المعتمد أو بلا ثمن وهو ما مشى عليه المصنف وبقي قول رابع لسحنون وحاصله ان المضغوط ان كان قبض الثمن رد المبيع بالثمن والا فلا يغرمه وأما الاكراه على البيع فهو غير لازم ويرد المبيع ان شاء البائع بالثمن قول واحد (قوله الابينة تشهد بتلفه من البائع بلا تقرير منه) أي فلا يلزمه رد الثمن حذو ثمنه وظاهر ان البائع اذا ادعى تلفه من غير تقرير ولم يكن له يذنه بذلك لم يصدق وهو قول وقيل انه يصدق بيمين كالمودع (قوله في جبر عامل) المراد به من يلزمه بالبلد أو الاقليم ويظلم الناس وكذا كل حاكم ظلم في حكمه كفاتم مقام الذي ينزل البلد من طرف الملتزم (قوله لسكان أحسن) أي لان قوله مضى يومه ان جبر العامل على بيع ما بيده لو فاق ما ظلم فيه غيره غير جائز ابتداء وان كان يمضي البيع بعد الوقوع والنزول مع انه جائز بل واجب واجاب بن بان معني قوله ومضى في جبر عامل أي ومضى عمل القضاة يجوز البيع في جبر عامل وهو اشارة لقول ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في اخذ المال واعطائه انه اذا ضغطه له فيبيع جاز ولا رجوع له فيه وان كان ثم يتصرف في اخذ المال واعطائه فلا يشتري منه اذا ضغط فان اشترى منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا ضغط فيما خرج عليه من المال

الذي تصرف فيه وتبين إليه حصل عنده شيء منه فلم ينفذ الا فيما صار عنده من اموال المسلمين
(قوله ومحل بيع الخ) يعني ان محل جبر السلطان للعامل على البيع لاجل ان يوفي من ثمنه ما ظلم
فيه اذ لم يكن العامل قاصدا عانا واستمرت باقية عنده وعلم رباها والاخذ هاربها **(قوله**
ومصنف) اي ولو كان بقرينة شاهد كصحف ابن مسعود لانه كتب العلم وقول الشارح وكتب الحديث
لا مفهوم له بل يمنع بيع كتب العلم لهم مطلقا وظاهره ولو كان الكافر الذي يشتري ما ذكر يعظمه
وهو كذلك لان مجرد نقله له اهانته وينبغي ايضا بيع التوراة والانجيل لهم لانها مبدلة ففيه اعانة لهم
على هلاكهم واعلم انه كما يمنع بيع ما ذكر لهم تمنع ايضا هبته لهم والصدقة به عليهم وتضمن الهبة
والصدقة عليهم من المسلم بذلك لا يبعد الوقوع ولكن يجبرون على اخراجه من ملكهم كما يبيع لهم
(قوله) كبيع جارية لاهل الفساد أي او يبيع ارض لتتخذ كنيسة او مزارعة او الحشبة لمن يتخذها
صليبا أو الغنبل لمن يعمره خمر أو النحاس لمن يتخذها قوسا وكذا يمنع ان يباع للبربرين آلة الحرب
من سلاح أو كراع أو سرج وكل ما يتقوون به في الحرب من نحاس أو خيل أو ما معون ويجبرون على
اخراج ذلك وما يبيع الطغام لهم فقال ابن يونس عن ابن حبيب يجوز في الهدنة وأما في غير الهدنة فلا
يجوز والذي في المعيار عن الشاطبي ان المذهب المنع مطلقا وهو الذي عزمه ابن فرحون في التبصرة
وابن جرير في القوانين لابن القاسم وذكر في المعيار ايضا عن الشاطبي ان يبيع الشمع لهم ممنوع اذا
كانوا يستعينون به على اضرار المسلمين فان كان لاعبادهم فمكرروا نظر من **(قوله)** وأجبر المشتري
من غير فسخ للبيع على اخراجه هذا هو المشهور كما قال المازري وهو مذهب المدونة ومقاله
انه يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما ونسبه سحتون لا كثيرا محلب مالك قال ابن رشد والمختلف
مقيد بما اذا علم البائع ان المشتري كافرا أما اذا علم انه مسلم فانه لا يفسخ بلاحلاف ويجبر على اخراجه
من ملكه ببيع وقوه اه بن **(قوله)** ببيع لم يذكره المصنف العلم بالاولى مما ذكره من العتق
والهبة والذي يتولى بيعه الامام لا السيد الكافر لان فيه اهانته للمسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة
فان السيد الكافر يتولاها وليس تولى له كولاية البيع في اهانته للمسلم فان تولى الكافر بيعه
نقصه الامام وباعه هو كما قاله بعضهم **(قوله)** ولو لولاها الصغير هذا مبالغة في الاكتفاء في الاجراج
عن الملك بالهبة أي ولو كانت تلك الهبة صادرة من كافر اشترته ووهبته لولدها الصغير أو من كافر
اشتراه ووهب لولد الصغرى فالاب كالام والابن فرض مسألة **(قوله)** على الارراج الخ مارجحه
ابن يونس هو قول ابن السكيت وأبي بكر بن عبد الرحمن ورد المصنف بلوقول ابن شماس ان هبتها
لولدها الصغير لا تكفي في الاجراج وانما ذكر المصنف الصغير مع ان الصغير والكبير سوا في الاعتصار
منهما لان فيه فرض الخلاف وانترجح عند ابن يونس واما الهبة للكبير فانها تكفي في الاجراج اتفاقا
لقدمته على افاة الاعتصار بالتصرف بخلاف الصغير فانه محجور عليه اه بن **(قوله)** ولا رهن أي
ولا يكفي الاجراج برهن **(قوله)** فيؤخذ الرهن أي الذي هو العبد المسلم الذي رهنه الكافر
في الدين الذي عليه ويباع ويدفع ثمنه له لئلا يترك الكافر ولا يبقى العبد رهنه لان فيه استمرار ملك
الكافر على المسلم **(قوله)** وأني برهن نقه أي اذا لم يرض الرهن ببقاء دينه بلارهن **(قوله)**
ان كان موسرا أي ان محل كون الرهن يباع وبأن الرهن برهن نقه بالشريطين المذكورين والاعجل
الدين ان كان الراهن موسرا الخ وقوله فان كان عرضا من يبيع أي والموضوع ان الراهن موسر
(قوله) بقى أي بقي العبد الذي أسلم رهننا **(قوله)** بان كان عينا أي مطلقا من يبيع أو من
قرض **(قوله)** بشرطه أي المتقدم وهو قوله ان كان ذلك المقتضى موسرا والدين مما يجعل فان كان

مما لا يهل خيرا المرتين في تعجيل الدين وفي الاتيان له برهن مكان العبد وان كان المعتق معسر اتممت
 رد العتق وبقاء العبد رهنا (قوله يجوز للشترى رده) أي رد العبد المسلم وفرض بن المسألة فيما
 اذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه قال وحيد بن زبير لا يرد البعث بان البيع هناك من السلطان وبيع السلطان
 يبيع براءة ولا موجب للتخصيص عقب القساعة يبيع الناس اه فعلى هذا لو كان الاسلام سابقا
 على البيع لم يكن للشترى رده بالعيب خلافا للشارح حيث قال واذا باع الكافر عبده المسلم الخ
 فقد فرض الكلام في عبدا اسلامه سابق على بيعه فتأمل (قوله بخيار المسلم) أي المشتري مسلم
 وقوله او كافر صادق بان يكون ذلك الكافر الذي حصل له الخيار مشتريا أو تان هذا البائع
 (قوله وفي خيار الخ) الجار والمجرور متعلق بهل وما قدمه عليه أوقع الظاهر موقع المضمحل
 والعكس والاصل ويهل بمشترى مسلم في خياره لا نقضانه اه بن (قوله فان رده الخ) أي وان
 اجاز المشتري المسلم البيع فالظاهر (قوله وان أسلم في خيار الكافر الخ) أشار لقول المدونة
 لو باع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار للشترى أو البائع فاسلم العبد في أيام الخيار لم يفسخ
 البيع وقيل لما كان الخيار اخترا أو رد ثم بيع على من صار اليه اه وظاهر المصنف ان الكافر
 يستجمل سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا والذي في نص ابن يونس ان محمل ذلك اذا كان
 العاقدان كافرين اما ان كان أحدهما مسلما يستجمل اذ قد يصير للمسلم منهم ما وقد نقل كلامه
 في التوضيح واعتمده مقتصر عليه وليس فيه ما يشير الى ضعفه فقول عقب ان كلام ابن يونس
 ضعيف كفي التوضيح وغيره والمعتمد اطلاق المصنف فيه نظرا نظر بن والحاصل انه ان كان
 المشتري مسلما وكان الخيار له وحصل اسلام العبد في مدة خياره فانه يهل لا نقضاء أم هذا الخيار
 اتفاقا وان كان المشتري كافرا كالبايع فانه يستجمل صاحب الخيار منهما اتفاقا وان كان المشتري
 مسلما والخيار لبايعه الكافر فظاهر المصنف انه يستجمل والمعتمد ما قاله ابن يونس من الالهال
 لا نقضاء أم هذا الخيار لا احتمال ان البائع صاحب الخيار يميز البيع لذلك المسلم (قوله بالامضاء)
 أي بامضاء البائع أو رده فان أمضى البيع أجبر المشتري على اخراجه من ملكه بما مروا رد البيع
 أجبر البائع على اخراجه بما مر (قوله كيبه ان أسلم وبعث غيبة سيده) محل الاستحجال ببيعته
 في الحالة المذكورة اذا كان لا يرجي قدوم سيده فان رجع قدومه انتظر كما في أبي الحسن على المدونة
 انظر بن (قوله بان يكون على عشرة أيام) أي مع أمن الطريق (قوله على الخوف) أي مع
 الخوف في الطريق (قوله فان أجاب) أي باخراجه بواحد مما مر فالظاهر (قوله وفي البائع
 يمنع من الامضاء) ذكر ابن المحاسب في هذا قولين وهما محرجان كما نقله ابن شاس عن المازري
 على ان يبيع الخيار هل هو منخل فيمنع من الامضاء لانه كابتداء بيع أو منبرم فيجوز قال في التوضيح
 والمعروف من المذهب التحال له ثم قال وانظروا المنع ولو قلنا انه منبرم اذ لا فرق بين ان يكون بيده
 السيد رفع تقريره وبين ابتداءه بجماع تلك الكافر للمسلم في الوجهين اه وحاصله انه لا فرق
 في حرمة الامضاء سواء قلنا انه منبرم وان الذي بيد السيد رفع تقريره أو قلنا انه منخل وان الذي بيد
 السيد ابتداءه بقريرته الملك الكافر للمسلم في الوجهين وقد ادعى المصنف ما هو مخرج على المعروف
 من المذهب مع ان النصوص لابن محرز خلافه ونصه ولو كان البائع مسلما والخيار له واسلم العبد
 فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للشترى احتمل بقاء الخيار لمدته اذ الملك للبائع
 ونعميله اذ لا حرمة لعقد الكافر اه ونقله ابن عرفة واقروه في نظر المواق في كلام المصنف اه
 بن (قوله استجمل) أي في امضاء البيع أو رده فلا كلام وان امضاء أجبر على اخراجه

من ماله كدواحد مائة (قوله وفي جواز الخ) يريدان الكافر إذا أسلم عبده وقلنا انه يجبر على بيعه
فهو لا يجوز للامام ان يبيعه على خيار ماله كماله أو المشتري ما فيه من طلب الاستقصاء للكافر في الثمن
وفي العدول عنه تضييق على الكافر ولا يدفع ضرر العبد بضر السيد الكافر ولا يجوز لبقاء المسلم
في ملك الكافر زوال الخيار طر يقتان فقوله تردد أى طر يقتان لبعض المتأخرين الأولى اعياض
والثانية لابن رشد كما في المحسن وعلى الثاني اذا بيع بخيار فالظاهر فسح البيع وعلى الاول فهل
أمد الخيار جمعة هنا كغيره أو ثلاثة أيام طر يقتان (قوله فلا يجوز الخ) أى بل يجب بيعه بتأ (قوله
أو كان الأب عند المشتري) أى قبل شراء الولد (قوله والا جاز) أى والابن كان معه أبوه جاز مطلقا
كان على دين مشتريه أم لا (قوله وهو قيد في قوله مطلق) قال بن فيه نظر بل الظاهر انه شرط
في كل من التأويلين فلو قدمه عليهما فقال وهل منع الصغير اذا لم يكن معه أبوه مطلق أو اذا لم يكن
على دين مشتريه تأويلان سكان أولى ويدل لذلك كلام عياض انظر التوضيح وح ومفهوم القيد
انه اذا كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة للابن لانه تابع لبيته وانما ينظر للاب فان كان على دين
مشتريه جاز والا فلا كما قال المصنف وجاز شراء بالغ على دينه فقوله شارحنا تبعا لعقب والابن
كان معه أبوه جاز أى مطلقا غير صحيح كما علمت اه (قوله وأما المجوسى) أى وأما الصغير المجوسى
فيمنع بيعه لكافر اتفاقا كان معه أبوه أم لا (قوله على المشهور) كان المشتري موافقا
لذلك المبيع في الاعتقاد أم لا (قوله مقابلا لظاهر المدونة) أى فهو ماضيفان وقوله
من المنع مطلقا بيان لظاهر المدونة السابق الرابع (قوله من المنع مطلقا) أى منع بيع
الصغير لكافر سواء كان الصغير ككيسا أو مجوسيا كان على دين مشتريه أم لا كان معه أبوه
أم لا لأن الصغير يجبر على الاسلام ولو ككيسا فهو مسلم حكما (قوله مطلقا) أى صغيرا أو كبيرا
(قوله وقدم الاول) أى وهو التهديد أى التخويف بالضرب والمزاد بالثاني الضرب بالفعل
(قوله ولا شراء بالغ) أى شراؤه من مسلم أو من كافر (قوله ان اقام) أى ان شرط عليه حين
البيع الإقامة به (قوله كما هو أحد التأويلين) أى السابقين في كلام المصنف (قوله خالف
ما تقدم) أى لما مر من ان الرابع مذهب المدونة وهو منع بيع الصغير للكافر مطلقا كان مجوسيا
أو ككيسا على دين مشتريه أم لا كان معه أبوه أم لا (قوله وهو بن قوله فيما روى صغيرا لكافر)
أى فيكون مكررا واجاب بعضهم باختصار عطفه على المنفى وهو بان كان عين قوله فيما روى
وصغيرا لكافر لكنه كرهه للتنبه على ما فيه من الترجيح نعم الترجيح هنالك ليس لابن يونس بل
لعياض فكان على المصنف ان يقول على الاصح (قوله وعدم نهى) أى عن بيعه (قوله وجهل
به) أى وعدم جهل به (قوله أى أصلية باقية الخ) فيه انه يرد على مفهومه الخ اذا تم تجرأ واخلل
فلو قال عوض أصلية باقية أو عرض الخ حالة أو مالية أو يقول حاصلة أو مستحصلة لكان ظاهرا
ويدخل الثوب المتنجس ولا يدخل الخمر في قولنا أو مالية لانه اذا تم تجرأ واخلل لا يبق خرافه وما دام
خرا لا يظهر أبدا تأمل (قوله أو عرض لها) لعل الاولى له أى للعقد وعليه المصنف بالاطهارة
الأصلية (قوله ووجب تبينه) أى ما ذكر من النجاسة ولرفا لبيتهها كان أوضح (قوله وجب
للمشتري الخيار) أى ولو كان لا يصلح ولا ينعص الثوب الغسل على ما استظهره ح (قوله
أو لا يمكن طهارته) أى أو كانت نجاسته عارضة ولا يمكن طهارته والانصب ان يقول أولا يمكن
زوالها (قوله كز بل الخ) متى المصنف على قياس ابن القاسم له على العذرة بناء على قول
مالك يمنع بيعها فدل كلام المصنف على ان العذرة بمنوعة بالاولى وقد حصل ح في بيع العذرة

أربعة أقوال المنع لمالك على فهم الأكثر للدونة والكرهاه على ظاهرها وفهم أبي الحسن لها والمجواز لابن الماجشون والفرق بين الضرورة لها فيجوز وعدها مباح وهو لا يشبه في كتاب محمد وأما الزيل فذكر ابن عرفة فيه ثلاثة أقوال المنع وهو قياس ابن القاسم له على العذرة في المنع عند مالك وقول ابن القاسم بجوازه وقول أشهب بجوازه عند الضرورة وتزاد الكراهة على ظاهر المدونة وفهم أبي الحسن وفي التحفة

ونجس صفة محظورة * ورنحوا في الزيل للضرورة

وهو يفيدان العمل على جواز بيع الزيل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن أبي وهو الذي به العمل عندنا اهـ بن (قوله ولو مكرها) أي هذا إذا كان غير المباح محرما كالتحليل والمخالع والمجرب بل ولو كان مكرها كسبيع وضبع وثعلب وذئب وهر (قوله وزيل نجس) ما ذكره من أنه لا يصح بيعه هو المشهور من المذهب ومقابل روايته وقعت لمالك جواز بيعه كان يقتضيها ابن اللباد قال ابن رشد في سماع القرينين في كتاب الصيد ما نصه والمشهور عن مالك أنه لم يعلم من مذهبه في المدونة وغيره أن بيعه لا يجوز ولا يظهر في القياس أن بيعه جائز لمن لا يغش به إذا بين لأن تجسيسه بسقوط التجاسة فيه لا يشق طمأنينة ربه عنه ولا يذهب جملة المذاق منه ولا يجوز أن يتلف عليه بخار له أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيل على مذهب من لا يميز غسله وأما على مذهب من يميز غسله وروى ذلك عن مالك فسيده في البيع سيدل الثوب المتنجس اهـ بن (قوله اختيار أراجع لقوله فلا يصح بيع الخ) (قوله لكن رجع بعضهم) هو ابن عرفة (قوله والمصنف) أي حيث قيد المشرع بالمحرم (قوله في بحثه) أي استظهاره (قوله فلا) أي فلا يجوز بيعه سواء كان محرما أو لا كل أو مباحه (قوله لا ككتاب صيد) أي لأنه نهى عن بيعه في الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن النكاح ومهر البنت وحلوان الكاهن وقوله لا ككتاب صيد أي خلافا للحنابلة حيث قال أبيه واجب بثمنه وكلام التوضيح وغیره يفيد أن الخلاف في مباح الانتخاذ مطلقا سواء كان كلب صيدا أو حارسا وأما قول التحفة

واتفقوا أن كلاب المشاهي * يجوز بيعها ككتاب البادية

فقد اتفقوا ولده عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلاب الحراسة بل الخلاف فيه مثل كلب الصيد (قوله للجلد) الصواب أن قوله للجلد قيد في بيع السبع فقط وأما المهر فيجوز بيعه ليعتفع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة وبه شرح المؤلف خلافا لظاهر المصنف اهـ بن (قوله وطامل مقرب) ومثلهذا والمرض الخوف وما ذكره من جواز بيع ما ذكره ابن ميمون وابن رشد عن المذهب وقطع ابن المحاسب وابن سلون بأنه الأصح ونقل الباسي عن ابن حبيب منع بيع ذي المرض الخوف والحامل بعد ستة أشهر (قوله أي على تسليمه) أي على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري له (قوله ولم تعلم صفة منع) البيع في هذه الحالة للجهل بصفة لا لعدم القدرة على تسليمه الذي هو الموضوع تأمل (قوله لا الجاز) نحوه لا ينطبق ونصه ويجوز بيع العبد الباقي إذا علم المتباع موضعه وصفته وكان عنده من يسهل خلاصه منه فإن وجد هذا الباقي على الصفة التي علمها المتباع قبضه وصح البيع فيه وإن وجدته قد تغيرت ذلك كان ضمانه من البائع ويسترجع المتباع الثمن اهـ بن (قوله فإن كان) أي الغاصب الذي تأخذ منه الأحكام مقرا (قوله جاز) أي بيعه للغاصب من غير رد بالفعل وأولى إذا رده له بالفعل (قوله منع) أي منع نية للغاصب إذا لم يحصل رد بالفعل (قوله فقولان) أي هل يجوز بيعه للغاصب قبل رده بالفعل أو لا يجوز

قولان: (قوله أرجحهما الثانية) وحاصلها جواز البيع للغاصب إذا لم يعزم على عدم رده لربه بان رده له بالفعل أو عزم على رده له أو جعل الحال فان عزم على عدم رده لم يضر به البيع له. (قوله لان اشتراه) ابن عاشر انظر كيف يتصور مع فرض بيعه وجود شرط شرائه الذي هو العزم على رده أو رده فعل وأجيب بان محل الفرض المتقدم اذا كان الغاصب غير مقدور عليه بحيث لا تناله الاحكام والاجاز بيعه للغاصب من غير شرط وعليه ما هنا ابن تلبية من فروع هذه المسألة في دار باع كاهن بعد ان يملك حظ شريكه فان ملكه بائنه رجوع فيه أو يأخذ نصيبه من ملكه بشراء أو هبة أو صدقة فلا رجوع له (قوله أي وقف بيعه) أي امضاء بيعه بالبيع مع الموقوف على رضى المتهن امضاؤه وزومه (قوله ان يبيع) أي وانما يكون له الدين بالبيع المحل وحاصله أنه انما يكون للمتهن رد بيع الرهن وبقاؤه رهنا بأحد أمور ثلاثة الأول ان يبيع الرهن بأقل من الدين ولم يكمل الرهن للمتهن دينه فان كمله فلا رده الثاني ان يبيع الرهن بغير جنس الدين ولم يأت الرهن برهن ثمة بدل الأول فان أتى برهن ثمة بدل الأول فلا رده للمتهن ويبقى الدين لاجله والثالث ان يكون الدين مما لا يجعل كعرض من بيع والا فلا رده ويجعل دينه (قوله وبعده) أي وارباعه الرهن بعد قبضه أي قبض المتهن له (قوله ووقف ملك غيره) تكلم المصنف على حكم بيع الفضولي بعد الوقوع واما القيدوم عليه فقيل بمنعه وقيل بجوازه وقيل بمنعه في العتق والجواز في العرض (قوله) ويطلب الفضولي فقط بالثمن أي اذا أجاز المالك بيعه فانما يطلب بالثمن الفضولي البائع ولا يطلب به المشتري لانه باجازه بيعه صار وكيله أي والموكل انما يطلب بالثمن وكيله لا المشتري من وكيله (قوله وكذا) أي يكون لازما اذا كان البيع بغير حضرة المالك اذا بلغه ذلك البيع وسكت عاما أي من حين علمه أي والحال انه ليس هناك مانع بمنعه من القيام واما لو سكت بعد العلم أقل من عام أو أكثر من عام وكان هناك مانع بمنعه من قيامه يلزم البيع (قوله سقط حقه) أي وصار الثمن ملكا للبائع الفضولي (قوله وان يبيع بغيرها) أي وعلم وسكت العام فلا يسقط حقه من الثمن ما لم تقص مدة الحيازة وقوله عشرة اعوام ظاهره ان المبيع عقارا أو عرضا مع ان الحيازة في العرض مدتها سنة فتأمل ذلك اه مؤلف تنبيه محل كون المالك له نقض بيع الفضولي غاصبا أو غيره ان لم يفت المبيع فان فات بذهاب عينه فقام على الفضولي الاكثر من ثمنه وقيمه غاصبا أم لا (قوله فللمشتري الغلة الى آخره) حاصل كلامه ان الغلة للمشتري في جميع صور بيع الفضولي الا في صورة واحدة فالغلة فيها للمالك وهي اذا علم المشتري ان البائع غير مالك ولم تقم شبهة تنفي عنه العدا او ولي اذا علم به لدى البائع (قوله والعبد الجاني الخ) لم يذكر حكم الاقدام على بيعه مع علم الجنابة وقال ابن عرفة وفي هبتها ابن القاسم من باع عبده بعد علمه بجنابته لم يجز الا ان يحمل الارش ونقل أبو الحسن عن اللخمي الجواز واستحسنه وهو ظاهر اه ابن وحاصل فقه المسألة على ما ذكره المصنف والشارح ان العبد الجاني اذا باعه سيده كان بيعه صحيحا لكنه غير ماض فيتوقف مضيه وزومه على رضى مستحق الجنابة به لتعلق الجنابة بربقة العبد الجاني فان شاء مستحق الجنابة أمضى ذلك البيع وأخذ الثمن وان شاره وأخذ العبد في الجنابة لم يحل تجنيبه على الوجه المذكور اذا لم يدفع به البائع أو المشتري ارش الجنابة والا فلا كلام له واعلم ان سيد العبد اذا باعه فانه بخيراة لابن دفع ارش الجنابة وعدم دفعه فان ابى من دفعه خير المشتري بين دفعه وعدم دفعه فان ابى غير المستحق من اجازة البيع وأخذ الثمن ورد

البيع وأخذ العبد وإذا دفع البائع الأرض فالأمر ظاهر وان دفعه المشتري رجع به على البائع
 ان كان أقل من الثمن أو بالثمن ان كان أقل من الأرض وإذا ادعى على البائع العالم بالجناية أنه
 قدر ضي يتحمل الأرض بسبب بيعه وقال مارضيت بتحملها طوبى باليمين فان نكل غرم الأرض
 وان حلف أنه ماضى بتحملها كان المستحق للجناية رد البيع وأخذ العبد وأما ما ادعى البائع وأخذ الثمن
 ان لم يدفع له البائع أو المشتري الأرض على ما مر (قوله على رضى الخ) أى تعلق الجناية بقرعة
 العبد المجانى (قوله فله الرد) أى وأخذ العبد فى جنائيه انما ^{من السيد والمشتري} لرب
 الجناية ارشها وقوله وله الأمضاء أى امضاء بيعه وأخذ العبد (قوله وخلف
 سيده) أى حلف سيد المجانى للجنى عليه وقوله راضيا بتحملها أى الجناية ^{فاحتل ارشها} (قوله
 ان ادعى الخ) ينبغى ضطره بالنسبة للفعول ليشمل ما اذا ادعى المجنى عليه وما اذا ادعى المشتري لماله
 من الحق ثم محل الخلاف اذا باعه بعد علمه بالجناية كما فى المدونة أه بن (قوله ان لم يدفع له
 السيد الخ) أى ومحل كون المستحق للجناية له رد البيع وأخذ العبد أو امضاءه وأخذ الثمن ان لم يخ
 (قوله فالخيار للسيد) أى فى دفع الأرض وعدم دفعه أولا فان أبى خير المشتري فى دفعه وعدم دفعه
 فان أبى من دفعه خير المستحق للجناية فى رد البيع وأخذ العبد وفى امضاءه وأخذ الثمن (قوله
 لتعلق حقه بعين العبد) الاولى ان يقول لانه اسقط له ما كان يملك بالبيع والانه هذه العلة موجودة
 فى مستحق الجناية فلا ينتج تقديم المبتاع (قوله فظاهر) أى فى انه يعضى البيع ولا خيار
 للمستحق (قوله ان كان أقل من الأرض) أى وضاع عليه بقية الأرض (قوله وللمشتري) أى
 حيث اقتسكه السيد وقوله ان تعدها أى الجناية والاخذ له ويحمل عند جهل الحال على التعمد
 كما قال شيخنا (قوله لانه ساعب) أى لانه لا يؤمن من عوده مثلها وقوله ولم يعلم المشتري بها حال
 الشراء وأى أما لو علم بها حال الترافد لارد له لدخوله على ذلك العيب (قوله ورد البيع) أى حكم
 المحاكم بزدده وقوله فى حلفه لا ضرر به الخ كما اذا قال لعبد ان لم أضربك عشرة أسواط فانت حر
 وانما أتى المصنف بهذه المسألة فى سلك اشتراط القدرة لان البائع لا قدرته على تسليمها للمشتري
 لحكم المحاكم برد البيع ثم ان فرض المصنف المدانة فى المحالف على الضرب تبع للمدونة والا فالمدار
 على كون المحلف بحره يته وكون اليمين على حنث كفى ح وغيره كان المحلوف عليه الضرب أو غيره
 ولذا قال شارحنافى حلفه بحرية عبدا لا ضرر به مثلا أو احبسته الخ وأما لو حلف بالطلاق فانه يخر
 عليه اذا باع ولا يرد البيع عند ابن دينار وذهب المدونة انه اذا باعه بضرب له أجل الايلاء لعله
 يملكه (قوله فلما منع البيع) أى فلما منع شرعا من البيع وقوله حيث ذى حين اذا خلف بخر به
 (قوله ارتفعت) أى انحللت منه اليمين ولم يلزمه عتق لسكون الاجل قد انقضى وهو فى غير ملكه
 بمنزلة ما اذا مات قبل انقضاء الاجل لا يقال لانه يلزم من بيعه العزم على الضد وحيث انقضى عتق
 عليه بمجرد البيع لانا نقول لا يلزم من بيعه له عزمه على الصد لاحتمال ان يكون ناسيا أو ظن
 ان المشتري لا ينعمه من ضرر به وان ذلك يفيد (قوله ولا يستمر) أى لانه يعتق عليه بالحكم وانما
 يكون العتق بعد رد الملكه (قوله ورد الملكه) أى المستمر عليه بالحكم (قوله ودفع بقوله الخ) حاصله
 انه انما صرح بقوله ورد الملكه مع انه معلوم من قوله ورد البيع دفع المالكه وهو من له برد البيع
 ليضربه ثم رد للمشتري قال شيخنا العدوى الاحسن ان يقال انه انما ذكر قوله ورد الملكه أى
 المستمر رد على ابن دينار القائل انه برد البيع ولكن لا برد العبد للملكه المستمر بل يقتضى بالحكم
 بعد رده للملكه مثل المحلف على ضرره ما لا يجوز (قوله مثلاً) أى أو خشيته (قوله ودفع

بهذا) أى بالتصریح بجواز بيع هذا ما يتوهم من ان تكون البناء عليه يمنع من القدرة على تسليمه أى
وحينئذ فلا يجوز بيعه (قوله وأغیره) أى كمن استأجره أو استعاره مدة وأراد المالك بيعه قبل مضي
تلك المدة (قوله ولذا عرّفها) أى فلازم للسكال (قوله لأنها) أى اضاءة المسال الكثير هي التي
يشتري في جواز البيع انتفاؤها وذلك لان اخراج العمود من تحت البناء لا بد فيه من اضاءة
مال فلو كان الشرط في جواز البيع انتفاء اضاءة المسال مطلقا لما كان البيع المذكور
حائزا لانه لا بد من اضاءة مال في اخراج العمود من تحت البناء (قوله وذلك) أى انتفاء اضاءة
المسال الكثير موصورا بان الخ (قوله لا كبير عن له) أى فهم دم ذلك البناء ويخرج العمود ولا شك
ان في ذلك اضاءة مال لانه مال قليل (قوله أو مشرفا على السقوط) أى أو يكون للنساء الذي
عليه كبير عن الالانه مشرف على السقوط (قوله أو يكون المشتري اضعف الخ) هذا ذكره اللغوي
واعترضه ج بانه لا يخلو من اضاءة المسال الا ان يكون له في ذلك غرض صحيح لان الثمن يتبع
الغرضات (قوله عدم الجواز) أى عدم جواز القدر على البيع (قوله اذا لم تكن في نظير شيء
أصلا) أى بان روى في البحر والنار وما اذا كان في مقابلة شيء ولو يسيرا جاز بدليل جواز بيع
الغبن (قوله فهذا الشرط) أى الذي ذكره المصنف لجواز القدر على البيع غير معتبر (قوله
وأمن كسره) أى اعتقد عدم كسر العمود عند اخراجه من البناء ليحصل التسليم المحسوس ويرجع
في أمن الكسر لاهل المعرفة (قوله ونقضه الخ) جملة مستأنفة لبيان حكم المسألة لانه معطوف
على الشروط السابقة وانما كان نقض البناء الذي على العمود على البائع لانه من تمام التسليم فان
انكسر العمود قبل نقض البناء فضاء منه من البائع (قوله على البائع أيضا) أى وهو ما صدر به
في الشامل وقوله أو على المشتري أى وهو الذي صدر به القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم
وعزاه ابن يونس للقاسبي قال شيخنا العبدوى ان كلامنا من القولين قد رجع والظاهر منهما الاول (قوله
فضمانا ان تلف حال القلع من للبائع) أى لانه اذا كان قاعه على البائع يصير مثل ما فيه حق توفية
وهو لا يضمنه المشتري الا بالتقص (قوله فوق هواه) وأما هواه فوق أرض كان يقول انسان
لصاحب أرض بعنى عشرة أذرع من الفراغ الذي فوق أرضك ابني فيها بيتا فيجوز ولا يتوقف الجواز
على وصف البناء اذا الارض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الارض كما هو المعتمد وأحرى من كلام
المصنف هواه فوق بناء ان وصف بناء الاعلى (قوله ان وصف البناء) أى ان وصف ذات البناء
من العظم والحفة والطول والقصر ووصف متعلق البناء أيضا من حجر أو آجر (قوله والغرض) أى
لان صاحب الاسفل يرغب في خفة بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل فربما
مختلفة فاذا وصف كل بناء انتفى الغرض (قوله ثم انه يجري هنا قوله الا ترى وهو مضمون) أى لازم
البقاء محمول على التأييد فلا ينسخ البيع مع هدم الاسفل وحينئذ فيلزم البائع صاحب الاسفل أو واره
او المشتري منه إعادة الاسفل ان هدم واذا هدم الاعلى كان لصاحبه أو واره او المشتري منه اعادته
(قوله يباع أو اجارة) أى حالة كور ذلك العقد يباع أو اجارة فالاول كان يقول انسان لجاره
اشترى منك مغرزة هذه المجذوع العشرة من حائطك مدة بكذا والثاني كان يقول له استأجر منك مغرزة
هذه المجذوع العشرة من حائطك مدة سنتين مثلا بكذا (قوله فيلزم البائع الخ) أى لان المشتري
يحصل المجذوع عينا بغيره اشترى غلوا على سفلى فيلزم صاحب الاسفل اذا نهى هدم اعادته لاجل
ان يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع (قوله الا ان يذ كرمه الخ) فان جهل الامر جل على البيع
ككافي بن (قوله فاجارة) الاولى ففكره لان أصل الاجارة العقد على منافع العاقل (قوله

تفسخ بانهدامه) أى تلف ما يستوفى منه (قوله مستغنى عنه بقوله وعدم نهى) قد يحجب بان المراد
فيماسبق، النهى عن بيعه الخاص به وان كان يجوز تملكه لكونه طاهراً متفعباه ككتاب الصيد
وقوله هنا وعدم حرمة أى تملكه لاما كان تملكه حراماً كخمر وخنزير (قوله ولولبعضه) أى
وعدم حرمة لبيعته أو تملكه كله بل ولولبعضه فالاول وهو ما يحرم بيع أرثلاك كله كسككين
أو خنزيرين والثانى كتوب وخمر أو ثوب وكاب بيعاصفة وكذا كره الشارح وقوله ولولبعضه
المشار له بلوما ذكره ابن القصار تخريجاً وهو باطل المحرام وامضاء المحلل بما يقابله من الثمن
أى والفرض انهما واحد معاً علم بحرمة المحرام (قوله ويقيدها) أى ويقيدها بمتناع البيع
اذا كان المبيع منبها عن بيع بعضه بما اذا علموا واحد معاً بحرمة البعض والا فلا يمنع البيع
(قوله والا فلا) أى وان لم يدخلا على ذلك واحد معاً بان لم يعلم بحرمة البعض فلا يضر وقوله
كما اذا اشترى الخ مثلاً لما اذا لم يعلم بحرمة البعض (قوله فان له التمسك بالباقي) أى بما يخصه
من الثمن ولا يرد على هذا قولهم الصفة اذا جعت حراماً راحلاً لا بطل كلها لاجل انحرام لانه محمول
على ما اذا دخلاً أو أحدهما على ذلك المحرام أى علموا واحد معاً بحرمة ما اذا لم يدخلا أو أحدهما
على ذلك فانه يكون من باب العيوب فيفرق بين وجه الصفة وغيره (قوله على تفصيل سيأتى)
وحاصله ان محل جواز التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن اذا كان ذلك الباقي وهو المحلل وجهه
الصفة وكان المحرام اقلها ما ان كان المحرام أكثر الصفة وجب رد الجميع أو التمسك بالمحلل
بجميع الثمن ولا يجوز التمسك به بما يقابله من الثمن فقط تنبيهه قد علم انه اذا اشترى قتي خيل
فوجد احداً ما خرا ولم يعلم بذلك واحد منهما فانه يجوز له ان يمسك بالمثل بما ينوبه من الثمن
حيث كان وجه الصفة ويرجع على البائع بما يخص الخمر من الثمن لفساد بيعه وهذا ظاهر اذا
استقر الخمر على حالته فلو تخلل أو تخجّر قبل رده فانه لا يمنع من رديعه والرجوع على البائع بما يخصه
من الثمن لعدم ملك البائع له حين البيع وهو بل يرد للبائع أو هو رزق ساقه الله للمشتري قولان
الاول لابن أبي زيد والثانى للقباسى انظر بن (قوله عدم جهل الخ) أى فلا بد من كون الثمن
والمثمن معلومين للبائع والمشتري والافسد البيع وجهل أحدهما كجهل معاً على المذهب سواء علم
العالم منهما بجهل الجاهل أو لا وقيل يخير الجاهل منهما اذا لم يعلم العالم بجهله فان علم بجهله فسد
البيع كجهله معه أو قوله وجهل عطف على حرمة (قوله كبيع بزنة خمر) أى فلا يصح البيع
للجهل بكمية الثمن وقدره (قوله ضر) أى هذا اذا كان الجهل بالجملة والتفصيل معاً بل ولو كان
الجهل بالتفصيل فقط ورد بالوقول أشبه وهو قول لابن القاسم أيضاً (قوله واما ان يتعلق الجهل
بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع) أى بل هو صحيح كما اذا كان كل من الجملة والتفصيل معلوماً
كشراء شقة أو صبرة معلومة القدر كل ذراع أو اردب منها بكذا والحاصل ان الاحوال أربعة
علم الجملة والتفصيل وجهلها وجهل الجملة فقط وجهل التفصيل فقط فيفسد البيع في حالتين
ويصح في حالتين (قوله ومثل للتفصيل الخ) أى للجهل به أى واما جهل الجملة والتفصيل معاً
فكان يشتري شقة بمائة غير معلومة القدر بقياس خشبة مجهولة كل خشبة بكذا (قوله
بالتفاوت أى واما لو كانت الشركة بنسبة واحدة جاز البيع لانه لا جهل فى الثمن فى هذه الصورة
وحيث قد فلا تدخل فى كلام المصنف اذ تمثله للجهل بالتفصيل وهذه لاجل فيها (قوله فالثلاثة
فاسدة طاهره علم المشتري باشتراكهما أم لا وهو كذلك (قوله فان فات) أى المبيع بمفوت من
مفونات البيع الفاسد لا تية مضى البيع بالثمن أى لانه بيع مختلف فيه لما عمت من خلاف اشبه

(قوله كما اذا سميا) اى عند البيع لكل عبد ثمننا كاشترى هذا بكذا وهذا بكذا (قوله اذ قوموا) اى قبل البيع لاجل فض الثمن على قيمتهما بان قوم احدهما بعشرة والاخر بخمسة واشتراهما المشتري بثمان واحد (قوله اودخلا على المساوات) اى اودخلا على تساوى العبدان فى الثمن غير ان كان لم يحصل منهما تقويم او بعد ان حصل منهما تقويم (قوله اوجعل للاحدهما بعينه جزاء معين الخ) اى بان اتفقنا على ان يجعل لاهذا العبد ثلث الثمن الذى يبيع به العبدان ويجعل للاخر ثلثاه مثلا (قوله وكراطل الخ) كما اذا رايت الجزاء قابضا على شاة قبل ذبحها او بعده وقبل السلخ فقلت له اشترى منك رطلا منها بدرهم واشترى بها منك كلها كل رطل بكذا فيمنع ان كان البيع على البت واما شراؤها كلها بعد السلخ كل رطل بكذا فهو جائز وكذا اشترى رطل بكذا (قوله اذ لم يكن المشتري لارطل) اى اوللشاة كلها كل رطل بكذا (ثقله ولو قبل الذبح) اى هذا اذا كان قبل السلخ بل ولو كان قبل الذبح فيجوز اى له البائع بصفة لحم شاة اى ويحمله ايضا اذا كان البيع على البت واما لو وقع البيع على ان للمشتري الخيار كان صحيحا (قوله ان رتب) اى قبل العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو خالصه الخ) رد بلو ما قاله ابن ابي زيد انه اذا خالصه فانه لا يرد مؤبى لمشتريه وغرم قيمته على غرره ان لو جاز بيعه (قوله ان لم يزد على قيمة الخارج) اى بان كانت الاجرة اقل من قيمة الخارج او مساوية لها واما لو كانت الاجرة ازيد من قيمة الخارج فليس له الا ما خالصه او قيمته (قوله لا يمنع بيع تراب معدن) اى واما نفس المعدن بتمامه فلا يجوز بيعه لما تقدم ان حكمه لالامام بقطعه لمن شاء وانما جاز بيع تراب المعدن دون تراب الصواعين بخفة الغررى الاول دون الثانى وقوله لا يمنع بيع تراب معدن بغير جنسه اى سواء كان البيع جزافا او كيلا كفى بن (قوله واما وزنا) اى واما شراؤها كلها قبل السلخ وزنا كل رطل بكذا (قوله لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا) مراده بالعرض الجلود والصوف وكلامه يقتضى الجواز اذا استثنى ذلك وليس كذلك فالاولى ما قاله غيره ان عله المنع ان الالتفات للوزن يقتضى ان المقصود اللحم وهو مغيب بخلاف الجزاف فان المقصود الذات بتمامها وهى مرئية وعبرة خش انما جاز بيعها جزافا لانها تدخل فى ضمان المشتري بالعدم لان البيع الذات المرئية بتمامها كشاة حية بخلاف ما اذا وقع البيع للشاة بتمامها قبل السلخ على الوزن فالمقصود حينئذ ماشائه الوزن وهو اللحم فبرجع الى بيع اللحم المغيب المحمول بالصفة اه وهى ظاهرة (قوله يحنطة فى سنبل وتبن ان يكيل اعلم ان احوال الزرع خمسة لانه اما قائم او غير قائم والثانى اما قمت واما منقوش واما فى تبن واما مخلص والمبيع اما الحب وحده واما السنبل بما فيه من الحب فان كان المبيع الحب وحده فيجوز بالكيل فى الاحوال كلها ويجوز جزافا فى المخلص فقط دون غيره وان كان المبيع السنبل بما فيه من الحب جاز بيعه جزافا فى التبن والقائم دون المنقوش ودون ما فى تبنه ما لم يكن راء وهو فى سنبله قائما وخرزه والجاز فيها (قوله ويبس حنطة) اى وحدها (قوله او بعده) اى سواء كان قسا ومنقوشا (قوله اذ لم يتأخر) اى والامنع لئلا يكون سلميا فى معين (قوله وتبن) عطف على سنبل والواو بمعنى او اى وفى تبن بعد درسها (قوله ان وقع بكيل) اى كاشترى كل هذه الحنطة كل اردب بكذا (قوله وجاز بيع قن جزافا) اى واولى بيع القائم جزافا (قوله لا تخوفول) اى فلا يجوز بيع قن جزافا ولو راء قائما لعدم امكان خرزه (قوله لا منقوشا) اى يبيع جزافا واولى اذا كان فى تبنه وهذا قسم قوله قن (قوله ان لم يختلف) اى ان كان خروجه عند الناس لا يختلف فى الجودة والصفاء والحضورية والبياض وليس المراد الاختلاف بالقلة والكمية

اذلا ينظر لذلك مع كون المبيع الكل أو قدر معلوم أو اعلم انه اذا كان لا يتأخر عصره كبر من نصف شهر ولم يختلف خروجه عند الناس جاز بيعه بشا واشترط النقدية وان كان يختلف خروجه امتنع بيعه بشا وجاز ان اشترط الخيار للمشتري ولا يجوز فيه النقدية بشرط لترده بين السلفية والتمنية وما قيل في مسألة الزيت يقال في مسألة الدقيق الاتية (قوله وان لا يتعدى شرط) أى بأن لا يتعدى أصلا أو يتعدى طوعا فان تعدى بشرط أو شرط ان قد وان لم يحصل تعدى بالفعل فسد البيع (قوله أو كل صاع) أى أو بمعنى جميع دقيق هذا القمح كل صاع بكذا (قوله ان لا يختلف خروجه) أى فى النعومة والخشونة (قوله وان لا يتأخر الخ) أى للتأخير السلمى معين (قوله أو صاع) أى أو كل صاع من صبرة أى ان المشتري اذا قال للبائع استرني منك صاعا من هذه الصبرة أو اشترني منك كل صاع من هذه الصبرة بكذا واراد فى الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزا سواء كانت الصبرة معلومة الصيعان أو لا نهان كانت معلومة الصيعان كانت معلومة الجملة والتفصيل وان كانت مجهولتها كانت مجهولة الجملة معلومة التفصيل وقد علمت ان جهل الجملة فقط لا يضر (قوله لا نهان الخ) كقوله ابيعك من هذه الصبرة أو اشترني منك من هذه الصبرة كل أردب بدينار واراد بمن التبعض وان المعنى اشترني منك بعض هذه الصبرة كل أردب بدينار والحاصل انه اذا اتى عن كقوله اشترني من هذه الصبرة كل أردب بدينار واشترني من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشترني من هذه الشمعة كل رطل بكذا فان أردبها التبعض منع وان أردبها بيان الجنس والعدد ان يقول ابيعك هذه الصبرة كل أردب بكذا فلا يمنع واما اذا لم يردبها واحدهما فطرقتان المنع لتباعد التبعض منها وهو ما يفيد كلام ابن عرفة والجواز لاحتمال زيادتها وهذه الطريقة متبادرة من المصنف لانه قيد المنع بإرادة البعض وأقوى الطريقتين الأولى كما يفيد كلام ابن قنبل عن الفاكهاتى فانظره ومثل الاتيان بمن وارادة البعض فى المنع ما اذا قال اشترني منك ما يحتاج له الميت من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشترني منك ما يكفي قيصا من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشترني منك ما توفقه الناصر من هذه الشمعة فى الزفاف كل رطل بكذا (قوله للجهل الخ) أى لان البعض صادق بالقليل والكثير والتمن يختلف بحسب ذلك (قوله وجاز بيع شاة الخ) بشاة على ان المستثنى مبيع لا يشتري والا كان من باب شراء اللحم الغريب وهو ممنوع للجهل بالصفة بمنزلة اشتراء رطل أو كل رطل منها قبل سلخها كذا قيل لكن مقتضى العلة الجواز ولو بلغت الارطال المستثناة الثلث تأمل (قوله مثلا) أى أو بقرة (قوله واستثنى أربعة ارطال) انما خص المصنف الاربعة ارطال بالذكر لانه فرض المسألة فى شاة والاربعة ارطال أقل من ثلثها بحسب الشاة (قوله فله استثناء قدر الثلث) أى من الارطال سواء قلنا ان المستثنى مبيع أو مشتري لان الشاة المسلوخة بمنزلة الصبرة ويأتى انه لا يجوز ان يستثنى منها ما زاد على الثلث والحاصل ان الفرق بين المسلوخة وغيرها انما هو فى جواز استثناء الثلث فى المسلوخة ومنعه فى غيرها واما الاستثناء ما زاد على الثلث فهو ممنوع فيها واستثناء الأقل من الثلث فهو جائز قيمها هذا هو التحقيق بخلاف ما فى عبي من انها اذا بيعت بعد السلخ فلها ثمنها استثناء ما شاء (قوله فان استثنى جزأ شاة أى كربع أو خمس أو سدس قبل السلخ أو بعده وقوله فله ان يستثنى ما شاء أى من الاجزاء ولو كان أكثر من ثلثها مثل نصفها وثلثها (قوله ولا يأخذ) أى لا يجوز ان يأخذ البائع المستثنى من المشتري ارطالا عوضا عن الارطال التى استثنىها من محم شاة أخرى غير الشاة المستثنى منها (قوله بشاة على ان المستثنى مشتري) أى فالبايع قد اشترى الارطال المستثناة

وباعها بالعم أو الدرهم قبل ان يبعها من المشتري (قوله واما على انه مبيع) أى استثناء على ملكه وهذا القول هو الرابع كما فاده بعض الاشباح نقلا (قوله من يبيع للعم المغيب) أى يبيع للعم المغيب لا يجوز - وان كان يلزم أودرهم (قوله وصبرة) وثمرة واستثناء قدر ثالث مثل الثمرة المقتضى والحضرة غيب الا - من فيجوز في ذلك كما ان يستثنى قدره معلوما بالكيل أو الوزن أو العدد بشرط كونه الثالث فادى اه - بر قال ابن رشد في البيان اجمعوا على ان من باع جزافا فلا يجوز له ان يستثنى منه كمالا الا الثالث فاقول فاذا باع جزافا ولم يستثن منه شيئا فلا يجوز ان يشتري منه الا ما كان يجوز ان يستثنيه منه وذلك الثالث فاقول فان اشترى منه الثالث فاقول مقاصدة من الثمن جازوا ان اشترى منه ذلك بنقد ولم يقاصه جازان كان البيع نقداً ولو لم يكن لاجل (قوله وثمرة) الواو بمعنى أو (قوله فلو كان جزاء شائعا) أى كايهك هذه الثمرة بكذا الا ربها مثلا (قوله بكل حال) أى سواء كان ذلك الجزء مثلنا أو اقل أو أكثر (قوله فيجوز فيها الخ) أى فيقال ان حصل البيع واستثنى ما قبل الذبح أو قبل السلخ جازان كنت اقل من الثالث وان كان بعد السلخ جاز لو كانت الثالث لا أكثر (قوله بسفرة قط أى وكره ذلك مالك في الحضرة وابق أبو الحسن الكراهة على باهيا فلا يفتح البيع عند استثناء ما ذكر في الحضرة وظاهر كلام المصنف في التوضيح انها محمولة على المنع وان البيع يفتح ويوافق نقل المازري المنع عن المذهب انظر بن (قوله كما هو فساد النقل) أى خلافا لما في خش وعبي من رجوع قوله بسفرة قط للجلد فقط واما الساقط وهى الرأس والا كان بيعه فيجوز استثناءها في السفر والحضر على حكم قبل للعم ولا كراهة فيه وهذه طريقة لابن يونس ومما منى عليه شارحنا طريقة المدونة ونسبها واما استثناء الجلد والرأس فقد اجاز مالك في السفر اذا لم يكن له هناك وكرهه في الحضرة وقوى بن طريقة المدونة (قوله لمخفة) نعم ما فيه دون المحضر) أى فلو انه كس المحال فهل ينكس المحكم وهو الظاهر ما يقتضى الالة أولا والتعسير للبائع فيما يظن ولو كان المشتري مقيما (قوله أو غيره) أى كصبرة أو ثمرة (قوله وتولا المشتري) قال طافى انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عاد الضمير على الذبح أو على المبيع لانهما في مسألة الجزء والارطال شرى كان وأجرة الذبح عليه ما قل ولم اره هذا الفرع بعينه لغير التواف اه قلت وقد يقال يصح ان يعود الضمير على الذبح ويجعل هذا الفرع خاصا بمسألة الجلد والساقط بناء على ما صوبه ابن محرز من ان أجرة الذبح على المشتري وعلى هذا جملة المواضع وأيضا لما كان المشتري لا يبيع على الذبح في الجلد والساقط وان له ان يدفع المثل أو القيمة للبائع صار كما كان في ذمته وكان البائع لاحق له في المبيع فصح كلامه حينئذ يعود الضمير للمبيع فهذا الفرع على هذا وان لم يذكره رويحافه ولازم من كلامهم اه - بن واذا علمت هذا فقول شارحنا وتولا أى المبيع الخ مراده المبيع المستثنى منه الجلد لو الجلد والساقط وليس المراد المستثنى منه مع لقا رطالا أو جزاء شائعا أو جلدا أو ساقطا كما هو ظاهره (قوله بخلاف الارطال فيجوز على الذبح) اعلم ان أجرة الذبح وكذلك السلخ في استثناء الجلد مع الساقط على المشتري لانه غير مجبور على الذبح اذ لو شاء اعطى القيمة أو المثل من عنده على ما صوبه ابن محرز لا عليهم سابقا قدم لكل كما قال ابن يونس واما أجرة الذبح والسلخ في مسألة استثناء الجلد وحده فهي على البائع بناء على ان المستثنى ببيعى واما على انه مشتري فقول على البائع وقيل على المشتري ولما تبارعوا فيهم انما علم ما علم في مسألة استثناء الساقط وحده فهي على المشتري بناء على القول بضممان المشتري له في الموت هذا ما نقله ابن عاشر عن ابن عرفة انظر بن وأجرة الذبح والسلخ في استثناء الارطال وكذلك في استثناء الجزء عليهم ما على قدر الانصاف لانهما

شريكان (فقله اذ ليس له اخذ غيرها) أي والمشتري داخل على ان يدفع للبائع بحسب المبيع ولا يتوصل اليه الا بالذبح (فقله وخبر في دفع رأس) لما قلنا ان المشتري لا يجزى على الذبح في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر انه يخبر بين ان يدفع مثل المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعدل لموافقة القواعد وما ذكره من التخيير مبي على ان المستثنى مبيع لا يشتري ولا يمنع أخذ ثمنه عوضاً عنه ثم ان محل التخيير حيث لم يذبحها المشتري فان ذبحها فعن البائع ما استثناءه من جلد وساقط الا ان يفوت فالقيمة كذا قيل وقيل يخبر بن دفع المثل والقيمة وما ذبحه أم لا فهو ما طر يقمان ويرجع بعضهم الطريقة الثانية كما قال شيخنا (فقله وبقي ساقط الخ) لوقال المصنف في دفع كزأس كان اشمل لدخول ما ذكره الشارح (فقله وهل التخيير للبائع أو لا يشتري قولان) قال ح قال الزجاج والقولان تؤولا على المدونة والقول بأنه لا يشتري البقي بظاهرها قال ابن عرفة وصوبه ابن محرز وهو ظاهرها اه والخلاف وان كان مفروضاً في الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلام المدونة الذي تأول عليه القولان صريح في تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال كان على المصنف ان يذ كرا الخلاف في محله وهو الجلد اه بن (فقله لا ضمير المشتري) أي او ان نائب الفاعل ضمير عائد على المشتري وذكرا القول المعتمد أولاً ثم ذكرنا في المسألة من الخلاف كما هو عادته (فقله ما استثنى منه معين) أراد بالدين ما قابل الشائع فيدخل فيه استثناء الجلد والساقط والارطال كما أشار لذلك الشارح (فقله ضمن المشتري جلدًا وساقطًا) أي فيضمن مثلها ما اوقعتما كذا قال الشيخ سالم وقال طفي أطلق المصنف في الضمان سواء كان الموت بتفريط من المشتري ام لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان انه يغرم للبائع قيمته أو جلد امثله وانما معناه انه يغرم مليخص ذلك من قيمة الشاة وذلك بان يتطرق الي مثله فان كانت قيمته درهمين وكانت الشاة تساع بلا جلد بعشرة دراهم ربيع البائع على المشتري بسدس قيمة الشاة كن باع شاة بعشرة دراهم وعرض قيمته درهمان فاستحق العرض من يد البائع وقد فاتت الشاة عند المشتري وهذا بين لا اشكال فيه اه قلت وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن محرز والمصنف في التوضيح وقبلوه فهو مراد المصنف بالضمان بقول الشيخ سالم وله دفع مثلها ما اوقعت ما خلافة اه بن (فقله لا محلاً) أي فلا يضمنه المشتري لتفريط البائع كما قال الشارح ولهذا ما لم يأكلها المشتري والا ضمن مثل الارطال لانه مثلي (فقله وجاز بيع جزاف) الجزاف فارسي معرب وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا علمه والاصل منعه ولكنه خفف فيما شق عليه من المعداد أو قل جهله في المكيل والموزون لئلا تشترب المشقة فيهما كما يأتي (فقله ان رأى حال العقد أو قبله واستمرا الخ) هذا مبني على ما اختاره ابن رشد وهو قول ابن حبيب انه لا يشترط في الجزاف الحضور مطلقاً سواء كان زرعاً قائماً أو صبرة طعام أو غيرهما وانما يشترط فيه الرؤية بالبصر. واه كانت مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدونة ورواية ابن القاسم عن مالك يشترط في بيع الجزاف كله ان يكون حاضر احين العقد لكن يستثنى منه الزرع القائم والثمار في رؤس الاشجار فقد اغتفره ما عدا الحضوران تقدمت الرؤية وبالشافي قرر ح كلام المصنف فقال مرادهم بالمري الحاضر كما يفيد كلام التوضيح ويلزم من حضوره رؤيته أو رؤيته ببعضه لان الحاضر لا يكفي فيه بالصفة على المشهور والاحسن الرؤية كقلال الخسل المختومة اذا كان في فتحها مشقة وفساد فيجوز بيعها دون فتح هذا يحصل كلامه فمن قول المصنف ان رأى على اشتراط الحضور وأخذ منه شرط الرؤية باللزم انظر بن (فقله واستمرا) أي البائع

والمشترى وقوله على المعرفة أى معرفة ذلك المبيع (قوله والاجاز) أى عدم رؤيتها (قوله فان كثيرا) حاصله ان ما كثيرا يمنع بيعه جزافا سواء كان مكبلا او موزنا او معدودا والتعذر حرزه وما كثيرا جدا يجوز بيعه جزافا مكبلا كان أو موزنا أو معدودا الامكان حرزه واما ما قل جدا يمنع بيعه جزافا ان كان معدودا لانه لا مشقة في علمه بالعدد ويجوز ان كان مكبلا او موزنا أى وجهه لا قد تكبيله او وزنه ولو كان لا مشقة في كبله أو وزنه (قوله وجهلاه) أى وجهه المتبائن قد وذلك المبيع من كبل أو وزن أو عدد (قوله عما اذا علمه أحدهما فقط) أى فاذا علم أحدهما قدره ككبلا أو وزنا أو عدد أو جهله الا تخلفه لا يجوز العقد سواء علم صاحبه بعلمه أم لا لان الذى علم قصد خديعة من لم يعلم لكن ان أعلمه حال العقد بعلمه بقدره فسد والا فلا (قوله وحرزاه بالفعل) أى مع كونه ما من أهل الحزر بان اعتداه والا فلا يصح فلو وكلا من يحزره وكان من أهل الحزر كنى كانا من أهل الحزر أو لم لا فالأمر طرأ على المبيع بالفعل من أهل الحزر كان الحزره منهما أو من وكلا (قوله واستوتب أرضه) أى فى علمهما وظنهما (قوله والافسد) أى والابان فلم أحدهما عدم الاستواء فسد (قوله ولم يعد بلا مشقة) سالبه عدولة المجهول أى جعل فيها الساب جزأ من مدخوله وقد صرحوا بانها لا تقبض وجود الموضوع وحيدتها فطوقها صادق بما اذا كان المبيع بعد مشقة ويكونه لا يعد ذام لابان كان مكبلا او موزنا ولو لم يكن فى كبله أو وزنه مشقة اذا علمت هذا تلم ان الشارح لو ذكره ذام واسقط قوله ونه بانظر الى الدخا لكان صوابا وقول عقب وتبعه الشارح ولم يعد بلا مشقة بان عدم مشقة ذام منطوقه لان نفي النفي اثبات فنه نظر لما علمت ان منطوقه ثلاثة أمور ان يعد بمشقة وان لا يعد ذاملا لكونه مكبلا أو موزنا ولو لم يكن فى كبله أو وزنه مشقة والحاصل ان المعدود لا يباع جزافا الا اذا كان فى عدم مشقة بخلاف المكبل والموزن فانه يباع كل منهما جزافا ولو لم يكن مشقة فى كبله أو وزنه وذلك لانهما مائة للثقة لاحتياجهما لآلة وتحرير لا يتأتى لكل الناس بخلاف العدلتين لغالبا الناس فالجزاف يتعاقب بكل من الثلاثة لكان بشرط سبعة فى المعدود وخمسة فى غيره باسقاط ولم يعد بلا مشقة ولم تعد افراده لان هذين الشرطين مختصان بالمعدود (قوله ولو لم يكن مشقة) أى فى كبله أو وزنه (قوله وهذا كالمستثنى الخ) أى ومفهوم هذا الشرط كالمستثنى من منطوق الشرط قبله لان منطوق هذا كالمستثنى مما قبله كما هو واضح من تقريره وزاد الكاف فى قوله كالمستثنى لعدم ادائه الاستثناء ولا خصوصية لهذا الشرط بهذا الحكم بل كل شرط هو باعتبار مفهومه كالمستثنى من منطوق ما قبله لان حقيقة الشرط تقتضى ذلك (قوله الا ان تقصد افراده) أى الا ان تكون افراده مقصودة وكان التفاوت بينها كثيرا فلا يجوز بيعه جزافا فان قل التفاوت جاز وهو قوله بعد الا ان يقل الخ (قوله الا ان يقل ثمنه أى ثمن افراد ما تقصد افرادها ان كان التفاوت بين افراده قليلا وهذا استثناء من مفهوم ما قبله أى فان قصدت افرادها فلا يباع جزافا ولا بد من عدمه الا ان يقل ثمن تلك الافراد فانه يجوز حينئذ بيعه جزافا ولا يكون قصد الافراد مضرا ببيع جزافا فلم من المصنف ان يبايع جزافا اما ان يعد بمشقة أم لا وفى كل امان تقصد افرادها أم لا وفى كل امان يقل ثمنها أم لا حتى عدم بلا مشقة لم يجوز بيعه جزافا قصدت افرادها أم لا قل ثمنها أم لا ومتى عدم مشقة فان لم تقصد افرادها جاز بيعه جزافا قل ثمنها أم لا واذا قصدت حاز جزافا ان قل ثمنها ومنع ان لم يقل ثمنها فى خمسة احوال والمجواز فى ثلاثة (قوله ويطيح) قال بعضهم لعل المراد بطيح كله كبيرا وكله صغيرا لا ما بعضه صغير وبعضه كبير وهذا الترجيح فصوره قال فى القباب مانعه والمجواز فى المعدودات بما يكون اذا ثبتت المشقة فى عدده لكثرته وتساوى

أفراد كالمجزوء والبيض أو يكون المقصود مبلغه لا آحاده كالطبع فإنه يجوز الجزاء فيه وإن اختلفت
 آحاده والنصوص بذلك في العتية والموازية (قوله وبقي الخ) أي وأما عدم الدخول عليه فقبل
 أنه شرط لا بد منه وعليه فلا يجوز أن تدفع درهمًا للعطاء ليعطيك به شيئًا من الأجزاء من غير وزن
 ولا أقوال ليدفع لك به فلا حارًا أو مدًا مساوًا لأن يأتي لمجاز وتنفق معه على أن يكون لك كوما من
 اللحم لتشتريه جزاء قبل لا بد في الجواز أن يكون مجزأ عندك قبل طلبك وإن تراء عند الشراء وقبل أنه
 لا يشترط عدم الدخول عليه بل يجوز الدخول عليه وهو فسخة واختصار شيخنا هذا القول الثاني
 (قوله لا غير مرئ) أي لا غير مبصر حين العقد ولا قبله ولو كان حاضرًا أو المراد لا غير حاضر
 ولو أبصر قبل العقد على ما مر ثمن ظاهره منع بيع غير المرئ ولو وقع على الخيار للغرض عن الرخصة
 ويستثنى من قوله لا غير مرئ جواز الحمل بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية بالبصر وغير الحائط والزرع
 القائم بنه على أن المراد بها المحذور (قوله ولم يتقدم له ما يبيع مله جزاء) أي بل دخلا
 على ذلك من غير حصول مثله قبله (قوله غير مرئ حال العقد) أي ولا قبله وإن ربي بعده (قوله
 إلا أن يكون الخ) كلام الشارح يقتضي أن قول المصنف إلا في كسلة تين مستثنى من المباغتة
 معا وهو كذلك كافي بن خلافا لما يوهمه صدر كلام عقب من رجوعه للشانية فقط (قوله
 مما يتدخل من الطير) أي مما يدخل بعضه تحت بعض (قوله إن كثرت) أي بان كان في عدها
 مشقة (قوله ولا جسام في برج) أي وقع العقد عليه بدون البرج (قوله ولا جاز) أي والأبان
 احاط بها معرفة بالمحز في وقت هذوها أو نومها جاز شراؤها جزاء ما قبل هنا يقال في العاصف
 (قوله واحترز الخ) هذا يقتضي أن الصورتين مختلفتان في الحكم وليس كذلك بل هما عند ابن
 القاسم سواء في الجواز أن احاط بالجسام بمعرفة وعدم الجواز أن وقع العقد في العتية من جسام
 أصبح من ابن القاسم أنه أجاز بيع البرج بما فيه إذا رآه واحاط به بمعرفة وخزاه أه وحكي ابن
 عرفة عن محمد بن ابن القاسم مثل ما روى عنه أصبح ونصب محمد بن ابن القاسم لأبس يبيع
 ما في البرج من جسام أو يبيع بمجموعه جزاء أن رآه واحاط به بمعرفة أه بن (قوله لتفاوت
 الخ) الأوضح أن يقول لقصد أفرادها مع تفاوت آحادها (قوله لا مفر وماله) أي بل المدار على
 التعامل بالعدد حتى تعمل بها عددا فلا يجوز بيعها جزاء كانت مسكوكة أم لا وإن لم يتعامل
 بها عددا بل تعمل بها وزنًا جاز بيعها جزاء مسكوكة أم لا هذا هو المعقد (قوله فهذا راجع الخ)
 هذا الكلام أصله ليج وتبعه عقب نقله شارحنا ثم اعترضه (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا
 الاختصار نظر وأصواب رجوعه للقيد مع أي ولا يجتمع الشرطان بأن فقدوا واحدهما جاز
 فيدخل تحت الثلاث صور وحاصله أن عجم وتبعه عقب ذكر أن قوله والأجاز يتعين رجوعه للقيد
 الثاني ولا يصح رجوعه للقيد مع ما لأنه يفعل المعنى والأبان كان غير مسكوك ولم يكن التعامل
 به عددا جاز فيقتضي أن الجواز إنما هو إذا كانت غير مسكوكة وكان التعامل بها وزنًا لا تنفاه
 القيد وأما لو كانت مسكوكة والتعامل بها وزنًا فلا يجوز بيعها جزاء لا تنفاه القيد الثاني دون
 الأول فردة شارحنا بما حمله أنا لأن سلم أنه إذا رجوع النفي للقيد يقتضي المنع في هذه الصورة
 أعني ما إذا كان مسكوكا والتعامل به وزنًا بل يقتضي الجواز في صور ثلاث هي أحدها أن المعنى
 ولا يجتمع الشرطان بأن فقدوا واحدهما جاز فتشمل كلامه ثلاث صور من جملة الصور المذكورة
 وحيدتها لا ولو رجوع النفي للقيد نعم يعترض على المصنف من جهة أخرى وهو أن إحدى هذه

الصور الثلاث ممنوعة على العقد وهي ما إذا كان غيره مكحول وكان التعامل به عددا فكان على
 المصنف ان يحدف قوله ان سك (قوله) وهي غير المكحول التعامل به وزنا) هذه الصورة مأخوذة
 من توجه النفي للقيد من الصورة الثانية مأخوذة من توجه النفي للتبديل الاول فقط والثالثة مأخوذة
 من توجه النفي للقيد الثاني فقط (قوله أولا) أي بقوله لا مفهوم لقوله ان سك (قوله) منع أي
 مطلقا مسكو كأولا (قوله) والاجازة ملحقا) أي مسكوكا أولا (قوله) ثم أشار الى ان في مفهوم
 قوله وجه لا تنصلا) أي فان مفهومه حصول العلم بقدره لاحدهما وهذا صادق بان يعلم المجاهر
 حين العقد يعلم ذلك العالم أولا يعلمه بالبعد العقد (قوله) أي اعلم احدهما الآخر بعلمه أي
 بانه عالم بقدره أي وايين له الكمية والالم يكر بيع جراف (قوله) لانه ساقط على الغرر أي
 لدخوله مساعلى الغرر والكائن من العالم من حين العقد لا نه مساعلم - مدعيا بالتدرو علم الآخر بعلمه
 وتر كالدخول على الوزن أو الكيل وارتبك الجراف صار كل واحد قد صد غرر صاحبه وغلبته
 (قوله) بنى ان من باع عابدة مقيمة) أي في الواقع وشرط على المشتري ان يسه مقيمة كما هو الواقع
 (قوله) فان قصد التبري جاز) أي وأما العبد المقتنى فليس كالامة فلا يوجب اشتراط كونه مغنيا
 فسادا ولا يوجب وجوده مغنيا بدون شرط خيسارا ولعل وجهه مع ان المنفعة غير مبرعة فيه أيضا
 انه لا يخشى من غشائه تعلق الناس به بسبب الشأن والعادة بخلاف الجارية (قوله) كفتح
 وشعر) أي كاشترى منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة المعلوم القدر من كونها
 عشرة أردب بمن واحد أو بغيره والمحال ان العقد وقع على المبرتين معا (قوله) أربع مكيل من
 أرض) أي كاشترى منك هذه الصبرة جزافا بكذا ومائة ذراع أو فدان من هذه الأرض بكذا
 أو بمعنى هذه الصبرة ومائة ذراع من أرضك بكذا فافترس امامه عدد أو مقيده (قوله) مع كيلة بتذكير
 الضمير العائد على أرض نظرا للجنس وبالتأنيث مع التنوين صفة لأرض محدوفة أي مع أرض
 مكيلة (قوله) فهذه ثلاث صور) أي وهي اجتماع جزاف من - حب مع مكيل منه واجتماع جزاف
 من حب مع مكيل من أرض واجتماع جزاف من أرض مع مكيل (قوله) فهذه ممنوعة أي للجهل بما
 يخص المكيل من الفتن تأمل (قوله) لا مع - حب) أي كاشترى منك هذه الصبرة المعلوم القدر
 وهذه الأرض المجهولة القدر بمائة (قوله) سواء كان أصلها البيع - جزافا) كقوله في أرض مجهولتي
 القدر يشترى ما جزافا بدينار واحد أو ما بدينار أو الاخرى بدينارين (قوله) أو كيلة) أي
 صك بغير في حب مجهولتي القدر اشتراها ما جزافا بدينار واحد أو ما بدينارين أو الاخرى بدينارين
 ووقع العقد عليهم جميعا (قوله) والاخر جزافا) أي وسواء كان الفتن واحدا أو متعددا (قوله)
 كحب وأرض) أي كل منهما مجهول القدر واشترى ما جزافا بدينارين واحد أو ما بدينارين والاخر
 بدينارين (قوله) ومكيلان) كاشترى منك عشرة أردب فحسب من هذه الصبرة وعشرة أردب
 شعبان من هذه الصبرة بكذا اتفق الفتن في المكيلين أو اختلف وكاشترى منك عشرة أذرع من هذه
 الأرض وعشرين ذراعا من أرض أخرى بكذا وكاشترى منك عشرة أردب حب وعشرة أذرع من
 هذه الأرض بكذا فقول الشارح ومكيلان كذلك أي سواء كان أصلها البيع جزافا أو كيلة
 أو احدهما كيلة والاخر جزافا (قوله) وجزاف مع أرض) كاشترى منك هذه الصبرة أو القطعة
 الأرض المجهولة القدر مع هذا العبد أو الثوب بكذا (قوله) وجزافان على كيل) كاشترى منك هاتين
 الصبرتين من القرا أو القمح كل أردب بكذا فقد اتفقت المكيل واتحدت صفة المبيع أيضا (قوله)
 ثلاثة أردب) أي منها وقوله بدينارين أي وذلك لا يجحد في المكيل فبهما (قوله) احتزان

هذا كراهي ان صله مدع محذوفه وان الالم في البيع اية محصلة مدع اذا بيع على البرنامج متفقان
 عليه لا مدع له احد مدع ما فقه وانها لمعنى في واصل ما ذكره المصنف ان المشتري على البرنامج اذا
 ادعى بعد ما قبض المتاع وغاب عليه أو بعد ما قبض المتاع وتلف البرنامج عدم موافقة
 ما في العمل في البرنامج وادعى البائع الموافقة فان البائع يخاف ان ما في العدل وفاق للكتوب
 في البرنامج وهذا اذا قبضه على تصديق البائع فان قبضه على ان المشتري مصدق كان القول قوله
 وكذا اذا قبضه ليقلب ويظن رأيه قاله ابو الحسن نقله عن النخعي اه بن (قوله وقد تلف)
 أي البرنامج (قوله ان موافقة) أي ان موافقة ما في العدل للكتوب في البرنامج حاصلة فخران
 محذوف ان قلت القاعد ان الذي يصالح المدعى عليه لا المدعى وهذا قد اصاب البائع وهو
 مدع للموافقة قالت البائع وان ادعى الموافقة الا انه في المعنى مدعى عليه لان المدعى عليه من ترجيح
 قوله فهو هو اواصل وهذا كذلك اذا لاصل الموافقة (قوله اصاب المشتري) أي انهما موافقة
 ما في العدل (قوله وعدم دفع الخ) عطف على قوله يبيع برنامج أي حلف مدع عدم دفع ردي
 او ناقص انه لم يدفع رديا ولا ناقصا فقول بحلف محذوف (قوله او غيرهم) كمشترى دفع الثمن للبائع
 (قوله انه وجدها الخ) أي او ادعى انه وجدها ناقصة العدد (قوله فادعى اخذها) أي بعد ان
 غاب عليها (قوله ويحلف في نقص المدعى البت) أي انه يحلف انه دفع للقدر الفلاني بقائه
 جزما وقوله مطلقا أي سواء تحقق ان هذه الدراهم الناقصة العدد واداهه أم لا (قوله على نفى
 العلم) أي بان يحلف انه ما دفع الا كاملا أو جسيما في علمه وما ذكره من انه يحلف في نقص الوزن على
 نفى العلم كالنفس خلاف ما اعتده شيخنا في حاشيته من انه يحلف في النقص مطلقا سواء كان نقص وزن
 أو عدد على البت ويحلف في النقص على نفى العلم الا ان يتحقق ان تلك الدراهم المشوشة ليست
 دراهمه والاحلف على البت (قوله وان اشترى على روية الخ) أي واما ما يبيع على الصفة وادعى
 المشتري انه ليس على الصفة انني يبيع عليهم وادعى البائع انه عليهم فانه في حالة الشك يحمل على
 عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري كقبي خش وغيره (قوله انه) أي المبيع (قوله
 ولم يتغير تفسيره) أي الصفة التي رآه عليها (قوله هل شك) أي من اهل المعرفة (قوله
 فالقول للمشتري كذلك أي بلايين (قوله وان رجعت لواحد منهم) أي بان قال اهل المعرفة الذي
 في ظنتنا انه تغير او انه لم يتغير والحاصل انه اذا قطعت اهل المعرفة لاحدهما فالقول قوله بلايين
 وان رجعت لواحد منهم بان ظنت التغير او عدمه فالقول له يمين وان اشكل الامر فالقول للبائع
 يمين ولا يشترط كون القطع او التراجع حاصلا من جماعة من اهل المعرفة بل يكفي واحد منهم على
 المعتمد كما قال شيخنا (قوله وجاز بيع غائب) اعلم ان بيع الغائب فيه سهو في صورته اما ان يباع
 على الصفة او بدونها وفي كل منهما ما ان يباع على البت او على الخيار وعلى السكوت وكما حاطرة
 الاما يبيع بدون صفة على الازوم او السكوت فقول المصنف وجاز بيع غائب أي على البت والخيار
 او السكوت وهذا اذا وصف ذلك المبيع الغائب بل وان بلا وصف اذا كان البيع على الخيار
 للمشتري أي لان كان يتساوى على السكوت فانه لا يجوز قوله على خيار بالروية قيد بياض مدعوفه
 وهو المبيع بلا وصف وما ذكره هو المهور وذهب المذونة كما عزا له غير واحد واشار بلوزد القول
 بان الغائب لا يباع الا بالصفة او برونه متقدمة ولا يجوز بيعه بلا وصف مطلقا ولو كان على
 الخيار ونسب هذا القول لبعض كبار اصحاب الامام قل ح قال في المقدمات وهو
 الصحيح (قوله ولو بلا وصف لنوعه او جنسه) يحذف ان المراد انه يذكر الجنس أو النوع بناء

على مال ابن عبد السلام فإنه قال ونظا هرسله الثلث أنه لا يحتاج لذكر جنس العملة هي عبد أو نوب
مثلا ويحتمل أن مراد الشارح أن المنفي وصف الجنس أو النوع وأما صفة لا بد من ذكرهما بناء
على ما قاله ح (قوله على شرط خياره) أي لكن بشرط أن يجعل الخيار للشيء الذي إذا رأى
المبيع (قوله أذ فيها لا يضر) يعني أنه إذا قال له وليتك بالشرط يتبدل بشرط أن لا يضر
اشترائه فيجوز إذا جعل الخيار للشيء الذي لا يضر أو دخل على السكوت ويكون للو في هذه الحالة الخيار وأما
على اللزوم فيمنع للمعالة (قوله شرط في المبيع عليه) أي وهو الذي لم يوصف بأما الذي وصف
فيجوز بيعه على البت وعلى الخيار وعلى السكوت بالصورة المستعملة في التبيع في اثنين والخمسة في أربع
(قوله ولو على يوم) أي هذا إذا كان غائبا غيبة بعيدة بل ولو كان غائبا على يوم وحاسه ان ما يبيع
على الصفة باللزوم لا بد في جوازيه من كونه غائبا عن مجلس العقد ولو كانت مسافة الغيبة يوما
وأما ما يبيع على الصفة بالخيار أو يبيع على الخيار بلا وصف أو يبيع على روية مقدمة بتساو وعلى
الخيار فلا يشترط في جوازيه غيبة بل يجوز بيعه ولو كان حاضرا في المجلس إذا علمت هذا تعلم
أن قول المصنف ولو كان غائبا على يوم في مبيع على الصفة باللزوم كما قال الشارح (قوله للرد
على من قال) أي وهو ابن شعبان (قوله كالمحاضر) أي في كونه لا يجوز بيعه على الصفة بتساو
بل لا بد من حضوره في مجلس العقد ورويته (قوله والا لا كان حقه الخ) أي والا يكن ذكره هنا
في حيز المبالغة للرد فلا وجه لذلك هنا وكان حقه أن يذكره بعد قوله لا يضر ولكن رؤيته
بلا مشقة المفروض في بيع الغائب بالصفة على اللزوم بأن يقول ولم يكن رؤيته بلا مشقة وهو
على يوم (قوله واعترض على المصنف) المعترض لم بذلك الاعتراض ح وقوله بانه يقتضي
الخ أي لانه قال ولو كان غائبا على يوم فقامد انه اذا ضحك ان على دون يوم المصادق بالخامض
في البلد لا بد من احضاره بمجلس العقد ولا يجوز بيعه على الصفة باللزوم (قوله مع ان الذي يفيد
النقل) مراده المدونة فقد ذكر بعضهم ان هذا يؤخذ منهما من تجسس مواضع وتوصل من كلام
الشارح أولا وآخر ان ما يبيع على الصفة بالخيار أو بلا وصف على الخيار بارؤية أو يبيع على روية
مقدمة سواء كان بتساو على الخيار لا يشترط فيه ان يكون غائبا بل يجوز بيعه ولو كان حاضرا
في مجلس العقد أو بالبلد وأما ما يبيع بالصفة على اللزوم فقامد المصنف انه لا بد ان يكون غائبا يوما
فاكثر ولا يجوز بيعه ان كان حاضرا بالبلد الا اذا حضر في مجلس العقد ورؤي وفاد النقل انه اذا كان
حاضرا في مجلس العقد فلا بد من رويته الا اذا كان في رويته ضرر وان كان حاضرا بالبلد دون مجلس
العقد صح بيعه على اللزوم وان لم يكن في احضاره في مجلس العقد مشقة (قوله أي ولو وصفه
الشارح) الى انه عطف على قوله بلا وصف فهو في حيز المبالغة (قوله وانما الخلاف في
وصف البائع) في الموازية والعينية لا يجوز ان يبيع الشيء بوصف بائنه لانه لا يوثق بوصفه
اذ قد يقصدان بآدية في الصفة لانفاق سلعته وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والجمهور من جواز
البيع بوصف البائع نعم لا يجوز التقدير هو أي كون الوصف من غير البائع شرط في النقد عندهما
لا في صحة البيع اه فني كان الوصف من البائع منع النقد كان تطوعا أو بشرط كان للمبيع
عقارا أو غيره كالارتضاء شيخنا (قوله ولو بلا وصفه) أي ولو اتفق وصف غير البائع له (قوله
ويجوز هذا الشرط أيضا فيما يبيع على روية سابقة الخ) فتلخص من هنا وعما مر ان ما يبيع على
رؤية سابقة يشترط فيه شرطان ان لا يتغير بعدها أي ان يعلم او يظن انه لم يحصل فيه تغير بين
الرؤية والعقد وان لا يعدل بحد بحيث لا يتغير بين العقد والقبض وهذا اذا بيع على اللزوم

وأما على الخيار فلا يشترط قرب ولا عدم تغير (قوله ان ما يبيع على الخيار) أي سواء يبيع بوصف أو بلا وصف أو بصفة سابقة (قوله لا يشترط فيه ذلك) أي بل يجوز ولو بعد جدا على ما عند ابن عبد السلام بخلاف الظاهر كإلزام المصنف في توضيحه انتهى خشن (قوله ولم يمكن رؤيته بلا مشقة) المنع بلا مشقة أي وانتفى إمكان رؤيته من غير مشقة وهذا انتفى إمكان رؤيته من غير مشقة ثبت إمكانها مع المشقة فكانه قال ولا بد ان يكون في رؤيته مشقة (قوله بان امكنت بمشقة) أي وذلك كالغائب على مضافة يوم مضافا (قوله وأما على الخيار) أي وأما الغائب الذي يبيع على الخيار سواء كان موصوفاً أو غير موصوف (قوله أو رؤيته سابقة) أي أو يبيع برؤية سابقة سواء كان بيا أو على الخيار (قوله ولو كان حاضرا مجلس العقد) أي بين يدي المتعاقدين بان يكون بينهما وبينهما حائل كجدار أو في صندوق مثلا فلا منافاة بين كونه حاضرا وبين كونه غائبا لان المراد بعينه غيبته عن البصر فلا ينافي انه حاضر (قوله وتقدم ان هذا الشرط ضعيف) وإن المعتمد ما أفاده النقل وهو ان الحاضر في مجلس العقد فلا بد من رؤيته الا لضرر وغير الحاضر في مجلس العقد يجوز بيعه على الصفة ولو كان في البلد وان لم يكن في احضاره مشقة (قوله وجاز النقد تطوعا فيه) انما قيد جواز النقد بالتطوع لقوله بعد ومع الشرط المخ وحاصل فقه المسألة ان المبيع الغائب يجوز النقد فيه تطوعا بشرط وهو كون المبيع على اللزوم سواء كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا فان كان البيع على الخيار منع مطلقا عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا وهل يشترط أيضا في جواز النقد تطوعا اذا بيع على الصفتان يكون الواصف له غير البائع لان وصفه يمنع من جواز النقد ولو تطوعا كما في عقب وارضاة شيئا ولا يشترط ذلك وهو المأخوذ من كلام بن فانه نازع في كون وصف البائع يمنع من جواز النقد تطوعا وأما النقد بشرط فان كان المبيع عقارا قريبا أو بعيدا فيجوز بشرطين ان يكون المبيع على اللزوم وان يكون الواصف له اذا كان يبيعه بالصفة غير البائع فلن تختلف شرط منهما ما امتنع النقد بالشرط وان كان المبيع غير عقار فيجوز اشتراط النقد بأربعة شروط ان يقرب غيبته كيومين وان يكون المبيع على اللزوم وان يكون الواصف له اذا يبيع بالوصف غير المانع وان لا يكون في المبيع حق توفية فان تختلف شرط منهما منع النقد بشرط (قوله في المبيع الغائب) أي سواء كان يبيعه بالوصف أو برؤية مقدمة لكن محل جواز النقد تطوعا اذا يبيع بالصفة ان كان الواصف له غير البائع والا فلا يجوز على ما علمت مسامر (قوله عقارا أو غيره) أي سواء كان ذلك المبيع الغائب قريبا أو بعيدا (قوله والاختيار) أي كان يقول له بعتك سلعة من سلعتي كذا الغائبين لمجمل كذا بدينار على الاختيار أي على انك تختار واحدة منهما بعد رؤيتهما (قوله ومع الشرط في العقار) قيده في التوضيح بما اذا يبيع العقار جزافا فان يبيع مزارعة فلا يصح النقد فيه قاله أشهب في العتبية وكذا قاله مالك وتبعه في الشامل واعترض طفي تقييد التوضيح فائلا الظاهر ان قول أشهب هذا ما روى عن مالك خلاف المعتمد ولذا أطلق غير واحد جواز النقد في العقار كالمدينة وابن المحاسب وابن عرفة وغيرهم اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح ولو يبيع مزارعة على المعتمد الاولي له ان يقدمه قبل قوله وضمنه مشروئذ كره بعد قوله وجاز النقد مع الشرط في العقار لان العقار اذا يبيع مزارعة النزاع فيه من جهة جواز النقد فيه بشرط أولا لان جهة دخوله في ضمان المشتري بالعقد وعدم دخوله كما هو ظاهر الشارح لان العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الا اذا يبيع جزافا وأما ما يبيع مزارعة لم يكن ضمانه قبل قبضه من المشتري لان فيه حق توفية وما كان كذلك لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض

لا بالعقد (قوله وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه بالشرط) طاهره انه يجوز النقد تطوعا
 اذا بيع بوصف البائع وهو ما قاله بن فانظرو (قوله كاليومين) أي ذهابا والكاف استعمالية
 لا تدخل شيئا لأن المروى عن ابن القاسم يومان وعن مالك يوم ونحوه وهو يوم نان والى هذا يشير
 الشارح بقوله كاليومين فاقبل تأمل (قوله وضمنه المشتري بالعقد) أي ضمن المشتري العقار
 الذي يبيع وهو غائب بوصف أو برؤية بمجرد العقد حيث كان البيع وقع على البت (قوله أي غير
 العقار) أي الذي يبيع وهو غائب (قوله فيعمل بالشرط) هذا ظاهر اذا كان الشرط في صلب
 العقد وأما اذا تطوع به أحد هما إلا آخر بعده في المسألة قولان طاهره المصنف اعتبره لأن
 قوله الا لشرط يشمل الواقع في العقد وبعده قاله شيخنا (قوله أو منازعة) قال أبو علي المناوئ
 المشتري على رؤية سابقة اذا هلك قبل ان يقبضه المشتري ضمنه من البائع كما في المدونة وتبعه
 المصنف وقالت في بقاء الصفة وتبعها المصنف القول للبائع فيه وكلاهما على خلاف الأصل اذا
 الأصل عدم الهلاك وعدم النقص فلم فرقوا بينهما قلت الهلاك ثبت وقوعه والصفة البائع يقول
 هي باقية لم تتغير أصلا والمشتري يزعم تغيرها فعليه البينة ولو سلم البائع نقصها أثبت ببينة له كان
 القول للمشتري كالمسألة الاولى اه بن (قوله لعدم صحة تقريره عليه) أي وذلك لان المنازعة
 لا توجب الضمان على المشتري وانما توجه على البائع والحاصل ان العقار المبيع غائب على
 الصفة أو على رؤية سابقة ضمانه من المشتري الا لشرط أو منازعة والا كان ضمانه من البائع
 وغير العقار المبيع غائبا ضمانه من البائع الا لشرط والا كان الضمان من المشتري (قوله
 الابا مر محقق) أي وهو مصادفة العقد له سليما (قوله يفسد العقد) أي لانه لما شرط عليه
 المشتري الاتيان به صار كوكيله فانتفى عنه الضمان الا لازمه بمقتضى العقد فصار اشتراط
 الاتيان به موجبا للفساد لانه كالشرط المناقض لمقتضى العقد (قوله لان كان الضمان من المشتري
 فبائز) أي وان كان فيه بيع واجارة (قوله وحرم كتابا وسنة الخ) أي بالكتاب والسنة والاجماع
 اما الاول فقد قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا واما الثاني فقد قال في الصحيح عن رسول الله
 آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء واما الاجماع فقد أجمع علماء الامة على
 حرمة وقد صرح رجوع ابن عباس عن القول باباحه ربي الفضل (قوله لان النقد خاص بالمسكوك
 هذه طريفة وقيل ان النقد لا يختص بالمسكوك وعلى هذا القول يظهر قول المصنف في نقد (قوله
 والمحرمية لا تختص به) أي فتعبر في المسكوك وغيره (قوله أي زيادة) يعني في الكيل او الوزن
 او العدد لافي الصفة اذا حرمة في زبادتها (قوله ولا بأس به) أي ربي الفضل في مختلفي الجنس
 فيجوز بيع ذهب بفضة متفاضلا اذا كان يدا بيد وبيع قبح بارزا وفول متفاضلا اذا كان يدا بيد
 (قوله مطلقا) أي اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع ذهب بذهب قدره لاجل ولا فضة بفضة
 قدرها لاجل ولا يبيع ذهب بفضة قدرها أو أكثر منها أو أقل منها لاجل (قوله وكذا في الطعام)
 أي مطلقا اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع أرنب قبح بمثله أو بأرنب فول لاجل (قوله ولو غير
 ربوي) أي كنحو ونقح فلا يجوز بيع فطر من أحد هما بقنطار من الآخر لاجل (قوله
 فكما يدخله ربي الفضل) أي وهو النقد والطعام الربوي (قوله دون عكس) أي وليس كما
 يدخله ربي النساء يدخله ربي الفضل أي لان الطعام غير الربوي يدخله ربي النساء ولا يدخله
 ربا الفضل فيجوز بيع الخوخ بالخوخ متفاضلا اذا كان يدا بيد (قوله ومثله طعام) أي
 سواء كان ربويا أو غير ربوي (قوله ان جنس كل توحدا) أي ان توحده جنس كل من النقد والطعام

الربوي (قوله مجمل) أي لأن ظاهره لن كلام ربنا النساء وبالفضل يحرم في النقد اتحاد الجنس
 أو اختلاف ويحرم في الطعام سواء اتحد الجنس أو اختلف كان الطعام ربويًا أو غير ربوي وليس
 كذلك. (قوله فيخرجها باق) أي في الربويات (قوله هذا كالترجمة) أي لما بعده
 وكأنه قال باب حرمة الربا في النقد والطعام (قوله لا يجوز دينار ودرهم) أي لأنه لم يسلم من الربا
 بل فيه ربا الفضل كما بينه الشارح (قوله احتمال كون الخ) في دفع ذلك الراغب لأجل رغبته
 أكثر من دينار وأكثر من درهم (قوله لأن الشك في التماثل) كتحقق التفاضل وأشار بهذا
 إلى أن محل المنع في الصورة الأولى إذا لم يتحقق مساواة الدينارين والدرهم والدرهم بل شك
 في تساويهما أو توهم ذلك أمالوجز من باب المساواة مجازي ويكون هذا من قبيل المبادلة لا من قبيل
 الصرف (قوله ووجهه في الثانية الخ) حاصله أن ما صاحب أحد النقدين من العرض يقدر أنه
 من جنس النقد المصاحب للرفيأ في الشك في التماثل والمنع في هذه مطلق ولو تحقق مساواة الدينارين
 وتماثل قيمة العرضين اهـ وإذا منع البيع لأجل هذا التفاضل المتوهم فأحرى المنع للتفاضل
 الحقيقي كبيع دينار ودرهم بانين واعلم أن ما لك مقدم الصورتين وأما حنفية أجازهما والشافعي
 قد فرق بينهما فأجاز الأولى ومنع الثانية وتسمى المسألة الثانية عند الشافعية بمسألة درهم
 ومدة بحوة (قوله ولا يجوز صرف مؤخر) أي لو ودربا النساء (قوله ولو قريسا) أي هذا إذا
 كان التأخير منهما أو من أحدهما بعد ما عتق الأبدان بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما
 قريسا مع تفرق الأبدان هذا إذا كان التأخير البعدي أو القريب اختيارا بل ولو كان غلبة
 وما ذكره من منع التأخير القريب مع المفارقة هو المشهور ومقابله المشار به بل هو مذهب العتبية
 من جواز التأخير القريب مع تفرق الأبدان اختيارا (قوله ولو بان يدخل الخ) أي ولو كان
 التأخير بان يدخل الخ (قوله فلا يضر إذا طال الخ) حاصله أنه إذا حصل التأخير اختيارا فإن
 حصلت مفارقة الأبدان منهما أو من أحدهما ضمن ذلك اتفاقا لم يكن التأخير كثيرا وإن كان
 التأخير قليلا ضرا أيضا لصحكن على المشهور خلاف ما في العتبية وإن لم تحصل مفارقة أبدان ضرا
 إن كان التأخير كثيرا على المشهور وإن كان قليلا يضر اتفاقا وذلك كاستقراره من بجانبه من غير
 قيام وأما أن حصل التأخير غلبة ضرم لهما كان التأخير غلبة قليلا أو كثيرا خلافا لما في رد القائل
 بعدم الضرر مطلقا كان التأخير غلبة أي فيضر قليلا كان التأخير أو كثيرا (قوله كما يأتي) أي في
 قوله لو غاب نقداً أحدهما أو مال فانه محمول على عدم المفارقة (قوله أو كان التأخير غلبة) أي فيضر
 قليلا كان التأخير أو كثيرا (قوله مطلقا) أي في قربها التأخير وبعده (قوله أي وبطل الصرف الخ)
 أي لأنهم أجروا التوكيل على القبض مظنة التأخير وأجروا عليه حكمه وما ذكره من بطلان الصرف
 إن تولى القبض غير عاقده هو المشهور خلافا لما قال بالهبة وهو المردود عليه بل وفي كلام المصنف
 لأن قوله أو عقد الخ واقع في حيز المبالغة لأن المعنى ولو كان التأخير قريبا ولو عقد وكل في القبض
 (قوله ولو شريكه) أي أنه لا فرق بين أن يوكل أجنبيا أو يوكل شريكه وهذا هو الأرجح وفي
 سماع أصح أنه يجوز أن يقبض إذا كان الموكل شريكا ولو في غيبة الموكل (قوله على الأرجح) أي
 خلافا لما في الشامل من المنع مطلقا أي سواء قبض بحضرة الموكل أم لا والمحصل أن المسألة
 ذات أقوال أربعة قيل إن التوكيل على القبض لا يضر مطلقا سواء كان الوكيل شريكا أو أجنبيا
 قبض في حضرة موكله أو في غيبته وقيل أنه يضر مطلقا وقيل إن كان شريكا فلا يضر ولو قبض في غيبة
 موكله وإن كان غير شريك ضرا إن قبض في غيبة موكله وإن قبض بحضرة فلا يضر وقيل إن

قبض بمحضرة موكله فلا يضره طلقا سواء كان شريكاً أو أجنبياً وإن قبض في غيبته ضرر مطلقاً وهذا
 هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله فيفسد) أي على المشهور خلافاً لمن قال بالصحة وهو المشاء واليه
 بلو في المصنف وأشار الشارح بقوله بلا فرق بين لدفع ما يقبل أن ما بين مفهوم قوله هنا وطال
 وبين قوله سابقاً ولو قرر باتساقه وحاصل الجواب أن ما هنا لم يحصل فإقامة وقاية في قوله
 ولو قرر بسامحاً على ما إذا حصل تفرق (قوله وإن لم يحصل طول الخ) أي بأن تسلف هذا الدنانير
 من رجل يجانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل يجانبه وإنما لو حل كل منهما صرته فلا منع أه
 شيخنا عدوى وأعلم أن قوله أو غاب نقداهما هي مسألة الصرف على الذمة أي على استحداث شيء
 في الذمة وأما قوله فيما يأتي أو بدني فهي مسألة صرف مافي الذمة أي صرف ما هو متبر في الذمة
 وهو جائز إذا حل الدينان فإن كانا مؤجلين أو أحدهما منع الصرف والمحصل أن الصرف على
 الذمة لم يكن الذمة مشغولة بشيء قبل الصرف والصرف هو الذي أحدث شغله بخلاف صرف
 مافي الذمة فإن الذمة فيه مشغولة قبل الصرف (قوله أو كان التأخير) أي تأخير الصرف (قوله
 كاذب ينال السوق إلى قوله ويقول له الآخر نعم) أي ويجعل ذلك القول نفس العقد
 (قوله ولكن يسير معه) أي ولكن المطلوب أن يسير معه الخ (قوله للصرف) أي لأجل
 أن أصرف منك هذه الدنانير وقوله فيذهب معه أي من غير أن يتفقا على أن يأخذ منه قدر كذا
 في مقابلة كل دينار وقوله لم يجدان عقداً بعد النقد أي ثم بعد وصولهما للسوق ونقداهما للدنانير
 يجدان عقداً للصرف بأن يتفقا على أن كل دينار صرفه كذا من الدراهم (قوله إن تأجل
 الخ) أي إن كان للدينان أو أحدهما مؤجلاً (قوله اقتضى) أي قبض وأخذ من نفسه وقوله
 لنفسه متعلقاً باقتضى أي أخذ لنفسه من نفسه ما أسلفه (قوله فكان الذي له الدينار أخذه من
 نفسه الخ) أي إذا حل الأجل (قوله المتروكة لصاحبه) أي التي تركها لصاحبه (قوله
 وكذا الآخر) أي الذي له الدراهم فإنه إذا جاء الأجل أخذ من نفسه لنفسه الدراهم في نظير الدينار
 الذي تركه لصاحبه وحاصله أن الذي في ذمته الدينار حين تصارفاً فقد عجل الدينار الذي
 في ذمته فسلفه لصاحبه إلى أن يأتي الأجل يصرفه بالدراهم التي في ذمته فظهر الصرف المؤخر وكذا
 يقال في الجواب الآخر (قوله فلو حلا معاً جاز) لا يقال هذا مقاصداً لا صرف لانا نقول
 قد تقرران المقامة الشائكة في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين كذهب
 وفضة ولا صنف نوع كإبراهيمي ومجدي (قوله أذعنهما ديناراً) أي من ذلك الآخر المدين
 (قوله إن لم يحصل تأخير) أي في دفع الدينار عن تلك الدراهم (قوله أو قبله) أي حيث رضى
 للمرتهن بصرفه وبقاء الدين من غير رهن (قوله أو غاب الخ) مفهومه أنه لو كان حاضراً في مجلس
 الصرف جاز صرفه (قوله ولو شرط الضمان) أي ضمان الدينار المرهون أو المودع وقوله بمجرد العقد
 أي عقد المرهن والوديعة خلافاً للحنفي القائل بالجواز إذا شرط الضمان على المرتهن والمودع وقت
 عقد المرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكهما يئنه لأنه لما دخل في ضمان المرتهن أو المودع صار
 كأنه حاضر في مجلس الصرف (قوله ولو سكت) أي هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة غير
 مسكوك بل ولو كان مسكوكاً فيمنع صرفه في غيبته عن مجلس الصرف لعدم المناجزة على المشهور ورد
 المصنف بلو ما رواه محمد بن جواز صرف المرهون والمودع المسكوك فغائب عن مجلس العقد لم يحصل
 المناجزة بالقول قال ح وظاهر كلام المصنف أن الخلاف في المسكوكين لا في المصوغين وليس كذلك
 بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح عن الجواهر أه ب (قوله كل من الرهن والوديعة) أي لعدم

(فوقله لتنافي احكام ١٤٠) اي احكام البيع والصرف ومن المعلوم ان لتنافي اللوازم يدل على تنافي

للملزومات (قوله ولانه) اى اجتماع البيع والصرف (قوله لترقب المحل) اى حل الصرف (قوله)
 بوجود عيب الباء سببية (قوله اولئذ ينه) اى اجتماع البيع والصرف وقوله فم يباى
 فى السلعة وقوله فلا يعلم ما ينوبه اى الصرف بمعنى الدينار المعروف (قوله الا فى نافي حال) اى
 بعد تقويم السلعة المستحقه ثم لا يخفى ان ترقب حل الصرف يكون بوجود العيب والاستحقاق
 والتأدية للصرف المؤخر تصكون بهما ايضا وعبارة الشارح توهم خلاف ذلك فلو قال الشارح
 ولانه يؤدى لترقب المحل بوجود عيب أو استحقاق وذلك يؤدى للصرف المؤخر لانه اذا ظهر بها
 عيب أو استحقاق لا يعلم ما ينوب الصرف الا فى نافي حال لكان أظهر (قوله واستثنى أهل
 المذهب) اى من منع اجتماع البيع والصرف (قوله اى ذوالجميع) انما قدر ذلك لاجل صحة
 الانبار لان الدينار ليس هو البيع والصرف وانما هو صاحبها اجتماعهما فيه (قوله)
 كأن يشتري شاة) اى تساوى خمسة دراهم أو تساوى أربعة والدراهم التى معها ستة أو تساوى
 ثلاثة والدراهم التى معها سبعة (قوله بان يأخذ الخ) اى بان تكون الدراهم التى مع السلعة
 أقل من صرف دينار كمثله الشارح أو غن السلعة أهل من صرف دينار (قوله وصرف الدينار
 الخ) اى والحال ان قيمة الاثواب تساوى ما فى درهم وعشرة دراهم فالعشرة دنائير وقعت فى بيع
 ليس الا والحادى عشر بعضه فى مقابلة العشرة دراهم وبعضه فى مقابلة بعض الاثواب فقدا جتمع
 البيع والصرف فى الدينار الحادى عشر قال الامر الى ان كل ثوب خصه دينار ودرهم (قوله)
 فلو كان صرفه يساوى عشرة) اى والاثواب تساوى ما فى درهم (قوله لعدم اجتماعهما فيه)
 اى لان الدينار الحادى عشر فى مقابلة الدراهم وهذا صرف والدنائير العشرة فى مقابلة الاثواب
 كل دينار فى مقابلة ثوب وهذا بيع فلم يجتمع البيع والصرف فى دينار وليس الجميع دينارا
 بل اجتمع البيع والصرف فى غير دينار (قوله لان السلعة كالنقد) اى لانها لمسا صاحبت
 الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة فى مقابلة الدينار فى الصورة الاولى أو الدنائير
 فى الصورة الثانية (قوله أو تأجلت السلعة عن البائع) اى وعجل الدينار من المشتري والدراهم
 من البائع (قوله لانه يبيع وصرف تأخر عوضاه) علة للحرمة اذا تأجل الجميع وقوله أو بعضهما
 علة للحرمة اذا تأجلت السلعة (قوله وتأجيل بعضها) اى السلعة وكذا تأجيل بعض أحد النقيدين
 كأجل أحدهما بتمامه (قوله الا بقدر خياطتها) اى الا ان يكون تأجيلها بقدر خياطتها
 (قوله وهى معينة) اى لانها حينئذ كالقصة بالفعل بخلاف غير معينة فلا يجوز التأخير فيها
 مطلقا قوله أو تأجل أحد النقيدين اى كما لو تأجل الدينار من المشتري وعجلت السلعة والدراهم
 من البائع أو عجل الدينار من المشتري والسلعة من البائع وأجل الدراهم منه (قوله وانما
 المقصود البيع) اى لان الاعتناء بتقديم المقدم يدل على انه هو المقصود ولا يراد على هذا التعليق
 ما اذا عجل النقدان وتأجلت السلعة فكان القياس الجواز لان الصرف حينئذ مقصود وقد حصلت
 المناجزة لان السلعة لما كانت كجزء من الدراهم كان تأجيلها كتأجيل بعضها وقد علمت ان تأجيل
 بعض أحد النقيدين كتأجيل كله (قوله وذكره) اى وذكره هذا القسم مع علة مما قبله بالاولى
 (قوله لتقيم الاقسام) اى الخمسة (قوله لكان الجواز حينئذ) اى حين عجل الجميع لا بتقييد
 بالدراهم بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المشتتة أكثر من درهمين لار هذا من جملة البيع
 والصرف فى دينار أو ما فى صورة تأجيلها ما بأجل واحد وتجيل السلعة فالجواز مقيد بما اذا كانت
 الدراهم المشتتة درهمين فأقل لان كانت أكثر لان الصرف حينئذ مرعى بخلاف الدرهمين

فانهما القلتما تسويع فيهما واولما علم ان المصروف غير مراعى فاجيز تأجيل التقدين لاجل واحد وتجهيل
الساعة والحاصل انه اذا كان المستثنى درهماين فأقل كان المنفع في ثلاث صور والجواز في صورتين
واما لو كان المستثنى ثلاثة أو أربعة فالمنع في أربع صور والجواز في واحدة وهى ما اذا تجسّل الجميع
(قوله لنا استثنى من القاصرة) أى وهى قوله وحرم اجتماع بيع وصرف (قوله فهل هذا) أى
الاستثناء أى وهل جواز هذا المستثنى على إطلاقه (قوله تعصيا وتقييدا) أى واجاب بان محل
الجواز لما يترتب على اجتماع البيع والصرف فى الدينار محذور كالصرف المؤخر كما فى هاتين
المسألتين الأخيرتين والافالمنع كما فى المسائل الثلاث الاولى (قوله وشبهه فى مطلق الجواز لا بقاءه) أى
بلى هو شبهه فى الجواز مطلقا وحاصله انه اذا تعددت السلع والدنانير والدراهم المستثناة ووقع
البيع على شرط المقاصة فان ذلك يجوز اذ لم يفضل من الدراهم شئ كانت الدراهم المستثناة صرف
دينار او دينارين أو أكثر وسواء تأجلت السلع والدنانير أو تجلأ أو تأجل احدهما وتجهل الآخر
(قوله كان يشترى عشرة أثواب الخ) أى وكما لو اشترى ستة عشر ثوبا كل ثوب بدينار الا أنه هما
على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهما فيكون ثمن الاثواب خمسة عشر دينارا
ويستقطع منه واحد في نظير الستة عشر درهما للمقاصة (قوله والافلا) أى والان تأجيل
الجميع أو تأجلت الساعة فقط أو تأجل أحد التقدين فقط فلا يجوز (قوله فى المثال المتقدم) أى
بان اشترى عشرة أثواب كل ثوب بدينار الا درهمين وعشر درهم وصرف الدينار عشرون ودخلا
على المقاصة فان المشتري يعطيه تسعة دنانير ويحيط عنه العاشر للمقاصة ويأخذ من البائع
الاثواب العشرة ودرهما (قوله درهمين وعشر درهم) راجع لقوله قبل والحكم فى فضل الدرهم
وقوله واخمس راجع لقوله أو الدرهمين (قوله واخمس) أى فاذا اشترى منه عشرة أثواب كل ثوب
بدينار الا درهمين وخمس درهم وصرف الدينار عشرون درهما ودخلا على المقاصة فان المشتري يدفع
البائع تسعة دنانير ويحيط عنه دينار للمقاصة ويدفع للبائع عشرة أثواب ودرهمين (قوله عشرون
منها فى نظير دينار) أى وحينئذ فيغرم المشتري للبائع تسعة دنانير ويحيط الدينار العاشر للمقاصة
ويدفع البائع له عشرة أثواب وأربعة دراهم (قوله كالبيع والصرف) أى المدخول عليه وبه
يندفع ما يقال ان هذا بيع وصرف حقيقة فكيف يشبهه الشئ بنفسه (قوله وفيه ما يقوله الخ)
فيه ان المعاقدة ليست نفس الاعطاء فتأمل (قوله ويدفع له السبيلة الخ) أى فإلّا لا يربط
المؤخر (قوله ويرزده الأجرة) أى سواء كانت نقدا أو غيره (قوله والاولى بمنع) أى لعدم
المناجزة فى بيع الفضيلة للفضة (قوله امتنع الاولى) أى سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وجازت
الثانية) أى سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وكزيتون الخ) أدخل الجبلان وبرز الفجل الاجر
والقمح يدفع لمن يطعمه ويأخذ منه الا ان دقيقا قدر ما يخرج منه بالتحرى (قوله وان لم يدفع له
أجرة) أى فلامفهوم لقول المصنف لأجرته لمعصره اذ المنع حاصل وان لم يدفع له أجرة لمسا فيه من بيع
الطعام بالطعام نسيئة وللشك فى التماثل (قوله ومسكوك بسكة لا تزوج الخ) يفيد انه لا مفهوم
للتبر وهو كذلك وانما عر به تبعا لابن الحاجب وقد عرفت العتية بالمال وعبر المازرى وابن عرفة
والتوضيح بالذهب والفضة وكذا غيرهم من أهل المذهب وبه تعلم ان قول عتيق وانظر لو كان
مع المسافر مصوغ الى قوله والظاهر المنع غير صواب اهـ بن (قوله يعطيه المسافر المحتاج) أى واما
غير المحتاج فيمنع اتفاقا كما ان غير المسافر يمنع كذلك اتفاقا واما دار الضرب والظاهر انه غير خاص بهم
فلو اعطاه لخدم الناس غير أهل دار الضرب فالظاهر الجواز فذكر المصنف لدار الضرب مجرد التمثيل

بما هو الشأن كما قاله شيخنا العدوي (قوله والاظهر خلافه) أي خلاف ما مر من الجواز وهو المنع
 (قوله وبخلاف الخ) هذا مما اجتاز الضرورة وهو ان يدفع الشخص درهمًا لا خربلًا عند منعه
 طعاما او عرضا او فلوسا والنصف الآخر فضة وذكرا المصنف مجوزا بشرط اتباع التآخيرين كآبى
 زمني وابن لب وانما توقف الجواز على هذه الشروط لان الاصل المنع بسبب ان الدرهم مثلا يبيع
 بعضه ببعض معه سلعة فالسلعة تجعل من جنس ما انضمت اليه فيكون هناك تقاضل مشكوك
 (قوله بنصف درهم أي في نصف درهم) (قوله أي فيما يزوج زواج النصف) أي مثل القضية
 العدسية واللاطحة المحسوبة والمراد بكونه يزوج رواجه أن يكون مثله في النفاق بفتح النون بان
 تكون السلعة التي تشتري بهذا تشتري بالآخر (قوله وان زاد وزنه) أي وزن ذلك الزاخر عن
 النصف درهم او نقص عنه فالاول كتسعة انصاف فضة والثاني كالزلاطة المحسوبة او خمسة انصاف
 فضة عددية (قوله كون المباع درهما شرعيا) أي او ما يزوج رواجه زاد وزنه غنة كمن ربال
 او نقص كزلاطة بفسانية ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز اذا كان المبيع ربالا او نصف ربال
 او ربع ربال ولكن قد اجاز بعضهم ذلك في الربال الواحد أو نصفه او ربعه للضرورة كما اجتاز صرف
 الربال الواحد بالقضية العددية وكذا انصفه وربعه للضرورة وان كانت القواعد تقتضي المنع للشك
 في التماثل واما ما زاد على الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا العدوي والعلامة الشارح (قوله لا أكثر)
 أي فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز ان يدفع درهمين ويأخذ نصفه وكذا لو اشترى بدرهمين
 ونصف لم يجز ان يدفع ثلاثة ويأخذ نصفها (قوله هو المقصود) أي بالذات واما الصرف والمبادلة
 فقير مقصودة (قوله في بيع لذات) أي كان تشتري سلعة بنصف درهم فتدفع للبائع درهما ليرد
 لك نصفه (قوله او منفعة) أي كاجارة او كراء كدفعك للصانع فعلا أو دلوا ليصلحه فبعد
 اصلاحه دفعت له درهما كبيرا نصفه في مقابلة اجرة ورد عليك الصانع نصف درهم بما لا فلودفت
 له الدرهم واخذت منه نصفه وتركت شيئا عنده ليصلحه لم يجز لان من شروط الجواز انتقاد الجميع
 ولا يكون ذلك الا بعد تمام العمل واحتراز بالبيع من القرض والصدقة كان يكون عليه فلوس مثلا
 أو عرض من قرض فيدفع درهما ويأخذ نصف درهم وكان يدفع لا ترد درهما على ان يكون له نصفه
 صدقة ويرد له نصفه فضة (قوله كان اوضح) أي لان الشرط ان تعامل بهما لا كونهما سكة
 سلطان واحد كما يوهمه كلام المصنف (قوله أي عرف الخ) أي عرف ان هذا يشتري به قدر
 ما يشتري بالآخر متان (قوله وان اختلفا في الوزن) أي بان كان النصف المردودا أكثر في الوزن
 من الدرهم فلا يضر ذلك اعتبارا بالنفاق والرواج والحاصل انه متى جرى الخلاف ان هذا نصف هذا
 فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد وبعضهم منع ذلك اعتبارا بالوزن قال ابن ناجي والظاهر
 الجواز كما قال شارحنا انظر حاشية شيخنا وانما اشترط معرفة الوزن لئلا يلزم بيع الفضة بالفضة جرافا
 ولا خفاء في منعه (قوله صوابه تقديم الخ) انما صوبه بما ذكر لان ظاهر المصنف انه تشبيه
 في الانتقاد وان المعنى يشترط في الجواز هنا انتقاد الجميع كما يشترط ذلك في مسألة تراءسلعة بدنيار
 الا درهمين فيفيدان مسألة دينار الا درهمين لا تجوز الا اذا انتقاد الجميع مع أنه قد مر أنه في تلك
 المسألة لا يتوقف الجواز على انتقاد الجميع بل يجوز البيع أيضا اذا عجزت السلعة فقط (قوله والا
 فلا) أي والا بان فقد شرط من هذه الشروط فلا يجوز وصرح بالفهم ولا يوضح (قوله لا يأخذ
 درهما وباشافي سلعة الاولى ليأخذ بنصفهما فضة ونصفهما الثانية سلعة تامل ولا يقال ان الصورة
 الاولى من هاتين الصورتين وهي صورة الدينار جائزة لانها من افراد قوله سابقا الا ان يكون الجميع

دينارا او يجتمع فيه لان ما هنالك مما اجتمع فيه يبيع وصرف في دينار وانما فيه يبيع نصف الدينار
بالساعة واخذ نصفه الشاهي ذهبوا الصرف يبيع الذهب بالفضة واما الذهب بالذهب او بالعرض
فهو ليس بصرف حتى يقال يجتمع فيه (قوله وردت الخ) صورته رجل صرف من رجل
دينار ثم بعد ايام اقبه فقال له قد استرخصت منى الدينار فنقصتني عن صرف الناس فزدني فزاده
دراهم فهذا جائز ولا ينقض الصرف فاذا اطلع على عيب في الدراهم الاصلية فردها فان تلك
الزيادة ترد مع الاصلية (قوله استرخصت منى الدينار) اى ونقصتني عن صرف الناس (قوله
فزدني) اى فزاده دراهم ثم اطلع على عيب في الدراهم الاصلية التى صرف بها الدينار فردها على
صاحبها بسبب العيب الذى وجدته فانه يرد معها الدراهم المزيده بعد الصرف (قوله للبائع) اى
لأجل البيع وقوله فرداى تلك الهبة لوانها حيث ردت السلعة لصاحبها بسبب العيب (قوله
لاترد الزيادة) اى المحاصلة بعد العقد لعيبها واما الزيادة فى صاب العقد فترد لعيبها كما ترد لعيب
غيرها (قوله عنها) اى دافعا بان كانت حاضرة وشاره بأخذها اشارة حسية (قوله
اوجبها) اى الصبر فى على نفسه ام لا (قوله فترد وحدها) اى لعيبها وبأخذ بدلها (قوله
وان لم يقل نعم ازيدك الواو للعال لا للبالغة والالتكرار قوله الا فى واولى الخ مع ما قبل المبالغة تأمل
(قوله فان عدما) كان يقتصر على دفعها له عقب قوله نقصتني عن صرف الناس من غير نطق
بطلب الزيادة ولم يقل الصبر فى على نفسه وما فى المدونة على ما اذا لم يوجبها او ان ما فى الموازية
محمول على ما اذا اوجبها الصبر فى على نفسه وما فى المدونة على ما اذا لم يوجبها او ان ما فى الموازية
على ما اذا لم تعين الزيادة وما فى المدونة على ما اذا عينت (قوله تاويلات) اى ثلاثة الاول بالخلاف
والاخير ان بالوافق والاول ظاهرها والثانى لاقابى والثالث لعبد الحق واعترضه المازرى بان فيها
ما يمنع لقولها فزاده درهمان نقدا او الى اجل والمؤجل غير معين ورد بان التعيين لا ينافيه التأجيل
بل المعين قد يؤجل قال فى التوضيح وفى كلام عبد الحق اشارة للجواب لانه تناول قولها الى
اجل على انه قال انا ازيدك لو تأتيتني عند اجل كذا وكذا ثم عند الاجل انا اء واعطاه درهما
فوجدته زائفا فليس عليه بدله لانه رضى بما دفع له ولم يلتزم غيره بخلاف قوله ازيدك درهم ما فانه
يحمل على المجيد اه بن (قوله على شرط المناجرة) اى لما تكلم على انه يشترطى الصرف المناجرة
وهو عدم افتراق المتصارفين لان افتراقهما يؤدى للصرف المؤخر وهو يؤدى لربا النساء (قوله
وان رضى الخ) حاصله ان العيب الذى اطلع عليه احد المتصارفين بعد العقد اما تنقص عدد او وزن
او رصاص او نحاس خالص او مغشوش بان كان فضة مخلوطة بنحاس مثلا فان اطلع الاخذ على ذلك
بمحضرة العقد من غير مقارفة ابدان ولا طول ورضى بذلك مجانا مع العقد وكذا ان لم يرض الاخذ
بذلك ورضى الدافع بابد المسافان العقد يبيع فى الجميع مطلعا عينت الدراهم والدنانير ام لا ويجبر على
اتمام العقد من اياه منه ما لم تعين الدراهم والدنانير فان عينت فلا يجبر (قوله اى فى حضرة
الاطلاع الخ) هذا المحل الذى حل به الشارح أصله لاقابى ونصه قول المصنف بالحضرة اى
حضرة الاطلاع ولما كانت قد تبعد من العقد قد ذلك بالحضرة الثانية اى حضرة العقد اه
والاحسن كما فى بن وغيره ان المراد بالحضرة الاولى والثانية حضرة العقد ويلزم من القرب بالنسبة
للعقد القرب بالنسبة للاطلاع فان الاطلاع بعد العقد ولو حذف المصنف الثانية كان الاولى لان
الاولى منصبة على الجميع اه بن (قوله فهذا قيد للحضرة الاولى) اى فكأنه قال وان رضى
بمحضرة الاطلاع الكفاية فى حضرة العقد (قوله ليكون راجعا للجميع) اى ليكون قوله

بالحضرة راجع الكل من رضى الاخذ ورضى الدافع (قوله وهو) اى قوله مطلعا راجع للجميع
 (قوله واجبرا المتع منها عليه) اى فاذا رضى الاخذ للعيب به مجانا وطلب الدافع له ان يفسخ
 العقد اجبر الدافع على امضاءه وكذا اذا رضى الاخذ للعيب ببدائه وامتنع الدافع من البذل فانه
 يحبر عليه أو اراد الاخذ للعيب فسخ العقد وطلب الدافع البذل فان الاخذ للعيب يحبر على قبول
 البذل وعدم الفسخ (قوله وان طال الخ) حاصله انه اذا اطلع على ما ذكر من نقص الوزن
 أو العدد أو الرصاص أو النحاس أو المغشوش بعدم فارقة الابدان أو بعد طول فان رضى بأخذ المعيب
 به مجانا صح الصرف في الجميع الا في نقص العدد فليس له الرضا به مجانا على المشهور ولا بد من نقض
 الصرف فيه سواء قام بحقه فيه وطلب البذل أو رضى به مجانا وألحق النخعي به نقص الوزن فيما اذا
 كان التعامل بها وزنا وان لم يرض بأخذ المعيب مجانا بل قام بحقه بحيث طلب البذل نقض الصرف
 في الجميع الا في المغشوش المعين من الجهتين كهذا الدينار بهذه القيمة دراهم ثم اطلع على غش
 في الدينار أو في العشرة دراهم ففيه طريقتان الطريقة الاولى ان المذهب كله على اجازة البذل
 ولا ينقض الصرف لانهما لم يفتراعا العقد وفي ذمة أحدهما لا تحشى ولم يزل المعين مقبوضا الوقت
 البذل فلم يلزم على البذل صرف مؤخر بخلاف غير المعين فانهما يفتراعا ذمة أحدهما مشغولة
 لصاحبه ففي البذل صرف مؤخر والثانية ان المغشوش المعين فيه قولان والمشهور منهما نقض
 الصرف وعدم اجازة البذل (قوله ما بين العقد والاطلاع) اى سواء حصل افتراق ابدان
 وانفصال لجس الصرف أم لا (قوله او حصل افتراق) اى بالابدان (قوله وهذا في المغشوش)
 اى غير المعين الاولى وهذا في غير المغشوش المعين الشامل للرصاص والنحاس والمغشوش غير المعين
 وشامل لنقص العدد والوزن الا أنه أخرجه ما بعد واعلم ان الذى عليه أكثر الاشياخ ان الرصاص
 ونحوه مثل المغشوش غير المعين في انه يجوز الرضا به مجانا وان قام به فسخ الصرف واختار ابن
 المحجب ان الرصاص ونحوه مثل نقص العددين عين فيه فساد الصرف سواء رضى به مجانا وقام به
 وظاهر الشارح موافقته ولو قال الشارح وهذا في غير المغشوش المعين لكان جازيا على مختارا لثب
 الشيوخ ونص المازرى انظر بن (قوله بدليل ما بعده) اى وهو قوله وهل معنى ما غش الخ
 (قوله ان قام به) اى واما ان رضى به مجانا فلا نقض (قوله فارضا بشئ من عنده) اى ولم يبدل
 له ذلك المعيب وكأنه لا ينقض في هذه الحالة لا ينقض أيضا فيما اذا قام به بعد الطول ولم يأخذ
 شيئا بل رضى به بعد القيام بلاشئ على ما ستظهره بعضهم (قوله كنقص العدد الخ) الفرق بين
 نقص العدد وغيره حيث قلنا ان نقص العدد يوجب نقض الصرف ولو رضى الاخذ به مجانا وما غيره
 ان رضى به مجانا فلا ينقض وان قام به واخذ البذل نقض اذا نقص العدد لم يقبض لاحساب ولا معنى
 بخلاف غيره فقد قبض حسا ومعنى (قوله وان لم يقم به) اى بل رضى به مجانا (قوله وهل معنى
 ما غش) اى كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم فيجد أحدهما مغشوشا بعد المفارقة والطول (قوله
 تردد) اى طريقتان الاولى لابن الكاتب والثانية للنخعي وابي بكر بن عبد الرحمن وعلى الطريقة
 الاولى فالمعين كثير المعين واما على الثانية فليس المعين كغيره (قوله صفار) اى كاتصاف
 محاييب (قوله وكبار) اى مثل الحاييب الكاملة (قوله الا أن يتعداه فالذى يقبض اكبر منه)
 اى ولا ينقض الاصغر وقطع حجة من الاكبر في نظير ما زاد على الاصغر لان الدنانير المضروبة لا تقطع
 لانه من الفساذ في الارض ومحمل نقص الاكبر اذا تعدى موجب النقص الاصغر ما لم يكن هنالك
 أصغر ثان والا فلا نقض للاصغر والثاني (قوله لا الجميع) مقابل لقوله فاصغر دينار الا ان يتعداه

فأكبر منه وقوله على المشهور أي لأن كل دينار كان مفرد بنفسه إذ لا يختلف قيمته من قيمة مصاحبه ومقابلة ما روى عن ابن القاسم أنه يتعاضد على أن المجموع مقابل للمجموع (قوله مطلقاً) ولولم يسم الخ أي سواء به وأعمدة العقد كل دينار عدداً من الدراهم أو لم يسموا بكل دينار عدداً بل جعلوا لكل الدراهم في مقابلة كل الدنانير (قوله فكان الأولى حذف التردد) أي أن الأولى للمصنف ذكر الحكم من غير ذكر التردد لأن ذكره فيه تشويش على الفهم فذكر بما يتوهم أن المراد به التحير في الحكم وأجيب بأن مراد المصنف بالتردد طريقتان وهما محتموتان على بيان المشهور ووجيئاً فلا ضرر في ذكره (قوله في السكة) أي فيما إذا كانت الدنانير البكر والصغار سكتها واحد بحيث كانت كلها متحدة في النفاق والزواج (قوله حيث أجبن) أي بأن اطلع على المعيب بالحضرة ولم يرض ذلك إلا أخذ بالمعيب وأراد الدافع أبداً والحوال أن الدراهم معينة (قوله المختلفة النفاق) أي الزواج بسبب العلو والدناءة كمعجوب وخنزيري (قوله أعلاها) أي لأن العيب الذي في الدراهم المردودة أن كان دافعها عالماً به فهو مدلس وإن كان غير عالم فهو مضر في الانتقاد فامر برد أجود ما في يديه من الدنانير وعلى هذا القول أن زاد ما به العيب من الدراهم عن صرفه الأعلى وكان هناك متوسط وادنى فسخ المتوسط لأنه أعلى من الأدنى (قوله لاختلاف الأغراض في السكة المختلفة) أي ولا يتأتى جمع الأغراض في واحد فوجب مسح الجميع (قوله قولان) الأول لا صبيغ والثاني لسخنون وظاهر كلام ابن يونس وابن رشد والراجح ترجيحه انظر اه بن (قوله عن ذهب) أي والفضة المصاحبة للذهب تقدر ذهباً فيأتي الشك في عمائل الذهبين (قوله أي نوعيه) أشار به هذا إلى أن مراد المصنف بالجنس النوع لا الجنس الحقيقي لأن الذهب والفضة نوعان مندرجان تحت جنس واحد وهما النقد وحيث أن فالفضة من أفراد جنس الذهب فلو كان المراد بالجنسية حقيقة لاقضى جواز دفع الذهب بدلاً عن الفضة والعكس وليس كذلك (قوله ولا أخذ عرض عنه) أخذ العرض ليس فيه تفاضل وإنما العلة في منعهما اجتماع البيع والعرف كما قال الشارح بعد وحيث لا يجزى على حكمه فإن كان يسيراً لا تساوى قيمته ديناراً جازلاً لتمام البيع والعرف حيث في ديناراً وإن كانت قيمة العرض كثيرة منع والحاصل أن قول المصنف بشرط البدل جنسية معناه أنه يشترط في البدل أن يكون من جنس المبدل منه لا من غيره من عرض فإن كان غير الجنس عينا منع للتفاضل المعنوي وإن كان عرضاً جازان كانت قيمته يسيرة والامنع (قوله فيجوز أن يرد عن الدرهم الزائف الخ) أي ما لم يؤدأ خيلاف الصنفية للدوران الفضل من الجاهلين والامنع كصرف دينار بدرهم متوسط في الجودة أطلع في بعضها على زائف وأخذ عنه درهماً أجود وانقص في الوزن أو أدون في السكة وأرجح في الوزن (قوله وكذا غير معين على الزاج) ماذ كره من تسوية المكوك غير المعين بالمعين من التفصيل الذي ذكره المصنف هو مذهب ابن القاسم في المدونة وخالفه أشهب فيما وسخنون ففرق بين المعين ينتقض وغيره لا ينتقض واختلاف الأشيخ في فهمها على تأويلات أحدثها لابن رشد وابن يونس أن اختلافهما فيما بعد لا فترق أو الأطول وبتفقان على الصحة إذا استحق بالحضرة مطلقاً الثاني لابن الكاتب أن اختلافهما إذا استحق بالحضرة فعند ابن القاسم يصح مطلقاً وعند أشهب ينتقض في المعين ويصح في غيره وبتفقان على النقض بعد الافتراق والأطول مطلقاً الثالث للزحبي محل الإطلاق في كلام ابن القاسم على تفصيل أشهب وخصه بما استحق في الحضرة بقله وفا كما هذا معصلي كلام أبي الحسن فابن القاسم على التأويلين الأولين

يسوى بين المعين وغيره في التفصيل بين الحضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام كفى ح انه
اشهر واشهر على التأويلين الاخيرين يقول اذا حصل التعيين ينتقض الصرف ولو مع الحضرة وانما
التفصيل في غير المعين ووافق ابن القاسم على التأويل الاخير اهـ بن وحاصل فقه المسئلة على
ما قال الشارح ان الصرف اذا وقع بمسكوكين او بمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به
ما قابل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعدمفارقة احدهما المجلس او بعد طول فان عقد الصرف
ينتقض سواء كان المستحق معيناً حين العقد ام لا على المشهور وان كان المستحق مصوغاً انتقض
عقد الصرف كان استحقاقه بحضرة العقد او بعدم مفارقتها معيناً ام لا لان المصوغ يرد لعينه فغيره
لا يقوم مقامه وان كان المستحق مسكوكاً بحضرة العقد مع عقد الصرف سواء كان المستحق معيناً
حال العقد ام لا الا ان غير المعين لا يشترط في صحة العقد فيه التراضي على البذل وحينئذ فيجبر فيه
على البذل من اراد نقض الصرف لمن اراد اتمامه بدفع البذل وأما المعين فقبل ان صحة العقد فيه
مقيدة بما اذا تراضيا على البذل كما قال ابن يونس ومن ابي لا يجبر عليه وقيل غير مقيدة كغير المعين
فيجبر على البذل من اباه و اراد نقض الصرف وهو ظاهر اطلاق كلام ابي عمران وأبي بكر بن عبد
الرحمن اهـ ولو قال المصنف وان استحق مصوغ نقض صرفه مطلقاً ولو بالحضرة كغيره ومن تبر
ومسكوك ان طال والاصح وهل ان تراضيا ويجبر الا ان يتردد كان اوضح (قوله واما غير
المعين فلا يشترط الخ) اي بل يجبر فيه من طلب نقض الصرف لمن اراد اتمامه بدفع البذل وقوله
لقوله في العيب الخ أى ويقاس الاستحقاق على العيب وجعل التردد في المعين دون غيره طريقة
للشيخ سالم وقد اعترضه طفي بان الجهة عند ابن القاسم في الحضرة مطلقاً في المعين وغيره وكذا التردد في
قوله وهل ان تراضيا الخ فتخصيص الشيخ سالم له بالمعين وان غير المعين لا يشترط فيه التراضي مستدلاً
بقول المصنف في العيب واجبر عليه ان لم يتعين فيه نظر لخالفته لكلامهم كما يظهر من التوضيح
وغيره والاستحقاق يخالف العيب فلا يقاس عليه لانه في الاستحقاق لا فرق بين المعين وغيره
عند ابن القاسم اهـ والى طريقة طفي اشار الشارح بقوله وقيل بل التردد جارح وهي التحقيق
والمعول عليه كما يفيد بن فقد ذكر ان نقل ح يدل على ان التردد في المعين وغيره اهـ (قوله
وللشيخ اجازته) أى وله نقضه وهو قول ابن القاسم وهو المذهب ونساء على ان الخيار الذي جر
اليه الحكم كما هنتا ليس كالخيار الشرطي واما على ان الخيار الذي جر اليه الحكم كالشرطي فليس
للمتخى الاجازة في الحالة التي ينقض فيها (قوله التي لا ينقض صرف المسكوك فيها) أى وهي
ما اذا استحق المسكوك في الحضرة (قوله لم يكن للشيخ اجازة) أى بل يتعين له رد ماى لانه
كصرف على خيار شرطي وهو ممنوع وذلك لان المصطف لما اخبر بتعدي من صارفه كان داخلاً
على عدم اتمام الصرف فهو مجوز لتمامه وعدم تمامه كالصرف على خيار (قوله فيباع بما فيه
نقد الخ) ومن باب اولى انه يبلع بغير ما فيه نقد الاول اجل وكذا يجوز بيعه بالعرض نقد او الى اجل
وحاصل فقه المسئلة ان المحلى باحد النقيدين ان كان لا يخرج منه شيء اذا سلك فانه يجوز بيعه
بالعرض وبالتقد سواء كان من صنف ما فيه او من غيره وسواء كان الثمن في الاحوال الثلاثة حالاً
او مؤجلاً وان كان يخرج منه شيء اذا سلك فان بيعه بالعرض جاز بلا شرط حالاً او مؤجلاً وان بيع
بتقد فان كان مخالف الصنف ما فيه اشترط في صحة البيع شروط ثلاثة وان كان من صنف ما فيه
اشترط شروط اربعة فان لم تتوفر الشروط جرى على البيع والصرف (قوله ومجوز بيع المحلى)
أى الذي يخرج منه شيء على تقدير سبكه وقوله يبيع المحلى اي يبيعه باحد النقيدين وأما بيعه بالعرض

فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله ان أبيع) لما كان الاصل في بيع المحل المنع لان في بيعه بصنفة
 يبيع ذهب وعرض بذهب أو يبيع فضة وعرض بفضة وفيه بغير صنفة يبيع وعرض في أكثر من
 دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض شرطوا الجواز ببيع
 هذه الشروط فما كان ليس مباح لاتخاذ فليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالتقديرا على
 حكم البيع والصرف اهـ بن (قوله كسيف) أي سواء كانت الحلية على فضله أو على جفته أو على
 جمالته كما في التوضيح وروح عن الباسجي ومنه يؤخذ جواز تحلية المجائل (قوله الا ان يقل ما يبيع
 به الخ) الاولى الا ان تقل الحلية أو الدواة عن صرف الدينار لان هذا هو الشرط (قوله بأن يكون
 في نزعه فساد الخ) أي سواء كانت مسمرة أو مخبطة أو مذسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك فليس المراد بقوله
 ان سميرت خصوص التسمير (قوله لم يحرز بيه) أي باحدهما أي لا يجنس الحلية ولا بغير جنسها
 (قوله مطلقا) في بعض المنسخ بغير صنفة مطلقا وهذا الملازم لما بعده وينبغي تقريره على نسخة
 سبقوله ليناسب الكلام وعلى كل فلا يصح التناسع الذي ادعاه الشارح في قوله بأحد النقيدين
 لتعين كونه معمولاً للمحل اهـ بن (قوله لكن يزاد ان يبيع بصنفة الخ) حاصله انه اذا بيع بغير
 صنف الحلية تكفي الشروط الثلاثة السابقة سواء كانت الحلية قليلة أو كثيرة وان يبيع بصنفتها فلا بد
 من شرط رابع وهو ان تكون الحلية قدرا الثلث فاقول (قوله ثلث القيمة) أي ثلث قيمة المحل بحليته
 (قوله خلاف) الاول قول ابن بشير وهو ظاهر الموطأ والموازية وظاهر ابن الحجاج ترجيحه
 والثاني قول الباسجي وهو ظاهر المذهب قياسا على السرقة والزيادة لعدم اعتبار الصياغة
 فلهما اهـ بن (قوله على الاول) أي في كلام المصنف وكذا المراد بالثاني وقوله لم يحرز على
 الاول أي لان قيمة الحلية ثلاثون وهي أكثر من ثلث قيمة المحل بحليته لانها تسبعون وثلثها ثلاثة
 وعشرون وثلث (قوله وجاز على الثاني) وذلك لان قيمة ذلك السيف بحليته سبعون ووزن
 الحلية عشرون وهي أقل من ثلث القيمة المذكورة (قوله لم يحرز بيه باحدهما) لانه اذا امتنع
 ببيع سلعته ببيع ذهب بذهب فاحرى يبيع فضة بذهب أو يبيع فضة بفضة (قوله
 ان تبع المجوهر) أي بان لم يزيد على الثلث كما قاله ابن حبيب (قوله فلا يجوز على ما تقتضيه
 قواعد المذهب) أي لان قيمته يبيع ذهب بذهب ويبيع فضة بفضة وذهب (قوله وجازت
 بمبادلة القليل) أي التقدير القليل فالقيل صفة المحذوف وقد أشار الشارح لذلك حيث قال من أحد
 النقيدين يسانا للقليل (قوله بشرط) أي ستة (قوله وان تكون معدودة) أي وان تكون
 الدراهم أو الدينار التي وقعت فيها المبادلة معدودة أي يتعامل بها عدد الاوزان فلا يجوز بالمبادلة
 في الدراهم والدينار المتعامل بها وزنا ولا في اوقية تبركاملة باوقية ناقصة (قوله وان تكون قليلة) أي
 وان تكون الدراهم أو الدينار المبذولة قليلة (قوله وان تكون الزيادة) أي التي في أحد البديلين
 في الوزن لا في العدد أي ان تكون زيادة كل واحد على ما يقابلها في الوزن لا في العدد وحينئذ فلا بد
 ان يكون واحدا أو احدا ولا واحدا اثنين (قوله وان يكون) أي الزيد في كل دينار او درهم سدس
 فأقل قال بن هذا الشرط ذكره ابن شماس وابن الحجاج وابن جماعة لكن قال في العباب أكثر
 الشيوخ لا يذكرون هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في كلام المدونة وهو محتمل للتبديل والشرطية
 وقال ابن عرفة أطلق اللخمي والصقل والمازري والمجلاّب والتلقين وغير واحد القول في قدر النقص
 وهو ظاهر ما ذكره الشيخ وعزى ابن عبيد السلام اشتراط كون النقد سدسا للدينار وفيه نظر لانه
 لم يذكره تحديد ابل فرضا (قوله وان تقع على قصد المعروف) أي لا على وجه المبايعة ولا بد في جواز

المبادلة من كون الدراهم والدنانير مسكوكة وهل يشترط اتحاد السكة اولا يشترط في ذلك قولان
والمنع عدم اشتراط اتحادها اهـ وذ كبر بعضهم ان ما يتعامل به عدد امن غير المسكوك حكمه حكم
المسكوك (قوله وصرح المصنف بثلاثة شروط) الاولى باربعة شروط اذ قد اشار الى اشتراط القلة
بقوله القليل والى اشتراط كون التعامل بها عددا بقوله الممدودة واشار الى اشتراط كون الزيادة
في الوزن لافي العدد بقوله بأوزن منها واشار الى اشتراط كون الزيادة في كل واحد سداسا قل بقوله
سدس سدس (قوله الممدود) أي المتعامل به عددا فلا تجوز المبادلة في المتعامل به وزنا كمبادلة
أربعة اواق تبر كاملة باربعة ناقصة وكذلك الدنانير اذا تعومل بها وزنا (قوله بسدس سدس)
كرر لفظ السدس لثلاثيهم ان الزيادة سدس في الجميع وثله ما اذا كانت الزيادة في بكل دينار
أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل بمساحة النفس وكذلك لو كانت الزيادة في بعضها السدس
وفي البعض الباقي دون السدس والما لو كانت الزيادة في كل واحد أكثر من السدس او كانت
الزيادة في بعضها سدسا وفي بعضها أكثر من سدس او كانت في بعضها اقل من سدس وفي البعض
الآخر أكثر منه فانها تمتنع وسدس الشافي عطف على سدس الاول بحذف العاطف وهو جائز تنزها
ونظما عند بعض التعويين (قوله من غير شرط الخ) ظاهره جواز ابدال واحد كامل باثنين موازنين له
وهو كذلك كابدال ريال باربعة ارباع ريال موازنة له وما تقدم من انه يشترط في المبادلة ان يكون
واحد ابواحد لا واحد باثنين مفروض فيما اذا كان هناك زيادة في احدا المجانبين لا مساواة كذا
قرر شيخنا العدوي رحمه الله تعالى والمحاصل ان المبادلة اما ان تكون الدراهم والدنانير فيها
من احدا المجانبين مساوية للجانب الآخر واما ان تكون غير مساوية بل فيها زيادة من احد
المجانبين فان كانت مساوية جازت المبادلة مطلقا بلا شرط وان كانت فيها زيادة من احدا المجانبين
فلا تجوز الا بالشرط السبعة المتقدمة (قوله ولما كان السبب في الجواز) أي جواز اخذ المبادلة
المعروف أي لان القواعد تقتضي منعها لم يلج الشارح المساواة في النقود المتعددة الجنس (قوله
ومنع دورانه من جهتين) ظاهره ومنع دوران المعروف وليس كذلك فالاولى أن يقول بشرطه وهو
تمحض الفضل من جهة ومنع دورانه من جهتين لان ذلك يؤدي لقصد المغالبة فينتفي المعروف
من اصله تأمل والمحاصل ان القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارح اجازها المعروف بشرطه
وهو تمحض الفضل من جهة فاذا دار الفضل من المجانبين انتفى المعروف الذي هو السبب في الجواز
فتمنع المبادلة حيث نفذت ان الذي يدور من المجانبين انما هو الفضل لا المعروف تأمل (قوله
اشار الى منعه) أي الى منع دوران المعروف من المجانبين هذا ظاهره (قوله فخذنه) أي المحال
وهو قوله انقص من هذا الدلالة الاول عليه أي وحيث قدرنا المال فلا اشكال في الاخبار بقوله
ممتنع بالنسبة للشافي وحاصل الاشكال ان قوله واجود سكة ممتنع ظاهره منع ابدال الاجود سكة
بالارد أسكة اذا كانا كاملين في الوزن وليس كذلك بل ذلك جائز لوجود الفضل من جانب واحد
وحاصل الجواب ان المصنف حذف المحال من هذا الدلالة ما قبله عليه والاصل والاجود سكة حالة
كونه انقص وزنا ممتنع ابداله بردي السكة الكامل وزنا والمحاصل ان المصنف حذف من الاول التمييز
وهو جوهرية وذ كر المحال الذي هو انقص وحذف من الثاني المحال وهو انقص وذ كر التمييز الذي
هو سكة ففيه احتباك ولولم تقدر المحال في المعطوف لاشكل الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل
من جانب ولما قدرنا المحال ظهر ان الفضل من المجانبين فظهر الامتناع فصيح الاخبار (قوله ممتنع)
انما لم يقل ممتنعان مع انه خبر عن الامرين لان العطف باو (قوله وتكون في المسكوك وغيره) أي

اخذ من قول المصنف عن لائها تشمل المسكوك وغيره بخلاف النقد فانه قاصر على المسكوك كما مر
 وقوله وتكون في المسكوك وغيره أى سواء كان المسكوك أو كان متعدي السكة أم لا وسواء كان التعامل
 بالوزن أو بالعدد (قوله) إنما بصيغة أو كفتين (قوله) كلام المصنف لحكاية الخلاف كما في عبق
 والقولان في الأولوية كما يدل له قول التوضيح تبعاً لابن عبد السلام انه لا خلاف في جواز
 المراطلة بصيغة وكفتين وإنما الخلاف في الأرجح منهما وقيل ان الخلاف في الجواز ويدل له قول
 عياض في الأكل اختلاف في جواز المراطلة بالمشاقيل فقيل لا تجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل تجوز
 بالمشاقيل أيضاً وهو ما صوب اه قال طفي وما صوبه عياض سبقه اليه المازري وصرح به ابن شاس
 تبعاً لهما والمزاد بالمشاقيل كما قال الابي البصحة اه بن وعلى هذا فعني قول المصنف بصيغة أى
 وأولى بكفتين وقوله أو بكفتين يعني فقط (قوله بصيغة) أى سواء كانت معاملة القدرام لا
 فالمصنعة بفتح الصاد وبالسين وهو واضح كما في القاموس (قوله) ولولم يوزن على الأرجح) مبالغة
 في جوازها بكفتين (قوله مثل عينه) ظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة ولو قليلة
 وهو كذلك كما في المواقي بخلاف المبادلة ان قلت اذا كان كل واحدنا يأخذ مثل عينه فأي غرض
 في ذلك الفعل قلت يمكن ان يكون الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس
 اذا كانت المراطلة من كبار وصغار وعند الاختلاف بالمجودة فيرغب في ذهب صاحبه لكونه
 جيداً مثلاً (قوله) اثلا يودي الى بيع المسكوك جزافاً) أى وهو لا يصوزو يؤخذ من تعليمه
 بالجزاف جريان الخلاف في المراطلة اذا كانت بصيغة مجهولة أو بكفتين ولولم يوزن العينان قبل المراطلة بهما جواز
 ار محال الخلاف في ذهب او فضة يمنع بيعه جزافاً كالمعامل بهما عدداً او بالمتعامل بهما وزناً
 فيبقى على جواز المراطلة فيهما بصيغة مجهولة أو بكفتين ولولم يوزن العينان قبل المراطلة بهما جواز
 بيع النقد المتعامل به وزناً جزافاً كما مر (قوله) وان كان أحدهما جوداً) أى هذا اذا كان
 العينان متساويين في المجودة بل ولو كان أحدهما جوداً (قوله) كذا نير مغريرة الخ) أى
 والغرض أن المغريرة أجود من المصرية والمصرية أجود من السكندرية (قوله) أو بعضه أجود
 الخ) أى كراطلة دنانير بعضهما مصرية وبعضها سكندرية بدنانير كما هاتكندرية (قوله)
 لدوران الفضل من الجانبين) أى قرب المصرية بقدر جودتها بالنسبة لزيادة السكندرية نظراً
 لجودة المغربية وارب المغربية يعترف جودتها على المصرية نظراً لصاحبة السكندرية لها (قوله)
 والاكثر على تأويل السكة) أى والاكثر على تأويل المدونة السكة في المراطلة كالمجودة فكما
 لا تجوز مراطلة جيداً فحق بردي كامل ولا مراطلة سكتين جيدة وردئة بسكة متوسطة لا تجوز
 مراطلة الردي المسكوك بتبر جيد لدوران الفضل من الجانبين (قوله) فما قيل في السكة تجرى
 في الصياغة) أى فيقال كلاً لا يجوز مراطلة جيداً ناقص بردي كامل ولا مراطلة جيداً بردي بمتوسط
 لا يجوز مراطلة ردي مصوغ بجيد غير مصوغ بل مكسور لدوران الفضل من الجانبين (قوله) عدم
 اعتبارهما) أى وحينئذ فيجوز مراطلة ردي مسكوك بجيد تبر ومراطلة ردي مصوغ بجيد مكسور
 (قوله) ان لا كبر على عدم اعتبارهما) أى والذي يعتبرهما كالجودة إنما هو الأقل (قوله)
 فصوابه انهما ليسا كالمجودة) أى ان الصواب لو قال المصنف والاكثر على تأويل ان السكة
 والصياغة ليسا كالمجودة فلا يدور بهما الفضل لعدم اعتبارهما (قوله) ومغشوش بمنه) أى
 مغشوش منه وظاهرة تساوى الغشام لا وهو ظاهر ان رشد وغيره كما في ح ولم يلتفت المصنف
 لقول ابن عبد السلام ولعل ذلك مع تساوى الغشام لأنه لم يجزم به لكن في المواقي عن أبي عمر

ابن عبد البر انه لا يجوز بيع المغشوش بمثله الا اذا علم ان الداخل فيه ما سواه انظر بن (قوله
 بمثله) أي وأولى بعرض (قوله راجع للثاني) أي وهو بيع المغشوش بالمخالص وأما بيعه
 بمثله فهو لا خلاف في جوازه (قوله أولاً يغش به) أي أو ببقية من غير كسر ليجن لا يغش به
 (قوله بتعليق) أي بان يتصرف فيه بتعليق (قوله وذكر لمن لا يؤمن أن يغش به) مثله ابن رشد
 بالصارفة ونازعه ابن عرفة بان التمثيل بهم وقع في الرواية لمن لا يغش لأن لا يؤمن انظر ح ١٥ بن
 (قوله أي بتعدد ملكه) أي بعد الفوات وأما قبله فلا يدخل الثمن في ملكه لفساد البيع (قوله
 أو بتصدق بالجميع) وذلك لان البيع غير منعقد والمغشوش باق على ملك البائع فيجب عليه رد الثمن
 للمشتري ان علمه والتصدق به عنه ان لم يعلمه (قوله أو بالزائد) وجهه ذلك القول ان البيع
 لا يفسخ ولو عثر عليه قبل الفوات بل يباع ذلك على المشتري ان لا يغش به (قوله وجاز
 قضاء فرض حاصل ما في القام ستون صورة وذلك لان الدين المترتب في الذمة امان فرض او من يبيع
 وفي كل امان يكون عيناً او عرضاً او طعاماً فله ستة وفي كل امان يكون قسماً او بمساو
 في القدر والصفة أو بافضل صفة او قدراً أو باقل صفة او قدراً فله ثلاثة وفي كل امان يكون
 القضاء بعد حلول الاجل او قبله فهذه ستون صورة ثلاثون في القرض وثلاثون في البيع اما الثلاثون
 التي في القرض فاثنا عشر منها متنوعة والثمانية عشر الباقية جائزة اما المجترئة فهي ما اذا
 كان القضاء بمساو وقدرا و صفة او بافضل صفة حل الاجل فيه مأم لا أو باقل صفة وقدرا
 ان حل الاجل فيه ما سواه كان المقضى والمقضى عنه في هذه الستة طعاماً او عرضاً او عيناً واما
 الاثنا عشر المتنوعة فهي القضاء بأزيد قدراً حل الاجل او لا أو بافضل صفة او قدراً ولم يحل الاجل
 سواء كان المقضى والمقضى عنه في هذه الاربعة طعاماً او عرضاً او عيناً واما الثلاثون التي في البيع
 فسيأتي الكلام عليها (قوله وبافضل صفة) أي سواء حل الاجل ام لا كان الدين عيناً
 او عرضاً او طعاماً ولا يقال انه اذا لم يحل الاجل في القضاء بافضل صفة حينئذ حط الضمان
 وأزيد لان الحق في الاجل في القرض لمن عليه الدين وحينئذ فلا يدخله ما ذكر (قوله جيد)
 راجع لدينار وما بعده (قوله عن مثله ردئ) أي كاردب قح عن شعيراذ لا فرق بين ما اتحد
 نوعه او اختلف (قوله او دينار او ثوب) أي او نصف دينار او نصف ثوب وقوله ردئ راجع
 للثلاثة قبله أي نصف ارب قح ردئ او نصف دينار ردئ او نصف ثوب ردئ (قوله وأولى باقل
 صفة فقط أو قدراً فقط) أي فيجوز ان حل الاجل فان لم يحل لم يجز كقضاء ارب شعير
 عن ارب قح وقضاء نصف دينار او نصف ثوب عن دينار او ثوب وانما يمنع ذلك قبل الاجل
 لماسفيه من ضح وتجل وقوله أو قدراً فقط أي سواء كان الدين عيناً او عرضاً او طعاماً (قوله
 لا بأزيد عدداً) أي حل الاجل ام لا (قوله وسواء كان ما يقابله) أي ما يقابل ذلك من
 العشرة والمقابل لها هو الثمانية (قوله يلغى فيه جانب العدد) الذي في خش انه اذا كان
 التعامل بهما يلغى الوزن كما هو ظاهر المذونة وعليه جملها بالواحد ونقل الباقي انه يلغى العدد
 وقد علمت انه خلاف ظاهرها ١٥ بن والمخالص ان العين اذا كان يتعامل بهاء عدد فلا
 يجوز قضاء قرضها بأزيد عدد باتفاق لانه سلف بزيادة واما ان كان التعامل بها وزناً
 فلا يضر فيها زيادة العدد حيث اتحد الوزن وانما المضار بزيادة في الوزن واما ان كان التعامل بالوزن
 مع العدد كما في صرفه ليلغى الوزن والعدد خلاف والمعمد الاول وعليه فلا يجوز قضاء نصف ريال
 او اربعة ارباعه عن كامل ولو اتحد الوزن وعلى مقابله يجوز (قوله أو أزيد وزناً) أي

ولا يجوز القضاء بزيادة (قوله حل الاجل أم لا) أى سواء كان الدين مينا أو طعاما كمن
أعرض كحبرين (قوله كرجان ميزان) أى إذا كان هذا الرجحان باعتبار اختلاف الموازين
كان يكون رجحا في ميزان نصير في ورجوحا أو مساويا في ميزان آخر اما الرجحان في كل الموازين
فلا يقتصر (قوله أو دار فضل الخ) هذا كالتقييد لقوله وان حل الاجل باقل صفة أو قدرا أى
ان محله ما يدر الفضل من الجانبين إذا علمت هذا فصول المثل كافي التوضيح كقضاء تسعة مجدية
عن عشرة يزيدية ١٠هـ بن علي أن المثل الاول ليس المنع فيه لمخصوص دوران الفضل من
الجانبين لأن فيه القضاء بزيادة في القدر أيضا (قوله وكعشرة انصاف مقصودة) الاولى
في التمثيل عكسه لما قيل فيما قبله كعشرة يزيدية أى فالمقتضى تساهل في دفع العشرة المذكورة
وان كان فيها زيادة لرغبتها في جودة التسعة المجدية التي أخذها وانقرض برغب في أخذ العشرة
لزيادة وان كانت ردية بالنسبة لتسعة التي اقترضها (قوله وعكسه) أى كتسعة مجدية عن
عشرة يزيدية (قوله فيجوز المساوى والافضل صفة حل الاجل أم لا) وباقل صفة أو قدرا
ان حل الاجل) فهذه ست صور جائزة وقوله وجازيا كثر أى سواء حل الاجل أم لا فهما صورتان
جائزتان بجملة الصور المجازية ثمانية ومفهوم وباقل صفة أو قدرا ان حل الاجل أنه ان لم يحصل
الاجل فهو ممنوع فيها تكون الصور عشرة فيما اذا كان الثمن عينا ثمانية جائزة واثنان ممنوعتان
كما علمت وان كان الثمن عرضا أو طعما ففهم ما عثرون صورة ثانی (قوله أم لا) لا يقال
اذا لم يحصل الاجل كان من قضاء العين بافضل منها صفة ففيه حظ الضمان وازيدك لان الحق
في الاجل في العين مطلقا أى كانت من بيع أو من قرض لمن عليه الدين فلا يتأني ما ذكر (قوله
لا قبله) أى فلا يجوز لما فيه من مضع وتبطل (قوله واولى صفة) أى واولى أكثر جعنى
أعلى صفة كأدرب قبح عن أردب شعير (قوله انه لو كان) أى ثمن المبيع (قوله لما فيه من
حظ الضمان وازيدك) اعلم ان هذه العلة انما تدخل في قضاء ثمن المبيع اذا كان عرضا
أو طعما مالا ان الحق في الاجل لرب الدين ولا تأني في القرض مطلقا ولا في ثمن المبيع اذا كان عينا لان
الحق لمن عليه الدين ان شاء عمل اوابقى للاجل واما مضع وتبطل فانها تجري في قضاء القرض وثن
المبيع كان القرض او الثمن عينا أو طعما أو عرضا (قوله في قضاء القرض الخ) فيه نظر بل
لا فرق بين قضاء دين القرض وغيره كدين المداق فلو قال الشارح في قضاء الدين كان اخصر واشمل
لشموله لقضاء دين القرض والصدوق وثن المبيع انظر بن (قوله أى اوصياغة) اشار الى ان
الواو الاولى بمعنى او والثانية بمعنى مع أى أو دار الفضل بسكة اوصياغة مع جودة (قوله فلا
يقضى) أى انما قاوما قضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه ففيه خلاف حكاه ابن عبد السلام
وغيره ومذهب ابن القاسم كافي المواق عن ابن محر زالمجوز وهذه الصورة خارجة عن كلام
المصنف على التقرير الذى قرر به شارحنا تبع الثمن من جعل الواو الاولى بمعنى او والثانية بمعنى
مع (قوله ولا العكس) أى ولا يقضى عشرة دنانير ردية مسكوكه أو موعة عن عشرة تبرجيدية
(قوله الا بالمجودة خاصة) ولا يدور بالسكة أو الصياغة مع المجودة (قوله ترتب لشخص على
غيره) أى بقرض او بيع او نكاح او كانت عند ودية وتصرف فيها وكذا الودعها لمن يعمل
فيها قرضا كما وقعت القدرى بذلك فانظره مع قول الشراح كغيره فالواجب المثل على من ترتب
في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير فان مال القراض لم يترتب في ذمة العامل والا كان في ضمانه

لكن رأيت في شرح الموطأ لأزرقاني نقلا عن الساجي أن لسان القراض بعض تعلق بذمة العامل
 اذ لو ادعى الخسارة ولم يبين وجهها فقال بعض أصحابنا يضمن وحيد فلا شك (قوله) على
 ما يشمل غيرها) أي غير الفلوس بان أراد بها ما يتعامل به الشامل للدينار والدرهم (قوله)
 نظرا للعرف) أي فان العرف اطلاق الفلوس على كل ما يتعامل به (قوله) وان بطلت فلوس
 فامثل او عدت فالقيمة) أي ولا عبرة بشرط غير ما ذكرنا في حقه قاله في المجمع (قوله) ولو كانت
 أي الفلوس حين العقد مائة بدرهم ثم صارت الغاية وكذا لو كان الزبالة حين العقد بتسعين ثم صار
 بمائة وستين أو كان حين العقد بمائة وستين ثم صار بتسعين (قوله) على من ترتبت عليه) أي
 مما تجدد أي يدفعها عما تجدد وظهر من المعاملة أي بان يقابل ما قيمة العشرة دراهم التي عدت
 بهذه الدراهم التي تجددت فيقال ثمانية دراهم فلا يدفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التي
 تجددت فاذا قيل قيمتها اثنا عشر دفع اثني عشر منها وهكذا وتعتبر القيمة في بلاد المعاملة وان كان
 القبض في غيرها كما ذكره ح عن البرزلي (قوله) فالعبرة) أي فان كان العدم والاستحقاق
 حاصلا في وقت واحد فلا مرظا هو وان تقدم أحدهما على الآخر فالعبرة بالتأخر منهما اذ لا يجتمعان
 الا وقت التأخر منهما فاذا استحققت ثم عدت اعتبرت القيمة يوم العدم وان عدت ثم استحققت
 اعتبرت القيمة يوم الاستحقاق (قوله) فاشبه وقت الانلاف) أي للسلعة (قوله) يوم الحكم) أي
 الذي هو متأخر عن يوم العدم وعن يوم الاستحقاق وانظر على هذا القول اذ لم يقع تحاكم والظاهر
 ان طلبها بمنزلة التحاكم وحيد فتعتبر القيمة يوم طلبها ثم على ما قاله المصنف من ان القيمة تعتبر
 وقت اجتماع الاستحقاق والعدم وكذا على المعتمد من انها تعتبر يوم الحكم ظاهرها ولو حصلت
 مما طلة من المدين حتى عدت تلك الفلوس وبه قال بعضهم وقال بعضهم كل من القولين مقيد بما اذا
 لم يكن من المدين مما طلة والا كان لربها الا حظ من اخذ القيمة او بما آل اليه الامر من السلعة
 الجديدة الزائدة عن القيمة وهذا هو الاظهر لظلم المدين بمطله قال شيخ كني عليه طعام امتنع ربه من
 اخذه حتى غلغليس لربه الا قيمته يوم امتناعه ربه بن ظلمه (قوله) وتصدق بما غش) أي جوازا
 لا وجوبا خلافا لعقب لما يذكره المصنف آخر من قوله ولو كثر فان هذا قول مالك والتصدق
 عنده جائز لا واجب وما ذكره المصنف من التصديق هو المشهور وقيل براق اللبن ونحوه من المسامعات
 وتحرق الملاحف والثياب الرديئة النسيج قاله ابن العطار وافتى به ابن عتاب وقيل انها تقطع خرقا خرقا
 وتعطى للمساكين وقيل لا يحل الادب بمال امرء لم يأت به عليه ولا براق اللبن ونحوه ولا
 تحرق الثياب ولا تقطع الثياب ويتصدق بها وانما يؤدب الغاش بالضرب حكى هذه الاقوال ابن
 سهل قال ابن ناجي واعلم ان هذا الخلاف انما هو في نفس المغشوش هل يجوز الادب فيه أم لا واما
 لو زنى رجل مثلا فلا قائل فيما علمت أنه يؤدب بالمال وانما يؤدب بالحد وما يفعله الولاء من اخذ المال
 فلا شك في عدم جوازه وقال الوائسري أما العقوبة بالمال فقد نص العلماء على أنها لا تجوز
 وقوى البرزلي بتحليل المغرم لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطأ اه بن (قوله) ويفسخ) أي
 فان باعه فانه يفسخ وقوله ان كان قائما أي فان فات او تعدت معرفة المشتري ففي الثمن الاقوال
 الثلاثة المتقدمة هل يتجدد ملك البائع لذلك الثمن فلا يجب عليه التصديق او يجب التصديق بكل
 الثمن او بالزائد على من لا يفسخ ثم ما ذكره الشارح من فسح البيوع احد قولين وقيل ان بيعه صحيح
 لا يفسخ ويأتي في باب الخيار والمرابحة ما يدل لذلك وان المشتري اذا اطاع على النفس بعد الشراء
 فهو مخير ان شاء تمسك به فان فات لزم المشتري بالاقبل من الثمن والقيمة (قوله) لا يبيعه) أي

بل لينتفع به في نفسه او في منزله (قوله فان لم يبين للمشترى) أى الغش أى والغرض انه غش لبيعه
 مينا (قوله فله التمسك) أى فله المشتري التمسك أى وله الرد وحاصل العبارة ان المشتري اذا كان
 وقت العقد لم يعلم بانه مغشوش ثم علم به فان علم بقدره خير بين الرد والتمسك لكن ان تماسك رجع
 بما بين الصحة والغش وان رد فلا مرطأ هو اما ان لم يعلم قدره فانه يتعين الرد هذا كلامه وما ذكره من
 التخيير على الوجه المذكور في القسم الاول فهو غير مسلم بل يخبر اما ان يرد ولا شيء عليه او يتمسك ولا
 شيء عليه مع القيام لان هذا شأن الغش وما ذكره في القسم الثاني من تعين الرد وفساد البيع فهو مأخوذ
 من عجب الا انه غير صواب بل الحق انه يخبر ايضا بين الرد والتمسك (قوله ويرد الخبز به) أى
 بحيث يملكه ان كسر أى لانه يؤمن ان يغش به بعد كسره. قوله ويرد الخبز أى اذا تخيرى عليه
 وكسر ولم يتصدق به فانه يرد له (قوله لا يتصدق بالكثير) أى بخلاف القليل فانه يتصدق
 به عنده على ما قاله ح وقال عجب انه يطرح عنده (قوله لبيعه) أى اذا اشتراه لبيعه لمن
 يغش به فحكمه حكم من احدث الغش ليغش به وحينئذ يتصدق به عليه قبل بيعه (قوله
 فالصدق به محمول الخ) هذا جواب عما يقال ان بين قوله هذا يتصدق به على مشتريه العالم بغشه
 ليغش به وبين ما مر من قول المصنف وفسخ من يعلم انه يغش به تناف

❦ فصل في علة طعام الربا اقبات وادخار ❦

(قوله حرمة) انما قدر حرمة دفعها بما يقال ان الذوات كاطعام لا تعمل وانما تعمل الاحكام
 (قوله اى الطعام المختص بالربا) اشار بذلك الى ان الاضافة للاختصاص فورد عليه ان الطعام
 الربوي لا يتصف بالحرمة فاجاب بان في الكلام قلبا والاصل علة حرمة الربا في الطعام وان فيه
 حذف مضاف فان أى علة حرمة ربا الطعام الربوي تأمل والمراد بالعلة العلامة لا الساعت لانه
 يستحيل ان يبعث المولى امر من الامور على امر الله الا ان يراد الساعة الذي يبعث المكلف على
 الامتثال (قوله أى ربا الفضل) اشار الشارح بذلك الى أن المراد هنا بالربا ربا الفضل واما ربا
 النساء فيأتى ان علة حرمة مجرد الطمعة وجد الاقبات والادخار ووجد الاقبات فقط او لم يوجد
 واحد منهما (قوله على ظاهر المذهب) أى كما قال ابن ناجي وحكى السادس على حده ستة
 اشهر فاكتر (قوله بل هو في كل شيء يحسبه) أى فانه رجع فيه للعرف ولا بد من كون
 الادخار معتادا فلا عبرة بادخار الزمان في بعض السلام لانه نادر (قوله لعلية العيش) اى
 للعيش غالبا (قوله أو ان لو استعمل) أى او يكون غالبا استعماله اقبات الا دعى ان لو استعمل
 (قوله تاويلان) الاول قول القاضيين وتاويل ابن زرقون المدونة عليه والثاني تاويل ابن رشد
 والاكثر هو الموعول عليه والمشهور من المذهب انه بن (قوله فتدخل الفا كهة) أى فتدخل
 الفا كهة وما بعدها في علة النساء المذكورة اتحاد الجنس أو اختاف ولو قال فتدخل أى العلة
 المذكورة في الفا كهة وما بعدها أى تحقق فيهما كان اولى فتأمل (قوله كبطنج وثناء) أى
 وليمون ونازنج (قوله ونحو ذلك) أى ونحو الخس كسكرات وبزر وقاقاس وكرنب (قوله
 البر) هو الفقم خاصة (قوله لكان احسن) أى لسلامته مما ورد على كلام المصنف وحاصله
 انه اطلق الحب فيشمل الفقم والشعير والسلت وغيرهم اذ كيف يقول وهى جنس (قوله جنس
 واحد على المعتمد) أى خلافا للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصانغ حيث قال ان الثلاثة المذكورة
 اجناس فيجوز التفاضل فيما بينها اذ وقع البيع على سبيل المناجزة (قوله لتقارب منفعتها) أى
 في القوتية (قوله فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا) ولو منسجرة وطاهاه ولو قل التفاضل جذا

كبيع حبة بحتين وهو العجم واعلم ان نخالة القمح مثله بخلاف نخالة الشعير فانها كالتبين (قوله)
يجوز للفاضل بينها) أى ويجوز بيع بعضها ببعض لاجل اتفاق القدر أو اختلافه (قوله)
وقطنية) هى كل ماله غلاف من المحبوب وهو الاصناف السبعة المذكورة (قوله انها)
اى القطنية (قوله يضم بعضها البعض) أى لاجل تكيل النصاب (قوله وهى اجناس) أى على
المشهور وقيل انها هنا جنس واحد كالزكاة (قوله ومقر) أى وهو جنس واحد فلا يجوز
بيع بعضها ببعض متفاضلا ولون صنفين كبرنى وصيحانى ومجورة وكذا يقال فى الزبيب (قوله)
ويجوز) المراد بالخير البحرى الطير الذى يألف البحر كالغطاس فانه يغطس فى البحر ويخرج منه
بالسمك فهو من جنس الطير البرى واما الذى فى داخل الماء ولا يخرج منه فهو من دواب الماء ولا
يصح ادخاله هنا انظر بن (قوله ولو اختلفت مرقته) لا محل لهذا هنا والاولى تأخير بعد ذوات
الحوم ويقول المطبوخ من جنس جنس ولو اختلفت مرقته كما فى المدونة اه بن (قوله ولا
يجزى ذلك) أى طبخه بالابرار (قوله انما هو فى نقله عن اللحم الى آخره) حاصل كلامه هنا
وفى ما يأتى ان الطبخ بالابرار انما يقل اللحم المطبوخ عن الذى فيه صير المطبوخ بالابرار جنسا والى
جنسا آخر يجوز فيه ما للفاضل يدايد واما اللحم المطبوخ من جنس كالطير فكله جنس واحد
لا فرق بين ما طبخ بابرار وما طبخ بغيرها كما ان الذى والمطبوخ بغير ابرار جنس واحد (قوله كدواب
الماء) تشبيه فى قوله وهى جنس وقوله وذوات الاربع أى وكذوات الاربع تشبيه فى قوله وهى
جنس ايضا (قوله حتى آدميه) واولى السمك المملح كالفسج فكل سمك لا يصير جنسا
غير جنس السمك والبطارخ فى حكم المودع فى السمك وليس من جنسه فيما عدا منفردا عن السمك
بالسمك متفاضلا كما يباع لحم الطير ببعضه متفاضلا كذا فى عقب (قوله وذوات الاربع) اى
كلها جنس واحد فيجوز بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا (قوله بالبحيل وسائر الدواب) اى كالبعال
والخبر بهى الحية (قوله وبهيمة غير الانعام) مراده بها البغال والخبر (قوله فخره يبيع لحم
الانعام بها) أى سواء كانت حية أو مذبوحة والفاضل بين لحم الباح ولحم المكره مكره فقط كما
فى الحج (قوله خلاف) الاول قل سند والجلباب هو المذهب والثانى قال المازرى هو المعروف
من المذهب فكل من القولين قد شهر ولكن الراجح انه روى لما تقدم ان الذى عليه الاكثر وهو
المعول عليه ان العلة فى حرمة ربا الفضل فى الطعام الاقليات والادخار ولا يشترط طهارة الاقليات (قوله)
ناقلة لكل منهما) اى نافلة لكل واحد من المطبوخين عن الذى من جنسه (قوله يرجع كل منهما)
أى لان الاول قال فى الجواهر انه المذهب والثانى اختاره ابن يونس والخجى اه بن قال شيخنا
وكل من القولين وان كان قد رجع الا ان الظاهر الثانى وهو بقاء المجنسين على حالهما (قوله فالاولى
خلاف) أى لاجل أن يكون جاريا على قاعدته من انه يعبر بالقوانين عند عدم التشهير لهما
وبالخلافا عند التشهير لكل منهما (قوله كهما) أى كبايع لحم ومرق بمثلها أى بلحم ومرق
(قوله فى الصور الاربع) أى وهى بيع مرق بمرق وبيع لحم بلحم وبيع مرق بلحم وبيع
مرق بلحم وبيع لحم فلابد من التماثل فى القدر فى الجميع والامتنع البيع (قوله حيث لم ينفصل)
أى الغظم عن اللحم (قوله والافساع) أى والابان انفصل عن اللحم وكان ذلك الغظم لا يؤكل
(قوله فتباع شاة مذبوحة بمثلها) أى بشاة مذبوحة واما بيع الشاة الحية بشاة أخرى حية فيجوز
من غير استثناء واما بيع الحية بالمذبوحة فهو يبيع اللحم بالحيوان وسائى (قوله بمثلها تخرى) أى
اذا كانت المسألة بينهم بالبحري والتخمين (قوله لانه عرض مع طعام) أى ولا يجوز بيع عرض

مع طعام بعرض مع طعام لان العرض مع الطعام بقدر طعاما فيبقى الشك في القسائل (قوله كالعرض) أي فيجوز بيعه بالعم نقد او لاجل (قوله وذوزيت) مبتدا والزيوت مصطف عليه وقوله اصناف خبر عنها (قوله أي اصناف) أي وجبت فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مناجرة (قوله على التحقيق) أي خلافا لما قال انه كزيت غير ربوي لانه لا يؤكل واكاه عرف طارئ (قوله أي اجناس) أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مناجرة (قوله لا المحلول) بالجر عطفا على العسل واللبنة والاختبار عطفا على المحلول (قوله والانبذة) كماه الزبيب والتين والخروب والعرقسوس والتمر والمشمش والقراصية (قوله جنس واحد على المعتمد) أي فيحرم التفاضل بينهما واما النيد مع اكله كالتمر فلا يجوز مطلقا لانه يبيع رطب يابس من جنسه وهو من البنية واما يبيع المحلل بالتمر فيجوز ولو متفاضلا لانها اجناسان (قوله على المعتمد) أي وهو الذي يفيد كلام ابن رشد ونحوه يحتمل ان يقال النيد لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بالمحل الامثلا بمثل لان المحل والتمر طرفان بعيد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والنيذ واسطة يقرب من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حل ولا بالمحل الامثلا بمثل وهذا ظاهر ابن الحاصل ان النيد واسطة بين التمر والمحل فلا يجوز بيعه بالتمر مطلقا ولو متفاضلا ويجوز بيعه بالمحل اذا تماثلا قدرا واما التمر بالمحل فيجوز مطلقا ولو مع تفاضل احدهما (قوله الا الكعك بالبرار) أي مثل محاب ومهم وشبيه وكافورة واولى من البرار ما اذا كان بدهن كسمن اوزيت كالقطير واستظهر به بعض الاشياخ انما كان بالبرار من الكعك مصنف وما كان بدهن منه مصنف آخر واختاره شيخنا (قوله فهو ربوي على المشهور) أي بناء على ان اكله الراب في الطعام الاقيمت والادخار وان لم يكن الاقيمت غالبا كما مر (قوله وكاه منف) أي لا فرق بين التبع منه والمكرر والعوام والنبات فلا يجوز بيع مصنف من آخر متفاضلا (قوله لانها لا تكون اصنافا الخ) هذا جواب عما يقوله لان السلم التكرار لانه فيمنه تقدم حكم علمها بانها اصناف وهي احكم علمها بانها ربوية والمحكم متغيران (قوله اما يمكن صريحا) أي الحكم عليه بانه اصناف (قوله صنفان) أي فيجوز بيع العسل بالسكر متفاضلا وايضا هذان باب يبيع رطب يابس المنوع لان المنع في الجنس الواحد ويجوز بيع السكر بالقصب وبما فيه قبل طبعه وبربه وهو ماء المطبوخ ولا يجوز بيع القصب بعسله ولا بربه لانه من الرطب باليابس الا انه يدخل ربه ابرار (قوله ومثله) أي من اللبن (قوله وقيل الخضراء طعام) أي واليابسة دواء وهذا قول اصيبغ (قوله فعلم انها الخ) اعلم ان ظاهر المصنف هنا كظواهر ابن الحماجب في ان التردد في كونها ربوية أم لا واعترضه في التوضيح بما ذكره شارحنا من ان هذا خلاف النقل واعترض الشارح بهرام على المصنف هنا بمثل اعتراضه في التوضيح واجاب عجم بان كلام الجزولي في شرحه الكبير يدل لابن الحماجب والمصنف من كونها طعاما قطعوا الخلاف في ربويتها وعدم ربويتها أي في كونها لا يدخلها بالفضل ولا يدخلها وقال ح بعد ما ذكر اعتراض الشارح ويظهر من كلام ابن عبد السلام انه يستفاد من الخلاف المذكور في كونها ربوية أم لا وذكر كاهه فافطره وانظر هرا المصنف اعقد ذلك انظر بن (قوله ليست ربوية قطعاً) أي لا يدخلها بالفضل قطعاً بل يجوز فيها التفاضل من غير خلاف (قوله اولاً) أي اوليت بطعام فلا يحرم فيها بالانفساقوله كمثل أي وتزجيل (قوله وهي اجناس) الضمير لما ذكره من المصلح والتوابل أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا بدايد ثم ان مذكور من اجناس هو ما استظهره الباسجي ونقل الشيخ ابو محمد عن محمد بن المواز

من ابن القاسم ان الشمار والانيسون جنس والتكونان جنس وهو المعتمد كما قرر شيخنا (قوله بل ولا
 طعام) أي فلا يدخله لاريا الفضل ولا ربا النساء (قوله كخس وقفاش) وساق وباذنجان
 وبامية وملوخية وبطيخ وقفا وخيار (قوله ودواء) لا يدخل فيه الا شربة كشراب الورد وبالبنفسج
 والنماض وشراب الحلاب مثلا لانهار بوبية وهي جنس واحد لان منفعتها متقاربة فلا يجوز
 التفاضل فيها انظر بن (قوله كصبر) أي ومروليان ومحلب وغير ذلك من العقاقير العظمية
 (قوله والمعقدانه ربوي) لانه يقتات ويدخر وان لم يتخذ للعيش غالبا (قوله وفاكهة) أي
 ما عد العنب فانه ربوي وان لم يترب كما ذكره شيخنا في حاشيته خلافا للخش (قوله ولو ادخرت
 بقطر) رد بلو على ما اختاره اللغوي من ربوية ما دخر بقطر (قوله والكثري) أي وكذا الزمان
 والمشمش (قوله بغم الفاء الخ) قال في القاموس فستق كقنفذ وحجب معروف (قوله
 مما يدخر ولا يقتات) فيه ان الجوز واللوز والبندق والفستق يقتات ويدخر فالحق ان القول بانها
 غير ربوية مبني على انه يعتبر في الاقتيات ان يكون غالبا واما على القول بعدم اعتبار ذلك فهي
 ربوية ومذهب المدونة امتناع التفاضل فيها وظاهر الباسج اعتبار ما منى عليه المصنف انظر
 بن (قوله لتركب العلة منهما) أي لتركب علة الزمان امرين وقد انتفى احدهما فيما ذكر
 فتكون العلة غير موجودة فيه هذا كلامه وقد علمت ما فيه (قوله بان اذعقد) أي ولم يبلغ حد
 الزايع وهو الصغير جدا (قوله فاحرى الاغريض والطلع) المحاصل ان مراتب البلج سبعة طلع
 فاحر رطب فبلج صغير وهو المسمى بالنيثي فبلج كبير وهو المسمى بالزهر وبدر رطب فتمر ويجمعها قولك
 طاب زبرت وكل واحد من هذه اما ان يباع بمثله او بغيره فالجملة تسعة واربعون صورة لما كرر فيها
 احدى وعشرون صورة وبالباقى من غير تكرار ثمانية وعشرون صورة وهي يبيع الطالع بمثله
 وبالسنة بعده وبيع الاغريض بمثله وبالحمة بعده وبيع البلج الصغير بمثله وبالأربعة بعده وبيع
 الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البدر بمثله وبالاثنين بعده وبيع الرطب بمثله وبالقمر وبيع
 القمر بالقمر والحماز من هذه اربعة وعشرون صورة وهي يبيع كل بمثله بشرط المائنة والمناسخة
 في الاربعة الاخيرة واما في الثلاثة الاولى فالجواز ولومع التفاضل ولومع عدم المناسخة وبيع الطالع
 بكل واحد من الستة بعده وبيع الاغريض بكل واحد من الحمة بعده وبيع البلج الصغير بكل
 واحد من الاربعة بعده ولومع تفاضلا ولا جل ان كان البيع على شرط المجذوا ومجدوا واما على
 التبعية في شجرة حتى يراد لا كله فيمنع كما يمنع يبيع القمر برطب او بسر او كبير بلج وكذا يمنع يبيع كبير
 البلج برطب لا يسر لانهما كثي واحد وكذا يمنع البدر برطب على أي حال لا بمثل ولا بمفاضلا
 فصور المنع خمسة (قوله على المعروف) أي والالمنع يبعه بطعام لاجل ولا يلزم باطل (قوله
 والعذب جنس) المراد به كل ما شرب ولو عند الضرورة والمراد بالبلج ما لم يشرب اصلا ولو عند الضرورة
 اه عدوى (قوله انه لا يدخل بينهما اسلف جرم منفعة) أي وحينئذ فيجوز يبيع احدهما
 بالآخر متفاضلا مناسخة ولا جل اما الاول فلانها مجنسان واما الثاني فلانه ليس بطعام حتى
 يدخله ربا النساء وحيث كانا جنسين كان ذلك سلبا (قوله بخلاف الجنس الواحد) أي فانه
 يجوز يبيع بعضه ببعض ولو متفاضلا اذا كان يدايد ولا يجوز متفاضلا اذا كان لاجل لان سلم الشيء
 في نفسه سلف جرمه سلفا وهو واضح ان كان المجل انما هو القليل واما ان كان المجل الكثير فظاهر
 المدونة منع ايضا ولعله مبني على ان تهمة ضمان يجعل توجب المنع والا فلا وجه لمنعه (قوله الا
 الترمس) أي فان صلقة ينقله عن جنسه والحق بصلق الترمس تدريس القول بصلق القول الحمار

للكافة أى المشقة حينئذ فيجوز بيع الفول المدس والفول المحار بالفول السابس ولو متفاضلا
إذا كان مناجزة (قوله فالدقيق ليس جنسا مفردا عن أصله) أى حينئذ فيجوز بيعه بالحب
مقاسلا لا متفاضلا وسياق أن المسألة هنا تعتبر بالوزن لا بالكيل وقيل تعتبر بكل منهما (قوله
والعجين مع الدقيق أو القمح - جنس واحد) أى فلا يباع العجين بواحد منه ما لا إذا كان مقاسلا
وتعتبر المسألة في قدر الدقيق قويا، والعجين في بيع العجين بالقمح وفي جانب العجين إذا بيع
بالدقيق كما يأتي، (قوله على البعد) وحاصله أن النيد مع القمح جنس واحد وكذلك مع الخبز
جنس واحد لأنه يمنع بيعه بالترطفا ويجوز بيعه بالخبز مقاسلا لا متفاضلا وأما الخبز مع القمح
فهو من جنس واحد فالطرف والخبز طرفه والنيد واسطة بينهما فهو مع كل طرف جنس واحد والطرفان
جنسان (قوله وطبخ لحم بزاز) أى وأما طبخ أرز بزاز فإنه لا ينقل كذا في عقب وفيه نظر
فإن ظاهر كلام ابن شبر كذا في المواضع أن كل ما طبخ بزازة قل عر أصله بذلك سواء اللحم والأرز
أو غيرها أه بن (قوله وبخلاف شبه واتجفقه بها) أى بالابزاز أى أو غيرها من المصلح
كالصل أو الثوم مع الملح (قوله لا بد منها) أى لأن كل التجفيف يدون إبرافاته لا ينقل
عن النوى (قوله وسويق وسمن) انظر كذا في الواو في قوله وسمن به - معى وان مراده أن
السويق إذا لم يسم ينقل عن السويق غير الملتوث وبهذا سلم من اعتراض ابن غازى في قوله
وسمن بأنه يقتضى أن السمن من جنس غير الزبد والحليب وان اجيب عنه أيضا بما قال شارحنا
وحاصله أن المراد بالسويق التسويق والمراد بالسمن السمن أى أن التسويق ينقل السويق عن
أصله وهو القمح والسمن ينقل السمن عن اللبن الذى أخرج زبده (قوله ومشوى بمثله) وقديد
بمثله) نقل المواضع عن ابن حبيب أنه لا يباع واحد منهما بمثله ونقل سبق عن ابن رشد أنه لا يباع
المشوى بالمشوى ولا القديد بالقديد إلا تجزى أصولهما وإذا اعتبرت المسألة بينهما تجزى الأصول
فلا عبرة بالشىء والتقدير يستوى واختلاف أه بن (قوله وقديد) أى مقدد ومشوى بالشمس
ثم إن شارحنا تبعنا الجمله على أن المراد قديد من اللحم وعفن من اللحم وفيه أنه يصير تكرار مع
قول المصنف بعد وحم فالأولى أن يحمل قوله قديد وعفن أى من البلج (قوله وأعلم الخ) أشار
بذلك إلى أن صور بيع اللحم باللحم ستة عشر صورة لأن اللحم إما قديد أو مشوى أو طبخ أو نوى
فهذه أربعة وكل واحد منهما إما أن يباع بمثله أو بغيره فالجمله ستة عشر صورة من ضرب أربعة
في أربعة المكرره سبعة والباقى بلا تكرار عشرة وقد ذكر الشارح أحكامها واستوفاه (قوله
أن كان) أى كل واحد بزاز (قوله مطلقا) أى مقاسلا أو متفاضلا (قوله بأحدهما)
أى بأحد المبيعين (قوله مستحجر) أى بعد أن لا يجزى زبده (قوله أى كل واحد منهما بمثله الخ) اعلم أن
اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب ووزدوسمن وجبن واقط ومخيض ومضروب وبيع كل واحد
من هذه السبعة إما بنوعه أو بغير نوعه فالصور تسعة وأربعون صورة المكرره منها إحدى وعشرون
والباقى بعد إسقاط المكرر ثمانية وعشرون الجائز منها ثمانية عشر صورة وهو يبيع كل
واحد بمثله وبيع المخيض بالمضروب فهذه ثمانية وكذلك يبيع كل من المخيض والمضروب بالحليب
أو الزبد أو السمن أو العجين فهذه ثمانية أيضا وأما يبيع المخيض أو المضروب بالقط فقبيل الجواز
بشرط المسألة وقيل بالنوع واستظهر لأن الاقط إما مخيض أو مضروب فهو يبيع رطب يسابس من
جنسه وكذا يختلف في بيع العجين بالقط والظاهر المنع كذا قالوا ظاهره سواء كان العجين من
حليب أو من مخيض أو مضروب والظاهر المنع إذا كان من مخيض أو مضروب وأما أن كان من حليب

فانه يجوز لان المقصود منه ما يختلف فهذه صور ثلاثة مختلف فيها واما الصور المتنوعة اتفاقا
فتسعة يبيع حليب بز بداوسمن او جبن اواقط ويبيع زبد يسمن او جبن اواقط ويبيع السمن يجبن
اواقط (قوله لا يطهما يابسهما) أي لا رطب الزيتون واللحم يابسهما (قوله لعطفه على
المرفوعات) أي وهو القرم وما بعده (قوله ولا لبن حليب يزيد) أي اوممن وقوله الان يخرج
زبد اى بحيث يصير خفيفا ومضروبا (قوله وظاهر كلاهم ولو كان الخ) أي ظاهر كلاهم
جواز البيع اذا استوى الخبزان دقة بالتحري ولو كان وزن احدهما خبز ا أكثر من الآخر (قوله
اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق) أي فان استوى وزنهما جاز والا فلا لما ران الاخبار كلها
جنس ولومن قطينة وقع فان كانا من صنفين غير ربويين كخزبرسيم وبزر غاسول او كان احدهما
ربويا والاخر غير ربوي لم يعتبر وزن ولا غيره لجواز المقاضاة له حيثذا انظر بن (قوله فيكفي
العدد) أي رد العدد ولو زاد الوزن على العداء ونقص وما ذكره الشارح من الاكتفاء برد العدد وما نقله
الطهني عن ابن شعبان وذكره المواق ان القرض انما يعتبر فيه الوزن لا قدر الدقيق ولا العدد سواء
كان الخبزان من صنف واحد ربوي او جنسين ربويين واستظهر شيخنا العادوي ما لا ينشأ عن
والحاصل انه يعتبر في بيع الخبز بثلثه تحريا قدر الدقيق ان اتحد أصلا ولا يتحد أصلا فلا بد من
التساوي في الوزن كالقرض مطلقا عند المواق وعند غيره يكفي رد العدد وان زاد احدهما في الوزن
(قوله وبقضون مثله) أي في العدد (قوله من غير تحري) أي لدقته مما لا يمكن لا بد من علم
قدر العين ومقابلته ولو بالتحري فيما يكون فيه التحري لاجل ان يقع العقد على معلوم (قوله غير
ناقل) أي حتى انه يجوز التفاضل (قوله وهل ان وزنا الخ) قال ابن شاس واختلاف في بيع
القمح بالدقيق فقول بالجواز وقيل بنفيه وقيل بجوازه بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين يرى ان هذا
تفسير لا قولين ويجعل المذهب على قول واحد وبعضهم يشكرك ذلك الى الطريقتين أشار المصنف
بالتردد فقوله وهل ان وزنا أي وهل الجواز محله ان وزنا واما ان كيلا فلان منع بناء على ان المذهب
على قول واحد وقوله او مطلقا أي والجواز مطلقا سواء كيلا أو وزنا بناء على ان المذهب ذو
اقوال ثلاثة والراجح اولها (قوله بمعاير الشرع) أي بالمعيار الذي اعتبره الشارع في ذلك
النوع من كيل او وزن ولا يشترط خصوص المعيار الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فما ورد عنه
انه يكال كالقمح فلا يصح المبادلة فيه الا اذا حصل التماسيل بالكيل أي كيل كان وكذا يقال فيما
ورد عن الشارع انه يوزن كالنقد (قوله فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا) أي كقنطار قمحا بقنطار
قمحا (قوله ولا نقدا بقد كيلا) أي كربع فضة عدنية بربع مثله (قوله باختلاف البلاد)
أي فبعض البلاد تستعمل الكيل فيما ذكره من الوزن وبعض البلاد بالعكس (قوله فيهم في كل
محل عبادته) أي فلا يجوز بيع سمن بسمن ولا زيت ولا عسل بعسل كيلا في بلد عاداتهم
وزنه ولا وزنا في بلد عاداتهم كيلا (قوله فان عمر الوزن جاز التحري) حاصل ما لا ينشأ
في سماع عيسى ان كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا ما هو ربوي تجوز فيه المبادلة والقسمه على
تحري الوزن وهو ما في المدونة وكل ما يباع كيلا لا وزنا ما هو ربوي فلا يجوز فيه المبادلة ولا
القسمه بالتحري لكيلا يلاخلاف بل لا بد من كيله بالفعل واما ما ليس بربوي فاختلاف في جواز
القسمه فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة اقوال احدها الجواز فيما يباع وزنا لا كيلا وهو
مذهب ابن القاسم فيما حكى ابن عبدوس واشتاق الجواز مطلقا وهو قول اشتهب وابن القاسم
في العتيبة وابن حبيب والثالث عدم الجواز مطلقا وهو الذي في آخر كتاب السلم الثالث من المدونة

ونقل ابن عرفة عن الساجي إن المشهور جواز التحري في الموزون سواء كان ربويا أو غيره وان لم يكن في وزنه عسره ووظاهر المدونة خلافا للصنف فانه قد جواز تحري الوزن بسره بالفعل فتأمل انظر بن (قوله ان لم يقدر على تحرية) أي ان انتفت القدرة على تحرية بان يحجز عنه (قوله فالصواب) أي لان ظاهره ان جواز التحري عند عدم القدرة على التحري مع ان المحجز عن التحري انما ينتج منه لاجوازه (قوله او يزيد لا قبل ان) أي ويكون عطفه على محذوف أي فان عسر الوزن جاز التحري ان قدر عليه لان لم يقدر على تحرية (قوله ان امكن) أي لعدم الكثرة جدا (قوله) مجواز الكيل بغير المكيال المعهود المراد مجواز الكيل بغير المعهود في هذا الموضع الذي يحصل فيه التعذر وهو البادية وهمل السفر وليس المراد ان الكيل الغير المعهود جائز مطلقا لما مر عند قوله وجهل بن اوفى ان شراء كل قعة من القمح بكذا ممنوع للجهل بقدر المبيع (قوله بغير المكيال المعهود) أي كالقعة والمطابقة والاناء والمخلة والغرارة (قوله ثم تقييده بالعسر) أي ثمان تقييد جواز التحري بعسر الوزن (قوله وفسد منه) أي منهي عن تعاطيه وهذه قضية كلية شاملة للعبادات والمعاملات وهي العقود سواء كان العقد عقد نكاح او بيع كما مثل لذلك الشارح وأعلم ان النهي عن الفئ المال ذاته كالدم والمحترى راولوصفه كالمجر وهو الاسكار او لخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الأهراس عن ضيافة الله فان كان النهي لواحد مما ذكر كان مقتضيا للفساد وان كان النهي عن الشيء لخارج عنه غير لازم له كالصلاة في الدراغصوبة فلا يقتضي الفساد فقول الشارح وهمل القاعدة أي فساد المنهي عنه اذا لم يكن النهي لامر خارج عنه غير لازم أي بان كان لذات الشيء اولوصفه او لامر خارج عنه لازم له (قوله) لان النهي الخ) علة لقول المصنف وفسد منه أي عنه (قوله الدليل) أي شرعي يدل على الصحة أي على صحة المنهي عنه فلا فساد وسواء كان الدليل المذكور متصلا بالمنهي او منفصلا عنه ويكون ذلك الدليل محصا لتلك القاعدة (قوله كالعش والمصرة) يعني العقدة معهما لانه هو الذي يوصف بالفساد لولا وجود الدليل على صحته (قوله ولاداة الخ) مجواز ان يكون المعنى ترك التلبس بهذا الامر الغير المتعقد الخ تأمل (قوله كحيوان) أي حي وانما قيد بقوله مباح الاكل لاجل صحة التعليل بعد ذلك بالمزانية اذ يبيع الخيل وتغورها باللحم جائز لعدم المزانية وسواء كان البيع نقدا او اجل (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله بمجمل أي وهو الحيوان (قوله ولو بغير ابرار) أي كما افاده الاقضي وهو الممول عليه فنقل اللحم من الحيوان يكون ينقل يادى ناقل بخلاف نقل اللحم عن اللحم فانه لا يكفي فيه مجرد الطبخ خلافا لما قال ان اللحم لا ينقل عن الحيوان الا بالطبخ يبرز (قوله ما فيه منفعة كثيرة) أي كالقروا والابل واناث الضأن وغولها وكذا اناث المعز وغولها (قوله وما لا تطول حياته) أي كطير الماء (قوله او لا منفعة فيه الا اللحم) كخصى المعز (قوله او قلت) أي منفعة كخصى ضأن اذ منفعة وهي الصوف يسيرة (قوله فهذه اربع صور) أي كلها ممنوعة (قوله جوازه) أي الحيوان بلحم غير جنسه بان يبيع الحيوان الحي بلحم طيراو بلحم معك (قوله مطلقا) أي سواء كان مناجرة ولا جمل والمراد بالمصورة الاولى ما اذا كان الحيوان المبيع بلحم من غير جنسه منفعة كثيرة ويراد للفتنة (قوله) وبشرط المناجزة في الثلاثة بعدها أي ما اذا كان الحيوان الذي يبيع بلحم من غير جنسه لا تطول حياته او لا منفعة فيه الا اللحم او كانت منفعة قليلة (قوله طعام حكا) أي وبيع الطعام بالطعام تجب فيه المناجزة ولو كانا جنسين (قوله او حيوان مطلقا) أي سواء كان كبيرا لمنفعة

اولاً تطول حياته ولا منفعة له الا اللحم اوقات منفعة (قوله واذا خربت) أى الاربعة وقوله
 فيما بعده وهو ما لا منفعة فيه الا اللحم (قوله فى الاخير) أى وهو ما قلت منفعة (قوله بما
 قلت) أى اذا بيع كل منها بما قلت منفعة (قوله تضم الخ) أى الحاصل من المصنف
 شمل كلامه ستة عشر صورة كلها متنوعة وهى بيع الحيوان باقسامه الاربعة بلحم جنسه وبيع
 الحيوان باقسامه الاربعة بما لا تطول حياته وبيع الحيوان باقسامه الاربعة بما لا منفعة فيه
 الا اللحم وبيع الحيوان باقسامه الاربعة بما قلت منفعة فهذه ستة عشر صورة للمكر منها ثلاث
 يبقى ثلاث عشرة صورة (قوله على تفصيله المتقدم) أى فان كان اللحمان من جنس واحد وجبت
 المناجرة والمائة فى الوزن والجفاف والرطوبة وان كانا من جنسين جازت المفاضلة ووجبت
 المناجرة (قوله وانما منع) أى بيع الحيوان باقسامه الاربعة (قوله لان الثلاثة طعام حكماً) أى
 واذا بيعت بما فيه منفعة كثيرة كان من بيع الحيوان بلحم جنسه واذا بيعت بمنهلاً كان من بيع
 الطعام بالطعام المشكوك فى ثمنه (قوله فلذا ثنى) أى فلاجل اعتبار ان ما لا تطول حياته
 قسمها وما بعده قسمائى الضمير الخ (قوله فلا تجوز) أى الثلاثة بطعام لاجل اى ولا يؤخذ منها
 كراء ارض ولا يؤخذ قضاء عن دراهم كريت بها الارض ولا يؤخذ قضاء عن ثمنها طعام بخلاف
 الحيوان الذى يراد للقبلة لكثرته منفعة فانه يجوز بيعه بطعام ولولا جمل ويجوز كراء الارض به
 واخذه قضاء عن ما كريت به الارض واخذ الطعام قضاء عن ثمنه وذلك لانه ما كان مقتضى
 المنافع غير الاكل صار ليس طعاماً لا حقيقة ولا حكماً واعلم انه كما لا يجوز بيع ما ذكر من الحيوانات
 الثلاثة بطعام نسيئة لا يجوز ان يباع اللحم بالطعام نسيئة ولا الاقضاء عن ثمن الطعام طعاماً فلا يجوز
 بيع شاة للجزاير بدراهم ثم يأخذ بديل الدراهم بحما او قمحاً لا لغناء الدراهم المتوسطة بين العقد
 والقبض فكانه باعها ولا بطعام (قوله فان كان) أى خصى الضأن يقتضى لصوفه وقوله جاز
 أى جاز بيعه بالطعام لاجل ان اقتناه لاجل صوفه نزل منزلة ذى المنفعة الكثيرة ومثله خصى المعز
 اذا كان يقتضى لشعره كما يفيد المغنى ونص عليه فى التبصرة (قوله وكبيع الغرر) أى البيع
 الملابس للغرر لان الغرر مبيع والغرر التردد بين امرين احدهما على الفرض والثانى على خلافه
 (قوله للجهل بالعوض) أى حين العقد وان كان يعلم بعد ذلك (قوله او بيعها على حكمه)
 أى بان يقول البائع للمشتري بعثك هذه السلعة بما تحكم به او بما ترضى به أنت من الثمن فيقول
 المشتري اشتريتها بذلك ثم يفرض المشتري الثمن بان يقول رضيت ان الثمن كذا او حكمت بان الثمن
 كذا او يقول المشتري اشتريت تلك السلعة منك بما تحكم به أنت يا بائع او بما يحكم به فلان الاجنبى
 او بما ترضى به أنت او بما يرضى به فلان الاجنبى فيقول له البائع بعثك بذلك ثم يحكم البائع
 أو الاجنبى بمن يذكره او يقول رضيت ان الثمن كذا (قوله من ذكر) أى من البائع والمشتري
 والاجنبى (قوله يرجع للازام) بمعنى أن الحكم يلزمهما الثمن الذى حكم به جبراً عليهما بخلاف
 الرضا فانه لا يلزمهما الثمن الذى رضيه بل ان رضياه فيها ونعت والارجعاً عن ذلك الثمن
 لمسايرضيان به وليس له الازام به وهذا لا ينشأ فى قول المصنف بالزام لان مراده بالزام لاصل العقد
 واما الثمن فقد يكون موقوفاً على ما يرضى به وانما يرجع المصنف بين الحكم والرضى نظر الحكم
 العقد قد يعبر بهذا وقد يعبر به اذا فاندفع ما يقال كان الاولى حذف الرضى لان الحكم اخص
 منه فيلزم من الحكم شئ الرضا به فتأمل (قوله لم يذكرها المولى ولا غيره من ولاء) أى وانما
 ذكره ثمنها وقوله اولم يذكر ثمنها أى اذكرها له ولكن لم يذكر ثمنها (قوله بالزام) اعلم

لئن انقضت الدخول على لزوم البيع لهما ولا أحدهما في مسألة بيعها بغيره أو على حكم غير المتبائع
 أو رضاه وأما على حكم أحد المتبائع أو رضاه فالمضار لازم غير من له الحكم أو الرضا منه وما وأما
 في التولية فالمضار لازم الحيا هل منها بائن (قوله وكلامه في الثوب) أي وفي البيع المحتوى
 على ملامسة الثوب أو منابذته بأن يتفق معه على أن يبيع له الثوب قبل تأمله فيها بكذا وأنه بمجرد
 لمس المشتري لها يتعقد البيع من غير أن ينشرها ويعلم ما فيها وأنه بمجرد أن يأتي بها البائع
 ويطرحها للمشتري لزوم البيع فالس من المشتري وأما النذ فله ومن البائع فقوله وكلامه في الثوب أي
 ملامسة المشتري الثوب أي ويكتفيان في لزوم البيع وتحققه بذلك من غير أن ينشرها ويعلم ما فيها
 وأما لو باعها له قبل التأمل فيها على شرط أن ينظر فيها بعد ذلك فإن أحبته أمسكها أو ألقاها كان
 جائزا (قوله ولا ينشره) أي والحال أن المشتري لا ينشره الخ وقوله ولا يتأمل به بل يكتفي في لزوم البيع
 بلمسه أي بلمس المشتري له هذان من ثمة تصوير مسألة الملامسة فكان الأولى للشارح أن يقدمه قبل
 قوله أو بلبيل مقرر لانه إشارة لمسألة أخرى وحاصلها أن يبيع الثوب الذي لا يعلم ما فيها باللبيل ولو كان
 مقررًا ممنوع ومثل الثوب في عدم جواز بيعه باللبيل ولو مقررًا الحيوان غير مأكول اللحم وكذا ما كوله
 غنابن القاسم وقال أشهب شراء ما يؤكل لحمه في اللبيل جائز سواء كان اللبيل مقررًا أو غير مقرر لأن
 الخبرين باليدتين المقصود منه من سمن وهزال وأما الدابة الغير المأكولة فيجوز بيعها في اللبيل المقرر
 دون المظلم والظاهر أن الحوت كبهيمة الانعام وانظر هل شراء الحيوان في اللبيل المقرر يجزى على
 الخلاف أولا (قوله وتنبذه إليه) أي من غير تأمل فيها والحال أنه ما دخل على لزوم البيع
 بمجرد حصول نبذه من البائع (قوله وهل هو بيع) أي بأن يقول البائع للمشتري أبيعك على
 البت قدر من أرضي هذا مبدؤه من محل وقوف أو من محل وقوف فلان الله ما ينهي رمية الحصاة
 مني أو من فلان بكذا فيمنع ذلك للجهل بقدره لا لخلاف الرمي ومحل الفساد إذا وقع البيع على اللزوم
 (قوله أو هو بيع يلزم بوقوعها) بأن يقول له اشتري منك هذه البعثة بكذا وانعقاد البيع إذا وقعت
 الحصاة مني أو منك أو من فلان باختیار من هي معه وبأخذ الحصاة في يده أو جيبه فإذا أوقعها لزوم
 البيع فقد علق الانعقاد على السقوط في زمن غير معين فالبيع فاسد للجهل بزمن وقوعها ففيه
 تأجيل باجل مجهول فلو عيّن وقوعها باختیاره اجلا مع الموعود وكان قدر زمن الخيارات كان وقعت
 الحصاة من طلوع الشمس إلى الظهر أو من اليوم إلى غد قصد كان البيع لازما لم يفسد (قوله من
 هي معه) أي في زمان غير معين (قوله أو على ما تقع عليه الخ) أي بأن يكون في المجلس سلع
 كقواطع قماش فيشتري مقطعا بدينار وقال البائع للمشتري بشرط أن يكون المقطع الذي تأخذه
 هو والذي تقع عليه الحصاة فيأخذ حصاة ويرميها فكل ما حلت عليه كان هو المبيع والفرص أنه
 ليس هناك قصد المقطع معين (قوله أن كان) أي ذلك القصد (قوله بأن يقول) أي البائع
 للمشتري (قوله فأنخرج) أي من أجزاء تلك الحصاة التي تكسرت وقوله فما خرج أي وجد (قوله
 كان لك) أي أيها البائع (قوله للحديث) أي وهو ما في مسلم من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 بيع الحصاة (قوله وكبيع ما في بطون الأبل) أي من الجنين قال أبو اسحاق الشافعي يبيع
 الأجنة لا يجوز وتسمع وإن قبضها المشتري ردت فان كانت عليه القيمة واجبرا على أن يجمعها
 بينهما أو يبعها (قوله ونخصها بالذكر) أي مع أنه ينهى عن بيع الجنين مطلقا سواء كان
 جنين أبل أو غيرها (قوله تبعه بالإمام في الموطأ) وذلك لأنه روي في الموطأ عن سعيد بن المسيب
 مرسلًا لربا في الحيوان وأنما ينهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاحق وجبيل الجملة فقال مالك المضامين

بيع ما في بطون اناث الابل والملاقع يبيع ما في ظهور الفحول وحبل الحمله يبيع المجزور الى ان ينتج
 نتاج الناقة (قوله اوفي ظهرها) الضمير عائدة على الابل المتقدمة لكن في الكلام حذف مضاف
 أي او ما في ظهور فحولها او الضمير عائدة على الابل ففيه استخدام لا بالمعنى المتقدم ولا حاجة للحذف
 (قوله الى ان تلد الاولاد) أي التي هي في بطون امهاتها كاشتري منك سلعة كذا بدينار مؤجل الى
 ان يولد للجنين الذي في بطن ناقتي ولد (قوله يفتح الحما والباه) أي وكل منهما مصدر بمعنى اسم المفعول
 أي ومحبول المحبولة لان الاول اسم مفعول والثاني جمع حابل كطالم وظلمة والا كان هـين الاول
 وهو المضامين فالحبل الاول مصدوقه الولد الثاني والحمله مصدوقه الولد الاول الذي في بطن أمه
 وفي جعل الولد الثاني محبولا بحجاز الاول (قوله حياته) لما لو كان بالنفقة عليه مدة معلومة
 جازان كان على انه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقى للوارث اوليدت المال فلو كان على انه
 هبة لم تشتري لم يجز اه عدوى (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا معلوم القدر او مجهوله وذلك
 كما لو كان كل يوم يعطيه دجاجة وكان ما اعطاه له منضبطا معلوم القدر او كان غير منضبط وحين
 الجهل تكون القيمة بالتخري العادي (قوله فالصور أربع) أي لان ما دفعه المشتري للبائع
 اما مقوم او مثلي وفي كل امان يكون معلوم القدر او مجهوله (قوله ولو سرفا) أي ولو كان ما انقذه
 المشتري على البائع من مقوم او مثلي سرفا بالنسبة للبائع (قوله في مسئلة الاجارة) أي لكن
 الرجوع بالسرف في مسئلة الاجارة مطلقا (قوله مكان السرف قائما اوفات) وهذا بيان
 للاطلاق (قوله لم يرجع ببذله) أي ببذل السرف والحاصل ان غير السرف يرجع به مطلقا
 قائما اوفاتسا واما السرف فيرجع به في الاجارة مطلقا واما في البيع فيرجع به ان كان قائما فان
 فات لم يرجع به وهذه التفرقة التي ذكرها الشارح بين الاجارة والبيع هي ما في المواق وفي بن
 تحقيق أنه لا فرق بينهما وان البيع كالاجارة في الرجوع بالسرف مطلقا كان قائما اوفات الا انه
 اذا كان قائما اخذه بذاته وان فات رجع ببذله من قيمة او مثل على ما مروى من فروع المسئلة ما يقع
 كثيرا يخدم الشخص عند آخره والاخر يطعمه فيرجع عليه بآجرة مثله ويرجع الاخر عليه بما
 انقذه عليه (قوله ويقاصه بما انفق) أي ويقاصص المشتري البائع بما انقذه عليه (قوله وكعيب
 الفحل) يطلق العيب على الذكرو على خراب الفحل وهو الراد وقوله على عقوق الانثى أي حملها
 أي يستأجر الفحل للضراب أي حمل الانثى فعلى بمعنى الحمل واعترض على المصنف في تغييره بققوق بان
 المسموع اعتاق وسيقول المصنف فان اعتق رباعى او عقاق كسحاب وكأب انظر بن (قوله لانها
 قد لا تحمل) أي فيعقب رب الفحل او تحمل في زمن قريب فيعقب رب الانثى (قوله وجاز زطان) أي
 جاز الاستئجار على ضرابه زمانا معينة او مرات معينة فان جمع بينهما مما كثر ثلاث مرات في يوم لم يجز
 (قوله فان اعتق) أي حلت قبل تمام الزمان او المرات (قوله انقضت الاجارة فيهما) أي عند ان
 عرفة وهو المعمد وقال ابن عبد السلام تنفخ في المرات دون الزمان بل يأتى المستأجر بانثى يستوفى
 بها المنفعة او يؤدي جميع الآجرة (قوله وعليه) أي من الآجرة فاذا آجره ثلاث مرات بدينار
 وحلت من اول مرة لزمه ثلث الدينار (قوله في السلعتين) أي في مسئلة ما اذا كان المبيع سلعتين
 وقوله في السلعة أي في مسئلة ما اذا كان المبيع سلعة (قوله أي عقد واحد) اشار بهذا الى ان
 المراد بالبيعة العقد وحينئذ في الماظر فية والسببية (قوله يبيعها) أي وهي ان يبيع السلعة
 بتا بعشرة الخ (قوله لاجل) أي معين وبأخذها المشتري على السكوت ولم يعين أحد الا مربي
 (قوله ويختار بعد ذلك) أي بعد أخذها الشراء بعشرة نقدا او بأكثر لاجل وانما منع للجهل

بالمثل حال البيع (قوله فان وقع لاهل الازام) . أى بل وقع على الخيار (قوله فلا يمنع) أى كما أنه لا يمنع في عكس مثال التواف وهو ان يبيعهما باحد عشر نقداً أو بعشرة لاجل وذلك لعدم تردد المشتري غالباً لان العاقل انما يختار الاقل لاجل (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والنوع (قوله الوار للعال) أى لان القيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للباسغة على اختلافهما (قوله في غير طعام) أى بان كانا ثوبين وغيرهما من العبيد والقر والشجر الذى لا يمر فيه (قوله لا في طعام) أى لان كان السلعتان المختلفتان بالجودة والرداءة فقط كل واحدة منهما طعاماً وانما شارح بقوله ومحل المجواز الخ الى ان قول المصنف لا طعام بالمجر عطف على مقدر أى الوجودة ورداءة فيجوز ذلك في غير الطعام لا في طعام (قوله فلا يجوز بيع احدى طعامين) أى متحدى الجنس والكيل مختلفين في الجودة والرداءة كما هو الموضوع (قوله لانه قد يختار الخ) الاوضح فاذا اختار واحدة بعد ان اختار قبلها غيرهما وانقل عنهما هذه فالمنتقل اليه يحتمل ان يكون اقل من المنتقل عنه أو أكثر مساوياً والشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله او مع احدىهما ثوب) أى كما اذا كان صبرتان من الطعام مع كل واحدة ثوب او مع احدىهما ثوب دون الاخرى ويقول المسالك لهما للمشترى ابيعك احدى الصبرتين مع الثوب الذى معه احدى دينار على اللزوم ولك الخيار في التعيين او ابيعك اما هذه الصبرة مع الثوب بدينار واما هذه الصبرة وحدها بدينار على اللزوم ويخير المشتري في تعيين ما يأخذ وعلة المنع فيها ما في ذلك من بيع الضعام قبل قبضه ولان من غير بين شيئين بعد منتهى لا فيؤدى الى بيع طعام وعرض بطعام وعرض او بيع طعام وعرض بطعام وكل منهما ممنوع لدخول الشك في التماثل (قوله لانه لو اسلم الخ) أى وحيداً فيقاس هذا المختلف فيه على المتفق عليه (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والكيل والنوع (قوله في أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة) أى فقط مع اتفاقهما في النوع والكيل والنوع (قوله بما عداهما) بان كان اختلافهما في الجنس والكيل والحاصل ان الاقسام ثلاثة اذا اتحد الطعامان نوعاً وكيلاً وصفة وجودة ورداءة فأيضاً اختلفا في النوع والكيل امكن اتحداً في النوع والكيل واختلفا في الصفة فهو محل الخلاف والمعمد المجواز (قوله ومثل الطعام مع غيره الخ) أى لان البيع طعام والليف والجريد والخشب غير طعام (قوله من نخلات) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله ثم انتقل اليها) أى وهذه المنتقل اليها يحتمل ان يكون لهما اقل من المنتقل عنهما والاكثر او مساوياً والشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله ان كانا مكياين) أى ان دخل على كيلهما او على كيل احدىهما ثم لا يخفى ان قوله والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا مكياين او احدىهما انما يتأتى في بيع احدى صبرتين على اللزوم يختار واحدة منهما ولا يتأتى في بيع نخله ممترة من نخلات ممترة فلاولى للشارح ان يقره على قوله فيؤدى للتفاضل بين الطعامين ويحذف ما بعده تأمل (قوله يستثنى من الخ) أى بان يقول ابيعك هذا البستان المغربى بمائة الانخس فنخلات اختارها منه وأعيها على حدة فالمستثنى هنا الفرة مع الاصول لان الكلام هنا في الطعام مع غيره وحده فيبقى التكرار مع قوله سابقاً وهدية وثمره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الفرة فقط (قوله وجودة) أى ظاهراً فلا ينشأ في جوابه الا تبين بقوله اما لان المستثنى مبقى الخ ثم ان العبارة لا تخلو عن حذف والاصل ولما كانت القلة المذكورة موجودة فيمنع الجمع عنه جازئ اشار مجوازه بقوله الخ (قوله اما لان المستثنى مبقى) أى لا يشتري وقوله ولان الخ أى اوانه مشتري لكن لما كان البائع يعلم جيداً طئه الخ (قوله ثم المستثنى) أى ثم النخل المستثنى

(قوله قدر ثلث الثمن) أى الذى فى البستان (قوله أو اقل) أى سواء زاد عدد المستثنى منه على خمس نخلات أو نقص أو كان قدرها (قوله ولا ينظر عدد النخل) أى المستثنى فلا يقال أنه لابد من كونه خمس نخلات كما هو ظاهر المصنف ولا يقال أن عدد النخل المستثنى أو قيمته لابد أن يكون ثلث عدد نخل البستان أو ثلث قيمة نخله (قوله وكبيع حامل) أى فهو فاسد للثمنى عنه فان فات المبيع بشرط الحمل مضى بالثمن لأن البيع المذكور مختلف فى صحته لأن الشافعية يقولون بجمته كذا فى حاشية شيخنا العدوى بخلاف ظاهره أنه يمضى بالثمن عند الفوات فظهر أنها حامل أو ظهر عدم الحمل والصواب قصره على ما ذاتين أنه حامل فان تبين عدم الحمل فإنه يمضى بالقيمة لا بالثمن كذا فى المجل وهو وجيه لأن الحامل يزداد فى ثمنها فأخذ ما يزيد من الثمن من أكل أموال الناس بالباطل تأمل (قوله أن قصد) أى البائع باشتراطه الحمل استزادة الثمن بأن كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما يبيع به وهذا يتأتى فى الدواب والامة الوحش لافى العلية لأن الحمل لا يوجب زيادة ثمنها بل نقصه (قوله فان قصد التبرى) كان يقول البائع للمشتري أخاف أن أبيعها لك فتردها على يامجل فأنا لا أبيعها لك إلا على أنها حامل لأجل أن لا تقدر على ردها لو ظهر أنها حامل فقوله فان قصد التبرى أى من عيب الحمل واشتراط الحمل للتبرى لا يتأتى فى الدواب وإنما يتأتى فى الاماء لأن البراءة من العيوب إنما تجوز فى الرقيق لافى الدواب (قوله جاز فى الحمل الظاهر) أى سواء كانت الامة المبيعة من على الرقيق أو وحشية (قوله دون الرائعة) وذلك للغرر فى الخفى لأن المشتري يحوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فإنه قادم عليه محقق لوجوده وأما الوحش فالحمل يزيد فى ثمنها وأما حاصل أنها اذا كانت وخشا وكان الحمل خفيا يجوز اشتراط الحمل لأجل البراءة لأن المشتري على فرض اذالم يصدق البائع لا يضره وجود الحمل لأنه يزيد فى ثمنها بخلاف اعلية فإنه اذا كان خفيا ربحا جاز المشتري أنها غير حامل ولم يصدق البائع فظهر أنها حامل فيعود عليه الضرر (قوله فان لم يصرح بما قصد الخ) الحاصل أنه امان لا يصرح بما قصد من اشتراط الحمل بأن يقول اردت باشتراط ذلك الشرط البراءة أو الاستزادة فى الثمن واما ان لا يصرح بما قصد فان صرح بما قصد فى كنه ظاهره مما تقدم وار لم يصرح فقد اشار له الشارح هنا بقوله فان لم يصرح بما قصد باشتراط الخ (قوله غرر يسير) أى وهو ما شأن الناس التسامح فيه (قوله كاساس الدار) أى كالغرر بالنسبة لاساس الدار المبيعة والا فلا لاساس ليس غررا وكذا يقال فيما بعد (قوله وكجبة محشوة أو مخاف) واما محشوا الطراحة فلا يلزم من نظره ولا يعتقر العز فيه لأنه كثير (قوله فلا يعتقر اجماعا) أى بل يفسد البيع (قوله بشرط الحمل) أى فإنه يقصد فى البيع عادة وهو غررا لا يحتمل حصوله وعدم حصوله وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أم عند الولادة أو غوت (قوله بالنون) هذا غير متعين مجوز قراءته بالاضافة وتكون الاضافة لليسان (قوله من الزين) وهو الدفع من قولهم ناقة زبون اذا منعت من حلبها والمنع الدفع ومنه الزبانية لدفعهم الكفار فى النار (قوله مجهول معلوم) بدل مما قبله واعطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله ربوى او غيره) أى كبيع اردب قبح بقرارة مملوءة لا يدري قدر ما فيها من القمح وكقنطار خوخا بقص مملوء خوخا لا يعلم وزن ما فيه (قوله ويبيع مجهول مجهول) أى كبيع غرارة مملوءة قمح بقرارة مملوءة منه ولا يعلم قدر ما فيها يبيع قصص خوخا بثلثه لا يعلم قدر ما فيها (قوله فيها) أى فى المعلوم بالمجهول والمجهول بالمجهول أى أنه راجع لهما (قوله واما الربوى الخ) هذا مختار قول المصنف فى غير ربوى (قوله فلا يجوز) أى يبيع المعلوم بالمجهول منه أو يبيع المجهولين

منه اذا كثر احدى هاتين كثرتيه كمالا يجوز اذا كانت الكثرة غير بينة (قوله فان اختلف
 الجنس) اي كبيع اردبار ز بصرة قح مجهولة القدر او صرتين منهما مجهولتي القدر (قوله
 جاز) اي بشرط المناجزة كالم (قوله ونحاس) هو مثل النون اي غير مصنوع وقوله بتور هو
 في اللغة انا من نحاس يشرب فيه والمراد به هنا مطلق نحاس مصنوع سواء كان تورا او حلة او ابريقا
 فراد المصنف انه يجوز بيع النحاس غير المصنوع بالنحاس المصنوع وهذه احدى مسائل اربعة
 الثانية بيع النحاس الغير المصنوع بالفلوس المتعامل بها وهذه هي الاثنية للمصنف والثالثة بيع
 النحاس المصنوع بالفلوس وقد ذكرها الشارح بقوله وكذا يجوز بيع اواني النحاس بالفلوس
 الى آخره والرابعة بيع الفلوس المتعامل بها مثلها وسند كرها وانما جاز بيع النحاس غير المصنوع
 بالتور ولم يمنع لازمة لان نقله بالصفة (قوله وسواء كانا جزافين) اي مجهولتي الوزن او احدهما
 مجهول وزنه والاخر معلوما وامالو كانا معلومي الوزن مجاز مطلقا من غير قيد كقنطار نحاس بانه
 نصف قنطار (قوله وكذا ما وجد جلا وقدم الخ) وحاصل فقه المسئلة انه اذا علم قدر كل من النحاسين جاز
 من غير شرط وان جهل قدر كل منهما او احدهما بالجواز ان كان المبيع قد داوا كان المبيع موقعا
 ففيه تفصيل فان كان المقدم النحاس فلا بد ان يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن ان يعمل فيه ذلك
 النحاس تورا ولا يمنع وان كان المقدم التور اجزا مطلقا كان الاجل يمكن ان يكسر التور فيه ويعمل
 نحاسا لا وقال بعضهم لا بد ان يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن ان يكسر التور فيه ويعاد نحاسا
 اه عدوى (قوله حيث لم يمكن ان يعمل فيه) اي في الاجل لقصره (قوله ان علم عدد
 الفلوس) حاشه انه ان علم عدد الفلوس ووزن النحاس فالجواز كثر احدهما كثرته تنفي المزابنة
 ام لا وامان علم عدد الفلوس وجهل وزن النحاس فان كثر احدهما كثرته تنفي المزابنة جاز والافان
 وجدت شروط الجزاف جاز ايضا وان لم توجد منع كما انه اذا لم يعلم عدد الفلوس علم وزن النحاس
 اولافانه يمنع كثر احدهما كثرته تنفي المزابنة ام لا (قوله منها) اي من اواني النحاس (قوله
 وهما اذا خلان تحت قوله لافلوس) اي لان المعنى لا يجوز بيع نحاس غير مصنوع بفلوس وهذا
 صادق بكون النحاس مكسرا او فلوسا بطل التعامل بها وقوله بفلوس اي متعامل بها (قوله
 وبحل المنع حيث جهل عددها) اي الفلوس وانما منع ذلك ولومع الكثرة التي تنفي المزابنة لان
 المنع ليكون الفلوس لا تباع جزافا كما سبق لا مجرد المزابنة والالجزاف في حال الكثرة المذكورة
 (قوله كما اذا علم عددها ووزن النحاس) اي فانه يجوز سواء كثر احدهما كثرته تنفي المزابنة
 ام لا فعلم ان اقسام هذه المسئلة وهي مسألة بيع النحاس بالفلوس ثلاثة اقسام قسم يمنع فيه البيع
 مطلقا وقسم يجوز فيه البيع مطلقا وقسم يمنع فيه البيع ان لم يكن كثر احدهما كثرته تنفي المزابنة
 والاجاز تنبيه سكت المصنف والشارح عن المسئلة الرابعة وهي بيع الفلوس السحيات المتعامل بها
 بالفلوس الديوانية فعلى المتقدم ان الفلوس غير ربوية فان تماثل عدد الجز وان جهل عدد كل فان
 زاد احدهما زيادة تنفي المزابنة الجز والافلا واما على ان الفلوس ربوية فلا يجوز البيع الا اذا تماثل
 وزنا او عددا (قوله من الكلام قهوى المحفظ) استشكل ذلك بان الدين مكولا لا كالي والكالي
 انما هو صاحبه فهو الذي يحفظ الدين واجيب بانه مجاز في اسناد معنى الفعل للملازمة في الكلام
 وهي المحفظ ان تستند للشخص بان يقال وكدين كالي صاحبه فاستندت للدين للملازمة التي بين
 الدين وصاحبه وان كالي بمعنى مكول فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الفاعل وارادة اسم المفعول
 لعلاقة اللزوم لانه يلزم من المحفاظ المحفوظ وعكسه (قوله وهو) اي يبيع الدين بالدين ثلاثة

أقسام فيه ان من جملتها بيع الدين بالدين فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل وأجيب
بان يبيع الدين بالدين يشمل الاقسام الثلاثة لغة التي هي فسخ مافي الذمة في مؤخر وبيع الدين
بالدين وتأخر رأس مال السلم فكل واحد منها يقال له يبيع الدين بالدين لانه لان الفقهاء سمو كل
واحد منها باسم يخصه (قوله لانه ربا بالمجاهلية) أي فخر بعه بالكتاب بخلاف الآخرين
فخبر بهما بالسنة (قوله فسخ مافي الذمة) بالمجر بدل او عطف بيان او بالنصب مفعول لمخوف
او بالرفع خبر لمخوف (قوله في مؤخر) أي في شيء يتأخر قبضه (قوله حل الدين) أي المفسوخ
(قوله ان كان المؤخر) أي الذي فسخ فيه (قوله من غير جنسه) أي من غير جنس الدين كما
لو كان الدين شيئا ففسخه في طعام يتأخر قبضه او بالعكس او كان الدين دراهم ففسخها في دينار يتأخر
قبضها (قوله او من جنسه) أي من الدين كالأموال أو من الدين عشرة فنانير ففسخها
في خمسة عشر يتأخر قبضها وأما تأخير الدين اجلا ثانيا من غير زيادة او مع حاططة بعضه فهو جائز
ولو كان الدين طعاما من يبيع او كان تقدا من يبيع او من قرض تلافيا لعقب اذ ليس هذا من فسخ
الدين في الدين بل هو سلف او مع حاططة ولا يدخل في قول المصنف فسخ مافي الذمة لان تأخير
مافي الذمة او بعضه ليس فسخا لان حقيقة الفسخ الانتقال مما في الذمة الى غيره كما قاله عجم ثمان
قول المصنف فسخ مافي الذمة أي ولو اتهم ما فدخل فيه حيثئذ ما اذا أخذ منه في الدين شيئا ثم رده
اليه بشئ مؤخر من غير جنس الدين او من جنسه وهو أكثر منه لان ما خرج من اليد وعاد اليها بعد
اغور او دخل أيضا لموافق ذلك ثم رددته له سلما وهاتان صورتان يقعان بصرف كثير التحويل
على التأخير بزيادة (قوله ولو كان المفسوخ الخ) أي هذا اذا كان المفسوخ فيه مضمونا في الذمة
بل ولو كان المفسوخ فيه معينا يتأخر قبضه أي يتأخر ضمانه وان حصل قبض ذلك المدين بالفعل
كما في الامة اني شأنها ان تتواضع او اراد يتأخر قبضه حسا او شرعا فالاول كالغائب والثاني
كالامة المتواضعة اذ لا يقبضها شرعا بحيث تدخل في ضمانه الا برؤية الدم (قوله كغائب) أي
سواء كان اخذ ذلك الغائب في الدين على وصف او رؤية سابقة (قوله او غيره) أي كعرض
لانه لا يدخل في ضمانه الا بالقبض مع بقاء الصفة المعينة حين الفسخ (قوله يبيع العقار مذارعة)
كما لو طابت الدين من المدين عند حلول الاجل فاعطاك دارا غائبة كل ذراع بكذا وقوله او جزافا أي
كما لو طابت الدين من المدين بعد حلوله فاعطاك دارا غائبة في الدين جزافا فان قلت العقار المبيع
جزافا يدخل في ضمان المشتري بالعقد فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت هو وان كان مقبوضا
شرعا لكر قبضه متأخر حسا متى تأخر القبض شرعا او حسا فالمنع ولا يحصل الخيلاص منه الا
بالقبضين كما يفيد ابن يونس واللخمي وما ذكره من المنع في الجزاف كالمذارعة هو تأويل ابن يونس
واللخمي وابن محرز وهو المعتمد كما في شب خلافا لما نش من المجاوز في الجزاف تبعا للشيخ
سالم والشيخ بهرام وهو تأويل فضل وابن أبي زمنين واقصر عليه المصنف في التوضيح تبعا لابن عبد
السلام (قوله او اقربوطهما) أي سواء كانت رابعة او وثلاثا (قوله او منافع عين) عطف
على قوله معينا يتأخر قبضه فهو داخل في حيثما لغة أي هذا اذا كان المفسوخ فيه منافع مضمونة
بل ولو كان منافع عين أي ذات معينة ورد بلو على أشهب القائل ان فسخ مافي الذمة في منافع الذات
المعينة غير ممنوع بل هو جائز مثل الفسخ في منافع الذات المعينة في عدم المجاوز الفسخ في ثمار يتأخر
حذها او سلعة فيها خيار او رقيق فيه عهدة ثلاث او مائة حتى توفيه بكيل او وزن او عدد (قوله
كركوب دابة) أي كان يفسخ ما عليه من الدين في ركوب دابة معينة او خدمة عبد معين

شهر او سكنى دار معينة مئة (قوله لتأخر أياها أى فقبض الاوائل ليس قبض الاواخر عند ابن
القاسم وعند اشهب ان قبض الاوائل قبض للاواخر (قوله وصح) قد كان عيج يعمل به
فكانت له حافوت سابكن فيها مجلد مجلد الكتب فكان اذا ترتب له اجرة في ذمته يستأجر بها
على تفسير كتب وكان يقول هذا قول اشهب وصححه المتأخرون وافق به ابن رشد (قوله اغبر
من هو عليه) أى وامايه لمن هو عليه فلا يكون من يبيع الدين بالدين وانما هو من فسخ الدين
في الدين. (قوله والثاني في ثلاثة) أى ولا يتصور بيع الدين بالدين في اقل من ثلاثة كما ان فسخ
الدين في الدين لا يتصور الا في اثنين (قوله ولا يمنع في هذا القسم بيعه) أى لغير من هو
عليه وقوله بعين يتأخر قبضه أى سواء كان عقارا او غيره أى فاذا كان لزيد بن علي عمرو فيجوز له
بيعه لمحمد بن علي يتأخر قبضه او ينافع ذات معينة واذا علمت ان الدين يجوز بيعه بما ذكر ولا يجوز
فمنحه تعلم ان هذا القسم اوسع مما قبله ان قلت سأتى ان الدين لا يجوز بيعه الا اذا كان على حاضر
او كان الشراء بالقد والمعين الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات المعينة ليست نقد اقلت المراد بالنقد
ما ليس مضمونا في الذمة ولا شك ان المعين ومنافعه ليست مضمونة في الذمة لانها لا تقبل المعينات
فهى نقد بهذا المعنى وليس المراد بالنقد المقبوض بالفعل فقط (قوله وهو عين) أى وامالو كان
رأس المال غير عين جاز تأخيرها أكثر من ثلاثة ايام ان لم يكن شرط كما أتى (قوله على منع
الدين بالدين) أى على منع بيع الدين بالدين وقوله ذكر بيعه أى ذكر حكم بيعه في كلامه حذف
مضافين واحدا في الاول وواحد في الآخر (قوله أى عليه) ظاهره ولو علم المشتري تركه وهو
كذلك لان المشتري لا يدري بما يحصل له منها بتقديرين آخر (قوله او علم ملاؤه) أى بخلاف
المحوالة عليه فانها جائزة (قوله الا ان يقرأ) حاصله انه لا يجوز بيع الدين الا اذا كان الثمن
نقدا وكان المدين حاضرا في البلد وان لم يحضر مجلس البيع واقر بالدين وكانت تأخذها الاحكام وبيع
بغير جنسه او بجنسه وكان مساويا لانقص والا كان سلفا بزيادة ولا زيد والا كان فيه حظ
الغلمان وازيدك وليس عين بعين وليس بين المشتري والمدين عداوة وان يكون الدين مما يجوز
ان يباع قبل قبضه احتراز من طعام المعاوضة فان وجدت تلك الشروط جاز بيعه وان تخلف شرط
منها منع البيع وانما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقر او غنا فلا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار
عوض الدين باختلاف حال المدين من فقر او غنى والمبيع لا يصح ان يكون مجهولا واعلم ان من
اشترى ديناً او وهب له وكان برهن او جمل لم يدخل فيه الرهن والحمل الا بشرط دخولهما وحضور
الحميل واقراره بالمحالة وله كره التحمل لمن ملكه وله الرهن اذا شرط دخوله وكره ذلك الثاني
وهو المشتري للدين أو الموهوب له وضعه عند امين وهذا بخلاف من ورث ديناً برهن او جمل فانه
يكون لوليها وان لم يشترط ذلك ولا رهن وضعه عند امين اذا كره وضعه عند الوارث (قوله اسم
مفرد) أى لاجع ولا اسم جمع (قوله وفقحه) الا انه اذا ضم اوله سكن فانيه واذا فتح اوله فتح فانيه
كذارأته في بعض التقايد (قوله وهو ان يشترى او يكرى الخ) اشار بذلك الى ان منع العريان
يجوز في البيع والاجارة لا في البيع فقط كما هو ظاهر المصنف والظاهر منه في جميع العقود لانه
من أكل اموال الناس بالباطل واولى منه في المنع للعلل المذكورة المراهنة التي تقع من عوام الناس
(قوله او ترك مجانا) كقول البائع للمشتري لا يبيعك السلعة الا اذا اعطيتني ديناراً آخذها
مطلقا سواء أخذت السلعة أو كرهت أخذها (قوله جاز) أى ويختم عليه ان كان لا يعرف
بعينه قاله المواقيل لا يتردد بين السلفية والتمنية (قوله وكذا فربق ام) أى فهو منهى عنه

قوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة (قوله
 أي والده) أي وأما الأم من الرضاع فلا تحرم التفريق بينها وبينه (قوله غير حربية) أي وأما
 لو كانت حربية بأن ظفر بالأم دون ولدها وبالعكس جاز أن يأخذ من ظفره ويبيعه وإن لم عليه
 التفريق (قوله وأبجذونه) عطف على كافرة أي هذا إذا كانت عاقلة بل ولو كانت مجنونة
 (قوله وإن بقسمة) أي هذا إذا حصل التفريق ببيع بل وإن حصل بقسمة أو بدفع أحدهما
 أجرة أو صداقا فلا ينافي خش وانما تجوز التفريق في الإجارة والنكاح بإجارة أحدهما
 أو انكاحه لا بدفع أحدهما أجرة أو صداقا كافي بن (قوله وإن اشترطوا عدم التفريق) أي
 في المحوز بأن اشترطوا جمعهم عند واحد من الشركاء بعد القسم (قوله أو ببيع أحدهما الخ) هذا
 داخل في حيز المالغة وبالغ عليه لئلا يتوهم جوازه لأن العبد ومالك أسيد وحاصله أنه لا يجوز لمن
 ملك أمًا وولدها أن يبيع الأم لرجل ولولدها العبد ذلك الرجل (قوله ما لم يضر) أي مدة
 عدم انفارزه أي مدة عدم اتیان زمن انفارزه المعتاد فإن جاء زمن الانفار المعتاد فلا تمنع التفريق سواء
 حصل انفار بالفعل أم لا لأن شدة احتياج الولد لأمه وظهوراً نار الحبة تنتهي زمن الانفار والظاهر
 أن المراد بزمن الانفار زمن نبات بدل الرضاع كلها لا بعضها ولو المعظم (قوله بدل روضعه)
 أي بدل استنانه التي نبتت في زمن الرضاع (قوله وصدقت المسبية الخ) اعلم أن البنوة المانعة
 من التفريق تثبت بالبنوة بأقرار مالكيها ودعوى الأم مع قرينة صدقتها لا مع قرينة كذبها
 وتصديق الأم انما يقع في منع التفريق لا في غيره من أحكام البنوة فلا يحتل بها ولا توارث بينهما
 بخلاف شهادة البينة بالبنوة وأقرار المالكيين بها فإن ذلك ينفع في منع التفريق ويثبت به الميراث
 وجواز الخلوة بها (قوله فلا يفرق بينهما) أي في الملك وقوله اتحدسا بينهما واختلاف أي
 صدقها السابى أو كذبها وقوله صدقت أي يمين أن اتهمت والاصدقت بدونه (قوله فكذلك)
 أي لا يرثها قطعا إن كان لها الخ أي فإن لم يكن لها وارث أصلا أو وارث لا يحوز جميع المال فإنه
 يرثها على أحد القولين وقيل لا يرثها والاول هو المعتبر ومبنى القولين هل بيت المال وارث أو حائز
 فعلى الاول لا يرث وعلى الثاني يرث وخص التخمى بخلاف بما إذا لم يطل أقرارها بامومتها
 والاولى قولها وأحد الطول بمضى ثلاث سنين فأكثر (قوله ويجرى هنا وخصه المختار الخ) أي
 وخص التخمى بخلاف بما إذا لم يطل الأقرار أما إذا طال الأقرار ورثها اتفاقا وكان الأولى حذف هذا
 من هنا لأنه متى كان لها وارث ثابت النسب حائز فلا يرثها اتفاقا ولو طال زمن الأقرار فكان الأولى
 أن يؤخر هذا بعد قوله فإن لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها فيقول وقيل لا يرثها ويجرى
 هنا وخصه المختار بما إذا لم يطل الأقرار (قوله فإن رضيت طائفة غير مخدوعة جاز على المشهور)
 أي بناء على المشهور من أن منع التفريق حق للأم وقيل أنه حق للولد وعليه فيمنع ولو رضيت
 (قوله وقيل به في البهائم) وهو رواية عيسى عن ابن القاسم والاول هو ظاهر المذهب كما قال ابن
 ناجي (قوله فلو فرق بينهما بالبيع لم يفسخ) أي ويحبران على جمعهما في حوز (قوله إذا
 كان عقد معاوضة) دخل فيه هبة الثوب ودفع أحدهما صداقا والخالع عليه ودفع أحدهما عوضا
 في بيع فترد الهبة والخلع ويلزنها قيمته ويقع الطلاق ويفسخ النكاح والبيع (قوله وعكسه) أي
 بأن ابى المشتري الولد أن يشتري الأم (قوله فإن جمعاهما) أي بعد التفريق بأن اشترى أحدهما
 من صاحبه أو باعها مع الغيرهما (قوله صح البيع) الاولى مضي العقد الذي حصل فيه
 التفريق قبل جمعهما سواء كان يباعا أو غيره (قوله وأما الجارة أحدهما ورثته) أي وكذا

تزويج الام وقوله فلا يوجب الفسخ اى لعدم التفرقة في الملك وهذا ما قاله اللقاني واختاره خش
 وعبيد وقال عجم انه يفسخ ذلك واختاره شب (قوله او بهتم بالشخصين) اى بان وهبهما
 مالهما الشخصين وكذلك ولو هبهما شخصان (قوله كذلك) اى كالتفرقة المحاصلة بعوض
 فلا بد من جمعهما في ملك ويجوز ان على ذلك ان ايبا (قوله راجع لما قبل الكاف) اى واما
 بعد الكاف فهو تشبيه بالثأويل الثاني ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما يجب اذا وجد الولد في ملك
 شخص والام في ملك شخص آخر ولم يعلم هل صار اليهما باعوضا او بغيرها والحكم في هذا وجوب
 جمعهما بملك ولا يكتفى بجمعهما في حوز كما في عبيد (قوله وجاز بيع نصفها) اى لاتحاد المالك
 وسواء كان مشترى ذلك الجزء اشتراه للعتق لم لا (قوله مثلا) او انهما او نصف احدهما او ربع
 الآخر مثلا وبقى بيع احدهما مع جزء الآخر فنص في المدونة على منعه خلافا لابي الحسن القائل
 بجوازه كذا قال شيخنا (قوله وجاز بيع احدهما للعتق) اى وبقاء الآخر فلا يوجب حينئذ
 جمعهما في حوز ولا يجوز تفرقةتهما (قوله الناجز) اى واما بيع احدهما للعتق المؤجل فلا يجوز
 وكذلك الكتابة والتدبير بالاولى وينبغي ان يكون التخصيس كالعتق كما في شب اه شيخنا
 (قوله وجاز بيع الولد) اشار السارح الى ان الولد يقرأ بالمرء عطف على نصفهما بالاى رفع على انه
 نائب فاعل فعل محذوف اى وبيع الولد لان هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله
 الاذن) اى الصادق بالوجوب واعلم انه اذا بيع الولد مع كتابة أمه فيجب ان لا يفرق بينهما اذا عتقت
 الام الى وقت الانتفاء ويجوز المشتري على جمع أمه معه في حوز ان ي (قوله وجاز اهداء التفرقة
 بينهما) اى ببيع او غيره فاذا باع احدهما فلا يفسخ بيعه ولا تعرض له خلافا لابن محرز القائل
 بفسخ البيع ان لم يجمعهما في ملك وافهم قوله معا هذان الذي ليس له التفرقة ولا يمكن منها وهو
 كذلك وسواء كانت ممنوعة في شريعتهم ام لا (قوله ويجوز البائع) اى وهو المعاهد وقوله على الجمع
 في ملك مسلم اى غيرهما او ملك المشتري وحاصله ان المعاهد اذا وقع ونزل وباع مفرقا لم يفسخ
 لا يفسخ بيعه لكن يجزى المشتري والمعاهد على جمعهما في ملك مسلم (قوله وكبيع وشرط) اعلم
 ان الشرط الذي يحصل عند البيع اما ان لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه او يخل بالتمن او يقتضيه
 العقد او لا يقتضيه ولا ينافي به فالمراد بالاول دون الاخيرين وقد ذكر المصنف مثال الاولين
 وأما الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري والقيام بالعيب ورد العوض عند انتفاض البيع فهذه
 الامور لازمة دون شرط لاقتضاء العقد لها فشرطها تأكيدي الرابع كشرط الاجل والخيار والرهن
 فهذه امور لا تنافي للعقد ولا يقتضيه بل ان اشترطت عمل بها والا فلا هذا تفصيل الامام مالك وذهب
 ابو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقا ما ورد من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 بيع وشرط وذهب ابن شبرمة الى الجواز مطلقا مما علق في الصحيح من ان جابر باع ناقه فاشترى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واشترط حلاها وظهرها للدينة وذهب ابن ابي ليلى الى بطلان الشرط مع
 صحة البيع مطلقا الحديث عائشة رضى الله تعالى عنها امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 اشترى بريرة واعتقها وان اشترى اهلها الولاء لمن اعتمق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف
 مالك الاحاديث كلها فاستعملها في مواضعها وتأولها على وجوهها ولم يعن غيره النظر ولا احسن
 تأويل الاما قاله ابن رشد (قوله ان لا يبيع) اى لاحد اى اصلا والامن نفرد قيل (قوله على شرط
 ان بيعها لغيري فانا احق بها بالتمن فيجوز) اى ويجزى بذلك الشرط ان باعها بالقرب والا فلا
 (قوله الا بشرط الخ) اشار السارح بهذا الى ان الاستثناء من محذوف اى وكبيع وشرط

ملبس بكل كيفية الاشرطام لتبسا الخ تأمل (قوله فانه لا يجوز) أى فان اشتراط ذلك لا يجوز
 ويفسد البيع (قوله وجوها ربعة) أى اقسام اربعة البيع صحيح فيها ولو غاب شرط في الجواب
 في صفة وقوع العتق من افتقاره في الاولى والثانية لصيغة وعدم افتقاره لها وفي الجهر على العتق
 وعدمه وفي شرط النقد (قوله بشرط ان تعتقه) أى فاذا قال له ابيعك هذا العبد بشرط ان
 تعتقه كان البيع صحيحا ولا يجبر المشتري على اعتقه بل ان شاء اعتقه وان شاء ترك اعتقه واذا ترك
 اعتقه خير البائع في امضاء البيع ورده (قوله ولم يقيد ذلك بإيجاب) أى بان يقول له ابيعك هذا
 العبد بشرط ان تعتقه والعتق لازم لك (قوله ولا خيار) أى بان يقول للمشتري ابيعك هذا العبد
 بشرط ان تعتقه او ترده على (قوله لتردده بين السلفية والتمنية) وذلك لتخير المشتري في العتق
 فتم البيع ويمضى وفي عدمه في غير البائع في رد البيع وفي امضاءه فان حصل الرد قبل الفوات رد
 الثمن للمشتري وان رد بعد الفوات فعلى المشتري القيمة (قوله على ان المشتري يخير بين ان يعتق
 او يرد البيع) أى بان قال له البائع هذا العبد بشرط ان تعتقه او ترده على (قوله فلا يجبر
 على العتق) أى بل امان يعتق او يرد العبد لبايعه فان رده له خيرا للبائع بين امضاء البيع ورده
 (قوله وشرط النقد يفسده ايضا) أى لتردد المنقود بين السلفية والتمنية (قوله فليس مراده
 التخيير الخ) أى تخيير المشتري بين العتق وعدمه بل مراده تخييره بين العتق ورد البيع (قوله على
 ايجاب العتق) أى الزامه (قوله فانه يجبر على العتق) أى فالبيع صحيح ويجبر على العتق أى
 وشرط النقد فيه لا يفسده والعتق هنا يتوقف على صيغة بخلاف ما بعده (قوله كأهنا) أى
 الرقبة حرة بالشراء وحاصله انه اذا قال له ابيعك هذا العبد بعشرة على انه حر بمجرد الشراء كان البيع
 صحيحا ولا يفسده اشتراط النقد ولا يتوقف العتق على صيغة لمحصله بمجرد الشراء (قوله ان كان
 شرط السلف من المشتري) أى صادر من المشتري لانه اذا كان الشرط منه يشترى السلعة بثمن
 غال لانه المتسلف اموالو كان الشرط صادرا من البائع فان بيعه بنقص لانه حينئذ يتسلف (قوله
 كبيع وسلف مثال للشرط الذي يخل بالثمن وقوله لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن اى ان كان
 شرط السلف صادرا من البائع وقوله والتمن اى ان كان شرط السلف صادرا من المشتري
 وقوله وهو مجهول اى والانتفاع بالسلف مجهول (قوله لان الانتفاع الخ) عليه لتخوف أى
 وانما يجوز لان الخ ولا يخفى أن عقاد هذا مفاير لمقاد قوله بان يؤدى الخ لان حاصل الاول الجهل
 بالثمن وحاصل الثاني الجهل اما بالثمن أو بالتمن (قوله او لما فيه من سلف جرنفعا) أى للمقرض
 لان المقرض ان كان هو المشتري صار المقرض له وهو البائع منتفع بما يزيد الثمن وان كان المقرض
 هو البائع صار المقرض له وهو المشتري منتفع بانقص الثمن تأمل (قوله وضح البيع ان حذف
 شرط السلف) أى وليس فيه الا الثمن الذى وقع البيع به وهذا مع قيام البيع فان فاق فسيأتى
 في قول المصنف فان فات الخ (قوله المؤثر في العقد خلا) أى سواء كان يناقص المقصود او يخل
 بالثمن (قوله كشرط رهن وجعل وأجل) أى ان البيع يصح مع اشتراط هذه الامور مثل ان يبيعه
 السلعة بثمن مؤجل على شرط رهن او جعل او اجل معلوم للثمن من غير رهن ولا جعل وهذه الامور
 المشترطة يقضى بها مع الشرط ولا يقضى به بدون شرط (قوله ولو غاب الخ) أى هذا اذا لم يرغب
 المتسلف على العين التى تسلفها بل ولو غاب عليها بحيث يمكنه الانتفاع بها وحاصله انه اذا رد
 السلف لربه والسلعة قائمة صح العقد ولو لم يدغيبه المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع
 به اه وقوله ولو غاب هذا هو المشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم وتأول الاكثر

المدونة عليه ومقابله المتباركه بالوقول **سبحون وابن حبيب** ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف
 ولو اسقط شرط السلف لو جود موجب الربا بينهما وهو الانتفاع وعلى هذا القول تأول المدونة
 الاقولون واليه أشار المصنف بقوله وتؤاخذ بخلافه ولو لا قول المصنف وتؤاخذ بخلافه لا يمكن رجوع
 المبالغه من قوله ولو غاب الى الرهن والحيل أى انه يصح اشتراط الرهن والحيل الغائبين اما شرط
 الرهن الغائب ففيه انه جائز قرب غيبته او بعدت وتوقف السلفة حتى يقبض الرهن الغائب واما
 شرط الحيل الغائب ففيه انه جائز ان قربت غيبته لان بعدت والفرق بين الرهن والحيل ان الحيل
 قد يرضى بالمال وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه القرب **(قوله والمعتمد الاول)** أى كفى التوضيح
 والذي حكى طي تشهيره القول الثاني في المجمع نقلا عنه المشهور ان حذف شرط السلف بعد الغيبة
 عليه لا ينفع **(قوله وفيه ان فات الخ)** حاصله انه اذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلفة عند
 المشتري سواء اسقط مشتراط الشرط شرطه او لا فان كان المشتري اسلف البائع فان المشتري يلزمه
 الاكثر من الثمن والقيمة فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون او بالعكس لزمه ثلاثون وان كان
 المسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الاقل من الثمن والقيمة فليزوم في المثال المذكور عشرون
 وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف مذهب المدونة ومتا به لزوم القيمة مع علما كان المسلف البائع
 او المشتري وقيل ان محل كون المشتري يغرم الاقل اذا تسلف من البائع اذا لم يغب على ما تسلفه
 واتفع به والا لزمه القيمة بالغت فهو قول ثالث في المسئلة كما قال طي لا تقييد للاول خلافا
 لنجس **(قوله والقيمة الخ)** هذا اذا كان معروفا فان كان مثليا فمتا به المثل لانه كعبه فلا كلام لو احدث
 فهو بمثابة ما لو كان قائما ورديعته **(قوله ولم يتعرض للحكم ساوق)** أى لحكم ما اذا فات ما وقع
 فيه الشرط المناقض سواء اسقط ذلك الشرط ام لا **(قوله او لئن)** المناسب ان يعبر بالواو لا بأو
(قوله لان هذا من جملة البياعات المنهية عنها) أى لما في الموطأ عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن بيع النجس وقوله لان هذا الخ تعليل لتقدير بيعه أى وانما قدرنا ذلك
 لان هذا الخ ثمن ان هذا التقدير مع الالتفات لقوله بورد يزيد ليغري يؤذن بان النجس مراد به الناجس
 وان المراد بالبيع المقدار الزيادة ولو حمل النجس على حقيقة اعنى الزيادة ورجع ضمير يزيد للفاعل
 المستفاد من الحديث كان في غيبة عن تقدير بيع **(قوله ايضا)** أى كالناجس **(قوله حيث علم)**
 بالناجس أى واقره على فعله **(قوله على ثمنها)** أى الذى شأنه ان تباع به تلك السلفة وهو القيمة
 وعلى هذا فاذا باعها بزيادة قيمتها فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب **(قوله فلم يقيده)**
 بالزيادة على الثمن أى الذى شأنه ان تباع به **(قوله فظاهره العموم)** أى فظاهره سواء زاد على الثمن
 الذى شأنه ان تباع به او زاد على اقل منه بلغها القيمة بزيادته ام لا **(قوله وعليه)** أى على العموم جملة
 ابن عرفة وهو الموعول عليه **(قوله الذى وقع في المسألة)** أى سواء كان ذلك الثمن قيمتها وزود
 الناجس عليها او اقل من قيمتها او بلغها الناجس قيمتها بزيادته ام لا والحاصل انه اذا زاد على قيمتها
 فالمنع اتفاقا واذا لم يزد على القيمة بل ساواها بزيادته او كانت زيادته انقص عنها فهو ممنوع على ظاهر
 كلام المازرى وجائز على ظاهر كلام الامام هو مندوب على كلام ابن العربي وعلى تأول كلام الامام
 وكلام المازرى فهو ممنوع كالزيادة على القيمة تأمل **(قوله والمدار)** أى فى الحرمة **(قوله على انه)**
 لم يقصد الشراء أى سواء قصد ان يغير غيره ام لا **(قوله فان علم البائع بالناجس)** أى وسكت
 حتى حصل البيع فلم يشتري رده الخ واما ان لم يعلم فلا كلام للمشتري ولا يفسد البيع والاثم على من
 فعل ذلك انظر الواقي **(قوله فلا يشتري رده وله التماسك)** هذا ظاهره فان البيع صحيح وحينئذ

فالقيمة اذا فاتت تعتبر يوم العقد لا يوم القبض وفي اراد هذه المسئلة مع امثلة التماسه ثنى ومثلها مسئلة
التلقى الاثنية وشارحنه تبع عجم في قوله القيمة يوم القبض انظر حاشيته شيخنا (قوله فالقيمة يوم
القبض) ان شاء وان شاء ادى الثمن كذا قال ابن حبيب قال ابن يونس قول ابن حبيب ان شاء
يريد ان كانت القيمة اقل يدل على ذلك قوله وان شاء ادى الثمن اذ لا يشاء احد ان يؤدى اكثر مما
عليه فظهر ان الذي يلزمه الاقل من الثمن الذي اشتراها به والقيمة اه بن والحاصل ان المشتري
يخير في حالة قيام المبيع وحالة فواته في حالة قيامه بخير اما ان يختار المبيع او يردده فان فات فانه يلزمه
الاقل من الثمن والقيمة وليس المراد انه يخير بينهما في حالة الفوات كما هو ظاهر العبارة (قوله ولو
بعوض مبالغة في سؤاله عن الكف) وقوله بعوض أى من غير السلعة (قوله ويلزمه العوض
اشترها أم لا) كذا لابن رشد قال ابن غاري في تكميل التقييد في اول باب المراجعة كان ابن هلال
يستشكل ذلك ويقول انه من اكل اموال الناس بالباطل لاسيما اذا كان زبها لم يبيعها وقال
العمدوسي الاشكال لانه عوض على تركه وقد تركه اه بن (قوله فيمن اراد تزويج امرأة) أى فيجوز
سؤال البعض ليكف عن الزيادة فيم اولو بعوض ويلزمه ذلك العوض اخذها ام لا وكذا اذا مات
انسان عن بلد كان ملتمزا بها او عن رزقة او وظيفة وانحلت عنه فيجوز لمن سعى في اخذها من نائب
السلطان سؤال البعض ليكف عن الزيادة في حملوا نالها اخذها ولو بعوض بجهله لهم ويلزمه ذلك
العوض اخذها ام لا (قوله على وجه الشركة جاز) أى بحيث يغرم ذلك المسئول من الثمن ما ينوب
البعض الذي جعله له السائل (قوله فان وقع هذا) أى سؤال الجميع او الاكثر او الواحد الذي
في حكم الجماعة (قوله او اقرار) أى من المشتري (قوله في قيام) أى في حال قيام السلعة (قوله
وعدمه) أى عدم ردها أى يخير بين امضاء المبيع وفسخه (قوله فله الاكثر من الثمن والقيمة)
أى على حكم النش والتخدية في البيع (قوله فان أمضى) أى فان أمضى البائع البيع في حال
قيام السلعة وقوله فلهم أى لمن سألهم الكف ان يشاركوه وان كان فيه ما يرجع وهذا ظاهر في ان
الاشتراك انما هو في حال قيام السلعة واجازة البيع واما ان فاتت ولم يحصل امضاء ولم يشر المشتري
الاكثر من الثمن والقيمة فله لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري اه خش (قوله وله
ان يلزمهم بالشركة) أى ان حصل فيها تلف او خسرو ظاهرة كان الاشتراء في سوق السلعة اقام لا ارادها
للتجارة اول غيرها كان المشتري من اهل تلك التجارة ام لا وانما لم يجعلوا هذه كمسئلة شركة الجبر
الاثنية في قول المصنف واجبر عليهم ان يشتري شيئا لسوقه لا لكسفر او قنية وغيره حاضر لم يتكلم
من تجاره لاستواء الجميع هنا في الظلم لان السائل ظالم بسؤاله الجميع ولو حكموا بهم ظالمون باجابه
بخلاف مسئلة الجبر فانه لا ظم فيها من احدهم هذا وما ذكره الشارح من ان ثلثة تترى الزام المسئولين
الشركة ان اوافق رده بن بان هذا كلام لا صحة له لان الضرر نى سؤلها انما كان على البائع وهو
قد رضى حيث أمضى البيع واما المشتري فقد سلموا له المسألة واسقطوا حقهم ورضى هو بالشراء
وحده وحينئذ فلا يجبر واحد منهم على الشركة بحال (قوله سلعا) أى كسمن وعسل وقيح
وحنظل وبابونج وشج وسنامكى (قوله ولو لتجارة) أى هذا اذا حصلها بغير ثمن بل ولو حصلها
بثمن بان كانت للتجارة وهذا هو المعمد خلافا لمن خص المنع بالبيع التي حصلها بلا ثمن اه شيخنا
عدوى (قوله لئننى عن ذلك) أى وهو قوله عليه الصلاة والسلام دعوا الناس في غفلتهم
يرزق الله بعضهم من بعض رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام أيضا لا يبيع حاضر لباد رواه مسلم
(قوله بخلاف ما لبواع) أى المحاضر لبدوى مثله أى فانه يجوز أى لان البدوى لا يجهل اسعار

هذه الساع فلا يأخذها الا باسعارها سواء اشترها لمن حضري او من بدوى فيبيع المحضري له بمنزلة
يبيع بدوى لبدوى (قوله او كان العمودى يعرف ثمنها) وذلك لان الثمنى لاجل ان يبيعوا
للناس برخص وهذه العلة لما توجب اذا كانوا جاهلين بالاسعار فاذا علموا بالاسعار فلا يبيعون الا
بالقيمة كما يبيع المحاضر فيبيع الحاضر حيث يبتز بمنزلة بيعهم وما في خش من المنع مطلقا سواء كان
العمودى عالما بالاسعار او جاهلا لها فهو ضعيف كذا قال شيخنا العمودى وفي بن ما يقتضى
اعتماد ما في خش فانه ايده بالنقل عن البايج وغيره انظره (قوله فيجوز تولي بيعها له) أى فيجوز
للحاضر ان يتولى بيعها له متعلق بجوز (قوله ولو بارساله) هذا من اضافة المصدر لفساؤه
والمفعول محذوف أى ولو بارسال العمودى السلعة للحاضر وحذف المفعول لعدم تعلق الغرض به
ورد بل على الايهى القائل بجواز البيع في هذه الحالة لانها امانة اضطر اليها (قوله اى لساكن
قرية صغيرة) هذا يفيد ان المدنى فيجوز ان يبيع له الحاضر اتفاقا قبل وقيل ان المراد بالقرى
ما ليس بعمودى فيشمل المدنى وحيد ثم يجرى الخلاف في البيع له (قوله اظهرهما للجواز) بل
جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته (قوله وفسخ) أى يبيع الحاضر لمن يمنع البيع
له وهو لبدوى والقروى على احد القولين (قوله والا فبى بالنش) هذا هو المعتمد وقيل بالقيمة
(قوله ان لم يعذر بجعل) أى بان علم بالحكمة ولا أدب على الجمال لعذره بالجهل وقوله وهل وان
لم يعذره أى وهل الادب طاقا وهو اظاها لقول المصنف وادب الامام لمصنعة اياه او ان اعتاده
قولان (قوله على احد القولين) أى وهو القول بجمع البيع له والا لولى حذف ذلك لانه يجوز
الشراء له على كل من القولين تأمل (قوله بالنقد او بالساع) متعلق بالشراء أى جاز الشراء له
بالنقد وبالساع مطلقا سواء حصلها بمال او بغير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عقب
الساع بالنش حصلها بمال واما التى حصلها بغير مال فلا يجوز ان يشتري له بها ساعا قال بن ظاهر
كل الامانة ان لا يجوز الشراء له الا بالنقد لا بالساع مطلقا والا كان بيعا لساعه وهو ممنوع مطلقا على
المعتمد كما تقدم وهو وجهه (قوله وكتفى الساع) يعنى انه يثنى عن تلقى الساع الواردة لبدومع
صاحبها قبل وصولها للبلد واختلاف هل الثمنى عن التلقى مقيد بما اذا كان على اقل من ستة اميال
فاذا كان على ستة اميال فلا يحرم لان هذا سفر لا تلقى وقيل ان الثمنى اذا كان التلقى على مسافة فرسخ
أى ثلاثة اميال فلا يحرم التلقى اذا كان على مسافة اكثر منها وميل ان الثمنى اذا كان التلقى على
مسافة ميل فان كان التلقى على مسافة ازيد من الميل فلا يحرم والا لاول ارجحها (قوله كاخذهما)
أى كشرائها على الصفة من صاحبها المقيم او القادم والمحال انه فى البلد قبل وصولها (قوله ولو
طعما) أى هذا اذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعما لقوته وهذه المبالغة راجعة
لقوله وكتفى الساع او صاحبها ولقوله كاخذهما فى البلد من صاحبها بصفة (قوله بل وهو صحيح
يدخل فى ضمان المشتري بالعقد) أى ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية والا لم يدخل فى ضمانه الا
بالقبض وينهى المتلقى عن تلقيه فان عاودا بولا يترفع منه شئ لعدم فساد البيع (قوله وهل يختص
بها) أى وهل يختص المتلقى بالساعة التى تلقاها، تلقى صاحبها (قوله او يعرضها على اهل السوق
ان كان لها سوق أى او يجبر على عرضها على اهل السوق ان كان لها سوق والا فعلى اهل البلد) (قوله
قولان) الاول منها شهره المازرى والثانى شهره القاضى عياض واشعر قول المصنف وكتفى الساع
جواز تلقى جمال السقاين من البحر والخسب من الغرن وكذا تلقى الثمار وهو كذلك كفى عقب
(قوله من الساع) أى وليس هذا من التلقى المنهى عنه لان التلقى يخرج من البلد التى يجب اليها

وهذا امرت عليه وهو في منزله او قريبته الساكن بها (قوله مطلقا) أى سواء كانت لقوته او للتجارة كان للسلعة المجلو بة سوق في البلد المجلوب اليها او كان لاسوق لها بل يتابع في البيوت (قوله ولكن المعتمد الخ) أى وهو قول ابن سراج كافى بن (قوله له الاخذ مطلقا) أى سواء كان لها سوق في البلد المجلوب اليها ام لا كان الشراء للتجارة وللقوت وحينئذ فقوله المصنف وجاز ان على كسبة اميال اخذ محتاج اليه ضعيف لان له الاخذ مطلقا (قوله اخذ لقوته) أى مما مر عليه من السلع (قوله فلا يجوز) أى كان الشراء للقوت والتجارة (قوله والا جاز بمجرد الوصول) أى كان الاخذ للقوت والتجارة (قوله متفقا عليه) أى على الفساد ام لا (قوله بالقبض) أى لا يتمكن المشتري منه ولا باقباضه اثن للبائع خلافا لشبه القائل ان الضمان ينتقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم ان المنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان اصالة لضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البينة وعدم قيامها خلافا لسخنون القائل انه لا يضمن المشتري الا اذا كان مما يغاب عليه ولولم تقم على هلاكه بينة لان المشتري لم يقبضه الا بحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا وثيقة كالرهان ولا للاستفاد به مع رقاء عنه على ملك المالك كالعواري ولا دخل على احتمال رده كالحياز قال بن ولا يتوقف القبض على المحصاد وحذا الثمرة حيث كان البيع بعد استحقاقهما وقوله وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أى وامامه كفاغما ينتقل للمشتري بالقوات واعلم ان محل انتقال ضمان الفاسد بالقبض اذا كان ذلك المبيع الفاسد متفعا به شرعا فخرج شراء الميتة والزبل فان ضمانه من بائعه ولو قبضه المشتري كما قال شيخنا العدوي وامان نحو كوكب الصيد ووجد الاضحية فالقيمة باءلافة للعدوى لا للقبض - حتى لو تلف بسماوى كان ضمانه من البائع (قوله بالعقد) أى وهو ما ليس فيه حق توفية أى لا بكمال ولا يوزن ولا يعدد كالثياب والعميد (قوله او بالقبض) أى وهو ما فيه حق توفية بان كان بكمال او يوزن او يعدد كالطعام وكالغائب وما فيه مواضعة (قوله واخذها) أى البائع ليستوفي اركوب المدة التي استثنىها (قوله فاسدا) أى شراء فاسدا (قوله على البائع) أى لا على المشتري لعدم انتقال الضمان اليه لانه لم يقبضه باقبضاس مستمرا (قوله ورد الخ) أى من غير احتياج لحكم برده ان كان مجمعا على فساد واما ان كان محتلفا في فساد فلا بد من فسح الحاكم او من يقوم مقامه كالحكم والعدول يقومون مقام الحاكم عند تعذره اما لعدم امانته او لعدم استثنائه بالامور فان غاب احد المتبايعين رفع الآخر الامر للحاكم او للعدول وفسخه (قوله ولا غلة) أى الا ان يشتري موقوفا على غير معين واستغله عالما بوقفيته فبرد الغلة وكذلك اذا كان موقوفا على معين وعلم بوقفيته عليه والحال انه لم يرش بيعة بخلاف ما اذا ظهر انه وقف على معين سواء كان هو البائع او غير مراضيا ببيعه فان المشتري يغوز بالغلة ولو علم انه وقف وانما يعتبر رضى الرشيد دون غيره (قوله بل يفوز بها المشتري) أى الى حين الحكم برد المبيع لكونه في ضمانه الى ذلك الوقت لان الخراج بالضمان ولو علم بالفساد لان علمه بالفساد وجوب الرد لا ينفي عنه الضمان واعلم ان المشتري يغوز بالغلة في البيع الفاسد ولو في بيع الثياب الممنوعة على الراجح وبيع الثياب والمعروف بمصر ببيع المعابد بان يشترط البائع على المشتري انه متى اتى له بالثمن رد المبيع لفان وقع ذلك الشرط حين العقد واطا عليه قبله كان المبيع فاسدا ولو اسقط الشرط لتردد الثمن بين الساقية والثمنية وهذا مستثنى مما مر من أن اسقاط الشرط الموجب لحلل البيع يصححه واذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد كانت الغلة له على ما قاله ح وهو الراجح لان الضمان منه خلافا للشيخ أحمد الزرقاني القائل انها للبائع وان لم يقبضه بل بقى عند

البائع فالغلة له لالاشترى ولو كان المشتري ابقاه عند البائع باجرة كما يقع بمصر لانه فاسد ولم يقبضه
واما اذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بان قال له بعد التزام البيع متى رددت الى الثمن دفعت
لك المبيع كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط (قوله ولا يرجع
على البائع بالنفقة) أى حيث كانت قدر الغلة او كانت الغلة ازيد منها (قوله فان انفق على مالا
غلة له) أى كسقى وعلاج فى زرع ونمير لم يبدصلحه وحصل الرد قبل بدو صلاحه (قوله وان انفق على
ماله غلة لا تبقى الخ) الذى فى الهوا فى الخيار وغيره انه اذا انفق على ماله غلة فالنفقة فى الغلة رأسا
برأس كانت النفقة قدر الغلة او ازيد منها وانقص وعليه اقتصر فى المبح (قوله ومضى المختلف فيه
بالثمن) هذه قاعدة اغلبيه اذ قد بانى ما هو مختلف فيه ولا يكتفى بمضى اذا فات بالقيمة فقوله مضى
المختلف فيه بالثمن أى الامانة ثنى كالمبيع وقت نداء الجمعة فانه مختلف فيه ومع ذلك اذا فات مضى
بالقيمة (قوله والا ضمن قيمته حينئذ) هذا اشارة لقاعدة وهى كل فاسد متفق على فسادها اذا
فات فانه مضى بالقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض وهذه اغلبيه ايضا لما بانى قريبا فى مسئلة وان باعه
قبل قبضه فمات او بيل من ان القيمة تعتبر يوم البيع (قوله والا ضمن قيمته يوم القضاء) أى والا
بان بيع جزا او بكيل او وزن او عدد ولكن نسي ذلك وقت القضاء بالرد او علم ذلك فى الوقت المذكور
ولكن تعذر وجوده يوم القضاء بالرد فانه ضمن قيمته يوم الرد وقوله ضمن قيمته يوم القضاء بالرد أى ولا
ينظر لوقت وجوده اذا تعذر ردده بخلاف الغاصب فانه اذا تعذر عليه وجود المثل فانه يصبر عليه لوقت
الوجود ويؤخذ منه المثل لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله بعد) أى بعد البيع (قوله وانفوات
بتعبر سوق الخ) هذا محل معنى لاجل اعراب فلا ينافى ان قوله بتغير وقت متعلق بقوله فان فات
لانه متعلق بعامل محذوف وقد يقال ان تقدير العامل اولى للثمن لزم الفصل بين العامل ومعموله
باحسبى (قوله فلا يفتنهما تغير السوق) أى لان غالب ما يرد له العقار بالقيمة فلا يتغير فيه لكثرة
المن والقلته وحينئذ فلا يكون تغير الاسواق فيه فواتا ولا فى الاصل فى ذوات الامثال القضاء بالمثل
والقضاء فيها بالقيمة كما لو عدم المثل كالفرع فلا يعدل بهما مع امكان الاصل ثم كون المثل
لا يفتنه حواله السوق مقيد بما اذا بيع جزا او الاوقات بحواله السوق وغيرها كما فى النوادر انظر
بن (قوله وبماول زمان حيوان) يعنى ان مجرد طول لقاة الحيوان بيد المشتري من غير ضمنية
نقل ولا تغير فى ذات او سوق مغتله لان الطول مظنة التغير فى الذات وان لم يظهر واذا كان التغير مع
المظنة مقيما فالتغير مع التحقق اولى (قوله وفيها) أى فى المدونة فى كتاب البيوع الفاسدة
وقوله وفيها ايضا أى فى كتاب السلم شهران أى ليس باطول هذا مراده والا لم يكن له فائدة مع ما قبله
وليصح قوله واختار انه خلاف وكانه قال وفى حد الطول قولان فينبغى للقارئ ان يسكت سكتة
لطيفة على قوله شهر ثم يتبدى بقوله وشهران وكان ينبغى للصنف ان يقول وشهران او ثلاثة
او يقتصر على الثلاثة ويستفاد الشهران بطريق الاولى اذ ما ذكره يفيد ان الثلاثة طول باتفاق
المحلين وليس كذلك (قوله انه خلاف معنوى) أى ان ما وقع به المحلين خلاف حقيقى راجع للمعنى
لان المحل الذى حكم فيه بان الشهر بطول ظاهره مطلقا كان الحيوان كبير الوصغير والمحل الثانى الذى
حكم فيه بان الشهر والشهرين والثلاثة ليست طولا ظاهرا مطلقا والمعتمد منهما الاول (قوله بل
هو خلاف لفظى فى شهادة) أى ان ما حكم به الامام اولا من ان الشهر ماول بالنظر ماشاهدة ومعاينة
أى بالنظر محبان صغير حضر عنده وعائنه وشاهده كغنى فان الشهر فيه مظنة التغير وحكمه ثانى بان
الشهرين والثلاثة ليست طولا بالنظر لما حضر عنده وشاهده من حيوان كبير كبقرة وابل فان الشهرين

والثلاثة فيها ليست مظنة للتغير ومن المعلوم ان المحكمين المختلفين لاختلاف محلهما ليسا مختلفين حقيقة انما الخلاف الحقيقي عند اتحاد المحل كذا قرر شيخنا وهو المناسب لكلام المصنف لانه لما قابل الخلاف الحقيقي بالشهادة تعلم انه اراد بها الخلاف اللفظي ويوجه بما ذكر (قوله والحق ان المازري قائل الخ) نص كلام المازري بعد ذكر ما في الموضوعين من المدونة اعمدة بعض اشياخي يعني اللخمي انه اختلاف قول على الاطلاق وليس كذلك انما هو اختلاف في شهادة بعادة لانه اشار في المدونة الى ان المقدار من الزمان الذي لا يعضى الا وقد تغير الحيوان بتغيره في ذاته او سوقه معتبرا اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمان الذي يستدل به على التغير اه قال ابن عرفة في رده على اللخمي تعسف واضح لان حاصل كلامه ان الخلاف بين الخمين انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغير الحيوان وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لمن تأمله وانصف اه وحاصله ان المازري اعترض على اللخمي من جهة ان كلامه يقتضي ان الخلاف بين الخمين ولو وجد التغير بالفعل مع انه لا خلاف عند وجود التغير بالفعل وانما الخلاف في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغيره فرد عليه ابن عرفة بانه ليس في كلام اللخمي ما يفيد ان الخلاف ولو وجد التغير بالفعل قال بن الصواب اتفاق كلام المازري واللخمي على ان الخلاف الواقع في المدونة خلاف في شهادة لانهما يتفقان على ان ما هو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعا وعلى ان الخلاف بين الموضوعين في الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوتا ولا فيكون فوتا وليس الخلاف الذي فيها الغضا وهو الخلاف في حال وتبين ذلك بالفرق بين الخلاف في حال والخلاف في شهادة فان الاول يقال حيث يكون للشيء حالان فيقول القائل يجوز به باعتبار احد الحالتين وهي الحاضرة في ذهنه حين القول ويقول الآخر بمنزعه باعتبار الحالة الاخرى لانها هي التي حضرت في ذهنه حين القول ولو حضر في ذهن كل واحد من القائلين ما حضر في ذهن الآخر لواقعه فهذا ليس خلافا في الحقيقة واما الخلاف في شهادة فيقال حيث يكون القول من كل منهما مرتب على احد الجانبين وهو مع ذلك ينفي الاخرى بان يقول كل منهما مثلا المشاهدة تقتضي بكذا وينفي غيره فهو خلاف حقيقي مثلا الخلاف في ماء في جعل في الغم هل يصح التطهير به أم لا فان كان هذا الخلاف من اجل ان الماء قد يضاف بالريق فمن منع تكلم على حالة الاضافة ومن اجاز تكلم على حالة عدمها وكل يسلم وتوقع الحالتين فهو خلاف في حال وان كان هذا الخلاف من اجل ان القائل بالمنع يرى انه يضاف ولا بد ولا يمكن عادة عدم اضافته والقائل بالجواز يرى نقيض هذا فهو خلاف في شهادة والخلاف في مسئلتان من هذا الثاني لان من قال ان الثلاثة وما دونها فوت يرى انها مظنة للتغير ولا بد ومن قال انها ليست بفوت يرى انها ليست مظنة للتغير ولا بد وهذا ما يفيد ابن عرفة كما يفيد ما تقدم واما قول شارحنا اي ان الامام رأى مرة الخ فتوفيق لم يقله المازري ولا هو معنى كلامه على ان ما بين به الخلاف معنى الخلاف في حال لا معنى الخلاف في شهادة اه كلام بن ثم قال بعد ذلك واعترض الصقلي على اللخمي والمازري ومن تبعهما في المعارضة بين كلامي المدونة بان قولها الثلاثة اشهر رايست فوتا وانما هو في الاقالة من السلم اذا كان طعنا ورأس المال حيوان فان وقعت الاقالة على عين رأس ماله جاز وان تغير بمفوت منع لانه يبيع الطعام قبل قبضه قال فيها والثلاثة اشهر لا نفيته حيث لم يتغير في ذاته ولا يلزم من ذلك انها لا تقيت البيع الفاسد حتى يتعارض الموضوعان لان الاقالة معروف يخفف فيه الا ترى انهم عدوا حوالة الاسواق فيها غير مفيدة مع القطع هنا بانها مفيدة وهذا اعتراض ظاهر اه كلامه (قوله في محلهما) اي في المحل الذي قبضهما فيه فلو كان النقل غير مفوت لرد العرض بذاته ودفع المثل

في المحل الذي نقل له (قوله فبريد) أي ورده على البائع لكن الضمان من المشتري حتى يسلمه للبائع
(قوله وبالوطء) أي عوض عن الضاف إليه أي وبوطئه وانما عدل عن قوله وبوطئه لصدقه بما اذا وطئها
الغير عند المشتري وهو لا يفتها وفهم قوله وبالوطء ان المقدمات لا تنبت واما الخلو بها فان ادعى
وطئها صدق عليه او وخش صدقه البائع او كذبه وتنبت في هذه الاربع صور فان ادعى عدمه
صدق في الوخش صدقه البائع او كذبه وترد ولا يستبرأ كعلية ان صدقه البائع فترد ولكن تستبرأ
فان كذبه فانت (قوله لامة) أي لا للملوك ذكر فلا يكون فوتا وقوله لامة أي ولو بدبرها (قوله
والافلا) أي والا يكن بالغابل صغيرا فلا يكون وطؤه فوتا (قوله ويقتضها) أي غير البائع
(قوله فلو حذف غير مثلي كان احسن) أي لان المثل اعتراف بقواته نعم التقييد بغير المثلي يظهر
على القول بان المثلي مع القوات يضمن بالقيمة فاذا كان تغير الذات لا يفتها فالواجب في هذه الحالة
رد مثله اقيامه مقامه والخلاف مذكور في طي ونصه اعتمد المصنف قوله في توضيحه الذي للمخفى
والمسازري وابن بشير ان المثلي لا يفوت بتغير الذات لان مثله يقوم مقامه لكنه غير ملتئم مع
ما قدمه من قوله والاضم قيمته ومثل المثلي اذا المثل هو المرتب على القوات عنده وتلك طريقة ابن
شاس وابن الحاجبه وتبعهما المصنف هناك واصلا لابن يونس فهما طريقتان احدهما لابن
يونس ومن تبعه ان اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا ان يعدم كثر في غير ابانه
فقيمه وعلى هذه الطريقة شئ المصنف سابقا في قوله ومثل المثلي والثانية لابن رشد وابن بشير
واللخمي والمسازري ان اللازم مع القوات هو القيمة مطلقا في المقوم والمثل واختارها ابن عرفة
وغيره من المتأخرين وعليها يأتي التفريع والخلاف في حوالة الاسواق والنقل والتغير هل بقيت
المثلي ام لا فمن اوجب فيه المثل وهو المذهب ورفال يعدم القوات ومن اوجب فيه القيمة قال بالقوات
وامارده مع ارش النقص كما توهمه عجم فلا قائل به اه (قوله عن يد) أي عن يد مشتريه
(قوله وتجبس من المشتري) عن نفسه ليس المراد انه حبسه عن نفسه بان قال هذا حبس عن
نفسه بل المراد انه حبس متعلق بنفسه كان حبس دارا على القراء وطلبة العلم احتراز عما اذا
أوصى الميت بشراء دار او بستان وان ينجس فاشترى ذلك الوصي شراء فاسدا وحبسه فان المبيع يرد
ولا يكون التحبس مفيتا له (قوله كبيع السكك) أي في كونه فوتا وقوله كبيع اكثر ما ينقسم
أي فانه فوت والمراد بالاكثر ما زاد على النصف (قوله والا) أي بان باع بعض ما ينقسم فأت
ما يبيع الخ (قوله لان شأنهم اذلك) أي عظم المؤنة من هذا يعلم وجه خروج بئر الماشية لانه ليس
شأنها عظم المؤنة فعلى هذا لو كان عظم المؤنة بالفعل كان مفيتا كالبناء والغرس قاله شيخنا
(قوله وارض بئر وعين) أي ولو كان كل من البئر والعين بدون ربع الارض (قوله لغير
ماشية) أي بان كان حفر للزراعة (قوله ومثل الغرس والبناء الخ) أي واما الزرع فلا يفت كما
قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان أي زمر زراعة الارض فعلى المشتري كراء المثل
ولا يقطع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه وفاز بذلك الزرع لانه غلة (قوله ومثل الغرس
والبناء الخ) أي في كونها مفتوتين اذا كان كل واحد منهما عظيم المؤنة كما قاله شيخنا
(قوله فيما احاط الغرس والبناء بها) أي كالسور والمحاصل انهما ان احاطا بها كالسور اذا
كانا عظيمي المؤنة افاتا والا فلا يفتان شيئا وان عدا الارض كلها او معظمها فانهما يقتبان الارض
بتمامها سواء كانا عظيمي المؤنة أم لا (قوله عند أبي الحسن) أي خلا فان قال ان غرس النصف
وعنه بالغرس كان مفيتا للارض بتمامها كالوعم كلها او معظمها وعلى هذا القول شئ ابن عرفة

فقد اليسر عنده الثلث فزاد عليه كثير مفيته لها بتمامها ومثل ما لا يالحسن لابن رشد اذ كلامه
يفيد ان النصف كالربع لانه قال واذا كان الغرس بناحية منها وحلها لا غرس فيه وجب ان يفوت
منها ما غرس ويقبض البيع في سائرهما اذ لا ضرر على البائع وذلك اذا كان المغروس من الارض
يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح ولزمه البيع ولم يكن له ان يرد فانت تراه احوال
القدر الذي يفوت بالغرس دون ما لم يغرس على القدر الذي لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح
لزمه الباقي وقد قال المصنف: فورد بعض المبيع بحصته الا ان يكون الاكثر ثم قال وتلف
بعضه واستحقاقه كعيبه اه بن (قوله بالقيمة) أى فيقال بقيمة تلك الجهة وما قيمة الجهة
الباقية فان قيل قيمة الجهة المغروسة مائة وقيمة الاخرى مائتان او ثلاث مائة فانت تلك الجهة ورد
الباقي وقاص بتلك القيمة من الثمن (قوله وله القيمة) أى لا الرجوع بما انفق كما خرج به بعضهم
ونسبه للعينية وقوله قائما أى لا مقولوا يوم جاء به كما هو قول ابن رشد (قوله والصحيح) أى وهو
المعتمد فتحصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل يرجع المشتري على البائع بما انفق وقيل بقيمة البناء
والغرس قائما وقيل مقولوا يوم جاء به المشتري (قوله بتغير السوق) أى وهو العروض والحجوان
(قوله أم لا) أى وهو المثلث والعقار (قوله تأويلان) الاول لابن محرز وجاعة والثاني لافضل
وابن الكاتب (قوله لزمه قيمته) أى مضى البيع ولزم المشتري الاول قيمته للبائع يوم بيع ذلك
المشتري له ولا يقال هذا مخالف ما مر من ان المشتري يضمن قيمة المبيع فاسدا اذا فات يوم القبض
لانا نقول يبيع المشتري للساعة ينزل منزلة قبضها وقول المصنف والا ضمن قيمته حينئذ أى حين
القبض حقيقة او حكما (قوله ويكون نقض البيع الفاسد) أى وهذا هو المراد بالفوات
تسخيما والمحاصل أنه لا معنى لكون مضى يبيع البائع قبل قبضه من المشتري فوئنا للبيع الفاسد وانما
هو نقض وفسخ له فكان المراد بالفوات في هذا فوات المبيع على المشتري تفسير مراد (قوله ويرد)
أى ذلك البائع الثمن للمشتري أى الاول (قوله ان كان قبضه) أى ان كان ذلك البائع قبضه
منه قبل ان يبيعه ثانيا (قوله رد) أى ذلك المبيع وكان الاوضح ان يقول بقى يبيد بائعه الاصلى
لان الغرض ان المشتري لم يقبضه من ذلك البائع الا ان يقال المراد رد المشتري الثانى ان كان
قبضه بعد البيع له وهذا لا يتأى ان المشتري الاول باعه له قبل قبضه من بائعه قوله لبائعه الاصلى
أى ونقض ذلك البيع الثانى (قوله ولم يحصل من بائعه فيه بيع) هذا محط الفائدة أى وحينئذ
فغير ذلك البيع الثانى وضمانه ان حصل فيه ما يوجب الضمان من ذلك المشتري (قوله لان
قصد الخ) أى ان المشتري اذا علم بالفساد قبضه يبيع ما يحيا قبل قبضه او بعده وقصد بالبيع الافاقه
فان البيع الاول الفاسد لا يضى ولا يفتيه البيع الثانى اتفاقا ولا مفهوم للبيع بل الهبة
والصدقة كذلك لا العتق فانه فوت اتشوف الشارع للحرية (قوله بالبيع) أى بعد ان قبضه
من بائعه (قوله الافاقه) أى لشرائه الفاسد (قوله وهو عدم رده لبائعه) أى وثبت رده
لبائعه (قوله ان عاد المبيع) أى فيما يمكن عوده كالمسمن والهرال ونقل العرض والمثل لا ما لا يمكن
عوده كالوطاء والعتق وطول الزمان والموت وذهاب العين (قوله سواء كان عوده اختياريا)
أى كالشراء كما لو اشترى ساعة شراء فاسدا أو باعها ببيع صحيحا ثم اشتراها من هذا الذى باعها له
أو ان من باعها له وهبها له او صدق بها عليه أو باعها لوارثه ثم ورثها منه وقوله واضرورا يائى
كالارث (قوله ما لم يحكم حاكم بعدم الرد) أى والا فلا يرد قطعا (قوله لا بتغير السوق) أى
لان تغير السوق الذى أوجب الفوات ليس من سبب المشتري ولا بقدرة فلا يهتم على أنه حصله

لاجل أن يفوت السلعة على ربه بحيث لا ترد له فلذلك إذا عاد السوق الأول مازال فواته على ربه
 باقيا لانه امر من الله بخلاف البيع والصدقة والنقل فانه يتم على انه فعل ذلك لاجل فواته على
 ربه فاذا حصل شيء من ذلك حكمه بالافوات نظرا لظواهر الحال فاذا زال ذلك المفيت حكمنا بزوال
 حكمه وهو عدم الرد نظرا للاتهام ولا يقال ان تغير الذات ليس من سببه لانا نقول قد يحصل منه
 يتجرب او تغير في صونه وحال الغالب على غيره طرد الباب على وتيرة واحدة (قوله فلا
 يرتفع) أي حكم المفيت الذي هو عدم الرد بل هو باق على حاله (قوله ماوجب في غير مثلي وعقار)
 أي وهو الحيوان والعروض وأما المثل والعقار فقد مر انهما لا يفوتان بتغير الاسواق
 * (فصل في بيع الآجال) *

(قوله تؤدي الى ممنوع) أي وهو اجتماع بيع وسلف أو سلف جرم منفعة أو ضمان بجعل (قوله
 ومنع للثمة) اما عطف على قوله وفسد منتهى عنه بناء على ما صرح به السعد في شرح نصريف
 العزى وغيره من ان الفصل بالترجمة ليس مانعا من العطف فوجوده لا يضرب لانه جملة معترضة بين
 المعطوف والمعطوف عليه أو ان الواو للاستئناف لما صرح به ابن هشام في شرح بانت سعاد من ان
 أكثر ما تقع الواو الاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد (قوله ماكثر الخ)
 نائب فاعل منع أي منع البيع الذي كثر قصد الناس اليه لاجل الثمة وظاهره وان لم يقصد فاعله
 وفي المواق عن ابن رشد انه لا اثم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الامر بالمنوع وقوله
 كبيع الخ مثال لما كثر قصده وفي الكلام حذف أي كبيع يؤدي لبيع وسلف (قوله كبيع
 وسلف) ادخلت المكاف الصرف المؤخر والدين بالدين والمبادلة المتأخرة فالبيع المؤدى لشيء مما
 ذكر ممنوع لكثرة قصد الناس اليه للتوصل للنوع المذكور (قوله فانه يمنع للثمة على انهما
 قصدا للبيع والسلف المنوع) أي لان الثمة على قصد ذلك تنزل منزلة اشتراط ذلك والنص
 عليه بالفعل (قوله قال أمر البائع الى انه خرج من يده سلعة ودينار) أي لان السلعة التي
 خرجت من يده ثم عادت اليه ملغاة (قوله كذا قيل) قائله عبق قال ح اعلم انه لا خلاف
 في منع صريح بيع وسلف وكذلك ما أدى اليه وهو جائز في ظاهره لا خلاف في المذهب في منعه صرح
 بذلك ابن بشير ونابعوه وغيرهم انتهى فقول عبق وما ذكره هنا ضعيف الخ غير صحيح لما علمت
 ولا منافاة بين ما هنا وما تقدم وذلك لان الصور ثلاث بيع وسلف بشرط ولو جريان العرف وهذه
 هي التي تكلم المصنف على منعها سابقا وبيع وسلف بلا شرط لا صراحة ولا حكما وهذه هي التي
 اجازوها وقد ذكرها السارح فيما مر وثمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي تكلم
 على منعها المصنف هنا لما اجازوه سابقا غير ما مر عنه هنا لان ما هنا فيه التهمة بالدخول على شرط
 بيع وسلف انظر بن (قوله وسلف جرم منفعة) هذا مثال ثان لما كثر قصد الناس اليه لاجل
 التوصل للنوع فان قلت البيع والسلف انما منع لاداءة لسلف جرم فاعف كان يغني عن قوله كبيع
 وسلف (قوله وسلف جرم منفعة) قلت الشيء قد يكون مقصودا لذاته كسلف بمنفعة وقد يكون
 وسيلة كالبيع والسلف فيمن المصنف ان كلا منهما ما يقتضي المنع فلواقصر على ما يقصد لذاته لم يعلم
 حكم كثره القصد لما يكون وسيلة ضرورا فان قصد المقاصد اقوى من قصد الوسائل (قوله قال
 امره لدفع الخ) أي قال أمر البائع الى ان شيء رجس اليه ودفع الا ان خمسة يأخذ عنها بعد ذلك
 عشرة (قوله لا ماقول) أي لا يمنع بيع جائز في الظاهر قل قصد الناس اليه للتوصل الى ممنوع
 لضعف الثمة وقوله كضمان بجعل الخ مثال لما قل وفي الكلام حذف أي كبيع جائز مؤد لضمان

يجعل وأشار الشارح بتقدير ما إلى أن المعطوف بلا محذوف وهو الموصول الاسمي وحذفه مع بقاء
 صلته جائز ومثله قوله تعالى آمننا بالذي أنزل البنا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم لاختلاف
 المنزلاتين (قوله كضمان يجعل) إطلاق الضمان هنا مجوز لأنه ليس فيه شغل ذمة أخرى بالحق
 وإنما المراد المحفظ كذا قال عبيق وفيه نظر لأن الضمان عند إلقائها إطلاقين أحص وهو شغل ذمة
 أخرى بالحق وأعم وهو المحفظ والصون الموجب تركه لا لغرم ومنه قولنا وانما ينتقل ضمان الفاسد
 بالقبض ومنه ضمان الرهان وضمان المبيع ومن هذا الإطلاق الضمان هنا فهو حقيقة لا مجاز
 أه بن (قوله فيجوز ولا يتطرح) حكى ابن بشير وابن شاس في البيع المؤدى لضمان يجعل
 قولين مشهورين قال في التوضيح والمجواز ظاهر المذهب ولذا اقتصر عليه المصنف هنا أه بن
 (قوله ليضمن له أحدهما) أي ليحفظ له أحدهما (قوله بالآخر) أي بالثوب الآخر (قوله)
 وأما صريح ضمان يجعل) أي سواء كان الجعل بالمعنى الإخص أو بالمعنى الأعم فالأول ظاهر وذلك
 كان يكون عليك دين لآسان فيضمنك شخص في ذلك الدين والثاني كان تسلفه اتى عشر على شرط
 أن يرد لك عشرة كما في الصور الآتية (قوله سحت) فسروه بأنه كسب ما لا يحل (قوله يقطع
 المهمة المقتوضة) إنما فتحت المهمة في الأول وضمت في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الإفعال
 تفصح همزة أمره وتضم همزة مضارعة فتحوأ كرمي وأكرمك (قوله ونصب الفعل) أي بان مضرة
 بعدوا والمعة في جواب الأمر أي ليكن مني سلف مع سلف منك أي ليكن من كل من سلف سلف للآخر
 (قوله فآل أمر البائع الخ) أي لأن السلعة التي خرجت من يده وعادت اليها لمغاة فـ كانه لم يحصل
 له مبيع أصلا (قوله سلف منه) أي من المشتري للبائع وقوله يدفع أي البائع للمشتري مقابله
 (قوله لا يقصدون إلى السلف الخ) أي أن الشأن أنهم يقصدون السلف حالما يدفعونه (قوله
 لا بعد مدة) أي ولا يقصدون أن ما يدفعونه قد يؤول أمره إلى كونه سلفا كما دفع المشتري الأول
 الدينار بن عند رأس الشهر (قوله ولما كان ما تقدم فاتحة لبيع الإبطال) أي أن ما تقدم قاعدتان
 لبيع الإبطال يتفرع عليهما جميع مسائل الباب الآتية فقوله منع ما كثر قصده يشمل جميع
 مسائل الباب المنوعة وقوله لا قل يشمل جميع مسائل الباب المجازة فالأمثلة التي ذكرها المصنف
 فيما يأتي مفصلة للقاعدتين المذكورتين إجمالا (قوله فما اشتمل) على إحدى العلتين
 المتقدمتين أي وهما مبيع وسلف وسلف جرم فمعة (قوله فن باع لأجل الخ) أشار المصنف
 بهذا إلى أن شروط بيع الإبطال تطرق إليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لأجل فلو
 كانت نقدا كانت الثانية نقدا أو لأجل فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانيا هو المبيع
 أولا وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا ومن تنزل منزله والبائع أولا هو المشتري ثانيا ومن تنزل
 منزلته والمنزل منزلة كل واحد وكله سواء علم الوكيل ببيع الآخر أو شرأه أو جهله وأن يكون صنف
 ثمن الشراء الثاني من صنف ثمنه الأول الذي باع به أولا (قوله مقوما أو ثلثا) اعلم أن الكلام هنا في
 المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي في قول المصنف والمثلي قدرا أوصفة بمثله فنعم هنا فقد أخطأ
 كذا قال ح (قوله ثم اشتراه) ليس المقصود من ثم التراخي وأنه نص على التراخي لأنه المتوهم
 جوازه على الإطلاق وفاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائدا على المفعول المحذوف أي باع
 شيئا وحذفه للمجوم وقوله اشتراه المتبادر منه اشتراه لنفسه وأما لو اشتراه لغيره كمحجج وره مثلافه
 مكره فقط وقوله فاما نقدا على المحذوف هو الجواب والتقدير في شرائه يجنس ثمنه من أي واحد
 مما ذكرنا عشر صورة لأن الشراء ما نقدا الخ (قوله أو ما أدونه) أي عبده الذي أذن له في التجارة

الحال انه يتجرس بينهم اما ان اشترى نفسه جاز فمطلقا وقيل يكره وقيل يمنع كالوكيل (قوله)
ويجوز مثل ذلك في قوله وعرض) أى والمراد عرض متفق الصنفية في البيعتين سواء اتفقت صفتها
او اختلفت والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (قوله يحصل اثنتا عشرة صورة)
أى من ضرب أحوال الثمن الثانى وهو كونه مثل الاول او اقل او أكثر فى أربع أحوال الشراء الثانى
من كونه نقدا او لاجل الاول اولدونه او لاكثر منه وان شئت قلت وفى كل امان تكون العقدة
الثانية فى مجلس العقدة الاولى ولا وفى كل امان تكون السلعة قد قبضها المشتري الاول ام لا
فهذه أربع أحوال مضرورة فى اثني عشر تكون الصور ثمانية واربعين صورة وان شئت قلت وفى كل
امان يكون الثمن الاول والثانى عينيا وعرضا أو طعاما أو حيوانا لكن المصنف فرض الكلام
فى العين وسأبقى الكلام فى الطعام والعرض والحيوان (قوله بان يشتري بأقل الخ) كان يشتري
ماباه بعشرة لاجل بمائة نقدا اولدون الاجل او باثني عشر لا بعد من الاجل الاول لان البائع
الاول يدفع ثمانية فى الاولتين الآن او بعد نصف شهر ويرجع له بدلها عشرة بعد شهر والبائع
الثانى وهو المشتري الاول فى الاخيرة يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عنها بعد شهرين اثني عشر (قوله)
الا انه) أى دفع القابل فى الكثير (قوله واما التسع صور الباقية) أى وهى شراؤه ماباه بعشرة
لاجل بعشرة نقدا او لاجل اولدونه او لا بعد منه وشراؤه ثمانية ماباه بعشرة لاجل او لا بعد منه
وشراؤه باثني عشر ماباه بعشرة نقدا اولدون الاجل او لاجل نفسه (قوله او الثمان) أى
او تساوى الثمان فأجز وان اختلف الاجلان وهذا صادق بثلاث صور وذلك بان باع بعشرة لاجل
ثم اشتري بعشرة نقدا او لاجل دون الاول او لا بعد منه وقوله ان تساوى الاجلان الخ أى فأجز ولو
اختلف الثمان وهذا صادق بثلاث صور لانه امان يكون الثمن الثانى قدرا الاول او أكثر منه او اقل
(قوله فالمنع) أى وذلك فى ثلاث صور بان يشتري ماباه بعشرة لاجل بمائة نقدا اولدون
الاجل او باثني عشر لا بعد من الاجل الاول (قوله والألفا لجوان) وذلك فى ثلاث صور ان يشتري
ماباه بعشرة لاجل باثني عشر نقدا اولدون الاجل أو باقل من عشرة لا بعد من الاجل الاول
(قوله وكانت) أى أحوال تأجيل الثمن الثانى كله او تجزئ كله اربعة وهى تأجيله الى الاجل
الاول ولدونه او لا بعد منه فهذه ثلاث تضم لتجزيه كله فهى اربعة وقوله فى ثلاثة أى كون الثمن
الثانى قدرا للثمن الاول أو اقل أو أكثر (قوله فى كل الصور) أى كان هذا الثمن الثانى قدرا
لثمن الاول أو اقل أو أكثر (قوله مضرورة فى أحوال قدرا للثمن) أى قدرا للثمن الثانى وهى
كونه قدرا للثمن الاول أو اقل أو أكثر منه (قوله وكذا الواجل بعضه) أى كما يمنع فيما مضى
ما تجزئ فيه الاقل كذلك الواجل من الثمن الثانى بعضه يمنع فى صورة ما تجزئ فيه الاقل كله على كل
الاكثر او على بعضه (قوله ممنوع خبر مقدم) وما تجزئ مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون ممنوع مبتدأ
وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط فى وقوع الوصف مبتدأ الإعتقاد وكذا مفعول مطلق مؤكدا
عام له ممنوع أى ممنوع ما تجزئ فيه الاقل كالا متناع السابق فى عاتبه وهو سلف جرنقا (قوله أى كله
على كل الاكثر) أى تجزئ فيه كل الاقل على كل الاكثر وقوله او بعضه أى او تجزئ فيه الاقل على بعض
الاكثر (قوله الاولى) أى وهى ما اذا تجزئ كل الاقل على كل الاكثر (قوله ثم يشتريها
بثمانية اربعة نقدا او اربعة لدون الاجل) أى يدفع قليلا فى كثير فهو سلف جرنقا وتوضيحه
ان السلعة لما خرجت من يد البائع الاول ثم عادت اليه صارت متغاة قال امره الى أنه خرج من يده
ثمانية بعضها نقدا وبعضها مؤجلا يأخذ عنها عند الاجل الثانى عشرة فهو سلف جرنقا (قوله)

والثانية) أى وهى ما اذا تجل كل الأقل على بعض الآخر (قوله فى الفرض المذكور) أى
بيعها بعشرة لاجل (قوله لان البائع) أى الثانى وهو المشتري الاول ولوقال لان المشتري كان
أوضح (قوله وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة) أى وهذا سلف بمنفعة (قوله الاولى) أى وهى
ما اذا تجل بعض الأقل على كل الآخر (قوله والثانية) وهى ما اذا تجل بعض الأقل على بعض الآخر
وقوله ان يشتريها بشمانية اربعة نقدا الخ هذه الصورة لا يصح التمثيل بها لما تجل فيه بعض
الأقل على بعض الآخر كما ذكره بل هى مما تجل فيه بعض الأقل على كل الآخر فقول المصنف او
بعضه المراد به او تجل بعضه على كل الآخر وهو يشمل صورتين التمتيز كرهما الشارح ولا حاجة
لقوله او على بعضه (قوله ان يشتريها) أى السلعة التى باعها بعشرة لاجل (قوله فالمنوع)
أى من الصور التسع وقوله والجائز خمسة أى وهى ان يشتري السلعة التى باعها بعشرة لاجل خمسة
منها نقدا وخمسة لدون الاجل او لاجل او لا بعد منه او يشتريها بنى عشر خمسة نقدا وسبعة
لدون الاجل او لاجل نفسه وحاصل هذه الصور التسع ان تقول اذا كان الثمن الثانى اقل منع مطلقا
كان البعض المؤجل اجله ابعده من الاجل الاول او مساويا له او دونه وان كان الثمن الثانى قدر
الاول جاز مطلقا فى الاحوال الثلاثة وان كان اكثر منعت واحدة وهى ما اذا كان البعض مؤجلا
لا بعد (قوله مشبهاتى المنع) هو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل بنه (قوله كتساوى
الاجلين) أى سواء كان الثمن الثانى قدرا لاول او اقل او اكثر (قوله ان شرطا) كان الاول
ان يقول ان شرط كان الشرط منهما ومن احدهما فالثنية ليست شرطا (قوله جاز) أى لان
الاصل المقاصدة لانه يقضى بها عند تساوى الاجلين فاذا سقط التماثلان لم يبق اذا كان الثمن
الثانى اقل او اكثر غير الزائد فى احدى الذمتين فليس فيه الاتيمر ذمة واحدة (قوله صح) أى
البيع فى مسئلة شرائها باكثر من الثمن لا بعد من الاجل ولا مفهوم لقوله فى أ كثر لا بعد اذباقي
الصور المنوعة كذلك وهى شرائها ثانيا باقل نقدا اولدون الاجل كما فى ح وحيث قد فاقصار
المصنف على الاكثر فرض مثال (قوله بقى المنع على اصله) أى لوجود العلة وهى البيع بمنفعة
فظهر الفرق بين الصور التى اصلها المنع والتى اصلها الجواز والحاصل ان التى اصلها الجواز لا يفسدها
الاشترافى المقاصدة لا السكوت لان المتهمة فيها ضعية فاذا شرط فيها تحقققت التهمة واما
ما اصلها المنع فتجوز اذا شرطها لان التهمة فيها قوية فاذا شرطها بعدت التهمة فلذا قيل بالمنع
اذا سكت عن اشتراطها (قوله والجودة والرداءة) كالتعليق والكثرة مقتضى التشبيه ان الصور
اثنا عشر بان تقول اذا باع بجيد واشترى برى او بالعكس فذلك الشراء نقدا او اقل من الاجل
الاول اوله ولا بعد منه وفى كل امان يكون الثمن الثانى اقل عددا من الاول او مساويا له او ازيد
منه فهذه اثنا عشر صورة وفى كل امان يبيع بجيد ويشتري برى او بالعكس فهذه أربعة
وعشرون صورة وان الصور التى تمنع ما تجل فيها الأقل وهى ان يشتري باقل نقدا اولدون الاجل
او باكثر لا بعد من الاجل فيمنع تعجيل الاردى فيها واذا اشتري باردى نقدا اولدون الاجل او باجود
لا بعد من الاجل فانه يمنع هذه المقتضى التشبيه وليس كذلك لان صور الاجل كلها ممنوعة كما قال
الشارح (قوله فحيث يمنع الخ) أى فالصور اثلاث التى يمنع فيها تعجيل الأقل يمنع فيها تعجيل الزدى
فحيث ظرف مكان مجاز (قوله وحيث جاز الخ) ظاهره ان ضمير جاز راجع لتعجيل الأقل مع ان تعجيل
الأقل دائما ممنوع ولا يتأتى هنا مقاصدة لاختلاف الصفة وقد يجاب بان ضمير جاز راجع لتعجيل
لا يعيد الأقل أو أنه راجع للعقد المفهوم من السياق (قوله فيما اذا استوى الاجلان) أى كان

الثمن الثاني أجود من الأول أو اردى منه كان الثاني أقل عددا من الأول أو مساويا له أو ازيد منه
 (ف قوله فعاد اليها أردى) أى سواء كان ذلك الاردى الذى عاد اليه ازيد عددا مما دفعه
 أو مساويا في العدد لمادفعه أولا أو أقل منه في العدد (ف قوله من منع صور الاجل كلها) أى
 وهي ثمانية عشر لان الاجل الثاني امدون الاول أو مساويا له أو ابعده منه وفي كل امان يكون
 الثمن الثاني مساويا للاول في القدر أو أقل منه أو أكثر منه وفي كل امان يكون البيع مجيد
 والشراء برئ أو العكس فهذه ثمانية عشر صورة كلها ممنوعة لاشتغال الذمتين ولا يتأتى هنا
 المقاصة لاختلاف الصفة (ف قوله لما سألني له قريبا في اختلاف السكتين الخ) أى واختلاف السكتين
 من جملة الاختلاف بالمجودة والرداءة (ف قوله ويجاب بان التشبيه هنا بالنسبة لما اذا كان الثمن الثاني
 مجعلا) أى فكأنه قال والمجودة والرداءة في الجواز والمنع كالقلة والكثرة حيث كان الثمن الثاني مجعلا
 أى والغرض اتحاد الثمنين في القدر وقد مر انه اذا كان الثمن الثاني مجعلا كان أكبر من المؤجل
 جازوا كان أقل منع فكذا هنا ان كان المجعل الاجود جازوا كان الاردى منع وقوله بالنسبة الخ أى
 بدليل ذكره المنع في اختلاف السكتين حيث كان الثمن الثاني مؤجلا مطلقا واختلاف السكتين
 من جملة الاختلاف بالمجودة والرداءة (ف قوله والمسئلة مفروضة الخ) أى لانه لو كان الثمنان غير
 متحدى القدر بان كان احدهما ازيد من الآخر كان هناك قلة واثره حقيقة فلا يصح التشبيه
 (ف قوله في اتحاد القدر) أى قدر الثمن الثاني للاول أى انهما متساويان في القدر والعدد وان
 كان احدهما جديدا والآخر دينا (ف قوله وصورها ثمانية) أى وصورها ثمانية وذلك
 لانه اذا كان الثمنان متحدى القدر وباع بجيد واشترى برئ أو العكس فاما ان يكون الثمن الثاني
 نقدا أو مؤجلا دون الاجل الاول اوله أولا بعد منه فهذه ثمانية اربعة فيما اذا باع بجيد واشترى
 برئ وأربعة فيما اذا باع برئ واشترى بجيد ففى كان الثمن الثاني مؤجلا دون الاجل الاول
 او للاجل الاول ولا بعد منه منع لا ابتداء الدين بالدين والبدل المؤخر وان كان الثمن الثاني مجعلا
 فان مجعل الاردى منع للسلف بمنفعة وان مجعل الاجود جاز لا نفع الدين بالدين والبدل المؤخر والسلف
 بمنفعة (ف قوله فهى أخص من الآتية) أى ان مسئلة المجودة والرداءة أخص من مسئلة السكتين
 لفرض هذه في اتحاد الثمنين قدرا واما الآتية فهى اعم من اتحادهما قدرا أو يكون الثاني أقل من
 الاول أو أكثر منه (ف قوله في الصور الاتية عشر) حاصلها انه اذا باع بفضة لاجل ثم اشترى بها
 بذهب فلا يتخيل امان يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل من قيمتها أو أكثر وفي كل امان يكون
 الشراء الثاني نقدا أو لدون الاجل الاول اوله أولا بعد منه فهذه اثنا عشر صورة ومثلها يقال فيما
 اذا باع أولا بذهب لاجل ثم اشترى بفضة فالصور اربعة وعشرون كلها ممنوعة لثمة الصرف المؤخر
 لا ما استثناه المصنف فانه جائز لا نفع لثمة المذكورة (ف قوله الا ان مجعلا أكثر الخ) انظر
 لو مجعل أقل من قيمة الملتأخر جدا كان يبيع ثوبا بستمين درهما اشترى بها بدينارين نقدا
 وصرف الدينار عشرون هل هو جائز كذلك لان ثمة الصرف المؤخر بمنفعة بالكثرة المذكورة
 أم لا وينبغى الثاني لان المحتاج قد يأخذ القليل لم حاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جدا ففيه دفع
 قليل في كثير كذا نظر الشيخ أحمد الزقاني قال بن وهو قصور فقه رخص في المدونة على المنع وذكر
 كسها فانظره فيه (ف قوله وصرف الدينار عشرون) أشار بهذا الى ان القلة والمساواة والكثرة بالمساواة
 هنا أى في هذه المسئلة باعتبار صرف المثل لا باعتبار الذات لان القلة والمساواة والكثرة باعتبار
 الذات انما يتأتى في الجنس الواحد (ف قوله وبسكتين الى اجل) حاصلها انه اذا باع بسكة لاجل ثم

اشترى بسكة اخرى لاجل فاما ان يتساوى الاجل ان يكون الاجل الثاني اقل من الاول او بعده
وفي كل امان يتساوى الثمنان في القدر او يكون الثاني اقل او اكثر فهذه تسعة وفي كل امان يبيع
بسكة جيدة ويشترى برديثة او العكس فهذه ثمانية عشر ضرورة ممنوعة لابتداء الدين بالدين
لاشتغال الذمتين كل هذا اذا كان البيع الثاني مؤجلا كالاول اما لو كان نقدا فصورة ستة لان
التمن انساني اما قدر الاول او اقل او اكثر وفي كل امان يكون الشراء بالاجل او الاردي يجوز منها
اثنتان ما اذا اشترى باجودا كثيرا مساويا او الاربعة ممنوعة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض
به واعلم ان الاختلاف بالسكنتين كالاختلاف بالمجودة والرداءة واخذهما هنا المنع في صور الاجل
كلها وهي ثمانية عشر كما علمت واخذهما تقدم التفصيل في صور التقدير هي ستة كما علمت (قوله
بعمدية الخ) أي واولى تكسبه فقد نبه بالامثال الاخف شهمة على منع الاشد شهمة (قوله تساوى
الدينين) أي في القدر والمغة (قوله بعرض مخالف ثمنه) الضمير في مخالف راجع لعرض
لانه نعت له وضمير ثمنه للبيع فهو منصوب على المفعولية بمخالف أي وان اشترى بعرض مخالف
ذلك العرض الثمن الذي يبيع به ولا اعم من ان يكون يبيع اولا بعرض او بعين والمراد بالعرض
ما قابل العين فيشمل الطعام والحيوان ولو قال المصنف وان اشترى بعرض مخالف لنصف الثمن الاول
كان اظهر ومفهوم قوله مخالف ثمنه انه لو اشتراه بعرض موافق لثمنه الاول في الصنفية كما لو باع
سلعة بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالشراء امانا نقدا اولدون الاجل اول الاجل ولا بعده وفي كل امان
ان تكون قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الاول او اقل او اكثر فهي اثنتا عشر ضرورة يمنع منها
ما يحل فيه الاقل اتفاقا وذلك ثلاث صور ما اذا كانت قيمة الثوب الثانية اقل وكان الشراء نقدا
اولدون الاجل او كانت قيمة الثوب الثانية أكثر من قيمته الاولى وكان الشراء لاجل ابعده من الاجل
الاول وماعداها فافجوازا اتفاقا في الجميع وذلك اذا كانت قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الاول
كان البيع الثاني نقدا اولدون الاجل اوله ولا بعده منه او كانت قيمة الثانية أكثر من قيمة الاولى
وكان البيع الثاني نقدا اولدون الاجل اوله او كانت قيمة الثانية اقل من قيمة الاولى وكان البيع
الثاني للاجل الاول او بعده منه واما قول عبق اذا سجل الاكثر في جواز ومنعه قولان فقد
رده بن بأن هذا جائز اتفاقا وليس هذا من محل الخلاف لان هذا المفهوم داخل في قول المصنف
اول الباطن ثم اشتراه بجدر ثمنه من غير طعام وعرض وحينئذ لا يحل فيه الاقل من الصور ممنوع
اتفاقا وماعدا ذلك جائز اتفاقا (قوله جازت ثلاث النقد) أي وهي ما اذا كان العرض الذي اشترى
به ثانيا نقدا سواء كانت قيمته قدر الثمن الاول او قدر قيمته او اقل منه أو أكثر (قوله وهي ما اجل
فيه الثمنان) أي سواء كان اجل الثمن الثاني للاجل الاول او اقل منه ولا يزيد منه سواء كانت
قيمة العرض المشتري به ثانيا قدر الثمن الاول او قدر قيمته او اقل او أكثر فهذه تسعة كلها
ممنوعة لابتداء الدين بالدين (قوله والمثلي صفة) هذا مفهوم الضمير في قوله سابقا ثم اشتراه
الخ (قوله التي سجل فيها الاقل) أي وهي شراؤه ثانيا باقل نقدا اولدون الاجل او باكثر
لا بعد من الاجل (قوله ان غاب الخ) أي واما ان لم يرغب عليه جازت مائتان صورتان فتكون
صور المجاوز تسعة وهي الشراء بمثل الثمن نقدا اولدون الاجل وللجل ولا بعده منه وبأكثر
نقدا اولدون الاجل وللجل (قوله للسلف بمنفعة) علة للانع في الصور الخمسة (قوله لان
المشتري الخ) هذا التعليل انما يظهر في الصور الاربع الاول في كلام الشارح واما الخامسة
فوجه وجود السلف بمنفعة فيها ان المشتري الاول دفع عند الاجل الاول قبل ان يعود اليه عند

الاجل الثاني كثير (ف قوله فيجوز مطلقا) أى فى الصور الاثنى عشر اعى ما اذا كان قيمة الثاني
 مساوية لقيمة الاول أو اقل منها أو أكثر وقع البيع الثاني نقدا أو لدون الاجل الاول
 اوله أو لا بعد منه (ف قوله تردد) الاول ابعدا حتى عن بعض القرويين والثاني لغيره ويدخل
 فى التردد كفى ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما المخالف فى الصفة كالسهماء والمحمولة انظر
 بن (ف قوله كتغيرها كثيرا حال شرائها) أى عن حالها وقت بيعه لها (ف قوله لوجود
 التهمة) أى وحيدئذ فيمنع من الصور الاثنى عشر ثلاث ما يحل فيه الاقل ويجوز الباقي (ف قوله وان
 اشترى الخ) حاصله انه اذا اشترى بعض ما باعه فقيه اثنا عشر صورة لانه اما ان يشتري
 ذلك البعض بمثل الثمن أو اقل أو أكثر وفى كل امان نقدا أو لدون الاجل أو للاجل أو لا بعد منه المتنع
 منها خمس صور وهى ان يشتريه بمثل الثمن أو اقل أو أكثر لا بعد من الاجل أو باقل نقدا أو لدون
 الاجل والمجائز سبع صور وهى ان يشتريه بمثل الثمن نقدا أو لدون الاجل أو باكثر نقدا أو لدون
 الاجل وبمثل الثمن أو اقل أو أكثر للاجل (ف قوله لما فى المساوى والاكثر) أى لا بعد من الاجل
 (ف قوله من سلف جنفعا) أى والسلف هو المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة يأخذها بعينها اذا حل
 الاجل الثاني ومعه زيادة الثوب هذا اذا اشترى بالمثل لا بعد وأما اذا اشترى باكثر لا بعد في دفع
 المشتري بعد شهر عشرة يأخذ عنها اثني عشر ومعه الثوب الثاني زيادة (ف قوله ولما فى الاقل نقدا
 أو لدون الاجل أو لا بعد من بيع وساف) اما اذا كان الشراء نقدا أو لدون الاجل فلان البائع الاول
 يدفع الآن خمسة سلفا للمشتري فاذا جاء الاجل رد اليه عشرة خمسة فى نظير الخمسة التى اخذها وهى
 سلف وخمسة ثمن الثوب وأما فى الابد فلانه عند حلول الاجل يدفع المشتري البائع عشرة خمسة ثمن
 السلعة وخمسة سلفا فاذا جاء الاجل الثاني دفع البائع الاول خمسة بدل الخمسة التى اخذها سلفا (ف قوله
 وامتنع بغير نصف ثمنه الخ) هذا فيما اذا اشترى بعض ما باعه وما من قوله ومنع بذهب وفضة
 فيما اذا اشترى كل ما باعه فلا تكرر (ف قوله أو عكسه الخ) أى وسواء كان الثمن الثاني نقدا أو للاجل
 الاول أو اقل منه أو لا بعد منه كان الثمن الثاني قيمة الاول أو اقل منها أو أكثر وعلة المنع فيما
 اذا باع بذهب واشترى بفضة والعكس ثمرة الصرف المؤخر وفيما اذا باع بمعدية واشترى بيزيدية
 والعكس البديل المؤخر (ف قوله الا ان يكثر المجل) أى بان يكون المجل زائدا على جميع الثمن
 الاول بربعه كفى المثال الاتى أو باكثر وكلام المصنف شامل لما اذا كان المجل نقدا أو لدون
 الاجل ولما اذا اشترى البائع باقل لا بعد فقد يحل المشتري الاول الاكثر ان نحس ورده
 شيخنا بان الصواب ان المراد بالمجل فى قوله الا ان يكثر المجل ما كان نقدا فى الحال فهو محمول على
 صورة واحدة كما قررهبه شب ونص عليه اللخمي واليه يشير قول شارحنا ثم يشتري احدهما
 بخمسين درهما نقدا (ف قوله ثم يشتري احدهما بخمسين درهما نقدا) أى فهذا جائز لانه ثمرة
 الصرف حيثئذ بزيادة ذلك المجل على جميع الثمن بالربع (ف قوله لان المذهب فيما المنع) فيه
 نظران المدونة اطلقت المنع فى شراء بعض المبيع بغير نصف الثمن الاول الشامل للبيع بذهب
 والشراء بفضة وعكسه وللمبيع بمعدية والشراء بيزيدية وعكسه فقيد اللخمي المدونة بما اذا لم يكثر
 المجل والاجاز وتبعه ابن الحاجب وارتضاء المصنف وحيثئذ فالعقد جار فى مسئلة المذهب والفضة
 والمعدية واليزيدية وفى الشارح بهرام ما يفيد ذلك (ف قوله ذكر ما اذا كان مع المبيع الخ) أى
 ذكر ما اذا اشترى السائح من المشتري الاول المبيع الاول مع ساعة اخرى (ف قوله ولو باعه بعشرة)
 حاصله ان البائع اذا اشترى ما باعه مع ساعة اخرى من عندا اشترى الاول كتوب أو ساعة مثلا فانه

بتصور فيها اثنتا عشرة صورة لان الثمن في الشراء الثاني امام مثل الاول واقل او اكثر وفي كل
امان يكون نقدا اولدون الاجل او الاجل اول او لا بعد منه يمتنع منه سابع وهي ما اذا كان الشراء
الثاني نقدا اولدون الاجل كان الثمن في السلعتين مثل الاول واقل منه أو أكثر منه والسابعة
ما اذا كان الثمن الثاني أكثر من الاول لا بعد من الاجل والمجاثر من تلك الصور الاثني عشر خمسة
صور الاجل الثلاث أي ما اذا اشترى للاجل نفسه بمثل الثمن او اقل او اكثر واشترى مبيع معه
السلعة الاخرى بمثل الثمن الاول واقل لا بعد (ف قوله في شرائه بمثل او اقل الخ) وجه ذلك انه آ ل
الامر الى أن البائع الاول ثوبه قدر رجعت اليه وقد دفع للمشتري الاول عشرة وثمانية يأخذ عنها
بعد الاجل عشرة وزاده المشتري أيضا ثوبا ووشاة والحاصل ان المسلف هنا البائع الاول المشتري
ثانيا وارتفاعه بالسلعة الثانية فقط ان كان الشراء بمثل الثمن نقدا اولدون الاجل او بها وبزيادة
الثمن الاول ان كان قد اشترى باقل من الثمن الاول نقدا اولدون الاجل (ف قوله في شرائه بأكثر
نقدا اولدون الاجل) وجه ذلك ان البائع الاول قدر رجعت له سلعة في كنهها لم يخرج من يده
وخارج من يده عشرة خمسة منها في مقابلة السلعة الثانية وخمسة سلفا فاذا جاء الاجل رد المشتري له
الخمسة التي أخذها سلفا (ف قوله ولا بعد) وجه ذلك ان البائع قدر رجعت له سلعة والمشتري
الاول قد دفع له عند الاجل الاول عشرة فهي سلف فاذا جاء الاجل الثاني دفع له البائع بدلها
اثني عشر عشرة عوضا عن السلف واثان ثمانية للسلعة الاخرى والحاصل ان المسلف هنا المشتري
وفيما قبله البائع (ف قوله للبيع والسلف) بيا انه آ ل امر البائع الى انه خرج منه خمسة وسلعة فيما اذا
كان نقدا اولدون الاجل يأخذ عند الاجل عشرة خمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة
السلعة وهي الثمن وأما اذا كان لا بعد من الاجل فالسلف نفس المشتري وذلك لانه اذا جاء الاجل
يدفع عشرة للبائع خمسة عوضا عن السلعة وهي بيع وخمسة سلفا للبائع يقبضها منه بعد ذلك (ف قوله
معطوف على مع سلعة) أي لكن السلعة فيما من المشتري الاول وهنا من البائع الاول (ف قوله
ووجه كونها تسع الخ) أي وأما وجه كونها ثلثا ان الشراء الثاني امان نقدا اولدون الاجل
اولا بعد منه (ف قوله امان تفرض الخ) الاوضح ان يقول ان قيمة السلعة مع الخمسة امان ان تكون
مثل الثمن الاول واقل أو أكثر والحاصل أنك اذا بعت سلعة بعشرة لشهر ثم اشتريتها بخمسة وسلعة
فاما ان تكون قيمة السلعة مع الخمسة قدرا مثل الاول واقل او اكثر وفي كل امان يكون البيع
الثاني نقدا اولدون الاجل اوله ولا بعد منه فهي اثنتا عشرة صورة يجوز منها صور الاجل
الثلاثة ويمتنع منها الباقي وهو تسعة للبيع والسلف (ف قوله لا بعشرة وسلعة) هذا مرتبط بما
قبله كانه مقابل خمسة وسلعة وحاصله انه اذا باع سلعة بعشرة لاجل ثم اشترى بها بثمان
فان كان ذلك الثمن الذي مع السلعة أقل من الثمن الاول فقد تقدم الكلام عليه وان كان الثمن
الذي مع السلعة قدرا مثل الثمن الاول بان كان عشرة او كان أكثر منه كاثني عشر فلا يخلو ما ان يكون
الشراء نقدا اولدون الاجل الاول اوله ولا بعد منه فهذه ثمانية يجوز في ستة وهي ما اذا كان الشراء
الثاني نقدا اولدون الاجل اوله كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر ويمتنع في اثنين اذا
كان الشراء الثاني لا بعد من الاجل كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر وجه التجاوز
في الستة المذكورة ان البائع آ ل امره الى انه دفع عشرة وثمانية واكثر نقدا او قبل الاجل
يأخذ عوضا عنها عشرة ناظر الى شهر ولا تهمة فيه وأما في صورة الاجل فالجواز لو وقع التماس
الا ان يشترط ان يفيها او لا بعد فالتنع عملا بقوله ولا يمتنع ما تبطل فيه الاقل (ف قوله للاجل) أي

أما إذا كان الشراء للاجل الاول بمثل الثمن اواقل او اكثر (فوقه ولو اشترى باقل الخ) يعني انه اذا باع سلعة بعشرة لاجل ثم اشتراها بثمانية للاجل الاول لولا بعد منه ثم رضى بتجديد الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لاسيما اذا كان الثمن عيناً لان الاجل من حق من هو عليه او يمنع من التجديد لاقتسامها على السلف بزيادة قولان قال ابن وهبان وينبغي ان يكون المنع هو الراجح لعلته المذكورة وكذلك الخلاف اذا اشترى باكثر للاجل ثم تراضى على التأخير واشترى باكثر نقداً اولدون الاجل ثم رضوا بالتأخير لا بعد ولو قال المصنف وفيما آل للمنع وقد وقع جائزاً قولان لشمل جميع ما ذكر (فوقه كتمكين) أي ان من باع سلعة بعشرة لاجل ثم انه ألتفها على المشتري وكانت قيمتها حين الاتلاف ثمانية ودفع له قيمتها حين الاتلاف وهو الثمانية فاذا جاء الاجل هل يمكن البائع من اخذها من المشتري ما زاده الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بتمامها ولا يمكن وانما يأخذ الثمانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان قولان (فوقه متلف) بان حرق الثوب او ذبح الحيوان فالحكم جار فيما ينتفع به بعد الاتلاف وفيما لا ينتفع به وهو واضح في الاول دون الثاني اذ كان مقتضاه ان يأخذ المزيد قولاً واحداً الا أنهم اجروا الباب على سنن واحد (فوقه أي الزائد) جواب عما يقال ان الزيادة معنى من المعاني فلا يتلقى الاخذ بها فلو عبر بالمزيد كان اولى ومواصل الجواب ان الزيادة بمعنى المزيدي وانها توردت في المزيدي فلا اعتراض (فوقه لبعدها التهمة) أي لاستحقاقه تلك الزيادة قبل الاتلاف (فوقه لانهم على سلف بزيادة) أي فالبايع قد سلف المشتري ثمانية واخذ منه عند الاجل عوضها عشرة (فوقه وان اسلم فرساً الخ) قال في التوضيح مسألتا الفرس والحمار ليستامان بيوع الآجال وليكنهما شيهتان بهما لئلا يمتد على سد الذرائع وقد ذكرهما في المدونة في هذا الباب اهـ وببحث فيه الناصر اللقاني بان يبيع الاجل حقيقة يبيع سلعة بثمن لاجل ولا شك ان كلام الفرس والحمار يبيع بالاثواب لاجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعاً لنصهم على ان كلام العوضين مبيع بالآخر فتأمل اهـ بن (فوقه مثله) أشار بهذا الى أن مراد المصنف بمجرد التمثيل فلا يفهم لفرس ولا عشرة ولا لاثواب ولا خمسة وانما المراد انه اسلم مقوماً فرساً او غيره في مقوم كان ذلك المسلم فيه ثياباً او غيرها كانت الثياب عشرة اواقل او اكثر كان المردود خمسة اثواب اواقل او اكثر (فوقه ثم استرد) أي المسلم اليه (فوقه مع خمسة) ليس المراد مع تبجيل خمسة والانا في بعض صور الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة ومفهوم قوله مع خمسة ان الاول ما لو استرد مثله فقط فيجوز الصور الاثنا عشر المتقدمة وهي ما اذا كانت قيمة المثل المردود مساوية لقيمة الاول اواقل او اكثر سواء كان رد المثل نقداً او لاجل دون الاول او مثله اولا بعد منه وذلك لان هذا استثنائي يبيع غير الاول وهذا حين قوله سابقاً وان باع مقوماً مثله كغيره والثاني ما لو استرد مثله مع غير جنس المسلم فيه كشاة فتتم الصور كلها كالمنطوق لمسا فيه من سلف جرنفعا والمحصل ان رد مثل الفرس مع غير المسلم فيه كدمنه لمسا فيه بعض المسلم فيه في ان كلامهم يمنع للسلف بزيادة كما بينه الشارح قوله لانه آل امره أي المسلم الى انه اسلفه أي المسلم اليه الخ (فوقه كما لو استرد) أي كما يمنع لو استرد بعد الغيبة عليه وقبل الاجل مع خمسة اثواب مجعلاً اولدون الاجل اولا بعد منه لاجل اجتماع البيع والسلف كما بينه الشارح بعد (فوقه فيجوز الخ) حاصله انه اذا رد قبل الاجل فرساً مثلاً لما اسلمه مع خمسة فالمنع في الاحوال الاربعة واما لو رد الفرس بذاتها قبل الاجل مع خمسة فالمنع في ثلاثة احوال والجواز في حالة ان قلت اذا كانت الاثواب الخمسة مؤجلة للاجل الاول ما وجه الجواز

إذا كان المردود عين الفرس والمنع إذا كان المردود مثلهما قلت إذا كان المردود مثلهما علم انهما قصدا
السلف بالسلفة المدفوعة اولاً وسموه سلفاً تخيلاً بخلاف ما إذا كان المردود عينها فكأنهما اشتراطاً
رد العين فخر جاعس حقيقة السلف إذ الشأن فيه عدم رد العين فلذا جرى السلف بزيادة في الاول
دون الثاني فتأمل (قوله في الثلاثة التي قبل الاستثناء) أي ما إذا رد الفرس بعينه قبل الاجل
مع خمسة مجله أو مؤجلة لدون الاجل ولا بعده منه (قوله لان المجهل الخ) حاصله انه إذا عجل
خمساً الاثواب أو أخرها لدون الاجل فيقال انه ترتب للبائع في ذمة المشتري عشرة أبواب للاجل
عجل منها خمسة مع الفرس قبل الاجل فهذه الخمسة التي عجلها سلفاً لسلفه للبائع بقضها من نفسه
لنفسه عند تمام الاجل والخمس الاثواب الاخرى التي امسكها عنه البائع بمبيعة بالفرس فقد اجتمع
البيع والسلف وأما إذا أخرتلك الخمسة بعد الاجل فيقال ان البائع ترتب له في ذمة المشتري عشرة
أبواب أسقط عنه منها خمسة في مقابلة الفرس وهو بيع فاذا جاء الاجل وأخره بالخمس الثانية كان
ذلك سلفاً من البائع للمشتري فقد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول
وهو ان المجهل لما في الذمة بعدم سلفاً (قوله وفي الثاني) وهو ان المؤخر عن الاجل يعد
سلفاً (قوله الباقية) أي التي أبرأ منها (قوله وان باع حجار الخ) حاصله انه إذا باع حجاراً بعشرة
لاجل ثم استرده وديناراً فالدينار ما نقدا أو مؤجلاً لدون الاجل الاول اوله ولا بعده منه وفي كل
أمان يكون من جنس الثمن الاول أي موافقاً له في صقته ولا فهذه ثمانية ممنوعة الا إذا كان
الدينار موافقاً للثمن في صقته وكان مؤجلاً للاجل نفسه (قوله كان الدينار من جنس الثمن)
أي من صنفه بان وافقه سكة وحوهر ية ووزناً (قوله او من غيره) أي بان كان الدينار المردود
مجدداً وكان البيع بيزيدية أو عكسه أو كان البيع بفضة والمردود ذهباً والعكس وأما لو باعه بعشرة
أبواب ثم استرده وديناراً نقداً فالحاجز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي لان البائع للمحجار
قد باع للمشتري ما في ذمته من الاثواب بدينار وحجار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا التعليل لا يظهر
الا لو كان باع الحجار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده وديناراً مؤجلاً فيقال انه قد باع الحجار بتسعة
أبواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل فلو فسخ دين وهو الثوب العاشر في دين
وهو الدينار المؤجل مع ان الموضوع ان الحجار باعه بعشرة من الدين فالا لولى التعليل باجتماع بيع
وسلف كما علم به ابن يونس لان الدينار المزداد المبيع لاجله فهو محض سلف قارنه ببيع (قوله
للاجل) حال لاستثناءه واحمال وان كانت قيد العالمها الا ان الاستثناء محطه الاول مقيد بالثاني
وليس الثاني مقصوداً بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير رائج أه عدوى
(قوله فيجوز) أي اذا لم يشترط ان في المقاصة كذا قال عبق وفيه ان هذا التقيد لا معنى له هنا
لعدم تأنى المقاصة اذ ليس للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله الى انه اشترى الحجار بتسعة) أي من
الدينار التي في ذمة المشتري (قوله وان زيد مع الحجار المردود وغير عين) أي والفرض انه باع الحجار
أولاً بغير عرض بان باعه بعين لاجل كمالوعابه بعشرة دنائير لاجل ثم استرده مع عرض (قوله لفسخ)
الى آخره حلة لمحذوف أي ولا يجوز لفسخ الخ (قوله بالنسبة للزيد) مثلاً لو باع الحجار بعشرة دنائير
مؤجلة ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ ديناراً مثلاً في العرض المؤخر
وبيع الحجار بتسعة حين رده اه (قوله وبيع الحجار بتسعة) يعني انه اذا بيع الحجار بذهب
أو فضة على التجميل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري كان المزيدي مبيعاً
أو عرضاً أو حياً وانافاه يجوز ان يحل المزدحم الحجار (قوله ويشترط أيضاً) أي بالنسبة للملئة

الثانية لان هذا الشرط لما يتأق فيهما ولا يتأق في الاولى لان المزيد فيها غير عين (ف قوله ان يكون المزيد اقبل من صرف دينار) أى والا منع للصرف المؤخر (ف قوله لان المزيد) أى مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية اعنى قوله وبيع بثمن وقوله تأخر في بعض الثمن أى الاول وقوله وذلك سلف أى من البائع الاول لانه قد اخراهما ومجمل وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة نقد ولم يقبض حتى تقابل على ان يدفع المشتري دينارا مؤجلا لكان البائع قد اخذ الحمار من المشتري بتسعة وقد اسلفه الدينار العاشر المحال يأخذ منه بدله الدينار المؤجل (ف قوله وهو الحمار المشتري) أى الذى اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (ف قوله وان كان) أى المزيد وقوله فان كان عينيا والتمن عين هذا ايضا بالنسبة للمسئلة الثانية (ف قوله فهو مصرف مؤخر) فاذا كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهما فقد صرف البائع الدينار العاشر بتلك الدراهم (ف قوله وان كان غير عين) أى والمحال انه ليس من جنس الثمن وهذا بالنسبة للمسئلة الاولى والثانية وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة لاجل ثم استرده مع عرض لاجل كان الحمار مأخوذا عن تسعة والعاشر قد فسخ في العرض وكذا اذا باع الحمار بعشرة نقدا وتقابل اقبل القبض على زيادة شئ مع الحمار ووجل الحمار مأخوذ في مقابلة تسعة والعاشر فسخ في الشئ المؤجل المزيد مع الحمار (ف قوله ومفهوم لم يقبض) أى كالبواع الحمار بعشرة وقبضها ثم تقابل بالزيادة فالمجوز مطلقا كان المزيد هنا او غيرها كان من جنس الثمن او لا يجمل المزيد واجل لانها مبيعة ثانية لاتعلق لها بالاولى (ف قوله واحتراز بالتقدم) أى بما اذا كان الثمن عينيا وهو حال وقوله عن بيعه بعرض أى حال وتقابل اقبل قبضه (ف قوله فيجوز مطلقا) أى كان المزيد عينيا او غير عاجل المزيد واجل وكذا يقال في الاطلاق بعده (ف قوله ان كان الثمن معين) أى عرضا معين (ف قوله والا منع) أى للبيع والسلف ان كان المزيد من جنس الثمن وفسخ الدين في الدين ان كان من غير جنسه يسهل انه اذا باعه الحمار بعشرة اوثاب حالة غير معينة فتقابل اقبل قبضها على ان يرد مع الحمار ثوبا لاجل فالحمار مأخوذ في مقابلة تسعة وهذا يبيع والثوب العاشر هذه سلف من البائع لا يشتري يأخذها منه اذا حل الاجل وان رد مع الحمار شاة فقد فسخ الثوب العاشر في الشاة (ف قوله واما زيادة البائع فخاتمة مطلقا) أى سواء كانت الزيادة مجعلة أو مؤجلة والموضوع بحاله وهو ان البيع الاول بحال لم يقبض حتى تقابل بزيادة من البائع الا في صورة واحدة وهى ان يكون المزيد مؤجلا وهو من صنف المبيع فيمنع لانه سلف بزيادة كما في ابى الحسن انظر بن (ف قوله وصح اول) هو بغير تنوين لانه بمعنى اسبق فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل بخلاف اول بمعنى واحد وما ذكره من صحة الاول فقط هو الاصح وخالف ابن المباحشون وقال يفسد بخان معا وهذا الخلاف عند قيام السعة (ف قوله بمفوت من مفوات الفاسد) ظاهره أى مفوت كان وهو قول سحنون والذى صححه ابن رشد انه لا يفوت هنا الا العيوب المفسدة ونص ابن رشد في البيان واختلفوا بما تفوت به السعة فقبل انها تفوت بحالة الاسواق فاعلى وهو مذهب سحنون والصحيح انها لا تفوت بالاعيوب المفسدة اذ ليس هو يبيع فاسدا لثمن ولا ثمن وانما يفسخ لاجل انها تطرقا به الى استباحة الربا الى هذا ذهب ابو اسحاق التومنى وغيره من المتأخرين اه بن (ف قوله قدر الثمن الاول) أى كمثرة وقوله او اقل أى كمثانية او أكثرى كائنى عشر (ف قوله واقل) أى لا ناولم نفيح الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مجعلة وهى اقل و يأخذ منها عند الاجل أكثر وهو عين الفساد الذى منعه منه ابتداء بخلاف ما اذا تلفت او فانت وكانت القيمة مساوية لثمن الاول واكثر منه فاننا اذا فسخنا الثانية ودفعنا

القيمة عشرة اواني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لانباذ دفع عشرة لواثني عشر وناخذ عشرة (قوله خلاف) الاول قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما ارتبطا صارا كالعقد الواحد والقول الثاني لسمخون وقال ابن المحاسب انه الاصح وعبر عنه بعضهم بالمشهور اه بن (قوله) وكانت القيمة مساوية للثمن الاول واكثر) أى فعلى الاول لارجوع لاحدهما على الآخر بشئ وعلى الثاني يرجع بالزيادة من له زيادة (قوله) وان كانت القيمة اقل من الثمن الاول) هذا محترز قوله وكانت القيمة مساوية للثمن الاول واكثر وقوله فسحقا معا باتفاق أى وحينئذ فلا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ

﴿فصل في حكم بيع العينة﴾

(قوله) ووجه مناسسته) أى بيع العينة وقوله لمسا قبله أى وهو يبيع الآجال وقوله التحيل أى فى كل منهما (قوله فىما تمخية) أى منقلبة عن واولان اصلها العون (قوله) لاستعانة البائع بالمشتري الخ) اراد بالبائع المطلوب منه السلعة والمشتري الطالب لها وحينئذ فسميته بائعا باعتبار المسأل لانه حين طلبت منه السلعة لم يكن بائعا بل معالوب منه فقط والاحسن ان يقال انما سميت عينة لاستعانة اهله بالاضطرار على تحصيل مطلوبه على وجه التحيل بدفع قليل فى كثير (قوله) لانه المقصود فى هذا الفصل) أى وعلى نسخة بئس يقال لا ثمرة لذك ذلك الا التوصل للبالغة والاخر المعلوم ان كل من باع لا يبيع الا بئس (قوله) فهو متعلق ببيعها) أى لا بقوله يشتريها لان شراء المطلوب منه لا خلاف فى جوازه سواء محجل كل الثمن او اجل السكل او محجل البعض واجل البعض وحينئذ فلا يناسبه التعبير بلو والخلاف انما هو فى بيع المطلوب منه للطالب بئس مؤجل بعضه وبعضه محجل ثم ان قول المصنف جاز لمطلوب منه سلعة أى والمحال انه من اهل العينة أى الذين يتحيلون على دفع قليل فى كثير لانه محل الخلاف المشار اليه بلو وموضوع الصور الالية بعد (قوله) لانه كانه الخ) أى لان المطلوب منه كانه قال للطالب حين باعها له خذها الخ ولا يتأتى هذا الا اذا كان الطالب من اهل البياعات وكانت السلعة يمكن بيع بعضها (قوله) منها المحاجتك) أى وهو ما يدفعه محجلا لمطلوب منه (قوله) لا يفي الخ) الاول لا يفي ببقية الثمن الذى اشتريته به أى والشراء ببلو والبيع برخص مكره (قوله) فليتأمل) أى فى رد المصنف على العتبية بلوفاته غير صحيح فان كلام المصنف مسألة وكلام العتبية مسألة أخرى لان كلام العتبية فممن كان من اهل العينة يشتري السلعة من التجار ويبقى عنده حتى يأتى به من يشتريها منه بئس بعضه مؤجل وبعضه محجل فظاهر المدونة والامهات جواز ذلك لاهل العينة وظاهر العتبية الكراهة ومحجل الخلاف اذا دخلا أى البائع والمشتري على ان المشتري لا يحتاجه ببيع من تلك السلعة بقدر ما ينفعه للبائع ويبقى بقيتها عنده للاجل فى مقابلة ما بقى من الثمن والا فلا كراهة وكلام المصنف فممن طلبت منه سلعة فيشتريها من مالكها ثم يبيعها لمن طلبها منه فيجوز له ان يبيعها له بئس كله محجل او كله مؤجل او بعضه محجل وبعضه مؤجل فاذا علمت هذا نعم ان على المصنف الدرك من وجهين اتيانه بالمبالغة فى مسألة المطلوب منه سلعة وليست عنده وليست هذه محلها والثانى انه على تقدير انه لا فرق بين الشراء من المطلوب منه وليست عنده والشراء ممن هي عنده فمحجل المبالغة مقدما اذا اشترى ليبيع للمحاجة وقد اخل بالقيدانظر بن (قوله) وكره خذ بمائة الخ) ظاهر المصنف ان الكراهة اذا كان الفاعل لذلك من اهل العينة كناية متضمة ذكره هنا ولكن ظاهر النقل الاطلاق كفى عبق واما ان اعطى رب مال امرئ سلف منه بالربا ثمانين ليشتري بها سلعة على ملك رب المال ثم يبيعها له فهو ممنوع

كما نقله ح عن ابن زهير في آخر الفصل لأنها لما تكن عنده السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة بصورة انما هو دفع قليل لياخذ عنه أكثر (قوله فاجيب بأن مراده الخ) الاولى ان يقال أراد بالاياء التبريحه عدم التصریح بقدر البيع سواء أو ما للتبريع اوضح به اجمالا واما ما ذكره الشارح من الجواب فمناظر فيه لتطبيق كلام المصنف على ما في التوضيح (قوله جاز) أي كما هو مفاد التوضيح وهو الحق خلافا لظاهر كلام المصنف هنا من الكراهة (قوله فان صرح بقدره حرم) أي اذا كان الشراء الثاني لاجل واما اذا كان نقدا في الجواز والكراهة قولان كما سيذكر المصنف فلامعارضته بين كلام الشارح هنا وما يأتي للمصنف من انه اذا قال له اشتريها بعشرة نقدا وانا آخذها منك باثني عشر نقدا في الجواز والكراهة قولان (قوله ولا تصریح باراد على من قال الخ) في ح أنه أتى به ليرد قول فضل يجب ان تفسخ نكاحه الكراهة في المدونة على التعريم لما فيه من التحيل على دفع قليل في كثير (قوله بخلاف اشتريها) حاصل صور هذه المسئلة وهي ماذا أمره أن يشتريها بثمن ويأخذها منه بثمن آخر ان الثمنين اما ان يكونا نقدا او موحدين او الاول نقدا والثاني لاجل او بالعكس وفي كل من الاربعة اما ان يقول لي ام لا فهذه ثمانية وفي كل اما ان يكون الثمن الثاني قدرا الاول أو أقل أو أكثر فهذه اربعة وعشرون والمصنف لم يذكر منها الاستصواب لانه ذكرها بخلاف ثلاث مرات وفي كل منها صورتان لانه في كل منها اما ان يقول لي ولا (قوله وآخذها) اما بالرفع أي وانا آخذها فهو استثناء وانه منصوب بان مضمره بعدوا والمعية في جواب الامر (قوله فلا يجوز) اشار به الى ان قول المصنف بخلاف الخ يخرج من قوله جاز الخ ومن قوله وكما الخ (قوله ثم تارة يقول الآمر لي) أي تارة يقول الآمر اشتريها بعشرة نقدا وانا آخذها الخ (قوله خلاف الخ) ومشي المصنف فيما يأتي على القول الثاني ونقل ايضا عن ابن رشد انه لاجل (قوله وفي الفسخ ان لم يقل لي الخ) حاصله انه اذا لم يقل لي والغرض انه امره بشرائها بعشرة واتفق معه على ان يشتريها منه باثني عشر لاجل ووقع ذلك فقبل بفسخ البيع الثاني وهو اخذ الامر لها باثني عشر لاجل ثم ان كانت السلعة قليلة في يد الآمر ردت للأمر وبقيتها وان فانت في يد الآمر بغت البيع الفاسد رد فيهما يوم القبض حالة بالغة ما بلغت زادت على الاثني عشر او نقصت وقيل ان البيع الثاني يضي مع الآمر باثني عشر لاجل ولا يفسخ كانت السلعة قائمة أو فانت واذا علمت ذلك ظهر لك ان الاستثناء في قول المصنف وفي الفسخ ان لم يقل لي الا ان يغتور فالقيمة فيه نظر من وجهين احدهما ان مقتضاها ان البيع اذا فانت لا يفسخ مع انه يفسخ على هذا القول مطلقا لكن برده عنه اذا لم يغتور وقيمتها ان فانت الثاني لزوم القيمة هنا حال الغوات وهذا يخالف ما تقدم من ان المختلف في فساد بعض اذا فانت بالثمن والجواب عن الاول ان الاستثناء من مقدراى وترد عينه الا ان يغتور فالقيمة والى هذا الجواب اشار الشارح والجواب عن الثاني انما تقدم اكثرى لا كلى وانما لم يعض هنا بالثمن لما فيه من سلف جرنعا (قوله لان ضمانها من المأمور) أي لو هلك قبل شراء الثاني (قوله وليس للأمر منهها) هذا مرتب بما قبل التفرع مع اعنى قوله ولو شاء الآمر الخ (قوله لسكونه كوكيل الآمر) يقدم في هذا جعله ضامنا لها وقد يقال لامنافاة بين كون ضمانها من المأمور وبين كون الآمر مخيرا في الشراء وعدمه الا ترى ان ما يبيع بالخيار للمشتري كذلك فلو ضمانه من بائعه مدة الخيار والمشتري مخير في امضاء الشراء وعدمه فقد وجد نظير لما هنا (قوله والمعتمد الثاني) قال ح وكان على المصنف ان يقتصر على القول الثاني لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك والقول الاول لابن حبيب اه بن (قوله لانها تلزمه) أي

لعدم قوله لى (قوله على القولين) أى القول بفسخ البيع الثانى وأما شأنه ان لم يقبل لى ثم انه لا حاجة لقوله ولا جعل له على القولين لانه اذا فسخ البيع الثانى على القول به فظاهر عدم الجعل واذا مضى على القول الثانى فقد أخذ الدرهمين (قوله أو بمعنى الواو) أى ولان الخلاف انما هو فى الفسخ والامضاء لافى أحدهما كما يستفاد من أو (قوله وهو يفيد الخ) أى غير التعليل المذكور ووجه الافادة ان هذا شأن الاجارة والسلف لانه لا فرق بين الاجارة والسلف والبيع والسلف فى حصول الصحة اذا سقط الشرط (قوله وان شرط النقد) أى من الأمر على المأمور أى والحال انه لم يحصل منه نقد وقوله كالتقدي بالغير من المأمور بشرط الأمر عليه (قوله ولزم) السلفة ألا مرفى هذه أيضا) أى مراعاة لقوله لى المفيد انه وكيل عنه (قوله وبفسخ الثانى ان وقع) أى مراعاة لعلة اجتماع السلف والاجارة بشرط (قوله ولا جعل له كما تقدم) قد سبق ما فيه انه لا حاجة لذلك لانه ان فسخ فظاهر عدم الجعل وان أمضى فقد أخذ (قوله ولا يظهر والاصح انه لا جعل له) أى وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن زرقون ولاختيار ابن زرقون أشار المصنف بالاصح وبهذا سقط تعقب المواق على المؤلف بقوله لى الواو قوله والاصح اقصمها التماسخ وذلك لان اعتقاد المواق على ابن مرفة وهو لم يذكر كلام ابن زرقون ثم اهل ان المسئلة الثانية ذات أقوال ثلاثة ذكر المصنف فيها قواين والثالث ان له أجر مثله بخلاف الاولى ففها قولان له الأقل او أجر مثله وليس فيها الثالث الذى استظهره ابن رشد وحينئذ فلا يصح قول المصنف فيها بالنسبة للاولى لانه يقتضى ان القولين المذكورين جاريا فى المسئلة الاولى والثانية كذا اعترضه المواق ورده بن بان ابن رشد كره هذا القول فى المسئلة الاولى أيضا ونقل ح كلامه فانظره (قوله) فانه يجوز ظاهره الجواز ولو كان نقدا لأمر بشرط اشتراطه المأمور عليه وهو كذلك كما قال عقب (قوله) محلها الخ) هذا غير صحيح وفى التوضيح لما ذكر المسئلة قال مانعه وانتاف فيها قول مالك فرة اجاز اذا كانت البيعتان نقدا وانتقد الأمر مرة كرهه للاراضة التى وقعت بينهما فى السلفة قبل ان يصير فى ملك المأمور اه وهذا يدل على ان محل القولين اذا نقدا الأمر بن (قوله لانه أى الأمر سلفه الخ) هذا التعليل أصله ثبت والشيخ سالم وكانهما راعوا ان الأمر سلف عشرة للمأمور ليدفع له عنها عند الاجل اثنى عشر وهو بعيد لان السلف لم يكن للزيادة المذكورة بل لاجل توياسة الشراء فالاحسن عبارة ابن رشد فى المقدمات والبيان لانه استأجر المأمور على ان يتناعه السلفة بسلف عشرة دنائير يدفعها اليه لينتفع بها الى الاجل ثم يردّها اليه والا فريدفع الاثنى عشر عند الاجل للبائع الاصلى ونحوه فى التوضيح والمواق اه بن (قوله فهلا يرد) أى فهلا يرد البيع الثانى اذا فاقته السلفة وتلزم القيمة وان كانت قائمة ردت بذاتها وبفسخ البيع (قوله عنده) أى عند الاجل (قوله اى وترد بيعتها الخ) أى وهذا الثانى أحسن

❦ (فصل انما الخيار بشرط) ❦

(قوله عندنا) أى خلافا للشافعية فانه معمول به عندهم وواقعهم ابن حبيب من أثبتنا والسيورى وعبد الحميد السائغ وعلى المشهور من عدم العمل به فاشترطه مقصد للبيع لانه من المدة المجهولة الاتية (قوله وان ورد به الحديث) أى وهو قوله عليه الصلاة والسلام المائمان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وان كان صحيحا لكن صحته لا تنافى انه خبر آحاد وعمل اهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لان عمل اهل المدينة كالماتر لانه من قبيل الاجماعيات والماتر يفيد القطع بخلاف خبر الاآحاد فانما يفيد الظن ونقل ابن يونس عن أشهب ان الحديث منسوخ وبعض

المسألة الثالثة حل التفرق في المحدث على تفرق الابدان كما حل الشافعي (قوله خيار تروى) أي
 ويقال له خيار شرطي وهو الذي ينصرف له لفظ الخيار عند الإطلاق (قوله وما كانت مدة
 الخيار مختلف الخ) أي لما كانت مدة الخيار تختلف عندنا الخ أي خلافا لما في حنيفة والشافعي
 القائلين بأن مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله كشهري) أي أنه إذا شرط الخيار في دار فإن مدته
 لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أنها قد تكون أقل من شهر وأشار الشارح بتقدير مدته
 إلى أن قول المصنف كشهري مثال أقدر ويصح أن يكون من مدخول المحصر وهو أحسن ويكون
 راداً بالاول على عبد الحميد وابن حبيب وبالشافعي على الشافعي وأبي حنيفة (قوله وبقية أنواع
 العقار) أي كارض وضعية وحانوت وخان وغير ذلك ثم إن ظاهر المصنف أن أمد الخيار في العقار
 شهر وما الحق به سواء كان الخيار لا اختياراً حال المبيع أو لثروى في الثمن وهو ظاهر كلام أهل
 المذهب وقيل أنه قاهر على الاول وإن الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التوماني وكذا
 يقال فيما يأتي في الرقيق والدابة والثوب (قوله سواء كان) أي الأسكان وليس الضمير للخيار
 (قوله وينفذ البيع باشتراطه) أي كان للاختبار أم لا (قوله في الأربعة) أي كان بشرط
 أم لا للاختبار حاله أم لا (قوله والا) أي ولا يكن بأجرة فلا يجوز فيه ما أي كان الأسكان بشرط
 أو بغيره (قوله في الأربع) أي سواء كان بشرط أو بغيره كان بأجرة أو كان بغيره (قوله فهذه
 ثمانية أيضاً) أي فيكون صورته سكنى المشتري في مدة الخيار ستة عشر صورة وحاصلها أنه
 أمان سكن كثيراً أو يسيراً وفي كل أمان تكون السكنى بشرط أو بغيره وفي كل من هذه الأربعة
 أمان تكون للاختبار حاله أم لا وفي كل من هذه الثمانية أمان تكون السكنى بأجرة أم لا فهذه
 ستة عشر صورة علم حكمها من الشارح وحاصل ما ذكره الشارح أنه إن سكن بأجرة جاز مطلقاً
 في صورها الثمان كانت بشرط أو بغيره كانت كثيرة أو يسيرة للاختبار أو بغيره وإن سكن بغير أجر منع
 في الكثير في صورته الأربع بشرط وبغيره للاختبار وبغيره ومنع في اليسير في صورتي غير الاختبار أي
 ما إذا سكن بغير الاختبار بشرط وبغيره وجاز في صورتي الاختبار (قوله فالمنوع ست) أي وهي
 ما إذا كان الأسكان كثيراً بشرط أو بغيره للاختبار حاله أم لا وكان ذلك بلاجرة وكذا إن كان يسيراً
 بغير اختبار كان بشرط أو بغيره وهو بلاجرة (قوله الفاسد منها ثلاثة) أي وهي ما إذا كان
 الأسكان كثيراً بشرط من غير أجرة سواء كان للاختبار حاله أم لا أو كان يسيراً بلاجرة بغير اختبار
 (قوله وكجمعة في رقيق) فلو بيعت دار به أي بالرقيق وكل بالخيار فظاهر أن الخياران قصده كل
 منهما مائة مائة إلا بعد منهما ما وإن قصده أحدهما اعتبر أمد المقصود منهما بالخيار انظر بن (قوله
 أي جاز استخدامه) أي في مدة الخيار أي جاز استخدامه المشتري له (قوله أو كثيرة) أي بغير أجرة
 (قوله فيرجع الاستخدام السكنى للدار) أي في جريان الستة عشر صورة فيه وحاصلها أن الاستخدام
 أمان يكون كثيراً لا وفي كل مباشر أم لا وفي كل من الأربعة أم لا للاختبار حاله أم لا وفي كل من هذه
 الثمانية أم لا بأجرة أم لا فهذه ستة عشر صورة وحاصل حكمها أنه إذا كان بأجرة جاز في ثمانية وإن كان
 بغير أجرة فإن كان يسيراً للاختبار حاله جاز بشرط وبدونه والمانع فالمنوع ست والفاسد منها ثلاث
 ولو قال المصنف ولا يسكن مجانواً والأجاز كاختبارها في السير والاستخدام في الرقيق كذلك كان
 حسناً (قوله يومه خلاف المراد) أي وذلك أن ظاهره أن السكنى ممنوعة في الصور كلها والاستخدام
 جائز في الصور كلها وهذا خلاف المراد (قوله وكذلك في دابة) قال طي ظاهر كلامه في توضيحه
 ومختصره تبعاً لابن عبد السلام أن مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها فإن كان ليس

شأنها الر كوب فعدة الخيار منها ثلاثة ايام وان كان شأنها الر كوب بان اشترط الخيار فيها الاجل
 اختبارها بالر كوب في البلد كان امدا الخيار فيها يوما وان كان لاجل اختبارها بالر كوب خارجها
 فبريد او بریدن وهو بخلاف ما لعبد الحق وابن يونس وعياض وابن شماس من ان اليوم ليس امدا
 للخيار وانما هو امدا للر كوب مع بقاء امدا الخيار ثلاثة ايام مطلقا سواء كانت تراد للر كوب ام لا وهذا هو
 التحقيق ولو لا ما في التوضيح لا يمكن حمل قوله كيوم لر كوبها عليه اي كيوم لا لشروط ر كوبها لاجل
 اختبارها به داخل البلد مع بقاء الخيار الى ثلاثة ايام اه وعلى هذا جله ابن غازي واستدل له
 بكلام عبد الحق وابن يونس وحاصله انه يجوز بيع الدابة بالخيار ثلاثة ايام سواء اشترط اختبارها لها
 بغير الر كوب او بالر كوب في البلد او خارجها الا انه ان شرط اختبارها بالر كوب في البلد لا يركب
 الا يوما واحدا مع كون الخيار الى ثلاثة ايام وان شرط اختبارها بالر كوب خارجها فليس له ر كوبها
 الا بريدا او بریدن مع بقاء الخيار ثلاثة ايام (قوله ليس شأنها الر كوب) اي كالبقرة والغنم ودخل
 فيها الطير والاوز والدجاج كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشئ عمل به والا فلا خيار فيها
 فيها انظر اه عدوى (قوله ولم يشترط الخ) اي او كان شأنها الر كوب ولم يشترط الخيار
 فيها للر كوب بل لقوتها الخ (قوله فان اشترط الر كوب) اي فان كان شأنها الر كوب واشترط
 لا اختبارها بالر كوب فاما ان يشترط اختبارها بالر كوب في البلد كالحمير والبغال بمصر او في خارجها
 كحمير التراسين (قوله في يوم) اي فامدا الخيار يوم فقط لا ثلاثة ايام هذا ظاهر المصنف (قوله
 اي لشروطه) اي لشروط اختبارها به فقط (قوله فان اشترطه وغيره) اي فان اشترط اختبارها
 به وبغيره كما كها (قوله وليس قصده) اي وليس قصدا المشتري لا اختبارها بالر كوب بدون شرط
 كشرط اختبارها به على الزاج وما ذكره من ان قصدا الر كوب ليس كاشترطه قول ابي بكر بن عبد
 الرحمن ومقابله ان قصدا الر كوب كاشترطه وهو قول ابي عمران وصححه عياض فاذا اشترى دابة
 على الخيار ثلاثة ايام ولم يشترط ر كوبها لاجل اختبارها به فلا يجوز له ر كوبها في ايام الخيار على
 الاول ويجوز على الثاني ونص عياض ذهب ابو بكر بن عبد الرحمن الى انها لا تركب ايام الخيار
 الا بشرط وذهب ابو عمران الى انه اذا لم يشترط ر كوبها فله من ذلك ما يجوز اشترطه اذا كان العرف
 عند الناس لا اختبارها بالر كوب وهو الصحيح ثم ان قول الشارح وليس قصده الخ هذا انما يناسب
 طريقة عبد الحق من ان امدا الخيار في الدابة مطلقا ثلاثة ايام فان كان شأنها الر كوب وشرط
 اختبارها بالر كوب في البلد جاز له ر كوبها وما فان لم يشترط ذلك فهل يجوز له ر كوبها ثم لا فيه ما علمت
 من الخلاف واما على طريقة المصنف من ان دابة الر كوب اذا اشترط فيها الخيار لاجل اختبارها
 بالر كوب داخل البلد فامدا الخيار فيها يوم فلا يتأتى فيها ذلك الخ لا فتنأمل (قوله ولا بأس
 بشرط سير البريد) هو سفر نصف يوم بالسير المعتاد اي واذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج
 البلد فلا بأس باشتراط سير البريد (قوله الاولى تاويلان) اي لان هذا اختلاف من شرح
 المدونة في فهمها والاول لا يبي عمران والثاني لعياض (قوله وعرض من جلته الكتب وهل
 السفن كذلك او كالدور قولان) اي واما المحضر والفقهاء فامدا الخيار فيها بقدر الحاجة مما
 لا يتغير فيه كذا في المجمع (قوله وجاز) اي ابتداء لانه يصح بعد الوقوع مع منعه ابتداء (قوله
 بعد ثبت) اي واما المجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو ممنوع كما نقله بن عن التوضيح
 خروج الرخصة عن مورد هالان ابا حة الخيار رخصة وذلك لان الخيار محتمل على غرر اذا لا يدري كل
 من المتباعدين ما يحصل له هل الثمن او المثلن لمجهله بانبرام العقد ومتى يحصل فكان مقتضاه ان يكون

ممنوعا لكن رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراده (قوله ان يجعل أحدهما صاحبه الخيار
 قال في المدونة وهو بيع مؤقت بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام
 الخيار فهو من المشتري لأنه صار بائعا (قوله فقد فسخ البائع الخ) حاصله ان البائع قد تقرر
 له بالثبت الواقع ولائمن عند المشتري أو جب ذلك الثمن للمشتري عند البائع سلعة فيها خيار
 فقد فسخ البائع ماله من الثمن في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه لان تلك السلعة في ضمان
 البائع لتمام مدة الخيار فالمراد بالقبض القبض الشرعي وهو دخولها في ضمان المشتري (قوله
 فالمنع لظنة التأخير) أي تأخير رد السلعة فكأنه اذا اختار ان رد انفسه باعده يومين فقد فسخ
 البائع ما في ذمة المشتري في معين وقد تأخر قبضه له بالنظر لآخر الامر وحاصله ان الثمن الذي تقرر
 في ذمة المشتري للبائع بالثبت قد فسخه البائع في سلعة يتأخر قبضه له لان المشتري يحتمل ان يعرض
 البيع وان يردّه وعلى احتمال رده له يظن انه انخردها للبائع يوما أو يومين فقوله لاحتمال اللام
 بمعنى مع وقد علمت ان العلة في المنع عند عدم التقدير فسخ البائع ما في ذمة المشتري في معين يتأخر
 قبضه سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري الا انه ان كان الخيار للبائع فتأخير القبض بالنسبة للمشتري
 وان كان الخيار للمشتري فتأخير القبض بالنسبة للبائع وعلى كل حال فالفسخ لما في الذمة هو للبائع
 اذا علمت هذا فالاولى للشارح ان يقول لانه اذا لم يتقدم فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين
 يتأخر قبضه وهو ظاهر ان كان الخيار للبائع وان كان للمشتري فيبالنظر لظنة التأخير مع احتمال اختيار
 المشتري رد البيع (قوله أو الحق والجواز مطلقا) أي سواء نقد المشتري الثمن للبائع أو لم يقده
 كما هو ظاهر المدونة وذلك لان جعل الخيار لاحدهما ليس عقدا حقيقة اذا المقصود منه تطيب نفس
 من جعل له الخيار لاحقية البيع فلا يلزم الخدور المذكور (قوله تأويلان) الاول لبعض
 شيوخ ابن يونس والثاني للخصي (قوله لانه صار بائعا) وذلك لان المشتري ما اتفق مع البائع
 على ما جعل لكل منهما من الخيار عد بائعا لانه اخرج السلعة عن ملكه بعد وقوع البيع على البت
 والحاصل ان تراصهما على الخيار بعد البت بيع مؤقت بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع
 والضمان في مدة الخيار من البائع (قوله ولو جعل البائع الخيار للمشتري) هذا ما علقه في قوله وضمنه
 المشتري أي هذا اذا جعل المشتري الخيار للبائع اتفاقا قبل ولو جعل البائع الخيار للمشتري بناء
 على المذهب من ان اللاحق للعقد وليس كالواقع فيها اما على مقابله من ان اللاحق للعقد كالواقع
 فيها فالضمان من البائع في تلك الحالة (قوله وفسد الخيار) أي فسد البيع المحتوي على
 الخيار بشرط مشاورته وضمانه من بائعه كما في بيع الخيار الصحيح على الراجح وقيل من المشتري
 اذا قبضه حكم البيع الفاسد وحاصل ما ذكره الشارح انه قد تقدم ان امد الخيار في العقد شهر
 ويلحق به ستة أيام فاذا ابتعتك الدار على مشاورته زيد وكان في مكان بعيد على أكثر من امد الخيار
 كأربعين يوما كان البيع باطلا ما لو كان على مسافة ثمانية وثلاثين يوما فلا يضر لان اليومين
 يلحقان بامد الخيار وكذا لو كان على مسافة تسعة وثلاثين لان المضرك قال الشارح ان لا يعلم ما عده
 الا بعد فراغ امد الخيار وما الحق به كما في خشى بامد بعيد فالיום الواحد ليس بامد بعيد واعلم انهم
 لم يتعرضوا لمد الامد البعيد ولا القريب وح فيرجع فيها للعرف اه تقرير عدوى (قوله
 أو بشرط مدة زائدة على مدته بكثير) أي واما الزيادة بيوم أو بعض يوم لم يضر اشراطها لقول المصنف
 ورد في كالفد (قوله أو مجعولة) اعترض بان في كلام المصنف تكرارا لان المشتري مشاورة
 اما ان يعلم وقت الاجتماع به لكن بمدة تزيد على امد الخيار الشرعي فهو راجع لشرط مدة زائدة

أولا يعلم وقت الاجتماع به فهو راجع لمدة مجهولة واجاب بعضهم بان مهلة البعدي يلاحظ فيها
البعدي ولا يلاحظ فيها الزمان والمدة الزائدة يلاحظ فيها الزمان لا البعد والمدة المجهولة يلاحظ فيها
المجهولة لا الزمن فلا تكرر (قوله) أو غيبة على ما لا تعرف بعينه الخ) حاشا له ان من اشترى ما لا يعرف
بعينه بخيار كالكيل والموزون والمعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة مدة الخيار فان ذلك يوجب
فساد البيع لتردد المبيع بين السلفية واليمنية لانه بتقدير الامضاء مبني بتقدير الرد سلفا لا مكان
الانتفاع به ومفهوم شرط ان الغيبة اذا كانت بغير شرط كما لو تنوع البائع باعطاء السلمعة للمشتري
وغاب علمها في زمن الخيار وكانت مثلية فانه لا يضرب ذلك حائز ومفهوم ما لا يعرف بعينه جواز
اشتراط الغيبة على ما يعرف بعينه فاذا تنازع البائع والمشتري في تسليم ما يعرف بعينه المبيع بالخيار
قضى للمشتري بتسليمه ان كان الخيار لا اختبار حال المبيع وان كان للزوي في ثمنه مع علمه بحاله لم يقض
له بأخذه فان وقع البيع على الخيار ولم يعين وقوعه لما اذا بان اتفقا على الاطلاق لفظا وقصدا اجل
على انه للزوي في الثمن ولا يلزم تسليمه للمشتري وان اتفقا على وقوعه مطا فافى اللفظ واتمى كل واحد
منهما قصدا ينقض قصدا لاخر فبيع المبيع قاله ح (قوله لان من غير المثل) اي لان بعض
العروض المقومة لا تعرف بعينها كاطوافي والشيملان والبوايبيج والاواني المصنعة (قوله) واخفاه
أي اخفى ذلك الالتزام في نفسه (قوله ان لم يرد) اي المشتري لنفسه بأن رد البيع وضمير يرد
للمثل وقوله ان رده أي لنفسه بأن امضى البيع (قوله او ليس ثوب) يعني انه يفسد البيع الواقع
على خيار بشرط لبس الثوب في مدة الخيار اذا كان اللبس منقصا وما ان كان يسيرا بان شرط لبسه
لقياسه فلا يضرب (قوله لان الغلة في بيع الخيار للبائع) أي زمن الخيار وذلك لان الضمان منه
والحاصل ان الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار زمنه سواء كان صحيحا أو فاسدا ولو كان الخيار
في الصحيح للمشتري وأمضى البيع لنفسه لان الملك للبائع زمنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم
مرا ان الغلة للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول كما تقدم على ما اذا كان البيع بتا
فبيع البت الفساد ينتقل فيه الضمان بالقبض فيعوز المشتري بالغلة وما يبيع الخيار فالملك فيه
للبائع ولا ينتقل الضمان فيه بالقبض كان صحيحا أو فاسدا ولما كانت الاجرة والغلة فيه للبائع
(قوله وما في حكمه) أشار الى ان في كلام المصنف حذف او ومع ما عطف وحينئذ فلا تنافي بين
قوله ولزم باقتضائه وبين قوله ورد في كالفرد (قوله بعد انقضاء زمن الخيار) أي وبعد انقضاء
ما الحق به كالفرد وهو اليوم واليوم ان يقول المصنف ورد في كالفرد أي بعد كشر في دار وبعد الجمعة
في رقيق وبعد ثلاث في دابة وبعد كيوم في ثوب أي له ان يرد الدار بعد مضي يومين واقعين بعد
الشهر وما الحق به وهو ستة أيام كما مر فالجملة ثمانية وثلاثون يوما وله ان يرد الرقيق بعد مضي يومين
واقعين بعد الجمعة وما الحق بها وهو ثلاثة أيام كما مر فالجملة اثنا عشر يوما وله ان يرد الدابة بعد مضي
يومين واقعين بعد الثلاثة الأيام وما الحق بها وهو يوم فالجملة ستة أيام وكذا يقال في الثوب
فالكافي في قوله كالفرد ادخلت اليوم والكافي في كشره ادخلت السنة بالنسبة للدار والثلاثة
بالنسبة للرقيق واليوم بالنسبة للدابة والثوب اه متقرر برشخنا عدوى (قوله ولو كانت مدة
الخيار يوما) أي كالدابة تشتري بالخيار لاجل اختبارها بان ركوب داخل البلد على ما مر للمصنف
والحاصل ان له الرد في كالفرد ولو كانت مدة الخيار يوما لا ار كانت أقل كما تقدم في الفواكه والمخضر
(قوله وهذا حيث وقع النص على المدة الخ) تبين فيه عجز وظاهر المدونة كافي في المواق الاطلاق
وعزى شب ذلك التقييد لابي الحسن انظر بن (قوله وبشرط نقد) أي ولو اسقط الشرط على

المعتمد فليس كشرط السلف المصاحب للبيع وقوله بشرط نقد الخ واما النقد تطوعا فلا يضر
لضعف التهمة كما لو اسلفه بعد عقد البيع (قوله من غير العقار) أي فلو كان المبيع عقارا مطلقا
أو غيره وهو قريب الغيبة كالثلاثة الايام فلا يفسد شرط النقد فيه كما مر في بابه (قوله ومع الشرط)
أي وجازا لنقد مع الشرط وقوله ان قرب راجع لغير العقار واما العقار فيجوز فيه اشتراط النقد مطلقا
(قوله وعهدة ثلاث) أي ثلاثة ايام يرد فيها العبد المبيع بكل حادث من العيوب وأما اشتراط
النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لثلاثة اشهر في السند فانه يفسد شرط النقد في السند
ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فهو قوي لانه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعة) أي وأمة
بيعت على البت بشرط المواضعة لاحتمال ما ن تظهر رجلا فلا فيكون سلفا أو تحيض فيه يكون غنما
لان اشتراط عدم المواضعة أو كان العرف عدمها كافي ببياعات مصر فلا يضر بشرط النقد لكن
لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري وتجعل تحت يد امينة ومفهوم بيعت على البت انه لو بيعت
على الخيار امتنع البت فيها مطلقا ولو تطوعا كما يأتي (قوله واما المستبراة) أي وهي الامه الموشح
التي لم يقر بالبائع بوطئها اذا اشتراها انسان بقصد الوطء فانه يجب استبرائها فاشترط النقد لا يفسد
بيعها (قوله وارض لزراعة) أي اجورها يها على البت وقوله لم يؤمن ربه ايان كانت من اراضي
النيل العالية أو من الاراضي التي تروى بالمطر وقوله فان شرط النقد يفسدها أي لتردد النقد بين
الغنية اذ رويت والسلفية ان لم تروى فان امن ربه ارض النيل المنخفضة جازا لنقد فيها ولو بشرط
(قوله فان شرط نقد الكراء يفسد اجارتها) أي واما النقد تطوعا فواجب والموضوع ان الاجارة
على البت واما على الخيار فالنقد فيهما ممنوع ولو تطوعا والحاصل ان كراء الارض ان كان على الخيار
منع النقد فيه مطلقا تطوعا وبشرط كانت الارض مأمونة أو غير مأمونة وان كان على البت جازا لنقد
تطوعا وبشرط ان كانت الارض مأمونة وان كانت غير مأمونة جازا لنقد ان كان تطوعا ومنع ان كان
بشرط وسبب في الاجارة ان مأمونة الري بالنيل اذ رويت بالفعل يجب النقد فيها وحيثما لم ينفذ
في كراء الارض على ثلاثة اقسام جائز وممتنع وواجب (قوله وجعل الخ) أي ان من جعل
شخصا على الاتيان بعبده الا بقبولا واشترط للمجهول له انتقاد المجل في العقد فانه يكون فاسدا
لان كان النقد تطوعا فلا يضر على المعتمد كما ذكر ذلك بن وايد به بالنقل خلافا لما قال ان النقد ممتنع
في المجهول مطلقا ولو تطوعا (قوله واجارة محرز زرع أو رعي غنم أو تحياطة ثوب وقوله فتفسخ
الاجارة) أي لتغير الخلاف وما ذكره المصنف من ان النقد بشرط في مسئلة الاجارة محرز الزرع مفسد
لبناءه على انه لا يجب خلاف الزرع اذا تلف واما على انه يجب خلفه وهو المذهب فيجوز بشرط النقد
فيه فالمصنف مشى على ضعف لاجل جميع النظائر نعم اذا كان الزرع المستأجر على حوزة معين فلا يجب
الخلاف اتفاقا وحيثما يفتنع اشتراط النقد (قوله فكان عليه) أي على المصنف ان يقول وأجبر
تأخير شروعه بعد نصف شهر وبعده المنع عند تأخر شروعه شهرا بالاولى وأما عبارته فتعني عدم المنع
عند تأخر شروعه بعد نصف شهر وليس كذلك (قوله عاقلا أو غيره) أي كن اكثرى سقية
بعينها على ان يركبها وقت صلاح الجهل لا ركوب فالأجبر جائز ثم ان كان وقت صلاح الجهل لا ركوب
قريبا مثل نصف شهر جازا بشرط النقد وان كان بعد نصف شهر كعشرين يوما فلا كثر لم يجز اشتراط
النقد (قوله يتعين فيه تعجيل النقد) أي والا كان فيمنع دين في دين وقوله أو الشروع أي بناء
على ان قبض الاوائل قبض للاواخر (قوله والعلة في الكل التردد بين الساقية والغنية) يؤخذ
من هذا ان محل امتناع اشتراط النقد في المسئلة المذكورة اذا كان الثمن لا يعرف بعينه

لان الغيبة عليه تعد سلفا فان كان مما يعرف بعينه جاز النقد لمالقا ولو بشرط اعدم وجود هذه العلة
 حينئذ لان الغيبة على ما يعرف بعينه لا تعد سلفا (قوله ولا خصوصية للاربع المذكورة) أى
 لا خصوصية للسائل الاربع التي ذكرها في منع النقد فيها بشرط وغيره بل هذا الحكم ثابت لمسائل
 اخر غيرها ولذا زاد بعضهم عهدة الثلاث بخيار لان عهدة الثلاث انما تكون بعد ايام الخيار
 ولا تدخل في ايامه والالم يكن لا شتراطا فائدة (قوله كل ما) أى كل مبيع (قوله يمنع النقد فيه)
 أى تطوعا وبشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) أى وهو المثل، مكسلا كان او موزونا او معدودا
 بان يجعل ذلك رأس مال السلم وأجرة السكراء وعن الامة المواضعة أو الغائب فلو كان الثمن من
 المقومات فانه لا يمنع نقده في هذه المسائل سواء كان المبيع شأ أو على الخيار ولو بشرط لان ما يعرف
 بعينه من المقومات لا يترتب في الذمة حتى يفسخ في غيره والغيبة عليه لا تعد سلفا فلا يتأتى فيه فسخ
 ما في الذمة في مؤخر ولا التردد بين السلفية والختمية (قوله فسخ ما في الذمة) أى وهو هنا الثمن الذي
 قبضه البائع وصار في ذمته وقوله في مؤخر أى وهو المبيع الذي يتأخر قبضه بعد ايام الخيار (قوله
 في مواضعة) يعنى ان من اتساع أمة بخيار وهي من يتواضع مثلها فانه لا يجوز له النقد فيها في ايام
 الخيار ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه لانه يؤدي لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه
 بيانه ان البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شئ
 لا يتجمله الآن وكذا من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها ولو تطوعا حيث كان الثمن مما
 لا يعرف بعينه للعلة المذكورة لان البيع اذا تم بانقضاء أمد الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له
 في ذمة البائع في شئ لا يتجمله الآن وفرضنا المسئلة في وقوع البيع على الخيار لانه لو كان بتا كان
 المنوع انما هو شرط النقد وأما التطوع بالنقد فلا يضر ومنعنا ان الثمن مما لا يعرف بعينه لانه لو كان
 يعرف بعينه جاز نقده ولو بشرط كان البيع على البت أو على الخيار وكذا يقال في بقية المسائل
 الاربع ونحوها (قوله ضمن بخيار) أى في امضائه ورده والظاهر ان قدر أمد الخيار في السكراء
 ثلاثة ايام كما في الدابة التي تباع بشرط الخيار لا اختيار فثمنا قاله شيخنا العدوى (قوله أو غير معينة)
 أى وهي التي كراهية قاله مضمون (قوله ليركبها) أى بمجرد انقضاء أمد الخيار (قوله
 مطاقا) أى ولو تطوعا وذلك لان السكراء اذا عقده بانقضاء أمد الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي
 له في ذمة المكري في شئ لا يتجمله الآن بل بعد مضي ايام الخيار لان قبض الاوائل ليس قبضا للآخر
 (قوله وسلم بخيار) أى ان من اسلم شيئا لا يعرف بعينه في شئ بخيار لا حدهما فانه لا يجوز له فيه
 النقد مطلقا ما فيه من فسخ ما في الذمة في مؤخر لان ما يجعل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة المسلم
 اليه ولا يكون غنما الا بعد مضي مدة الخيار وانبراهه فاذا مضت مدة الخيار فقد فسخ المسلم ماله من
 الدين في ذمة المسلم اليه في مؤخر وهو السلم فيه (قوله وهذه المسئلة ذكرها المصنف) أى في باب السلم
 (قوله وجاز) أى السلم بخيار لما يؤخر الى رأس المال وهو ثلاثة ايام وقوله ان لم يتقد أى
 انتهى النقد بشرط تطوعا فان حصل نقدا مطلقا فسد وهو ما ذكره هنا (قوله واستبد بائع) متعلقة
 بحذف أى اسنقل بائع باعضا البيع أو رده اذا باع على مشورة غيره وكان ذلك الغير واحدا
 أو متعددا واستقل مشتربا مضاء البيع أو رده اذا اشترى على مشورة غيره وكذلك يستقل البائع
 والمشتري اذا كان كل من البيع والشراء على مشورة غيرهما فاقول كلام المصنف مانعة خلوص تجوز
 الجمع وحاصله ان من باع سلعة أو اشترىها على مشورة غيره كزيد ثم أراد البائع أو المشتري ان يبرم
 البيع أو يبرم دون مشورة زيد فان له ان يستقل بذلك ولا يفقر في انبرام البيع أو رده على مشورته

لأنه لا يلزم من المشاورة الموافقة لمخير شاو رهن وبالفوهن وقوله على مشورة غيره أى والحال
 ان الثمن والمؤمن معلومان كاشترى منك سلعة كذا بكذا وكذا على مشورة فلان ومما روى عن قوله أو على
 حكمه أو حكم غيره أو رضاه أى فى الثمن فلم يكن الثمن معلوما فلان ما فاتهم ان ما ذكره من ان من باع
 أو اشترى على مشورة غيره فله الاستبداد بهذا فى المشورة المطلقة وأما اذا قال على مشورة ان شاء
 أمضى وان شاء رد الخيار والرضى له وليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضى توقف البيع على
 امضاء فلان انظر خشن (قوله فليس له الخ) ولا بد من رضى فلان أو اختياره لامضاء البيع
 أو رده (قوله على نفيه فيها) أى على نفي الاستبداد فى البائع والمشتري فى الخيار أى فيما
 اذا باع على خيار فلان أو اشترى على خياره (قوله) أى فى الخيار والرضى فاذا قال بعت بكذا
 على خيار فلان أو رضاه واشتريت بكذا على خيار فلان أو رضاه أو باع سلعة على خياره
 والمعدة الاول الخ) حاصله ان من اشترى سلعة على خيار فلان أو رضاه أو باع سلعة على خياره
 أو رضاه فى المسئلة أقوال أربعة الاول وهو المعدة رانه لا يستقل له سواء كان بائعا أو مشتريا وهو
 المشار له بقول المصنف لا خياره أو رضاه والقول الرابع له الاستقلال بابرام البيع أو رده بأدنى
 أو مشتريا ما لم يسبقه فلان لغير ما حصل منه والقول الثاني له الاستقلال ان كان بائعا فى الخيار
 والرضى وأن كان مشتريا فليس له الامتثال لافى الخيار ولا فى الرضى والقول الثالث له الاستقلال
 فى الرضا بائعا كان أو مشتريا وليس له الاستقلال فى الخيار بائعا كان أو مشتريا (قوله الخ رافع
 الخيار الخ) الحاصل ان الخيار المشترط لا حده ما يرتفع أما بقول أو فعمل فأشار هنا لما يرتفعه من
 الفعل وسبقا فى بعتكم على ما يرتفعه من القول (قوله ورضى مشتريا) يعنى ان من اشترى عبدا
 أو أمة على الخيار له وكاتبه أو دبره أو ألقه فى زمن الخيار كان العتق ناجزا أو مؤجلا اعتق كله أو بعضه
 فان هذا يدل على رضاه بالمبيع ويلزمه ذلك وكذا اذا زوج الأمة فى زمن الخيار فانه بعد رضى منه
 ولا خلاف فى ذلك وأما العبد اذا زوج فى أيام الخيار فقيه خلاف والمشهور انه بعد رضى به خلافا
 لاشبه والى الرد على اشبه أشار المصنف بلوفى قوله ولو عبه دا (قوله رضى فعل ماض) أى
 والواو للاستئناف لانها لا تعطف على ما يقضاه لايها مانه لا بد من الرضى
 مع الكتابة ومما معها وليس كذلك بخلاف الفعل فانه لا يوجب ذلك لان معناه وعد المشتري راضيا
 بالكتابة ومما معها وانما خص الكتابة بالذكرون غيرهما من انواع العتق لانه يرجح فيها القول بانها
 بيع فربما يتوهم انها لا تدل على الرضى كما ان البيع لا يدل عليه كما يأتى فرفع هذا التوهم بالنص
 على انها مقبولة بناء على ما رجح فيها ايضا من انها عتق (قوله أو زوج) ظاهره ان العقد كاف
 فى عدم المشتري راضيا بالمبيع ولو كان ذلك العقد فاسدا وهو كذلك ما لم يكن مجمعا على فساد
 (قوله أو قصد بفعل غير صريح تلذذا) حاصله انه اذا فعل فعلا ليس موضوعا للقصد التلذذ بها مثل
 تجريد بعضها كصد وساق مثلا فان قال قصدت به التلذذ بذلك رضى منه وان لم تحصل لذته
 بالفعل وان قال قصدت بذلك الفعل فقلبيها فلا بد بذلك رضى بها ولو حصل له لذته بها وأما ان كان
 الفعل موضوعا لصد اللذة مثل كشف الفرج والنظر اليه فهو محمول على قصد التلذذ والرضى
 أقرانه قصد اللذة أم لا (قوله أو رهن) المشهور وهو مذهب المدونة ان المشتري اذا رهن الأمة
 أو العبد أو غيرها فى أيام الخيار فان ذلك يكون رضى منه وظاهره وان لم يقبضه المهرتن من الراهن
 الذى هو المشتري وهو كذلك لكن ينبغى ان يقيد ذلك بما اذا كان الراهن قبضه من البائع
 اما اذا لم يقبضه من البائع ورهنه فلا بد بذلك رضى فهو بالخياره (قوله أو آجر) أى ولو كانت

الاجارة مياومة وقوله او اسلمه للصنعة أى ولو كانت هينة (قوله او حلقى رأسه) أى لان الاسير
 لا يحق رأسه عادة الا المشتري (قوله أى اوقفه في السوق للبيع) أى ولو مرة فلا يشترط في عده
 رضى تكراره كفى بن (قوله او جنى على المبيع ان تعمد) كما واشترى عبد اعلى الخيار ثم انه قطع
 بذلك العبد اورجه او فقا عنه في مدة الخيار عمدا فيعد ذلك رضى منه (قوله لا خطأ فسيأتى)
 أى انه لا يدل على الرضى بل له أن يرد مع ارش المجناية (قوله لفرج الذكر) أى فلا يعذر رضى (قوله
 او العبد) أى فانه لا يعذر رضى اذا لم يجل بحال والحاصل ان قول المصنف او نظير الفرع محمول على
 ما اذا كان المبيع انفى والحال انها تشتبه وكان المشتري لما ذكر او كان نظره للفرج قصد الان النظر
 للفرج الذى يدل على الرضى هو النظر الذى يجل بالملك فنظر الذكر لفرج الذكر لا يحصل به الرضى
 اذا لم يجل بحال وكذا انظر المرأة لفرج امرأة او لفرج ذكر اشتريه بالخيار لا يدل على الرضى لانه لا يجل
 بالملك (تنبيه) لاشتراط المشتري بالخيار ان لا يكون شئ مما ذكر رضى فالظاهر اعمال الشرط
 في غير قصد التلذذ ونظر الفرع للتحریم كفى المخرج ع (قوله ودجها) بتشديد الدال (قوله
 الا الاجارة) زاد اللغوى والاسلام للصنعة (قوله لان الغلة له) أى غلة المبيع زمن الخيار له
 (قوله ما لم تزد متعاهل على مدة الخيار) أى والا كانت ردان البائع وهذا القيد يجرى فيما
 اذا اسلمه البائع للصنعة بعمله مدة لان هذا من الاجارة في الحقيقة (قوله ولا يقبل الخ) هذا
 من تمة قوله السابق ويلزم بانقضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع او مشتر وليس بيده المبيع
 ويشمل ما اذا كان الخيار لاحدهما وغاب الآخر ثم قدم به انقضائه امد الخيار فادعى من له الخيار
 ان كان بائعا انه امضاء في زمنه او مشتر بائع انه رد في زمنه فلا يقبل منه الابينة قال ابن بونس قال
 بعض اصحابنا اذا كان الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج بعد امد الخيار الى الاشهاد ان اراد البائع وان
 اراد امضاء البائع فليشهد على ذلك وان كان الثوب بيد المشتري فأراد امضاء البائع لم يحتج لاشهاد
 وان اراد فسحبه فليشهد وهذا بين اه فعنى كلام المؤلف على هذا ولا يقبل من البائع ذى الخيار
 انه اختار الامضاء والمبيع بيده واختار الرد والمبيع بيد المشتري الابينة ولا يقبل من المشتري ذى
 الخيار انه اختار الرد والمبيع بيده واختار الامضاء والمبيع بيد البائع الابينة فهذه اربع صور يقتصر
 فيها الابينة فاذا اراد البائع ذى الخيار الرد والمبيع بيده او الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري
 ذى الخيار الرد والمبيع بيد البائع او الامضاء والمبيع بيده لم يحتج الى بيضة كما تقدم فالجواب عن ثمان
 صور وقد حصلها ابو الحسن هكذا اه بن والحاصل انه قد تقدم ان المبيع يلزم من كان في يده ايام
 الخيار من بائع او مشتر بائع انقضائه وما الحق به وهو كالفرد كما مر فاذا كان المبيع بيد البائع حتى
 انقضى امد الخيار وما الحق به فانه يلزمه رد المبيع كان الخيار له وللمشتري ولو كان بيد المشتري حتى
 انقضى امد الخيار وما الحق به كان البيع لازماله كان الخيار له ولغيره فلو كان المبيع بيد البائع
 وكان الخيار للمشتري وادعى المشتري به مدة انقضائه امد الخيار وما الحق به انه اختار امضاء البائع قبل
 انقضائه امد الخيار لياخذ من البائع فلا تقبل دعواه الابينة او كان الخيار للبائع والمبيع بيده فبعد
 انقضائه امد الخيار وما الحق به ادعى انه كان اختار اجارة المبيع لاجل الزام المشتري فلا تقبل دعواه
 الابينة وكذلك لو كان المبيع بيد المشتري والخيار له وادعى بعد امد الخيار وما الحق به انه كان
 اختار الرد ليلزمه للبائع فلا تقبل دعواه الابينة او كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى بعد
 انقضائه امد الخيار وما الحق به انه اختار الرد لاجل اتزاعه من المشتري فلا تقبل دعواه الابينة (قوله
 بعد امد الخيار) أى وما الحق به (قوله تشهد له بما ادعاه) أى من اختياره الامضاء او الرد (قوله

فان فعل الخ) اى ان من اشترى سلعة على الخيار ثم باعها فى زمن الخيار ولم يخبر البائع باختياره امضاه
 البيع ولم يشهد به وادعى انه اختار الامضاء قبل البيع وخالفه البائع واراد نقض البيع أو اذ اراد
 فهل يصدق البائع فى دعواه للخيار الامضاء قبل البيع وبين حينئذ فلا يكون للبائع سلطة على
 المشتري لا باخذ ربح ولا بنقص بيعه وهذا ما حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو قول ابن
 القاسم فى بعض روايات المدونة وفى الموازية ولا يصدق المشتري انه اختار الامضاء قبل بيعه
 وحينئذ فيخير البائع بين نقض بيع المشتري وبين اجازته وأخذ ربحه وهذه رواية على بن زياد
 (قوله) ولا يصدق ربحها نقضه) كذا قال ابن الحماح وتعبه فى التوضيح بان سمحون طرح
 التخيير فى هذا القول وقال انما فى رواية على ان الربح للبائع لانه لا فائدة فى نقض بيعه لانه لو نقضه
 لكان للمشتري أخذ السلعة لان أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الربح فقط لانه يتهم المشتري على
 انه باع قبل ان يحتار فيقول له أنت بعت السلعة وهى فى ضمانى فالربح لى فالصواب ان لو قال
 المصنف أول ربحا ربحه أى ربح المشتري المحاصل فى بيعه قولان والمحاصل ان بيع المشتري لما كان
 لا يسقط خياره يوم البيع باقراره انه باع بعد الاختيار ولم يكن للبائع نقضه على القولين لكنه من
 أجل الربح يتهم على البيع قبل الاختيار يصدق به بين على القول الاول وكان الربح للبائع على القول
 الثانى وهذا ما يفيد كلام التوضيح والناسم فى الثاني ثم قال فى التوضيح وانما يتم تضعيف التخيير
 فى القول الثانى اذا كان النزاع فى أيام الخيار وهى باقية اما لو كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار
 ووقع البيع فى أيام الخيار فالقول بتخيير البائع بين نقض البيع وامضائه وأخذ ربحه ظاهر
 لان المشتري لا يمكنه أخذ السلعة بعد النقض لانه لم يبق له اختيار فعمل المصنف على هذا الفرض
 ظاهر انظر بن واعلم ان محل الخلاف اذا وقع البيع فى زمن الخيار ووقع النزاع فيه أو بعده
 والمحال ان الخيار للمشتري واما لو كان للبائع وباع المشتري زمنه ما يبيده فللبائع رد المبيع قطعا
 ان كان قائما فان بات بيد المشتري الثانى فى لزوم المشتري للبائع الاكثر من الثمن الاول والثانى والقيمة
 فان باعه بعده مضى زمنه والخيار للبائع أيضا فليس عليه الا الثمن فقط فان باعه البائع والخيار
 للمشتري كان للمشتري السمع والاكثر من فضل القيمة والثمن الثانى على الاول (قوله) وأخذ
 الثمن) أى ربحه (قوله) والمعول عليه قول ابن القاسم) أى فى المدونة عن ان التوقف واخرى
 البيع دال على الرضى وحاصل ما فى المسئلة ان مذهب ابن القاسم فى المدونة ان كلاما من التسوق
 والبيع من المشتري يدل على رضاه وقال غيره ان كلامهما لا يدل على رضاه فان وقع وباع قبل
 انقضاء زمن الخيار وادعى انه انما باع بعد اختياره الرضى فان كان نزاعهما ما يبيده مضى أيام الخيار
 فقولان الاول يقبل قوله وبين والثانى ان البائع يخبر فى نقض البيع وامضائه وأخذ ربح
 وان كان نزاعهما قبل فراغ امد الخيار فقولان أيضا الاول انه يقبل قول المشتري وبين والثانى
 لا يقبل قوله وللبائع أخذ الربح والمعتمد طريقة ابن القاسم واما الطريقة الثانية مع ما انتهى عليها من
 الخلاف فضعيفة (ثقله) وانتقل لسيد مكاتب) أى ان المكاتب اذا باع سلعة بخياره او اشترى
 سلعة بخياره ثم عجز عن أداء بخوم الكتابة قبل انقضاء زمن الخيار فانه ينتقل ما كان له من الخيار
 لسيد فانه شاء السيد مضى البيع وأن شاء رده ولا كلام للمكاتب بعد عجزه لان اختياره بعد عجزه
 يؤدى لتصرف الرقيق بغير اذن سيده (قوله) وانتقل خياره من الخ) أشار الشارح الى ان قوله
 ولغيره متعلق بمقدر ويكون من عطف الجمل وليس عطفه على سيد مكاتب المعول لانتقل لان الاول
 فاعله خيار المكاتب وكذا يقال فى قوله ولوارث (قوله) وقام الغرماء عليه الخ) اشار به هذا الى

ان مجرد احاطة الدين لا تكفي في انتقال الخيار المذى للدين للغرماء بل لا بد من تغليسه ولولا المعنى الاعم
(قوله ولا يحتاج الانتقال لمحكم الخ) أى الذى هو التغليس بالمعنى الاخص بل ينتقل خيار المدين
لغرمائه بمجرد تغليسه بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وان لم يحكم الحاكم بخلاف ماله للغرماء (قوله
واذا اختار) أى الغريم الاخذ أى للسلمة التى اشتراها المدين بخيار (قوله بخلاف ما اذا دى
الخ) أى بخلاف السلمة التى اشتراها المدين على البت وفلس قبل ان يؤدى عنها فاداه الغريم
فان ربحه للفلس وخسارته عليه والفرق بينهما ان ما اشتراها المدين على البت ثمنها لازم له فلذا كان
له ربحها وخسارته عليه وأما التى اشتراها بخيار فانه لا يلزمه ثمنها الا بمشيئة الغرماء لان الخيار صرار
لهم فليس لهم ان يدخلوا عليه ضررا (قوله ولا كلام لوارث) أى ان من مات وعليه دين محيط
بماله وقد اشترى بخيار ومات زمن الخيار فالكلام فى ذلك لغرمائه ولا كلام لوارثه وقوله قام الغرماء
قبل الموت او بعده هذا هو الصواب خلافا لما فى عجم من ان محله حيث قام الغرماء عليه قبل الموت انظر
بن (قوله الا ان يأخذ شيئا بماله) حاصله ان المدين اذا اشترى سلمة بخيار له وأدى ثمنها لبائعها
ومات قبل انقضاء زمن الخيار فرد الغرماء تلك السلمة فأراد الورثة اخذ تلك السلمة بماله ويؤدى
ثمنها للغرماء فانه يمكن من ذلك وكذلك اذا كان الميت باع بخيار له ومات ورد الغرماء بيعه وأراد الوارث
اخذها ودفع الثمن لهم فانه يمكن من ذلك فصح قول الشارح ويؤدى ذلك أى الثمن للغرماء
واما لو كانت السلمة التى اشتراها المدين بخيار ولم يؤدى الثمن لبائعها ورد الغريم المبيع وأخذها
الوارث بثمن من ماله فانه يؤدى الثمن لبائعها ولا يؤديه للغرماء ويحتمل ان يكون مراده ويؤدى الربح
لغرمائه وهو صواب لقول ابن عرفة اذا أخذ الوارث بماله فالربح للميت ونقوله ابن غازى (قوله
وانتقل لوارث) أى فان انتقل وأعطى الاجازة او اورد فالمرطاهروا واختلوا فالقياس الخ (قوله
والقياس رد الجميع أى يقضى برد الجميع أى قياس الوارث على الموروث وان ما كان للموروث يكون
لوارث يقضى رد الجميع فكما ان المورث اذا اشترى بالخيار ثمنه فى زمن الخيار اجاز البيع فى البعض
ورد البيع فى البعض فانه يجب رد الجميع حيث لم يرض البائع بالشركة فكذلك ورثته اذا رد
بعضهم البيع واجازه بعضهم فان المجهيز يجبر على الرد كغيره قياسا على مورثه لانه لما كان الخيار
للمشترى وانتقل الحق فى الخيار لورثته وقد اسقط بعضهم حقه منه وطلب الرد فللبائع ان يقول للمجهز
ان صاحبك اسقط حقه وصار الا للاحق لاحد فى السلمة الا ان اوانت لان نصيب المراد به وودلك
البائع وقيامك انت بحقهك موجب لضررى مرتب على السلمة وليس لك اخذها كلها لان صاحبك
لم ينتقل حقه لك بل اسقطه وانتقل لى فح يقضى رد الجميع (قوله حمل معلوم) أى علم تصور
لا علم تصديق اذ لو كان هناك حكم معلوم يصح القياس (قوله وان خص) أى ان تعرف
بالقياس الصحيح وقوله حذف الاخبار القيد الاخير وهو قوله عند الحمل لان الصحيح مساو فى
الواقع (قوله على الرد) أى رد ما يبدى لاجل ان يكمل جميع المبيع لبائعها (قوله من ضرر الشركة)
أى بين البائع وبين الذى لم يراد السلمة للبائع (قوله والحكم الخ) الاولى والحكم عدم التبعض
(قوله والاستحسان) أى الذى يقضى به الاستحسان أخذ المجهز بالجميع (قوله معنى يتقدح)
كان يصرح المجتهد بالحكم وتنقدح العلة فى ذهنه ولكنه لا يتقدح على التعبير عنها وقوله تنقدحه
عبارة أى اولا فلا ينفى ذكر التوجيه فى قوله بعد والفرق الخ فانه هذا دليل للحكم الذى استحسنه
لان المراد بالدليل العلة قاله شيخنا (قوله اخذ المجهز بالجميع) أى ولو لم يرض البائع بمضى البيع
لان للمجهز ان يقول للبائع الخيار كان لمورثى فانت ليس لك الا الثمن سلمتك فانما وفيه لك (قوله

ان شاء المميز ذلك شرط في قوله اخذ المميز الجميع (قوله كذلك) أي كورثة المشتري المتقدم
فبعد نخلهم القياس والاستحسان اذا اختلفوا في الاجازة والرد (قوله وينزل المميز منهم) أي من
ورثة البائع منزلة الراد أي لا ينفذ المميز هنا اذ عدم اخذ السلعة والرد للبائع من ورثة المشتري اذ
ايضا عدم اخذها (قوله فالقياس اجازة للجميع) أي فقياس ورثة البائع على مورثهم يقتضي
اجازة الجميع ان اجاز بعضهم وذلك لان المورث اذا باع بمخيار له ثم انه في زمن الخيار اجاز البيع
في البعض وامتنع للمشتري اضرار الشركة فانه يمضي البيع في الجميع وتدفع السلعة بتسامها للمشتري
لدفع ضرر الشركة فكذلك ورثته اذا اجاز بعضهم البيع ورده بعضهم (قوله بين ورثة البائع
والمشتري) أي حيث كان ورثة المشتري يدخلهم الاستحسان كما يدخلهم القياس واما ورثة البائع
فلا يدخلهم الاستحسان بل القياس فقط (قوله نصيب غيره) أي الذي هو الراد وقوله وهو
البائع بيان ان يصير له نصيب الراد (قوله ولا يمكن الراد) أي الذي هو من ورثة البائع وقوله
عنه أي عن المميز وقوله لانتقال الملك عنه علة لصيرورة حصصة المميز للمشتري (قوله ثانياً لان
الاول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (قوله ثم المعتمد القياس في ورثة المشتري) وهو
رد الجميع السلعة للبائع ان رد بعضهم وان من طلب امضاء المبيع يجبر على ان يرد مع غيره (قوله
والبائع) أي وفي ورثة البائع وهو اجازة للجميع ودفع السلعة للمشتري ان اجاز بعضهم
(قوله وان جن من له الخيار) أي قبل اختياره (قوله او يفتي بعد طول) أي او يفتي بعد أيام
الخيار بطول واما ان افاق بعد أيام الخيار وما الحق بها بقرب بحيث لا يضر الصبر اليه على الآخر فانه
تتغير افاقته ولا ينظر السلطان (قوله نظر السلطان) أي ذو السلطنة فيشمل نواب السلطان فلو نظر
السلطان وحكم بالاصح من الرد والامضاء ثم انه افاق المجنون فلا يبرأ من اختياره بل ما نظره السلطان
هو المعتبر ولو لم ينظر السلطان ومضى يوم او يومان من أيام الخيار فزال المجنون فهل تحسب تلك المدة
من أيام الخيار لقيام السلطان مقامه وهو الظاهر وتلقى وتبتدأ أيام الخيار ولو لم ينظر السلطان حتى
افاق بعد امد الخيار فلا يستأنف له أجل على الظاهر والمبيع لازم لمن هو بيده كذا قرر شيخنا
(قوله وانتظر المغني عليه لافاقته) أي على المشهور ومقابلته قوله اشبه انه ينظر له السلطان
كالمجنون (قوله وان طال انغماؤه بعد الخ) أي وان مضى زمن الخيار وطال انغماؤه بعده بما
يحصل به الضرر لاخر (قوله فسخ) أي فان لم يفسخ حتى افاق بعده استأنف له الاجل ومفهوم
ما ان لو افاق بعد أيام الخيار بقرب فانه يختار لنفسه وهل يختار فوراً او يؤتف له اجل طريقته
وهذا بخلاف المجنون اذا تكاسل السلطان ولم ينظر حتى افاق بعد أيام الخيار فانه لا يستأنف له الاجل
على الظاهر واعلم ان المفقود كالمجنون على الراجح وقيل كالمغني عليه فان طال فسخ واما الاستيفانظر
هل هو كالمفقود يجرى فيه الخلاف او يتفق على انه كالمجنون واما المرتد فان مات على ردة نظر
السلطان وان تاب نظر بنفسه لقصر المدة اه شيخنا عدي (قوله والمالك للبائع) أي والمالك
للمبيع بخيار في زمنه للبائع وهذا هو المعتمد وعليه فالامضاء ونقل المبيع من ملك البائع ملك المشتري
وقيل ان الملك للمشتري فالامضاء بتقرير الملك للمشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قولهم
ان يبيع الخيار فنخل أي ان المبيع على ملك البائع او منعقد أي انه على ملك المشتري لسكن
ملكه غير تام لا احتمال رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً فافرة الخلاف
في الغلة المحاصلة في زمن الخيار وما الحق بها فقط فهي للبائع على الاول وللمشتري على الثاني
الا ان كون الغلة للمشتري على القول الثاني مخالف لقاعدة الخراج بالضمان ومن له الغنم عليه

الغرم فان الغنم هنا المشتري والغرم أى الضمان على البائع فتأمل (قوله وما يوجب للعبد) هذا
 وما بعده من غرات كون الملك للبائع وما يوجب مبتدأ والغلة وارش ما جنى اجنبى عطف عليه والخبر
 قوله له (قوله فتتبعه) أى لان المشتري اذا استثنى أى اشترط مالى العبد فانه يدخل فيه المال
 المعلوم والمجهول كالذى يوجب له في زمن الخيار (قوله الا ان يستثنى ماله) أى الا ان يشترط
 المشتري ماله أى لنفسه أو للعبد واعلم ان استثناءه للعبد جائز مطلقا كان الثمن من جنس مال العبد
 أم لا واما لو كان الاستثناء للمشتري فان كان الثمن مخالفا لمال العبد جازا لا بشرط وان كان موافقا له
 منع واجازه بعضهم أيضا لان الربا لا يراعى بين مال العبد وثمنه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا
 والطريقة الاولى طريقة ابن يونس وابن رشد وأبى الحسن والطريقة الثانية ظاهرة في التوضيح وابن
 ناجي وغيرهما (قوله والغلة له) أى للبائع ولو كان لغيره واذا أخذ البائع ارش الجنائية فيخبر
 المشتري حينئذ اما أن يأخذه مما يحاجا راما ان يرد ولا شيء عليه (قوله ولو استثنى المشتري ماله
 فيها) أى كما يدل على ذلك تقديم المصنف قوله الا ان يستثنى ماله عليه ما (قوله لانه كجزء
 المبيع) أى ان الولد كجزء الباقى بخلاف ما تقدم من ارش الجنائية فانه كجزءات وهو على ملك
 البائع (قوله وثله الصوف التام وغيره) أى وغير التام وعلى هذا ما صوف التام مخالف
 للثمرة المؤثرة وقيل انه مثلهما على القاعدة (قوله وسوا كان الخيار له الخ) هذا تعميم في قول
 المصنف والضمان منه أى وسوا كان البيع صحيحا او كان فاسدا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد
 باق بغيره فهو في بيع البت والكلام هنا في بيع الخيار (قوله متم ما لا) أى بخلاف المودع
 والشريك فلا يخلف الا اذا كان منهما أو المراد المتهم عند الناس لا عند من قام عليه فقط قاله شيخنا
 (قوله الا ان يظهر كذبه) استثناء من مقتضى وحلف مشتري وضمان عليه الا ان يظهر كذبه
 فانه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف مشتري وقوله الابينة راجع الى غاب عليه لا لقوله
 الا ان يظهر كذبه أيضا ورجع بعضهم لما عاينوا اذا شهدت يده بكذبه وشهدت اخرى بصدقه
 والحال انه مما لا ينافى عليه قدمت بيته صدقه بناء على أن الاستثناء منهما معا وقيل تقدم بيته
 الكذب بناء على أن الاستثناء من الثاني فقط وهما قولان في المسئلة والمعتدالة على وهو تقديم
 بيته الكذب اه شيخنا عدوى (قوله او يغاب عليه) ظاهره انه لا يمين على
 المشتري مع ضمانه وهو كذلك ويدل على أنه لا يمين عليه مع الضمان قول المصنف بعد الا ان يخلف
 فالثمن فانه مريض او كما صرح في انه اذا غرم القيمة وهي اكثر او غرم الثمن وهو مساو أو أكثر
 لا يكف باليمين وهو ظاهر اه بن (قوله كان الضمان منسه) اه بان كان المبيع بخيارهما
 لا يغاب عليه وظهر كذبه او لا يظهر كذبه لكن نكل عن اليمين او كان مما يغاب عليه ولا يمينه له
 بالنكف أو الضميمة فان الضمان من المشتري في ثلاث حالات كما ان الضمان من البائع في حالين
 (قوله وضمن المشتري الاكثر الخ) هذا يجري فيما لا يغاب عليه ان نكل عن اليمين او ظهر كذبه
 وفيما يغاب عليه اذ لم تقدم له بيته واما قوله الا ان يخلف فهو خاص بالخير اذ لا يمين مع ظهور الكذب
 قاله ابن عاشر (قوله والقيمة) أى وتعتبر يوم قبض المشتري للمبيع (قوله اذا كان الثمن اكثر)
 لا يقال كيف يتألف الاضافى معدوم لا نأقول العدم غير محقق فكانه في موجود (قوله انه
 ما فرط) أى انه ضاع بغير تقرب او بخلاف انه تلف بغير سببه (قوله فالثمن يضمه الخ) هذا
 اذا كانت القيمة اكثر من الثمن فان كان الثمن اكثر من القيمة او مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين

وحاصله ان المبيع اذا كان مما يغاب عليه وادعى المشتري ضياعه او تلفه ولم تقم له بينة فانه يلزمه
الاكثر من الثمن والقيمة كما مر فان كان الثمن اكثر او مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وان كانت القيمة
اكثروغرمها فلا كلام وان اراد ان يغرم الثمن الذي اقل منها حالف اليمن فعلم ان المشتري لا يكلف
باليمن مع الضمان كما تقدم (قوله وادعى ضياعه او تلفه) أى فانه يضمن الثمن فقط لانه بعد
راضيا وسواء كان الثمن اقل من القيمة او اكثر ما لم يحلف عند اشهاده لم يرد الشراء والا كانت عليه
القيمة ان كان اقل (قوله تغلب جانب البائع) أى حينئذ فيضمن المشتري الاكثر من الثمن
والقيمة ان لم يحلف ما فرط والا ضمن الثمن فقط (قوله فانه يضمن الثمن) أى بعد حلفه لقرضاع
كفى المواق عن اللخمي اه بن وذكر بعضهم انه لا عين عليه لان الملك للبائع كالم (قوله
وكيفية بائع على المبيع بالخيار) أى سواء كان مما يغاب عليه ام لا (قوله والا فلا شئ له) أى
لانهما يتقاصان ان وجدت شروط المقاصة بان كان الثمنان متفقين حلولا وامالو كان المشتري
اشترى اهما جمل وقد تلفت عند البائع والخيار للمشتري فان البائع يغرم الثمن حالا فاذا حل الاجل غرم
المشتري ما عليه من الثمن قاله شيخنا شيخنا العتيق وفى بن الظاهر انهما يتقاصان مطلقا لان البائع
يضمن الثمن على الوجه الذى وقع عليه البيع من اجل او حلول ولذا قال اللخمي كفى المواق فعلى قول
ابن القاسم يحلف البائع لقرضاع وبراءة ظاهره مطلقا (قوله أى ففعله دال على رد البيع) أى دال
على انه رد البيع قبل جنايةه لان هذا تصرف شأنه لا يفعله الانسان الا فى ملكه ثم ان هذا كرم مع
قوله سابقا وهو رد من البائع الا لاجارة كرره لاجل تقيم الصورة (قوله وخلفا) أى وان جنى بائع
والخيار له خطأ والحال انه لم يتلفه (قوله ان اجاز البائع) أى البيع وامضاه بسبب ماله فى ذلك
المبيع من خيار التروى فان رد البائع البيع فلا كلام للمشتري وانما لم تكن جنيته خطا لاجنابته
عمدا لان الحما منافع لقصد الفسخ اذا اخطأ لا يجماع القصد (قوله ان شاء تمسك) أى بذلك
المبيع المجنى عليه (قوله وان تلف المبيع) أى وان جنى بائع والخيار له عمدا او خطأ وتلف المبيع
انفسح البيع فيه ما (قوله بجناية البائع) أى عمدا (قوله ضمن الاكثر من الثمن) أى
لان للمشتري ان يختار الرد ان كان الثمن اكثر والا مضاه ان كانت القيمة اكثر (قوله فبها) أى
فى صورته فى الجنابة عمدا او خطأ (قوله فله رده وما نص) اذولى التعبير يارش الجنابة لما تقدم
فى قوله واخذ الجنابة (قوله والذى تله ح عن ابن عرفة الخ) الحاصل ان المشتري
اذا جنى عمدا او خطأ على المبيع بخيار للبائع جناية غير متلفة فى المسئلة طريقان بلريقة للمصنف
ان البائع يخير اما ان يرد البيع ويأخذ ارش الجنابة واما ان يرضى ويأخذ الثمن كانت الجنابة عمدا
او خطأ وطريقة لابن عرفة ان الجنابة ان كانت عمدا خيرا البائع على الوجه المذكور وان كانت
الجنابة خطأ أخبر المشتري بين اخذ المبيع ودفع الثمن وارش الجنابة واما ان يترك المبيع للبائع ويدفع
ارش الجنابة فارش الجنابة يدفعه فى كل من حالتي تخيير فقوله الشارح مع دفع ارش الجنابة فى
الحالتين أى حالتي تخيير وليس المراد حالة العمدا والخطأ واعتمد بعضهم ما لابن عرفة واقصر عليه فى
المج (قوله وفى تركه) أى رد المبيع للبائع (قوله وان تلفت ضمن الاكثر) هذا تكرار مع قوله وضمن
المشتري ان خير البائع الاكثر اهداه لتقيم الاقسام اه بن (قوله الاكثر من الثمن والقيمة) أى
لانه اذا كان الثمن اكثر كان للبائع ان يميز البيع بماله فيه فى زمن الخيار وان كانت القيمة اكثر من
الثمن فللبائع ان يرد البيع بماله فيه من الخيار ويأخذ القيمة (قوله فالاقسام ثثة) أى بيع خيار
فقط وبيع اختيار فقط وبيع خيار واختيار وبيع الخيار فقط هو البيع الذى جعل فيه الخيار

التروى لاحد المتبايعين في الاخذ والرد كايبيعك هذين الثوبين، هكذا على الخيار مدة ثلاثة ايام
في الاخذ والرد وبيع الاختيار فقط يبيع جعل فيه البائع للمشتري التعيين لما اشتراه كايبيعك
احد هذين الثوبين على البت بدينار وجعلت لك يوما او يومين تختار فيه واحدة منهما وبيع الخيار
والاختيار يبيع جعل فيه البائع للمشتري الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ
والرد كايبيعك هذين الثوبين بدينار على ان تختار واحدة منهما واما بعد اختيار واحدة لك الخيار
في الاخذ والرد ثلاثة ايام وفي كل من هذه الثلاثة امان ان يضيع الثوبان او احدهما او تمضي ايام
الخيار ولم يختتر فهذه تسع والمصنف تكلم على حكمها واحدا من الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما
مبيع فيضمنهما المشتري اذا قبضهما ضمان الخيار ان ادعى ضياعهما او ضياع احدهما فان مضت
مدة الخيار ولم يختتر لزمه معافاة هذه ثلاثة وفي بيع الاختيار فقط ان ادعى ضياعهما معا او ادعى ضياع
احدهما ومضت مدة الخيار ولم يختتر لزمه النصف من كل منهما بكل الثمن فهذه ثلاثة ايضا وفي بيع
الخيار والاختيار ان ادعى ضياعهما معا ضمن واحدة بالثمن وان ادعى ضياع واحدة ضمن نصفه وله
اختيار الباقي واذا مضت المدة ولم يختتر لم يلزمه شيء فهذه ثلاثة ايضا فقد علمت احكام التسع (قوله
وان اشترى احد ثوبين) السكاف مقدرة في كلامه أي احد كثوبين أي احد شيئين مما يغاب
عليهما (قوله من شخص واحد) احتراز عما اذا كان اشتراهما من شخصين فسيأتي حكم ذلك
(قوله الا ان يخلف) أي لقد ضاعا وما فرطت (قوله ويجري مثل ذلك في قوله اضياع واحد
ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي يبيع به فيقال هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان للبائع
فيضمن له نصف الاكثر من الثمن والقيمة (قوله راجع الخ) أي لا لقوله بالثمن لثلاثتهم ان يضمن
الاخر بغير الثمن (قوله يدفعهما) أي للمشتري ليختار واحدا منهما (قوله ولو سأل
في اقباضهما الخ) رد المصنف بل على اشبه القائل انه ان سأل فانه يضمنهما احدهما بالقيمة
لانها غير مبيعة والاخرى بالاقبل من الثمن والقيمة ويضمنه القيمة اذا كانت اقل بعد ان يخلف لعد
ضاعا وانظره فانه اذا كان غير مبيع ضاعا ضمنه القيمة (قوله ضمن نصفه) أي نصف
الثمن الذي وقع البيع به (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أي احتمال كون الضائع هو المبيع
وا احتمال كونه غيره أي اننا نكتبنا حالة وسطى لانه على احتمال كون الضائع هو المبيع يلزمه
كله وعلى احتمال كونه غير المبيع يحكم بالتروم اصله لانه وديعة عنده فعملنا بكل من
الاحتمالين واخذنا من كل طرفا (قوله على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم وقال محمد بن
المواز القياس ان له اختيار نصف الباقي لاجتماعه وذلك لان المبيع ثوب واحد فاذا اختار جميع
الباقي لزم كونه المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف الغرض واجيب بان هذا امر جرت اليه الاحكام
لدفع ضرر الشركة (قوله ضمنه بتمامه) أي وليس له بعد ذلك اختيار الباقي كما في ح عن
الرجاجي وابن يونس (قوله وشبه في مطلق الضمان) أي في ضمان الاشتراك وهو ضمان جزء
بحسب مال كل مطلعا أي لا بقيد كونه قبض ليختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ولا بقيد كون
المضمون نصفا (قوله فيعطي ثلاثة) أي على ان له من حين القبض واحدا منها غير معين ليختار
منها واحدا (قوله واولي ان قامت له بينة بذلك) أي كما قال ابن يونس لانه قبضها على وجه
الالزام أي الزام ان له واحدا منها من حين قبضها خلافا للمحذون حيث قال معني المدونة ان تلف
الدينار بن لا يعلم الا من قوله (قوله فيكون شريكا) هذا نصريح بوجه الشبهة لمخالفته في المسئلة
السابقة فلا يقال هذا ضائع لانه قد استفيد من التشبيه والحاصل ان وجه الشبهة بين المسئلتين

مطلق الشركة وهو مخفي في المشبه به لان قوله فيها ضمن النصف يتغيم الشركة فيها (قوله
ويحلف المتهم على الضياع) أي لأجل ان يرى أن ضمن الثلثين ومحل حلفه اذا عدم الدينة (قوله
فان لم يحلف ضمن الثلثين ايضا) أي ضمن الثلثين من الباقي ومن التالفين كما يضمن الثلث الثالث
وحينئذ فيضمن الدينارين التالفين ولا شيء له مما بقي والحاصل انه اذا لم يكن متهما او متهما وحلف
على الضياع حسب له ديناران اخذه قضاء ويكون عليه ان اخذه قرضا وان كان متهما ولم يحلف
حسب له الديناران التالفان ان اخذه قضاء وحسب عليه ان اخذه قرضا (قوله فان قبضها على
ان ينقدها) الخ هذا مختار قولنا فيعطي ثلاثة على ان له منها واحدا من حين القبض (قوله
فلا شيء عليه لانه أمين فيها) فلو ادعى الدافع على الاخذ انه اختار منها واحدا بعد نقضها ووزنها
وادعى الاخذ انها ضاعت قبل ان يختار كان القول قول الاخذ بيمينه فلا يلزمه شيء (قوله
ليختارهما) أي ليتروى في ان يأخذهما معا او يردهما معا (قوله فكلما هما بيع) يؤخذ منه
انه اذا ادعى ضياعهما معا الزم بالثمن وان ادعى ضياع واحد فقط لزمه بحصته من الثمن وهو كذلك
كافي المدونة ابن يونس قال بعض فقهاء القرويين ولو كان الهالك منهما ما وجه الصفقة لوجب
ان يلزمه جميعا للضياع الجميع ويحمل على انه غيبه قال في تكميل التقييد حكى ابن محرز هذا التقييد
عن بعض المذاكرين قال وهو غلط والصواب ان له رد الباقي كان الوجه والتبع وذلك لان ضمانه
اياه بئنه انما هو من اجل التهمة ولم يحكم عليه بأنه احتبس لنفسه ولو كان الضمان عليه بذلك
لم يكن له رد الباقي كان الوجه والتبع اهـ بن (قوله اني به لتقيم الخ) الحاصل ان ذكر
المصنف لهذا القسم وهو ما اذا اشترى الثوبين معا على الخيار انما هو لاجل استيفاء اقسام الثوبين
المذكورة في كلام غيره والافه هذا مكرم مع ما مر من احكام الخيار من انه اذا ادعى المشتري الضياع
او التلف كان الضمان منه واذا كانا باقين بيده حتى انقضى امدا الخيار لزمه لقوله سابقا ولزمه
بانه ضائه (قوله او يردهما) هذا يشير الى ان في العبارة حذف تقديره او يردهما وقوله بعد فالمراد
بالاختيار الخ يؤذن بان العبارة لاحذف فيها لان كونه فيها مأيا خيار صادق بالطرفين الرضى
والرد والتفريع لا يناسب فلو قال والمراد الخ كان اولي (قوله كما قرر به بعضهم) قال بن وهذا
التقرير هو الظاهر من صح ومقابله انه اذا ادعى ضياعهما ضمن واحدا فقط بالثمن وان ادعى ضياع
واحد وضعت المدة من غير اختيار لزمه النصف من كل منهما بالثمن فلزوم النصف من كل بالثمن
في صورتين على التقدير الثاني وفي ثلاث على الاول (قوله مما يغاب عليه ام لا) قامت بينة
على الضياع ام لا لان البيع على الازم (قوله ورد) بالبناء للفعول (قوله لما طرأ له) أي
للمشتري المفهوم من السياق وقوله بعدم الباء سببية (قوله كان فيه مالية) أي بان كان الثمن
يزيد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله ان عليه عينا) أي ولو لم تقم له بذلك بينة خلافا لما
يفيده كلام ابن سهل من انه لا يصدق فيما ادعاه من العين كما لا يصدق فيما ادعاه من غيره وانه
لا بد من ثبوت ذلك (قوله في غيره) أي كما لو اشترى جارية بشرط كونها نصرانية فوجدها مسلمة
فارادتها وادعى انه انما اشترط كونها نصرانية لكونه اراد ان يزوجها من نصراني عنده فلا
يصدق الابينة او وجه ولعل الفرق بين العين وغيرها حيث صدق في العين دون غيرها ان العين
مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (قوله وان بمناذاة) أي هذا اذا حصل الشرط من المشتري
بل وان حصل بمناذاة ولو استدلى بغيره كان يقول السمسار بامن يشتري من تزعم انها طباخة
ولا بعد ما يقع في المناذاة من تلفيق السمسار حيث كانت العادة انهم لا يلقون مثل ذلك

فإن كانت العادة انهم بلغفون مثل ذلك فلا ردة عند عدم ما ذكر في المناداة على الظاهر لدخول
المشتري على عدم ذلك كذا قرر شيخنا (قوله ويلزم منه انتفاء المسالبة) أي لأن المشتري للعرض
أما أن يكون فيه ما يماهه لا والفرع اعم من المسالبة ويلزم من انتفاء الاعمال انتفاء الاخص (قوله
فيلغى الشرط) أي لكونه لا غرض فيه ولا ينفع المشتري قوله لا الهين العا لم يخدمني نعم ذكر
بعضهم انه اذا اشترى في عبد الخدمة ان يكون غير كاتب فوجده كاتباً ان له الردوان هذا الشرط
لغرض وهو خوف اطلاع العبد على عورات السيد قاله شيخنا (قوله وبما العادة السلامة منه)
أي ولو لم يشترط السلامة منه (قوله ثم شرع في امثلة ذلك) امثلة الشيء الذي جرت العادة بالسلامة
منه المنقص للثمن والمبيع او للتصرف او بخلاف عاقبته (قوله او المبتاع الخ) أي او كان حاضراً
لكن كان المشتري لا يصح وقوله حيث كان الخ شرط في المفهوم أي فلو كان المبيع حاضراً
والمشتري مبصراً فلا ردة بالعيب ولا بالعور حيث كان ظاهراً لم يجرى على الرضى به حال العقد فان كان
خفياً لا يظهر الا بتأمل كان له الردية (قوله كغناء الامة) أي فانه موجب رد هوان كان قد
يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية (قوله احترازاً من الموضوععة للاستبراء) قال في الشامل
ان حاضت حيضة استبراء ثم استبرها الدم فهو من المبتاع ولا رد اهـ ومجمله اذا قبضها وهي نقية
من الحيض اما ان قبضها في أول الدم ثم تبادى استحاضة فان له ان يرد ثقله ابن عرفة عن اللحى
وهذا محل قول المصنف واستحاضة وقوله احترازاً من الموضوععة للاستبراء أي اولاً واضعة او مراده
بالاستبراء ما يشمل الموضعة (قوله ورفع حيضة استبراء) أي فيمن تنازع كما قاله الشارح
وبهذا قيدان سهل في نوازل ونصه الذي في المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب في اتى فيها
الموضعة لافي الوحش التي لاموضعة فيها وهو كذلك في المقرب ثم ذكر ان ابن عتاب انى بأنه عيب
حتى في الوحش التي لاموضعة فيها لان المشتري وطئها ومن حجة ان يقول لا اصبر على ارتفاع
حيضها كما ان الحمل فيها عيب وان كانت ونشأوا الى هذا ذهب ابن القصار وقد رأيت لاصبح عن
ابن القاسم ما قاله ابن عتاب اهـ فله وهذا اذا ارتفع حيضها حين الاستبراء لم يعلم قدم ذلك اما اذا علم
انها لا تحيض من قبل فهو عيب مطلق قال ابن يونس قال ابن القاسم واذا علم انها لا تحيض وقد
بلغت ستة عشر سنة وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق فارهة ودينة اهـ بن والحاصل ان من
اشترى امسة فتأخر حيضها زماناً يتأخر الحيض لمثله كان ذلك عيباً وجب رد هوانا اتفاق ان كانت
تتواضع فان كانت تستبرأ فطريقتان طريقة ابن سهل انه لا يكون ذلك التأخير عيباً يوجب رد هوانا
وطريقة ابن عتاب انه عيب ومحل الخلاف ان لم يعلم انها لا تحيض من قبل فان قال البائع انها
كانت تحيض عندي واحتمل صدقه وكذبه فان علم انها كانت لا تحيض عنده كان عيباً اتفاقاً
ترديه (قوله لا يتأخر الحيض لمثله) أي بان تأخر شهرين او ثلاثة قال في المدونة وان تأخر حيضها
شهرين او ثلاثة فذلك عيب اهـ واذا علمت انها ترد بتأخر الحيض ما يضر بالمشتري فترديه بقية
عيوب الفرج بالاولى قال في الجلاب الالعة والاعتراض (قوله وزنا) أي سواء كان فاعلاً
او مفعولاً وشمل اللواط اذا كان فاعلاً لا مفعولاً وان كان عيباً ايضاً لذكره بعده في قوله وتختعد
(قوله او اكل نحوافيون) أي حتى ثبت عليه انه يفعل ذلك فانه مرد سواء كان من على الرقيق
او من وحشه (قوله نعم) أي ولو لم يذكر كافي ح لتأذى سيده بكتلامه (قوله لدالته على
المرض) أي لان الشعر يشد الفرج وعده من رخصه (قوله للدواء) أي ان محل الزرع عيباً
يرديه اذا كان ذلك الزرع غير دواء بان كان خلقة واما ان كان لدواء استعمله فلا يكون عيباً

(قوله عدم نبات غيرهما) أى مما هو دليل على المرض (قوله بعدم الغم الخ) تنازع
كل من زيادة سن وطول احدهما (قوله لم يثبت على يباس العين) عبارة عجم ابن
عرفة عن ابن حبيب الظفر لم يثبت في شفر العين (قوله ومثله الشعر النبات في العين) أى
فيريده وان لم يمنع البصر ولا يخلف المشتري انه لم يره كما في رواية عيسى عن ابن القاسم كذا في حاشية
شيخنا خلافا لما في عقب من حلفه (قوله ويجز) في الصالح البحر بالتحريك خروج السرة وتوها
وغلظ ام لها (قوله ووجود احدا يويه) أى يمكن قريب يمكن اباقة اليه لان كان يمكن بعيد
جدا وانقطعت طريقه (قوله لاجد) أى لا وجود جدي بما قريب فلا يكون ذلك عيبا يريده
وذلك لما جبل عليه العبد والامة من شدة الالفة والشقة للابوين والاولاد فيجعلها ما ذاك على الابق
لهم بدون غيرهما من اقرارهما (قوله المراد به ما لا دخل لمخلوق فيه) أى المراد بالجنون الطبيعي
ما لا دخل الخ بان كان من غلبة خلط السوداء بغيره من الاخلاط الثلاثة الصفراء والدم وبالمغم على
ما ذكره اهل الطب وهذا اظهر من قول بن نقلا عن شيخه ابن مبارك ان الجنون الطبيعي ما يكون
من جن يسكن في الشخص من اول الخلقة حتى خلق الله الانسان خلق سكاكه معه فصار صرعهم
ووسوستهم له بالطبع أى من اصل الخلقة ومس الجن هو الصرع العارض من الجن الاجنبى الذى
لا يسكن في المصروع بل يعرض له احيانا اه كلامه (قوله لا بأس جن قال ابن عاشر تأمل
كيف جعلوا هنا مس الجن ليس بعيب مع ان عيوب الرقيق يرد بقابلها وكثيرها وجعلوا الجنون
في الزوجين ولو مرة في الشهر عيبا مع ان عيوبها التى ترد بها ما كانت كثيرة لا قبله اه واجب
عنه بان ما في النكاح في نفس الزوج بخلاف ما هنا فانه في اصل الرقيق وهو اضعف كما هو ظاهره
اه بن (قوله التى لا يشيب مثلها صفة لمخدوف) أى والرأفة الشائبة التى لا يشيب مثلها ومحل
الرد بالشيب وما بعده اذا لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد والافلا دخوله على ارضى بذلك العيب
(قوله وجعودته) قال في المدونة من اشترى جارية فوجد شعرها قد سودا وجعد فانه عيب ترد به
اه اللحنى ان فعل بشعرها فعل وكان ذلك مما يزيد في ثمنها ردت به ابو الحسن والتجديد ان يكون
شعرها اسبط فيلف على عود لان الاجعد احسن من الاسبط وعليه فكان على المصنف اوقال
وتجعيده (قوله ولو وحشا) قال ح الظاهر رجوعه للسائل الثلاث قبله أى المجموعة
والسهولة وكونه ولد زنا اه وفيه نظر ففي ابى الحسن قال عياض مفهوم المدونة ان الصهايا لو سود
شعرها لم يكن له القيام لان هذا غش وتدليس قال ابو محمد بن حبيب وذلك في الرائعة وليس
في غيرها عيبا ثم قال ابن القاسم ولا ارى ان يردّها الا ان تكون رائعة او يكون ذلك يضع من ثمنها
اه وبه يعلم ان ما ذكره عقبه التسابع له شارحنا من التقيد بالرائعة هو الصواب انظر بن (قوله
في وقت) أى اذا حصل ذلك البول في وقت وقوله ينكر فيه البول أى منه وقوله انهاى الذات
المبيعة ذكر اوانى (قوله ان اقرت) شرط في قوله وحلف وحاصله انه اذا لم يثبت حصول البول
عند البائع وانكر البائع حصول البول منه فانه يوضع عند اجنبى فاذا اعرب ببوله حلف البائع انه
لم يبل عنده فان حلف كانت مصيبتة من المشتري وان نكل رد ذلك المبيع على البائع والنفقة
في زمن وضعها عند الاجنبى على المشتري لا يقال قول المصنف وحلف أى البائع ان اقرت الخ
يخالف قوله الا فى واقول للبائع في نفى العيب أى بلامين لانا نقول ان النسمة لما اقرت عند
الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع ه خش (قوله كما هو
الموضوع الاولى كما هو المقصود) أى ان المقصود من وضعه عند الغير ان يبول عنده فيحلف البائع

انه ليس بقديم والمحاصل انه لا يخلف المشتري بآثمه على عدم قدمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضع
عند الغير بل لابد من البول عند من وضعت عنده لانها حينئذ تنافي المنازعة بينهما فيخلف
البائع (قوله وليس بمراد) أي لان البائع لا يوضع عنده أصلاً كما لا يوضع عند المشتري بل يوضع
عند غيرهما أما أنها لا توضع عند المشتري فلانه يتهم على قوله بالت عندي وأما أنها لا توضع عند
البائع فلا احتمال ان تبول عنده وينكر ذلك (قوله من امرأة أو رجل ذي زوج) هذا اذا كان
المبيع أمة وأما لو كان عبداً فإنه يوضع عند رجل وان لم يكن له زوجة (قوله بيولها) أي الأمة
المبيعة (قوله فلو قال الخ) هذا مفرع على ما مر من انه لا بد في حلف البائع من اقرارها تحت
يد أمين غير المشتري وانه لابد من بولها عنده (قوله اذا لا يحسن حينئذ ان يقال الخ) أي
لان البول ثابت باتفاق كل من البائع والمشتري ونزاعهما انما هو في كونه قديماً عند البائع
أو حادثاً عند المشتري فلا تنافي ان يقال ان البائع يخلف ما بات عنده ان وضعت عند أمين واخبر
بانها بات (قوله لمن شهدت له العادة) أي شهدت له البيعة مستندة للعادة (قوله ورجحت
بلايين) فيه نظر لقول المصنف الآتي وحلف من لم يقطع له بصدقه والمحاصل ان من شهدت له البيعة
قطعا فالقول قوله بلايين وان شهدت له ظناً فالقول قوله بيمين وان لم يقطع ولم تظن لواحد بل حصل
الشك فالقول للبائع بيمين وانما حلف مع ان القول قوله في نفي العيب وحدوثه لان الشأن في البول
الشك في قدمه وحدوثه (قوله بكل منهما) أي وليس المراد اشتهرت الأمة فقط بتلك الصفة
كما هو ظاهره (قوله وكان حقه ان يقول اشتهر بألف التثنية) أي فالاشتهار لابد منه في ثنث
العبد وفي فحولة الأمة وهو كذلك في نقل الموافق عن الواخعة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما في الموافق
أيضا عنهما فان ظاهرها ان الشهرة شرطية في رد الانثى بالفعولة وأما العبد فغيره بالثنث اشتهر بذلك
أم لا قال في التوضيح ابو عمران وانما اختصت الأمة بهذا القيد ولم يجعله ارجل مشتركاً فيه
لان الثنث في العبد يضعفه عن العمل وينقص نشاطه والتذكير في الأمة لا يمنع جميع المحاصل التي
تراد منها ولا ينقصها فاذا اشتهرت بذلك كان عيباً لانها لمعونة في الحديث وجهل في الواخعة
الاشتهار قيد في العبد والأمة ه عياض فتبين بهذان الافراد في الاشتهار كما في المصنف هو
الموافق لظاهر المدونة ولا بن المحاجب اه بن (قوله بان يؤتى الذكر) أي في دبره
وقوله فعل شرار النساء أي من المساحقة وقوله واللم ير دأى ولا يحصل ما ذكر من الفعل فلا رد
ولو حصل التشبيه منهما (قوله والتشبيه) أي واذا حصل الرد بالتشبيه فالرد بالفعل أولى (قوله
وما هنا في المفعول الخ) علم من كلامه ان الفاعل يرد بالزنا وان لم يشتهر بذلك ولو كان ذلك الفاعل
لا يبطأ وأما المفعول فلا رد الا اذا اشتهر بتلك الصفة على ما في ذلك من الخلاف كما مر (قوله
تأويلان الاول لعبد المحق والثاني لابن ابي زيد وسببهما ان المدونة قالت يرد بثنث العبد وتذكر
الأمة ان اشتهرت وفي الواخعة انهم ما يردان بالفعل دون التشبيه فجعله عبد الحق تفسير لها وجعله ابن
ابي زيد خلافاً واحتج له ابو عمران بانه لو رأى الفعل لسكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد الاشتهار
في الأمة فلذا جمل الثنث والفعولة على التشبيه ه بن (قوله او طويل الاقامة) أي او كان
ليس مولداً ببلد الاسلام لكنه طال اقامته بينهم (قوله وفات وقته فيهما) أي وفات وقت
الختان في كل من الذكور والانثى (قوله فالاصنف اخل بقيود ثلاثة) أي لان شرط الرد بعدم
الختان اذا ولد ببلد الاسلام ان يولد في ملك مسلم وان يكون مسلماً وان يفوت وقت ختانه وشرط
الرد فيمن لم يولد ببلد الاسلام ان يكون مسلماً وان تطول اقامته في ملك مسلم وان يفوت وقت ختانه

والمصنف لم يتعرض لشي من تلك القيود وظاهره ان ما ولد ببلاد الاسلام أو ولد بغيرها وطالت اقامته فيها برتبة ترك الحتان مطلقا وليس كذلك (قوله وكون المولود منه) أي وكون المولود الذي ولد في بلاد الاسلام حاله كونه منها أي ذكرا أو أنثى ولد في ملك مسلم (قوله وتنتن بمجلوبهما) أي المجلوب منهما أي من الذكور والاناث والنص يفيد ان المحتان انما يكون عيبا في المجلوب اذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يثبت وان كان من يثبت كاليهود فلا يكون وجوده محتونا ميبا اه سيحنا عدوى (قوله ثم شبهه الخ) كذا في نسخة المؤلف بخطه والاولى ثم شبه في قوله (قوله أي بعدم براءة) أشار به هذا الى ان المراد بالهدة هنا ضمان المبيع من عيب واستحقاق لضمانه من الاستحقاق فقط لان عدم البراءة عبارة عن الضمان من العيب والاستحقاق (قوله كبيع بعهد الخ) أي واما عكسه وهو براءة ما اشتراه بعهد فغيره قولان فقولان كذلك للشترى الرد لان ذلك داعية للتدليس بالعيوب وهو المعتمد وقيل ليس له الرد (قوله من عيوب لا يعلمها علم ان البراءة من العيب الذي يوجد في المبيع لا تجوز الا في الرقيق ولا تجوز في غيره فاذا باع عرضا أو حيوانا غير رقيق على البراءة من العيوب ثم اطاع المشتري على عيب قديم فيه كان له رده ولا عبرة بشرط البراءة بخلاف الرقيق اذا بيع على البراءة ثم اطاع المشتري على عيب فلا رده وانما تجوز البراءة في الرقيق اذا طالت اقامته عند البائع وان يجهل العيوب التي تراء منها ولذا قال الشارح وتبرأه من عيوب لا يعلمها مع طول اقامته عنده (قوله كشرائه من الحاكم) أي الذي يبيع تركه الميت او مال المفسد لاجل وفاء ما عليه من الديون (قوله ثم باعه بالعهد) أي الضمان من العيب والاستحقاق والحال ان البائع لم يعلم المشتري حين باع ان هذا العيب الذي باعه له بالعهدة كان اشتراه على البراءة (قوله كرهص) ادخل بالكاف الدبر وهو القرحة والنطاح والرفص ان كان كل منهما ينقص الثمن وتقرىس الذراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين واما كثرة الاكل فليست عيبا في الحمير وان البهي عيب في الرقيق ان كانت خارجة عن المعتاد اه عدوى وفي بن وجدت بخط ابن غازي مانعه قيل العمل اليوم ان من اشترى فرسا فاقام عنده شهر لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا اه قلت وقد اشتهر به هذا العمل في فاس في نظم العمليات وبه شهر الدواب بالخصوص * بالعيب لترد فافهم النصوص

(قوله شهدت العادة) الاولى شهدت البيئة بقدمه بان شهدت بأنه كان بها وهي عند البائع (قوله على قدمه) أي بان كان بقواتها او غيرها أثره وقال اهل النظر ان لم يحدث بعهد يبعها (قوله فالقول للبائع يمينه) أي على انه ما علمه عنده فان نكل حلف المشتري انه قديم ورد هذا ان كانت البدوى وعوى تحقيق والا كان للمشتري الرد بمجرد تكول البائع (قوله رعدم حمل معتاد) المراد بالحمل ما يحمل على الدابة لا الولد كما أشار لذلك الشارح ولا يصح ان يصور بما اذا شرط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل فله الرد حيث اعتيد حملها لانه لما شرط المشتري حملها جعل للجنين ثمن وذلك مفسد للمبيع فلا يتأى الخيار في الرد (قوله حيث لم تنقص قوة اليمين) أي فان نقصت كان للمشتري الرد بذلك ولا يجبر بضعف اليمين بزيادة قوة اليسار كما في ابن شاس (قوله ولا رد في ثوبية) يعني انه اذا اشترى أمة يقبض مثلها الكونها كبيرة فوجدها ثيبا والحال انه لم يشترط بكارتها فانه لا يردها سواء كانت غلبة او خشا لان العادة عدم سلامتها من الافتضاض وتحمل على انها قد واصلت لعل انها زنت لان الاصل في الاماة اقتناؤها من اللوطه (قوله فعيب) أي ترد به (قوله مطلقا) أي اشترط انها غير مقتضة ام لا لقول المصنف وبما العادة السلامة

منه (قوله ان اشتروا) أى وامان لم يشتروا ذلك فلا ترد بالثبوتية (قوله وعدم فحش الخ) أى انه اذا اشترى أمة فوجد قبلها مضيقا ضيقا غير متفاحش فلا رد له لان هذا مباح (قوله فغيب) أى فترديه ان كانت تلك المجارية من جوار الوطء لانه كالنقص فى الحلقة والافلا فان تنازع البائع والمشتري فى فحش ضيقة او فى فحش اتساعه وعدم فحشه نظرها النساء وتجبر الامة على تمكنهن من الاطلاع بخلاف المحرمة فانها لا تجبر على نظرها لئلا يمكن لو مكنت جازلن النظر اه تقر برشيعنا عدوى (قوله وكونها زالا) عطف على ضيق فالقيد وهو عدم الفحش مستفاد من كلامه بمعونة العطف أى انه اذا اشترى أمة فوجد لها صغيرة اليتيم صغيرا غير متفاحش فانه لا يرد لها اما لو جعل عطف على عدم فلا يكون كلامه مفيدا لذلك القيد واعلم ان التقييم بهذا القيد هو الصواب كما فى ح لانه وان اطلق فى المدونة ان كونها زالا ليس عيبا لكن أولها المتأخرون بما اذا كان يسيرا كما قال المازرى (قوله لم ينقص الثمن) ظاهره ولو نقص الجمل وهو مفاد الشامل كما فى ح وكلام الواقى بخالفه فيفيد انه متى نقص الثمن أو الجمل أو الحلقة فهو عيب وهو الظاهر اه بن فادوى ان يعنى فى كلام المصنف بان يقال قوله لم ينقص أى لم يحصل به نقص لثمن ولا للجمل ولا للحلقة والمراد بالثمن هنا القيمة (قوله واولى ان لم يحبس) أى والحال انه غير مشهور بالعداء (قوله واملو كان متهم فى نفسه) أى بالسرقة لكونه مشهورا الخ (قوله ولا رد فيها الخ) أى لا رد بالعيب الذى لا يمكن الاطلاع عليه الابتغى ذات المبيع على المشهور ورواية المدنيين الرديئة (قوله والعادة كالشرط) أى فاذا جرت العادة بالرد بذلك العيب بعد الاطلاع عليه عمل بها (قوله بعد تغيرها) أى اذا اطلع على عيبها بعد تغيرها (قوله ثم ذكر ما يمكن الاطلاع عليه قبل تغير المبيع) أى ثم ذكر العيب الذى يمكن الاطلاع عليه قبل تغير المبيع (قوله ورد البيض الخ) المحاصل ان البيض اما ان يطلع المشتري على كونه مذرا أو عمر ووافق كل اما ان يكون البائع مدلسا او فى كل اما ان يكسره المشتري أو يشويه او لا يفعل به فعلا فالصور اثناء صفحتي اطلع المشتري على كونه مذرا فانه يرد بفساده ويرجع المشتري بجميع الثمن سواء كان البائع مدلسا ام لا كسره أو شواه ولم يفعل به فعلا صلا وذاك لفساديه وان اطلع على كونه عمروفا فان دلس البائع كان المشتري بالخيار اما ان يعاسك ولا شئ له او يردو بأخذ جميع الثمن ولا شئ عليه وهذا اذا كسره ولم يفعل به فعلا صلا واما ان شواه رجع بالارش وقات البيع وان لم يكن البائع مدلسا فان اطلع على عيبه قبل الكسر والشئ خير للمشتري بين التماسك والرد ولا شئ له ولا عليه وان اطلع عليه بعد شويه او قبله رجع بقيمة النقص وقات المبيع وان اطلع عليه بعد كسره ولم يشوه ففيه طريقان المعتمد منهما انه يجبر بين رده ودفع ارش الحادث بالكسر والتماسك به وأخذ ارش القديم بان يقوم على الكيفية التى ذكرها الشارح والطريقة الثانية انه ليس للمشتري الرد بل يتعين التماسك وأخذ ارش العيب القديم (قوله ان كسره) أى او شواه (قوله فان كسره) أى فان لم يدلس وكسره (قوله ما لم يفت بخو القلى) المراد بخو القلى الشئ (قوله وما نقصه) أى وله التماسك به وارش العيب القديم (قوله لم يرد) أى سواء ظهر له مذر أو عمروق (قوله بالعيب القليل والكثير) فلذا قيل ان الكتاب يرد بنقص ورقة كما فى البداءة العرفاء (قوله الا الدار) أى وكذلك غيرهما من بقية العقار كالفرن والحمام والطاحون والخان فلا ترد كغيرها بالقليل والكثير بل بالكثير فقط وقوله فان عيبها الخ هذا إشارة للفرق بين الدار وغيرها وحاصله ان الدار يسهل اصلاح عيوبها وزواله بحيث لا يبقى منه شئ بخلاف غير ما ولا الدار لا تخضع

عيب فلوردت بالقليل لا ضربت بالسائع فتسوهل فيها ولا نهال لتراتد للتجارة بل للقيمة قد سهول فيها
 (قوله ولا قيمة) أى ولا رجوع على السائع بقيمته (قوله وكسر عتبة) أى اورف او خلع
 بلاطة او ضبة (قوله أى القليل) يعنى من العيب لاجدا و اشار الشارح الى ان فى كلام المصنف
 استخذ اما لان التردد فيما فيه الارش وهو المتوسط وهو غير اليسير المتقدم (قوله هل يرد للعرف)
 أى غاضى العرف بقلته فهو قليل وما قضى بكثرة فهو كثير (قوله او مادون الثلث) أى
 او ما نقص من القيمة اقل من الثلث وهذا قول أبى بكر بن عبد الرحمن وقوله او مادون اربع أى
 او ما نقص من القيمة اقل من الربع وهذا قول ابن عتاب (قوله او ما نقص من معظم الثمن) المراد
 بالثمن القيمة أى او ما نقص عن معظم القيمة بان نقص نصف القيمة فأقل وهذا قول أبى محمد
 فاذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا ارشها اذا طرح من قيمتها يكون اقل من معظمها بان كان نصفها
 أو اقل منه كان ذلك العيب متوسطا (قوله او عن عشرة) أى او ما نقص القيمة عن عشرة بالنسبة
 لما اذا كانت القيمة مائة اما المنقص للعشرة فكثير فاذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا ينقص
 تسعة دنانير من مائة قيمتها فهو قليل وان كان ينقص عشرة فهو كثير وهذا قول ابن رشد ولعله تفسير
 لقول ابن العطار ان اليسير ما نقص عن العشرة وما نقص العشرة كثير ولم يبين من كم (قوله ورجع
 بقيمته) أى ورجع المشتري على السائع بقيمته ولا رد للمشتري به أيضا الا ان يقول السائع ارد على
 ما بعتك لك وخذ الثمن والا كان له ان يرد الا ان يموت المبيع فيتعين اخذ قيمة العيب كذا فى المواق نقلا
 عن نوازل ابن الحام وفي النخعة ان المتوسط كالسكندر فى الرد به قال فيها

وبالكثير المتوسط حتى * فيما من العيب الخيار قد يحق

قال الشيخ مياره فى شرحها وهذا هو الذى جرى به العمل بفاس (قوله سواء خيف على المجدار
 الهدم ام لا) هكذا فى الامهات قال فى التوضيح وصرح به اللغوى وعياض خلافا لما اختصرها عليه
 أبو سعيد ونصه ومن ابتاع دارا فوجد فيها صدعا فان كان يخاف منه على المجدار فليرد به والا فلا اه
 وقد تعقب عليه اه بن (قوله فان خيف عليها منه) أى فان خيف عليها الهدم من ذلك الصدع
 (قوله وفى قدره تردد) أى فقل انه ما نقص القيمة الثلث وقل ما نقصها اربع وقل ما نقصها عشرة
 اذا كانت مائة وقل انه معتبر بالعرف وقل ما نقص معظم القيمة (قوله الا ان يكون الخ)
 يصح ان يكون استثناء من قوله كصدع جدار لم يخف عليها السقوط منه أى الا ان يكون المجدار
 الذى فيه الصدع ولم يخف عليها السقوط منه فى واجهتها أى حائط بابها فانه لا يرجع بقيمته بل
 اما ان يرد هابه او يتعاسك ولا شئ له ويصح ان يكون استثناء من قوله ولا رد بعيب قل الا ان يكون
 العيب لا يقيد بكونه قليلا فى واجهتها أى حائط بابها فله ان يرد به وان يتعاسك ولا شئ له والى كلا
 الاحتمالين اشار الشارح (قوله او العيب) أى لا يقيد بكونه متوسطا لان العيب الذى يكون
 فى واجهتها لا يكون متوسطا (قوله ونقص الثلث) أى ثلث القيمة او ربعها (قوله او يكون)
 أى العيب متعلقا بالوضع مصورا او متلبسا بقطع منفعة و اشار الشارح بما ذكره ان قوله او يقطع
 منفعة متعلق بمحذوف معطوف على خبره يكون (قوله يجعل الحلاوة) أى حالة كون الدار جعل
 الحلاوة (قوله او كونه على بابها) أى واجها البابها او كان فى دهليزها او كان مرحاضها بقرب
 البيوت او قرب الحائط (قوله او شؤمها) أى بان كان يتربط الماروه بسكناها كان يكون
 من سكنها يموت او يحصل له الفقر او موت ذريته (قوله او جنبها) أى أو سوء جنبها (قوله او بقها) أى
 اركثرة بقها فبق الدار انما يرد به اذا كان كثيرا كالنمل واما رل النخعة

والبقى عيب من عيوب الدور في وجوب الرد على المشهور

تقدّمه ابن الناطم في شرحه بأنه لا بد من قيد الكثرة وأصلحه بقوله

وكثرة البقي تعيب الدور * وتوجب الرد لأهل الشورا

(قوله) وأنا حرة بعتي) وأنا حرة لأصل من البلاد الأجنبية وغار العدو على بلدنا وأخذ في منهاها
وقال بعضهم إذا قالت ذلك فأنها تصدق إذا شاعت الغارة على أحرار بلدهم والمعتقد الأول ولكن
الأحوط أن يعقد عليها ولا يطاؤها بالملك (قوله لم تحرم) أي لمجملها على عدم الصدق فيما قالته
وانتهائها على الرجوع للبائع (قوله في زمن العهدة والمواضعة) أي أو في زمن الخيار والمراد
بالعهدة عهدة الثلاث لأنها هي التي تكون فيما في ضمان البائع والمراد أن المشتري أطلع على أنها
أدعت على البائع بذلك (قوله لا إن قالته بعد دخولها في ضمانه) أي فلا يكون له الرد بذلك
لأن شرط الرد بالعيب بثبوته في زمن ضمان البائع (قوله بين ذلك وجوبا) أي لأن هذا ما
تكرهه النفوس (قوله ولو في الصورة الثالثة) أي وهي ما إذا قالت ذلك بعد دخولها في ضمانه
بانتضاء أمد الخيار والمواضعة خلافا لظاهر المتن لأنه يقتضي أنه لا يجب عليه البيان إلا حيث يكون
له الرضا وهو أن يصدر منها ذلك وهي في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال المصنف لكنه عيب ولو باعها
بين كان أحسن (قوله الذاتية) أي القائمة بالذات (قوله تكلم على ما هو) أي شرع يتكلم على
ما هو كالداني وقوله وهو أي العيب الذي هو كالداني التغير الفعلي أي ظهور الحال بعد التغير الفعلي
لأنفس التغير الفعلي كما هو ظاهر عبارته (قوله وأنه كما شرط) أي وبين أنه كالمشترط وهو
عطف على تكلم الخ (قوله وتصربة المحبون) أي ولو حسارة أي لا زيادة لهن يزيد في ثمنها
لتغذية ولد لها (قوله كالشرط) أي كشرط المشتري كثره اللبن صراحة ثم يخاف ذلك المشروط
(قوله وهو يعلم خلاف ذلك) أي فلا يضمن ذلك الشخص القائل ما عاقل به إلا أن لا يعلم على
المشهور ومجمل عدم العلم ما لم يقل وأنا ضامن والأضمن ما عاقل فيه ومن الغرور القولي قول
صديقه قد دأ بهم بغير اجزي طيبة وهو يعلم خلاف ذلك وإعارة شخص لا تخلفا بخروفا وهو يعلم به
وقال أنه صحيح فلف ما وضع فيه بسبب الخرق فلا ضمان في جميع ذلك على المشهور ومجمل عدم
الضمان بالغرور القولي ما لم يضمن له عقد اجارة فيما يمكن فيه والأضمن كصير في تعدد باجرة وأخبر أنه
جيد مع علم برأته وكاجارة أنه فيه حرق وأخبر المؤخر أنه سالم مع علم بخروقه فلف ما وضع فيه قاله عجم
ونقص من كلامه أن الصير في إذا قد بغير اجارة فلا ضمان عليه غرام لا وكذا أن كان باجرة ولم يغير
بان خطأ مثلا بخلاف ما إذا كان باجرة وغريبان علم أنه زائف وقال أنه جيد فانه يضمن والذي ذكره
خمس في كثيره أن الصواب عدم ضمانه مطلقا ونقل ذلك في باب الاجارة عند قول المصنف ولم يغير
بفعل انظر حاشية شيخنا (قوله ثم شبه في الحكم) أي وهو ثبوت الخيار للمشتري أن شاء رد
أو تمسك إذا ظهر الحال وهذا يشير إلى أن الكاف في قوله كتلخع ثوب عبد لتشبيهه ويصح أن تكون
للتقيل وأنه مثل للغرور الفعلي بمثلين الأول التصربة وهذا هو الثاني أشار إلى أنه لا فرق بين
أن يكون الفعل متعلقا بالمبيع أو بعلاجه (قوله كتلخع ثوب عبد) أي حين يبيعه وقوله أو بيده
أي أو يبيعه ويبيده الخ فيض أنه كاتب والحال أنه ليس كذلك (قوله أن فعله الخ) شرط
في قول المصنف فيرده أي يثبت للمشتري الرد أن فعله السيد أي أن ثبت أن السيد فعله وأمر العبد
بفعله وذلك لأنه بمنزلة من اشترى عبدا بشرط الكتابة ثم تخاف المشروط فان لم يثبت أن السيد فعله
ولأمر العبد بفعله فلا رد للمشتري لاحتمال فعل العبد ذلك بغير علم سيده لكرهه بقائه في ملكه

فان تنازع البائع والمشتري في كون البائع امره بفعله اولا فالقول قول البائع انه لم يأمره (قوله فبرده الخ) أتى به مستفادة من قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده (قوله من الحيوان) أي سواء كان بهيمة أو كان آدميا (قوله بصاع) أي مع صاع وقوله خاص بالانعام أي واما لوردة أمة او رد حماره فلا يرد معها صاعا (قوله على الرضى) أي فقدر الصاع معين فلا يزداد عليه ليكثره اللبن ولا ينقص عنه لقلمه ولا يلتفت لغلو الصاع ولا رخصه (قوله وتزد بتعدها) أي تعدد الصاع بتعدد الذات المصرة فهذا يفيد ان لكل ذات صاعا ولو تعدد حلبها (قوله من غالب القوت) أي ولا يتعين كونه من تمر على المذهب وقيل يتعين لو وقع في الحديث حيث قال ان شاء الله مسكه وان شاء الله ردها وصاعا من تمر وجهه المشهور على انه كان غالب قوت اهل المدينة ثم ان قوله من غالب القوت يشعر بان هناك غالباً وغيره اما ان لم يكن هناك غالب بل كان هناك صنفان مستويان او ثلاثة مستوية في القوتية فانه يجزى في الاخراج من ايها شاء سواء كان من الاعلى او من الوسط او من الادنى قاله البساطي وهو ظاهر كلامهم وقال الشيخ على السهري يتعين الاخراج من الاوسط اه تقرير عدوى (قوله عوضا عن اللبن) معول لقوله فبرده مع صاع (قوله وحرم رد اللبن) أي غاب عليه المشتري أم لا (قوله بيع الطعام) أي وهو الصاع (قوله وجب الصاع) أي من غالب القوت قال للعهد (قوله وهذا التعليل) أي قوله لانه يرد المصرة الخ (قوله وانما اقتصر) أي المصنف (قوله وكذا يفيد) أي هذا التعليل السابق كما يفيد الخ ويفيد أيضا انه لو رد الحيوان بعيب التصرية قبل اخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لو رد اللبن مع الصاع فلا حرمة وذلك لان الصاع بدل اللبن والمنوع عدم رد البدل وهذا رد البدل وان كان قد رد البدل ايضا واعلم ان رد المشتري للصاع امر تبسدى أمرنا به الشارع ولم يعقل له معنى وذلك لان القاعدة ان الخراج بالضمان والضممان على المشتري فقتضاه انه يفرز اللبن ولا شيء عليه كما قال بذلك بعضهم على انه لو كان عوضا عن اللبن وان اللبن لا يستحقه المشتري ففيه بيع الطعام بالطعام نسبيته هذا وقد قال بعض أهل المذهب كاشبه انه لا يؤخذ بجديث المصرة وهو لا تصرف الا بل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان شاء الله مسكه وان شاء الله ردها وصاعا من تمر لنسخه بجديث الخراج بالضمان لانه اثبت منه وقال بعضهم -م كابن يونس- لا نسخ لان حديث المصرة أصح وانما حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصرة خاص والخاص يقضى به على العام انظر بن (قوله لان علمها مصرة) أي انه اذا اشتراها وهو يعلم انها مصرة فلا رد له قال اللخمي ما لم يجدها قليلة الدردون المعتاد من مثلها والا كان له الرد كذا في بن واما لو علم انها مصرة بعد شرائها وقبل حلبها خلف انه لم يرد امسا كما رضاء بها وكان له ردّها ولو اشهد انه امسكها للاختبار لم يخلف وكذا لو علم بعد حلبها وامسكها يحلبها ثانيا لاجل ان يعلم عادتها وكذا لو سافر فحلبها اهل زمانا فله اذا قدم ردّها وصاعا قاله ابن محرز اه عدوى (قوله ولكن ظن كثرة اللبن) أي ظن انه اكثر من لبن مثله عادة هذا هو المراد (قوله فتخلف ظنه) أي بان وجدها تخلف حلاب امثالها (قوله لا غير) أي من عمل او لحم (قوله او قرب ولا دتها) أي او بعد ولا دتها بقرب (قوله بان لم يخبر الخ) أي لم يخبر بقله لبنا عما ظنه مع حلابها حلاب امثالها (قوله ان يجدها مصرة) أي وهذه له ردّها مع صاع (قوله عن معتاد مثلها) أي فتخلف ظنه وقوله فلا يردّها الا بالانثروط أي واذا ردّها فلا يردّها معها صاعا (قوله بغير عيب التصرية) أي كما لو ردّها رهص ونحوه (قوله على الاحسن) أي على ما استحسنته التوسى وهو قول ابن القاسم وروى

اشهب يرد معها ما علانه صدق عليه انه رده مرة (قوله على المختار) أي عند اللخمي والارجع
 عند ابن يونس (قوله وهو قول الأقل) أي من اهل المذهب (قوله وقال الاكثر) أي وهو المعتمد
 قال خش في كبره وحكى هذا القول ابن العطار على انه المذهب فكان ينبغي للمصنف ان يحكيه
 امامنا وبالماس قبله او يقدمه ولعله انما تركه لقول ابن زرقون ليس العمل عليه قاله شيخنا
 في حاشيته (قوله فان كان) أي الشرائع المتعددة من المصراة يعقود وقوله تعدد أي الصاع (قوله
 وان حلت الخ) حاصله ان المشتري اذا حلب المصراة اقل مرة فلم يقين له امرها فحلبها ثانية
 ليختبرها فوجد لبنها ناقصا عن لبن التمصرية فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضاءها
 ولا رده ولا حجة عليه في الثانية اذ بها يعتبر امرها ~~هكذا~~ في المالك في المدونة وفي الموازية عن مالك
 له حلبها ثالثة ويردها بعد حلبه ان لم يرض بها ولم يصرح في الموازية بانه حصل له الاختبار بالحلب
 الثانية فاختلف الاشياخ هل بين السكابين خلاف او فاق فذهب المازري واللخمي الى ان بينهما
 خلافا يحصل ما في الموازية على اطلاقه أي سواء حصل الاختبار بالثانية او لا وذهب ابن يونس الى
 ان بينهما فاقا يحصل ما في المدونة على ما اذا حصل الاختبار بالثانية وما في الموازية على ما اذا لم يحصل
 الاختبار بالثانية وهو احسن كما قال شيخنا فيحمل كلام الموازية على ما اذا لم يحصل اختبار بالثانية
 وقوله تاويلان أي متعلقان بكلام الموازية لا المدونة واما لو حلبها رابعة فهو رضى باتفاق (قوله
 في يوم ثالث فيه ان الذي يفيد النقل كما في طغى ان المراد بالحلبات المرات لا الايام اه عدوى وفي
 بن تقييده بالحلبات المعتادة كبركة وعشية (قوله وفي الموازية له ذلك) ظاهر المصنف ان الموازية
 تقول له الردي بعد الحلبات الثلاثة ولو حصل له الاختبار بالثانية وليس كذلك اذ لو صرح بذلك لما
 تأتى قوله وفي كونه خلافا وفاقا تاويلان فالمراد ان الموازية لكان يرد بها بعد اثلاثه بقطع النظر
 عن القيد السابق وهو حصول الاختبار بالثانية فخرج لو اشترى ثورا للمحرث فحرب به اقل يوم فرقه فلم
 يرد ثم حرب به ثاني يوم فرقه فليس المحرث ثاين يوم رضى لان له ان يدعي الاختبار كما ذكره الواوغي
 اخذنا من قول المدونة في هذه المسئلة فان حصل الاختبار بالثانية فهو اى حلبها ثالثة رضى (قوله
 ولو حلبت مرارا) اى ولو حلبها اهل وهو غائب مرارا (قوله لان الغلة فيه) اى في زمن الخصام
 (قوله اى من الردي بالعب) اى واما الاستحقاق فلا يمنع من الردي ببيع الحماكم ولا الوارث ولو بينا
 انه ارث (قوله لقضاء دين او تنفيذ ذوصية) اى واما بيع الوارث لاجل القيم بينهم فظاهر
 المصنف انه كذلك مانع من الرد وهو قول عياض وظاهر الشارح انه ليس ببيع براءة ولا يشترى الرد وهو
 قول الباسجي رهرا لظاهر كما في شب اه عدوى (قوله فلا يشترط فيه ذلك) وحيد في بيعه ببيع
 براءة مطلقة بين اوليين وما قاله الشارح تتبع فيه عجب والصواب ان قول المصنف بين انه وارث
 راجع ليحل من الوارث والحماكم فان بينا كان بيعه مما للرفيق ببيع براءة وان لم بينا كان المشتري
 بالخيار بين ان يرد او يتسأك كما في طغى اه عدوى (قوله لم يكن ببيع براءة) اى فله المشتري
 رده بالعب عليه (قوله الا ان يعلم الخ) اى فلما دار على علم المشتري ان ذلك البائع وارث
 سواء كان باعلام الوارث نفسه او غيره فان لم يعلم خير ويمكن ان يقال ان قول المصنف بين انه وارث
 ليس مقصودا لمخصوصه بل هو كناية عن علم المشتري ان البائع وارث كذا قرر شيخنا (قوله ثم
 محل كون بيع الحماكم والوارث مانعا من الردي) اى بشرطه وقوله ان لم يعلم الخ اى ان انتهى علم
 كون كل منهما بالعب المصاحب لكتفائه وانتهى علم المدين له اى والحال انه لم يعلم به الحماكم (قوله
 والا فلا) اى والابان علم به كل من الحماكم والوارث وكتفه او علم به المدين وحده فلا يكون مانعا

من الرد العيب لان كتمه تدليس (ف قوله وخير الخ) يعني ان من اشترى رقيقا من آخر ظن انه غيب
الوارث والحاكم ثم تبين انه أحدهما وأولى او اعتقد انه غيبهما ثم تبين انه أحدهما فانه يخبر بين
الاحازمة والرد ولم يطلع على عيب وتنفعه دعوى جهله (ف قوله ظنه الخ) الاولى ان يقول جهلهما
ليشمل ما اذا ظنه غيبهما او لم يظن شيئا انظر بن والحاصل انه يخبر ان ظن ان البائع غيبهما
او جزم بانه غيبهما فحينئذ واحد منهما او لم يظن شيئا فحينئذ واحد منهما واما اذا ظن حين البيع
انه أحدهما او جزم بذلك فظهر انه كذلك فلا رد له (ف قوله وتنفعه دعوى جهله) أى
بان قال ليس هدى علم ان البائع وارث او حاكم خلا فلا ين حبيب القائل ليس له الرد لان الجهل
في متعلق الاحكام لا يمنع من توجسه الحكم بكن عبد السلام وهو اقرب (ف قوله واعترض الخ)
لا يخفى عليك انه لا ورود لهذا السؤال لمسار المدار على حصول العلم للمشتري وانه يخبر عند نفي
العلم (ف قوله من ان شرطه) أى شرط كون بيعه براءة (ف قوله والا فلا رد له) أى والابان
ظنه وارثا فلا رد له والحاصل انه ان بين انه ارث فلا رد وان لم يبين انه ارث فان ظنه المشتري غيب
وارث خبر وان ظنه وارثا فلا رد مثل ما اذا بين انه وارث فقول المصنف وغيره شتر ظنه غيرهما راجع
لمفهوم قوله ان بين انه ارث فالسائل نظره لرجوعه للمطوق والمجيب نظره لرجوعه للمفهوم وبعبارة هذا
كاه فالاولى حذف هذا الاعتراض وجوابه كافي بن وحاشية شيخنا وذلك لان الشارح بناء
على ما قاله سابقا من ان القيد وهو قوله ان بين انه ارث خاص بالوارث وان المراد حقيقة التبيين وعلى
ما علمت من ان الصواب انه كناية عن العلم وهو مشترك بين الوارث والحاكم ليكون قول المصنف وغير
مستتر الخ مفهوم القيد فيها ولا ورود لهذا الاشكال أصلا (ف قوله ليس بيع براءة) أى حينئذ
فلا يشتري الرد بالعيب القديم (ف قوله وتبرى غيرهما) يعني ان البائع اذا كان غير وارث وحاكم
وتبرأ مما يظهر في الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البراءة من رد المشتري له اذا اطاع على عيب قديم
بشرطين ان يتبرأ من عيب لم يعلم به والثاني ان تطول اقامته عند بانيه بحيث يغلب على الظن انه
لو كان به عيب لظهر له (ف قوله ان طال اقامته الخ) حد بعضهم الطول بسنة أشهر تامة
قال المازري والساجي ولا يجوز التبرى في عبد القرض لانه اذا سلفه عبد او تبرأ من عبويه دخله
سلف جر منفعة واما رد القرض فلا وجه لمنع البراءة فيه الا اذا وقع الرد قبل الاجل لتتم حجة ضع
وتجمل وتقدم منع التصديق في مجمل قبل اجله اه بن (ف قوله فلا يرده المشتري) أى اذا وجد
الشرطان فلا يرده المشتري اذا وجد به عيبا قال ابن عرفة ولا يردي بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم
الابينة ان البائع كان عالما به فان لم يكن له بينة وجب حلفه ما كان عالما به وان لم يدع المتباع عليه
وفي حلفه على البعث في الظاهر وعلى نفي العلم في الخفي وعلى نفي العلم مطلقا ولا ين العطار وابن
الفخار وحكى ابن رشد الاتفاق على الثاني اه بن (ف قوله العيب) أى الذى في المبيع
سواء كان رقيقا او غيره (ف قوله بين وجوبه) أى العيب به أى كان يقول له هذا العيب يأتى
او يسرق او هذه الدابة تعثر فلو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا كالا باق والسرقعة والحال انه يعلم
ان هذا العيب به ولم يقل له هو به لم يرده (ف قوله وصفا شافيا) أى كشافا عن حقيقة بأن يقول له
يأتى موضع كذا او شأبه سرقعة ما قدره كذا ولا يجمل في البيان بحيث يقول انه يأتى او انه سارق
لانه قد يغتفر الا باق موضع دون موضع وقد يغتفر سرقعة شئ دون شئ انتهى فالمراد بالاجمال ان يذكر
امرا كليا يدل على العيب المجزئ القاسم بالعيب وعلى غيره كسارق فانه شامل لسرقعة دينار واكثر
واقول وشامل لسرقعة كل شهر او كل يوم او كل اسبوع او كل سنة ولا شك ان القاسم به واحد من تلك

الاشياء (قوله أو أراهه) الضمير المنصوب راجع للعيب والمجرور لا تسترى وكان الاولى ان يقول
 أو أراه اياه لان أرى العصرية تتعدى بنفسها المفعولين بهمزة النقل وقال اللقاني اللام هنا مقحمة
 للتعوية (قوله ولم يحمله) أى فى البيان (قوله فيحمل على ما ذكرناه) أى فيحمل كلام
 المصنف فى المواضع التى عرف فيها المأفدة للضى على الحال والاستقبال كما فى قوله هنا ولم يحمله
 (قوله فان اجمعه مع غيره) أى فان ذكر ما فيه مجالا ذكره مع غيره كقوله سارق زان فلا يخفى
 ان الاجمال من حيث سارق (قوله وان اجمعه فى جنسه) أى وان اجملى فى بيان العيب الذى
 فيه بان ذكر جنسه كقوله سارق (قوله مع تفاوت افراده) أى مع تفاوت افراده فيه
 بان كان بعض افراد الجنس يأخذ منه اكثر من البعض الآخر مثلا سرقة دينار يأخذ من مطاق
 سرقة اكثر مما يأخذ منه سرقة درهم (قوله فهل ينفعه ذلك فى سبيل السرقة) أى فى البراءة
 من سبيل السرقة دون المتفاحش منها ولا ينفعه ذلك مطلقا لان بيانه مجالا كلا بيان والا للباساطى
 والثانى لبعض معاصريه وفى بن ان كلام المدونة والنوادر كالمرجح فيما قاله البساطى
 كما فى نقل المواق وح واعلم ان محل الخلاف اذا أتى بالفظ محتمل للقليل والكثير من ذلك العيب
 والحال انه عالم ان فيه قليل ذلك العيب وامالوا فى لفظ محتمل للعيب كلها كثيرها وقليلها وهو يعلم
 ان بعضها فيه كما يبعك عظما فى قفة أو يبعك هذا الحيوان جزارى فانظر هل يجزى فيه خلاف
 البساطى وغيره او يتفقان على ان البراءة لا تنفع فى هذا وفى شب الظاهر ان البراءة لا تنفع فى هذا
 لان ما عمله لم يبين انه به اه عدوى وهو ظاهر والمدونة كما فى بن (قوله أى العيب) يعنى القديم
 وهو الكائن حين البيع او قبله وقوله قبل الرد متعلق بزواله (قوله او بعده وقبل الحكم) أى
 بان زال فى زمن الخصام (قوله عند ان القاسم) أى خلافا لاشبه القائل ان زواله بعد القيام
 وقبل الحكم بالرد لا يمنع من رده (قوله كان يكون للريق ولدا او ولد فيوت وكان يكون به حى
 أو يبايض على سواد عينه فيزولان او يزول ما من عينه قفرا (قوله وفى زواله الخ) يعنى انه وقع
 خلاف فيما اذا لم يطع المشتري على تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال العصمة بموت او طلاق كما
 لو اشترى عبدا فظهر له انه كان قد تزوج امرأة وماتت او انه طلقها أو اشترى أمة وظهر له انها كانت
 قد تزوجت برجل وانها ماتت أو طلقها فتقبل لارده لزال عيب التزويج بزوال العصمة بالموت
 والطلاق وقيل لارده ان زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وذلك لان عيب التزويج انما يزول بزوال
 العصمة بالموت لانه قاطع لعله لا بالطلاق وقيل له الرد بزوالها بطل من الموت والطلاق لان عيب
 التزويج باق ولم يزل بزوال العصمة لا بالموت ولا بالطلاق (قوله اذا لا يقول الثلاثة الخ) فلو قال
 المصنف وفى زواله بموت الزوج او طلاقه لكان أحسن لشمول الزوج للرجل والمرأة (قوله
 وطلاقها الخ) ظاهر كلام المواق ان الخلاف انما هو فى طلاق الزوج ما لدخول بها وكذا موتها وما
 طلاق غير المدخول بها وكذا موتها فانه يمنع من الرد اتفاقا ولذا قيد الشارح بالدخول بها (قوله
 باثنا) أى لارجعيا لانها زوجة (قوله وهو المتأول) أى تأويل فضل على المدونة واستحسنه
 التوسى وذلك لان العصمة اذا ارتفعت بموت او طلاق لم يبق الاعتبار الوطء وهو لو وهب له عبده
 فوطئها ثم انزعها منه وأراد بيعها لا يجب عليه بيان ذلك قاله المواق والثانى قول ابن حبيب واشهب
 واستظهره ابن رشد والثالث رواية ابن القاسم عن مالك اه بن (قوله او يزول) أى عيب
 التزويج (قوله دون الطلاق) أى وحينئذ فزوال العصمة بالطلاق لا يمنع من الرد بالعيب
 بخلاف زوالها بالموت فانه يمنع من الرد (قوله لكن فى موتها مطلقا) أى لكن فى موت

الزوجة بزول عيب التزويج من الرجل مطلقا سواء كان من على الرقيق أو من وخشه وفي موت
 الزوج بزول عيب التزويج من الامه اذا كانت وخشا لان كانت من على الرقيق فقول السارح
 عليه أو وخشا الأولى عليا أو وخشا (قوله أو لا يزول) أي عيب التزويج بموت ولا طلاق أي
 حينئذ فله المشتري رد بذلك العيب ولو زالت العصمة بموت أو طلاق (قوله فعبث مطلقا) الأولى
 فالعيب باق مطلقا وحينئذ فله الرد بانفاق ولو زالت العصمة بموت أو طلاق والمراد بتدليط العبد على
 سيده بطلبه تشفعه بجماعة وسياقهم على سيده ان يزوجه (قوله ومنع من الرد ما يدل على الرضى)
 هذا اذا كان المشتري حاضرا في بلد البائع بدليل قوله الا في فان غاب بائعه (قوله من قول) أي
 كرضيت وقوله او فعمل كركوب واستخدام ولبس ثوب واجارة واسلام للصنعة ونحوها من كل
 ما ينقص المبيع سواء كان قبل زمن الخصام او فيه (قوله الا ما لا ينقص الخ) ظاهره انه يدل على
 الرضى وان كان لا يمنع من الرد لان استثناءه مما يدل على الرضى والاصل في الاستثناء الاتصال مع
 ان ما لا ينقص لا يدل على الرضى كما صرح به ابن الحاجب فيجعل الاستثناء منقطعاً أي لكن الفعل
 الذي لا ينقص فانه لا يدل على الرضى فلا يمنع من الرد (قوله زمن الخصام) أي مخاضة البائع
 مع المشتري وتنازعهما في الرد وعنده (قوله ولو في غير زمن الخصام) أي بان كان قبله (قوله
 فالاقسام ثلاثة ما يدل على الرضى مطلقا) أي كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة واسلام العبد
 للصنعة (قوله ما لا يدل مطلقا) وهو الغلة الناشئة من غير تحريك كاللبن والصوف ما لم يطل
 سكوته بعد العلم بالعيب والا كان استغلاله الا على الرضى وعلى هذا القسم يجعل قوله سكوته الغلة
 لا يشتري للقضاء المفيد انه يأخذ الغلة ثم يرد كذا قال عجي وقال انه ظاهر كلامهم وكتب الشيخ أحمد
 النفر اوى بطريقه تأمله مع قول المصنف سابقا وان حلت ثالثة فان حصل الاختيار بالثالثة فهو
 رضى فانه يفيد انه متى استعملها بعد علمه بعيبها فانه يدل على الرضى حيث لم يكن في زمن الخصام فعمل
 الغلة الناشئة من غير تحريك كاللبن مثل ما لا ينقص كسكنى الدار واسكانها واغتثال الحائط
 فان كان بعد الاطلاع على العيب في زمن الخصام لم يدل على الرضى وان كان قبل زمن الخصام دل على
 الرضى ولولم يطل اه كلامه (قوله وهو مماثل به المصنف) اعنى سكنى الدار واسكانها للنسيب
 (قوله بعد العلم بالعيب) أي واما حصولها قبل العلم به فلا يمنع من الرد بعد العلم به (قوله والمطالبة
 في السكيب) أي في حكمها حكم سكنى الدار فيدلان على الرضى قبل زمن الخصام لافيه (قوله
 وحلف ان سكبت بلا عذر) حاشا له انه اذا اطلع على العيب وسكت ثم طالب الرد فان كان سكوته لعذر
 رده مطلقا طال أم لا بل يمين وان كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ونحوه اجيب لذلك مع اليمين وان
 طلب الرد قبل مضي يوم اجيب لذلك من غير يمين وان طلب الرد بعد اكثر من يوم أو يومين فلا يجاب
 ولو مع اليمين وحيث قيل يحلف المشتري ونكل فلا رد ويحلف البائع ان كانت دعواه على المشتري
 الرضى دعوى تحقيق لان كانت دعوى اتهام فلا يحلف (قوله في كاليوم) أي في اليوم ونحوه
 وهو اقل من يوم كما في شب والظاهر ان الكاف ادخلت يوما آخر كما قاله شيخنا (قوله ولما قدم)
 أي في قوله وما يدل على الرضى وقوله ان لا تصرف اي بالركوب والاستخدام واللبس والاجارة
 والاسلام للصنعة وقوله اختيارا يعني وان كان مضطرا ولو حذف اختيارا كان احسن وقوله او لا هما
 أي او لا هما الخرجا بقوله (قوله لا كما سافر الخ) ظاهر المصنف ان الكاف داخل على مسافر وانها
 مدخلة لغيره والظاهر انها داخل في المعنى على لغة دابة محذوف فيشمل العبد والامة والثلة بدر لا كدابة
 مسافر فارقيق سواء كان ذكر او انثى كالدابة في ان استعمال كل في السفر لا يعدر في بخلاف المحضر

فان استعمله بما فيه بعد رضى سواء كان في زمن الخصام او قبله كما مر وما لبس الثوب ووطء الامة
فانه يدل على الرضى اتفاقا كان في الحضرة او في السفر (قوله ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه)
أي لا يكون ذلك الركوب مانعا له من الرد ولا يلزمه أجره لها (قوله ولا ردها) أي ولا يجب
عليه الرجوع بها (قوله ولا مفهوم لا اضطر) أي لان ركوب المسافر له اختيارا كذلك لا يستلزم
ردها وقوله على المعقدا أي لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في العتية وبه أخذنا صبيح وابن
حبيب ومقابله كما في البيان قول ابن نافع ان المشتري اذا اطاع على العيب وهو مسافر لا يركبها
ولا يعمل عليها الا اذا اضطر لذلك فليشهد على ذلك ويركبها ويحمل على الموضع الذي لا يجوز له
ان يركبها فيه فان ركبها من غير اضطرار عذر رضى منه والمراد بالاضطرار مطلق الحاجة سواء كانت
شديدة أم لا وهذا الثاني هو ظاهر المصنف لكن يجب حمله على الاول لانه الرجوع انظر بن (قوله
وثانيهما) أي وأخرجنا نائيتهما بقوله الخ (قوله أو تعذر قودها) يعني انه اذا كان المشتري حاضرا
في بلد البائع ثم انه اطاع على عيب قديم في الدابة ثم انه ركبها في حال ذهابه لموضعه ليرسلها اليها فلا
يكون ذلك رضى بها حيث كان بتعذر قودها لانه لا تسير غير مركوبة او لانه لا يكون ذهابه لثبته لا يليق
به ان يسوقها ويغشى خلفها (قوله محاضر) اللام بمعنى على واصل هذا الكلام او حاضره تعذر قودها
عليه (قوله ولو اختارها) أي ولو لم يغير اضطرار لركوب فان غاب بائعه أي سواء قربت غيبته
أو بعدت كما هو ظاهره (قوله اشهد) ظاهره ان الاشهاد واجب حيث مربا الفعل وهو ضعيف كما
قال الشارح اذا لم يقدّم عليه من يدوب وقوله ان لم يرض أي ولا يشترط اشهاد ما يبارد (قوله ثم
رد عليه بعد ضوره) أي ان لم يكن له وكيل حاضر وادّر عليه قبل ان يحضر البائع من غيبته
وسبق في قريبه انه اذا كان قريب الغيبة يرسل له المحاكم اما ان يحضر والاردن عليك فقد اقتصرت
الشارح في العبارة هنا فقريب الغيبة لا يقضى عليه من أول الامر فقول الشارح ثم رد عليه بعد
حضوره أي ان انتظر من غير رفع للقاضي او بعد حضوره بعد ارسال القاضي له واذا حضر وادعى
رضى المشتري كان له تحليفه ولا يكون الاشهاد مانعا من الجين (قوله فان محجز عن الرد) أي
المفهوم من رد المقدر وليس المراد محجز عن الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضي (قوله المعتمد
انها غير شرط الخ) في بن ان أصل هذا الاعتراض لابن عرفة على ابن شاس وابن الحجاب
الا انه انما يتوجه على الاشهاد واما اعلام القاضي فلا بد منه ان اراد المشتري القيام في غيبة البائع
والرد عليه لانه لا بد فيه من حكم كما قال المصنف واما اذا اراد انتظاره ليرد عليه اذا حضر فلا يشترط
اعلام القاضي فقول المصنف فان محجزا لم القاضي أي اذا اراد القيام على البائع في غيبته والرد
عليه وكلام ابن عرفة محمول على ما اذا انتظره حتى يحضر وحينئذ فلا اعتراض (قوله انها) أي
الاشهاد واما اعلام القاضي بجزءه عن الرد (قوله نعم يستحب الاشهاد) أي كما قال ابن رشد وحاصل
ما في المقام ان المشتري اذا اطاع على عيب ووجد البائع غائبا يستحب له ان يشهد على عدم الرضى
بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيدا وبعد الاشهاد المذكور يفضل فان كان قريب الغيبة رد على
وكيله ان كان له وكيل حاضر فان لم يكن له وكيل حاضر فان شاء انتظر حضوره فاذا حضر رد عليه
وان شاء رفع للقاضي فيرسل له اما ان تحضر والاردن ها عليك فان لم يشهد بعدم الرضى ورد على وكيله
أو انتظر حضوره حتى حضر رد عليه ~~كان~~ له ذلك غايته انه فاته المستحب وان كان بعيد الغيبة
فان كان له وكيل حاضر رد عليه وان لم يكن له وكيل حاضر رد عليه ومحجز عن رده بعد غيبة البائع
أو عدم علم محله فاما ان ينتظر قدمه فاذا قدم رد عليه واما ان يقوم فيه لم القاضي بجزءه فيتلوم له

فإذا مضت مدة التلوم حكم برده عليه هذا إذا علم موضعه ورجى قدومه وكذا أن لم يعلم موضعه ورجى
 قدومه عند ابن سهل وأن كان لا يرجى قدومه حكم برده من غير تلوم (قوله فله انتقاره
 عند بعد غيبته) أي وكذا عند قربه إليه انتقاره والرد عليه من غير اشهاد بالاولى
 (قوله وعدم وكيل) أي وعند عدم وكيل (قوله ولا علم المحاكم) أي بعجزه عن الرد
 (قوله وعلمه) أي حمله وعدم وجوب الاشهاد وعدم وجوب الاعلام بالعجز (قوله في بعد
 الغيبة) أي المعلوم الموضع بدليل قوله بعده كان لم يعلم موضعه (قوله أن رجى قدومه) أي
 أن غلب على الظن قدومه (قوله على الأصح) أي عند ابن سهل خلافًا لابن القطان القائل
 أنه كقريب الغيبة لا يتلوم له (قوله وفيها الخ) أي أنه في موضع آخر من هذا التلوم بل
 قلت وأن كان بعد الغيبة أول لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد فظاهر أنه لا يتلوم له (قوله أي انتفاء)
 أشار بذلك إلى أنه أطلق المصدر وهو النفي وأراد المحاصل به وهو الانتفاء وقوله أي عدم ذكره يسان
 لا انتفاء التلوم (قوله لأن فيها) أي كما هو المتبادر من قوله وفيها في التلوم إبقاء المصدر على
 حاله (قوله ألا يتأتى له حينئذ الوفاق الآتي) أي بجميع أوجهه فلا يتأتى أنه يمكن حل الموضع
 الذي ذكر فيه التلوم على ما إذا كان مرجوًا قدومه والموضع الذي نفي فيه التلوم على من كان غير
 مرجو قدومه على أن ينقل أن فيها التصريح بعدم التلوم وحينئذ فالاولى إبقاء المصنف على ظاهره
 ولا داعي لما ذكره الشارح من التكلف (قوله على الخلاف) أي بأن يقال المهل الأول ذكر فيه
 أنه بعد الغيبة ومن لا يعلم موضعه لا يرد المحاكم عليهم إلا بعد التلوم والمهل الثاني ذكر فيه أنه يرد
 عليهم أبداً ولو لم (قوله يصح المسكوت فيه على المذكور فيه) أي بأن يقال قولنا في المهل
 المسكوت فيه وأن كان بعد الغيبة أول لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد أي بعد التلوم أخذنا من الموضع
 الأول (قوله ما إذا خيف على العبد الهلاك) أي في مدة التلوم (قوله أن أثبت الخ) هذا
 شرط في قوله ثم قضاة في قوله قبله فتلوم في بعد الغيبة الخ لأن التلوم إنما يكون بعد اثبات تلك
 الموجبات ثمان نساها المصنف أن اثبات العهدة المؤرخة وما بعدها متأخر عن التلوم لأن
 أن الشرطية إذا دخلت على ماض قبلته للاستقبال وليس كذلك وجوابه أن المدار أن كان أثبت
 عهدة والمعنى يرشد لذلك وكان لتوغلها في المعنى لا تقبلها أن للاستقبال ثم أن ثبوت العهدة يكون
 بالبينة المثبتة للأموال كما في عجم (قوله على حقه في الرد الأولى) أي أثبت أنه اشترى على
 العهدة أي على الرد بالعيب القديم وليس المراد بالعهدة هنا عهدة الثلاث والسنة والأسلام وهي
 ذلك المبيع من الاستحقاق أي ضمانه منه لأن اشتراط عهدة الثلاث والسنة لا يوجب الرد بالعيب
 القديم يجوز أن يكون البائع تبرأ منه براءة تمتنع من الردية والبراءة من عهدة الأسلام لا تنفع فإذا
 استحق رد ولا يعمل بتبرئه منه وسقط الشرط وصح البيع وحينئذ فلا يحتاج المشتري إلى اثباتها
 فتعين أن المراد بالعهدة هنا ما قلناه وهو ضمان المبيع من العيب (قوله وهذا إنما الخ)
 أي اثبات اشترائه على العهدة (قوله في الرقيق) أي فيما إذا كان المبيع الذي أطلع فيه
 المشتري على عيب قديم رقيقاً مالوك المبيع غيره فلا يحتاج لاثبات ذلك فيه لأن البراءة من
 العيب لا تنفع فيه (قوله بالشرطين) هما طول إقامته عنده وعدم علمه بالعيب الذي تبرأ منه
 (قوله وإنما المؤرخ حقيقة الخ) أي والأصل الحقيقي مؤرخ زمنها الذي هو يوم المبيع واثبات
 تأريخ زمنها بأن تقول البينة عند القاضي نشهده أنه اشتراها في يوم كذا من شهر كذا على العهدة
 أي الضمان من العيب والرد به على البائع (قوله ليعلم الخ) غله لاثبات التبرأ يخ (قوله

هل العيب) اى الذى يدعى المشتري قدمه قديم في الواقع كما يدعى المشتري اوليس قديما بل
 حادث عنده (قوله خوف دعوى البائع الخ) اى فسادا تبايناه صحة الشراء بالينة وان كان
 البيع محمولا على سلامة العقد من الفساد السلامة من العيب اذا حضرائى كان يستظهر بها عليه
 والذى في المحاشية انه انما احتاج لاثبات صحة الشراء لاحتمال ان يكون فاسدا وحصل مقوت فيضى
 بالقيمة يوم القبض ولو مختلفا في فساد لان الثمن الذى حصل فيه انما هو لاعتقاد سلامته من العيب
 والمحاصل ان قولهم البيع المختلف في فساد اذافات بمعنى بالثمن محمول على ما اذا كان المبيع سالما
 والامضى بالقيمة (قوله اثبات هذين الامرين) اى العهدة وصحة الشراء (قوله ان لم يخلف)
 اى المشتري (قوله على عدم اطلاعه بعد البيع) لعق الاول قبل البيع (قوله وعدم الرضا)
 اى بالمبيع حين اطلاع على العيب (قوله اذ لا يعلم الا من جهة) اى فالاقسام ثلاثة منها لا بد
 من ثبوتها بالينة وهو التواريخ وملك البائع له لوقت البيع ونها ما لا بد من الخلف فيه وهو عدم
 الاطلاع على العيب قبل البيع وعدم الرضا بالمبيع حين الاطلاع على العيب ومنها ما يكفي فيه
 اليقين او الاثبات بالينة وهو العهدة وصحة الشراء (قوله فوته) اى فوت المبيع عند البائع
 او عند المشتري قبل اطلاعه على العيب (قوله كتلفه) اى سواء كان التلف باختيار المشتري
 كقتله للعبد المبيع عمدا او بغير اختياره كقتله له خطأ او قتل غيره له او موته حثفاً (قوله
 ككتابه) اى فلو اخذ المشتري ارش العيب ثم عجز المالك ان يكتب فلا رد للمشتري فان لم يأخذ له ارشاً ثم
 عجز كان له رده اه عدوى (قوله ويرجع المشتري بالارش في الجميع) حتى في صورة ما ذاهبه
 المشتري او تصدق به قبل الاطلاع على العيب فيكون الارش للواهب والمتصدق لا للمعطى بالغش
 لانه لم يخرج عن ملك المعطى الا العيب والارش لم يتصفه عقد العطية ومحل رجوع المشتري بالارش
 اذافات المبيع بذهاب عينه او بخروجه من يد المشتري وكان خروجه بلا عوض كما مثل واما خروجه
 من يده بعوض فلا ارش فيه وسيقول وان باعه الخ (قوله واذا وجب للبائع الارش) اى كالموفات
 المبيع بيد المشتري قبل الاطلاع حسا وحكما فيقوم واشار الشارح الى ان الفاء في قوله فيقوم
 واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيقوم اى ولو كان محبوسا عند البائع للثمن وتعتبر القيمتان يوم
 دخوله في ضمان المشتري (قوله ولو مثليا) اى هذا اذا كان مقوماً بل ولو كان مثليا لان التقويم
 لما كان لمعرفة النقص كافي المثليات ايضا (قوله واجارة) اى او اجارة او اخدام (قوله قبل
 علمه اى المشتري) اى وحصل ذلك من المشتري قبل علمه بالعيب (قوله وقف الخ) اى واما لو حصل
 ذلك بعد علمه بالعيب فانه بعد رضى (قوله ووقف اى المبيع) اى بقي في رهنه الخ (قوله ورد على
 بائعه) ظاهره ولو لم يشهد حين الاطلاع على العيب انه مارضى به وهو كذلك (قوله جرى الخ) اى
 لان تغيره اما قليل او متوسط او كثير فيجرى على ما يأتى (قوله اى للمشتري) اى الاول الذى هو
 البائع الثانى وحاصله ان الانسان اذا اشترى سلعة من آخر ثم خرجت عن ملكه يبيع غير عالم
 بالعيب ثم ان المشتري الثانى رده على بائعه وهو المشتري الاول بعيب قديم فقط او بعيب قديم
 وعيب حادث عنده في زمن العهدة حين اشتراها وللمشتري الاول ان يرده على بائعه الاول بالعيب
 القديم ان لم يتغير ذلك المبيع (قوله كان هو) اى ذلك العيب الذى رده على المشتري الاول وقوله
 او حدث عند المشتري اى الثانى (قوله زمن العهدة) اراد بها ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة
 (قوله فبرده) اى ذاك المشتري الاول على بائعه (قوله او جوده له) اى للمشتري بملك مستأنف كما
 لو اشترى سلعة من انسان ثم باعها لا تحرق قبل اطلاعه على العيب القديم الذى فيه اشتمل انما عادت

للمشتري بملك مستأنف فله عدها على البائع الاول بالعيب القديم وظاهره ولو كان ذلك المشتري
 الاول اشتراه مما من اشترى منه عالمًا بالعيب وهو كذلك لان من حجه ان يقول اشتريته لارده على
 بائعي وظاهره ولو اشتراه بعد تعذر الشراء كما لو اشترى عمرو من زيد ثم باعه عمرو لمحمد ثم باعه محمد لزيد
 ثم اشترى به عمرو من بكر وهو قول ابن القاسم وقال اشهب له ان يرد على من اشترى منه وله ان يرد
 على بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رده على بائعه الاول اقل اخذ منه الثمن الاول وان رده على البائع
 الاخير اخذ منه الثمن ويخير ذلك البائع الاخير اما ان يتسلسل او يرد على بائعه وهكذا بائعه الى
 ان يحصل تسلسل او يرد على البائع الاول (قوله كبيع او هبة او ارث) أشار بهذا الى انه لا فرق
 بين ان يعود له بمعاوضة أو غيرهما وبين ما عاذه اختيارا او جبرا (قوله ولما قدم الخ) أى ولما
 قدم الكلام على الفوات المحكى في قوله ككتابة وكان فيه اذا كان بعوض تفصيل أشار الخ (قوله
 أى غير البائع) أى ولو كان ابتداء ذلك المشتري أو بآله (قوله بعد اطلاعه على العيب او قبله)
 أى وفى كل امان يعود ذلك المبيع اليه والا فالعوض انما عثر (قوله فلا رجوع له بشئ) أى من
 الارش فهذه ستة وحاصلها ان المشتري اذا باع ما اشتراه لاجنبى والحال انه معيب بعيب قديم ولم يعد
 المبيع للمشتري فلا رجوع له على بائعه بارش العيب سواء باعه بمثل الثمن الذى اشترى به او بأقل منه
 او بأكثره سواء باعه بعد اطلاعه على العيب او قبله وهذا الاطلاق فى الثمن قول ابن القاسم وقال
 ابن المواز ان باعه بمثل ما اشترى به او بأكثر فلا رجوع له وان باعه بأقل مما اشترى به فان كانت
 تلك القلة نحو المالة الاسواق فكذلك وان علم ان القلة من اجل العيب كان يبيعه او وكيله طائفا
 ان العيب حدث عنده فانه يرجع على بائعه بالاقل مما نقصه من الثمن او قيمته وجعل ابن رشد وابن
 يونس وعياض قول ابن المواز تفصيلا لقول ابن القاسم فكان على المصنف ان يبيعه على ذلك (قوله
 رده فى الاخير) أى فى احوال الثمن الثلاثة واما فى الاول فلا رده فى احوال الثمن الثلاثة لان بيعه
 بعد الاطلاع على العيب يعد رضى بالمبيع (قوله او باعه المشتري له) أى قبل اطلاعه على العيب
 وقوله او بأكثر أى او باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من ثمنه الاول وقوله ان دلّس
 أى ان علمه حين البيع وكتمه (قوله فلا رجوع للمشتري) أى بشئ من الارش وقوله فيما قبل
 هذه المسئلة اعنى ما اذا باع المشتري لبائعه بأكثر من الثمن وكان البائع مدلسا وما قبله اما اذا باع
 المشتري لاجنبى او باع لبائعه بمثل الثمن (قوله ولقد احسن فى حذف صلة فلا رجوع لاختلاف
 مرجع الضمير) أى لانه بالنسبة للاولى والثانية اعنى ما اذا باع لاجنبى او لبائعه بمثل الثمن
 لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بالارش وفى المسئلة الثالثة وهى ما اذا باعه لبائعه بأكثر من
 الثمن لا رجوع للبائع الاول المشتري ثانيا على بائعه وهو المشتري الاول بما اخذ منه من الزيادة وليس
 المراد انه لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بارش العيب كما فى المسئلة قبل اذ لا يتوهم هنا رجوع
 بارش لكون الغرض ان المبيع بأكثر من الثمن الاول (قوله وليس له رد المبيع) أى ليس
 للبائع الاول الذى اشتراه ثانيا رده على المشتري الذى باعه له (قوله مدلسا) أى والموضوع
 ان المشتري باعه لبائعه بأكثر من الثمن الذى اشترى به (قوله ثم رده عليه) أى ثم رده المشتري
 على البائع الاول (قوله وبفضل للبائع الاول درهمان يدفعهما له المشتري الاول) وفى بن
 ان ما ذكره من رجوع البائع الاول بزيادة الثمن فيه نظر بل الظاهر ان البائع الاول يخير بين ان يرد
 او يتم تسلسل واذا رد فليس للبائع الثانى ان يرد عليه لانه باع بعد علمه بالعيب فقد رضى به وقد
 يقال كلام المصنف مغرور فيما اذا كان البائع الثانى لم يطلع على العيب وانما اطلع عليه

البائع الاول بعد شرائه من المشتري الاول تأمل (قوله وان باعه المشتري الاول قبل اطلاقه على العيب له بأقل كـ) أى واما لو باعه له بأقل بعد اطلاقه على العيب لم يكمل سواء دلس البائع أم لا (قوله ثم اشتراه منه بثمانية) أى ثم بعد شرائه بثمانية اطلع فيه على عيب قديم (قوله كل له) ان قلت قد تقدم انه اذا باع المشتري لاجنبى ولم يعده له المبيع فلا رجوع للمشتري على البائع ولو كان المشتري باع للاجنبى بأقل مما اشترى وهنا قد قلتم اذا باع المشتري للبائع بأقل مما اشترى به منه ولم تعد السلعة له فان المشتري يرجع على البائع بكاملة الثمن فما الفرق بين البيع للاجنبى والبائع قلت قال ابو على المستأوى يمكن الفرق بينهما بأنه لا ضرر على البائع اذا كان المبيع له لرجوع سلعته اليه فليرجع لذلك ثمنه كماه بخلاف ما لو باع المشتري لاجنبى فانه لو رجع المشتري على بائعه بكاملة الثمن لتضرر من حقه ان يقول النقص انما هو لمحوالة الاسواق لا للعيب فاذا لم يكمل له انظر بن (قوله وانها) أى وذكر انها ثلاثة (قوله فله التماسك الخ) انما خبر المشتري دون البائع لان الملك له (قوله ما لم يقبله الخ) أى ان محل كون المشتري اذا حدث عنده عيب متوسط وفي المبيع عيب قديم فيخبر على الوجه المذكور ما لم يقبله البائع بالحداد من غير ارش وهله ايضا ما لم يكن البائع مدلسا فان كان مدلسا وحدث عند المشتري عيب فقيه تفصيل بأن في قوله الا ان يملك بعيب التدليس الخ وقوله ما لم يقبله بالحداد أى من غير ارش فان قبله بالحداد من غير ارش صار ما حدث عند المشتري كالعدم وحينئذ فيخبر المشتري بين ان يتماسك ولا شئ له او برده ولا شئ عليه (قوله ومعيبا) أى بالعيب القديم ثم بالعيبين معا وما ذكره من انه يقوم ثلاث تقويمات اذا اراد الرد وما قاله عياض وهو العيوب الثلاثة لاقول الباعى انه اذا اراد الرد انما يقوم تقويمين احدهما تقويمه بالعيب القديم والاخر بالحداد عند المشتري واشعر كلام المصنف ان التخبر على الوجه المذكور قبل التقويم وهو ظاهر المدونة كما في حق وفي المتبلى نقلا عن بعض القرويين انه انما يخبر المبتاع بعد التقويم والمعرفة بالعيب القديم وما نقصه العيب الحداد وما قبل ذلك فلا يجوز لان المبتاع يدخل في امر مجهول لا يعلم مقداره اهـ ولعل ثمره هذا الخلاف انه اذا التزم شيئا قبل التقويم هل يلزمه أم لا (قوله وبالقديم بثمانية وبالحداد معه) أى مع القديم بستة فيكون كل من القديم والحداد قد نقصه خمس القيمة (قوله دفع خمس الثمن) أى سواء كان قليلا او كثيرا فاذا كان الثمن عشرين واراد الرد دفع اربعة ارش الحداد لان الحداد قد نقص خمس القيمة فبرد اربعة خمس الثمن فالقيمة ميزان للرجوع في الثمن (قوله وان تماسك اخذ خمسة أى خمس الثمن ارش العيب القديم (قوله صحيحا) أى بعشرة مثلا وقوله معيبا بالقديم أى بثمانية (قوله ليعلم الخ) أى في المثال المذكور العيب القديم نقص قيمته صحيحا الخمس فيرجع على البائع بخمس الثمن وقوله ليرجع بارشه أى ان كان دفع الثمن أى اوبسقط عنه ان كان لم يدفعه (قوله فتأمل) امر بالتأمل لدفع ما رد على ما ذكر من انه اذا اختار الرد فانه يقوم ثلاث تقويمات وحاصله ما هو واجب لتقويمه صحيحا وهلا اكتفى بتقويمه بالقديم والحداد فقط وحاصل الجواب انه انما يقوم صحيحا لاجل الرقي بالمشتري وذلك لانه اذا كانت قيمته صحيحا عشرة وبالقديم ثمانية وبالحداد ستة فالحداد نقص اثنين فلونسبت للثمانية لزمه ان يدفع ربع الثمن وانما نسبنا هـا لعشرة كالناحما فلزمه خمس الثمن (قوله يوم ضمنه المشتري) وضمنا المشتري يختلف بحسب البيع والمبيع فاذا كان البيع فاسدا كان ضمنا بالقبض وان كان صحيحا فبالعقد الا اذا كان فيه حق توفية او غائب فبالقبض وان كان فيه مواضعة فبرؤية الدم وان كان ثمارا فبالامن من الحاجة وان كان محبوسا

لا من فدفعه وان كان محبوسا للاشهاد فبالاشهاد (قوله ان زاد المبيع المبيع) اي عنده قبل
 اطلاعه على العيب وقوله ولم يحدث الخ اي والافه وقوله الاتي وجبره الحادث (قوله بكم
 الصاد ما يصيبه) اي وهو مراد المصنف لاجل ان يفعل القاء الربح واختار ابن حاتم ضبطه بنفع الصاد
 اي وان زاد بسبب كصبيغ وحينئذ يكون موافقا لكلام المدونة وهو وان كان لا يشمل القاء الربح
 لان المتبادر من المصنف في الفعل الاختياري لكنه داخل تحت الكاف (قوله او ما ينقص عنه
 بفساد) اي واما ما ينقص عنه بغير فساد فكالعدم فيكون بمثابة ما زاد المحدث شيئا (قوله او يرد)
 اي ويأخذ جميع عنه وقوله ويستترك بما زاد اي بقدر ما زاد اي ان امتنع البائع من دفع ما زاده
 الصبيغ (قوله معيبا حال من ضمير قيمته) وانما نظر لقيمه معيبا لقيمه بالزيادة ولم ينظر لقيمه سليما
 لان الشركة بما زاده الصبيغ عن قيمته يوم خروجه من يدي بانه لا يباعه الا معيبا قوله
 وسواء دلس) اي البائع على المشتري (قوله والتقويم يوم البيع) اي واعتبار قيمته معيبا وزيادة
 الصبيغ يوم البيع وأشار الشارح بتقدير التقويم الى ان قوله يوم البيع خبر لمبتدأ هذا حذف لانه متعلق
 زادا لان الزيادة ليس بلان ان تكون يوم البيع نعم اعتبار قيمتها يوم البيع (قوله يوم ضمان المشتري)
 اي الذي هو اهم من يوم البيع وحينئذ فاما مصنف اطلق الخاص واراد العام (قوله وان حدث
 عنده) اي عند المشتري مع الزيادة اي بكمصبيغ (قوله فان ساواه) اي فان ساوت قيمة الزائد ارش
 الحادث الذي حدث عنده فواضح انه لا شيء له الخ تباع في ذلك مع وفيه نظير المنصوص كما في المواق
 عن ابن يونس انه ان تماسك فله اخذ ارش القديم وان رد فلا شيء عليه وهو الذي يفيد كلام
 التوضيح منا وكلام ابن عرفة عن اللخمي اه بن والحاصل ان الصواب انه اذا ساوت قيمة الزائد ارش
 العيب الحادث عنده وتماسك به فانه يرجع بارش القديم لتجري حالة المساواة والزيادة والنقص
 على وتيرة واحدة بل ربما كانت حالة المساواة اولى بذلك من حالة الزيادة المذكورة بعد وحينئذ
 ففي الجبر الهاسية بما زاد من ارش الحادث لا تنزله منزلة العدم من كل وجه (قوله وان نقص
 اي قيمة الزائد عن ارش ما حدث عنده) اي واما ان زادت قيمة ما زاده على ارش ما حدث عنده فله
 ان يرد ويستترك بما زاد وله ان تماسك ويأخذ ارش القديم (قوله لساوي الزائد النقص)
 اي لساوي قيمة الزائد ارش النقص فان رد فلا شيء عليه اي وان تماسك فيه ما علمت من كلام عجم
 وبن (قوله فان كان خمسة وعثمانين) اي فان كان قيمته بالزيادة خمسة وعثمانين (قوله غرم
 ان رد نصف عشر الثمن) اي وان تماسك اخذ ارش القديم وهو عشرين (قوله وخمسة وتسعين)
 اي وان كانت قيمته بالزيادة خمسة وتسعين (قوله بمثل ذلك) اي بمثل نصف عشر الثمن ان رد
 وان تماسك اخذ ارش القديم (قوله محققا) اي لان التفريق هنا في المعاني واما في الاجسام
 فهو بالتشديد وهذا في الغالب واما غير الغالب بعكس ما ذكر (قوله بين بائع مدلس) اي
 وهو العالم بالعيب وكتمه عن البيع وغيره هو الذي لم يعلم بالعيب اصلا وعلم به ونسبه حين البيع
 (قوله وفرق بين مدلس الخ) هذا مذهبهم وقوله او زاد بكمصبيغ اي وان نقص بكمصبيغ فرق بين
 مدلس وغيره كما يدل عليه تقرير التوضيح وبه قرر عبق اولاه وهو ظاهر ولا يصح تقيمه في كل نقص
 حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه هنا لغا هو في معرض الكلام على الزيادة وتقصيها ووسيلاتي
 يتكلم على التغير الحادث بسبب فعله انظر طغني وج اه بن (قوله لا يصبيغ به مثله) انما قال ذلك
 لاجل ان يجمع النقص بسبب الصبيغ وسواء غرم لذلك الصبيغ ثمنه ام لا على مذهب ابن القاسم
 (قوله للنقص) اي الحاصل بسبب الصبيغ (قوله وان كان غير مدلس) اي فان رد اعطى

ارشد الحادث وان تماسك اخذ اشر القديم هذا قول ابن القاسم وقال اصبيغ وابن الموازي ان تماسك
لا شيء له ان كان الامر الذي حصل به النقص عنده كالصبيغ لم يغم له ثمنه والا كان له الارش وشهره
ابن رشد وكلاهما له وجه من النظر انظر ح وعلى الثاني اقتصار المواقف من اللخمي اه بن
(قوله كهللكه) أي كما فرق بين المدلس وغيره في هلاك المبيع وقطعه من اجل التدليس
واعترض بأنه اذا كان الهلاك بسبب التدليس فقط فليس هناك غير مدلس حتى يفرق بينهما
واجاب الشارح بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطفت واعلم ان ما هلك به ماوى في زمن عيب
التدليس فهو بمثابة ما هلك بعيب التدليس وليس هذا ادخا في الغير ويدل لهذا ما يأتي واعلم
ان البائع محمول على عدم التدليس حتى يثبت ذلك لغيره كما قاله ابن رشد ويصدق المشتري
في دعواه اياقه بيمين كما هو رواية ابن القاسم واشهب عن مالك كما في المتبعية (قوله واخذه منه
بأكثر) أي وفرق بين مدلس وغيره في اخذ البائع المبيع المعيب من المشتري بأكثر من ثمنه
الاول وهذه المسئلة قد تقدمت في قوله اوباكثر ان دلل والارد ثم رده عليه اعادها المصنف لمجمع
النظائر (قوله وتبرأ عما لم يعلم) أي وفرق بين مدلس وغيره في صورة المبيع على التبري من عيب
لم يعلم به في زعمه (قوله لكان احسن) أي لان التبري المطلق هو الذي يفرق فيه المدلس من
غيره واما اذا تبرأ عما لم يعلم فلا يتصور فيه تدليس (قوله او يجاب) عطف على قوله في زعمه (قوله
ورد الخ) أي وفرق في رد المصارح لا اخذه من البائع بين مدلس وغيره (قوله اذا كان رد
السلعة بحكم حاكم) أي كالوكان الرد بعيب قديم قامت المينة على قدمه وحكم الحاكم باراد
(قوله فلا يرد المجمع) أي كان البائع مدلسا او لا وهذا كله اذا لم يعلم المصارح بعيب اما ان علم
به وكتبه فلا جعل له مطلقا وهذا كله اذا رد المبيع واما اذا تم البيع فان يونس يقول له المجمع المسمي
له اذا يتفق مع البائع على التدليس ولا يجعل مثله والقاسي يقول له جعل مثله اذا علم مطلقا يتفق
مع البائع أم لا لان لم يعلم فله المجمع المسمي انظر بن واعلم ان الاصل في جعل المصارح ان يكون
على البائع عند عدم الشرط او العرف فلو اشترطه البائع او المصارح على المشتري او تبرع به المشتري
على المصارح ابتداء فان المشتري اذا رد المبيع على البائع يرجع به على البائع ثم البائع اذا كان غير
مدلس يرجع به على المصارح وان كان مدلسا فلا يرجع به عليه وانما يرجع به المشتري على البائع
لان اصله عليه فالمشتري دفعه عنه بخبر من الثمن (قوله ومبيع له عطف على مزار) أي ورد
مبيع الخ أي وفرق بين مدلس وغيره في رد مبيع له الذي اشتراه منه وفي الكلام حذف مضاف
والاصل فان كان مدلسا رده له ان رد بعيب والاردان قرب والافات وحاصه له ان البائع المدلس
عليه رد المبيع الذي نقله المشتري للمحل الذي قبضه منه المشتري وعليه ايضا اجرة نقل المشتري له
لبيته فيرجع المشتري عليه بهما ولا يرجع عليه بأجرة حمله اذا سافر به الا ان يعلم البائع المدلس
ان المشتري ينقله لبيده والا لزمه اجرة الحمل لسفوره واحضاره بمحل قبضه واما البائع غير المدلس فلا
يلزمه رد المبيع لمحل قبضه بل رده لمحل قبضه على المشتري ان قرب ذلك الحمل فان بعد اوقات الرد
(قوله والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد اذا كان البائع غير مدلس
تبع فيه المتبعية والذي لابن يونس وابن رشد انه اذا نقله والمحل ان البائع غير مدلس فهو كعيب
حدث عنده فيخير بين ان يرد له محله او يماسك ويرجع بارش العيب القديم ولا فرق بين قرب وبعد
اه عدوى (قوله راجع للمسائل الستة) أي وهو من التصريح بما علم التزاما له شيخنا (قوله
فهو ليس من المتوسط الخ) أي فهو ليس بعيب اصله ولا انظر ما وجه اخذه اشر القديم اذا تماسك

حيث كان السهم غير عيب اصله ان مقتضاه انه اذا تماسك لاشئ له وان رد فلا شئ عليه لما مر من ان من اشترى سلعة واطلع فيها على عيب قديم فانه يخير بين ردها ولا شئ عليه او يتماسك بها ولا شئ له ولا يأخذ ارش القديم الا اذا فات الرد او حدث عنده عيب متوسط (قوله في مطلق التخيير) أى وان كان التخيير فيه مغايرا للتخيير في المتوسط (قوله وعلى الخ) أى ان العيب وما بعده اذا حدث منه شئ عند المشتري فهو من المتوسط يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع ارش الحادث و التماسك وأخذ ارش القديم (قوله وتزويج أمة) أى بحد أو بعد حمل دخول أولا (قوله وكذا عيب) أى فتزويجه عيب متوسط على الراجح كما يفهمه ح (قوله وان لم يكن عيب تزويج) أى بأن زنت الامة او حصل لها عيب ثم ولدت (قوله وان تماسك فلا شئ له الخ) الذى لابن عاشر انه اذا تماسك أخذ ارش القديم واذا رد فلا شئ عليه وهذا هو الموافق لما مر من ابن يونس في قوله وجبره الحادث لكن ما في الشارح هو الذى نقله ابن عرفة ومثله في تكيل التقييد ونقص التكيل قال ابو اسحاق وابن حجر والمازرى صفة النجوم ان يقال قيمتها سائمة مائة وبالعيب القديم ثمانون وبالقديم وعيب النكاح الحادث عند المشتري ستون فان كانت قيمتها بالقديم وبالعيب النكاح وزيادة الولد ثمانين وتسعين فقد جبر الولد عيب النكاح فللمشتري ان يجبرها ولا شئ له او يرد هاوايا بجميع ثمنه وان كانت قيمتها بماذا كرسب من خبر في امساكها مع رجوعه بارش العيب القديم وهو خمس الثمن وردتها مع ما نقص عنده وهو عشر الثمن اه كلام التكيل وذكر ابن عرفة في سماع ابن القاسم واشترى جارية فزوجه اقولدت ثم وجدها عيبا قديما رد هاوايا وحدها ولا شئ له ان جبر الولد عيب التزويج اه بن (قوله تخير النقص) أى ارش النقص الحادث عنده (قوله أى تساويه او تزيد) أى كمالو كانت قيمتها سائمة مائة وبالعيب القديم تسعين وبالعيبين ثمانين وبالنظر للولد تساوى تسعين وخمسة وتسعين فيخبر المشتري فيها ما امان برد ولا شئ عليه او يتماسك ولا شئ له على ما قال الشارح وهذا صريح في انه اذا كانت قيمة الولد اكثر من ارش الحادث انه لا يشارك البائع بالزيادة اذا رد بخلاف الصبي ونحوه ان الفرق ان الصبي يسببه بخلاف الولد (قوله فان نقصت الخ) أى كمالو كانت قيمة الامة سائمة مائة وبالعيب القديم ثمانين وبالعيبين تسعين وبالنظر للولد تساوى تسعين فانه اذا رد الامة برده عشر الثمن وان تماسك يرجع بخمسة (قوله الا ان يقبله بالحادث) أى بدون ارش (قوله او يقل بالجزء عطف على توسط من قوله ان توسط) أى وغير المبيع ان قل فكالمعدم ولا يصح عطفه على يقبله لانه استثناء من المتوسط فيكون العطف منه مع انه قسمه قاله شيخنا (قوله بل اغاله التماسك ولا شئ له او الرد ولا شئ عليه) وذلك لانه انما كان له التماسك وأخذ القديم لحسارته بغرم ارش الحادث اذا رد بحيث سقط عنه حكم العيب الحادث انتفت العلة وانما اعتبر العيب القليل اذا كان قديما فيرد به كما مر بخلاف القليل اذا كان حادنا فانه غير معتبر اذ ليس له ان يتماسك معه ويأخذ ارش القديم لان البائع يتوقع تدليه فلذا رد عليه بالقديم مطلقا قريبا لا كان او كثيرا بخلاف المشتري وهذا استحسنان والقياس التسوية بالغاء القليل فيهما واعتباره فيهما (قوله بخفض أهما) أى لدافعة بعضه البعض (قوله والظاهر ان ما زاد على الواحد متوسط في الرائعة) أى وامامى غيرها فهو غير متوسط بخلاف الاصبح فانه من المتوسط مطلقا وذهب الائمة من المتوسط في الرائعة لافى الوحش وانما ذهب ما زاد على الائمة فيهما هل هو يسير كالائمة او من المتوسط (قوله اوله بلدتى يخبر بها) أى يخبر بالسلمة فيها (قوله واما غير المعتاد) أى كنفصيل الشقة قاع

مركب سواء كانت الشقة من حرير او من كان او من صوف كما قال شيخنا الامن خصوص المحرير كما هو ظاهر عبق (قوله ففوت) أي اللرد و يرجع المشتري بارش القديم (قوله والخارج عن الغرض المقصود) أي والتغيير الخارج عن المنافع المقصودة من البيع لاذهابه (قوله فالارش) أي فارش القديم متعين للمشتري على البائع فيقوم سالما ومعييا بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره فوات الرد وأخذ الارش ولورضى البائع بقبوله بالمحادث الذي لا يذهب عنه وظاهره أيضا تعين الارش ولو حدث عند المشتري جابر لما حدث عنده ولا يأتى هنا قول المصنف سابقا في العيب المحادث المتوسط وجبره بالمحادث أي وجبر بما حصل عند المشتري من الامور الموجبة لزيادة ثمنه كخياطه وصبيغ وطرز وكذا العيب المحادث كما قال عجم وقال الشيخ سالم القياس ان يجري ذلك هنا فاذا جبر بخياطه ونحوها صار متوسطا ولا يقال ذلك العيب بالجبر كالعدم في حق المدلس لان هذا في المتوسط ابتداء اه شيخنا عدوى (قوله ككبر صغير الخ) عاقل ام لا اما الصغير العاقل فلانه يراد منه الدخول على النساء فاذا كبر أي بالغ فقد زال المقصود منه واما غير العاقل فصغيره يراد للجمه وبكبره يزول ذلك الامر المقصود منه (قوله وهو ما) أي كبر اضعف القوى أي السمع والبصر و اضعف المنفعة المقصودة منه أي اضعفه عنها (قوله واقتضاض بكر) أي فاذا اقتضاهم المانع على عيب قديم نعين التماسك بها وأخذ ارش العيب القديم وظاهره كان البائع مدلسا ام لا وهذا القول حكاه ابن رشد في كتابه المسمى بالذهب في تحرير المذهب وهو احدا اقوال ثلاثة في المسئلة ثانيا قول مالك ان الاقتضاض من المتوسط فان شاء تماسك واخذ ارش القديم وان شاء رد ودفع ارش البكارة ولو كان مدلسا وقدمه الباسجى بالعبية وارضى ح مال بهرام وابن غازي من الاطلاق كما قال شارحنا وثالثها قول ابن السكاتب ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك وان كان مدلسا ان تماسك اخذ ارش القديم وان رد فلا شيء عليه والمعتد من هذه الاقوال ثانيا (قوله وقطع غير معتاد) أي سواء كان البائع مدلسا ام لا وما مر من قول المصنف و فرق بين مدلس وغيره انقص أي المبيع بفعل المشتري فمجهول على الفعل المعتاد واما غير المعتاد فهو مفيت مطلقا كان مدلسا او غيره (قوله لجعل الشقة برانس اوقلاعا) أي سواء كانت حريرا او قطن او كنانا (قوله الا ان يهلك بعيب التدليس) أي انه اذا حدث فيه عند المشتري مغوث للرد ثم هلك عنده بسبب عيب التدليس وكذلك اذا لم يحدث فيه عند المشتري مغوث وهلك بسبب عيب التدليس فانه يرجع بجميع الثمن ثم ان قوله الا ان يهلك بعيب التدليس مكرمع قوله سابقا كهلالة من التدليس وذكره هناك لجمع النظائر وذكره هنا لان محله واما قول عبق انه غير مكرر لانه فيما تقدم لم يحدث فيه عند المشتري عيب مغيث وانما هلك بالقديم فقط واما هنا حدث فيه عند المشتري عيب مغيث وهلك بالقديم ايضا فلما توههم انه لا يرجع هنا الا بالارش نظر الما حدث عنده نبيه على انه يرجع بالثمن في هذه الصورة المذكورة ففيه نظر والحق التعيم فيما هنا وفيما مر أي لا فرق بين ان يكون حدث عند المشتري مغيث ثم فأت بعد ذلك بالقديم أولا (قوله كتدليسه بحرابته الخ) أي وكما لو باعاه امعة مالا دولس عليه بمحملها فانها من الولادة ف يرجع على البائع بجميع الثمن لو تها بعيب التدليس (قوله او تردى) أي سقط من محل عال كجبل لاسفل فأت (قوله او اقحم) أي دخل (قوله بجميع الثمن) أي لا بارش القديم فقط ولا شيء على المشتري فيما حدث عنده من الهلاك (قوله عن مالومات بسماء في غير حال تلبسه بعيب التدليس) أي كالمودلس البائع باباقه فأت من غير ان يحصل اباق (قوله ما اذا هلك به) أي بعيب التدليس

(قوله منه) اى من المشتري (قوله فان ساوى) اى الثمن الذى اخذه من المدلس (قوله ما نخرج من يده) اى ما نخرج من يد المشتري الثباني كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه بعشرة (قوله وان زاد) اى كما لو باعه المدلس باثنى عشر وباعه المشتري منه لاثني عشر وعشرة وقوله فالزائد للثاني يحفظه له اى اذا سلمه الاول ذلك الزائد برضاه والا فلا ولول منع الثالث من اخذ ذلك الزيادة لان الثالث غير وكيل للثاني حتى يقبض له من الاول قهر اعنه وقد يرى الثاني الاول من تلك الزيادة (قوله وان نقص) كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه لاثني عشر (قوله فهل يكمله الخ) وهذا القول حكاه المازرى وابن شاس (قوله اولا يكمله له) وهو ما حكاه فى النوادر وفى كتاب ابن يونس (قوله لانه لما رضى الخ) ان قلت انه انما لما رضى باتباعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثاني والجواب انه كان يمكنه ان يصبر حتى يحضر الثاني او يحصل له يسار فلما لم يصبر لحضوره لم يكن له رجوع عليه (قوله وانما يرجع على بائعه بالارش) اى بارش العيب القديم وفيه ان بائعه ليس مدلسا حتى يأخذ منه ارش العيب الا ان يقال ان يده كيد بائعه المدلس كذا قيل وتأمله (قوله ثم هو) اى بائعه وهو المشتري الاول (قوله بالاقل من الارش) اى الذى دفعه او بما يكمل الثمن الاول وذلك لان من حجة المدلس ان يقول ان كان الارش اقل لم ينقص عليك بتدليسى سوى ما دفعته من الارش فخذ وان كان الثمن اقل يقول لا رجوع لك على لوهلاك يديك لا بما دفعته لى فخذ وهذا لا وفى للشارح ان يقول بالاقل من الارش والثمن الاول كما يشهد له التوجيه الذى قد علمته واما قول عبق ثم يرجع هو على المدلس بالاقل من الارش او كمال الثمن الاول فى راده كما قال شيخنا العسوى الثمن الاول بكمله وليس مراده ثمنه اه فاذا باعه المدلس بعشرة زيد ثم باعه زيد لغيره وبما نفعه فاطلع عمر وفيه على عيب قديم ورجع على زيد الذى باعه واخذ منه ارش العيب فان اخذه منه خمسة تعين ان يرجع بها على بائعه المدلس فان اخذ عمر من زيد ارش العيب خمسة عشر رجع على بائعه المدلس بعشرة التى هى الثمن الاول بكمله (قوله الثابت) اى الذى ثبت للمشتري به الرد (قوله على تنازع المبتاعين فى العيب) اى وهو المشار له بقوله ولا باع انه لم يأتى بقوله اوفى بسبب الرده وهو المشار له بقوله ولم يخاف مشتري الخ (قوله ولم يخلف الخ) يعنى ان المشتري اذا اطلع على عيب قديم واراد الرد فقال له البائع انت رايت وقت الشراء وانكر رايته فطلب البائع يمينه فان المشتري لا يلزمه يمين ويرد المبيع بلا يمين وقول المصنف ولم يخلف يصح فيه ضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام اى ليس للبائع تخليفه ويصح فتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام اى لم يقض الشرع بتخليفه (قوله ما اذا شهد) اى المشتري انه قلب المبيع وعائنه اى ثم بعد مدة قال انما اطلع على هذا العيب القديم وقت التقلب وقال له البائع ان اطلعت عليه فليس له ان يرد الا اذا حلف فان تكلم حلف البائع انه اطلع عليه حين البيع ولزم المشتري المبيع (قوله ولا يخلف ايضا ان ادعى) اى البائع عليه الرضى يعنى ان البائع اذا ادعى على المشتري انه حين اطلع على العيب رضى به وانكر المشتري الرضى به فانه لا يلزمه يمين وله ان يرد المبيع من غير يمين (قوله ولم يسمه) اى لم يسم البائع ذلك الخبر (قوله فله تخليفه) اى بعد ان يخاف البائع اولا لقد اخبرني بخبر بانك رضيت به حين اطلعت عليه كما نقله ابن عرفة عن ابن القاسم واختاره ابن ابي زمنين وظاهر المدونة كظاهر الشارح الاطلاق اى ان المشتري يخلف مطالعا اذا لم يسم البائع له الخبر وسواء حلف البائع لقد اخبرني بخبر ولم يخلف (قوله فان سماه) خاصه ان اخبره باسمه البائع يستل فان صدق البائع على انه اخبره وكان اهلا للشهادة وقام بها البائع حلف البائع معه لانه شاهد

عدل وسقط الرد عليه وان كان مسخوطا اى فاسقا واهلا ولم يقيم البائع بشهادته حلف المشتري انه
 ماضى وردائه او جبت عليه اليمين وان كان الخبر مسخوطا لان تصديقه مما يرجع غيوب البائع
 في الجملة فان كذب الخبر البائع فالظاهر انه لا يمين على المشتري انه ماضى سواء كان الخبر مدلا
 او مسخوطا كما قاله المسناوى خلافا لما ذكره عبق من اليمين اه بن (قوله حلف المشتري
 ايضا) اى وسقطت عن البائع حيث سمعه (قوله ولم يشهد للبائع شاهد عدل) اى
 بأن لم يكن له شاهد أصلا له شاهد مسخوط وقوله ان ادعى الخ أى ولم يحقق عليه الدعوى وقوله
 يمين ان ادعى الخ اى ان حقق عليه الدعوى بأن ادعى الخ (قوله عند الاطلاع في الخفي) اى
 عند الاطلاع على العيب اذا كان العيب خفيا (قوله كان القول قول البائع بلا يمين الخ)
 اى لانه لو ممكن المشتري من تخلف البائع لمخلفه كل يوم على ما شاء من عيب يسببه انه لم يسمعه وهو به
 قاله في المدونة (قوله يجوز دفع الهمة) اى بناء على ان في الكلام حذف حرف الجر اى لم يخلف
 بأنه لم يأتى اى لم يخلف حلقا مورا بذلك وقوله وكسرها اى على الحكاية اى حكاية الصيغة التى
 تصدر من البائع لو كان يخلف (قوله انه لم يأتى الخ) فرض مثال اى ولم يسرق ولم يزن ولم يشرب
 ونحو ذلك (قوله لا باقة علة للنفى وهو يخلف) اى ان الخلف من البائع لاجل باق العبد
 بالقرب منى (قوله الا ان يحقق عليه الدعوى) هذا قول اللخمي وصححه في الشامل وهو ظاهر
 المصنف حيث قال لا باقة بالقرب فان ظاهره ان عدم تخلف المشتري للبائع لكونه اتهمه با باقة
 عنده بسبب اباقة عند المشتري بالقرب فقهوه انه لو حقق عليه الدعوى كان له تخليفه وظاهر
 المدونة ان المشتري ليس له تخليف البائع سواء اتهمه بانه ابقى عنده او حقق عليه الدعوى بأن قال
 اخبرنى بخبر با باقه عندك وهو ظاهر ما لا يابى الحسن والمعتمد ما قاله اللخمي من التقييد (قوله فله
 تخليفه) اى بعد ان يخلف انه اخبره بخبر بذلك فان صرح باسمه كان له تخليفه ايضا وسقطت اليمين
 عنده وهذا اذا كان الخبر الذى سماه مسخوطا او عدلا ولم يقيم المشتري بشهادته والاحلف معه ورد
 العبد على البائع (قوله يرجع بالزائد) اى على ما يدينه وهو ما كتبه البائع (قوله ما قيمته
 سليما) اى من عيب الا باق وما ذكره الشارح من تقويمه سليما بم العيب الذى كتبه فهو فى عيب
 ونخش وهو غير صواب والصواب انه يقوم معيبا بما بين فقط ثم يقوم معيبا بما بين وبازائد على ما بين
 وهو ما كتبه ويرجع بما يدينه ما فاذا قال البائع انه يأتى خمسة عشر يوما وهو يأتى عشرين يوما فيقال
 ما قيمته على انه يأتى خمسة عشر فان قيل عشرة قيل وما قيمته على انه يأتى عشرين يوما فاذا قيل ثمانية
 رجوع بخمس الفمن ولا يقوم سليما لما فيه من الظلم على المتنازع كذا فى بن وغيره ويمكن تسمية
 كلام الشارح على ذلك بأن يقال اراد بقوله ما قيمته سليما اى ما كتبه وليس المراد ما قيمته سليما
 اى من عيب الا باق من أصله (قوله كانه لم يبين شيئا) اى وسكت عن هذا القول عن ما اذا بين
 النصف وكتب النصف كما لو قال انه يأتى عشرة وهو يأتى عشرين وينبغى على هذا القول انه يرجع
 بارش الزائد على ما بين اى يرجع بارش ما كتبه مثل ما اذا بين الاكثر وكتب الاقل كذا فى خش
 وعبق قال شيخنا بل وكذا ينبغى ان يقال ذلك على القولين الآتين (قوله ولا بين المسافة) اى
 كما اذا كان شأنه يأتى عشرين ميلا فيبين البائع بعضها ويكتب بعضها وقوله ولازمة كما اذا كان
 شأنه يأتى عشرين يوما فيبين البائع بعضها ويكتب بعضها (قوله أو بازائد) اى بارش الزائد على
 ما بين وهو ما كتبه (قوله أو يفرق بين هلاك الخ) حاصله انه يفرق بين ان يهلك المبيع فيما بينه
 البائع وبين رجوع المشتري بارش ما كتبه على البائع كان هو الاقل والاكثر وبين ان يهلك فيما كتبه

فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر والاقل فلماذا يحى المانع انه هلك فيما بينه وادعى
 المشتري انه هلك فيما لم يبيده فالظاهر العمل بقول المشتري (قوله اولاً يهلك الخ) لو عبر المصنف
 بقوله وغيره بدل قوله اولاً كان احسن اذ ربما يوهم ان قوله اولاً قول رابع وانه قسم قوله هل يفرق
 ولاجل ان يسلم من عطفه باو مع ان البيهية لا تكون الا بين شيئين (قوله اقول ثلاثة) الاول لابن
 يونس عن غير اهل بلده والثاني قول بعض اهل بلد ابن يونس والثالث قول ابي بكر بن عبد الرحمن
 (قوله فاطلع على عيب في بعضها) أى أو استحق بعضه لان استحقاق بعض المعين المتعدد كالعيب
 (قوله كمشرة أنواب) أى معينة (قوله ولزم التماسك بالساق) أى بما يخصه من الثمن
 وليس للمشتري رد الجميع الا برضى البائع وليس للمانع ان يقول اما ان ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما
 قاله ابن يونس وقال ابن عرفة هو ظاهر المدونة تحسلاً للتوسى انظر ح (قوله بأن كان منوبه
 تفسير لما اذا كان المعيب ليس وجه الصفقة اما لو كان المعيب وجه الصفقة فسمي في قوله الا ان يكون
 المعيب اكثر من النصف (قوله فاذا كان الخ) حاصله انه يقوم كل سلعة بمفردها على انها سليمة
 وينسب قيمة المعيب على انه سليم أى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن كما وضع ذلك بقوله
 فاذا كان الخ وللتقويم طريقة اخرى غير هذه وحاصلها ان تقوم الانواب كلها سالمة ثم تقوم ثانياً
 بدون العيب وتنسب القيمة الثانية للاولى وبذلك النسبة يرجع بما يخص المعيب من الثمن (قوله
 وأما المثلى) أى واما لو كان المبيع مثلياً او كان مقوماً غير معين كما هو صوفي في الذمة ثم اطلع على
 عيب في بعضه بعد قبضه فسمي ثانياً انهما يرجعان فيه ما يثل ما ظهر معيباً أو استحق سواء كان اقل
 الصفقة أو اكثرها وهذا محترز قوله وان ابتاع مقوماً معيناً (قوله وهذا) أى قول المصنف رد
 بعض المبيع بمحضته من الثمن ظاهر الخ وقوله ان كان الثمن عيناً أى كائنه دينار (قوله او مثلياً) أى
 مكديلاً او موزناً او معدوداً كما اذا كان الثمن مائة ارب او مائة قنطار (قوله ورجع بقيمة ما يقابل
 المعيب من السلعة) الاولى ان يقول أى ورجع بنسبة قيمة المعيب الى جميع المعيب من قيمة السلعة
 ليوافق قوله الا فى ورجع بعشر قيمة العبد والدار (قوله ورجع بعشر قيمة العبد) أى على
 المعتمد خلافاً من قال يرجع بقيمة عشر العبد ولا شك ان قيمة عشر العبد اقل من عشر قيمته وحاصل فقه
 المسئلة ان الثمن ان كان مقوماً كدار او عبد او كتاب أو ثوب واطلع المشتري على عيب في بعض المبيع
 فقال اشبه يرجع شريكاً في الثمن المقوم بما يقابل المعيب وقال ابن القاسم لا يرجع شريكاً للبائع
 في الثمن لضرر الشركة وانما يرجع بالقيمة من الثمن وعلى هذا القول فاختلف فقيل معناه انه
 يرجع بنسبة قيمة المعيب لقيمة المبيع من قيمة المقوم الواقع ثمنا وهو ما في التوضيح والموافق فاذا كان
 المعيب ثوباً فيقال قيمته عشرة نسبته لثلاثة قيمة الانواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة الدار الواقعة
 ثمنا وهذا هو المعتمد وعليه متى شارحنا وقيل معناه ان المشتري يرجع بقيمة ما يقابل المعيب من
 الثمن فان كان المعيب ثوباً يرجع بقيمة عشر الدار وعلى هذا متى شارحنا ولا حيث قال ورجع بقيمة
 ما يقابل المعيب من السلعة فتأمل (قوله وهكذا) أى وان كان المعيب ثوبين يرجع بخمس
 قيمة العبد والدار لا بقيمة خمسة ما وان كان المعيب ثلاثة انواب يرجع بثلاثة اعشار قيمتها لا بقيمة
 ثلاثة اعشارها ما وان كان اربعة يرجع بخمسة قيمتها لا بقيمة خمسة ما وان كان خمسة يرجع بنصف
 قيمتها لا بقيمة نصفها (قوله ولا يرجع بحز من السلعة) أى فلا يرجع شريكاً بعشرها أى اذا كان
 المعيب ثوباً ولا بخمسها اذا كان المعيب ثوبين وهكذا (قوله اما ان يقاسك بالجميع) أى
 بجميع المبيع سليماً ومعيباً بكل الثمن (قوله اريد بالجميع) أى بجميع المبيع السليم والمعيب

ويأخذ كل الثمن (قوله أو يتسلسل البعض) أي وهو السليم بكل الثمن ويرد البعض المعيب
مجاناً أي وأما التسلسل البعض السليم بما يقابل من الثمن ورد المبيع بما يخصه من الثمن فهو ممنوع
ولو تراصيا على ذلك لمحق الله وسيأتي في الشارح علة المنع من أن التسلسل الباقي في القليل كانشاء
عقدة بمن مجهول إذ لا يعرف ما ينوب الأقل إلا في ثاني حال بعد التقويم (قوله هذا) أي
ومحل هذا أي محل منع التسلسل بالأقل ورد المعيب الأكثر بما ينوبه من الثمن إن كان السليم كله
باقياً وكذلك المعيب وقوله فإن فات أي السليم بأن حصل فيه هلاك وقوله فله رد العيب أي
والتسلسل بالسليم من العيب المسالك بحصته من الثمن وقوله مطلقاً أي سواء كان وجه الصفقة أم لا
وهذا إذا كان الثمن عيناً وعرضاً وفات وذلك لأنه لو رد الجميع في تلك الحالة رد قيمة الهالك عيناً
ورجع في عين وهو الثمن العين وقيمة العرض الذي قد فات عند البائع ورد العين والرجوع فيها
لا فائدة فيه وأما لو كان الثمن مريضاً لم يفت فإنه يتعين رد الجميع لأنه لو تسلسل بالسليم من العيب الذي
هلك عنده بحصته من العرض القائم والفرض أن المعيب وجه الصفقة لكان كانشاء عقدة بمن
مجهول إذ لا يعلم ما يخص السليم من ذلك العرض القائم إلا بعد التقويم (قوله فليس له رد المعيب)
أي من أحد المزدوجين بحصته من الثمن بل أمان يتسلسل بالجميع أو يرد الجميع وظاهر الشارح
عدم جواز رد المعيب والتسلسل بالسليم من المزدوجين ولو تراصيا على ذلك وهو ما في خش وعبق
تبع العالج لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه ولكن رد ذلك طغى وقال الصواب جواز ذلك
عند التراضي كما ذكره في القيمة من جوازها راضاة في الخفيين ونحوه ما لا مكان شراء كل
واحد من الشريكين فردة الآخر ليكمل انتفاعه انظر بن (قوله وجب ردهما معاً والتسلسل
بهما معاً) أي ولا يجوز رد المعيب منهما بحصته من الثمن لأن الشارح يمنع من التفرقة بينهما
قبل الانقار وهذا حيث لم يرض الام بذلك والجازر رد المعيب بحصته من الثمن إلا أن يكون وجه
الصفقة بناء على أن المحق في عدم التفرقة للام لا للولد والامنع ولو رضيت الام بذلك ولو كان
المعيب أقل من وجه الصفقة (قوله أو تعيب) أي عند البائع أو تلف عند البائع أكثره كما إذا
اشترى عشرة أبواب فخبسها البائع لأجل الثمن أو الألفاظ فتعيب أو تلف أكثرها عنده فلا يجوز
للمشتري أن يتسلسل بالأقل الباقي بما يخصه من الثمن (قوله بل يتعين رد الباقي) أي ما لم يرض
بالتسلسل بذلك الباقي بجميع الثمن (قوله لأن التسلسل الباقي القليل) أي بما يخصه من
الثمن كانشاء عقدة لمحق أن قلت هذا التعليل موجود فيما إذا استحق الأقل أو تعيب ورده وتسلسل
بالأكثر بحصته من الثمن قلت لما كان المحكم للغالب انغمخت العقدة برد الأكثر واستحقاقه
وكان التسلسل بالأقل كابتداء عقدة مجهول إلا بخلاف رد عيب الأكثر أو استحقاقه والحاصل
أن العقدة الأولى انمخت من أصلها حيث استحق الأكثر وتعيب الأقل استحقاق الأكثر وتعيبه
كاستحقاق الكل وإذا تعيب الأكثر واستحق الأقل انمخت عقدة البيع كان تسلسل المشتري بالأقل السالم
كانشاء عقدة بمن مجهول إلا بخلاف رد غير الأكثر واستحقاقه وأجاز ابن حبيب ذلك أي رد
الأكثر بحصته قائلاً هذه جهالة طارئة (قوله ثم تقويم كل جزء) أي ونسبة قيمة الباقي إلى
قيمة جميع المبيع (قوله وأما إن كان مقصداً) أي وأما لو كان المبيع مقوماً معيناً متخذاً (قوله
وأما الموصوف) أي وأما المقوم الموصوف والحاصل أن كلام المصنف هنا في المقوم المعين المتعدد
وأما المتلى والمقوم المتعدد والموصوف فلا يحرم فيه ذلك (قوله ولو فزع بالفاء لكان أولى) أي
لأن التعبير بالواو هو الاستثناء وأعلم أن فزع هذه المسئلة على ما تقدم مني على أن حرمة التسلسل

بأقل استحقاق أكثره مطلقة سواء كان الثمن عيناً أو عرضاً باقياً أو فوات وسياً في ما فيه (ف قوله وان كان
 درهمان وسبعة الخ) اسم كان ضمير الشأن ودرهمان مبتدأ وقوله يباع بثوب خبره والجملة خبر
 لكان الثانية أو ان كان غير شانية ودرهمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه متعلقه بكسر اللام
 أى يباع بثوب وفي بعض النسخ وان كان درهمين فاسم كان ضمير يعود على المبيع ودرهمين خبرها
 وسبعة بالرفع على الأول وبالنصب على الثاني (ف قوله فاستحققت الساعة) أى من يد المشتري وهو
 عطف على يباع المقدّر (ف قوله فاعلى) أى من حواله الاسواق كغير الذات (ف قوله فله قيمة
 الثوب بكلمه يأخذها من البائع) أى ولا يجوز له ان يتماسك بالدرهمين فيما يقابلهمهما من
 سدس الثوب بحيث يكون شريكاً بسدسها أو سدس قيمتها أو ما تمسكه بالدرهمين في مقابلة الثوب
 بتمامها فإثره وانما أتى بقوله بكلمه لاجل المبالغه في الرد على ابن حبيب القائل له ان يرضى
 بالدرهمين في مقابلة سدس الثوب فيشتر كان فيها والا فلا حاجة لقوله بكلمه لان هذا قد علم
 من قوله قيمة الثوب (ف قوله أى لمن استحققت الخ) أشار الى ان ضمير له لمن استحققت منه
 الساعة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين يقرّر بدفعه الفاعل الماضى
 والدرهمين مفعوله والفعل يعمل يفيد وجوب الرد فيسقط الاعتراض بأن قوله فله المبيع للتخيير مع
 التفريع على حرمة التمسك بالأقل مشكل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان له ان يرضى
 بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط الثاني ان اللام في قوله فله ما بمعنى على
 اولاً لاستحقاقه للتخيير وقوله يقرّر أفعلاً ماضياً يفيد الوجوب أى من حقّه ان يأخذ بقيمة الثوب
 ويجب عليه رد الدرهمين ولا يجوز له ان يأخذ الدرهمين في مقابلة سدس الثوب وهذا لا ينافي جواز
 تماسكه بهما في مقابلة الثوب بتمامها هذا وقد اعترض طغى حرمة التمسك هنا بالدرهمين بما ينوبها
 من الثوب عند فواتها بأنه خلاف ما ذكره الشارح فقد اطبق من وقف عليه من الشراح على
 تقيد حرمة التمسك بأقل استحقاق أو تعيب بما اذا كان الثمن عيناً أو عرضاً وكان باقياً فان كان
 عرضاً وفات فهو كاستحقاق أو تعيب الأقل في جواز التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اهـ ومقتضى
 هذا ان اللام في كلام المصنف على حالها للتخيير ولا يجعل قول المصنف وان كان الخ هذا مقراً على
 ما مر من حرمة التماسك بأقل استحقاق أكثره بل هو متأنف (ف قوله وجاز رد أحد المشتريين غير
 الشريكين) أى في التجارة بأن كان شراؤهما للتقنية ولو كان شيئاً واحداً وحاصله انه لو اشترى
 شخصان سلعة واحدة ~~كعبتين~~ لم يحد منهما أو سلعة متعددة في صفقة واحدة لا على سبيل الشركة بل
 على ان كل واحد يأخذ نصفها مثلاً ثم اطلع على عيب قديم فأراد احداً المشتريين ان يرد نصيبه على
 البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور ان له ان يرد نصيبه على البائع ولو قال البائع لا قبل الاجميعه
 بناء على ان العقد يتعدى بمدة متعلقة ومشتريه وألى هذا رجوع مالك واختاره ابن القاسم وكان
 مالك يقول اولاً انهما الردمعا أو التماسك وليس لاحدهما ان يرد دون الآخر والقولان
 في المدونة (ف قوله واما الشريكان) أى في التجارة (ف قوله واراد احدهما) أى دون الآخر
 (ف قوله وعلى أحد البائعين الخ) حاصله ان البائع تعدد بأن باع شخصان عبداً واحداً كان اتخذه
 للخدمة مثلاً واشتراه منهما واحداً فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له ان يرد على أحد البائعين نصيبه
 من المبيع دون الآخر ما لم يكن البائعان شريكين في التجارة والا فلا لهما كالرجل الواحد فأرد
 على احدهما رد على الآخر (ف قوله والقول للبائع في نفي العيب الخ) كالزنا والسرقة (أى
 فاذا ادعى ان به عيباً قديماً كالزنا والسرقة وقال البائع لا عيب به اصلاً فالقول قول البائع ولا عبرة

بدعوى المشتري وجودهما الوجود أحدهما فيه **(قوله أوفى قدمه)** أي بأن وافق البائع
 المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد
 المبيع على بانه فالتقول قول البائع ثم اعلم انه انما يكون القول قول البائع في حدوث العيب
 المشكوك فيه اذا لم يصاحبه عيب قديم ثابت واما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري
 انه ما حدث عنده مع يمينه وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح ومنه في ابن عرفة عن ابن
 عبد السلام قائلان المبتاع قد وجب له الرد بالقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد نفسه من الثمن
 بقوله حدث عنده فهو مدع اه بن **(قوله بان قال المشتري قديم)** أي هذا العيب الموجود
 فيه قديم قبل الشراء **(قوله والبائع حادث)** أي وقال البائع انه حادث أي بعد الشراء **(قوله)**
كما قدمه الخ حاصل ما تقدم ان المشتري اذا ادعى ان العيب يول في الفرش وانكر البائع بوله فانه
 يوضع عند أمين فاذا قال الامين انه بال عندى حلف البائع انه لم يحصل منه بول عنده ويمنع المشتري
 من رده محله على المحذور فقول الامين قد اضعف قول البائع انه لا يبول في الفرش أصلا **(قوله)**
 كما يأتي قريبا حاصل ما يأتي انه اذا شهدت له بيعة بحدوث العيب فان قطعت بذلك كان القول قوله
 بلا يمين وان رجعت ذلك اوشكت كان القول قوله بيمين **(قوله الاشهادة عادة)** أسند الشهادة للعادة
 مع ان الشاهد اهل المعرفة لاستنادهم في شهادتهم لمادات عليه العادة غالباً **(قوله قيد الخ)**
 أي وحينئذ فكان الاولى للصنف ان يقول بدل قوله او قدمه كقدمه وحاصله انها اذا تنازعا في قدم
 العيب وحدوثه فالقول قول البائع في نفي قدمه الا ان تشهد العادة للمشتري بقدمه والا كان
 القول قوله وحينئذ فيثبت له الرد واعلم انه يعمل بشهادة البيعة بقدمه سواء استندوا في قوله ذلك
 للعادة وللعاينة أو لأخبار العارفين أو لقرار البائع لهم بذلك **(قوله وحلف من لم يقطع بصدقه)**
 فان اختلف اهل المعرفة في قدمه وحدوثه وشهدت بيعة للبائع بالمحذور وشهدت بيعة للمشتري
 بالقدم عمل بقول الاعرف فان استويا في المعرفة عمل بقول الاعدل فان تكافأ في العدالة سقطا
 لتكاذبهما واذا سقطا كان كالشاك على ما استظهره بعضهم **(قوله ومفهومه)** أي مفهوم قول
 المصنف من لم يقطع بصدقه **(قوله في عيب خفي)** أي كانا والسرقه والاباق تنازعا في حدوثه
 وقدمه **(قوله الذي شأنه ان لا يخفى)** أي ككونه مقعدا او امعي فاقد المحذرتين **(قوله)**
 فلا قيام به أي محله على انه علمه ورضى به أي وحينئذ لا ينافي شهادته العادة بقدمه
 ولو قطعت بذلك **(قوله وقيل في معرفة العيب)** أي المتنازع في قدمه وحدوثه فقول الشارح
 وانه قديم الخ عطف تفسير **(قوله لا مفهوم له على المعتمد)** أي بل الترتيب بين العدل والمسلم غير
 العدل عند وجودهما على وجه الكمال فقط واما الكافر فلا يقبل مع وجود المسلم ولو كان غير عدل
 اتفاقا **(قوله وان مشركين)** أي هذا اذا كان غير العدل مسلمين بل وان كانوا مشركين **(قوله)**
 ويكفي الواحد أي ان ارسله القاضي وكان المبيع حاضرا حيا لا يخفى عليه والا فلا بد من عدلين
(قوله اذا توجهت عليه في حدوث العيب) أي عند التنازع في حدوث العيب وقدمه وذلك
 بان شهدت له بيعة بحدوثه فلنا **(قوله او عدمه)** أي او توجهت عليه عند التنازع في وجود
 العيب وعدمه وذلك بان وجد ما يضعف دعوى البائع عدمه او قام للمشتري شاهد واحد على وجود
 العيب ونكل عن اليمين معه وتوجهت على البائع فاندفع ما يقال ان القول قول البائع في نفي
 العيب بلا يمين فكيف يعم في قول المصنف وعينه تأمل **(قوله ويريد)** أي بعد قوله بعته
 واقبضته وما هو به واعترض بأن قوله وما هو به ليس نقض دعوى المشتري قدمه ومتعلق اليمين

يجب ان يكون نقيض الدعوى كما هو مقتضى القواعد واجب بانه متضمن لنقيضه لان نقيض القدم
 عدم القدم وقول البائع اقبضته وما هو به يتضمن عدم اقدم وتضمن المبيع لنقيض الدعوى كاف
 مثل المحلف على نقيضها (قوله اذا توجهت عليه) اى كالمشهدت البينة له بقدم العيب فلما
 (قوله فيها) اى فى الظاهر والخفى فية قول فى كل منهما والله الذى لاله الا هو اقد اشترته وهو
 بذلك العيب فى علمي (قوله وقيل على البت) اى فية قول بالله الذى لاله الا هو لقد اشترته
 وفيه هذا العيب قطعا (قوله وقيل كالبايع) هذا القول رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها
 ابن حبيب (قوله اى الدخول فى ضمان البائع تفسير للفسخ) اى ان المراد به ماذ كرا لخصوص
 حكم الحاكم بالرد (قوله بان نشأت الخ) اى سواء كان استغلاها قبل الاطلاع على العيب او بعده
 فى زمن الخصام او قبله (قوله او عن تحريك قبل الاطلاع الخ) اى كركوب الدابة واستخدام
 العبد فان هذا انما يكون للشترى اذا استوفاه قبل الاطلاع على العيب اما ان حصل شئ من ذلك
 بعد الاطلاع على العيب فهو رضى بالمبيع سواء كان قبل زمن الخصام او فيه (قوله لكن فى زمن
 الخصام) اى واما قبله فرضى فاذا سكن المشتري الدار واطاع على العيب وقام به حال الغلة
 وهى السكنى المحاصلة فى زمن الخصام تكون له للفسخ ولو طال زمن الخصام واما لو سكن بعد الاطلاع
 وقبل الخصام فذلك رضى ولو قبل الزمن والحاصل ان الغلة التى تجتمع للفسخ ما كانت قبل الاطلاع
 على العيب سواء نشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام او عن تحريك غير منقص كالسكنى
 او نشأت لاعتن تحريك كاللبن والصوف وكذلك ما كانت بعد الاطلاع على العيب ونشأت لاعتن
 تحريك سواء كانت فى زمن الخصام او قبله ولم يطل او نشأت عن تحريك غير منقص كالسكنى اذا كانت
 فى زمن الخصام لا قبله واما الغلة التى لتجتمع الفسخ اى لا يحصل مع حال الدلالة على الرضى فهى
 المحاصلة له بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام سواء كان
 فى زمن الخصام او قبله او نشأت عن تحريك غير منقص كالسكنى وكان ذلك قبل زمن الخصام او كان
 ذلك ليس ناشئا عن تحريك ام لا وكان ذلك قبل زمن الخصام وطال (قوله بخلاف ولد) اى لامة
 اولاد او بقرا وغنم او نحوها وقوله فيرد مع امه اى لانه ليس بغلة خلافا لسيورى حيث جعل الولد
 غلة ولا شئ على المشتري فى ولادتها اذا اردها الى اذ انقصتم الولادة فيرد مع امه امانته الى ان يجير ذلك
 النقص المحاصل بالولادة بالولد فلا شئ عليه حينئذ اذا ردها كما قال ابن القاسم (قوله وبخلاف
 ثمة ابرت) اى واما غير المؤبرة حين الشرافان بغلة يفرزها المشتري اذا حصل الرد بعد ان جذها
 فلا يردها للبائع حينئذ واما ان حصل الرد قبل جذها ردها للبائع ما لم تره فان ردها فاز بها المشتري
 (قوله فان فات) اى بأكل او بيع او بسمارى (قوله وقيمتها ان لم تعلم) هذا اذا كان الغوات
 بغير البيع واما ان كان الغوات بالبيع ولم تعلم المكيلة فانه يرد ثمنه ان علم كما قال ابن حبيب
 (قوله والارث الغنم بخصتهما من الثمن) اى ويكون له الصوف فى تقابلة بقية الثمن ولا يلزمه ان يرد
 مع الغنم ثمن الصوف ان باعه او قيمته ان انتفع به فى نفسه كما قيل فى الثمرة ان قلت ثم فرق بين الثمرة
 والصوف عند انتفاع علم المكيلة والوزن قلت لانه لو ردا الاصول بخصتهما من الثمن فانه لا يحظر فيه
 لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفردا عن الغنم وانما كان يلزم على رد الاصول بخصتهما من
 الثمن بيع الثمرة مفردا قبل بدو صلاحها لان العقد انما وقع على الاصول بعد الا بار وقيل بدو
 الصلاح والمنظور له هذا الزمن لا زمن جذ المشتري لها لانه لا يجدها غالبا الا بعد بدو صلاحها
 لكن لا يظن هذا وانما يظن لوقت العقد (قوله ومحل رد الصوف الخ) اى واما الثمرة المؤبرة

جهل كذلك قياساً على المصروف وهو الظاهر أو ترددها قاطعاً ولو لم ترد أصلاً حتى ظهر فيها أخرى وهو
 ظاهر المصنف (قوله ثم شبه بقوله ولم ترد) أي وليس هذا راجعاً لقوله بضلاف الولد وما بعده
 وذلك لأن الولد لا يتأني الشفعة في أمه وفي الاستحقاق يأخذ المصحق مع أمه **و** كذا في الفلاس
 وأما في البيع الفاسد فالولد مقوت له وموجب للقيمة (قوله كشفة الخ) يعني أن مثل الرد
 بالعيب القديم لاخذ بالشفعة والاستحقاق والرد للفلاس والفساد فكما أن المشتري إذا رد بعيب قديم
 يفوز بالثمن ولا ترد للبائع كذلك من أخذ منه الشقص بالشفعة يفوز بالثمن ولا ترد للبائع وكذلك
 يفوز به المصحق منه ولا ترد للمصحق وكذلك يفوز به من أخذ منه الشيء المبيع لأجل تفضيله
 أو لفساد بيعه ولا ترد لبياعه وهذا إذا كانت الثمن غير مأمورة وكانت غير مأمورة يوم الشراء وفارقت
 الأصول بالمجذ فان لم تجز وأستمرت على أصولها ففي العيب والفساد يجب ردّها للبائع مالم تره فان
 ازهرت استحقها المشتري وفي الشفعة والاستحقاق يجب ردّها للمصحق ولاخذ بالشفعة مالم تبين
 والأفاز بها المأخوذ منه الشقص بالشفعة والمصحق وفي الفلاس يجب ردّها للبائع مالم تجز بالفعل
 والأفاز بها المشتري المفلاس وإلى هذا أشار ابن غازي بقوله

والمجذ في الفلاس فيما اتفقوا * بضامه تجز عفر شايديا

فالتساع في تجز لثمنه فليس والجيم وحدها ومع الدال للجد أي تقوت الفلاس على البائع في التفليس
 بالمجذ والعين والفساد في عفر العيب والفساد والزاي للزهر والسين والسين في شديدا للشفعة
 والاستحقاق والبياع ليس اه قال بعضهم

الفانزون بثة هم خمسة * لا يطالبون بها على الإطلاق

الزقني عيب ويبيع فاسد * وبشفعة فليس مع استحقاق

فالاولان لزهوا فإزايها * والمجذ في فليس وليس الباقي

وإنما قلنا أو كانت ثمرة غير مأمورة لأن المأمورة حين الشراء حين الاستحقاق ليست غلة فترد للبائع
 في الفلاس والعيب والفساد مطلقاً ولو ازهرت أو تبين أو جددت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها
 الشفيع والمصحق مطلقاً (قوله ولا يشتري الذي فسخ شراؤه ولو علم المشتري بالفساد إلا في الوقف
 على غيره من إذا علم المشتري بوقفه فإنه برد الثمن (قوله ولا للبائع) أي الذي باع لفلاس
 ولا الذي باع بفساد (قوله وفيها الخ) أي وكذا في الثمن فارتب الأصول أي والمحال أنها
 مأمورة حين البيع والأفاز للبائع كما مر (قوله والارزني الشفعة) أي والالتفات في الأصول بل
 كانت عليها فانها سترد للمصحق ولاخذ بالشفعة مدة كونها لم تبين ولو ازهرت فان تبينت فاز بها
 المصحق منه والمأخوذ منه بالشفعة (قوله وفي البيع) أي وترد للبائع في البيع الفاسد
 وفي العيب مدة كونها لم تره فان ازهرت فاز بها المشتري فيهما (قوله مالم تجز) أي ولو تبينت
 فان جذت فاز بها المفلاس (قوله بالقبض) معلق برضي لا بدخلت (قوله وان لم يقبضها) أي
 سواء كان عدم قبضها مع مضي زمان يمكن قبضها فيه أو لا وظاهر قوله ان رضي بالقبض أنه لو وافقه
 على ان العيب قديم ولم يرض بقبضها أنها لا تدخل في ضمانه لأنه قد بدعي عليه أنه تبرأه من ذلك
 العيب (قوله أي جهل اسم المبيع الخاص) أشار بهذا إلى ان المراد بالغلط في ذات المبيع جهل
 اسمه الخاص فالغلط واقع في الاسم الخاص والتمويه واقعة بالاسم العام فلا تناقض بين قوله بغلط
 وبين قوله ان سمي باسمه (قوله ولا كلام للبائع) أي لتقرضه اذ لو شاء لنفسك (قوله وأولى
 ان لم يسمه أصلاً) أي كاشترى منك هذا بدينهم أو بدين البائع أي بملك هذا بدينهم وبرضي الآخر

فيوجد بياقوتة ووجهه الاول بياضه لم يقع غلط يحتاج به (قوله بالمعنى المذكور) وهو الجمل لذات المبيع
وعدم معرفة اسمها الخاص به (قوله انه لو سماه بغير اسمه) أي انه لو سماه باسم خاص غير اسمه
الخاص الاصل (قوله وكذلك لو سمي باسم خاص) أي فله رانه غير مسمى به وانما هو مسمى
بعام (قوله كتسمية الحجر بياقوتة) أي فاذا سمي الحجر بياقوتة فوجده المشتري جها فله الرد
والخاص - ان البائع اذا جهل ذات المبيع أي لم يعلم اسمه الخاص به فان سماه باسم عام فلا ردة
وان سماه باسم خاص فاذا هو ليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد سواء كان مسمى باسم خاص
أو كان مسمى بالاسم العام (قوله ولا يرد المبيع بغبن) أي ما لم يكن البائع بالغبن والمشتري
به وكلا او وصيا والارث ما سدر منهم ساهم يسع او شرا فان باعا بغبن وفات المبيع رجع الموكل
واشجع ورعليه على المشتري بمادق الغبن والمحاباة به فان تعذر الرجوع على المشتري رجعها على البائع
وهو الوكيل والوصي بذلك وان اشترى بغبن وفات ذلك المشتري رجع الموكل والمحمور على البائع
بما وقعت المحاباة والغبن به فان تعذر الرجوع على البائع رجعها على المشتري وهو الوكيل والوصي كما
صرح به ابن هتاف في طرده وغيره وهل يتقيد الغبن في بيع الوكيل والوصي بالثلث كالغبن في بيعهما
مالا نفسيهما وهو ظاهر قول ابى عمران ولا يتقيد به بل ما نقص عن القيمة نقصا ينافي اوزاد علم از زيادة
يذنه وان لم يكن الثلث قال ابن عرفة وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة اهـ بن (قوله
ولو خالف العادة) أي هذا اذا كان الغبن بما جرت به العادة في مغالبة الناس بل ولو كان الغبن
بما خالف العادة وقوله بان نخرج عن معتاد العقلاء أي في المغالبة - وهذا تفسير للمغالبة الغير المعتادة
واما المغالبة المعتادة فهي الزيادة على الثلث وقيل الثلث ورد المصنف بلوقول ابن القصار انه يجب الرد
بالغبن اذا كان اكثر من الثلث قال ابن رشد وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع حاضر
لنباد دعوا الناس في غفلاتهم برزق الله بعضهم من بعض اهـ وقال المتيطي قال بعض البغداديين
ان زادا المشتري في البيع على قيمة الثلث فأكثر فسخ البيع وكذلك ان باع بثلاثة اثار الثلث من قيمته
فاعلى اذا كان جاهلا بما صنع وقام قبل مجاوزة العام وبهذا افتى المازري وابن عرفة والبرزلي
وابن لب وثنى عليه ابن عاصم في منى التحفة حيث قال

ومن يغبن في مبيع قاما * فشرطه ان لا يجوز الاسما
وان يكون جاهلا بما صنع * والغبن للثلث فما زاد وقع
وعنده يفسخ بالاحكام * وليس للاسراف من قيام

اهـ قلت والجل به مستقر عندنا بفاس اهـ بن (قوله فاني لا اعلم القيمة) أي فيقول له بعث
لناس يكدوا احوال انه يكذب بل باع بأقل (قوله كما اشترى من غبري) أي فية قوله قد اشترى
من غيرك بكذا وهو يكذب بل اشترى بأكثر (قوله فهو تنويج ظاهري) أي تنويج
لحطاف التفسير فقوله او يستأنه عطف على قوله ويخبر بهجه له لانه مقابل لقوله وهل الا ان يستسلم
والمقابل محذوف كما بينه الشارح بقوله او لا يرد مطلقا (قوله والمؤدى واحد) أي وهو
ان موجب الرد جهل البائع والمشتري وكذب الاخر عليه فني كان هناك جهل من احدهما او كذب
عليه الاخر فالرد ولو لم يكن جاهلا فلا ردة (قوله فله الرد ميتة) أي حين اخبر به بجهله
واستأنه فكذب عليه ولو كان الغبن بأقل من الثلث واما لو وقع البيع على وجه الحكاية فلا
رد بالغبن لكن ما ذكره من القطع أي الاتفاق على الرد اذا كان هناك استسلام بان اخبر به بجهله
أو استأنه مخالف لما ذكره - بذلك من قوله او يرد مطلقا واجب بان المراد اتفاقا بحسب ما ظهر

لذلك القائل كاذب شيخنا (قوله ولا يرد مطلقا) أي سواء وقع البيع على وجه الاستسلام
 أو الميكاسة (قوله تردد) أي طريقان وقد علمت الطريق الردود عليها بالموجبة ما في الغبن
 على المأخوذ من المصنف ثلاث طرق (قوله والمعقد الاول) أي ما ذكره المصنف من أن محل
 عدم الرد بالغبن إذا وقع البيع على وجه الميكاسة وأما أن وقع على وجه الاستسلام بأن أخبره بمجهله
 أو استأمنه فإنه يرد لأرجوح للعش والمخدبة حتى أن بعضهم أنكروا القول الثاني القائل بعدم الرد
 مطلقا انظر بن (قوله في هذه الثلاث) متعلق بحادث وبكل حادث متعلق برد وبأثره للسببية أي
 ورد بسبب وجود كل عيب حادث حدث في زمن عهدة الليالي الثلاث لكن لا بد من اثبات أنه عيب
 وانما قدرنا الموصوف الليالي لأجل تذكر العدد واليالي تستلزم الأيام قاله شيخنا (قوله وهو
 الالتزام) أي الزام الغير شيئا والالتزام لغيره بشئ (قوله فليقله الزمان كثيرة الغممان) واعلم أن
 البيع فيها هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم المبيع في مدة العهدة ثم لزومه من المتبائعين
 معا وإن أمابه نقص ثبت الخيار للشترى كعيب قديم ظهر له فيه وبلغ في اليوم الاول منهما ما سبق
 بالغجر (قوله في دينه) أي بأن حدث فيه فسق (قوله ولو لم يبا بسماعوى) أي أو غرقا أو حرقا
 أو سرقا أو طمان عال أو قتل بغيلة ويستثنى من الكاية ذهب المال من اشترى عبدا واشترط ماله
 للعبد ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به ولو كان جل الهبة لأنه لا حظ له من ماله فلما كان المشتري
 لا شيء له في المال صار غيره نظوره ولولتلف العبد المشتري ماله في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه ورد
 المال لبائعه وليس للمشتري حبس ماله بثمنه وأما لو اشترط المالك لنفسه وذهب المال في زمن العهدة
 فله رده بذهايه وما ذكره من الاستثناء فهو بالنظر لظاهر كلام المصنف وأما بعد حل الشارح له
 بقوله بكل حادث حدث في دينه أو بدنه أو خلقه فلا استثناء (قوله فلا رده إن حدث مثله) أي
 وأولى لو أطاق على عيب قديم مثله وظاهره سواء كانت تلك العهدة مشترطة أو معتادة وحل الناس
 السلطان عليهم أو خص شمس الدين اللقاني قوله إلا أن يبيع ببراءة المعتادة فقط وأما لو كانت
 مشترطة أو حل السلطان عليها فغير مدعيا بالحادث دون القديم ويقوم من كلام عجم اعتماد (قوله
 مع بقاء العهدة) أي الغممان فيما عده فإذا تبرأ له من أياقه وقد باعه بالعهد فابق في زمنها ولم يتحقق
 هلاكه بل سلم لارده بالابق لأنه تبرأ منه فتنفعه البراءة أنه ما إذا تحقق هلاكه منهن فغممانه من
 البائع لأنه إنما تبرأ له من الأبق فقط لأنه وما يترب عليه (قوله ويحتمل الخ) فإذا باع بشرط
 البراءة من كل عيب فإنه لا يرد بمسأله في زمن العهدة وظاهره كانت البراءة مشترطة أو معتادة أو حل
 السلطان الناس عليهم أو خصه اللقاني بالمعتادة وأما المشترطة التي حل السلطان عليها فغير مدعيا
 بالحادث دون القديم وقد علمت أن اللقاني فهم كلام المصنف بالمعتادة على كلا الاحتمالين فيه
 انظر بن (قوله وعلى الاول فلا استثناء متصل) قال بن والتقرير الاول قرينة والثاني
 قرر به بعضهم وهو الموافق للدرية قال الشيخ أحمد بابا وهذا الثاني أولى لأن الاول يدخل
 في الثاني ولا عكس انظر بن (قوله أي الواضحة) انما فسر الاستبراء هنا بالمواضعة
 لأن التدخل انما يكون فيما إذا كان الغممان من البائع والاستبراء الغممان فيه من المشتري
 (قوله انتظرت الثاني والثالث) أي وتداخل في الاول (قوله ولا تدخل مع شيء) أي لا من
 الاستبراء كإمارة ولا تدخل أيضا في الخيار بل ابتدأها من وقت مضى امد الخيار ولا تدخل أيضا
 في عهدة السنة لأنها توثق عهدة السنة بعد الثلاث وكذا بعد الخيار والمواضعة ودخل الاستبراء
 في عهدة السنة (قوله بما يقية من الحر والبرد) أي لا ما يستعوز به فقط كما قيل (قوله والغلة)

ماذا كره من ان الغلة زمن عهدة الثلاث للبائع هو الموعول عليه لان المخرجات بالعميان وقال ابن شاس
 وابن الحماجب انها المشتري وقد اعترضه في التوضيح بأن المنصوص انها للبائع (قوله لاصلة
 الموهوب) اى لان لانه صلة لا موهوب اى بل صلته مقدرة بلفظه على انها موعول ثان ونائب
 الفاعل ضمير راجع لال (قوله بمعنى على) اى هوى مستعملة في حقيقتها وبما جازها (قوله والمخير
 محذوف) اى لكنه بقدر بالنسبة للنفقة عليه وبالنسبة لما بعدها (قوله بجذام وبرص) اى
 يحدث جذام وبرص محققين وفي مستكروهما قولان فقيل ان المشكوك كالحق وهو قول ابن
 القاسم ومقابل له لابن وهب والاول هو المعتمد تنبيه قال ابن شاس انما اختصت عهدة السنة بهذه
 الادواء الثلاثة لان هذه الادواء تقدم اسبابها وتظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون
 فصل بحيث ما جرى الله العادة من حصول ذلك الداء في فصل دون فصل (قوله وجنون) ولا يرد في
 عهدة السنة بغير هذه الادواء الثلاثة فلو اصاب الرقيق من تلك الادواء في السنة ثم ذهب قبل
 القضاء لما لم يرد الا ان يقول اهل المعرفة بعوده (قوله بطبيع) اى بفساد الطبيعة كغلبة السوداء
 وقوله او مس جن اى بان كان بوسواس ويرد به هناك دون النكاح بخلاف الجنون الطبيعى فانه يرد به
 في البيع والنكاح واماما كان بضربة ونحوها كطربة فلا يرد به فيها وقد اعترض عجم قول
 المصنف لا بكضربة بان الحق انه لا فرق بين كون الجنون طبيعيا او مس جن او حدث بكضربة
 في الرديكل منها في عهدة السنة والثلاث فانظره (قوله ان شرط او اعتدا) فان انتقام لم يعمل
 به ما في الرديكل وعلم ان رواية المصريين انه لا يقضى بالعهد في الرقيق الا بشرط اعادة او حمل
 السلطان الناس عليها فان انتفى ما ذكر لم يعمل بها في الرديكل ولو قال المشتري اشترى على عهدة
 الاسلام لاختصاصها بذكر المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب وروى المدنيون انه يقضى بها
 في كل بلد وان لم يكن شرط ولا عادة وفي البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بينهم بها
 وان اشترطوها (قوله ولو يحمل السلطان الخ) اى فالمراد بالشرط ولو حكمها وجد المصنف
 الفعلين من علامة التانيث نظرا الى ان العهدة تسمى الزمان او الضمان اى ان شرط الزمانان
 او الضمانان او اعتدا (قوله اذا وقع البيع عليها بشرط اعادة) مراده بالشرط ولو حكما كحمل
 السلطان عليها فلو اسقط حقه في اثناء عهدة الثلاث ثم اطاع على عيب حادث قبل الاسقاط فقال
 ابن عبد السلام حكمه حكم من اطاع على عيب قديم فله الرد ولا يكون باسقاط حقه في باقى العهدة
 مسقطا لما مضى منها قاله شيخنا (قوله فن البائع) اى بدون عيب من المشتري في القطع وبه
 عند الظن وبخلاف ما اذا قطعت البيعة بانه بعدها من المشتري بدون عيب على البائع فان ظنت
 او شككت من المشتري لمكن مع عيب البائع على قياس ما مر (قوله ورد بماسر) اى ورد بكل
 حادث في عهدة الثلاث والادواء الثلاثة في عهدة السنة في رقيق غير منكح به لاني منكح به (قوله
 فان اشترطت عمل بها) اى في المنكح به وما بعده ويستثنى منه المأخوذ عن دين فهو شرط فاسد
 للدين بالدين (قوله لان طريقه) اى الخلع المناجزة اى والعهدة تنافى ذلك وفي هذا التعليل
 نظرا لان الخالع به يكون حالا ومؤجلا كما تقدم في الخلع فالاولى التعليل بالتسامل فيه ولذا الجواز وفيه
 الغرر انظر بن (قوله وان وقع على اقرار او بيعة فالعهدية) صريحه انه اذا اقر بما فيه المال من دم
 العبد او المخطو ثبت ببيعة صالح عنه بعد فقيه العهدة وهو غير صحيح لان العبد حينئذ يكون مأخوذا
 عن دين ولا عهدة في المأخوذ عن دين مطلقا كما يأتى فالاولى ابقاء كلام المصنف على اطلاقه
 وان العبد المصالح به عن دم العبد لا عهدة فيه سواء كان فيه فقاص او مال وسواء كان الصلح على

اقرار أو انكار ولا مفهوم لدم العبد بل كذلك المصالح به عن دم الخطأ لاهدة فيه سواء كان الصلح من
 انكار أو اقراراً لم يحصل ان العبد المصالح به عن الدم لاهدة فيه مطلقاً سواء كان دم خطاً وعمد فيه
 القصاص أو المال كان الصلح على اقرار أو انكار وذلك لان العبد المدفوع في صلح الانكار كالغلبة
 والمدفوع في صلح الاقرار مدفوع عن دين وهذا ظاهر في الدم الموجب للمال كان عمداً أو خطأ
 وأما الموجب للقصاص فعدم العهدة فيه ان كان الصلح عن انكار لان العبد المدفوع كالغلبة وان كان
 عن اقرار فالقصد بدفع العبد دفعاً مخصوصة وقطعها يقتضي المناسخة والعهدة تقتضي عدمها وأما
 المصالح به عن غير الدم فان كان الصلح عن انكار فلا عهدة فيه لانه كالغلبة وان كان عن اقرار فان كان
 ذلك المقر به معيناً ففيه العهدة لانه مبيع وان كان غير معين فلا عهدة فيه لانه مأخوذ عن دين اذا
 علمت هذا فقول ابن رشد ان المصالح به على الاقرار فيه العهدة محمول على ما اذا كان الصلح على
 الاقرار بمعين لا بما في الذمة كما يدل عليه كلامه في نوازل سخنون ونصه وأما المصالح به الذي لاهدة
 فيه فعنده المصالح به على الانكار وأما المصالح به على الاقرار فهو مبيع من البيوع يكون فيه العهدة وانما
 لم يكن في المصالح به على الانكار عهدة لانه اشبه الغلبة في حق الدافع ولانه يقتضي المناسخة لانه اخذه
 على ترك خصوصية فلا يجوز لها فيه عهدة وأما المأخوذ عن دين أو دم فانه لم يكن في ذلك عهدة لوجوب
 المناسخة في ذلك انتفاء الدين بالدين فما عدل به سقوط العهدة في المأخوذ عن دين دليل على انه
 لا فرق فيه بين الاقرار والانكار كما اطلق المصنف وما ذكره من ثبوت العهدة الاولى في المصالح به على
 الاقرار يحمل على الاقرار بمعين كما ذكرنا اهـ بن فتح من هذا كله ان المصالح به ان كان عن
 انكار فلا عهدة فيه مطلقاً كان الصلح عن دم او عن غيره وان كان عن اقرار بمعين ففيه العهدة والا فلا
 (قوله بخلاف المبيع على الرؤية) أي سواء كان حاضر أم ثياباً أو بيع على رؤية سابقة ففيه العهدة
 (قوله لان بيع الحماكم على البراءة) أي ولا يشترط هنا علم المشتري ان البائع حاكم بخلاف ما مر
 في العيب القديم من ان بيع الحماكم انما يمنع من الرد به اذا علم المشتري ان البائع حاكم (قوله
 السفيه والفسائدين) أي اذا بيع عليهما العبد للدين الخ (قوله على وجه الصلح) أي عن
 اقرار وانكار وما ذكره الشارح من التفرقة بين المأخوذ صلحاً عن الدين والمأخوذ عن وجه المبيع
 بالدين تبع فيه بعضهم وبعضهم ابقى المصنف على ظاهره فجعل المأخوذ عن الدين لاهدة فيه مطلقاً
 أخذ على وجه الصلح او على وجه المبيع والمشاكاة ما يلزم على العهدة من فسخ ما في الذمة في معين
 يتأخر قبضه شرعاً (قوله بخلاف المأخوذ) أي عن الدين على وجه المشاكاة الخ (قوله لانه
 حل للمبيع) أي لان الرد بالعيب حل للمبيع الاول (قوله ومثله الاقالة) أي عند سخنون
 في أحد قوليه وهذا القول اقتصروا عليه ابن رشد في النقل عنه ونصه واحتلف في العهدة في العبد
 المقتال منه فقال ابن حبيب واصبح فيه العهدة وقال سخنون لاهدة فيه وهذا عندى اذا انتقد
 وأما اذا لم ينتقد فلا عهدة في ذلك قولاً واحداً لانه كالعبد المأخوذ عن دين اهـ من نوازل سخنون وقال
 ابن عرفة عن ابن زرقون وحكى فضل عن سخنون كقول اصبح في الاقالة خلاف قول ابن رشد اهـ
 فثبت ان له القولين اهـ بن (قوله وكذا ما بيع في الميراث) وظاهره سواء علم المشتري انه ارث أم لا
 ولا يخالف هذا ما مر من ان بيع الوارث بيع براءة ان بين انه ارث لان ذلك بالنسبة للعيب القديم وهذا
 بالنسبة لما يحدث اهـ خش (قوله لانها معروف) أي تقسيمها ولو لم يدم المشاكاة فيها
 والعهدة تقتضي المشاكة (قوله لادوة السابقة بينهما) أي فانها تقتضي عدم ردها بما يحدث
 فيها في ثلاث ونسبة وله ردها بقديم كافي عقب (قوله لمصالح المساعدة بينهما في بيع النكاح)

لانه بمجرد شرائه له انفع النكاح وصار لا يطاق وها بخلاف ما اذا اشتراه فاقه وان انسخ النكاح
 الا انه يطاق وما بالملك فلم تحصل الباعدة بينهما بشرائه لما بخلاف شرائه له (قوله فلاءهدة)
 أي لاجل تنفيذ غرض الميت (قوله اذا علم الخ) أي لانه حينئذ داخل على تنفيذ غرض الموصي
 (قوله حيث عين) أي وما زال لم يعين فلاءهدة لانه اذا رد بجحاث في زمن العهدة يشترى غيره فلم
 يفت غرض الميت (قوله لانه نقص المبيع من أصله) أي لانه يبيع مؤتمن حتى يكون على
 المشتري العهدة للبائع (قوله والارجح ان له) أي للمشتري وقوله الرجوع أي على البائع وقوله
 بقيته أي بارش ذلك العيب الحادث في زمن العهدة بعد صدور العتق ومما معه ويمنع من رده
 ومقابل الارجح قولان لارجوع للمشتري على البائع بارش العيب الحادث بعد العتق وقبل انقضاء
 مدة العهدة وقبل ينقض العتق ويرد ذلك الحادث والاقوال الثلاثة لابن القاسم والمعتمد منها
 ما ذكره الشارح لموافقة معنون لابن القاسم على ذلك القول وقد اشتهر على السنة الشيوخ انه متى
 وجد قول لابن القاسم ومعهنون فلا يعدل عنه لمخلافه (قوله على موجبات الضمان) أي
 كالتحجير الشرطي والحكمي والعهدة والغلط والغبن على احد القواين فيهما (قوله ما فيه حق توفية)
 الاضافة بيانية وتوفية الشيء تأديته (قوله لقبضه) أي الى ان يقبضه مشتريه فاللام بمعنى
 الى (قوله متعلق بمكيلا) فيه انه لا معنى لتعلقه بمكيلا كما كتب شيخنا فالاولى تعلقه بضم وقوله
 في حال كيله أراد بالمكيل الفعل لا الآلة والالتكريم مع قوله واستمر بمعياره (قوله تقر بغيره الخ)
 أي فاذا اهلك بعد التفريغ في أوعية المشتري كان الضمان منه واما اذا اهلك حال تقر بغيره فيها
 فضمانه من البائع ان كان التفريغ منه فان كان من المشتري كان الضمان منه كما يأتي قريبا
 وحينئذ فالمراد بقبض المشتري له ما يشمل تسلمه له وتقر بغيره في أوعيةه لخصوص التفريغ
 في أوعيةه المقضى انه اذا تلف في حال التفريغ يكون الضمان من البائع مطلقا وهذا يخالف
 ما يأتي (قوله متعلقة بقبضة) أي وهي داخله على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام
 كيله وتتمام كيله خروجه من معياره ولك ان تجعل الباء في بكيله بمعنى بعد متعلقة بقبضه (قوله
 كموزون ومعدود) أي كما كان ضمان الموزون والمعدود من البائع حتى يقبضه المشتري بوزن
 او عدد فلو فرغ المشتري على زيته مثلا ثم وجدت فارة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كافي ح
 (قوله والاجر عليه) أي على البائع لان التوفية واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك وفي ح
 اختلاف هل يلزم البائع التجميع أيضا لان التوفية تتوقف عليه أو يأتي المشتري بانما واسع اه
 وانظر لوفى المشتري الكيل والوزن أو العدين نفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك ام لا والظاهر كما
 قال شيخنا ان له الاجرة اذا كان شأنه ذلك أو سأل البائع في ذلك (قوله كان اجرة الثمن) أي
 اجرة كيله أو وزنه أو عدده (قوله على فاعلها) أي وهو البائع أعني المكيل والمولى والمشارك
 بالسكمر (قوله لانه فعل معروف) أي فلا يضرب بالزامة الاجرة (قوله على سائل ما ذكر) أي
 سائل الاقالة والتولية والشركة وهو المكيل والمولى والمشارك بالفتح (قوله لامسؤولها) أي
 وهو المكيل والمولى والمشارك بالسكمر (قوله أي فلا اجرة عليه) أي على فاعلها (قوله يجامع
 المعروف) أي وفاعل المعروف لا ينغم (قوله فاجرته على المقرض) أي لا على المقرض لانه
 فعل معروف وفاعل المعروف لا ينغم (قوله وحمل التوهم الاول) لعلة لان دفع الاجرة بصورة زيادة
 مجعلة (قوله بمعياره حال) أي مادام المبيع بمعياره وقوله حتى يقبضه المشتري أو نائبه منه أي
 من المعيار بان يخرج منه وسوا كان ذلك النائب غير البائع أو كان هو البائع (قوله ولوقوله)

المشتري هذا ما بالغ في قوله وضمن بائع مكيلة لقبضه كوزن ومعدود أي هذا إذا تولى البائع
 ما ذكر من الكيل والوزن والعذبل ولو تولاه المشتري نيابة عنه وإذا تولاه البائع وسقط المكيل
 فتلف ما فيه قبل قبض المشتري فضمنه من البائع وكذلك إذا تولاه المشتري نيابة عن البائع
 وسقط المكيل من يده فهلاك ما فيه قبل وصوله لغرائره أو وانيه فخصيته من البائع عند مالك وابن
 القاسم خلافا للحنون وسواء كان المكيل له أو للبائع إلا أن يكون المكيل هو الذي يتصرف
 فيه المشتري إلى منزله وليس له أنما حاضره غيره فضمن ما فيه من المشتري ولو استعاره من البائع
 وضمن الأمانة من ربه والحاصل أن الصور هنا أربع الأولى أن يتولى البائع الوزن مثلاً ثم يأخذ
 الموزون ليفرغه في ظرف المشتري فيسقط من يده فالمصيبة من البائع اتفاقاً الثانية مثلاً أو يتولى
 المشتري التفريغ أي يأخذه من الميزان ليفرغه في ظرفه فيسقط من يده فالمصيبة من المشتري اتفاقاً
 حكاه ابن رشد فيهما ونارعه ابن عرفة في الأولى فقال قوله في هلاكه يسد البائع منه اتفاقاً
 بخلاف محمل قول المازري والصحح أنه من بائعه أو من مبيعه الثالثة أن يتولى المشتري الوزن
 والتفريغ فيسقط من يده فقال ابن القاسم ومالك المصيبة من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع
 ولم يقبضه لنفسه حتى يصل إلى طرفه وقال سحنون المصيبة من المشتري لأنه قابض لنفسه ولم يجز هذا
 الخلاف في الثانية لأن البائع لما تولى بنفسه الوزن دل على أن قبض المشتري منه ليفرغ قبض
 لنفسه الرابعة أن لا يحضر ظرف المشتري ويريد المشتري حمل الموزون في ظرف البائع ميزاناً أو جلوداً
 أو أزاريقاً فضمن من المشتري بمجرد الفراغ من الوزن لأنه قابض لنفسه في ظرف البائع ويجوز له
 بيعه قبل بلوغه إلى داره لأنه قد وجد القبض حقيقة فليس فيه بيع الطعام قبل قبضه فعليه بهذا
 التعريفان زبدة الفقه اهـ بن (قوله لغرارة المشتري) أظهر في محل الأضمار (قوله بخلاف
 ما لو كاله الخ) هذا إشارة للصورة الثانية (قوله وقبض العقار بالتخلية) عطف على المعنى
 أي قبض المثل بالكيل أو بالوزن وقبض العقار بكذا (قوله وتمكنه الخ) أي بأن يخرج منه
 ويتمكن من التصرف فيه (قوله بتسليم المفاتيح) الباسية (قوله أن وجدت) أي فان لم يكن له
 مفاتيح كفي تمكنه من التصرف وانظر لو تمكنه من التصرف ومنه من المفاتيح كما لو فتح له الدار وأخذ
 المفاتيح معه هل يكون ذلك قبضاً أولاً وهو ظاهر كلام السارح بهرام وشارحنا أيضاً لأنه لا معنى
 للتمكن من التصرف مع عدم أخذ المفاتيح (قوله فان قبضها بالاخلاء) أي اخلاء الامتعة منها
 (قوله ولا يكفي التخلية) أي تمكنه من التصرف فيها بتسليم المفاتيح (قوله كاحتياز الثوب)
 أي حيازتها (قوله وانما تظهر الخ) هذا إشارة للجواب عن اعتراض المواق على قول
 المصنف وقبض العقار الخ بأن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة في البيع الصحيح لدخوله في ضمان
 المشتري بالهقد وانما تظهر فائدة في الفساد وفي كل ما يحتاج محور كالوقف والهبة والرهن فلو أني
 المصنف بهذا عند قوله وانما يتنقل ضمان الفساد بالقبض كان أولى وحاصل الجواب أن لا نسلم
 أن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة إلا في البيع الفساد بل تظهر فيه وفي بعض أفراد البيع
 الصحيح فتأمل (قوله إذا كان البيع فاسداً) أي لأن الضمان فيه انما ينتقل من البائع للمشتري
 بالقبض وكذلك العقار إذا بيع مزارعة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض وكذلك الغائب
 إذا بيع بالصفة أو على رؤية سابقة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض (قوله والا فالبيع
 الخ) أي والاعتبار أن فائدة القبض تظهر فيما ذكر بل قلنا أن فائدة القبض تظهر فيما ذكر وغيره
 فلا يصح أن البيع الصحيح الخ (قوله يدخل) أي منعه وهو المبيع ولو قال إن المبيع يباع

مبيعاً يدخل الخ كان أولى ويحل الدخول في ضمان المشتري بالعقد إذا كان ذلك المبيع حاصراً
 ولم يكن فيه حق توفية ولا مواضعة ولا هبة ولا محبوساً للثمن أو للاشهاد على ما قال بعد (قوله
 المبيع المحاضر الخ) أي وأما الغائب وما فيه حق توفية فلا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح
 اللازم بل بالقبض وكذلك المبيع على العهدة لا يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد بل يتوقف
 دخوله في ضمانه على انقضاء العهدة كما يأتي (قوله واستثنى من ذلك) أي من قوله وضمن
 المشتري ما اشتراه بمجرد العقد اللازم خمس مسائل ويزاد إليها ما فيه حق توفية وما فيه هبة ثلاث
 وما يبيع بخيار فتكون جملة المسائل المستثناة ثمانية ولم يذكر هذه الثلاثة المزیدة انكالا على ما تقدم له
 من أن الضمان في مدة الخيار والعهدة من البائع وإن ما فيه حق توفية ضمانه من البائع حتى يقبضه
 المشتري بكيل أو وزن أو عدد (قوله ضمان الرهان) أي في الفرق بين ما يقاب عليه وما لا يقاب
 عليه خلافاً ليقاب عليه لا ضمان عليه إذا ادعى تلفه أو هلكه إلا أن يظهر كذبه وما يقاب عليه
 هو في ضمانه إلا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سيده فإنه لا ضمان عليه حينئذ (قوله وهو مسلم
 في الثمانية) الخ فتريقه بين المستثنين غير ظاهر بل ما جرى في إحدى المسثلين من الخلاف يجري
 في الأخرى لقول ابن شاس وفي معنى احتباسه لأجل الفتن احتباسه حتى يشهد عليه نقله الموافق اه
 بن ثم اعلم أنه على ما ذكره المصنف من أن البائع يضمن ضمان الرهان لا يحسن الاستثناء
 في صورتين الأولى لأن كونه ذلك كارهن لا يخرج عن ضمان المشتري إذا البائع إذا ضمنه إنما
 يضمن ضمان تامة فقط وهذا لا ينافي أنه ضمان أصالة على المشتري ألا ترى أن الضمان ينتفي
 عن البائع بالينة نعم يحسن الاستثناء على القول بضمن البائع مطلقاً (قوله إن ضمانهما من
 البائع) أي مطلقاً لأنه لم يمكن المشتري منها وليس كارهن وقوله وهو الأرجح أي كما قاله طي
 ولا يلزم من كونه مقابله مشهوراً من قول ابن القاسم أن يكون مشهوراً في المذهب لأن معنى كونه
 مشهوراً من قوله أنه معلوم من قوله فهو يشير إلى الرواية الأخرى غير معلومة من قوله وفي بن
 أن القولين ممالك (قوله أنها مجرد روية الدم تخرج من ضمان البائع) أي وتدخل في ضمان
 المشتري سواء كان قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما في الفساد فلا تدخل في ضمان المشتري
 إلا إذا رأت الدم وقبضها المشتري أقول المصنف سابقاً وإنما يقتل ضمان الفساد بالقبض (قوله
 خلافاً لظاهر المصنف) أي التابع لابن عبد السلام وهو قول ضعيف ويمكن الجواب عن المصنف
 بحول من معنى أي فيخبر وجهان العاهر الذي يبعث فيه إلى الحمضة (قوله المبيعة يباعها صحتها)
 أي وأما الفاسد المبيعة يباعها فساداً فإن اشترى بعد طيبها فضاهاها من المشتري بمجرد العقد لأنه لما
 كان ممكناً أخذها كل بمنزلة القبض وبلغزها فيقال لنا فساد يضمن باله قد وان اشترى
 قبل طيبها فضاهاها من البائع حتى يجهدها المشتري كذا في عجم وتبعه عبق وخش وكتب عليه
 الشيخ أحمد النفاوي أنه وفيه وقف مع ما سبق من أن الفساد لا بد فيه من القبض بالفعل ولا يكفي
 فيه التمكن فليتنظر (قوله أي إلى وقت الخ) أشار إلى أن اللام بمعنى إلى وإن الكلام على
 حذف مضاف (قوله وأما ابتهاج الطبيب) أي سواء جهدها المشتري بعد ذلك أم لا فتنهاهي طيبها
 انتقل الضمان لمشتريها (قوله بالنسبة للخاصة) أي كما إذا ساقطت الثمار برمح أو مطر أو برد
 أو أخذ الجملش لها وإنما المعين كالغاصب والسارق فليس بخاصة (قوله ولو قال كل الخ) حاصله أنه
 إذا تنازع البائع والمشتري في التسليم أو البان قال البائع للمشتري لا دفع المبيع حتى قبض الثمن
 وقال المشتري للبائع لا دفع لك الثمن حتى قبض المبيع فإن المشتري يجبر على تسليم الثمن أولاً لأن من

حق البائع ان لا يدفع ما باع حتى يقبض ثمنه لان الذي باعه في يده كل من في الثمن فن حقه انه لا يدفعه اليه حتى يقبض ثمنه (قوله والالم يجبر الخ) أى والا بان كان يبيع دراهم بمدرهم أو دنانير بدنانير مرطلة أو مبادلة أو دراهم بدنانير على وجه الصرف أو يبيع عرض بعرض أو مثلي بمثلي وعرض بمثلي لم يجبر واحد الخ (قوله وان كانا مثلي الخ) أراد به ما ما يبيع يبيع المثل بالمثلي والمثلي بالعرض والعرض بالعرض (قوله فان كانا الخ) أى ان محل كونهما في الصرف والمرطلة يقال له ما ما ذكر في العرضين والمثليين بتر كان اذا لم يكونا بحضرة القاضى فان كانا الخ (قوله من يتولى ذلك لهما) أى انه بول كل شخص يملك الميزان في المرطلة ويضع كل واحد عينه في كفة لا يدفع لكل منهما ما جازة وإنما أخذ العين منهما في الصرف لا يدفع كل منهما ما جازة ويقبض منهما في المثليين لا يدفع لكل منهما ما جازة (قوله والتلف بسماعى) أى والحال انه ثبت بينه أو تصادقا عليه (قوله بان كان ممانيه حتى توفيه) أى وتلف بسماعى قبل قبض المشتري له بكليل أو وزن أو عدد وما المعبوسة للفقن أو للاشهاد فلا يدخلان هنا بناء على ما قاله المصنف من ان ضمانها كل من لانه متى ثبت التلف بسماعى انتفى عنه الضمان وأما على القول بان ضمانها من البائع مطلقا فيكونان داخلين هنا (قوله أو شارا) أى تلفت بسماعى قبل أمن جائزتها وقوله أو غائباً أى تلف بسماعى قبل قبضه (قوله وقد تقدم حكمه) أى من انه اذا تلف بسماعى كان ضمانه من البائع ويقعخ البيع وان ادعى البائع ضياعه وكان الخيار للمشتري ضمن البائع الثمن كما مر في قوله وكعبية بائع والخيار لغيره فمخالفة بيع البت لبيع الخيار انما هو بالنسبة لما يأتى اعنى قوله وخير ان عيب فاذا عيبه البائع وادعى ضياعه وكذبه المشتري ففي بيع البت يخبر المشتري كما قال المصنف هنا وفي بيع الخيار اذا كان للمشتري بغرم البائع الثمن كالمزاد وما الفسخ اذا هلك بسماعى فلا يفتقران فيه (قوله وخير المشتري الخ) حاصله ان البائع اذا أخفى المبيع وقت ضمانه منه وادعى هلاكه والغرض ان البيع على البت ولم يصدقه المشتري بل ادعى انه اخفاه وان دعواه الهلاك لا أصل لها ونكل ذلك البائع عن الجين فان المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التماسك ويطالب البائع بثمنه أو قيمته وأما لو كان المبيع على الخيار لزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري وانما خير المشتري هذا أى في البت دون الخيار مع ان ضمان السلعة في المشتريين من البائع لان العقد هنا منبرم فتملأ المشتري بها أقوى من تعاقب البائع ليكون السلعة على ملكه وما تقدم كانت على ملك البائع قال طغى ولا يدخل في كلام المصنف هنا المعبوسة للثمن أو الاشهاد بناء على ما درج عليه المصنف من انها كل من اذا تخبر للمشتري فيها وانما له القيمة بالغة ما بلغت نعم له الخيار بناء على القول الآخر من ان البائع يضمنه ان اصله (قوله بين الفسخ) أى وأخذ ثمنه (قوله ولم يصدقه الخ) أى بان ادعى انه اخفاه وان دعواه الهلاك لا أصل لها (قوله والافليس الا الفسخ) هذه طريقة أبى محمد وعليها يكون ما هنا موافق للكلام المصنف الا فى السلم وقال ابن عبد السلام ثبت الخيار للمشتري مطلقا عند النكول وبعد الحلف وهو الذى يفهم من كلام ابن رشد بهرام وثبت كلام المصنف على هذه الطريقة انظر طغى (قوله او عيب) قال طغى ينبغي ان يتعين ان يقرأ عيب بالبناء للفعول أى يخبر المشتري ان تعيب بسماعى زمان ضمان البائع اما ان يرتدو يأخذ الثمن أو يماسك ولا شئ له وهكذا يفرض المسئلة في الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وتقرير المصنف على كونه البائع عيبه يوجب التناقص مع ما يأتى من قوله وكذلك تعيبه أى يوجب غرم الارش

ويغوث الكلام على العيب السماوي اه وحل بعضهم التعيب هنا على تعيب البائع وقال
انه لا منافاة بين ما ذكره هنا من تخيير المشتري وما ذكره فيما يأتي من لزوم البائع الارش لانه يغرر
الارش اذا اختار المشتري التماسك ان كان التعيب عمدا واما ان كان خطأ فيجوز ان يصحكونا
كالسماوي فيخير المشتري اما ان يرد ويأخذ الثمن او يتمسك ولا شيء له ورد بان ظاهر كلامهم
ان تعيب البائع له بوجوب الارش كان عمدا او خطأ ولا تخيير والتخيير انما هو في السماوي وحينئذ
في كلام الشارح تبعا لبق غير مسلم (قوله وان قل) دفع بالبالغة ما يتوهم انه ان قل المستحق يتعين
التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن ولا يخيار وينبغي ان يقيد ذلك القليل بالمبلغ عليه بما اذا كان
غير منقسم وغير متخذ للغة كما قال الشارح (قوله او استحق من المبيع) أي سواء كان في ضمان
البائع او المشتري (قوله ان انقسم) الضمير للمبيع الذي استحق بعضه وكذا الضمير في قوله اتخذ
للغة (قوله ولم يتقسم) أي لم يمكن قسمه (قوله فان انقسم الخ) الاولى فان انقسم كان متخذ
للغة اولا او اتخذ للغة وكان لا يمكن قسمه فلا خيار الخ وهذه ثلاثة تضم للخمسة السابقة فالجملة ثمانية
وحاصلها ان المبيع اما ان يكون قابلا للقسمه اولا وفي كل امان يتخذ للغة اولا فهذه أربعة وفي كل
امان يكون الجزء المستحق كثيرا كالثالث فاكثر او قليلا فهذه ثمانية فان كان كثيرا كان للمشتري
الخيار سواء كان المبيع يمكن قسمه ولا متخذ للغة اولا وكذا ان كان قليلا لو كان المبيع لا يمكن قسمه
ولم يتخذ للغة فان كان يمكن قسمه متخذ للغة اولا أو كان لا يمكن قسمه وهو متخذ للغة فلا خيار للمشتري
ويلزمه الباقي بحصته من الثمن (قوله فانه قدّمه في قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق اكثره)
أي بان كان ذلك المستحق ينوبه من الثمن اكثر من النصف فله وهو لو استحق أقله وهو ما ينوبه من
الثمن النصف فأقل فانه يتعين التماسك به بما يخصه من الثمن (قوله وتلف بعضه) هذا في المتعدد كما
يفيده عجم وحاصله ان التفصيل السابق في حل قوله او استحق شائع وان قل من الصور الثمانية
في المستحق من الدار والارض مطلقا شائعا ومعينا وفي المتعدد الشائع واما المتعدد المستحق منه معين
فهو قول المصنف وتلف بعضه قاله شيخنا (قوله بسماوي) أي وذلك كما لو كان المبيع ثمارا
وتلف بعضها بسماوي والحال انها لم تؤمن من الجائحة او غابا وتلف بعضه بسماوي قبل ان يقبضه
المشتري واحتوز بقوله بسماوي عما لو كان بفعل البائع عمدا او خطأ فيلزمه الارش من غير تخيير
كأمر (قوله فان كان النصف) أي فان كان الباقي النصف (قوله لزوم الباقي) أي لزوم التمسك
بذلك الباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف او استحق من الثمن وقوله لزوم الباقي الخ لان بقائه
النصف كبقاء الجمل فيلزم المشتري (قوله فان اتحد) أي المبيع كعبد أو دابة والموضوع ان الباقي
بعد التلف والاستحقاق النصف فأكثر (قوله خير المشتري) أي في رد البيع واخذ ثمنه
والتمسك بالباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف او استحق (قوله وان كان اقل) أي
وان كان الباقي بعد التلف والاستحقاق اقل من النصف حرم التمسك بذلك الاقل الباقي
ووجب رد البيع واخذ جميع ثمنه (قوله الا المثل الخ) حاصله ان المبيع اذا كان فيه
حق توفية وتلف بعضه بسماوي وهو في ضمان البائع او استحق بعضه كان في ضمان البائع
ام لا او تعيب بعضه بسماوي وهو في ضمان البائع فان كان الباقي بعد التلف والاستحقاق
والسلام من التعيب النصف فأكثر تبين التمسك بذلك بحصته من الثمن وان كان الباقي بعد
التلف او الاستحقاق والسلام من التعيب اقل من النصف ففي التلف والاستحقاق يخير المشتري
بين فسخ البيع والرجوع بثمنه واما ان يتمسك بذلك الباقي القليل بحصته من الثمن ويرجع

بمصة مائة أو مئتي وأما في التعيب فيخبر بين فسخ البيع أي رد جميع المبيع واخذ ثمنه
وأما إن تمسك بجميع المبيع ساء ما هو معيب بكل الثمن ولا يجوز أن يتسك بذلك السالم فقط بمصته
من الثمن وهذا التخيير هو الثابت في المقوم إذا وجد العيب بأكثره وبقى الأقل كما قرئ قوله
الآن يكون الأكثر فالمنوع فيه التمسك بالباقي بمصته من الثمن فإن تمسك بالباقي بجميع الثمن جاز
وحينئذ فيصدق في العيب حكم المشتري والمشتري منه وهو لا يصح له بيع فائدة الاستثناء فالأولى
رجوع الاستثناء للتلف والاستحقاق فقط ويدل عليه عبارة ابن الحاجب إذ قال بخلاف المثل فيهما
فقال في التوضيح أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في أقل الباقي وفي الفسخ انظر بن
(قوله فلا يحرم التمسك بالأقل) أي الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أو التعيب (قوله بمصته من
الثمن) أي لأن المثل منابه من الثمن معلوم فليس التمسك بالباقي القليل كأنشاء عقدة بقرن مجهول
وإنما يأتي هذا في المقوم (قوله ولا كلام لواحد الخ) هذا شروع فيما إذا قضى المشتري التمسك
فوحده متغير بعضه وهذه الجملة مستأنفة جوابا لسؤال نشأ عن قوله وحرم التمسك بالأقل إلا المثل
فلا يحرم التمسك بالأقل فيه بل يخير المشتري فمكانه قيل وهل هذا الحكم مطرد فأجاب بأن فيه
تفصيلا (قوله لواحد) صله لكلام وقوله في قليل خبر لا وقيل نعت لمخدوف قدره الشارح وقوله
عيبه بآراء فاعل قليل أي لا كلام لواحد عيبا في شيء قليل عيبه وكان حقه أن يقول ولا كلاما لأنه
شبهه بالضاف لأن كلاما بمعنى تكلم حامل النصب في قوله لواحد إلا أن يقال أنه جرى على طريقة
البغداديين الذين يجوزون نصب الشيء بالضاف من غير تنوين وجعلوا من ذلك قوله عليه الصلاة
والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وحاصل ما في المسئلة أن من اشترى شيئا من
الطعام أو نحوه جزأ أو كليا فوجد تغيرا في أسفه مخالفا لعهاده فلا يخلو إما أن يكون ذلك التغير بما
ينفك عن الطعام عادة أو لا فإن كان بما لا ينفك عن الطعام كاللبل الذي يوجد في قدر الخبز فلا كلام
للمشتري والمبيع كله لازم له ولا يخط عنه من الثمن شيء كان العيب قليلا أو كثيرا وإن جرت العادة
بأنه كذلك ذلك العيب عن الطعام فإن كان العيب أقل من الثلث خبر البائع بين أن يرد المبيع وبين
أن يلتزم بالعيب بمصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما ينوبه من الثمن لأن مادون الثلث قليل
لا يوجب للمشتري ردا أو طلب المشتري أن يتسك بالسليم بمصته من الثمن وإني البائع وطلب رد المبيع
فلا يجب للمشتري ما طلب فإن طلب أن يتسك بالسليم بجميع الثمن أجيب لذلك وإن كان
العيب الثلث فما أكثر فلا كلام للبائع حينئذ ويخير المشتري إما أن يرد الجميع أو يتسك بالجميع
وليس للمشتري أن يلتزم بالسليم بمصته ويلزم البائع العيب بمصته وإن طلب التمسك بالسليم بجميع
الثمن أجيب لذلك وإذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف في قليل لا مفهوم له له عدوى (قوله
كقاع) أي كليل قاع مخزن أو اندر (قوله فللبائع الزام الربيع) أي وله رد المبيع (قوله وأما بجميع
الثمن) أي وأما التزامه السليم بجميع الثمن فله ذلك والمحال أنه يخير بين أمره وثلاثة رد الجميع
والتمسك بالجميع أو بالسليم فقط بكل الثمن وأما التمسك بالسليم بمصته من الثمن والزام البائع
العيب بمصته من الثمن فليس له ذلك إلا أن تراصدا على ذلك كما قال الشارح (قوله ورجع للقيمة)
أي أن من اشترى مقوما متعدد كمشرة أو ثياب أو أشياء متلاعبة ونحوها لكل واحدة عشرة فاستحق
بعضها أو طلع فيه على عيب وليس وجه الصفقة وجب التمسك بيباق الصفقة بما يخصه من الثمن
فالتسمية لغو لمجاوز اختلاف الأفراد بالمجودة وأرداه ولا بد من الرجوع للقيمة بأن يقوم المشتري
أو العيب وبقية أجزاء الصفقة وتنب قيمة العيب والاستحقاق إلى مجموع القيمة ويرجع بتلك

النسيئة من الثمن فإذا كان للمعيب أو المستحق من تلك العشرة أربعة وقوت بعشرين وقوت الستة
 السالبة بستين فتنسب قيمة المعيب وهي عشرون إلى مجموع القيمتين وهو ثمانون يكون ذلك ربعاً
 فيرجع على البائع ربع المائة التي هي الثمن (قوله ويتسامح) أي في التسمية (قوله)
 إن شرطاً عند عقد البيع الرجوع للقيمة) أي إن حصل استحقاق لبعضها أو كلها في بعض المعايير
 ولم يكن وجه الصفقة (قوله بل ولو سكتا عن بيان الرجوع لها والتسمية) أي ويرجع حينئذ
 للقيمة (قوله فلا يصح) أي عقد البيع (قوله كان أولى) أي لأن هذا من تنمة ما تقدم
 (قوله واتلاف المشتري) أي لما اشتراه وسواء كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه والفرض إن
 البيع وقع على البت لأن المبيع بالخيار قد تقدم الكلام على الجناية عليه في قوله وإن جنى بائع الخ
 وقوله فيلزمه الثمن أي ثمن ذلك المبيع الذي أتلف كله أو بعضه (قوله واتلاف البائع والأجنبي)
 أي المبيع على البت كان في ضمان البائع أو في ضمان المشتري كان الاتلاف لكل
 المبيع أو لبعضه كان الاتلاف عمداً أو خطأ (قوله لمن الضمان منه) أي سواء كان بائعاً
 أو مشترياً وهذا ظاهر بالنسبة لاتلاف الأجنبي والحاصل إن اتلاف الأجنبي يوجب غرم قيمة المقوم
 وغرم مثل المثل لمن كان الضمان منه بائعاً أو مشترياً وأما بالنسبة للبائع فيراد من الضمان منه
 خصوص المشتري أي إن جناية البائع عمداً أو خطأ توجب غرم القيمة أو المثل للمشتري سواء كان
 الضمان منه أو من البائع خلافاً لما قاله رجل تقول المبيع إذا جنى على المبيع حيث كان ضمانه
 من المشتري وأما لو كان الضمان من البائع فإنه لا غرم عليه وظاهره اختيار المشتري الأمضاء أو الرد
 وقال إن اتلاف الأمضاء غرم البائع أيضاً ولا فلا تتبعه على ذلك خش قال بن ولا سلف لهما
 فيما ذكر من تخيير المشتري بل كلام المدونة صريح في خلافه ففيه في كتاب الاستحقاق ما نصه
 ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه فصارقه قبل أن يكمله فتعدي البائع على الطعام فالتف عليه
 إن أتى بطعام مثله ولا خيار للبائع في أخذ دنانيره ولو هلك الطعام بأمر من الله انتقض البيع وليس
 للبائع إن أتى بطعام مثله ولا ذلك عليه اهـ والحاصل إن اتلاف الأجنبي يوجب الغرم لمن
 الضمان منه سواء كان بائعاً أو مشترياً كان الاتلاف عمداً أو خطأ واتلاف البائع يوجب الغرم
 للمشتري كان الضمان منه أو من البائع كان الاتلاف عمداً أو خطأ كان الاتلاف لكاه أو لبعضه
 هذا هو الصواب (قوله وإراد الخ) دفع هذا ما يقال إن قول المصنف وكذلك اتلافه فيه تشبيه
 الشيء بنفسه لأن اتلاف الكل والقبض قد مر الكلام عليه (قوله أي تعيب المشتري) يعني وقت
 ضمان البائع كان التعيب عمداً أو خطأ (قوله قبض) أي للمبيع فيلزمه ثمنه كله وما في خش
 أنه يغرم من البعض وأنه يقوم بالمساووم عينا الخ ما قاله بخلاف ذلك ولم أوافق له صريح به أحد اهـ بن
 (قوله وتعيب الأجنبي) أي لما هو في ضمان البائع والمشتري كان التعيب عمداً أو خطأ
 وقوله يوجب الغرم لمن منه الضمان أي سواء كان بائعاً أو مشترياً وقوله وتعيب البائع أي عمداً
 أو خطأ وقوله ما في ضمان المشتري أي أو البائع والحاصل إن تعيب البائع يوجب غرمه للمشتري
 المثل أو القيمة كان التعيب عمداً أو خطأ كان المبيع في ضمان البائع والمشتري وما مر من أن المبيع
 إذا تعيب وهو في ضمان البائع يخير المشتري بين رد البيع والتسليم فهو فيما إذا كان التعيب
 بسبب ما في هذا هو الصواب كما مر (قوله وإن أهلك بائع الخ) أي عمداً أو خطأ وأما لو أهلك المشتري
 الطعام الجهول قبل كبله فذكر ابن الحاجب إن اتلاف المشتري له كاتلاف الأجنبي يوجب القيمة
 للبائع لا المثل وهو تابع في ذلك لابن بشير وفصل المازري في جمل هذا أي لزوم القيمة في الأجنبي

فتطووا المشتري فيه اذ لا فقه قبض المالك يقرى فيه من المكيل فيلزمه ثمنه والذي في ابن عرفة بقوله
 عن اللخمي ان المذهب انه ان اتلف طعاما ابتاعه على الكيل قبل كيله وعرف كيله فهو
 قبض له وان لم يعرف كيله فالقدر الذي يقال انه كان فيما ان كيل بغير ثمنه وثمنه للمازري
 انظر بن (قوله فائول يلزمه) اي فيلزم البائع ان يأتي بصيرة مثله اليوفي لا شترى منها حقه
 (قوله او اجني) اي او اهلكها اجني عمدا او خطأ القيمة اي فيلزمه ان يدفع قيمتها للبائع
 (قوله والا فتلها) اي فيلزمه ان يدفع صبرة مثله في الكيل للبائع (قوله وان نقص
 فيسكا لاستحقاق) قال ابن عرفة قال التونسي فان لم يوجد المتعدى كان للبائع الخاصة في قبض
 البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدى اه المازري وكذا لو كان المتعدى معسر الكيل للبائع
 الفسخ وان تظار اليسر فلو تطوع البائع بمالزم المتعدى ارتفع خيار المشتري اه بن (قوله سقط
 عنه حصته من الثمن) اي ووجب التماسك بالقدر الذي اشترى بالقيمة بحصته من الثمن ولا غرم
 على البائع (قوله شيئا) تنازعه مشتر وموهور سواء كان ذلك الشيء طعاما او غيره لان الاستثناء
 معيار العموم وفي كلام الشارح اشارة الى ان قول المصنف الامطاق طعام المعاوضة استثناء من
 محذوف والاصل وجاز البيع قبل القبض لكل شيء ملكه بشرائه او بماله الامطاق الخ (قوله
 الامطاق طعام المعاوضة) اي الا الطعام الذي حصل بمعاوضة مطلقا اي سواء كان ربويا او غير ربوي
 (قوله فلا يجوز بيعه قبل قبضه) اي لما ورد في الموطأ والخازي ومسلم عن ابي هريرة من النهي
 عن ذلك وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكال له قال
 في التوضيح والصحیح عند اهل المذهب ان هذا النهي تعبدى وقيل انه معقول المعنى لان الشارع له
 غرض في ظهوره فلما جاز بيعه قبل قبضه لباعه اهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور
 بخلاف ما اذا منع من ذلك فانه ينتفع به الكيل والحال ويظهر للقراء فتقوى به قلوب الناس لاسيما
 في زمن المسغبة والشدة (قوله في مقابلة شيء) اي دراهم او غيرها قال عبق ضابط منع بيع
 الطعام قبل قبضه ان تنال في الطعام عقد تابع لم يتخللها ما قبض (قوله كرزق القضاة) اي
 كطعام جعل للقاضي من بيت المال في نظير حكمه لان حكمه بمنزلة العوض ورد المصنف بالوعلى القول
 بجواز له لانه عن فعل غير محصور وهو الحكم فاشبه العطية (قوله مما جعل الخ) اي ونحوهم مما
 جعل الخ والاولى من جعل له في بيت المال في نظير قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين (قوله لا على
 وجه الصدقة) اي والا جاز بيعه قبل قبضه والحاصل ان كل من له شيء من الطعام في بيت المال
 في مقابلة قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين لا يجوز له ان يبيعه قبل قبضه ومن له شيء من الطعام فيه
 على وجه الصدقة جاز له بيعه قبل قبضه قال عبق ودخل بالكافي في قوله ولو كرزق قاض ايضا
 طعام جعل صدقا او خلعاف لا يجوز بيعه قبل قبضه لا مأخوذ عن مستهلك عمدا او خطأ فيجوز بيعه
 قبل قبضه والمثل المبيع فاسدا اذا مات ووجب مثله فالصواب كالمالك انه كالمأخوذ عن متلف بجماع
 ان المعاوضة ليست اختيارية بل جارية المحال في كل حين فليجوز بيعه قبل قبضه خلافا لعقب
 (قوله ومحل المنع) اي منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله اخذ بكيل) جملة حاله من طعام
 المعاوضة اوصافه له وقوله بكيل) اي كل اردب بكذا او حاصله ان محل منع بيع الطعام قبل قبضه
 اذا كان بائعه اشتراه بكيل وباعه قبل ان يقبضه سواء باعه جزا او على الكيل وامالو كان بائعه
 اشتراه جزا فام باعه قبل قبضه كان بيعه جائزا باعه جزا او على الكيل (قوله فيمنع بيعه قبل
 قبضه) اي فاذا اشترى لبن شاة مدة شهر وكان حلابها معلوما له بالقرى وكانت من جملة شياه

معينة كثيرة فلا يجوز له ان يبيع لبن تلك الشاة قبل قبضه والحاصل انه يجوز ان يقول رب اغنم
أوبقر اشترى مثلك لبن واحدة أو اثنتين مثلاً شهراً أو شهرين بكذا بشرط ان تكون الشاة التي وقع
البيع قد هلى لبنها غير معينة وان تكون الاغنام التي منها الشاة والشاتين معينات وان تكون
كثيرة كعشرة وان يكون الشراء لاجل وان يكون الاجل لا يتقص اللبن قبله وان يعرف وجه حلاب
تلك الاغنام بالقرى وان تكون متقاربة اللبن وان يكون الشراء في ابان اللبن فان وجدت هذه
الشروط الثمانية جاز البيع ولا يجوز للمشتري بيع لبن تلك الشاة قبل قبضه عند ان القاسم وهو
المشهور نظراً الى كونه في ضمان البائع الى ان يقبضه المشتري واجازه اشهب نظراً الى كونه
جزافاً وقد دخل في ضمان المشتري بالعقد (قوله ولم يقبض من نفسه) ليس هذا عطفاً على الحال
المتقدمة لانها شرط في المنع وما هنا شرط في الجواز بل هي حال من مقدّر بعد الاستثناء أي الامطاق
طعام المعاضة فيمنع بيعه قبل قبضه حيث أخذ بكيل ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض
من نفسه لنفسه فان قبض من نفسه لنفسه منع بيعه لان هذا القبض الواقع بين العقدين كلا قبض
(قوله كما اذا وكل الخ) أي وكما لو اشترى طعاماً رهناً أو دبة هذه فلا يجوز بيعه معتمداً على قبضه
المعنوي بل حتى يكيله بمحضرة ربه لان قبضه الاول ضعيف (قوله فباعه لاجني راجع للصورة
الثانية فقط) أي وقبل قبض الاجنبي له اشتراء الوكيل منه لنفسه فقد باعه الاجنبي قبل قبضه
وقبضه الوكيل من نفسه لنفسه واما في الصورة الاولى وهي ما اذا وكله على شراء طعام فاشتراه
وصار في يده ثم باعه لنفسه فقد قبضه من نفسه لنفسه هكذا قيل وهو ظاهر الشارح أيضاً وفيه
انه يلزم على هذا التصويل المسئلة الاولى انه لم يتوال في ساعة تابيع لم يتخللها قبض بل تخللها
القبض لان يد الوكيل كيد الموكل فالاولى ان تصور المسئلة الاولى بما اذا وكله على شراء طعام
فاشتراه وقبضه ثم باعه لاجنبي واشتراه منه قبل ان يقبضه ذلك الاجنبي منه فقول الشارح فباعه
لاجنبي راجع لكل من الصورتين اما اذا وكله على شرائه فاشتراه ثم باعه لنفسه فليس هذا من صور
بيع الطعام قبل قبضه لان الوكيل قد قبضه قبل بيعه لنفسه ويده الوكيل كيد الموكل فالحق الجواز
في هذه كافي طعي وبه والحاصل ان في كل من المسائلين ان باعه الوكيل لاجنبي ثم اشتراه منه
قبل ان يقبضه فانه يمنع واما ان اشتراه من موكله فانه يجوز فقد مر حوايج شراء الوكيل اذا كان
باذن ومنعه مع عدمه (قوله ويمنع ان يقبضه) أي ويمنع ان يقبض الوكيل الطعام لنفسه
أيضا في دين له على موكله أي الذي وكل على بيعه أو على شرائه وما ذكره من منع أخذ الوكيل له
في دين على موكله فيه نظر لان الوكيل وان كان يقبض من نفسه لنفسه اذا أخذه في الدين
ليكن ليس هنا توالي عقد في بيع اصلاً فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه وشارحنا تبع
فيما قاله من المنع التوضيح واعترضه طعي بما تقدم ثم قال واستدل التوضيح على المنع بمسئلة
المدونة وهو ان له دين الطعام اذا وكله المدين على شرائه وقبضه لنفسه لم يجز لان بيع الطعام قبل
قبضه لا يدل له لان من له دين الطعام اذا وكله المدين على شرائه وقبضه لنفسه يتهم على عدم الشراء
وأخذ الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فلم يستألف المنع فيما قبضه من نفسه بل اتهامه
على بيع ما في ذمة الموكل من الطعام قبل قبضه (قوله نثبتان في وكيل البيع الخ) أي لانه
اذا وكله على البيع وقبضه من موكله اما ان يبيعه لاجنبي ثم يشتريه من ذلك الاجنبي قبل قبضه له
واما ان يأخذه في دين على موكله واذا وكله على شرائه فاشتراه وقبضه فاما ان يشتريه بعد ذلك من
موكله او يأخذه في دين على موكله وظاهر الشارح المنع في الصورتين الاربع وقد علمت ما فيه (قوله)

فأمله) أشار بهذا القول بعضهم في النفس شيء من جواز هذه المسئلة لإسماها بالحجج عند أهل
المذهب أن الشيء عن بيع الطعام قبل قبضه تعبدى فإن لم يكن اتفاق في المسئلة على المجواز
فالأقرب منعها اهـ لكن تعقب ابن مرفة قوله الأقرب منعها بأن ما ذكره ابن المحجب وابن شاس
من المجواز هو ظاهر السلم الثالث من المدونة انظر بن (قوله جراف) أى جاز بيع طعام اشتراه
جرافاً بمجرد العقد عليه قبل أن يقبضه والحاصل أنه إذا اشترى طعاماً فإن اشتراه على الكيل فلا
يجوز له بيعه قبل قبضه لا جرافاً ولا على الكيل وإن اشتراه جرافاً جاز له بيعه قبل أن يقبضه سواء باعه
جرافاً أو على الكيل (قوله وكسدة) أى أن طعام الصدقة والمبة والقرض وما شبه ذلك من
كل طعام ليس معارضاً عليه يجوز بيعه قبل قبضه قال بن ويقيده المجاوز بما إذا لم يكن المتصدق
اشتراه وتصدق به قبل أن يقبضه والا فالتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه انظر المواق وكذا يقال
في طعام المبة والقرض قال في المجالب من ابتاع طعاماً بكيل ثم أقرضه رجلاً أو هبته له أو قضاه
لرجل عن قرض كان له عليه فلا يبيعه أحد من مصار إليه ذلك الطعام حتى يقبضه (قوله وجاز
للسيد الخ) أى سواء قلنا أن الكتابة عتق أو قلنا أنها بايع لأنه يعتقر بين السيد وعبد مالا يعتقر بين
غيرهما قاله شيخنا (قوله أى طعام) جعل ما واقعة على طعام وإن كان من صيغ العموم مأخوذة من
قرينة كون البحث في بيع الطعام قبل قبضه (قوله كاتبه به) أى لأجل معلوم (قوله لأنه
يقصر الخ) أى وأما بيع ماعلى المكاتب من الطعام قبل قبضه منه لغيره فلا يجوز لأنه يقتصر
الخ (قوله ومثل محل المجواز أن محل العتق) أى لأن العتق لكونه أمراً عظيماً يحترماً يتشوف
الشارع إليه اغتفر لاجله بيع الطعام قبل قبضه (قوله بأن يبيعه جميع ماعليه من النجوم)
أى لأنه إذا باع له جميعها خرج جبراً مجرد البيع ولا يتوقف العتق على صيغة (قوله أو بعضها) أى
أوباعه بعض النجوم وابتى النجوم السابقة لاجلها وعجل عتقه على ذلك بأن يقول للعبد أنت حر على
أن تأتيني بكذا من الدراهم عوضاً عن النجوم الأولى وباقي النجوم في ذمتك حتى تحل وعلى هذا
التأويل فلا يجوز للسيد أن يبيع نجماً من نجوم الكاية للمكاتب قبل قبض ذلك النجم والحال أنه
لم يجعل العتق الآن لأنه من باب بيع الطعام قبل قبضه ولم توجد حرمة العتق التي اغتفر ارتكاب
المخذور لمراعاتها (قوله أو المجواز مطلقاً) أى سواء باعه جميع الكتابة أو باعه نجماً منها أو باقى
الباقى لاجله جعل عتقه حين باعه النجم أولي بمحله (قوله ليست ديناً ثابتاً في الذمة) أى في ذمة
العبد حتى يلزم بيع الطعام قبل قبضه (قوله ولا يخاص بها السيد الغرماء) أى غرماء المكاتب
في موته ولا في فلسه وهذا كالعلة لما قبله وكذا ما بعده (قوله ويجوز بيعها للمكاتب بدين) أى فلو
كانت ديناً في ذمته لمع ذلك لما فيه من فسخ الدين في الدين (قوله لا لا ينجي) أى ولا تباع
بدين لاجنبي لأنه يبيع دين بدين وهذا مجرد فائدة حكم والا فلا مناسيب للقرض الذي نحن بصدد
ما قبله فقط (قوله أو فائز عن قرض) أى أنه يجوز لمن اشترى طعاماً أن يحيل على البائع قبل
أن يقبضه منه شخصاً بطعام له عليه من قرض واما عكسه وهو أن يحيل بطعام عليه من بيع على
طعام لك على شخص من قرض فقد نص ابن الموار على عدم جوازه لأن المشتري منك إذا أحلته فقد
باع لك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر اهـ بن (قوله
واما فائز عن دين) أى غير قرض بأن كان عن مبيعة (قوله وجاز بيعه لمقترض) الجار والمجور
متعلق بجواز المدلول عليه بالعطف أى جاز لمن اقترض طعاماً يبيعه قبل قبضه وهذا عكس قوله
وجاز لمن اشترى طعاماً أقضاه ثم إن الجواز مقيد بأن يكون ذلك المقترض اقترضه من ربه

وأما لو اقترضه من اشتراجه قبل ان يقبضه المشتري فلا يجوز للعرض ان يبيعه قبل ان يقبضه من البائع
 لمقرضه كافي المدونة ونصها وان اشترط طعاما فلم يقبضه حتى اسلفته رجلا فلا يبيعني ان يتبعه قبل
 ان يقبضه (قوله أي جميع طعام المعوضة) فيه نظروا الاولى ان يقول أي جميع المبيع ويدل
 لذلك ما ذكره من المفهوم بعدوا عما حصل ان معنى المتن ان من اشترى طعاما من شخص يجوز له ما
 ان يوقعه الاقالة في جمعه قبل قبضه سواء كان الثمن عينا او عرضا غاب عليه البائع أولا (قوله
 لانه ساحل للبيع) أي لا يبيع مؤتلفا ولا منعتا فيهما من بيع الطعام قبل قبضه (قوله
 ويشترط كون الطعام) أي الذي وقعت الاقالة فيه ببلد الاقالة والاولى حذف ذلك اذ لم يرد ذكر
 ذلك الشرط هنا لان كلام المصنف في الاقالة في الطعام قبل قبضه وهو في ضمان البائع سواء كان
 في بلد الاقالة او غيرها فكيف يشترط فيه ما ذكره هذا الشرط ابن يونس فيما اذا كان
 الطعام رأس مال المسلم فاذا أسلمك طعاما في عرض فلا تصح الاقالة من ذلك العرض الا اذا كان
 الطعام في بلد الاقالة فان نقات ذلك الطعام لمحل بعيد فاقالك صارت الاقالة على تأخير فلا يجوز لانه
 في ضمانه الى ان يصل انظر بن (قوله وجب تعجيل رأس مال المسلم) أي تعجيل ردّه للمسلم وقوله
 لغير دين أي وهو المسلم فيه وقوله في دين أي وهو رأس المال المؤخر (قوله فيجوز ثلاثة أيام)
 أي ولو بالشرط لان اللازم فيه ابداء دين بدين وهو أخف من فسخ الدين في الدين الذي هو لازم
 لما هنا (قوله وهو مسلم ان غاب البائع على الثمن المنسلي) أي سواء كان عينا او طعاما لان
 فيه بيعا وسلفا فالبيع ما كان من الثمن في مقابلة البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف ما كان
 في مقابلة البعض الذي وقعت فيه الاقالة (قوله فان لم يغب عليه) أي اما عدم قبضه او انه
 قبضه ولكنه لم يغب عليه وقوله او كان مما يعرف بعينه كعرض أي سواء غاب عايه او لا والحاصل
 انه اذا كان رأس المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه المسلم اليه ام لا او كان عينا او طعاما
 لا يعرف بعينه ولم يقبضه المسلم اليه او قبضه ولم يغب عليه جازت الاقالة في البعض وان كان عينا
 وطعاما وقبضه المسلم اليه وغاب عليه لم تجز الاقالة في البعض (قوله دفعهائهما) أي في الطعام
 الذي اريد الاقالة منه (قوله بخلاف تغير الامة) أي المدفوعة ثمنها في الطعام الذي اريد الاقالة منه
 وظاهره كانت أمة وطه ام لا (قوله والفرق الخ) فيه ان هذا انما يقتضي مخالفة الدواب المأكولة
 اللحم للرقيق مع ان الدابة ولو كانت غير مأكولة تغيرها يمنع من الاقالة وما ذكره المصنف من مخالفة
 الرقيق للدابة طريقة من طرق ثلاث والنسائية انما يراد من الرقيق الخدمة كالدابة وهي طريقة ابن
 عرفة والنسائية طريقة يحيى الرقيق والدواب سواء في ان تغيرها باليمن والهزال مانع من الاقالة قال
 ابن يونس وهذا هو الصواب (قوله ومثل مثليك) عطف على بدنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
 لانه لا يصح تسليط تغير على المعطوف فكانه قيل لا تجوز الاقالة على رد متغير بدنه ولا مثل مثليك
 وقيد ح وتبعه عقب بالسلم قال واما في البيع فتجوز الاقالة على مثل المثلي قاله في او اخر السلم
 الثاني من المدونة قال بن قلت وفيه نظربل لا فرق بين السلم والبيع وما استدلل به من كلام المدونة
 فلا دلالة فيه لان الاقالة فيما استدل به مفروضة بعد القبض وكلا متافيا الاقالة من الطعام قبل
 القبض وايضا المردود مثله في كلام المدونة المبيع وفي مسئلتنا هو الثمن وحاصل المسئلة انك اذا اسلمت
 قطارا من الكنان او من القطن في اردب فمخ او اشتريت بالكنان او القطن اردبان القمح حالا فلا
 تجوز الاقالة من القمح قبل قبضه على ان يرد البائنا المسلم اليه ككنا مثل كنانك وانما تجوز اذا كان برّد
 اليك كنانك بذاته حالا او ما لو اسلمت اليه الكنان في غير طعام جازت الاقالة من ذلك المسلم فيه ولو قبل

قبضه على ان برده عليك مثل كائنك (قوله ولا الاقالة عليه) اى ولا تجوز الاقالة على رد ثمنك
 المثل ثم يقع التراضي بعد ذلك على اخذ غيره عوضا عنه (قوله ولا مع زيادة وتأخير) اى
 ولا تجوز الاقالة مع زيادة على ثمنك اولى تأخير رد ثمنك بامشترى ولو يوما ولو برهن او جمل (قوله
 تبين في حقه) اى وحينئذ فلا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على ردها سواء كانت بيد مادم لا
 (قوله ان وقعت) اى والا كانت بيعا وقوله في البلد اى ولا بد ان يكون الطعام الذى وقعت
 الاقالة فيه في البلد والاولى حذفه لما علمت سابقا وابداله بقوله وان تقع بلفظ الاقالة لا البيع
 والامتنع (قوله بل هي لاغية) اى فهي باطلة شرعا كالعدمه حسا (قوله والشفعة ثابتة)
 اى وليست مرتبة على كون الاقالة بيعا بل على البيع الاول (قوله فلا يبيع مباحة) على الثمن اى
 ولو كانت بيعا لم تجز له ان يبيع مباحة على الثمن الثاني من غير بيان (قوله ويكتب عهده على من
 اخذ ببيعته) اى يجب ترجع عليه بالبيع والاستحقاق (قوله وتولية) عطف على جزاف من قوله
 وجاز بالقد جزاف والتولية تصيير مشتريا لغير بائعه بثمنه وهى في الطعام غير الجزاف رخصة
 وشرطها كون الثمن عينا كما يأتى (قوله وشركة الخ) المراد بالشركة هنا جعل مشترقا
 لغير بائعه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه كذا قال ابن عرفة وقوله هنا احتراز من الشركة
 المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى مجتث الاقالة والتولية وقوله قدرا اخرج به
 التولية وقوله لغير بائعه اخرج به الاقالة في بعض المبيع وقوله باختياره اخرج به ما اذا اشترى شيئا ثم
 استحق جزء منه فانه يصدق عليه ان المشتري جعل قدرا لغير بائعه لكن بغير اختياره وقوله بمنايه من
 الثمن اخرج به ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجنبي منها الربع بنصف دينار فلا يصدق على
 ذلك شركة هنا (قوله كالقرض) خبر من ان وقوله كالاقالة حال اى لانهما في حال كونهما
 مماثلين للاقالة كالقرض من جهة المعروف اى وطعام القرض يجوز بيعه قبيل قبضه (قوله
 ان لم يكن على شرط ان ينقدهنك) اى ان لم يكن على شرط في صلب العقد ان ينقدهنك (قوله
 الثمن بالنصف) مفعول ليقدر وهو راجع للمولى وقوله او حصصك راجع للمشارك (قوله لانه يبيع
 وسلف ما فى الشركة فواضح لان المشارك بالفتح اذا دفع الثمن كله فقد سلف للمشارك نصف الثمن
 ونصف الثمن الآخر يبيع فقد اجتمع البيع والسلف وما فى التولية فلان البائع الاول قد يشترط
 النقد على المشتري وقد لا يكون معه نقد فاذا اشترط المشتري ذلك على من ولاه ان ينقد الثمن عنه ثم
 ولا بعد ذلك كان ذلك لغير ابتداء من حيث شرط النقد وبيعها انتها من حيث اخذ المبيع في نظير
 الثمن كذا وجهه (قوله منه) اى من المولى والمشارك بالفتح (قوله لا تظهر الا فى الشركة) اى
 ولا تظهر فى التولية لانه قد يولييه من اول الامر ويشتريه عليه ان ينقده من ولاه سلف الا اذا كان يرجع
 المولى بالفتح بما دفع وهو لا يرجع هنا فانه من قبيل المحوالة لا السلف (قوله فهذا الشرط)
 اى قوله ان ينقدهنك خاص بها وهو الذى فى ح والمواق والمدونة وابن عرفة وغير واحد
 وما فى ثمن من رجوعه للتولية ايضا لا يساعده نقل وما وجهه به غير صحيح اه بن (قوله خاص
 بها) اى واما التولية فبغاثة مطلقا ولو شرط المولى على المولى نقد الثمن كله عنه قال عبق ولا يخفى
 ان التعليل بالبيع والسلف يجري فى الشركة فى غير الطعام وان كان المصنف قد ذكر هذا الشرط
 وهو قوله ان لم يكن على شرط ان ينقدهنك فى خصوص الشركة فى الطعام (قوله قدرا) اى
 فى قدر الثمن وفى اجله ان كان مؤجلا وفى ماله ان كان حالا (قوله اى فى التولية والشركة) اى
 وحكم الاقالة فى هذا الشرط حكمها كحكم من انه لا بد فيها من اتفاق العقدين فى قدر الثمن ثم

لا يمتنع في فهم الاتفاق ما في الاجل والرهن والمجمل لان شرطها التجميل (فوقله خاصة) اى
وأما بعد قبضه فلا يشترط او كانا في غير الطعام قبل القبض او بعده فكذلك لا يشترط هذا الشرط
وهو استواء العقدین (فوقله وبقي شرط ثالث) أى مجاوز التولية والشركة وامانى الاقالة فلا
يشترط اذا لفرق فيهما بين كون الثمن عيناً أو عرضاً (فوقله وهو ان يكون الثمن عيناً) أى
فان كان عرضاً منع الاختلاف العقدین لعدم انضباط العرضين في القيمة وان كان الثمن مكيلاً
او موزوناً منع اختلاف القياس لانها في الطعام قبل قبضه رخصة والرخصة بقدر صرفها على ما ورد
واجازها اشبه فحصل مما تقدم ان شرط الاقالة في الطعام قبل قبضه اتفاق الثمنين قدر او وقوعها
في كل المبيع ووقوعها بالفاظ الاقالة لا البيع وتجهيل رد الثمن ان كان قد قبضه البائع وشرط التولية
فيه قبل قبضه استواء العقدین في قدر الثمن واجله أو حاله وفي الرهن والمجمل وكون الثمن عيناً وشرط
الشركة فيه قبل قبضه ان لا يشترط المشرک بالكسر على المشرک بالفتح ان يتقدمه وان يتفق
عقداهما وان يكون الثمن عيناً والاتفاق في قدر الثمن شرط في الثلاثة وكون الثمن عيناً شرط
في التولية والشركة فقط دون الاقالة واشترط اعدام التقدم عنه شرط في الشركة فقط (فوقله
والابان اختل شرط) أى بان اشترط المشرک بالكسر التقدم على المشرک أو اختلاف العقدان
في التقدم والتأجيل او غير ذلك من وجوه الاختلاف او كان الثمن في التولية والشركة غير عين
أو اختلف قدر الثمنين في الاقالة كان كل من الاقالة والتولية والشركة بيعاً مؤتلفاً (فوقله ولا على
غير طعام) أى ولا ان كان كل من الاقالة والتولية والشركة في غير طعام قبل قبضه او بعده (فوقله
ان لم يكن على ان يتقدم عنه) أى لما مر من ان علة المنع وهى اجتماع بيع وسلف تجرى في غير
الطعام أيضاً (فوقله وضمن المشرک) أى وكذلك المولى (فوقله المشتري المعين) اشار بهذا القول
المدونة في كتاب السلم وان اشتهت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى اشركت فيها ثم هلكت السلعة قبل
قبض الشريك او اشتهت طعاماً ما فآكلته ثم اشركت فيه رجلاً فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن
ذلك منكم وترجع عليه بنصف الثمن (فوقله وهو الحصة) الضمير راجع لاشئ المشتري المعين ولا يمتنع
فالاولى للشارح حذف قوله كعبد وقوله بنصف الثمن أى لا بأكله اذ لا يضمن المشرک بالفتح
حصة المشرک بالكسر (فوقله ولو طعاماً) يفرض ذلك في الجزاف والاخافيه حق توفية ضمانه من
بائعه الاصلى لا من المشرک بالفتح ولا من المشرک بالكسر لعدم قبضهما (فوقله كاتمه) أى من
بائعك قبل ان تولى أو تشارك فيه (فوقله وصدقتك من شركته) أى صدقتك في وفاء الكيل من
بائعك واعترض بأنه لا يشترط في ضمان المولى والمشرک بالفتح تصديقه ولهذا الميزكره في المدونة كما
علمت نصها وحمل الطحيني والشيخ سالم كلام المصنف على ما اذا اشترى شخص طعاماً وصدق البائع
في كيله ثم ولى غيره أو شركه فيه ضمنه المولى والمشرک بالفتح بمجرد التولية والشركة وعلى هذا
فالخطاب لبائع المولى والمشرک بالكسر وهذا بعيد من المصنف وسيأتى في السلم انتقال الضمان من
المسلم اليه للمسلم اذا قال المسلم اليه لاسلم كنت الطعام على ذمتك ووضعت في ناحية البيت تعالى خذ
وصدقه فتلف لكن ليس الكلام فيه فحمل كلام المصنف عليه كما فعل خش وغيره بعيد (فوقله
حمل وان اطلق على النصف) أى لانه الجزء الذى لا ترجع فيه لاحد الجانبين (فوقله الواو
حالة) أى وان اشرك حمل على النصف والحال انه اطلق وهذا أولى من قول بعضهم ان المصنف
حذف متعلق حمل اى وان اشركه حمل على ما قبله وقوله وان اطلق على النصف شرط وجواب
لامبالغة لبعده ذلك مع ما فيه من حذف فاء الجواب اختياراً وهو ساذ وانما لم يجعل الواو للبالغة

لانه ان كان ما قبل المبالغة التقييد بالنصف فهذا لا يقال فيه حل وانما الحمل عند الاطلاق
والاحتمال وان كان ما قبل المبالغة التقييد بغير النصف فهذا لا يقول فيه احد بالحمل على النصف
(قوله وان سأل ثالث شركتهما) أى سألهما بمجتمعين وقال لهما اشركا في فقالا له اشركاك (قوله
فان اختلف نصيبهما) أى كالمواشركين بالثلث والثلثين فاذا قال له اشركاك كان له نصف
الثلث ونصف الثلثين وحينئذ فيكون له النصف وللأول السدس وللثاني الثلث (قوله كالمواشركين
بمجلسين) أى وقال لكل واحد على انفراده اشركنى فقال له اشركتك فله نصف مال كل سواء
اتفق نصيبهما واختلف فالصواب ربع (قوله جازان لم تلزمه) أى والغرض انها حصلت بصيغة
التولية وامالو كانت بلفظ البيع فسد في صورتي الا لزام والسكوت وصح ان شرط الخيار (قوله
وسواء كان الثمن الخ) ان قلت تقدم ان شرط التولية ان يكون الثمن عينا قلت ذلك في التولية
في الطعام قبل قبضه وامافيه بعد القبض او في غيره مطلقا فيجوز وان كان الثمن غير عين (قوله
ان كان المثل حاضرا عنده) أى ان يحمل الجواز اذا كان مثل الثمن حاضرا عند المولى بالفتح واللام
لئلا يدخله بيع مال ليس عنده لان المولى بالفتح قد باع مثل الثمن الذي ليس عنده بالسلعة التي
حصلت التولية فيها (قوله وان رضى) أى وان علم حين التولية بأنه أى بأن المبيع الذي ولاه
له مبتاعه عبد (قوله ولم يعلم غنه) أى حين التولية (قوله فذلك له) أى الخيار له وذلك
لان التولية من ناحية المعروف تلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح الا برضاه (قوله المفارقة)
أى مفارقة المتصارفين معا واحدهما الباقى بدراهمه (قوله او طول المجلس) أى بعد العقد
وقبل الاصراف (قوله ثم اقالة طعام من سلم) أى ثم يل الصرف في الضيق الاقالة في الطعام
اذا كان من سلم ظاهرة تقييد الاقالة المذكورة بكون الطعام من سلم ان الاقالة في الطعام اذا كان
من بيع سواء وقعت قبل قبضه او بعده يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو سنة وليس كذلك بل ماذكره
المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي لم يقبض من
سلم او من بيع فلو حصلت الاقالة بعد القبض والتولية او الشركة بعد القبض فلا يجزى فيه ما قاله
المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحدد بزمان واما الاقالة في العروض فيشترط ان تكون من
سلم فانه الذي يأتي فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وامالو كانت من بيع فيجوز تأخير رد الثمن
ولو سنة كذا ذكر شيخنا في حاشيته (قوله من نحو البيت) أى واما تأخير الاتيان به يوما وما قاربه
فهو ممنوع لما فيه من فسح الدين في الدين وانما لم يكن في المرتبة الآتية لتقوية هذا بانضمام بيع
الطعام قبل قبضه له فارتفعت مرتبته في الاضيقة ولا يقال الاقالة في الطعام ليست ببيع فكيف
يكون فيه بيع الطعام قبل قبضه لانه قول هذه الاقالة لما قارنها بالتأخير عدت ببيعها مخروجا عن
مورد الرخصة (قوله والا حالة) أى اقالة المسلم على المسلم اليه بالثمن الذي اخذه وقوله والتوكيل
أى على قبض راس المال منه (قوله قبل الافتراق) أى افتراق المسلم اليه من مجلس الاقالة
(قوله أى في طعام السلم) أى المولى فيه والمشارك فيه قبل قبضه (قوله فيما قارب اليوم)
أى ويمنع تأخير أكثر من ذلك لما فيه من بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه (قوله
لغير من هو عليه) أى بمن مؤجل وامالو يبيع لمن هو عليه بدين فهو فسح الدين في الدين (قوله
والشهور الخ) قال ح الترتيب في قول المصنف والاضيق الخ انما هو بين الصرف
وبين الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الاخير واما ما يدعيها من المسائل فلترتيب
بينها من هذه المحيثة وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه واما من هذه المحيثة فهي مستوية

في عدم جواز التأخير إلا بقدر نقل الفن (قوله ما علمت) أي من أنه يضر في الصرف المفسدة وطول المجلس ويعتقد في ابتداء الدين بالدين التأخير ثلاثة أيام ويضر التأخير فيما زاد عليها (قوله وهو التأخير) أي اغتفار التأخير للذهب الخ وأما التأخير لا كثر من ذلك فلا يتغير على العمدة (قوله باختيار قوة الخلاف) أي فالخلاف في اقالة العروض وفتح الدين في الدين أقوى من الخلاف فيما قبله وهو هكذا وإن كان المشهور أنه لا يجوز التأخير في الجميع إلا في ابتداء الدين بالدين

(فصل في المراجعة)*

(قوله وزيادة ربح الخ) هذاية تضي أن البيع على الوضعية والمساواة لا يقال له مراجعة والظاهر أن إطلاق المراجعة عليهم حقيقة عرفية واجب بأن هذا تعريق للنوع الغالب في المراجعة الكثيرة الوقوع لأنه تعريف حقيقة المراجعة الشاملة للوضعية والمساواة وقد عرف ابن عرفة المراجعة بأنها بيع مرتب ثمنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواته له فقوله غير لازم مساواته له صادق بكون الثاني مساوياً للاول أو أزيد وانقص منه قال نخرج بالاول المساومة والمزايدة والاستيمان ونخرج بالثاني الاقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بأنها بيع واعلم أن إطلاق المراجعة على الوضعية والمساواة إما مجرد اصطلاح في التسمية أي اصطلاح مجرد عن المناسبة أو أن الوضعية ربح للمشتري كإمكان الزيادة ربح للبائع وإطلاق المراجعة على المساواة باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفعاه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى ربح فيها وانقاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيدها فيربح فيها (قوله وجاز) الاولي جعل الاول للاستئناف لما ذكره ابن هشام من أن الأنسب بالاول والواقعة في أول التراجم الاستئناف ويجوز أن تكون عاطفة للعملة بعد ها على جملة جاز اطلوب منه سلعة والضرر في جاز للبيع المفهوم من السياق وقوله حال كونه مراجعة أي ذاربح وظاهر المصنف الجواز ولو انقصر لفكرة حسابية وهو المذهب كما في ابن عرفة غاية الأمر أنه خلاف الاولي كما قاله بعد دخاله التقييد المازري الجواز بما لا يفتقر أدراك اجزاء جملة الخ لربح لفكرة حسابية تنشئ على المتبايعين أو أحدهما حتى يغلب الغلط والامتنع (قوله والاحب خلافه) أي وأما هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه الى البيان (قوله فالمراد بالجواز خلاف الاولي) أي بقرينة قوله والاحب خلافه (قوله لا المستوى الطرفين) والاناقض ما بعده وليس المراد بالجواز الكراهة لأنه خلاف اصطلاح المصنف (قوله ومراده بخلاف بيع المراجعة بيع المساومة فقط) أي فيكون قوله والاحب خلافه من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أو إضافة للهد (قوله بيع المساومة) كان تأتي لرب السلعة وتقول له يعني هذه السلعة بكذا فيقول لك يفتح الله فتزيد له شيئاً فشيئاً الى أن يرضى فتأخذها ولم يبين لك الثمن الذي اشتراه به وليس هناك من يزيد عليك ولذا اعرفها ابن عرفة بقوله يبيع لم يتوقف ثمن مبيعها المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله ان التزم مشتريه ثمنه لا على قول زيادة عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع المزايدة (قوله لا ما يشمل المزايدة) أي وهي ان تعطى السلعة للدال ينادى عليها في السوق فيعطى زيد فيها عشرة فيزيد عليه عمر وهكذا الى ان تقف على حد فيأخذها به المشتري (قوله والاستيمان) كان تأتي لرب السلعة وتقول له أنا أجهل ثمنها يعني كما يبيع الناس فيقول أنا أبيع لهم بكذا فيأخذها قال وعرفها ابن عرفة بأنها يبيع يتوقف صرف قدر ثمنه على علم أحدهما (قوله لما في الاول) أي وهو بيع الزيادة وقوله من السوم على سوم الآخر أي قبل الزكون وهو موجب للشحاه وإنما قلنا قبل الزكون لأنه بعده حرام

(قوله والى فى الثاني) أى يبيع الاستيمان وقوله من جهل المشتري بالثمن أى جهله به من غير جهة
البائع فلا ينافى انه عاير به من جهته وليس المراد انه جاهل به من سائر الجهات والا كان فاسدا
فالمراد والى فى الثاني من نوع من الجهالة فتأمل (قوله ولو على مقوم) أى هذا اذا كان ثمن
السلعة المبيعة مراجعة عينا ذهب او فضة بل ولو كان مقوما (قوله موصوف) الاولى اسقاطه
لان كون الثمن فى البيع الاول موصوفا ليس بلازم بل ولو كان معينا ولس فى التأويلين التعرض
للمعنى فى البيع اشائى فالمراد انه اشترى السلعة بمقوم سو كان معينا او موصوفا فاذا اراد بيعها مراجعة
على ذلك المقوم فلا بد ان يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الاول فى صفته ويزيده المشتري عليه ربحا معلوما
ولا يجوز له بيعها مراجعة على قيمة المقوم الذى اشترى به (قوله ومنه اشهب) أى اذا كان ذلك
المقوم الموصوف ليس عندا المشتري فى مراجعة لما فيه من السلم المحال أى الذى لم يكن اجله خمسة عشر
يوما وذلك لان دخول البائع على ان المشتري يدفع له ذلك القوم الآن وهو مضمون فى الذمة هو عين
السلم المحال وهو باطل عندنا (قوله فيوافق اشهب على هذا التأويل) أى لان قول ابن القاسم
بالمجوز محمول على ما اذا احسب ان المعنى فى ملك المشتري وقول اشهب بامتنع محمول على ما اذا كان
ليس فى ملكه فلا خلاف بينهما (قوله فمعه ما الخ) أى ان ثمة الخلاف بين التأويلين تظهر
فى هذا المحالة (قوله فالصور خمس) أى لان المقوم المشتري به مراجعة اما مضمون او معين فى ملك
المشتري فيجوز اتفقا فافيهما واما معين فى ملك الغير فلا يجوز اتفقا واما مضمون ليس فى ملك المشتري
فان كان لا يتعدى على تحصيله منع اتفقا ولا خلاف (قوله وحسب ربح ما الخ) أى وحسب
ربح اجرة الفعل الذى لا ثمره عين قائمة أى وكلما يحسب ربح تلك الاجرة يحسب تلك الاجرة من باب أولى
وحاصله انه اذا وقع البيع على ربح العشرة احد عشر فانه يحسب على المشتري ثمن السلعة وربه
ويحسب عليه ايضا اجرة الفعل الذى لا ثمره عين قائمة وربه كما وعلم ان قول المصنف وحسب الخ
فى حالتين ما اذا بين البائع جميع ما لازم تفصيله اما ابتداء او بعد الاجال كان يوقل قامت على عينة
ثم يفصل ولم يبين ما يربح له ولا ما لا يربح له ولم يشترط ضرب الربح لاعلى الكل ولا على البعض بل غاية
ما قال ابيع على المراجعة العشرة احد عشر مثلا وبقي صور الشرط وهى اربعة لانه اما ان يشترط
ضرب الربح على الكل او على البعض وفى كل امان يصح كون ذلك بعد تفصيل ما لازم ابتداء او بعد
تفصيله بعد الاجال فيعمل بما اشترط فى الصور الاربع كما يأتى قاله شيخنا (قوله من غير بيان
ما يربح) أى ما يربح له وما لا يربح له وقوله بل وقع على ربح الخ أى والمحال ان البائع قد بين ما لازم
تفصيله اما ابتداء او بعد الاجال كما مر (قوله محسوسة بحاسة البصر) لعل المراد او ما فى حكمها
كالبنية فى النظرية ولو قال الشارح أى مدركة باحد الحواس بدل قوله أى مشاهدة الخ كان اظهر
(قوله كصبيغ) بفتح الصاد مصدر اليناسب ما بعده وهو مثال للفعل الذى لا ثمره عين قائمة ويصح
قراءته بالكسرى الاثر وعلى هذا يحتاج لتقدير الكلام أى كعمل صبيغ وتقدير الشارح اجرة
وعمل يقتضى انه مثال للاجرة المقدرة فى قوله وحسب ما له عين قائمة وان المراد بالبيع الاثر ولا داعى
لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أى الصبيغ أى اجرته (قوله فانه لا يحسب هو) أى قيمته ولا يربحه أى
انه لا يجوز البيع مراجعة اذا دخل على ذلك لانه حينئذ ينظر للقيمة ولا يصح النظر فى بيع المراجعة
للقيمة فاذا اتى ذلك صح البيع مراجعة (قوله والا حسبا) أى من ماذ كرور بوجه (قوله وكذا يقال
الخ) فاذا استأجر على الطرز والخطاطة وما بعدها حسب الاجرة وربه ما ولو كان شأنه عمل ذلك بنفسه
فان عمل شيئا من ذلك بنفسه او عمل له بجانا فلا يحسب له اجرة ولا يربحها (قوله واصل ما زاد) أى

وحسب اجرة الفعل الذي زاد في الثمن وليس لاثمه من قائمة فيعطي للبائع تلك الاجرة مجردة عن الربح
(قوله بضم الهاء الاحمال) اي يقول المصنف كحمولة بالضم مثال لمزاد في الثمن وان قدرت
مضافاى ككرام حولة كان مثلا الاصل مازاد في الثمن (قوله وبفتحها الابل) اي وعليه فيقدر
مضاف ايضاى كاجرة حولة ان جعل مثلا الاصل مازاد في الثمن او كحمل حولة ان جعل مثلا
لمزاد في الثمن (قوله وقد تطلق) اي المحمولة بالغنم على نفس الاجرة الخ انظر في ذلك اذ ليس في
القاموس والصحاح ان المحولة تطلق على اجرة الحمل تأمل (قوله اى ان كانت تزيد في الثمن) اي ان
محمل حساب اجرة المحولة ان كانت المحولة تزيد في الثمن اي وكانت مما لا يتولا بنفسه كفى المواق عن
ابن رشد فان كان شأنه ان يتولا بنفسه وأجر عليه فانه لا يحسب له اجرة كما لا يحسب له اجرة ما يربحها ومن باب
اولى اذ يتولا بنفسه كذا يقال في الشد والطنى ولو قال المصنف اعتبرها بجرتها بالفظ الافراد ليرجع
للمحمولة والشد والطنى كان اولى اه بن (قوله بأن تنقل من بلد ارض خص الخ) اي فلو كان
سعر البلدين سواء لم يحسب اجرة المحولة وكذا لو كان سعرهما في البلد التي نقلت اليها ارض
ولا يبيع في هذه الحالة مرا بحة حتى يبين لاشترى انها في هذه البلد ارض من بلد الثمران كان
المشترى لا يعلم بذلك والالم يبيع للبيان وكما انه لا يبيع مرا بحة في هذه الحالة الا اذا بين كذلك في حالة
المساواة لا يبيع مرا بحة الا اذا بين لان النقل على هذا الوجه مظنة العيب فهو من بيان ما يكره كما قرر
شيخنا (قوله بأن نقلت من بلد ارض خص الى بلد ارضي) انما كان نقلها على الوجه المذكور موجبا
لزيادة الثمن لرغبة المشتري فيها اذا علم انها نقلت من محل فيه رخص (قوله ولا لما) اي ولا يحسب
اجرة بيت لها هذا اذا كانت السلعة تابعة بل ولو كانت غير تابعة وانما لم يحسب الاجرة اذا كان السكراه
لها لانه انما يكون لها بعض الكراه وهو رجوع للتوظيف وهو لا يعمل به هنا (قوله معتادين
الاولى معتادا) ابرتها بأن كان شأنه تعا طى ذلك بنفسه والحاصل انه متى كان شأنه تعا طى ما بنفسه
وأجر عليها فانه لا يحسب اجرتها ولا يربحها واولى لو تعا طىها بما بنفسه وهذا بخلاف الفعل الذي
لا ثمره عين قائمة فانه متى أجر عليه حسب الاجرة وربحها ولو كان شأنه ان يتولى ذلك بنفسه والافرق
ان ما لا عين له قائمة لا يقوى قوته ماله عين قائمة كما قرر شيخنا (قوله كسهم اربعة) حاصل
ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة اقوال
قبل تحسب اجرة وربحها وقيل لا يحسب ان قيل تحسب اجرة دون ربحها ومذهب المدونة والموطأ
لا يحسب اصلا لا هو ولا ربحه كذا في التوضيح وعليه مشى المصنف هنا وان اعتيد بان كان المتاع
لا يشتري له الا بسمسار فقال ابو محمد وابن رشد يحسب اصله دون ربحه وقال ابن حجر يحسب هو
وربحه كفى المواق اه بن (قوله الا بواسطة) اي الا بواسطة السمسار وقوله كان اي ذلك
السمسار من الجلاس اي في اما كنهم وقوله ام لا اي بان كان من الطوافين (قوله ما لزم الساعية)
اي ما غمره فيها من ثمن واجرة صبغ وطرز وخياطة واجرة حمل وشد وطى وغير ذلك وقوله مع ال ربح
اي مع دخوله ما على البيع بال ربح (قوله الاول ان يبين ما يحسب) اي ما شأنه ان يحسب اصله
وربحه او اصله دون ربحه فالاول كالخمر واجرة الصبغ والطرز والخياطة والقفل والكبد والناسى
كاجرة الحمل والشد والطنى اذا استأجر على ذلك وقوله وما لا يحسب اي وبين ما شأنه انه لا يحسب
لا اصله ولا ربحه كاجرة السمسار واجرة صبغ وما معه اذا تعا طىها بنفسه وذلك كان يقول
البائع اشتريتها بكذا ودفعت اجرة الصبغ كذا واجرة الخياطة كذا واجرة الطرز كذا واجرة
الحمل كذا واجرة الطى والشد كذا واجرة السمسار كذا ويشترط ضرب ال ربح على جميع ذلك

(قوله الثاني ان يبين ما يحسب ويربح له اي ماشأنه ان يحسب ويربح له كأنه واجرة الصبيغ والطرز
والخياطة والقتل والكدف وقوله وما لا يربح له اي ويبين ماشأنه انه لا يربح له كاجرة الحمل والشدة
والطوى وقوله وما لا يحسب اصلا اي ويبين ماشأنه انه لا يحسب اصلا كاجرة الدلال الغير المعتاد (قوله
والعرف كالشرط) اي وجريان العرف بضرب الربح على الجميع او على ما يربح له فقط كاشتراط البائع
ذلك على المشتري في العمل به ولزومه (قوله وبضرب الربح على ما يربح له فقط) اي أو بضرب الربح
على شئ معين وان كان الشأن انه لا يربح له فيعمل بذلك الشرط والحاصل ان الوجه الثاني انه يبين
جميع ما غرمه على السلعة ويشترط ضرب الربح على شئ معين سواء يربح له او غيره (قوله الوجه
الثالث) اي من اوجه المجواز وفيه ان الوجهين المتقدمين يجرى بهما هذا ايضا لانه اذا اجل او لا
ثم فسر المؤونة بعد ذلك فاما ان يشترط ضرب الربح على الجميع او على ما يربح له بحسب الشأن خاصة
فتكون الصور أربعة قاله شيخنا وشارحنا اجل كلام المصنف تبعا لبق على ما اذا اجل او لا ثم فسر
المؤونة بعد ذلك ولم يبين ما يربح له وما لا يربح ولا كون الربح يضرب على جميع ما يربحه او على بعضه
وهو صحيح ايضا وقوله فيض الربح على ما يحسب اي على ماشأنه ان يحسب اي ويربح له وقوله
ويسقط ما لا يحسب اي ويسقط عن المشتري ماشأنه ان لا يحسب فلا يحسب عليه من الثمن الذي
يشترى به وذلك كاجرة الدلال غير المعتاد وقيمة الصبيغ الذي من عنده واجرته ان تعاطاه بنفسه
واما ماشأنه ان يحسب ولا يربح له فلا يفيض له الربح ولا يسقط عنه من الثمن (قوله وانه من ثمنه)
اي لانه اذا اجل ابتداء ثم فسر المؤونة له حاله ان هذا اي قوله او على المراجعة حاله وقوله هي بمائة
حالة اخرى فكما اذا بين ابتداء له وجهان كذلك اذا اجل ثم فسر له وجهان فمحصله انه اذا لم يبين
الجميع ابتداء بل اجل ثم فسر المؤونة فاما ان يقول هي بمائة اصلها كذا واصلها كذا وشدها كذا
وطبها كذا ولم يبين ماله من الربح من غيره ولا كون الربح على جميع ما يربحه ولا على بعضه
واما ان يقول ابيع على المراجعة العشرة احد عشر ثم يبين الثمن والكاف ولم يبين كون الربح على
ما يربحه ولا على بعضه (قوله وهذا محل التفصيل الخ) المشار اليه الوجه الثالث بحالته فتحصل
انه اذا بين المؤونة ابتداء او بعد الاجال ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له فانه يجري على قول المصنف
وحسب ربح ماله عين قائمة الخ (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لقوله الاول بين الثمن والكاف
(قوله وعلى هذا التقرير) اي على جعل مفعول بين الربح (قوله وقوله راجع لقوله فقال بمائة الخ)
اي ولا يرجع لقوله او على المراجعة وبين لانه اذا لم يبين الثمن والكاف لا يتأتى تفصيل ماله ربح من
غيره لان التفصيل المذكور فرع عن بيان الثمن والكاف اما على جعل مفعول بين الثمن والكاف
فهو راجع لقوله فقال هي بمائة الخ ولقوله او على المراجعة الخ (قوله وبه يسقط الخ) اي
بهذا التقرير وهو قوله سابقا فقال هي بمائة اصلها كذا واصلها كذا وطبها كذا ولم يبين ماله ربح من غيره
المفيد ان هذه مسألة متعلقة وان قوله او على المراجعة اي أو قال ابيع على المراجعة وبين
مسألة اخرى متعلقة يسقط قول ابن غازي المناسب لقاطا ومن قوله او على المراجعة لانه من
تمة قول او فسر المؤونة على ما يفيد عياض وان المعنى او فسر المؤونة بعد الاجال فقال هي
بمائة اصلها كذا واصلها كذا وابع على المراجعة وبين كرج العشرة احد عشر وقد يقال
الوجه ما قاله ابن غازي لانه اذا جعل مفعول بين الثمن والكاف كما هو الاحتمال الاول نعطف
قوله او على المراجعة على قوله هي بمائة لا يصح لانه اذا قال هي بمائة الثمن كذا وشدها كذا وطبها
كذا لا يربح له الا اذا خلا على المراجعة وبين قدر الربح فلا تصح المقابلة وان جعل مفعول بين

الربح وان المعنى اوقال ابيع على المراجعة وبين الربح فلا يبيع عطف هذا على قوله هي بمائة لانه ليس في هذا اجمال ابتداء ثم تفسير للمؤونة فتأمل (قوله وهكذا) المحاصل انه ينسب ذلك الزائد على الاصل كالعشرة اليه وبذلك النسبة يترادف الى الثمن فاذا قال ابيع بربح العشرة احد عشر فالاحد عشر يزيد على العشرة بواحد ينسب اليها يكون عشر فبزيادة على الثمن عشرة فاذا كان الثمن مائة زيد عليه مائة عشرة واذا قال ابيع بربح العشرة اثني عشر فالاثنا عشر يزيد على العشرة باثنين ينسب اليها للعشرة خمس فبزيادة على الثمن خمسة فان كان الثمن مائة زيد عليها خمسة او ذلك عشرون وهكذا (قوله) وليس معنا ان يزيد على العشرة احد عشر اى ان يزيد لكل عشرة من الثمن احد عشر بحيث يبقى اذا كان الثمن عشرة احد او عشرين فاذا كان الثمن عشرين يصير اثنين واربعين لان هذا ليس بمراد ولذا بين المصنف مراده بقوله وزيد الخ (قوله والوضيعة) اى ووضيعة العشرة احد عشر (قوله كذلك) اى كالمراجعة اى كالمراجعة العشرة احد عشر عشر الاصل الا انه في مراجعة العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر بزيادة واحد على العشرة وبأخذ السابع وفي وضيعة العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر لكن لا بزيادة واحد بل باعتبار ان العشرة تجزئ للاحد عشر وبسقط منها واحد عن المشتري والمحاصل ان في كل منهما تجعل العشرة احد عشر الا ان الاعتبار يختلف (قوله والضابط الخ) هذا ضابط لما اذا زادت الوضيعة على الاصل واما اذا كانت الوضيعة تساوى الاصل او تنقص عنه فضايطه ان تضم الوضيعة للاصل وينسب الوضيعة للمجموع ويحط من الثمن بتلك النسبة فاذا باع بوضيعة العشرة عشرة فتريدها على الاصل فالجملة عشرون تنسب الوضيعة للمجموع تكون نصفاً فيسقط عن المشتري نصف الثمن واذا باع بوضيعة العشرة خمسة زيدت الوضيعة على العشرة فالجملة خمسة عشر تنسب الوضيعة للمجموع ثلث فيسقط عن المشتري ثلث الثمن لكن هذا خلاف عرفنا الا ان عرفنا الا ان عرفنا الا ان في وضیعة العشرة خمسة وضع النصف والمعول عليه في القوي العرف كما في بن عن ابن عبد السلام (قوله ان يحزى الاصل) اى الذى هو العشرة مثلاً (قوله واذا قال بوضيعة العشرة ثلاثون الخ) اى واذا قال بوضيعة العشرة احد عشر تجزئ العشرة احد عشر جزاً ونسب ما زاد على الاصل وهو واحد للاحد عشر يكن جزاً من احد جزاً فاذا كان الثمن مائة جعل مائة وعشرة اجزاء وحط منها عشرة واذا قيل بوضيعة العشرة خمسة عشر جعلت العشرة خمسة عشر جزاً ونسبت الخمسة للاحد عشر كانت ثلثاً فيحط عن المشتري ثلث الثمن واذا قيل بوضيعة العشرة عشرين جعلت العشرة عشرين جزاً ونسبت العشرة للعشرين تكن نصفاً فيحط عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا فوضيعة العشرة عشرين كوضيعة العشرة عشرة ولم تقع هذه العبارات في عرفنا الا ان (قوله ولم يفصل) اى لم يبين قدر الثمن ولا جرة كل واحد من الانفعال التى فعلت بها ولا ماله اربح من غيره (قوله فلا يجوز الخ) اعلم انه اذا ابيع بم واجر الاصل مع المؤونة فلا يجوز كذا في المدونة قال ابن رشد ويقض البيع ونقله عياض عن ابى اسحاق وغيره كما في المواقي وقال انه ظاهر المدونة ونص ابن بشير على ان البيع لا يفسخ لعدم التبين وعلى هذا بيني التأويلين في كلام المصنف والمحاصل انه لا ينبغي حمل كلام المصنف على كلام ابن رشد القائل بالفساد لانه ذكر التأويلين وهما انما يجريان على ان البيع صحيح وبهذا تعلم ان قول الشارح وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع ليس المراد انه يتحتم فسخه بل المراد ان المشتري بخير بن الفسخ والامضاء كذا في مح واما قول عجم انه يتحتم الفسخ ففيه نظر انظر بن (قوله وهو) اى قول المصنف ولم يفصل راجع لما قبله ايضا (قوله فيهما) اى في الصورتين اللتين ذكرهما (قوله)

زيادته في الثمن يعني باعتبار ظاهر عوم اللفظ وقوله وجعله الربح على ما لا يحسب جملة أي على ما لا يحسب أصلاً (قوله تأويلان) الأول لعبد الحق وابن لبابة وابن عبدوس وهو قول سحنون والثاني تأويل أبي عمران واليه ذهب يحيى التونسي والباسجي وابن محرز (قوله ان خطا عنه الزائد) أي الذي لا يحسب أصلاً ورجحه أي وحط عنه يضارح ما لا يحسب له ربح (قوله لا تلزمه) أي لا تلزم السلعة المشتري ولو حط عنه الزائد ورجحه (قوله فيفسخ البيع) أي وهذا إذا كانت السلعة قائمة (قوله فان فاتت السلعة مضت) أي مضى بيعها ولزمت المشتري بما بقي أي من الثمن بعد حط ما يجب حطه وهذا ظاهر على القول بالغش وأما على الكذب فيجوز على قول المصنف وفي الكذب بخير بين الثمن المحقق ورجحه وقيمتها لم تزد على الكذب ورجحه (قوله لانه لم يذكر انه مع القيام يقتم الفسخ) أي بل ذكره بخير المشتري بين الامضاء والفسخ وقوله وهذا يقتم فيه نظراً لما علمت من ان تقتم الفسخ انما هو قول ابن رشد وهو خارج عن التأويلين فالحق انه على تأويل الغش يخير المشتري بين الامضاء والفسخ عند قيام المبيع (قوله فقوله أغش فيه نظراً) أي لانه على التأويل الثاني لا تكون المسئلة جارية على حكم الغش وحينئذ فالعيب الغش فيه نظراً (قوله فلو قال الخ) أصل هذا الكلام لعبد بن ولا يخفى سقوط هذا الكلام فان المصنف تابع لأصحاب التأويلين في التعبير هنا بالكذب وبالغش فاصلاح كلامه على خلاف ذلك افساده لعدم موافقته لكلام الأئمة وذلك مصرح به في كلام عياض وأبي الحسن ونقل التوضيح والمواقف (قوله لطابق ما ذكر) أي وعلم منه ان هذه المسئلة على هذا التأويل الثاني لا تجزى على حكم الغش ولا على حكم الكذب ولا على حكم العيب (قوله ووجب تبين ما يكره بالبناء للفساخ) أي ما يكرهه المشتري ولا يصح قراءته بالبناء للمفعول لانه يرههم انه اذا يكرهه المشتري ويكرهه غير يجب البيان وليس كذلك في ذات المبيع أي كان يكون الثوب محرراً أي والمحيوان مقطوع عضو وقوله او وصفه أي ككون العبد يابق او يسرق وكما مثل الشارح (قوله فان لم يبين) أي ما يكره في ذات المبيع او وصفه كان عدم بيانه تارة كذبا وتارة غشاً كما يأتي بيانه واعلم ان مسائل باب المراجعة ثلاثة أقسام غش وكذب وواسطة فالغش في ست مسائل وكما هي المتن عدم بيان طول الزمان وكونها ببلدية او من التركة وجزا الصوف الذي لم يتم واللبن عند المصنف وارث البعض والكذب في ستة أيضاً عدم بيان تجاوز الزانف والركوب واللبس وهبة اعتدلت وجزا الصوف التام والخمرة المؤثرة والواسطة في ستة أيضاً ثلاثة لا ترجع للغش ولا للكذب وهي عدم بيان ما تقدم وعقد عليه وما اذا اجهل وعدم بيان الاجل على كلام ابن رشد وثلاث مترددة بينهما على خلاف عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة اه بن (قوله كما تقدم وعقدته) أي كما يجب عليه بيان الثمن الذي تقدمه والذي عقد عليه فان لم يبين فان كان المبيع قائماً خيراً المشتري بين رده وبين التمسك به بما تقدمه هو من الثمن وان فات المبيع عند المشتري لزمه الاقل مما عقد عليه البائع وما تقدمه كما في ح وعلى هذا فليس له حكم الغش ولا الكذب (قوله مطلقاً حال من البيان المقدر) أي حال كون البيان مطلقاً أي غير مقيد بحال (قوله لان اللاحق) أي للبيع كالواقف فيه فان ترك بيان الاجل كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والامضاء فدفعه من الثمن مع قيام السلعة وأما مع فواتها فيلزمه الاقل من القيمة والثمن الذي اشتراها به اه خن ومار عن بن يقطر انه مثل ما تقدمه وعقد عليه اذا كتبه في كونه ليس غشاً ولا كذباً ولذا ذكر عرج انه اذا كتبه الاجل وباع مراجعة فان كان المبيع قائماً رده مطلقاً سواء أراد المشتري رده ام لا على ظاهر المدونة فلم يكن حكمه حكم

الغش وان فات فعلى المشتري الاقل من الثمن والقيمة تقيدان غير ربح والمحصل انه اذا لم يبين
 الاجل وباع مراجه فقبل بجهة البيع ويكون عدم بيان من الغش وهو ما منى عليه خش وقيل
 بنفساده وهو ظاهر المدونة وهو ما منى عليه بن وعليه فيتعين الرد مطلقا قائما او فائتا والمردود
 في القيام السلعة وفي الفوات دفع الاقل من الثمن والقيمة وعلى هذا القول فهذه الجزئية ليست جارية
 على الغش ولا على الكذب ولا يجوز للمشتري ان يتسكك بالمبيع بالثمن الذي اخذ به للاجل مطلقا
 لا في حالة القيام ولا في حالة الفوات لانه في حالة القيام سلف جرفه الا ان البائع الثاني سلف المشتري
 حيث اخذ للاجل بالثمن وقد انتفع بما زيد له مراجه وفي حالة الفوات يلزم عليه الصرف المؤخر ان كان
 الثمن والقيمة من صنفين فان كان من صنفين لزم السلف بزيادة ان كانت القيمة اقل وان كان الثمن اقل
 ففيه سلف جرفه او قال شيخنا والظاهر الجواز في هذه المحالة لان تأجيل الاقل محض معروف لا نفع
 فيه (قوله وطول زمانه) أي واما لو مكث عنده مدة يسيرة واراد البيع مراجه فلا يجب البيان
 (قوله ولو عقارا) أي وسواء تغير المبيع في ذاته او في سوقه او لم يتغير أصلا لكن قلت الرغبة فيه
 خلافا للجمهور حيث قال انما يجب بيان طول اقامته عنده اذا تغير في ذاته او تغير سوقه والا فلا يجب
 البيان فان مكث عنده كثيرا وباع مراجه ولم يبين كان غشا فيخير المشتري بين الرد والتسكك بجميع
 الثمن ان كان المبيع قائما فان زعمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله ونحسب الزائف) أي
 والتجاوز عن الزائف وهو المغشوش الذي خلط ذهبه او فضته بنحاس او رصاص (قوله والمراد
 بتجاوزه الرضى به) أي وليس المراد تركه وترك بدله لان هذا داخل في الهبة (قوله ولو لم يعتد)
 أي هذا اذا كان نحسا وزائفا مع تاد ابل ولو كان غير معتادا كما هو ظاهر المدونة وابن عرفة خلافا
 لما في الشامل من تقييده بالمعتاد والا فلا يجب البيان (قوله فان لم يبين فكذب) أي فان كانت
 السلعة قائمة فان البيع يلزم ان حط البائع عن المشتري الزائد و ربحه فان لم يحط عنه ذلك خسر
 المشتري في الرد والامضاء بما دفعه من الثمن وان فاتت السلعة خسر المشتري في دفع الثمن الصحيح
 او القيمة ما لم يزد على الكذب (قوله كما يفيد النقل) أي نقل أبي الحسن وابن عرفة عن سحنون
 وابن محرز وابن يونس وابي بكر بن عبد الرحمن وهو ظاهر لان الزائف انقص في عيني وخش ان ترك
 بيانه من الغش فيه نظر ونصح عن ابن محرز فان كان الثمن عشرة ودفع من جملتها واحدا زائفا
 ولم يبين التجاوز عنه فللبائع ان يلزم المشتري المبيع بالتسعة وقيمة الزائف فان فات المبيع لزم فيه
 القيمة ما لم يزد على العشرة وما لم تنقص عن التسعة وقيمة الزائف (قوله ووجب بيان هبة اعتبدت)
 أي فان ترك البيان فكذب فان كانت قائمة وحط البائع عن المشتري ما وهب له من الثمن و ربحه لزم
 البيع كما قال اصبيغ وقال سحنون انه يلزم اذا حط عنه ما وهب له وان لم يحط عنه ربحه والظاهر الاول
 وما قاله سحنون مشكك حيث جعل عدم بيان الهبة كذبا وسأني ان الكذب يحط فيه الزائد
 و ربحه فان فات عند المشتري خير في دفع القيمة او الثمن الصحيح و ربحه ما لم يزد القيمة على الكذب
 و ربحه (قوله ووجب بيان انها ليست بلدية) أي فان ترك البيان كان غشا فيخير المشتري بين
 الرد والتسكك بما تقدم من الثمن ان كان المبيع قائما فان زعمه بالاقل من الثمن والقيمة (قوله
 في المستثنين أي قوله انها ليست بلدية أو من التركة) (قوله ولادتها) أي ان من اشترى
 ذاتا سواء كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنده سواء حملت عنده او كان اشترىها
 حاملا ولو بقرب ولادتها فانه لا يبيعه امرأته حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها واشعر قوله ولدت
 ان وطء السيد لا يجب بيانه الا ان تكون بكر اراثة واقتضاها فان لم يبين اقتضاها الرأفة فكذب

فيلزم المشتري ان حط عنه ما ينوب الاقتضاى وربحه ان كانت قائمة فان فات قيل للبائع اعطه
 ما نقصه الاقتضاى وربحه والا فله ان يسترجع بقيمتها يوم قبضها مقتضاه ما لم تزد على الثمن الاول
 فلا يزداد وينقص عنه بعد الاقتضاى فلا تنقض واعلم ان الولادة عند البائع في مسئلة المصنف
 عيب وماول اقامتها عنده الى ان ولدت غش وما نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن
 فان ولدت عند البائع بان شرائها وباعها مراجعة ولم يبين فقد انتفى الغش لعدم طول الزمان وانتفى
 الكذب في الثمن لعدم التزويج ووجد العيب فلزم المشتري القيام به فاما ان يرد ولا شيء عليه
 واما ان يتسلسل ولا شيء له هذا اذا كانت قائمة فان فاتت تعين التسلسل والرجوع عار يش عيب الولادة
 وان وجدت الامور الثلاثة وباع مراجعة ولم يبين وكانت قائمة فله القيام بأى واحد من هذه الثلاثة
 فلو اسقط عنه البائع الكذب وربحه كان له القيام بالغش والعيب فيجبر اما ان يرد أو يتسلسل بما
 تقدمه من الثمن ولا يكون حط البائع الكذب وربحه منه ملزم له بالمبيع لان له ان يحتج بالغش
 والعيب فان لم تكن قائمة وفاتت عند المشتري بمفوت فان كان من مفوتات الرد بالعيب ومن لوازمه
 ان يكون مفوت من الغش والكذب وذلك كبيعها واهلا كهوا ونحوهما معا يفتى بالمقصود فان شاء قام
 بالعيب فخط عنه ارشه وما ينوبه من الربح وان شاء رضى بالعيب واذا رضى به كان له القيام بالغش
 أو الكذب وقيامه بالاول انفع له وان كان من مفوتات الغش دون الرد بالعيب كحالة السوق وحدوث
 قليل عيب او حدوث عيب متوسط فله الرد بالعيب وله الرضى به ويقوم بالغش فيغرم الاقل من القيمة
 والمسمى لانه احسن من قيامه بالكذب لانه يغرم الاكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم تزد
 على الكذب وربحه (قوله واما غير المأبورة) اى وقت الشراء اذا جدها قبل طيها عنده أو بعده
 وأراد بيع الاصل مراجعة فلا يجب البيان وقوله الا ان يطول الزمان أى حتى طابت وجدها (قوله
 فيجب اطوله) أى فيجب البيان لطول الزمان ولا يحتاج لبيان جذ الثمرة التي كانت وقت الشراء
 غير مأبورة فقوله الا ان يطول الخ استثناء منقطع تأمل (قوله ووجب بيان جزوصف ثم) أى
 فان ترك البيان كان كذبا أكثر لبيان جذ الثمرة المؤبرة كما قال الشارح (قوله ولو لم يكن تاما وقت
 الشراء) أى سواء حصل طول في الزمان أو لا والفرق بين الثمرة حيث لم يجب البيان اذا لم تكن
 مأبورة واما الصوف فيجب فيه البيان اذا جره ولو غير تام ان الثمرة غير المأبورة اذا جذت الشأن انه
 لا ينفع بها بخلاف الصوف غير التمام فانه ينتفع به ولو في حشون نحو طراحة فان ترك بيان جز الصوف
 غير التمام كان غشا كفى عبق وما ذكره من وجوب بيان جز الصوف اذا كان غير تام بخلاف النقل
 والنقل ان غير التمام يكتفى بكون غلة ولا يجب بيانه اذا لم يطل الزمان نعم ان طال الزمان وجب البيان
 لالذاته بل لطول الزمان فلو بين طول الزمان كفى ونص المدونة كفى المواق ومن ابتاع حوائث
 أو دورا أو حواشي أو رقة أو حوانا أو غنما فاغتلها أو حلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك في المراجعة
 لان الغلة بالضممان الا ان يطول الزمان وتحويل الاسواق فليبين ذلك وأما ان جزوصف الغنم فليبينه
 كان عليها يوم الشراء أم لا لانه ان كان يومئذ تاما فقد صار له حصه من الثمن فهذا نقصان من الغنم
 وان لم يكن تاما فلم ينبت الابد مدته تتغير فيها الاسواق اه فقد علمت بيان غير التمام بأنه لم ينبت
 الابد مدته تتغير فيها الاسواق وحيث ذفاذا بين طول الزمان لم يحتج لبيان جز ذلك الغير التمام قاله
 شيخنا (قوله فلا بد من بيان الاقالة عليها) أى لفترة النفوس مما وقعت فيه الاقالة فان لم يبين
 كان كذبا على المعتمد وقيل هو غش وعلى انه كذب فاذا حط البائع الزائد وهو الخمسة وربحه الزم
 البيع للمشتري وان لم يحطه البائع خيرا للمشتري بين الرد والامضاء بما تقدمه من الثمن هذا اذا كانت

السلمة قائمة فان فاتت خيرا المشتري بين الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم تزد على الكذب وربحه
(قوله بزيادة) أى ملتبسة بزيادة أو نقص كما تقع الاقالة على ستة عشر أو أربعة عشر في المثال
 المذكور في الشارح **(قوله لانها بيع نان)** أى فلا يلتفت لعدم الرغبة فيما تقع فيه الاقالة
(قوله ومثلهما) أى في عدم وجوب البيان **(قوله اذا وقعت مع بعد)** أى اذا وقعت بالثمن
 الذى حصل الثمن به من غير زيادة ولا نقص وهو الخمسة عشر لا يمكن مع بعد من البيع **(قوله)**
والركوب للداية أى كان يقول اشترتها بمائة وركبتها المسافة الفلانية فان ترك بيان الركوب
 أو اللبس كان كذبا **(قوله اذا كانا منقصين)** ولا يشترط كون الركوب في السفر وقول المدونة
 وركوب الدابة في السفر انما قيد بذلك لكونه مظنة لجهفها وتقصيصها كما قال أبو الحسن فالمدار على
 التقصيص كان الركوب في سفر أو حضر **(قوله ويبار التوظيف)** أى بيان انه منه كان يشترى
 مقوما متعددا كمشرة أنواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهم
 فانه اذا أراد ان يبيع مائة فانه يجب عليه ان يبين ان ذلك التوظيف منه اذ قد خصى نظره
 في التوظيف ومحل البيان اذا اراد بيع بعض الصفقة واما لو اراد بيعها بتمامها صفقة على المراجعة
 فلا يجب البيان **(قوله ولو متفقا)** أى هـ اذا كان المبيع مختلفا في الصفقة بل ولو كان متفقا
 فيها ورد ببلو قول ابن نافع بعدم وجوب البيان عند الاتفاق وقال لان من عادة التجار الدخول
 عليه **(قوله على الزاج)** أى وقيل انه ككذب قال عجم وينبغي كما وقع في مجلس المناكرة
 التوفيق بين القولين فيقال ان ترك البيان غش اذا كان الموظف عليه متفق الصفقة لا يهضم شرائه
 لذلك وكذب في مختلف الصفقة لاحتمال خطئه **(قوله واستثنى من المبالغ عليه)** أى وهو
 وجوب البيان اذا كان المبيع الموظف عليه متفقا **(قوله فلا يجب البيان)** أى بخلاف بيع
 النقد فانه يجب فيه البيان **(قوله وانما المقصود الصفقة)** أى بخلاف بيع النقد فان اقتصد فيه
 الى الاحاد **(قوله بخلاف المبيع في غير السلم)** فانه يرجع بقيمته **(قوله ومحل)** أى محل عدم
 وجوب البيان للتوظيف اذا كان المبيع المتفق من سلم **(قوله واخذ ادنى)** أى ووظف الثمن
 على هـ هذه السلع التي اخذها فانه يجب عليه البيان اذا اراد ان يبيع بعضها مراجعة ومحلها أيضا
 ما لم يدفع المسلم اليه بعض المسلم فيه اجود مما في ذمته والبعض الآخر على حاله ووظف قيمة الاجود
 عليهم أو الاوجب البيان عليه اذا اراد ان يبيع البعض مراجعة لان اخذ الاجود بمنزلة ما ودهبه
 البائع شيئا وقد سبق انه ان وهبه شيئا وجب ان يبين **(قوله فلا يجب البيان)** أى بيان الاستغلال
 لعدم حدوث ما يؤثر نقصا في المبيع **(قوله والرابع)** أى في الاصل وقوله والمدار الخ) أى فهو
 هنا مجاز من اطلاق المحض وارادة العام **(قوله ومثله الحيوان)** أى لقول المدونة ومن ابتاع
 دورا وحواظا أو حيوانا ورقية واغتلها وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك في المراجعة لان الغلة
 بالمضمان اهـ واعترض أبو الحسن تعديلا لعدم وجوب البيان بالتعليل المذكور بعدم صلاحية
 لما ذكر اذ لا يلزم من كون الغلة له شرعانه لا يبين الا ترى اللبس والركوب فان له ذلك ويبين فلذا
 قال الوانوغى السواب ان يعمل عدم البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا في المبيع ولا يختلف به
 الاغراض **(قوله ما لا يحتاج اليه الرابع)** أى فاذا كان ما لا يحتاج الى نفقة لا يجب بيان اخذ
 غلته هـ بالاك بما يحتاج الى نفقة فلا يجب بيان اخذ غلته بالطريق الاولى **(قوله ولا يبين انه)**
 لشترى أو لا يكذب أو ثانيا بكذا قيد التخيى عدم وجوب البيان بما اذا لم تكن الزيادة في شراء البعض
 الشافي لدفع ضرر الشركة بل لمحاولة سرقة ونحوه والا بين والمصنف لوح له هذا القيد بقوله كتمكيل

شرائه اه شيناعدوى (قوله لان ورت بعضه) مخرج من قوله كتبيل شرائه (قوله وأراد
بيع البعض المشتري مباحة) هذا موضوع المسئلة في المدونة وفيه وقع التأويلان للقباسى وأبى
بكر بن عبد الرحمن وبه شرح ح وغيره خلافا لبق حيث فرض الموضوع أنه أراد أن يبيع الجميع
مباحة اذ هذا لا يجوز ولولين اه بن (قوله فيجب البيان) أى فيجب ان يبين للمشتري ان ثمن
النصف المشتري عشرة ولا بد ان يقول له والنصف الآخر موروث وعلمه في المدونة بأنه اذا لم يبين
النصف الآخر موروث دخل في ذلك ما ابتاع وما ورت فاذا بين فأنما يقع البيع على ما ابتاع وذلك
لان الفرض ان النصف شائع وقوله فيجب البيان الخ أى فان باع النصف المشتري ولم يبين ان النصف
الثانى ميراث فان كانت السلعة قائمة خيرا للمشتري بين الرد والتسك بموقع العقد عليه وان فات
المبيع وهو النصف بفوات الساعة فنصفه مشتري بمضى بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر
موروث فيمضى بالاقل من القيمة او ما يقع عليه من الثمن والربح لسريان الموروث في اجزائها المشتري اه
نخس وحاصله ان النصف الموروث على حكم الغش لانه مع قيام المبيع بخير المشتري ومع الفوات
يلزمه في النصف الموروث الاقل من الثمن والقيمة واما النصف المشتري فالببيع فيه ماض مع القيام
والفوات بنصف الثمن ونصف الربح فأمل قوله بخلاف ما لو تقدم أى فلا يجب البيان له عدم زيادته
في الثمن (قوله أو اثبت ذلك بالينة) أى او لم يصدقه المشتري ولكن اثبت البائع ذلك (قوله
أى له ذلك) أى للمشتري ردها واخذ ثمنه وله ان يمضى البيع ويدفع ما تبين أنه ثمن صحيح وربحه على
حساب ما ربح للثمن الذى غلط فيه وانما كان الخيار للشئ ترى لان خبرته تنفي ضرر البائع له حيث
يدفع له الصحيح وربحه مع ان البائع عنده نوع تفريط حيث لم يثبت في امره (قوله لا يجوز له سوق)
أى لان حواله السوق وان فاتت السلعة في الغش والكذب لا يفتتها في الغلط (قوله ايضا) أى
كما ثبت له الخيار في حال قيام السلعة (قوله فلا يتقص عنهما) أى عن الغلط وربحه بحيث يدفع
القيمة لانه قد رضى بدفع الغلط وربحه ومعلوم ان الغلط وربحه اقل من الصحيح وربحه والمأقل اذا خير
بين دفع احد امرين انما يختار دفع اقلهما وحينئذ فيعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما
(قوله أى زاد في اخباره) أى على ما هو ثمنه في الواقع وقوله كأن يخبر الخ او يترك بيان تجاوز
الزائف او ازال مكوب او اللبس او هبة اعتدت او جز الصوف التام او الفمرة المؤبرة فكل هذا داخل
في تعريف الكذب المذكور (قوله كأن يخبره اشتراها بخمس مائة) أى وباعها مباحة بخمسة
ونخس (قوله وسواء كان عمدا) أى سواء كان اخباره بالزيادة عمدا أى على جهة الهمد والسهو
(قوله أى حط البائع الزائد المكذب به وربحه) هو في المثال المذكور احد عشر (قوله بين
التسك) أى بجميع ما دفع من الثمن وهو النجسة والنخسون وقوله والرداى ويأخذ ثمنه من
البائع (قوله بخلاف الغش فلا يلزمه) أى فلا يلزم المشتري البيع وان حط عنه البائع ما غش
به كما اذا اشتراها بمائة مثلاً ويرقم عليها عشرة ثم يبيعها مباحة على المائة بعشرة ليوهم المشتري
أنه غلط على نفسه فهو غش فالمشتري مخير في حالة الغش اذا كانت السلعة قائمة بين ان يتسك
بجميع الثمن الذى نقده وهو المائة وربحها او يرد هبا على البائع ويرجع بثمنه ولو حط البائع
عنه ما غش به وهو الدرهمان وقد علم من هذا ان الغش موافق لليب في حال القيام ومخالف له
في حال الفوات واما الكذب فهو مخالف لليب في الحالين (قوله ان يوههم وجوده مقصود
وجوده في المبيع) مثاله ان تباع سلعة ورثتها وتوهم انك اشتريتها فقبدا وهمت وجوده وتوهم
شراؤها في بيعها مباحة مقصود للمشتري ومثال صورة السكتم ان يشتري سلعة وتطول اقامته عنده ثم

بيعه امر راجحة ولم يبين طول اقامتها عنده فهذا قد كنتم وجوده موجود مقصود فقده اه شيخنا (قوله
أو يكثر فقد موجود) هكذا لفظ ابن عرفة وصوابه أو يكثر وجوده وجود مقصود فقده لان المكتوم
هو وجود ما يكون المقصود فقده مثل ان يكثر طول اقامته عنده ويظهر جدته قال طفي وزاد ابن
عرفة بعد قوله مقصود فقده منه لاتقص قيمته لهما اه وخبر لهما لما للفقود والموجود واحترزه
عن العيب وذلك انهم فروا في باب المراجعة بين الغش والعيب فما كان يكره ولا تنقص القيمة لاجله
يسمى غشا كطول اقامة السلعة عنده وكونها غير بلدية او من التركة وما تنقص القيمة لاجله يسمى
عيبا كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لاتقص للغش باعتبار ذات المبيع فقط بقطع النظر عن
ذلك بخلاف ذات العيب فان ذات المبيع ناقصة غالباً فافهم قاله طفي اه بن (قوله كان
برقم الخ) اي كان يشتريها بمائة ويرقم عليها عشرة وبيعه امر راجحة على الثمانية (قوله وكان
يكثر الخ) هذا مثال للشق الثاني من التعريف وجميع ما قبله مثال للشق الاول منه وقوله وكان يكثر
طول اقامتها عنده اي او يكثر كونها بلدية او انها من التركة وارث البعوض (قوله اقل الثمن والقيمة)
اي الاقل من الثمن والقيمة (قوله يوم قبضها هذه رواية ابن القاسم) وروى على بن زياد يوم بيعها
واراجع الاولى وعلماها بالفرق بين الغش والكذب حيث اعتبرت القيمة فيها يوم القبض وبين الغلط
حيث اعتبرت القيمة فيه يوم البيع كما مران الغش والكذب اشبه بفساد البيع من الغلط والغش ان
في الفساد ان قبض كما مر (قوله هو الصواب) وفي خش وعقب تبعاً لهما ان الخيار للبائع فيخير بين
اخذ الثمن الصحيح ورجحه وفيه يوم القبض ما لم تزد القيمة على الكذب ورجحه والاغرم المشتري
الكذب ورجحه فقط ولا يزد عليه لان البائع قد رضى بذلك قال عقب ويدل على ان التخيير في كلام
المصنف للبائع قوله ما لم تزد على الكذب ورجحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذ له
دفع القيمة ولو كانت زائدة على الكذب ورجحه لانه يدفعها باختياره وله دفع الصحيح ورجحه الذي
هو اقل من القيمة ولانه لا يختار الا الاقل وحينئذ فلا فائدة في التقييد في كلام المصنف وقد ردت
شارحنا ذلك بقوله فان زادت غير بين الصحيح ورجحه والكذب ورجحه فالتقييد حينئذ ظاهر وليس
ما ذكره عقب وخش من ان الخيار للبائع هو ما في ابن المحجب واقتصر عليه ح وكذلك المج
(قوله لان من طال الخ) اي وكذا من كنتم كونها بلدية او كونها من التركة وارث بعضها فانه يقال له
غاش ولا يقال له مدلس (قوله ولم يبين الخ) لعل الاولى ان نقدر غير ما عقد عليه وباع راجحة ولم يبين
(قوله غاش عند سمعون) اي حكمه حكم الغاش وهذا ضعيف والمعتمد رواية عيسى عن ابن
القاسم انه عند قيام المبيع بخير المشتري بين الاجازة والرد وان فات فانها تلزمه بالاقل ما عقد
عليه البائع ونقده وظاهر كلام الشارح ان غير سمعون وهو ابن القاسم يقول ان من نقدر غير
ما عقد عليه واراد ان يبيع راجحة وكنتم ذلك ولم يبينه يكون مدلساً مع ان ابن القاسم يقول انه ليس
بمدلس كانه ليس بغاش ولا كاذب بل هو واسطة كما مر (قوله ومدلس المراجعة الخ) المراد
بمدلس المراجعة من بسلعته عيب سواء علم به وكنتم كما هو حقيقة المدلس اول يعلم به وهذا على
الاحتمال الاول اما على الثاني فالمراد به من علم بسلعته عيباً وكنتم (قوله الا ان يدخل عنده
عيب) اي فان حدث عنده عيب فاما ان يكون قلبه لاجد او متوسطاً او مفيتاً لمعهوداً فما تقدم
في بيع المساومة يأتي في المراجعة فان كان العيب الحادث عند المشتري يسيراً كان بمنزلة العدم
وخبره على الوجه المذكور ثابت له وان كان متوسطاً خيراً ما ان يرد ويدفع ارش الحادث او يتماثل
ويأخذ ارش القديم وان كان مفيتاً للمقصود تعين التماسك واخذ ارش القديم (قوله ويحتمل كغيرها

فيهما من المسائل الستة) أي ان المدلس وهو الذي يعلم ان بالسلعة عيبا ويكتفه بفرق بينه وبين غير المدلس في المسائل الستة السابقة في كل من بيع المراجعة والمزايدة والمساومة (قوله ان نقص) أي بعيب التدليس (قوله لانه قال فيها) ظاهره ان ضمير فيها للمدونة وليس كذلك بل للمراجعة عند الكذب والغش وضمير لانه لابن يونس واصل العبارة كما في عمق وتفترق المراجعة من غيرها كما قال ابن يونس فيما لو هلكت السلعة في مسألة الكذب بزيادة في الثمن قبل قبض المشتري ففعلها من البائع لانه قال فيها أي لان ابن يونس قال فيها أي في المراجعة عند الكذب والغش انها تشبه البيع الفاسد أي والبيع الفاسد انما يضمن فيه باقبض وحاصله ان المراجعة اذا وقعت محتوية على الكذب بزيادة في الثمن او على غش او كتمان عيب فانها تكون شبيهة بالبيع الفاسد فلا ينقل الضمان للمشتري الا بقضه بخلاف ما لو اشترت سلعة ثم ازيدت او مساومة وكان في السلعة عيب كتمه البائع او غش او كذب بزيادة في الثمن وتلف عند البائع قبل قبض المشتري فان الضمان من المشتري بمجرد العقد

(فصل في تناول البناء والشجر الارض)*

قد اشتمل هذا الفصل على اربعة اشياء المدخلة وبيع الثمار والعرايا والجوامع قال ابن عاشر ولم يحضرني وجهه مناسبة بعضها لبعض كما لم يظهر لي وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله اه وقد بين خش المناسبة بينهما وحاصل ما ذكره ان المراجعة تارة تكون زيادة في الثمن وتارة تكون نقصا منه والتدخل المذكور في هذا الباب يشبه المراجعة من جهة انه زيادة في البيع تارة ونقص منه اخرى والزيادة هي المشار لها بقوله تناول البناء والشجر الارض الخ والنقص هو المشار له بقوله لا لزرع ولا الشجر المؤبر فاذا عقد على شجرة وفيه ثمر مؤبر او على ارض وفيها زرع فلا يتناولوه فهو نقص بحسب الظاهر (قوله تناول البناء والشجر الارض) أي تناول العقد عليهما الارض تناولوا شرعا وان لم يجز عرف بذلك تناولوا لم يجز عرف بخلافه كما سيقول الشارح (قوله التي هما فيها) أي لا زيدا وهو ما يتد فيه جريد الخلة وجددها المسمى بجريم الخلة الا ان يشترط دخوله وعدم دخول جريم الخلة بطريقة للشيخ سالم وقت والشيخ خضر ورجحنا تبعا لعج واستظهر الشيخ احمد الزرقاني دخوله في العقد على الشجرة وهو ما في الذخيرة ورجحه بعض وشارحنه اقدمشي على الطريقة الاولى (قوله أي تناول العقد على الارض) أي سواء كان العقد بيعا او رهنا او وصية او هبة او صدقة او حنسا (قوله ما فيها من بناء وشجر واذا كان على الشجر الذي دخل تبعه للارض ثمر مؤبر فهو للبائع لاسنة خلاف لابن عتاب محتجا بأنه حيث تناولت الارض الشجر وهو اصل الثمر المؤبر فتناولوه بالاولى اما ان كان غير مؤبر فهو للمشتري اتفاقا (قوله ومحمل ذلك) أي ومحمل تناول العقد على البناء والشجر للارض وتناول العقد على الارض ما فيها من بناء وشجر كان ذلك العقد بيعا وغيره ان لم يكن مشروطا وعرف بخلافه والاعمل بذلك الشرط او العرف فاذا اشترط البائع او الرهن او نحوهما افراد البناء والشجر عن الارض او جرى العرف بافرادهما عن الارض في البيع او ارهن او نحوهما فلا تدخل الارض في العقد عليهما وكذلك لو اشترط البائع افراد الارض عن البناء والشجر او جرى العرف بذلك فانهما لا يدخلان في العقد على الارض فليس من الشرط تخصيص بعض امكنة بالذكر بعد قوله جميع ما املك مثلا فاذا قال بعتي جميع املاكي بقرية كذا وهي الدار والحائوز مثلا وله غيرهما فذلك الغير المتباع ايضا ولا يصحون ذكر الخاص بعد العام مخصصا له لان ذكر الخاص بعد العام انما يخصه ويقتصره على بعض افرادها اذا كان منها في امله وهذا ليس كذلك (قوله صوابه والبذر) أي عطا على الضمير

البارز في تناولتهما) أي تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر وتناول أيضا البذر المغيب فيها
لا الزرع البارز على وجهه وإنما كان هذا الصواب لأن البذر ان جعل عطفاً على الزرع كان ماشياً
على خلاف المشهور من عدم تناول الأرض للبذر وان جعل البذر عطفاً على الميث يلزم عليه الفصل
بين المنفيين بميث لان قوله ومرفونا عطف على الزرع فيكون فيه نشيت في العطف حيث عطف
على الميث تارة وعلى المنفى أخرى (قوله لان اباره) أي الميث لدخوله تبعاً لوجه من الأرض أي
ظهوره على وجهها وما ذكره من ان ابار الزرع خروجه من الأرض هو المشهور ويترتب عليه ما ذكر من
تناول العقد على الأرض البذر الكاش فيها وعدم تناوله للزرع الظاهر على وجهها وقيل ان ابار الزرع
بخر وج البذر من يدبأ ذره وعليه فلا يتناول العقد على الأرض البذر ولا الزرع وقيل اباره بافراكه
وعلى هذا فالعقد على الأرض يتناول البذر المغيب فيها والزرع الظاهر على وجهها (قوله فلا يتناولها)
أي ما يأتي من ان المؤثر لا يدخل تبعاً (قوله ولا يتناول) أي الأرض أي العقد عليها مدفوناً الخ
(قوله او ادعاه) أي شخص فليس الفاعل ضميراً عادداً على المالك (قوله فهو لقطعة) أي يعرفها
واحد هامة وبعد هاتين موضع في بيت المال هذا مقتضى نص بن خلافاً لما في عبق من ان المراد
بكونه لقطعة انه يوضع في بيت المال ابتداء من غير تعريف سنة لان شأن المدفون طول العهد فهو
مال جهات أربابه محله بيت المال (قوله فركاز) أي في خمس والباقي لواحد (قوله
والا فهي لقطعة) أي والابان علم انه جرى عليها ملك الغير بان وجدت مثقوبة فهي لقطعة ومحل
كونها للمشتري اذا علم اوطن اوشك انها تخلفت في بطنه وما ذكره من انها اذا لم يعلم انه جرى عليها
ملك لا حد تكون للمشتري احد أقوال ثلاثة واختاره الشيخ أحمد الزرقاني وقيل انها للبائع وصوبه
بعضهم وقيل ان يبيع المحوت وزناً فاجوده في بطنه للمشتري وان يبيع جزافاً فهي للبائع
(قوله او اكثره) بالرفع عطف على الضمير المستتر في المؤثر أي المؤثر هو واكثره من غير فصل بضمير
أو غيره والى هذا أشار الشارح بقوله المؤثر هو واكثره وحاصله ان من اشترى اصولاً عليها ثمرة قد
ابرت كلها أو اكثرها فان العقد على الأصول لا يتناول تلك الثمرة وحينئذ فهي للبائع والقول قوله
في ان التأخير كان قبل العقد ان نازعه المشتري وادعى حدونه بعده كما قاله ابن الما زوقيل القول قول
المشتري وهو قول القاضي اسماعيل (قوله والتأخير خاص) أي التأخير بالمعنى الآتي خاص الخ
فلا ينافي قوله بعد والتأخير في غيره الخ كذا قيل وقرر شيخنا العدوي ان المسئلة ذات طريقتين فهذه
طريقة بعضهم وقوله واما التأخير في غيرها هذا طريقة للباجي ولوه شى على الاولى لقال وفي معنى
التأخير بروز الثمرة الخ (قوله وهو تعليق طالع المذكر على الانثى) المراد بتعليقه عليها وضعه عليها
(قوله وغيرهما عن اسلمها عطف تفسير (قوله او دخل ضمناً) أي في العقد على الأرض (قوله
فيه غير مؤثر) أي فلا يكون الثمر المؤثر للمشتري بل للبائع كما في الجلاب خلافاً لابن عتاب كامر (قوله
وهو نوع الخ) أي فاذا اشترى نخلاً وكان فيها ثمرة فله مؤثراً وكثره غير مؤثر فان ذلك المؤثر القليل
يكون تبعاً للكثير الغير المؤثر في تناول العقد على النخل له وحينئذ يكون الثمرة كالمشتري (قوله
ومثله غير المنعقد) أي مثل الكثير الغير المؤثر في تبعية الاقل المؤثر غير المنعقد الا ككثر في تبعية
المنعقد الاقل له في تناول العقد على الشجر له فاذا اشترى شجراً وفيه ثمرة منعقد وغير منعقد وكان غير
المنعقد اكثر فان المنعقد القليل يكون تبعاً لغير المنعقد الكثير في تناول العقد على الشجر له فيكون
الثمرة كالمشتري (قوله على المشهور) أي بناء على ان المستثنى مشتري خلافاً لما صححه اللخمي
من الجواز بناء على ان المستثنى مبيع (قوله الا بشرط) أي ان محل هدم تناول العقد على الشجر

للمرء المؤبر كاه أو أكثره ما لم يشترط المشتري دخوله فان شرط دخوله كان العبد مقدر متناولا له (قوله ولا يجوز شرط بعضه) أي ولا يجوز للمشتري اشتراط بعض المؤبر وقوله لانه قصد الخ أي لان شرط بعضه قصد الخ وذلك لان التبعية دليل على المشاحة فيه والاعتناء به (قوله بخلاف شرط بعض المزهي) أي بخلاف اشتراط المشتري بعض المزهي فانه جائز لانه يبيع للثمرة بعد بدو صلاحها (قوله فانه لا يدخل في البيع لاصله) أي اذا كان منعقدا كله أو أكثره (قوله ومال العبد) اضافة المال للعبد تقتضي انه يملك وهو كذلك لكن لا يملك غير تام ولا بشكل بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضي ان كل عبد كذلك (قوله أي لا يندرج في العقد على العبد ماله) أي بل هو لبائعه (قوله وسواء اشتراطه المشتري لنفسه أو للعبد) أي واشترطه مبهما بناء على القول بحصة البيع ويكون للمشتري (قوله ويبقى بيده الخ) هذا استئناف أي والحكم فيما اذا استثناء المشتري للعبد منه يبقى الخ واعلم ان اشتراط المال للعبد جائز مطلقا كان المال معلوما ومجهولا واشترطه كله أو بعضه كان الفسخ أكثر من المال ام لا كان مال العبد عينا أو عرضا وطعاما كان الفسخ عينا أو غيره كان نقدا أو لاجل وأما اشتراطه للمشتري فلا يجوز الا اذا كان المال معلوما قبل البيع وهل يشترط ان يكون الفسخ مخالفا للمال في الجنس أو لا يشترط قولان والمعتمد عدم الاشتراط وهل يشترط في الجواز ايضا ان يشترط كل المال فان اشترط بعضه منع وهو ما في عقب أو لا يشترط ذلك الشرط بل يجوز للمشتري ان يشترط لنفسه بعضه كما يجوز ان يشترط كله وهو ما اختاره بن وأما اشتراطه مبهما ففي حصة البيع وفساده خلاف وعلى الحجة فهو للمشتري والقول بالفساد لا في محض المالح كما في البدر والقول بالحصة للغمي وظاهر بن ترجحه (قوله وهذا) أي عدم اندراج مال العبد في العقد على العبد (قوله فان كان مشتركا الخ) هذا اذا بيع لغير أحد الشركاء بأن يبيع لأجنبي وأما اذا يبيع لأحدهم فان استثنى المشتري ماله فالمرطاهر والآن كان بعضه للبائع وبعضه للمشتري كذا في بن نقلا عن سمعون وما ذكره الشارح من ان العبد المشترك اذا يبيع لأجنبي ولم يشترط البائع المال له فانه يكون للمشتري وهو ما في البدر القرافي وغيره نقلا عن اللحى ونقل بن عن ابن رشد انه اذا كان البيع لأجنبي ولم يشترط المشتري المال قيل يفسخ البيع لفساده وهو قول مالك من سمع اشهب وقيل يفسخ الا ان يرضى البائع بتسليم المال للبائع وهو رواية يحيى من سمع ابن القاسم واقصر في المجموع على ما للحى (قوله الا لشرط) أي لان خلفه القصيل كالبطن الثاني والبطن الثاني لا يتناولها العقد على البطن الأول (قوله ويجوز اشتراطها) أي الخلفه بأربعة شروط اعلم ان هذه الشروط في اشتراط الخلفه حين العقد على الاصل وأما شرائها بعد ان يشتري اصلها وقبل جذه فانما يشترط الشرط الأول كذا في عقب ورده بن قائلا هذا غير صحيح بل لا بد من اشتراط جميعها لان الاخيرين شرطان في جواز شراء القصيل وجواز شراء الخلفه فرع عنه وما كان شرطاً في الاصل يعتبر في الفرع وأما الاول فاشترطها ما ظاهر في الخلفه فأما شرائها بعد شراء اصلها وبعد جذه فهو ممنوع لانه غرر غير تابع بل مقصود (قوله كبذل) أي كزبح بلديس في الخ (قوله وان يشترط جميعها) أي لان التبعية يدل على قصدتها بالعقد فيمنع (قوله وان لا يشترط تركها) أي في الارض وقوله حتى تجب أي لانه حينئذ يبيع للعبد قبل وجوده وهو لا يجوز (قوله وان يبلغ الاصل الخ) أي حين العقد عليه (قوله لا اشتراط هذين الشرطين في بيع الاصل) أي الذي هو القصيل قال في المدونة واذا خرج القصيل من الارض ولم يبلغ ان يرعى أو يحمدا لم يجز شرائه حتى يبلغ ان يرعى أو يحمدا ولا يجوز شراء قصيل أو قرط

او قصب قد بلغ ان برعى ايجصد على ان يترك حتى يحجب او يتركه شهرا الا ان يتدء الا ان في قصله
 وتاخر شهرا وهو دائم فيه (قوله في الخلفة اولى) في بن ان هذين الشرطين كما جعلهما في المدونة
 شرطين لاشتراط الخلفة كذلك جعلهما شرطين في جواز شراء القصيل اه لكن جعلهما شرطين
 في اشتراط الخلفة غير ظاهر لان اشتراط الخلفة فرع جواز شراء القصيل الذي اشتراه على
 الجذان بل بلغ حد الانقاع به بان بلغ ان برعى فهو الذي يجوز اشتراط خلفته وان كان لم يبلغ ان برعى
 فلا يجوز شراؤه أصلا فضلا عن اشتراط خلفته لان في قطعه حينئذ فساد او كذلك اذا بلغ حد الانقاع
 به وأراد شراؤه على التبقية في أرضه حتى يحجب فانه لا يجوز شراؤه أصلا فضلا عن اشتراط خلفته
 فالجنى ان الشرطين الآخرين ليسا معتبرين أصالة في شراء الخلفة بل في شراء الأصل بخلاف الشرطين
 الاولين تأمل (قوله وان أبر النصف فليكل حكمه) هذا اذا كان النصف معينا بان كان ما أبر
 في نخلات بعينها وما لم يؤبر في نخلات بعينها وما ان كان النصف المؤبر شاعا بان كان ما أبر شاعا
 في كل نخلة وكذلك ما لم يؤبر شاعا فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كاه للبائع وقيل كاه للبائع
 وقيل بخير البائع في تسليمه جميع النخلة وفي فسح البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن العطار الذي به
 القضاء ان البيع لا يجوز الا برضى احدهما بالتسليم للجميع لا خرو وهو الراجح كما قال شيخنا العدوى
 (قوله ومقابلته للبائع الا بشرط) أى والنصف الذى لم يؤبر للبائع الا اذا شرطه البائع لنفسه
 والا كان له وهذامبنى على جواز اشتراط البائع غير المؤبر وان المستثنى مبقى وهو قول اللخمي
 وتقدم للشارح ان المشهور امتناع اشتراط البائع غير المؤبر وان ماقاله اللخمي ضعيف وان صدر به
 في الشامل (قوله ولكلهم ما السقى) هذا عند عدم المشاحة واما عند المشاحة فالسقى على صاحب
 الأصل أخذهما يأتى في القسمة في قوله وسقى ذو الأصل أى ان الشريك اذا اقتسما الفرومة
 اقتسما الأصول فوقع ثم هذا فى أصل هذا فالسقى على ذى الأصل (قوله اذا كان الأصل
 لاحدهما) أى كما لو وقع البيع على أصول عليهما ثم مؤبر كاه او قوله اديينهما كما لو باعه اصولا
 عليهما ثم مؤبر نصفها (قوله ما لم يضر الخ) أى فان ضرر سقى احدهما بالآخر منع من السقى (قوله
 لا غيره) أى لا غير الثابت (قوله لا مخلوعين ولا مهيئين لدار جديدة) قبل التركيب ما ذكره من
 عدم تناول العقد على الدار بالباب والرف المخلوعين أو المهيئين لدار جديدة قبل تركيبها هو ما يفيد
 ابن عرفة وهو المعتمد خلافا لاستظهار بعض مشايخ الشيخ احمد الزرقانى من تناول العقد على الدار لهما
 (قوله ولا ما يتقل من جلته) الدك ما لم تكن مسمرة بحيث لا يتأقنقلها ومن جملة ما يتقل الا زيار
 فهي البائع ما لم تكن مبنية فيها والا نهى للمشتري كذا فى بن (قوله وخضر) أى اشجاره طروحة
 فيها وكذا عمدوا خشابا واما الاخشاب والعمد المبنى عليها والبلاط المبنى فهي داخله (قوله
 معذلا صلاحا) أى كالذى تدوى به الارض او لبناء (قوله ورعى مبنية الخ) فدا طلق المصنف
 الرعى على السفلى تجوز والا فى الحقيقة الرعى اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقايتها غير محتاج
 اليه الا ان يقال قصد بالتصريح به الرد على القول المفضل بين العليا والسفلى (قوله قولان)
 فالقول بأنه للمشتري وان العقد يتناول له لا يبرز رب وابن العطار والقول بأنه للبائع وان العقد لا يتناوله
 الا بشرط لابن عتاب وبهذا تعلم ان الحمل للتردد لان الخلاف للتأخيرين ومحل الخلاف اذا كان السلم
 لا بد منه لرقى غرفها كما صرح به ابن عرفة نقلا عن المتأقن والافلا يتناول له العقد اتفاقا فانظر بن تنبيه
 يجب كفى ح على البائع ان يسلم للمشتري وثائق العقار والاخير المشتري ولا يدخل فى العقد على
 الدار حاوت ويجوزها حيث كان لم يتناول له حدودها حد المبيع سواء كان دارا أو أرضا منه

اذا كان ملكا للبائع فاذا قبل حدها الشرقي شجرة كذا دخلت الشجرة ان لم يصرح بضده فاذا قبل
 حدها القبلي دار فلان فلا تدخل تلك الدار ولو وقع العقد على دار وفيها مالا يتناول به العقد علمها
 كحيوان أو أزار غير مبنية وكان لا يمكن اخراجه من بابها الا بجهةه فقال ابن عبد المحكم لا يقضى على
 المشتري يهدمه ويكسر البائع ازياره ويذبح حيوانه وظاهره كان المشتري عالما بذلك حين الشراء
 أم لا وقال ابو عمران الاستحسان هدمه وبينه البائع اذا كان لا يبيح به بعد البناء عيب يقتص الدار
 والا قبل للبائع اعطاه قيمة متاعه فان أبقى قبل للبائع اهدم وابن واعط قيمة العيب فان أبى نظر المحاكم
 والذي اختاره عجم وهو الاوفق بالقول وعدانه ان كان الضرران مختلفان ارتكبت اخفهما وان تساويا
 فان اصطلح المتبايعان على شيء فالامر ظاهر وان لم يصطلحا فعل المحاكم باجتهاده ما ينيل ذلك وعلى
 هذا اقتصر في المجمع **(قوله)** وهل يوفى للبائع بشرط عدم هدمه بأن قال البائع عند عقد البيع ابيعك
 العبد او الامة ما عدا ثياب المهنة **(قوله)** لا يستلزم بيعه مكشوف العورة أي بل يباع لابسا لها
 فاذا اخذه المشتري كساه ورد ثياب المهنة للبائع **(قوله)** وبه مضت الفتوى أي وإلى ذلك اشار
 المصنف بقوله فيما يأتي وصحح فوراً جاع لقوله اولا وما بينهما فان ترجع لقوله اولا واعلم ان القول
 الاول القائل انه يوفى للبائع بشرط عدم هدمه وقول عيسى بن دينار روايته عن ابن القاسم واستظهره
 ابن رشد والقول الثاني القائل بأنه لا يوفى بشرط عدم هدمه بل بشرط باطل هو قول اشهب قال ابن مغيث
 وهو الذي جرت به الفتوى وبهذا تعلم ان المحل ليس للتردد لان الخلاف للتعدي من فلو عبر المصنف
 بخلاف الاختلاف الترجيح كان اقرب لاصح اللاحه اه بن وقول الشارح ابن حبيب وبه مضت
 الفتوى الاولى ابن مغيث كما علمت **(قوله)** كشرط أي انه اذا اشترى الاصول مع ثمارها التي
 لم يبدصلها صفة او الارض وما فيها من الزرع قبل طيبه صفقة واحدة واشترط المشتري زكاة الثمر
 او الحب على البائع اذا طاب فالبيع صحيح والشرط باطل **(قوله)** لانه غرر الخ أي ولذلك لو اشترطها
 البائع على المشتري جاز لانه ان كان حصل سبب الوجوب فقد علم المقدار والا فالشرط مؤكدا انظر
 بن **(قوله)** لمحدث سبب الوجوب عنده أي الذي هو افران الحب وطيب الثمر **(قوله)** مع
 اصله راجع لسكل من الثمر والزرع **(قوله)** وان الذي في كلام اهل المذهب فساد البيع أي كما
 يدل عليه كلام العتيبة والنوادر وابن يونس وابي الحسن وصاحب الطراز وصرح بالفساد ايضا ابن
 رشد وقد يقال انه لا يلزم من عدم رؤيته القول بفساد البيع عدم وجوده فالمصنف قد نقل صحة البيع
 وفساد الشرط عن المتبطل فغاية الامر ان المسئلة ذات قولين انظر بن **(قوله)** اذ لا يدري أي
 البائع ما يفضل له منه أي من الثمن **(قوله)** وشرطان لا عهدة أي وكشرط البائع على المشتري
 انه لا يقوم عليه بعهدته الاسلام **(قوله)** درك أي ضمان **(قوله)** بأن اسقط الخ أي حين
 الشراء كقول البائع للمشتري ابيعك هذه السلعة بكذا على انما اذا استحققت من يدك او ظهر بها
 عيب قديم فلا قيام لك بذلك على ورعى المشتري بذلك واسقط حقه واما لو اسقط ذلك بعد الشراء ففي
 التزامات ح عن ابى الحسن واذا اسقط المشتري حقه من القيام بالعيب بعد العقد وقبل ظهور
 العيب فانه يلزمه سواء كان مما يجوز فيه البراءة ام لا انظر بن **(قوله)** بما ذكر أي من
 الاستحقاق والعيب القديم **(قوله)** اسقاطها عند العقد أي ويعمل بذلك الاسقاط واما اذا حصل
 اسقاطها بعد العقد فيعمل به ايضا اذا كان من المشتري لامن البائع **(قوله)** او شرط ان لا جايحة
 هو نحو قول ابن عرفة سمع ابن القاسم اسقاط الجائحة لغوروهي لازمة ابن رشد لانه لو اسقط القيام
 بها بعد العقد لم يلزمه لانه اسقاط حق قبل وجوبه فكذا في العقد ولا يؤثر فساد الاله لا حظ له

في الثمن لان المجاهدة امرئاد اه قال عجم وظاهر المصنف ولو اشترط هذا الشرط فيما عادت به ان يجاح
وفي ابي الحسن انه يفسد فيه العقد بل يادة الغرر اه وقد يقال ان اصل النص الذي تبعه المصنف
فيه التعليل بندور المجاهدة وحينئذ فيمكن ان يقال كلام المصنف مقيد بما اذا كان المبيع ليس من
عادته ان يجاح اعتمادا على الاصل التسابع له قاله شيخنا في حاشية عبق وفي حاشية الشيخ الامير
عليه السلام ان ابن رشد اقتصر في البيان والمقدمات على ما للمصنف من صحة البيع وبطلان الشرط لكنه
علل فيها بقوله لندره المجاهدة فقتضاء ان المبيع اذا كان من عادته ان يجاح فلا يكون الحكم كذلك
ولذا قال ابو الحسن بالفساد في تلك الحالة اه وهذا يقتضي ان كلام ابي الحسن ليس مقابلا لما مشى
عليه المصنف بل هو تقييده له وقد مشى في المجمع على هذا المنوال حيث قال وفسد العقد باسقاط حائجة
ما يجاح على الظاهر وفا لا في الحسن والا يمكن يجاح عادة لغير الشرط اه لكن هذا عكس على ما ذكره
شيخنا في حاشية خش من ان قول ابي الحسن بالفساد ليس خاصا بهذه الحالة حيث قال قوله وقال ابو
الحسن ان البيع فيه يفسد أي ان البيع في هذا الفرع وهو عدم اشتراط القيام بالمجاهدة يقطع النظر
عن كون المبيع تندر فيه المجوائح او تكثر فان هذا يقتضي ان كلام ابي الحسن مقابل لما قاله المصنف
وبوافق قوله بن هذا القول الذي قاله ابو الحسن نقله اللخمي عن السليمانية وما عند المصنف
من صحة البيع وبطلان الشرط هو قول مالك في كتاب ابن المواز في سماع ابن القاسم وعليه
اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات (قوله او ان لم يأت الخ) صورتها كما قال بعضهم أن يقول البائع
بعتك بكذا الوقت كذا او على ان تأتيني بالعين في وقت كذا فان لم تأت به في ذلك الوقت فلا بيع بيننا
سمى قال في موضعه ذكر ابن ابي عمير عن مالك في هذه المسألة ثلاثة أقوال صحة البيع وبطلان الشرط
وصحته او فسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الاولى ومش عليه المصنف هنا ونص المدونة آخر
البيع الفاسدة ومن اشترى سلعة على ان لم يتقدمها الى ثلاثة أيام وفي موضع آخر الى عشرة أيام فلا
بيع بينهما فلا يجزى ان يعقد على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن اه فدل
كلامها على ان البيع انعقد على هذا الشرط لا قبله فقول عبق اذا البيع بينهما انعقد قبل ذلك
ليس مراده ان الشرط وقع بعد انعقاد البيع كما هو مذهب بل مراده ان البيع انعقد على ذلك الشرط قبل
مجيئ الاجل (قوله ويكون الثمن الخ) قال عياض على هذا اجل اكثرهم المدونة وان كان ظاهرها
ان المشتري يجزى على نقد الثمن في الحال والحاصل ان الثمن يكون مؤجلا لاجل المذكور فلا يطالب
المشتري به قبل الاجل فاذا جاء الاجل ولم يأت به طواب به ولا يفسخ البيع اذ لم يأت به (قوله
وصح بيع ثم) أي جزاءه وخاصل ما ذكره المصنف ان الثمن رأى الفواكه والمحجوب والبقول لا يصح
بيعه الا اذا بدله بها او بيعت مع اصلها والمجتمعت بأصلها المبيع او لا وبيعت على الجذب بقرب
ان نفع واحتيج له ولم يكثر ذلك بين الناس وان تخلف شرط من هذه الثلاثة منع بيعه على الجذب كالمجمع
بيعه على التبقية والاطلاق (قوله بدلا صلاحه بلاهمز) لانه من البدل بمعنى الظهور لا من البدل
وانما عبر المصنف بالصحة ليعلم بالصراحة عدم الصحة في المفهوم والمخرج ولو عبر بالجواز لم يستفد منه
ذلك صراحة وان كان لا اصل فيما يمنع القماد (قوله يبيس حب) أي وزه وبلغ وحصول الخلاوة
في غيره من الثمار (قوله ان لم يستتر) أي كالبغ والتين والخوخ والعنب والفجل والكرات
والجزر والبصل وخاصل ما ذكره الشارح انه ان استتر بغلافه ولم يكن له ورق كالقمح في سنبله لا يجوز
بيعه وحده جزافا ويجوز كيلا وما يبيعه بقشره أي ثبته فيجوز جزافا واولي كيلا والغرض انه بدلا صلاحه
واما لو استبرورة كالقول لا يجوز بيعه جزافا لا منفردا ولا مع ثبته ويجوز بيعه كيلا والحاصل

ان ماليس مستترافى اكمامه ولا فى ورقه يجوز بيعه جزافا واولى على الوزن وما استترافى اكمامه ان يبيع وحده يمنع جزافا ويجوز كيلاوان يبيع مع تنبه حاز جزافا وكيل او ما استترافى ورقه يمنع بيعه جزافا يبيع وحده او مع تنبه وجاز كيلا (قوله ويصح كيلا) أى كاشترى منك هذا الزرع بقبامه كل ادرب بكذا (قوله وقبله) عطف على وبدوا صلاحه كما اشار لذلك الشارح (قوله يقرب او بعد) أى والحال ان الاصل لم يخرج من يد المشتري (قوله والحق الزرع او الثمر بأصله المبيع قبله) أى واما عكس ذلك وهو بيع الثمر والزرع اولاً ثم الحق اصله به فمنع لفساد البيع الاول ولا يتبع الشانى لتأخره عنه (قوله فيجوز) أى بيعه بثلاثة شروط انت خبير بأن المصنف قد جعل قوله ان نفع شرط فى الصحة وظاهر الشارح انه شرط فى المجواز فتقول انما ذكر الشارح ذلك للاشارة الى أنه شرط فيه ما لا يلزم من كونه شرطاً فى الصحة ان يكون شرطاً فى المجواز قاله شيخنا (قوله ان نفع) ذكر المصنف هذا الشرط مع انه معلوم من شرط البيع لثلاثتهم انه مما سرخص فيه كعدم بدو الصلاح (قوله واضطر له) أى للبيع بعد بدو صلاحه (قوله الحاجة) أى لا يلزم المحذور الذى ينتفى معه الاختيار (قوله أى عنى قطعه) أى وبيعه قبل الطيب (قوله فاتفق البائع والمشتري على ذلك) أى على قطعه وبيعه قبل الطيب (قوله فان تما لا عليه الاكثر) أى فان تما لا أكثر اهل البلد على قطعه قبل صلاحه منع البيع وان لم يقطعوا الا بعده (قوله لا على التبقية او الاطلاق) أى فلا يصح مطلقاً كان الضمان من البائع او من المشتري اشتراه بالنقد او بالنسيئة هذا ظاهر وهو المعتمد كما فى حاشية شيخنا العدوى نقلا عن ح وقيد المخمى والسبب والمازرى المنع هنا يكون الضمان من المشتري او من البائع والحال انه قد باع بالنقد للتردد بين الساقية والثمنية فان كان الضمان من البائع والبيع بالنسيئة جاز انظر المواق واختار بن هذا التقييد ووافقه على ذلك فى المجمع وقد ذكر المواق هنا فروعا عن ابن رشد من سمع عيسى ونصه اذا اشترى الثمرة على المجد قبل بدو الصلاح ثم اشترى الاسل جاز له ابقاؤها بخلاف ما اذا اشتراها على التبقية ثم اشترى الاصل فلا بد من فسخ البيع فيها لان شرائها كان فاسدا فلا يصح شرائها الاصل فان صار اليه الاصل بميراث من باع الثمرة لم يفسخ شرائها اذا لم يمكن ان يرد ها على نفسه فان ورثه من غير باع الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الا بار على البقاء ثم اشترى الاصل فلم يفسخ لئلا يفتى حتى ازهت فالبائع ماض وعليه قيمة الثمرة لانه بشرأ الاصل كان قابضا للثمرة وفات بما حصل فيه اعنده من الزهوف ولو اشترى الثمرة قبل الا بار ثم اشترى الاصل قبل الا بار ايضا فسخ البيع فيها لانه بمنزلة من اشترى بخلاف الا بار على ان تبقى الثمرة للبائع وهو لا يجوز فلما اشترى الاصل بعد الا بار فسخ البيع فى الثمرة فقط (قوله مادامت فى رؤس الشجر) أى فان جذها المشتري رطباً والموضوع انه اشتراها على التبقية رد قيمتها وثار رده بعينه ان كان باقيا والارث مثله ان علم والارث قيمته واما لو اشتراها على الاطلاق وجذها فانه يعضى بالثمن على قاعدة المختلف فيه كفى فى غيرهما من ذلك لان ما لم يبد صلاحه بيعه منفردا على التبقية الى ان يطيب فاسدا جساما واما على الاطلاق فقد اختلف فى فسادها والقاعدة ان المختلف فى فسادها اذا فات يعضى بالثمن والمتفق على فسادها يعضى بالقيمة ان كان مقوما او كان مثليا وجهات مكيدته والافضل كما مر (قوله فى بعض حائط) أى فى بعض شجر حائط وقوله ولو فى نخلة أى ولو فى بعض عراجين نخلة وقوله كاف فى صحة بيع جنسه الكائن فى ذلك الحائط أى ولو اختلفت اصنافه وقوله وفى مجاوره أى وكان فى صحة بيع جنسه الكائن فى المحوائط المجاورة لتلك الحائط التى بدا الصلاح فى بعض شجرها وقوله عما يتلاحق الخ أى فان كان لا يتلاحق طيبه بطيبه بل يتأخر طيبه عنه عادة فلا يكون بدو

الصلاح في احد الحائطين كما في صحة بيع ذلك الجذس في الحائط الآخر على المعتمد خلافا لابن كانه
 وقوله لا في جميع حواط البلد اى خلافا لابن القصار وافهم وقوله وبدوه في بعض حائطان هذا خاص
 بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بيدو صلاح بعضه بل
 لا بد من بيع جميع المحب لان حاجة الناس لا كل الثمار رطبة لاجل التفكه بها أكثر
 ولان الغالب تتابع طيب الثمار وليست المحبوب كذلك لانها لقوت لالتفكه وهذا الكلام يقيد
 ان نحو المقتاة كالثمار فلو قال وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمع نحو المقتاة (قوله فلا يباع
 تين بيدو صلاح نحو الخ) اى خلافا لابن رشد حيث اجاز ذلك ان كان مالم يطيب تبعا لما طاب انظر
 بن (قوله ان لم تبكر) بفتح المكاف والتاء لقول القاموس بكر كفرح اذا كان صاحب با كورأى
 سبق بالزمن الطويل (قوله غيرها) اى طيب غيرها (قوله لعارض كرض) علة لقوله ي سبق
 طيبها غيرها وقوله وهى كافية في نفها اى فتباع وقوله وفيما مثلها اى مما هو مريض عادت انه يكر
 لمرضه واختلفت عادتة ولم يكر بالغعل في هذا العام (قوله لا بطن نان الخ) حاصله ان الشجر
 الا كان يعطى في السنة بطنين متميزين فلا يجوز ان يباع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه بيدو
 صلاح البطن الاول وهذا هو المشهور وحكى ابن راشد قولا بالجواز بناء على ان البطن الثاني يتبع
 الاول في الصلاح وفي المواق سمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطناً بعد بطن فلا يباع
 البطن الثاني مع الاول بل كل بطن وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز ان يتباع الى آخره وان كان لا يتقطع
 الاول حتى يسدو طيب الثاني اه (قوله ثم بعد انتهائه) اى فراغه ولا مفهوم لهذا بل ولو كانت
 البطن الاولى لا تفرغ الا بعد طيب الثانية فلا يجوز ان يتباع البطن الثانية بيدو صلاح البطن الاول
 كما مر عن ابن رشد والفرض ان البطون متميزة بعضها عن بعض كالنبق والمجرقان كلاهما يطرح
 في السنة مرتين مرة في الشتاء ومرة في الصيف فكل بطن متميزة عن الاخرى وامام لا لا يتميز بطونه فانه يجوز
 ان يباع بيدو صلاح البطن الاول لان طيب الثانية يلحق طيب الاولى عادة وهو المراد بقول المصنف
 فيما يأتى وللشترى بطون كاسمين وينتد فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى وكما انه لا يجوز ان يباع البطن
 الثانية المتميزة بيدو صلاح البطن الاول لا يجوز لمن اشترى الاولى اشتراط دخول البطن الثانية
 ولا يعارض هذا ممن جواز اشتراط خلفه الفصل لان خلفه الفصل انما تختلفت مما بقى من
 الفصل بخلاف البطن الثانية (قوله الزهو) بفتح الزاى وسكون الهاء وبضمها وتشديد الواو
 (قوله وما في حكمهما) اى وما في حكم الاحرار والاصغر اروقوله كالبلح الحضارى اى كظهور الحلاوة
 في البلح الحضارى فهو دأما أخضر لا يحمر ولا يصفر فزهو بظهور الحلاوة فيه (قوله نحو التبن) بالمشاة
 الفوقية ثم بناء موحدة ونحوه كالنخالة (قوله وفي ذى النور) متعلق بعبد المحذوف وقوله بانفتاحه
 متعلق بالخبر اى وبدو الصلاح في ذى النور كائن بانفتاحه (قوله والخبر بن) بخاء معجمة فراء معجمة فباء
 موحدة فزأى معجمة المهناوى (قوله ولم يذكر بدو صلاح البطيخ الخ) اى وكذا لم يذكر بدو الصلاح
 في قصب السكر ولا في الحب ولا في المرعى وحاصل ما في ذلك ان بدو الصلاح في قصب السكر بطيبه
 بحيث لم يكن في قاعه فساد البر والفول والمجلبان والمحس وغيرها من المحبوب بدو صلاحها بالبيس
 وكذلك المجوز واللوز والبندق والفسق واما القرط والبرسيم فبدو صلاحه ان يبلغ ان يرعى دون
 فسادو بدو الصلاح في القثاء والفقوس والخيار ان لم ينعدو ويوجد له طعم وكذلك القرع والباذنجان
 اه شيخنا عدوى (قوله كاسمين) هو ممنون ولا علية فيه لانه يقبل لوالاضافة فهو اسم جنس
 خلافا لما في عقب من انه منوع عن الصرف للعلية الجنسية والعجة (قوله وكميز الخ) اى وباذنجان

ان قلت هذا يقتضى ان بطون الجيز غير متميزة وانه يجوز بيع كلها بصلاحيه البطن الاول وانه لا يجوز
بيع بعضها منفردا عن بعض كما يفيد قول المصنف ولا يجوز بكسره وهو هذا بخلاف ما تقدم من
ان بطونه متميزة ولا يباع كل من بطونه الا منفردا ولا يباع الثاني ببدو صلاح الاول وأوجب بان الجيز
يطرح في السنة مرتين متميزتين كل مرة محتوية على بطون غير متميزة فيوجد بطون في آن ثم يتقاع
ثم توجد بطون في آن آخر فهو بالنظر للرتين المتميزتين فيهما ككرة الشتاء والضيف من افراد قول
المصنف لا بطن ثان بأول وبالنظر لبطون الاتية في آن من افراد قوله وللمشتري بطون كما سمين
(قوله ومضى الخ) يعنى ان الحب اذا بيع قائما مع سنبله جزافا بعد افرأكه وقبل يسهه على التبقية
أو الاطلاق فان بيعه لا يجوز ابتداء واذ وقع مضى بقبضه بحصاده وقلنا اذا بيع قائما احترازا
عما اذا جز كالقول الا خضر وكالفر يك فان بيعه ما جزافا جائز بل لا نزاع لانه ينتفع به وقوله سامع سنبله
احترازا عما اذا بيع وحده والحوال انه افرك ولم يبيس فلا يصح بيعه جزافا لانه مغيب ولا يجوز بيعه
على الكيل لعدم بدو صلاحه بالبيس فان وقع وبيع على الكيل فانه مضى بقبضه بالكيل كما قال
الشارح ومفهوم قولنا وقبل يسهه انه اذا بيع بعد البيس فاما ان يباع وحده أو مع سنبله فان بيع
وحده جاز على الكيل لاجزافا لكونه غير مرئى وان كان مع سنبله جاز على الكيل ككيل أرب بكذا
وخرافا (قوله وهي محتملة للتع) أى فتوافق ما قبله من عدم الجواز ابتداء وقوله ولا يقاتل على
ظاهرها أى من كون الكراهة للتنزيه وحيدته فتكون مخالفة لما تقدم لكن بقيمة كلام المدونة يفيد
ان المراد بالكراهة فيها الحرمة ونصها وبيع الحب بعد افرأكه وقبل يسهه كرهه فان وقع وفات فلا
أرى انه يفسخ اه قال عياض اختلف في تأويل الفوات هنا فذهب أبو محمد الى ان القبض بالحصاد
وعليه اختتم المدونة ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبى محمد الى أن الفوات بالعقد فله أبو الحسن
والذى في سماع يحيى عن ابن القاسم انه بالبيس وقيل انه لا يقوت بالقبض بل بمفوت بعده فهى أربعة
أقوال ومحل منع البيع المذكور ومضيه بالفوات ان اشترى الحب على ان يتركه حتى يبيس او كان
العرف ذلك اما ان لم يشترط تركه ولم يكن العرف ذلك فبيعه جائز وكان لمشتريه تركه حتى يبيس كما في
سماع يحيى وكذا في ابن رشد لكن في التوضيح فرض المسئلة في البيع على السكوت وتبعه شارحا
فاظهره مع كلام ابن رشد انظر بن (قوله واما بيعه مجردا عن سنبله) أى على الكيل كما علمت (قوله
ممنوع) أى اذا كان على التبقية أو الاطلاق كما مر (قوله ذكر ما استثنى من ذلك) أى من ربا الفضل
والنساء وذلك لان شراء الثمرة الرطبة بخمرها ما يأسد في عند الجذاذ فيه ربا نساء فحقه تقاوير بافضل
شكلا لان المحرص ليس قدر الثمرة قطعا (قوله ورنخص) أى والا صل فيها المنع للربائين (قوله
لمعراج) قال ت العربية ثم نخل وغيره يبيس ويذخر بها مال الكهان ثم يشتريها من الموهوب له بثمن يابس
الى الجذاذ (قوله من وارث) أى للاصول والثمار بعد اعرأه مورثه بعض الثمرة (قوله وموهوب أى
له الاصول والثمار بعد اعرأه بعض الثمرة (قوله مع الثمرة) أى السابقة بعد العربية (قوله أو الاصل
فقط) أى مع بقاء بقية الثمرة للنابع (قوله اشتراثة الخ) فيه ان رخص النما بعدى للمرخص
فيه بغى يقال رخص الشرع لنا في كذا فكان الاولى للمصنف ان يقول في اشتراثة الخ الا ان يقال انه
ضمن رخص معنى أبيع او انه عدا للمرخص فيه بنفسه توسعا كما في واختار موسى قوله أى من قومه
(قوله أى اشتراؤها) أى الثمرة التى منحت (قوله او بمن قام مقامه) أى وهو وارثه الذى ورث
تلك العربية منه والمشتري الذى اشتراها منه والموهوب الذى وهبها له (قوله كما يدل عليه) أى
على تقدير شرائها لنها تبيس ولم تكن الا ان يأسد ان قلت المضارع يدل على الحال والاستقبال فما

صلاحها فاما ان تكون قد تناهى طيبها حين الشراء اولاً فان كانت لم يتناهى طيبها وبقيت على رؤس
الشجر لم يتناهى طيبها فاجبت فان جائحتها توضع عن المشتري اتفاقاً وكذا لو اشترىها على الجذب بعد
ان تناهى طيبها واجبت في المدة التي تجذبها عادة او بعدها وقد منع مانع من جذها فيها وان كانت
متناهيية الملبس حين الشراء تراها على الجذب واخر جذها فاجبت بعدمضي ايام كان يمكن الجذب
فيمافهذه فيها خلاف والمعمود وضع الحائجة ايضاً (قوله لا تكسبه او معه) اي فلا حائجة في الاول
على المشهور ولا في الثاني اتفاقاً واعداً كذا المصنف العكس وسامعه مع انه مفهم شرط الاجل بغير
الصور (قوله ونظر الخ) اي ونظره فقيمة ما يصيب الى قيمة الباقي وما اجب وخط عن المشتري من الثمن
بذلك الثمن وفي كلامه يدف مضامين وحذف الواو مع ما عطف (قوله او ما في حكمها) اي
كصنف من سائر ما يربى ويصحب في اشترائه مما عدا راسخ احدها (قوله ما في سائرها) اي مع
انفسه ثم قيمة ما اجب اليها (قوله في زمنه) اي ملحوظا قيمة كل من الجاه والسالم في زمنه (قوله
ويستأني بغيره) اي زمنه ولا يستعمل على الثمن والتخمين فاذا اجب البطن الاول انظر لفرع
البطن الثاني والثالث ثم يقال ما قيمة الجاه في زمنه فاذا قيل ثلاثون وما قيمة البطن الثاني في زمانه
فيل عشرةون وما قيمة الثالث في زمانه قيل عشرة مبرج بصف الثمن لا ثلاث اذ ان بيت الثلاثين للثمن
قيمة مجموع الجوز والسالم المبرج انفسه او قوله ويستأني بغيره اي خلافاً لمن قال انه يعتبر قيمة الجاه يوم
الجاهجة ويستعمل بتقويم بغيره على الثمن والتخمين في يوم الجاهجة ثم يقال ما قيمة الجاه في ذلك الوقت
فيقال كذا ثم يقال وما قيمة السالم في ذلك الوقت لو كان موجوداً فيقال كذا والى رد هذا اشار
المصنف بقوله ولا يستعمل بتقويم السالم يوم الجاهجة على الاصح والمحصل ان الاقوال اربعة فقبل
يعتبر قيمة كل في وقته ولا يستعمل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم المبيع على تقدير وجود البطون
فاذا اجبت بطون الاول ما قيمتها يوم المبيع وما قيمة السالم لو كان موجوداً يوم المبيع فيقال كذا
وقيل يعتبر قيمة كل يوم الجاهجة وعلى هذا القول فقبل يستعمل بالتقويم بحيث يقال يوم الجاهجة
ما قيمة الجاه في ذلك الوقت فيقال كذا او ما قيمة السالم لو كان موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعمل
بتقويم السالم على الثمن والتخمين بل بعد انتهاء البطون ينظر كم تساوى كل بطون زمن الجاهجة وعلى انها
تقبض بعد ذلك ثم تلاو هذا القول هو المعمود وقد رد المصنف القول الثاني والثالث بقوله لا يوم المبيع
ولا يستعمل بتقويم السالم يوم الجاهجة على الاصح ولم يتعرض للقول الرابع الذي هو المعمود بالحصل
كلام المصنف والشارح وفيه من ابي الحسن ان الاول لم يقل به احد من اهل المذهب وانما اختلفوا
هل يراعى في التقويم يوم المبيع او يوم الجاهجة وعلى الثاني فقبل يستعمل بتقويم السالم على الثمن
والتخمين وقيل لا يستعمل بتقويمه وهو الاصح (قوله زمنين) هو بفتح الميم (قوله ما في ذلك) اي
اي الجاه والسالم يوم المبيع اي على تقدير وجود السالم (قوله هذا على ما هو المعمود) فيه نظير بل
المعمود انه بعد انتهاء البطون ينظر ما قيمة كل بطون زمن الجاهجة على انه يقبض في اوقاته فالاولى
للشارح ان يقول ثم يقال ما قيمة كل بطون على تقدير انها تحذف وتقض وقت كذا ولا شأنان بقيمة
ما يقبض في اوقات وجوده اذا كانت تجعل الان اقل من قيمة ما اعتبر وجوده الا ان اعني يوم الجاهجة
لان الاجل له حصه من الثمن (قوله ولو فلت) اي ولو كانت قيمة الجاه اقل من ثلث قيمة المبيع
(قوله وفي المزهية الخ) يعني ان من اكثري داراً او ارضاً فيها نخلة مثلاً مزهية وهي سبع للدار اي قيمة
ثمرتها ثلث السكرا فأقل واشترط ادخالها في عقد السكرا فاجبت تلك النخلة فذهب ثلث مكيالها
فهل توضع جائحتها لانها ثمرة مبيعة وقع العقد عليها مفردة فهي كغيرها ولا جائحة ولو ذهب جميعها

لانها تتبع والمجتمعة انما تكون في غمرة مقصودة بالسبع قولان (قوله في النخل) اى حاله كونها
 من النخل وقوله في غيره اى حاله كونها من غير النخل (قوله فلا جائحة اتفاقا) اى سواء كانت
 تابعة او غير تابعة ويقصد الكراه في الثاني كما قال الشارح بعدد لافي الاول اذا اشترط ادخلها فيه
 (قوله فان لم تكن تابعة) اى والمحال انها مرهية (قوله وانما يجوز اشتراط غير المرهية) اى
 اشتراط ادخلها في عقد الكراه (قوله فان ازهت جاز اشتراطها مطلقا) حاصله انها ان كانت
 مرهية جاز اشتراطها مطلقا كانت تابعة للكراه والا فلا يدخل في عقد الكراه الا بالشرط ثم ان كانت
 غير تابعة وضعت جائحتها اتفاقا وان كانت تابعة ففي وضع جائحتها وعدم وضعها تأويلان وان كانت
 غير مرهية فان كانت غير تابعة فاشتراطها مفسد للعقد وان كانت تابعة فلا جائحة فيها اتفاقا ولا يجوز
 اشتراطها الا بشرط ثلاثة كما قال الشارح (قوله كسماوى) اى كالامر المنسوب للسماء
 وقوله كالبرد هو والثلثة بعده امثلة للسماء وقوله والمجرد هو والثلثة بعده داخله تحت الكاف
 وقوله ونحو ذلك اى كالدرود (قوله عطف على مقدر معطوف على ما) اى والتقدير وما لا يستطيع
 دفعه وسارق (قوله خلاف) القول الاول لابن نافع وعزاه الساجي لابن القاسم في الموازية قال
 في التوضيح وعليه الاكثر وأشار ابن عبد السلام الى انه المشهور اه والقول الثاني لابن القاسم
 في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الا دعى وغيره في ذلك لما سبق
 على البائع في الغمرة من حق التوفية اه بن (قوله فيتبعه المشتري) اى ولا يحيط البائع شيئا من
 المشتري من الثمن وقوله فيتبعه اى سواء كان مليا او معدما ومحال انه يرجي يساره عن قرب
 والا كان جائحة على كلا القولين ومحل كون السارق المعين المؤسرا والمرجو ليس ارفع من قرب جائحة
 على القول الثاني دون الاول اذا كانت تناله الاحكام والا كان جائحة اتفاقا واعلم ان محل كون
 الجبش جائحة اذا لم يعرف منه احد وعرف منه احد وكان لا تناله الاحكام او كان معسرا ولا يرجي
 يساره عن قرب اما لو عرف منه احد وكانت تناله الاحكام وهو مؤسرا ويرجي يساره عن قرب فلا
 يكون ما اخذه الجبش جائحة توضع بل يضمن جميعه ذلك المعروف كما هو ظاهر المدونة (قوله
 وتعييبها كذلك) يعنى ان الغمرة اذا لم تهلك بل تعيبت بغسار وشبهه فان ذلك جائحة تحبط بالشروط
 السابقة في قوله ان بلغت ثلث المكيلة الخ لم يكن يعتبر هنا نقص ثلث القيمة لان نقص ثلث المكيلة
 كما في ذهاب العين قال في التوضيح فان لم تهلك الثمار بل تعيبت فقط بكفار يصيبها او ربح بسقطها
 قبل ان يتناهى طيها فينقص ثمنها في البيان المشهور ان ذلك جائحة ينظر لما نقص هل ثلث القيمة أم لا
 وقال ابن شعبان وهو احد قولي ابن المباحثون ليس ذلك جائحة وانما هو عيب والمنتاع بالخيار بين
 أن يمسك او يرده اه بن (قوله وتوضع) اى جائحة الثمار من العطش وقوله وان قلت اى هذا
 اذا بلغت قدر الثلث فأكثر بل وان قلت (قوله كالبعول) اى كما توضع جائحة البعول وان قلت
 سواء كانت جائحتها من العطش او من غيره والحاصل ان المجامعة من العطش توضع وان قلت كان
 الجراح ثمارا او بقلوان كانت من غير العطش فان كان الجراح بقلوا وضعت وان قلت وان كان الجراح ثمارا
 وضعت ان كانت ثلث المكيلة فليست البعول كالثمار وذلك لان البعول لما كانت تحذف اولها فلا
 لم ينضب قدر ما يذهب منها (قوله ما لم يكن) اى التالف بالجائحة نافيها (قوله وازعفران)
 اى والورد والياسمين والعصفر (قوله ما يرجي) اى كالميلان والبرسيم (قوله اى لعلفه)
 اى فتوضع جائحته قليلة او كثيرة (قوله والفجل واللفت) اى والكرب والقلعاس فتوضع جائحتها
 وان قلت كانت من العطش او غيره واعلم ان جعله مغيب الاصل كالبقول هو نحو قول المدونة

واما جائحة القول كالساق والبصل والمجزر والفجل والكراث وغيره فافيه وضع قليل ما اجمع منه
وكثيره اهـ وقال المتعطي واما المقاني والبطيخ والباذنجان والقرع والفجل والمجزر والوز والورد
والياسمين والعصفور والقول الاخضر والمجلبان فحكم ذلك كله حكم الثمار يراعى فيه ذهاب الثلث
وروى محمد بن اشهب ان المقاني كالبقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه اشهر وبه القضاء اهـ
منه فانظره مع ما تقدم اهـ بن والمحال ان الثمار لا بد من وضع جائحة تمام ذهاب الثلث والقول
توضع جائحتها وان قلت والمقاني ملحقه بالثمار ومغيب الاصل ملحق بالقول عند المصنف وهو مذهب
المدونة والحقه ما المتعطي بالثمار والحق اشهب المقاني بالقول (قوله ويجوز بيعه) أى يبيع
مغيب الاصل كما اشعر بذلك قول المصنف وتوضع الجائحة من مغيب الاصل وان قلت لكن الجواز
بشروط ثلاثة ان يرى المشتري ظاهره وان يطلع شئ منه ويرى فلا يكتفى في الجواز رؤية مظهره منه
بدون قاع خلافه لانصر للمقاني والشرط الثالث ان يحجز اجمالا ولا يجوز بيعه من غير خبز بالقياس
او الفدان او القصبة فانه يعرف بذلك ولا يكون مجزوا ولا أى خلافا لما قاله بعضهم من ان مغيب الاصل
لا يجوز ان يباع منه الا ما كان مقبوعا بالفعل لان ما لم يقطع مجزول (قوله أى ما بقي بعد الجائحة)
أى بما يخصه من الثمن سواء كان الباقي كثيرا او قليلا (قوله فقد يخير) أى اذا كان المستحق
جزأ شاعرا بخزوه من داره او كان قلبه لا وكثيرا او مالهو كان معينا كما لو كان المبيع اثنوا با واستحق شئ
منها معين فان كان قلبه لا وجب التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن وان كان كثيرا احرم التمسك
بالباقي بما يخصه من الثمن ووجب رده لباذنه واخذ الثمن كله منه (قوله بخلاف الاستحقاق) أى
فانه لندوره لم يدخل عليه (قوله فأجمع بعضها) أى فذهب بالجائحة بعضها وقوله من جنس
حال أى حالة كونه ذلك البعض الجاح بعضا من جنس او بعضا من كل جنس أى او جنسا وبعض
جنس آخر (قوله ان بلغت الخ) اعلم انما ذكره المصنف من الشرطين انما هو فيما اذا أجمع جنس
من اجناس واما لو أجمع كل واحد من الاجناس قومت كلها سالمة ومجاحة ونسب قيمة المجاحة لقيمة
السالمة ونظر لانقص فان كان قدر الثلث وضعت الجائحة والا فلا ولا يشترط ان يكون الجاح من كل
ثلث مكيلته نعم يشترط ان يكون الذاهب ثلث قيمة المجموع ومثل هذا يقال فيما اذا كان الجاح جنسا
وبعض جنس كذا قال شيخنا العدوى وبهذا تعلم ان الاولى للشارح ان يقتصر على قوله من جنس
ويحذف قوله او من كل جنس (قوله فان عدا ما واحدهم) ما لم توضع أى ولو اذ هبت الجائحة
الجنس بتمامه (قوله وان تناهت الثمرة الخ) لما ذكر ان شرط وضع الجائحة ان نصيب الثمرة قبل
انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله وان تناهت الخ وحاصله ان الثمرة المبيعة اذا اصابته الجائحة بعد
تناهى طيبها فانها لا توضع وسواء بيعت بعد بدو الصلاح وتناهى طيبها عند المشتري او بيعت بعد
تناهى طيبها على الجذ فخر جذها فأجحت والمراد بانتهاء طيبها بلوغها للحد الذى اشترت له من ثمر
او رطب او زهو هو المراد بانتهاء الثمرة هنا ما يخرج من الشجر او من الارض فيشمل القول لا ما قابلهما انظر
خش وما ذكره المصنف من عدم وضع الجائحة حينئذ هو رواية اصيب عن ابن القاسم كافر والراجح
رواية سحنون عنه من وضعها كافر ايضا (قوله فتوفى المشتري في الجذ) أى بعد بلوغها للحد الذى
اشترت له اختيارا من غير مانع (قوله واما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع)
أى لان ايام الجذ المعتادة في حكم ايام الطيب كافر (قوله على المشهور) أى وهو مذهب المدونة
سحنون وقد قال ابن القاسم توضع جائحة القصب المحلو وهو احسن ابن يونس هو القياس انظر المواق
وفيه ايضا عن ابن يونس قال ابن حبيب وجائحة القصب غير المحلو توضع اذا بلغت الجائحة الثلث اهـ

وقوله ابن عرفقا ايضا وانظر هل هو القصب الفارسي اه بن وقال البدر القرافي الحق أن مراده قصب السكر قبل دخول الحلاوة فيه اذ يبيع على الجذأى واما الفارسي فلا حاجة فيه (قوله يمنع اعتبار الجائحة فيه) أى فهو وان صعيده لا كنهه لا حاجة فيه بمنزلة ما تهاهى طيبه من غيره وسواء يبيع وحده او بارضه او تبهعها واما ان يبيع قبل ظهور الحلاوة فيه فلا يصح إلا على شرط الجذ وحينئذ توضع جائحة اذا حصلت في أيام جذه او تأخر جذه لعدم التمكن منه (قوله لزمه سقى الجميع مطلقا) هذه طريقة ابن يونس وطريقة المتبطل عن محمد بن الموازنة انما يلزمه سقى السالم اذا كان معينا (قوله فلاقسام ثلاثة) أى لان الجاح امان يكوّن الثلثين او الثلث او اقل منه وحاصل ما في المسئلة ان الجاح تارة يكون الثلثين فأكثر وتارة يكون اقل من الثلث وتارة يكون الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان الجاح الثلثين فأكثر تخمين بين سقى الكل او فلك العقدة لا فرق بين كون الجاح شائعا أم لا وان كان الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان الجاح شائعا غير اصابين سقى الكل ويأخذ الجذ الذي جعل له او يهلك العقد عن نفسه وان كان معينا لزمه سقى السالم وحده وان كان الجاح اقل من الثلث لزمه سقى الكل كان شائعا أم لا وهذا حاصل ما ذكره الشارح ولكن كلام المواق عن المتبطل صريح في انه اذا كان الجاح اقل من الثلث انما يلزمه سقى الجميع اذا كان الجاح شائعا واما ان كان معينا فاما يلزمه سقى السالم دون الجاح ونص المتبطل واما ان أجيحت جهة واحدة واخرى سالمة فانه يلزمه مساقاة السالمة اذا كانت الجائحة يسيرة الثلث فأقل قاله محمد اه موافق وفيه عن ابن يونس نحو ما ذكره الشارح فالحاصل ان في اليسير وهو ما دون الثلث طريقين وكلام البدر القرافي يقتضى اعتماد ما قاله ابن يونس (قوله تجاح بما يضع الخ) أى واما الواجبت تلك الثمرة المبيعة بأقل من الثلث فانه لا يحط عن المشتري شئ من الثمن ويأخذ البائع جميع مكبلته من المشتري بخلاف ما اذا كان الجاح الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بتلك النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بتلك النسبة عند ابن القاسم فان نقصت الثمرة الثلث حط عن المشتري في مثال الشارح خمسة من الثمن ووضع من المكيلة ثلثه اثلثة وثلث وان نقصت الثمرة النصف حط من الثمن نصفه وسبعة ونصف ومن المكيلة نصفها خمسة (قوله بناء على ان المشتري يشتري) أى وهو الاعتماد اما على انه مبقى فلا يوضع من القدر المستثنى شئ وانما يوضع من الثمن وهو رواية ابن وهب (تنبيه هـ) لوتنازعنا في حصول الجائحة فالقول قول البائع لان الاصل السلامة حتى ثبت المشتري ما يدعيه فان تصادقا علموا واختلغا في قدر ما ذهبت به هل هو الثلث أو أقل فالقول قول المشتري على المعتمد

* (فصل ان يختلف المتبايعان في جنس الثمن الخ) *

كما اذا قال بعثك هذا الحمار بدينار نقدا أولا جلا فقال بل بعته لى شوب محلاوى مثلا (قوله لذات او منفعه) أشار بهذا الى ان اختلاف المستأجرين والمكترين يجرى فيه ما ذكرهنا وقوله او غيره المراد به النسبة فحاصله انه ما تبايعا بالمولد او بالاجل واختلفا في جنس الثمن او نوعه او قدره (قوله أى العوض) قال بن يحنل ان يريد بالثمن ما قابل الثمن فيكون قوله بعد كمثون تشبيها في الجميع أى في الجنس والنوع والقدر في الاولين يفسخ فمطلقا وفي الاخير يفسخ بشرط القيام ويحتمل ان يريد بالثمن العوض الصادق بالثمن والثمن وعليه فقوله كمثون تشبيه في قوله وقبضه فقط وفيه بعد لان ضمير قدره يرجع للثمن الشامل للثمن فيكون قوله كمثونه ضائعا فانظر الاحتمال الاول كما قال ح وسيأتى الجواب بارتكاب الاستفهام (قوله فيشمل الثمن) أى كما اذا قال بعثك هذا

الحمار بدينار فقال بل الذي بعته لي بالدينار هذا العبد (تنبيهه) من الاختلاف في جنس
 الممن كما قال المازري ما لو اتعد السلم او بيع النقد على خيل فقال أحدهما على ذكران والاخر على
 اناث وذلك لتباين الاغراض لان الاناث تترادف للنسل بخلاف ما لو كان الاختلاف في ذكران البغال
 واناثها فان هذا من الاختلاف في صفة الممن لان البغال لا تترادف للنسل واذا اختلفا فيها فالقول قول
 البائع بعينه ان انتقد والا فالقول للمشتري بعينه (قوله كذهب وفضه) بان قال البائع بعته بعشرة
 محبوب وقال المشتري بعشرة ريال (قوله او قمع وشعير) أي قال اسلمت في قمع وقال الاخر في شعير
 او قال اشتريت هذا الحمار منك بعشرة اراد من الشعير وقال البائع بل بعشرة اراد بقمح (قوله
 حلفا) أي حلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويبدأ البائع باليمين (قوله
 مع القيام والغوات) لكن مع القيام برد السلعة بعينها (قوله وره) أي المشتري للبائع مع الغوات
 أي مع فوات السلعة ولو بمحالة سوق قيمتها أي وأخذ منه من البائع وتقاسا اذا ساوت القيمة الممن
 واما لو كان أحدهما زائدا فن له الزائد يرجع به على صاحبه (تنبيهه) مثل الاختلاف
 في الجنس والنوع في التصالح والغش مطلقا الاختلاف في صفة العدة قد يكون باع حائه وقال
 اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال المبتاع ما اشترطت الا هذه النخلات بعينها ذكره في الشامل
 وترك المصنف الكلام على اختلافه ما في أصل العقد لوضوحه وهو ان القول لمذكره يمين سواء كان
 هو البائع أو المشتري ومن هنامسئلة التنازع هل هي امانة او بيع او سلف فاقول لمذكر البيع
 لان الأصل عدم انتقال الملك (قوله ومثلها ان كانت مثلية) أشار الشارح الى ان في كلام المصنف
 قصورا ولوقال المصنف ورد مع الغوات عوضها كان اشمل (قوله يوم يبيعها) أي لانه أول زمن
 نساط المشتري على المبيع وهذا قول أبي محمد وقال ابن شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله
 بل العبد وهذا الثوب به) أي او قال اسلمت دينارا في ثوبين أو اردبين فقال المسلم اليه بل في ثوب
 أو اردب فقط وانما لم يجعل الاختلاف في قدر الممن كمنسك العقد بحيث يكون القول قول من انكر
 ان العقد وقع على العبد والثوب بدينار بعينه لاتفاقيهما على وقوع العقد في الجملة (قوله كما قال
 الشارح) أي بهرام وعلى هذا فية عين ان يكون الغدير في قدره للممن لا بمعنى العوض المصادق
 بالممن والا كان قوله كتمونه ضائعا بل يجعل الغدير في قدره راجعا للممن بمعنى المقابل للممن (قوله
 مطلقا) أي مع القيام والغوات (قوله مع الغوات) أي انه مع الغوات بمعنى البيع بما قاله
 المشتري ان كان مشبها وبما قاله البائع اذا انفرد بالشبه واما مع القيام فانهما يتصالحان ويتقاسمان
 ولا يتطار لشبه ولا لعدم (قوله الخمسة) أي التي هي الاختلاف في قدر الممن وقدر الممن وقدر
 الاجل وفي الرهن والحجيل (قوله او في أصل رهن الخ) أشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف
 اورهن أو حجيل عطف على المضاف وهو قدر راجل ويحتمل ان يكون قوله اورهن أو حجيل عطف على
 المضاف اليه وهو الاجل أي انها تتنازع في قدر الرهن والحجيل وهذا وان كان هو المتبادر لكن
 العطف على المضاف أولى من العطف على المضاف اليه لانه مجرد التقييد كما في المغني ولذا اقتصر
 الشارح عليه والحاصل ان اختلافهما في أصل الرهن والحجيل او في قدرهما حكمهما واحد وهو ان ذلك
 كالاختلاف في قدر الممن واما الاختلاف في جنس الرهن او نوعه فذكره في وخش ان الذي
 ينبغي ان يكون المحكم فيه كالمحكم في الاختلاف في جنس الممن او نوعه وهو الغش بعد التصالح مع
 القيام والغوات والذي ذكره بن ان الظاهر انه كالاختلاف في قدر الممن وحينئذ فالغش
 والتفاسخ في حالة القيام فقط واختاره شيخنا العدوي في حاشيته على خش (قوله او في حجيل) أي

بأن قال البائع وقع البيع على انك تأتيني بحمير وقال المشتري بل وقع البيع بلا حمير (قوله
 حلفا) أي حلفا كل على تحقيق دعواه ونفي دعوى صاحبه وقضى للحالف منهما على النسا كل
 وسماي حكم فواتها) أي في قول المصنف وصدق مشترعا في الاشبه وحالف ان فات (قوله
 ان حكمه) أي بالفسخ أي او تراضيا عليه وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة ظاهرا او مظلوما
 واشترط الحكم في الفسخ اذ لم يتراضيا على الفسخ قول ابن القاسم وقوله وقيل الخ هو قول
 سعدون وابن عبد الحكم (قوله في الفسخين) الفسخ الاول ما كان في حالة القيام والقوات وذلك
 في مسألتين وهما اختلافهما في الجنس والنوع والفسخ الثاني ما كان عند القيام فقط وذلك
 في خمس مسائل تقدمت (قوله فيما لورضى احدهما قبل الحكم) أي بالفسخ أي وبعد تحالفهما
 (قوله لا عند مقابلة) أي لمحصل الفسخ عنده بمجرد التصالح (قوله اذ لم يتراضيا عليه) أي
 اذا استمر التنازع موجودا ولم يتراضيا على الفسخ بغير حكم (قوله ظاهرا وباطنا) ابن المحاسب
 وينسخ ظاهرا وباطنا على الاصح قال في التوضيح ما صححه المصنف ذكر سنده ظاهرا والمذهب
 ورجح الثاني وهو انه يفسخ في الظاهر فقط بأن اصل المذهب ان حكم الحاكم لا يحل حراما وذكر
 المازري القلابين وزاد ثالثة بالعض السافعية ان كان البائع مظلوما ففسخ ظاهرا وباطنا بالبيع
 تصرف في المبيع بالوطء وغيره وان كان ظاهرا ففسخ ظاهرا فقط لانه حينئذ غاصب للمبيع اه بن
 (قوله من نائب فاعل فسخ) فيه ان نائب فاعله ضمير يعود على العقد ولا يصح جعل قوله ظاهرا
 وباطنا حالامنه فالاولى ان يقول انه حال من الفسخ المفهوم من فسخ والمعنى حالة كون الفسخ
 ظاهرا وباطنا او في الظاهر والباطن. (قوله فيجوز الخ) أي ولا يجوز للبتاع وطء الامه اذا ظفر
 بها وامكنه وطؤها كان ظاهرا او مظلوما وهذا ثمة ككون الفسخ في الباطن وثمة كونه
 ظاهرا انه يمنع التعرض للبائع الذي اراد التصرف به بعد الحكم (قوله اي ان اشبهه في دعواه)
 اشار بهذا الى ان افضل ليس على بايه لان بقاءه على حاله بوجه ان البائع اذا كان اشبهه أي اقوى
 شيها من المشتري او تساوا فالقول قوله وليس كذلك (قوله تحالفوا وقضى بالقيمة الخ) أي
 وهذا معنى الفسخ فكأنه قال فان لم يشبه تحالفوا ففسخ ونكولهما كلفهما ويقضى للحالف على
 النسا كل (قوله والمثل في المثل) هذا هو المعتمد واقتصر عليه شب وهو الموافق للقاء عند خلاف
 لمسا في عقب من انه يقضى بالقيمة في المقوم والمثل الا السلم فلم وسط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله
 ان فات المبيع) أي يبيد المشتري ولو بوجه السوق وكذا ان فات يبيد البائع على احد قولين (قوله
 وهو) أي الشرط اعني قوله ان فات راجع الخ (قوله فهو ما تقدم) أي من تحالفهما والفسخ
 ان حكمه او تراضيا عليه وحاصل ما ذكره المصنف انه في المسائل الخمسة المذكورة يتحالفان
 ويتفاسخان عند قيام السلعة وامام مع فواتها فان المشتري يصدق بيمينه ان ادعى شيها اشبه البائع
 ايضا لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انفراد البائع بالاشبهه كان القول قوله بيمين ويلزم المشتري
 ما قال فان لم يشبه واحد منهما حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم يبيدها ان كانت مقومة وردت ماله
 ان كانت مثلية ونكولهما كلفهما ويقضى للحالف على النسا كل (قوله ومنه تحالف الا ان)
 ظاهرا والمصنف ومن المغيب تحالف الثمن واذا كان كذلك ففيه القيمة سواء فاتت السلعة ام لا
 وليس كذلك واجاب السراج بقوله ومنه اي من التحالف والتفاسخ اي من معلقتهما تحالف
 الثمن (قوله لا اعلم ما وقع به البيع) أي فاذا ادعى كل منهما انه لا يعلم قدر ما وقع به البيع فانه
 يحلف على انه لا يعلم قدره وفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت ولو بوجه السوق

رد قيمتها ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية وعلم بمساقلنا ان كلا منهما انما يخالف على تحقيق
 دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل منهما لا ادري واعلم ان نكولهما
 كحلفهما في الفسخ وكذا نكول احدهما فيما يظهر فاذا حلفا ونكلا او احدهما فسخ البيع
 وردت السلعة والظاهر ان الفسخ هنا لا يتوقف على حكم المحاكم به كذا قيل وردت شيخنا بأنه لا يقطع
 النزاع الا بالحكم (قوله وقيمتها) اي وترد قيمتها يوم البيع هذا ان كانت مقومة والارده مثلها وقوله
 ان فاتت اي بيد المشتري ولو بوجه السوق (قوله بل وان كان من وارث لهما) اي بان ادعى وارث
 كل ايه لا يعلم ما وقع به البيع وقوله ولا حدهما اي ان وارث احدهما ادعى المجهول واحدا للبائعين
 ادعى المجهول ايضا وحاصل الفقه ان وارث كل اذا ادعى المجهول بالثمن او ادعاه احدا المتبائعين
 ووارث الاخر فانهما يتحالفان اي يخالف كل بالله الذي لا اله الا هو انه لا يعلم القدر الذي وقع به
 البيع فاذا حلفا ونكلا او حلف احدهما دون الاخر فسخ البيع وردت السلعة للبائع ولو ارثه
 ان كانت قائمة فان فاتت لزمت رد قيمتها يوم البيع ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية (قوله
 فان ادعى احدهما) اي احدا المتبائعين او احدا الوارثين فهذا يجري في العاقدين وكذا بين ورثتهما
 او ورثة احدهما مع العاقد (قوله فان وافقه الاخر فظاهر) اي فان وافقه المجهول على ما ادعاه
 فظاهرا نه يعمل بما اتفقا عليه من غير يمين اشبه قول مدعي العلم لا (قوله وان لم يوافق) اي
 على ما ادعاه من المعلوم له (قوله وان فاتت الخ) اي وان فاتت صدق مدعي العلم لان اشبه
 مع يمينه (قوله فان نكل) اي مدعي العلم وقوله ردت السلعة اي لبائعه او قوله والقيمة اي وردت له
 القيمة الخ (قوله ويبدأ المشتري هنا) اي عند تجاهل الثمن من المتبائعين وانما يبدأ المشتري
 باليمين عند التجاهل لان تجاهل الثمن عندهم كالغوات فاشبه ما لو فاتت السلعة في ملكه والقاعدة
 ان الغوات يوجب تبديده المشتري لانه الذي يصدق ولا اذا ادعى ما يشبه اشبع البائع ام لا (قوله
 وكذا بورثته) اي وكذا يبدأ بورثته اي المشتري اذا حصل تجاهل في الثمن من ورثة المتبائعين
 (قوله وهذا اذا كان الاختلاف في الثمن) اي في جنسه او نوعه او قدره مع القيام والغوات في
 الجنس والنوع ومع القيام في القدر ومن الاختلاف في قدره الاختلاف في اصل الرهن والمجمل وكذا
 في قدرهما لان لما حصة من الثمن وانما يبدء البائع باليمين في هذه الاحوال لان الاصل استحباب
 ملكه والمشتري يدعي اخرجه بغير مراضى به (قوله فان كان في الثمن) اي في جنسه او نوعه او قدره
 مع قيام السلعة وفواتها في الجنس والنوع ومع قيامها في القدر (قوله وان وقع الاختلاف فيهما اي
 كما لو قال المشتري اشتريت منك هذه الدابة بعشرة والبائع يقول انما بعت لك هذا الثوب بخمسة
 فيتحالفان ويتفاسطن ويبدء البائع باليمين (قوله مع تحقيق دعواه) اي دعوى نفسه
 (قوله ويقدم النفي على الاثبات) اي فلو قدم الاثبات على النفي فلا تعتبر يمينه ولا بد من اعادتها
 كما قال ابن القاسم واعلم ان قول المصنف مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو ان اليمين ليست
 على نية الخلف والافلاحة الى حلفه على تحقيق دعواه افاده البدر القراني اه دعوى (قوله ولقد
 بعثا بعشرة) اي لانه لا يلزم من نفي البيع بثمانية البيع بعشرة لمجوز ان يكون باع بتسعة (قوله
 ولقد اشتريتها بثمانية) اي لانه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة ان يكون اشترها بثمانية لمجوز ان يكون
 اشترها بتسعة (قوله وحاز المحرم) اي فيقوم مقام النفي والاثبات ومثل المحصر لفظ فقط
 في القيام مقامهما (قوله مع اتفاهما عليه) اي على قدره (قوله فالقول انكر التفضي) اي فالقول
 لمن ادعى بقاء الاجل وانكر انقضاءه سواء كان بائعا او مشتريا كان مكريا او مكرتريا والغرض عدم البينة

فان كان لاحدهما بينة حمل بها فان كان لكل بينة على دعواه حمل بأستقهما تاريخنا (قوله وفسخ
ان كانت السلعة قائمة) اى فترد السلعة للبائع ان كانت قائمة وترد قيمتها مع قوتها زيبداً البائع
بالبين والمحاصل ان الفسخ برد السلعة او رد قيمتها فقول الشارح ان كانت الخ شرط في مقدارى وترد
السلعة ان كانت الخ لا في الفسخ تأمل (قوله حمل بالعرف بالبين) اى سواء كانت السلعة قائمة
او فانت (قوله وتغاصها ان كانت قائمة) اى فترد السلعة لبائنها (قوله وان اختلفا في قبض
التمن) اى وان اختلف البائع والمشتري في قبض التمن وكذا اذا اختلف البائع وورثة المشتري
في قبض التمن فالاصل بقاءه فاذا ادعى البائع على ورثة المشتري ان غن السلعة التى باعها مورثهم
لم يقبضه وادعى الورثة انه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعواهم لان الاصل بقاء التمن عند
المشتري ما لم تقم لهم بينة بان مورثهم اقبض ذلك قبل موته وهذا اذا اعترف الورثة بان مورثهم
اشترى تلك السلعة من المدعى وانما وقع التنازع في قبض التمن وعدمه وما اذا انكرت او ورثة شراه
مورثهم من ذلك المدعى فلا تقبل دعوى ذلك المدعى ان له على مورثهم كذا تمن سلعة كذا الا بينة
وبين فان ادعى المدعى على من نطق به العلم من الورثة انه يعلم بدينه كان له تحليفه فان حلف والا فرم
كذا قرر شيخنا العدوى (قوله او في تسليم السلعة) اى مع الاتفاق على تسليم التمن (قوله
كلهم او بقل الخ) هذا مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف فاذا قبض المشتري التمن
او اقبل وما اشبهه ~~ك~~ الفاكهة وبان به اى ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض التمن فقال
البائع مادفعت الى غنمه وقال المشتري دفعت اليك غنمه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له
لانه قاض بان ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع غنمه ولا فرق بين القليل والكثير (قوله والا فلا)
ان ادعى دفعه بعده اى وان لم يكن بان بما ذكر بل وقع الاختلاف بينهما بالمحضرة لىكن بعد ان قبض
المشتري المبيع فقال المشتري دفعت غنمه بعد ان قبضته وانكر البائع ذلك سواء جرت العادة
والعرف بدفع التمن قبل اخذ التمن او اعتمد دفعه قبل اخذه وبعده معافلا يصدق المشتري
لدعواه ما يخالف العرف في الحالة الاولى لان العرف دفع التمن قبل اخذ التمن وهو قد ادعى الدفع
بعد اخذ التمن ولا تقطع شهادة العرف له في الحالة الثانية بحجايانه بالدفع قبل الاخذ وبعده
(قوله والابان ادعى دفعه قبل اخذه) اى والفرض انه لم يبين بالمبيع (قوله والعرف الدفع) اى
والموضوع ان العرف ان المشتري يدفع التمن قبل ان يبين من البائع اعم من ان يكون دفعه قبل اخذه
المتمن او بعده (قوله فهل يقبل) هذا القول رواية ابن القاسم في الموازية (قوله سواء كان
الدفع قبل الاخذ) اى قبل اخذ المبيع من البائع وقوله هو الشأن اى العرف وقوله او لاى
بان كان الشأن دفع التمن بعد الاخذ ووجه قبول قول المشتري على هذا القول شهادة العرف له
في الحالة الاولى اعنى ما اذا جرى العرف بدفع التمن قبل اخذ المبيع ودلالة تسليم البائع له السلعة
على اخذه التمن في الحالة الثانية لان من حق البائع ان لا يدفع السلعة للمشتري حتى يقبض غنمها
فدفعها له دليل على اخذ غنمها (قوله او فيما هو الشأن) اى او يقبل قوله فيما كان العرف فيه
الدفع قبل اخذ المبيع لا غيره وهذا قول ابن القاسم في الموازية (قوله وهذا لا يشكل الخ) اى
لان الدفع قبل البيئونة صادق بكونه قبل اخذ المبيع او بعده (قوله جرى عرف بالدفع) اى
بدفع التمن قبل اخذ المبيع الخ وهذا قول مالك في العتبية قال شيخنا العدوى وهو اظهر الاقوال
(قوله لانه مقرب قبض المبيع الخ) اى لان المشتري مقر بالقبض ومدع لدفع التمن فهو معترف
بعمارة ذمته فادعاه دفع التمن لا يبريه حتى يثبت (قوله اقوال ثلاثة) اعلم ان ما ذكره المصنف

بعد قوله الا لعرف من التفصيل بانه تارة بين المشتري بالمبيع وتارة لا بين به وفي هذا المحالة
تارة يدعى دفع الثمن قبل قبض المبيع وتارة يدعى الدفع بعد اخذ مخراف لمافي الباب من قوله
اذا اختلف في القبض فالاصل بقا كل عوض بيد صاحبه فلن قامت بينة او ثبت عرف بعمل به وهو
المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه وترك ما ذكره من التفصيل الذي
بعضه مخالف لهذا بان يقول بعد قوله الا لعرف فيعمل بدعوى موافقة ويحذف ما عداه كذا قال
عقب ورده بن بان هذا كلام غير صحيح اذ ما ذكره المصنف هو عين ما في الباب وقد ساق ح كلام
اللباب شاهد الكلام المصنف وفيه التمثيل للعرف بالمعهم ونحوه وتفرع التفصيل والخلاف عليه
مثل ما فعله المصنف (قوله كما هو ظاهر من كلامه) أي لان قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ
يفيد ان المشتري قبض السلعة (قوله لم يقبل قوله اتصافا) هذا مقيد بما اذا لم يجز العرف بدفع
الثمن قبل قبض الثمن والاقبل قوله كما في عقب (قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ) يعني ان المشتري
اذا شهد بان ثمن السلعة التي اشتراها من فلان باق في ذمته فان هذا مقتضى لقبضه السلعة فان ادعى
بعد ذلك ان السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل قوله وله ان يحلف البائع انه اقبضها له ان بادر
واما لو شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع
انه اقبضه المبيع وان كان كالجعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع وهذه الصورة
لا تدخل في كلام المصنف بحال كذا في خش و ح وهذا يفيد ان حكم اشهاد المشتري بدفع الثمن
مخالف لمسئلة المصنف وهي اشهاد المشتري بالثمن في ذمته ولا يمكن ان يرشد في سماع اصبع سوى
بين المسئلةين في جريان القولين والمعتمد منهما القول الذي مشى عليه المصنف على ما قال ابو اسحاق
التنوسي ونصه الاشبه اذا شهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب
ان الانسان لا يشهد على نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اه فان قوله اشهد على نفسه بالثمن
صادق بان يكون اشهادانه في ذمته أو اشهد على نقده وبهذا تعلم انه يصح حمل قول المصنف واشهاد
المشتري بالثمن على ما يشمل الشهادة به على انه في ذمته واشهاد به بدفعه انظر بن (قوله مقتضى
القبض مئمة) أي لان الغالب ان احدا لا يشهد على نفسه بالثمن الا وقد قبض المبيع وقيل ان كان
التنازع بعد طول صدق البائع بيمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري بيمينه
(قوله كاشهاد البائع بقبضه) هذا تشبيه في الحكم وهو انه يلزم المشتري اليمين للبائع ان بادر
وحاصله ان البائع اذا شهد على نفسه بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه منه وقال انا اشهدت له
به ثقة مني به ولم يوفني جميعه وطلب بيمينه على ذلك وقال المشتري وقيمتك ولي بينة ولا احلف فان قام
البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لان البينة رجت قوله ومثل اشهاد
البائع بقبض الثمن ما اذا شهد المشتري بقبض الثمن ما ادعى انه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تحليف
البائع ان بادر والا فلا (قوله ثم ادعى انه لم يقبضه) أي وانه انما اشهد بقبضه ثقة مني به (قوله
فانقول قول مدعيه) وهذا ما لم يجز عرف بخلافه كان جرى العرف بالخيار فقط والا كان القول قول
مدعي الخيار وأما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار اسكن ادعاء كل منهما لنفسه فقبل يتفاسخا
بعد ايمانهما وثبيل يتحالفان ويكون البيع بنا والقولان لابن القاسم والظاهر الاول كما قرر
شيخنا وهذا ما لم يجز العرف بان الخيار لاحدهما والاعمال به فيكون القول قوله (قوله كقول
احدهما وقع البيع الخ) أي وكقول احدهما وقع البيع فاسدا ولم يبين وجه الفساد وقال الآخر
وقع صحيحا فلا فرق بين كون مدعي الفاسد بين وجهه كما مثل الشارح او لم يبين وجهه (قوله

وظاهره فأت المبيع أم لا) هذا قول بعض القرويين واقترع عليه شب وأعمده بعضهم وقال أبو بكر بن عبد الرحمن القول قول مدعى الصحة أن كانت الساعة قد فاتت والاتحالف وقتا سخا وعليه أقصر عني لكن قد علمت أن ظاهرا المصنف الإطلاق وهو مبني لمصلحة القوي قاله شيخنا العدوي (قوله أن لم يغلب الفساد) أي في ذلك العقد الذي وقع التنازع في صحته وفساده والا كان القول قول مدعى الفساد لم يتقرر رأ على صحة العقد قبل تنازعهما والا فالقول قول مدعى الصحة (قوله كالصرف) أي كمدعى فساد الصرف سواء بين وجه الفساد أم لا (قوله والمفارقة) بحث فيه البدر القرافي بأن القول في القراض والمفارقة لمدعى الصحة ولو غلب الفساد فيهما وانظر ما وجهه (قوله وهل القول لمدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مطلقا الخ) هذا المحل يقتضي أن التردد في منطوق قوله لمدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مع اختلاف الثمن بهما وعدمه وأما مفهوم الشرط وهو ما إذا غلب الفساد فالقول لمدعى الصحة اتفقا سواء اختلف بهما الثمن أم لا وهو كذلك كما هو ظاهر كلامهم (قوله أم لا) كان يدعى أحدهما أن البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويدعى الآخر أنه وقع بعشرة قبل النداء (قوله أي بالصحة) ومن المعلوم أن اختلاف الثمن لا يكون بالصحة فقط بل بالصحة والفساد فلا بد من تقدير الفساد على هذه النسخة (قوله كدعوى أحدهما وقوعه على الأم الخ) اعترض التمثيل بذلك لاختلاف الثمن بالصحة والفساد بأن التفريق منهي عنه من غير فساد وإنما يفسخ العقد إذا لم يجزعهما في ملك فالفسخ لاجل عدم الجمع لاجل الفساد فالأولى للشارح حذف هذا المثال والاقتصار على ما بعده تأمل (قوله وكدعوى البائع أن البيع بمائة الخ) أي وكدعوى أحدهما بيع عبد حاضر بعشرة والاخر بيع عبد حاضر مع عبد آخر بقدر بعشرين فقد اختلف الثمن (قوله وهذا) أي ما ذكر من أن القول قول المشبه (قوله والغرم) أي لأنها إذا فاتت غرم المشتري الثمن أن لم يفسخ البيع والقيمة إذا فسخ وعطف الغرم على الغممان للتقسيم (قوله والمسلم إليه الخ) حاصل فقه المسألة أنه قد سبق أنهما إذا تنازعا في جنس الثمن أو الثمن أو في نوعهما متحالفا وتفاخفا في حالة القيام والقوات ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما إذا تنازعا في قدر الثمن أو الثمن أو في قدر الأجل أو في الرهن أو الجمل فمع القيام يتحالفا ويتفاخفا ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما مع القوات فيعكس السلم مع بيع النقد وفي بيع النقد يصدق المشتري بيمينه أن أشبهه المسلم بالبائع أم لا فإن انفرد البائع بالشبه صدق بيمينه فإن لم يشبهه واحد منهما متحالفا وتفاخفا في السلم إذا فات رأس المال عينا أو غيره الذي يصدق بيمينه البائع وهو المسلم إليه أن أشبهه المسلم بالبائع أم لا وإن انفرد المسلم بالشبه فالقول قوله بيمينه فإن لم يشبهه متحالفا وتفاخفا إذا كان التنازع في غير قدر السلم فيه ورد المسلم ما يجب رده من قيمة رأس المال أو مثله وإن كان التنازع في قدر السلم فيه لمزم المسلم إليه سلم وسط (قوله الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها) فطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكر على العين وهو يد المسلم إليه منزل منزلة قوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقبل أن قوات العين بالغبية عليها (قوله أو به) فيه أنه بعد قوات رأس المال كيف يعقل الاختلاف في قدر المسلم به وقد يقال يمكن أن المسلم إليه يدعى بعد يوم أو يومين من القبض أن ما قبضه بعض رأس المال والباقى لم يقبضه والمسلم يدعى أن المقبوض رأس المال كله تأمل (قوله فسلم وسطا) أي فيلزم المسلم إليه سلم وسط وظاهره من غير يمين له عدوى فإذا كان بعض الناس من أهل البلد يسلم عشرة دنانير في عشرة أرباب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة (قوله وهذا الخ)

علم من كلام الشارح ان قول المصنف والمسلم اليه مع فوات رأس المال كالشترى فيقبل قوله
 ان ادعى مشبهاعام فيما اذا اختلفا في قدر المسلم به اوفيه اوفى قدر الاجل اوفى الرهن او الجمل وان
 قوله وان ادعى عام لا يشبهه فسلم وسط خاص بما اذا تنازعا في قدر المسلم فيه فيعم في اول الكلام
 ويخص في آخره (قوله وغيرها) أي وهو المثل (قوله وان اختلفا في موضعه) أي في موضع
 المسلم فيه (قوله صدق مدعى موضع عقده) أي لانهما لو سكتا عن ذكر موضع القبض لم يحكم
 بموضع العقد وقوله صدق مدعى موضع العقد أي سوله كان المسلم او المسلم اليه (قوله والا فالبائع
 يصدق ان اشبه) أي لانه غارم فقد ترج جانب به بالغرم (قوله تعالفا) أي وبدا البائع وهو
 المسلم اليه باليمن (قوله قولان) ظاهر المدونة الثاني منهما وانظر ما حكاه من الخلاف فيما حصل
 به الفوات هنا فان ظاهره انه جار في رأس المال عينا كان او غيرها وقد تقدم في المسئلة السابقة
 التفرقة بين ما نفوت به العين وما نفوت به غيرها قاله شيخنا (قوله فان تنازعا) أي في محل قبضه
 قبل فواته وقوله مطلقا أي ادعى احدهما موضع عقده او ادعى غيره اشبه احدهما لا (قوله
 واحتاج الفسخ لمحكم) أي فلا يحصل بمجرد تنازعهما ما لم يترضا عليه (قوله كالاتال) أي
 في ان لهما حصص من الثمن (قوله وتقدم احتياج الفسخ فيما لمحكم) أي تقدم انهما اذا تنازعا
 في قدر الاجل حلفا وفسخا ان حكم به (قوله كفسخ ما يقبض بمصر) يعني ان العقد اذا وقع بينهما
 على ان المسلم يقبض المسلم فيه في مصر واريد بها القطر بتمامه فان العقد يفسخ للجهل بالموضع الذي
 يقبض فيه السلم (قوله أي القطر بتمامه) وحده طولا ومن اسوان الى سكندرية وعرضه من
 عقبة ايلة لبرقة (قوله بالفسطاط) أي او بمصر القاهرة لعدم الجهل بالفسطاط بضم الفاء وكسرهما
 وسميت مصر القديمة بذلك لضرب عمرو بن العاص بها فسطاطه أي خيمته حين فتحها وارسل
 يستشير عمرو بن الخطاب في سكنها بها وفي سكندرية لانها دار الملك اذ ذاك فقال عمر للرسول ايهما
 تبلغه راحتى في أي وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لا تصل الى الاسكندرية الا في السفن وتصل
 الى المحل الذي هو فيه في أي وقت شئت فقال عمر لا يسكن أميرى حيث لا تصل اليه راحتى قل له
 يسكن حيث هو نازل (قوله وقضى بسوقها) حاصل كلام الشارح انه اذا اشترط المسلم قبض
 المسلم فيه بالفسطاط كان جائزا فان حصل تنازع بين المسلم والمسلم اليه في محل القبض من الفسطاط
 قضى بالقبض في سوق تلك السلعة من الفسطاط ان كان لتلك السلعة سوق بالفسطاط وقال بعضهم
 ان جعل الضمير راجعا للبلد كان مرتبطا بما قبله خاصا به أي وقضى بسوق البلد للمعد لتلك السلعة
 وان جعل الضمير راجعا للسلعة كما قال الشارح كان عاما لصدقه بما اذا اكرت جمارا على محل
 ارب مثل الفسطاط فيلزم الحجار جملة على جماره لسوق تلك السلعة (قوله والا) أي والا يكن
 لتلك السلعة سوق في تلك البلد ففي أي مكان منها أي من تلك البلد قضاء برئى من عهده ويلزم
 المشتري قبوله منه في ذلك المكان (قوله الا لعرف خاص) أي الا ان يكون العرف بالقضاء
 بمحل خاص والاعمال به

✽ (باب السلم) ✽

(قوله وهي سبعة) فيه اشارة الى ان قول المصنف شرط السلم مفرد مضاف بعم جميع شروطه
 (قوله قبض رأس المال) من اضافة المصدر لفعوله أي قبض المسلم اليه رأس المال وانما أكد
 بكاه لفساد جميعه بتأخير قبض شيء منها ولو بيرا (قوله اصل السلم فيه) أي لانه لو لا هو ما حصل

وقوله سمي اى ذلك المجل (قوله والمراد بالمسال) اى المضاف اليه رأس (قوله او تأخير) اى رأس المسال وذكر الضمير لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله ولو بشرط) اى هذا اذا كان تأخيرها من غير شرط بل ولو كان تأخيرها بشرط ورد بل وقول ابن محنون وغيره من البغداديين بفساد السلم اذا اخر رأس المسال ثلاثة ايام بشرط لظهور فساد الدين بالدين مع الشرط وعدم قصده مع عدم الشرط واختاره عبدالحق وابن الكاتب وابن عبد البر اهـ بن (قوله لانه عين الكالى بالكالى) اى ابتداء الدين بالدين يعنى في غير محل الرخصة لان السلم رخصة مستتناة من ذلك ومن يبيع الانسان ماله ليس عنده (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف ان التأخير المذكور من شروط السلم وليس كذلك وحاصل الجواب ان كلام المصنف في قوة قولنا شرط السلم ان لا يتأخر رأس المسال أكثر من ثلاثة ايام وهذا صحيح او يجب بان الشرطية منهية على الاحد الدارين الامرين اى ان شرط السلم احديشئين اما القبض او التأخير ثلاثا فدون فان فسادا بان تأخر أكثر فقد فسد الشرط (قوله ان لا يتأخر الخ) اى بان يقبض بالفعل او يؤخر ثلاثة ايام تأمل (قوله اى مجعلا الخ) اى فالشرطية منهية على الاحد الدائر بين الامرين وهذا يرجع في المعنى لما قاله الشارح (قوله وفي فساد الخ) حاصل ما في المقام انه اذا اخر رأس المسال عن ثلاثة ايام فان كان التأخير بشرط فساد السلم اتفاقا كان التأخير كثيرا جدا بان حل اجل المسلم فيه او لم يكن تجدا بان لم يحل اجله وان كان التأخير بلا شرط فقولان في المدونة لمالك بفساد السلم وعدم فساده سواء كثر التأخير جدا او لا واعلمت هذا تعلم ان في كلام المصنف اربعة الاول ان ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط ام لا مع ان محل الخلاف اذا كانت بلا شرط والافساد العقد اتفاقا الثاني ان قوله ان لم تكثر جدا الاولى اسقاطه لان ظاهره ان الزيادة ان كثر تجدا لا يختلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا شرط ولو كثر تجدا وحل اجل السلم الثالث ان تعبيره بالتردد ليس جاريا على اصطلاحه فقد قال ح القولان كلاهما لمالك في المدونة الرابع كان من حق المصنف الاقتصار على القول بالفساد لتصریح ابن بشير بأنه المشهور وكفى نقل ح عنه انظر بن واذا علمت هذا تعلم ما في عبارة الشارح تبعا لـ (قوله او كثر جدا) اى وكان التأخير بلا شرط (قوله فساد اتفاقا) اى لا اتفاق في ثلاثة احوال والخلاف في حالة واحدة وهى ما اذا حصلت الزيادة على ثلاثة ايام بلا شرط ولم تبلغ اجل المسلم فيه (قوله وان التأخير) اى مطلعا ولوم غير شرط (قوله وليس كذلك) اى بل التأخير اذا كثر جدا ان كان بشرط كان مفسدا مطلقا حل الاجل او لم يحل باتفاق وان كان بغير شرط افسدا اتفاقا ان حل الاجل والا فحل التردد هذا كلامه وقد علمت عدم صحته (قوله وبجاز بخيار) اى حال كونه ملتبا بخيار وقوله لما يؤخر اليه اللام يعنى الى وما واقعة على زمان واجل وضمير يؤخر راجع لرأس المسال لا على ما فمكان الواجب ابراز الضمير اى لما يؤخره فيه (قوله ولو في رقيق ودار) اى ولو كان رأس المسال رقيقا اى اودارا وليس مراده ان الدار مسلم فيها المساسياتى من منع ذلك (قوله على العمدة) اعلم ان ما ذكره من ان اعداد الخيارات هنا ثلاثة ايام في انواع كلها هو ظاهر المدونة وذهب ابن محرز الى ان الخيار يختلف هنا باختلاف جنس رأس المسال من دار ورقيق وغيرهما مثل ما تقدم في باب الخيار ورده عياض وابن عرفة انظر ح (قوله فيجوز تقدمه) الاولى اشتراط الخيار مع تقدمه تطوعا (قوله مفسد) اى للسلم الواقع على الخيار (قوله كان مما يعرف بعينه ام لا) ان قلت اذا كان مما يعرف بعينه كذوب وحيوان فلا يلزم في تقدمه بشرط سلف

فما وجه منعه قلت وجه المنع ان فيه دخولا على غرض لانه على تقدير اذا تم البيع كان ثمنه على
تقدير عدم تمامه كان المسلم اليه قد انتفع به باطلا قال أبو المحسن في كتاب الخيار وكما لا يجوز للبايع
اشتراط النقد لانه انتفع به امد الخيار كذلك لا يجوز للبتاع اشتراط الانتفاع بالمبيع امد الخيار لانه غرر
أيضا لانه ان لم يتم البيع كان قد انتفع بالسلعة باطلا من غير شيء اهـ بن (قوله جائز) أى
في السلم الواقع على الخيار (قوله كسكنى دار) أى كاسكنى سكنى دارى هذه واخذت عبدى
فلان او ركوب دابتي هذه شهرانى اردب قمم اخذه منك فى شهر كذا (قوله ان قبضت) أى
المنفعة أى ان شرع فى قبضها واشار بهذا الى ان منفعة المعين سواء كان حيوانا او عقارا او عرضا
كسفينته مثلا ملحقة بالمعين فلا بد من قبضها حقيقة او حكما وقبضها بتبعض اصلها أى بالمنفعة
والشروع فى استيفائها منه فلا بد من قبض اصلها حين العقد وقبل مجاوزة اكثر من ثلاثة ايام
والشروع فى قبضها منه ويكتفى بذلك فى سلم المنفعة ولو قلنا ان قبض الاوائل ليس قبضا للاواخر لان
غاية ما يلزم عليه ابتداء الدين بالدين وقد استخفوه فى السلم (قوله ولو تأخر استيفاءها عن قبض
المسلم فيه) كاسكنى سكنى هذه الدار سنة فى اردب قمم اخذه منك بعد مضي شهر من هذه السنة
(قوله بناء على ان قبض الاوائل قبض للاواخر) هذا مرتب بقوله ولو تأخر استيفاءها عن قبض
المسلم فيه أى وأما على ان قبض الاوائل ليس قبضا للاواخر فلا يجوز اذا تأخر استيفاءها عن قبض
المسلم فيه (قوله وانما منعت عن دين) أى وانما منع اخذ منفعة المعين عن الدين أى عند
ابن القاسم واما الشهب فيجيز ذلك كما تقدم بناء على ان قبض الاوائل قبض للاواخر واستظهره
ابن رشد وعمل به عجم فى نازلة وهى انه كان له حانوت فيه مجلد فترتب له فى ذمته اجرة فدفع له
كتابا يجلد هاله بما فى ذمته من الدين (قوله فلا يجوز) محل منع السلم بالمنافع المضمونة ماذا
لم يشرع المسلم اليه فى استيفائها والجار كما فى خش تبعه لسانى قال بن وهو الظاهر وعلى هذا
فتقييد المصنف بالمنفعة بالمعين لا مفهوم له لان المعين شرط فى جواز السلم بمنافعه الشروع ايضا
واذا كان كذلك فلا فرق بينه وبين المنافع المضمونة اهـ بن وقال عجم لا يجوز السلم بالمنافع
المضمونة مطلقا ولو شرع فيها متمسكا بظاهر النقل واقتصر عليه عقب وهو ظاهرا حنا واعتمده
بعضهم كما قال شيخنا العمدوى (تنبيه) لوقع السلم بمنفعة معين وتلف ذوالمنفعة المعين قبل
استيفائها خارج المسلم اليه على المسلم بقيمة المنفعة التى لم تقبض ولا يفتح العقد قياسا بالمنفعة على
الدراهم الزائفة انظر عقب (قوله وتأخير حيوان الخ) لما تنكاهم على ان تأخير رأس المال عن
الثلاثة ايام ان كان عينا لا يجوز ذكركم تأخير رأس المال عن الثلاثة ايام اذا كان غير عين
فقوله وتأخير حيوان أى عن الايام الثلاثة (قوله بلا شرط) أى وأما مع الشرط فلا يجوز
التأخير الا ثلاثة ايام فقط (قوله لانه يبيع معين يتأخر قبضه) لا يقال هذا التعديل موجود فيما اذا
كان التأخير بلا شرط لان محل منع بيع معين يتأخر قبضه اذا كان التأخير بشرط فقوله يتأخر
قبضه أى بالشرط تأمل (قوله ان كبل الطعام وحضر العرض) أى والحال انه لم يأخذه المسلم اليه
نحوه بل تركه ما فى حوزة المسلم (قوله لا يجوز الخ) أى لانهم لما كان يغاب عليهم المشبه بالدين
فيؤدى لابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فان تأخيرها لا يؤدى لذلك لانه يعرف بعينه فلا يقال
له دين (قوله والنقل الكراهة) أى ان النقل ان القول الثانى يقول بالكراهة مطلقا لا بالحرمة
مطلقا وظاهر التشبيه بالمعين ان ذلك القول قائل بالحرمة مطلقا واجاب السارح بقوله فالمراد الخ أى
ان مراد المصنف التشبيه فى عدم الجواز المستوى وانه تشبيه فى مطلق النهى والحاصل ان تأخير

العرض والطعام اذا كانا رأس مال عن الثلاثة الايام ان كان بشرط منعه مطلقا وان كان بلا شرط
 فالجواز ان كيل الطعام واحضر العرض في مجلس العقد والاكراهة تأخيرها بلا شرط
 مطلقا ولو كيل الطعام او احضر العرض هذا حاصل النقل (قوله بجواز الزائف) اى وجاز
 للمسلم اليه رد زائف ومن المعلوم ان الزائف هو المغشوش بأن يكون الذهب او الفضة مخلوطا بنحاس
 او رصاص واما لو وجد المسلم اليه في رأس المال نحاسا او رصاصا خالصا فلا يجوز للمسلم اليه رده على
 المسلم واخذ بدله بل بنفسه - دمقابلة حيث لم يرخص به كما قاله سحنون وهو المعتمد وظاهر المدونة عند
 ابي عمران ان ذلك مثل المغشوش فيجوز للمسلم اليه رده على المسلم واخذ بدله ويجب على المسلم ان يجعل
 له البدل والافسد ما يقابله (قوله ولو بعد شهرين) بل ولو بعد حلول الاجل (قوله ومجمل
 بدله) اى ووجب على المسلم ان يجعل بدله (قوله فيعتقر الثلاثة) اى فيعتقر تأخير رد البدل
 الثلاثة ايام ولو بالشرط واما التأخير اكثر منها فلا يجوز ولو لم يشرط ويفسد السلم فيما قابل
 الزائف (قوله وهذا) اى وجوب تعجيل رد البدل حقيقة او حكاية وعدم اغتفار ما زاد على
 الثلاثة (قوله جاز التأخير) اى رد البدل وقوله ماشاء ولو بشرط اى بان شرط عليه عند العقد
 انه اذا رد زائفا ظهريه لا يدفع له بدله الا بعد جعة مثلا (قوله والايجل) اى بدل الزائف (قوله
 فسد ما يقابله) اى الزائف وصح الباقي اعطاء للتابع حكم نفسه وهذا قول ابي عمران القاسبي
 واستحسنه ابن محرز فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله (قوله لا الجميع) اى
 ولا يفسد الجميع خلافا لما قاله ابو بكر بن عبد الرحمن (قوله اذا كان الخ) ظرف لقوله فسد
 ما يقابله وحاصله ان فساد ما يقابل الزائف فقط مقيد بقيود ان يكون رأس المال عنينا وان يقوم
 المسلم اليه بالزائف وان يكون الباقي من الاجل عند قيامه ثلاثة ايام فأكثر واما لو قام بعده وقبله
 بيومين فلا يفسد ما يقابله ويجب ابداله له وان لا يدخل عند العقد على تأخير بدل ما يظهر زائفا
 تأخيرا كثيرا (قوله فان لم يقم بالبدل) اى فان لم يقم المسلم اليه ببديل الزائف اى فان لم يطالب
 به (قوله وكذا ان كان الخ) اى وكذا يفسد العقدان كان رأس المال غير عين ووقع عقد السلم
 على عينه ثم ظهر فيه كلا او بعضا عيب واما ان كان رأس المال غير عين ولم يقع العقد على عينه بل
 كان موصوفا فلا يفسد العقد اذا ظهر فيه او في بعضه عيب بل يلزم المسلم ان يأخذ بدله ذلك المعب
 (قوله بمعنى المسلم فيه) اى لا بمعنى المسلم به لما مر انه لا يجوز التصديق في رأس مال السلم (قوله
 لما مر من منعه) اى من منع التصديق في مجمل قبل اجله اى خوفا من ظهوره ونقص فيلزم عليه وضع
 وتبطل اوطه وزيادة فيلزم عليه حط الضمان وازيدك (قوله كطعام من بيع) اى على
 المحلول (قوله الزائد والنقص) اف ونشر مرتب على قوله لك وعليك اى ذلك الزيادة
 عليك والنقص سواء قامت عليه بينة ام لا وحكى ح هذا الخلاف اذا اشترى دارا على انها
 ثلاثون ذراعا مثلا فوجدت اكثر هل يفوز به المشتري او يكون شريكا في الزائد واما اذا وجدها
 المشتري انقص فانه بخير (قوله المعروف فيهما) اى الذى جرى به العرف بين الناس كما
 لو وجد الاربع ثلاثا وعشرين ربعا وخمسا وعشرين ربعا فان هذا جرت به عادة الناس في الغالب
 فلا رجوع للمشتري بعد التصديق على البائع بشئ في النقص ولا رجوع للبائع في حالة الزيادة (قوله
 وترك هذا) اى الكلام على الزيادة الفاجشة (قوله وشهدت بمقال المشتري) اى
 شهدت بانه حين الكيل كان ناقصا لهذا القدر الذى ادعاه المشتري (قوله فيرجع بجميع
 النقص) اى ولا يترك له قدر المتعارف ثم انه ان كان الطعام مضمونا كفى السلم رجوع بمثل

النقص وان كان الطعام معيناً كما في البيع رجع بحصة النقص من الثمن كما في المدونة اه بن (قوله
عند عدم التصديق) اي تصديق المسلم اليه والبائع على النقص (قوله والبينة) أي وعند عدم البينة
التي تشهد للمسلم والمشتري بالنقص الذي يدعى به (قوله المصدق له) أي على الكيل (قوله
بل بعته) أي بالكيل وقوله اليه أي الى المسلم والمشتري وقوله من دين له أي للمسلم اليه او البائع
وذلك بان اكثله وكيل البائع او مدينه وارسله للمشتري وكتب ذلك الوكيل او المدين ورقة للبائع اخبره
بذلك وارسل له رسولا اخبره بذلك واخبره هو بنفسه بذلك القدر الذي اكثله وارسله الى المشتري
(قوله الصواب لقد وصله) أي لان هذا جار في مسئلة البيع والسلم والمشتري والمسلم لا ينزاع
في البيع خصوصاً باتفاقهما وانما النزاع في انه هل وصل له وارسل له ما كتب به اليه ام لا فيختلف لقد
وصلت وارسل اليك القدر الذي كتب لي به وكيلى او مديني أو القدر الذي قال لي عليه وكيلى او مديني
اي اخبرني به مباشرة او مع رسول وقوله لقد وصله اي وصل للمشتري والمسلم (قوله ان اعلم الخ) هذا
شرط في اليمين الثانية اي انما يختلف المسلم اليه او البائع على هذه الكيفية اذا كان المسلم اليه اعلم
المسلم او البائع اعلم المشتري قبل ذلك حين اخذه للطعام انه لم يحضر الكيل وان وكيله او مديني كتب
الى كتابا ان الطعام الذي ارسله اليك قدره كذا وكذا وقبله على هذا الوجه ثم ظهر له النقص
الفاحش (قوله بان لم يختلف) أي وان لم يختلف لقد وافاه ما سمى فيما اذا اكثله بنفسه او حضر كيله
وقوله او لم يعلمك يا مشتري أي او لم يعلمك البائع يا مشتري ان مدينه او وكيله اعلمه ان الطعام الذي
ارسله اليك قدره كذا وقوله في الثانية أي فيما اذا لم يكتب له ولم يحضر كيله (قوله ورجعت) أي على البائع
بالطعام ان كان مضموناً كما في السلم او بحصته من الثمن ان كان الطعام معيناً كما في البيع على النقد
(قوله وحلف البائع في الثانية الخ) حاصله ان المسلم اليه اذا لم يعلم المسلم في الحالة الثانية فان
السلم يحلف فان حلف رجع بالنقص فان نكل حلف المسلم اليه انه وصل اليه الطعام على ما كتب
به اليه فان حلف برئ ولا شيء للسلم وان نكل غرم النقص للمسلم والمشتري واما في الحالة الاولى وهو
ما اذا باشر كيل الطعام او حضره او لم يحضره ولكن اعلم المسلم اليه المسلم بذلك ان حلف المسلم اليه فقد
برئ وان نكل حلف المسلم والمشتري ورجع بالنقص فان نكل ايضاً فلا شيء وليس له رد اليمين على
المسلم اليه لانه نكل اولاً (قوله عرضا يغاب عليه) أي سواء كان طعاماً او غيره (قوله فهو)
أي ضمانه منه أي لانتقاله بالعقد الصحيح (قوله ان اهل) أي ان تركه المسلم اليه عند المسلم
هملاً وكسلاً لم تكنه من قبضه (قوله بأن يستثنى) أي المسلم وقوله منفعته أي يومين او ثلاثة فقط
(قوله او يستأجره من المسلم اليه) أي وحينئذ فالسلم ثابت ويضيع رأس المال على المسلم اليه
وهذا اذا كان الهلاك بسماوى فان كان بجناية اسد رجع عليه المسلم اليه بمثله ان كان مثلياً
وبقيته ان كان مقوماً (قوله ان لم تقم بينه بهلاكه منك او من غيرك) أي وادعت ان هلاكه
بسماوى او من اجنبى (قوله وكذا ان تركه على وجه الخ) أي لان الموضوع انه يغاب عليه
ولم تقم بينه بهلاكه (قوله وحلف المسلم) أي ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وانما
التفت من الخطاب في قوله ومنك الى الغيبة في قوله وحلف ولم يقل وحلف لان قوله وحلف
والاخير ليس من كلام المدونة الذي ذكره المصنف بقوله وان اسلمت عرضاً الخ وانما هو تقييد
للتونسى (قوله لانه يهتم على تعديبه) أي لانه يهتم على انه اخفاه وادعى هلاكه (قوله لكان
اظهر في المراد) أي وهو ان محل نقض السلم في الاخير اذا حلف المسلم على هلاكه (قوله وهذا)
محل ضمان المسلم في الاخير ونقض السلم ان حلف حيث لم يشهد الخ وهذا مفهوم من قول الشارح

ان لم تقم بيئته ولو جعله الشارع مفهوماً للثمن كان احسن على انه سيأتي له ادراج هذا تحت قوله ويتبع المجاني فتأمل (قوله فضمناه من المسلم اليه) اي فالمسلم ثابت وضاع رأس المال على المسلم اليه وهذا اذا كان ذلك الاجنبي الذي شهدت البيئته باتلافه غير معلوم وامان علم كان الضمان منه كما يأتي له في قوله ويتبع المجاني (قوله فضمناه منه) اي فيعزم قيمته للمسلم اليه او مثله (قوله واخذ قيمته) اي ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً والحاصل ان رأس المال اذا كان مما يغاب عليه وهلك بيد المسلم على وجه العارية او التوثيق فان قامت بيئته على ان احداً اهلكه كان الضمان منه ولا يتقضى السلم وان لم تقم بيئته على هلاكه كان الضمان من المسلم ويتقضى السلم ان حلف فان نكل خبير المسلم اليه في نقضه وامضائه والرجوع بقيمة رأس المال او مثله على المسلم (قوله وان اسلمت حيواناً او عقاراً) اي فأقلت الحيوان أو أبق أو انهدم العقار بغير فعل احداً وبفعل احداً العاقلين او غيرهما فالسلم ثابت لكن ان هدمه او افلته المسلم اليه فالامر ظاهر وكذا اذا هدم أو أبق بنفسه وان هدمه أو افلته المسلم او اجنبي رجوع المسلم اليه عليه بقيته كما قال المصنف ويتبع المجاني (قوله في هذه) اي في هذه المسئلة وهي اسلام ما لا يغاب عليه من عقار او حيوان والمراد بالسابقة ما اذا اسلم عرضاً يغاب عليه (قوله وهو) اي المجاني في المسئلة السابقة اما المسلم الخ (قوله عند عدم البيئته) اي وذلك عند عدم البيئته باتلافه والحال انه قد وضع عنده للتوثيق او العارية وهذا لا يظهر الا اذا نكل المسلم عن العيمين واختار المسلم اليه بقاء السلم واما اذا حلف وفسخ السلم فلا يعقل رجوع المسلم اليه على المسلم المجاني ولو قال الشارع وهو اما المسلم وذلك حيث اعترف او قامت عليه بيئته بالتلف او لم تقم عليه بيئته به والحال انه قد وضع عنده للتوثيق او العارية كان اولى وحاصل ما في المقام ان الحيوان او العقار اذا ترك هملاً عند المسلم او ودية او للاً انتفاع فانقلت الحيوان او انهدم العقار بنفسه فالضمان من المسلم اليه والسلم ثابت مثل ما لو كان رأس المال عرضاً فانهدم العقار او افلت الحيوان بجناية اجنبي او المسلم فالضمان من المجاني والسلم ثابت واما لو كان الحيوان او العقار عند المسلم للتوثيق او عارية ثم انه تلف من غير بيئته على اتلاف احده فضمناه من المسلم والسلم ثابت وليس كالعرض في ان السلم يتقضى ان حلف المسلم على هلاكه لانه لا يمين هنا على المسلم لان الحيوان والعقار لا يغاب عليه حتى انه يطالب بالعيمين رد قيمة اخفائه وان قامت البيئته على تلفه بجناية الاجنبي أو اقرب بذلك كان الضمان منه والسلم ثابت كالعرض وان قامت البيئته على تلف المسلم له او اقرب بذلك فالضمان منه والسلم ثابت وليس للعقار والحيوان حالة يخير فيها المسلم اليه بين الفسخ والابقاء كالعرض كما انها ليس لها محالة يتعين فيها نقض السلم بخلاف العرض (قوله وان لا يكونا طعامين) فلا يجوز ان تقول لا تخرا السلمك اردب قح في اردب قمع او فول ولا يجوز اسلمك ديناراً في ديناراً فوقع بلفظ القرض والسلف جاز واعلم ان الفلوس المجدد هنا كالعين فلا يجوز سلم بعضها في بعض وانما امتنع ان يكونا طعامين او نقدين لادائهما بالفضل والنساء عند تحقق الزيادة ولادائهما بالنساء عند تماثل رأس المال لا سلم فيه فقوله وان لا يكونا طعامين ولا نقدين أي سواء تساوى بهر رأس المال والمسلم فيه او زاد أحدهما على الآخر واما قوله ولا في أكثر منه او جرد هذا في غير الطعامين والنقدين أه بن وفهوم قوله ولا في أكثر منه او جرد جواز سلم الشيء في مثله من غير النقدين والطعامين كقنطار من السكك ايض في مثله كما سبق قول المصنف والشيء في مثله قرض (قوله ولا شيئاً) أي وان لا يكون رأس المال شيئاً اسلم في أكثر منه من جنسه (قوله كنوب في ثوبين) أي وكسلم قنطار كناب في قنطارين

وكان رب جنس في اردبين (قوله اوفى اجود منه من جنسه) كثوب ردئ في جيد وكفطار كنانا
ايض في فنطار من كان اسود لان الابيض اجود (قوله لساقيه من ضمنان يجعل) أى من
تهمة ضمنان يجعل فاذا اسلمت ثوبين في ثوب فكان المسلم اليه ضمن للمسلم ثوباً منهما للاجل واخذ
الثوب الاخرى في نظير ضمنانه وانما اعتبروها هنا والغوها في بيوع الا جال لان تعدد العقد
هناك اضعفها (قوله الا ان تختلف المنفعة) اعلم ان المسئلة ذات اوجه اربعة لان رأس المال
والمسلم فيه اما ان يختلفا جنسا ومنفعة معا ولا اشكال في المجاوز كسلم العين في الطعام والطعام
في الحيوان واما ان يتفقا معا ولا اشكال في المنع الا ان يسلم الثمن في مثله فيكون قرضا واما ان يتحد
الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا واما ان يتحد المنفعة وتختلف الجنس كالبيع بالبراذين من
الخيل وفيه قولان فمن منع نظر الى ان المقصود من الاعيان منافعتها ومن اجاز نظر الى اختلاف
الجنس وهو الراجح كما يأتي في قول المصنف ولون تقارب المنفعة انظرين (قوله المتعددة) اى فلا
يبد من سلم الحمار السريع المثنى في متعدد غير سريع والعكس واما سلم الواحد في الواحد فلا يجوز
لقول المصنف واجود الا ان يختلفا بالصغر والكبر والاجازان بحمل الصغير كما يأتي كذا في خش
وعقب وقال بن تعبير المصنف بالاعرابية المفيدة لثلاثة تعدد تبع فيه لفظ المدونة وليس المراد
اشتراط ذلك كما توهم بدليل ان المدونة عبرت ايضا بالافراد فقالت كاختلاف الحمار الفارسه النجيب
بالحمار الاعرابي فيجوز اه وفي التبيطة ويجوز ان يسلم حمار يراد للحمل في آخر يراد للركوب اه
وذكر بن قبل هذا الكلام ان الذي يفيد كلام اللخمي انه لا يشترط اختلاف العدد الامع
ضعف اختلاف المنفعة اما اذا قوى اختلاف المنفعة فيجوز السلم ولو اتحد العدد وقيل له ان عرفة
وابن غازي في تشكيل التقييد واختاره شيخنا قائلان هذا هو الذي يقتضيه قولهم ان اختلاف
المنافع يصير الجنس كالجنتين وما قبله من ايقال فيما يأتي بعد (قوله وهي الضعيفة السير)
اشار الى ان المراد بالاعرابية ضعيفة السير سواء كانت منسوبة للاعراب اى سكان البادية
او كانت مصرية لا خصوص المنسوبة للاعراب والا لا يقتضى انه لا يجوز سلم حمار سريع السير
في متعدد من المصرية ضعيف غير سريع كحمار الجباسة والترابين وليس كذلك بل هو جائز على
المعتمد اذا مدار على الاختلاف في المنفعة (قوله سابق الخيل) اى وهو الذي يسبق غيره
في حال الرماحية به واعلم ان الخيل اما عرابية وهي ما كان ابوها من الخيل واما انجمية وهي
البرذونة وهي ما كان ابوها من الخيل واماها من البقر والعربية قسمان منها ما كان متخذاً للرماحية
والجحرى وحسنها بكثرة سبقتها لغيرها ومنها ما هو غير متخذ للرماحية بل للهمجية اى للشيء درجا
كالهوان وحسنها بسرعة مشيها وكثرة درجها واما الانجمية فهي ما اتخذ للعمل وهي تارة تكون
كثيرة الهمجية والدرج وتارة لا تكون كذلك اى لا درج ولا جرى فيها فالهمجية يتصف بها كل
من الانجمية والبرذون اذا علمت هذا فيجوز سلم احد النوعين الاعرابيين في الآخر الواحد في اثنين
اوفى واحد على ما مر ويجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذون الواحد
في اثنين وعكسه ويجوز سلم النوع الاول من الاعرابية وهي التي سبقتها كثير في فرسين
اعرابيين من نوعها ليس سبقتها كبر او اما النوع الثاني وهو الذي لا سبق له بل له درج فلا يجوز سلم
الواحد في اثنين من نوعه اذا علمت هذا فقول المصنف وسابق الخيل اى يجوز سلمه في نوعه الواحد
في اثنين وقوله لا هملاج الهمجية سرعة السير اى المسير درجا فالهملاج هو الهوان اى لا يجوز سلمه
في نوعه الواحد في اثنين الا ان ينضم للهمجية برذونة فيجوز ذلك كالبرذون المتصف بالهمجية فيجوز

ان يسلم في اثنين عربيين اتصفا بالهملجة بل ويجوز ايضا سلم البرذون الهملاج في برذونين خاليتين عن
الهملجة كما هو المتبادر من كلام ابن حبيب انه تقرير شيخنا العدوي (قوله اى سريع المشى) اى
عنده سرعة درج في المشى من غير مراحة وقوله منها حال اى حال كونه من الخيل (قوله عا ليس له
السرعة) اى والحال ان فيه هملجة (قوله ولا يلزم منها) اى من الهملجة (قوله ان يكون سابقا)
اى لغيره في الرماحة لما علمت ان الهملاج لا رماحة عنده (قوله ابواه العجميان) لعل المراد ان ابواه
منشؤه من بلاد العجم اى ان ابواه منسوبان لبلاد العجم بحسب الاصل والا فالبرذون ما تولد من الخيل
والبقرة ربه شيخنا (قوله ولا يحمل كثيرا الحمل) اى انه يجوز ان يسلم الحمل اذا كان يحمل كثيرا في واحد
او اثنين معدين للحمل لكن حملهما قليل وقوله وبسبقة اى يجوز سلم المعد للسبق كالجعين في المعد
للسبق من جنسه الذى هو اقل سبقا واما سلم المعد للعمل في المعد للركوب والسبق والعكس فهو جائز
بالاولى وقوله وصحح وبسبقة اشار به لاختيار ابن عبد السلام اعتبار السابق واعلم ان الابل صنفان
صنف يراد للحمل وصنف يراد للركوب لا للحمل وكل صنف منهما صنفان جيد وردي فيجوز ان يسلم
ما يراد للحمل فيما يراد للركوب وبالسريعة جيدا احدهما في جيد الآخر وفي رده والردى في الجيد
وكذلك في الردى اتفق العددا واختلاف واما اذا كان كل من رأس المسال والمسلم فيه مما يراد للحمل
او للركوب فلا يجوز ان يسلم الجيد في الردى ولا عكسه ويجوز ان يسلم جيدا في ردئين فاكتر وعكسه
ولا يجوز ان يسلم واحدا في واحد تقدم الجيد او الردى لانه سلف جرفعا ان تقدم الردى وضمان يجعل
ان تقدم الجيد انظر بن (قوله وبقوة البقرة) اى فيجوز ان يسلم ثورا قويا على العمل في اثنين ضيعين
لا قوة لهما مثله على العمل وهذا عطف على المعنى اى الا ان تختلف المنفعة بالفراقة وبقوة البقرة
(قوله ولو اثنى) رد بلوعلى من قال ان المبتغى من الاثنى اللبن لا القوة وجنثذ فلا يجوز سلم واحدة
في اثنين اقل قوة منها (قوله وكثرة لبن الشاة) اى فيجوز سلم شاة كثيرة لبن في اثنين ليس
فيهما كثرة لبن وكذا يقال في الجواموس والبقر فظاهر ان البقر يعتبر في اختلاف منافعهما ان
خلاف الظاهر المصنف (قوله وظاهرهما عموم الضأن) اى عموم الشاة للضأن لان قولها الاشارة
غزيرة اللبن يقتضى ان المدار على غزارة اللبن ولا فرق بين معز وضأن ونص المدونة ولا يجوز ان يسلم
ضأن الغنم في معزها ولا العكس الاشارة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس ان تسلم في حواشي
الغنم فتشمل لفظ شاة للضأن انما هو من جهة العلة وهي غزارة اللبن لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن
بعلية مامنه الاشتقاق والالفاظ شاة لا عموم فيه بل مطلق وحينئذ فراد المصنف بالعموم
العام وهو الشمول لا الاصطلاح وهو واستغراق اللفظ الصالح له من غير حصر وذلك لان العموم
الاصطلاحى من وارض الالفاظ العامة وشاة ليس منها واما شمول اللفظ بشئ آخر فظروفيه للعلة
كما هنا فان شمول الشاة للضأن انما هو من جهة العلة كما قلنا (قوله وصحح خلافه) اى صحح ابن
الحاج خلاف ظاهرهما من عموم الشاة للضأن فلا يجوز سلم المتجعة في حواشي الغنم ولو كان لبغها
غزيرة بخلاف المعزة الغزيرة اللبن فانه يجوز سلمها في حواشي الغنم وذلك لان اللبن في الضأن كالتابع
للمنفعة الصوف ولان لبنها غالب اقل من لبن المعز واما المعز فنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو
المقصود منها قال اللقاني وما صححه ابن الحاجب هو المذهب وكتب بعضهم ان قول المصنف وظاهرها
الخ هو المعتمد وان قوله وصحح ضعف قاله شيخنا (قوله من كل الاجناس) اى الا ما يخرج به بعد
من الآدمى والغنم (قوله فيجوز) اى لان اختلاف المنفعة صيرتهما كالجنسين فصار ما يباعه طائفة
عن السلف بزيادة الضمان يجوز (قوله ان لم يؤد ما ذكره بعد الكاف) اشار الشارح بهذا

ان ان الشرط المذكور راجع للاربع صور قبله التي بعد الكاف المتفق عليه منها وهما الاوليان
 والمختلف فيه منها وهما الاخيرتان لانه راجع للاخيرتين فقط (قوله ان لم يؤد الى المزانية) أي
 فان أدى لم يمنع وقوله بطول الخ تصوير للتأدية للمزانية وفيه اشارة الى ان المراد هنا بالمزانية الضمان
 يجعل في الاول والجهل في الثاني وليس المراد بهما معناها المتقدمة وهي بيع مجهول بمجهول
 او معلوم من جنسه وان كان يمكن ان تكون هنا من الاول اعني بيع مجهول بمجهول نظر الجمل
 انتفاع المسلم والمسلم اليه برأس المال والمسلم فيه (قوله الى ضمان مجهول) لان المسلم كانه قال للمسلم
 اليه اضمن لي هذا الاجل كذا فان مات في ذمتك وان سلم عاد الى وكنت منفعة لك أو الثاني لك
 في ضمانك (قوله فكانه قال له خذهذين الكبيرين) الاولى حذفه والاقتصار على ما بعده اذ ليس
 في صورة مما سبق يسلم فيها كبيران لا في صغير ولا في كبير تأمل (قوله وتوالت على خلافه)
 راجع لمثله الا فرادى سلم صغير في كبير وعكسه فهي التي فيها الخلاف فظاهر المدونة جوازه
 وعليه جملة ابن لبابة وابن محرز وغيرهما واختاره البايجي وقال ابن الحاجب انه الاصح وتأول ابو محمد
 المدونة على عدم الجواز وأما سلم صغيرين في كبير وعكسه فهو جائز اتفاقا بشرطه وهو عدم طول
 الاجل جدا بحيث يؤدي للمزانية والتأويل الثاني ضعيف والعمدة الاول كما قال شيخنا العبدوى
 (قوله في جذع اوجذيع) أي فالمسلم فيه لا يشترط فيه التعدد ومثل ما للشارح تحش وشب
 قال شيخنا العبدوى وظاهر المدونة انه لا بد من تعدده والواجب الرجوع له لكن قد علمت مما مر عند
 فارم الحمران المسئلة ذات طريقين وهما هل يشترط تعدد المسلم فيه اذا سلم بعض افراد الجنس
 المختلفة المنفعة في بعض او لا يشترط التعدد والشارح فيما تقدم قدم مشى على اشتراط التعدد ومشى
 هنا على عدم اشتراطه (قوله في غيره) أي من جنسه والا فلا يشترط طول ولا غلط وهذا على
 ان الخشب اجناس وهو الراجح (قوله خلافا لابن الحاجب حيث اكتفى بالغلط) والمحاصل ان
 ابن الحاجب يقول ان وجد اما جاز وان وجد الطول فقط ومنع وان وجد الغلط فقط جازا فادار
 في الجواز عنده على الغلط والمعتمد كلام ابن الحاجب والفرق بين الغلط والطول ان الغلط
 لا يتأني معه اخراج جذوع من الجذع الابشقة بخلاف الطول فقط فانه يمكن ذلك معه بسهولة
 كقوله قطعاه عدوى (قوله واعترض بان الكبير) أي وهو الطويل الغليظ المسلم
 (قوله واجب الخ) حاصله ان مراد المصنف بالغير المسلم فيه جذوع مغيرة لطويل الغليظ
 في وصفه وانما تكون جذوعا اذا كانت خلقة ليس فيها تجر ولا نحت والا كانت جواثر لا جذوعا
 فعلى هذا اذا كان المسلم فيه جواثر منع السلم (قوله ما ليس من نوع الصغير الخ) فيه شيء لانه اذا
 كان الخشب انواعا فلا يشترط الكبير ولا الصغير وقد تقدم اول الكلام اعتبار ذلك (قوله على)
 راجح مقابلة ان الخشب كله جنس فلا يجوز سلم بعضه في بعض مالم تختلف منفعة كالاولاح
 للابواب والجواثر للسقف وهذا القول هو ظاهر المصنف كالمدونة (قوله دونه فيها) أي
 دونه في القطع والجوهرية معا وانما جاز انما يذمها حينئذ (قوله لا في احدهما) أي لان
 كان السيفان دونه في القطع فقط او في الجوهرية فقط فلا يجوز لعدم التباعد فان استويا معه
 في القطع والجوهرية منع اتفاقا لانه سلم الشيء في اكثر منه من جنسه وظاهر قوله في سفين منع سلم
 سيف قاطع جيد الجوهرية في سيف واحد ودونه فيهما هو واحد قولين كما تقدم في فارم الحمر (قوله
 وكما لجذنين) ليس في كلامه ما يعطف هذا عليه الا قوله كفاره الحمر لكن يبعده ان قوله كفاره
 الحمر مثال للجنس الواحد الذي اختلف فيه المنة فلا يصح انه راجع هذا فيه فلو حذف المصنف

الواو من هنا واقتصر على الكاف كان اولى قال ابن عاشر وهذا المسئلة والتي بعدها متعمتان بين
 نظائرها من غطا واحد اه بن وقال شيخنا يصح عطف قوله وكالمجنسين على معنى قوله الا ان تختلف
 المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض الا ان تختلف المنفعة والمجنسان يسلم احدهما
 في الآخر ولو تقاربت المنفعة (قوله ولو تقاربت المنفعة) أى بخلاف متقدما لجنس فلا بد فيه من
 اختلاف المنفعة كما مر كسالم غليظ ثياب كان في رقيقها ورق في غزل في غليظها وعكسه واماسلم غليظ
 ثياب كان في غليظ مثلها ورقية في مثله فالمنع لعدم اختلاف المنفعة (قوله فالاولى الخ) وجه
 الاولوية اختلافهما بالمنفعة اختلافهما في زيادة على اختلاف الجنسية (قوله مثله) أى في الصفة
 اعنى السبق والقوة على الحمل (قوله صفة لمجلين) أى لان مثل لا تعرف بالاضافة لتوغلها
 في الابهام فهى نكرة كوصفها وشدة ابهامها وتوغلها فيه منع تنبيهها بدليل الزيدان والزيدون
 مثل عمرو (قوله فلا يجوز على المشهور) مقابله جواز ذلك وفي المواق ما يفيد ان القول بالجواز
 هو المعتمد لانه رواية ابن القاسم عن مالك وذكر ان المقابل له القول بالكرهه فقط لا بالمنع
 كما هو ظاهر المصنف ونص ابن عرفة عن المازرى وفي جل في جلين مثله احدهما منقذ والآخر
 مؤجل روايتان بالجواز والكرهه فبالاولى اخذ ابن القاسم والثانية اخذ ابن عبد الحكم
 وسعنوان اه قال بن وقد جعل بعضهم الكراهة المروية عن مالك على المنع ورجه عبد الحق
 وابواسحاق التومسي وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله واولى اذا اجلا معا) وجه الاولوية
 انه سواء تعلق الغرض بهذا او بهذا فقد تحقق السلف مع النفع بخلاف مسئلة المصنف فانه لا يتحقق
 السلف الا بالنظر لمجهة واحدة (قوله فان كانا معا الخ) هـ هذا مفهوم قول المصنف مثله وقوله
 اجود اى من الحمل المسلم واعلم ان ذلك المفهوم فيه تفصيل وحاصله انه اذا دفع جلا دنى في اثنين
 اجود منه جاز ذلك مجلا او اجلا او اجل احدهما وكذا لو دفع جلا او دنى في اثنين رديئين فهذه صور
 ستة كما هو الجواز وقد ذكرها الشارح واما لو دفع جلا في جلين احدهما اعلان رأس المال والثاني
 ادنى منه فان مجلا معا ويجعل الاعلا جلا وان اجلا معا ويجعل الادنى منع وان دفع جلا في جلين
 احدهما مساو للجل المدفوع رأس مال والآخر اعلا منه فاجزا مجلا ويجعل المساوى وان اجلا
 او اجل المساوى ويجعل الاعلا مانع لانه المساوى صار الغرض ملتقاه فهو ساف جرنقا
 وان دفع جلا في جلين احدهما ادنى والثاني مساو جلا ويجعل المساوى واخر الادنى وان
 اجلا او اجل المساوى ويجعل الادنى فامنع فالصور احدى وعشرون صورة منعوقا ومفهوما وهذا
 التفصيل نقله ابن عرفة عن اللخمي ومقتضى كلام التوضيح انه لا مفهوم لقول المصنف مثله بل المنع
 مطلقا اذا اجل احدهما او اجلا معا ونحوه قول ح لا مفهوم لقوله مثله وانما هو تنبيه
 بالاخف على الاشد (قوله صنعة شرعية) أى كالصيد به وتوصيل الكتب واحترز بالشرعية من
 غيرها اى كتبا عليه الكلام والصياح فانه لا يوجب جواز السلم في متعدد غير معلم (قوله فيسلم الواحد)
 أى المعلم في الواحد وفى الاكثر غير المعلم أى اذا كان من نوعه واولى اذا كان من غير نوعه واماسلم واحد
 لا تعليم فى اكثر منه من غير صنعة بل تعليم فيجوز بناء على ما نقله ابن رشد في المقدمات من ان الطير
 اجناس لا على سماع عيسى من ابن القاسم وهو المعتمد ان الطير جنس وحينئذ فلا يسلم بعضه
 في بعض الا اذا اختلفت منفعة بالتعليم (قوله وليس كمسئلة فاره الحجر الخ) أى لان قوة الاختلاف
 بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر في غير الادنى ثم ما ذكره من اشتراط التعدد في فاره الحجر
 وقد علمت انه احد قولين والمعتمد عدم اشتراط التعدد فيها كما مر (قوله في غيرها) أى في اثنين

غير بيوض لعدم الاختلاف في المنفعة وأما في واحدة غير بيوض فبما تزلزله قرض (قوله ولا
الذكورة الخ) أي ولا تختلف المنفعة في الحيوان مطلقا سواء كان طيرا أو غيره بالذكورة والانوثة
فليس هذا راجعا للطير فقط بدليل قوله ولو آدميا فلا تسلم الدجاجة في ديكين ولا عكسه ولا الذكور من
الآدمي في أنثيين وعكسه لأن هذا سلف جرنفعا ولا الدجاجة في الديك والأنثى من الآدمي في الذكر
منه لأنه سلم الأجود في الأرء أو ما سلم الذي في الذكر من الآدمي أو من الطير أو غيره ما والأنثى
في الأنثى فهو جائز لأنه قرض (قوله ولا اختلاف اغراض الناس) أي فيهما (قوله ان
لم تبلغ النهاية) أي فان بلغت جاز سلفها في غير بالغة النهاية أعم من كونها لا تغزل ولا تطبخ أو تغزل
أو تطبخ وليكنها غير بالغة النهاية في ذلك كافي عبق (قوله وما ذكره المصنف) أي من أن
المجوارى لا تختلف بالغزل والطبخ ان لم يطبخ النهاية (قوله فلا يسلم حاسب في أكثر منه) أي
لا معرفة له بالحساب (قوله ولا كاتب كذلك) أي في أكثر منه لا معرفة له بالكتابة قال اللخمي
في التبصرة العبيد عند مالك جنس واحد وان اختلفت قبائلهم فالبربري والنوبي والصقلي
وغيرهم سواء لا يسلم احدهم في الآخر لان الصفة تتقلهم فتصيرهم اجناسا اذا كانوا جرن مختلفي
التجارة كبراز وعطار وصانعين مختلفي الصنعة كخباز وخياط فيسلم الصانع في التاجر لا احدهما
في واحد يراد لجرد الخدمة ويسلم احدهما في عدد يراد منه الخدمة (قوله لأنه علم لصناعة) أي
والذي يتقل الرقيق عن جنسه انما هو الصنعة كما علم من كلام اللخمي المتقدم (قوله والمعتمد
انهم لا يتقلان ولو اجتمعا) أي كما هو قول ابن القاسم خلافا ليعبي بن سعيد القائل يتقلها اذا اجتمعا
وقوله ولو اجتمعا الى ما لم يبلغ النهاية ولو في احدهما والانتقال (قوله بخلاف الخياطة والبنائة)
الظاهر انه اذا كان احدهما يبني البناء المعبر والآخر دونه ان ذلك بمشابهة جنسهم وكذا يقال
في الخياطة والنجارة اه شيخنا عدوى (قوله والنجارة بالنون) ويصح قرأته ايضا بالياء (قوله
أو غيرهما) أي كالقرض والسلف والاطلاق وقوله في العرض أي بالنسبة للعرض والحيوان (قوله
والافلا) أي والابان قصد نفع القرض ونفعهما معا فلا يجوز (قوله الا اذا وقع بلفظ القرض)
أي او السلف (قوله فان وقع بلفظ البيع الخ) كما يبعك هذا الدينار بدينار شهر أو ببيعك
هذا الارب القمح بأرب قح شهر أو اسلمك هذا الدينار في دينار شهر أو اسلمك هذا الارب في
ارب مثله لشهر (قوله واطلق) كخذه هذا الدينار في دينار آخذه منك بعد شهر أو خذه هذا الارب
القمح وآخذه منك بعد شهر اربا قال شيخنا ويعمل بالقرائن عند الاطلاق فاذا لم يسموا شيئا وتعرف
انه اذا دفع دراهم في مثلهما يكون قرضا كان ذلك جائزا لا ممنوعا (قوله وان يؤجل) أي لاجل ان
يسلم من يبيع ما ليس عند الانسان المنهي عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فان الغالب تحصيل المسلم
فيه في ذلك الاجل فلم يكن من يبيع الانسان ما ليس عنده اذ كانه انما يبيع ما هو عنده عند
الاجل واشترط في الاجل ان يكون معلوما يعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاءه لئلا لم فيه والاجل
المجهول لا يقيد للغرر وانما حداقل الاجل بخمسة عشر يوما لانها مظنة اختلاف الاسواق غالباً
واختلافها مظنة حصول المسلم فيه فكذا نه عنده (قوله كمن لهم عادة بوقت القبض) أي فلا يحتاج
لضرب الاجل وذلك كارباب المزراع وارباب الالبان وارباب الثمار فان عادة الاول القبض عند
حصاد الزرع وعادة من بعدهم الوفاء بدفع ما عليهم زمن الربيع وزمن جد الثمار (قوله وليس
كذلك) بل الخمسة عشر كافية في الاجل (قوله الا ما لا يجوز البيع اليه) أي كعدة التعجير
فتأجيل الثمن او الثمن اليها مفسد للعقد واما ما أجله عشرون سنة ونحوها فمكروه ولا يقصد البيع

(قوله كالنيروز والمصاد الخ) أى والمحال ان الباقى من حين العقد لذلك خمسة عشر يوما فلا بد من ذلك الا ما يستثنيه (قوله الى ان الايام المعلومة) أى للتعاقدين كالمنصوصة فالاول كخذ هذا الدينار سلما على ارب قح الى النيروز والى عاشوراء اولعيد الفطر واولعيد الاضحى اولولد النبي صلى الله عليه وسلم والمحال انهما يعلمان ان النيروز اول يوم من شهر روت وان عاشوراء عشر يوم من شهر المحرم وان مولد النبي ثانى عشر ربيع الاول وهكذا والثانى كخذ هذا الدينار سلما على ارب قح الى اول شهر رجب واؤاخذه منك بعد عشرين يوما (قوله والمصاد الخ) اشار بهذا الى ان التأجيل بالفعل الذى يفعل فى الايام المعتادة كالتأجيل بها (قوله والصيف والشتاء) أى ولولم يعرفه الا بشدة الحر والبرد لا بالمحساب (قوله واعتبر فى المصاد وما معه) أى من الدراس وقدم الحجاج وقوله ميعات معظمه أى الوقت الذى يحصل فيه غالب ماذكر وهو وسط الوقت المعد لذلك وقوله وسواء وجدت الافعال اعنى المصاد والدراس فى بلد العقد ولم توجد فيها (قوله الا ان يشترط الخ) اشار بهذا الى ان محل اشتراط التأجيل بالتأجيل بنصف شهر يوما اذا كان قبض المسلم فيه ببلد عقده لانها مظنة اختلاف الاسواق فى البلد الواحد وما اذا كان قبضه فى غير بلد عقده فالمشترط ان يكون اقل المسافة الكائنة بين البلدين يومين لانها مظنة اختلاف الاسواق فى البلدين وان لم تختلف بالفعل قال فى معين المحكام اذا شرط القبض بغير البلد الذى وقع فيه السلم ولم يضرب اجل ولم يكن للسلم فيه وقت لا يوجد الا فيه جاز ذلك وكانت المسافة التى بين البلدين كالاجل ويجبر المسلم اليه على الخروج بفور العقد والتمسك بكيلى على الوفاء فاذا وصل الى البلد جبر على القضاء وهذا هو المشهور اه ثمان الاكتفاء بمسافة كيومين مقيد بقيد داربعة اشار المصنف لبعضها والشارح لبعضها (قوله بخلاف ما اذا كانت اقل من يومين) أى فانه لا يكفي ولو اختلف السوق بالفعل فلا بد من التأجيل بنصف شهر فاكتر لار البلدين حيثئذ كالبلاد الواحدة خلافا للجزولى حيث قال يكفي ولو نصف يوم اذا اختلفت الاسعار (قوله ولا بد من اشتراط الخروج) أى حين العقد فخرج بالفعل من غير اشتراطه لا يكفي كمان اشتراطه من غير خروج بالفعل لا يكفي فالشروط مجموع الامرين اشتراط الخروج والخروج بالفعل كما يفيد ابن عرفة (قوله بالمجلس) أى واقربه كما راول الباب (قوله والحاصل ان الشروط) أى المعتبرة فى عدم التأجيل بنصف شهر (قوله خمسة) الاول اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلد الثانية واليه اشار المصنف بتوله الا ان يقبض الخ أى الا ان يشترط قبضه بمجرد الوصول للبلد اذا الشرط اشتراط قبضه فور الا قبضه بالفعل على الثانى ان يكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وان لم يلفظ بمسافتها الثالث ان يشترط فى العقد الخروج فوراً وان يخرج بالفعل اما بنفسه ما او بوكيله ما الرابع تجبيل رأس المال فى المجلس او قرب به الخامس ان يكون السفر فى يومين برا وبغير ربح والحاصل ان السلم لابد ان يؤجل بأجل معلوم اقله نصف شهر الا اذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد وكانت على مسافة يومين من بلد العقد واشترط حين العقد خروجه ما بنفسه ما او بوكيله ما وخرج يومه بالفعل ومثل رأس المال فى مجلس العقد واقربه وكان السفر فى البرا وبغير ربح فاذا وجدت هذه الشروط فلا يشترط التأجيل بنصف شهر اه (قوله راجع لقوله كيومين) أى انه مرتبط به قال بن وفيه نظر لانه يقتضى تحديد المسافة بالبر تارة وبالجراخرى مع انها انما تقدر بالبر فقط فالصواب انه متعلق بقوله ان يخرج أى ان يخرج فى المحال فالواجب ان يكون السير فى البرا وفى البحر بغير ربح والا فلا بد من ضرب الاجل (تنبيه) لو حصل عائق عن الخروج ورجى ان يكشفه انتظروه والاخير المسلم فى البقاء والفتح قاله البدردقرا فى

واما لترك الخروج من غير مائق فسد العدة دفان سافر ووصل قبل مضي اليومين فان كان السفر
 بيراو بغير ربح كان صحيحا وليكن لا يمكن من القبض حتى يمضي اليومان وان كان السفر بربح كان
 فاسدا (قوله والاشهر) أي وكذلك الشهر والشهران فتجعل ال في الاشهر للجنس (قوله
 وان كان) أي ذلك الاول (قوله أي بأول جزء منه) أي بأخر أول جزء منه أي بأخر الليلة
 الاولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤية هلاله وثمرة الخلاف تظهر اذا طالب المسلم المسلم
 اليه وقت رؤية الهلال فامتنع المسلم اليه من الدفع وقال لا ادفع الا بعد مضي الليلة الاولى فان المسلم
 اليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الاول (قوله على القول) أي عند المازرى (قوله
 والمعتمد الخ) هذا هو الذي رجحه ابن رشد في نوازل اصبح من كتاب النذور ورجحه ايضا ابن زرب
 وابن سهل وعزه لمالك في المبسوط والعنينة قائلا لا يكون حلول الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر
 كذا في وسط السنة اذا قال في سنة كذا اه بن (قوله ومثله) أي مثل في ربيع في العام
 الغلاني أي مثله في جريان الخلاف وقد علمت المعتمد منه (قوله لحقة الامر) عليه لمخدوف أي ولا
 يضرب الجهل لاحتمال اوله ووسطه وآخره لحقة الامر (قوله ويحمل) أي قوله اقصيك في اليوم
 الغلاني على طلوع فجره أي على ان القضاء وقت طلوع فجره (قوله وان يضبط بعبادته) أي ان
 من شروط صحة السلم ان يضبط المسلم فيه وان يكون ضبطه بما جرت العادة بضبطه به في باد السلم فلا
 يصح اذا لم يضبط كخذه هذا الدينار سمساعلى في قمع مثلا من غير ضبط لقدره واضبط بغير ما يضبط
 به كخذه هذا الدينار سمساعلى فنطار قمع أو اردب لحم أو اردب بيض أو قطار بطيخ (قوله يصح
 الخ) الاظهر انه مثال لما يضبط بالوزن وقوله الا في والبيض مثال لما يضبط بالعدد على سبيل
 الف والنشر المرتب (قوله وقدس بخيط) أي بسعة خيط ويوضع عند ادمين حتى يتم الاجل
 فاذا حضر الرمان قيس كل رمانة بالخيط (قوله ولو بيع وزنا) بان يقال اسلمك في قطار من
 الرمان دينار كل رمانة سعة هذا الخيط أو اسلمك دينار في مائة رمانة كل رمانة سعة هذا الخيط
 آخذ ذلك منك في شهر كذا (قوله لانه يقاس بالفعل) أي عند العقد (قوله ويحمل)
 أي كان يقال اسلمك دينار في عشرة اجمال برسوم كل حمل على هذا الحمل ويحمل تحت يدا من
 (قوله واجزءه) واعتبر قياسها ايضا بخيط كاسلمك دينار في مائة خزة من البرسيم والكرات
 والكربرة كل خزة على هذا الخيط آخذها منك في شهر كذا (قوله لا بعدان) أي او قيراط
 او قصبة ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداءة لانه يختلف ولا يحاط بصفته فلا يكون السلم في هذا أي
 في القصيل والبقول الاعلى الاجمال او الخزم (تنبيهه) لوضاع الخيط الذي يعتبر عند
 العقد القياس به جرى على ما يأتي في ذراع الرجل المبعين حيث تعذر معرفته كذا ينبغي (قوله
 او بتخرف على بعبادته لا على كيل للملايقضى انه لا بد من جريان العادة بالتخري (قوله وهل
 الخ) حاصلة انه اذا فقدت آلة الوزن وكان لم قدرها واحتجنا السلم في اللحم مثلا فيجوز ان تسلم
 الجزار في مائة قطعة مثلا كل قطعة لو وزنت كانت رطلا او رطلين او غير ذلك وكذلك اذا عدت آلة
 الكيل وعلم قدرها واحتج السلم في الطعام فتقول للسلم اليه اسلمك دينار في قمع ملي زكيتين كل
 زكيتة لو صكيت كانت اردبا آخذ ذلك القمع في شهر كذا هذا معنى ضبط السلم بالتخري على التأويل
 الاول والتأويل الثاني يقول المراد ان تأتي للجزار بحجر او بقطعة لحم مثلا وتقول له اسلمك في مائة
 قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر او قدر هذه القطعة اللحم والفرض انه لا يوزن
 اللحم بعد حضوره بهذا الحجر اصلاب اذا جاء الاجل اعطى المسلم اليه مائة قطعة لحم مماثلة لذلك الحجر

تحو يابدون ان توزن به والافسد وتأتى لصاحب القمح بقفة او غرارة مثلا لا يعلم قدرها وتقول له اسلمك
 دينارا في قيم لو كيل بهذه القفة لكان مثله امرأة او مرتين آخذته في شهر كذا ولا يكال بها عند حضوره
 بل يتعمرى المائل للمثاهرة او مرتين والافسد للجهل والاول لابن ابي زمين والثاني لابن زرب **(قوله)**
 وان نسبته أى المجهول معلوم وقوله أى المجهول واعتبر المعلوم وحينئذ يكون العقد صحيحا
(قوله وجاز بذراع الخ) كاسمك دينارا في ثوب طوله ثلاثون ذراعا بذراع فلان واره ذراعه وقوله
 رجل معين فان لم يعين الرجل في سماع اصبع من ابن القاسم يحملان على ذراع وسط اصبع وهذا
 مجرد استعسان والقياس القسح فان خيف غيبة ذى الذراع اخذ قدره وجعل يسد عدل ان اتفقا
 والاخذ كل منهما قياسه عنده فان مات او غاب ولم يأخذ قياسه وتنازعا في قدره فان قرب العقد بان
 لم يفت رأس المال تحالفا وتفا سخاوان فات فالقول قول المسلم اليه ان اشبه فان انفرد المسلم بالشبه
 كان القول قوله فان لم يشبه واحدهما جلا على ذراع وسط ولا ينش قبره ان دفن ليقاس ذراعه
 ولودفن بقرب **(تنبيه)** قوله وجاز بذراع رجل محمل الجواز ما لم ينصب السلطان ذراعا والافلا
 يجوز كما في الواقع عن ابن رشد **(قوله اى عظم ذراعه)** أى وليس المراد ذراعه المجدد والحشب
 الذى يقبس به **(قوله كويبة وحفنة)** كاسمك دينارا في ويبة وحفنة بحفنة فلان لشهر كذا
 فالويبة معلومة والحفنة غير معلوم قدرها اذ لا يعلم هل هي ثلث قدح او نصفه والمراد بالحفنة ملى
 الكفين معالاما تقدم في الحج من انهما لملي يد واحدة **(قوله اذا اراه اياها)** الاولى صاحبها
 والحاصل انه لا بد من رؤية صاحبها او مارية الحفنة فيه الخلاف **(قوله وفي الوييات الخ)** اراد
 بها ما زاد على الواحدة وكذلك الحفنت فاذا اسلم في ويات وحفنت معلومات كثلث ويات وثلاث
 حقنات بحفنة فلان فهل يجوز ذلك وهو قول ابى عمران وظاهر الموازية او ينع كاهو نقل عياض
 عن الاكثر وسحنون قولان بناء على تعدد العقد بتعدد المعقود عليه وعدمه **(قوله وان تبين**
صفاته التى تختلف بها) أى بسببها **(قوله كان اوضح)** أى لان المنظور له اختلاف الاغراض
 لا القيمة وقد يقال ان القيمة تتبع الرغبات وتختلف باختلاف الاغراض وحينئذ فالصفات التى تختلف
 بها القيمة تختلف بها الاغراض وحينئذ فعبارة المصنف ظاهرة لا اعتراض عليها **(قوله كالنوع)**
 خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك كالنوع وما عطف عليه والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا كما نه قيل
 وماتلك الاوصاف التى تختلف بها القيمة فقال وذلك كالنوع **(قوله أى الصنف)** فلا يصح ان يقول
 اسلمك فى آدمى مثلا بل لابد من بيان صنفه **(قوله واللون)** أى كسكونه احمر او ابيض واسود
(قوله الاظهر انه بالجر) أى ويجوز فيه الرفع والنصب أى واللون يزيد على ما تقدم في الحيوان
 والنبات والعسل او يزيد اللون على ما تقدم في الحيوان والثوب والعسل **(قوله وادخلت الكاف)**
 أى الداخلة على اللون **(قوله وليس بالازم الخ)** أى بل بيان الصنف والمجودة أو الرادة او التوسط
 بينهما لازم في كل مبيع واما اللون وما دخلته الكاف من الطول والعرض الخ انما يحتاج لبيان
 اذا كانت الاغراض تختلف باختلافه واللون يختلف باختلاف الاغراض باختلافه في الثياب والعسل
 وبعض الحيوان كالآدمى والنخل والطول والعرض يختلف باختلافه في الثياب والغلط
 والرقعة يختلف باختلافها في الثياب والعسل والصغرو والكبر يختلف باختلافها في الثياب
 في الحيوان **(قوله وانما المراد)** أى بقوله وان بين كاللون فيما يحتاج لبيان اللون **(قوله وما**
ادخلته الكاف) أى وليسان ما دخلته الكاف من الطول والعرض والغلط والرقعة والصغير
 والكبير **(قوله ونحوه)** أى كالقرد والحماموس والغنم **(قوله متعلق بتبين صفاته)** أى وان تبين

في الحيوان والثوب والعسل صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وذلك كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما واللون هذا اذا قرئ اللون بالجر واما على قراءته بالنصب او الرفع فقوله في الحيوان متعلق بمجذوف اي ويريد على ما تقدم من النوع وما بعده في الحيوان والثياب والعسل الملون او اللون يراعى ما تقدم في الحيوان (قوله ومرهه) اعترضه ابن غازي بأنه لم ير من ذكر وجوب بيان المرعى في العسل والمصنف مطلع ورده ح بان المازري في شرح التلخيص نص عليه اه بن وانما وجب بيان المرعى في العسل لا بخلافه بذلك طمحا ورائحة وحلاوة (قوله بين ما ذكر) اي من النوع والجودة والرداءة او التوسط (قوله الناحية) اي المأخوذ منها ككون التمر مدنيا او احيا او برليسا والمحوت من بحر عذب او ملح او من بركة الفيوم او نحو ذلك (قوله كالأكبر والصغر) اي فيبين في التمر والمحوت كونه كبيرا او صغيرا او متوسطا (قوله وكذا في البر) اي وكذا بين ما ذكر في البر (قوله من الاوصاف الخمسة) أي نوعه وجوده او رداءته او كونه متوسطا ولونه من كونه ابيض او احمر ولا بد فيه ايضا من ذكر البلدان اختلفت قيمة البر باختلاف البلاد اخذ من قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة (قوله ان اختلف الثمن بهما) اي بكل واحد منهما مع مقابلة فالمدار على عرف البلدان اختلف الثمن فيهما بذلك وجب البيان والافلا ولا شك ان هذا المعنى قد اشار له المصنف ولا بقوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وحينئذ فلا حاجة لما هنا مع ما تقدم (قوله وسمراه) اي ويدكر كونه سمراه اي حمرا وقوله او محمولة اي بيضاء وقوله ببلد اي اذا وقع عقد السلم ببلد هما به واعترض على المصنف بأنه ان اريد بالسمراه والمحمولة مطلق سمراه ومحمولة كان ذكر النوع مغنيا عنهما لانها نوعان للبر وان اريد بهما سمراه على وجه خاص اي شديدة الحمرة وبالمحمولة على وجه خاص اي شديدة البياض كانت الجودة والرداءة مغنية عنهما لانها حينئذ داخلان في الجودة والرداءة والحاصل ان ذكر النوع والجودة والرداءة مغن عن ذكر السمراه والمحمولة (قوله ولو بالحمل) رد بلوغه على ابن حبيب القائل انها اذا كانا يحملان لبلد فلا يجب البيان اي بيان كونها سمراه او محمولة ولا يفسد السلم بترك ذلك (قوله بل الموافق للثقل اي نقل ابن يونس والحاصل ان ابن يونس حكى خلاف ابن حبيب في الثبت فقال اذا كانا في البلد ثبتا فلا يجب البيان عند ابن حبيب واما بالمد الحمل فيجب فيها البيان اتفاقا وطريقة ابن بشير كما قال المصنف ان خلاف ابن حبيب انما هو في بلد الحمل واما بالمد ثبت فيجب فيها البيان اتفاقا (قوله فالمحمولة) الفاء واقعة في جواب شرط مقدرا أي بخلاف مصر فلا يجب البيان واذا اردت معرفة المقضى به فيها فالمحمولة لانها هي الموجودة فيها وكذا يقال فيما بعده (قوله وهذا) اي كون الموجود بهما سمراه والمحمولة والموجود بالشام انما هو السمراه بالنسبة للزمان المتقدم (قوله والا) اي والآن ان هذا بالنسبة للزمان المتقدم بل قلنا ان هذا حتى بالنسبة لزماننا هذا فلا يصح لانها هي السمراه والمحمولة في كل من مصر والشام في زماننا هذا (قوله ويحمل) اي عند عدم البيان وقوله على الغالب اي على الاكثر عند أهل البلد في الاطلاق لا الوجود على ما يأتي في المتن (قوله ما ذكر) أي من النوع والجودة والرداءة او التوسط بينهما ولا يحتاج لبيان اللون في الحيوان الا اذا كان آدميا او من الخيل كما مر للشراح (قوله ويدكر سمراه) اي في ارفيق يذكر كونه بالغاه او مرهقا ويا فاه او هو مادون المراهق وفي غير ارفيق يبين كونه جذعا او ثيبا او يذكر عدد السنين كابن سنة او سنتين وقد يستغنى عن ذكر السن بذكر الجودة او الرداءة لان ما صغير سنه من ما كثر اللحم جيد وغيره ما كثر اللحم ربحا يرغب في كبره ما لا يرغب في صغيره وقد

يستغنى بالمجودة والزيادة عن ذكر السمن والذكورية وضديهما (قوله لامن كنجب) أى اظهر
أوتخذ (قوله والسمن) الموافق لارمن ذكر السمن في الحيوان اه قلت ذكره ابو الحسن عن جامع
الطائرون نقله الموافق عن ابن يونس في اللحم والحيوان مثله اه بن (قوله ويبين ما ذكر في اللحم) المراد
بما ذكر النوع والمجودة والزيادة والتوسط بينهما والذكورية والسمن وضديهما (قوله الخاص به)
دفع هذا ما يقال ان ذكر اللون هنا مكررم ما مر وحاصل الجواب جل ما هنا على اللون الخاص بالريق
وما تقدم يحتمل على اللون العام مثل مطلق جرة اوسواد وقديقال اذا جل ما تقدم على اللون العام
كان يستغنى عنه بذكر الجنس تأمل ابن غازى وفي اكثر النسخ اسقاط اللون هنا لتقدمه في الحيوان
الذى هو اعم من الرقيق وعلى هذا فيحتمل اللون فيما تقدم على الخاص ولا يغنى عنه ذكر
الجنس (قوله الخاص به) أى فاذا اسلم في عبد رومى فذكر لونه الخاص به من كونه شديدا
البياض او بياضا مشربا بجمرة واذا اسلم في عبد اسود فذكر لونه الخاص به من كونه شديدا
السواد او كونه يميل لصغرة او حمرة (قوله والكحل) أى ويزيد الكحل وهو داخل تحت الكاف
(قوله وهو) أى الكحل (قوله وكذا في الثوب) أى وكذا بين ما تقدم من النوع والمجودة
والزيادة والتوسط بينهما واللون في الثوب ولوحذف الثوب فيما مر لكان اولى لاغنا ما هنا عنه
او قال اولى في الحيوان والعسل ومرعاه وفي الثوب والرقعة والصفاقة وضديهما لاغنى عن ما هنا تأمل
(قوله وضديهما) فضاء الرقة الغلظ والصفاقة وهى المتانة ضدها الخفة (قوله المعصر منه)
اعترض بان المعصوم في فعله عصر ثلاثيا فكان حقه ان يقول المعصوم منه كذا بحث ابن غازى
واجاب بعضهم بورد عصر الرابعى في قوله تعالى وانزلنا من المعصرات قيل هى الريح لانها تعصر
السحاب (قوله من الزيتون) بيان للنوع المعصر منه (قوله وهذا) أى بيان المعصر به
والمعصر منه (قوله بما تقدم) أى بيان النوع والمجودة والزيادة وفيه ان هذا الاعتراض انما
يتوجه على المصنف الاول قال وفي الزيت والمعصر منه بالواو كما قال فيما سبق حتى يفهم منه
الاحتياج لبيان الاوصاف السابقة ويزيد عليها بيان المعصر منه والمعصر به وان ذلك قدر زائد على
ما سبق فيقال انه ليس كذلك اذ ما هنا مندرج فيما سبق والمصنف انما قال وفي الزيت المعصر منه
اى ويبين في الزيت النوع المعصر منه وهذا لا يقيدانه بذكر الاوصاف السابقة ويزيد عليها بيان
المعصر منه تأمل (قوله وجل الخ) مثلا لو كان اهل البلد يطلقون الحميد على القمح الذى اذا
غربل الارذب منه يأتى نصف اربدب وعلى الارذب الذى اذا غربل يأتى ثلثي اربدب وعلى القمح الذى
اذا غربل الارذب منه يأتى ثلاثة ارباع اربدب وكان الغالب في الاطلاق الاخير فاذا اسلم في قمح وقال
بشرط ان يكون جيدا واطاق قضى بهذا الغالب في الاطلاق فلو كان اهل البلد يطلقون الحميد
على الثلاثة من غير اخلاص في الاطلاق قضى بالوسط وهو الذى اذا غربل الارذب منه يأتى ثلثي اربدب
فقوله على الغالب اى في الاطلاق لفظ الحميد عليه كما يفيد الباسجى لا ما يغلب وجوده في البلد كما قاله
ابن فرحون في شرح ابن الحساج وقوله والا فالوسط اى ما يصدق عليه الحميد والردى وليس
المراد بالوسط بين الحميد والردى كما قال الشارح تبعا لابن فرحون كذا قرر شيخنا تبعا لعق
ولكن ما قاله ابن فرحون من ان المراد بالغالب الغالب في الوجود أى الاكثر عند اهل البلد
وان المراد بالمتوسط الغالب المتوسط بين الحميد والردى هو ما رضاه طغى وبن (قوله وهو مؤدالخ)
أى اذا كان ذلك المعين عند المسلم اليه فان كان عند غيره ادى لبيع ما ليس عند الانسان وهو منهى
عنه لا يقال ان هذا الشرط يغنى عنه ما تقدم من قوله وان تبين صفاته اذ لا تبين في الحاضر المعين

فتمين ان التدين انما هو لما في الذمة وحينئذ فكان ينبغي الاستغناء عن هذا الشرط بما قبله
لانا نقول ان تدين الصفات قد يكون في غائب معين موجود عند المسلم اليه فلهذا احتيج له هذا
الشرط **(قوله وهو ممنوع)** أي لانه قد يهلك قبل قبضه فيتردد الثمن بين السلفية ان هلاك وبين
الثنية ان لم يهلك **(قوله معنى شرعي)** أي وصف اعتباري يحكم به الشرع ويقدر وجوده في المحل
وهو الشخص من غير ان يكون له وجود فهو نظير قوله في الطهارة صفة حكمية وقوله قابل الخ
الاستناد فيه مجاز أي يقبل المكاف بسببه ان يلزم بارش الجنبات واجور الاجارات وانما ان
البياعات ونحو ذلك ويقبل بسببه أيضا الالتزام للاشياء فاذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه
قال القرافي بعد هذا التعريف وصح اناطة الاحكام بهذا الوصف وان لم يكن له وجود لا ارتباط
تقديره باوصاف لما تحقق وهي العقل والبلوغ والرشد عن بلوغها لا ذمة له من اجتماع هذه
الشروط فيه رتب الشرع عليه هذا المعنى المقدر وهو الذي تقدر الاجناس المسلم فيها مستقرة فيه
حتى يصح مقابلتها بالاعراض المقبوضة وتقدر انما المبيعات مستقرة فيه وكذا صدقات الانكحة
وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدر في حقه لا ينعقد في حقه سلم ولا ثمن لاجل ولا حوالة
ولا شيء من ذلك **(قوله وقبول الازام)** أي من الغير اذا كان ذلك الغير كما **(قوله ووجوده)**
عند اجله أي ان يكون مقدورا على تحصيله وقت حلول الاجل لئلا يكون الثمن تارة سلفا وتارة
بيعا **(قوله ولا يشترط وجوده في جميع الاجل)** أي بل الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله
عند حلول الاجل ولو انقطع في أثناء الاجل بل ولو انقطع في الاجل بتمامه ما عدا وقت القبض بخلاف
لا في حنيئة المشروط لوجوده في جميع الاجل **(قوله وان انقطع قبله)** أي هذا اذا كان موجودا
في الاجل بتمامه من حين عقد السلم بل وان انقطع قبل المحلول ووجد عنده **(قوله وعطف على)**
مقدرا الخ انما يجعله عطف على قوله ووجوده الخ لاقتضائه فسادا اذ هو مخرج من الشرط
اي يشترط كذا الانسل الخ فقتضاه صحة السلم في نسل الحيوان وهو باطل **(قوله او مجرور)** هو
الاولى لان محقق الوجود هو السلم فيه والمتصف بالجواز العقد **(قوله لفقد الشرطين)** أي
لانتفاء الاول بحصول التدين والثاني بعدم وجوده اذ قلتم اذ لا يوجد السلم فيه عند الاجل
(قوله وتعبه ابن عرفة) أي في شرحه لابن الحساج **(قوله المنع مطلقا)** فاذا قال نخذ هذا
الدينار سلما على عجل من اولاد هذه البقرات وكانت الفأفأه يمنع على المعتمد خلافا لظاهر المصنف
من الجواز لان كثرة البقرات صيرها كغير المعين فكان المسلم فيه في الذمة والغالب حصول
الولادة عند الاجل **(قوله فخذ في من الثاني الخ)** قد تبسع الشارح في قيد القلة في الحائط
المعين تت واعترضه ابن عاشور وطى بان المدونة وغيرهما من وقت عليه لم يقيد الحائط بالصغر
فظاهر كلامهم اوصرحه ان الحائط قليل وان كان كثيرا في نفسه وهذا مراد المصنف ولذا أخرجه عن
قوله وقل اه بن **(قوله فيمنع السلم فيه)** أي فاذا قال لا نخذ هذا الدينار سلما على قطار
من بلغ هذا الحائط أخذه مثله وقت كذا فانه يمتنع بمعنى انه لا يكون سلما حقيقة بحيث يجوز اخذه
عند الاجل بدون الشروط الآتية بل هذا العقد يبيع حقيقة وسلم مجازا فلا بد من الشروط الآتية
(قوله المذكور) أي المعين الصغير **(قوله غير انه تارة يقع العقد)** أي على غير الحائط المذكور
(قوله وليس كل منهما) أي من الحالين أي واحدة العقد في كل من الحالين شروط **(قوله وحينئذ)**
أي وحين اذ كان العقد المتعلق بغير الحائط المعين ببيعا حقيقيا سلما **(قوله فالتفرقة)** أي
بين ما اذا سمى سلما وما اذا لم يسم حيث اعتبر في كل شروط على حدة منظور فيها للفظ لا للعنى

والاقتل ان التفرقة منظور فيها للفظ بل لا معنى فلا يصح لان العقد على الثمار في الحالين يبيع
لانه في احدهما يبيع وفي الآخر سلم لان الغرض الخ (قوله وهي احدى المراضع التي فرقوا
فيها بين الالفاظ) أى وان كانت المعاني متقدمة (قوله وشرط الشراء ثمرة الحائط المعين الخ)
أى ائحة شراء ثمرة الحائط المعين (قوله لان تسميته الخ) علة لعدم المنسافة واجاب الالتفات عن
المنسافة بجواب آخر وحاصله ان قوله او حائط أى سلم في جميع غره كل قنطار وارذب بكذا فلا يجوز
ذلك ويحرم وقوله وشرط ان سمي سلما أى وشرط في صحة العقد سلما على بعض غر الحائط المعين مثل
قنطار منه او قنطار بن خامر فيما اذا سلم في جميع غره وهذا فيما اذا سلم في بعضه وكلاهما على
الكيل (قوله لا يشترط فيه شئ منها) أى وليس كذلك بل ان سمي سلما اشترط لصحة البيع شروط
ستة وان سمي بغيرها اشترط شروط خمسة واعلم ان هذا هو قول بعض القرويين واعقده ابن يونس
وابو الحسن وظاهر المدونة اعتبار الشروط كلها سواء سمي سلما او بغيرها وظاهر ان الحاسب وابن
عرفة انظر طغى اه بن (قوله فانه شرط في السلم) أى فيما اذا سمي سلما (قوله الشرط الاول)
أى فيما (قوله ازاؤه) أى اصغراره او احراره وطيب غير الخلل كازائه وان كان لا يحرى
فيه قوله واخذ بسرا اورطبا قاله عقب (قوله سعة الحائط) أى والا فلا يجوز للغير (قوله
وكيفية قبضه) أى ويبيان كيفية القبض حال العقد قال ابو الحسن عن ابن يونس اذا شرط ما يأخذ
كل يوم من وقت عقد البيع او من بعد اجل ضربه فذلك جائز وان لم يضرب اجل ولا ذكر ما يأخذ
كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذ فالببيع فاسد لانهما سماه سلما وكان لفظ السلم يقتضى
التراخي علم انهما قصد التأخير ففسد لذلك (قوله متواليا) أى كل يوم وقوله او متفرقا أى يوما بعد
يوم او يوما بعد يومين (قوله وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض) أى لانها شروط ثلاثة زائدة
على الخمسة فتكون ثمانية وقوله متواليا او متفرقا الخ قضيته انه اذا وقع العقد على اخذه دفعة
واحدة لا يصح والمعمد الحقة فالضرائعها هو السكوت حين العقد عن بيان ما يأخذه كل يوم وعن
بيان ابتداء وقت الاخذ اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وحمل) أى عند السكوت على
الحمل أى على اخذه دفعة واحدة حالا وتأخير قبضه لا يضر (قوله لان لفظ البيع الخ) هذا
اشارة للفرق بين ما اذا سمي سلما يشترط بيان كيفية القبض واذا سمي بغيره لا يشترط بيانها
(قوله يقتضى) المناجزة لكن لو تأخر القبض لم يضر (قوله واسلامه) أى رأس المال لما لم يملكه
(قوله او بعد من قريب كنهف شهر فها) هذا هو المعمد وقيل ان العشرين قريب يجوز تأخير القبض
اليها وقيل لا يجوز تأخير القبض عن وقت العقد أصلا (قوله فلا يضر) أى اذا كان اجل الشروع
لا يستلزم صير ورته تمرا والافسد (قوله والسادس فيها اخذه الخ) لا يخفى انه لا معنى لمحمل
اخذه بسرا اورطبا بشرط اذا الشروط معتبرة حال العقد وهو في حالة العقد لم يأخذه بالفعل فالاولى
أن يقال قوله واخذه بسرا أى واشترط اخذه بسرا واما الاخذ بالفعل فيجعل امراطارنا أى انه اذا
وقع العقد على الكيفية المذكورة فانه يقتضى بأخذه بسرا اورطبا لا تمرا (قوله ليعد الى آخره)
أى فيدخله الخطر وضعير بينه لا تمر (قوله حين وقع العقد عليه بمعباره) أى كما اذا قال خذ
هذا الدينار سلما على قنطار من ثمرة هذا الحائط او اشترى منك قنطارا من ثمرة بدينار (قوله فان
وقع عليه جزافا) كم لوقال خذ هذا الدينار سلما في ثمرة انك كاه واشترى ثمرة طائلك هذا كله
بدينار (قوله لان الجزاف الخ) أى بخلاف غير الجزاف فانه لم يدخل في ضمان المشتري بالعقد
وانما يدخل في ضمانه بالتوفية (قوله قد تناوله العقد الخ) هذا لكافية عن دخوله في ضمان

المشتري بغير العقد فقولوه وقد دخل الخ عطف نفسه (قوله الاضمان الجوايح) أي وهو خلاف الأصل أي الكثير أي انه امر نادر (تنبيه —) لا يشترط في صحة العقد على غير الحائط المعين بغيره بل رأس المال ولو سمي سماً لانه مجاز كما مر نعم يشترط كون رأسه غير طعام فان كان طعاماً منع للقبضة وأنه اذا ضبط فلا بد من ضبطه بعبارة المعتاد فيه فان بيع خزانة فالامر ظاهر (قوله فان كان الخ). أي انه اذا سلم في قدر معين من الرطب والموضوع بحاله ان الحائط معين وكان بالحماحين العقد رطباً واشترط المسلم على المسلم اليه بقاء ذلك الرطب على أصوله حتى يتقرر فانه لا يجوز له بعد ما بين الثمر والرطب فيدخله الخطر ولقلة أمن الجوايح فيه فان قبضه بعد الثمر او قبله معضى العقد ولا يفسخ (قوله لانه ليس من المحرام البين) أي المتفق عليه (قوله قاله) أي قال هذا التعليل (قوله انه اذا اطلع عليه قبل القبض) أي وقبل اليبس (قوله وهل المنزهي الخ) أي اذا سلم في قدر معين على الكيل من ثمر حائط معين والحال انه منزه أي اجراءه وصرفه وشرط المشتري بقاءه على أصله حتى يتقرر هل يكون حكمه حكم اشتراط ثمر الرطب فيقبضه ولو كان قد قبضه قبل الثمر وعليه الاكثر من الشيوخ كابن ابي زيد ووصوبه عبدالحق وألا يكون حكمه كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض وحينئذ يرجع على المشتري بالمثل ان علمت مكبلته والافاقية وهذا رأى ابن شبلون (قوله بضم الميم وكسر الهاء) عبارة ابن التبر في النهاية عن بيع الثمر حتى يرزهي وفي رواية حتى يرزهي يقال رزهي النخل يرزها اذا ظهرت ثمرة وازهي يرزهي اذا اجروا صفة وقيل هو بمعنى الاجرار والاصفرار ومنهم من انكر يرز هو ومنهم من انكر يرزهي اه افا علمت ذلك تعلم انه يصح ضم ميم الزهي لانه من ازهي وفصحها لانه من زهي خلا فان اقتصر على الفتح ولن اقتصر على الضم كالشارح (قوله كالبيع الفاسد) أي في غير هذه الجزئية فلا ينافي انه فاسد في هذه الجزئية ايضاً (قوله ما لم يفت) أي بحواله سوق فاعلى والامضى بالثمن (قوله او هدمه) أي بسرقة مثلاً (قوله فان انقطع ثمر الحائط المعين) أي ومثله ثمر القرية الغير المأمونة على ما استظهره وسواء كان الانقطاع بجائحة او بفوات الابان على الصواب فقول الشارح بجائحة أي او بفوات الابان قال طعي تعبيره بالانقطاع كالمدة ظاهرة في انقطاع ابانه وكذا لو تلف بجائحة فالمدار على عدم قبض الكل قال ابن عبد السلام وانما وجب الرجوع بحصة ما بقي لان المبيع في هذه المسئلة معين فيكون حكمه حكم سائر المعينات من فسخ البيع لتلفه او هدمه قبل قبضه وليس من السلم في شيء ولذا قال في المدونة اذا قبض بعض سلمه ثم انقطع ثمر ذلك الحائط لزمه ما اخذه بحصته من الثمن ورجع بحصة ما بقي ولا يجتلف في هذا كما اختلف في المضمون اذا انقطع ابانه قبل استيفاء الثمن وهو الاتفاق في كلام المصنف فقول عجم ومن تبعه هذا اذا كان الانقطاع بجائحة واما بفوات الابان فسيأتي حكمه وهم لان ما يأتي في المضمون وما في حكمه وهو القرية المأمونة اه بن (قوله بعد قبض بعضه) أي واما لو انقطع ثمر الحائط بجائحة او بفوات ابان قبل ان يأخذ شيئاً فانه يتعين الفسخ ايضاً ولا يجوز البقاء لتقابل لياخذ من ثمرة (قوله ورجع بحصة ما بقي) أي من الثمن (قوله عاجلاً اتفاقاً) ظاهره ان تجعل الرجوع بما بقي واجب وانته من حق الله تعالى وليس كذلك وعبرة ابن يونس كافي المواق ورجع بحصة ما بقي من الثمن مجعلاً بالقضاء ومعناه انه ان طلب تجديله يرضى له به وله ان لا يأخذه عاجلاً وينتظره لان ذلك من حقه ولا يحذره فيه وانما منع من البقاء لتقابل لياخذ من ثمرة اه بن والحاصل انه متى انقطع ثمر الحائط بجائحة او بفوات ابان فانه يتعين الفسخ ولا يجوز البقاء لتقابل حصيل الانقطاع قبل قبض شيء منه او بعد

ان قبض بعضه الا انه في هذه انما يفسخ العقد فيما بقي من غير قبض وكل هذا اذا كان المسلم فيه قد دفع الثمن فان كان لم يدفعه جاز البقاء لقابل اذا تراضيا عليه لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين كذا في خش (قوله وله اخذ بدله) أي بدل ما بقي له من الثمن أي عاجلا ولا يؤخر ما يأخذه من البدل قال ابن القاسم فان تأخر قبض ما يأخذه بدلا عن ثمن ما بقي له لم يجز لانه من فسخ الدين في الدين وقوله وله اخذ بدله ولو طعنا ما لا يقال انه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لانا نقول العقدة قد انقضت فعما لم يقبض فمأخذه من طعام او غيره ليس ثمننا عن الطعام وانما هو عوض عما في الذمة (قوله وانقطع) أي ثمر الحائط بجائحة أو بفوات ابانه (قوله نسبة الباقي للمأخوذ) أي فبنسبة قيمة الباقي لقيمة المأخوذ مع قيمة الباقي الثلث وذلك لان قيمة الباقي تنسب لمجموع القيمتين بدليل قوله الثلث ولو قال الشارح فتضم قيمة الباقي لقيمة المأخوذ ثم تنسب قيمة الباقي لمجموع القيمتين تكون ثلثا فيرجع ثلث الثمن قل او اكثر كان اوضح (قوله فيرجع بنسبة ما بقي منها) أي من المكيلة لما أخذه منها وما لم يأخذه في المثال السابق تضم الخمسين المأخوذ للخمسين التي لم تؤخذ يكون المجموع مائة ثم تنسب ما لم يؤخذ للمجموع يكون نصف المجموع ينصف الثمن (قوله تأويلان) الاول للقباسي والثاني لابن مزين قال طفي وتعبه المواق بان لم يجد من ذكر هذين التأويلين على المدونة وهو صواب فساكن الاول ان يعبر به ولان (قوله حيث لم يشترط) أي المسلم وقوله عليه أي على المسلم اليه وقوله أخذه في نحو الوديومين أي أخذه في مدة لا تختلف فيها القيمة فان اشترط ذلك عليه واخذ البعض وانقطع ثمر الحائط قبل اخذ الباقي رجع بحسب المكيلة اتفاقا ومثل الاشتراط المذكور ما اذا كان الثمر يجني في اوقات مختلفة وكان الشأن انه لا يباع الا جملة واحدة فاذا قبض المسلم البعض وانقطع ثمر الحائط قبل اخذ الباقي رجع بحسب المكيلة اتفاقا كما في خش (قوله وهل القرية الصغيرة كذلك) أي وهل السلم في قدر من ثمر القرية كالسلم في قدر من ثمر الحائط المعين من كل وجه فيشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين ويدخل في التشبيه ما لو اسلم في قدر من ثمر قرية صغيرة وقبض البعض ثم فات الباقي بجائحة فبقيت التمسح والحاسبة بالباقي وحيث رجع بحصة ما بقي فهل يرجع على حسب القيمة او على حسب المكيلة تأويلان وهذا قول اللخمي وقيل انه يتعين البقاء لقابل ما لم يتراضيا بالحاسبة فاذا رضيا بها جاز الرجوع بثمر الباقي وهل الرجوع بالثمن على حسب القيمة او على حسب المكيلة تأويلان واعتمد عجم القول الثاني فلونازعا فطلب احدهما التمسح وطالب الاخر البقاء لقابل كان القول قول من طلب البقاء اه تقرير شيخنا عذري (قوله يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين) أي من بذو الصلاح وسعيها وبيان كيفية القبض وان يسلم المالك حائط وان يشترط التبرع في الاخذ وان يشترط اخذه سرا او رطبا ولا يجب تعجيل رأس المال (قوله لاشتمالها على عدة حوائط) أي فلا يدري المسلم من ايها يأخذ سلمه فاشبه السلم الحقيقي (قوله وفي السلم) أي وفي جواز السلم فيها لمن لا ملك له بخلاف الحائط المعين فانه لا يجوز ان يسلم لمن لا ملك له (قوله تأويلان) الاول ظاهر المدونة والثاني لابي محمد الثالث لبعض القرويين اه بن (قوله وهذا في السلم الحقيقي) أي وهو السلم في الذمة في غير الحائط المعين وغير القرية (قوله او من قرية) عطف على مقدار أي وان انقص ماله ابان من غير قرية او من قرية مأمونة أي واما القرية غير المأمونة فمكتوبة عنها اوداخذت حكم التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة الخ فيجتم في قطع ثمرها الفسخ كما في الحائط المعين ولو كان بالجائحة كما عند اللخمي واما الحائط المعين فلا يدخل هنا بحال خلافا لعجم ومن

تبعه بل يتعين فيه التفتق أحكامه اللغوية وابن يونس وهو داخل في قوله سابقا وان انقطع رجوع
بخصوصه ما بقي الخ لما علمت من ان المراد من انقطاع الثمرة اعم من ان يكون بجائحة أو بفوات الابان
انظر بن (قوله فيجب التأخير) أي ويتعين البقاء للقابل (قوله وجب التأخير بالباقي) أي للعام
القابل ليأخذ من ثمرة (قوله الا ان يرضى بما عابا بالحاسبة فيجوز) هذا ظاهر اذا كان عدم القبض
بجائحة أو لهروب المسلم اليه لا انتفاء تهمة قصد البيع والسلف اما اذا كان عدم القبض لتعريض
المشتري فلا يجوز تراضيهما على المحاسبة لانهما على قصد البيع والسلف واذا تراضيا على
المحاسبة فلا يجوز ان يأخذ بقيمة رأس ماله عرضا ولا غيره لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه قاله
ابو بكر بن عبد الرحمن والتونسي (قوله بحسب المكيلة) أي وتكون المحاسبة اذا تراضيا عليها
بحسب المكيلة لا القيمة (قوله ولو كان رأس المال مقوما) هذا مبني على المفهوم أي فان تراضيا
على المحاسبة جاز عدم البقاء للقابل هذا اذا كان رأس المال مثليا بل ولو كان مقوما كحيوان وثياب
فاذا تحاسبا ردمتها ما قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من السلم فاذا اسلمها اربعة اوثاب في عشرة قناطر بلغ
فقبض منها خمسة وانقطع الثمر فانه يرد ثوبين قيمتهما قيمة ما لم يقبض اذا تراضيا بالمحاسبة ورد بل وقول
مصحنون انما يجوز تراضيهما على المحاسبة اذا كان رأس المال مثليا وما لو كان مقوما فانه يمنع اعدام
الامن من الخطأ في التقويم لانهم اذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضا عما لم يقبض احتمل ان يكون ذلك
الثوب المردود مساويا لما بقي من السلم فيه فيجوز او مخالفا له بالقيمة والكثرة فيمتنع لانها لا تقال
في ذلك الشيء على خلاف رأس المال وهي بيع قبل ان يبيع الطعام قبل قبضه اللهم الا ان يرد من
الاوثاب جزأ شائعا يكون المشتري شريكه للبائع فيسلم من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما
(قوله لمجوز الاقالة على غير رأس المال) فيه ان الاقالة على غير رأس المال لا تجوز لانها حينئذ
بيع وبيع الطعام قبل قبضه ممنوع فلعل الاولى ان يقول لمجوز الاقالة في بعض المبيع ولو طعنا ما اذا
كان الثمن مثليا ولم يغب عليه او كان مقوما كالمز (قوله ويجوز فيما طبع) اشار بهذا الى ان المسلم
فيه لا يشترط فيه ان يكون ذاتا قائمة بعينها لا فساد لها بالتأخير بل يجوز ان يكون مستهلكا لا بقائه
لفسادها بالتأخير (قوله ويجوز فيما طبع) أي سواء كان كحما وغيره وقوله طبع ليس المراد
خصوص ما كان مطبوعا بالفعل حال العقد بل المراد فيما يطبع في المستقبل كتحذير الدينار سلما
على خاروف محمرا أخذه منك في شهر كذا او كان مطبوعا بالفعل حال العقد كالمرباط التي لا تفسد
بالتأخير (قوله كذلك) أي اذا حصرته الصفة (قوله الا ان يسد وجوده) أي لا يكون
كبعضها كبراء خارجا عن المعتاد فلا يصح السلم فيه وهذا داخل تحت قول المصنف الا في وما لا يوجد
(قوله واولى وزنا) أي كتحذير الدينار سلما على اربعة اجمال من الحطب كل حمل قنطاران او كل
حمل ملء هذا الجبل ولا بد من وصف الحطب من كونه حسب صنط او طرفا وغير ذلك (قوله أي
الجلد) أي فيجوز السلم في جلود الغنم والبقر والابل ونحوها اذا شرط شيئا معلوما والادم في الاصل
الجلد بعد الدبغ والمراد هنا مطلق الجلد سواء كان مذبوحا او غير مذبوح (قوله لا بالجزز) أي
عددا كتحذير الدينار سلما في اربع جزز من الصوف فتقنع لا ختم لافهما بالصغر والكبر (قوله
فيهما) أي في المجموع والمفرد (قوله واما مشراؤه لاعي وجه السلم) أي والحال انه على ظاهر الغنم
بدليل ما ذكره من الشروط واما مشراؤه مجزوزا فيجوز جزا وبالوزن من غير شرط (قوله وتورا بكل)
صورته وجدت نحاسا يعمل طشتا او حلة او تورا او غير ذلك فقلت له كمله لي على صفة كذا
يدينار فيجوز ان شرع في تكيله بالفعل او بعد ايام فلا تل كنهه ستة عشر يوما فاقل والامنع

لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه ويحمل الجواز أيضا اذا كان عند النحاس نحاس
بحيث اذا لم يأت على الصفة المطلوبة كمره واعاده وكذلك غا عنده من النحاس كما يأتي وقد جعل عجم
وهبق وشارحنا هذه المسئلة تبعا لابن المحاجب والتوضيح من باب اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير
لاسلوب المصنف ويصح ان يكون من باب السلم بناء على مذهب اشهب الجوز في السلم تعيين
المصنوع منه والصانع وهما عين المصنوع منه وهذه يمنعها ابن القاسم وانت اذا اعنت النظر وجدتها
لهما شبهة بالسلم نظر المعلوم حال العقد وله شبهة بالبيع نظر الموجود وليس من اجتماع البيع
والاجارة ولكن اقرب ما يتقضى عليه كلام المصنف قول اشهب الذي يحيز تعيين المعلوم منه
انظر بن (قوله مجاز) أي فهو مثل اني اراني اعصر خمر (قوله فهو من افراد قوله) وان
اشترى المعلوم منه الخ كذا قال عجم واعترضه شيخنا بان بينهما فروقا لانه هنا وقع العقد على المصنوع
ولم يدخل المعلوم منه في ملك المشتري والا تبه دخل في ملكه المعلوم منه بالعقد عليه ثم استأجره
ونحوه ابن كما تقدم حيث قال وليس هذه المسئلة من اجتماع البيع والاجارة بل لها شبهة بالسلم
وبالبيع كما مر (قوله ويفضله مشتريه بالعقد) أي اذا لم يكن فيه حق توفية كما يأتي (قوله
ضمن المصنوع) أي فان كان التلف منه او ادعى هلاكه ولم يتم بينه بذلك والحال انه مما يغاب
عليه ضمنه والا فلا ضمان عليه (قوله فان اشتراه على الوزن) أي بان قال له كله لي على صفة
كذا وانا اشتره تربية منك كل رطل بكذا (قوله الا ان يكون عنده غزل الخ) هذا تقييد للمنع
في مسئلة الثوب (قوله كما اذا اشترى جملة النحاس ليعمله تورا) هذا تقييد للجواز هنا في مسئلة
التور والمحصل ان في كل من التور والثوب ثلاثة احوال يتفقان في المنع اذا اشترى جملة ما عند
المائع من الغزل والنحاس يدينار مثلا واتفق معه على ان يصنعه له تورا او ثوبا ويتفقان على الجواز
اذا كان عند المائع جملة من النحاس والغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث اذا لم يأت ما اشتراه
على الصفة المطلوبة يعمل له بدلته من ذلك النحاس او الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة وهو
المنع في الثوب اذا كان عند المائع غزل لا يأتي ثوبا على تقدير اذا لم يأت المبيع على الصفة المطلوبة
والجواز في التور اذا كان عنده نحاس لا يأتي تورا لانه اذا لم يأت على الصفة المطلوبة يمكن كسره
واعادته وبكسره ما عنده (قوله فان اشترى جملة الغزل على ان ينسجه منع) كما اذا اشترى جملة
النحاس الخ انما منع فيها لانقص اذا نقص لعدم اتبانه على الوصف المطلوب (قوله من دائم
العمل حقيقة) أي وهو من لا يفرغه غالبا وقوله او حكما اعترضه شيخنا العدوي بأنه ان كان
من اهل حرفته بالفعل رجع لما قبله والا فلا يكفي قال والذي غر عبق التابع له الشارح ان بعضهم
عبر بقوله من اهل حرفته واراد به نفس المعنى الاول فتوهم التغاير فجمع بينهما (قوله وليس
لا حدهما الفسخ في الاولى) أي وهي ما اذا كان الشراء بجملة يأخذها مفرقة على ايام وذلك للزوم
البيع فيها (قوله دون الثانية) وهي ما اذا اشترى منه كل يوم عددا معيناً فالبيع فيها وان كان جائزا
لكنه غير لازم فلكل منهما الفسخ (قوله كالخبز والحزبان) يتأق في كلي منهما الصورتين
المتقدمين (قوله بتدويره) متعاقبا بالشراء من دائم العمل والمراد بالنقد المجهول وبغيره المؤجل
أي جاز الشراء من دائم العمل بمن مجل ومؤجل (قوله فلا يشترط الخ) أي فالشراء من دائم
العمل مخالف للسلم في هذين الامرين (قوله كما اشار لذلك) أي لعدم اشتراط تعجيل الثمن
وتأجيل الثمن بقوله وهو بيع اذ من المعلوم ان البيع لا يشترط فيه واحد من الامرين (قوله
او حكما) أي بان يؤخر الشروع في الاخذ خمسة عشر يوما كما اشار له الشارح بقوله واجازوا الخ

(قوله وهو بيع) صرح به مع قوله والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعا لاسيما
انهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين المبيع والسلم فيه لا يكون معينا (قوله وان لم يدم) بان كان
انقطاعه اكثر من عمله او تساوى عمله وانقطاعه وحاصله ان الشراء من غير دائم العمل جائز وهو سلم
يشترط فيه ما يشترط في السلم من تجيل رأس المال وضرب الاجل وعدم تعيين العامل والمعمول
منه فان عيناهما كانا فاسدا (قوله كاستصناع سيف) أى كان استصناع السيف
والسرج سلم سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا كان يقول لانسان اصنع لى سيفا
اوسرجا صفتة كذا بدينار فلا بد من تجيل رأس المال وضرب الاجل وان لا يعين العامل ولا المعمول
منه (قوله تشبيهه) أى بقوله فهو سلم بقطع النظر عن عدم دوام العمل (قوله والا لا يقتضى
ان الصانع) أى صانع السيف والسرج (قوله يمكن فيه البيع) أى ان عين العامل
او المعمول منه كالأقال له اشترى منك قنطار خبز من هذا القمح او من علك (قوله والسلم آخرى)
أى اذا لم يعين العامل ولا المعمول منه وفيه انهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين المبيع فالمسلم فيه
وان لم يعين حقيقة فهو معين تزيلا وحينئذ فلا يتأتى السلم عند دوام العمل تأمل (قوله والا) أى
والا يكن دائم العمل لاحقيقة ولا حكما بان كان انقطاعه اكثر من عمله او تساوى عمله وانقطاعه
(قوله فالسلم بشرطه) أى من تجيل رأس المال وضرب اجل لقبض السلم فيه وعدم تعيين
العامل والمعمول منه (قوله ولو استديم عمله) الاولى حذفه لان الموضوع انه غير دائم العمل فتأمل
(قوله وفسد) أى السلم وقوله بتعيين المعمول منه أى على ما قاله ابن القاسم خلافا لاشبه القائل
ان تعيين المعمول منه او العامل لا يضرب في السلم (قوله او تعيين العامل) قال فى المدونة فان شرط
عمل رجل بعينه لم يجز وان نقده لانه لا يدري ايسلم ذلك الرجل الى ذلك الاجل أم لا فذلك غرر اه
وعلى هذا درج ابن رشد وفى المدونة فى موضع آخر ما يقتضى المجواز اذا عين العامل فقط لوطا
من استأجر من يبنى له دارا على ان المحص والا جر من عند الاجير جاز وهو قول ابن بشير اه
(قوله او هما بالاولى) أى فهذه الصور الثلاثة يفسد فيها السلم وعلة الفساد فى الاخيرتين دوران
المقعود بين التمنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري ايسلم العامل الى ذلك الاجل أم لا وفى الاولى
ان السلم لا يكون فى شئ بعينه بل فى شئ فى الذمة (قوله وهذا) أى المنع فيما اذا عين المعمول منه
او العامل اذ لم يشتر الخ (قوله وان اشترى المعمول منه الخ) يعنى انه اذا اشترى منه حديدا
مثلا معينا واستأجره على ان يعمل له منه سيفا بدينار فان ذلك جائز سواء شرط تجيل النقد أم لا لانه
من باب اجتماع البيع والاجارة فى الشئ وهو جائز وسواء كان العامل معينا أم لا بشرط ان يشرع
فى العمل وفهم من قوله واستأجره انه لو استأجر غير البائع لمجاز من غير قيد الشروع (قوله
وان اشترى المعمول منه الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها وهى قوله وتورى بكل ان العقد فيما قبلها
وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل المعمول منه فى ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على
المعمول منه على وجه البيع وملكه المشتري ثم استأجره حال العقد على عمله وهذه الثانية مسئلة
ابن رشد والتي قبلها مسئلة المدونة فى الاولى اربعة احوال وهى تعيين المعمول منه والعامل وعدم
تعيينهما وتعيين الاول دون الثانى والعكس فحالة العقد فى حالة فساد فى الثلاثة وفى الثانية حالتان
فقط ان يعين العامل ولا يعين والعقد صحيح فى كل منهما (قوله لا فيما لا يمكن الخ) عطف على
قوله فيما لم يجز (قوله ومن ذلك الحنאה المخلوطة الخ) أى واماميهما متقدمان غير سلم فجازا فذا اخرى
قد رما فيها من الخلط (قوله ولا فى الارض والدور) أى فلا يجوز ان تقول لا تناملك مائة

دينار في أربعة أفدنة من الطين أو في دار وذلك لأن شرط صحة السلم أن تبين صفاته التي تختلف بها
 الأغراض ومن جملتها البقعة التي تكون الدار والافدنة فيها ومتى عرفت البقعة كان ما فيها من
 الدار والفدادين معينا والسلم في المعين لا يبيع (قوله ولا في الخزانة) قبل هذا مخالف لما قدمه
 من قوله أو بغير الخ لأن المقصود جزاف قطعا وأجيب بأن الخزانة الذي يمتنع السلم فيه هو الذي
 لا يمكن فيه التحري أكثرته والسابق المجاز في الذي يمكن فيه التحري أفاده هذا المعنى كلام
 المقدمات اه بن (قوله ولا فيما لا يوجد) أي لعدم القدرة على تحصيله وقوله أصلا أي
 كالأكبريت الأحمر (قوله وبالعكس) أي ولا تسلم سيفوف في حديد سواء كان يخرج منه سيفوف
 أم لا والمنع مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال معذور يجوز سلم الحديد الذي لا يخرج منه
 سيفوف في سيفوف ووجه الأول أن السيفوف مع الحديد كشيء واحد فسلم أحدهما في الآخر يؤدي إلى
 سلم الشيء في جنسه وإنما كانت السيفوف مع الحديد كشيء واحد لأن الصفة المفارقة أي التي يمكن
 إزالتها لغو بخلاف الملازمة (قوله لا مكان معاجة الغليظ) أي وحيدة فسلم الغليظ في الرقيق
 يؤدي إلى سلم الشيء في جنسه وانظر هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المصنف مع أنه ممنوع
 تأمل (قوله لأن غليظ الغزل يراد لغير ما يراد له رقيقه) أي وحيدة فسلمت فاختلقت منفعتهما
 واختلاف المنفعة يصير أفراد الجنس كالجنيين كامر (قوله ولا في ثوب) أي لا يجوز شراء ثوب
 قد نسج بعضه ليكماله صاحبه على صفة معينة لأن الثوب إذا لم يأت على الصفة المطلوبة لا يمكن
 عوده إليها بخلاف الثوب النحاس وقد تقدم أن كلام المنع في الثوب والمجواز في الثوب مقيد بقيد المجاوز
 في الثوب مقيد بأن لا يشتري جملة النحاس الذي عنده والمنع هنا في الثوب مقيد بأن لا يكون عنده
 غزل كثير والأجاز (قوله وهو هين الخ) أي والحال أنه هين الصنعة وحاصله أنه لا يجوز أن يكون
 المصنوع هين الصنعة رأس مال سلم في غير المصنوع من جنسه لأن الصنعة الهينة كالعدم فالغزل
 لا يخرج الكنان عن أصله الذي هو الكنان فكأنه سلم كنانا في كنان ولا مفهوم لقول المصنف
 لا يعود لأن هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه أمكن عوده أم لا ولا يعتبر الأجل بحيث
 يقال إن كان الأجل متعاضدا بحيث يمكن عود ذلك المصنوع فيه لأصله منع والأجاز بل المنع مطلقا
 اتسع الأجل أولا (قوله وكذا العكس) أي سلم الصوف أو الكنان في الغزل وقوله بالاولى أي
 لأن الكنان المجهول رأس مال يمكن غزله (قوله يسلم في عزل من جنس أصله) فيجوز أن يسلم الثوب
 المنسوج من الكنان في غزل من الكنان أو في كنان بالاولى (قوله لأن صعوبة صنعيته) أي النسج
 بمعنى المنسوج وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف بخلاف الخ مفهوم هين الصنعة فكأنه قال
 وإن كان غير هين الصنعة جاز كما في النسج بمعنى المنسوج (قوله فلا تسلم في خز) أي فالنسج فيها
 كالغزل في الكنان فكأنه لا يسلم الغزل في الكنان لأنه لا يتقل عنه لا يسلم ثياب الخز في الخز وإنما كان
 قيامه من حرير ومختمه من وبر (قوله وإن قدم الخ) لما ذكر أن غير هين الصنعة يجوز أن يسلم في أصله
 ذكر حكم ما إذا سلم أصله فيه بقوله وإن قدم الخ (قوله وإن عاد المصنوع صعب الصنعة الخ) أشار
 الشارح إلى أن ضمير ما يرجع للمصنوع صعب الصنعة المفهوم من قوله بخلاف نسجه وليس مفهوما
 لقوله سابقا لا يعود بحيث يكون ضمير عاد للمصنوع الهين الصنعة وحيدة فلا اعتراض على المصنف
 (قوله فهين الصنعة الخ) حاصله أن هين الصنعة كالغزل سواء كان يمكن عوده لأصله أم لا
 لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه ولا يعتبر في ذلك اتساع الأجل ولا ضيقه فهذه أربعة غير هين
 الصنعة أن كان لا يمكن عوده لأصله كالتياب المنسوجة جاز سلمه في أصله كالغزل والكنان وإن سلم

اصله فيه اعتبر الاجل وان كان يمكن عودته لاصله كما في النقاس اعتبر الاجل في سله في اصله وسلم
 اصله فيه فهذه اربعة ايضا (قوله عاد) أي امكن عودته ام لا وقوله لا يسلم في اصله ولا اصله فيه
 أي ولا ينظر لاجل ولا اعدمه (قوله وان عاد) أي امكن عودته (قوله والمصنوعان الخ) حاصله
 ان المصنوعين اذا اريد سلم احد هما في الآخر وهما من جنس واحد سواء امكن عودته لاصله أم لا فانه
 ينظر للنفعة ان تعاربت منع لانه من سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز فقوله المصنف والمصنوعان
 أي سواء كانت صنعتهم ماهينة ام لا وقوله يعودان أي وأولى ان لم يعودا كما نبه على ذلك الشارح
 (قوله هانت المصنعة) أي كسـلم غزل في غزل وقوله لا أي كسـلم طشت نحاس في حلة
 أو في طشت مثله (قوله وأولى ان لم يمكن) أي لانه اذا اعتبر النظر للنفعة عند امكان العود وانها
 اذا تباعدت يجوز فاولى اذا لم يمكن العود. (قوله فان تعاربت) كقدر نحاس في مثله وكسـلم ثوب
 رقيق في مثله (قوله منع) أي لانه من سلم الشيء في مثله (قوله كابر يق في طشت) أي
 وكتوب رقيق في غليظ (قوله وجاز الخ) هذا شروع في حكم اقتضاء المسلم به عن هو عليه أي وجاز
 للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعاما او غيره قبل حلول اجله أي وفي محله (قوله بلا
 جبر) أي لان الاجل في السلم حق لكل منهما ما لم يكن المسلم فيه نقدا والا اجبر المسلم على قبوله قبل
 الاجل لان الاجل حينئذ حق لمن عليه الدين واما في القرض فيجبر المقرض على قبوله قبل اجله كان
 القرض عينيا او غيرها كحبها وان اطعمام (قوله أي موصوفها) اشار الشارح الى ان في كلام
 المصنف حذف مضاف أي قبول موصوف صفته لان الذي يقضيه المسلم موصوف الصفة لا الصفة
 ولو قال المصنف قبول مثله لكان اصرح في المراد أي قبول المسائل له صفة وقد راى سواء كان طعاما
 او غيره لاجود ولا ردئ (قوله قبل زمانه) أي والحال انه في محله بدليل ما بعده (قوله لماس فيه
 من ضع الخ) أي اذا كان المسدوق اقل او اردئ وقوله واطح الضمان وازيدك أي ان كان اجود
 او اكثر وكل من ضع وتجهل واطح الضمان وازيدك ممنوع في السلم والقرض لا يدخله الثاني لان
 الاجل من حق المقرض ولا حق فيه للقرض حتى انه يحط الضمان عن المقرض (قوله كقبيل
 محله) أي كما يجوز له أي للمسلم قبوله قبل محله في العرض مطلقا الخ (قوله وفي العرض مطلقا
 وفي الطعام ان حل الخ) اعلم ان في العرض والطعام قولين احدهما لابن القاسم واصبغ المجواز
 قبل محله بشرط المحلول فيه ما والثاني لمخزون واختاره ابن زرقون المجواز قبل محله وان لم يحل
 فيهما ابن عرفة وهذا احسن والاول اقيس والمصنف فصل بين العرض والطعام وانظر ما استنده
 في ذلك ولو جرى على ما لابن القاسم لقتال في العرض والطعام ان حل او على ما لمخزون لقتال
 في العرض والطعام مطلقا نظر المواق وقوله وفي العرض أي سواء كان ثيابا او جواهر او لا أي على
 المشهور وسواء كان للعرض كلفة في نقاله لمحله ام لا (قوله انه لا بد) أي في جواز القضاء قبل
 المحل (قوله لان من محله الخ) عليه لحدوف أي والامنع لان من محله الخ (قوله بسقوط
 الضمان) أي منه للاجل (قوله بان فيه بيع الطعام قبل قبضه) أي لان ما يحمله عوض
 عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن وانما يجب عليه اذا حل الاجل فقد باع المسلم الطعام الذي له
 على المسلم اليه قبل قبضه بهذا المأخوذ قبل الاجل (قوله ومحله المجواز) أي جواز القبول قبل
 المحل في العرض والطعام اذا حل الاجل (قوله والامنع) أي لماس فيه من سلف جرنفعان كان
 المأخوذ من جنس رأس المال ولماس فيه من بيع وسلف بيان الاول انه اذا استملك عشرة محبوب
 في عشرة اراد بيعهم اوفى عشرة اواب اخذها منك في رشيد قد فعلتها في بولاق واعطيتني اجرة الجمل

دينار اصرحت كافي اشترت منك تسعة اراذب وتسعة اواب بتسعة دنانير والعاشرة كانه سلف رد الى
الآن والارذب والاثوب العاشرة ادا على نفعا لاجل سلفي الدينار وبيان الثاني ان التسع دنانير الواقعة
في مقابلة العشرة اراذب والعشرة اواب بيع وما وقع من الكرا في مقابلة الدينار العاشر سلف
(قوله ولزم بعدهما) اي لزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما او غيره حيث حل الاجل وكان
المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع اذا طلب منه وكان مليا فقوله بعدهما اي بعد
انقضاء الاجل وبعد الوصول للمحل فبعديا للمحل بعديا وصول وبعديا الاجل بعديا انقضاء (نتيجه)
انما يلزم المسلم قبول المسلم فيه بعدهما اذا اتاه المسلم اليه بجميعه فان اتاه ببعضه لم يلزمه قبوله حيث
كان المدين مؤسرا واما القرض ففي ابن عرفة مانصه وفي جبر ردين حال على قبض بعضه وقبول
امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين مؤسرا بن رشيد ورواية محمد مع ابن ابي زيد عن ابن
القاسم ولعل الفرق ان القرض بابا المعروف والمساحية (قوله كقضاء) تشبيه في لزوم
القبول اي اذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له واتي المسلم اليه للقاضي بالشئ المسلم
فيه فانه يلزمه قبوله (قوله لانه حسن قضاء) اي حسن دفعه من المسلم اليه وقوله لانه حسن
انقضاء اي قبض من المسلم (قوله وجاز اجود واردى) اي وجاز للمسلم بعد الاجل والمحل قبول اجود
بما في ذمة المسلم اليه وقبول اردى مما فيه او غير المصنف بالمجواز لانه لا يلزمه قبوله كما لابن عبد
السلام وابن هارون والنوضيف وقال ابن الحاجب وابن عرفة يلزمه القبول والاظهار ان المسلم اليه
اذا دفع ذلك على وجه التفضل لا يلزم المسلم القبول وان دفعه لاجل ان يمنع عن نفسه مشقة تفويضه
بمثل ما اشترط لزم قبوله انظر بن (قوله اي مع الجوده) اي مع الاتفاق في الجوده وازداده
وانما قيد بذلك لاجل الاستثناء بعده والا فاحذر الاقل عن الاكثر مجموعا مطلقا كان بصفة ما في
الذمة او اجود منه او اردى ما عدا صورة الاستثناء وهذا هو الذي نقله ابو الحسن عن ابن اللباد
ومشى عليه عبق وخش وذكرا بن عرفة ان التهمة في الاقل لا تعتبر الا مع اختلاف الصفة حتى
كان الاقل بصفة ما في الذمة جازا برأه بما زاد ام لا والتفصيل الذي ذكره المصنف بقوله لا اقل الا عن
مثله فيما اذا كان الاقل بغير الصفة بان كان اجودا واردى مما في الذمة قال طافي وهو المعتمد
واقصر عليه في المج (قوله واما غير الخ) هذا مفهوم قوله في طعام وانقد (قوله ولا يجوز دقيق)
اي اخذه عن قح مسلم فيه اي واما في القرض فيجوز اخذ احدهما عن الاخر بغير ما في الدقيق
من القح وما في القح من الدقيق (قوله وان كان ضعيفا) اي فهو مشهور بمعنى على ضعف
(قوله بشروط اربعة) اي وجوز القضا بغير الجنس مشروط بشروط اربعة مطلقا اي سواء
كان القضا بغير الجنس قبل الاجل او بعده (قوله ولا لحم) اي ولا يجوز اخذ لحم (قوله)
اي عن حيوان مسلم فيه فاذا اسلم دراهم او عرضا في حيوان فلا يجوز ان ياخذ بذيله لحم من جنسه
او اسلم في لحم فلا يجوز ان ياخذ بذيله حيوانا من جنس اللحم اسلم فيه (قوله ولا عكسه) اي فلا يجوز
ان يؤخذ حيوان عن لحم مسلم فيه اذا كان ذلك الحيوان المأخوذ من جنس اللحم المسلم فيه ظاهره
انه اذا كان من غير جنسه يجوز في ان صورة العكس لا يتقيد المنع فيها بالجنس بل يمنع مطلقا
لانه من يبيع الطعام قبل قبضه فهذا خارج بالشرط الاول لان اللحم طعام (قوله ويبيع اللحم
بالحيوان من غير جنسه جائز) اي فيجوز بيع الطير وحيوانات الماء بلحم ذوات الاربع من الانعام
(قوله واجيب) حاصله ان المراد بقوله لا لحم عن حيوان من جنسه اي جنسه في باب الربويات
وان كان غير جنسه هنا في باب السلم فالبقرة والغنم جنس واحد في الربويات وحنسان في السلم يجوز

ان يسلم احدهما في الآخر ومع ذلك لا يجوز أخذ محم أحدهما قضاء عن الآخر (قوله ما تقدم في الربويات) أي من ان ذوات الأربع جنس واحد والطير كله جنس واحد ودواب المساء جنس واحد (قوله وانما المراد الخ) أي وانما المراد الجنس في باب السلم وهو ما كانت منفعة متحدة وهو ما يسلم في غيره لاختلاف منفعتهما (قوله ولا ذهب) أي ولا يجوز أخذ ذهب عوضا عن عرض (قوله ورأس المال) جملة حاله وقوله المدفوع فيه أي في العرض أو الحيوان (قوله بما اذا باع العرض لغريمه) أي وهو من عليه العرض (قوله الزيادة على رأس المال) أي سواء سحبا أو لانه لا يشترط تبجيل الزيادة على رأس المال الا فيما بعد الكاف في كلام المصنف على المعتمد (قوله أو عرضا الخ) أشار إلى انه لا مفهوم للطلوع حيث كانت الزيادة بعد الاجل بل العرض والصفاقة كذلك (قوله والمراد) أي يكون المسلم اليه يزيد مولا أو عرضا (قوله ان يدفع اليه ثوبا مولا) أي سواء كانت تلك الثوب التي يدفعها المسلم اليه من صنف ما أسلم فيه أولا أي وليس المراد انه يزيد طولا أو يوصل بالطول الاول للزوم تأخير قبض المسلم فيه وهو ممنوع (قوله بشرط تبجيل الثوب) أي التي يدفعها المسلم اليه لا سلم مشتملة على زيادة الطول أو العرض أو الصفاقة (قوله فان لم يعين) أي واخذ مقطاعا ازديدا من الاول بثلاثة أذرع أو اصفق من الاول (قوله لانه سلم حال) وذلك لانه اذا لم يعين كانت في الذمة فيؤدع للمسلم الحال (قوله وكذا ان لم يعجل) أي وكذا يمنع ان لم يعجل الثوب المأخوذ المشتمل على الزيادة (قوله بيع وسلف) أي لان الزيادة مبيعة بالدرهم وتأخير ما في الذمة سلف (قوله ان كان) أي الثوب التي يدفعها المسلم اليه (قوله وفسخ دين) أي وهو الثوب المسلم فيه وقوله في دين أي وهو الثوب الاطول أو الاعرض الذي يأخذه من غير صنف الاول (قوله كقبلة) أي كيجوز للمسلم ان يدفع للمسلم قبل الاجل زيادة على رأس المال ليزيده في المسلم فيه لكن بشروط خمسة الاول ان يعجل تلك الدراهم المازية لانه سلم الثاني ان تكون الزيادة التي يزيد بها المسلم اليه في الطول فقط لا في العرض والصفاقة لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفاقة الاولى إلى غير هاتين صفتي زيادة الطول فانها لم تخرج عن الصفاقة الاولى وانما تلك الزيادة صفاقة ثانية لان الأذرع المشتركة اولاً قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفاقة أخرى الثالث ان يبقى من الاجل الاول حين العقد على الزيادة مقدار اجل السلم فاكثرت لان الثاني سلم حقيق الرابع ان لا يتأخر الاول عن اجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس ان لا يشترط في اصل العقد ان يزيد بعد مدة ليزيده طولا ولا يفسد العقد (قوله وان لا يتأخر الاول عن اجله) أي بل بمجرد فراغ الاجل الاول يدفع له الثوب الاول بما فيه من الزيادة (قوله وغزل ينسجه) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة للمسلم اليه ليزيده طولا كما جاز زيادة غزل ودرهم ان عقده او لا على نسج غزل على صفة معلومة ليزيد ذلك الغزل في طول الشقة أو عرضها اذا فرق بين البيع والجارة (قوله لا المناسبة) فديقال ان المصنف ذكر هذه المسئلة استدلالا على مسئلة ان زيادة قبل الاجل لكن كان الاولى ان يقول كغزل ينسجه (قوله وحط النعمان وازيدك) هذه العلة ثابتة في بعض النسخ وهي مشطوب عليها في نسخة الشارح بخطه لما فيه من النظر لان معنى المسئلة انه زاده درهم لياخذ اذا حل الاجل اعرض اواصفق وعلاه بأنه فسخ دين في دين وهو ظاهر ولا يصح حط النعمان وازيدك لانه انما يصح في القبض قبل الاجل وقد علمت ان القبض هنا بعده فتأمل (قوله أي لا يقضى عليه بذلك) فاذن في المسلم المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه وامتنع فلا يقضى عليه بالدفع سواء حل الاجل أو لم يحل (قوله ولو خفف حمله) قيل المناسبات للمبالغة على عدم

لزوم الدفع ان يقول ولو نقل حله تأمل (قوله فان رضيا) اى رضى المسلم اليه بدفعه في غير محله ورضى المسلم بقبوله في غير محله جاز بشرط حلول الاجل في العرض والطعام على المعتمد كما مر (قوله واما العين) اى ان كلام المصنف اذا كان الدين غير عين واما لو كان عينا فالقول قول من طلب القضاء منها حيث حل الاجل ولو في غير محل القضاء فيلزم ربه القبول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه ربه ولو في غير محل القضاء واما ان لم يحل الاجل فالحق لمن عليه العين في المكان والزمان فاذا طلب المدين تجبيل العين قبل انقضاء الاجل او طلب دفعها في غير محل القضاء فانه يجبر ربه على قبولها كانت العين من بيع او قرض الا ان يتفق بين الزمان والمكانين خوف فلا يجبر من هو له على قبولها قبل الزمان والمكان المشترط فيه قبضها فلو جبره على قبولها وتلفت منه ضاقت على الدافع ولا فرق بين عين البيع والقرض على المعتمد لافالما في خش من التفرقة بينهما

﴿فصل في القرض﴾

هو لغة القطع سمي المال المدفوع للقرض لانه قطعة من مال المقرض وشرعا عرفه ابن عرفة بقوله دفع ممتول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفصلا لقط لا يوجب امكان عارية لا تحل متعلقا بذمة فأنخرج بقوله ممتول دفع غير الممتول كقطعة نار فليس بقرض وقوله في عوض أنخرج دفعه هبة وقوله غير مخالف له أنخرج السلم والصرف وقوله لا عاجلا عطف على محذوف اى حالة تكون ذلك العوض مؤجلا لا عاجلا وأخرج بهذا المبادلة المثلية كدفع دينار واراد بفي مثله حاله وقوله تفصلا اى حالة كون ذلك الدفع تفصلا ولا جعل التفضل ولا يكون الدفع تفصلا الا اذا كان الدفع للقرض وحده وقوله لا يوجب امكان اى لا يقتضى ذلك الدفع جواز عارية لا تحل واحترز بذلك من دفع يقتضى جواز عارية تحل فلا يسمى قرضا شرعا بل عارية وقوله متعلقا بالذمة حال من عوض (قوله يجوز قرض ما يسلم فيه) اى ما يقبل جنسه السلم فيه فلا يردانه يجوز القرض في المكايال الجاهول ولا يجوز السلم فيه لان منع سلمه لعارض الجهول كما يمنع السلم في العرض والمحجوبان لعارض كعدم الاجل واما المصنف الى قاعدة كلية مطردة منعكسة قائله كل ما يمنع ان يسلم فيه الا الجوارى يصح ان يقرض وبعض ما يصح ان يقرض يصح ان يسلم فيه فعكسها بالسوى صحيح واما عكسها عكسها لغويا وهو كل ما لا يصح ان يسلم فيه لا يصح ان يقرض وهو معنى قول المصنف فقط فعلى القول بأنه يمتنع قرض جلد الميتة المدبوغ بمنه وكذا جلد الاضحية لانه معلومة على نجس يكون ذلك العكس مستقيما واما على القول بجواز قرضها وهو المصحح لا باحة الانتفاع بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكسها لغويا لانها لا يصح السلم فيها ويصح قرضها فقول المصنف فقط فيه نظر تأمل (قوله والاصل فيه التنب) اشار بهذا الى ان المراد بالجواز الاذن للمستوى الطرفين لان حكمه من حيث ذاته التنب وقد يعرض له ما يوجب كالتقراض لتخليص مستهلك والكراهة كقرض ممن في ماله شبهة او لم يخشى صرفه في محرم من غيران بتحقيق ذلك وحرمة كجارية تحل للقرض ولا يكون مباحا (قوله وجوه زنديس) اى يتنافس فيه اكبره كبريا خارجا عن العادة (قوله الاجارية تحل للاستقرض) اى الطالب للقرض والاخذ له فالسين والتاء لطلب (قوله لما فيه من اعارة الفروج) اى من احتمال اعارة الفروج اى لانه يجوز في القرض رد العين المقرضة ويجوز رد مثلها كما يأتى ولهذا التعليل اجاز ابن عبد الحكم قرضها اذا اشترط ان يرد مثلها لا عينها

قال في التوضيح ولا تبعه بموافقة للشه ورؤيته انه يرجع اسم الشيء في جنسه الا ان يقرض فيما اذا كان الشرط من المقرض وتمحض النفع له ونقل ح في آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض هذا والمشهور منع قرض الجارية التي تحمل سواء كان قرضها للوطاء وللخدمة سدا للخدمة سواء شرط رد عينها او مثلها كما قرر شيخنا (قوله ان حرمت عليه) أي بقراءة او رضاع أو صهر (قوله او كان المقرض امرأة) أي او كان شيخا فانها لو كانت الجارية في سن من لا توطأ في مدة القرض أي او كانت الجارية لا تشتهى مدة القرض (قوله وليست الغيبة الخ) حاصله ان الغيبة عليها فيها ثلاثة اقوال فقبل انها فوت مطلقا وقيل ليست فوئا مطلقا وقيل انها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الاول لابن يونس عن بعض اصحابه والثاني ظاهر المعونة واختاره المازري الثالث بزيادة ان يكون الغائب من يظن به الوطء ونص ابن عرفة في فواتها بمجرد الغيبة عليها نائها ان كانت غيبة يمكن فيها الوطء لمصلحة عن بعض الاصحاب وظاهر نقل المعونة والمازري اذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثالث فتأمل (قوله ان فانت بوطء) واولى باستيلاء وتكون بذلك الولد ام ولد خلافا لعنق لان لزوم قيمتها بمجرد الوطء او الغيبة يوجب انها سحلت وهي في ملكه فيسأل ان تكون به ام ولد وقد مرجح ابن عرفة بانه لا حدة عليه انظر بن (قوله وباران فانت بخوالق السوق) أي وليس فيه تميم للفساد لان ذاتها عوض عما زعمه من القيمة ولا حذور في ذلك ان قلت ردها بذاتها يعارض قولهم للمقرض ان يرد المثل او العين اذا لم يتغير القرض وهنا قد تغير مقتضاه عدم رد العين قلت قولهم المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله أي كفساد البيع) أي فيجب رده الا ان يفوت بمغفوت فانه يمضي بالقيمة ويحتمل ان المعنى فالقيمة كالقيمة في فساد أي من كونهما تعتبر يوم القبض هذا ويصح ان يكون المراد كفساد القرض أي كفساد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله الى فساد اصله) أي واصله البيع وانما كان البيع أصلا للقرض لان كلامه مادفع مقبول في عوض الا ان الغالب في دفع المقبول في العوض ان يكون على وجه المشاحة واما كونه على طريق التفضل فهو خلاف الغالب (قوله فيفوت بالقيمة) أي ان كان مقبوما وان كان منيا فيرد مثله وقوله لا الى صحيح نفسه أي بحيث يرد المثل سواء كان مثليا او مقبوما (قوله وعلى هذا) أي على جعل الضمير في فاسده للبيع فلا يستفاد الخ أي واما الوجه جعل الضمير في قوله كفساده أي القرض يعني غير هذا الفرع فيستفاد من كلامه ذلك ومحصله انه شبه بقيمة جزئيات القرض الفساد به هذا الجزء منه (قوله أي هدية المقرض) أي الهدية الكائنة من المقرض وكذا يقال فيما بعده الا في ذي الجاه والقاضي فان المراد الهدية الواصلة لهما والظاهر ان الحرمة متعلقة بكل من لاخذ والدافع في المسائل كما قال خش في كبره ليس المراد بالهدية حقيقة فقط بل كل ما حصل به الانتفاع كركوب دابة المقرض والاكل في بيته على طريق الاكرام او شرب فنجان قهوة او جرعة ماء والتظلل بمجداره اه والمعتمد جواز الشرب والتظلل وكذلك الاكل ان كان لأجل الاكرام لا لأجل الدين كما قاله شيخنا (قوله لرب المال) اظهر في محل الاضمار لان رب المال هو المقرض (قوله مطلقا) أي مقرضا او غيره فيشمل مدين القرض والبيع والسلم (قوله ثم الحرمة ظاهرة الخ) هذا التفصيل في الحرمة المتعلقة بالهدية واما المتعلقة بالدافع فهي باطنية فقط (قوله والا فقيمة) أي والاراد القيمة ورد مثل المثل (قوله وظاهره فقط) أي فيقتضى عليه

بردها ان كانت فائضة او رديتها او مثلها ان فاتت ولا حرمه عليه فيما بينه وبين الله ظاهر او باطنا (قوله)
 ان قصد وجهه الله) اى لا مكافأة لرب الدين والاحرم اخذها على المعتمد والمكافأة المطلوبة في حديث
 من صنع معكم معروف فكا فثوه فان لم تكافئوه فاده واله حتى تغنوا انكم كافئتموه فالمراد بها المكافأة
 على قانون الشرع قاله شيخنا (قوله اولم يحدث موجب) اى لهدية من المدين لرب الدين (قوله)
 كرب القراض) اى يحرم عليه اهداء العامل لثلاثة صديقات ان يستدبح عمله وكذلك يحرم
 هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال اما قبل شغل المال فيلحق بالمال لان لرب المال اخذه
 منه فيتم انما اهدى اليه ليقبى المال بيده واما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز
 وهما مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدرة رب المال على اقتراعه منه حينئذ والمال وهو
 ان يتربص من رب المال انه بعد نضوض المال بعامله ثانيا لاجل هديته له (قوله راجع لقوله
 وعامله فقط) اى هذا اذا كانت هدية العامل قبل شغل المال بل ولو كانت بعد شغله وردت له
 على القائل بالجواز بعد الشغل لعدم قدرة رب المال على فسخ القراض حينئذ وانما كانت المبالغه
 راجعة للعامل فقط لان الخلاف فيه فقط وكان الاولى للمصنف ان يقول كعامله بالاكاف (قوله)
 وذى الجاه) قال ابو الهيثم المسناوى محل منع الاخذ على الجاه اذا كان الانسان يمنع غيره بجاهه من
 غير مشى ولا حركة وان قول المصنف وذى الجاه مقيد بذلك اى من حيث جاهه فقط كما اذا احترم
 زيد مثلاً بذى جاه ومنع من اجل احترامه فهذا لا يحل له الاخذ من زيد ولذا قال ابن عرفة يجوز دفع
 الضيعة لذى الجاه للضرورة ان كان يحصى بسلاحه فان كان يحصى بجاهه فلا نهائى للجاه اه
 وبيانه ان من الجاه انما يحرم لانه من باب الاخذ على الواجب ولا يجب على الانسان ان يذهب مع
 كل احد اه وفي المعيار سئل ابو عبد الله القورى عن من الجاه فاجاب بمانه اختاف علماءنا
 في حكم من الجاه من قائل بالتحريم باطلاق ومن قائل بالكره باطلاق ومن مفصل فيه وانه ان كان
 ذو الجاه يحتاج الى نفقة وتعب وسفر فأخذ أجر مثله فذلك جائز والاحرم اه قال ابو الهيثم المسناوى
 وهذا التفصيل هو الحق وفي المعيار ايضا سئل ابو عبد الله العبدوسى عن من يحرس الناس فى المواضع
 الخفية وياخذ منهم على ذلك فاجاب ذلك جائز بشرط ان يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه
 عادة وان يكون سيره معهم بقصد لا تجوزهم فقط لا الحاجة له وان يدخل معهم على اجرة معلومة
 او يدخل على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه له اه وفي المعيار ايضا سئل بعضهم من رجل
 حبسه السلطان ظمناً قبل ما لا يمن يتكلم فى خلاصه بجاهه او غيره هل يجوز ام لا فاجاب نعم يجوز
 صريح به جماعة منهم القاضي ابو الحسين ونقله عن القفال اه بن تيمية لو جازت مغرمة على جماعة
 وقد راحدهم على الدفع عن نفسه لكان حصته تؤخذ من باقيهم فهل له ذلك وهو ما قاله الداودى
 اويكره وهو اختيار الشيخين او يحرم وبه قال ابن المنير وعزاه فى المواقي لشيخن فان تحقق ان حصته
 لا تؤخذ من باقيهم كان له الدفع عن نفسه قولاً واحداً او عمل فيما يأخذه المكاس من المركب
 يتوزعه على الجميع لانهم بخوابه (قوله والقاضى كذلك) اى تحرم الهدية له ان لم يتقدم
 مثله او يحدث موجب هذا ظاهره وهو مبنى على احد القولين الاتيين له فى باب القضاء من ان
 فى جواز الهدية له بعد الولاية اذا كان معتاداً لما قبل الولاية قولان (قوله ومبايعته مسامحة)
 اى وامايعة بغير مسامحة فعلى يجوز وقيل بكره واستظهر الاول واما عكس كلام المصنف وهو شراء
 المدين من رب الدين مسامحة فيكره لاحتمال حمل المدين على زيادته فى السلفة (قوله معطوفاً)
 الاولى زيادة الواو كما هو الواقع فى كلام ابن غازى ولان كونه مصدرًا معطوفاً على هديته لم يختلف

غية النسخ وانما اختلفت بالعطف باو وبالواو وانما كان العطف بالواو احسن لان او توهم ان المنوع
احد الآخرين وان اجيب عنه بان او بمعنى الواو وانما لا تنوبع اذ الهدية نوع من المحرم وهذا نوع آخر
وانما كان جعله مصدرا مضافا احسن لان جعله فعلا ماضيا ومنفعة مقعولة فهو اما ماضية لمحدوف اى
او لمبر منفعة وحذف الموصول وان جازة لا بد من دليل يدل عليه كفى وقولوا آتينا بالذى انزل البنا
وانزل اليكم ولا دليل هنا واما ماضية لمحدوف اى او قرض جرم منفعة وحذف الموصوف بالجملة لا يتقاس
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن او بنى نحو ومننا طعن ومننا اقام اى منا فريق طعن وفريق اقام
وكفى قوله

ان قلت ما فى قوله الم ينتم * يفضلها فى حسب وميسم

اى احده يفضلها وهما ليس كذلك واما ان ابن جلا وطلاع الثناياى ان ابن رجل جلا فشاذا (قوله
اى وجرم فى القرض جرم منفعة) اى القرض ولو كانت تلك المنفعة قليلة قال فى الميج ومن ذلك فرع مالك
وهو ان يقول شخص رب الدين اخر المدين وانا اعطيك ما تحتاجه لان التأخير سلف نعم ان قال له اخره
وانا افضيه عنه جاز (قوله وشرط دفع دقيق) الاولى ان يعبر قضاء هنا وفيما بعده لاجل ان يظهر
جرم المنفعة للمقرض (قوله ولو لحاج) اى خلافا لما فى المحمدية من جواز ذلك ولو مع الشرط للحاج
ونحوه (قوله اى بخبره) اشار الشارح الى انه على هذين القولين فى الملة فى الكلام حذف
مضاف وقيل ان الملة اسم لما يخبر فى الرماذ الحار الذى فى الحفرة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير خبر
فى كلام المصنف ومفهوم قول المصنف وخبر قرن بجملة ان قرض خبر قرن بمثله وخبر له بمثله الجواز مع
تحريم ما فى الخبرين من الدقيق ولا يكتفى وزنه ما من غير متحرك مرفى قوله واعتبر الدقيق فى خبر بمثله
وذكر ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي انه يعتبر وزنهما وقد تقدم ان شيخنا اعتمد الا كفاهما الماثلة
فى العدد فى قرض الخبر لانه مما يتباح فيه وهذا كله اذا كانا من جنس واحد ربوى فان كانا من
جنسين او من جنس غير ربوى فانه يعتبر وزنهما فقط (تنبيه) خبر الملة هو المشهور وبالقطير
للمداسى (قوله والمراد الخ) فيه انه اذا كان المراد ما ذكرنا من اسقاط قوله او دقيق
او كعتك ببالا لهما من جزئيات قوله او عين عظم جعلها تأمل (قوله والمثل) اى سواء كان نقدا
او طعما كالدقيق والكعتك (قوله معناها الكتاب الخ) اى وهى المسماة الا ن بالبالوصة
(قوله نظير ما اخذ منه ببلده الخ) وانما منع لان المقرض انتفع بمجرز ماله من آفات الطريق
(قوله ويحتمل انه مثال لما جرم منفعة) هذا مقابل لقوله ثم شبه ويحتمل ايضا انه مثال للعين التى
عظم جعلها وعلى هذا فقوله كسفجة فيه حذف مضاف اى كمضمون سفجة اى ما تضمنته
السفجة وهو العين القطيعة المثل تأمل (قوله الا ان يعر الخوف) اى على النفس والمال جميع
طرق المحل التى يذهب المقرض منها اليه فان غلب الخوف لافى جميع الطرق فلا يجوز والمراد
بالخوف على النفس والمال ان يغلب على الظن الهلاك او هيب المال فى كل طريق (قوله لا لمن)
اى تقديم المصلحة حفظ المال والنفس على مضرة سلف جزئيا (قوله خوف تلف) اى بعمته
اوسوس او عفن وحاصله ان الدين سامعة لكن طالبا اقامتها عند رها فكره ذلك خوفا من تلفها
بطر وما ذكره فريضها بشرط ان ياخذ جديدا (قوله لياخذ بديلا) لانه سلف جرم منفعة لانه
انما قصد نفع نفسه (قوله ان جرى الخ) شرط فى قوله يحرم تسلفها لياخذ بديلا يعنى ان يحصل
جرمة تسلفها لياخذ بديلا ان شرط اخذ البديل جديدا او جرى العرف بذلك والا فلا جرمة (تنبيه)
من مثل المحرام الداحل تحت كاف التمثيل فى قوله كشرط عفن الخ قرض شاة مسلوخة لياخذ

عنها كل يوم رطلين مثلا وكدفع قدر معين من دقيق اوقع محباز في قدر معين من خبز على ان يأخذ منه كل يوم قدر معيننا (قوله الا ان يقوم دليل) أى مع الشرط او العادة (قوله فقط) أى لا تنفع المقرض اونهما معا كقرض الملتزمين بالبلاد فلاحينهم البذر ليرعوا ويؤيدفعوا لهم الخراج اوقع اجنبى من ناحية المقرض بحيث يكون نفعه كنفه فيمنع في الثلاثة (قوله المسائل الخمس) أى التى اولها قوله كشرط عفن سالم (قوله والمقرض يحضده ويدرسه) أى وضمائه في حال حصده ودرسه من مقرضه (قوله اسم فاعل احصد) الاولى اسم فاعل استحصد (قوله والتشبيه يفيد) هـ اذ يقتضى ان قوله كقدان تشبيهه في الجواز اذا كانت المنفعة للمقرض ويصح ان يكون مثالا لما دام الدليل على ان القصد نفع المقرض (قوله وتقدم الكلام الخ) أى تقدم ان المقرض يجوز له ان يصدق المقرض في قدر القرض اذا اتى له به (قوله ملكه المقرض) أى وصار مالا من امواله وبقضى له به وقوله بالعقد اى وان لم يقبضه (قوله ككل معروف) أى فانه يملك بالعقد لكن لا يتم ذلك الملك الا بالقبض والحيازة على ما باتى والمحاصل ان القرض وغيره من المعروف كالهبة والصدقة يلزم بالقول وبصير مالا من اموال المعطى بالفتح بمجرد القول ويقضى له به الا ان القرض يتم ملكه بالعقد وان لم يقبض فان حصل للمقرض مانع قبل المحوز لم يطل بخلاف غيره من المعروف فانه لا يتم ملكه للمعطى بالفتح الا اذا حازره فان حصل مانع للدافع قبل المحوز بطل هذا ما يفيد به بن خلافا لما يؤخذ من كلام ت من ان القرض كغيره لا يتم ملكه الا بالمحوز فان حصل مانع قبل حوزة بطل (قوله ولم يلزم الخ) أى ولا يلزم المقرض ان يرد القرض لمقرضه ان طلبه قبل ان ينتفع به عادة امثاله ما لم يشترط المقرض عليه رده متى طلبه منه او جرت العادة بذلك والالزامه رده ولو قبل انتفاعه به عادة امثاله والمحاصل ان المقرض اذا قبض القرض فان كان له اجل مضروب او معتاد لم يردده اذا انتضى ذلك الاجل وان لم ينتفع به عادة امثاله فان لم يكن ضرب له اجل ولم يعتد فيه اجل فلا يلزم المقرض رده لمقرضه الا اذا انتفع به عادة امثاله واعلم انه يجوز للمقرض ان يرد مثل الذى اقترضه وان يرد عنه سواء كان مثليا او غيره مثلى وهذا ما لم يتغير بزيادة او نقص فان تغير وجب رد المثل (قوله على الارجح) أى خلافا لما قال ان القرض اذا لم يؤجل بشرط او عادة كان على المحلول فاذا طلبه المقرض قبل انتفاع المقرض به رده اليه (قوله لزوم المقرض قبوله الخ) أى لكن يفيد غير العين بما اذا كان في محل القضاء والا فلا يجبر المقرض على قبوله بخلاف العين فانه يلزمه قبوله مطلقا كانه في محل القضاء وغيره كما ذكره المصنف بعد (قوله وينبغي الاحتوف) اى خلافا لما فى خش من ان العين يلزم ردها اخذها مطلقا ولو قبل الحل والاجل ولو كان في الطريق خوف (قوله وان كانت في الساب السابق كالعرض الخ) حاصل فقه المسئلة ان القرض ان كان عبئا واراد المقرض رده لم يلزم ربه قبوله مطلقا كان في محل القضاء وفي غيره حل الاجل او لا الاحتوف في الطريق واحتياج الى كبير حل فلا يلزمه قبوله ما قبل الحل وان كان القرض غير عين بأن كان عرضا او طعاما فيجبر المقرض على القبول اذا اتى به المقرض في محل القضاء حل الاجل لا والا فلا يجبر وامادى البيع فان كان عبئا فحكمه حكم عين القرض وان كان غير عين فيجبر ربه الدين على القبول ان كانا في محل القضاء وحل الاجل وان كانا في غير محل حل الاجل ام لا او كانا في الحل ولم يحل الاجل فلا يجبر ربه على القبول

(فصل في المقاصة) *

(قوله يبين له المصنف) أي ترك المصنف له بيضا ثم ذكر بعده باب الرهن وانما ألف بهرام في هذا
البياض فصل المقاصة لقوله اعلم ان عادة الاشياخ في الغالب ان يذيلوا هذا الباب أي باب
القرض بذكر المقاصة والشئ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت أن أذكر شيئا منها ليكون
تكميلا للعرض الناظر اهـ (قوله اما لانه الغالب) أي فيها غالب أحوال المجاوز وأما وجوبها
فهو قليل اذ هو في أحوال ثلاثة (قوله أولان المراد به الاذن الصادق بالوجوب) أي وليس
المراد بالمجاوز المستوى الطرفين القسيم للوجوب لوجوبها اذا حل الدينان الخ واعترضه بن بان هذا
يقضي حرمة العدول عنها في صور الوجوب ولو تراخيا على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا
القضاء بها طالبا اهـ أي وحينئذ فالمراد بالمجاوز في المصنف المستوى الطرفين وهذا لا يتناقض القضاء
بها طالبا في هذه الاحوال الثلاثة فتأمل (قوله وفي كل اما أن يكونا عيناً أو طعنا ما وعرضا
الخ) أي فهذه تسعة أحوال وفي كل اما أن يكون الدينان حالين أو احدهما حال والاخر مؤجل
أو يكونا مؤجلين متفقين في الاجل أو مختلفين فيه فالجملة ستة وثلاثون حالة وفي كل اما أن يتخدا
قدرا وصفة أو في القدر فقط أو في الصفة فقط أو مختلفا فيهما فالجملة مائة وأربعة وأربعون حالة (قوله
ان اتخذا قدرا وصفة) حاصل ما ذكره المصنف ان ديني العين ان اتفقا قدرا وصفة فيه اثنتا عشرة صورة
كأها جائزة وان اختلفا صفة فيه اثنتا عشرة صورة ثلاثه جائزة وتسعة ممنوعة وان اختلفا قدرا فيه اثنتا
عشر صورة واحدة جائزة والباقى ممنوع فجملة ما في دين العين ستة وثلاثون (قوله ان اتخذا قدرا
وصفة) أي ويلزم من اتحادهما في الصفة اتحادهما في النوع لان المراد بالصفة المجمودة والرداءة
والذهبية والفضية (قوله حلا معا) أي ويقضي بها حينئذ ان طلبها أحدهما وقوله أو أحدهما
أي ويقضي بها أيضا في هذه الحالة اذا طلبها من حل أجل دينه لان طلبها من لم يحل دينه اذ لا يذلى
حل دينه الا متناع منها وأخذها لدينه لينتفع به حتى يحل دين الاخر فيضيه له وقوله أم لا أي ويقضي
بها أيضا في هذه الحالة اذا اتفق أجل الدينين وطلبها أحدهما وانما جازت المقاصة في هذه الصور
الاثنى عشر لان المقصود المعاوضة والمباراة (قوله ولو خذف هذا) أي قوله حلا الخ (قوله
وان اختلفا صفة) هذا مفهوم اتحاد الصفة فيعبر عنهما وان اختلفا صفة والموضوع انهما متحدا
في القدر أي الوزن والعدد (قوله ان حلا معا) أي سواء كان من يبيع او من يقرض أو اختلفا (قوله
صرف ما في الذمة الخ) أي وكلاهما جائز بشرط التحجيل في الاول والحصول في الثاني (قوله
والابان لم يحلا) أي واتفقا اجلا واختلفا احوال احدهما فلهذه ثلاثة تصريف في احوال الاطلاق
الثلاثة السابقة فالجملة تسعة وحاصلها ان العينين اذا اختلفا صفة واتحدت نوعهما واختلفت نوعهما
وكأنا مؤجلين بأجل واحد ومختلفين في الاجل واحدهما حال والاخر مؤجل فممنوع سواء كانا
من يبيع او قرض واحدهما من يبيع والاخر من يقرض فهذه تسعة (قوله كان اختلفا زنة) أي
كدينار كامل ودينار ناقص وقوله من يبيع حال أي والمحال انهما من يبيع وممنوع لاختلافهما في الزنة
اختلفا فهما في العدد بل هي أخرى فالمصنف نص على المتوهم فلا حاجة لما قيل ان الاول ان يقول
كان اختلفا قدرا ثم ان قوله كان اختلفا زنة مفهوم قوله سابقا لان اتحاد قدرا وحاصله ان ديني العين
اذا اختلفا في الوزن وفي العدد فان كانا من يبيع جازت المقاصة ان حلا اجلا (قوله والا فلا) أي
والابان حل احدهما دون الآخر أو كانا مؤجلين اتفقا اجلا واختلفا فلا يجوز في هذه صور أربعة
واحدة جائزة والثلاثة ممنوعة نعم اذا حل احدهما دون الآخر فان كانت الحالة ذهبي العين الوازنة
جازت المقاصة كما يفيد ابن عرفة انظر عرق (قوله على المعتمد) أي كما هو قول ابن بشير وارتضاء

ابن عرفة وقوله لافي قوله الخ اى لانه تشبيهه في قوله فلا فقط اى بحيث يكون ما شاعلى طريقة ابن
شاس وابن الحبيب وحاصل المنع اذا كان الدينان من بيع حلا او لم يحلا واتقيا اجلا او اختلفا او حل
احدهما لسا فيهما من المبادلة واحد العينين اكثر فالخلاف بين القولين فيما اذا اختلفا فعلى الاول تجوز
وعلى الثانى منع (قوله انهما ان كانا من قرض منع) اى فى الاحوال الاربعة حلا او حل احدهما
او لم يحلا واتقيا اجلا او اختلفا (قوله وان كان من بيع وقرض منع ان لم يحلا) اى سواء اتقيا اجلا
او اختلفا او حل احدهما فهذه ثلاثة واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل على الوجه المذكور فى
العينين المختلفى القدر بطريقة ابن بشير واعتمدها ابن عرفة وطريقة غيره المنع مطلقا من غير تفصيل
(قوله كذلك) اى كدين العين فى صور المجواز والمنع وحاصل ما ذكره الشارح ان الطعامين اذا كانا
من قرض ففيه اثنتا عشرة صورة فان اتقيا قدرا وصفة جازت فى اربعة وان اختلفا قدرا منع فى اربعة
ولم يات اختلفا صفة جازت فى واحدة ومنع فى ثلاثة فعوله فتجوز ان اتقيا صفة وقدرا اى كأرب واررب
من قح وقوله لا اى او لم يحلا اتقيا اجلا او اختلفا وقوله والا فلا اى والابان حل احدهما او لم يحلا
واتقيا اجلا او اختلفا فتجوز وقوله كأن اختلفا قدرا اى فتتبع عند ابن بشير وغيره لانهما من قرض
وسواء حلا او احدهما او لم يحلا واتقيا اجلا او اختلفا (قوله ومنع من بيع) اى كأن اسلك على ارب
وتسلك على ارب او اكثرو وقوله ومنع من بيع اى سواء حل احدهما او لم يحلا اتقيا اجلا او
او اختلفا فصور الطعامين من بيع اربعة وكلها تمنع المقاصة فيها اتقيا قدرا وصفة او قدرا فقط
او صفة فقط فهى اثنتا عشرة صورة (قوله ولو متفقين) رد بل على اشبه القائل بمجوازها عند
اتفاق الطعامين فى القدر والصفة والمحلول بناء على انها كالا قالة (قوله لبيع الطعام قبل قبضه)
هذه العلة تجزى فى الاحوال الاربعة (قوله فى غير المحالين) اى فهى تجزى فى احوال ثلاثة اذا
كان الطعامان مؤجلان واتقيا اجلا او اختلفا فيه او كان احدهما حالا والاخر مؤجلا (قوله
نسيئة) راجع الامر من قبله لكن يرد ان الدين بالدين لا يتطاوله هنا لان المقاصة مستثناة منه ولا شك
أن فى بعض صورها عدم المحلول فالاولى الاقتصار على قوله وطعام بطعام نسيئة (قوله ومن بيع
وقرض الخ) يعنى ان دين الطعام اذا كان احدهما من بيع والاخر من قرض تجوز المقاصة فيهما
بشرطين الاول ان يتقيا فى القدر والصفة والثانى ان يكونا حالين وعله المجواز ان الذى اسلم كأنه
اقتضى عن طعام السلم الذى له طعام القرض الذى عليه من نفسه ولا يحظر فى ذلك ولم يتطاولها
الى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تغليباً بجانب القرض لانه معروف وانضم الى ذلك
كون المقاصة معروفة ايضا (تدبيح) الطعامان اذا كان احدهما من بيع والاخر من قرض
صوره اثنا عشر وذلك لانهما اذا اتقيا صفة وقدرا صوره اربعة تجوز فى واحدة وهى اذا حلا وتمنع
فى ثلاثة اذا حل احدهما او لم يحلا واتقيا اجلا او اختلفا وان اختلفا صفة او قدرا فالمنع فى كل من هاتين
الحالتين حلا او احدهما او لم يحلا واتقيا الاجلان او اختلفا فهذه ثمانية وقول الشارح ان اتقيا
جنسا وصفة الاولى حذف الجنس والاقتصار على الصفة والقدر لان المراد بالجنس النوع والاتفاق
فى الصفة يستلزم الاتفاق فيه (قوله ان اتقيا) جنسا المراد بالجنس فى مسائل الطعام وكذلك
العرض النوع لان العرض كله جنس واحد وكذلك الطعام جنس واحد ونحو كل منهما انواع
مختلفة (قوله لاختلاف الاعراض باختلاف الاجل) اى وحينئذ فيصح تقدير بيع الطعام قبل
قبضه ومقابل ما لابن القاسم من المنع مما شابه من المجواز تغليباً للمعروف (قوله وتجوز المقاصة
فى العرضين) المراد بالعرض ما قبل العين والطعام فيشمل الحيوان وحاصيله ان الدين اذا كانا

عرضته فان اتفقا في النوع والصفة كتبوا بين هرو وبين عمرو وبين اوثوبين من القطن جديدين
او ريتين جازت المقاصة في اثنتي عشرة صورة وهي ما اذا حل اجلهما او اجل احدهما ولم يحلوا وتنفقا
اجلا او اختلفا وسواء كان العرضان من قرض او من بيع او احدهما من بيع والاخر من قرض
وان اختلفا نوعا كتبوا وكسما او ثوب وجوخة ففيه صور اثنا عشر تجوز المقاصة في تسعة وهي ما اذا حل
اجلها او كانا مؤجلا ونفقا اجلا او حل احدهما سواء كان العرضان من بيع او من قرض
او مختلفين وتمتع في ثلاثة ما اذا كانا مؤجلا ونفقا اجلا وسواء كانا من بيع او من قرض او مختلفين
وان اتفقا نوعا واختلفا في الصفة كتبوا بين من القطن مختلفين بالمجودة والرداءة وكتبوا بين احدهما
هروية والاخرى مروية ففيه اثنا عشر صورة ايضا تجوز المقاصة في ستة ما اذا حل العرضان او كانا
مؤجلا ونفقا اجلا كانا من بيع او من قرض او مختلفين فهذه ستة وتمتع في ستة ان كانا مؤجلا
والاجل مختلف او حل احدهما دون الاخر كانا من بيع او من قرض او كانا مختلفين (قوله واتفقا
اجلا) أي كانا مؤجلا ونفقا اجلا كانا من بيع او من قرض او مختلفين فهذه ثلاثة جائزة (قوله
وان اختلفا اجلا) أي وان كانا مؤجلا ونفقا اجلا واختلفا في الاجل منعت كان العرضان من قرض او من بيع
او مختلفين فهذه ثلاثة ممنوعة لما في المقاصة حيثئذ من فمعي دين في مؤخر (قوله والا جازت)
أي والابان حلا او حل احدهما جازت كان العرضان من بيع او من قرض او مختلفين فهذه ستة
صور جائزة على مذهب المدونة ومقابلها في الموازنة من منع هذه الستة (قوله لا تنفقا قصد
المكايسة) أي مع حلولهما وحلول احدهما لان الاتفاق في الاجل يمدد معه قصد المكايسة
والمغالبة كما يبعد مع اتفاقهما في الصفة (قوله ان اتفق الاجل) أي ان كانا مؤجلا ونفقا
اجلها (قوله بان اختلف الاجل) أي بان كانا مؤجلا ونفقا اجلا واختلفا في الاجل او حل احدهما
دون الاخر (قوله مطلقا) أي في جميع الاحوال سواء كانا من بيع او من قرض او احدهما
من بيع والاخر من قرض (قوله وتفسيرا لاطلاق) أي هنا وقوله بما ذكرنا أي من كون
العرضين من بيع او من قرض او احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله اذا المول عليه)
أي وهو قول ابن شاس وقوله لم تجز على تفصيل أي لم تجز مطلقا بل على تفصيل وقوله ان ادى الى وضع
وتجمل وحط الضمان وازيدك منع أي وان لم يؤد ذلك جازت وحاصله ان العرضين المختلفين
في الصفة اذا اختلفا في الاجل بان كانا مؤجلا ونفقا اجلا او حل احدهما دون الاخر فان
كانا من بيع وكان الحال منهما والا قرب حلولا اجودا واكثر فامنع لمسا فيه من حط الضمان
وازيدك وان كان الحال والا قرب حلولا ادى اواقل فامنع ايضا لما في المقاصة حيثئذ من وضع
وتجمل بخلاف ما اذا تنفقا اجلا فانه لا يلزم شيء من ذلك فلذا جازت وما اذا كانا من قرض فان كان
الحال والا قرب حلولا ادى اواقل فامنع لمسا فيه من وضع وتجمل وان كان الحال والا قرب حلولا
اجودا صفة فاجز لان الاجل من حق من عليه الدين في القرض فلا يدخله حط الضمان وازيدك
واغما يدخله وضع وتجمل وسلف جرنفعا بخلاف دين البيع فانه يدخله وضع وتجمل وحط الضمان
وازيدك فان كان الحال والا قرب حلولا اكثر فامنع لمسا فيه من سلف جرنفعا واما ان كان احد
العرضين من بيع والاخر من قرض فاجز على ما سبق فتقول ان كان الحال والا قرب حلولا من بيع
فامنع ان كان ادى صفة اواقل قدر فامنع لمسا فيه من وضع وتجمل وان كان اجودا صفة او اكثر قدر فامنع
لمسا فيه من سلف جرنفعا وان كان الحال والا قرب حلولا من قرض فان كان ادى صفة اواقل قدر
منع اضع وتجمل وان كان اكثر قدر فامنع لمسا فيه من سلف جرنفعا واجز ان كان اجودا صفة والحاصل

ان العرضين المختلفين في الصفة اذا اختلفا في الاجل او حل احدهما ان كانا من بيع منعتهما مقاصة
فيهما مطلقا للضع وتبطل او حط النعمان وازيدك وان كانا من قرض منعتهما مقاصة فيهما ايضا الا
ان يكون الاجود اقرب للضع وتبطل او لسلف جرنفعا وان كان احدهما من بيع والا تحرم قرض
منعت المقاصة ايضا الا ان يكون الاجود من بيع اقرب او حالا

* (باب في الرهن) *

(قوله في الرهن) أي في ذكر حقيقته وقوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله للزوم والمحبس) قال
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة (قوله كما قال) أي ابن عرفة واعترضه الوانوشي بانه
لا يشمل من الرهن الاما هو قبوض فظاهره ان غير المقبوض لا يسمى رهنا وليس كذلك اذا خلافا
في المذهب ان القبض ليس من حقيقة الرهن ولا شرط في صحته ولا لزومه بل ينه قد يوصح ويلزم بمجرد
القول ثم يطلب المرتهن الا قباض قال ابن الحماجب يصح الرهن قبل القبض ولا يتم الا به فانت ترى
القبض والا قباض متأخرين عن الرهن والمتأخر عن الشيء غير ضرورة انه ليس عينه وهذا الاعتراض
يتوجه على المصنف ايضا ويمكن الجواب بانه ليس المراد بالا عطاء في كلام المصنف والقبض في كلام
ابن عرفة الا عطاء والقبض المحسوس بل المعنوي وذلك يحصل بالعقد اي بالايجاب والقبول فتأمل
(قوله وعرفه المصنف بالمعنى المصدرى) أي بناء على الاستعمال القليل واما ابن عرفة فعرفه بالمعنى
الاسمي بناء على الاستعمال الكثير (قوله من له البيع) أي من فيه اهلية البيع صحة وهو المميز
ولزوما وهو المكلف الرشيد فمن يصح بيعه يصح رهنه ومن لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح من
مجنون ولا من صبي لا يميزه ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم اي ان اشترط
في صاب عقد البيع والقرض والا فهو تبرع باطل كما قال شيخنا ويلزم من المكلف الرشيد كالمبيع
فان قلت المريض يصح بيعه دون رهنه فلا يتم ما قاله المصنف قلت ما قاله المصنف محمول على ما في
الوثائق المجموعة من جواز بيع المريض ورهنه فلا بحث حينئذ لكن ما في الوثائق من الجواز محمول
على رهن في معاملة جديدة وحمل المنع في كلامهم في دين سابق على مرضه (قوله فيجوز من المدين
وغيره) أي فيجوز رهنه للمدين وغيره فمن بمعنى اللام فالاول كما لو كان لي دراهم يتنا على زيد وله على
طعام او عرض دينافيجعل الدين الذي على رهناني الدين الذي عليه والثاني كما لو كان لي دين على زيد
وزيد له دين على عمرو وغيره فبني زيد دينه الذي على عمرو في ديني الذي عليه بان يدفع لي وثيقة الدين
الذي له على عمرو حتى يقضيني ديني (قوله في الاصل) مراده به شفع الشيخ عبد الباقي الزرقاني
وحاصل ما في المسئلة من التفصيل انه في القسم الاول وهو رهن الدين للمدين لا بد في صحة الرهن
سواء كان الدينان من بيع او من قرض ان يكون اجل الدين الرهن مثل اجل الدين الذي فيه الرهن
او يكون أبعد منه فان كان اجل الدين الرهن اقرب او كان الدين الرهن حالا منع الرهن لادائه
لاسلفي واسلفك ان كان الدينان من قرض ولادائه لاجتماع بيع وسلف ان كانا من بيع وذلك لان
دين الرهن اذا كان اقرب اجلا بقاءه بعد حلوله عند المدين حتى يحل الدين المرهون فيه بعد سلفا
وكذلك اذا كان الرهن حالا بقاءه عند المدين الى حلول أجل المؤجل بعد سلفا وهو صاحب البيع
او القرض وأما في القسم الثاني وهو رهن الدين لغير المدين فالشرط في صحته قرضه بالشاهد على
حوزه ودفع الوثيقة للمرتهن واما الجمع بين من عليه الدين والمرتهن فشرط كمال هذا هو الصواب
(قوله ولو اشترط في العقد) أي هذا اذا لم يشترط رهنه في صاب العقد بان وقع الرهن تطوعا

بل ولو اشترط رهنه في حال عقد البيع او القرض ابن رشد المشهور جواز رهن الغرر في عقد البيع
 وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة يجوز رهن الزرع والثمار قبل بدو صلاحهما اه بن (قوله اى
 ذاغرر) اى لان الآتى مثلاً اذا كان رهنا كان ذاغرر لانه يحتمل وجوده وقت الرهن وعدمه وعلى
 الاول يحتمل القبض عليه وعدمه وليس العبد بنفس الغرر (قوله لعدم سريانة) اى الغرر اعد
 البيع اى او القرض المشترط رهنه فيهما وكان الاولى للشارح ان يقول بناء على عدم سريانة المخ لان
 المقابل المردود عليه بلو يقول بالسريان (قوله ولا بد من كونه) اى الحق الذى يتوثن فيه بالرهن
 (قوله ولذا صرح في المجموع) اى لانه آيل للزوم بالشروع في العمل وقوله ولم يصح في الكتابة لانها ليست
 لازمة ولا آيلة للزوم (قوله فله) اى للارتهن وهو قابض الرهن وهذا مفرع على كلام المصنف اى
 واذا كان الارتهن يقبض الرهن لاجل ان يتوثق به في حقه فله اذ لم يدفع له الراهن دينه ان يحبس
 حتى يستوفي حقه منه اى من ثمنه لامن ذاته اذ لا ينقل ذلك (قوله ولم يصح في كتابة من أجنبي) اى
 تحمل ذلك الاجنبى الكتابة ورهن عليها رهنا فهذا الرهن لا يصح لان العبد الذى تحمل الاجنبى
 بكتابه اذا عجز لم يلزمه شيء فلم تكن آيلة للزوم (قوله أو غيره) اى كوصى ومقدم قاض (قوله
 لمصلحة) اى تعود على المحجور وانظاره ان الولي محمول على النظر والمصلحة في رهن مال الصغير
 ولور بعاى عقار اذا رهن عقار اذ رهنه يحمل على المصلحة ولا يكافه المحاكم بيان السبب بخلاف
 البيع لعقار الصغير فانه لا يحمل على النظر والمصلحة بل حتى يشتهر عند المحاكم (قوله للمصلحة الولي)
 اى فاذا رهن الولي مال محجور به في مصلحة هو كان الرهن باطلا (قوله ومكاتب) اى فله ان يرهن
 اذا تدين أو اشترى بالدين ولا يرهن لسيده في تجويم الكتابة لانها غير لازمة ولا آيلة للزوم كما مر
 (قوله لمحصل الاشتغال به الخ) اى لا تقتضيها على المضمين والمحافظة عليه خوفا من هروبه
 والبحث عن أحواله هل حدث له مال أو لا وأما قول الشارح عن مصالح السيد فالأولى حذفه لأنها
 لم يلزمها خدمة سيدهما وحينئذ فلهما الاشتغال بمصالح السيد بل بمصالح أنفسهما فالأولى
 في الفرق بين الرهن والضمان أن يقال ان الرهن معوضة والضمان تبرع وهما مأذون لهما
 في المأذونات دون التبرعات اه بن (قوله فهو راجع لقوله أرغرر) اى راجع له على انه مثال له
 (قوله والمصدر فيه) اى والمصدر المقدر فيه وهو قوله وبذل آتى وقوله بخلاف الثلاثة قبله اى
 قوله كبذل ولى ومكاتب ومأذون (قوله والمراد بالغرر) اى الذى يصح رهنه (قوله ولذا لا يصح
 رهن الجنين) اى على المشهود بخلاف الابن المأجشون القائل بعهده رهنه (قوله بنحو الآتى) اى
 بالآتى ونحوه كالبيع الشاركة (قوله قبل المانع) اى من موت أو فليس وقوله ان حصله قبل المانع
 اى سواء استمر عنده بعد تحصيله وخيارته حتى حصل المانع أو ابقى منه بعد ان حصله وحازه واستمر
 آتيا حتى حصل المانع ولا فرق بينه وبين عبد حاضر رهن وحازه المرتهن ثم ابقى عنده واستمر آتيا حتى
 حصل المانع ولا يضر في المسئلة ان الرجوع العبد لسيده بعد حوزا المرتهن له واستمراره عنده حتى
 حصل المانع مع علم المرتهن بذلك وسكرته هذا هو الصواب كما فى بن وأما ما فى عقب وخش من
 ان المرتهن اذا حصل الآتى وحازه قبل المانع ثم ابقى ثانيا واستمر آتيا حتى حصل المانع فان المرتهن
 لا يختص به بل يكون أسوة الغرماء بخلاف ما اذا رهنه عبد حاضر وحازه ثم ابقى واستمر آتيا حتى
 حصل المانع فانه يختص به فقد رده بن بأن هذه التفرقة غير صواب والصواب اختصاص المرتهن به
 في المسئلة (قوله والافاسوة الغرماء) اى والا يحصله قبل المانع بل بعده فهو اى المرتهن
 أسوة الغرماء اى مثلهم في الخاصة في ذلك الآتى (قوله وكاتبه) عطف على ولى وقوله ومكاتب

أى بناء على صحة رهنه وقيل انه لا يصح رهنه وعليه فقيل اذا وقع بئذ قبل الرهن اكتبته وقيل
 بطل الرهن وبصير الدين بالرهن (قوله واستوفى منها) أى من الكتابة أى من نجومها ان لم
 يعجز وقوله فيه ما اى فى رهن الكتابة والمكاتب رقبته ومن غن رقبته ان يعجز أى كذلك فهم ما
 (قوله قبل الاستيفاء) أى والمحال ان المكاتب لم يعجز عن تحصيل نجوم الكتابة (قوله عطف
 على الضمير المجزور) أى لا على كتابة لثلاث بقعة فى أن رقبته المكاتب انما يجوز رهنه اذا عجز لا قبل العجز
 (قوله وخدمة مدبر الخ) يعنى أنه يجوز رهن خدمة المدبر ومن معه فى الدين مدة معلومة سواء
 اشترط ذلك فى عقد الرهن أو بعده ويستوفى المرتن دينه من ثمن تلك الخدمة اذا لم يدفع له الزا من
 دينه ولورهن السيد خدمة المدبر ومات السيد وعليه دين سابق على التدبير أو لاحق له ورق المدبر
 أو جزء منه فان المرتن يستوفى دينه من ثمن ذلك الجزء الذى رقب (قوله لبيع فى حياة السيد) أى
 اذا عجز عن وفاة الدين (قوله أو على أن يباع الخ) أى فى دين سابق أو لاحق وعلى هذا يحمل قول
 المصنف فى التدبير ولا سيد رهنه فلا منافاة بين كلامه هنا وما يأتى له اه وفى بن ان ما ذكر من انه
 اذا رهن لبيع بعد موت السيد مطلقا صح الرهن ظاهرا اذا كان الرهن بعد عقد الدين وأما لو اشترط
 فى صلب العقد فانه يعجز على الخلاف فى رهن الغرر لا يدري متى يموت السيد (قوله بخلاف دين
 الخ) أى فانه يصح رهنه بطلان التدبير وذلك لان التدبير يبطله الدين السابق عليه كان السيد حيا
 أو مات وأما الدين المتأخر عنه فلا يبطله الا اذا مات السيد لان كان حيا (قوله على انه مدبر) أى
 ودخلا على الاطلاق من غير بيان انه يباع فى حال حياة السيد أو بعده وبه فانه هو محل القولين
 (قوله وهل ينتقل الرهن لخدمته) أى فيستوفى دينه من ثمنها بان يباع له وقتا بعد وقت (قوله
 وبصير الدين بالرهن) أى ولا ينتقل الرهن لخدمته لانه انما رهنه الرقبة وهى لارتهن (قوله
 ولذا قال المواق الخ) قال بن لم يقتصر المواق على هذا البحث بل قال فى آخر كلامه ثم بعد حين اطاعت
 على كلام اللخمي فاذا هو عين ما اختصر خليل أى من جعل قوله وهل الخ من تمة قوله لارقبته اه
 وكان هذا من المحققات التى الحقها المواق بهامش نسخة ولذا تراخى المواق مختلفة بحسب
 الاطلاع على الخرجات واعلم ان ت والشارح بهرام قررا كلام المصنف على ظاهره من جعل
 قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لارقبته وكذا الشيخ سالم معترض على المواق بأنه لا عبرة
 لما قاله لان المصنف ثقة أمين على العلم وفى ح عن اللخمي ما يفيد ان قوله وهل يستقل الخ من
 تمة قوله لارقبته ويكفى هذا شاهد المصنف (قوله فثبت بحسبها عليه) أى والمحال ان كلاما
 الزا من المرتن لم يكن عالما بالحبس وقت الرهن هذا هو محيل الخلفان اما لو كان الزا من عالما
 بأنها وقف وغر المرتن فانه يتفق على انتقال الرهن للعلة ولو انفرد المرتن بالعلم بطل الرهن قولنا
 واحدا ولا ينتقل الى العلة معاملة له بنقيض مقصوده كذا ذكره البدر القرافى فى شرحه (قوله فهل
 ينتقل لمنفعتهما وكراثها) أى فيقبضه المرتن من أصل دينه ان لم يوفه الزا من (قوله ولا يبطل هذا
 الجزء) أى رهن هذا الجزء وقوله بطلان ما أخذ أى بطلان رهن الدار التى اخذ منها هذا الجزء
 والمحاصل ان رهنه للدار يتضمن رهن منفعتها فاذا ظهر انها حبس بطل رهن احدا الامرين
 ولا يلزم من بطلان رهن احدا الامرين بطلان رهن الآخر هذا توجيه القول الاول (قوله ولا
 يعود لمنفعتهما) أى لانه انما رهن الرقبة وهى لا يصح رهنها لانها لا تباع (قوله وما لا يبدو صلاحه)
 اى على المشهور لما علمت ان الغرر جائز فى هذا الباب (قوله لظاهر الروايات) اى خلافا لما فى خش
 من ان ما لم تخلق من الزرع أو الثمر لا يصح رهنه كرهن الجنين وهو لا زرى ونص ابن عرفة المازرى

ورهن ثمرة لم تخلق كالجنتين قلت ظاهر الروايات خلاف ذلك اه وقال ابن حارث اتفق ابن القاسم
وابن الماجشون على ارتهان الفقرة التي لم تظهر واختلفا في ارتهان ما في البطن فأجاز ابن الماجشون
كالفترة ومنعه ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر يجوز أفراد غمر الفحل بالرهن وان لم يظهر
وقد أجازوا ارتهانه سنين وأحمال أنه لم يظهر في الثانية انظر بن (قوله وانتظر الخ) يعني إذا رهن
زرعا أو غمرا لم يبد صلاحه ومات أو فلس قبل بدو صلاحه ولا مال له فإنه ينتظر لبدو الصلاح ثم يباع
ويوفي دين المرتهن من ثمنه وهو أحق به من الغرماء فقوله وانتظر الخ أي وإذا لم يمكن له مال غيره
انتظر الخ (قوله وحاص مرتته الخ) يعني أن من رهن غمرا أو زرعاً لم يبد صلاحه ثم مات أو فلس قبل
بدو الصلاح وخاف ما لا من نقد أو عروض أو حيوان غير ذلك الرهن الذي لم يبد صلاحه فإن المرتهن
يخصص الغرماء بجميع دينه في المال الذي تركه غير الرهن (قوله فإن وفي ثمنه بالدين) أي
بدين المرتهن كله (قوله قدر الخ) تعبيره بقدر ظاهره وذلك لأن الحصة قد وقعت والذي يقع بعد
البيع يتقدر برأيه ليس له إلا ما بقي بعد ثمن ما يبيع فكان الحصة الواقعة سابقاً للباقى فيرد ما فضل به
الغرماء قاله شب (قوله والرهن لا يمكن بيعه) أي لأن الرهن لا يمكن الخ فهو عطف على معمول
(قوله الثلاثون) وذلك لأنك تجمع الديون وتنسب مال الكل واحد لذلك المجموع وبذلك النسبة
يؤخذ له من تركه الميت أو من مال المفلس فمجموع الدين مائتان وخمسون والمرتهن له منها خمسون
فسيبها المجموع الديون خمس فيعطى خمس مال المفلس وهو مائة وخمسون يكن ذلك ثلاثين (قوله
كأحد الوصيين) أي على يتيم وقوله فلا يرهن أي شيئاً من مال التيم في دين عليه وقوله إلا باذن
صاحبه أي لأن له نصف النيابة عن الموصى فإن اختلفا نظر الحماكم في ذلك (قوله مطلق
التصرف) أي من قبل الأب الذي أوصاه ما بأن نص على استقلال كل منه ما بالتصرف
أو بالرهن والظاهر كافي عبق أن أوصاهما مرتين كنصه على الاستقلال بالتصرف (قوله ودخل
في كلامه الخ) أي لأن الكاف في الحقيقة داخله على المضاف إليه والمعنى لأحد كوصيين
(قوله والتيمين) أي اللذين أقامهما القاضي للنظر في شأن التيم (قوله من كل ما توقف الخ)
هذا بيان لمحذوف أي ونحوهما من كل ما توقف الخ وذلك كالناظرين على وقف (قوله ولودبغ)
أي هذا الزم يدبغ انقاسا قبل ولودبغ على المشهور وإنما لم يصح رهن جلد الميتة والاضحية لأن
كلا منهما لا يباع بخساسة جلد الميتة في ذاته ولشرف جلد الاضحية لأنها خرجت قربة لله تعالى
(قوله وكاب صيد) أي بناء على المشهور من منع بيعه للنهي عنه وأما على القول بجواز بيعه
وان النهى إنما هو من بيع غيره فيجوز رهنه (قوله وكجنين) أي فلا يجوز على ما في كتاب الصلح
من المدونة وأجاز ذلك ابن الماجشون وأحمد بن ميسر وهذا الخلاف إنما هو إذا كان ارتهانه في عقد
البيع وأما ارتهانه ذلك بعد عقد البيع أو في عقد القرض فلا اختلاف في جوازه قاله ابن رشد ونحوه
نقل ابن عرفة عن الخمي يجوز رهن الجنين في عقد القرض وبعد عقد البيع واختلف في جوازه
فيه اه بن (قوله وإن لذمي) أي هذا إذا كانت ملكاً للمسلم ورهنها عند مسلم أو ذمي بل وإن كانت
ملكاً للذمي ورهنها عند مسلم (قوله إلا أن تخلل الحجر الخ) هذا استثناء من محذوف والتقدير
واریقت على المسلم وردت على الذمي إلا أن تخلل الخ (قوله قبل رافته على المسلم) هذا
راجع لما قبله ألبالغة وقوله وردها للذمي أي وقبل ردها للذمي راجع إلى اللغة وهي ما إذا
كانت للذمي ورهنها عند مسلم وقوله فأنهاتكون للمرتحن الأولى فأنه لا تراق ولا ترد ويختص
بها المرتحن دون غيره من الغرماء (قوله ونحوه) أي كما التين والزبيب والعناب وعرق السوس

(قوله اهرأقه المرتهن) أى وجوب باوقوله بجاكم أى بعد رفعه للحاكم الذى يرى اراقتها وحكمه بذلك فكل من الاراقة وما توقفت عليه من الرفع واجب قال البدر القرافى ويؤخذ من هذا ان حكم المحاكم عندنا لا يتوقف على سبق دعوى لغيبه المدعى عليه (قوله ان كان الخ) أى ان محل وجوب الرفع للحاكم المذكور ان كان فى المحل حاكم حنفى يرى بقاءها وتخليها دون اراقتها فان لم يكن فى المحل حاكم يرى بقاءها ارافها المرتهن بدون رفع (قوله فان كان المرتهن) أى وهو العاصير الذى تخمه روقوله ردت له أى ان لم يسلم قبل ردها والا أريقته ويبقى الدين بلا رهن والظاهر ان الاراقة بجاكم على ما مر (قوله وصح مشاع) أى صح رهن جزء مشاع كنصف وثلث وربع خلافا لمن قال لا يصح رهن المشاع ولا هبته ولا التصديق به ولا وقفه كالحنفية (قوله وسواء مكان الباقى) أى الجزء الباقى بلا رهن للراهن أو لغيره لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر المرتهن فى الحوزة على حصة الراهن وان كان الباقي له حازماله كله ما رهن وما لم يرهن كما قال المصنف بعد ذلك (قوله أى مع الخ) اشار الى ان الباء بمعنى مع ويصح جعلها للسببية وأشار الشارح بجعل ضمير جميعه لما يملكه الراهن لا للمرهون منه الجزء للإشارة الى ان الراهن لو كان يملك النصف ورهن الربع فإنه يكتب بحوزة ما يملكه الراهن فقط وهو النصف ولو جعل الضمير راجعا للمرهون منه الجزء لا يقتضى انه لا بد من حوزة الجميع فى الغرض المذكور وليس كذلك (قوله ولا يستأذن شريكه) أى فى رهنه لذلك الجزء المشاع (قوله لانه أى الشريك يتصرف مع المرتهن) أى ولا يمنع من التصرف بالبيع وغيره رهن الشريك لعدم الخ (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابله قول الشهاب يجب على الشريك اذا اراد رهن الجزء الشائع ان يستأذن شريكه فى رهنه لانه يمنع من بيعه بما جازوا بن القاسم يرى ان ذلك لا يمنع الشريك من بيع حظه (قوله نعم يندب الخ) أى كما صرح به المصنف فى التوضيح حيث قال ينبغى ان يستأذنه على قول ابن القاسم واعترض ابن غازى على المصنف حيث قال تأمل ما هنا مع قوله فى توضيحه ينبغى ان يستأذنه ورد عليه بأن غاية ما نفي المصنف هنا الوجوب وهذا لا ينفى انتفاء استئذانه كما فى التوضيح وليس المنفى هنا الوجوب والنسب حتى تحصل المعارضة وانما ندب استئذان الشريك لعدم تغير الاقسام ومن ثم ذكر عجم هذان ما غضب باسم احدا الشريكين مع الشيوع يوزع عليهم ما على الاصح ولا يحتج به من غضب باسمه كغضب حصة شريكين فى دابة او عبد او وقع وذكر ايضا خلافا فى براءة مدين اخذ منه ظالم وقوى القول بعدم البراءة لعدم تعينه وامالو كان الماخوذ قد ربيعة او عارية فالبراءة لتعينا (قوله ان يقسم) أى المشترك ان كان مما يقبل القسمة ويبقى الرهن كما هو بيد المرتهن ولا يخرج من يده (قوله باذن الراهن) هذا هو الصواب دون قول عبق بغير اذن الراهن والمرتهن قال فى المدونة اذا كان الشئ مما يقسم من طعام ونحوه فوهن احدا الشريكين حصته منه جاز ذلك فان شاء الشريك البيع قاسمه فيه الراهن والراهن كما هو بيد المرتهن لا يخرج منه من يده فان غاب الراهن اقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصة الراهن فى الوجهين رهنا ويطبع على كل ما لا يعرف بعينه اه بن واجاب شيخنا بأن مراد عبق بقوله بغير اذن الراهن أى بغير رضاه أى انه لا تتوقف القسمة على رضاه بل يجزى المحاكم على ذلك وهذا لا ينفى انه لا بد من حضور الراهن ومقاسمته له اه بن قد التفت لظاهر العادة فاعترض بما ذكر (قوله ويبيع) أى وله ان يبيع منابه أى قبل القسمة ولو بغير اذن شريكه وان يسلمها للمشتري ولو بغير اذن شريكه ولا يكون رهن الشريك ما نعهاله من ذلك لان الرهن لم يتعلق بخصته وهذا بخلاف الدابة تكون مشتركة بين شخصين فانه لا يجوز لاحدهما بيع حصته فيها

وتسليمها للشئى بغير اذن شريكه المحاضر او اطلاع المحاكم ان غاب كما فى المدونة وغيرها
على ما قاله ابن عرفة وذلك لانه يتصرف فى حصة شريكه بغير اذنه لان كل جزء منها بينهما ولهذا
التعليل قال بعضهم بعدم صحة رهن المشاع وان كان المشهور ما قاله المصنف من الصحة فان وقع
وباع أحد الشريكين حصته فى الذابة وسلمها للشئى بغير اذن شريكه وتلفت فقال
فى الذخيرة مقتضى القواعد ان يضمن البائع حصة الشريك لان أقل احوال هذا الشريك
البائع ان يكون كامودع والمودع اذا وضع يداجنى على الامانة بغير اذن ربه فانها تضمن له عديده
(قوله) لكن لا يمكن من جولان يده عليه أى على الجزء المستأجر (قوله) ويقبض المرتهن له
أى ويقبض أجره المرتهن ويسلمه له وكذا يؤول أجره الجزء المرتهن ولا يؤول أجره هو لانه فى حكم الجولان
(قوله) ولو امننا شريكاً أى الشريك الثانى (قوله) فله رهن الشريك الامين أى الذى هو
الشريك الثانى (قوله) للمرتحن أى الذى هو الاجنبى (قوله) أى الامين أى وهو الرامن
الثانى وقوله المرتحن أى الذى هو الاجنبى (قوله) بطل حوزهما أى حوز الرامن الاول
والثانى قال عبق وفيدت العقدة أى عقدة الرامن من اصلها وفيه نظر بل الذى بطل انما هو
الحوز فقط لجولان يد كل من الرامنين فى حصته التى رهنها فاذا قام المرتحن بمحققة وبطلب حوز الرامن
حوزا صحيحا قبل المسانعة قضى له بذلك كما يفيد التوضيح وغيره اهـ بن الان يحتمل كلام عبق
على ما اذا حصل مانع والحالة هذه (قوله) والثانى أى والرامن الثانى الذى هو الامين الاول
(قوله) بالاستئمان الاول أى وهى شائعة فيلزم منه ان حصته تحت يده (قوله) بطل رهن الثانى
أى لجولان يده فى حصته بالاستئمان على حصة الاول وهى شائعة فيلزم ان حصته تحت يده (قوله)
وصح رهن الشئى المستأجر أى فاذا استأجر زيد دارا من ربهما شاعرا فبيع وزل بها اذا تدين من زيد
دينان برهنه تلك الدار قبل انقضاء مدة الاجارة (قوله) انه رهن عندهما أى ان ما ذكر من
المستأجر والمحاط المساقى رهن عندهما أى عند المستأجر بالكسر وعامل المساقاة (قوله) جعل
معهما أى جعل المرتحن مع المستأجر والمساقى امينا يلازمهما فى البيث المستأجر والمحاط لاجل
حوزه وهل يكتفى بواحد من المحاط الاول بدم واحد غيرهم قولان فى خش وغيره (قوله)
او يجعله أى المرتحن والمستأجر والمساقى وقوله عند رجل أى غيرهما يرضانه ليحوزه لهما ولا
يكتفى بامانة ما بحيث يجعل تحت يده المستأجر او عامل المساقاة لان قبضهما لهما ولا يرضاهما
لا للمرتحن فيلزم عدم حوز المرتحن للرهن قال ابن عرفة وفى الجلاب ومن ساقى حائطه من رجل ثم
رهنه من غيره فلا بأس وينبغى للمرتحن ان يستخلف مع العامل فى الحائط غيره الصقل عن الموازية
من ساقى حائطه ثم رهنه فيلجئ المرتحن مع المساقى رجلا او يجعله على يد عدل قال مالك وجعله
يد المساقى او اجيره ليهطل رهنه ثم قال ابن عرفة ورهن ما هو مؤجر فى تقرير حوزة مرتنه بكونه يد
من استأجره ولفظه نالها ان لم يرض المستأجر حوز مرتنه جعل المرتحن يده مع المستأجر الاول للخصم
عن ابن نافع والثانى لرواية محمد والثالث لاختياره اذا علمت هذا تعلم ان ما قاله الشارح فى المستأجر
مبنى على القول الاخير وكذا على القول الثانى (قوله) والمثل ولو عينايده الاولى المبالغة
على غير العين فيقول والمثل ان طبع عليه ولو غير عين وتكون المبالغة على مفهوم الشرط لان
الخصلاف انما هو فى غير العين اذ لم يطبع عليه وايضا العين تتسارع الايدى اليها اكثر فامتهن
فيه عدم الطبع غيرهما والمحاصل ان المثل غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فابن
القاسم فى المدونة يقول بوجوب الطبع واشهب يقول بعدم وجوبه واتقاعا على ان العين لا يجوز

رهنها الا بالطبع عليها هذه طريقة المازري وابن الحاجب واما ابن يونس والبايجي وابن شاس
 فلم يذكر واعن اشهب الا ان طبع العين مستحب كافي التوضيح فعلى هذه الطريقة لا وجه للمبالغة
 اذ لا فرق عنده بين العين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب المدونة وهو المشهور ان جميع
 المثليات لا ترهن الا مطبوعا عليها قاله **ح** والحاصل ان المثل غير العين فيه خلاف بين ابن
 القاسم واشهب فان القاسم يقول بوجوب الطبع واشهب يقول بعدم وجوبه فان كان عيننا وجب
 الطبع عند ابن القاسم وفي جوبه او نذبه عند اشهب طريقتان اه بن (قوله حاية) علة
 لمخدوف أى وانما اشتراط الطبع عليه حاية أى سد الذرائع أى لاجل حاية الذرائع وسدها وقوله
 لاحتمال الخ علة للعلل مع علته أى وانما اشتراط الطبع لاجل الحاية لاحتمال الخ (قوله والسلف
 مع المداينة) أى المصاحب لمساواة كان السلف مشترطا في عقد المداينة او متطوعا به بعدها ممنوع
 لانه ان كان مشترطا في عقد المداينة فهو بيع وسلف ان كان الدين من بيع واسلفنى واسلفك ان كان
 الدين من قرض وان كان السلف متطوعا به فهو هدية مديان (قوله كالعدم) أى فلا يكون كافيا
 في تحصيل الواجب (قوله انه شرط صحة) أى شرط في صحة الرهن وبه قيل وقيل انه شرط في صحة
 اختصاص المرتن بالرهن وكلاهما ضعيف وعلى هذين القولين اذا حصل للراهن مانع قبل الطبع
 فلا يختص به المرتن (قوله ويكون المرتن احق به) يدل لهذا ما في **ح** عن ابى الحسن ونصه قال
 الشيخ ابو الحسن انظر لو قامت الغرماء على الراهن قبل ان يطبع على الرهن ففي بعض المحواشي يكون
 المرتن اسوة الغرماء الشيخ وليس هذا بين لان هذا رهن محو فيه يكون المرتن اولى به (قوله قبل
 الطبع) متعلق بقوله ان حصل مانع ولو قال الشارح احق به ان حصل مانع قبل الطبع كان اظهر
 (قوله وفضلته) أى وصح رهن قيمة فضلته (قوله ثم رهن الزائد) أى من قيمة الرهن (قوله
 ان علم الاول) أى ان علم المرتن الاول برهنها ورضي بذلك وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتن الاول
 اما لو رهنها فلا بد ان يكون اجل الدين الثاني مساويا للاول لا اقل ولا اكثر والامنع وذلك لانه ان
 كان اجل الثاني ابعدا من اجل الاول يباع الرهن عند انقضاء اجل الاول ويقضى الدينان كما يأتى
 فيجعل الدين الثاني قبل اجله وهو سلف وان كان اجل الثاني اقرب من اجل الاول يباع الرهن عند
 انقضاء اجل الثاني ويقضى الدينان فيجعل الدين الاول قبل اجله وهو سلف وان كان الدين
 الاول من بيع لزوم اجتماع بيع وسلف وان كان قرضا لم يسلفنى واسلفك والحاصل ان الفضلة
 اما ان ترهن للمرتن الاول واما ان ترهن لغيره فان زهنت للاول فلا بد من تساوى الاجلين
 وان زهنت لغيره جازم مطلقا تساوى الاجلان ولا نعم بشرط رضى الحائز له سواء كان هو المرتن
 الاول او كان امينا غيره (قوله وهذا) أى اشتراط علم الاول ورضاه اذا كان الرهن بيده (قوله
 اشترط رضى الامين) أى لاجل ان يصير حائرا للثاني وقوله دون المرتن أى فلا يشترط رضاه لانه
 غير حائز ولا يقال لم يشترط رضاه ومن حقه ان يقول أنا لم ارض الا برهنه كما هي في ديني لانا نقول حيث
 كان الثاني لا يستحق منه في دينه شيئا لا بعد ان يستوفى الاول جميع دينه فان فضل شيء كان
 للثاني والا فلا شيء له كما يأتى لم يكن له كلام لان دينه مضمون فيه يأخذه كاملا وان تغيرت الاسواق
 اه بن (قوله ولا يضمنها الاول) يعنى ان الفضلة لا يضمنها الاول اذا كانت بيده وهى
 مما يغاب عليها وتلفت ولم تقم بيمينه لانه فيها امين وانما يضمن مباح دينه فقط ويرجع المرتن
 الثاني بدينه على صاحبه وهو الراهن الا ان يأتيه برهن ثقة وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتن واما
 اذا كان كله عنده في مقابلة دينه وفيه فضل عن دينه فانه يضمن جميعه اذا تلف وكان مما يغاب عليه

ولم تقمينة على تلفه (قوله وهي مما يغاب عليها) أي وأما لو كانت مما لا يغاب عليها أوقامت
على هلاكه مينة فلا ضمان عليه لا للفضلة ولا لما قبل دينه (قوله ان احضر الخ) هذا شرط
في عدم ضمان المرتهن الاول للفضلة (قوله والا ضمن الجميع) أي لانه يحمل على انه ضاع
بتمامه قبل الرهن الثاني (قوله من رهن يغاب عليه) أي وولي اذا كانت من رهن لا يغاب
عليه كعقار او حيوان الا ان يقال قيد بذلك لاجل قوله بعد فلا يضمن الاماقي (قوله فلا يضمن
الاماقي) أي من غير استحقاق فاذا كان المستحق النصف فانه يضمن قيمة النصف الباقي رهنا من
غير استحقاق واما النصف الذي قد استحق فلا يضمن قيمته (قوله فلا يضمنه كله بل نصفه) أي
ولا يضمن عليه اذ اذاتهم كافي المدونة (قوله فضمنه من ربه) أي فضمن الدينار كله من ربه
أي لان القابض له امين فيه قبل الصرف (قوله فان ضاع بعده فنهما) أي لانه بعد الصرف
قبض الحق نفسه وحينئذ يضمن حصته فان تنازعا في كونه نصف قبل الصرف او بعده فالحق قول
الاخذ لانه وكيل كما قررر شيخنا (قوله فان حل اجل الدين الثاني) لم يتعرض للحكم بما اذا تساوى
الدينان في الاجل او كان اجل الثاني ابعد لوضوحه وهو ان يساع ويقضيان معامع التساوى
ولو امكن قسمه اذ ربما ادى القسم لنقص الثمن واما بعد اجل الثاني فالمحكم كانه اذا حل اجل الاول
يقسم الرهن ان امكن والا يبيع وقضيا (قوله قسم ان امكن قسمه) ويدفع لصاحب الدين الاول
من الرهن قدر ما يوفيه ويبقى ذلك رهنا عنده حتى يحل اجله واعترض بان في القسم اشكال لان قسم
الاول قد يتغير بسوقه فلا ينبغي بدينه مع انه انما دخل على رهن الجميع وجواب ابن عاشر ان الفضلة
رهنت بعلمه ورضاه فهو داخل على ذلك برهان الرهن اذا كان يدا مدين لا يشترط فيه رضى المرتهن
كما تقدم تأمل اه بن (قوله ويدفع للاول قدر ما يتخلص منه لا يزيد) أي بان يتقرر لعدد
الدين الاول فيعطى من الرهن مقدار ما يوفيه ويبقى ذلك رهنا لمحلل اجله (قوله والباقي) أي
من الرهن للدين الثاني سواء كان ذلك الباقي يوفيه ام لا (قوله والا يبيع وقضيا الخ) ظاهره
انه يساع ولا يوقف ويقضى الدينان ولو اتى للدين الاول برهن ثقة وهو كذلك كما استظهره ابن
رشد ولا يقال انه اذا اتى برهن ثقة فانه لا يقضى الاول لان اجله لم يحل لانا نقول ان اراه رهن قد دخل
على المرتهن يبيع رهنه فاشبه ذلك ما لباع الرهن به يراذن المرتهن فانه يجعل الدين كما يأتي وما قاله
ابن رشد هو المعتمد خلاف لما في سماع القرينين من ان محل كونه يقضى الدينان اذا اتي برهن
كلاول فان اتى برهن كلاول فلا يقضى الدينان (قوله وقضى الدينان معا) أي من غنة
وصفة القضاء ان يقضى الدين الاول كله ولا تقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني (قوله حيث كان
فيه فضلة عن الاول) أي كما اشعر به قوله وقضيا (قوله ورجع صاحبه بقيمة يوم الاستعارة) هذا
القول هو الاقرب من القول بالرجوع بالنحن كافي المج (قوله وقيل يوم الرهن) تظهر فائدة
الخلاف فيما اذا كان يوم الرهن متأخرا عن يوم الاستعارة وكانت القيمة يوم الرهن ازيد او انقص من
القيمة يوم الاستعارة (قوله او بما ادى) أي او بما اداه المستعير في دينه من ثمن الشيء المستعار
واوفي كلام المصنف لتتويع الخلاف لالشك بدليل قوله بعد نقلت علمهما (قوله نقلت
المدونة علمهما) أي رويت المدونة على كل من القولين فرواهما يحيى بن عمر بجمعه بجمته ورواهما
غيره ويتبع المعبر المستعير بما ادى من ثمن ساعته ولما اختصرها البرادعي اقتصر على القول الثاني
ولما اختصرها ابن ابي زيد اقتصر على القول الاول وهو الرجوع بالقيمة (قوله وعلى الاول) أي
وهو رجوع صاحبه بالقيمة فاذا كانت قيمة الشيء المستعار خمسين وباعه المستعير بمائة وفي يها دينه

يرجع صاحبه على القول الاول بخمسين والمخسرون الاخرى تكون للمستعير لانه انما اسلفه نفس
الساعة وهي حينئذ انما بيعت على ملك الراهن المستعير وعلى القول الثاني يرجع عليه بالمائة
بقامها ولو كانت القيمة مائة وباعها المستعير بخمسين فبالعكس (قوله كدراهم) أى كاستعارته
لرهنه في دارهم فرهنه في طعام (قوله أى تعلق به الضمان ولولم يتلف) أى ان المستعير تضمنه
قيمه ولولم يتلف لتعديده وله اخذه من المرتهن وتبطل العارية كذا قال عبق ونحوه للشيخ سالم وعج
وابن عاشر وفيه نظر لانه على هذا الكلام لا يصح تأويل الوفاق لار اشهب لا يقول بهذا التعبير
وايضاً يكون المعبر اذا نكل بخير فله اخذ شبهه واذا حلف لزمه ابقاؤه في الدراهم فيكون النكول
انفع له من الحلف وهذا عكس القواعد فالصواب كما افاده ح والموافق ونحو وغيرهم
أن المراد ان ضمان العداء يتعلق به بحيث اذا هلك او سرق او ضاع يضمنه عملاً باقراره بالتعدي كان
مما يغاب عليه ام لا قامت على هلاكه بينة أم لا وما اذا كان قائماً فلا يسدل الى تضمنه بل يأخذ
ربه وتبطل العارية مثل ما بآق في الغصب من قوله وضمن بالاستيلاء أى تعلق به الضمان وهذا هو
الذي يدل عليه كلام ابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما اه بن اذا علمت هذا تعلم ان الاولى
للساير ان يقول أى تعلق به الضمان اذا تالف ولو قامت الخ (قوله سواء وافق المرتهن) أى المعبر
والمستعير على التعدي وقوله او خالف أى او خالفه ما بان قال للمعبر انما اعترته ليرهن في عين
ما رهن فيه ولم يتعد (قوله كما هو ظاهرها) أى بناء على ان بين ابن القاسم واشهب خلافاً
فابن القاسم يقول ان المستعير يضمن مطلقاً واشهب يقول بعدم ضمانه مطلقاً وهذا تأويل
أبي محمد (قوله اذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي) أى ووافقه المعبر على ذلك (قوله ولم يحلف
المعبر) أى ونكل المعبر عن الجبن على ما ادعاه من التعدي (قوله فقول اشهب حينئذ وفاق)
أى لان قول اشهب لا يضمن ويكون رهننا في قدر الدراهم من قيمة الطعام محمول على ما ذواته
المرتهن على المخالفة او خالفه او حلف المعبر وقول ابن القاسم انه يضمن ليس على اطلاقه بل محمول
على ما اذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي وخالفه المرتهن ولم يحلف المعبر فكلام ابن القاسم محمول
على حالة وكلام اشهب محمول على حالة أخرى (قوله تأويلان) الاول لابن ابي زيد والثاني لابن
يونس وقد صوب ابن عرفة التأويل الاول كما قال الشارح (قوله محلها حيث وافق الخ) أى
وحيث فقول المصنف او محل الضمان حيث أقر المستعير لمعيره لا تدخل له في التوفيق اذ هو موضوع
المسئلة ومصب التوفيق على المحال بعده وهو قوله وخالف المرتهن الخ فقول الشارح وخالف
المرتهن الاولى حذفه فتأمل (قوله وبطل بشرط الخ) ظاهره ولو اسقط الشرط والفرق بين الرهن
والبيع المصاحب لشرط مناقض لمقتضاء فانه يصح اذا اسقط الشرط ان قبض الرهن ويبيعه اذا
احتجج له كل منهما مأخوذ جزاً من حقيقة الرهن والامر المنقاض لهما مناقض للحقيقة واما شرط
عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لانفس حقيقة (قوله بمعنى الارتهان)
الاولى ان يقول بمعنى العقد لان الذى يصف بالبطلان الرهن بمعنى العقد لا بمعنى الارتهان ولا بمعنى
المدفوع للوثق في حق الصالح لان بيع (قوله لمقتضى العقد) أى لما يقتضيه عقد الرهن من
الاحكام فهو يقتضى ان الرهن يقبض من الراهن وانه يباع اذا لم يوف الراهن الدين فاذا شرط الراهن
انه لا يقبض منه او انه لا يباع في الدين الذى رهن فيه كان ذلك الشرط مناقضاً لما يقتضيه عقد
الرهن (قوله ولا يباع في الدين) أى الذى رهن فيه (قوله وباشرطه في بيع فاسد) يعنى
ان البيع الفاسد كالواقف وقتئذ انما الجمعية ولاجل مجهول والقرض الفاسد كما ودفع له عقناً في جيد

اذا شرط فيه وهن فدفعه المشتري او المقترض ظانا انه يلزمه الوفاء بذلك الشرط واولى اذ الم يظن
 الم لازم بان دفعه جازما يلزم الوفاء بالشرط او شا كافي ذلك فان الرهن يكون فاسدا و يسترده المرتبة
 للرهن ولو فات المبيع كالوظن ان عليه دين فادفعه لصاحبه ثم تبين انه لا دين عليه فانه يسترده من
 اخذه واما لو دفعه عالما بانه لا يلزمه لفساد المبيع او القرض فانه يرد اذا كان المبيع قائما واما ان
 فات فانه يكون رهنا فيما يلزم من قيمة او مثل كينائي للشارح (قوله فدفعه) أى المشتري
 للدائع رهنا على الثمن ظانا انه يلزمه الوفاء به او دفعه المقترض للقرض ظانا انه يلزمه الوفاء به (قوله
 في رد للرهن ظاهره ولو فات المبيع ولا يكون رهنا في عوض المبيع من قيمة او مثل لان الرهن مبنى
 على البيع الفاسد والمبنى على الفساد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن المشروط
 في بيع فاسد اذا دفعه الدين ظانا لزومه وانه يرد لربه فات المبيع ام لا طريقة لابن شاس وهو خلاف
 المعتمد والمذهب انه اذا فات المبيع يكون ذلك الرهن رهنا فيما يلزم المشتري من مثل او قيمة وقد
 تجعل الشارح فيما يأتى فجعل المصنف ما شاع على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لاشتراطه) أى
 بل المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه اللزوم واولا بل ربما يقال ان المتطوع به اولى بالفساد
 لانه ربما يتوهم في المشروط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فان البطلان فيه يدين كذا في عني
 ويبحث فيه بن بابنا لان السلم ظاهر المذهب ان المتطوع به كالمشروط فان ابن يونس فرق بين
 المشروط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله انه لو علم
 بفساد البيع وانه لا يلزمه الرهن ودفعه فانه يرد ايضا لربه لكن ان كان المبيع قائما فان فات المبيع
 كان رهنا في القيمة وهذا باتفاق حتى على القول الذى مشى عليه المصنف (قوله وحلف المخطئ
 الخ) أى وان لم يخلف كان رهنا في الجميع وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الاولى
 ان يقول وقوله ورجع أى الرهن راجع الخ لان المتبادر من رجع في رهنه ان المعنى ورجع الرهن
 في رهنه وهذا انما يظهر في المسئلة الاولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه من الضعيف ولا يظهر
 في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فانه صادق برجوعه بتمامه لربه وبرجوعه من جهة لجهة
 أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أى ورجع الرهن) أى لراهنه وقوله جلة أى بتمامه
 وقوله في الاولى أى في المسئلة الاولى وهى قوله وبطل بشرط منافي كان لا يقبض (قوله وكذا
 في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وباشتراطه في بيع فاسد وما ذكره
 الشارح من ان الرهن فيها يرجع جلة للرهن ان كان المبيع قائما واما ان فات فان الرهن يرجع
 من جهة لجهة هذا بناء على المعتمد على ما هو ظاهر المصنف من القول الضعيف لانه عليه يرجع
 الرهن جلة ولا يرجع من جهة لجهة اصلا كان المبيع قائما وفات (قوله كما يرجع في البيع
 الفاسد) أى اذا فات المبيع في المسئلة الثانية (قوله من حصه العاقلة) الاولى من جميع
 الدية الى حصته منها فاذا وفي حصته منها اخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة وهذا اذا خصه شئ
 منها بان كان غنيا كبيرا فان كان فقيرا او صغيرا فلا يلزمه شئ منها وحينئذ فله ان يأخذ رهنه من
 اول الامر (قوله ومفهوم قوله ظن الخ) الاولى ان يقول ومفهوم قولنا وظن ان الدية تلزمه
 لان قول المصنف انه ظن اللزوم ليس من تصوير المسئلة بل المحلوف عليه وان كان يعلم منه تصوير
 المسئلة تأمل (قوله وباشتراطه في قرض جديد الخ) اعلم ان محل فساد الرهن اذا كان المدين
 معسرا به او كان الدين القديم فوجلا حين اخذ الرهن امالو كان حالا وحل اجله لصح ذلك ان كان
 الغريم مليا لارب الدين لما كان قادرا على اخذ دينه كان تأخيرها كابتداء سلف وكذا لو كان الغريم

مصدقاً وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محيط لانه حينئذ كالمالي انظر بن (تنبيه) قول المصنف اوفى قرض مفهومه لو كان في بيع جديد لصح في البيع القديم والمجديد كذا في عيني ونحوه قول ح وانظر لو كان الثاني غير قرض بل من غن بيع وشروط ان الاول داخل في رهن الثاني فالظاهر المجواز اه وهو قصور فقد صرح ابن القاسم بالحرمه كما في المواق وكذا صرح ابو الحسن في كتاب الفلاس ان دين البيع مثل القرض في الفساد انظر بن وعلة المنع اذا كان الدين الاول حالاً اجتماع بيع وسلف وان كان مؤجلاً فالمراد ان لا منفعة له في الرهن كذا في بن عن ابن رشد وانظر وجهه (قوله فالمراد بالعمه الاختصاص) هذا هو الصواب وبه يندفع قول ح كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم اقف على ذلك لغيره اه بن (قوله فلذا يجب رده قبل المانع) اي فلاجل كونه فاسداً يجب رده اذا اطاع عليه قبل حصول المانع (قوله ولو بالمعنى الاعم) اي هذا اذا فاس بالمعنى الاخص بان حكم الحب كمن خلع ماله للغرماء بعد قيامهم عليه بل ولو كان تغليسه بالمعنى الاعم بان قام عليه الغرماء ونحوه من التصرف في المثل (قوله لاحاطة الخ) اي لا يبطل الرهن بمجرد الاحاطة المذكورة من غير قيام للغرماء عليه (قوله وكذا يبطل برضه الخ) اي وحينئذ فالحوز في حالة المرض والمجنون المذكورين لا ينفع (قوله فلا يقيد) اي على المشهور ومقابله انه يقيد وهو المراد ود عليه بلو (قوله لانهم ما خرجوا من ملكه بالقول) اي فاكتفى في حوزها ما بادى شئ (قوله بخلاف الرهن) اي فانه لم يخرج عن ملك رهنه فلا بد في حوزة من امر قوى وهو القبض (قوله وباذنه في وطء الخ) اعلم ان الاذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل للحوز فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما شئ عليه المصنف وعلى الاول للمرتين بعد الاذن فيما ذكر وقيل فوات الرهن يعتق او تدبر او بيع او حبس او قيام الغرماء رد الرهن محوزة بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لمطلانه انظر بن وقوله وباذنه في وطء لامة مرهونة اي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالغار غير بالغ مجولان يده في امة الرهن وان كان وطء غير البائع ليس معتبراً في غير هذا المثل (قوله او اسكان) اي او اذن المرتين للرهن في ان يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف اوقع ما عطف اي او سكن اي وباذنه له في ان يسكن بنفسه الدار كلها او بعضها (قوله او اجارة) اي او اذن المرتين للرهن في ان يؤجر الذات المرهونة اعم من ان تكون عقاراً او حيواناً او عرضاً (قوله ولو لم يسكن) رد بلو على اشبه القابل انه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يطأ او يسكن او يؤجر بالفعل (قوله ولو لم يسكن او يؤجر او يطأ) اي فالوطء بالفعل لا يشترط فالوى الاحبال وذلك لان تصرف الراهن في الرهن باذن المرتين يبطل الرهن من اصله كما في ابى الحسن وابن ناجي في شرحهما على المدونة والاذن في التصرف كالتصرف بالاذن كما في ح وابن الجاجب (قوله وبصير الدين بلارهن) اي واذا بطل الرهن بمجرد الاذن في واحد مما ذكر في بصير الدين بلارهن هذا وما ذكره الشارح من ان مجرد الاذن فيما ذكر مبطل للرهن وان لم ينضم اليه فعل هو ما يفيد التوضيح انه الراجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالبالغة في قول المصنف ولو لم يسكن في محلها ساردها على اشبه القائل انه لا بد في بطلان الرهن ان ينضم للاذن وطء او اسكان او اجارة او مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة انه لا بد ان ينضم للاذن ففعل او مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق ابو الحسن بين الحلين بان ما لا يتقبل يكفي فيه الاذن كالاجارة والاسكان وما يتقبل كالامة لا بد ان ينضم للاذن ففعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالبالغة في محلها السكن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا

ووطئ الراهن بالفعل وقدمشى في المبح على هذا التوفيق فتأمل (قوله مما يمكن الخ) بيان
لحذف وى ونحوهما مما يمكن فيه الاستنابة وذلك كالأعارة للرهن اذا كانت مقدمة باجل او عمل
ينقضى قبل اجل الدين وخرج وطء الامه المرهونة (قوله الى استيفاء المنافع) أى مع صحة الرهن
(قوله او في بيع) عطف على قوله في وطء أى وبطل الرهن باذن المرتهن للرهن في بيع الرهن
والحال انه سلم له وباعه وبقى الدين بالرهن ولا يقبل قول المرتهن انى لم اذن له في بيعه الا لحياته
بمنه لا لياخذ منه كما في المدونة ونقل ابن يونس عن بعض الفقهاء قبول قوله فلو اذن له في بيعه
وسلمه ولم يبيعه فهل يبطل الرهن او لا يبطل ويقبل قول المرتهن انه انما اذن له لحياته قولان على
حدس سواء فان اذن له في بيعه ولم يسلمه لى وباعه وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما ذهبت
له في بيعه الا لحياته بمنه لا لياخذ منه حلف على ذلك وبقى الثمن رهنا للاجل ان لم يأت الراهن
برهن كالاول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم له الرهن) أى واما لو سلمه للمشتري فلا يضر كما في حاشية
شيخنا (قوله ولا يسلمه له) أى وباعه الراهن وهو تحت يد المرتهن بان اخذته من خلفه وباعه
(قوله حلف) أى فان شكل بطل الرهن وصار الدين بالرهن (قوله لحياته بمنه) أى
خوفا عليه من عفن او اكل سوس او عتة (قوله وتولاه بذنه) أى فان ترك المرتهن اجارته مع
اذن الراهن له ففي ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم ياذن له في ذلك لم يكن له ان يتولاه قول واحد
ما لم يشترط ان كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه بغير اذنه وكان هذا اقرينة على الاذن (قوله
في قيمته يوم الرهن لا يوم البيع) أى لاحتمال حواله الاسواق بزيادة ونقص وظاهره انه لا بد من
مماثلته للاول في القيمة ولو كان الدين اقل وهو كذلك لانهم اتعاقدا عليه اولا (قوله كقوته
الخ) هذا تشبيه في قوله وبقى الثمن الا ان يأتى برهن كالاول (قوله بجنانية عليه) أى اتلفت
كله او بعضه (قوله واخذت قيمته) الواو للحال واحترز بها عما اذا لم يؤخذ للجنانية شئ بان عفى
الراهن عن المجانى فان الدين يبقى بالرهن كما في ابن عرفة ومقتضاء ان عفوه بعض ولو كان معدما
فانظره واحترز الشارح بقوله من اجنبى عما لو جنى عليه الراهن فانه يؤمر بدفع القيمة رهنا والا عجل
الدين وهذا ان كان مليا فان كان معسرا فان اتلفه بالسكينة بقي الدين بالرهن وان اتلف بعضه بقي
الباقى رهنا (قوله فالماخوذ ببقى رهنا) أى ويجب الطبع عليه ان كان مثليا ووضع تحت يد
المرتهن كما مروا فلا (قوله وبعبارية اطلقت) أى لان ذلك يدل على انه اسقط حقه في الرهن
(قوله او اغيره بذنه) أى وان لم يكن ذلك الغير من ناحيته لان اذنه كجولان يده (قوله أى
لم يشترط فيه اراد في الاجل) أى في اجل الدين وقوله ولم يكن العرف كذلك أى ردها قبل
انقضاء اجل الدين (قوله بل وقعت على شرط ردها اليه) أى الى المرتهن وقوله في الاجل أى
في اجل الدين متعلق بردها وقوله حقيقة او حكما تعميم في شرط الرد والشرط الحق بى كان يقول المرتهن
للمستعير خذ هذه الدابة مثلا اقض علمي حاجتك وردها الى والجمال ان فراغ الحاجة قبل اجل
الدين او عنده والشرط المحكمى كان تعيد بزمن او عمل ينقضى قبل اجل الدين وقوله فله أى
المرتهن اخذته أى اخذ ذلك الرهن من الراهن ان كان هو المستعير او من الاجنبى ان كان المستعير
اجنبيا باذن الراهن (قوله ونحوها) أى كاجارة انتفعت مدتها قبل اجل الدين
(قوله واختارنا) أى بغير عارية فصحت المقابلة وان دفع ما يقال ان العارية فيها راد اختيارا فلا تصح
المقابلة (قوله الابغونية) أى ان الرهن اذا عادم المرتهن للراهن اختيارا او بعبارية مقيمة فله
اخذته ما لم يفت عند الراهن قبل اخذته منه بكمعنى الخ (قوله او تدبير) فيه ان التدبير ليس مانعا

من ابتداء الرهن لما مر انه يجوز من خدمة المدير فكيف يبطله واجب بأنه قد انضم هنأما هو
مبطل للرهن في الجملة وهو دفعه للراهن اختياراً (قوله فله أخذه مطلقاً) أى واذا أخذه وخلص
من الرهنية فالظاهر انه يلزم ازهر ما فعله من عتق او تدبير او حبس او نحو ذلك مما ذكره المصنف
كما قال شيخنا العدوي وقوله فله أخذه أى وله عدم أخذه ويجعل الدين كما اشار لذلك الشارح (قوله
فات ولم يفت) انظر كيف يكون له أخذه بعد فواته بكتفى مع ما ذكره المصنف وغيره من ان الراهن
الموسر اذا عتق المرهون او كاتبه فانه يمضى كما يأتى للمصنف في قوله ومضى عتق الموسر وكاتبه ويجعل
الدين والباقي قال عبق وقد يفرق بأنه يحمل في أخذه الرهن من المرتن غضباً على قصد ابطال
الرهنية فعمول بنقيض قصده بخلاف عتق العبد وهو عند المرتن فله لم يحصل منه ما يوجب الحمل
على ابطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده قال بن والصواب ما قاله ح من تعيد ما هنأما يأتى
اى أن الناصب هنا يحمل على ما اذا كان معسراً او مالو كان موسراً فلا يؤخذ منه الرهن بل يمضى
ما فعله ويجعل الدين والحاصل ان الراهن اذا اخذ الرهن غضباً من المرتن فان لم يفت عند الراهن
خير المرتن بين أخذه وتركه ويجعل له الدين وان افاته الراهن بمفوت فان كان موسراً مضى فعله ويجعل
الدين وان كان معسراً أخذه المرتن وان حل الاجل وخلص الرهن لزم الراهن ما فعله في الرهن
من المفوتات وان لم يخلص الرهن من الرهنية يبيع في الرهنية (قوله ان لم يجعل له الدين) أى فان
يجل له الدين فليس له أخذه والغرض انه رد للراهن غضباً وهو معسراً او مالو كان موسراً فلا يؤخذ
منه الرهن ان فوته ويجعل الدين وان لم يفوته خير المرتن اماناً يأخذه او تركه ويجعل له الدين
(قوله اى عجل الاقل من الامرين) فان كانت القيمة اقل ومجهاً ساطول عند الاجل يباقي الدين
(قوله فتبايع) أى فبعد مضى اقصى الاجلين وهو وضعها او حلول اجل الدين تباع (قوله ان
وفي) أى بعضها بالدين ووجود من يشتري البعض فان وفي بعضها بالدين ولم يوجد من يشتري بعضها
بيعت كلها (قوله وهذه احدى المسائل الخ) أى وهى ست هذه والامة التى احبلها الشريف
او عامل القراض او وارث الدين او سيدها العالم بجنتها مع الاعصار في الكل واحبلها المفلس بعد
ان وقفت للمبيع والامة في هذه المسائل الست فن حاملة بحرفهى مستثناة من قاعدة لا تحمل امة
فن بحر (قوله بتوكيل) أى بسبب توكيل او مع توكيل المرتن مكاتب الراهن واخاه في حوزة له
فهو من اضافة المصدر لفعله لان المكاتب احرز نفسه وماله فليس للسيد على ما في يده سيدل كما ان
أخاه غير محجوره كذلك (قوله على الأصح) أى عند الباجي وهو قول ابن القاسم في المجموعة خلافه
في الموازية والعينية (قوله وكذا ولده الرشيد) هو قول خصون لو كان الابن كبيراً بائناً عن الاب
حاز للرتن قال ابن رشد قول خصون في الابن صحيح مفسر لقول مالك اه بن (قوله ورققه) شمل
المدير ولو مرض سيده والمعتق لاجل ولو قرب الاجل (قوله ولو ما ذونا) أى له في التجارة (قوله
والقول لطالب تحويزه لامين) أى عند امين وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتن ام لا بخلاف القول
اللتخى اذا كانت العادة تسليمه للمرتن كان القول لمن دعى اليه لانه كاشط والافالقول لطالب
الامين ومحل هذا الخلاف اذا حلا على السكوت واما لو امتنع المرتن عند العدة من قبضه فلا يلزمه
قبضه ولو كانت العادة جارية بوضعه عنده اتفاقاً قاله في شرح القصة اه بن (قوله عند تنازع
الراهن المرتن) أى في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلاً بوضع على يدا امين وقال المرتن
يوضع عندى او بالعكس بان قال المرتن بوضع عند امين وقال الراهن يوضع عندك فان القول
قول من طلب وضعه عند الامين (قوله نظراً لما كفى الاصلح منها فاقدمه) أى ولا يعدل

اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري او المقرض ظانا انه يلزمه الوفاء بذلك الشرط واولى اذ الم يظن
 المزوم بان دفعه جازما يلزم الوفاء بالشرط او شا كافي ذلك فان الرهن يكون فاسدا و يسترده المرتين
 للراهن ولو فات المبيع كالوطن ان عليه دين فدفعه لصاحبه ثم تبين انه لا دين عليه فانه يسترده من
 اخذه واما لو دفعه عالما بانه لا يلزمه لفساد المبيع او القرض فانه يرد اذا كان المبيع قائما واما ان
 فات فانه يكون رهنا فيما يلزم من قيمة او مثل كباقي للشارح (قوله فدفعه) أى المشتري
 للبائع رهنا على الثمن ظانا انه يلزمه الوفاء به او دفعه المقرض للقرض ظانا انه يلزمه الوفاء به (قوله
 فيرد للراهن ظاهره ولو فات المبيع ولا يكون رهنا في عوض المبيع من قيمة او مثل لان الرهن مبنى
 على البيع الفاسد والمبنى على الفاسد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن المشروط
 في بيع فاسد اذا دفعه الدين ظانا لزومه وانه يرد لربه فات المبيع ام لا طريفة لا بن شاس وهو خلاف
 المعتمد والمذهب انه اذا فات المبيع يكون ذلك الرهن رهنا فيما يلزم المشتري من مثل او قيمة وقد
 تجعل الشارح فيما يأتي فجعل المصنف ما شاع على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لاشتراطه) أى
 بل المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه اللزوم واولا بل ربما يقال ان المتطوع به اولى بالفساد
 لانه ربما يتوهم في المشروط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فان البطلان فيه يذهب كذا في عبي
 ويبحث فيه بن بابانا لانسلم ان ظاهر المذهب ان المتطوع به كالمشروط فان ابن يونس فرق بين
 المشروط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله انه لو علم
 بفساد البيع وانه لا يلزمه الرهن ودفعه فانه يرد ايضا لربه لكن ان كان المبيع قائما فان فات المبيع
 كان رهنا في القيمة وهذا باتفاق حتى على القول الذى مشى عليه المصنف (قوله وحلف المخطئ
 الخ) أى وان لم يخلف كان رهنا في الجميع وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الاولى
 ان يقول وقوله ورجع أى الرهن راجع الخ لان المتبادر من رجع في رهنه ان المعنى ورجع الرهن
 في رهنه وهذا انما يظهر في المسئلة الاولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه من الضعيف ولا يظهر
 في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فانه صادق برجوعه بتمامه لربه وبرجوعه من جهة تلمه
 أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أى ورجع الرهن) أى رآه وقوله جلة أى بتمامه
 وقوله في الاولى أى في المسئلة الاولى وهى قوله وبطل بشرط منافي كان لا يقبض (قوله وكذا
 في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وباشتراطه في بيع فاسد وما ذكره
 الشارح من ان الرهن فيها يرجع جلة للراهن ان كان المبيع قائما واما ان فات فان الرهن يرجع
 من جهة تلمه هذا بناء على المعتمد على ما هو ظاهر المصنف من القول الضعيف لانه عليه يرجع
 الرهن جلة ولا يرجع من جهة تلمه اصلا كان المبيع قائما او فات (قوله كما يرجع في البيع
 الفاسد) أى اذا فات المبيع في المسئلة الثانية (قوله من حصه العاقلة) الاولى من جميع
 الدية الى حصته منها فاذا وفي حصته منها اخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة وهذا اذا خصه شئ
 منها بان كان غنيا كبيرا فان كان فقيرا او صغيرا فلا يلزمه شئ منها وحينئذ فله ان يأخذ رهنه من
 اول الامر (قوله ومفهوم قوله ظن الخ) الاولى ان يقول ومفهوم قولنا وظن ان الدية تلزمه
 لان قول المصنف انه ظن اللزوم ليس من تصوير المسئلة بل المحلوف عليه وان كان يعلم منه تصوير
 المسئلة تأمل (قوله وباشتراطه في فرض جديد الخ) اعلم ان محل فساد الرهن اذا كان المدين
 معسرا به او كان الدين القديم وخلصا حين اخذ الرهن امالو كان حالا وحل اجله لصح ذلك ان كان
 الغريم مليا لارب الدين لما كان قادرا على اخذ دينه كان تأخيره كابتهاء ساف وكذا لو كان الغريم

صحيح لازم لانه ليس من شرط صحة الرهن ان يكون الدين ثابتا قبل الرهن لكن لا يستمر لزومه الا
 اذا حصل بيع او قرض في المستقبل فان لم يحصل كان له اخذ رهنه فقوله المصنف وارثن اى واستمر
 لزوم رهنية الشيء الذي رهنه ان اقترض او باع في المستقبل ولو قال المصنف وصح اى الرهن فيما
 يحصل في المستقبل من بيع او قرض ولزم بمعه وله كان اوضح (ف قوله استمرت رهنيته) اى استمر
 لزوم رهنيته المحاصلة بقبضه الاول (ف قوله من غير احتياج لاستثناف عقد) اى خلافا للشافعية
 فان لم يقرضه في المستقبل كان له اخذ رهنه والحاصل ان صحة الرهن ولزومه حاصلان من الآن
 والمتوقف على القرض والبيع في المستقبل انما هو استمرار الزوم (ف قوله على محل اقترض) اى
 لانه فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم لانه فعل الشرط (ف قوله كخباطة ثوب) اى كأن
 تستأجر زيداعلى ان يخييط لك هذا الثوب بنفسه او بعلامه او على ان ينسج لك بنفسه او بعلامه هذا
 الثوب او تستأجر دابة مدة معينة بأجرة قدرها كذا وتعطيه رهننا فى الاجرة التى تجب له عليك بعد
 العمل (ف قوله يكون الرهن فى الاجرة) اى بحيث يباع الرهن وتستهوفى الاجرة من ثمنه وقوله
 او يستأجر من الرهن اى من ثمنه (ف قوله بل وان كان العمل فى جعل) اى فى عوض جعل اى
 فى مقابله والمراد بالمحل هنا الاجرة لا العقد وقوله لان المحل اى بمعنى الاجرة وقوله وان لم يكن لازما
 اى حين العقد (ف قوله على انها) اى الدابة التى اشتراها (ف قوله ائى له بعينها من ذلك الرهن) اى
 اخذ الدابة من ذات الرهن (ف قوله وهو محل عقلا) اى لما فيه من قلب الحقائق (ف قوله على ان
 يستوفى قيمة المعين منه) اى بأن يبيعه ويستوفى من ثمنه قيمة المعين او قيمة المنفعة (ف قوله فائز)
 الحاصل انه يشترط فى المهرهون فيه ان يكون ديناً احترازاً من الامانة فلا يجوز ان تدفع وديعة
 او قراضاً وتأخذه رهنًا ويشترط فيه ايضا ان يكون فى الذمة احترازاً من المعينات ومنافعها لان
 الذمة لا تقبل المعينات واما اخذ رهن على ان يستوفى من ثمنه قيمة المعين او قيمة منفعة فذلك
 جائز لان قيمة ذات المعين وقيمة منفعة فى الذمة (ف قوله وفى نجم كتابة) المراد به الجنس الصادق بالواحد
 والمتعدد (ف قوله من اجنبى) متعلق برهن وكذا قوله للسيد اى لايصح ان يرهن اجنبى للسيد
 رهنًا فيما على المكتاب من النجوم ومفهوم قوله اجنبى صحة اخذ الرهن من المكتاب فى نجم
 او فى الجميع وهو كذلك كما فى المدونة خلافا لابن المحاسب وعلى الاول اذا بقى على المكتاب شئ
 ولم يأت به ببيع الرهن فيما بقى من نجوم الكتابة (ف قوله لان الرهن) اى لان صحة رهن الاجنبى
 فى الشئ فرع عن صحة تحمله وضمائه لذلك الشئ بحيث لو عجز المضمون عن ذلك الشئ لزم الضامن
 دفعه والرجوع به على المضمون (ف قوله لا يصح التحمل بها) اى لان الضمان انما يكون فى دين ثابت
 فى الذمة لا يسقط بالجزء والكتابة ليست كذلك لانها تسقط بالجزء (ف قوله لانه فى البيع ببيع
 واجارة) اى لان السلعة المبيعة بعضها فى مقابلة ماسمى من الثمن وبعضها فى مقابلة المنفعة والاول
 ببيع والثانى اجارة وعمله ان تلك المنفعة لم تضع على الراهن بل وقعت جزاً من ثمن السلعة التى
 اشتراها (ف قوله والتطوع بها فى القرض) عينت ام لا كالتطوع بالمعينة فى البيع اى فى المنع لانها
 هدية مديان فى كل منهما (ف قوله وكذا يمنع فى غير المعينة فى البيع بشرط) اى لما فى ذلك من الجهالة
 فى الاجارة (ف قوله وهذا مفهوم الشرط) اى وهو قوله ان عينت (ف قوله ثمان صور) حاصلها ان
 منفعة الرهن اما ان تكون مدتها معينة او غير معينة وفى كل امان بشرطها المرتهن او يتطوع بها
 الراهن عليه وفى كل امان يكون الرهن واقعا فى عقد ببيع او قرض فاخذ المرتهن لها فى رهن
 القرض ممنوع فى صورته الاربعة وهى ما اذا كانت مدتها معينة او لا مشرطة او متطوعةا وفى رهن

البيع المنع في ثلاثة وهي ما اذا كانت متطوعا بها كانت مدتها معينة ام لا وكذا اذا كانت مشترطة ولم
تعين مدتها والمجواز فيها حدة وهي ما اذا اشترطت وكانت مدتها معينة ومحل المنع فيها اذا اشترطت
لأخذها مجانا كما قال الشارح ولتخص من الدين على ان ما بقي منه يجعل له وامان كان الباقي يدفع
له شيئا مؤجلا متع لفسخ باقي الذمة في مؤخر وان كان على ان ما بقي منه يترك للراهن جاز الا اذا كان
اشترط ان الباقي يترك للراهن وافعا في صلب العقد والامنع للغير اذا لم يعلم ما يبيع واما الصور السبعة
المنوعة فالمنع فيها مطلقا سواء كان اخذ المرتهن المنفعة مجانا او على ان يحسبها من الثمن وعلة المنع في
صور القرض سلف جزئيا ان اشترطت مجانا وان اشترط اخذها لتخص من الدين اجتماع السلف
والاجارة وان كانت غير مشترطة في صلب العقد بل اباح له الراهن الانتفاع بها فان كانت بنير عوض
فهدي مديان وان كانت لتخص من الدين جاز على مبيعة المديان فان كان فيها مباحة حرم والا
فقولان بالحرمة والكراهة وعلة المنع في صور البيع انها ان كانت غير مشترطة فهدي مديان ان
كانت مجانا وان كانت لتخص من الدين فيجوز على مبيعة المديان وان كانت مشترطة في عقد البيع
والحال انه لم تعين مدتها فعلة المنع الجمل بالثمن اذا اشترطت مجانا لان المرتهن لما اشترط اخذها في
العدة فصارت هي وما سمي من الثمن في مقابلة المبيع وهي غير معلومة للجمل بمدتها وان اشترطت
لتخص من الدين فعلة المنع اجتماع البيع والاجارة لمجولة الاجل هذا كله في اخذ المرتهن المنفعة
التي ليست هي من جنس الدين واما لو شرط المرتهن اخذ العلة التي هي من جنس الدين من دينه فان لم
يؤجل لذلك اجلا جاز في القرض ومنع في البيع لان القرض يجوز فيه الجمل بالاجل دون البيع وان
اجل ذلك بالاجل معلوم فان دخلا على انه ان بقي شيء من الدين بعد الاجل يوفيه الراهن من عنده
او من ثمن الرهن جاز ذلك في البيع والقرض وان دخلا على ان الفاضل من الدين يعطيه به شيئا
مؤجلا منع ذلك في البيع والقرض وان دخلا على ان الفاضل من الدين يترك للدين جاز في القرض
دون البيع (قوله تردد) هذا التردد ذكره ابن يونس وقال ابن رشد الصواب في ذلك ان يغلب
حكم الرهن نقله في التوضيح وابن عرفة فلما قال الشارح الراجح الضمان وقد علمت من قول الشارح
اذا تلف عند هذه في المدة المشترطة الخ ان محل التردد اذا تاف في المدة المشترطة منفعتهما والموافاة
بعدها فهو كالرهن في الضمان قولوا واحدا ومحلها ايضا اذا اشترطت المنفعة لأخذها مجانا فان
اشترطت لتخص من الدين فينبغي ان يترج القبول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترج جانب الاجارة
فيه ليكون المنفعة وقعت في مقابلة عوض صراحة (قوله واجبر الخ) حاصله ان الرهن اذا اشترط
في عقد البيع او القرض وكان معينة فان الراهن يجبر على دفعه بعينه للمرتهن (قوله اذا القرض
كذلك) اي كما نقله الموافق عن ابن عرفة (قوله وعين) الجملة الحالية اي والحال انه عين عند
العقد (قوله بان وقع) اي عقد البيع او القرض (قوله فلهن ثمة) اي فيلزمه ان يأتي برهن
ثمة فان هلك الرهن المعين واستحق قبل ان يقبضه المرتهن خير المرتهن في امضاء البيع ويبقى دينه
بلا رهن وبين القمح فياخذ المبيع ان كان قائما ومجتمعا ومثله ان فات فان حصل الهلاك
او الاستحقاق بعد قبض المرتهن له فلا مقال له الا ان يفره الراهن فيخبر في الفسخ وعدمه ويبقى
الدين بلا رهن (قوله والحوز) اي ودعوى المرتهن الحوز بعد حصول المانع اي دعواه بعد
حصول المانع انه حاز قبل حصوله فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين لان الشهادة
تقتضي حصول دعوى وبعد معلق بدعوى المقدرة بخذف المضاف واقسم المضاف اليه مقامه
وابقاء كلام المصنف على ظاهره لا يفيد لان من المعلوم ان الحوز بعد المانع لا يفيد لان الحكم

لا يثبت اذا وجد المانع (قوله ونازعة الغرماء في ذلك) اى وقالوا له ان حوزك لما هو بيدك انما حصل بعد المانع (قوله ولو شهد الامين) اى واقر الراهن انه حازه قبل المانع وكذبه الغرماء (قوله لانها شهادة على فعل نفسه) اى وهو المحوزاى والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لانها دعواه اذ يستفاد من التعايل المذكور ان شهادة القبايى بان وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لانها شهادة على فعل نفسه بخلاف ما اذا شهد ان فلانا قبض ما وزنه فانه يعمل بشهادته فان شهد بهما معا فانظرا بالطلاق لان الشهادة اذ بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها بالاثمة كما هنا ومحل بطلان شهادة القبايى اذا شهد بالوزن ما لم يكن مقاما من طرف السلطان او نائبه كالقاضي كما بصروا لاجل بشهادته كما استظهره عجم والظاهر ان تابع المقام من القاضى مثله (قوله وهو الاظهر) اى لان الاصل صحة وضع اليد وعدم اختلاسه مثلا ولا يشترط في المحوز نقل الزهر من دار الراهن بل يصح ان يجعله في موضع منها او يطبع عليه او يأخذ مفاصله وتقدم بيعة المحوز على النافية له لانها مثبتة والمثبتة تقدم على النافية لانها ازيد علما ما لم تؤيد النافية بقرائن كما في فتوى ابن رشد واستلذه عياض عن رهن دارادعى المرتهن حيازتها بيعة فاقام الغرماء بيعة على ان الراهن ساكن فيها فقال المرتهن لم اشعر برهنه وله ما في السؤال ان العادة انه لا يخفى عليه ذلك فارسى ابن رشد لعياض ان يحكم بالطلاق انظر ح (قوله وفيما دليلهما) قال ح اشار بذلك لظاهر كلام المدونة في كتاب الهبة ونصها ولا يقضى بالحيازة الا بعبارة البيعة بحوزة في حبس اورهن او هبة او صدقة ولو اقر المعطى في صحته ان المعطى قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره بيعة ثم مات لم يقض بذلك ان انكر الورثة حتى تعين البيعة المحوز اه ووجه كون كلامها المذكور دالا على القولين ومحملا لهما ان قولها حتى تعين البيعة المحوز يحتمل ان المراد حقيقة المحوزاى حتى تعين البيعة ان ذلك الشيء الموهوب او المتصدق به او المرهون في حوز الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل ان المراد التصويراى التسليم كما هو المتبادر من المأينة (قوله وفي ردّه ان لم يفت الخ) حاصل هذا التأويل الثانى ان البيع يرد اذا لم يفت المبيع ويبقى ذلك المبيع رهنا على حاله وان فات المبيع فلا يرد المبيع ويجعل الثمن رهنا والتأويل الاول لابن ابي زيد والثانى لابن القصار واعلم ان محل الخلاف في بيع الراهن الزهر المعين المشترط في عقد البيع والقرض كما قال الشارح والمحال ان الراهن البائع سلم الزهر المبيع للشترى فان لم يسلم له كان للترهن ان يمنع الراهن من تسليمه ولو اتاه برهن بدله لان العقد وقع على رهن معين فلا بد من تسليمه للترهن بعينه فان خالف الراهن وسلمه للشترى كان للترهن فسخ العقد الاصلى المشترط فيه الزهر (قوله المشترط) اى وامان كان الزهر متطوعا به بعد العقد وباعه الراهن قبل ان يقبضه المرتهن مضى بيعه وهـ ل يكون ثمنه بهذا او يكون للراهن ولا يكون رهنا فيه خلاف يخرج على الخلاف في بيع الهبة قبل قبضها وبعد علم الموهوب له في مضى البيع ويكون الثمن للمعطى بالكرم وللعطى بالفتح كما سيأتى وهذا كله اذا كان الزهر معيناً فان كان غير معين وكان مشترطاً في عقد الدين وقبضه المرتهن وباعه الراهن بعد قبضه مضى بيعه وللترهن منع الراهن من تسليمه للشترى حتى يأتيه برهن بدله (قوله وبعد) حاصله انه اذا باعه بعده فاما ان يبيعه بأقل من الدين او باكثر منه او بمساو له وفي كل امان يكون الدين عينا مطلقا وعرضا من بيع او من قرض فان باعه بأقل من الدين ولم يكمل له ما نقص من الدين خير المرتهن بين ان يرد المبيع ويرجع الزهر الساكن عليه من الرهنية او يجيزه بأخذ الثمن ويطالب ببقية دينه سواء كان الدين عرضا من بيع او من قرض او كان عينا مطلقا وان كله له اخذه ولا كلام له وان باعه

بمساواة أكثر فان كان الدين عينا مطلقا وعرضان قرض فلا كلام للمرتهن بل البيع لازم وبه
الدين وان كان عرضا من بيع خسر المرتهن في رد البيع وامضائه فان رديعه رجع رهنا وان امضاه
بطل الدين فان خيار في خمس صور ولزوم البيع في اربعة (قوله او عرض من قرض) اي اومن
بيع (قوله فان اجاز المرتهن البيع) اي في المور والنس التي يخبر فيها بين الاجازة والرد واو
في التجمل الصورة الاربع التي يكون البيع فيها لازما ولا خيار له (قوله وبقي ان دبره) اي بقي
على حكم الرهنبة للاجل فان دفع سيده الدين فالامر ظاهر والبيع فيه وظاهره سواء كان السيد
حين التدبير مؤسرا او معسرا وهو كذلك كان التدبير بعد قبض المرتهن له او قبله كما قال الشارح
وهو ظاهر المدونة لكن قال ابو الحسن ان كلام المدونة محمول على ما اذا دبره بعد القبض واما لو دبره
قبله فلا يتي على حكم الرهنبة بل يفت بتدبيره لمحصل التقدير بعدم قبضه اه واعتمد بعضهم هذا
التقييد وعليه فانظر هل يبقى الدين بلا رهن كسئلة المارية المطلقة او يكون التدبير كالكتابة والعق
فيفصل بين كون السيد مؤسرا او معسرا قاله شيخنا ولكن الظاهر ان يقال ان فرط المرتهن
في القبض حتى دبره لم يكن رهنا وان لم يفرط كان رهنا تأمل ان قلت قد تقدم ان رهن المدير جائز
ابتداء وحينئذ فلا يتوهم بطلان الرهن بطر وتدبيره فلا فائدة في النص على هذا قلت انما يجوز رهن
المدير ابتداء اذا دخل على انه انما يبيع بعده وت سيده ولا ماله يستوفي منه الدين واما اذا كان على
ان يبيع اذا حل الاجل فهذا ممنوع بخلاف طر والتدبير فانه لا يمنع من بيعه اذا حل اجل الدين ولم
يدفعه سيده لربه (قوله ومضى الخ) اي ولو كان العتق او الكتابة قبل قبض المرتهن له (قوله
ان كان مما يجعل) اي بان كان عينا من بيع او من قرض او كان عرضا من قرض واما ان كان
لا يجعل كالعرض من بيع فان رضى المرتهن بتجملته فكذلك يجعل بقي رهنا على حاله
وقيل تبقى قيمته رهنا وقيل ياتي سيده برهن مماثل له (قوله بل وتجوز ابتداء) فيه نظر والذي
في التوضيح على قول ابن الحاجب فان اعتقه او كاتبه او دبره قبل القبض او بعده فكذلك يبيع اه
لا يريد انه يجوز له ذلك ابتداء لان ذلك لا يجوز كائن عليه في المدونة وغيرها وانما مراده انه ان فعل
ذلك مضى ونحوه في ح اه بن (قوله ولا يلزمه) اي المرتهن (قوله ولا يبيع من العبد) اي
وان لم يحصل له يسار في الاجل يبيع من العبد بمقدار ما يفي بالدين اي فان كان لا يفي بالدين الا ثمن
كل العبد يبيع كله لكن لا يبيع الا اذا حل الاجل لعله ان يحدث فيه يسار وان كان يفي بالدين ثمن
بعض العبد يبيع بعضه وكان الباقي حرا وهذا في العتق واما في الكتابة فانه يبيع كله اذا حل الاجل
ولو وجد من يشتري بعضه في التوضيح من اشهب ان يبيع البعض خاص بالعتق اذا بعد
التبعض في الكتابة وحينئذ اذا حل الاجل في الكتابة يبيع كله ولو وجد من يشتري بعضه والباقي
من ثمنه عن الدين للراهن (قوله ومنع الخ) يعني ان السيد اذا رهن امه عبده وحدها ورهنه معا
فان العبد يمنع من وطئها كان ماذوناله في التجارة او لا لان رهنها وحدها ومعه يشبه الاتزاع من
السيد لانه عرض كل واحد من العبد والامة للبيع وقديسا عان مجتمعين فيحل له وطئها بعد
البيع او منفردين ولا يحل له وطئها لما احتمل الراحل الوطء وعدمه صار ذلك التعريض شيئا
باتزاعها منه فان تعدا وطئها فانه لا يحدوقنا يشبه الاتزاع لانه ليس اتزاعا حقيقيا لان المشهور
انه اذا استكهما السيد من الرهن فللعبدان يطأها بالملك السابق على الرهن ولو كان اتزاعا حقيقيا
لا فتر لتبليك ثان (قوله المرهون هو معها) صفة لامة ولما جرت الصفة على غير من هي له ابرز الضمير
ولا يصح جعله صفة لعبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف كذا قيل ورد بان محل المنع

إذا كان الفاضل اجنبيا من العامل وهنالك كذا فالحق انه يجوز رفعه على انه صفة للعبد
وحيث ان الفاضل ابراز جابر لا واجب الجريان المفعلة على من هي له فهو مثل زيد هند صارت به هي (قوله
واولى الخ) وجه الاولوية عدم اجتماع العبد معها في الرهنية (قوله كزوجته) اى كما يجوز له
وطهز زوجته ولو لم يملك للسيد موهنة مع زوجها المبدل ان الرهن لا يبطى السكاح والسيد ليس
له انتزاع الزوجة فلا يمنع من وطئها كالمواطئ السيد (قوله اذلا شبهة له فيها) اى فلذا كان
وطئها مازى عن مضاف بعد ولادى الجهر والولد الساتى من وطئيه رقيق للراهن ويكون ذلك الولد مع
امه وما نفعها رهننا فى الدين ولا يلحق بالمرتته ولو انتزاعها المرتته لم يعقب عليه ولذا لا نه لم يثبت
نسبه منه لكن لو كان الولد انثى لم حرمت عليه كفى المدونة عن ابن القاسم وامله راعى فى منع وطئها
الزنا بالام لانه يحرم على احد قولى مالك قاله الساجى وعلى ذلك معنى المصنف فيما تقدم حدث قال
وكرم اصوله وفصوله ولو خلقت من مائه (قوله وعليه ما نفعها) اى بوطئه - وان كانت بكر او ثيبا
ان كرهاها الوطأ وعته وهى بكر اما الوطأ وعته وهى ثيب لم يلزمه ما نفعها ما لم تكن صغيرة فتدفع
والافطو بها كالاكرام (قوله ان حملت) اى مروط المرتته الماذون له فى وطئها (قوله
وحذا) اى عدم المحذ اذا اذن له الراهن فى وطئها محله اذا كانت غير متزوجة والا حد ولا يسقط
عنه المحذ باذن السيد له فى الوطأ (قوله وتقوم الموطوءة باذن بلا ولد الخ) اى تقوم على المرتته يوم
الوطء من غير حمل اى على انها غير حامل سواء كانت حاملا ام لا لاجل ان يغرم قيمتها للراهن وقوله
وتقوم الخ مستأنف اومعروف على قدر راي فان اذن فلاحد وتقوم الخ فقوله وتقوم الخ قاصر على
الثانية لالاثنين لان قوله بلا وليه مدرجوه للادولى لانها فى الاولى تقوم بولدها لاجل ان يعرف
نقصها وترجع الى الكهلا مع ولدها واما فى الثانية فتقوم وحدها لاجل ان تلزم الواطئ بالقيمة فقوله
وقومت اى لا تلزم له بالقيمة لايعرف نقصها وترجع الى الكهلا (قوله لان حملها انقصة على
اربية) اى للعوقه بالمرتته وقوله فلا قيمة له اى فلا ثمن له يدفع للراهن (قوله فتقوم مع ولدها
ليعرف نقصها فاذا ووطئها وولدت وكان الوطء ينقصها عشرة قوم الولد فان كانت قيمته عشرة جبر
الى نقص به وان كانت قيمته اقل رجوع على الواطئ بالباقي وان زادت قيمته فلا يرجع المرتته بزيادة على
سيدها وقوله وترجع مع ولدها الى الكهلا اى بعد وفا الدين (قوله ولا ترجع للراهن) اى وانما
ترجع للمرتته لانها صارت ام ولده (قوله وللا من بيعه فى الدين) اى سواء كان دين قرض
او بيع (قوله باذن) اى اذا اذن له الراهن فى بيعه (قوله واقع فى عقد الرهن) اى فى وقت
عقده (قوله لانه) اى الاذن محض توكيل اى توكيل محض سالم عن توهم الاكرام فيه (قوله
واولى بعده وجه الاولوية انه ربما يتوهم ان الاذن الواقع فى العقد كالاكرام على الاذن ضرورته
فيما عليه من الحق فاذنه كالاذن (قوله ان لم يقل الخ) اى فان قاله فلا يستقل الامين بالبيع حينئذ
بل لابد من اذن الحاكم لاحتياج اليه من اثبات الغيبة وغيرها (قوله كالمرتته بعده) اى واما
اذن الراهن للمرتته فى البيع فى حال العقد فتقولان المجوازى - وازاستقلا له بالبيع لابن رشد وابن
زرقون والمنع لبعض الموثقين قال لانه هدية مديان ولما ذكر ابن عرفة القواين فى الاذن للمرتته
فى امل العقد قال بعد ذلك وسوى الخفى بين شرط توكيل المرتته والعدل وهو نص المدونة ١٥
لكن المصنف قدم على ما قاله بعض الموثقين من منع استقلال المرتته بالبيع فى تلك الحالة
اطلاقا وقيد (قوله والابان قال الخ) الاوضح والابان قيد الامين فى العقد وابعده او قيدا واطلاقا
للمرتته فى العقد وقيد به بعد العقد لم يجوز بيعه فى الموراخىس بغير اذن الحاكم والحاصل ان الراهن

اما ان ياذن ببيع الرهن للاميين او للمرتين في نفس العقد او بعده وفي كل امان يطلق اوبقيد فالمرور
 ثمانية قان وقع منه الاذن للاميين في العقد او بعده واطلق جائزه البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من
 الرفع وان وقع الاذن للمرتين بعد العقد واطلق فيه البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع
 الاذن منه له في حالة العقد فلا بد من الرفع قيد او اطلق على ما قاله المصنف تبعاً لبعض الموثقين
 (قوله مطلقاً) اى سواء قال ان لم آت بالدين في وقت كذا او لم يقل (قوله فبحضرة الخ) اى
 في بيعه من اذن له في بيعه سواء كان اميناً او مرتين فبحضرة الخ (قوله ولم يخش فساد) اى لو بقي
 (قوله والا حازم مطلقاً) اى تيسر الرفع له اولا واعلم ان محل المضي اذا اصاب وجه البيع اما لو باع
 باقل من القيمة كاربعة اخذ من المشتري وان تداولته الاملاك فله اخذه باى غن شاكلا شفع
 كما قاله شيخنا العدوي (قوله واحدمهما) اى الراهن والمرتهن (قوله اى لا يعزله واحدمهما)
 اى لا يجوز ذلك ولو الى بدل اوثق منه وكما يجوز ان يعزله احدهما كذلك ليس له ان يعزل
 نفسه سواء كان موكلاً على حوز الرهن او على بيعه على ما يظهر ركافى عن (قوله وليس له ايصا به)
 اى ليس له ايصا بوضعه عند امين غيره اذا اراد سفر او حضرته الوفاة فان اوصى بذلك لم تنفذ وصيته
 ولو قال المصنف ولا ينفذ الا ايصا به كان احسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصا به عدم نفوذه
 خش وقوله وليس له الايصا به اى كان القاضى ليس له الايصا بالقضاء القاضى مثل الامين
 في ذلك ومثلهما الوكيل ولو مفوض اليه ومقدم القاضى المقام على ايتام بخلاف الخليفة والوصى
 والمجبر وامام الصلاة من طرف السلطان وناظر الوقف فلكل واحد ان يوصى بتمنحه ويستخلف
 عليه والمراد الناظر الذى جعل له اوقاف الايصا به والا فهو كالقاضى كفاى عن (قوله ان امتنع
 الراهن من بيعه) اى والحال انه لم ياذن للاميين ولا للمرتين في بيعه على ما مر (قوله ولا يهتد) اى
 لا يخوف بما ذكر من الحبس والضرب (قوله وكذا يبيع) اى يبيعه الحاكم وقوله اذا غاب الراهن
 اى اومات (قوله والره) اى وثبوت ان الرهن ملك له واستعاره اى وبعد حلف المرتين بمن
 الاستظهار فى ح عن ابن رشد ان الذى جابه العمل ان القاضى لا يحكم للمرتين ببيع الرهن اذا غاب
 الراهن اومات حتى يثبت عنده الدين وملك الرهن له وتخليقه مع ذلك انه ما وهب دينه ولا قبضه
 ولا احواله وانه باقى عليه الى حين قيامه (قوله ولو كان غيره) اى غير الراهن اولى بالبيع اى
 لوفاء الدين وذلك لتعلق حق المرتين بعينه وهذا ما استظهره ابن عرفة مخالفاً لابن يونس فى قوله
 ينظر الحاكم فى اولى بالبيع الرهن او غيره فيبيع ما هو الاولى اسكر فى كلام ابن رشد ما يقتضى ذلك
 ونصه الرهن لا يباع على الراهن اذا امتنع من بيعه او غاب ولم يوجد له ما يقضى منه دينه فيحتاج
 الى البحث عن ذلك وعن قريبه غيبته من بعدها ولا يفعل ذلك الا القاضى فاشبه حكمه على الغائب
 اه فقوله ولم يوجد له ما يقضى منه دينه ربما اقتضى انه لو وجد له شيء يقضى منه دينه غير الرهن
 نظر الحاكم فىوافق ما لابن يونس انظر بن (قوله ورجع مرتته بنفقة فى الذمة) ابن عاشر اى
 التى شانهما الوجوب على المالك لو لم يكن المملوك رهنه دليل ما يأتى فى قوله وان اتفق مرتن على
 كشجر خيف الخ وقال فى قوله وان اتفق على كشجر اى ما يتوقف سلامته على النفقة ولا يلزم
 مالسكه لو لم يكن رهنه نفقته وبعد المازوم فارت هذه قوله ورجع مرتته بنفقة فى الذمة قال طاقى
 وهذا الحمل صواب ولعله اخذ من ابن عرفة فيؤخذ من النقر بر المذكو وان العقار كالشجر
 لا كالحجر وان لان نفقته غير واجبة واختار الشيخ المسناوى ما افاده شارحنا من ان العقار كالحجر وان
 لانه ما رهنه وهو عا بافتقاره لا صلاح فكأنه امره بالنفقة فيرجع بها فى ذمته قال وهذا هو

الفرق بين ما هنا وبين الاشجار انه بن (قوله ولولم ياذن) مبالغة في قوله في الذمة ورد بل وقول
 اشهب ان نفقة على الرهن اذ لم ياذن له فيها تكون في الرهن مبداء بها في ثمنه (قوله لانه قام عنه
 بواجب) اما في الحيوان فظاهر واما في العقار فله على حق المرتهن به فاندفع ما يقال ان التعليل بقوله
 لانه قام عنه بواجب يقتضي قصر الرهن على الحيوان دون العقار لان الانسان يجب عليه الانفاق
 على ذاته وعلى رقيقه فان امتنع اجبر على بيعهما ولا يجب عليه اصلاح عقاره وحينئذ فالاولى للشرح
 الاقتصار على الحيوان واما العقار فهو داخل في قوله الاتي وان انفق على كسبه وحاصل الجواب
 ان محل كون العقار لا يجب على صاحبه اصلاحه ما لم يتعاق به حق لغيره كما هنا (قوله رهنابه)
 ادبسيه وفيه وعلى هذا فالمراد بالانفاق النفقة اي الشيء المنفق اي وليس الرهن رهنه في النفقة
 بل بمجرد وقال الذين اخذ الرهن من الرهنية ويكون المرتهن اسوة الغرماء فيه وانترض على المصنف
 بان الاولى حذف قوله وليس رهنابه لانه مستفاد من قوله في الذمة فلا داعي لذكره ورد بان كونه
 في الذمة لا ينافي كونه رهنه فانه لا ترا ان الديون في الذمة ومع ذلك برهن فمساوحين فذكره
 وليس رهنابه مضطر لذكره والحاصل ان فائدة كون النفقة في الذمة انه اذا زادت على قيمة الرهن
 فانه يتبعه بذلك في ذمته وهذا صادق بكون الرهن رهنه فمساوحا فاما انه ليس رهنه فمساوحا
 وليس رهنابه (قوله فانه يرجع بها) اي بالنفقة في عين الشيء المنقطع وقوله ويكون اي المنفق
 مع ما لم يخالف فان زادت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع بتلك الزيادة على رهنه وضاعت على المنفق
 والفرق بين الضالة والرهن اذا كان حيوانا حيث كانت النفقة عليها في عينها والنفقة على الرهن
 في الذمة ان الضالة لا يعرف صاحبها حين الانفاق عليها ولا بد لها من النفقة عليها فلذا يرجع
 بالنفقة في عين ما انفق عليه واما الرهن فان صاحبه معروف حين الانفاق عليه فلو شاء طالبه
 بالانفاق عليه فان امتنع او غاب رفع للمحاكم (قوله بان قال) اي الراهن للمرتهن انفق عليه اي على
 الرهن (قوله اولا) اي اولا يكون الرهن رهنه فمساوحا لان هذه الصيغة ليست صريحة في ان الرهن
 رهن فيها الاحتمال ان المراد انفق على ان نفقتك بسبب الرهن او واقعة في مقابلة الرهن فالرهن رهن
 فيها على الاحتمال الثاني دون الاول (قوله وهل الخ) اي وهل يكون رهنه فمساوحا وان قال الراهن
 للمرتهن انفق ونفقتك في الرهن اي اولا يكون رهنه فمساوحا في هذه المحالة تاويلان الاول لابن يونس
 وجماعة والثاني لابن رشد وابن شبلون (قوله فاما من رأى انه لا فرق بين علي والواو) اي رأى
 انه لا فرق بين الصيغة التي فيها علي والصيغة التي فيها الواو وقوله وهو ظاهر اي وعدم الفرق
 بينهما مظاهرا اي وحينئذ فتقاس الصيغة التي فيها الواو على التي فيها علي في جريان التاويلين
 ووجه ظهور عدم الفرق ان انفق ونفقتك في الرهن يحتمل ان المعنى انفق ونفقتك واقعة في مقابلة
 الرهن ويحتمل ان المعنى ونفقتك بسبب الرهن اي انه الحامل لك على الانفاق فهي محتملة للاحتمالين
 كما نقيس عليه (قوله واجيب بانه ان سلم ذلك) اي ان سلم ان محل التاويلين اذا قل على ان نفقتك
 لا في الواو وحاصل هذا الجواب اننا نسلم ان محل التاويلين اذا قل على ان نفقتك في الرهن فان
 كلام ابن يونس صاحب التاويل الاول يفيد ان الرهن رهن في النفقة سواء قال على ان نفقتك
 في الرهن او قال ونفقتك في الرهن وكلام ابن رشد يفيد ان النفقة في الذمة سواء قال على ان نفقتك
 في الرهن او قال ونفقتك في الرهن سئلان التاويلين انما وقعنا على ان نفقتك الخ لا في الواو لكن
 المصنف رأى انه لا فرق بين علي والواو والحاصل ان احوال الانفاق ثلاثة الاول ان يقول الراهن
 للمرتهن انفق على الرهن فقط ولا يزيد وفي هذه الحالة النفقة في الذمة قطعا الثاني ان يقول انفق

عليه وهو رهن في النقة فالرهن في هذه الحالة رهن في النقة اتفاقا الثالث ان يقول انفق على
ان نفقتك في الرهن وهي محل التأويلين ومثلها عند المصنف ما اذا قال انفق ونفقتك في الرهن خلافا
لمن قال انه رهن في النقة في هذه الحالة اتفاقا (قوله خلافا من ادعى الفرق) اي فقال ان
انفق على ان نفقتك في الرهن قريب من التصريح بانه رهن في النقة بخلاف انفق ونفقتك في الرهن
فانه بعيد من التصريح بانه رهن فيها لان المتبادر منه ان النقة بسبب الرهن وحيثما ذللت القياس
(قوله على ان الخ) استدراك على ما يتوهم من تساوي التأويلين (قوله في افتقار الخ) اعلم
انه قد وقع خلاف هل الرهن يحتاج للفظ مصرح به ولا يحتاج لذلك والاول قول ابن القاسم والثاني
قول اشهب فاذا دفع المدين رب الدين سلعة ولم يزد على قوله امسكها حتى ادفع لك حقل كانت تلك
السلعة رهنا عند اشهب لا عند ابن القاسم وعليهما يتفرع التأويلان السابقان في النقة اذا قال
الراهن للرهن انفق ونفقتك في الرهن فمن قال ان الرهن لا يكون رهنا في النقة في الدين فقد راعى
قول ابن القاسم بافتقار الرهن للفظ مصرح به ومن قال يكون الرهن رهنا في الدين والنقة معا فقد
راعى قول اشهب بعدم افتقار الرهن للفظ مصرح به والمصنف قد عكس في البناء لان التأويلين
في النقة مفرعان في الواقع على هذا الخلاف لا العكس واجاب بعضهم بان الفاسق في قول المصنف
في افتقار الخ للتعديل لا للتفريع اي فيه تأويلان لان في افتقار الرهن للفظ مصرح به وعدم افتقاره
لذلك قولان فالتأويلان مفرعان على القولين ومن هذا تعلم ان قول الشرح وفرع على التأويلين الخ
لا يظهر وتعلم ان قول المصنف تأييدا وتأويلان صوابه قولان اه شيخنا عدوى (قوله في النقة)
اي في كون الرهن رهنا في النقة (قوله وعدم افتقاره) اي بناء على ان كون الرهن رهنا
في النقة لا يشترط فيه التصريح بكون الرهن رهنا فيها (قوله من ماله) اي ولو كان
قد تدانيه ليوفيه (قوله خيف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن فافوقه ومفهوم خيف
عليه انه اذا لم يخف عليه اذا ترك لا ينفى انه لاشئ للرهن (قوله ولم ياذن) اي وانفق عليه مع علم
الراهن بالشروط اربعة (قوله على الدين) متعلق بقوله بدى اي بدأ بالنقة على الدين في ذلك
الرهن فان زادت النقة على قيمته لم تتعلق بذمته الا باذنه (قوله وكذلك العقار) اي لشبهه
بالحيوان من حيث استجماله في نحو السكنى فتأمل (قوله بدى به على دين المرتهن) قال عبق معنى
التبذير بما انفق ان مانقه يكون في ثمن الزرع والثمره وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكره للنقة
اخذها المرتهن وان قصر ذلك عن نقتة لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان اسوة الغرماء بدية
بخلاف المسئلة السابقة المتعلقة انفاقه فيها بذمه اراهن فان فضل شئ عن نقتة بدى به اى دينه
فان فضل شئ كان للراهن (قوله على الشجر والزرع) اي المرهونين وخيف عليهما الفساد (قوله
وهذا) اي قول المصنف وتوالت الخ (قوله بالتطوع به بالعقد) اي فاذا كان الرهن متعوقا به
فلا يجبر الراهن على النقة عليه والمرتهن مخير فان انفق كانت النقة في الرهن لافى الذمة وامان
كان الرهن مشروطا بالعقد فان الراهن يجبر على الانفاق عليه فان امتنع وانفق المرتهن عليه كانت
نقتة في الذمة لافى الرهن (قوله وضمنه مرتين) اي ضمن المرتهن مثله ان كان مثليا وقيته ان كان
مقوما وان ادعى تلفه اوضياعه اوردته وهل تعتبر القيمة يوم الضياع او يوم الارتهان قولان ووفق
بعضهم بين القولين بان الاول فيما اذا ظهر عنده يوم ادعى التلف والثاني فيما اذا لم يظهر عنده من
يوم قبضه حتى ضاع اياه بنقله عن التيطية (قوله لا يبدانين) اي والا كان الضمان من
الراهن (قوله من كل الخ) بيان لمحدوف اى ونحوهما من كل الخ وذلك كالقيمة وقت جريها

رهنه وحدها ومع آلتها واما آلتها فهي مما يغاب عليه مطلقا رهنه وقت جرى السفينة اوراسية
 (قوله لاجون وعقار) اي وسفينة واقعة في المرسى فاذا ادعى ضياع ذلك الذي لا يغاب عليه
 او تلفه او رده فانه يصدق ولا ضمان عليه ومحمل تصديقه في دعوى الردم لم يكن قبضه ببينة للتوثق
 والا فلا يصدق كافي ح واعلم ان مثل الرهن في التفرقة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب
 العوارى وضمان المصنوع والمبيع بخيار ونفقة المحضون اذا دفعت للحاضن والمصدق اذا دفع
 للرأه وحصل فسخ او طلاق قبل الدخول وما يبدل الورثة اذا طرأ دين او وارث آخر والمشتري من غاصب
 ولم يعلم بغصبه والساعة المحبوسة لاثمن ولا لشهاد (قوله لان الضمان الخ) علة لمحذوف اي فان
 شهدت بينة بتلفه او هلكه بغير سببه فلا ضمان عليه لان الضمان هنا ضمان تهمة وهي تقتضي
 باقامة البينة (قوله والتهمة موجودة) اي ولان التهمة موجودة عند عدم البينة والاولى حذف
 هذا التعليل والاقصا على ما قبله لان هذا انما يصلح علة لاشتراط عدم البينة لالاشتراط عدم
 الضمان فتأمل (قوله القائل بعدم الضمان عند الشرط) قال الخمي ونحوه لاسرازي انما يحسن
 خلاف الشيخين في الرهن المشتراط في عقد البيع او القرض اما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف
 لان تطوعه بالرهن معروف واسقاط الضمان معروف ثان فهو احسان على احسان فلا وجه لعدم
 اعتباره قال شيخنا العدوي وهذا التقييد معمول به (قوله واعلم الخ) هذا داخل في حيز المبالغة على
 الضمان لاحتمال كذبه خلافا لمن قال انه اذا علم احتراق محله المعتاد فانه لا ضمان عليه ولم يأت
 ببعضه فيه المحرق (قوله وادعى حرقه) اي وادعى انه كان به وانه حرق مع متاعه (قوله لا يبقاه
 بعضه محرقا) قبل الاولى غير محرق اذا لم يحرق المحرق لا يبقو وانما الذي يبقى البعض غير المحرق
 واجيب بان المحرق يطلق على ما ذهبته النار بالكلية وعلى ما بقيت آثارها فيه ولم تذهب بالكلية
 فاطلقه المصنف اولاً في قوله بمحرقه بالمعنى الاول واطلقه ثانياً في قوله لا يبقاه بعضه محرقا بالمعنى
 الثاني على طريق شبه الاستخدام واعلم ان الرهن ان كان متحدا كفي الاتيان ببعض منه محرقا وان
 كان متعديا فلا بد من الاتيان ببعض كل واحد منه محرقا (قوله فلا ضمان) اي فلا يبرئه من الضمان
 المجموع شيئين الاتيان ببعضه محرقا وعلم احتراق محله واما ان اتى ببعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله
 او علم احتراق محله ولم يأت ببعضه محرقا فالضمان ثابت على المرتهن وزاد ابن المواز قيدا ثالثا وهو ان
 يعلم ان النار التي حرق المحل ليست من سببه فان جهل كونها بسببه او لا فالضمان عليه وهذا
 التقييد معتبر فلا وجه لاهمال المصنف له (قوله اي ائتم الامام الباجي) اي لما احترقت اسواق
 طرموشة وهو وجهه قال بن وبذلك جرى العمل عندنا ونقل في التوضيح مثل فتوى الباجي عن
 المازري ونصه وذكر المازري انه نزل عندهم سنة ست وثمانين واربعمائة لم يفتح الروم زويلة والمهدية
 ونهبوا الاموال وكثرت الخسومات مع المرتهين والمصنوع وفي البلاد مشايخ من اهل العلم متوافرون
 فافتي بعضهم بتكليف المرتهن والصناع البينة ان ما عنده قد اخذ الروم واقبت بتسديدهم وكان
 القاضي حينئذ يعتمد فتواي فتوقف لكثرة من خالفني حتى شهد عنده عدلان ان شيخ الجماعة
 السيوري ائتم بما ائتمت به ثم قدم علينا كتاب المتن في ذلك كرفيه في الاحتراق مثل ما فقت ودكر كلام
 الباجي اه (قوله وفتوى الباجي ضعيفة) وقد علمت ان بن اعتمد فتواه واما شيخنا في حاشية نخس
 وغيره فقد دضعوها وصححوها بالتول بالضمان وتبهم في ذلك شارحنا (قوله المعتاد وضعه فيه)
 اي والحال انه لم يأت ببعضه محرقا فهو محل الخلاف (قوله وهو مما لا يغاب عليه كدور وعبيد)
 اي والحال انه لم يحصل من المرتهن تعدد الاضامن ومن التعدي ان يسافر بالرهن او يبيع الدين

فيسلم الزهني للشيء من غير ان يربيه كافي ح (قوله او علم احتراق المثل الموضوع فيه الزهني فقط على ما لا يسأل) فيه ان ادخل هذا تحت الا لا يناسب لان هذا هو قول المصنف قبله وانتي بعدهه فالاولى حذفه فتأمل (قوله ولو اشترط ثبوته) مباعدة في عدم الضمان لكن لا بد من حلفه انه ناف بل ادلة. منهما كان اولى كإساقى ورد بل على شبه القائل انه يهل بالشرط (قوله الا ان يكذبه عدول) اي ان الزهني اذا كان مملا لا يغاب عليه وادعى تلافه وكذبه العدول صريحا بان قالوا انه باعها وضوؤه وضمانا بان قال جبرائيل والمصاحون له في السفر لا تعلم موتها فانه يضمنها ومفهوم يكذبه انه لو صدقه العدول كما قالوا ان هذا الرجل كان معه ذبابة وماتت ولكن لا ندرى هل هي ذبابة الزهني او غيرها فانه لا يضمن واولى اذا قالوا ان ذبابة الزهني لكن في الاولى لا بد من حلفه انها هي دون الثانية ومفهوم عدول انه لو كذبه غيرهم لا يضمن ان طرق التهمة بكتبتهم الشهادة له بموتها (قوله وكذا عدل وامرأتان) اي وكذا يكتفي في تضمينه تكذيب عدل وامرأتان وقوله فيما يظهر اي لانها دعوى مالية يكتفي فيها بالعدل والمرأتان (قوله في دعواه موت ذبابة) المراد دعواه تلف ما لا يضمنه فلا يضمن ولا موت وذلك بان يكذبه العدول في دعواه سرقة الذبابة او السفينة (قوله وحلف ايا الزهني) اي فان نكل حبس وان طال سبحانه دين وهى كل حال لا ضمان عليه (قوله وحلف فيما يغاب عليه) اي حيث فلا يضمن المرتهن فيما يغاب عليه فلا بد من حلفه. واه كان متهم ما اولا فان حلف غرم القيمة والمثل فان نكل حبس فان طال سبحانه دين وغرم المثل او القيمة قاله شيخنا والمحاصل انه انما امر بالحلف مع تضمينه مخافة ان يكون اخفاء فان حلف غرم القيمة فقط وان نكل حبس فان طال سبحانه دين وغرم القيمة والمثل على ما تقدم ثم ان القول بحلفه مطابق قول ابن مزين قال عياض وحل عليه بعض الشيوخ ظاهر المدونة ومقابله يقول لا يمين على المرتهن الا ان يدعى الزاهن انه علم بذلك والاحاف له المرتهن كذا في المواقف عن ابن عرفة (قوله واولى الخ) اي لانه اذا حلف فيما لا يضمنه فاولى فيما لا يضمنه الا انه مما لا يغاب عليه يحلف مخافة ان يكون اخفاء فان نكل حبس فان طال سبحانه دين ولا غرم وما ذكره الشارح من حلف المرتهن فيما لا يغاب عليه المذني لا يضمنه احد اقول ثلاثة وهى حلفه مطلقا متما ولا وعدم حلفه مطلقا ثالثا يحلف المتهم دون غيره (قوله واستمر ضمانه ان قبض الدين) يعنى ان الزهني اذا كان مما يضمن بان كان يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الزاهن او وهبه له لان الاصل بقا ما كان على ما كان الى ان يسلم له ولا يكون ذلك الزهني عند المرتهن بعد براءة ذمة الزاهن كالوديعة وقول المصنف او وهب لى هبة يبرأ المدين الذي هو الزاهن بان وهب الدين له هذا هو المراد والاتقى كلامه اجتنال لانه يصدق على هبة لغير المدين مع انه اذا وهب الدين لغير المدين صار من عنده الزهني امينا على الزهني لمرتنتها وحينئذ فلا يضمن قال ح واذا وهب المرتهن الدين للزاهن ثم ذف الزهني فضمته قيمته كان لمرتته ابطال الهبة اذا حلف انه انما وهبه الدين لا يحل ان يبرئ ذمته من الزهني ويلزم الزاهن غرم الدين ويتقاصان فان فضل عند احد هما لا يتر شي دفعه له قاله اشهب وتردد فقال يحتمل ان ابن القمام يقول بما لا يشهب ويحتمل ان يخالف فيه قول بلزوم الهبة وان ضمن المرتهن القيمة والمثل قال شيخنا وما قاله اشهب اصله يخرج عليه كل ما فعل لغرض فلم يتم (قوله بعد البراءة من الدين) اي بعد براءة الزاهن منه بقضيه منه او هبته له ومفهوم قوله بعد البراءة انه لو احضره له قبلها فاعرض الزاهن عنه فانه لا يسقط ضمانه من المرتهن (قوله فيقول ان تركه عندك) اي اوبة عندك او حله عندك او دعه عندك او امسكه عندك (قوله

فاذا يقبل في الثانية اتركة عندك فالضمان (اي بان دعاه لاخذ من عنده فاعرض عنه ولم يجبه
 واما اذا احضره له ودعاه لاخذ فاعرض عنه ولم يقبل اتركة عندك فلا ضمان فتقول المصنف فيقول
 اتركة عندك رابع للثانية ولا يحتاج لجوعه الاول لانه حيث احضره له كفي ذلك في استحقاق
 الضمان سواء قال له اتركة عندك أو لا بان اعرض عنه ولم يجبه (ف قوله بل متى قال بعد قضاء الدين
 في الثانية) لعل الاولى حذف قوله في الثانية لانه متى قال الراهن بعد برائه من الدين للمرتهن اتركة
 عندك فلا ضمان عليه سواء كان المرتهن احضره له او دعاه لاخذ اولم يحصل واحده منهما كما انه
 اذا احضره له فاعرض عنه وتركة عنده ولم يقبل اتركة عندك فانه لا ضمان على المرتهن ايضا اذا تلف
 اوضاع (ف قوله وان جنى الخ) يعني ان الرهن اذا حاز المرتهن ثم ادعى شخص على الراهن ان
 الرهن جنى جنابة او استهلك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان معذما وقت اعترافه
 ولو ببعض الدين لم يقبل قوله لانه يهتم على خلاصه من يد المرتهن ودفعه للجنى عليه نعم خلاص من
 الدين تعلقت الجناية برقبته وغير سببه بين اسلامه وفدائه (ف قوله اي ادعى شخص على الراهن)
 جنابة الرهن) ظاهره انه لا فرق بين ان يدعى جنابته قبل الارتها او بعده وهو كذلك لان الفرض
 ان الراهن المقر بالجناية معدم والمرتهن حائزه فيها وانما يفتقران اذا كان ما يبا كيا بى (ف قوله واعترف
 رهنه بالجناية) اي فقط دون المرتهن والحال ان تلك الجناية لم تثبت بالبينة (ف قوله حال اعترافه)
 اي ولو كان في آخر الاجل (ف قوله فان بيع في الدين تباع الجنى عليه الراهن) اي في ذمته (ف قوله
 واما بالنسبة للراهن) الاوضح واما بالنسبة له في نفسه (ف قوله بل اما هدر) اي ان لم يكن سائق
 ولا راكب ولا قائد (ف قوله بل كان ما يبا) من حين الاعتراف بالجناية للاجل (ف قوله بقي الرهن
 على رهنيته) اي للاجل ثم بعد ذلك اما ان يفكه سببه بدفع الدين واما ان يتراضوا على بيعه واما
 ان يتراضوا على بقاء الدين اجلا ثانيا بذلك الرهن او برهن بدله فاذا حل الاجل الثاني فكذلك
 (ف قوله والا) لم بعد الاجل ودفع الدين) اي وان لم يفكه بدى ذلك الجاني رهنه للاجل فاذا جاء
 الاجل ابر على وفاء الدين واسلام ذلك الجاني للجنى عليه ابن عرفة انظر لوابي من فداءه اولا وهو
 ملي ثم اراده حين جاء الاجل ونازعه الجنى عليه فالظاهر انه ليس له ذلك لانه لو مات كان من الجنى
 عليه اهوسبق اليه ابو الحسن ابن (ف قوله وقد علم من هذا) اي التقرير الذي قلناه (ف قوله
 في المستثنين) اي مسئلة الفداء ومسئلة عدم الفداء (ف قوله يبقى ساقطا) اي يبقى رهنه حالة كونه
 ساقطا حتى الجنى عليه منه وقوله يبقى معه اي يبقى رهنه ما حياله تعلق حق الجنى عليه ومحل قوله
 والابقى ارفداه اذا اعترف الراهن الملى انه جنى بعد الرهن واما ان اعترف بعد الرهن انه جنى قبله ثم
 رهنه بقي ايضا رهنان فداءه فان ابي من فداءه حليفه لم يرض بحمل ارش الجناية واجبر على
 اسلامه مع تحميل الحق ان كان مما يجعل فان كان مما لا يجعل بان كان عرضا من بيع ولم يرض من
 هو له بجعله ألغى اقراره على المرتهن كالأول كان معسرا في المسئلة السابقة ويخبر الجنى عليه بين تقرير
 ارهن قيمته يوم رهنه لتعديه وبين صبره حتى يحل الاجل ويباع وبيعه بئنه وهذا ما لم يكن الارش
 اقل والاغرمه (ف قوله وان ثبتت الجناية بعد الرهن بيينة) اي وان ثبتت الجناية بيينة حالة كونها
 بعد الرهنه واما اشار الشارح بهذا الى ان محل كلام المصنف اذا جنى بعد رهنه اما اذا جنى قبله فبعبه
 تفصيل آخر وحاصله انه ان ثبتت بيينة وفداء الراهن بقي رهنه على حاله وان اراد اسلامه اتى برهن
 ثقة كالأول لانه اغر المرتهن وان اعترف فان فداء الراهن بقي رهنه وان اسلمه فينبغي ان يبقى الدين
 بلا رهن (ف قوله فان فداء الراهن) حاصله ان الجناية بعد الرهنه اذا ثبتت بيينة او اعتراف من

المراهنين فقد تعاقى بالجحاني ثلاث حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق الجاني عليه فنجبر الزاهن
 او لا لأنه المالك لذاته في دفع فداءه ودفع ارش الجناية واسلامه للجاني عليه فان فداءه بقي رهنا على
 حاله وان اراد اسلامه خسر المرتهن تقدم حقه على الجاني عليه في فداءه واسلامه فان اسلمه كالزاهن
 بقي الدين بلا رهن واذا اختار فداءه فاما ان يغديه بغير اذن الزاهن او باذنه فان فداءه بقبر اذنه كان
 الفداء في رقبته ويبقى رهنا على حاله وان فداءه باذنه كان الفداء دينيا في ذمة الزاهن والعبد رهنا في
 الدين وقد ذكر المصنف كل ذلك الا فداء الزاهن له فانه تركه للاستغناء عنه بما سبق من التصريح
 بالفداء لان المحكم هنا مساو لذلك (ف قوله بجاله) اي مع ماله قل او كثر (ف قوله وان فداء المرتهن)
 اي من مال نفسه لانه مال العبد قال ابن يونس ليس للمرتهن ان يؤذي ارش الجناية من مال العبد
 ويبقى رهنا الا ان يشاء سيده زاد عبد الحق في النكث وسواء كان مال العبد مشترطا دخوله في الرهن
 ام لا لان المال اذا قبضه اهل الجناية قد يستحق منهم فيتعلى بالسيد غرم مثله لان رضاه بدفعه اليهم
 كدفعه ذلك من ماله واما اذا اراد الزاهن فداء العبد من ماله واي المرتهن فلا كلام للمرتهن والقول
 للزاهن سواء كان المال مشترطا دخوله في الرهن ام لا (ف قوله ولم يبيع) اي جبر ا على الزاهن كما
 في خش (ف قوله سواء كان فداؤه في الرقة فقط) اي لسكونه رهن بغير ماله وقوله وفيه اوافق في المسال
 اي اذا كان رهنا بجاله (ف قوله وهو) اي العبد الزاهن انما يبيع (ف قوله اي باذن الزاهن) اي الذي
 اراد اسلامه (ف قوله فليس الرهن) اي فليس العبد المرهون ولا ماله (ف قوله بل هو سلف في ذمة
 الزاهن) اي الا ان ينص على كون العبد رهنا في الفداء (ف قوله وهذا ضعيف) هو قول اشهب
 ومحمد وقوله والمعتمد الخ هو قول ابن القاسم عن مالك المتبطل وقد خالف كل من ابن القاسم واشهب
 قوله فبين امر من يشتري له سلعة يتقدم ثمنها عنه فقد قال ابن القاسم لا تكون بيد المأمور رهنا
 فيما دفع لاقتسار الزاهن لا لفظ مصرح به وقال اشهب هي رهن فيه لعدم اقتضائه لفظ مصرح به ابن
 عرفة وقد يجاب لابن القاسم بان الدافع في الجناية مرتن فاستحب عليه حكم وصفه ولاشهب
 يتقدم اختصام الزاهن بمال العبد قبل جنابته فاستحب وعدم تقدم اختصاص الامر بالسلعة
 قبل الشراء (ف قوله ففداؤه في رقبته الخ) اي ان لم يرهن بجاله والا ففي رقبته وماله (ف قوله والمعتمد
 انه) اي الرهن يكون رهنا به اي فيه اي في الفداء كما انه رهن في الدين والمحصل ان الزاحق الفداء
 في رقبته العبد فقط ان رهن بغير ماله والا كان في رقبته وماله سواء فداء المرتن من ماله باذن الزاهن
 او بغير اذنه (ف قوله وان قضى) اي الزاهن بعض الدين وقوله او سقط البعض اي او سقط بعض الدين
 عن الزاهن بهيمة او صدقة عليه من المرتن (ف قوله ولو تعدد) اي هذا اذا اتحد كعبد ودار بل
 ولو تعدد كشياب (ف قوله لان كل جزء منه) اي من الرهن ولو قال لان جميع الرهن رهن في كل جزء
 من اجزاء الدين كان اوضح (ف قوله قد تحول عليه الاسواق) اي فبرخص الرهن ولا يفي بابقي
 من الدين الا الرهن بتمامه (ف قوله فليس للزاهن) اخذ شيء منه مغرغ على قول المصنف فجميع
 الرهن فيما بقي واعلم ان كلام المصنف فيما اذا كان كل من الزاهن والمرتن متحدا واما ان تعددا
 او احدهما فانه يقضى لمن وفي حصته من الدين باخذ حصته من الرهن ومثال تعدد كل منهما ما
 كرجلين رهنا دارهما من رجلين فاذا قضى احدهما حصته من الدين كان له اخذ حصته من الدار
 واذا تعدد المرتن واتحد الزاهن كالموارهن زيد عمر او بكر اهرنا ووافقا احدهما حقه كان له اخذ
 حصته من الرهن اذا كان الرهن بتمامه والا كانت تلك الحصصة امانة عند المرتن الثاني او يجعل
 الرهن كله تحت يدا مين ولا يمكن الزاهن منه للابطال حوز رهن الثاني واذا اتحد المرتن وتعدّد

الراهن كالمورهن زيد وعمر وداود ائمه كانهم من بكر فكل من قضى دينه ممكن من حصته ولا يحتاج في هذه الامور (قوله كاستحقاق بعضه) سواء كان ذلك الاستحقاق بعد قبضه او قبله بخلاف استحقاق الكل فانه يفصل فيه بين كونه قبل القبض او بعده كما قال الشارح (قوله عكس ما قبلها) اي لان ما قبلها جميع الرهن رهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن رهن في جميع الدين (قوله والايح جميعه) اي والا يمكن قسمه بيع جميعه وجعل ثمن حصه الراهن رهنا ان لم يأت برهن آخر (قوله كغيره من المشتركات) اي كالمو كان حيوان بين شخصين فرهنا احدهما حصته دون الآخر وطلب الاخر بيع حصته ولم يوجد مشتركة او كان بيعها وحدها يتقص من ثمنها فان الحيوان يباع بتمامه ويجعل ثمن حصه الراهن رهنا (قوله كبعد القبض) اي كالمخير المرتهن بين فسخ البيع وامضائه اذا استحق الرهن المعين بعد قبضه ان كان الراهن قد غره والا يغره في الدين بلارهن (قوله بعد قبضه) اي واستحق بعد قبضه (قوله جبر) اي الراهن على الاتيان برهن بدله وقوله ولا يتصور استحقاقه اي غير المعين (قوله والقول للمدعي في الرهنية) الحق في تصوير هذه المسئلة ماصوره ح وهو الذي في المواقف عن المدونة وهوانها تنازع في سلعة معينة وعند صاحبها دين لمن هي عنده هل هي رهن او دية مع اتفاقها على ثبوت الدين ومدعي في الرهنية هو رب السلعة غالبا وقد يدعي نفيا من هي بيده ويدهي الايداع لاجل ان يسقط الضمان عن نفسه فيما يضمنه المرتهن واما تصوير عبق لهذه المسئلة فهو غير صواب انظر بن ولذا صورها شارحنا بصور به ح فقوله بان قال واضح البدعي شئ اي معلوم لغيره وعليه دين له به (قوله باعتبار قيمته) اي سواء كان قائما او فائتا (قوله كالشاهد في قدر الدين) اي الذي رهن فيه لان المرتهن انما اخذته وثيقة بجمعه ولا يتوقف الا بقدر دينه فاكثر قال ح وسواء انكر الزائد بالكلية او اقربه واتعى ان الرهن في دينه فاذا اقترأ الرهن ان الدين مائة دينار وان الرهن في خمسين منها والمرتهن يقول انه رهن في المائة وقيمته خمسون فالتقول قول الراهن يعين في دفع الخمسين ويأخذ الرهن وتبقى الخمسون الثانية بلارهن وليس القول قول المرتهن انه رهن في المائة واذ قال الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتهن دينار صدق من شهد له الرهن بيمينه فان كانت قيمته دينار اصدق الراهن ارد دينارين صدق المرتهن وانظر لوقام للمرتهن والراهن شاهد واحد بقدر الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عنه او لا ولا يضمن اليمين مع الشاهد ونقل بعضهم عن المتطلي انه لا يضم له وانه لا يضمن اليمين لان الرهن ليس شاهدا حقيقة با وهو ظاهر اراه بن (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ اي لا يكون الدين كالشاهد في قدر الرهن سواء كان الرهن قائما او فائتا فاذا دفع له ثوبين وتنازع في ان كل واحداهما رهن او دية فالتقول للمرتهن ولا يكون الدين شاهدا في قدر الرهن على المعقد (قوله على المشهور) هذا قول اشبه قائلان لم يساو الرهن الا درهما واحدا وزوى عيسى عن ابن القاسم نحوه وبه قال ابن حبيب وابن عبد الحكم بن عبد السلام وهو المشهور والله القاضي في المعونة بأنه مؤتمن عليه ولم يتوقف منه با شاهد على عينه ومقابل هذا القول وهو ان القول للراهن ان اشبه بناء على ان الدين شاهد في قدر الرهن لا يصحج واختاره ابن رشد اه بن (قوله وتنتهي شهادته) اي شهادة الرهن بالدين الى قدر قيمته اي الى قدر بلوغ قيمته يوم الحكم فاذا قال الراهن الدين خمسة وقال المرتهن عشرة فان كانت قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فاكثر صدق مع عينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو صدق مع عينه (قوله ولو يبيد امين) اي ولو كان الرهن بيد امين فيشهد بقدر الدين على الاصح ابن عرفة وما يبيد امين في كونه شاهدا ولو

قولاً محمداً والخمى عن القاضي وصب الاول اه وعليه فصول المصنف على المختار ونسب
في التوضيح التصويب لاقى محمد اه بن (قوله لانه حائر للرتن) فهو بمثابة مالو كان في حوزة
ووجه القول الآخر القائل لا يكون الرهن شاهداً بقدر الدين اذا كان بيد امين ان الشاهد يكون
من قبل رب الحق واذا كان بيد امين لم يتحعض كونه للرتن فلم يعتبر ومحل كون ما بيد الامين
من الرهن شاهداً اذا كان قائماً وما اذا فات فلا يكون شاهداً لانه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث
فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما اشار له المصنف بقوله لم يفت في ضمان الراهن (قوله
ما لم يفت الخ) ما مصدرية ظرفية معمولية لم يفهم من قوله كالشاهد اى والرهن يشهد في قدر الدين
مدة عدم فواته في ضمان راهنه بان كان قائماً الخ وقوله بان كان قائماً اى مطلقاً ما يغاب عليه
أو لا بدليل ما بعده (قوله لم يكن شاهداً على قدر الدين الخ) بل القول قول المرتن لانه غارم
والدين بمنزلة ما لاهن فيه (قوله فالصور خمس) يكون الرهن شاهداً على قدر الدين في اثنتين منها
ولا يكون شاهداً على قدره في ثلاثة وانما يكون شاهداً اذا فات في ضمان المرتن ولم يكن شاهداً
اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتن ضمن قيمته وهى تقوم مقامه واذا فات
في ضمان الراهن لم يضمن المرتن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فصار الدين الذى عليه كدين
بلا رهن فالقول قوله فيه لانه غارم (قوله وكانت احواله) اى احوال الرهن ثلاثة (قوله لان
الراهن الخ) تعليل لكون الاحوال ثلاثة (قوله فقيته اما عشرة) الاولى فقيته اما عشرون
فاكثر او عشرة او خمسة عشر لاجل قوله اشار للاولى بقوله الخ (قوله وحلف مرتنه الخ) حاصله ان
المرتن اذا ادعى ان الدين عشرون وادعى الراهن انه عشرة فوجدت قيمة الرهن عشرين أو أكثر
فار المرتن يحلف بالله الذى لا اله الا هو ان الدين عشرون فاذا حلف خير الراهن بين ان يدفع له
العشرين التى حلف عليها أو يدفع له الرهن في دينه سواء كانت قيمة الرهن عشرين أو أكثر واذا
دفع له الراهن الرهن فانه يجبر على قبوله على المشهور وقيل لا يجبر على قبوله الا اذا حلف الراهن
ان الدين عشرة بعد حلف المرتن انه عشرون فاذا حلف واراد ان يدفع للمرتن الرهن فانه يجبر على
قبوله وان لم يحلف اجبر الراهن على دفع العشرين وذلك لان المرتن قد ذكره اخذ الرهن لما فى اخذه
من كافة بيعه وخوفه من استحقاقه من يده فان سلم الراهن الرهن للمرتن واستحق من يده رجوع
المرتن على الراهن بقيته ان كانت قد رما ادعاه وأما ان كانت اكثر مما ادعاه كمالو كانت قيمته
خمس وعشرين فليس له الادينه لانه هو الذى خرج من يده خلافاً لما يوهمه عبق من الرجوع
بالقيمة في هذه ايضا انظر بن (قوله والا فهو احق) اى والا بان افترسه فهو اى الراهن احق به
(قوله وهذا) اى قول المصنف واخذ ان لم يفتكه صادق الخ (قوله كما ادعى) اى المرتن
(قوله وغرم ما قربه) اى فان نكل ايضا عمل بقول المرتن فيعمل بقوله اذا حلف أو نكل (قوله
حلف الراهن على انه) اى الدين عشرة وقوله واخذه اى الرهن وقوله ودفع اى للمرتن ما قربه وهو
عشرة (قوله واخذ ما ادعاه) اى وهو عشرون فان نكل المرتن ايضا عمل بقول الراهن فيعمل
بقوله في صورتين اذا حلف وحده أو نكلا معاً (قوله كل على دعواه) اى يحلف كل واحد على
ما يدعيه فيحلف الراهن ان الدين عشرة ويحلف المرتن انه عشرون وان كان واخذ قيمة الرهن
فقط خمسة عشر وهذا بخلاف من ادعى على شخص بعشرين واقام شاهداً خمسة عشر فانه يحلف على
ما شهد به الشاهد فقط والفرق ان المرتن يدعى ان الرهن في مقابلة ما يدعيه من الدين وان شهادته
سارية في كل جزء من اجزاء الدين والعين تابعة للشهادة (قوله ويبد المرتن) اى لان الرهن

كالشاهد لقيته ومن المعلوم انه لا يبدأ بالحلف الا من تقوى جانبه وقيمة الرهن قريبة من دعوى
 المرتهن فقد تقوى جانبه (قوله واخذ المرتهن) أي فلما أخذ واستحق من يده رجع على الراهن
 بقيته خمسة عشر (قوله ان لم يفتكه الراهن بقيته) أي يوم الحكم فان افتكه بقيته يوم الحكم وهي
 الخمسة عشر في المثال المذكور واخذوه وهذا هو قول مالك وابن نافع وابن المواز خلافا لمن قال اذا اراد
 الراهن ان يفتكه فلا يفتكه الا بما قال المرتهن وحلف عليه وهو العشرون والاقل هو العتد وانما
 اعتبر هنا فكه بالقيمة فقط لا بما ادعاه المرتهن وحلف عليه لدعوى المرتهن الزيادة على قيمته واخذوه
 فيما رجع ادعاه المرتهن ولو زادت قيمته على ما ادعاه لشهادة الرهن له (قوله وكفى الواحد) أي في
 التقويم لأن التقويم من باب الاخبار لانه اعلام بالقيمة لا من باب الشهادة على ما رجع خلافا لما في خش
 من انه لا بد من اثنين لانه من باب الشهادة (قوله وقيل الخ) هذا قول اشهب وهو ضعيف (قوله
 فان تصاهل الخ) يعني ان الرهن اذا هلك اوضاع عند المرتهن وجهل الراهن والمرتهن صفته وقيته
 بأن قال كل منهما لا أعلم قيمته الآن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهما قبل الآخر لان كلا لا يدري
 هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من ايمانهما كما جهل المتبايعين الثمن أولا قال
 الشيخ سالم السنهوري لم أر فيه نصا وانظروا هرا نه مثله كما قاله شيخنا ومفهوم قوله فان تصاهل اياه
 لوجهل احدهما وعلم الآخر حلف العالم على ما ادعى فان نكل فالرهن بمافيته (قوله فالرهن
 بمافيته) أي فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه (قوله واعتبرت قيمته) الكلام هنا
 في اعتبار القيمة تكون شهادة في قدر الدين لا تضمن بدليل قوله ان بقي لانه اذا كان الرهن باقيا
 لا تضمن قيمته واعتبار القيمة لتضمن قيل يوم قبض الرهن وقيل يوم التلف وقيل ان لم ير عنده من حين
 اخذه فالضمان من يوم القبض وان رأى عنده بعده فن يوم التلف كما تقدم ذلك وقوله يوم الحكم أي
 بقدر الدين خلافا لقول الشارح يوم الحكم بها وذلك لأن قدر الدين هو الذي يحكم به لا القيمة وحاصل
 المسئلة ان الرهن اذا كان موجودا واختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فان القيمة تعتبر يوم
 الحكم لتكون شاهدة لايهما لا يوم الارتهان (قوله وهل يوم التلف الخ) يعني ان الرهن اذا تلف
 واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته لتكون شاهدة يوم التلف لان قيمة الرهن انما تعتبر يوم
 الضياع لان عينه كانت شاهدة الى وقت الضياع وحينئذ فتكون قيمة شاهدة من وقت الضياع
 أو تعتبر يوم قبض المرتهن للرهن لان القيمة كالشاهد يضيع خطه ويموت فيرجع لحظه فيقضى
 بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان أي يوم عقد الرهن اقول ثلاثة والمعتمد من الاخير
 (قوله أو الرهن) أي الارتهان أي يوم عقد الرهن ولا شك ان يوم القبض قد يتأخر عن يوم الارتهان
 (قوله ان تلف) اعترض بأنه لا حاجة له بعد قوله يوم التلف واجيب بأن قوله ان تلف مدحول هل
 وهو موضوع المسئلة وقوله يوم التلف مرتبط بجهل طرف واصل الكلام وهل ان تلف تعتبر قيمته
 يوم التلف الخ وحينئذ فلا زيادة في الكلام اصلا (قوله وان اختلفا في مقبوض الخ) حاصله انه
 اذا كان زيد عشرة دينار على عمرو وفره عنه عمرو على عشرة منار هرا نه قضا منها عشرة ثم انهما
 بعد القضاء بدعا وحسين القضاء قال الراهن العشرة التي دفعتمالك فدينت لك وقت دفعها انها قضا
 لدين الرهن وقال المرتهن بل يدين انت انما ارضاه لدين غير الرهن فالحكم انهما ايضا القان وتغض العشرة
 المقبوضة على العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها للرهن ونصفها الآخر للراهن وظاهره سواء حل
 الدينان أو حل احدهما أو لم يحل الاقحدا لهما أو اختلفت تقارب أو تباعد قال عبق وخش وهو
 كذلك على المذهب وتفصيل اللحنى ضعيف وحاصلها ان محل توزيع المقبوض على الدينين

ان كانا حاليين أو مؤجلين واتفق ابلهما او تقاربا أو امانا كانا مؤجلين واجلهما متباعدان القول
قول مدعى الاجل القريب وكذا اذا حل احدهما فالقول لمدعيه اه وقد علمت مما قلنا ان
موضوع المسئلة ان الراهن قد حصل منه بيان عند الدفع وان الراهن والمرتهن انما اختلفا في الذي
بينه عند القضاء هل دين الرهن او دين غيره كما في بن نقلا عن ابن بونس وابن الحسن فقول المصنف
فقال الراهن عن دين الرهن اى ادعى أنه بين له ذلك واما مجرد البينة فانه يوزع المقبوض على قدر
الدينين من غير حلف كما في بن ونصه ابن عرفة ابن رشد ولو اختلفا عند القضاء اى المحققين يبدأ به
لمجرى على هذا الاختلاف اذ لا يمين في شئ من ذلك اه ولو ادعى احدهما بيان المدفوع عنه
وادعى الآخر اياهما فنقل محمد بن اشهب وعبد الملك ان القول لمدعى الايهام لانه الاصل وقال ابن
بونس على قول ابن القاسم لمدعى البيان ثلاثة ارباع الحق لان المدفوع يقسم بين البيان والايهام
والنصف الثاني فيه التنازع فيتشطر وذكر بن بعد ذلك ان قول عقب وتعميل اللغوى ضعيف فيه
نظر فان ظاهر كلام ابن عرفة والتوضيح يقتضى ان تفصيل اللغوى هو المذهب (قوله بقدرهما)
اى لا على الجهة (قوله بعد حلفهما) اى بعد حلف كل واحد على تحقيق دعواه ونفى دعوى خصمه
(قوله أولا) اى اول يميل واحد منهما بان كانا مؤجلين اتفاقا جلا واختلافا كان الاجل ان
مقار بين او متباعدين (قوله والثانية بحمالة) اى تحمل بهما عن غيره اى ضمنها (قوله ادعى
القابض ان المقبوض الخ) الاولى ان يقول ادعى القابض انه بين له عند الدفع ان هذا المقبوض
مائة حمالة وقال الدافع بل بينت لك انها مائة الاصلالة وكذا يقال في الصورة الثانية فموضوع
المسائلتين انهما اتفقا في حصول البيان ولكن اختلف في تعاقبه بمائة الاصلالة او الحمالة لان هذا
هو محل حلفهما وأما لو اختلفا في اى المسائلتين يبدأ بها فان المقبوض يوزع عليهما من غير حلف كذا
قرر شيخنا العدوى رحمه الله تعالى

* (باب في الفلس) *

(قوله بمعنى فاعل) راجع لرب الدين لانه غارم لماله ودافع له للدين وقوله أو مفعول راجع لمن
عليه الدين لانه مغروم ومدفوع له المال فهو لاف ونشر مرتب (قوله منع من احاط الدين بماله)
اى منع المدين الذى احاط الدين بماله او منع مدين احاط الدين بماله من امام موصولة او نكرة
موصوفة وعلى كل حال فهى واقعة على المدين (قوله ولو مؤجلا) اى هذا اذا كان الدين حالا
بل ولو كان مؤجلا و اشار بذلك لقول المدونة ولا يجوز عتق ولا صدقة ولا هبة لمن احاط الدين بماله
وان كانت الدين عليه لاجل بعيد اه خلافا لما في تن من ان الغريم اذا كان دينه مؤجلا لم يكن
له منع المدين الذى احاط الدين بماله من التبرعات المذكورة وهو تابع في ذلك لشيخنا الشيخ على
السنهورى لكن كلام ابن عرفة يفيد بل في كلام بعضهم ما يفيد ترجيحهم كما كتب ذلك بعض
تلامذة ابن عقب نقلا عنه (قوله وكذا ان ساواه واستظهر) اى لان العلة اختلف مال الغير وهى
مختصة في الزائد وكذا في المساوى بل النقل ان الدين اذا احاط ببعض ماله فانه يمنع من التبرع اذا
كان التبرع ينقص ماله عن الدين فاذا كانت جماله التى تحمل بها لا يحمله ما فضل من ماله بعد
الدين الذى عليه فلا يجوز وتنفق وأما ان كان يحمله ما فضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهى
جائزة في الحكم سائغة في فعلها انظر بن فاذا كان بملك مائة وعليه خمسون دينارا فان تحمل بأربعين
جاز وان تحمل بستين منع (قوله من تبرعه) متعلق بمنع (قوله او حمالة) اى لانها من ناحية
الصدقة (قوله ولا يجوز له هو) اى من احاط الدين بماله وقوله ذلك اى التبرع بما ذكر (قوله

حيث علموا) اى ولو بعد ماول زمان (قوله ومن التبرع قرض لقديم) الاولى حذف قوله لقديم لما باتى له في الاعطاء قبل الاجل (قوله واضحة) اى لانه سنة وليست تبرعا ونفقة ابنة وابيه اى المعدمين لانها واجبة فليست تبرعا واما اذا كانا موسرين فيمنع من الاتفاق عليهم مالا نه تبرع (قوله وتخرج تصرفه المالى) اى فلا يمنع منه بمجرد احاطة الدين بماله وانما يمنع من ذلك بالتفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه واولى بالمعنى الاخص فيمنع بكل منهما من التصرف فى المال بالتبرعات والبيع والشراء ولو بغير محاباة (قوله اى المدين مطلقا) اى لا بقيد احاطة الدين بماله ففي الكلام استغدام لان من واقعة على المدين بقيد كونه احاط المدين بماله بدليل الصلة او الصفة وضيم سفره راجع للمدين الاعم (قوله ومنه) اى ومن التصرف المالى الذى لا يمنع منه (قوله بغيته) اى واما ان كان الدين لا يحل فى غيته فليس له منعه من السفر كما انه لو كان يحل فى غيته ولكنه ثابت العسر فلا يمنعه او كان موسرا ووكل فى قضائه اذا حل او ضمنه موسرا فلا يمنعه من السفر وحل عدم منعه اذا كان لا يحل فى غيته ما لم يكن معروفا باللدن والا كان للقرم منعه لاحتمال ان يتراخى فى الرجوع من السفر لدا (قوله واعطاء غيره قبل اجله) اى واما دفعه بعض ما يديه لغيره من الغرماء بعد حلول اجله فلا يمنع منه كذا ذكره المصنف بعد (قوله لانه سلف) اى لان من يحل ما اجل عدمه سلفا والسلف من جملة التبرع فيرد كل ما اعطاه للغير وقال بعضهم لا يرد كل ما اعطاه لذلك الغير بل بعضه لان قيمة المؤجل اقل من قيمته مجعلا فاراد على قيمته مؤجلا به تذاقفا (قوله او اعطاء غيره) اى غير المانع له من الغرماء كل ما يديه ومثل اعطاء الكل ما اذا بقى يده فضلة لا يعامله الناس عليها فان وقع واعطى جميع ما يديه لبعض الغرماء بدار الاجل كان لغيره رد الجميع على الظاهر ولا يبقى البعض المجازع المحلول من باب مفسدة جمعت حلالا وحراما فسدت كلها (قوله على المختار) اى على ما احتاره اللحنى من خلاف حكاها بالجواز وعدمه ثم قال بعدم احكامه وان لا يجوز زاحسن (قوله والاصح) اى لانه هو الذى قضى به قاضى الجماعة حين نزلت تلك المسئلة بقصة وقال المتبطل انه المشهور (قوله وسواء الخ) هذا نعم في اعتبار اقراره من لا يتهم عليه (قوله على احد القولين) اى وسيا فى القول الآخر وهو الراجح أنه لا فرق بين المغلس ومن احاط الدين بماله من ان اقرار كل من لا يتهم انما مضى اذا كان دين الغرماء ثابتا بالاقرار بالبيينة كما ان اقرار كل من يتهم عليه لا مضى سواء كان دين الغرماء ثابتا بالاقرار والبيينة (قوله والفرق بينه) اى بين من احاط الدين بماله حيث جاز اقراره من لا يتهم عليه مطلقا كان الدين الذى للغرماء ثبت بالبيينة او بالاقرار وبين المغلس حيث جاز اقراره من لا يتهم عليه اذا كان دين الغرماء ثابتا بالاقرار بالبيينة (قوله احق من ذلك) اى لان ذلك قام عليه الغرماء او حكم المحاكم بخلع ماله فهو واشد (قوله ان كان صحيحا لامريضا) هذا هو الذى فى كتاب المديان من المدونة لان الشأن ان المريض تنقطع معاملته او انه مظنة لذلك بالموت وحكى ابن عرفة قولنا لبعضهم مقابله وان المريض كالصحيح فى الجواز (قوله فشرط عدم المنع) اى من الرهن ستة مسا قها هكذا ان يكون المرهون بعض ماله وان يكون فى معاملة حدثت بعد احاطة الدين بماله وان يكون الرهن قد اشترط فى تلك المعاملة وان يكون الرهن لم لا يتهم عليه وان يكون الراهن صحيحا وان يصيب وجه الرهن قال بن ارم من ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وان عرفة والتوضيح وغيرهم ان الجواز مطلقا ونعقب شيخنا هذه الشروط بما حصله ان سياق الكلام فيما بين الغرماء الاول بعضهم مع بعض فلا يظهر التقييد بالمعاملة المحادثة ويزم من ذلك عدم التقييد باشتراط الرهن ولا معنى للتقييد بعدم التهمة لان هذا ليس اقرارا واما كون الراهن صحيحا

فالمريض فيه الخلاف السابق في اعطاء البعض كفاي بن من ح اه فالحاصل انه يجوز للدين الذي احاط الدين بماله ان يبرهن بعض ما يبيده لبعض غرمائه في معاملة حادثة او قديمة على الاحاطة اذا اصاب وجه الرهن كان ذلك المدين صحيحا او مريض على احد التولين كان المرتهن ممن لا يهتم عليه أم لا (قوله اي ان احاط الدين بماله) اي ولم يقم عليه الغرماء واما التفليس بالمعنى الاعم وهو من قام عليه الغرماء فليس له ان يتزوج بالمسال الموجود كفاي المدونة وابن الحاسب اه بن (قوله ومن تزوجه اربعة الخ) ظاهره ان انترد زوجا في تزوجه ثانية زائدة على الواحدة التي يحصل بها العفاف وغير جاري في تزوجه ثالثة زائدة على الثانية التي يحصل بها العفاف وليس كذلك بل التردد جاري في كل ما زاد على ما يحصل به العفاف في خصوص الاربع كما هو ظاهره (قوله تردد لابن رشد) اي فهو تردد لواحد وحينئذ فعنه التحير كما مر (قوله تعغه) اي لانها تعغه عادة ونص ابن عرفة بعد ذكر تردد ابن رشد والظاهر منه ان تزوجه ما زاد على الواحدة لعفته بها عادة ثم ان محل جواز تزوجه بالواحدة اذا كانت ممن تشبه نساءه لان كانت اعلى وان يصدقها مثل صداقها فان اصدقها اكثر من صداق مناهما فلغرمائه الزائد يرجعون عليها وكان ذلك الزائد دينها عليه (قوله وقول مالك) أي والمختار قول مالك الخ (قوله ولما انتهى الكلام على التفليس بالمعنى الاعم الخ) هذا غير صحيح لانه انما سلكتم فيما تقدم على احاطة الدين بماله وذلك ليس بتفليس بل حالة قبله وقد يقال ان ما سبق من قوله ولا غريم منع من احاطة الدين بماله يشير لقيام الغرماء وهو التفليس بالمعنى الاعم والحاصل ان المدين له ثلاثة احوال المحالة الاولى احاطة الدين بماله قبل التفليس فلا يجوز له في هذه المحالة اتلاف شيء من ماله بغير عوض فيما لا يلزمه ولا يجوز له هبة ولا صدقة ولا هبة ولا حبس ولا اقرار بدين ان يتم عليه واذا فعل شيئا من ذلك كان للغرماء ابطاله ويجوز تصرفه اذا كان ذلك التصرف ماليا والى هذه المحالة اشار المصنف بقوله ولا غريم يمنع من احاطة الدين بماله المحالة الثانية قيام الغرماء عليه فيسجنونه او يقومون عليه فيستتر منهم فلا يجذونه فيحولون بينه وبين ماله ويمنعونه من التبرعات والتصرفات المسالية بالبيع والشراء والاخذ والاعطاء ولو بغير محاباة ومن اتزوج ولهم قسم ماله بالخاصة وهذه المحالة سككت المصنف عنها ولم يذكرها المحالة الثالثة حكم المحاكم بخلع ماله للغرماء المجبر عن قضاء ما لزمه و يترتب على هذه المحالة ايضا منه من التبرعات والتصرفات المسالية وقسم ماله بين الغرماء وحلول ما كان مؤجلا من الدين والى هذه المحالة اشار المصنف بقوله وفلس حضرا وغاب كما قال الشارح تبعا لغيره ويحتمل انه اشار بقوله وفلس الخ للعالة الثانية والثالثة كما قال بعضهم والمعنى حينئذ وخبر عليه بسبب طلبه بدين حل عليه اهم من أن يكون ذلك المجبر من قيام الغرماء او من حكم المحاكم بخلع ماله والمحالة الثانية تسمى فلسا بالمعنى الاعم والثالثة تسمى فلسا بالمعنى الاخص والاعمية والاخصية باعتبار التحقق لان حكم المحاكم بخلع المال انما يكون بعد قيام الغرماء فكل ما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس اذ قد يقوم الغرماء على المدين من غير أن يرفعوا الامر للمحاكم كذا قرر شيخنا (قوله اي فلسه المحاكم) اي جازله ان يقبله خلافا لعطاء القائل انه لا يجوز التفليس لان فيه هتكا لمحرمة المديان واذلاله (قوله حضرا وغاب) اي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيد اذهب أو جاس اي اضربه على كل حال اي فلس على كل حال (قوله فان علم ليفلس) اي استعجبا بالمحالة قبل غيبته (قوله وغيبة ماله كغيبته) ظاهره انه اذا حضر المدين وغاب ماله فانه يجوز تفليس به سواء كانت غيبة المال بعيدة او متوسطة او قريبة والذي في بن عن ابن عاشر الاتفاق على التفليس ان بعد المال جدا كشهروا وما ان غاب

غنية متوسطة كعشرة أيام فابن القاسم يقول انه لا يفلس واشهب يقول انه يفلس واما اذا كانت الغنية قريبة فانه يكشف عن المال ويغص عنه هل يفي بالدين فلا يفلس او لا يفي به فيفلس (قوله واشار لشروط التفليس الثلاثة) اى وهى ان يطلب الغرماء تفليسه كاهم وبعضهم وان يكون الدين الذى عليه وطلب التفليس لاجله حالا وان يكون ذلك الدين المحال يزيد على ما يبدى الدين من المال او كان ما يبدى الدين يزيد على الدين المحال ولكن تلك الزيادة لا تفي بالدين الموجب (قوله بطلبه) متعلق بفلس (قوله وان ابي غيره) اى غير الطالب أو سكث (قوله فيمكن طلب بعض الغرماء) اى فيمكن فى تفليس المحاكم له طلب بعض الغرماء لتفليسه واشار بهذا القول المدونة قال مالك اذا اراد احد من الغرماء تفليس الغريم وجب له وقال بعضهم ندعه ايسر حبس لمن اراد حمله ونحوه فى التوضيح (قوله كان للباقي محاسبته) اى كان لمن لم يطلب تفليسه محاسبة من طلب تفليسه (قوله انه لا يفلس نفسه) اى ليس له ان يرفع الامر للحاكم ويثبت عدمه ويفلسه المحاكم من غير طلب الغرماء ذلك (قوله ديننا) فاعول لاجله اى لاجل دين اى لاجل ارادة دين لان المفعول لاجله لا بد ان يكون مصدرا (قوله زاد ذلك الدين) اى المحال الذى عليه على ماله الذى يبدى سواء كان ذلك المحال كله لطالب تفليسه او بعضه له وبعضه لغيره وهذا هو السواب خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من ان الدين لا يفلس الا اذا كان دين الطالب لتفليسه المحال زائدا على ما يبدى فعلى هذا اذا كان الدين المحال زائدا على ما يبدى ولكن دين الطالب لتفليسه الذى هو بعض المحال لا يزيد على ما يبدى لا يفلس وليس كذلك (قوله فلا يفلس بمساو) اى اذا كان ما يبدى مساويا للدين الذى عليه المحال فانه لا يفلس ولا تهتك حرمة وهذا لا ينافي انه يمنع من التبرعات كما مر (قوله فيفلس على المذهب) وقيل لا يفلس فى هذه الحالة لان الذين المؤجلة لا يفلس بها والقول الاول للحنى والثاني للمازرى (قوله فيفلس ولو اتي بحميل) ظاهره انه يفلس فى هذه الحالة ولو كانت الفضلة الباقية بيده يعامله الناس بهما ويرجى من نعيمته لما يقضى به الدين الموجب وقيل ان محرزانه لا يفلس وظاهر كلام ابن عرفة ان هذا التقيد هو المذهب فيعمل القول بتفليسه على ما اذا كان لا يرجى بتحريك الفضلة وفاء الموجب فقول المصنف لا يفي اى وبواسطة التحريك فوافق ما لابن محرز (قوله من التصرف المالى) اى واما من التسريعات فهذا يحصل بمجرد احاطة الدين بماله (قوله ويباع ماله) اى ما وجد من ماله وقوله وحده اى اذا جعل حاله حتى يثبت عدمه لاحتمال انه اخفى ماله واعلم ان هذه الاحكام الاربعة المذكورة كما ترتب على التفليس بالمعنى الاخص الذى هو حكم المحاكم بجمع ماله للغيراء ترتب ايضا على التفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء كما يدل على ذلك كلام ابن الحاجب وابن شاس نعم يختص الفلاس بالمعنى الاخص عن الاعم بجهل ما اجل اذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان للبحر اى الحاصل بالفلس الا هم أو الاخص وقوله الا تى وحل به اى بالفلس لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاخص وهذا مبنى على ان قول المصنف سابقا وفلس اشارة للفلس بمعنىيه كما مر تأمل (قوله بالمعنى الاخص) بل وبالمعنى الاعم ايضا وهو قيام الغرماء كما تقدم (قوله من تصرف مالى) دخل فيه الذكاح كما قال ج (قوله لا يبطل) وقال ابن عبد السلام انه يبطل وقد نقله ابن عرفة ولم يتعرض له برذولا قبول فكانه فهمه على المواب والامية بل على عادته انظر بن (قوله على نظر المحاكم) اى عند عدم اتفاق الغرماء واحة لافهم فى ردّه وامضائه وقوله والغرماء اى عند اتفاقهم وبهذا حصل التوفيق بين قول ابن عرفة اذا حصل من الفلاس تصرف مالى فلا يبطل بل يوقف على نظر المحاكم ان شاء رده وان شاء امضاه

وقول الجواهر بل على نظر الغرما وهذا التوفيق لعم واستحسنه بن (قوله لافي ذمته) اى لا يمنع من
التصرف فى ذمته كما لا التزم شيئا لغير رب الدين ان ملكه ثم ملكه فلا يمنع من دفعه له حيث ملكه
بعد وفادتهم و اشار به لقول ابن الحجاب وتصرفه بشرط ان يقبض فى غير ما حذر عليه فيه صحيح النظر
ح (قوله فلا يمنع منه) اى من دفع ما التزمه (قوله كخلافه) تشبيه فى قوله لافي ذمته وقوله لما
فيه الخ هذا التعديل يقتضى ان المرأة اذا فلتت لا يجوز لها ان تتخالع زوجها على مال وهو كذلك لان
ظاهر كلام ابن يونس او مريجه ان خلع المرأة المغلقة كزواج الرجل المفلس ونحوه وما دام المدين
قائم الوجه فافقاره بالدين جائز وله ان يتزوج فيما يبد منه المال الم يفلس وكذلك المرأة تتخالع
زوجها بمال والدين يحيط بهما وليس لها ان تتخالع من المال الذى تفلس فيه اه بن (قوله
وطلاقه) اى لمافيه من تخفيف المؤنة عنه (قوله وتخاصص به) اى لانها تتخاصص به مطلقا
سواء طلقتها او لا وهذا جواب عما يقال كيف جعل له الطلاق مع ان الصداق المؤخر يدفعه حالا
وحاصل الجواب انها تتخاصص به مطلقا طلاقا ام لا ليس الطلاق موجبا لذلك (قوله وقصاصه) اى
لا يمنع المفلس من ان يقتص من وجب له عليه قصاص محمد لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم
اما القصاص او العفو وبجنا ولا يبنى عليه او عاقلة الزام الجاني بالدية نعم لهم التراضى عليه او اما
على مذهب اشهب القائل ان الجنى عليه يجزى بين الدية والقود والعفو وبجنا فقتضاه ان لا يقر ما منعه
من القصاص ويلزمونه اخذ الدية الا ان يقال قاعدة المذهب تقتضى جواز قصاصه حتى عند
اشهب لقولهم ليس للغرما جبر المفلس على انتزاع مال رقيقه فتأمل قاله شيخنا (قوله بخلاف
الخطاء والعهد الذى فيه مال) اى مقرر كالمسالف الاربعة فللغرما منه من العفو عن ذلك بجنا
(قوله التى احبلها قبل التفليس الخ) اى واما التى احبلها به سده فانه يمنع من عقها لانها تباع
عليه ويعلم كونه احبلها قبل التفليس بكون الولد معها وشهادة النساء وشهرة ذلك قبل العتق واما
بمجرد عواه انه اولد فاقبل التفليس فلا يبنى (قوله وتبعها ما لها) اى ان لم يستثنه سيدها
اما لو استثناه سواء كان قايلا او كثيرا اخذ الغريم بانفاق (قوله لخرب ذمته فيما) فلو طالب
بعض الغرما بقاء دينه موجلا لم يجب لذلك لان للمدين حقا فى تخفيف ذمته بحكم الشرع واما لو طالب
جميع الغرما بقاء دينهم مؤجلة كان لهم ذلك نعم ان مادكره المصنف من حلول الموجل بالموت والفلس
هو المشهور من المذهب ومقابلته ان الموجل لا يحل به (قوله ما لم يشترط المدين) اى على رب المال
(قوله وما لم يقتل الدائن المدين) المراد بالدائن رب الدين والمدين من عليه الدين (قوله كوث
رب الدين او فلسه) اى فالدين انما يحل بموت من عليه الدين لا بموت من له (قوله وجيبة) كما
لو استاجر هذه الدابة ارهذه الدار شهرا بدينه مؤجلة لسته ثم فلس او مات قبل استيفاء منفعة
تلك الدار او الدابة التى اكرها فحل تلك الدنانير بنمائها بمجرد موته او فلسه (قوله لم يستوف
المنفعة الخ) هذا هو محل الخلاف المشار له بلوى كلام المصنف لان ما حله الشارح عليه من ان دين
السكر اذا كان مؤجلا لم يستوف المنفعة يحل بالموت والفلس هو ظاهر المدونة وبه صرح ابو الحسن
فى شرحها ومقابلته قول ابن رشد فى المقدمات والنوازل انه لا يحل بالموت والفلس بن يحاصص
المكرى باجرة المدة المستأجرة بتمامها وان كان لا ياخذ الا اجرة البعض المستوفى ويوقف مقابل
ما لم يستوف فكل ما استوفى شئ من المنفعة اى استوفاه الغرما اخذ المكرى ما ينوبه مما وقف وحل
الوقف لمقابل ما لم يستوف اذ لم يفسخ الكراء فيما بقى من المدة لانه يخبر فى الفسخ وعدمه فى الفلس
لافى الموت وما فى خض من حل كلام المصنف على ما اذا استوفيت المنفعة ففيه نظر لان المنفعة اذا

استوفيت يحمل دين الكرامة المؤجل باتفاق والحاصل ان فرع الاستيفاء يمنع من الحمل عليه كونه محل
وفاق وخلاف ابن رشد انما هو عند عدم الاستيفاء ولو لرد الخلاف فانه من حمل المصنف على عدم
الاستيفاء وحمل الكرامة على الوجبة لانها هي التي يتأق فيها كون الكرامة مؤجلا بخلاف المشاهدة
فان الكرامة فيها حال بنفسه فلا يقال فيها وحل به وبأوت ما حل لا يقال ما ذكره المصنف من
ان دين الكرامة المؤجل يحمل بالفلس بخلافه قوله الآتي واخذ المكري دأبه وارضه لانا نقول المراد
اخذهما في الفلس ان شاء لانه يتعين الفسخ قبل الاستيفاء كما فهمه المواق انظر بن (قوله للفلس)
هو بفتح الغاء وتشديد اللام المفتوحة ويقال فيه ايضا بسكون الغاء وكسر اللام (قوله وان ترك
هين شيئا للفلس) اي الى ان تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذه بعدها وقوله وان ترك الخ اي والموضوع
بجمله من انه لم يستوف شيئا من المنفعة (قوله حاصص بها) اي ببعض المنفعة التي استوفها وان
الضهير العائد على البعض لا كسابه التام من المضاف اليه (قوله والا) اي والا يكن قبضه وقوله
حاصص بالجميع اي بجميع الاجرة اي اجرة ما استوفاه للفلس وما لم يستوفه (قوله او قدم) عطف
على دين كرامته ودخل في حيز المبالغة اي ولو قدم المدين الغائب مليا وهذا ظاهرا وقول اصبح ومقابله
اختيار بعض القروين اذا قدم المدين الغائب مليا فوجد الحاكم نفسه فلا يحمل ما كان مؤجلا عليه
قال لان الغيب كشف خلاف ما حكم به فصار حكم تبين خطا وقال في التوضيح قال ابن عبد السلام
والاول اقرب لان الحاكم حين قضى بشيئ له كان يجوز لما قد ظهر الا من الملا وايضا فهو حكم واحد
وقد وقع الاتفاق على ان من قبض شيئا من دينه المؤجل لا يرد ذلك اذا قدم مليا فكذا من
بقي اه بن (قوله وليس له ان يدعي) اي ليس للمدين ان يدعي ان الحاكم قد تبين خطا في حكمه
بخلع مال المدين للفرما لان هذه الدعوى لا تنفعه شيئا (قوله حلف كل الخ) اي اذا كان كل من
الفرما غير محجور عليه واما لو كان منهم محجور عليه فقل يحلف المحجور عليه او وصيه وقيل لا يمين
على واحد منهما وقيل يؤثر لشدته ففي ذلك ثلاثة ادوار لا بد لبيان وافي ابن عتاب بالاخير انظر بن
وقوله حلف كل اي على جميع الحق الذي ادعى به للفلس وقوله اي تحلف للفلس اي ان لو كان
يحلف (قوله من الدين فقط) اي اخذ كل حالف مناه فقط من ذلك الدين بالخاصة وهذا اذا
حلف كلهم بل ولو حلف بعضهم ونكل غير الحالف (قوله سوى قدر نصيبه) اي بالخصاص من
ذلك الدين (قوله على الاصح) هو قول ابن القاسم في رواية عيسى وصحبه ابن ابي زيد كافي شب
(قوله ياخذ جميع حقه) اي انه اذا حلف احد الفرما ونكل غيره فان الحالف ياخذ جميع حقه
من ذلك الدين لان نصيبه في الخصاص فقط (قوله فلا شيء لهم) اي للفرما ان حلف المطلوب فان
نكل غرم وتقسمة جميع الفرما (قوله فان نكل غرم بقية ما عليه) اي وتقسمة جميع الفرما من
حلف ومن لم يحلف فياخذ الحالف حصته بالحلف وحصته بالخصاص مع التاكيد وهذا هو الظاهر
دون قول حش واختص به النسا كل اه بن تنبيه لو طلب من نكل من الفرما العود لليمين فان كان
بعد حلف المطلوب فلا يمكن انفاقا وان كان قبل حلفه ففي تمكنه قولان الاظهر منهما عدم تمكنه
كما يأتي ذلك آخر الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله وقبل اقراره بالفلس) ابن عرفة قال ابن مسير
اقراره بعده القيام عليه جائز ان كانت ديون القاسمين عليه بغير يمينه او بيئته وهي لا تستغرق
ما بيده او تستغرقه وعلم تقدم معاملته لمن اقر له وكلام ابن مسير هذا هو الذي قرره شارحنا كلام
المصنف قدر برحه عبق واعترضه بن بان قوله او بيئته وعلم تقدم معاملته الخ خلاف مذهب
المذونة فان مذهبهم ان دين الفرما الذين قاموا عليه من كان ثابتا بالبيئته فلا يقبل اقراره ولو علم

تقدم معاملته ابن اقرله كما في التوضيح فانه بعد ان ذكر القول الاول وهو قول اقراره . وانه كانت
الديون ثابتة عليه باقراره وبينه قال واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام ثم قال لكن
الذي نص عليه محمد وحملوا عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين الذي عليه باقراره فان
كان بينه فلا يقبل وان كان بالجلس ولمسالك في الموازية قول ثالث ان من اقرله المغلس ان كان
يعلم تقدم مدينته وخلاطه بينه وبين المقر لمف المقرله ودخل في المحاصص مع من له بينه اه فبجعل
الثالث خلاف مذهب المارونة اه (قوله وهذا) اى عدم قبول اقراره لغير الغرماء اذا كان دين
الغرماء ثابتا بالبينه ادا كانت الخ (قوله والا قبل اقراره) اى والا بان كانت الديون الثابتة بالبينه
لا تستغرق ما بيده او علم تقدم معاملته للمقرله قبل اقراره ودخل ذلك المقرله مع الغرماء في الهامة ان
قلت اذا كانت الديون الثابتة بالبينه لا تستغرق ما بيده لا يغلس كما تقدم قلت يفرض فيما اذا كان
ما بيد الغريم حال اقيام عليه كاسد الايساوى الدين ولمسالك حصل للسال الذي يرد غلوه وصار
الدين لا يستغرقه فاذا اقر في هذا الحالة قبل اقراره (قوله وقيل من المغلس مطلقا) اى سواء
كان بالمعنى الاعم والاخص سواء كان صحيحا او مريضا كذا اقرنا شارح (قوله وقيل تعيينه الخ)
مفهوم تعيينه انه اذ لم يعين كما لو قال فلان في مالي قراض كذا لم يقبل كما في ابن عرفة آخر القراض
ونصبه الصغنى عن ابن حبيب ما عينه في الغلس فربه احق به وان لم يعين شيئا فلا يصح من ذلك
ربه الغرماء كما لا يصدق في الدين اه بن (قوله او كان بعد المجلس بطول) هذا عطف على قوله لم يعين
رهما فهو داخل في غير المبالغة اى هذا اذا عين رهما بل ولولم يعينه هذا اذا كان التعيين لما ذكر
في مجلس التغلس او ربه بل ولو كان بعد المجلس بطول والذي في التوضيح تقييده بالمجلس او ربه
لكن نقل البدر القرافي عن الناصر في حاشية التوضيح رد هذا التقييد (قوله ان قامت بينه باصله)
اى عند ابن القاسم خلافا لاصبح حيث قال يقبل تعيين قراض الوديعة ولولم تشهد بينه باصلهما
واختاره اللخمي (قوله وقيل منه تعيينه) اى ولو بغير عين سواء كان ما عينه متهما عليه ام لا (قوله
فلا عبرة باقراره) اى خلافا لاصبح كما علمت (قوله لانه معين) هذا اشارة للفرق بين هذه المسئلة
والتي قبلها وهى قوله وهو في ذمته وحاصله ان المسئلة السابقة فيها اقرار بشئ في الذمة وهذا اقرار
بشئ معين ولم يقبل . و قد اعطى ما بيده للغرماء فلم يبق في ذمته وظاهره ولو ادعاه المقرله (قوله
واما ان اقرم رضى) اى غير مغلس كذا اقرنا الشارح ونحوه في بن خلافا لمالكى خش وعقب من حمل
قوله وقيل الخ على المغلس الصحيح ثم قالوا ما ان اقرنا مغلس المريض وهذا تحريف في النقل
(قوله ولولم تقم باصله بينه لان الحجر على المريض اضعف من الحجر على المغلس لان للمريض ان يشترى
ما يحتاجه بخلاف المغلس كذا افرق ابن يونس وهذا يدل على ان مراده مريض غير مغلس لا مريض
مغلس كما توهمه شمس وعقب (قوله ان لا يتهم عليه) فان اقرن بتم عليه قبل اقراره ان كان
ياصله بينه والا فلا يقبل (قوله والاختار الخ) اى والاختار عند اللخمي قبول قول المانع في تعيين
ما بيده لا ربايه كما هو قول ابن القاسم واعلم ان المغلس اذا كان صانعا وعين المصنوع او كان غير
صانع وعين القراض او الوديعة فاسئلة ذال اقوال اربعة الاول مسالك في العتية عدم قبول تعيينه
مطلقا خشيته ان يخسر صديقه الثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة ان قامت باصله بينه ويقبل
تعيينه المصنوع مطلقا وهو لابن القاسم والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والمصنوع مطلقا
وهو لاصبح والرابع لمحمد بن المواز يقبل تعيين المغلس القراض والوديعة والمصنوع اذا كان على
اصل المدفع او على الاقرار قبل التغلس بينه قال اللخمي بعد حكاية هذه الاقوال وقول ابن القاسم

في الصانع احسن لان ما بيده أمتعة الناس وليس العرف الاشهاد عليه عند الدفع له وكذا قول
 اصبح في القراض والوديعة فاللغمي اختار قول ابن القاسم في تعيين الصانع وقول اصبح في تعيين
 القراض والوديعة ولما كان اختياره في القراض والوديعة ضعيفا تعرض عنه المصنف ولما كان
 اختياره في تعيين الصانع قويا مشى عليه المصنف وظهرك ان المصنف مشى في كل من المسألتين على
 قول ابن القاسم كذا قرر شيخنا (قوله لان الشأن الخ) مقتضى هذا التعليق قول الصانع سواء
 كان الاقرار بالمجلس او بعده ولو بطول وبذلك صرح عبق (قوله ايضا) اني به لدفع توهم ان المراد
 واستمر المحر عليه ان تجد له مال مع انه متى حكم بخلع ماله واخذ المال من تحت يده انفك المحر عنه
 بمجرد اخذ منه ولو لم يقدسه وفاقا للمصنف بقوله ايضا الى انه حجر ثمان وحاصله ان المفاس اذا حكم
 المحر كمن خلع ماله واخذ ماله منه فقد انفك المحر عنه فاذا تجد له مال كان له التصرف فيه حتى يحجر
 عليه غرماؤه الذين حجر واعليه اولا او غيرهم بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله تجد له مال)
 اي ولو لم يحصل قسم بين الغرماء للمال الذي اخذوه منه اولا (قوله ومفهوم الشرط) اي وهو اذا
 فلسه المحر لم يجد له مال بعد اخذ المال منه وقوله لم يتجدد المحر عليه ولو طال الزمان اي زمان
 عدم تجدد المال (قوله وقيل بجدة الخ) اي انه يكشف عن حاله كل ستة اشهر لان الغالب تغير
 الاحوال فيها وحصول الكسب فان وجد عنده مال حجر عليه والا فلا هذا هو المراد (قوله وانفك
 المحر عليه بعد قسم) ماله الاولي بعد اخذ المال منه فالقسم ليس بشرط بل متى اخذ المال من تحت يده
 زال المحر عنه اه عدوى (قوله لكان انساب) اي لان المحر ثانيا لم يتجدد من المال انما يكون
 بعد ذلك الاول (قوله ولو بلا حكم) اي وعلى هذا فاق المحر على المفاس ليس كالمحر على السفيه لعدم
 احتياج فك حجر المفاس المحر بخلاف حجر السفيه فان فك يحتاج له ورد المصنف بلوى ابن القصار
 وتلميذه عبد الوهاب القائلين لا ينكح حجر عن محجور عليه الا بحكم المحر (قوله ولو مكنتهم الغريم)
 اي بما بيده وقوله فباعوا الخ مفهومه انهم لو قاموا عليه لم يجدوا شيئا فتركوه فداين الآخرين ثم
 فلسوه ودخل الاولون مع الآخرين (قوله حيث يسوغ ذلك) اي بان كاد الدين الذي عليه موافقا
 لما بيده جنسا ونوعا وصفة (قوله فلا دخول الخ) جواب لوالشرطية في قوله ولو مكنتهم اي لان
 فعلهم هذا تغليس كغليس المحر (قوله فباعوا الخ) سمع اصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك في رجل
 قام عليه غرماؤه فلسوه فيما بينهم واخذوا ماله ثم داينته اخرون ان الآخرين اولى بما في يده بمنزلة
 تغليس السلطان (قوله في اثمان ما اخذه) اي في اثمان السلع التي اخذها (قوله وفيما تجد)
 اي ولا فيما تجد عن اثمان تلك السلع التي اخذها من الآخرين (قوله الا ان يفضل) اي يبد المفس
 عن دين الآخرين فضلة فيخصص فيها الاولون كما لو كانت السلع عند المفس وقت التغليس
 قيمته اقل من الدين اسكادها ثم بعد التغليس حصل فيها راج وصارت اكثر من الدين فاندفع
 ما يقال انه لا يغلس اذا كان ما بيده اكثر من الدين (قوله كغليس المحر) الكاف داخلة على
 المشبه به (قوله بخلع المال) اي وان لم يحصل منه قسم للمال بل وقع القسم منهم (قوله الا ان يفضل
 فضلة) اي بعد وفاء الآخرين دينهم فان الاوabin يتخاصون فيها (قوله الا ان يتجدد له مال) هذا
 استثناء من عدم دخول الاوabin مع الآخرين وهو متصل لار المعنى لا دخول الاوabin مع الآخرين
 في حال من الاحوال الا اذا استفاد ما لا من غير اموال الآخرين كارت (قوله مع الآخرين) اي
 فيخاصون كلهم فيه (قوله الى بقية احكام المحر) اي التغليس (قوله ويبيع ماله) اي وجوب ان
 خالف جنس دينه او صفته والا فلا يجب والمستحب ان يكون البيع بحضرة المدين لانه اقطع لحجة

وقال المصنف في التوضيح لا يبعد وجوبه وقوله وبيع ماله ظاهره الشمول للدين الذي له على الغير وهو الذي نص عليه ابن رشد واختاره الان يتفق الغرماء على ابقائها حتى تقبض وقيل انها لا تباع وتبقى على آجالها اه شب (قوله بعد ثبوت الدين) اي بعد ان ثبت كل غريم دينه بالبينة وبعد اعداؤه المحاكم للمفلس في كل بيعة وبعد اعداؤه لكل واحد من الغرماء في البيعة الشاهدة لكل واحد من القائمين والمراد باعداؤه فيها قطع عنده وحقه بان يقول له انك مطعون في تلك البيعة واذا علمت او الاعداؤه في البيعة تعلم ان قول الشارح والاعذار للمفلس فيما ثبت عنده عن الدين فيه تسامح وكذا قوله ولكل من القائمين في دين صاحبه لان الاعذار لم يس في الدين بل في البيعة التي اثبتته فتأمل (قوله وبعد حلف كل الخ) قال الشيخ ميارة في بعض طرره تأمل هل هذه البيعة بين قضاة وهم انما وجبوا على طالب من لا يصدق الدفوع عن نفسه مالم لا فقط كالغائب او حالا وما لا كالميت اوهى بين منكر فلا تتوجه الابدعوى كل واحد من الغرماء على غيره انه قبض واسقط مثلا وفي كلام ابن رشد ما يؤيد الثاني حيث قال اذا كان المطلوب حاضرا ودعى قضاة فثبت عليه فيعين طالبه بين منكر لا بين قضاة اه بن (قوله فان باع بغيره) اي بغير خيار بان اشترط البت (قوله لطاب الزيادة) فاذا زاد احد في تلك المدة على من اشترى الاول رد المحاكم ببيعته وباع له هذا الثاني ثمان يبيع المحاكم وان كان متخلعا من جهة فهو لازم من جهة المشتري ولذا تلتزمه نفقة المبيع واذا ضاع كان الضمان منه اه عدوى (قوله في كل ساعة) متعلق بقوله بالخيار ثلثا وقوله في كل ساعة اي سواء كانت عرضا او حيا وانا وعاقر او هذا بخلاف خيار التروى فانه يختلف باختلاف السلع كما مر والظاهر ان للمحاكم البيع بخيار التروى وعليه فيكون خيار المحاكم ثلثا نابعه واعلم انه لا يختص ما ذكره المصنف من الخيار ثلثا بسلع المفلس بل كلما باعه المحاكم على غيره من سلع غائب ومغفم كذلك (قوله الا ما يفدها تانخير) اي كطري اللحم ورطب الفاكهة ولا يستأني بها الاساعة من الزمان (قوله ولو كتبنا) رد على من قال ان الكتب لا تباع اصلا واعلم ان الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وآلة ذلك اما غيرها فلا خلاف في جوب بيعها (قوله وليست كآلة الصانع) اي المحتاج اليها فان فيها ترددا (قوله لان شأن العلم ان يحفظ) قال شيخنا ان الحفظ قد ذهب الآن فلذا اجراما بعضهم على آلة الصانع (قوله ان كثرت قيمتها) يحتمل ان المراد ان كانت قيمتها كثيرة في نفسها ويحتمل ان كثرت قيمتها بالنظر لما احببها واذا بيعا فبشترى له دونها كما ان دارسكاه تباع عليه ان كان فيها فضل ويشترى له دار تناسبه فان كان لا فضل فيها فلا تباع (قوله تلك القيمة) اي القيمة المعتمدة (قوله والمراد الخ) دفع بهذا ما يقال انه لا فرق بين الثوب والاثواب وحيث قد فلا وجه للتنبيه وقد اجيب بجواب آخر وحاصله ان التشنية نظر الغالب اذا الغالب لبس ثوبين فقيص وردا او جبة وردا (قوله وهو يختلف باختلاف العرف) اي من لبس ثوب واحد او ثوبين او ثوب وشي آخر يجعله على الكتفين او ازار وردا (قوله وفي بيع آلة الصانع المحتاج اليها القليلة القيمة تردد) حاصله ان عبد الحميد الصانع تردد في آلة الصانع المحتاج لها هل هي مثل ثياب الجمعة لا تباع الا اذا كثرت قيمتها ويشترى له دونها او تباع مطلقا فقيمتها او كثرت فمكتيرة القيمة تجزوم بيدها والتردد في قليلة القيمة فنقول الشارح وفي بيع آلة الصانع القليلة القيمة اي وعدم بيعها وانما تباع اذا كثرت قيمتها كثياب الجمعة تردد (قوله لبد الحميد الصانع وحده) وحيث قد فعناه التحير واما اذا كان من اثنين فعناه الاختلاف كان يتقل ابن رشد عن ابن القاسم قولنا جازما به ويتقل الحمي عنه قولنا غير له جازما به

فاذا عبر المصنف في مثل هذا تردد كان المعنى خلاف في النقل من المتأخرين عن المتقدمين (قوله
 كدبر قبل الدين ومعنى لاجل اللغمي تباع خدمة المعتق لاجل وان طال الاجل كعشر سنين ويباع
 من خدمة المدبر السنة والسنتين وانما قيد الشارع بقوله قبل الدين لان المدبر بعد الدين تباع رقبته
 لبطان التدبير كما تقدم (قوله وولد ام ولد من غيره) اي واما العبد الفرس فهذا يباع عليه فهو
 داخل في قوله ويباع ماله (قوله بخلاف مستولته) اي التي اولدها قبل الحجر عليه واما من اولدها
 بعد الحجر عليه فانها تباع قال في المقدمات ولو ادعى في امه انما سقطت منه لم يصدق الا ان تقوم يدنة
 من النساء او يكون قد فنى ذلك قبل ادعائه واما لو كان لها ولد قائم فقوله مستولته (قوله
 ولا يلزم الخ) ولو علم له الغرماء على التمسك اذا لمس ولو شرطوا عليه ذلك فلا يعمل بذلك الشرط
 وسواء كان صانعاً او تاجراً هذا هو المعتقد خلافاً لما في عقب من جبره على التمسك اذا شرط عليه
 التمسك في عقد الدين انظر بن (قوله اي لا يلزمه ان يتساق) اي يطالب بالاهل ووجه السلف
 لاجل وفاء غريمه وقوله ولا فوله اي من غير مال (قوله فيه فضل) اي زيادة على الشراء (قوله
 لانه ابتداء ملك) اي وابتداء الملك واستعداده لا يلزمه لانها معاملة اخرى ولومات المغلس عن شفعة
 فالشفعة للورثة لا للغرماء كما في خش (قوله ولا عفو) اي ولا يلزم بعفو عن قصاص لاجل اخذ
 الدية وهذا ظاهر على مذهب اشهب ان المجنى عليه مخير بين امور ثلاثة القود والعفو مجانا وعلى
 الدية واما على مذهب ابن القاسم القائل انه مخير بين القود والعفو مجانا فقط فلا يتأتى الزامه على العفو
 لاجل الدية ومعلوم ان نفي النبي فرع عن صحة نبوته الا ان يعمل على ما اذرى المجاني والمجنى عليه
 بهما تأمل (قوله اي ليس لهم ان يلزموه ذلك) ان عرفه وفيها ليس لغرماء المغلس جبره على انتزاع
 مال ام ولد او مدبره ابن زرقون في سماع ابن القاسم من حبس حبسا وشرط ار للحبس عليه البيع
 فاعمرائه البيع عليه ابن رشد روى محمد ليس للغرماء ذلك وهو لا ياتي على قول المدونة لا يجبر المغلس
 على انتزاع مال ام لده ولا مدبره تنبيه قال في المقدمات فان كان المغلس امرأة فليس للغرماء ان
 ياخذوا محل مهرها قبل الدخول ولا بعده بايام بسيرة لانه يلزمها ان تجهز به للزوج ولا يجوز لها ان
 تقضى منه دينها الا الشيء اليسير قال في المدونة الديار ونحوه وفي الموازية الديارين والثلاثة واما
 ما تدينه بعد دخول زوجها فان مهرها يؤخذ فيه هذا نص رواية يحيى عن ابن القاسم وفيها انظر
 وسكت عن ذلك مؤخره لمدق هل للغرماء بيعه في دينهم ام لا الظاهر ان ذلك لهم وانه لا يلزمها ان
 تجهز به للزوج اه بن (قوله اي اعتمه اراخ) اشار الشارع الى ان المصنف استعمل الانتزاع
 في حقيقة بالنسبة لا انتزاع مال رقيقه ومجاز بالنسبة لا انتزاع ما وجهه لولده لانه انما يقال فيه
 اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالنسبة للغة لانه يقال لغة لاخذ
 السيد مال رقيقه ولاخذ الوالد ما وجهه لولده انتزاع فاجاز عرفي لا لغوي (قوله اي لا يستأني) اي
 في المناداة عليه وقوله فلا ينافي انه يترتب به اي في المناداة عليه وقوله الايام بسيرة اي كئلانة
 ايام ونحوها ثم يباع بعد ذلك بالخيار للهاكم ثلاثا كما مر (قوله فليس المراد) اي بقوله ومحل
 بيع الحيوان انه يباع بلا تاخير اصله اي بل المراد انه لا يستأني به كما يستأني بالدمار وهذا لان
 انه يؤخر في المناداة عليه ثلاثة ايام ونحوها ثم يباع بالخيار للهاكم ثلاثة ايام كما مر (قوله واستوفى
 بمقاره) اي في المناداة على مقاره وعلى عرضه اذا كان كبير القيمة وقوله كالثهري اي ثم يباع بعد
 ذلك بالخيار للهاكم ثلاثة ايام مراعاة لحال المغلس وقوله واستوفى اي وجوباً فان لم يستأني خبر
 المغلس في امضاء البيع وردده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المغلس حيث باعها بغير استئناء

اذا مضى المفلس يبيع المحاكم لان الزيادة غير محقة والذمة لا تلزم الا بما ربح حتى اه شيئا عدوى
 ابن يونس قال مالك يستأني في يبيع ربع المفلس يتسوق به الشهر والشهرين وأما الحيوان والعرض
 فيندوق به ما يبيع او الحيوان اسرع ببيعها وسمع ابن القاسم يستأني بالعروض الشهر والشهرين مثل الدار
 ابن رشد لفظه مشكل لا تقتضيه ان العرض كالعقار يستأني به الشهر والشهرين وهذا مخالف لما قاله
 الامام فيصقل ان يكون معنى قوله يستأني بالعروض الشهر والشهرين اى العروض التي كالدر
 في كثرة الغن يستأني بها الشهر والشهران ابن (قوله بالنظر) اى بحسب ما يراه القاضى (قوله
 فلا يستأني به) اى في المناداة عليه (قوله وقسم بنسبة الديون) يحتمل ان المراد بنسبة كل دين لمجموع
 الديون ويحتمل ان المراد بنسبة مال المفلس لمجموع الديون ويأخذ كل واحد من دينه بتلك النسبة فهو
 صادق بكل من الطريقتين في عمل المحاسبة (قوله وهى نسبة مال المفلس لمجموع الديون) اى
 وتلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه (قوله اى لا يكلف القاضى الخ) اى بخلاف الورثة فان
 المحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بينة تشهد بحصرهم وموت مورثهم وتعددهم اى مرتبتهم من الميت
 اتفاقا وذلك لان عددهم معلوم للغيران واهل البلد لا كافة في اثباته والدين يقصدوا غاوة غالبا
 فانبات حصر الغرماء متعسرا ثم انه يجب ان يكون شهادة البينة الشاهد للورثة على نفى العلم لا على
 القطع بأن قول الشاهد لا تعلم له وارثا وى هذا فلو قال لا وارث له غيره هذا قطعا بطات شهادته
 (قوله واستؤنى به) اى وجوبا وحاصلا ان الميت اذا كان معروفا بالدين فان المحاكم لا يجمل قسم
 ماله بين الغرماء بل يستأني به وجوبا بقدر ما يراه لاحتمال طرق وغريم آخر فتجتمع الغرماء وأما المفلس
 فلا يستأني بقسم ماله ان كان حاضرا او غائبا غيبة قريبة او كان بعيد الغيبة وكان لا يخشى ان يكون
 عليه دين غير المحاضرين من الغرماء فان كان يخشى ان يكون عليه دين لغريم فانه يستأني بالقسم
 باجتهاده ففى مفهوم الموت وهو الفلاس تفصيل (قوله فقط) مرتبط بقوله ان عرف بالدين اى
 ان عرف بالدين لا غير ولا يهيج ان يكون مرتبطا بوله في الموت لان معنى فقط محسب فهو مخرج
 في المحصر فكانه قال واستؤنى بالقسم في الموت لحسب اى لا غير وهذا ينافيه ما علمت من التفصيل
 في الفلاس وانه قد يستأني فيه (قوله والذمة قد خربت) اى حقيقة وحكما (قوله لعدم خراب
 الذمة) اى لعدم خرابها حقيقة وان خربت - كما ولذا تجمل ما كان فيها مؤ - لامر الدين فذمة
 المفلس لما كانت باقية حقيقة ذاتا لرغم تعاق - قه بذمة - لم يتحقق للاستيناء في الفلاس بخلاف
 الميت فان ذمة قتل المارة فلو طرأ غريم لم يجد من يتعلق - قه بذمة فلذا وجب الاستيناء في الموت
 ولان المفلس لو كان له غريم آخر لم يعلم به بخلاف الميت فانه لا يمكنه الاعلام به (قوله منه) اى حالة
 كون ذلك المخالف من ماله الدين (قوله من مقوم الخ) يبين ان مخالف القدر (قوله بأن كان
 ما عليه عرض الخ) اى بأن كان الذى عليه مخالف للنقد عرض الخ (قوله فليس المراد بمخالف النقد
 من مال المفلس الخ) اى وانما المراد بمخالف النقد من الدين الذى على المفلس وقوله اذ لا يتعلق به
 تقويم اى بل يباع ليقبض غنمه على الغرماء وحاصله اذا كان على المفلس ديون محتلفة بعضها نقد
 وبعضها عرض وبعضها طعام بأن كان لاحد الغرماء دنانير ولا حدهم عروض وابعضهم طعام
 فان ما خالف التقدم من قوم ومضى يقوم يوم قسم المال رهو راده يوم الحصاص فاذا كان لغريم
 مائة دينار عليه ولغريم عرض قيمته مائة ولا خرطعام قيمته مائة ومال المفلس مائة فانها تقسم بين
 الغرماء اثلاثا يأخذ صاحب النقد ثلثها والكل من صاحبي العرض والطعام الثلث فيعطى لصاحب
 النقد مائة ويشترى لصاحب العرض عرض من صفة عرضه بمائته وكذلك صاحب الطعام كما

أشاره المصنف بقوله واشترى الخ وإعلم أن محل تقويم مخالف التغذا إذا كان مال المغلس نقدا وأما لو كان الدين كله عروضا وافقه المال المغلس في النوع والصفة فلا حاجة لتقويم بل يتحاصون بنسبة عرض كل لمجموع العروض (قوله ومضى أن رخص أو غلا) فإذا كان على المغلس مائة دينار لواحد وعشرة أرباب لواحد وعشرة أبواب لواحد وقوم كل من الأرباب والياب بمائة فجملة الدين ثلاثمائة وكان مال المغلس مائة فتنقسمها الأرباب الدينون لخص كل واحد ثلثها ثلاثة وثلاثين وثلث فلم يشتر لها حب الطعام أو الثياب بمائته في المحصا حتى رخص السعر فاشترى له خمسة أرباب وخمسة أبواب وعشرة فان ذلك بمعنى فيما بين رب ذلك الدين وما بين الغرماء وليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز بنصف دينه أو كله ونظم وإيس لهم أن يقولوا له خصاصك فيما زاد على ثلث دينك بل يختص بمأزاده الرخص إلا أن يزيد على دينه فيرد الزائد عليهم يتحاصون فيه كما لو اشترى أحد عشر ثوبا بألفا ثوب المحادية عشر كمال مائة وكذلك لو أخرج الشراء حتى حصل غلو كما لو اشترى في المثال المذكور خمس دينه كاربين أو ثوبين فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي نأبني في المحصا وإنما يكون التعاسب بين من له الطعام أو العرض وبين المغلس فيسقط عن المغلس ما زاده الرخص من دين من له الطعام أو العرض ويتبده في الغلاء بما نقص من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الأرباب أو الثياب ويبقى له في ذمة المغلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب أو أبواب (قوله فلا يرجع للغرماء عليه) أي على صاحب العرض الذي حصل الزخا والغلو عند الشرائه (قوله ويرجع) أي الغريم صاحب العرض على المدين الخ (قوله فيهما) أي في الرخص والغلاء فيسقط ما زاده الرخص عن المغلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء يتبده بما نقص لاجل الغلاء من دينه (قوله بمباقي له) أي بمدا الذي أخذه (قوله على الغرماء) أي يتحاصون فيه (قوله في شرط جيد) أي فيما إذا كان المسلم انت شرط على المسلم إليه المغلس عند عقد السلم حيا بآب أو أسلمه في عشرة أرباب سمرا المجمولة جيدة أو أسلمه في عشرة أبواب محلاوى جيدة (قوله أدنى الجيد) أي من ذلك النوع المسلم فيه (قوله وسط) أي وسط المجيد من ذلك النوع المسلم فيه (قوله لأنه المدل بينهما) أي بين المغلس وصاحب الدين لأن الأذى على ظلم على المغلس والأذى ظلم على صاحب الدين (قوله ولو اشترط) أي رب الدين على المسلم إليه المغلس أن من النوع المسلم فيه (قوله قولان) أن قلت هذا يخالف ما مر من قوله في السلم وحل في الجيد والردى على الغالب والأقواس قاتته أمرا إلى المغلس المسلم إليه وما هنا فيما إذا فاسد فلا فاسد حكم غير حكم غيره (قوله وجاز) أي عند التراضي وأما عند المشاحة فقد سبق أنه يشتري له صفة طعامة أو مثل عرضه بمائته في المحصا (قوله أخذ الثمن الذي نأبني في المحصا) أي بدلا عن ما ينوبه من دينه (قوله إلا ما منع كالاقتضا المواق) هذا مبني على أن التفليس لا يرفع التهمة وقيل أن التفليس يرفع التهمة فيجوز في التفليس ما لا يجوز في الاتضاء ابن عرفة وهما روايتان ابن (قوله وبغير جنسه) أي جاز وفاء المسلم فيه بغير جنسه وقوله أن جازي به أي المسلم فيه قبل قبضه (قوله وبغيره) أي جاز بيع المأخوذ بالمسلم فيه (قوله وإن سلم فيه) أي في المأخوذ (قوله لأنه) أي لأن المسلم آل امره وقوله إلى أنه أي المسلم دفع له أي للمسلم إليه (قوله فلا يجوز أخذ ما نأبني) بل يتعين الشراءه من جنس دينه (قوله لأنه يؤدي إلى بيع وصرف متأخر) أي إلى اجتماع البيع والصرف (قوله أنه كان المسلم فيه طعامة) قال في التوضيح لو أسلم عشرين درهما في أربابين فمأوا بانه في المحصا عشرة مثلا فلا يجوز أن يأخذ

لانه يدخله بيع الطعام قبل قبضه ويدخله ايضا البيع والسلف اه وهو ظاهر لان العشرة عن مثلها
من العشرين سلف والاردب الباقي بذمته عن العشرين الاخرى يبيع اه بن (قوله وبيع الطعام
الح) اى والبيع والسلف ان كان المسلم فيه العين عرضا كتوبين والمأصل ان رأس المال اذا
كان ذهبا فلا يجوز اخذ ما نابيه في المخاص اذا كان فضة لما فيه من الصرف المونخ واجتماع البيع
والصرف او كان ذهبا وكان المسلم فيه طعاما او عرضا كتوبين الماني الاول من بيع الطعام قبل
قبضه وما في الثاني من اجتماع البيع والسلف (قوله بما انقبت على نفسه حال يسر زوجها)
سواء كان ما انفقته من عندها او تساقط وسواء كان الدين الذي فلس فيه قبل الانفاق او بعده
لان ما انفقته حال يسره عوض عازمه (قوله لا حال يسره) اى سواء تسلفت او كان ما انفقته من
عندها وسواء كانت تلك النفقة حكم بها ام لا كان الدين الذي فلس بسببه قبل الانفاق او بعده (قوله
وبمناقها كاه) فلو حاصت بمصادقها ثم طلقتها الزوج قبل الدخول به اردت ما زاد على تقدير
المخاصة بنصف المداق ولا تنقص قيمارده على الصواب مثلا لو كان لرجلين على زوج مائتان
وحاصت الزوجة منهما مائة المداق ومال المفلس مائة وخمسون تسبته من الدين النصف واخذ
كل واحد نصف دينه وهو خمسون فاذا قدرت بعد الطلاق بحماة بخمسين نصف المداق كان لها
في المخاص ثلاثون لتبين ان مجموع الدين مائتان وخمسون فقط ومال المفلس ثلاثة اجناسها وترد
عشرين للغير عمن الاخرين ليكمل لكل واحد منهما ستين هي ثلاثة اجناس دينه ولا دخول لها معها
فيما اردته كما هو ظاهر وما في عقب وخش فهو تخليط في صناعة العمل كما قال شيخنا (قوله لا نفقة
الولد) حاصله ان الزوجة اذا انقبت على ولد المفلس في حال يسره فانها لا تخاصص بهامع الغرماء
وهذا لا ينافي انها ترجع بها على الاب في المستقبل اذا طرأ له مال وهذا علم يحكم بها حاكم والا حاصت
بها سواء كانت تسلفت او انقمتا من عندها فالخاصة بها مشروطة بان يكون انفاقها على
الولد في حال يسر الاب وان يحكم بها حاكم (قوله لكن لها الرجوع بها عليه) اى في المستقبل اذا
طرأ له مال (قوله ان انقبت حال يسره) والافلا رجوع لها عليه (قوله وكذا لا تخاصص) اى
الزوجة بما انفقته على ابوي زوجها المفلس الا بشرط ثلاثة ان يكون قد حكم بتلك النفقة وان
تكون الزوجة قد تسلفت تلك النفقة وان يكون انفاقها عليه ما حال يسره والمأصل ان الانفاق
حال اليسر معتبر في المخاصة في المسألتين مسئلة الانفاق على ولد المفلس ومسئلة الانفاق على ابويه
وكذا الحكم بطلوحتهم لان في اشتراط التسلف فهو شرط في الثانية دون الاولى وهذا محصل كلام
الشارح وما ذكره من انها تخاصص بما انفقته على ابوي زوجها المفلس بالشروط الثلاثة هو قول
اصبغ والمتمدد واية ابن القاسم عن مالك انها لا تخاصص بنفقة الابوين. طلعا انظر بن وعليه
اقتصر في المجمع (قوله وان ظهر دين الح) يعنى ان المفلس او الميت اذا اقتسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم
غريم بعد القسم ولم يبعه وبه والحال انه لم يعلم به الوارث ولا الوصى ولم يكن الميت مشهورا بالدين فانه
يرجع على كل واحد من الغرماء بالحصصة التي تنوبه لو كان حاضرا ولا يأخذ احد اعن احد فلو كان
مال المفلس عشرة وعليه ثلاثة كل واحد عشرة احداهم غائب اقتسم الحاضران ماله فأخذ كل
واحد منهم ما حصة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل واحد منهم ما باوحد وثلاثين اه وقولنا
لم يعلموا به احترازهما اذا اقدموا عالمين به فانه يرجع عليهم بمحصصته ولكن بأخذ المالى عن المعدم
والمحاضر عن الغائب والمضى عن الميت كما يأتى للشارح نقلا عن المصنف وقولنا والحال ان احترازا
عما لو كان الوارث والوصى طالبا للغيريم او كان الميت مشهورا بالدين فسيأتى للمصنف ان الغريم

الطارئ يرجع بحصته على الوارث أو الوصي وهما برجعان على الغريم بمادفعه له واحترز المصنف بقوله فانه عاينوا لو كان احد الغرما حاضرا للقسم ساكتا بلا عذر له عن القيام بحقه فانه لا يرجع على احد بشئ لان سكوته بعد رضى منه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس واما لو حضر انسان قسمته تركه ميت ولم يدع شيئا من غير مانع عنه ثم ادعى بعد ذلك بدين فلا تسمع دعواه حيث حصل القسم في الجمع فان بقي بعد القسم ما في يديه لم يستطع حقه اذا حلف انه مترك حقه كما انشا لذلك ابن عاصم في التحفة بقوله

وحاضر لقسم مترك له * عليه دين لم يكن اهمه
لا يمنع القيام بعد ان بقي * للقسم قدر دينه الحق
ويقبض من ذلك مقامه * بعد اليقين انه متركه

اه فان قال ما علمت بالدين الا بين وجدت الوثيقة حلف وكان له القيام فان تكفلت الورثة لا يعلمون له حقا فان قال كنت اعلم ديني ولكن كنت انتظر وجود الوثيقة او اليقينة فلا قيام له بحقه كما صوبه ابن ناجي وقاله الخزرجي وابن عمر قال ابن ناجي واختار شيخنا ابو مهدي انه يقبل وذلك عذر ثم يرجع عنه انظر ح (قوله وان يبيع الخ) اي هذا اذا كان ذلك المستحق يبيع بعد فلسه بل وان كان قد يبيع قبل فلسه ولكن وقع الاستحقاق من المشتري بعد القسم والحاصل ان يبيع السلعة وقع بعد الموت او الفس او وقع قبلها ولكن الاستحقاق وقع بعد القسم اه وبعد هذا فاعلم ان الصواب حذف قوله وان فيقول او استحق مبيع قبل فلسه لانه ناسخ يرجع المستحق منه على الغرما بما ينوبه في المحاص اذا كانت السلعة قد بيعت قبل الفس وأما لو بيعت بعده ثم استحققت بعد القسم فانه يرجع على الغرما بجميع الثمن لا بالحصصة فقط كما هو ظاهر كلام المصنف اللهم الا ان يجعل الوارث له المال وان زائدة وأما جعلها للبالغ في البيع أو الاستحقاق فلا يصح والحاصل انها اذا بيعت بعد الفس يرجع بجميع الثمن واذا بيعت قبله يرجع بالحصصة فقد اختلفا في هذا الحكم وان اختلفا في انه لا يؤخذ من عن معدم ولا حاضر عن غائب انظر بن (قوله بالحصصة) اي التي تخصه لو كان حاضرا للقسم ولا يأخذ من معدم ولا حاضر عن غائب (قوله فلو اخذ غريم سلعة الخ) هذا بيان لمفهوم قول المصنف واستحق مبيع وقوله يرجع على بقية الغرما بما ينوبه اي بالمحاص (قوله ولو بيعت سلعة قبل القسم لاجي هذا) بل لا يطوق المتن ولو شرطية جوابا يرجع الخ وقوله فاستحققت من يده اي فاستحققت من يد الاجنبي المشتري بعد القسم (قوله ولو لو باعها المفلس قبل فلسه) اي هذا اذا بيعت بعد الفس بل ولو باعها المفلس قبل فلسه وانت خير بأن قول الشارح يرجع على جميع الغرما بالثمن مخالف لقول المصنف يرجع بالحصصة اي التي تخصه لو كان حاضرا للقسم فان ظاهر المصنف الرجوع بالحصصة سواء باعها المفلس قبل فلسه او بيعت بعد فلسه ومخالف لما تقدم تحقيقه عن بن من انه يرجع على الغرما بالحصصة ان كان المفلس باعها قبل تقليسه وان بيعت بعد تقليسه يرجع عليهم بالثمن فكان الا من الملاقاة الكلام المصنف ان يقول يرجع على جميع الغرما بالحصصة التي تنوبه في المحاص فيأخذ من كل واحد ما زاد على ما يستحقه لو كان حاضرا ولا يأخذ احد عن احد ولو باعها المفلس قبل فلسه وان كان المقر في المسئلة ما علمته من التفصيل فتأمل (قوله ما كان يستحقه) اي وهو ثمن السلعة المستحققة من يده (قوله لانهم لم يتناولوا من ماله شيئا) اي وانما الذي اقتسموه مال المفلس (قوله كوارث الخ) اما كان الطارئ ثلاثة اما غريم على غريم واما وارث او وصي على مثله واما غريم على وارث واما ابن الكلام على الاول

شبه به الشافعي قوله كوارث الخ (قوله ثم ذكر مفهوم الخ) فيه ان هذا الا في ليس مفهوم ما مر من
هو تقييد لما مر فالاولى ان يقول ثم قد قوله وان ظهر الخ (قوله رجوع عليه) اى رجوع ذلك
الطارئ على الوارث او الوصى فيأخذ منه ما يخصه بالخاصة لو كان حاضرا ثم يرجع الوارث او الوصى على
الغرماء اللذين قبضوا اولا بقدر ما اخذهم هذا الطارئ منه كما يأتي في قول المصنف ثم رجوع على
الغريم فهو من ثمة هذا الفرع ولا يأخذ الوارث اذ يرجع بما دفعه للطارئ احداهن للغرماء عن احد
الان يكون الغرماء عالمين بذلك الغريم الطارئ حين قبضهم والا اخذ المولى منهم عن المعدم والحاضر
عن الغائب والحى عن الميت وقوله رجوع عليه بما ثبت على الميت الاولى رجوع عليه بالخاصة التى
تخصه ان لو كان حاضرا ومقابل قول المصنف رجوع عليه يأتي في قوله وفيها البداءة بالغريم فهو
مرتبط بهذا (قوله واخذ على الخ) ما تقدم في قوله وان ظهر دين الخ وكذا قوله وان اشتهر في طرق غريم
على غرماء ميت او مفلس واما قوله واخذ الخ في طرق غريم على ورثة وحاصله ان الورثة اذا اقتصوا
التركة ميراثا سواء كان الميت مشتهرا بالدين او لاعلموا بان عليه دين او لا ثم طار عليهم غريم فانه
يأخذ الخى عن الميت والميت عن المعدم والحاضر عن الغائب بجميع حقه ما لم يجاوز حق الطارئ
ما قبضه الوارث والا فلا يدفع له الا ما قبضه فقط ويرجع ذلك الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة ان
كانوا امليا وعلى الميت منهم فان اعدوا كلهم لم يرجع بذلك الباقي على احد (قوله من معدم
وغائب وميت راجع لقوله واخذ على احوال ارجح على سبيل الف والنفق المرتب (قوله ما لم يجاوز
ما قبضه) اى الوارث لنفسه اى ولا يشترط فيه شهرة الميت بالدين ولا علم الوارث بالدين (قوله
فهذا) اى قوله واخذ على من معدم ما لم يجاوز ما قبضه خاص بما قبضه الوارث لنفسه واما المقبض
لغيره فلا يؤخذ على من معدم وهى قوله وان اشتهر الخ (قوله عليه) اى على الغريم اذا حصل له
يسار (قوله تاويلان) الاول للخمى والثانى لابن يونس اه بن والظاهر كفى الخ من التاويل
التاويل بالوافق بين المحلين بحملها على التخيير لا على التعيين كما هو تاويل الخلاف (قوله قال
المصنف) اى فى التوضيح (قوله اذا علم الغرماء الخ) اى فى مسألة طاروا الغريم على الغرماء المشار
لها بقوله وان ظهر دين غريم بعد القسم (قوله ان يكونوا كالورثة) اى القابضين لا ثقتهم اذا
طار عليهم غريم (قوله وكذا ينبغي اذا علم الوارث) اى حين القسم بذلك الغريم الطارئ وقوله
بمبايع التركة اى اذا كان دينه يستغرقها بتمامها (قوله لا بما قبضه انفسه فقط) اى وحده
فيحمل قول المتن فيما لم يجاوز ما قبضه على ما اذا كان الوارث المطرود عليه غير عالم بالغريم الطارئ
(قوله فان تلف الخ) لما كان قسم مال المفلس او الميت على الغرماء لا يتوقف على حضور جميعهم
بل يقسم ولو غاب بعضهم والحاكم وكيل الغائب فيه زل نصيبه الى قدمه بين حكم تلف ذلك
النصيب الموزول له بقوله وان تلف الخ وحاصله ان ضمان نصيب الغائب الموزول له منه ان عزله
الحاكم او نائبه لا من الحاكم ولا من المديان وان عزله الورثة او الغرماء فضمانه من المديان ومحل
كون ضمان ما عزله الحاكم من الغائب اذا كان ذلك النصب الموزول من جنس دينه ولا يمكن
من جنس دينه بل عزل يشترى له به من جنس دينه فضاخ فضمانه من المفلس (قوله فضاخه من
الديان) اى فان كان معدم ما تبعت ذمته في المستقبل وان كان ميتا ترتب ظهور مال له فيؤخذ
منه فان لم يكن له مال ضايع المال على اربابه (قوله فلا رجوع له على الغائب) اى ولا على غيره
ايضا بالخاصة التى كانت تؤخذ من نصيب الغائب لوبقى وما ذكره من عدم الرجوع على الغائب هو
ما صححه فى الشافعي قال وهو خلاف ما عراه المازرى المعروف المذهب من رجوع الطارئ على

الغائب بحصته مما ضاع كما هو قول ابن المواز لانه لما وقف له صار كأنه قبضه ومهلك بيده (قوله
 ابن كمين الخ) ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم ان ضمان العين من الغرماء ان كان دينهم عينا
 ونحوه في ابي الحسن اه بن فعل هذا الوقت العين ليشتري لهم بها من جنس دينهم فضاقت كان
 ضمانها من المدين (قوله وقف لغرمائه) اي وقف ليقسم على غرمائه (قوله لتفريدهم) ظاهره
 انه اذا لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقا لا اولى في التعديل لان العين ليست
 معدة للتأمل فلما وقف للغرماء كان ضمانها منهم بخلاف العرض فانه معد للتأمل فليس بمجرد وقوفه
 يدخل في ملكهم اه عدوى (قوله فضاقت) اي اوتلفت قبل دفعه لهم في الاولى وقبل بيعه في الثانية
 (قوله والمراد بالعرض ما قابل العين) اي يشمل الطعام والحيوان والاثاث والكتب (قوله
 وهل عدم ضمانهم) اي الغرماء (قوله او الا ان يكون الخ) اي او عدم ضمان الغريم للعرض الا ان
 يكون ذلك العرض مما لا يدين الغريم والا كان الضمان منه (قوله تاويلان) الاطلاق للنهي
 والمجاز ري والباحي والتقيد لابن رشد وعبد الحق عن بعضهم والحاصل ان ابن القاسم قال ان ضمان
 العين الموقوفة لا يقسم على الغرماء منهم وضمان العرض من المدين فاختلاف الاشياخ في فهم قوله وضمان
 العرض من المدين فقال ابن رشد هذا مقيد بالعرض المخالف لدين الغرماء ووقف لبيع او يشتري
 بشئ مثل دينهم امالو كان واقفا لدينهم ووقف ليقسم بينهم فضمنائه منهم وقال غيره ضمان العرض
 الموقوف من المدين مطلقا وظاهر المصنف اعتماده حيث ذكره اولاً ثم ذكر بعد ذلك ما في المسئلة من
 الخلاف وانما كان المعتمد الاطلاق لان العرض وان كان مرافقا للدين لا يعطى حكم العين لان
 العرض لو حصل فيه نكاح كان ربحه للفلس ومن له التأمل عليه الضمان قال طفي والتاويلان في كلام
 ابن القاسم في غير المدونة وقولنا تعرض المواق كلام المصنف قائلاً انظر قوله تاويلان مع انه اذا
 على المدونة اه بن واعلم ان الخلاف محله اذا كان الذي اوقف العرض للغريم القاضي لا الغرماء
 او الورثة والا كان الضمان من المدين اتناقا اه خش (قوله لا ما يترفع به) اي فاذا كان يمتنع
 بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك (قوله النفقة الواجبة عليه لغيره) اي فترك له ما تقوم به
 البينة لا ما فيه ترفه (قوله الواجبة عليه لغيره) اي بطريق الاصله لا بالاتزام لسقوطها بالفلس
 (قوله لظن يسرته) متعلق بقوته لانه وان كان جاهدا في معنى المشتق وهو الفتات اي ما يقتات به
 لظن يسرته يترك له وليس متعلقا بتركه على انه غاية لان المعنى حينئذ تركه تركا مستمرا لظن يسرته
 وهذا غير صحيح لان الترك في لحظة فلا استمراريته (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم ان من اكثر
 ماله حلالا واقفه حرام المعتمد جواز معاملته ومداينته والكل من ماله كما قال ابن القاسم خلافا لاصبح
 القائل بحرمه ذلك وأما من اكثر ماله حرام والقليل منه حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته
 ومداينته والكل من ماله وهو المعتمد خلافا لاصبح المحرم لذلك وامان كان كل ماله حرام وهو المراد
 بمستغرق الذمة فهذا يمنع معاملته ومداينته ويمنع من الصرف المالى وغيره خلافا لما قال انه مثل
 من احاط الدين بماله فيمنع من التسريعات لان التصرف المالى وسبيل ماله اذا لم يمكن رده لا ربايه
 سبيل الصدقة على الفقراء ليس الاوقبل بصرف في جميع منافع المسلمين كتبنا القناطر وسد الثغور
 واختلف اذا نزع منه لم يصرف في مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء اولاً والمعتمد انه يترك له منه
 ما يسد جوعته ويستترعورته فقط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله والمظالم) عطف تفسير (قوله
 الا ما يسد رمقه) اي جوعته وهذا هو المعتمد وهو قول ابن رشد وكلام ح في شرح المناسك يفيد انه
 لا يترك له شيء ولا ما يسد جوعته (قوله لم ياملوه على ذلك) اي على الاتفاق من ماله اي بخلاف

المفلس فان ار باب الاموال عام له على ذلك (قوله ولو ورث اباه بيع الخ) قول الشارح لو ورث
المفلس اى سواء كان بالمعنى الاصح وهو من قام عليه الغرماء ومنعوه التصرف او بالمعنى الاخص وهو
من حكم المحاكم بخلع ماله لجزءه عن وفاء ما عليه وسكت المصنف عن شراء المفلس لمن يعتق عليه
وحاصل ما فيه ان شراءه ممنوع ابتداء وبعد الوقوع فاسد عند ابن عبد السلام وصحح موقوف على نظر
المحاكم على نقل ابن عرفة اوعلى نظر الغرماء وهذا هو محصل ما تقدم في تصرفه المالى فلم يقولوا ذلك
في مسألة شرائه لانيه بخصوصه وان تقدم ان الصواب انه صحح موقوف على نظر الغرماء ثم ان رده
الغرماء فظاهر وان اجازوه بيع كائنص عليه المصنف في العتق انظر بن (قوله لان وهب له) اى
للمفلس مطلقا من يعتق عليه (قوله وحبس) عطف على قوله فيمنع من تصرف مالى وقوله المفلس
بالمعنى الاخص فيه نظر بل قالى حبس ضمير راجع لاديان مفاسا كان بالمعنى الاخص ام لا كما هو
الظاهر لان من جملة هذا التسميم كياى ظاهر الملام ومعلوم وهما الايفاسان بالمعنى الاخص ويستفاد
من ذلك ان التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر المدونة وظاهر قول المصنف وفلس اى
قوله بطلبه الخ فانه يقتضى ان التفليس يحصل بمجرد ماله بالشروط السابقة وقد يخفى بعد ذلك مالا
فيحتاج ان يحبس الى ان ثبت عسره ولم يخف مالا خلافا لما يفده ابن عبد السلام من توقف التفليس
على ثبوت العدم (قوله لثبوت) اى الى ثبوت (قوله ان جهل حاله) اى هل هو ملى او عديم لان
الناس محمولون على الملا وهذا مما تقدم فيه الغالب وهو انكسب على الاصل وهو الفقر لان الانسان
يولد فقيرا لا ملك له غالبا (قوله لان علم عسره) اى فلا يحبس (قوله ولم يسأل الصبر) جملة
حالية من ضمير جهل اى ان جهل حاله فى حال كونه لم يسأل الخ فلو سأل الصبر عن الحبس لاثبت
عسره بجميل يضعه حتى يثبت عسره فانه لا يحبس ثم ان اثبت عسره وحلف انه لا مال له فالامر بظاهر
وان هرب قبل ان يثبت عسره وبعد ان اثبت باليمين وقبل ان يحلف غرم الجميل الدين واليه اشار
المصنف بقوله فغرم الخ (قوله بجميل بوجهه) قال فى التوضيح ليدل على المدونة هل الجميل بالوجه او
بالمال والصواب ان يكون بالوجه واولى بالمال ولا يتعين ان يكون بالمال قاله ابو عمران وابو
اسحاق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقتضى النظر غيره وتدل بعضهم عن المتطلى انه يكاف
باقامة جميل بالمال الى ان ثبت العدم فان عجز عن جميل المال سجن على القول المشهور والمحمول به
وانظره ابن (قوله وان اثبت) اى الجميل عدم المدين (قوله بعد ثبوت العسر) اى باليمين
وقوله يتوقف عليهم اثبوت عسره اى بالحكم (قوله ان اثبت) اى الجميل وقوله عسره اى عسر المدين
(قوله والاشهر وما للخى الخ) قال بن تقي لا عن بعضهم وهو الذى جرى به العمل عندنا فاس (قوله
مطلقا) اى سواء اثبت عدمه ام لا (قوله او ظهر ملاؤه) عطف على جهل حاله اى حبس ان جهل
حاله او ظهر ملاؤه لثبوت عسره ولو كان مقعدا او يحد من يمشى هرو به واجرة المحاس كاجرة العون
من بيت المال ان كان وامكن اخذ منه والا فعلى المطالب ان لم يدا المطالب كما فاده ح والراد
بظاهر الملا من نطق به ذلك بسبب لبسه الفاجر من الثياب وركوبه تجرد الدواب وله عدم من غير ان
يعلم حقيقة حاله (قوله ولم يسأل الصبر) اى لاثبات عسره بجميل اى فان سألته اجيب وهل
يتكفى جميل بالوجه كالجهر ول واولى بالمال وهو لا ينقسم ولا بد من جميل بالمال ولا يتكفى جميل
الوجه وهو لا يحنون وقيل ان الاول فى غير المملذ والثانى فى المملذ فليس فى المسئلة قولان بل قول
واحد (قوله كعلوم الملا) اى فانه يحبس ابدا ولا يقبل منه جميل كذا قال شارحنا تبعا لعين
وظاهره ولو كان ذلك الجميل جميلا بالمال وقب نظر بل الذى فى الموق عن ابن رشد ولا ينبغي من

السجين والضرب الاجملي غارم ومثله في التوضيح من عياض وكذا في متن العاصمة اهين (قوله
وهذه) اي من المذلة المعاند وقوله للتجارة اي لان تجبر لم فيها يجز من الربح مثلا (قوله وليس
للكم بيعه) اي يبيع ماله (قوله قد ضرب على يديه) اي قد ضربه انما لكم على يديه اي منعه
من التصرف اي الزمه ذلك المنع (قوله ومعنه من التصرف) اي بخلاف ظاهر الملا ومعلومه فانه
لم يمنع من التصرف اذ لا ينس واحد منهم ما في مكان كل واحد هو الذي يتعاطى ببيع ماله (قوله
وفي حلقه) اي المدين الذي يبيع ماله وقبض ثمنه وقوله ولو غلبت اي هذا اذا كان غير غلبت بان
كان معلوم الملا او ظاهره بل ولو كان مغفلا الجهل حاله وقوله لم يعلم اي الذي لم يعلم ان عنده ناضا
(قوله اي في جبره على الحلف على عدم الناض الخ) قال في التنبهات واختلاف هل يحلف على اخفاء
الناض اذا لم يكن معروفا به قليل يحلف وهو مذهب ابن دحون وقيل لا يحلف وهو مذهب ابي على
الحمداد وقيل ان كان من التجار - انف وهو قول ابن زرب ولا يحلف ان لم يكن تاجرا والاختلاف في هذا
مبنى على الخلاف في توجه عين التهمة اهين والظاهر الاول كما في الحج (قوله لا يحلف اي فلا يحلف على
الحلف اتفاقا (قوله علم بالناض) اي علم بان عنده ناضا ام لا (قوله لا على ليونر) اي لا قضائه
انه لا يضرب الامن علم بالناض فقط وأما من علم بالملا ولم يعلم بالناض فلا يضرب وليس كذلك (قوله
مرة بعد مرة) اي حتى يؤذى ماعليه (قوله ولو ادى الخ) اي من غير ان يقصد الحماكم ذلك اما لوضربه
قاصدا اطلاقه فانه يقتص منه (قوله اي شهدت بيته) اي عدلان فاكتر خلافا لمن قال لا يثبت العسر
الابشادة اكثر من عدلين (قوله قابضة الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف انه لا يعرف الخ
بكسر الهمزة على انها محكية بقول مقدور وهذا غير متعين بل يجوز فتحها على انها مجرورة بحذف
متعاقب يشهد اي وان شهد بعسره على انه الخ وفهم منه ان الشهادة على نفى العلم لا على البت والابطالت
لاحتمال ان يكون له مال في الواقع ولا يعلم الشاهد به وانظر هل يقتصر في ذلك للعوام ام لا والظاهر كما
قرر شيخنا الاغتفار قياسا على ما قاله لود من ان الشاهد اذا شهد وحلف ان ما شهد به حق فانها تبطل
شهادته ما لم يكن عاميا والاغتفر له ذلك وأما اذا احتملت الشهادة البت ونفى العلم ففي بطلانها
وعدمه قولان كما لو قالت انه فقير عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله اي بعسر مجهول الحال وظاهر
الملا) اي وأما معلوم الخلاف لا ينبغي الا اليقينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكفي قوله لا اعرف له مال
ظاهر ولا باطن ومثله من يقرر قدرته على دفع الحق وملائته فلا تنفعه اليقينة الشاهدة بعدمه وانها
لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا لانه مكذب لما لم تقم قرينة على كذبه في ذلك الاقرار (قوله
اذ يحتمل الخ) علة لحذف اي وانما حلف على نفى العلم لا على البت لانه يحتمل الخ (قوله والمذهب
انه يحلف على البت) اي وعليه اقتصر ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه ايضا في المفيد ورجح
ابن سبلون انه يحلف على نفى العلم ومشى عليه المصنف ووجه بعضهم باحتمال ان يكون له مال
لا يعلمه بكارث او وصية فتحصل ان في اليمين قولين وأما الشهادة فهي على نفى العلم على كل من
القولين واعلم ان اليمين لا تتوقف على قوله ظاهر او باطنا اذ لو قال والله مالي مال لسكني فزيادة ذلك
مجرد توكيد وذلك لان اليمين على نية الحلف كما ان قوله وان وجدته لا قضين ليس شرما في صحة اليمين
وانما يزيد هالاجل دفع اليمين عنه في المستقبل اذا ادعى عليه حدوث مال فزيادته مجرد استحباب
لان الشارع مشغوف لترك الخصومات اه تترى شيخنا عدوى (قوله اذا ادعى عليه) اي
في المستقبل (قوله وانظر باجتهاد الحماكم) الاولى ان يقول وانظر يساره اي لثبوت ذلك ولا يلزم
رب الدين الغريم بحيث كل ما ياتيه شيء يأخذه منه لان المولى قد اوجب انظاره لئلا يسر خلافا لابي حنيفة

القاتل انه بعد اثبات عمر القريم بلازمه رب الدين (قوله وحلف المدين الطالب) اى سواء كان المدين مجهول الحال او ظاهر الملام او معلوم الملام او كان غير معروف بالناض لانه لا يقبل منه دعوى العدم ويحبس حتى يؤدى او يتخلد فى السجن حتى يموت وحينئذ لا يحلف ولا يحلف احدا (قوله فان نكل الطالب حلف المدين اى حلف ان الطالب يعلم بعدمه وقوله فان نكل اى المدين كما نكل الطالب وانما اصل ان المدين سواء كان مجهول الحال او ظاهر الملام او معلوم الملام اذا طالبه رب الدين بدينه فادعى عليه انه يعلم بعدمه فان صدقه على ذلك فلا حلف على واحد منهما ولا سجن وان كذبه رب المدين حلف انه لا يعلم بعدمه وحبس المدين فى الماتين الا واثبت الى ان يثبت سريه وفى الثالثة حتى يؤدى ما عليه او يقيم حيله بالمال فان نكل رب الدين ردت اليه على المدين فان حلف لم يسجن لان حبسه حينئذ ظلم وان نكل حبس (قوله وانما لا تقتبس داره فقيه تردد) اى وان سأل الطالب المحاكم تفتيش دار المدين لعله ان يجد فيها شيئا من متاعه يساع له فى اجابته لذلك وعدم اجابته تردد وظاهره ان التردد ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك لان الشهادة على نفي العلم لا على البت والظاهر كما فى عتيق انه اذا ثبت العدم فلا تفتيش اتفاقا (قوله فى اجابته لذلك) اى وعدم اجابته فالقول بالاجابة افتى به فقهاء طائفة قال ابن سهل وانا اراه حسانا فمين ظاهره الالداد والمطل والقول بعدم الاجابة لابن عتاب وابن مالك انظر المواق وفى بن عن ابن رشد الاظهر انها تقتض عليه فاجد فيها من متاع الدنيا وادعته زوجة كان لها وما وجد من عروض تجارة يبيع لغرمائه ولم يصدق ان ادعى انه ليس له وأما ان وجد فيها من العروض التى ليست من تجارته وادعى انه ودية عنده او عارية او نحو ذلك جرى على ما تقدم من الخلاف اهـ فكان من حق المصنف الاقتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد من التفتيش اهـ وفى البدر القرافى افتى بعضهم بتفتيش دار من ادعت عليه سرقة حيث كان متحما ولا فلا نظره (قوله والعمل عندنا) اى بتونس (قوله ورجحت بينة الملام ان يثبت يعنى ان المدين لو شهد له قوم بالمال او قوم بالعدم فان بينة الملام تذهب ان يثبت سبب الملام اى ان عينت ما هو مل بسببه بأن قالت له مال باطن اخفاء سواء يثبت بينة العدم بسبب العدم بأن قالت ماله حرق او غرق ام لا وان لم تبين بينة الملام ما هو مل به رجحت بينة العدم بينت وجه العدم ام لا هذا هو الراجح ولكن الذى به العمل تقديم بينة الملام وان لم تبين سببه والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فالاولى له من حذف قوله ان يثبت فان قيل شهادة بينة الملام مستحبة لان الغالب الملام وبينة العدم ناقلة وهى مقدمة على المستحبة واجب بان الدالة هنا شهدت بالنفى قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة فتقديم الناقلة على المستحبة معقيد سيما اذا لم تشهد الناقلة بالنفى والمستحبة بالاثبات اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله ان مال مستحبة) اى ولم تشهد له بينة بالعدم لان طول مستحبة ينزل منزلة البينة الشاهدة بعدمه فاذا حلف مع الطول اخرج (قوله وحال الشخص اى فليس الوجه كالمقبر ولا القوى كالضعيف ولا الدين الكثير كالقليل (قوله بعد حله على نحو ما أمر) اى انه لا مل له ظاهرا ولا باطنا وان وجد ما لا يقضين الغرامة حقهم (قوله فانه لا يخرج الا بشهادة بينة اى لا بطول مستحبة وحلفه ومعلوم الملام لا يخرج حتى يؤدى او يموت وتشهد له بينة بذهاب ماله واما لو شهدت له بينة بعدمه فلا يخرج بذلك (قوله عند امينة) اى لا يخشى على المرأة اذا حبست عندها اى والامر بالبالغ والخشى المنكحل بحبس وحده او عند محرم وغير البالغ لا يحبس (قوله او ذات امين) عطف على مخدوف كما قدره الشارح ليفيد اشتراط الامانة فيها ايضا مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على امينة لان العطف باو يقضى المغايرة فيه فتعفى عدم اشتراط امانتها ليس كذلك

(قوله والسيد الحكيم) كذا في المدونة قال ابن عرفة ابن محرز عن معن بن هذال اذا كان الدين اكثر مما على المكتاب من الكتابة وأمان كان الدين مثلها او قل منها لم يحبس لأن السيد يبيع الكتابة بنقد اهل بن وقوله في دين عليه لم يكتبه اى حال وامتنع من ادائه وقوله لم يكتبه اى لانه احرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا مراعى فيها المحررة ولا عيول المنزلة الا ترى ان المسلم يحبس في دين الكافر (قوله اذا لم يحل الخ) اى وأما لو كانت قيمة الكتابة توفى بالدين وان كان الحال منها لا يفي به او كان الحال منها يفي بالدين فلا يحبس له ويتقاصان (قوله اى لا يحبس الوالد لولده) اى ولو اُلد بضع المحق والمراد اؤلد نسباً لارضاعاً وأما الوالد رضاعاً فيحبس لدين ولده قال مالك وان لم يحبس الوالد في دين الولد فلا ظلم الولد بهما اى فيحبس على الامام ان يفعل بهما ما يفعل بالمدان اذا من الضرب وغيره كالتقريع لان ذلك ليس بحق الولد بل بحق الله تعالى ردعاً وزجراً وصيانة لأموال الناس ولا يقال ان الضرب اشد من الحبس فيقتضى كون الوالد لا يحبس لان حبس الوالد عدم ضربهما لانا نقول بل الحبس لدوامه اشد من الضرب وحينئذ فلا يلزم من ترك الاشترك ما هو دونه قاله شيخنا (قوله فالولد ان يحاف ولده لا العكس) اى لانه عقوق ولا يقتضى للولد تعليف والده اذا شفع الولد وطاب تخليفه واذا كان الولد ليس له تخليف والده فليس له حده بالاولى لان الحد اشد من اليمين وما ذكر من انه ليس للولد تخليف والده في حق يدعيه عليه ولا يمكن من ذلك ولا من حده هو قول مالك في المدونة وبه قال مطروق وابن الماجشون وابن عبد الحكم ومعن بن هذال وهو المذهب وروى عن ابن النعمان انه يقتضى الولد ان يحاف والده في حق يدعيه عليه وان يحده ويكون بذلك طاقوا ولا يعذرنه بهجهل وهو بعيدان العقوق من الجائر ولا ينبغي ان يمكن احدهم من ذلك وعلى هذا القول الضعيف مثنى المصنف في باب الحدود حيث قال وله حد ابيه وفسق (قوله ولم يحلف) اى الاب رد دعوى ابيه وقوله فردت اى اليم (قوله كدعوى الاب الخ) اى وأما لو ادعى الولد على ابيه بحق واقام شاهداً ولم يحلف الولد معه فردت اليمين على الاب فهل يحلف الاب رد شهادة الشاهد وهو ما قاله عبق وهو غير صواب كما قال بن قدامه صرح ابن رشد بان مذهب المدونة ان الاب لا يحلف في شئ مما يدعيه الابن عليه وأمان ادعى الوالد عليه فنكل الولد عن اليمين ورد هاعليه او كان للاب شاهد على حقه على الولد فلا اختلاف في انه لا يقتضى له عليه في الوجهين الا بعد يمينه انظر بن (قوله والزوجه ان خلا) هذا قول ابن الموارق والمصنف بعد بخلاف زوجه فانه قول معن بن هذال وهو ابن رشد خلافاً واستظهر ما لم يسنحون ونقل ابن عرفة كلامه وقوله وجمع المصنف بينهما لانهما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد انظر ابن غازي وما صنعه المصنف نحوه للباحي في المنتقى ووجه ما لابن الموارق بانه لم يقصد بكونهما مع ادخل الزاحلة عليه وازفق به وانما قصد بذلك استيفاء الحق فكل منهما مأمور والتفريق ليس بمشروع بخلاف بيانه عند المحبوس فانه تنعيم له اهل بن (قوله ولا يمنع مسماً) اى من حيث انه يعلم عليه امامن يخشى بسلامه عليه ان يعلم الحيلة في خلاصه فيمنع (قوله بخدمة في مرض) اى شديد وأما لو كان صحيحاً او كان مرضه خفيفاً فانه يمنع من خادم بخدمه ولو كان مثله بخدم عادة وهذا هو الذي يفيد كلام ابن الموارق والمصنف خلافاً لاطلاق المصنف (قوله بخلاف زوجه) اى غير محبوسة معه فانها تمنع من سلامها عليه (قوله ان قصدت البيات) اى وأما اذا دخلت عليه بقصد السلام فلا تمنع لقول المصنف ولا يمنع مسلم ما هو شامل للزوجة والظاهر ان مثل البيات مألوف الاقامة (قوله والا لم تمنع) اى لانها ان شاءت لم تحبس كما ان الا تمنع اذا حبسها معاقى حق عليها ما خلا الحبس من الرجال كما تقدم (قوله واخرج) اى المدين من السجن

وبغير كفايل لأجل إقامة حذاه عليه هذا إذا كان المحدث غير قتل بل ولو كان قتلا (قوله) أو ذهب
 عقله (قوله) أي أن المجهوس إذا ذهب عقله فإنه يخرج من السجن بغير جرم أصلا لا بالوجه ولا بالمال
 ويستخرج وجهه إلى أن يعود له عقله فإن عاد له عقله عاد له السجن (قوله) لعوده (قوله) أي حال كون
 الخروج مستمرا إلى أن يعود له عقله وحينئذ يرجع للسجن فالمستمر هو الخروج الذي هو صاحب
 المال لا الأخراج إذا استمرار له (قوله) واستحسن (قوله) أي كافي نقل ابن يونس عن ابن المواز (قوله)
 لمرض أبويه (قوله) أي أو محذور جنازة أحد أبويه إذا كان الآخر حيا أو لا فلا يخرج كافي الاعتكاف اه
 شيخنا عدي (قوله) والقياس المنع (قوله) أي منعه من الخروج للسلام على من ذكر ولو لم يضر مرضا
 شديدا ونظر لم ترك المصنف القياس الذي هو قوله الباجي وجرا على استحسان ابن المواز إلا أن يكون
 قد استحسنه غيره أيضا فتأمل (قوله) لاجعة وعيد (قوله) أي ولا نجحة الاسلام فإن كان قد أحرص بحجة
 أو عمرة أو نذرا وحشتم قيم عليه بالدين حبس وبقى على إجماعه وإذا بقي على إجماعه وفاته الجمع لم يتحل
 إلا بفعل عمرة كالمرفى في المحصر وإنما ذكر المصنف العبد بعد الجمعة لأنه لا يبدل لها فريما يتوهم خروج
 لها فنيص على عدم خروجه لها فذلك التوهم (قوله) بل لوضوء (قوله) أي بل يخرج لوضوء أي إذا
 كان لا يمكنه فعله في السجن والأفلا يخرج له (قوله) وللغريم أخذ عين ماله (قوله) أي وله إبقاء للمال
 ويحاصص مع الغرماء بثمنه وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذا لم ينزله الغرماء بثمنه يتعين ضبط لام
 ماله بالفتح فيكون مركبا ما الموصولة ومن له أي له أخذ عين الشيء الذي له سواء كان مالا أو لا فيصح
 حينئذ اشتراط ما كان أخذه وأما على جبر اللام على أن أقط مال مضاف لضمير الغريم فلا يصح معه شرط
 إلا يمكن لأن محترزاته لا تدخل في المال اه شب (قوله) وأقرار المفلس قبل الفلاس (قوله) يعني أو بعده
 على أحد الأقوال قال في المقررات وهو أي مال الغريم يتعين بأحد وجهين إما بيئته تقوم عليه أو
 بأقرار المفلس به قبل التفليس واختلف إذا لم يقربه إلا بعد التفليس على ثلاثة أقوال أحدها أن قوله
 مقبول قبل معين صاحب السلعة وقيل بدون معين والثاني أن قوله غير مقبول ويختلف الغرماء أنهم
 لا يعلمون أنها سلعته والثالث أن كان على الأصل بيئته قبل قوله في تبينها واللام يقبل وهو رواية أبي
 زيد عن ابن القاسم اه بن (قوله) من حاز (قوله) أي لأنه اغتبا يقال حاز ثلاثيا واسم المفعول منه محوز
 وقوله ولا يقال أحاز أي حتى يكون اسم المفعول منه محاز واصل محوز محوز و أما محاز فاصله محوز
 بضم الميم وسكون الحاء وقع الواو وتصريفه لا يخفى عليك (قوله) وهو هو بله الثمن (قوله) أي بخلاف من
 اشترا الثمن من بائع السلعة فإنه ليس له إلا خاصة الغرماء بالثمن وليس له أخذ السلعة (قوله)
 الواقع بعد البيع وقصوه (قوله) أراد بقصوه هبة الثوب وكذلك القرض على أحد القولين لا تبين فيه
 (قوله) فإن وقع قبله (قوله) أي فإن وقع الفلاس قبل البيع لكن بعد قبضه الخ (قوله) فلا يكون أحق
 به (قوله) أي وإن لم يعلم حين البيع بفلسه لعدم تثبته بأن هذا الذي اشتراه منه فليس وإذا لم يكن البائع
 المذكور أحق بسلعته فإنه يتبع بالثمن ذمة المفلس ولا دخول له مع الغرماء في المال الذي خلعوه من
 تحت يده سواء وقع البيع بعد قبضه ذلك المال أو قبله لأنه عام له بعد الحكم بخلاف ماله ثم أنه إن كان
 ثمنه حالا فلا حدس سلعته في الثمن أو يدها إلا حله ولا دخول للأوليين معه في ثمنه إلا أنها معاملة حادثة
 نعم إن حصل ربح كان للفلاس وإن كان الثمن مؤجلا لم يكن له إلا المطالبة به وحلول ما على الفلاس
 سابق على هذا فلا يقال أنه حل به (قوله) لخرب ذمته (قوله) أي الميت وقوله فما رأى ربه بثمنه أسوة
 الغرماء بخلاف الفلاس فإن الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها فلذا كان للغريم أن
 يأخذ عين شئته وله أن يعاصص معهم بثمنه (قوله) فهو وأحق به فيه (قوله) أي في الموت أيضا أي كإثمه

احق به في الفلاس والحاصل ان الشيء غير المحوز به احق به في الفلاس والموت واما المحوز فربه احق به
 في الفلاس لافي الموت وعند المحنفية ربه احق به في الفلاس والموت مطلقا واما كان محوزا وغير محوز
 وعند الشافعية ربه ليس احق به في الموت والفلاس (قوله ولو لمسكوكاى دفع رأس مال سلم ففلس
 المسلم اليه وعرف ذلك المسكوك عنده بطبع عليه او بيئته لازمت المسلم اليه من وقت قبضه الوقت
 تفليس ورد المصنف بلو على اشهب حيث قال لا يرجع المسلم في عين دراهمه المسكوكه بل يحاصص
 بها لان الموجود في الاحاديث من وجد سلعته او متاعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك اه وجه ابن
 القاسم قياس الثمن على الثمن (قوله وايضا) هذا داخل في حيز المبالغة وحاصله انه لو باع هذا فأتى
 عند المشتري ثم فلس المشتري فللبائع ان يرضى بعبد الا بئى بأن يتفق البائع مع الغرماء على
 اخذه وانه لاشئ له في الخصاص فان وجد ما اخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للخصاص ولا شئ له
 والحاصل ان لبائع العبد اذا ابقى ان يرضى بالخاصة ولا يطلب العبد له ان يرضى بعبد واذ ارضى
 به فان وجد ما اخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للخصاص هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب
 الذى رد عليه المصنف بلو لا يجوز لبائع العبد الرضى به وبغيره ان يحاصص بثمنه فان وقع ونزل ورضى
 به ولم يجده رجع للخصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء انه لا يرجع للخصاص وهذا الخلاف الواقع
 بين الشيخين مبنى على خلاف آخر وهو ان أحد الساعات من الفلاس نقض لليبيع الاول وابتداء يبيع
 فكلام ابن القاسم مبنى على الاول وكلام اشهب مبنى على الثاني (قوله ان وجد) الاولى حذفه
 لقول المصنف ولزمه ان لم يجده (قوله واولى بمال الفلاس) اى واولى اذا كان الغدا بمال الفلاس
 المخلوع منه (قوله وامكن) اى امكن اخذه واستيفائه هذا مما يدل عليه قراءة قوله سابقا ماله
 يقع الام لان المال لا يكون الا يمكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط هذا الشرط فيه بخلاف الشئ
 الذى ثبت للغريم فانه تارة يمكن استيفائه وتارة لا يمكن (قوله فالزوجة اى المدخول بها تبين الخ
 (قوله ولها الفسخ قبل الدخول) اى اذا فلس قبل الدخول وهذه مسألة استطرادية غير داخله
 في المصنف لان الكلام فيما قبض وحيز قبل الفلاس والزوج وهو المبتاع لم يجز له منه قبض للوضع
 قبل الفلاس (قوله بنصفه) اى سواء قلنا انها تملك بالعقد نصف الصداق والدخول بكماله
 او قلنا انها تملك بالعقد كل الصداق فالطلاق يشطره وقوله ولها الفسخ اى ولها الرضى بالاقامة
 معه وحينئذ فتحاصص بجميعه بناء على انها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره فتحاصص
 بنصفه بناء على انها تملك بالعقد النصف والدخول بكماله (قوله كما قدمه المصنف) اى من
 ان لازوجة الطلاق على الزوج قبل البناء بعد ثبوت عمره بالصداق (قوله ثم فلس الجاني) اى
 فيحاصص الجنى عليه او وارثه غرماء الجاني بما صالح عليه (قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطا الخ)
 الاولى استغاط هذا الكلام لان الذى جعل شرطا لاخذ الغريم عين شيئه ام كان استيفائه وهذا
 ظاهر ولم يجعل عدم الامكان شرطا تأمل (قوله لان طعنت الحنطة) عطف على معنى قوله ولم
 ينتقل اى واستمر لان الخ فاندفع ما يقال ان المصنف قد عطف بلا بعد النفي مع انها لا تعطف
 بعده وانما كان الطعن هنا قلاما مع انه قد تقدم في الروايات انه غير ناقل على المشهور لان النقل هنا
 عن العيين وهو يكون فى ادنى شئ وانقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون الا باقوى شئ فلا يلزم من
 عدم النقل هناك عدمه هنا ولا عكسه (قوله او بمسوس) اى او خلط بغيره بمسوس (قوله
 او قطع المجدد) اى لا ما ذكره من ان هذا مفوت هو ما فى التوضيح اه بن (قوله فلا يقوت الا بجدها
 كما تقدم) اى واما التمسك فلا يقوت الرجوع فى اخذ عين شيئه (قوله ان قلنا ان التمسك) الاولى

ان قلنا ان اخذ السلعة من الفلّس ابتداء ببيع وذلك لان في اخذ القمريتين رطب بياس من جنسه
وفي اخذ الكش ببيع الحيوان يلزم من جنسه لانه اقتضاء عن ثمن الحيوان لمجان جنسه وهو يرجع
لما قلنا وفي اخذ النع من الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما وما اتراضى على اخذ النع ال او اخذ الثياب
فهو جائز على كلا القولين (قوله كاجبري) هذا قيد بما اذا كانت المواشي دائما او غالبا تباع
بالايل مندريها وما اذا كانت تباع عنده دائما او غالبا فانه يختص به في اجرة (قوله او صانع
سلعة بجائز ربهما او يبيته) اي يبيته ربهما فلا يكون احق بهما واما لو استولى الصانع على السلعة
بجيت صار يمتنعها في محله فهو احق بهما من الغرماء في اجرة اذا فلس ربهما كما ياتي (قوله فيما به)
اي بما فيه ابن عرفة فيها مع سماع ابن زيد من ابن القاسم ارباب الدور والحوانيت فيما فيه ما من
امته - وادوية الغرماء في الموت والفلّس ابن رشد اتفاقا ابن عرفة هذا خلاف نقل الصقلي حيث جعل
هذا قول الجماعة الا عبد الملك فانه جعل رب الدور والحوانيت احق بما فيه ما من الامته كالذواب
تكثرى للعمل عليها ولفلس المكثرى فربهما احق بالمحل في اجرة كما ياتي ونقله ايضا المازري
وغيره من ابن الماحشون وذكر الجمنان ان المجل جرى بفاس في الرحي يقول عبد الملك فصاحبها احق
بما فيها من الالة كالذواب اه بن (قوله ففلس البائع) اي بعد ان ردت عليه بدليل ما ذكره
من البناء واما لو ردها المشتري بعد الفلّس سواء كان عالما بفس البائع حين ردها عليه ام لا فلا
يكون احق بهما طلقا سواء يئس على ان الرد بالعيب نقض للبيع او ابتداء ببيع لان ابتداء البيع
حين الفلّس ببيع البائع من اخذ عين شيه كما في المرونة وكما انظر بن (قوله فهو احق بهما الخ)
اي الا ان يعطيه الغرماء ثمه واعلم ان كلام القولين اعني محاصة المشتري للغرماء واختصاصه بها
منصوص فقد سكت ابن يونس كلام القولين انظر بن (قوله واما لو تراضيا الخ) هذا الفرع
حمل عليه بهرام كلام المصنف ونحوه لابن عبد السلام والتوضيح في شرح قول ابن المحاجب وازاد
للسلعة بعيب لا يكون احق بهما في الثمن وما حمله عليه شارحنا قال ابن غازي هو الذي ينبغي ان يحمل
عليه كلام المصنف وقال ابن عاشر جعل المصنف على كل من التقريرين اولى وكلاهما ذكره ابن رشد
(قوله وان اخذت من دين اي هذا اذا كانت تلك السلعة المردودة بعيب ما خذت بغير بل وان كانت
ما خذت من دين وانما بالغ على الساخوذة عن دين لدفع ثمنه انه احق بهما لان الغالب فيما
يؤخذ من الدين ان رب الدين يقدم فيما يأخذه حتى يأخذ ما يساوي عشرة عن شرين مثلا فربما
يتوهم ان من حق المدين اذا طلب رب الدين اخذها ان يمكنه من ذلك لما في ذلك من الزوق به
اذ وردت لبيع ثلثة عشرة بقيت العشرة الاخرى مخلدة بدمته وبأخذ ذلك تسعة عن دمه بخلاف
بيع النقد فان الغالب فيه ذلك اه خش وبما علمت من صحة المبالغة بالتقرير المذكور تعلم
سقوط قول ح قول المصنف وان اخذت من دين لا معنى له لانه مما حكم بان الزاد لا يكون احق
بالسلعة اذا بيعت بالنقد فن باب اولى اذا اخذت من دين فلو قال المصنف وان اخذت بالنقد
فكان ابي الهم الا ان يحمل كلام المصنف على القول الاخر وهو اختصاص الزاد بالسلعة ويكون
قوله واداد السلعة الخ عطف على قوله اولا ولا فريم الخ اي فحسن حينئذ السلعة وبهذا حل ابن غازي
المبالغة اه كلامه (قوله كان على بائنها) اي للمشتري (قوله فيفسل المقرض الخ) اي واما
ان فلسه المقرض فلم كان تقليبه قبل حوز المقرض له بطل القرض كالبيع وان كان بعد حوز
فلا كلام للمقرض ولا لغرمائه مع المقرض قبل حلول الاجل فكذلك اقبل وهذا يخالفه ما تقدم
في القرض من الفرق بينه وبين الهبة من بطلانها بطرق المانع قبل الحوز بخلاف القرض (قوله)

لا يكون مقرضه اخذ قبه) اى وهو قول ابن المواز وشهره المازرى (قوله او كالبيع) وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك ورواية عامة اصحابه ايضا (قوله هل ربه اسوة الغرماء مطلقا) هذا هو قول ابن المواز الذى هو اول القولين فى كلام المصنف (قوله فيه نظر) اى لان ابن رشد صرح فى سماع سمخون بترجيح الثاني فى كلام المصنف وكذلك المواق والقول الثاني المرجح عندى لم يتفقه ابن رشد ولا ابن عرفة ولا فى التوضيح انظر بن (قوله يدفع ماره من فيه) اى عاجلا لان الذين المرهون فيه وان كان مؤجلا لكنه يعمل بالفلس وهذا حيث لم يشترط الراهن عدم حلول ماعليه بفلسه وأما لو اشترط ذلك الراهن عدم حلول ماعليه بالفلس فليس للغيرم بائع الرهن فداء يدفع ماره من فيه حالا واخذه بل يبق الرهن على حاله ويخاصص بائعه بمثمه (قوله لا بفداء الجاني) حاصله انه اذا باع عبد ابن مؤجل فبغنى ذلك العبد عند المشتري قبل فلسه او بعده فسلمه المشتري بعد فلسه فى الجناية فبائعه مخبر بين ان يسلمه للجنى عليه ويخاصص بمثمه وبين ان يقديه ولا يخاصص بمافداه به بل يضيع عليه الفداء بالكلية لان الجناية ليست فى ذمة المفلس بل فى رقبة الجاني اذ له تسليمه فيها فصار فداء البائع له محض تبرع منه بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان فى ذمته والرهن من سببه واما ان سلمه المشتري للجنى عليه قبل التفليس فلا خيار لبائعه وانما تبقي له المحاسة بمثمه (قوله لا بفداء الجاني) هو بانقصر مصدر فداءه وبالمدم مصدر فداءه وكل جائر لان المراد من كل المفدى به وهو المال المدفوع لانه هو الموصوف بكونه يخاصص به او لا يخاصص به (قوله بل ولا يرجع به عليه) اى على المفلس خلافا لما يوهمه كلام المصنف من رجوعه به دينه على المفلس لان المصنف اتان فى المحاسة التى هى اخص من نفي ترتبه فى الذمة ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم (قوله نقض المحاسة) اى واخذ تلك السلعة التى باعها للمفلس اى وله البقاء على المحاسة ويسلم تلك السلعة للغرماء ويخاصص معهم فى ثمنها كل مارأ (قوله ان ردت) اى تلك السلعة التى خاصص بائعها بثمنها لعدم وجودها عند المفلس وقت المحاسة (قوله بعيب) اى قديم عند البائع الاول او حادث عند المفلس وياخذها بائعها بجميع الثمن ولا ارش له فى ذلك العيب الذى ردت به ان كان ذلك العيب طرأ عند المفلس وليس هذا مكر راع قوله فيما يأتى ولهدرها والمحاسة بعيب سماوى الخ لان الكلام هنا فيما اذا خرجت السلعة عن ملك المفلس وكلامه الا فى فيما اذا يخرج عن ملكه (قوله لانها ردت عليه) اى على المفلس علك جديد وحينئذ فليس لبائعه انقص المحاسة واخذها وانما يخاصص مع الغرماء فى ثمنها (قوله ودها بالرفع) عطف على فلت الرهن وحاصله ان البائع اذا وجد عين سلعة عند المشتري المفلس فلما اخذها وجد بها عيبا سماويا او ناشئا عن فعل المشتري عاد له بثمنه ام لا او ناشئا من فعل اجنبى وعاد المبيع له بثمنه سواء اخذ المفلس له ارشام لا فذلك البائع بالخيار ان شاء رضى بسلعته بجميع الثمن ولا شئ له من ارش العيب الذى اخذ منه من الاجنبى وان شاء ردها للغرماء وحاصله بجميع ثمنه (قوله او من مشتريه) الضمير للبائع اى مشتري سلعة البائع وهو المفلس (قوله او اخذه منه وعاد له بثمنه) استشكل بأنه لا يعقل جرح لا بعد البر على شين وحينئذ فلا يتصور العقل اذا عاد له بثمنه وقد يجب ان يتصور ذلك فى الجرحات الاربعه فان فيها ما قدره الشارع سواء برئت على شين او لا فان قلت ما الفرق بين جنابة المشتري وجنابة الاجنبى حيث جعلتم الخيار للبائع فى جنابة المشتري عاد المبيع له بثمنه ام لا واما فى جنابة الاجنبى فالخيار له على الوجه المذكور وانما هو اذا عاد المبيع له بثمنه فقط قلت الفرق ان جنابة المشتري جنابة على ما فى ملكه فليس فيها تفاد فاشتهت السماوى بخلاف جنابة الاجنبى (قوله ولا شئ لربها من

الارش) اى اذارضى بها واخذها (قوله مطلقا) اى اخذ المفلس من الاجنبى المجانى ارشام لا
 (قوله بنسبة نقصه) اى فيحاصص بنسبة نقصه اى ان اخذه وامان تركه فانه يحاصص بجميع
 نفسه فحصل من كلام المصنف انه فى الفروع الاربعة التى قبل والاخير بائع السلعة بين ردها
 والمخاصة بجميع الثمن وبين اخذها بجميع الثمن ولا ارش له وان الفرع الذى بعد قوله والا له فيه
 الخيار بين ان يردها ويحاصص بجميع الثمن وامان يتاسك بها ويحاصص بنسبة النقص (قوله
 بأن يوم الخ) فاذا باعها بمائة وقيمتها مائة خمسون وبعد الجناية اربعون فقد نقصتها الجناية
 الخمس فله ان يأخذ السلعة ويحاصص بعشرين خمس الثمن او يتركها ويحاصص بجميع الثمن وهو
 مائة (قوله = سلعة بين الخ) هذه المسئلة هى المشار لها بقول المصنف واخذ بعض نفسه
 وحاصص بالفائت (قوله وان شاء تركه) اى ترك ذلك المبيع للمفلس وهذا مقابل لقوله فان شاء
 اخذه بما ينوبه الخ (قوله ورد بعض من الخ) اى سواء اتحد المبيع او تعدد وليس قوله الا ترى
 واخذ بعضه قسمه الى ارباب مسئلة مستقلة (قوله ورد بعض من) هو بارفع عطف على فلك الرهن
 وحاصله انه لو باع سلعة او سلعتين بعشرة مثلا فنقص منها خمسة ثم فلس المشتري فوجد البايع مبيع
 قائما فهو مخير اما ان يحاصص بالخمسة الباقية وامان يرد الخمسة التى قبضها ويأخذ مبيع (قوله
 فوجد بعض المبيع) اى قائما والباقي فأت اى يبيع او موت (قوله مفضوضا على القيم) اى
 على قيم السلع (قوله وباع المشتري احدهما) اى او مات عنده احدهما (قوله مفضوضا
 عليهما) اى على العبدى اى على قيمتهما (قوله يوم البيع) فارق لقوله قيمة الولد اى تعتبر قيمة
 الولد يوم بيع امه او لا على انه على هذه الحالة التى هو عليها الآن (قوله فاذا قيل خمسة) اى فقيمة
 قيمة الولد و امه خمسة عشر ونسبة الخمسة قيمة الولد للجموع ثلث فاذا اخذ الولد الباقي بلا بيع حاصص
 الغرماء بثلث الثمن وذلك لان لكل واحد من الثمن بنسبة قيمته الى مجموع الخمسة عشر (قوله ووجه
 المخاصة الخ) اى ووجه اخذ الولد بما ينوبه من الثمن والمخاصة بما ينوب الام من الثمن فيما اذا
 اشتراها غير حامل ولم نقل ان الولد حينئذ غلة ليس له اخذه ويحاصص بجميع من الام (قوله نقض
 للبيع) اى فكأنها ولدت له فملك البايع (قوله من افراد ما قبلها) اى وهى قول المصنف واخذ
 بعضه وحاصص بالفائت لتعدد المعقود عليه فلا فرق بين موت احدهما وموت (قوله وان مات الخ اى
 انه اذا باع امه مثلا فولدت عند المشتري ثم مات احدهما عنده او باع الولد وابقى الام ثم فلس ذلك
 المشتري فالبايع مخير بين ان يترك الباقي ويحاصص بجميع الثمن او يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا
 حصة للبنت فى الاولى باتفاق وللولد المبيع فى الثانية على المشهور والفرق بين بيع الام وبيع الولد
 حيث قالوا اذا بيعت الام واخذ الولد حاصص بالام الفائتة واذا بيع الولد واخذت الام فلا يحاصص
 بالولد الفائت ان الام هى المقصودة بالشراء بعينها فلذا اذا باعها واخذ الولد حاصص بما بقى من ثمنها
 واما الولد فهو كالغلة فلذا اذا باعها واخذت الام فلا يحاصص بقيمة فلولد حاصص بالام واخذت الام
 لان الولد ليس بغلة حقيقة فلا يستحقه المشتري المفلس (قوله واولى الخ) اى لانه لم يأخذ فيه
 عوضا (قوله فكالمبيع فى تفصيله) اى المشار به بقول المصنف كبيع ام ولدت وان باع الولد الخ
 وحاصله انه ان كان الجنى عليه المأخوذ له عقلا الام ان اخذت له حاصص بما بقى من ثمنها وان
 كان الجنى عليه المأخوذ له عقلا الولدان اخذت امه فلا يحاصص بقيمة (قوله والا فكمات) اى
 المشار به بقول المصنف وان مات احدهما الخ (قوله واخذ الغرة) يعنى انه اذا اشترى اصولا
 وعليها غرة غير مؤبرة فطابت تلك الغرة وجدها المشتري ثم انه فلس واخذ البايع اصوله فان المشتري

يغوز تلك الفارح حيث جذاه قبل الفلاس واللام يقربها وتكون للبائع (قوله غير المؤثرة) اى
 بدليل ما بعده (قوله فان كان باقيا) اى فان كان الثريا باقيا على اصوله حين التفليس (قوله
 ورجع عليه الفلاس بسبقه وفلاحه) ظاهره ولولا ذلك على قيمة الفرة وهو كذلك (قوله كال
 المبد) اى الحادث بعد الثراء وقوله اذا اتزعه اى اشترى قبل ان يفلس وقوله اذا حبله اى قبل
 ان يفلس واما الذى لم يحبله بأن كان فى صرع الحيوان حين التفليس فهو للبائع ومثل اللعين
 الاستخدام والسكنى (قوله الاضوفاتم وغرة مؤثرة ان كان) هذا استثناء من قوله واخذ الفلة
 كان منقطعاً لانها ما لبسا غلة وان كان استثناء من قوله واخذ الفرة والغلة كان متصلاً بالنسبة للارول
 ومنقطعاً بالنسبة لاشترى (قوله فباخذ البائع اصوله والصوف ولوحه) هذا قول ابن القاسم
 فى المدونة ولا شبهة فى المدونة ان الصوف اذا جزه المشتري غلة ليس للبائع وحيداً فيجوز البائع
 امان ياخذها الى الغنم مجزوزة بجميع الثمن او يتركها ويخاص الغنم بجميع الثمن واما ان
 اشترى الغنم والصوف دابة باسم فليس فالصوف الذى ثبت به - بالشرع - تابع للغنم فان تركها بائعها
 للغنم وخصص بالثمن كان الصوف لم وان اخذها البائع كان الصوف له مالم يجز فان جز كان غلة
 ولا اختلاف فى هذا نظرين (قوله فان جزها خاص البائع بما يخصه من الثمن ولو كانت قائمة) اى
 ولا ياخذها البائع اصلاً وحل هذا اذا لم تكن الفرة يوم البيع قد طابت والاخذها البائع ولو
 جزها المشتري كالصوف كاصرح به ابن رشد وذكر انه لا خلاف فى هذا بين ابن القاسم واشبه انظر
 بن (قوله والفرق الخ) اى حيث قالوا ان الصوف اذا جز برذ البائع اذا كان موجوداً واما الفرة
 اذا جرت فلا ترد ولو قامت بعينها وخصص البائع بما يخصها (قوله فجزه لا يفتيه) اى على البائع
 وانما يفتيه عليه ذهاب عينه (قوله بخلاف الفرة) اى المؤثرة يوم البيع فانها لم تكن مستقلة
 اذ لا يجوز بيعها منفردة عن اصلها فجزها يفتيها على البائع ويؤخذ من هذا الفرق ان الفرة لو كانت
 طابت يوم بيعها كانت كالصوف وهو كذلك كما تقدم عن بن (قوله واخذ المكرى دابته
 واراضه الخ) حاصله ان المكرى دابة واراضا ودار الثمن وجبته ثم فليس المكرى قبل دفع
 الكراء وقبل استيفاء جميع المنفعة فان المكرى يخير ان شاء اخذ دابته واراضه وداره وفتح الكراء
 فيما بقى وخاص الغنم باجرة المدة التى استوفىها الفلاس فيها المنفعة قبل الفلاس وان شارك ذلك للغنم
 وخصص بجميع الكراء كما انه يتعين مخصصته فى الموت وليس له اخذ عين شئ - فقول المصنف
 واخذ المكرى دابته اى له اخذ ذلك لانه يتعين الاخذ والمراد اخذ الكراء فى هذا الباب وهو باب
 الفلاس وقوله دابته اى المكرية كراء وجبته وجملناه على باب الفلاس لانه فى الموت يخصص مطلقاً
 (قوله وفلاس قبل الخ) جملة طالبة ولوقال الذى فليس كان اوضح ولما قيد المكرى بكونه فليس
 قبل استيفائه المنفعة لانه لو فليس بعد استيفائها كان الكراء مضافاً لا يقال حينئذ اخذ المكرى الخ
 (قوله وفه الخ) عطف على قول المصنف اخذ المكرى دابته (قوله وان شاء تركه) اى ترك
 ما ذكر من الدابة والدار والارض للفلاس (قوله لمحلوه) اى الكراء المؤجل (قوله فبتعين الترك)
 اى ترك الشئ المتكرى للغنم حتى تنقضى مدة الوجبة (قوله كما تقدم) الكاف لتعليل اى
 لما تقدم من قول المصنف وحل به وبالموت ما حل ولودين كراء وانما ذكر المصنف قوله واخذ المكرى
 الخ وان فهم من قوله فيها مكرى والغنم اخذ عين شئ المحوز عنه فى الفلاس لا الموت لاجل التولية لما
 بعده وهو قوله وقدم فى زرعه - (قوله وبهذا) اى التبرير به - انه لا منافاة الخ حاصل المناقاة
 ان المصنف قد افاد فيما ران دين الكراء بحل بالموت والفلاس واذا حل الدين المذكور مكان الحق

في المنفعة للغرماء وليس للمكري اخذ ما كراهه وقد جعل له هنا الاخذ وحاصل الجواب انه لا يلزم من
الحلول كون المنفعة للغرماء لان اخذ المكري دابته واراضه فرع عن حلول الكراهة فالمصنف لما افاد
فيما تقدم ان دين الكراهة يحمل بالموت والغلب ان افاد هنا ان المكري يختار في الغلب بين ان يأخذ دابته
واراضه وبين ان يحاصص بجميع الكراهة بخلاف الموت فانه يمين فيه التسليم والمخاصة بالجميع (قوله
قدم في زرعها الخ) حاصله انك اذا اكثرت ارضاً من زبد بمائة دينار وعشرين سنين فزرعها ثم
اكثرت شخصاً بشرة بقي لك الزرع ثم تدايت ديناراً وهنت ذلك الزرع فيه ثم انك فلست فرب
الارض يقدم في الزرع لان الزرع له بالارض اتصال قوي فكأنه جزء منها فاذا بقيت بقية من ذلك
الزرع بعد اخذ رب الارض اجرة قدم الساقى يأخذ حقه منه ساعى المرتهن تم عليه المرتهن (قوله
وقدم رب الارض بكر انشأ في الزرع استشكل تقديمه في زرعها بأنه يلزم عليه كراهة الارض بما يخرج منها
وهو ممنوع واجاب عن بان هذا امر جاز اليه الحال لانه مدخول عليه واجاب المناو بان معنى
تقديم رب الارض بالكراهة في زرعها ان زرعها يكون رهناً بيده فيباع ويؤخذ من ثمنه الكراهة فاذا بقي
من ذلك الثمن بقية قدم الساقى فيها على المرتهن فلا يلزم كراهة الارض بما يخرج منها وهو مظاهر ولا حاجة
لجواب عيق (قوله ومثل الزرع الغرس) بل وكذلك البناء لان القاعدة الحاق البناء بالغرس كما
ذكر شيخنا (قوله وما في الموت فهو والساقى اسوة الغرماء ويقدم عليه ساعى المرتهن ما ذكره من
التفرقة بين الموت والغلب هو المشهور ومقابلته ان رب الارض يقدم في الموت والغلب كما في التوضيح
(قوله الذي استؤجر على سعيه) الاولى ان يراد بالساقى الذي استؤجر على خدمة الارض وغرضه
زرعها سواء كانت بالساقى او باصلاحها بالفتح او بالحرق او غير ذلك كما قررره شيخنا العدوى وهذا
غير عامل المساقاة لانه يأخذ حصته قبل رب الارض وغيره في الموت والغلب لانه شريك (قوله
ثم مرتهن) اي الزرع اي المرتهن الذي رهه المكري الزرع عنده في دين تداينه منه (قوله احق
بما بيده) محله كما في التوضيح اذا قلنا ربه بعد تمام العمل اما اذا قلنا ربه قبل العمل فيخير الصانع بين
ان يعمل ويحاصص بالكراهة او يفسخ الاجارة (قوله ولو لموت) لو هنالذ دفع ثوبه من هذه المسئلة
مقيدة بالغلب كالتى قبلها بالاختلاف مذهبي اذ ليس في هذه المسئلة خلاف وقوله في الخطبة وبلوالى
خلاف مذهبي اى غالباً كما تقدم وما هنا من غير الغالب اهـ شب (قوله بان سلمه له) اى ثم
فلس ربه ببدان قبضه او تسلمه له بعد تفليس (قوله كالبناء) اى وكالصانع الذى يضع لرب
الشئ في يمينه ثم اذا انصرف يتركه في يمين رب (قوله فلا يكون احق به بل اسوة الغرماء) اى
في الموت والغلب (قوله ان لم يصف الخ) شرط في قوله والا فلا يكون احق به وقوله الا التبع استواء
بما لم يصف لصنعة شيئاً وحاصل ما ذكره المصنف ان محل كون الصانع اذا كان مصنوعه ليس بيده
يحاصص باجرته ولا يكون احق به ما لم يكن ذلك الصانع فسا جوا والاشراك الغرماء بقيمة نسجه كانه
لواصف الصانع لصنعة شيئاً من عنده فانه لا يحاصص باجرته اذا كان المصنوع ليس بيده بل يشارك
الغرماء بقيمة ما خرج من يده والمشاركة في مسئلة النسيج وكذلك مسئلة الاضافة انما هي في الغلب واما
في الموت فانه يمين ان يحاصص بما جعل له من الاجرة (قوله) اى فهو الغريم للنسيج (قوله
يشارك) اى الغرماء في الغلب فقط بقيمته ويعلم من بيان حكم المضاع بما ذكرناه مشاركة بقيمة النسيج
لان المصنف جعله مشبهه (قوله اى قيمة المزد) اى بقيمة ما زاد من عنده فقط واما اجرة العمل
فهو فيها اسوة الغرماء كما في بن (قوله بان يقال الخ) اى ولا يقال ما قيمته مصبوغاً وما قيمته
بلاصبغ لان الصانع ليس له الا الصنعة فلا تقوم الا صنعة ولو تقوم بحجته لانه لما زاد ذلك فآخذ زبادة

على حقه (قوله والشركة بنسبة قيمة كل) فاذا كانت قيمة الصبغ خمسة دراهم بقيمة الثوب
ايض عشرة كان اصحاب الصبغ ثلث الثوب ولا غرماء ثلثا واذا كان قيمة الغزل خمسة وقيمة النسيج
واحد اكان للناسج سدس الثوب وللغرماء خمسة اسدابه (قوله ضعيف الخ) اعلم ان ما ذكره
المصنف من ان النسيج كالباغ هونص ابن شاس والذي عليه ابن رشدان النسيج ليس كالصبغ
وفضه ان كان الصانع قد عمل المنعة ورذ المنوع لصاحبه فان لم يكن للصانع فيها الاعمال يده
كالخياط والقمار والنسيج فالمشهور انه اسوة الغرماء (قوله بل كعمل اليد) اى فيكون النسيج
احق به من الغرماء حتى يستوفى حقه ان كان الثوب المنسوج بيده والا فلا يكون احق به بل اسوة
الغرماء (قوله كان المزيد) اى مثل الصبغ في الموت كعمل اليد يصاحص به الغرماء اى ولا يشاركهم
في الثوب بقيمة المزيد كما في الفلاس (قوله قبضت) اى قبضها المكترى قبل تفليس ربه او قبل
موته (قوله لا بعده) اى لان قبضت بعده فلا يقبض بذلك القبض وحيث قد يكون اسوة
الغرماء باجرته (قوله ولو ادبر الخ) اى بان كان كلما هرات دابة او ماتت اى له ربه ايد لها ففى
فلس ربه او ماتت فان المكترى احق بتلك الدابة التى قبضها (قوله وذ كر عكس التى قبلها) اى
فالمسئلة السابقة فلس رب الدابة وهذه فلس المكترى (قوله اذا فلس او مات) اى اذا فلس
المكترى او مات (قوله ورب الدابة احق بالمجول) مثل الدابة فى ذلك السفينة والفرق بين هذه
المسئلة والمسئلة المتقدمة وهى قوله ولا يختص ذو حانوت بما فيه ان حيازة الظاهر اقوى من حيازة
الحانوت والدال على قيام الحمل والنقل قاله الناصر (قوله يأخذها فى اجرة ذاته) اى انه يبدأ بأخذ
اجرة الدابة او السفينة منه فان بقى من ثمنه فضلة كانت للغرماء وليس المراد انه يأخذ المجول مطلقا
ولو كانت قيمته اكثر من الاجرة (قوله فرب الدابة احق به) اى فى الموت والفلاس وقوله حال
نزول الاحمال فى المنازل اى لان ربه سابقة قبضت تسلم (قوله والا تربها اسوة الغرماء فى الموت
والفلاس) اى والا بان قبض المجول ربه قبض تسلم كان رب الدابة اسوة الغرماء فى ذلك المجول وغيره
فى الموت والفلاس وظاهرا توضيح ان ربه اسوة الغرماء قام لاطالب الاجرة بالقرب من التسليم اولا وهو
ظاهرا وقياس ما هتاعلى ما يأتى فى الاجارة لا يصح لان ما يأتى انما هو الاختلاف فى قبض الاجرة
وعدمه ولا يلزم من قبول قول الجمال فيما قرب ان يكون له حكم المحزاه بن غسانى عقب من انه
اذا قام ربه بالقرب يكون احق بالمجول فيه نظرا نظربن (قوله وفى كونه المشتري الخ) حاصله
ان من اشترى سلعة شرعا فاسدا بنقد دفعه لبايعها واخذها عن دين فى ذمته كما اذا وقع البيع عند
الاذان الشافى للجمعة مثلا ثم فلس البائع قبل فسخ البيع وقبل الاطلاع على الفساد فهل يكون
المشتري احق به ام الغرماء فى الموت والفلاس الى ان يستوفى ثمنه اولا يكون احق بها وهو اسوة
الغرماء لانه اخذها عن شئ لم يتم وان كان اشتراها بالنقد فهو احق به ام الغرماء وان كان اخذها
عن دين فى ذمته البائع فلا يكون احق بها اقوال ثلاثة (قوله يفسخ) اى التى يفسخ المحاكم عقد
شرائها اى التى يصح عقد شرائها ان يفسخه المحاكم لفساد البيع هذا هو الاولى مما قاله الشارح
(قوله وهو) اى القول بان المشتري احق بالسلعة فى الموت والفلاس سواء اشتراها بالنقد او بالدين
المعتمد (قوله اقوال) اى ثلاثة الاول لمصنف والثانى لابن المراز والثالث لعبد الملك ابن الماجشون
ومحلها اذا لم يطلع على الفساد الا بعد الفلس واما لو اطلع عليه قبله فهو احق بها بالتساق ومحلها ايضا
اذا كانت السلعة قائمة وتعد رجوع المشتري بثمنه واما اذا كان قائما وعرف بيعته تعين اخذه ولا
علاقة له بالسلعة وهذا التقييد انما يأتى اذا اشتراها بالنقد لا بالدين ومحل الخلاف ايضا قيد بما

اذا كانت السلعة وقت التفليس بيد المشتري وأما لو ردت للبائع وفلس بعد ذلك فهو واسوة الغرماء
 وهذا هو الذي يفيد كلام ابن رشد ومشي على ذلك خش وهو المعتمد خلافاً للنج وتبعه عبق حيث
 هم في محل الخلاف أي كانت وقت التفليس بيد المشتري أو بيد البائع وقد علمت ان الأقوال الثلاثة
 جارية في الموت والفلس خلافاً فان قال انها خاصة بالفلس ولا يكون احق بها في الموت على جميع
 الأقوال كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أنه) أي المشتري شراء فاسداً وقوله مطلقاً أي كانت
 السلعة قائمة او فانت (قوله وتارة بالسلعة) أي وتارة يكون احق بالسلعة (قوله والسلعة ان
 بيعت الخ) يعني ان عمر الواسعة تترى سلعة مرزید شراء صحيحاً واولى فاسداً ثم فلس زید او مات
 واستحققت السلعة التي خرجت من يده فان المشتري وهو عمر وواحق بالسلعة التي خرجت من يده ان
 وجدها ببيعها في الموت والفلس ولا يخالف اخذها هنا في الموت قول المصنف وللغريم اخذ عين ماله
 المحوز عنه في الفلس لا الموت لان البيع هنا وقع على معين فباستحقاقه انقضى البيع فوجب رجوعه
 في عين شبيهة ان كان قائماً في الموت وفلس وبموضه ان فات بخلاف مسألة الفلس المشار لها بقول
 المصنف وللغريم اخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت فان البيع فيها على ثمن غير معين
 كالدينار (قوله لانتقاض البيع) أي لان المبيع اذا كان معيناً ينقضي البيع لاستحقاقه
 (قوله ولوحذف الخ) حاصله ان قوله استحققت صفة لسلعة والصفة لا تطف على الموصوف فلا
 تقترب بالواو الا ان يقال انها زائدة بناء على ما قاله الزحشرى من جواز زيادة واو في الصفة لتأكيد
 لصوق الصفة بالموصوف ويصح جعل الواو للحال وصوغ مجئ الحال من التكرار وقوعها في حين
 الشرط المشابه للثبوت او بقدرها صفة أي سلعة أخرى والحال انها استحققت كما فعله الشارح ولا يصح
 جعل الواو عاطفة لمجزة استحققت على جملة بيعت لاقتضاءه ان المستحق السلعة الخارجة من يد
 المشتري لانها الملتفت عنها وليس كذلك (قوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة) يعني ان من عليه الدين
 اذا اوفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة التي فيها الدين ليأخذها وليقطعها فانه يجب لذلك ويقضى له
 بذلك لتلايقوم رب الدين به مرة أخرى وقد يقال ان أخذ المدين الوثيقة او تقطيعها لا يفيد فائدة
 حينئذ فلا وجه لقطعها لقطعها كما قال المصنف وذلك لانه اذا أخذ المدين الوثيقة
 فادعى من له الدين انها قطعت منه فالقول قوله كما يأتي فلا فائدة حينئذ في القضاء له بأخذها وان
 اخذها وقطعها لا يفيد ايضاً لان من له الدين يخرج عوضها من السجل وقد يجب بار الماراد قضي
 بأخذ الوثيقة أي بعد الخصم عليها وقوله او تقطيعها أي بعد الاشهاد على وفاء ما فيها او كتب وثيقة
 تنافضها وقد يقال ان الخصم عليها لا يفيد لجواز ان رب الدين يدعى أنها قطعت منه وان المدين
 اخذها وخصم عليها فالاولى ما قاله ح والخزري من انه يقضى بأخذها لخصم عليها ثم ترد لصاحبها
 وهو صاحب الدين (قوله بأخذ المدين الوثيقة وبالخصم عليها) أي وتبقى بعد ذلك بيد ربها وهو
 صاحب الدين كما عليه العمل كما في ح عن ابن عبد السلام ونقله تفت عن الحضراوي وهو ابو القاسم
 الخزري صاحب الزواني وكلام الشارح يقتضي انه يخصم عليها فبقى عند المدين وليس كذلك
 لما علمت انه لا فائدة فيه الا ان يحمل على ما اذا كان الخصم بالاربية فيه بان كان بخاطر رب الدين
 وختمه (قوله على رب الدين) أي الذي اقتضى دينه (قوله قال صاحب التكملة) هو العلامة
 النوبري والمراد بالتكملة تكملة شرح شيخه البساطي فانه قد ترك مواضع من المتن لم يكتب عليها
 فكتب عليها النوبري وسماه التكملة (قوله الخزم) بالحاء المهملة والزاى المعجمة اذ رأى
 السديد (قوله وكاتبه براءة بينهما) أي بان يكتب في ورقة أخرى ان فلان ارب الدين وصنعه دينه من

فلان او ابرا المدين منه وكتب الشهود بخطوطهم على تلك الورقة (قوله قضى) اى قضاء
 الزوج او وارثه وقوله باخذ وثيقة صدق اى ايقعها عنده وايقعها (قوله ومحقوق الذنب) اى
 نسب الولد بالزوج اذا اختلفا فى ذلك الولد هل هو منه او لافانه يعلم من تلك الوثيقة تحققة به وعدمه
 اذا كتب فيها تاريخ عقد النكاح (قوله ولربها) اى وهو صاحب الدين يعنى ان وثيقة الدين
 اذا وجدت بيد من عليه الدين فطالبها احبها وقال سقطت او سرقته منى وقال من عليه الدين بل
 دفعت ما فيها فالقول قول رب الدين وله اخذ الوثيقة من المدين ان حلف على سقوطها او سرقتها
 وانه لم ياخذ ما فيها ولا ابرأ منه ولا احوال به (قوله وعائيه) اى على المدين دفع ما فى الوثيقة من الدين
 (قوله وقضى لراهن الخ) حاصله ان الرهن اذا وجد يد راهنه فطالبه المرتن بدين الرهن فادعى
 لراهن انه دفعه اليه فكذب المرتن وقال لم تدفع شيئا منه وارهن سقط منى او سرق منى فالقول
 قول الراهن بيمينه ويبرأ من الدين هذا اذا قام المرتن على الراهن بعد طول من حوزا رهن الرهن
 فاقام بالقرب كان القول قول المرتن بيمينه (قوله بل ادعى سقوطه او غاربه او سرقته الخ)
 فى ثبوته بين دعوى الاعارة وغيره فانظر بل التفصيل انما هو فى غير الاعارة كدعوى السرقة
 او الغصب او السقوط واما فى الاعارة فالقول للراهن مطلقا قام المرتن عن قرب او بعد انظار
 (قوله ولم يصدق) اى والحال ان المرتن لم يصدق فى دعواه انه دفع الدين الذى عليه (قوله
 بعد طول) اى من حوزا رهن للرهن وقوله فان قام بالقرب اى من حوزا رهن لرهنه والقرب
 عشرة ايام فاقول والبعد ما زاد عليها كذا اقرر شيخنا (قوله فالقول للمرتن) الاولى فالقول لربها
 مطلقا سواء قام بالقرب او بعد طول (قوله ان ادعى من الاعانة بالوثيقة) اى فاشأن ان الوثيقة توضع
 فى الجيب واما الرهن فاشأن ان يوضع فى الصندوق فيندر سقوط الرهن بالنسبة للوثيقة (قوله
 كوثيقة زعم ربها سقوطها) هذا تشبيه فيما تضمنه قوله وقضى لراهن الخ من أنه لا شئ للمرتن
 وحاصله ان من ادعى على آخر بدين وزعم ان له وثيقة به وانها سقطت او تلفت ولم توجد يد احد
 فقال المدعى عليه قد دفعت لك الدين وقطعت الوثيقة فالقول قول المدعى عليه ولا يلزمه الا ليمين
 أنه وفاه جميع الدين وذلك لان فقد الوثيقة من يد المدعى وهو رب الدين بمنزلة شاهد المدعى عليه
 فيحلف معه (قوله يدفع الدين ربه) اى بانه قد دفع الدين ربه (قوله وليس على المدعى عليه)
 اى الذى هو المدين الا ليمين وذلك لان فقد الوثيقة من يد رب الدين شاهد لاليمين فيحلف معه
 (قوله لوجود الوثيقة بيد المدين فيها) اى بخلاف ما هنا فلم توجد الوثيقة بيد احد (قوله فهو)
 اى هذه المسئلة وهى قول المصنف كوثيقة زعم ربها الخ (قوله وهى) اذا تقاعدت التى قالوها
 مخصوصة بهذه اى يخرج من عمومها هذه المسئلة (قوله ولم يشهد شاهد لها الا بها) جملة مستأنفة
 لا ارتباط لها بالمسئلة قبلها (قوله يعنى ولم يكن) اى والحال انه لم يكن الخ وأشار الشارح الى
 ان ما ذكره المصنف من ان شاهد الوثيقة لا يجوز له ان يشهد بما فيها الا بعد حضور ما يقيد بآمرين
 الاول ان يكون الشاهد غير متذكر للقضية واما ان كان متذكرا لمالات توقف شهادته على حضورها
 وانه انى ان يكون المدعى عليه متذكر للحق من اصله او مدعى المدعى عليه والمدعى يدعى دفع بعضه
 والحال ان الوثيقة مكتوبة بما دفع فلذا كان الشاهد غير مستحضر لما دفع فلا يشهد الا بها

* (باب فى بيان اسباب الحجر) *

الحجر صفة حكيمه توجب منع موم وفهام نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته او تبرعه بزيادة على ثلث

ماله فدخل على الثاني حجر المربض والزوجة ودخل بالاول حجر الصبي والمجنون والسفيه والفلس
والرقيق فيمنعون من التصرف في الزائد على القوت ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع
والشراء وأما الزوجة والمرضى فلا يمنعان من التصرف اذا كان غير تبرع او كان تبرعا وكان ثلث
مالهما وأما تبرعهما بزائد عن الثلث فيمنعان منه (قوله ومنها الدين) أي ومن اسباب الحجر الدين
واراد به الفلس لاجل الدين وقوله والسفيه اراد به التبذير وعدم حسن التصرف في المال أي ومنها
ايضا الرق والنكاح بالنسبة لازوجة فاسباب الحجر سبعة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك
(قوله المجنون بصريح) أي وهو الذي يلبسه المجنى وقوله او وسواس وهو الذي يخيل اليه وسواس
كان كل منهما مطلقا ومنقطعا وحمل الشارح المجنون في كلام المصنف على ما صرح او وسواس
لان ما بالاطبيع أي غلبته السوداء لا يبق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف (قوله ان كان) أي
ان كان له اب او وصى وجن قبل بلوغه وقوله والا أي وان لم يكن له اب ولا وصى او وجدا - وهما
ولكنه جن بعد البلوغ فالذي يحجر عليه المحاكم (قوله ثم ان كان) أي بعد الافاقة صغيرا او كان
كبيرا السكنه سفيه (قوله والا فلا) أي والا بان كان ليس صغيرا ولا سفيها بل رشيدا فلا يحجر عليه
بعد الافاقة من المجنون (قوله من غير احتياج الى فك) راجع لقول المصنف للافاقة أي انه بمجرد
الافاقة اذا افاق رشيدا فان الحجر ينكف عنه ولا يحتاج لحكم المحاكم بفككه (قوله والصبي) أي
الذكر محجور عليه أي بالنسبة لنفسه وأما للبلوغ بالنسبة لماله فسيأتي في قوله لمحفظ مال ذي الاب
بعده والاراد بالحجر عليه بالنسبة لنفسه حجر الحضانه من تدبير نفسه وصيانة ماله من الهلاك
او الفساد فيه (قوله ان ذكر) أي من الاب ووصيه والمحاكم ووجاهة المسلمين (قوله ذهب
حيث شاء) أي ولا يمنع من الذهاب لا تنكك المحجر عنه بالنسبة لذاته والحاصل انه متى بلغ عاقل
زال عنه ولاية الاب والوصى والمحاكم من حيث تدبير نفسه وصيانة ماله من حيثة اذ يؤمن عليه حينئذ من
وقوع نفسه في مهو او فيما يؤدي لقتله او عطيه وحينئذ فلا يمنع من الذهاب حيث شاء الا ان يخاف
عليه الفساد بحاله مثلا والا كان لا شيء او وصيه او الناس اجدين منعه (قوله بالنسبة لنفسها)
أي وأما المحجر عليه بالنسبة لماله فسيأتي في قوله وزيد في الانثى الخ (قوله أي الانزال) أي انزال
المني مطقة في نوم او نطقة (قوله وان كان الاصل فيه) أي وان كان المعنى الاصل للحكم الانزال
في النوم (قوله والحيض) أي الذي لم يتسبب في جاءه والا لم يكون علامة اهشش (قوله أي
النبات المحشن) أي النبات للشعر المحشن وظاهره ولو حصل في زمن لا يثبت فيه عادة وقوله للعانة
متعاقب قول المصنف والانبات (قوله فانه يتأخر) أي فان نبات الشعر في الابط ونبات الحية
والشارب يتأخر عن البلوغ وحينئذ فلا يكون علامة عليه لان المراد بالعلامة ما يحصل البلوغ
عندهما من غير تأخرهما (قوله الا في حق الله تعالى) أي ليس علامة على البلوغ (قوله تردد)
أي طريقتان الاولى للمازري والثانية لابن رشد وحاصل ما في المقام ان المازري قال ان الانبات
علامة على البلوغ على المشهور وقيل انه ليس بعلامة له فمالك في كتاب القذف من المدونة انه ليس
علامة على البلوغ وشوه لابن القاسم في كتاب القطع وظاهره لا فرق بين حق الله وحق الادمي وقال
ابن رشد هذا الخلاف بالنسبة لسائين الشخص وغيره من الآدميين من قذف وقطع وقتل وأما فيما
بينه وبين الله من وجوب الهلالة ونحوها فلا خلاف انه ليس بعلامة هذا يحصل ما في التوضيح
لكن ما نسب لابن رشد خلاف ما في المواق عن ابن رشد من أنه علامة مطلقا فافا هرا ن لابن رشد
طريقتاخرى رآها المصنف اشار بالتردد لتردد ابن رشد لقوله انه علامة مطلعا على ما نزل عنه المواق

وقوله ثانياً إنه ليس بعلامة في حق الله على ما نقله المصنف عنه في التوضيح (قوله في شأن البلوغ)
 أي أبا نائلاً ونفياً (قوله طالباً أو طالباً) أي كان مدعيها ومدعي عليه (قوله ادعى عدمه) أي
 لأجل عدم وقوع الطلاق وعدم القصاص منه أي فيصدق لأن أنكار البلوغ شبهة والمحدود ندره
 بالشبهات (قوله ولو بالانبات) أي هذا إذا كان دعواه البلوغ بالانزاع أو المحض بل ولو بالانبات
 وفي عقب وخش أن ادعاه بالنسب لا يصدق ولا بد من اثبات ذلك وفيه نظر والذي في ح عن
 زروق ويصدق في الدين أن ادعى ما يشبه حيث يجهل التاريخ (قوله فلا ضمان عليه) أي وحينئذ
 فلا يصدق في دعواه البلوغ لوجود الشك في صدقه (قوله أن لم ير ب) المخطوط فيه ضم الساء وفتح
 الراء مبنياً للمفعول فالريبة واقعة عليه لأنه أي أن لم يقع منار يبة فيما قاله وأما على قرأته بكسر الراء
 مبنية للفاعل فالعنى أن لم يقع غيره في ريبة (قوله أن ادعى عدم البلوغ) أي وأما أن ادعى البلوغ
 فإنه يلزمه الطلاق دون الجناية للشبهة (قوله في مفهوم الشرط تفصيل) تحصل من كلامه أن
 المصبي يصدق في شأن البلوغ أبا نائلاً ونفياً أن لم ير ب ولم يشك في صدقه فيما حبر به فإن ارتب
 فلا يصدق في الأموال ويصدق في غيرها كالطلاق والجناية أن ادعى عدمه فإن ادعى وجوده
 صدق في الطلاق فقط دون الجناية لأن الريبة في قوله شبهة ندره المحد عنه (قوله وللولي الخ)
 حاصله أن المير إذا تصرف في ماله بمعاوضة مالية بغير إذن وليه وكانت تلك المعاوضة على وجه
 السداد ولا جمل انفاقه على نفسه فيما لا بد له منه واستوت المصلحة في إجازتها وأوردتها فإنه ثبت
 لوليها إذا اطلع عليها الخيارات بين إجازتها وأوردتها وهذا هو المشهور ولا فرق بين كون المبيع عقاراً
 أو غيره ولولم يكن عنده غيره قاله في البيان إذا باع اليتيم دون إذن وصيه أو صغير بدون إذن أبيه شيئاً
 من عقاره أو أصوله بوجه السداد في نفقته التي لا بد له منها وكان لاشئ له غير الذي باع أو كان له غيره
 ولكن ذلك المبيع أحق ما يباع من أصوله فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها أن المبيع يرتد على
 صكل حال ولا يتبع بشئ من الثمن لأن ذلك المشتري سلطه على اتلافه وهو قول ابن القاسم وهو
 أضعف الأقوال القول الثاني يرتد المبيع أن رأى الولي أن الرذاه والوجه والمصلحة ولا يبطل الثمن عن
 اليتيم ويؤخذ من ماله الذي مونه بذلك الثمن فإن ذهب ذلك المال الموجود المصوب وتجدد له مال
 غيره فلا يتبع بالثمن فيه وهو قول أصبغ القول الثالث أن المبيع يعرض ولا يرتد إن كان قد باع بأقل
 من الثمن أو باع ما غيره أحق بالمبيع منه في نفقته فلا يختلف في أن المبيع يرتد ولا يبطل الثمن عن اليتيم
 لأدخاله إياه فيما لا بد له منه (قوله أو غيره) أي وهو وصيه والحكم ومقدمه (قوله يرتد تصرف
 مميز) أي ولولي عقاره ولو كان لاشئ له غيره تنبيه قول المصنف وللولي رد الخ أي وله إجازته فاللام
 للتخيير وهذا إذا استوت المصلحة في الإجازة والرد فإن تعينت في أحدهما تعين ويصح جعل اللام
 للاختصاص والمعنى وللولي لا غيره يرتد تصرف مميز وهذا لا يتأني أن الرد متعين إذا كانت المصلحة فيه
 وإن الإجازة كذلك تعين إذا كانت المصلحة فيها (قوله بمعاوضة) أي على وجه السداد فإن كان
 البيع بالقيمة أمالو باع بأقل من ثمن المثل نعم الرد ولا بد أن يكون تصرفه لأجل انفاقه فيما لا بد له
 منه والألتحم الرد ولا يتبع بالثمن اتفاقاً (قوله إذا لم يكن الخ) أي بان كان انفاقه فيما لا بد له منه (قوله
 وحمل عند جهل الحال على أنه انفاقه فيما لا بد له منه) فيه نظر بل يحمل عند جهل الحال انفاقه
 على التبذير لأنه الغالب على المأجور كافي نقل ح وابن عرفة (قوله اتبع به في ذمته) صوابه
 لم يتبع به في ذمته انظر بن (قوله أي للميز) أي المحجور عليه لسعرا وسعفه (قوله أو علم وسكت)
 فيه فظن أن تصرفه في هذه الحالة ماض ليس له ردّها إذا رشت لأن سكوت الولي مع علمه أمضاه ففي

المواقي واذا تصرف المحجور برؤيا موميه وطال تصرفه فافتى ابن الحجاج وابن عتاب وابن رشد ان
ما تحقه من دين فانه يلزمه وان تصرفه ماض قال البرزني في نوازله وبه العمل (ف قوله رد تصرف نفسه
ان رشد) اى سواء كان تصرفه بما يجوز لولى ردّه كالمواضة او بما يجب عليه ردّه كالعتق والهبه
واما وارث المحجور البائع فهل ينقل له ما كان لمورثه من ردّ التصرف ام لا قولان والمحصل ان المحجور
اذا تصرف ببيع او هبة او عتق ولم يطاع على ذلك الا بعد موته فهل لو ارثه ان يرده من بعده كما كان
يرده هولو كان حيا ولا يرده قولان مرجحان انظر بن (ف قوله ان رشد) ما ذكره المصنف من تخيير
بعد رشد هو الذى صرح به ابن رشد ولم يحك فيه خلافا وعليه اقتصر ابن عرفة وغيره وخالف في ذلك
ابن سلون وابن عتاب فقالا ان الولى اذا لم يعلم بالنكاح ولا بالبيع حتى رشد المحجور فان ذلك يمضى
انظر المواقي (ف قوله انما يأتى عن قول ابن القاسم الخ) هذا الكلام ربما يوهى من الخلاف الا ترى
جافى كل من الصغير الممهل والسفيه الممهل وليس كذلك بل ذلك الخلاف انما هو السفيه
البالغ الممهل واما الصغير الممهل فلا خلاف في ردّ تصرفه وحينئذ فمحل كلام المصنف شامل لما
اذا لم يكن ولى للمحجور ظاهر بالنسبة للصغير المميز من غيرا - تباح البناء على قول ابن القاسم المرجوح
وانما يحتاج لذلك البناء بالنسبة لاسفيه فتأمل (ف قوله ولو حنت بعد بلوغه) مباغة في أن لما رز
والامضاء اى هذا اذا كان تصرفه بغير يمين او يمين حنت فيه قبل البلوغ بل ولو كان تصرف
بيمين حنت فيها بعد بلوغه (ف قوله لا يفعل كذا) اى لا يدخل دار زيد مثلا وقوله فله رد ذلك اى الذى
حلف به وهو العتق والصدقة وله امضاؤه وهذاهو المشهور بخلاف ابن كاتبة القائل اذا حنت بعد
بلوغه لزمه ما حلف به من صدقة او عتق وليس له ردّه وهذا القول هو المردود عليه بلوفى المتن واعلم
ان محل الخلاف اذا كان الحنث بعد بلوغه ورشده فلو حنت بعد البلوغ وقبل ان رشد كان كما وحلف في
حال صغره وحنث في حال صغره فان دخلها قبل بلوغه او بعده وقبل رشد فلا يلزمه ما حلف به اتفاقا
في صورتين ولذا قال ح لوقال المصنف ولو حنت بعد رشد لكان ابن واوضح واما لو حلف السفيه
في حال سفهه وقبل الحلو ف على تركه بعد رشد فان كان الحلف بالطلاق لزمه قول واحد وان
كان الحلف بمال كعتق او صدقة او نحوهما فظاهر المدونة والمقدمات انه لا يلزمه واستظهره ابن
رشد وفي سماع ابن القاسم انه يلزمه (ف قوله واعتبر في ولايته عليه) اى على محل الطلاق حال
النفوذ لا حال التعليق فاذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها اثنا وفعّل المحلوف
عليه وترزوجه بعد زوج لم يلزمه الطلاق لانه لم يكن مال كالحل الطلاق وهو العصمة حال نفوذ
الطلاق ولو اعتبر حال التعليق لوقع الطلاق لمحلله حينئذ وتقرر بالخلافه بين ما هنا وما مر
بقتضى اعتبار حال النفوذ لا حال التعليق اى وقد اعتبر في هذه المسئلة حال التعليق لا حال النفوذ
(ف قوله او وقع الخ) هذا مباغة اضافى ان له الامضاء والرّد بعد بلوغه ورشده اى ولو صدر منه ذلك
التصرف على وجه النظر والسداد فلا يلزمه امضاؤه (ف قوله فلا رد له) اى خلافا لظاهر المتن من
ان له الرد والامضاء مطلقا سواء استمر الحال على ما هو عليه او تغير بزبادة فيما باع او نقص فيما
اشترى (ف قوله والتعقيق الاطلاق) اى كما قاله الشيخ احمد الزرقاني ورجحه شيخنا (ف قوله والارادة الغلة
ايضا) اى والابان علم ذلك المشتري ان هذا البائع مولى عليه فانه يرده الغلة كما يرده المبيع ولو كان
امة تزوجه المشتري لغيره فولدت منه فتردهى ولدها فان ولدت من المشتري ردّها مع قيمته المولود
وترد الغنم بنسلها والارض ولو بنيت وله قيمة بناءه متقولا لانه كالغاصب (ف قوله فترد الغلة مطمعا
الخ) هذا ما اعتمدته عقب وقال الشيخ سالم السنورى يفوز المشتري من غير الميز بالغلة مطلقا علم انه

مولى عليه ام لا لما تقدم ان المشتري يفوز بالغلة في البيع الفاسد ليوم الحكم الرد (قوله هذا هو
 الصواب) نحوه في ابن عرفة عن ابن يونس وكذا في المدونة ونصها في باب الردية فمن اودعته ودية
 فاستملكها ابنه الصغير فذلك في مال الابن فان لم يكن له مال ففي ذمته اه وظاهره كان اتلافه با كاه
 او بطرحه في البحر او بغير ذلك موقوف به ماله ام لا وما قول عبي بن عبد الله العجلي ولا يتبع به في ذمته فغير
 صواب واستدل عبي بقول الجرجاني ولا خلاف انه لا يتبع بالفن في ذمته قال طائي انه وهم لان
 كلام الجرجاني المذكور في الفن الذي اخذه الصبي فيما باعه وانه فاسد لا بدله منه ولا خلاف
 انه لا يتبع به في ذمته كما ذكره ح في التنبيه اثنا عشر انظر بن (قوله وضمن الصبي) مثله السفيه
 فما قيل في الصبي من الضمان الان يؤمن والا فلا ضمان ما لم يصون به ماله يقال في الفاس (قوله
 ان لم يؤمن عليه) نص ابن المحاسب ومن اودع صبي او سفيا او اقرضه فاتفقه لم يضمن ولو اذن له
 اهله في اتلافه قال في التوضيح وانما لم يضمن لان صاحب السلعة قد سلمه عليها وهو محجب ورعليه
 ولو ضمن المحجب لانه فائدة المحجب قال النخعي وغيره الا ان يصرف ذلك فيما لا بد له مما منه ولها مال
 فيرجع عليهم ما بال اقل مما اتلفا وما صوته من مالهما اه (قوله لم يضمن) اي لان ربه هو الذي
 ساطه على اتلافه ولو كان اتلافه له با كاه (قوله الا قد رماصون) اي صوته فاذا كان من عادته
 انه كل يوم يتغذى نصف فضة فباع ما امن عليه وصار يتغذى كل يوم بمئة انصاف فلا يضمن في
 ماله الا النصف الفضة لا ما زاد اه وقوله الا قد رماصون الذي في التوضيح عن النخعي وابن
 عبد السلام ارجوع عليه بالاقل مما اتفق ومما وجد من ماله فاذا كان ما واه اقل كما في المثال
 المذكور ضمنه واذا كان ما صرفه وصون به ماله اقل لزمه القدر الذي صرفه وصون به ماله تنبيه
 عكس كلام المصنف وهو ما لو اودع المميز شيئا ثم ادخر فاتفقه فانه يضمنه وان لم يعلم انه غير حائز
 التصرف (قوله يرجع على الذي يما ذكر) اي بما صون به ماله (قوله ان المال في ماله) اي
 ان كان له مال والا ففي ذمته اه بن (قوله والدية على العاقلة) اي ودية جنايته على نفسه او على
 عضو على عاقلة اذا كانت دية ذلك قدر ثلث الدية الكاملة فاكتر فان كانت اقل من ثلث الدية
 الكاملة ففي ماله فهو كالميز في ذلك اه وهذا القول الاول هو الراجح قول المصنف في التوضيح تبعا
 لاسر عبد السلام واتقول الاول اظهر لان الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه
 التكليف بل ولا التميز (قوله وفي المال هدر) اي والدية على العاقلة (قوله وصحت وصيته)
 اي في حال صحته او في حال مرضه (قوله تشبيه في صحة الوصية) اي بناء على ان المراد بالمميز فيما مر
 مطلق المحجور عليه انما هو لا سفيه ر قوله او في جميع الخ بناء على ان المراد بالمميز فيما مر خصوص
 الصغير (قوله من ذكر) اي المميز والسفيه وشارح هذا الى ان الشرطي في كلام المصنف
 راجع لما بهد السكف ولما قبلها على خلاف ما ذهبه الاغلبية وانه انما افرد الصغير باعتبار من
 ذكر (قوله بار لا يتناقص) اي فيها لم يتناقص فيها كانت صحيحة واه كانت لفقر او غنى
 كان الموصى له صالحا او فاسقا اما ان تناقص كان يؤول او صيت لزيد بن ارقصيت لزيد بن ارقصيت
 كانت باطلة ولو كان الموصى له فقيرا (قوله بقرية) اي واما لو رمى بغيرها كابصائه لاهل
 المعاصي او لا اغنياء كانت باطلة (قوله تاويلان) الاول لابي عمران والثاني للنخعي (قوله الى
 حفظ) اي مع حفظ الخ اي مع صيرورة ذي الالب حافظا لماله وحامله ام لا ثم ان الجرجاني الصبي
 بالنسبة لنفسه بلوغه فقط ذكر ان الجرجاني بالنسبة لماله يكون بلوغه مع صيرورته حافظا لماله
 بعده فقط ان كان ذا اب ومع ذلك الموصى والمقدم ان كان ذا وصى او مقدم فذوالاب بمجرد

ميرورته حافظ المال بعد بلوغه ينفك الحجر عنه وان لم ينفك ابوه عنه قال ابن عاشر يستثنى منه
 اذا انفك الاب عليه في وقت يجوز له ذلك وهو عنوان البلوغ فانه لا ينفك الحجر عنه وان كان حافظا
 للمال الا انك الاب كان قبله ابن سهل عن ابن القصار (قوله مع انه) اي الاب الاصل اي والوصى
 فرع اي ومقتضاه ان يكون حجر الاب اقوى من حجر الوصى وحينئذ فيحتاج لانك بالاولى من حجر
 الوصى (قوله لان الاب لما ادخل الخ) حاصل هذا الجواب ان حجر الاب لما كان جراصاله من
 غير جعل ولا ادخال احد كان للولد ان يخرج منه من غير ان يخرج احد وحجر الوصى بالجعل
 والادخال فلا يخرج منه الا ما خرج الرضى الا ترى ان الولد اذا حجر عليه ابوه للسفاه قبل البلوغ
 ابعد من القرب منه بان قال الاب اشهد اني حجرت على ابني فان الولد لا يزال باقيا في حجره ولو صار
 يحسن التصرف في المال ولا ينفك الحجر عنه الا اذا قال ابوه فسكت الحجر عنه او يحكم حاكم باطلاقة
 (قوله ما لو حجر عليه) اي اسفه بان قال اشهد اني حجرت على ولدي وهل له الحجر عليه لاسفه بعد
 البلوغ او ولو قبله خلاف ذكره شيخنا في حاشيته وقوله لا ينتقل اي ذلك المحجور عليه من الحجر لا
 باطلاقة وهذا اقوى طريقين في المسئلة وانما يحجر عليه الاب لسفه بعد بلوغه اذا كان بقر به كالعام
 فان زاده لابته من حكم الحكم بالحجر انظر بن (قوله وكذا يقال في المقدم) اي انه لما ادخل الولد
 الحاكم الذي هو بمنزلة الاب في ولايته صار بمنزلة من حجر عليه الحاكم ومن حجر عليه الحاكم لا ينتقل من
 الحجر الا باطلاقة (قوله فافعله بعد ذلك على الحجر) اي وحينئذ تصرفه بعد موت الرضى كتصرفه
 قبل موته قال ح وهذا هو الذي جرى به العمل وذكروا البرزلى ايضا (قوله لانه) اي من مات
 وصيه قبل فكما الحجر عنه محجور عليه والخلاف الا في موضوعه السفاه المهمل (قوله والى معنى
 مع اي فالغاية هنا منصفة للغاية السابقة فيكون غاية الحجر مجموع الغايين (قوله بان التيمم المهمل
 يخرج من الحجر) اي حجر الصغر وهذا لا ينافي انه ان طرأ له سفاه حين البلوغ فانه يحجر عليه وقوله
 بالبلوغ اي اذا كان ذكرا واما الانثى فسبب اني انها لا يخرج من الحجر الا اذا عنت او ضي لها عام
 بعد البلوغ بها (قوله الا كدرهم) اي لا تصرفه بكدرهم فليس للولى رده بل يكون ماضيا ولا يحجر
 عليه فيه وانظر لو وهب له مال بشرط ان تصرفه فيه هل يعمل بذلك الشرط او لا وفي بن ان الهبة
 صحيحة والشرط باطل لوجوب حفظ المال (قوله لا طلاقه) هذا اراجح لما يخص السفاه البالغ
 (قوله واستلحاق نسب) اي كاستلحاقه لولد سواء كان لاهن فيه او لا (قوله وتبعها ما لها) اي
 ما لم يكن استثناء حين العلق والام يتبعها (قوله على غيره) اي فليس للولى ازيد ذلك ويدفعه
 عنه (قوله بالعفو عن جان) فاذا جنى شخص جنابة عمدا على محجور عليه او على ولي ذلك المحجور
 وليس لوليه رد عفو عنه بل يحضى ذلك العفو (قوله فليس له العفو) لانه مال فلعو عن عنه كان
 للولى رده وله ايضا رده ان رشد كامر (قوله وتصرفه قبل الحجر) اي سواء كان سفاه اصليا غير
 طارئا او طرا بعد ان بلغ رشيدا فالخلاف المذكور جار في المسئلتين كما قال ابن رشد والراجح منه القول
 الاول خلافا لبق حيث جعل موضوع الخلاف المذكور الصورة الاولى وجعل في الثانية قولين على
 حد سواء ونص كلام ابن رشد في الاسمعة واما التيمم الذي لم يوص به ابوه لاحد ولا اقام السلطان عليه
 وايما ولا ناظر في ذلك اربعة اقوال احدها ان افعله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة رشيدا كان
 او سفاهيا معلنا بالسفه لو غير معلن اتصل سفاهه من حين بلوغه او سفاهه بعد حصول الرشده من غير
 تفصيل في شئ من ذلك وهو قول مالك وكبراه اصحابه ثم قال اربع ان يتطرق الى حاله يوم بيته واتباعه
 وما قضى به في ماله فان كان رشيدا في احواله جازت افعا له كلها وان كان سفاهيا لم يجوز منها شئ من غير

تفصل بين ان يتصل سفعه ولا يتصل وهو قول ابن القاسم واتفق جميعهم ان افعاله جائزة لم يرد منها
 شيء اذا جهلت حالته ولم يعلم برشد ولا سفه وانظر بقية الاقوال في ح ا ه بن (قوله عبد الرحمن ابن
 القاسم) اى المصرى تليد الامام مالك لا المذنب شيخ الامام (قوله ان الصبي والانثى) اى الماهلين
 وقوله ترد تصرفاتها اى اتفاقا الى ان يبلغ الصبي والى ان تنمس الانثى وتعد عدس الحيض او تقضى
 سنة بعد دخول الزوج بها (قوله وزيد فى الانثى المحجورة) اى ذات الاب والوصى والمقدم اى
 زيد فى خروج الانثى المبكر من حجر الاولياء لثلاثة شرطان دخول الزوج بها وشهادة العدول على
 صلاح حالها وعلى هـ ذاف ذات الاب لا ينفك الحجر عنها الا بأموار أربعة بلوغها وحسن
 تصرفها وشهادة العدول بذلك ودخول الزوج بها واماذن الوصى وان تقدم فلا ينفك الحجر عنها الا
 بأموار خمسة البلوغ وحسن تصرفها وشهادة البينة بذلك ودخول الزوج بها وفك الوصى او
 التقدم فان لم يفك الحجر عنها كان تصرفها مردودا ولو هنست او دخل بها الزوج وطالت اقامتها
 عنده (قوله من حفظ المال) اى بعد بلوغها (قوله وفك الوصى والمقدم) اى بعد البلوغ
 (قوله وشهادة العدول على صلاح حالها) اى شهادتهم بذلك بعد الدخول (قوله ويجرد الدخول
 فى ذات الاب كاف) اى فى فك الحجر عنها يعنى مع الشهادة برشدها ولا يحتاج لفك من الاب ولا
 لمضى مدة قدرها سنة او اكثر على ما قيل وقوله ويجرد الدخول الى كلام المصنف (قوله لم يرتب
 هذا على القول بالشهادة) اى على القول بخروجها من الحجر بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول
 (قوله لا ينفك الحجر الا بعد سنة من الدخول) اى والشهادة على صلاح حالها بعد دخالها فلو قال
 المصنف وزيد فى الانثى مضى سنة بعد الدخول وشهادة العدول بصلاح حالها كان ماشيا على ما به
 العمل ويكون قوله بعد ولو جردا بوها حجرا على الاظهر واقعا فى محله (قوله ولا يقبل منه انها
 سفية) اى دعوا انه انما جردا الحجر لسفها فلا ينفك الحجر عنها الا اذا فكه (قوله الدخول) اى
 مجرد الدخول على المعتمد والشهادة المذكورة (قوله او مضى عام) اى بعد الدخول وقوله
 او اكثر اى ستعاو او سبعة وهذا على مقابل المعتمد (قوله فلا بد من فك بعد الدخول) هذا
 هو المتعين لما ذكره ابن رشد فى المقدمات ونقله ح والتوضيح من أن المشهور المعتمد به فى
 المذهب ان ذات الوصى او المقدم لا تخرج من الولاية ما لم تطلق من الحجر وان عنست او دخل بها
 الزوج وطال زمانها وحسن حالها والقول بأنها كذات الاب لا يتوقف فك الحجر عنها على اطلاقها لابن
 الماجشون (قوله فافعه المأمردودة) اى اتفاقا حيث علم سفعها فان علم رشدها فى بن مضى افعالها
 وفى عجب عن الناصر ردّها حتى ينفك الحجر عنها بمضى سنة بعد الدخول بها وتنمس وتعد عدس الحيض
 (قوله وهى لا تدخل) اى لان المصنف قال وزيد اى فى الانثى المحجورة على ما سبق فى المذكور
 المحجور عليه وهو حفظ مال ذى الاب وفك وصى ومقدم (قوله وللأب ترشدها) اى بأن يقول
 لها رشدتك ورفعت الحجر عنك فاذا قال لها ذلك ارتفع الحجر عنها وصارت تصرفاتها ماضية قال
 لها ذاك قبل دخولها او بعده شهدت العدول بصلاح حالها أولا محل توقف فك حجر ذات الاب
 على الامور الاربعة السابقة اذا لم يرشدها ابوها وكذا بقى قال فى ذات الوصى (قوله وكذا بعده)
 اى وكذا لم يرشدها بعد الدخول ويجرد ترشدها انك الحجر عنها (قوله كالوصى) اعلم ان الوصى
 قيل انه كالاب فله أن يرشد المبكر قبل الدخول وبعده وقيل ليس له ذلك حتى يدخل بها زوجها
 وعلى كل فهل الوصى مصدق فى ذلك وار لم تعرف البينة رشدها وبه قبل وليس له ذلك الا بعد
 نبوت رشدها وقاله ابن القاسم فى معاصغ اصبح ونحوه لعبد الوهاب والمعتمد من هذه الاقوال انه

ليس له ترشيدها الا بعد الدخول فالادخالت كان له ترشيدها ولولم يعلم ترشيدها من غيره وهو الذي جرى به العمل انظر بن (قوله من غيرهما) اى من غير الاب والوصى وهذا ظاهر فى أن قول المصنف ولولم يعرف رشد هاراجع لاثنتين ونحوه امتت واعتضه مافى فقال الصواب انه خاص بالثانية اذ هى التى فيها الخلاف المشار له بل واما الاولى فلا خلاف فيها وبه ذاقترح انظر بن (قوله وظاهره أن تصرفها) اى تصرف المرشدة التى رشدها ابوها قبل الدخول ماض اى وهو كذلك خلافا لمخس وعقب حيث قال برده وان كانت لا تزوج الابرضاها قال بن وهو خروج عن المذهب لان الترشيد لا يتبع بعض (قوله والراجح لا) اى والراجح ان مقدم القاضى ليس له ترشيدها بعد الدخول بل وكذا قبله وهذا اذ لم يعلم رشدها بالمدينة والا كان له ترشيدها والحاصل ان معلومة الرشد يجوز ترشيدها مطلقا قبل الدخول وبعده لكل من الاب والوصى والمقدم ومجهره الرشد يجوز للاب ترشيدها قبل الدخول وبعده وللوصى بعد الدخول لا قبله ولا يجوز للمقدم ترشيدها لا قبل ولا بعد ومعلومه السفة ترشيدها الغوم مطلقا (قوله مطلقا) اى قبل الدخول وبعده (قوله ولولم يعلم) اى الرشد من غيره (قوله لم يطرأ الخ) واما لو طرأ عليه بعد البلوغ فمخبر عليه للمحكم للاب كالم (قوله الاب الرشيد) اى فان كان سفيها فلا كلام له وللوليه الاتباع على الابن الخاص مغاير للقديم على ابيه (قوله وان لم يكن له سبب مما يأتى) اى من الاسباب الالائية فى قوله وانما يساع عقاره الخ وكلامه يقتضى ان المنفى اشتراطه وجود سبب مما يأتى وهذا لا ينفى انه لا بد من وجود سبب اى سبب كان وهو كذلك اذ لا يحل للاب فيما بينه وبين افعه ان يبيع بدون سبب اصلا انظر بن (قوله عند كثير من اهل العلم) اى كان سلمون والمتبطل وقال ابن رشيد تصرف الاب يحل على غير السداد حتى يثبت خلافه ويحل هذا الخلاف اذا باع الاب متاع ولده من نفسه واما لو باعه لغيره فهو محمول على السداد والنظر اتفاقا حتى يثبت خلافه اذا علمت هذا تعلم ان الاولى للشارح ان يقول لمحله على السداد ولولم باع متاع ولده من نفسه عند كثير من اهل العلم لكان اظهروا بين المراد واذا كان يبيع الاب متاع ولده لا اجنبى محمولا على النفي والسداد اتفاقا فلا اعتراض للابن بعد رشد فيما باعه عليه ابوه ابن حبيب عن اصبحضى بيده وان باع لمنفعة نفسه ثم رجع اتول ابن القاسم ان باع لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فبيع اه واطلق فى الفسخ فظاهره كان الاب وسرا لم لا وهو كذلك عند ابن القاسم ابن رشيد حكم ما باعه الاب من مال ولده الصغير فى مصلحة نفسه او جاباه برده مع القيام ويغرم قيمته مع الفوات (قوله مطلقا) اى كان المبيع عقارا او غيره (قوله فبيد ان السبب) المراد ببيانه اثباته بالبينة لا بمجرد ذكره بالاسان وان لم يعرف الامن قوله كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد والتوضيح انظر بن والحاصل ان الاشياخ اختلفوا فيما اذا باع الوصى عقارا يقيم هل يصدق الوصى انه باع لذلك السبب ولا يلزمه اقامة البينة عليه ولا يصدق ويلزمه اقامة البينة عليه قولان بخلاف الاب اذا باع عقارا بانه الذى فى حجره فانه لا يكلف اثبات الوجه الذى باع لاجله بل فله ذلك محمول على النظر (قوله بخلاف ظاهر المصنف تشهير القولين معا) اما الاول فقد شهره ابو القاسم المجزبرى فى وثائقه واما الثانى فقد فهم ابو عمران وغيره المدونة عليه كما فى ابى الحسن وهذا يقتضى ترجيحه انظر بن (قوله والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة الخ) هو ظاهر اذا كان المبيع لغير حاجة اما اذا كان محاجة فلا وصى ان يبيع بالقيمة كما نص عليه المتبطل وحينئذ يقال لم يكن له فى هذا الغرض ان يهب هبة الثواب واجاب الشيخ المسناوى بما حاص له ان هبة الثواب انما يقضى فيها بالقيمة بعد الفوات لان الموهوب له قبل الفوات مخير بين الرد واعطاء القيمة والقيمة التى يقضى بها بعد

الفوات انما تمت برب يوم الفوات ومن الجثر ان تنقص قيمته يوم الفوات من قيمته يوم الهبة وهذا ضروري
 باليتم فانه لما عجز الوصي هبة الثواب بخلاف البيع فانه بالاعتقاد يدخل في ضمان المشتري يوم
 البيع فاذا حصل نقص بعد ذلك فلا ضرر على اليتيم اه بن (قوله واهماله) اى من ومضى
 ومقدم (قوله وما كمل البيع) اى ما قد بيعه (قوله وحيازة الله هو دله) اى واطلاع
 الله ودعا به ان كان عقارا بان يرسل القاضى جماعة يعلمون عليه ويعطون به من داخل ومن
 خارج ثم يقولون للحاكم هذا الذى خزناه واطلناه عليه هو الذى شهد عندك بانه ملك للصغير
 او يرسل القاضى معهم احدان مارة فيقولون له بعد الوفاء به هذا البيت الذى خزناه واطلناه
 عليه هو الذى شهد به عند القاضى انه ملك لليتيم (قوله هو الذى شهدنا بانه ملك الخ) هذا اذا
 كانت بيعة الحيازة هي بيعة الملك وقوله او شهد الخ اذا كانت غيرها (قوله خشية الخ) علة
 للاحتياج لبيعة الحيازة (قوله والتسوق) اى وثبوت التسوق للبيع اى لما شئى الذى اريد بيعه
 وقوله اى اظهره لاي بيع والمصاداة عليه اى امرة به المدة (قوله وعدم الغا فزائد) اى وعدم وجود
 من يدفع زائدا على ما اعطى فيه من الثمن (قوله والسداد الخ) لا يقال الوصى لا يبيع الا بقبضة بان
 يكون الثمن زائدا على القيمة بقدر الثلث والوصى مقدم على الحاكم فهو اقوى منه فحق قضاءه ان
 الحاكم لا يبيع بالسداد لانا نقول هذا ممنوع بل الوصى يبيع بقبضة وغيره من الاسباب الالتمية
 والحاكم لا يبيع الا بالحاجة فصار الوصى بهذا الاعتبار اقوى اه بن (قوله وفى زوجه) اى وعدم
 لزومه بل يكفي ان يقول ثبت عندى بالبيعة الشرعية ان الولد الغلام يقيم مهمل وانه ملك محلا فى
 جهة كذا الخ (قوله نص رحمه) اى فى السجل الذى يكتب فيه الوقائع التى حكم فيها (قوله بذلك)
 اى بالامور المتقدمة بان يكتب فى السجل ثبت عندى بشهادة فلان وفلان يقيم وشهادة فلان وفلان
 اهماله وبشهادة فلان وفلان ملكه لمحل فى جهة كذا الخ (قوله قولان) وما به تردد انظر للمواقف
 وعلى القول ب لزوم التصريح بأسمائهم فاذا ترك التصريح بنقص حكمه على الظاهر قس على ما على ما اذا
 ترك ذلك فى البيع على الغائب (قوله واما الغائب) اى اذا اراد الحاكم بيع مال لاجل دين عليه
 او لاجل نفقة زوجته او لاولاد فلو لا ذلك (قوله اى كافل) اشار بهذا الى ان المراد بالحاضن الكافل
 الذى يكفل اليتيم ذكر اى كان او انثى قريبا واجنبيا (قوله فلا يبيع متاعه الخ) حاصل فقه المسئلة
 ان الكافل اذا جرى العرف بتوليته امر اليتيم والنظر فى شأنه كان تصرفه صحيحا فى القليل والكثير
 اذا كان التصرف لمصلحة وان لم يكن عرف بذلك فالمشهور انه لا يعضى تصرفه لافى القليل ولا فى
 الكثير والذى جرى به العرف من مضى التصرف فى القليل دون الكثير ولا يتم الزرع للحاكم فى
 الكثير ولا فرق فى ذلك بين كون الكافل ذكرا او انثى قريبا واجنبيا خلافا لما يروى عنه تعبير المصنف
 بحاضن من اختصاص ذلك بالعرف (قوله واستحسن ان العرف كالنص) اى ان العرف الجارى
 بتوليته امر اليتيم والنظر فى شأنه كالنص على رصايته ونقل ابن غازى رواية عن مالك ان الكافل
 بمنزلة الوصى بدون هذا العرف وذكر ابو محمد صالح ان هذه الرواية جيدة لاهل البوادر لانهم
 يهملون الابصار (قوله وغيرهم) اى كاهل الذين لا يعرفون الا بصاعلى اولادهم الصغار
 وكل من مات عن صغار يعتمد فى تربيتهم على اخ لهم كبير او ام اعم (قوله بشروطه) اى وهوان يكون
 البيع لواحد من الامور الالتمية (قوله وعمل بامضاء اليسير بن هلال فى بيع الحاضن على
 محضونه اليتيم الصغار اضطراب كثير والذى جرى به العمل مالا يصح فى نوازل من التفريق بين
 القليل والكثير (قوله فيجوز فى التساهل اليسير) ثم قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع الا بشروط

وهي معرفة المضانة وصغر المحضون والحاجة الموجهة للبيع وقهاه المبيع وأنه أحق بالبيع من غيره ومعرفة السداد في الثمن وتشهد بهذا الشرط كلها بينة معتبرة شرعا فإذا اخل شرط من هذه الشروط كان للمحضون إذا كبر الخيارات رد البيع وإضافته وقاله أبو الحسن أيضا ونقله في المعيار ابن (قوله أي الأخذ لمحجوره بالشفعة) أي سواء كان ذلك المحجور صغيرا أو سفيا (قوله وترك القصاص) أي ولو لم يكن سواء كان أباه أو غيره ترك القصاص الواجب للصغير بسبب الجنابة على إطرانه أو على أمه إذا كان ذلك الترتك نظرا أو مصلحة للمحجور وترك القصاص بالعفو عن الجاني (قوله وأما السفيه فينظرونه) أي فيما وجب له من القصاص أي وحيدته فلا يتأني لوليّه أن يترك ما وجب له وإذا نظر فيما وجب له من ذلك وعفى الجاني فليس لوليّه رد ذلك العفو كما تقدم في قول المصنف وفيه فقول الشارح كما مر في قوله وقصاص الأولى كما مر في قوله وفيه إيجاز يدق قوله الخ لأن قوله ونصاص مسئلة أخرى مغايرة لهذه (قوله فيسقطان) جواب شرط مقدرا وإذا حصل ترك ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فسد قطان وقد أشار الشارح لذلك (قوله ولا يعفو) أي لا يجوز لأولي أن يعفوا عن الجنابة خطأ مجانا أو على أقل من الدين أو مائة مائة فقد تقدم في قوله والقصاص فقول الشارح عن عمدة الأولى إسقاطه وقوله إلا لعسر أي من الجاني ويحتمل إلا لعسر الجاني عليه واحتياجه كما يأتي (قوله وهو ضى عتقه بعوض) يعني أن ولي المحجور إذا كان غريبا واستحق رقيق المحجور سواء كان صغيرا أو سفيها فان عتقه بمضى أي إذا كان العتق بعوض معين حين العتق وأما لو كان بغير عوض رد العتق سواء كان الولي مؤسرا أو عسيرا هدا هو الصحيح والفرقة بينهما النماه وإذا كان الولي أب المحجور كما في الشارح وما في خش مما يخالف هذا فغير صواب (قوله من غير مال العبد) أي بأن كان ذلك العوض من الولي أو من أجنبي فان كان العوض من مال العبد فان العتق رد إذا لمصلحة فيه للمحجور وعليه (قوله أي أبي المحجور الصغير الخ) أي كما مضى عتق الولي إذا كان أب المحجور صغيرا أو سفيا وإن بلا عوض معين حين العتق (قوله إذا كان غريبا به) أي إذا كان الولي الذي اعتقه غريبا به وبين ما إذا كان أولى الذي اعتقه أباه وأشار الشارح بهذا أن التشبيه في كلام المصنف غير تام (قوله وعزم) أي أذب والمراد بثمة قيمته (قوله وإنما يحكم في الرشد الخ) أي إذا احتج للعكم بن حصل تنازع وليس المراد أن هذه المذكورات لا بد منها من أحكام مطلقة (قوله من تقديم وصي) أي على الوارث في الصلاة على الميت وتعالى أمور تركه وفما عليه من الدين منها وغير ذلك (قوله ومن صحتها وفسادها) أي فلا يحكم بأن هذه الوصية صحيحة أو فاسدة إلا القاضي (قوله وفي الحبس المعقب) أي صحة وبطلانها وأصلا فلا يحكم بصحة الحبس المعقب أو بطلانه أو بأن هذا الحبس معقب أو غير معقب وإن هذا يستحق قبل هذا وهذا يشترك هذا إلا القاضي وأما الحبس غير المعقب فحبس على فلان وفلان مثلا فلا يقيم بالقضاء لسكون المحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل المعقب الحبس على الفقراء لأنهم لما كانوا لا يقطعون ما الروقف عليهم بمنزلة المعقب وحينئذ فلا يحكم في شأنه إلا القضاء (قوله وأمر الغائب) أي غير المفقود لأن لزوجه الرفع للقاضي والولي والى المساء أو يقال مراده بالغائب ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاحهم لأن الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه (تنبيه) من جملة أمر الغائب فبفتح تكاحه لعدم النفقة أو لتضرر الزوجة بخلو انفراس فلا يفسخ نكاحه إلا القاضي ما لم يته مذر الوصو إليه حقيقة أو حكما بأن كان يأخذ دراهم على الفسخ والإقام مقامه جماعة المسلمين كما ذكر ذلك شيخنا العدوي (قوله والذهب)

اى انه لا يحكم في النسب اثباتا او نفيا الا للقضاء فلا يحكم بأن فلانا من ذرية فلان او ليس من ذريته
 الا للقاضي (قوله ككون فلان له الولاء على فلان الخ) فاذا ثبت بينه على ان زيد اعتيق لابي
 او محمدى وان لى الولاء عليه وارثه اذ اقامت وحصل تنازع فالذى يحكم بأن لى الولاء عليه انما هو
 القاضي (قوله متزوج بغير ملك سيده) اى بأن كان متزوجا بحرة او بامه مملوكة لغير سيده وأما
 الرقيق المتزوج بغير سيده وكذا اذا كان غير متزوج اصلا فيقيم الحد عليه سيده اذا ثبت موجب
 الحد بغير علمه (قوله الاولى الخ) قد يقال ان التسفيه والترشيد هما قول المصنف ولا في الرشد
 وضده واما ما بعدهم اذ كان في قول المصنف وما لم يقيم وحديث فلا حاجة لهذا التصويب
 (قوله القضاء) اى ان هذه الامور العشرة لا يحكم فيها اذا احتج بالحكم الا للقضاء وزيد على هذه
 العشرة العتيق والطلاق واللعان فان حكم غير القاضي في هذه الثلاثة مضى حكمه ان كان صوابا
 وادب واما التقرير في الاطيان المرصدة على البر فانما يكون للسلطان او بالاشارة للقضاء فهم معزولون
 عن التقرير فيها كما ذكره شيخنا في الحاشية نقلا عن عجمي محل كون هذه المسائل الثلاث عشرة
 لا يحكم فيها الا للقاضي ان كان ولا يتعدر الوصول اليه حقيقة او حكما بان كان لا يأخذ دراهم على
 حكمه والا قام جماعة المسلمين مقامه فيما ذكره تقرير شيخنا عدوى (قوله لم يخطر هذه العشرة)
 اى لم يظن بها اى لم يخطر بعضها كالقصاص وقوله او تعلق حق الله اى بالنظر للنسب واما ما به خلو
 فيعتد حق الله والمخاطر في الحدود (قوله او حق ما ليس موجودا) اى كالغائب والحبس المعقب
 (قوله والمراد الخ) اشار بهذا الى ان المحصر في كلام المصنف اضاف الى انه بالنسبة للوالى ووالى
 المساء والحكم فلا ينافى ان نائب القاضي والسلطان مثل القاضي (قوله بخلاف الحكم واولى الخ)
 اى فلا يجوز ان يحكموا في هذه الامور المذكورة ابتداء فان حكمه وامضى حكمهم ان كان صوابا
 وادبوا (قوله الخوف عليه من ظالم) اى يأخذ غصبا (قوله اى اليتيم الذى لا وصى له) وباع
 الحاكم اوله وصى على احد المشهورين المتقدمين تبع الشارح في ذلك عجمي واصله شيخنا الشيخ سالم
 واعترضه طفي قائلا البيع لهذه الوجوه انما هو في اليتيم ذى الوصى خاصة كما صرح به في المدونة
 وكلام ابن رشد وغير واحد من الائمة كابن عرفة وغيره ما لا يتيم المهمل فقد تقدم ان الحاكم يتولى
 امره وانما يبيع لم حاجته فقط وحينئذ كلام الشيخ سالم غير مسلم وقوله على احد المشهورين
 يقتضى ان المشهور الاخر يقول ان الوصى له ان يبيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك اذ الوصى
 لا يبيع عقار اليتيم الا لوجه من هذه الوجوه اتفاقا وانما الخلاف في كونه تكاف اثبات الوجه
 الذى يبيع لاجله ولا يكلف اثباته ويصدق في ان البيع لهذا الوجه انظر بن (تنبيه) قوله اى
 اليتيم اى واما الصغير الذى له اب فقال في التوضيح ظاهر المذهب ان الاب يبيع على ولده الصغير
 والسفيه الذى في حجره الربع وغيره لاحد هذه الوجوه ولغيره او فعله في ربع ولده كغيره من السلع
 محمول على الصلاح وانما يحتاج لاحد هذه الوجوه الوصى وحده ثم نقل نحوه عن ابن رشد (قوله
 بشروطه المتقدمة) اى من ثبوت يثمه واهماله ولملكه لما قصد بيعه وانه الاولى الى آخر ما مر (قوله
 على احد المشهورين المتقدمين) اى في قول المصنف وهل هو كالاب والاولا ربع في بيان السبب
 قولان (قوله من مال حلال) التمهيد بذلك وقع في كلام معنون حيث قال ويكون مال المبتاع
 حلالا طيبا كذا نقل عنه ابن قنوج اه ولا يقال ان الحلال وجوده معذرا لنا نقول الحلال ما جهل
 اصله لا ما علم اصله واصل اصله حتى يتعدر (قوله اكثر نفعا) اى من الخالي عن التوظيف (قوله
 فلا يباع) اى فلو كان نفع الموظف مثل نفع الخالي فالظاهر كما قال حلوا لو انفسك بالاصل وعدم

بيعه الا مانع آخر انظر شب (قوله) او لكونه حصه (اي امكن قسمها لم لا اراد شريكه البيع ام لا
 والحال ان للقيم مالا (قوله) او قلت غلته (اي فيباع ويستبدل له ماله غلة كبيرة) (قوله) واولى اذا
 لم يكن له غلة (اي فيباع ويستبدل له عقاره غلة) (قوله) فيسقط خلافه (ظاهره ولو كان ذلك
 الخلاف غير عقاره ولكن كلام الشيخ سالم السنهوري يقتضي تخصيصه بالعقار اه غش (قوله)
 حتى ما يباع لقطعة (اي فيجب الاستبدال فيما على ما قاله الغرناطي وهو المعتمد كما قال شيخنا خلافا
 لمن قال بعدم وجوب الاستبدال فيها كالبيع بحاجة (قوله) اغلوه غالباً (اي اغلوه كانه فالمصلحة
 حيث تدف ابقائه (قوله) يخشى منهم الضرر في الدين (اي بان كانوا خوارج يخشى على الولدان يعقد
 اعتقادهم (قوله) اوفى الدنيا (اي او يخشى منهم على الولد في دنياه بان يسرقوا متاعه (قوله)
 فيما لا ينقسم (اي والا قسم لليتيم حصته ولا يتابع حينئذ (قوله) وحجر على الرقيق (اي حجر اصلها
 كالحجر على الصغير وحينئذ تصرفاته مردودة وان لم يحجر عليه السيد (قوله) اسيدهم (قوله) وذلك لما
 ثبت للسيد من الحق في زيادة قيمته بسبب المال لان العبد الذي له مال قيمته اكثر من قيمة ماله
 له (قوله) بمعاوضة او غيرها (اي فله رد تصرفه كان بمعاوضة او غيرها (قوله) الا ان اذن له (اي
 سيده في التصرف في بوه والا كان تصرفه فيه ماضياً (قوله) الا باذن (اي الا ان يكون ملتصقاً
 بالاذن له في التجارة فلا حجر عليه هذا اذا كان الاذن في كل نوع بل وفي نوع واحد وحكمه اذا اذن
 له في التجارة انه كوكيل مفوض لانه وكيل فاذا تصرف مضى تصرفه ان كان صواباً والا فلا (قوله)
 ولو ضمن (اي هذا اذا كان الاذن صريحاً كادتلك في التجارة بل ولو كان الاذن ضمناً (قوله)
 وكشراؤه (اي وكشراء السيد للعبد بضاعة ووضعها الخ قال شيخنا العدوي ولا مانع من ان يجعل من
 الاذن المحكمي ترشيد السيد له بان يقول له رشدك (قوله) والمأذون الخ (اي اذن له ان العبد
 المأذون له اقسام ثلاثة يكون العبد وكيل في صورة وكيل في صورتين فاذا تصرف فيهما مضى
 تصرفه ان كان نظراً والا فلا الا ان يقول له امضيت تصرفك كان نظراً لا واما في الصورة التي
 يكون فيها وكيل لا تصرفه ماض لا يراد صلا ولو غير صواب (قوله) فوكيل لا مأذون (اي وحينئذ
 فيكون محجوراً عليه في غير ما وكل عليه كما قرره شيخنا (قوله) ولو في نوع خاص (اي هذا اذا اذن له في كل
 نوع بل ولو في نوع خاص (قوله) فوكيل مفوض فيما اذن له فيه وفي غيره (قال في التوضيح هذا
 مقيد بما اذم يستمر انه اذنه في النوع الذي في خاصة واعلن ذلك فان اشهر ذلك واعلنه اختص به
 قال شيخنا العدوي وهو خلاف النقل والنقل الاطلاق (قوله) وفي غيره (اي فاذا تصرف في غير ذلك
 النوع الذي اذن فيه كان تصرفه ماضياً بل وجائز ابتداءً بخلاف ما في عقب وتبعه الشارح من
 مضيه بعد الوقوع وان كان غير جائز ابتداءً اه شيخنا العدوي والحاصل ان في جواز القدوم على
 التصرف في غير ما اذن له فيه ولو اشهر منعه منه خلاف والمعتمد الجواز كما قال شيخنا (قوله) اي
 الانواع اقعد (اي فلو اقتصرت على النوع المأذون فيه فقط كان ذلك غير الناس (قوله) بالعرف (قوله)
 متعلق بوضع اشارة الى ان محل جواز الوضعية من الدين اذا كان ما يضره فليان كان كثيراً منعت
 الوضعية والقلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله) مالم يمد التأخير (اي والامنع والعدا بضاعة
 بالعرف كما ذكره النجاشي ولم يعدوا تأخير الدين للاستدلاف سلفاً بمرفعة لعدم تحقق النفع كن
 يؤخر دينه بحب الشائنة له والحمد لله ومنه مخنون (قوله) وله الاعارة ان استألت (فيه نظر في
 المدونة لا يجوز للعبدان بيع من ماله عارية مادونا كان او غير مأذون وكذلك العطية اه وقال
 ابن عرفة وفيه الا يعبر شيئاً من ماله بغير اذن سيده العقل عن محمد لا بأس ان يعبر باتباعه كان

القريب اهـ والمنع منها ولو لاستيفان هو الصواب اهـ بن (قوله استيفان للتجارة) اى وله ان
 يقع على ولده ولو لغير استيفان ولو قل المال اذا علم ان سيده لا يكره ذلك كفى المدونة اهـ بن فان
 علم كراهة السيد لذلك منعت وكل من اكل منها شيئا ضمنه السيد كفى بن (قوله وبأخذ قراضا
 او يدفعه) ابن مرة وفي استلزام الاذن في التجرة اخذ القراض واعطاءه نقلا الصقلي عن ابن القاسم
 واشهب بنا على انه تجرة واجارة وايداع للغير اهـ بن فن قال ان العمل في مال القراض من قبيل
 التجارة اجاز لا اذن اخذ المال من غيره ودفعه قراضا لانه مأذون له في التجارة ومن قال ان عمله في
 مال الغير قراضا من قبيل الاجارة ودفعه المال لغيره قراضا من قبيل الوديعة منع من دفعه المال
 لغيره واخذه من غيره قراضا لانه لا يجوز له ان يودع شيئا من ماله ولا يؤاجر نفسه الا باذن سيده
 (تنبيه) كما يجوز للأذن ما ذكره المصنف يجوز له ايضا التسرى وهبة الثواب وقبول الوديعة واخذ
 اللقطة لا اللقيط والتوكيل بغير اذن سيده (قوله ورجعه) اى القراض وقوله كخراجه اى اجرة
 خدمته وقوله فأشبهه بالمراسعة عمل نفسه في الاجارة اى وما تحصل من اجارته فهو لسيده (قوله
 ويتصرف في كهنة بالمعاوضة) اى ولا يتوقف في ذلك على اذن السيد (قوله لا بصدقة) اى ولا
 يتصرف فيما ذكر بصدقة ولا بهبة لغير ثواب ولا بنحوهما من كل ما ليس بمعاوضة مالية وانما نص
 المصنف على جواز تصرفه في الهبة ونحوها بالمعاوضة وان كان داخل فيما جعل له من الاذن في
 التجارة لان المال الموهوب لما كان طاربا بعد الاذن رجما يتوهم انه غير داخل في الاذن (قوله
 واقيم منها الخ) حاصله ان المدونة قالت واذا وهب للأذن مال وقد اعترقه دين فقر ماؤه احق به من
 سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وارث جراه وانما يكون وفاء الدين من مال
 وهب للعبد او تصدق به عليه او اوصى له به فقبله العبد اهـ فقال عياض هذا ظاهر في ان السيد
 لا يمنعه من قبوله وظاهر ان الغرماء لا يحبرونه على القبول (قوله قال المصنف) اى في توضيحه
 (قوله واغير من اذن له القبول بلاذن) اى وان كان لا يتصرف في تلك العطية الا باذن (قوله
 فأولى المأذون) اى وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف واقيم منها عدم منعه منها لفهمه من قوله ولغير
 من اذن له القبول بالاولى (قوله ومن استقل بالقبول) اى استقل بالرد اى وحينئذ فكل من
 المأذون وغيره له قبول الهبة وله رد هاهن غير اذن له في ذلك فاذا ردها فليس للسيد ان يحبره على
 قبولها واذا قبلها فليس للسيد جبره على ردها (قوله جبر العبد على الهبة) اى على قبولها اذا ردها
 ومعلوم ان من يحبره على قبولها يحبره على ردها اذا قبلها (قوله والراجح ما هنا) اى من انه لا يحبره على
 قبولها اذا ردها كانه لا يحبره على ردها اذا قبلها (قوله من كون القاصى الخ) اى لان الحجر بمعنى خلع
 المال للغرماء لا يكون الا للحاكم بالشروط السابقة المشار لها بقول المصنف سابقا بطريقه فيناحل
 اى اذا طالب الغرماء تقليصه لاجل عجزه عن دفع دين حل (قوله لا بعد) اى فلا يقبل في المسأل
 الذى خلع للغرماء وان لزمه فيما تجد دفعها مخصص مع الغرماء فيه (قوله اسقاطه) اى الدين اى عن
 المأذون له في التجارة (قوله بخلاف غير المأذون) اى فانه لا يقبل ولا يعتبر بقراره بدين (قوله
 ولا سيد اسقاط الدين عنه) بأن يقول له اسقطت الدين عنك فيسقط ولا يتبع به ولو علق (قوله
 واخذ الدين الثابت عليه) اى سوفلس وحجر عليه ام لا (قوله اى مما له سلاطة عليه) اى سواء
 كان محوذا بده حيازة سبية اولا (قوله وان مستولنه) اى فتباع لانها مال له ولا حرة فيها
 والا كانت اقرب من سيدها وكذا بهم الغير دين عليه لكن باذن السيد لا بغير اذنه مراعاة
 لقول انما تكون ام ولدان عتيق فان باعه او باع غيره اذن السيد مضى بهما واثبت مستولنه في البيع للذين

من بيده من اقاربه من يعتق على الحر فان لم يكن عليه دين محط لم يبيع احدا منهم الا باذن سيده كافي
المدونة وقوله وان مستولده اى التى اشتراها من غير نزع وكسب بل من هبة او صدقة او وصية او
من مال التجارة او ربحه (قوله فلا يبيع فى دينه) لانه ليس ماله بل للسيد لا لتعاق على عتقه عليه
ان عتق ولو كان مالا لاتبه ان عتق واستقر على الرقية حتى يكون مالا فلو باعه بغير اذن السيد رده
واذا علمت ان ما فى يده السيد فلا يبيع فى دينه الا بعد وضهها وتباع حينئذ بولدها ويقوم كل واحد
بما نفراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه اه بن (قوله كنه طيبة) انما ذكرها وان
دخلت فيما يبيده ايمان ما فهم من الخلاف (قوله وهل ان منح) اى وهل عمل اخذ العتبية فى الدين
ان منح لاجل وفائه وان فلا يؤخذ فيه بل تكون للسيد (قوله او يقضى دينه منها طائفا) اى وهو
النظار كما قاله شيخنا فى حاشيته (قوله تأويلان) الاول لغاسبى والثانى لابن ابي زيد قال عتق
ونخش وهم اجار بان فيما منح بعد قيام الغرماء وامام منع قبل قيامهم فهو السيد قال بن قتيبة
فى هذا القيد تن قال طائى ولم اره اغيره ولا سلفه فيه ولا معنى له بل لا فرق بين ما منح قبل قيامهم
وبعد من جريان الخلاف كما هو ظاهر املاق الاثمة انظر بن (قوله لدنولم اى المسال اما دون)
اى الذى اذن له فى التجرفيه (قوله ورقبته مثل رقبته) لى كون الغرماء لا يأخذون دينهم من ثمنها
ارشى الجناية عليه فلا يؤخذ فى دينه (قوله تملق بدمته) اى ولهذا اذا فضل من دين الغرماء فضيلة
فانهم يتبعون بهارته اذ عتق يوما (قوله وان لم يكن فريم الخ) اى واما ان كان له فريم فليس
للسيد ان يتنزع الا ما فضل بعد وفاء الدين فان لم يفضل شئ فلا يتنزع شيئا (قوله وله الحجر عليه بغير
حاكم نحوه ليعي وهو غير مواب لما تقدم من ان الحجر عليه كالحجر وقد نص فى المدونة والحجر هو اى انه
لا يحجر عليه الا عند احكام كالحجر سواء كان عليه دين مستغرق ام لا فالاولى تقرير كلام المصنف هنا
بالانتراع فقط كما فعلت انظر طائى اه بن والحاصل ان الرقيق محجور عليه بالماله للسيد فان
اذن له فى التجارة انفق ذلك الحجر عنه فان اراد الحجر عليه بذلك لى مستغرق او لا فلا يحجر عليه الا
الحاكم (قوله ان تجر لسيد) اى بمال السيد او بمال العبد (قوله لان تجارته بمنزلة تجارة
السيد) اى لانه وكيل عنه فان ملكه السيد من ذلك وباع ما ذكر لى اولى لم يصدق بالثمن انما
للسيد وابعض العبد البائع الثمن اى على المعول عليه كفى المبح (قوله ولا تجر) عطف على
قوله لذى اى لا مفر وملاعى ولا تجر (قوله كالتوكيل على التقاضى والسلم) اى فاذا وكل عبده
المسلم او الكافر على قبض ماله من الدين او على سلم دراهم فى سلع فانه لا يمكن من اخذها التجرا والخنزير
قضاء عن الدين ولا يمكن من السلم فيما (قوله بماله) اى لا بمال السيد ولا يمنع اتفاقا هذا ظاهره
والذى فى حاشية شيخنا بن اقول بن فيما اذا تجر العبد لنفسه سواء كان بماله او بمال السيد وهو
ظاهر المصنف (قوله فى تمكينه) اى وهو المعتمد بناء على عدم خصايب الكفار بفروع الشريعة فهو
مشهور مبنى على ضعف ويدل لهذا القول قول المدونة فى السلم الثمانى ولا يمنع العلم عبده النصرانى
من شرب الخمر واكل الخنزير او بيعهم او شرائهم او ابنى الكنيسة لان ذلك دينهم اه عياض قيل
مراده بعبده هنام كنية اذ لا تجر له عليه وقيل هو فى ما ذور تجر بماله نفسه وقيل فيما تتركه له
سيدة توسعة له اه واذا علمت هذا تعلم ان ما حمل عليه طائى كلام المصنف من ان المراد بعدم التمكين
منع اخذ السيد ما فى يده من الثمن وبالتمكين جواز له حقيقة التمكين اذ لا يجوز له تمكينه من التجر
مطلقا فيه نظر اه بن (قوله تناوله) اى اخذ ما فى يده من الثمن اذا اراد انتراع ما بيده (قوله
ومدم تمكينه) اى وعليه فلا يحمل للسيد اخذ ما فى يده من الثمن (قوله اى ومن تنزل منزلته) اى

تكمامل ستة والمحبوس للقتل وحاضر صف القتال (قوله ولولم يغلب) اى ولولم يحمل الموت به غالباً
والحاصل ان المداوى على كثرة الموت من ذلك المرض بحيث يكون الموت منه شهيراً لا يتجلب منه
ولا يلزم من كثرة الموت منه غالبية الموت به فيقال في الثنى انه كثير اذا كان وجوده مساوياً لعدمه
والغلبة احص من ذلك (قوله فكأن الروح الخ) اى ان ذلك المرض ينحل البدن ويضعفه
ويتراعى منه ان الروح تنسل الخ (قوله مرض معوى الخ) كذا في الفاء وس والذي ذكره داود الحكيم
في الترهة انه ربيع غلط بحيث يس في المي (قوله نسبة للمي بكسر الميم واحد لا معاً) اى المصارين
بجاوله فيم الا في المعدة (قوله وحى قوية) اى وهى المحي المطبقة بكسر الباء وبسمها هل مصر
بالنوشة (قوله ودخلت في السابع ولوبوم) اى فلو تبرعت بعد السنة وقبل تمام اليوم الذي هو
من السابع بأن كان في اثنا عشر كان تبرعها ماضياً خلافاً لظاهر المصنف من انه يجزئ تمام السنة
تتمع منه ان تصرف ولولم تدخل في السابع لان قوله وحامل ستة معناه حامل منسوب السنة ومضى اذ
على جميعها تنسب اليها ويكفي في العلم ببلوغها السنة اشهر اخبارها بذلك ولا يلزم آل النساء (قوله
فالمعطوف محذوف) لا يقال ان عطف العامل المحذوف الذي بقي معه موله من خصوصيات الواو
كما قال ابن مالك وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معه موله لانا نقول ذكر غير ابن مالك ان
او مثل الواو في ذلك (قوله وخيف بالقطع موته) فيه انه متى خيف بالقطع موته ترك القطع فما
ذكره من الشرط مشكل واجيب بأنه يفرض في المقطوع للحرابة فانه يجوز ان يقطع ولو خيف موته
لان القتل احد حدوده فاذا قرب للقطع وخيف موته من القطع فانه يجزئ عليه حينئذ (قوله وصف
القتال) اى حضر صف القتال فهو ممول لمحذوف او هو مجزئ بباضاقة لمحذوفوا حترز يصف
القتال عن حضر صف المنازاة بكسر النون وتخفيف الفاء اوصاف الرذقانه لا يجزئ عليه وصف
النظارة هم الذين ينظرون المغلوب من المسلمين المجاهدين فيصرونه وصف الردهم الذين يردون
من قترم المسلمين او يردون اسلحة اليهم (قوله ملجج) بكسر الميم الاولى مشددة اسم فاعل
(قوله احسن اليوم) اى وأما من لا يحسن اليوم فانه يجزئ عليه اذا كان بغير سفينة لان كان بها
(قوله ولو حصل الهول) رد بلوى على من قال بالمجزع عند حصول الهول (قوله على المريض المخوف)
اى الخوف عليه الموت من ذلك المرض وقوله على المريض اى ومن تنزل منزلته (قوله في غير مؤثته
الخ) الحاصل ان المريض لا يجزئ عليه في تداويه ومؤثته ولا في المعاضة المسالية ولو بكل ماله
واما التبرعات فيجبر عليه فيها اذا كانت بزازة عن الثلث واماً تبرعه بالثلث فلا يجبر عليه فيه ومن
قبيل التبرعات النكاح والخلع فيمنع من ذلك كنع التبرعات وكذلك صلح القصاص فاذا جنى جناية
ومرض واراد ان يصلح بالدية فلا يمكن من ذلك اذ كان ازيد من الثلث ويمك ان باب الجنسية من
القصاص (قوله فن ثلثه) اى فتتخذ تلك الخبايا من ثلثه فان وسعها مضت بتمامها وان لم يسعها نفذ
منها محمله الثلث فقط وتعتبر الخبايا يوم فعلها لا يوم الحكم فحوالة السوق بعد فعلها بمنزلة
او نقص انغو (قوله والابطالت) اى ولو سلمها الثلث لانها طيبة لوارث في المرض (قوله ووقف الخ)
حاصله ان المريض مرضاً نحو فال تبرع في مرضه بشئ من ماله بان اعتق او تصدق او وقف فان ذلك
يوقف فان مات قوم بعد موته ويخرج كله من ثلثه ان وسعه كله والا اخرج ما وسعه الثلث فقط وان
صح ولم يمض جميع تبرعه هذا اذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالميمان والعروض
واما لو كان ماله الباقي بعد التبرع مأموناً وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فان ماله من
عتق اوصد فم يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلاً ووقف منه ما زاد ثم ان صح نفذ الجميع وان مات

لم يعض غير ما نغذ (قوله لانه معروف الخ) اي وكل معروف صنع في الرض فانه انما ينغذ من الثالث
(قوله والاضى تبرعه) اي ولو كان زائدا على الثالث وقوله ولا رجوع له فيه اي لانه تبطله
ولم يجعله وصية (قوله الذي فيه التفصيل) اي بين كونه نارية يوقف لموته او وصية وتارة لا يوقف
وينغذ حالا (قوله لانها) اي الوصية توقف مطلقا اي سواء كان مال الموصي مائنا وغيره امون
(قوله وعقبه بالخامس) اي وذكره عقب الخامس وهو المرض (قوله وحجر على الزوجة)
اي وحجر النزع على الزوجة لزوجها لايها ونحوه (قوله اوولى السفية) اي اوولى الزوج السفية
(قوله ولو كان الزوج عبدا) اي فالحجر له لالسيدة بخلاف الزوج السفية وكذلك الصغير فان الحجر
على زوجته لوليه لاله (قوله لان الغرض) اي المقصود من مالها التحجيم به اي زوجه او الزوج
ولو عبده حق في التحجيم بماله دون السيدان قيل يلزم على هذا ان الزوج اذا كان سفيا ان
يكون الحق له في الحجر دون ولية وقد مر انه لوليه فجوابه ان السفية قد تمت زوجه فيبرثها فاذا كان
الحجر والنظر في تبرعها للولي بخلاف العبد فان زوجته اذا ماتت لا يرثها وانما له التحجيم حال حياتها
فاذا كان الحجر دون سيده تأمل (قوله من تبرع) احتريزه عن الواجبات عليها من نفقة ابويها
فلا يجبر عليها فيه كالتبرع بالثلث فاقول وقد صدق بذلك ضرر الزوج عند ان القائم بخلاف ما روي
عن مالك من رد الثلث اذا قصرت به ضرر الزوج واختاره ابن حبيب ومحمل الحجر عليها في تبرعها بزيادة
الثلث اذا كان التبرع لغير زوجها واماله فالها رتب جميع ماله ولا اعتراض عليها في ذلك
لا حد انظر شب (قوله ولو بعث) اي ولو كان تبرعها بزيادة من الثلث بعث (قوله لانه لا يجبر على
نفسه لنفسه) اي فاذا ضمن ما يزيد على ثلثه فان كان المضمون غير الزوج موسرا كان او معدما
كان للزوج رد الضمان من اصله وان كان المضمون زوجها كان الضمان لازما وليس للزوج
رد ضمانه وهذا هو المعتمد وما ياتي في باب الضمان من ان ضمان الزوجها كضمانها الا جني
وحينئذ للزوج ان يرذ كالتأله بما زاد على ثلثها كما يرذ كالتأله الا جني اذا كفته فيما زاد على
الثلث فهو ضعيف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وهذا) اي التفصيل بين كون المضمون زوجها
او غيره وكون ماضية قدر الثلث او اكثر (قوله في غير ضمان الوجه والطالب) اي وهو ضمان
المال (قوله فله منه) اي وامامه فله منه ما منهم الا انها يؤدى بالخرج والزوج يتضرر بذلك
وقد تحبس (قوله مطابقا) اي للزوج والا جني (قوله وان قالت الزوجة كما رهن) اي الزوج على
ضمانه لم تصدق (قوله وفي جواز فراضها) اي وحينئذ فليس لزوجه ارده (قوله ومنه ما) اي وحينئذ
فلزوجها الحر او العبد ان يجبر عليها في ذلك (قوله قولان) قال بعضهم وينبغي ان يكون اغراض
المرض مرضا مخوفا كاقراض الزوجة في جريان الخلاف المذكور (قوله فليس فيه الخ) اي بل
هو جائز اتفاقا (قوله وهو جائز حتى يرذ الخ) حاصله ان تصرف الزوجة والعبد والمدين محمول على
الاجازة حتى يرد وحينئذ فيمضي تبرع الزوجة بزيادة الثلث اذا لم يعلم به الزوج حتى زالت الزوجية
بطلاق بائن او موت احدهما وكذا يمضي تبرع العبد اذا لم يعلم به السيد لا بعددته وكذا يمضي تبرع
المدين اذا لم يعلم به الغرماء لا بعد وفاء الدين (قوله فضى الخ) هذا من ثمرات ما قبله (قوله وسكت)
اي لم يرد ولم يعض حتى تأييت وقوله حتى تأييت بطلاق اي بائن او رجعي وانقضت العدة لان لم
تنقض لان الرجعية تزوجة مادامت في العدة اه شب (قوله كسقي العبد رقية) هذا يقتضى
ان عتق مصدر متعد مع انه مصدر عتق الثلاثي وهو لازم لان المتعدى انما هو عتق الرباعي
ومصدره الاعتاق وكان الشارح جعل عتق اسم مصدر الرباعي بمعنى اعتاق فيضاف للمفعول

والاولى ان يحل من اضافة المصدر انما عليه وانه لازم لا يطلب به فعلا اى كان يقع العتق على العبد بعد ان تبرع بتبرعات من عتق ونحوها ولم يعلم سيده بها فانها تنقض ولذا قال ابن غازى كما يضى تبرع العبد اذ لم يعلم سيده حتى عتق انظر من (قوله فيمضى الخ) هذا صريح في ان افعال العبد مجعولة على الاجازة حتى يرد لها السيد (قوله كبرع مدين) اى بصدقة او عتق او وقف (قوله حتى وفى دينه) اى فلو علم الغرماء بتبرعات المدين وردوها وبقيت بيده حتى اوفاهم يؤثم فان تلك التبرعات تكون ماضية لان رد الغرماء رد ايقاف لا ابطال واما لو تلفت بيده قبل وفاء المدين فلا يلزم بدله (قوله وله رد الجميع) هذا مبنى لاجمال قوله وعلى الزوجة الخ فلا معارضة اهـ شب (قوله رد الجميع) اى لانها لم تبرزت بالرائد سمات على ان قصدها اضرار الزوج فعومت بنقض قصدها فاندفع ما يقال انه قدم زمان الزوج امس له رد الثالث فقط تضاد انه لا رد الا الرائد اهـ تقرير عدوى وظاهر قوله وله رد الجميع اى ولو بعد مدة ولو بيلة وهو كذلك كما قرئ شيخنا وما ذكره المصنف من ان للزوج رد الجميع هو ان المذهب خلافا لمن قال ليس له الا رد الرائد على الثالث او اجازته ولا كلام له فى الثالث كونه المريض (تنبيه) رد الزوج رد ايقاف على المعتمد كما هو مذهب المدونة ورد ابطال عندنا ذهب واما رد الغرماء فهو رد ايقاف باتفاق ورد الولي الشاغل للسيد لا لفعال مجبوره فهو رد ابطال باتفاق قال ابن غازى رحمه الله تعالى

ابطال صديق العبد والسفيه * برد مولاه ومن يله —
واوقفن رد الغريم واختلاف * فى الزوج والقاضى كبديل عرف

اى للقاضى حكم من ناب عنه فان رد على المدين فايقاف وعلى المحجور فابطال (قوله ان تبرعت برائد على ثلثها) ظاهره ولو كانت الزيادة سيرة وهو كذلك (قوله وله رد الرائد فقط) وهذا بخلاف المريض اذا تبرع برائد عن ثلثه فليس للوارث رد الجميع بل رد الرائد عن الثلث فقط او اجازة للجميع والفرق بين المرأة والمريض ان المرأة قادرة على انشاء ما اطله الزوج بعد مدة بخلاف المريض (قوله على قول) اى على قول ابن سهل وقوله على آخرى وهو قول اصبح وابن عرفة وحكى عجم ترجيح الاول حيث قال قيل وهو الاربع ورجع الثانى الشيخ ابراهيم اللقاني قال شيخنا واغماهر ان المعتمد قول اصبح لانه تليد اصحاب الامام كابن القاسم واشـهـب وابن وهـب فهو ادرى باقوالهم خصوصا وقد قبله ابن عرفة واما ابن سهل فهو من المتأخرين

* (باب الصلح) *

(قوله وهو) اى الصلح من حيث هو (قوله اما بهم الخ) اى لان المعالج به ان كان مغايرا للمدعى به وكان ذانا فهو بيع وان كان منقعة فهو اجارة وان كان بهم من المدعى به فهو هبة وهذه الاقسام الثلاثة تجري فى الصلح على الاقرار وعلى الانكار وعلى السكوت اما جريها فى الاقرار فظاهر واما فى الانكار فبالنظر للمدعى به والمصالح به واما فى السكوت فلانه راجع لاحد هما الى الاقرار والانكار لان المدعى عليه فى الواقع اما قرا ومنكر فعول الشارح بين هذه الاقسام الثلاثة فى الصلح على الاقرار اى وان كانت تجري ايضا فى الصلح على السكوت وعلى الانكار وانما افرد المصنف الانكار والسكوت بالذكر فيما أتى حيث قال او السكوت او الانكار ولم يقتصر على ما هنا ويعم فى قوله هنا الصلح الخ اى كان على اقرار او سكوت او انكار لا تردده ما عن صلح الاقرار بشروط ثلاثة ذكرها المصنف (قوله به) اشار بهذا الى ان كلام المصنف من باب المحذف والا يسهل لانه من باب حذف نائب الفاعل اذ لا يجوز وقوله بيع لذات المدعى به اى ان كان

المأخوذ ومضاعفه ذاتا وسواء كان المدعى به معينا ام لا فهذا يحمل سياقي تفصيله بقوله وجاز من دين
 الخ فكان ينبغي ان يقره بالفاء فكان يقول يبيع او اجارة فلا بد في المجوز ان يكون المأخوذ تصح
 المعاوضة به عن المدعى به ان يكون المدعى به في البيع معلوما وفي الاجارة معينا حاضرا (قوله
 فيشترط فيه شروط البيع) اي من كون كل من المدعى به والمأخوذ عوضا طاهرا متفعا به، مقدورا
 على تسليمه الى آخر ما مر من الشروط (قوله نقدا) اعلم انه انما يحتاج لهذا اذا كان المصالح عنه في الذمة
 لئلا يلزم فسخ الدين في الدين وامان كان المدعى به معينا فلا يشترط كون المصالح به نقدا (قوله
 كذلك) اي نقدا وامالا بل فيمنع ربا النساء (قوله فهو معاوضة) اي جازة اذ هو كبيع عرض او
 حيوان او طعام بنقدا او بعرض مخالف له او بطعام مخالف له نقدا (قوله او اجارة) اي بالمدعى به
 اي اجارة للمنافع المصالح بها بالذات المدعى بها (قوله فان كان المدعى به معينا الخ) حاصله ان المصالح
 به اذا كان منافعا فلا بد ان يكون المدعى به معينا حاضرا ككتاب مثلا تدعيه على زيد وهو بيده
 فيصالحك بسكنى دار او خدمة عبد فلو كان المدعى به دينيا في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عليها
 بمنافع لانه فسخ دين في دين راما ان كان المصالح به ذاتا فلا بد ان يكون المدعى به معلوما والا كان يبيع
 مجهول فقول الشارح فان كان المدعى به معينا اي حاضرا يبيد المدعى عليه (قوله كهذا العبد او
 هذه الدابة) اي او هذا الكتاب الحاضر (قوله بمنافع معينة) اي كسكنى هذه الدار او خدمة هذا
 العبد سنة وقوله او مضمونة اي كسكنى دار او خدمة عبد سنة (قوله لانه فسخ دين في دين) اي لان
 الذمة وان لم تقبل المعين فتقبل منافعه كما مرو قبض الاوائل ليس قبض الاواخر كما هو قول ابن القاسم
 (قوله واما الصلح الخ) مقابل لمخدوف اي ولا يشترط في كل من الصلح على الاقرار والسكرت غير
 شروط البيع ان كان بيعا وغير شروط الاجارة ان كان اجارة واما الصلح على الاكراه (قوله واما
 منه) اشار بذلك الى انه ليس المراد بالهبة حقيقة بل يحتاج فيها للقول من المدعى عليه قبل موت
 الواهب الذي هو المدعى بل المراد بها الابراء وحيد فلا يشترط قبول ولا تجديد - بماز على المعتمد فاذا
 أبرأت زيدا عما عليه صح وان لم يقبل خلافا لسانى خش من ان الابراء يحتاج لقبول وان لم يحتج لمحاكاة
 والهبة تحتاج لهما معا اه تقرير عدوى (قوله وجاز عن دين) الانسب فيجوز بقاء التفريع بدل
 الواو لان هذا مفصل لاجمال قوله يبيع وموضع له (قوله اي بما تصح به المعارضة) اي عن الدين
 وانما تصح المعاوضة عن الدين اذا انتهت اوجه الفساد من فسخ الدين في الدين والنساء وبيع الطعام
 قبل قبضه والصرف المتوخى وضع وتبطل كاذ كره الشارح وعرف المدعى قدر ما يصالح عنه فان كان
 مجهولا لم يجز وهذا شرط في كل صلح كان به او اجارة ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن
 ارثها معرفتها لجميع التركة اه لكن اذا تمكن معرفة ذلك فان تعذرت جاز على معنى التحلل اذ هو
 غاية المقدور كما نقله ح عن ابي الحسن (قوله كدعوا عرضا او حيوانا او طعاما) اي كدعوا به بان
 ما ذكر دينه عليه من قرض او سلم (قوله ويمنع الخ) اي ويمنع الصلح عن الدين بما لا يباع به كصلحه
 بمنافع او مؤخر مما ذكر من الدراهم والدنانير والعرض والطعام الخساف عن دعواه بعرض
 او حيوان او طعام من يبيع او قرض وهذا بيان لفهوم المتن (قوله لئلا يؤدي الى فسخ دين في دين)
 اي اذا صاحبه عما يدعيه عليه من المال او العرض او الحيوان او الطعام الدين بسكنى دار او خدمة
 عبد (قوله او صرف مؤخر) اي كالمصالحه عما يدعيه عليه من الدنانير التي في ذمته من قرض
 او من يبيع بفضة مؤجلة (قوله او نساء) كالمصالحه عما يدعيه عليه من التبع الدين بشير مؤجل
 (قوله ورد المنوع الخ) ما ذكره من رده الصلح المنوع ان كان قائما ورديته او مثله ان فات والرجوع

للخصومة هو الذي يفيد كلام ولدان معاصم في شرح تحفة تاييه ونزه الصلح بالحرام مفسوخ فيرد
ان عثر عليه قبل ان يفوت فان ردت قيمته او مثله كافي البيع الحرام ثم يرجع على صاحبه في دعواه
الاولى الا ان يصطلح المصالحا آخر بما يجوز به الصلح (قوله ورد) اي الصلح بمعنى الشيء المصالح به وقوله
الممنوع اي الذي يمنع الصلح به وقوله ان كان قائما اي ان كان ذلك الصلح بمعنى المصالح به قائما وقوله
وقيته اي وردت قيمة الصلح بمعنى المصالح به او مثله ان فات وسكت الشارح عن الصلح او وقع
بمختلف فيه بالجواز والمنع والمعتقد انه ينبغي ولو ادرك بعد ثمان قبضه وهو قول مطرف خلافا لعبد الملك
ابن الماجشون حيث قال ينبغي ان ادرك بعد ثمان قبضه وينفذ مع الطول وذلك كما لو صالحه عن دين
بثمرة حائط معينة قد اذنت واشترط اخذها ثم اقر فقد سبق ان العقد على ذلك فيه خلاف فيقال انه
سلم فاسد وهو الراجح وحينئذ فيكون الصلح ممنوعا وقيل انه يبيع وحينئذ فيكون الصلح جائزا وما
الصلح بمكروه فهو نافذ اتفاقا ادرك بعد ثمان قبضه او بعد طول (قوله اي المصالح عنه حلوه بحسب
زعم المدعي به) (قوله وبطل) اي المصالح به ولم يشترط تبطل المصالح عنه لانه تحصيل المحاصل تأمل
ثم ان مفعول كلام المصنف عدم اشتراط الحلول والتبطل في صلحه عن ذهب بمثله وعن ورق بمثله
كصلحه عن مائة بمئتين وانما يشترط ان يكون الصلح عن اقرار والا كان فيه سلف جنة ما فالسلف
من حيث ان من اجل ما يحل عدمه لافعال المدعي باسقاط اليمين عنه على تقدير لورث عليه من
المدعي عليه (قوله اذا عاها) اي حالة كونها حالين واما لو كانا مؤجلا من منع الصلح بالمائة دينار
والدرهم لمافيه من وضع وتبطل (قوله مطلقا) اي ثار الصلح عن اقرار وعن انكار (قوله
على ظاهر الحكم) اي لان الصلح على ذلك الوجه يؤدي لساق من المدعي جره نفعه ووجه ذلك ان
المائة دينار والدرهم اما عودان صلحا مؤجلا ونأجيلهما عين السلف منه لان المدعي به حال
وقد انتفع هو بسقوط اليمين عنه بتقدير رد اليمين عليه بنكول المدعي عليه (قوله اي يجوز
الاقتداء بسال الخ) اشار بهذا الى ان المصالح عنه اليمين لا الافتداء منه كما هو ظاهر كلام المصنف
وحيث ان دخل على المصالح عنه وهي بمعنى عن (قوله ولو علم براءة نفسه) رد بذلك على ابن
هشام الحضراوي في قوله ان علم براءة نفسه وجبت اليمين ولا يجوز له ان يصالح لاربعة امور منها
ان فيه اذلال نفسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اذل نفسه اذل الله ومنهان
فيه اضاعته المال ومنهان فيه اغراءه للغير ومنهان فيه اطعامه ما لا يحل ورد بان ترك اليمين وترك
الخصام عز لا زال وحينئذ فيبذل المال فيه ليس اضاعته له لانه لمصلحةه واما اكل الغير
الحرام فلا سبيل على المظالم فيه اغنا السبيل على الذين يظلمون الناس الآية اهو جعل الشارح
بهرام ما قاله ابن هشام تقييده او جزم به في شأله قال ح هو ظاهر ان لم يعارض هذا الاطلاق
ولم ار الا ما يقويه اه بن (قوله وعلى السكوت) كما تدعى على شخص بشئ معين فيسكت
ثم يصالح بشئ مما يقتضيه السكوت وترتب عليه من حبس وتزير حتى يقر المدعي او ينكره عامل
بمقتضى كل منهما (قوله كالاقرار والانكار) اي فيه تفرقه حكم المعاوضة في الاقرار ويعتبر
فيه من الشروط ما يعتبر في الانكار وظاهر كلام ابن غازي ان ما قاله ابن حمزة مقابل الراجح والراجح
ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار على قول مالك وابن القاسم وقد شهور
الفاكهة في ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار فقط من اعتبار حكم المعاوضة
فيهما على دعوى المدعي ولا يعتبر في الصلح على السكوت ما يعتبر في الانكار من الشروط الثلاثة قال
طفي وهو ظاهر اذ لا معنى لاشتراط الشروط الثلاثة على انه كالاقرار اذ لا يمكن ان يقال فيه

يمنع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر بن (قوله فمعتبر فيه) اى فى الصلح على السكوت وقوله الشرط اى المتبعة فى الانكار (قوله لم يجوز الخ) اى لانه لا يجوز اخذ الدراهم عن الدنانير مؤجلة لانه صرف مؤخر (قوله فيجوز لاحتمال انكاره) اى والدراهم انما دفعها اقتدا من يمينه فلم يلزم الصرف المؤخر وقوله بال انه يحتمل ايضا اقراره وقد قال اولاه ان يعطى حكمهما فالحق المانع حتى بالنظر للمدعى عليه (قوله وانه من بيع) اى ففیه بيع الطعام من بيع قبل قبضه وهو ممنوع وامّا بالنظر لدعوى المدعى فهو جائز لان غاية ما فيه بيع طعام القرض قبل قبضه وهو جائز وما ذكره من عدم الجواز بالنظر للمدعى عليه لاحتمال اقراره وانه من بيع ففیه نظر لانا اذ انزلنا السكوت منزلة الاقرار فالمدعى عليه موافق للمدعى وطعام القرض يجوز بيده قبل قبضه وان نزلناه منزلة الانكار كما قال ابن محرز واعتبر فيه الشرط الثلاثة فلا دعوى للمدعى عليه بحال ولا منع من جهته واما مجرد احتمال اقراره بانها من بيع فلا عبرة به ولا اثر له لانه مجرد تخويز عقل كالسوسة لا يبنى عليه حكم فالحق ان المدعى عليه اذا لم يجب شئ فالشرط فى الصلح ان يجوز على دعوى المدعى فقط فان لم يجوز على دعواه منع انظر بن (قوله والاغلال) اى والا يكر الصادق فى الواقع المنكر بل المدعى فما اخذ من المنكر حلال (قوله ويشترط للصلح على السكوت او الانكار الخ) هذا بناء على ما لا ينحصر من ان الصلح على السكوت يشترط فيه ما يشترط فى الصلح على الانكار وقد علمت انه مقابل للشهور (قوله ويدخل فيه الاقتداء من يمين) اى وحينئذ فالشرط راجع لثلاثة كما يدل له وقوعه فى كلام المصنف عقبها واعادة الجارى فى قوله وعلى الاقتداء من يمين وكان المصنف افرد الاقتداء من اليمين بالذکر مع انه داخل فى الانكار كما قال نظرا الى ان الصلح تارة يلاحظ فى نظير اصل الدعوى وتارة يلاحظ لاسقاط اليمين المترتبة عليها (قوله ثمة شروط) وهى ان يكون الصلح جائزا على دعوى المدعى وعلى دعوى المدعى عليه وعلى ظاهر الحكم والحق ان هذه الشروط الثلاثة انما هى معتبرة فى الصلح على الانكار واما فى الصلح على السكوت فالشرط فيه انما هو جوازه على دعوى المدعى كما تقدم (قوله ان جاز) اى الصلح وقوله على دعوى كل اى على مقتضى دعوى كل من اندعى والمدعى عليه ان قلت ان القرض ان الصلح على الانكار والسكوت وفى السكوت لم يحصل من المدعى عليه جواب وفى الانكار اذا اجاب بغير ما ادعى به عليه كان اقرارا لدعوى واجيب بان المراد انه لا بد من جوازه على دعوى المدعى عليه سواء قال المدعى عليه ليس عندى ما ادعى به على واجاب بغيره او سكت ولم يجب لكن على تقدير لو اجاب لاجاب بغير ما ادعى به عليه وتسمية هذا دعوى مجاز اذ هو اقرار فتأمل (قوله وعلى ظاهر الحكم الشرعى ليس المراد به خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين كما قال عبيد الا معنى هذا لانه لا اطلاع لنا عليه وعلى تسليمه فقول ان فرضنا انه المجاوز صار الشرط جوازه على ظاهر المجاوز ولا معنى له وان فرضناه غيره فلا معنى له ايضا اذا لا يكون الخ واز على ظاهر المانع مثلا بل المراد بظاهر الحكم ما ظهر من الاحكام الشرعية وهى النسب التامة فى قولنا تامة ساف جرفعا توجب المحرمة تامة ببيع الطعام قبل قبضه توجب المحرمة والمراد به كون الصلح جائزا على ما ظهر لنا من تلك الاحكام ان يكون ذلك الصلح ليس فيه شئ من تلك الاحكام التى ظهرت لنا المتضمنة للنج كذا قرر شيخنا العدوى (قوله واصبغ) اى واعتبر واصبغ (قوله فصالحه عنها بثمانية معلقة او بعرض حال فالصلح جائز) لان الدراهم المحالة يجوز الصلح عنها بدراهم حاله اقل منها على ظاهر الحكم وكذلك يجوز بيع الدراهم المحالة بالعرض المحال على ظاهر الحكم لعدم وجود ما يقتضى المنع وكذلك على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه ان لو اقران تلك الدراهم عليه اذ غاية ما فيه

هبة البعض واخذ الباقي واقرنا الحديث عليه لان غاية ما فيه ان مادفعه فداه عن اليدين (قوله)
 ان يدعى بمائة درهم حالة) اى فينكرها المدعى عليه او يسكت فيصالحهما الخ (قوله) فالسلف
 التأخير) اى من المدعى وقوله سقوط العين اى عن المدعى وعلم من هذا المثال انه لا يلزم من جوازه
 على دعواه ما جوازه على ظاهر الحكم بل قد يجوز على دعواه ما لا يمنع على ظاهر الحكم (قوله)
 او حلفه) عطف على العين وقوله فيسقط مفرع على الحلف وهو ذاتا نوع في المنفعة العائدة على
 المدعى وضمير حلفه للمدعى عليه يعنى لو حلف المدعى عليه لسقط دين المدعى عنه فتأخير المدعى
 له مسقط لذلك فقد جبر اليه نفعا (قوله فيسقط) منصوب بأن مضمة بعد الفاء العاطفة على مصدر
 صريح وهو حلف على حدود ائس عبادة وتقرعنى (قوله) ما يمنع على دعواه ما اى وكذا على ظاهر
 الحكم فتكون هذه الصورة ممنوعة عند الامام وعند ابن القاسم وعند اصبح (قوله) فيترف
 بالطام الخ) لا يقال الصلح على الاقرار المختلط بالانكار كذا الصلح على الاقرار المحض فلا وجه لاراجه
 في صلح الانكار واعتبار شرطه فيه لانه قول لما كان المقر به غير المدعى به وامكن ان يجوز على
 دعوى احدهما دون الآخر اذ وجه ذلك في صلح الانكار وجعلوا فيه شرطه بخلاف الاقرار المحض
 فان اعتبر فيه جوازه على دعواه ما وان كان يلزم من جوازه على دعواه ما اى الاقرار المحض جوازه
 على ظاهر الحكم لكنه حاصل غير متصورة فتأمل (قوله) اكثر من طاعة اى ففيه سلف بزيادة
 على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه وعلى ظاهر الحكم (قوله) بدنانير مؤجلة اى ففيه صرف
 مؤخر على دعوا كل وعلى ظاهر الحكم (قوله) او بدراهم اكثر اى ففيه سلف بزيادة على دعوى كل
 وعلى ظاهر الحكم (قوله) فكى ابن رشد الاتفاق) اى بين الائمة الثلاثة مالك وابن القاسم واصبح
 (قوله) ومما لا يمنع على دعوى المدعى وحده اى ويلزم اعتناؤه على ظاهر الحكم فالخبر عنه
 بقوله وحده الامتناع على دعوى المدعى عليه ونفايه. مذاقة قال فى قوله الاتى ومما لا يمنع على
 دعوى المدعى عليه وحده اى لا دعوى المدعى وان كان متمتعاً على ظاهر الحكم اية او الحاصل انه
 متى امتنع على دعواه ما او دعوى احدهما كان متمتعاً على ظاهر الحكم ولا يلزم من جوازه على
 ظاهر الحكم فى الانكار فتأمل (قوله) فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم اى ويجوز عند اصبح
 لعدم اتفاق دعواه ما على فساد (قوله) ولا يحل الصلح اى بمعنى المصالح به سواء كان مأخوذاً
 او متروكاً وكان الظالم هو المدعى حرم عليه الشئ المأخوذ وان كان الظالم هو المدعى عليه حرم عليه
 الشئ المتروك وقوله فى نفس الامر اى فيما بينه وبين الله وظاهره ان الصلح لا يحل للظالم ولو حكم له
 حاكم يرى حله للظالم وهو الموافق لقوله الاتى فى القضاء لا حل حراما (قوله) وفرع الخ) حاصله
 انه فرع على قوله ولا يحل للظالم فروعا ثمانية ستة يسوغ للظالم فيها نقض الصلح اتفاقا وعلى المشهور
 واثنان لا ينقض فيها اتفاقا وعلى المشهور فالتى للظالم نقض الصلح فيها اتفاقا ثلاثة المسئلة الاولى
 والثالثة والرابعة فى كلام المسنف والتى له نقض فيها على المشهور ثلاثة الثانية والثالثة والخامسة
 والسادسة والتى لا ينقض فيها على المشهور واحدة وهى السابعة والتى لا ينقض فيها اتفاقا واحدة
 وهى الثامنة (قوله) فلما اقر الظالم منه بالحق) حاصله ان الظالم اذا اقر بطلان دعواه بعد الصلح
 بأن اقر المدعى عليه ان ما ادعى به عليه حق او اقر المدعى ببطلان دعواه كان للظالم وهو المدعى
 الاولى والمدعى عليه فى الثانية نقض ذلك الصلح اتفاقا (قوله) او شهدت بينة الخ) هذا مقيد بأن
 يقوم له على الحق شاهدان فان قام له به شاهد واحد واراد ان يخلف معه لم يرض له بذلك قاله
 الاخوان وابن عبد الحكم واصبح نفعه القلشائى وابن ناجى فى شرح الرسالة اه بن (قوله)

وكذا ان لم يعلن (قوله) الاولي حذفه لان هذه ستأتى آخر الصور وصورة المسئلة ان يقول المظالم يوم وهو
عند المحاكم بحضرة جماعة بايها الجماعة ان فلانا جحد حق الذي لى عليه وصالحنى على كذا ولى بينة
نشهد بذلك الحق الا انها غائبة فاشهد دواعي انها اذا حضرت قت بها ولست ملتزما لذلك الصلح فاذا
حضرت كان له نقضه اتفاقا بشرط بعدها جدا كقريبة من المدينة او من مكة لان قربت او بعدت
لاجدا (قوله) فله نقضه (اي) باتفاق في الاولي والثانية والرابعة وعلى المشهور في الثانية ثم ان
ظاهر قوله فله نقضه ولو وقع بعد الصلح ابراه وهو ما قاله الناصر وشيخه البرهان اللقاني وحينئذ
فيه بقول المصنف الا انى وان ابراه فلانا بماله قبله برئ مطلقا بما اذا كان الابراه مطلقا غير معلق واما
اذا ابراه مع الصلح على شئ ثم ظهر خلافه فلا يبرأ لانه ابراه معلق على دوام صفة الصلح لا ابراه مطلق
فلما لم يتم الصلح وجعل الشارع له نقضه لم ينفعه ابراه قاله عبق قال العلامة بن وما قاله الناصر
من ان له نقضه ولو وقع بعد الصلح ابراه ظاهرا اذا وقع مع الصلح ابراه فقط واما اذا ابراه مع الصلح والتزم
عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له كما ذكره ابن عاشر ونصه قوله فله نقضه ينبغي تقييده بما
ذكره ابن هارون في اختصار المتطلى ونصه فاذا شهد عليه في وثيقة الصلح انه متى قام عليه فيما ادعاه
فقيامه باطل وحجته داحضة والبيئة التي تشهد له زور والمستعرات وغيرها سواء فلا تسع للمدعى بعد
هذا الابراه بينة سواء كان عارفا بها حين الصلح ام لا وان اسقط هذا الفصل من الوثيقة فله القيام
بينية لم يعرفها ابن (قوله الاولي) اى المدعى كورنى قول المصنف فلما اقترع بعد (قوله) او يقر (هو
بارفح عطفاء على لم يعلن اى ولكن يقر له المدعى عليه سرا لا على مدخول لم يبال المصنف
بتشيت الفاعل فان ضمير بان عائد على من الواقعة على المدعى وضمير يقر عائد على المدعى عليه
انكالا على الموقف (قوله) واشهد بينة الحق (اي) والحال ان المدعى قد اشهد قبل الصلح وبعد
الاشهاد على الانكار بينة اخرى انه انما يصالحه على التأخير لاجل ان يقر له بالحق علانية وتكفى
بينته واحدة تشهد بانجحد وبأله انما يصالحه على التأخير لاجل ان يقر له بحقه علانية وان لم يذكر
له انما غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية لان اشهاد على انه انما يصالحه على التأخير لير
بالحق علانية تتضمن كونه غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية (قوله) وبأخذ حقه عاجلا (اي
ولا يلزمه ما التزمه من تأخير به لاقرار المدعى عليه (قوله) عنى الاحسن فيهما (اي) في المسألتين
المتين بعد الدالك وأشار بقوله على الاحسن بالنسبة لثانية لفتوى بعض اشياخ شيخه بذلك وهو
قول سحنون ومقابل له لمطرف كفى التوضيح واما بالنسبة للصورة الاولي ففيه نظر فقد قال ابن غازي
ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره ولكن استظهر فيها ابن عبد السلام عدم القيام عكس قول
المصنف على الاحسن واجاب شب بان الاستحسان في الثانية للمصنف لا لغيره وهذا شغل قوله
واشير بصحح او استحسنت اى ان شيخنا غير الذين قدمتهم صحح هذا واستحسنه فان المصنف نفسه من
جملة غير الذين قدمهم (قوله) وتسمى هذه البيئة (اي) التي اشهد بها المدعى بعد انكار المدعى عليه
وقبل الصلح بالتأخير (قوله) وشروط الاستعزاء (اي) وشروط افادته في نقض الصلح (قوله) فيجب
نسيط وقته (اي) فيجب على الشهود تعيين وقته الحاصل فيه خوفا من اتحاد وقته (اي) الاستعزاء
ووقت الصلح فلا يقيد (قوله) والا لم يقد (اي) والا يرجع بأن ثبت انكاره وتساوى عليه وصالح
لم يفسد استعراؤ شيئا وقول العوام صلح المنكر اثبات بحق الطالب جهل منهم (قوله) فليس له
القيام بها (اي) اذا حضرت من غيبتها (قوله) ولو غائبة الحق (اي) المجبة طالية وذلك لان البيئة العالم بها
اذا كانت حاضرة وغائبة غيبة مربية او بعيدة لاجد الاقيام لها ولو اشهد دواعي كالمرا وما اذا

كاف غائبة غيبة بعدة جدا ان ان اشهد قبل الصلح انه يقوم بها اذا حضرت قام بها وان لم يشهد فلا
 قيام له بها (قوله او ادعى ضياع الصلح) صورته ادعى على شخص بحق فقال له المدعى عليه
 حقه لك ثابت ان اتيت بالوثيقة التي فيها الحق فقال المدعى ضاعت مني فصالحه ثم وجد الوثيقة
 بعد فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقا لانه انما صالح على اسقاط حقه (قوله فهو متكرر
 في الحقيقة) اى فالمدعى عليه في الحقيقة منكر اى كانه في المسئلة السابقة كذلك الان ما يفتقران
 من جهة ان المدعى هنا ادعى ضياع الوثيقة وصالح على اسقاط حقه وما يدعى المدعى قد اشهد سرانه
 انما صالح لضياع وثيقته وان وجدها قام بها فهو بمنزلة من صالح لغيبة بينة الغيبة البعيدة فله القيام
 بها عند قدموها والمأخوذ من كلام ابن يونس ان صورة المسئلة ان يدعى انسان على آخر بحق فيقول
 له حقه لك ثابت فأت بالوثيقة التي فيها الحق واحبها وخذ ما فيها فقال المدعى ضاعت مني وأنا
 اصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقا في التوضيح عن ابن
 يونس الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها ان غريمه في هذه معترف وانما يطالبه باحضار صكه ليحسوا
 ما فيه فقد رضى هذا باسقاطه واستيحجال حقه والاول منكر للحق وقد اشهد انه انما صالحه لضياع
 صكه وهو ظاهر (قوله صلح احد الورثة) اى اذا صلح بشئ من غير التركة واما اذا صلح بشئ
 من التركة فهو داخل في قوله وعلى بعضه شبهة وحينئذ فقوله على غير المدعى يبيع في الكلام
 حذف اى الخ (قوله بما يخصه) اى بما يخصه (قوله وعن ارث زوجة) حامله ان الميت اذا ترك
 دنابر ودراهم وعروضا وعقارا فانه يجوز لابن الميت مثلا ان يصلح الزوجة او غيرها من الورثة على
 ما يخصها من التركة فان اخذت ذهبا من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل واخذت
 دراهم من التركة قدر مورثها من دراهم التركة فأقل كان ذلك جائزا ان كان المصالح منه حاضرا
 كما لو صالحها الولد بعشرة دنابر فأقل والذهب ثمانون لانها اخذت بعض حقه من التركة وترك
 الباقي (قوله والذهب حاضر) اى والحال ان الذهب المتروك المصالح منه حاضر فلا بد من حضوره
 كله وكذلك ان كان المصالح منه الورق فلا بد من حضوره كله سواء كان غير المصالح منه حاضرا ايضا
 او غائبا وهذا اذا صلحت بقدر ما يخصها من الذهب او الورق او بأقل مما يخصها واما اذا صلحت
 بكثرة ما يخصها من ذلك فلا بد من حضور جميع المتروك من ذهب وورق وعرض اه وانما شرطوا
 في النوع الذي اخذت منه ان يكون حاضرا لانه لو كان بعضه غائبا لزم النقد بشرط في الغائب نعم ان
 اخذت حصتها من الحاضر فقط جاز لا سقاط الغائب اه بن (قوله لم يجز) اى وانما يجوز مصالحتها
 بقدر ما يخصها من الذهب الحاضر حيث صلحت بذهب (قوله كذلك) اى صرف دينار
 او اكثر (قوله فلان حازوها الخ) وذلك لان الهبة هنا لشيء موجود في الخارج بخلاف ما في الذمة
 فهي ته لبراء لا يحتاج لمجازة كما مر (قوله ولو كثرت الدراهم) اى هذا اذا قلت الدراهم التي تخصها
 من التركة بل ولو كثرت (قوله فقد اجتمع البيع والصرف في دينار) من هذا يعلم انه ليس المراد
 بقسمة الدراهم في كلام المصنف ان يكون حظها منها قايلا كما حل به الشارح والابل المراد ان يأخذ
 في مقابلة ما مع العرض دينار بحيث يجمع البيع والصرف فيه (قوله والاولى اذا قلنا مع الخ) فتحصل
 من كلامه ان الصور المجتررة اربع ان تقل الدراهم التي تنوبها عن صرف الدينار او يقل قيمة العرض
 الذي ينوبها عن صرف دينار او يقلها معن صرف دينار او تقل الدراهم والعرض دينار فقط
 وان كثر (قوله لاس غير مطلقا) يعنى اذا وقعت المصلحة على شيء يهبط اياه من غير التركة
 ذهب او فضة او عرض فلان كان يدناير او دراهم لم يجز مطلقا لانه من التفاضل بين العنيتين

العين المدفوعة صلحها والعين المصالح عنها الانتهاء - فظاهرها التقدين والعرض بأحد التقدين ففيه
 بيع ذهب وفضة وعرض بذهب وفضة والتأخذ ان العرض اذا كان مصاحبا للعين فانه يعطى حكم
 العين وان كان بعرض جاز بشروط (قوله ان عرفا جميعها) هذا الشرط وما بعده يعتبر ان اضافي
 قوله او اكثر بخلاف الصلح بعين قدر مورثها فأول او بعرض من التركة فانه لا يشترط معرفتها
 ولا حضورها (قوله ليكون الصلح على معلوم) لانها باثثة لتصميمها من ذلك (قوله وحكماني
 العرض) الاولى ولو حكماني العرض وقوله بأن كان قريب الغيبة أي كيومين (قوله وعلة الشرط
 الثاني الخ) أي انما اشترط حضور التركة لاجل السلامة من التقدي في الغائب بشرط وفيه انه
 لا شرط هنا فكان الشارح جعل عقد الصلح على التجهيل شرط في المعنى فتأمل (قوله واقر المدين
 بماعليه وحضر) زاد بعضهم ولا بد ان يكون العرض الذي أعطاه المصالح مخالا للعرض الذي على
 الغريم والا لم يجز لانه حينئذ يكون سافحا منفعة لان الغالب أنها لا تأخذ الا اقل من حقها اهـ بن
 (قوله وعن دراهم الخ) يعني ان التركة اذا لم يكن فيها الدراهم وعرض فموتحت الزوجة عما
 يخصها بذهب او لم يكن فيها الا ذهب وعرض فموتحت عما يخصها بدراهم من غير التركة فهو
 جائز كجواز اجتماع البيع والصرف فقوله بذهب أي اذا كان المتروك ذهبا وعرضا (قوله فان كان
 حظها من الدراهم قليلا) هذا اذا كان في التركة دراهم - واما اذا كان فيها دنائير فيقال له ان كان
 حظها من الدنانير اقل من دينار (قوله منع) أي ان كانت قيمة العرض اكثر من دينار والا جاز
 والحاصل انه اذا قلت الدراهم التي تخصها وقيمة العرض الذي يخصها بأن نقصت ونقص قيمة
 العرض عن دينار جاز الصلح لانه يبيع ومصرف اجتماع في دينار (قوله وان كان فيها دين فكيبيعه)
 لا يعني عن هذا قوله فيما رواه اقر المدين وحضر ذلك لاختلاف الموضوع فيه - ما لان قوله فان كان
 فيها دين موضوعه ان التركة عروض ودراهم فصالح بدنانير من عنده واما قوله سابقا واقر المدين
 وحضر فموضوعه ان التركة دراهم ودنانير وعروض والصلح فيها بعرض من عنده (قوله فكيبيعه)
 أي فالصلح حينئذ مماثل لبيع الدين في الجواز وعدمه وقوله يجوز أي الصلح وقوله حيث يجوز أي
 يبيع الدين وذلك حيث لم يكن الدين عينا ولا طعاما من يبيع بأل كان حيوانا وعرضا وطعاما من
 قرض وكان المدين حاضرا فمقترا تأخذه الاحكام وقوله ويمتنع أي الصلح حيث يمتنع بيع الدين بأن
 كان الدين عينا او طعاما من يبيع او لم يحضر المدين او حضر ولم يقر أو تأخذه الاحكام (قوله
 فيمتنع أي مسافيه من التفاضل بين العينين تقديره والصرف المؤخر (قوله ان كان الدين) أي الذي
 هو من جملة التركة دراهم او دنائير حالة ومؤجلة (قوله فان كان الدين حيوانا الخ) ظاهره ان
 الموضوع ان التركة دراهم وعروض والدين حيوان او عرض فيجوز الصلح في هذه الحالة بدراهم
 او دنائير حالة وفيه انه يمتنع الصلح حينئذ مسافيه عن التفاضل بين العينين فيعين ان يجمل كلام
 الشارح على ان الدين حيوان او عرض والتركة كلها عروض فيجوز الصلح حينئذ بدراهم او دنائير
 وان كان هذا خلاف السباق (قوله او كان طعاما من قرض) أي لا يبيع فيمتنع مسافيه من يبيع
 طعاما للمعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا يجري الخ) المشار اليه مراعاة بيع الدين أي ان ما ذكره
 المصنف من مراعاة بيع الدين حوازا ومنه ما يجري في جميع صور المعاملة من غير التركة (قوله من
 غيرها) أي من غير التركة (قوله وجاز الصلح عن دم العمد) ظاهره جواز الصلح عما ذكره ولو قبل
 ثبوت الدم وهو كذلك (قوله بما قل من الدين) أي دية الخطأ وقوله لان دم العمد لا دية له أي
 وليس فيه الا ما اصطالحوا عليه (قوله لا غير) عطف على ما يفيد الكلام السابق أي جاز الصلح

بما استوفى الشروط لا يغروا وأنه عطف على ما من قوله بما قل ونسبه على منع الصلح بالغرر لان دم
العمد لما كان للولى العفو فيه مجازا ربما يتوهم جواز الصلح عنه بالغرر فنص على ذلك دفعا لذلك
التوهم وغير دم العمد فيهم المنع فيه بالطريق الاولى (قوله على غرر) على بمعنى البساء اى بذى غرر
(قوله دين اغيره) تعميم في قوله ولا عن غيره وحينئذ فكان الاولى تقديمه قبل قوله على غرر
(قوله كما في المدونة) نصها واذا ادعيت على رجل بدين فصالحك عنه بعشرة ارطال من لحم شاة
وهى حية لم يحز قال ابو الحسن لا مفهوم لقوله وهى حية بل لو كانت مذبوجة غير مألوفة فكذلك
يتمنع (قوله فان وقع الصلح) اى عن دم العمد وقوله بالغرر اى كطل من شاة او ثمرة لم يبدص لاحها
(فرع) لو وقع الصلح على ان يرتحل القاتل من بلد الاولياء فقال ابن القاسم الصلح منتقض ولا صاحب
الدم ان يقوم بالقصاص ولو ارتحل الجاني وقال المغيرة يجوز ويحكم على القاتل ان لا يساكنه مابدا
كما شرطوه وهذا هو المشهور والمعمول به واستحسنه سمعون وعليه فان لم يرتحل القاتل او عاد وكان
الدم قد ثبت كان لهم القود في العمد والدية في الخطا وان لم يثبت كان لورثة المقتول العود الى قصاص
ولا يكون الصلح قاطعا لخصاصهم لا تنقاضه (قوله لا سقاط القصاص عن نفسه) متعلق بالصلح اى
من ان يصالح بماله لاجل اسقاط الخ (قوله ما فيه) علة لمنعه من الصلح بالمال (قوله ما فيه
من اتلاف ماله الخ) اى ما فيه من اتلاف ماله فى شئ لم يعامله الغرماء عليه لانه اعتق نفسه من
القتل والقطع بذلك وهم لم يعاملوه على اتلاف ماله فى صون نفسه وليس هذا كتروجه وابلاد
امته لان الغرماء عاملوه على ذلك كما عاملوه على الاتفاق على زوجته واولاده الصغار (قوله
مطلقا) اى على اقرار وانكار (قوله او ثوب معين) اى او حصعة فى دار معينة (قوله واخذ
بشفعة) اى واخذ من يدالجنى عليه بشفعة كالوجنى انسان جنابة على زيد وصالحه بشقص فى دار
باقى العمر وفعلموا ان يأخذ ذلك الشقص بالشفعة من زيد ويرجع زيد بقيمة الشقص يوم الصلح على
الشفيع وهو عمرو فالرجوع بقيمة المعلوم المعين على الدافع فى خصوص الاستحقاق والرد بالعب
واما فى الاخذ بالشفعة فالرجوع بقيمة انما هو على الشفيع (قوله اذ ليس للدم الخ) هذا راجع
للصلح عن الدم فى العمد مطلقا وقوله ولا لخصاص راجع للصلح عن الدم خصا على انكار (قوله
واما على اقرار) اى واما الصلح عن دم الخطا اى الاقرار وقوله فى غير الدم الخ هذا خروج من
الموضوع لان الكلام فى الدم والجنابة ومعنى كلامه انه اذا ادعى على انسان بكتاب مثلا فاقر
به وصالحه بثوب مثلا فان استحق ذلك الثوب او رد بيب فان كان الكتاب باقيا رجع به وان كان قد
فات رجع بقيمة (قوله بما ذكر) اى من العبد المعين او الثوب المعين او الحصعة فى الدار المعينة
(قوله وخلع على متوب) اى معين كعبد معين او ثوب معين او شقص فى دار معينة وقوله فوجد
الزوج به عيبا اى فرد لذلك واستحق من يده واخذ منه بالشفعة (قوله بالقيمة) اى بقيمة
المقوم الذى وقع به النكاح والخلع (قوله لا يباخر من اليد اذ لا قيمة له) اى ولا يرجع ايضا
بصداق المثل وخلع المثل لان طريق النكاح المكارة فقد يتزوج الرجل المرأة بأضعاف صدق
المثل وبعشره وكذا يقع المثل بخلع المثل واضعافه وبعشره واسلم مثل هذه المسائل الاربعة
التي ذكرها وهى الصلح عن دم العمد مطلقا وعن دم الخطا اى الانكار والنكاح والخلع فى الرجوع
بقيمة العوض عوض النطاعة وعوض الكتابة وعوض العمى فالاول كما قال لعبد ان انتنى
بشقص فلان من الدار الفلانية فانت حرفا فى له بها ثم استحق ذلك الشقص او رده عليه بعيب
واخذ منه بالشفعة فبرجع السيد على العبد بقيمة الشقص فى غير الاخذ بالشفعة ورجع على

الشفيع بقيمة الشقص والثاني كالمالك كاتب عبده على عشرين دينار ثم بعد ذلك قال له ان اتبني بشقص فلان من الدار الغالية اسقطت عنك العشرين ديناراً وخرجت حراً فانه به فردته عليه بعب و اخذ منه بشفعة واستحقاق فان السيد يرجع بقيمة الشقص في الشفعة على الشفيع وفي غيرها على العبد والثالث كالمالك عتق زيد اذا اراد ان يمدد حياته ثم صالحته على شقص معين في عقار آخر فردته عليه بعب او استحق من يده واخذ منه بالشفعة فان زيد يرجع عليك بقيمته في غير الشفعة وفي الشفعة يرجع بالقيمة على الشفيع والحاصل ان المسائل احدى وعشرون مسألة لان الشقص دفع اما صلحاً عن دم محمد مطلقاً وعن دم خطأ عن انكار او دفع صدقاً او خلعاً او قسماً او عوضاً او وصفاً او عن الكتابة او عن العمري والطارئ على جميع ذلك عيب واستحقاق واخذ بالشفعة وقد نظمها ابن غازي في بيت فقال

صلحان فتنان وبضعان معا * عمري بارش عوض به ارجعا

ف قوله صلحان اراد بهما الصلح عن دم العمد مطلقاً وعن دم الخطأ على انكار وقوله عتقان اراد بهما عتق المكاتب والقن اذا داما مترادوا عليه وقوله وبضعان اراد بهما باضع النكاح وبضع الخلع وقوله بارش عوض المراد بارش العوض قيمته اه شيخنا (قوله جاز صلح كل) اي جاز ليخني عليه صلح كل ان كانت الجناية في دون النفس ولا وليائه ان كانت الجناية على النفس الا ان الصلح ممن ذكر يتوقف على رضی من صلح والحاصل ان الخيار لا ولياء المقتول الا ان الصلح لا يكون الا برضى القاتلين (قوله والعفو عنه) اي عن كل وقوله والقصاص اي من كل (قوله بدليل الخ) اي لان القتل بقسامة انما يكون في العمد (قوله لان من لازم الخ) اي فالمصنف اطلق اسم المزموع واراد اللازم (قوله بحال على القطع) اعلم ان كلام المصنف مفروض فيما ادفع الصلح على الجرح فقط دون ما يؤول له من الموت واما اذا وقع عليهما فسيأتي حكمه واعلم انه كيجوز صلح الجرح عن دم العمد ويجوز صلحه عنه وعن ما يؤول اليه من الموت على ما قال ابن حبيب واختاره ابن رشد قائلان المقتول اذا جازله ان يعفو عن قاتله مجافاً جازله ان يبالغ بالارضى خلافاً لما رواه عيسى من المنع وهذا كله اذا كان الجرح مما يقتض من اجله كقطع يد او مالو كان مما لا قصاص فيه بأن كان من ائتلف الاربع كالجائفة والامة والفرس انه عمد فلا يجوز الصلح عنه وعن ما يؤول اليه من النفس لانه لا يدرا يوم الصلح ما يجب عليه ويفسخ ان وقع واذا برئ فالارش وان مات فالدية على العاقلة بقسامة واما الصلح عنه وعن ما يؤول اليه من الزيادة ففيه قولان ارجحه - المجاوز اذا كان في الجرح شيء مقرر فلا يجوز الصلح على ارشه الا بعد البرهان وقوع الصلح عليه وعلى ما يؤول اليه من الزيادة ففيه قولان ارجحه - المجاوز اذا كان في الجرح شيء مقرر فان لم يكن فيه شيء مقرر فلا يجوز الصلح على ارشه الا بعد البرهان وقوع الصلح عليه وعلى ما يؤول اليه من الزيادة قبل البرهان كان الصلح باطلا (قوله وانما قسموا) اي ولم يمتثلوا الجاني من غير قسامة (قوله لتراخي الخ) اي فيحتمل ان الموت من غير الجرح (قوله لاله) كان الاولى لا لا تطاع لانه لم يمتد له لغير مخرج فكان الاظهار راولي (قوله كالموصل الجروح خطأ) اي عن الجرح فقط او اما لو وقع الصلح عن الجرح خطأ وعن ما يؤول اليه من النفس فانه يمنع كالعمد (قوله ويقسمون ويأخذون الدية) علم من هذا ان قول المصنف كآخذهم الدية اي في آخر الامر والمعنى حينئذ كان لا ولياء الجرح ان يأخذوا الدية كاملة بعد القسامة في جرح الخطأ الذي وقع فيه الصلح على الجرح ثم نزع خات الجرح منه واعلم انه يجوز الصلح عن جرح الخطأ ولما الصلح عنه وعن ما يؤول اليه فهو فاسد ولو بلغ ثلث الدية على

الاقوى (قوله) واما طر والمرض على الجرح) اى العمود ومات الجرح وقوله فان فيه خلافاى فقبل
 يقتص من الجاني بقسامة وقيل عليه نصف دية بلا قسامة (قوله اى فيه) اشار الى ان من للظرفية
 اى مات في زمن مرضه لا للشيبة لانه اذا تحقق ان موته من مرضه لم يثبت التأويلان من كونه صالح
 عن الجرح لاعتنا ما يؤول اليه او صالح عنهم ما لان الجرح لم يؤول لشيء وعلى تسليم جريانهما بمعنى انه
 وقع الصلح عن الجرح وعن ما يؤول اليه على فرض الاول فلا معنى لاعتماد التأويل الثاني دون الاول
 (قوله جاز وزم) اى لان للريض المتطول ان يعفو عن دم العمد في حال مرضه وان لم يترك ما لافله ان
 صالح عنه بما شاب الاول (قوله تأويلان) قال ابو الحسن عياض تأويلها غير واحد على ان الصلح على
 الجرح دون ما يؤول اليه من النفس وتأويلها ابن القصار على الجرح وماتناهي اليه (قوله وعليه
 الخ) حاصل ما في المقام كما في ح وعج وغيرهما انه ان وقع الصلح على الجرح فقط جاز على كل من
 التأويلين فان مات من مرضه لزم الصلح الورثة وان نرى فأتى بالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى من
 ان للورثة رد الصلح والقفل بقسامة ولا يقال الصلح لازم للورثة في هذه الحالة لان الصلح على الجرح
 فقط فكيف يلزم فيما آل اليه مع انه خلاف ما وقع عليه الصلح وان صالح عليه وعلى ما يؤول اليه فعلى
 التأويل الثاني الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لولم يكن صلح من ان للاولى القسامة والقصاص
 وعلى التأويل الاول يلزم الصلح وان نرى فأتى منه فلا كلام للاولى (قوله فأتى ما يذم به) ولو
 صالح بقبل ولا يرجع على الجاني واحدمهما بشئ والذي في ح مانصه فلا تخراخا يدخل معه فيما
 صالح به بأن يأخذ نصيبه من القاتل على حسب دية العمد ويضمه الى ما صالح به صاحبه ويقتسمان
 الجميع كانه هو المصالح به كاذك ذلك ابن عبد السلام في باب الديات اهو به قرا المصنف في التوضيح
 عن ابن عبد السلام ايضا وبهذا النقل تعلم ان ما في خش وعقب من التنظير الذي محصله انه اذا
 دخل الاخر مع الاول فيما صالح به هل له بعد ذلك مطالبة على الجرح ببقية حقه من دية العمد
 او لا شئ له بعد ذلك قبل الجرح قصور لعدم وجود النقل لكن هذا الذي ذكره ابن عبد السلام
 مخالف لما ذكره المصنف في قوله الآتى وان صالح عن عشرة من خمسين الخ فتأمله انظر بن والحاصل
 ان المسئلة ذات طريقين والمعتمد منهما كما قرر شيخنا ما مشى عليه اشارنا وهى الموافقة لكلام
 المصنف الآتى وعلما اقتصر في المبح لا طريقا ابن عبد السلام (قوله وسقط القتل) لو قدم المصنف
 وسقط القتل على قوله ولا تخراخا لدخول معه كان اولى ليفيد سقوط القتل وان لم يدخل معه اه بن
 وقد يقال انه اخره لاجل ان يشبه به (قوله فلا دخول للمصالح معه) اى ولا رجوع لواحد منهما
 بعد ذلك على الجاني بشئ (قوله وله) اى لا تخراخا العفو وليس له القصاص اتول المصنف وسقط
 القتل ان عفى رجل كالباقي فالحاصل ان الاخر يجزى اولا في العفو وعدمه فان عفى فلا دخول له مع
 المصالح ولا شئ له اصلا وان لم يعف فيجزي اما ان يدخل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما
 على الجاني على المعتمد ولا يدخل وله نصيبه من دية عمد (قوله فانكر) اى الجاني (قوله
 فيلزمه دفعه) اى دفع ما لم يدفعه (قوله وهل مطلقا او ماذع تأويلان) الاول لابي عمران
 والثاني لابن محرز وهما على قول المدونة ولو اقر رجل يقتل رجلا خطأ ولم تقم بينة فصالح الاول
 على مال قبل ان تلزم الدية العاقلة بقسامة وظن ان ذلك يلزمه فالصلح جائز اه ابو الحسن اى لازم
 نافذ واختاف بما ذكره من فقال ابو عمران بالعقد وقال ابن محرز انما يلزم بالدفع اه اذا علمت هذا
 فكاف الاول للمصنف ان يدفعه على ان الخلاف فيما به الزوم بان يقول وهل المازوم بالتقدم فيلزمه
 ماذع وما لم يدفع او الزوم بالدفع فلا يلزمه الا ما دفع وقول الشارح بناء على ان العاقلة لا تحمل

الاعتراف الخ فيه نظر لان التأويلين مبنيان على انهما تحملى الاعتراف كفى ح وطافى انظر بن
 (قوله ولا يلزم الخ) جواب عما يقال تعبير المصنف بتأويلان يشعر بتساويه - جامع ان التناهي
 مبني على ضعف وحاصل الجواب انه لا يلزم من بئانه على ضعف ان يكون ضعيفا اذ لا يلزم من
 ضعف المبني عليه ضعف المبني فلا خرابة في بناء احدهم شعورين على ضعف (قوله اى ظن لزومه)
 اى ظن لزوم الدية له وقوله فلا يلزمه اى ما صالح به بل يرد ما صالح به كما قال المصنف والدية على
 العاقلة (قوله ولا بد الخ) اى في كون المال الذى صالح به لا يلزمه ويرد اليه ما دفعه زيادة على
 حصته وقوله من ثبوت الجهل اى من ثبوت جهله اى ظنه ان الدية لازمة له وفيه ان هذا المرغنى
 لا يعلم الامنه فكيف يتأتى ابدانه واجيب بأن المراد لا بد من ثبوت جهله باليمين وهو قول المصنف
 وحلف لا الثبوت باليمين بخلاف ان ثبوت مثله يجهل ذلك قال أبو الحسن يؤخذ من هذا ان من
 ادعى الجهل - فيما الغالب ان يحمله فانه يصدق اه بن فان ادعى جهله لزوم الدية من غير ان
 يثبت ذلك باليمين كان الصلح لازما له ولا يرد له ما زاد على حصته (قوله وحلف) اى فان نكل
 عن اليمين مع كونه من شأنه يجهل لزوم الدية للعاقلة لزمه جميع الصلح (قوله ولا يعذر بالجهل) اى
 بجهله انه لا يلزم تجاها (قوله ان طلب به) اى ان كان اولياء المقتول طلبوا الصلح من ذلك الجاني
 وقوله او طلبه هو اى او كان الجاني هو الذى طلب الصلح من اولياء المقتول (قوله وجد) اى رقت
 الرذائلهم (قوله فلا رجوع له به عليهم) اى على اولياء الدم كن اعطى عطية لم تصدق عليه
 بصدقة ظنانه لزوم الانابة فانه يرجع عما وجد من الثاب ولا يرجع بمساكات منه وحيث لا رجوع
 له على اولياء الدم بمساكات فهو - بل يرجع على العاقلة بما زاد على حصته منه وبحسب ذلك الفات
 للعاقلة من الدية واختاره بنو قري وقيل لا يرجع به ايضا على عاقلة ويحسب له من الدية
 واختاره ابن هارون وقيل لا يرجع بذلك على العاقلة ولا يحسب له من الدية وهو مقتضى نقل
 المواق قال شيخنا وهذا هو المعتقد (قوله وان صالح احد ولدن الخ) حاصله ان احد الوارثين سواء
 كانا ولدن او اخوين او عمن او غير ذلك اذا ادعى بمال على شخص مختلط لمورثه من تجارة او ودية
 فأقر بذلك او انكره وصالحه عليه فان للوارث الاخوان يدخل مع صاحبه فيما صالح به من نصيبه
 سواء كان ذهابا او فضا او عرضا وله ان لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الاقرار وله تركها
 كلها وله المصاحبة فأقل منها وامافي حالة الانكار فاما ان يكون له بينة او لان كان له بينة اقامها
 واخذ حقه او تركها او صالح بما يراه صوابا وان لم يكن له بينة فليس على غيره الا اليمين (قوله
 فلصاحبه الدخول معه) ثم ان كان الصلح عن اقرار رجوع غير المصالح على الغريم بما بقى له من حقه
 ورجع المصالح على الغريم بما اخذ منه صاحبه كما بانى للمصنف وقال ابن يونس ما بقى على الغريم
 بعد صلح احدهما يكون بينهما كما في المواق ووجهه كما قال في المسناوى ان الصلح لازم للاول ولما
 شاركه رب الدين الاخر فيما اقتضاه شاركه هو في حصته وان كان الصلح عن انكار ودخل غير المصالح
 مع المصالح فيما صالح به فلا رجوع للمصالح ولا اثر يكره على الغريم بشئ لان الصلح لقطع النزاع
 ورجوع المصالح عليه بما اخذ منه فتح لباب النزاع خلافا لعقب حيث قال يرجع المصالح على الغريم
 بما اخذ منه صاحبه ولا رجوع له احبه على الغريم ولا على المصالح بما رجع به على الغريم (قوله
 اى مشترك بينهما) انما الشارح الى ان الالام في قول المصنف له بمعنى بين فروع الكلام هنا
 في الحق المشترك واما اذا كان لكل منهما حق وكان المحققان على شخص واحد كزيد ولا اشتراك
 بينهما او كتب المحققان في كتاب واحد فسمي المصنف بتكامل عليه ويذكر فيه قولين (قوله

الا الطعام ففيه تردّد) حاصله ان المدونة قالت وان صالح احد شرى يكن فللاخر الدخول معه
 الا ان شخص بعد الاعذار الا الطعام فمصدر الكلام قوله فللاخر الدخول معه ونحوه قوله الا ان
 يشخص بعد الاعذار فاختلف شراحها في قولها الا الطعام هل هو مستثنى مما يفهم من آخر الكلام
 او مما يفهم من اوله على ما ذكر الشارح (قوله على هذه المسئلة) اى مسئلة ما اذا كان لشرى يكن
 حق على ثالث في كتاب او مطلق واقضى احدهما شيئا فللاخر الدخول معه (قوله من آخر المسئلة)
 اى مما يفهم من آخرها لان قوله الا ان يشخص بعد الاعذار اى فليس للحاضر ان يدخل مع الشاخص
 ويفهم من هذا انه يجوز لا احد الشرى يكن ان يسافر ليقبض ما يخصه باذن شرى بركة الا الطعام فلا
 يجوز له ان يسافر ليقبض ما يخصه منه باذن شرى بركة لان ذلك قسمة للطعام والقسمه يبيع وحينئذ
 فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (قوله كما أتى للمصنف) اى وعلى هذا فيجوز لا احد الشرى يكن ان يسافر
 باذن شرى بركة لاخذ ما يخصه من الطعام (قوله انه مستثنى من اول المسئلة) اى مما يفهم من اولها وذلك
 لان قولها وان صالح احد الشرى يكن فللاخر الدخول معه يفهم منه انه يجوز لا احد الشرى يكن ان
 يصالح عن حصته بغير اذن شرى بركة في كل شيء فأتى من ذلك الطعام فلا يجوز لا احدهما ان يصالح
 فيه عن حصته بدون اذن شرى بركة لانه اذا صالح عن حصته يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لان
 الصلح بغير المديعى يبيع كما مر فقد علمت ان التردد انما هو في وجه الاستثناء للطعام لاقى الدخول فيه
 وعدم الدخول فيه اذ الدخول فيه ثابت باتفاق فالخلاف لفظي في وجه الاستثناء وان الحكم وهو
 عدم جواز السفر ليقبض ما يخص احدهما من الطعام باذن الامر متفق عليه بناء على ان القسمه يبيع
 كما ان عدم جواز صلح احدهما في الطعام باتفاق اى من التأويلين اه تقرير عدوى (قوله الا ان
 يشخص الخ) الحق كما قال عجم ان المدار على الاعذار ولو لم يكن سفر بان كان المدين حاضرا ببلدهما
 اه عدوى ونحوه قول ابي الحسن فصل في المدونة في الغائب وسكت عن الحاضر وهو مذهبنا في
 الاعذار اه بن (قوله فيسافر له بذاته) اى فيسافر له احدهم بذاته (قوله ويعد ذرا ليه في
 الخروج) اى بان يباله عند الحكم او بحضور بيعة ليجرح معه ليقبض حصته او يوكله او يوكل من
 يسافر معه ليقبض حصته فيمتنع من ذلك فاذا اعذر اليه وامتنع وسافر للغريم وقبض منه شيئا فلا
 دخوله مع الشاخص فيما اقتضاه لان امتناعه من الشخص مع ومن التوكيل دليل على عدم
 رضاه بالدخول معه فيما اقتضاه واتباع ذمة الغريم (قوله وان لم يكن الخ) اى فان اشخص
 احدهما بعد الاعذار لصاحبه فلا دخوله لصاحبه معه فيما اقتضاه ولو لم يوجد بيد الغريم غير
 ما اقتضاه الشاخص (قوله فلو كان الغريم حاضرا الخ) هذا مبنى على ما قاله تت من ان عدم
 الدخول مقيد بقيد الدين الاشخاص والاعذار لصاحبه فيمتنع وحاصله ان الغريم اذا كان غائبا
 فخرج اليه احد الشرى يكن بعد الاعذار لصاحبه وامتناعه فلا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاه
 واما ان كان الغريم حاضرا سواء حصل اعذارا لالا او كان غائبا واشخص اليه من غير اعذار فانه
 يدخل معه في هذه الصور الثلاث واما على ما قاله عجم من ان المدار على الاعذار فان كان الغريم
 حاضرا واولى غائبا واعذر احد الشرى يكن لصاحبه وامتنع فلا يدخل معه فيما اقتضاه وان خرج من
 غير اعذار كان الغريم حاضرا او غائبا فانه يدخل معه في هاتين الصورتين فالخلاف في صورة وهي
 ما اذا كان الغريم حاضرا واعذر في الخروج فلا يدخل معه على كلام عجم وهو المعتمد ويدخل معه
 على ما قاله تت وبعه الشارح (قوله او يكون الخ) عطف على شخص كما اشار الشارح (قوله
 كدينين) اى لان الكتبتين يفرقان ما كان اصله مجتمعا لانه كالقائمة (قوله وفيما ليس

مشتركا) اى وفي الدين الذى ليس اصله مشتركا بينهما (قوله وباعهما معا بمن واحد) اى بعد
 تقويمهما لاسميتين ومعرفتهما قيمتهما واتفاقهما على بيعهما صفقة واحدة وانهما يوزعان الثمن على القيمتين
 (قوله وان اختلف قدر كل) يحتمل أن المراد وان اختلف قدر المال لكل من المتبايعين وذلك كما لو كان
 لاحدهما ثوب ولا آخر ثوبان فباعهما صفقة بمن واحد ويحتمل ان المراد وان اختلف قدر المال لكل
 من السامعين من الثمن لاختلافهما فى القيمة (قوله قولان) المعتمد منهما ادخول احدهما مع
 الآخر فيما قبضه (قوله واختلف الخ) هذا ضعيف والمعتمد المدا فى موضوع الخلاف على
 بيعهما بمن واحد متى قدم واحد سواء اتفقا فى الجنس والصفة او اختلفا فيه ما لو فى القدر
 والمحال ار الثمن كتب فى كتاب واحد اه عدوى (قوله او الثمن) اى واختلفا فى الثمن بأن يبيع
 العبدان فى صفقة واحدة لكن سعى المشتري لهما خديرا ولا خيار بينهما (قوله او كل باع سلعته
 منفردة) الاولى حذفه لا غناء قوله فلو باع كل باع فراده عنه (قوله معا) اى كتب مال كل فى كتاب
 على حدة او كتب مالهما فى كتاب واحد (قوله لاحد شريكين) اى الذى له الدخول على شريكه
 فيما اقتضاء من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه (قوله فى مائة) اصاها
 كان شركة بينهما وقوله بكتاب اى سوا ما كانت مكتوبة والا (قوله على اقرار) اى حقيقة
 او حكم كما اذا انكرها المدعى عليه وقامت عليه بها بينة (قوله ولا رجوع له) اى خلافا لما فى
 بقاء من رجوعه على الغريم بالتحمة المدفوعة لشريكه وذلك لان الصلح لقطع النزاع ورجوعه على
 الغريم بما اخذ منه فتح لباب النزاع اه عدوى وما ذكره الشارح من عدم رجوع شريكه على
 الغريم فهو فى عقب وخش وفيه نظرا اذا فرض ان شريكه لم يصالح فالظاهر ان له ان يطالب الغريم
 حتى يحلف او يؤدى او يصالح اه بن (قوله ولا يكون الا عن اقرار) اى لما راز الصلح عن انكار
 انما يجوز بمجل لا بمؤجل لساقيه من سلف جرتفع لان التأخير سلف والرفع سقوط اليمين المتقلبة عنه
 (قوله وان صالح الخ) يعنى ان من استهلك لرجل شيئا من العروض او الطعام او الحيوان فصالحه على
 شئ مؤخر لم يحجز (قوله من له حق) اى هو صاحب الشئ المستهلك فان له حقا عند المستهلك وهو
 قيمة شئيه (قوله من عرض او حيوان او طعام) تباع فى ذك الطعام ات والشيخ سالم قال طوى
 وفيه نظر لان المسئلة مفروضة فى المذونة وغيرها المقومات ولان الطعام مثلى يترتب على استهلاكه
 مثله واخذ العين عنه مؤجلة فيه فبيع الدين فى الدين واجاب عى بأنه محمول على ما اذا كان الطعام
 جرافا ولا شك انه موقوف فاذا استهلك شخص صبرة من القمح جرافا لزمه قيمتها ولا يجوز ان يصالح عنها
 مؤجل الا اذا كان ذلك المؤجل عينا وكانت قدر القيمة فأقل (قوله لزمته قيمة المستهلك) اى حالته
 (قوله او فى جنسه بأكثر) اى واما فى جنسه مساو فهو بنفسه ولا فسخ املا (قوله فان سلم) اى
 الصلح من ذلك اى من فسخ الدين فى الدين (قوله انظره بالقيمة) اى او حط منها وانظره بياقها وهو
 جسن اقتضاء وليس من فسخ الدين المنوع (قوله فيجوز اى لان محصله انه انظره بالقيمة او حط منها
 وانظره بياقها) (قوله لانه سلف جرتفع) (قوله تأخير صاحب المستهلك للصالح والمصلحة الزيادة
 عن القيمة وفيه ايضا فسخ بن فى دين لانه فسخ القيمة الاقل الحاملة قيمتها واكثر منها لاجل (قوله من
 غير اعتبار القيمة) اى انه يجوز مطلعا سواء كانت تلك العين الحاملة قدر القيمة او اقل او اكثر (قوله
 وهو مما يباع به) اى ان ما تقدم من جواز الصلح عن قيمة المستهلك بالدرهم المؤخرة والذهب اذا كانا
 قدر القيمة فأقل لمحله اذا كان المستهلك مما يباع بمواقع به الصلح من الذهب والفضة والامنع (قوله
 احتراز اعماله لو كان المستهلك ذهبا الخ) تباع فى ذلك ات قال مافى وفيه نظرا ذهوا وحالة اى تغيير

افرض المسئلة لانها في المقومات كما علمت والصواب ان يقال احتزبه عما لو كان المستهلك يباع بالورق
واخذ ذهابا مؤخر او عكسه كما في المدونة وان اراد بالذهب الحلى الذي هو موقوف فلا يصح قوله فيمنع
التأخير للصرف المؤخر بل يجوز بدراهم مؤخره ففيها في كتاب الغصب ومن غصب لرجل سوارين من
ذهب فاستهلكهما فعليه قيمته ما من الدراهم وعليه ان يؤخره بتلك القيمة اهـ بن (قوله) وكما لو كان
المستهلك طعاما (في جمل هذا محترز القول وهو ما يباع به نظرا لان الطعام المكمل يجوز بيعه بالنقد
والعرض حالا ولاجل (قوله) فهو داخل في كلامه) اى في استهلاك صيرة طعام جزافا لزمه قيمته ولا
يجوز ان يصالح عنها مؤخر الا بعين قدرها فأقل وهذا لا ينافي جواز الصلح عنها بطعام من غير الجنس
او بمرض نقد او اما الصلح عنها بطعام من جنسه فلا يجوز جزافا واما على كمال لا يشك في انه اقل من
كيل الصيرة الجزاف فلا بأس به لان صاحب الجزاف اخذ بعض حقه وسامح المستهلك بالكسر من
الباقى انظر بن (قوله) تشبيه تام) اى في المنع والمجواز (قوله) ان يصالح عنها بعرض) اى لانه
فمنع دين في دين (قوله) ولا بعين اكثر الخ) اى لانه سلف جرت عا وفتح دين في دين (قوله) وليس
هذا من باب بيع الا بئ) اى لان المصالح عنه قيمة العبد لا نفس العبد حتى يكون بيعا له لان الصلح
على غير المدعى بيع فان قات جعل المصالح عنه قيمة العبد ظاهرا اذا كان الصلح بأقل منها لان كان
بقدرها قات لما كان قدرها مؤجلا والاجل له حصه صار كانه صلح على بعض الحق (قوله) فيجوز
اى لان محصله انه انظره بالقيمة او حط منها وانظره بالباقي وهو حسن اقتضاء (قوله) بالاعتلاء) اى
بمجرد الاعتلاء على المقصوب سواء استقر باقيا عنده او ابق منه (قوله) كما يضمن المستاجر والمستعير
وتحويهما) اى كالمودع اى كما يضمن من ذكر القيمة حالا بتفرطه حتى ابقى او تاع ولا يجوز ان يصالح
عنها بمؤجل الا اذا كان ذلك الموجهل عينا قدر القيمة او اقل وكان ذلك المصالح عن قيمته مما يجوز بيعه
بالعين المصالح بها (قوله) وان صالح بشقص الخ) صورتهما شخص اوضح آخره ومختصين احدهما
صدرت منه عمدا ولاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح
عشر ومن مثله فأراد ان يملك ان يأخذ ذلك الشقص اى الجزاء المصالح به بالشفعة فان الشقص بقيم
نصفين نصف في مقابلة الموضحة العمد ونصف في مقابلة الموضحة الخطأ في دفع الشفع للجروح نصف
قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور في مقابلة العمد لانه ليس فيه مال مقرر ويدفع له
ايضاديه الموضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو وخسون دينار لان النصف الثاني من
الشقص في مقابلة موضحة الخطأ وفيها شئ مقرر تنبيه كلام المصنف خاص بالصلح على اقرار واما في
الانكار فالشفيع يأخذ الشقص بقيمته في الجميع قاله بن خلافا لقول علق وان صالح اى على انكار
او اقرار (قوله) في مقابلة معلوم ومجهول) اى في مقابلة ما فيه شئ مقرر وبالس في مال مقرر ويدفع له
(قوله) للمعلوم نصفه وللجهول نصفه) اى فاذا اخذ الشفع بالشفعة يدفع في مقابلة ما اخذ عن
الجهول قيمته وما اخذ عن المعلوم يدفع فيه المعلوم الذى دفع نصف الشقص صلحا انيه (قوله)
كنفس ويد الخ) اى فلو قطع زيد وعمرو ثم قتله وكان احدهما عمدا والاخر خطأ ودية النفس
الف دينار ودية اليد خمسمائة فعلى القول الاول القائل ان اختلاف الجرح حين كذا وبه ما يقسم
الشقص بينهما ما فاذا كان القطع عمدا او القتل خطأ فلا يأخذ الشفع نصف القتل اذا دفع الف
دينار واذا اخذ نصف القطع دفع عشرة قيمة نصف الشقص ولو كان القطع خطأ والقتل عمدا
فان الشفع لا يأخذ نصف القطع الا اذا دفع لارباب الحنابلة خمسمائة دينار ولا يأخذ نصف القتل
الا اذا دفع عشرة والقول الثاني يقول ان الشقص يجعل على قدر دية ما ومعلوم ان دية اليد خمسمائة

ودية النفس الف والمجموع الف وخمسمائة ثلثها للبدون ثلثها للشخص فيقسم الشقص الثلث والثلثان
 ثلثه للبدون ثلثها يجعل في مقابلة النفس فاذا كان القطع عمدا والقتل خطأ فلا يأخذ ثلثي القتل الا اذا
 دفع دية النفس كاملة ولا يأخذ ثلث القطع الا اذا دفع ثلث قيمة الشقص ستة وثلثان ولو كان القطع
 خطأ والقتل عمدا فلا يأخذ ثلثي الشقص الذين في مقابلة النفس الا اذا دفع ثلثي قيمة الشقص ثلاثة
 عشر ديناراً وثلث دينار ولا يأخذ الثلث الذي في مقابلة القطع الا اذا دفع خمسمائة دينار

* (باب الحوالة) *

(قوله شرط الحوالة) هي مأخوذة من التحول والاكثر على انها رخصة مستثناة من بيع الدين
 بالدين كما قاله عياض اه بن (قوله بمثله) متعلق بنقل وكذا قوله الى اخرى اى نقل الدين من
 ذمة لاخرى بسبب وجود مثله في الاخرى (قوله تبرئ بها) الاولى تبرئ به اى بالقتل والعداوات
 الضمير نظر للمعنى لان النقل المذكور حواله (قوله لا المحال عليه) اى فلا يشترط رضاه على
 المشهور بل هي صحيحة رضى او لم يرض الا اذا كان بينه وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة
 فلا تصح الحوالة حينئذ على المشهور وهو قول مالك فان حدثت العداوة بعد الحوالة منع المحال
 من اقتضاء الدين من المحال عليه وكل من يقتضيه منه لثلاثين بالغ في ايذائه بعنف مطالبته (قوله
 وثبوت دين) قال ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت العرفي ببينة او اقرار
 وحينئذ فيكفي في ثبوته تصديق المحال بثبوته كما يأتى اخر الباب (قوله وكذا المحال على الحمل)
 اى وكذا يشترط ثبوت دين للمحال على الحمل (قوله والثاني يشترط) انما اشترط حضوره على هذا
 القول واقراره وان كان رضاه لا يعتبر لاحتمال ان يسدى طعننا في البينة اذا حضر او ثبت براهته
 من الدين ببينة على الدفع او على اقراره (قوله على احد القولين المرجح) فيه نظر بل اراجح
 اشتراط الحضور وما عدا ذلك اشتراطه فقد انفرد بشهره ابن سلون وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار
 الشيوخ على اشتراطه اه بن لكن في البدر القرافي خلافاً من ترجيح عدم الاشتراط والحاصل
 ان المؤقتين من الاندلسيين اختلفوا هل يشترط في صحة الحوالة حضوره واقراره بما عليه من الدين
 او لا يشترط ذلك وكل من القوا بن قدر حج كما علمت والقول الاول مبنى على ان الحوالة من قبيل بيع
 الدين فيشترط فيها شروط غايبة الامراه رخص فيها في جواز بيعه بدين آخر والقول الثاني مبنى
 على انها اصل مستقل بنفسه فلا يملك بها مملك يبيع الدين من اشتراط الحضور والاقرار (قوله
 وكالة) اى للمحال بتخايل الحق من المحال عليه (قوله واذا لم يكن دين في الصورة الاولى)
 الاولى واذا لم يكن دين للمحيل على المحال عليه (قوله كانت جمالة) اى وعليه لو اعدم المحال
 عليه رجع المحال على المحيل الا ان يعلم المحال انه لاشئ للمحيل على المحال عليه ويشترط براهته من
 الدين فلا روع له على المحيل ولو فاس المحال عليه وان كان ذلك جمالة لانه قد ترك حقه حيث
 رضى بالتحول على هذا الوجه (قوله واحتز بقره لازم عن دين الخ) قال بن فيه نظر لان هذا
 خارج بشرط ثبوت الدين لانه لا دين هنا تأمل وفيه ان الدين من حيث هو ثابت ثم التمسر لولى
 الصغير والسفيه ان رآه حاصراً فيماله غنى رده والاضمحاض بقدر ما صونابه ماله افصح ثبوت
 الدين في الجملة قبل تبين شئ ليكنه غير مجزوم بلزومه فلا تصح الحوالة اذ ذاك واما العبد فثبوت دينه
 ظاهر وانما يقطعه اسقاط السيد بدليل انه لو عتق قبل الاسقاط لزمه فصح ما قاله الشارح
 (قوله فلا تصح الحوالة عليهم) اى لعدم لزوم ذلك الدين لان لولى الصغير والسفيه وسيد
 الرقيق طرح الدين عنهم واسقاطه (قوله عن سلعته مبيعة بالخيار) اى وكذا دين الكفاية

فانه غير لازم لان المكتوب اذا عجز عنه لا يتبع به فلا يصح ان يحيل السيد اجنبيا على المكاتب كما
في التوضيح عن التونسي (قوله فان اعلمه بعدمه وشرط البراءة صح القول بها) ظاهره صحة
القول وان لم يرض الحال عليه وهو كذلك لكن ان رضى الحال عليه لزمه والا فلا اه بن وفهم
من قوله وشرط البراءة ان له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد في صحة التحول حينئذ من رضى الحال عليه
لانها مالة ولا يطالب الا في حال عدم التبريم او غيبته بخلاف ما اذا شرط البراءة فلا يشترط رضى
الحال عليه لان الحال رضى باسقاط دينه اه خش (قوله وكذا ان علم الخ) اى وكذا ان علم
الحال بانه لا دين للمحيل على الحال عليه من غير المحيل كما في المدونة وظاهره الاطلاق اى سواء علم
المحيل بعلمه ذلك حين الحوالة او لم يعلم به (قوله ورضى الحال) حال من الضمير في قول المصنف وان
اعلمه (قوله وهل محل الخ) يعنى ان المحيل اذا علم الحال بعدم الدين على الحال عليه وشرط البراءة
وانه لا رجوع للمحل بعد ذلك عايد صح القول وهل لا رجوع له بعد ذلك عليه مطلقا سواء اسلم المحال
عليه اومات ولا وهو ظاهر قول ابن القاسم ورواية اشهب عن مالك من رجوع المحال على المحيل
في هذه الصورة اذا فلس الحال عليه اومات خلاف لا تقييد وعليه تأوله ابن رشد ويحتمل ان يحل
ذلك ما لم يفس الحال عليه او يموت والا فله محتمل ان يرجع على المحيل يدينه وحينئذ فرواية اشهب
تقييد على هذا تأوله ابن المواز اه قال خش ولورضى الحال عليه بالحوالة ودفعه فالظاهر انه
لا رجوع له على المحيل بل لانه متبرع وفي عقب عن الشيخ احمد الزرقاني يفنى ان يكون له الرجوع لان
اشترط البراءة انما هو بالنسبة للمحال ولان رضاه بالدفع صير بمخرجه المحل وهو يرجع اذا غرم وقال
شيخنا العدوى الذى يبنى ان ان قامت قرينة على تبرع المحال عليه فلا رجوع له بما دفعه والا كان
له الرجوع (قوله وصيغتها) عطف على قوله رضى المحيل وفي كلام المصنف مسامحة لان الصيغة
ركن لا شرط لكن الفقهاء قد يستعملون في إطلاق الشرط على الركن (قوله ما دل الخ) ظاهره كانت
الدلالة بطر الصراحة ولا وقوله في ذمة المحيل اى الكائن في ذمة المحيل وقوله بمثلها متعلق بترك اى
بسبب وجود مثله الكائن ذلك المثل في ذمة الحال عليه (قوله خلافا لظاهر المصنف) فيه ان ظاهر
المصنف لا يقتضى انحصار صيغتها في اللفظ المشتق من الحوالة الا ان يقال ان هذا ظاهره بمعونه
ما ذكره في الهبة حيث قال فيها بصيغة او مفعولها فاراد بالصيغة ما كان مشتقا من لفظ الهبة بقريضة
قوله او مفعولها فلما انصرف عن على قوله وصيغتها لم يقل ومفعولها علم ان مراده بصيغتها ما كان مشتقا
من لفظ الحوالة فتأمل تنبيهه تكفي الاشارة للدلالة على الحوالة من الاخرى لامن النطاق خلافا
لما يوهمه كلام ابن عرفة من كذايتها مطلقة في تعريفه الصيغة كذا اقر شيخنا (قوله ادى الى
تعمير ذمة) اى ذمة الحال عليه وقوله بذمة اى بدين ذمة اخرى وهى ذمة المحيل اذ للذمة لا تعمير بذمة
اخرى واعتراض بأن هذا التمثيل وجود في حالة المحلول وقوله فيودو لبيع الدين اى المحال به
وقوله بالدين اى الحال عليه وقوله والذهب بالذهب اى ويودو لبيع الذهب بالذهب الخ وفيه
ان هذا التعايل موجود في حالة المحلول فالاحسن ان يقال انما اشترط حل الدين المحال به لان
الاصل في الحوالة ان منع لكن رخص فيها عند حلول المحال به والرخصة لا تغدى موردها (قوله
الا ان يكون المحال عليه حالا هذا الاستثناء من مفهوم قول المصنف وحلول المحال به اى فان كان الدين
المحال به غير حال فلا تجوز الا ان يكون المحال عليه حالا والا فلا يمنع كما نقله المواي عن ابن رشد قال طفي
فان خرجت عن محل الرخصة بعدم حلول الدين المحال به فاجرها على القواعد فان ادت لمنوع فامنع
والافاجز كما قال ابن رشد والحاصل ان الشرط في جوازها اما حلول الدين المحال به او المحال عليه

او هما لعدم وجود ما يقتضى المنع واما اذا كانا معا فغير حالين فالمنع لبيع الدين بالدين (قوله وان
 كتابة) اى هذا اذا كان الدين المحال به غير كتابة بل وان كان كتابة ان قلت قد تقدم اول الباب انه
 لا بد في المحوالة ان يكون الدين الذي على المحال عليه لازما ومقتضاه انه لا يتجزأ المحوالة على الكتابة
 لانها غير لازمة ومقادها هنا الجواز قلت لان ذلك لان ما هنا الحال المكتوب سيدة بالكتابة على اجنبى
 مدين له وما تقدم احال السيد اجنبيا على المكتوب فالكتابة هنا محال بها وما مر محال عليها تأمل
 والحاصل ان الكتابة تصح المحوالة بها ويمنع المحوالة عليها ولو كانت حالة كفى التوضيح عن التوسى
 خلافا لما في عقب من الجواز تبعا لقلت وقد رده طائفة فانظره تنبيهه قال في التوضيح واما الكتابة المحال
 بها فاشترط ابن القاسم في المدونة حلولها قال والا فهو يبيع دين بدين وقال غيره فيها لا يتجزأ لان
 يعتق مكانه لان ما على المكتوب ليس ديننا بما اذا اعتقه على ان عليه ذلك المال صار لازما له
 فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما مر من ان شرط الدين المحال به الحلول و اى غيره ان ذلك ليس ديننا
 ثابتا كالدين واختاره محققون وابن يونس وغيرهما قول ذلك الغير اه واذا علمت هذا تعلم ان قول
 الشارح او يحل العتق او يحكيه الخلاف انظر بن وجعل شب تجعيل السيد العتق حلول للكتابة
 حكما (قوله لانه ربا في اكثر) هذا التعليل لا يتم اذا كان الدين المحال به من يبيع اذ يجوز قضاؤه
 بازيد عددا فالاولى في التعليل ان يقال لانه يبيع دين بدين في غير مورد الرخصة فتأمل (قوله
 ومنفعة في التحول الى الاقل لان المحال اخذ اقل من حقه وانتفع المحيل بباقيه (قوله فتخرج من
 المعروف) اى الذى هو الاصل في المحوالة اذ من فعل معروء لا يرادعى منفعة (قوله تساوى
 ما عليه) اى ما على المحيل لماله اى على المحال عليه (قوله من عشرة على مدينه) اى كائنه تلك
 العشرة على مدينه (قوله من عشرة عليه) اى على خمسة كائنه على غيره (قوله وفي تحوله على
 الادنى الخ) هذا مقابل المحذوف والاصل فلا تجوز المحوالة اتفاقا على الاكثر وفي تحوله بالا على
 على الادنى تردد واشار بالتردد لقول ابن رشد بالمنع كما تقدم ولقول اللخمي والمازرى والميتلى بالجواز
 (قوله فراه الخ) اى ان الدوشأنه ان يستعمل في الاوصاف بخلاف القلة فانها تكون في الذوات
 والمصنف اراد بالادنى ما يشتمل الاقل فلا يقال كان الاول ان يقول وفي تحوله على الادنى والاقل تردد
 (قوله ويشمل كلامه) اى منطوق قوله وان لا يكونا طامنا من يبيع فانه شامل لما اذا كانا غير
 طامنا من يبيع او من قرض ولما اذا كانا طامنا من قرض ولما اذا كانا طامنا من ائتمار من يبيع
 والاخر من قرض ففي الصورة الثلاثة الاول يستعمل في صحة المحوالة فيها حلول المحال به بالاتراع واما
 في الصورة الرابعة ففيها الخلاف الذى ذكره الشارح (قوله فتجوز اذ حل الخ) اى فتجوز المحوالة
 في هذه الصورة اذا حل المحال به فقط ابن حاشر على المنع السابقة وهى بيع الطعام قبل قبضه موجودة
 هنا فانظر ما وجه الجواز اه قلت وجهه ان قدما القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام
 المصنف وقضاؤه عن قرض اه بن (قوله نقط) اى سواء حل المحال عليه ايضا لا (قوله الصقلى
 المراد به ابن يونس (قوله وقال بعضهم الخ) هذه العبارة لشيخنا في حاشية نحت نقلا عن شب
 (قوله لنروط السمة) لعل الاولى السبعة (قوله لا يشترط كشف الخ) اى لان المحوالة معروفة
 فافترق فيها الغرر بخلاف بيع الدين فانه يشترط فيه العلم بحال ذمة المدين والا كان غررا المازرى
 شرط بيع الدين علم حال ذمة المدين والا كان غررا بخلاف المحوالة لانها معروفة فافترق فيها الغرر
 ونحو هذا لابن يونس واللخمي انظر المواق اه بن (قوله وان افلس او جحد) ابن عرفة سمع محققون
 المغيرة ان شرط المحال على المحيل ان افلس المحال عليه رجوع على المحيل فله شرطه ونقله الباسجى كانه

المذهب وقال ابن رشد هذا صحيح لا علم فيه خلافاً له ابن عرفة وفيه نظر لان شرطه هـ ذامناقص
لعقد المحالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد انه يفده تأمل اهـ بن (قوله ولا يذنه)
اي والمحال ان المحال لم يصدق الخيل على ثبوت الدين اما لو صدقه لعنت لان تصديق المحال بالدين
يكفي في ثبوته انظر بن (قوله حين المحالة) اي قبلها (قوله بل يقول الحق معه) اي حيث
كان المحال حين المحالة عالمها بافلاسه (قوله لانه غيره) استفيد من كلام الشارح ان المحال اذا
علم بافلاس المحال عليه علم بذلك الخيل ايضاً ولا فانه لا رجوع له على الخيل وان انقرد الخيل بالعلم
بذلك كان للمحال الرجوع عليه لانه غره فان شك المحال في افلاس المحال عليه مع علم الخيل بذلك ففي
ابن عرفة والتوضيح والشامل ان للمحال الرجوع على الخيل ايضاً (قوله والظاهر ان الظن القوي)
اي ظن الخيل حين المحالة بافلاس المحال عليه كعبه بذلك وحيث قد يرجع عليه المحال (قوله
او هدمه) اي وان لم يكن مفلساً ولو عبر المصنف بعدهم بدل افلاسه كان اخصر واحسن فيكون
افلاسه اولى بل كلامه يوهم ان العلم بالفقر ليس كالعالم بافلاسه وليس كذلك (قوله ان كان
مثله يظن به ذلك) اي يتم بالعلم بفلسه ويؤخذ من قول الشارح ان كان مثله الخ ان هذه اليين
بين تهمة فلا ترد على المحال بل يرجع المحال على الخيل بمجرد نكوله (قوله فلو حال بائع) مفهومه
انه لو حال مشتري الثمن الذي عليه البائع على غريم له ثم حصل رد بعيب او فساد وحصل استحقاق
قبض قبض المحال للثمن فينبغي المجزم بطلان المحالة لبطلان حق المحال بالاستحقاق وامامه وما
في خش من المجزم بعدم البطلان وصحة المحالة فهو غير ظاهر انظر بن ولو وهب البائع في مسألة
المصنف الثمن او تصدق به على شخص ثم حاله على المشتري ثم ردت السلعة بعيب واستحققت او ردت
لفساد ففي التوضيح ان المعروف من قول ابن القاسم ان الهبة تبطل اذا لم يقبضه الموهوب له فان
قبضها لم يقيس بها الا الموهوب له ولا الواهب ويضيع ذلك على المشتري اهـ ويظهر من كلامه ان
هذا هو الراجح من الاقوال الخمسة التي ذكرها في المسئلة وأما ما في عقب من بطلان المحالة فان قبض
الموهوب له اخذ منه المشتري فهو قول اشبه انظر بن (قوله ثم رد المبيع بعيب او استحقاق)
اي قبل ان يقبض المحال الثمن من المشتري (قوله لانها معروف) اي ولان الدين لازم للمشتري
حين المحالة (قوله واختير خـ لافه) اي واختير القول المخالف له وهو القول بفسخ المحالة
واعترض على المصنف من حيث التعبير بمادة الاختيار وصيغة الفعل المقتضى ذلك انه للخمى من
عنده مع ان هذا القول الثاني القائل بفسخ المحالة لا شهب والذي اختاره ابن المواز وقال
انه قول اصحاب الامام كاهم وليس للخمى اختيار متعلق به فاذكره المصنف غير جار على قاعدته من
وجهين تعبيره بالاختيار وكونه بلفظ الفعل فكان الاول للمصنف ان يقول والاصح خلافه
ليكون جارياً على اصطلاحه انظر اهـ بن ويعترض على المصنف ايضاً من جهة تصديره بقول ابن
القاسم مع ان الثاني هو المعتمد قاله شيخنا العدوي ومحل الخلاف الواقع بين ابن القاسم واشهب
في ان المحالة المذكورة تفسخ ولا تفسخ حيث كان البائع يظن ملكه لمبايع في الاستحقاق
والافسخت اتفاقاً ومحلها ايضاً في الرد بالفساد اذا لم يعلم به المشتري والام تبطل اتفاقاً وهل يدفع المحال
عليه للمحال الثمن الذي اشترى به شراء فاسداً او يدفع له القيمة قولان الاول لابن القاسم والثاني
لا شهب ذكر ذلك في شرح الشامل (قوله ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه) اللام بمعنى على
متعلقة بالدين او بمعنى عن متعلقة بنفي رحاصه انه اذا تنازع الخيل والمحال بعدم موت المحال عليه
او غيبته غيبة انقطاع فقال المحال احلته على غير دين فانما يرجع عليك بدينى وقال الخيل بل

احلتك على ديني في ذمة الحال عليه وقد برئت ذمتي فلا رجوع لك فالقول قول المحيل بين
ولا يصدق الحال في دعواه. (قوله لا يقبل قوله) اي المحيل يعني ان الحوالة اذا صدرت منه بما
بصيغتها فلما قبض المحتال الذي احتال به قال له المحيل انما احلتك لتقبضه لي على سبيل
الوكالة او على سبيل انه سلف مني لك تردده وقال المحتال انما قبضته من الدين الذي لي عليك فان
القول في ذلك قول المحتال يمينه تغليب الجانب الحوالة ان اشبه ان مثله يدين المحيل والا كان القول
قول المحيل يمينه (قوله وهذا قول عبد الملك) اعلم ان ابن الحجاب قال ولا يقبل قول المحيل في دعواه
وكالة او سلفا على الاصح اي في كل من الوكالة والسلف فقال في التوضيح اراد بالاصح قول ابن
المساجشون في المبسوط في مسألة الوكالة وما خرج التخي عليه في مسألة السلف وغير الاصح قول
ابن القاسم في العتبية في السلف وما خرج عليه في مسألة الوكالة فكل مسألة فيها قول منصوص
وما خرج عليه قول آخر في الاخرى اه وبصحح ابن الحجاب للقول المخرج في السلف يندفع قول
شارحنا بعلبقي وكان ينبغي للصنف الجري عليه اي على قول ابن القاسم في السلف لاجل ان
يكون جاريا على المنصوص في المسئلين انظر بن

* (باب الضمان) *

(قوله جنس) اي شامل للمعرف والبيع والحوالة لان في البيع شغل ذمة المشتري بالحقوق وفي الحوالة
شغل ذمة الحال عليه بحق الحال (قوله والحوالة) اي لان المراد بقوله شغل ذمة اخرى اي كان
الاولى مشغولة ايضا والحوالة ليست الذمة الاولى فيها مشغولة لانها برئت (قوله من اضافة المصدر)
هذا دفع لما اوردته بعضهم من ان قول المصنف شغل ذمة الخ هذا ما بين للحدود ووجيها فليس
التعريف جامعاً ولا مانعاً لار الضمان سبب في الشغل والشغل مسبب عنه لانفسه كما ان الملك
مسبب عن البيع لانفسه وسببه ابن غازي وح واجاب ابن عاشر باننا لا نسلم ان الضمان سبب في شغل
الذمة بل هو عينه لان شغل الذمة مصدر شغل الشخص ذمته فاشغلت فشغل الذمة فعل للشخص
لانه متعدى واشتغالها مسبب عنه وشغلها هو الضمان فقوله شغل ذمة مصدر مضاف للمفعول يعني ان
الشخص شغل ذمة بالحق اي الزمها اياه فهو فعل مكتسب له والذي ليس فعل للشخص انما هو
اشتغال الذمة والكلام في شغلها الا في اشتغالها الا لازم انظر بن (قوله فيشمل الواحد) اي اذا كان
الضامن واحداً وقوله والمتعدى اذا تعدى المجرى (قوله بلا توقف على شيء) اي كافي ضمان المال
وقوله او بعد التوقف الخ اي كافي ضمان الوجه والطالب وكان الاوضح ان يقول وقوله شغل ذمة الخ
أهم من ان يكون الشغل غير متوقف على شيء او كان متوقفاً على شيء (قوله فقد اشتمل الخ) وحينئذ
فيندفع الاعتراض عليه بأن التعريف غير جامع لمخرج ضمان الوجه والطالب (قوله فخرج
الخ) اي وحينئذ فلا يعترض على التعريف بأنه غير مانع (قوله ولو فيما الخ) اي ولو كان عدم
الحجر عليه بالنسبة لما ضمن فيه وان كان محجوراً عليه بالنسبة لغيره فهو وبالغته في قوله لا حجر عليه
(قوله كالأوقع من مبيد وسفيه ومجنون) اي فهو ما لا يجب رده وليس الولي اجازته وسواه كان
الصبي ميذاً لا اخلاقاً للتقييد عج له بغير الميز (قوله في زائد الثالث) اي فانه وان كان صحيحاً لكنه
غير لازم ادل الزوج بالجميع وله اجازة الجميع ولا ورثة رد ما زاد على الثالث ولهم اجازة الجميع (قوله
بغير اذن سيده) اي فان للسيد اجازته وله رده (قوله ومثل لاهل التبرع قوله كم كتاب وما اذن
الخ) فيه ان الحكم بأنهم ملان اهل التبرع ينافي توقف ذلك على الاذن لهما فيه فالمناسب جعل
الكافي للتبني ويمكن ان يقال اما سار ابعدا لادن من اهل التبرع فقوله اذن سيدهما شرط

في اتمامها ما يكون منها من اهل التبرع وفي ان السكاف للتشبيه بالنسبة للاولين وللتخيل بالنسبة
للاخرين فهي من استعمال المشترك في معنييه (قوله لم يلزمهما وان صح) اي فليس يدورده وله
اجازته واذا اجازته اتبع به المكاتب والمأذون ان عتق وظاهر المصنف انه لا بد من اذن السيد ولو
منه. وهو كذلك فاذا ضمنه بغير اذنه كان له رد ذلك الضمان ثم ان مراد المصنف المكاتب والمأذون
غير المحجور عليهم. الذين بدليل جعلهم امان التبرع فتأمل (قوله وزوجه ومريض بثلث) اي
بقدرة ثلث لا بأزيد فلا يلزم وظاهره لا فرق في ذلك بين ضمان الزوج وغيره ولا بين ضمان المريض
لوارثه ولغيره ابن عرفة كقوله ذات الزوج في ثلثها وان تسكت زوجته ما وفيها قال مالك عظيما
زوجها جميع مالها جائزته وكذا كفالته له عند الباسي بجميع مالها وفيه ان ادعت انه اكرهها في
كفالته فليعملها البينة (قوله او بما زاد عليه بيسير) فديقه قال هذا مشكل مع ما تقدم انه اذا تبرع
كل منهما بزيادة ثلث ولو يسيرا كان للزوج والوارث الرد وهذا قالوا باجازه الضمان وعدم رده اذا
حصل بزيادة الثلث فيه. ير الا ان يقال ما تقدم تبرع محض لا رجوع بعوضه والضمان فيه رجوع
على المضمون بما دى عنه فتأمل اه شيخنا (قوله فيوقف على اجازة الزوج او الورثة) اي فان شاء
الزوج رد الجميع او اوصا الجميع واما الورثة فان شاءوا ردوا واما زاد على الثلث وان شاءوا اجازوا والجميع
(قوله بخلاف مالو ضمنه قدر الثلث) اي فانه لازم ولا يتوقف امضاءه على اجازة (قوله ولا يباع
فيه) اي ولا يباع ذوالرق في المال الذي ضمنه قبل عتقه ولو كان ضمانه باذن سيده (قوله وليس
للسيد جبره عليه) اما غير من له اتزاع ماله فظاهر واما من له اتزاع ماله فلا نه قد يعق والضمان
باق عليه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر المصنف انه ليس له جبره عليه ولو كان الضمان له (قوله
وقيده الخ) نص كلام ح قال اللخمي للسيد ان يجبره بده على الكفالة اذا كان بيده مال بقدرها
واختلف اذا كان فقيرا وليس بيده مال فقال ابن القاسم انه لا يجبر وقال محمد بن عماره لا يجبر وكاثره
المذهب بن (قوله ومع الضمان عن الميت المفلس) اي ولزم ايضا واذا تحمل عن الميت المعسر عا
به سره فأدى عنه فانه لا يرجع في مال يطرا بعد ذلك لان تحمله معرورف وتبرع منه واما ان علم ان له
مالا او ظنه اوشك فيه ثم ظهر له مال فانه يرجع بما دفعه عنه بخلاف ما اذا دى عن المفلس بالتشديد
فانه لا يرجع مطلقا كذا قال عبي ونقله شيخنا العدوي قال بن وفيه نظير بل ظاهر المدونة ان
نه الرجوع ان علم ان له مالا ولا فرق بين المفلس بالتشديد والتخفيف انظر لفظها في ح (قوله بمضى
الحمل عنه) اي لاحقيقة الضمان الذي دوشغل ذمة أخرى بالحق لازمة الميت قد خربت (قوله اذ
منعه ابو حنيفة) اي لانه لا يرجي له مال يوفى منه ما عليه (قوله واما المحي اي وسرا ومسررا) (قوله
فلا خلاف في صحة الضمان عنه) اي وبأخذ الضامن ما اذا عن الميت من تركته ان كان الميت
موسرا ويرجع الضامن بما اذا عن المحي عليه والقول قول الضامن للحي والميت الموسرا انه لم يدفع
محمدا القرينة اه شش (قوله وكذا ضمن المفلس) اي فاذا قام الغرما على شخص وحكم
الحاكم بتقليبه اي خلع ماله للغرما ومعه شخص فان المال الذي حكم الحاكم بخلافه للغرما
يتخاصون فيه وما بقي ثم يدفعه ذلك الضامن من عنده ولا يرجع عليه بما اذا عنه مطلقا اي سواء علم
ان له مالا او ظنه او علم انه لا مال له وطرا له مال وهذا بخلاف من تحمل ما على الميت المعسر ودفعه عنه
فانه يرجع بما اذا علم ان له مالا او شك في ذلك او ظنه ثم تبين له مال واما ان علم انه لا مال له
فلا رجوع له ان طرا له مال لمجمله على التبرع كذا قرر شيخنا العدوي ومثله في عبي وقد علمت ان النقل
خلاله (قوله ولو تسلسل) اي ولا استقالة في ذلك لانه تسلسل في المستقبل والتسلسل انما يكون

محال اذا كان في الماسى (قوله ويلزم) اى ضامن الضامن ما يلزم الضامن الاصلى اى وهو الضامن
للمدين والمراد انه يلزمه ما يلزمه في الجملة لاحتمال ان يكون الاول بالمال والثاني بالوجه تأمل (قوله
وظاهره يشمل الخ) اى وهو كذلك من حيث الصحة وان كانت مختلفة من حيث الرجوع فان كانا معا
بالمال بدئى بالغريم ان كان حاضرا لمبدأ والا فالضامن الاول ان كان كذلك والا فالثاني وان كانا
مع الوجه بدئى بالغريم ان كان حاضرا فان غاب كلف الاول باحضاره فان غاب الاول ايضا كلف
الثاني باحضاره احدهما فيمبدأ ذلك فان غاب الجميع اخذ من مال الغريم ثم من مال الكفيل الاول
ثم الثاني كذا في شب فان كان الاول بالوجه وضمنه الثاني بالمال فغناها انه ان ترتب على الاول
المال لهدم احضار المضمون غرمه الثاني عنه ويبرأ ايضا باحضار المضمون الاول انه يبرأ بما يبرأ
به الضامن الاول (قوله حالا) اى على الحلول على الضامن وحاصله ان من له دين على شخص
مؤجل خلا قط من عليه الدين حقه من التأجيل وضمنه شخص على الحلول خوفا الماطة مثلا فان
هذا الضمان صحيح ولازم بشرط ان يكون هذا الدين مما يجمل واهل لم ان مثل ضمان المؤجل على
الحلول في الجواز بقيد ضمان المؤجل لدون الاجل فان ضمنه للاجل نفسه فبما تزم من غير شرط
ولا بعد تمتع كفى المدونة لانه سلف جرمه فاعطى رابع والتقييد بكون الدين مما يجمل ذكره ابن
يونس واعترضه ابن عبد السلام كما في التوضيح ونصه وليس بين فان رب الدين ما اخذ زيادة في
نفس الحق ولا منفصلة لا ينفع بها وانما قصد توثق وتعقبه بعض الشيء بخلافه لا نقل اه بن
(قوله توثقا) مفعول لقوله وازيدك اى انه وان حالا لكن من الجائز ان يماثله او يابق
بالدين فالضمان زيادة توثق (قوله اذ هو الخ) جواب عما يقال ان حط الضمان وازيدك موجود
في العرض والطعام من قرض ايضا فقتضاه المنع وحاصل الجواب ان حط الضمان وازيدك انما
يؤثر بالمنع في البيع لا في القرض لان الاجل في القرض من حق المقرض ان شاء مجمل او باقى للاجل
فلا يقال عند التجهيل انه طلب من المقرض حط الضمان عن نفسه بخلاف البيع فان الحق في
الدين اذا كان طعاما او عرضا منهما كما مر فاذا مجمل المسلم اليه شيئا منه اقبل انه طلب من المسلم حط
الضمان عن نفسه (قوله بشرطين) اى على البذل ولو قال بأحد امرين كان اوضح (قوله ان
يسر غريمه) اى ان كان الغريم الذي عليه الدين موسرا هذا اذا كان يسره بالدين من قبل
الاجل بل ولو كان اليسارا انما حصل له اول الاجل فقط اى حين الضمان (قوله للاسلامه من
سلف جرمه) اى لا زرب الدين قادر على اخذه الآن فكأنه ابتدأ سلف بضامن وهو يسره من
اول الاجل لم يحصل نفع بالضمان وان حصل سلف بالتأخير لان من اجل ما مجمل او عكسه بعدم سلفا
(قوله اولم يسر في الاجل) اى او يكون من عليه الدين موسرا والعادة انه لم يسر في الاجل الذى
فمن الضامن اليه بل يعنى ذلك الاجل عليه وهو موسر (قوله فان لم يسر) اى فان كانت العادة
انه لا يسر عساره لآخر الاجل (قوله بل اسر في اثنايه) اى بل كانت العادة حصول اليساره في
الاثنايه (قوله بعد فيه صاحب الحق مساها) اى وقد انتفع بتوثقه بالضامن فان قلت ما الفرق بين
الموسر حال العقد فيعجز ضمانه وبين من يكون موسرا في اثنايه الاجل يمنع ضمانه قلت اجاب
المساوى بظهور المعروف في الموسر حال العقد لقدرة رب الدين على ان يستوفى دينه منه حالا
فتأخيره محض معروف منه وظهور قصد الانتفاع في العسر والافتقار رب الدين بالضامن زمن
الاعسار (قوله واجازة اشهب) اى اجاز ضمانه اشهب في صورته ما اذا كانت العادة حصول اليسار
له في اثنايه الاجل (قوله لان الاصل استحقاق عمره) اى يسره قد لا يحصل (قوله بالموسر به الخ)

اشار الشارح الى انه من باب الحذف والايصال وهل هو سماعى او قياسي قولان ذكرهما في
 الارتشاف ووجه منهما الاول وليس مراده الاشارة الى أن في كلام المصنف حذف نائب الفاعل لانه
 لا يجوز حذفه وحاصل كلام المصنف انه لو كان لا يدع عند شخص ماثلا بنا رجالة وهو موسر بمائة
 منها وموسر بالمائة الاخرى وضمه شخص بالمائة الموسر بها مؤدله بأن قال ضمان المائة التي يقدر
 بها على الى شهر فيجوز ذلك بشرط ان يكون موسرا بها وقت الضمان ويجوز ان يضمه بالمعسر بها الى
 شهرين لان كانت العادة اعساره بها جميع الاجل ولا يجوز ان يضمه بهما ولو وجد شرط الضمان في
 كل منهما ولو وجد السلف في تأجيل الموسر بها والاتفاق بالضمان في المعسر بها وضمانه ببعض الموسر
 بها فقط لاجل كضمانه بكلاهما في الجواز بشرطه وكذا ضمانه ببعض المعسر بها فقط لاجل كضمانه بها
 كلا الاجل في الجواز بشرطه ومثل ضمان الجميع في المنع ما اذا ضم البعض من كل (قوله لا الجميع)
 قال عجم محل منع ضمها للجميع اذا حصل التأجيل للمالين وضمتهما معا اما اذا لم يحصل تأجيل بل
 ضمان فقط او حصل التأجيل في المعسرة فقط فانه يجوز ضمها لهما معا (قوله فليست هذه الصورة
 كضمان المعسرة فقط) اي يجوز الضمان في الثانية دون الاولى (قوله لاركن الثاني) اي واما
 الاول فهو الضامن وقد تقدم الكلام عليه في قوله وصح من اهل التبرع (قوله بدین الباء بمعنى في اي
 صح الضمان من اهل التبرع في دين لاني معين كما اذا استعار سلاحة واخذ منه ودبعة او مال قراض او
 شركة واتى له بحميل على انهما ان تلفت اخذتا من الحميل لاستحقاقه فان ضمن الحميل ما يترتب على
 ذلك الاخذ بسبب تعدد وتفرط من القيمة مع الضمان لازم وهو الذي يقصده الناس كما يقع في
 الاسواق من ضمان بعض الدالين لبعض على ان المضمون ان هرب ولم يأت به كان على الضامن
 قيمة ما هرب به فهذا صحيح وان كان ضمانا في الامانات صورة (قوله كاتبع) اي في الوزن لاني في كل
 همزتين اذا همزة في بائع وبائس واحدة فقط (قوله عادر قوما) اي وزال القدر المجهول عليه في
 ذمته (قوله الا ان يجعل الخ) اي كما لو كاتبه بمائة ثم قال انت حر وعليك نجوم الكتابة فأتى له
 بحميل ضمنه بها فذلك الضمان حائز (قوله او بشرط) اي الضامن على السبعة عشرة ان يحجز كان
 يقول انسان انا ضمنه في الكتابة بشرط ان يجعل السبعة عشرة اذا عجز وزاد في الشامل صورة ثالثة
 وهي ما اذا كانت الكتابة نجما واحدا وقال الضامن هو على ان يحجز وانما صح الضمان في هذه
 الصورة وان كان النجم غير لازم لقرب المحررة (قوله ولو قبل الشروع في العمل) اي هذا اذا كان ضمان
 الجاهل بالكسوف الاجرة بعد شروع العامل في العمل بل ولو كان قبل شروعه فيه لان الحميل
 وان كان غير لازم قبل الشروع لكنه آيل الى الزوم ولذا جعله المصنف مشالا لالآيل (قوله وضمن
 القائل اجنبي) اي خوفان مما طلة ذلك القائل او من عدمه (قوله فان جاء الجماع له) اي بالعيد
 (قوله وكقول قائل لا خردا بن قسلانا) اي وكقول قائل لا خردا بن قسلانا (قوله فلانا عندك وضمان ما اخذه
 مني اي وكقول قائل لا هل سوقا جعلوا فلانا عندكم سمسارا وكل ما اخذه سمسره عليه ضمناه
 مني (قوله فيما ثبت) اي بيينة وكذا باقراره ان كان المقر لمبا او كان معه ما على احد قولين والآخر
 لا يكون ضمنا (قوله وانا ضامن) اي لما ادانته اول وجهه ولا بد في كونه ضامنا من ذكر قوله وانا
 ضامن والا كان غرورا قولا لبا يلزم به شيء فاذا قال دابن فلانا وبيع له او اعطاه ولا يكن في نفسك شيء
 من جهة الثمن فانه ثقة مأمون ولم يقل انا ضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء اذا هرب ذلك المشتري
 او مات او فليس (قوله ولزم فيما ثبت) اي انه دابة فيه او اعطاه فيه او باعه له (قوله ان يعامل به
 فقط) اي فاذا قال حامل فلانا وضمانه مني وشأن فلان ان يعامل في ثلاثة فاعامله في عشرة فلا يضمن

ذلك القائل الزائد على الثلاثة (قوله تأويلان) الأول لابن يونس وابن رشد المازري وهو والآخر
والثاني نسبة ابن عبد السلام لغير من ذكر وانكره ابن عرفة فلو قال المصنف ولزم فيما ثبت وقيد بما
يعامل به واقصر على ذلك كان أحسن اه بن (قوله وله الرجوع) أي سواء قديماً قال دأبه
أو عاملة بآفة أو أطلق أي اتفاقاً في الأخير وعلى الرابع في الأول فلورجع الضامن ولم يعلم المضمون له
برجوعه حتى عامله فهل لا يلزم الضامن ما تدين وهو ظاهر المصنف أو يلزمه وهو ظاهر المدونة
والظاهر لازوم فلا بد في عدم اللازوم من علم المضمون له بالرجوع اه شيخنا عدوى (قوله فان
عامله في البعض) أي قبل رجوع الضامن ثم يرجع بعد تلك المعاملة كما لو قال دأب فلان في مائة وأنا
ضامن لما قد دفع له خمسين وقال الضامن رجعت عن الضمان فلا يكون ضامناً للخمسين التي
قبضها وأما التي لم يقبضها فلا يضمنها إن لودفعه الله رب المال بعد الرجوع (قوله أي قبل تمامها)
أي فهو صادق بما إذا كان قبل حصولها وبعد حصول بعضها (قوله لتزله منزلة الخ) أي والمدعى
عليه إذا قال لا ادعى حلف وأنا غارم لك فلا رجوع له بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال عامله وأنا
ضامن فانه بمنزلة قول المعامل نفسه عاملي وأنا أعطتك جيلاً فلما كان له أن يرجع لانه لم يدخله
في شيء كان لمن قال عامله ان يرجع (قوله فان حلف) أي بآفة انه ليس له عليه حق للمدعى
وقوله فلا رجوع للضامن بشئ أي لا على المدعى عليه ولا على المدعى الذي أدى له وقوله وان نكل
أي المدعى عليه وقوله غرم له أي للضامن أي بمجرد نكوله ولا يخاف الضامن لعدم علمه ولا المدعى
لتقديم عينه (قوله شرطاً في الضمان) أي في صحة الضمان (قوله ان امكن الخ) شرط في قوله
وصح من أهل التبرع أي صح من أهل التبرع ان امكن عقلاً وشرعاً استيفاء الحق من الضامن
وحاصله انه يشترط في صحة الضمان ان يكون المضمون فيه ماعين استيفاء من الضامن واحترز
بذلك من مثل المحذور والتمياز والقتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح الضمان فيها الا بصور
استيفاء ذلك من الضامن واحترز ايضا من المعينات فانه يستحيل عقلاً استيفاءها من الضامن
(قوله اخراج المعينات كاستئثارك دابة وتأتي بحميل على انها اذا تافت تؤخذ بذاتها من حميل (قوله
فلا يصح فيها الضمان لعدم جواز استيفائها من الضامن شرعاً ولا استيفاء ذلك) أي وهذه
خارجة بالشرط السابق وهو قوله بدين لازم لان هذه الاشياء ليست ديناً لان الدين ما كان
في الذمة وهذه الاشياء لا تقبلها الذمة واعترض على المصنف بأن مفهوم الضمان وهو شغل
ذمة أخرى بالحق لا يشمل ما احتزر عنه بهذا القيد لان المعينات لا تقبلها الذم وكذا الحدود ونحوها
لتعلقها بالابدان وخبرنا فلا حاجة لاجراء هذه الامور بهذا القيد وهذا لا يراد بتوجيه
ايضاً على قوله بدين وذلك لان محترزه لا يشمله التعريف فلا حاجة لاجراء به واجيب بأن الغرض
ايضاح ما يقوم بالذمة وقد قالوا الاصل في القيد ان تكون لسان الواقع تأمل (قوله وان
جهل) أي كأن يقول الضامن انا ضامن لكل ما على زيد لعمره والحال انه لا يعلم وقت الضمان
قدر ما عليه (قوله حال الضمان جهله) حال الضمان لا ينافي علمه بقدره بعد ذلك فلا يقال
الحالة فيها الرجوع وهو مستحيل بالجهول (قوله او جهل من له الحق) اشار الشارع الى ان قوله
او من له عطف على ضمير الرفع المستتر من غير فصل وهو قابل (قوله وهو المضمون له) أي كأن
يقول الضامن انا ضامن للدين الذي على زيد للناس والحال انه لا يعلم عين من له الدين (قوله
او غير اذنه) هذا هو نفس المدونة وغيرها وقال المتعطي وابن قنوج ان بعض العلماء ذهب الى انه
يشترط في صحة ما على المدين ان يكون باذنه والالم يلزمه ان يدفع له ما دفعه عنه ولذا جرت

عامة الموثقين بذكر رضى الدين بأن يكتبوا تحمل فلان من فلان برضاه وبأمره كذا وكذا (قوله)
 كذا منه الخ) اشار به بقول المدونة من اذى عن رجل ديناً غير امره جانان فعله زغباً بالمطوب وان
 اراد الضرر بطله واعثاته له مداوة بينهما منع من ذلك وكذا ان اشترى ديناً عليه لم يجز البيع وردان
 علم اه بن (قوله) ويلزم رب الدين قبوله اى ولا كلام له ولا للدين اذا طالب احدهما للقضاء
 واجابه فان امتنعاهما لم يلزمهما معاً فيما ظهر قاله عبق (قوله) فيرد ما اذا (رب الدين) اى ان لم
 يفت فان فات يندرب الدين رد مثله ان كان مثلياً وقيته ان كان مقوماً (قوله مثل المثل) اى
 فاللازم له رد مثل المثل وقيمة المقوم (قوله بموت رب الدين) اى سواء كان غير بائع لالدين كفاي
 المسئلة الاولى او كان بائعاً له كفاي الثانية (قوله وهل الخ) راجع لمساواة الكاف لان الخلاف
 انما هو في شرائه الدين وامادفعه الذين فيرد قولاً واحداً وذلك لان الشرائع كان عقده معاوضة كان
 قويا فلا يوجب رد الاما هو قوى كعملهما بخلاف دفع الدين فانه ليس بمقدار فائز فيه الامر القليل وهو
 قصد الدافع (قوله فلا بد من علمهما) لعل الاولى فلا بد من علمه اه اى فلا بد في رد الشراء من علم
 البائع ان المشتري قصد شرائه العتق ويعلم ذلك اما باقراره او بقرائن الاحوال (قوله لدخولهما)
 اى البائع والمشتري (قوله وعليه ان يوكل الخ) في بن النقل انه على التاويل الاول لا يفسخ البيع
 في هذه الحالة ولكن يباع الدين على مشترى به ليرفع الضرر كفاي التوضيح وابن عرفة ونص ابن عرفة
 لو ثبت قصد مشتري الدين ضرراً للدين والبائع جاهل بذلك ففي فسخ البيع ومضيه وبيعاً على مشترى به
 فلا بد الحق عن بعض القرويين وغيرهم مع المسقى اه (قوله واخرج من قوله وزم الخ) يعنى من
 مطلق المزوم او من مطلق الخصمة الماخوذين مما ذكر ولو عبر بهذا كان اولى فليس ههنا من عطف
 المحترقات على القيود كما هو ظاهر الشارح (قوله ثم انكر) اى ثم انكر ان يكون عليه دين لذلك
 المدعى فان الضمان بسقط ولا يلزم وقوله ثم انكر اى والحال ان الحق لم يثبت باليمينه واما لو حضر
 واقربه او انكر ووثب باليمينه كان الضمان لازماً لى كماله محل لزومه اذا اقر اذا كان موثقاً او امو
 كان معسراً فلا يلزم الضمان اذا اقر لا احتمال قواطعه مع المدعى الى كل مال الضامن هذا يحصل
 المسئلة على ما قال الشارح (قوله وان لم آتك به) اى بهذا المدعى عليه المنكر (قوله لانه وعد)
 وهو لا يقضى به اعترض هذا التعديل المساوى بأنه غير ظاهر كيف وهو التزام وايضاً لو كان وعداً
 لم يلزم ولو ثبت الدين فالاولى ان يقال سقط الضمان في المسئلة الاولى لانه التزام معلق في المعنى
 على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه واما في المسئلة الثانية فلانه التزام معلق على امرين
 احدهما في اللغة وهو عدم الاتيان به والاخر في المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المنكر فكأنه
 يقول ان لم آتك به وثبت الحق فانا ضامن فاذا لم يأت به ولم يثبت الحق فلا ضمان اذ لم يحصل المعلق
 عليه بجملة واذا اتى به سقط الضمان ولو ثبت الحق لان الاتيان به قيعض المعلق عليه كذا في بن
 نقل عن المساوى (قوله مع الثبوت) اى ولا مع عدم الثبوت ايضاً (قوله باقراره) اى باقرار
 المضموع (قوله لا تراه) اى الضموم (قوله تاويلان) الاول لم يأتى والثاني لغيره وقوله في
 المسئلة ثمانية اصل هذا الكلام لبهرام والبساطى وقال ح الشرط وما بعده راجع للمسئلتين قبله
 انظر المسئلة وثقة في الجملة وكلام ابى الحسن عليها يفهم منه ذلك اه قال بن قال بعض شيوخنا
 التأويلان انما هما في الثانية وان كان في الاولى خلاف ايضاً لكن ليس بتأويل على المدونة
 (قوله فاقراره لا يوجب الخ) اى حيث كان معسراً والا كان موجباً للضمان قطعاً اه عدوى
 (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من مسائل الضمان لكن المستغذ ذكرها كالرسل للتعقيد

وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية مع انهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلذا لم يجعل ما تقدم
 ضمنا (ف قوله فلا شيء عليه) اى الالبينة اقامها المدعى بما ادعى او اقرار من المدعى عليه بعد انكاره
 والا كان مؤاخذا قول واحد (ف قوله وانما لم يجعل الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة
 الثانية وحاصله لم يجعل قوله فان لم يوفك دينك الذى تدعيه على اقرار الحق اى - - - - -
 به (ف قوله ابطل الخ) اى التعليق المحقة - - - - - لان المحقة ليست ثابتة وانما هى معلقة على عدم
 الوفاء وعدم التوفية غير محقق حين التعليق فكذا المحقة - - - - - اصل الابطال تأمل تقرير شيخنا
 عدوى (ف قوله ولم يقرر) اعلم ان محل رجوع الضامن بمثل المقوم لا بقيمته اذا كان المقوم الذى
 دفعه من جنس الدين كالموكل بالدين خمسة اذ اداها الضامن الوفاء ف يرجع بثمنها لا بقيمتها فان
 كان من غير جنسه فانه يرجع بالاقول من الدين وقيمة المقوم كالموكل بالدين خمسة محبوب ودفع
 الضامن خمسة اذ اداها فانه يرجع بالاقول من الدين وقيمة الثياب ورد المصنف يلو على من قال بخبر
 المطلوب اذا دفع الضامن مائة وما من جنس الدين في دفع مثل المقوم او قيمته ومحل الخلاف اذا كان
 ذلك الضامن لم يشتر ذلك المقوم الذى دفعه بان كان عنده في ماله ودفعه لرب الدين
 اموالوا اشتراءه يرجع بثمنه اتفاقا كما قال ابن رشد وابن نونس والبخمي والمصنف والمصنف بالرجوع بالزيادة
 فاذا اشترى ثوبا بدينارين والحال ان قيمته عشرة ودفعها لرب الدين فلا يرجع على المدين الا بقيمتها
 وهو عشرة ويضيع عليه عشرة الحباية (ف قوله او اقرار الحق) اى باقرار المضمون وفي الشامل ولو
 دفع الضامن لاهل العسر المضمون دون يئنة وانكر المصنف لم يرجع الضامن على المضمون بشئ
 لتعريضه بعدم الاشهاد وهو اقوى القولين كفى ح فان كان الدفع من مال المضمون فهو والمقصر
 فان غرمها الضامن ثانيا العسر المضمون لم يرجع على المضمون لعله بأنه اذا انظر ح (ف قوله وجاز
 صلحه عنه بما جاز للغريم على الاصح) اشار المصنف بهذا الى ان في مصلحته الكفيل رب الدين خلافا
 فقبيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالمنع اذا وقع الصلح بمثل مخالف مجنس الدين فان كان
 بمثل مسائل للدين او بمقوم مماثل لمجنس الدين او مخالف جاز والمصنف مشى على القول بالجواز
 مطلقا واصح بمثل او بمقوم لكن يستثنى منه المودعان الاثنتان وقال بعضهم ان المؤلف
 اراد المصالححة بالثوم عن العين ويدل له قوله بعد رجوع بالاقول منه ومن قيمته وقد حكى بعضهم
 الخلاف فيها كما في التوضيح واركان نص المدونة فيها الجواز وحكى المازرى عليه الاتفاق وقوله ابن
 عرفة (ف قوله فيجوز الصلح بعد الاجل الخ) اى كيجوز المصالححة بالمقوم عن العين اما اتفاقا على ما قال
 المازرى او على الرابع - - - - - غيره وفي الصلح بمثل عن العين قولان بالمنع والجواز بناء على تأثير الغرماء
 يرجع به المحل لتخيير الغريم في موقع ما عليه وما ادى عنه واغواه لانه معروف (ف قوله ادى منها) اى
 لانه حسن اقتضاء وقوله او عكسه اى وهو الصلح بعد الاجل عن دناير رديئة ببيدة لانه حسن قضاء
 (ف قوله ولا يجوز عن طام) اى ما تقدم ان قضاء القرض أكثر من مطلقا قبل الاجل او بعده في
 قول المصنف لا يزيد عدد الاوزن الا كرجحان ميزان لاسلاف بمنفعة (ف قوله بادنى) اى لاسافيه من مضع
 وتجعل وقوله واجود اى لاسافيه من حم الضمان وازيدك (ف قوله وكذا عروض من سلم) اى بمنع الصلح
 عليها قبل الاجل بادنى واجود وهذا اذا صولح عليها بجنسها واما بغير جنسها فيجوز بالشروط الثلاثة
 الى ذكرها المصنف في آخر الباب وقوله وبغير جنسها ان جازيه قبل قبضه وبيعته بالاسلم فيه مناخوة
 ان يسلم فيه رأس المال (ف قوله صلحه بدينار) اى حال عن دراهم حل اجلها وقوله او عكسه اى وهو
 صلحه بدراهم حالة عن دينار حل اجله واورد على الشارح ان كلام المصنف لا عموم فيه اذ لم يقل كل

جاز صلح الغريم فيه جاز للضامن الصلح فيه حتى يحتاج للاستئذان والمغالاة وجزاء هذه قضية مهمة
 لا محوم فيها في قوة الجزئية ويكتفي في محتمل الصدق ببعض الافراد واجب بأن الشارح لاحظ ما قالوه
 ان مهممات العلوم كليات (قوله فان ذلك جائز للغريم) اي لانه صرف ما في الذعة في الاولى وحسن
 قضاء واقتضاء في الثانية (قوله للضامن) اي للصرف المؤخر في الاولى بين الضامن والمضمون
 عند دفع الضامن وبيع الطعام قبل قبضه في الثانية لان رب الدين قد باعه للضامن قبل ان يقبضه
 من المدين (قوله ورجع الضامن) اي فيما اذا صالح عن العين بمقوم كما اذا كان الدين خمسة دنانير
 فصالح عنها بعشرة اثنان فرجع الضامن الى المدين بالاقبل من الخمسة دنانير وقيمة الاثنان العشرة
 (قوله او موته مليا) اي واما لومات غرم الكفيل (قوله فرع ثبوت الدين) اي وقد انتفى ثبوته
 على الاصل بهمة الدين له وبموت مليا ورب الدين وارثه (قوله بل قد يبرئ الاصل براءة الضامن)
 اي كما اذا ادّى الضامن فان كلامهم ما يبرأ دفعه (قوله بان قضاء الخ) اي فيما لو كان الضمان مقيدا
 بوقت كأن يقول الضامن ضمانه علي في مدة شهرين من اجل الدين اي انه اذا مات او فلس فيه ما
 غرمت ما عليه لانه يجوز في الضمان أن يقع مؤجلا كأن يقع لمدة معينة وان كان لا يحل ذلك في الرهن
 لطالب المحو فيه (قوله فان الاصل يكون مطلوبا له) اي ولا تتم هذه الهبة الا اذا قبض الضامن
 ذلك الدين من المدين قبل حصول المانع للواهب (قوله ويجعل الدين المؤجل) اي المضمون يموت
 الضامن قبل الاجل وحاصله ان الضامن اذا مات او فلس قبل حلول اجل الدين فان الطالب يخبر
 بين ان يبقى للاجل ويتبع الغريم وبين أن يتجهل ماله فيأخذه من تركته الضامن اذا مات
 ويخاصص به مع غرمائه ان فلس ولو كان الغريم حاضرا ما اذا حل الاجل رجوع ورثة الضامن
 على الغريم بماد دفعوا عنه من تركته موزنه في الموت وفي الفلس يرجع الجمل بعد الاجل على
 الغريم بما اخذه اليه بالخاصة من ماله اذا علمت هذا فقول المصنف ويجعل الخ اي ان شاء الطالب
 لان التجعيل واجب كما يوهمه كلام المصنف ومفهوم قول الشارح قبل الاجل انه لومات الضامن
 عند حلول الاجل او بعده لم يكن لرب الحق طلب على تركته الضامن اذا كان الغريم حاضرا ومورا
 والا كان له اتباعها (قوله او موت الغريم) عطف على موت الضامن (قوله ان تركه) اي ان ترك
 الميت الحق (قوله كلا او بعضا) اي ويبقى البعض الذي لم يتركه لاجله (قوله فلو مات المدين) اي
 قبل الاجل ولم يترك شيئا الخ اي وكذا لومات الضامن قبل الاجل ولم يترك شيئا لم يطلب الغريم حتى
 يحل الاجل (قوله ولا يطلب الخ) ما ذكره المصنف من ان الكفيل لا يطلب بالحق في ملا
 المكفول عنه وحضوره هو الذي يرجع اليه ماله واخذه ابن القاسم ورواه ابن وهب ابن رشد وهو
 اظهر والقول المرجوح عنه ان الطالب يخبر بين طلب الغريم او طلب الضامن قال بن وبه جرى العمل
 بفلس وهو الانسب بكون الضمان شغل ذمه أخرى بالحق (قوله ان حضر الغريم ومورا) اما ان
 حل الاجل وكان الغريم غائبا او مات او حضر او هو معسكران الطلب على الضامن (قوله غير ملد)
 فان كان ملدا توجه الطلب على الضامن والتقييد بكونه غير ملد ولا مطلق لغير ابن القاسم في المدونة
 وجعله ابن شاس وابن الحاجب خلافا وجعله ابن عبد السلام وصاحب الشامل تقييدا وظاهر
 كلام ابن رشد ان التقييد به هو المعتمد اه بن (قوله في الحالات الست) اي وهي العمر والعسر
 والغيبة والحضور والموت والحماية فان اشترط ضمانه في الحالات الست او شرط رب الحق اخذها ما
 شاء كان له طلب الضامن اذا حل الاجل ولو حضر الغريم مليا وما ذكره الشارح هو المعتمد وهو ما في
 وثائق ابي القاسم الجزيري وغيره خلافا لابن المحلب من ان الضامن لا يطلب اذا حضر الغريم

مليا مطلقا وهو ظاهر المصنف أيضا (قوله أو غاب الغريم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن المعطوف
 على حاضر محذوف وقوله ولم يعد إثباته أي ولم يشتق على الطالب إثبات مال الغائب وقوله والنظر
 فيه الأولى والاستيفاء منه (قوله أي على الطالب) المراد به رب الدين (قوله والقول له في ملائته)
 حاصله إذا حل الأجل وتنازع رب الدين والضامن فادعى رب الدين أن المدين معدم وطالب
 الضامن فادعى أن المدين ملى كان القول قول الضامن في ملائته المدين المضمون لأن الغالب على
 الناس الملا لتكسب وليس رب الدين حينئذ يطلب الضامن لتسديقه في ملائته المضمون ولا يطلب له
 على المضمون لأنه مقرب بعدمه إلا أن يقيم رب الدين بينة بعدم المدين فله مطالبة الضامن أو يتجدد
 للدين مال فله مطالبة ثم أن قول المصنف والقول في ملائته أي بلايين لأن يدعي رب الدين أنه عالم
 بعدمه ولا حلف له الضامن على عدم العلم وما ذكره المصنف من أن القول قول الضامن في ملائته
 قول ابن القاسم في الواضحة وقال حننون أن القول للطالب إلا أن يقيم الجمل بينة بلاء الغريم قال ح
 والواق وهو الذي استظهره ابن رشد قال الميطي وهو الذي عليه العمل ونصه وإذا طلب صاحب
 الدين الجمل بدينه والغريم حاضر فقال له الجمل شأئك بغريمك فهو ملى بدينك وقال صاحب الدين
 الغريم معدم وما جدله ما لا فائدة له عليه العمل وقاله حننون في العقبية أن الجمل يقرم إلا أن يثبت
 بسرا الغريم وملائته فيبذل أو حلف له صاحب الحق أن ادعى معرفة يسره على انكاره معرفته بذلك
 وغرم الجمل وله رد اليمين على الجمل فان ردها حلف الجمل وبرئ وقال ابن القاسم في الواضحة ليس
 على الجمل سبيل بل يبدأ بالغريم اه فبان لك أن الراجح خلاف ما عليه المصنف قال ح لكن
 المصنف استظهر في توضيحه أن القول قول الجمل اه وقد علم من عادة المصنف أنه لا يعتمد على ظاهر
 نفسه اه بن (قوله ولا المدين) أي ما لم يتجدد له مال (قوله ما لم يثبت عدمه) أي ما لم يتم الطالب
 بينة بسرا الغريم والأفله أخذ حقه من الجمل حينئذ (قوله وإذا دسرت أخذها مشاهة) ابن رشد
 هذا هو المشهور والمعروف من مذهب ابن القاسم في المدونة وغيرها وبه قال أصبغ وقال ابن القاسم
 مرة أن الشرط المذكور لا يفيد إلا إذا كان الغريم ذات سلطان أو كان قبيح المطالبة اه بن (قوله
 إلا أن مات الغريم معدمًا) أي وأما مادام حيًا ولم يعدم ما حضرا أو غائبًا فلا يؤخذ منه شيء (قوله
 وتقديمه) أي وإذا دسرت على رب الدين تقديم الجمل بالمطالبة على المضمون على خلاف الأصل
 (قوله وكذا أن قال) أي الضامن وقوله أن افتقر أو جحد أي المضمون (قوله كشرط ذي الوجه)
 أي أن ضامن الوجه إذا شرط على صاحب الدين أنه مصدق في إحضار المضمون بلايين أو يمين فانه
 يعمل بشرطه وكذا إذا شرط رب الدين على الضامن عدم اليمين في تصديق دعواه في عدم إحضار
 المضمون فانه يعمل بشرطه والخامس أنه إذا ضمن همرو وجبهز يدلبكر ثم أنه تنازع رب الدين
 والضامن في إحضار المدين فادعى الضامن أنه حاضر وادعى رب الدين أنه لم يحضره فالقول قول رب
 الدين يمينه هذا هو الأصل فان اشترط العائن على رب الدين أنه يصدق في دعواه إحضار المدين
 يمين أو بلايين عند التنازع في إحضاره عمل بالشرط في الله ورتين وأن شرط رب الدين على الضامن
 أن القول قوله في عدم إحضار البلايين عمل بذلك الشرط بخلاف الأصل ثلاث صور وثلاث الشرط
 فمما من الضامن أو واحدة للشرط فيها من رب الدين (قوله فشميل) أي كلام المصنف بتقدير بشأن
 (قوله عدمه) أي عدم إحضار المدين (قوله وله طلب المستحق) أي الزامه وقوله عند حلول أجله
 متعلق بطلب لا بالتقليص لأنه وإن كان عند الأجل إلا أنه غير ملاحظ (قوله وكذا له طلب المضمون)
 أي فلا يفهم لقول المصنف طلب المستحق (قوله ولو سكت) أي هذا إذا حصل من رب الدين

مطالبة الضامن به بل وان سكت عن الطلب به خلافا لقول ابن شتاس في المجرور ولا كقبيل اجبار
الاصيل على تخليعه اذا طواب وليس له ذلك قبل ان يطالب فانه قد تعقبه ح بأنه مخالف لنص
المدونة انظر بن فان قات ما قبل المبالغة مشكل اذ كيف يتصور هذا فيما اذا كان من عليه الدين ملدا
فان رب الدين مطالبة الضامن حينئذ ولو كان المدين حاضرا او يتصور ايضا فيما اذا شرط رب الدين
اخذاهما شاء او شرط تقديم الضامن بالطلب او كان ضامنا في المحالات الست (قوله لا بتسليم المال
اليه) متعلق بمحذوف كما قدره الشارح وهو المعطوف على قوله طلب المستحق والمطلوب منه فيهما
مختلف ففي الاول المستحق وفي الثاني المدين وليس قوله بتسليم عطاء على تخليعه اتعاق الطلب
الاول بالمستحق فلا يصح تعلقه بالتسليم لان المطلوب منه التسليم المدين (قوله وضمنه الخ) اي واذا
وقع ان الضامن تلم المدين من المدين ليدفعه الى ربه فضاء عنه او تلف فانه يضمنه ان تسلمه على وجه
الاقتضاء ولو بغير تعريض منه لان تسلمه على وجه الرسالة بان دفعه له المضمون ابتداء ولم يشترط
برأته منه فتملى اوضاع بغير تعريض فانه لا ضمان عليه واعلم ان قبض الجميل للدين يتقسم الى خمسة
اقسام لانه امان يكون على وجه الاقتضاء او الارسال او الوكالة عن رب الحق او يتنازع المدين
والضامن في انه على وجه الاقتضاء او موت المدين والضامن ويعرى القبض عن القرائن
الدالة على الاقتضاء او الارسال او الوكالة فيقول المصنف ان اقتضاء يعني اوتنازعا فقال المدين
اقتضاء وقال الضامن رسالة فيقول للمدين وكذا الوصيات وانهم الامر لعدم القرينة وقوله لا ارسل
به اي حقيقة او حكما بان يقبضه على وجه الوكالة من رب الدين وقوله وضمنه اي لمن قبضه منه وهو
الغريم وحينئذ يكون الضامن غريم غريم في الصور الثلاث الداخلة تحت قوله ان اقتضاء ومعلوم
ان غريم الغريم غريم فرب رب الدين ان يغرم الاصيل وله ان يغرم الضامن نيابة عن المدين كما صرح
بذلك الركا في شرح مشكلات المدونة وغيره وفيهم من التوضيح ان رب الدين اذا رجع على
الاصيل كان للاصيل الرجوع على الكفيل انظر شب (قوله او دفعه) اي المدين للضامن
بلاطلب من الضامن وقال المدين للضامن انا برى عنه من هذا الوقت (قوله على الوكالة) اي لاجل
كونه وكيل عن رب الحق اي والحاصل ان رب الحق وافقه على دعواه الوكالة واما نازعه فيها
فسيأتي ان القول قول الموكل وحينئذ يكون الجميل ضامنا لما قبضه (قوله فيبر الضامن فقط) اي
دون الغريم وقد يقال مقتضى كون الضامن وكيل لرب الدين في القبض انه اذا قبض وتلف منه بغير
تعريض ان يبرأ كل من الدامن والغريم واجيب بأنه انما ضمن الغريم لاحتمال نواطئه مع الضامن
على اخذهما الحق ودعوى الضياع نعم ان قامت بيدة تشهد على دفع الغريم للضامن الوكيل برى كل
من الضامن والغريم اه تقرير شيخنا عدي (قوله وزم الخ) لما ذكر المصنف ان الكفيل طالب
المستحق بتخليعه من الضمان اذا حل الاجل وسكت عن طلب حقه ذكر حكم ما اذا انحر المستحق غريمه
اجلا ثانيا بعد مضي الاجل الاول (قوله فلا كلام للضامن) اي فليس له ان يقول للمستحق اطلب
حقك من المدين واسقط عني الضمان (قوله اذا التاخير رفق بالضامن) اي حيث لم يطالبه رب
الدين عند حلول الاجل مع كون المدين معصرا بل اخر الدين اجلا ثانيا (قوله لم ان يعلم) اي بتاخير
رب الذي للغريم (قوله الذي انظر اليه) اي الذي اخره اليه الدائن ثانيا (قوله ان علم وسكت)
اي ان علم الضامن بالتاخير وسكت بعد علمه به بقدر ما يرى عرفانه رضي ببقائه على الضمان فلو
اذعي انه يجوز ان سكوتيه بسطة تكامه فانه بعد ربا جهل وحينئذ فله ان ينكر على رب الدين ذلك
التاخير وان لا يرضى به ويقول له تاخيرك له ابراهي من الضمان فيجبري على الوجه الثالث الاتي

فان حلف رب الدين انه لم يسقط ضمانه لزومه الضمان وسقط التأخير وان نكل سقط الضمان
ولزم التأخير للغريم ولا يضره الا العلم بان سكوتة مسقط لتكلمه كذا اقرر شيخنا العدوي والشرط
في كلام المصنف راجع للسئلة الثانية لان الاول وهي تأخير المدين المعسر لازم مطلقا سواء سكت
الضامن او انكر (قوله اول يعلم) اي الجمل بالتأخير (قوله الذي انظره اليه) اي ثانيا (قوله وقد
عسر الغريم) مثله في عجز وهو خلاف ما نقله ح عن اللخمي من ان محل لزوم الضمان اذا كانت
ذمة الغريم يوم حلول الاجل الاول والثاني سواء واما ان كان موسرا يوم حلول الاجل الاول كهم
الموضوع ثم عسر الا ان اي عند حلول الاجل الثاني لم يكن رب الدين على الجمل شي لانه فرط في
حقه حتى تلف حال الغريم ولم يعلم السكيب حتى بعد ارضاء ابن (قوله حلف) هذا شرط في
لزوم الضمان كما دل عليه كلام الشارح لافي لزوم التأخير كيقضي به كلام المصنف اذ لا يعقل عدم
لزوم التأخير مع الاجل المؤخر اليه قدم في انظر ابن عاشر والمحاصل ان فائدة المحلف لزوم الضمان
واما لزوم التأخير فلا فائدة للالتفات اليه لكون الاجل المؤخر اليه قدم في (قوله ويسقط التأخير)
اي بالنسبة لكل من الضامن والمدين وحينئذ يبقى الدين حلالا يؤخذ من المدين لان الموضوع انه
موسر فان كان ملدا او غاب اخذ من الضامن كما في عبارة ابن رشد وابن عرفة وابن غازي وح وغيرهم
انظر ابن (قوله فان نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير) هذا قول ابن القاسم في المدونة
كما في ابى الحسن والذخيرة وفي التوضيح وان نكل لزومه التأخير والكفالة ثابتة على كل حال هذا
مذهب ابن القاسم في المدونة وتعقبه طائفة بأنه سبق قلم انظر ابن والمحاصل ان رب الدين اذا
حلف لم يسقط الضمان عن المضمون ويسقط التأخير ويؤخذ الدين حالا وان نكل لم يلزم التأخير
وسقط الضمان خلافا لما في التوضيح حيث قال يلزم التأخير وبقاء الكفالة وخلافا لما في نت من ان
حالة المنكول كحالة المحلف يسقط التأخير ويغرم الدين حالا (قوله فله حينئذ طلب المدين) اي
لان رب الدين وضع المحلة من اصلاها عن الضامن ويطالب الغريم (قوله واستشكل قوله وتأخر الخ)
حاصله ان الغريم ان كان معسرا فلا يتأني تأخيره بتأخير الضامن بل تأخيره امر واجب فلا
يتأني تأخيره بتأخير الضامن الا اذا كان موسرا وهو اذا كان موسرا فلا مطالبه برب الدين على
الضامن حتى انه يؤثره (قوله واجيب بأنه آخره) اي واجيب بأن كلامه لا يحمل على ما اذا
آخر الخ وقوله فاي سرى ذلك المدين المعسر واجيب ايضا بحمل الكلام على ما اذا شرط رب الدين
اخذاه ما شاء بجهة او شرط ضمان الضامن في الحالات الست (قوله ان فسد متحمل به) اي
ان كان المتحمل به فاسدا كالموكل بان ياكلوا قال شخص لا تخردفع لهذا دينار في دينارين لشهرا و
ادفع له دراهم في نازير الى شهر وانما جمل بذلك فالمحالة باطلة ولا يلزم الضامن شي مطلقا ولو مات
المدين مع عدم رقبه لا يسقط الضمان لكن يضمن رأس المال فقط (قوله كدراهم) اي
وكبيسعة سلعة بفن مؤجل لاجل مجهول او معلوم وكان البيع وقت نداء الجمعية وضمن ذلك الثمن
انسان فالضمان باطل ولا يلزم الضامن شي وظاهره ولو فات البيع ولزم المشتري القيمة فلا يكون
ضامنا لتلك القيمة (قوله او عروضا) عطف على قوله اصالة وأشار الشارح بهذا الى ان المتحمل
به اما ان يكون فسادا اصليا او عارضا (قوله فاندفع ما قيل الخ) حاصله ان قوله او فسدت عطف على
ان فسد فيجعل المعنى بطلان الضمان ان فسدت المحالة ومعلوم ان الفساد هو البطلان والضمان هو
المحالة فيلزم اتحاد الشرط والجزاء وهو تمامه فبوجه حاصل الجواب ان المراد بالبطلان المعنى القوي وهو
عدم الاعتداد بالشيء والمراد بالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشرط فيجعل المعنى الى قولنا

إذا كانت الجمالة فاسدة ثم عا غير مستوفية للشروط كانت غير متديها كما إذا كانت مجهول فهي فاسدة
 لأن شرط الجمالة أن تكون لله وحيداً فلا يعتديها (قوله بأن كان) أي المجهول وقوله أو من غيرهما
 أي بأن كان من اجنسي والمحال أن رب الدين علم به والارتمت الجمالة ورد المجهول انظر بن (قوله
 لأنه إذا غرم) أي لأن الضامن إذا غرم الحق للطالب رجع على المدين بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه
 من المجهول وهذا لا يجوز لأنه سلف بزيادة وإن لم يغرم بأن أذى الغريم كان أخذه المجهول باطلاً وأعلم
 أن المجهول إذا كان للمجهول فإنه يرد قولاً واحداً ويترك الجواب في ثبوت الجمالة وسقوطها وفي صحة
 البيع وفسادها على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الجمالة وتثبت البيع وتارة تثبت الجمالة والبيع
 والتأثبات يختلف فيه البيع والجمالة جميعاً فإن كان المجهول من البائع كانت الجمالة ساقطة لأنها
 بعوض ولم يبيع والبيع صحيح لأن المشتري لا غرض له فيما فعل البائع مع المجهول وإن كان المجهول
 من المشتري أو من اجنبي والبائع غير عالم به فالجمالة لازمة كالبيع واختلاف إذا علم البائع فقال ابن
 القاسم في كتاب محمد تسقط الجمالة يريد ويكفون البائع بالخيار في سلعة وقال محمد الجمالة لازمة وإن
 علم البائع أنه لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب اهـ قاله ابن عاصم وأصله للمخفى انظر ح (قوله والا
 اعتد) أي لما فيه من شبه ضنع وتجهل لأن المجهول للمدين بمنزلة الوضع عنه وضمانه بمنزلة تجهيل
 الحق أو سلف جرنفعا (قوله وذلك كأن يتدأبن رجلان الخ) وكذا إذا ضعن كل من الرجلين ديناً
 لصاحبه على آخر أو ضعن أحدهما ديناً لآخر فيمسا عليه وضعن ذلك المضعون ديناً للضامن على آخر
 فالصديق في كلام المصنف مضاف لفساعله وهو يصدق بالصورتين لأن معناه أن يضمن كل من
 الرجلين مضعونه في دين عليه أو في دين له أو يضمن أحدهما صاحبه في دين عليه على أن يضمن له
 ديناً على آخر (قوله لا في اشتراعي أي إلا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراعي الخ) (قوله معين
 بينهما) أي والا كان شركة ذم وهي ممنوعة وهي شركتهما بالتجرب بالمال على أن يشتر يافي ذمتها أي
 شيء كان وكل جيل بالآخر كما يأتي (قوله شركة) أمالوا اشترياه على أن لا أحدهما الثلث ولا الآخر الثلثين
 مثلاً وضعن كل منهما الآخر فيمسا عليه من الثمن لم يجز لأنه سلف جرنفعا وذلك لأن رب الدين إذا أتى
 لأحدهما وأخذ منه ما عليه وما على صاحبه لكونه جيلاً عنه يكون مسلفاً لصاحبه وفداً ترفع
 بضمان صاحبه له الذي أتى هو عنه ولا يقال هذا التعليق يجري فيما إذا اشتريا السلعة بالسوية بينهما
 لأننا نقول وإن وجدنا التعليق لكونهم حكمه وأما يجوز أنظر العمل السلف وعلمهم أنما كان عند التساوي
 (قوله كما لو أسلمهما) الكاف للتظهير كما كتب شيخنا وحيداً فالتعظيم في المعين قبله لا احتمال
 عيب واستحقاق ويجعل الكاف للتظهير لا للتمثيل اندفع ما يقال السلم في المعينات لا يصح لأن المسلم
 فيه لا بد أن يكون في الذمة والذمة لا تقبل المعينات (قوله على الأصح) راجع لما بعد الكاف فهو
 محل الخلاف دون ما قبله وقوله على الأصح أي عند ابن عبد السلام وإلى ذهب ابن أبي زمنين وابن
 العطار خلافاً لابن الفخار القائل بمنع ضمان كل منهما لصاحبه في القرض ورأه سلفاً جرنفعا والقول
 الأول لا يراه حراماً وإن كان سلفاً جرنفعا نظر العمل السلف (قوله والأمنع) أي لأنه خلاف عمل
 السلف وفيه سلف جرنفعا (قوله غير غرامه) أمالوا تعدد الجملاء الغرامه كما لو اشترى جماعة سلعة شركة
 بينهم وضعن كل واحد منهم أصحابه فإن رب الدين يتبع كل من وجد منه جميع الثمن عند عدم
 الباقي أو غيبته (قوله اتبع كل الخ) أي هند غيبة المدين أو موته أو عدسه أو ولدته (قوله أو يخلق
 الجميع دفعة واحدة) أي بقولهم فضمه (قوله فهو مستقل) أي بجميع الحق وقوله كما يأتي أي في قوله
 كترتهم (قوله إلا أن يشترط الخ) استثناء متصل أي اتبع كل بخصته في كل الأحوال إلا أن يشترط

الح. ولا وجه لقول عبي انه منقطع (قوله في عدم الباقي او غيبته) اي وحيدته فيؤخذ الى من
 المعدم لا عن. الى يؤخذ بما خرج عن الغائب لا عن حاضر مثله ويؤخذ المحي عن الميت (قوله فله ان
 يأخذ من كل واحد الجميع ولو سكن غيره حاضر الح) ومثل ذلك ما اذا تعددوا ولم يشترط جملة
 بعضهم عن بعض لكن قال ايكم شئت اخذت بحق والحاصل ان هذه المسئلة التي نحن بصدد ها هي
 ما اذا تعدد الحملاء من غير ترتيب ذات اطراف اربعة تعدد الحملاء ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض
 ولا اخذ ايهم شاه بحقه فلا يؤخذ كل واحد الا بحصته تعدد الحملاء واشترط جملة بعضهم عن بعض
 فيؤخذ كل واحد بجميع الحق ان ظاب الباقي او اعدم تعدد الحملاء واشترط جملة بعضهم عن بعض
 وقال مع ذلك ايكم شئت اخذت بحق اخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليا وللغارم
 في هاتين الحالتين الرجوع على اصحابه وله الرجوع على الغريم تعدد الحملاء ولم يشترط جملة
 بعضهم عن بعض ولكن قال ايكم شئت اخذت بحق اخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره
 حاضرا مليا وليس للغارم الرجوع على احدهم من اصحابه بل على الغريم (قوله ثم شبه في مفهوم قوله
 الح) اي تشبيها غير تام لانه عند اشتراط جملة بعضهم عن بعض يأخذ كل واحد بجميع الحق عند
 عدم الباقي او غيبته وعند ترتيب في الجملة يؤخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليا
 (قوله ورجع المؤدى الح) حاصله ان الحملاء اذا كان الحق عليهم او على غيرهم على احدا للتأويلين
 الاثنين وغرم احدهم الحق لرب المال فان المؤدى يرجع على من لا فاه من الحملاء بما عليه خاصة ولا
 يأخذ منه ما اذاه عن نفسه ثم يساويه في غرم ما دفعه عن غيره كما في المثال المذكور في الشارح (قوله
 وأبدل الح) اي بدل بعض من كل ولا يحتاج لربط اذا كان جارا ومجرورا كما هنا و كان فعلا كما في ان
 نصل نعبده لله يرحك (قوله اسم مفعول من الثلاثي) وحيدته فهو بزنة مفعول لقول الخلاصة
 وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (قوله ملقوى) اي فاجعت
 الواو والياء وسقت احدهما بالساكون قلبت الواو ويا وادغمت الياء في الباء وقلب الضمة كسرة
 اتسلم الياء (قوله وذلك فيما اذا كانوا جملة غرماء الح) اشار الشارح الى ان التراجع على الكيفية التي
 ذكرها المصنف في قوله ورجع المؤدى الح انما يجري في الاربع صور التي ذكرها وهي ما اذا كان
 الجملاء غرماء او كانوا غير غرماء واشترط جملة بعضهم عن بعض. واما قال ايكم شئت اخذت بحق ام لا
 ولا يجري في مسئلة ترتيبهم ولا فيما اذا تعددوا من غير ترتيب ولم يكن بعضهم جملة عن بعض ولو قال مع
 ذلك ايكم اخذت بحق لان في مسئلة الترتيب انما يرجع المؤدى على الغريم ولا رجوع له على احد
 من اصحابه الجملاء وكذا في مسئلة اذ لم يكن بعضهم جملة عن بعض وقال مع ذلك ايكم شئت اخذت
 بحق فكل من غرم الجميع يرجع على الغريم بمادفعه ولا رجوع له على احدهم من اصحابه الجملاء كما مر
 واما اذا لم يقل ذلك فانما يرجع كل واحد ما يخصه فقط (قوله على احد الح) راجع لقوله او جملة فقط
 كما يأتي (قوله مثال ذلك الح) هذا مثال لما اذا كانوا جملة غرماء ومثال ما لو كانوا جملة غير غرماء
 ما لو اشترى زيد سلعة ثلاثمائة ووضعه كل من ثلاثة وشرط البائع جملة بعضهم عن بعض سواء قال
 ايكم شئت اخذت بحق او لا فاذا حل الاجل ووجدوا احد اخذ منه الثلاثمائة واذا وجد الغارم واحدا
 من صاحبيه رجع عليه بمائة وخسين واذا لقي احدهما الثالث رجع عليه بمئتين على احد
 التأويلين كما يأتي (قوله وكل جملة عن بعض) اي سواء قال رب المال وقت عقد الجملة
 ايكم شئت اخذت بحق ام لا (قوله على ذلك) اي على قوله ورجع المؤدى الح (قوله
 يبقى اربعة امثلة) اي دفعتها عن اصحابنا وقوله فساوى فيها لاني شريكي فيها بالجملة

(قوله لانه غرم عنهم) اى عن الاربعة الباقين (قوله اذها بالجمالة اى عن الثلاثة الباقية وقوله يساويه فيها اى لانه شريكه فيها بالجمالة) (قوله فقد غرم) هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين
خمسون منها اصاله وخمسة وسبعون جمالة (قوله يبقى للثالث خمسون) اى جمالة على الاثنين
الباقيين (قوله خمسة وعشرين) اى فيكون هذا الرابع قد دفع خمسين نصفها اصاله ونصفها جمالة
(قوله ثم اذالى هذا الرابع خامس الخ) حاصله ان الرابع يقول للثامن انا دفعت خمسين خمسة
وعشرين عن نفسى امانة فلارجع لى بها ودفعت عليك وعن صاحبك خمسة وعشرين بمحصل
نصفها اصاله اثناعشر ونصف ويخص صاحبك اثنى عشر ونصف انت شريكى فيها بالجمالة فباخذ
منه نصفها ستة واربعا فيكون مجموع ما دفعه الخامس للاربع ثمانية عشر وثلاثة ارباع (قوله
يطالب من المطبوعات) اى ولم يتفق تقيم العمل فى هرس لاحد من المتقدمين ولا من المتأخرين قاله
شيخنا العدوى (قوله وهلا يرجع الجميل) اى على من لقيه من اصحابه بما يخصه وانما يرجع عليه بما
غرمه عن اصحابه فيقاسمه فيه (قوله بعضهم ببعض) اى بعضهم جميل ببعض (قوله وهو المعتمد)
وعزاه فى التنبيهات لاكثر مشايخ الاندلسيين (قوله الذى عليه الاقل) كابن ابي العزاة والتونسي
ونحوهما (قوله اويرجع) اى الغارم على من لقيه من اصحابه (قوله بنصف ما غرمه) اى مطلقا
لا فرق بين ما غرمه عن نفسه او غرمه عن اصحابه (قوله وفى بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه) اى
وهل يرجع الجميل على من لقيه بما يخصه بحيث يقاسمه فى جميع ما غرمه عن نفسه وعن اصحابه
وقوله اولا اى اولا يرجع على من لقيه بما يخصه بل يرجع عليه بما دفعه عن اصحابه فيقاسمه فيه
(قوله هى الاصول) اى واما الاولى فغير صواب اذا قرئ اولها بكون الواو مع اللانافية وجعل
هذا والتأويل الثانى وجعل قوله وعليه الاكثر راجعا له واما اذا قرئ بتشديد الواو مع التثنية
وجعل التأويل الثانى مطوبا بعد قوله وعليه الاكثر كانت صوابا ايضا ولو قال الشارح وهذه
النسخة اولى اى لعدم احتمالها خلاف المراد بخلاف الاولى كان احسن (قوله يقاسمه فى مائتين)
اى فالمائة التى تخضع لاربعة عليه ويرجع عليه يقاسمه فى المائتين اللتين دفعهما عن اصحابه
فباخذ منه مائة وقوله ثم يرجع اى ذلك الغارم (قوله كذا قيل) الاشارة راجعة لقوله فعلى الاول
الخ (قوله والصواب الخ) اى والصواب ان يقال انه على الاول الذى هو قول الاكثر ان الغارم اذالى
من باخذ منه المائة التى هى عليه بالاصالة ثم يقاسمه فى المائة الاخرى المدفوعة عن صاحبها (قوله
فباخذ منه خمسة وسبعين اى واذا لقيه الاخر طالبا ايضا بذلك فيقول له اديت لصاحبنا الملقى قبلك
خمس وسبعين ساويتك فيما سبق لك زائد على ما دفعناه مثلهما اخذت نصفه وهو سبعة وثلاثون ونصف
ثم يرجع كل من الثالث ومن لقيه آخر اعلى الذى لقيه ولا يثنى عشر ونصف فيستوى الجميع فى ان
كل واحد قد دفع مائة وبيان ذلك ان الذى لقيه اول دفع عنه خمسين جمالة واخذ منه خمسة وسبعين
ففيه زيادة مما دفع عنه خمسة وعشرون والذى لقيه آخر ادفع عنه خمسين جمالة واخذ منه سبعة وثلاثين
ونصفها وهى اقل مما دفعه عنه باثنى عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين الاول
وسبعة وثلاثين ونصف والثانى فقد دفع ازيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثناعشر ونصف فيرجع
كل من الثالث والملقى له آخر اعلى من لقيه اولا وباخذان منه خمسة والعشرين التى معها زائدة
يقسمها كلها كل واحد اثناعشر ونصف (قوله الى توافق الزولين) اى قول الاكثر بناء على ما صوبه
وقوله الاقل وقوله فيما ذكرنا اى من ان الغارم اذالى آخر فانه باخذ منه مائة وخمسين على كل من
القولين والحاصل ان الجميل الذى غرم اولا يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين

وحينئذ فلا تظهر ثمة الخلاف في المبدأ وإنما تظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع
عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثاني فيستوى الغارم ومن لقيه أن من لقي
الثالث أولاً يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصفاً على ما مر (قوله
شرح في بيان ضمان الوجه) أي وهو التزام الاتيان بالغريم الذي عليه الدين وقت الحاجة اليه
(قوله وصح بالوجه) عطف على قوله وصح من أهل التبرع والباء للاستعانة والمراد بالوجه الذات
كما قال الشارح فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم البعض وارادة الكل وفي الكلام حذف مضاف كما
أشار له الشارح أي وصح الضمان حاله كونه ملتبباً باحضار الذات التي عليها الدين وقت الحاجة
إليها (قوله لا في نحو قصاص) أي لا يصبح في قصاص ونحوه كدفع وتعذر ولذا حذفه المصنف هنا
مؤذره في ضمان الطلب (قوله لانه يقول قد تعبس) أي قد تعجز عن الاتيان به فتعبس الخ وقد يقال
هذا وما بعده يأتي في ضمان المال فلو لم يأت به مظنة تجزؤها للطلبة وفي ذلك معرفة عليه كان ظاهراً
أهـ بن ثمان ما ذكر من التعليل ظاهر في ضمان الغير وضمانها له كما قال شيخنا لأن المعرفة للحمته
بجزؤها لا لتعيب عليه وقد تعبس مع ثبوت عسره وحينئذ فللزواج رد ضمانها بالوجه ولو كان
الضمان له (قوله ضمانها الطلب) أي التزامها طلب المضمون والتعيب عليه فالزوج منعها منه
ولو كان الدين الذي على المضمون أقل من ثمنها بخلاف ضمان المال فإن الدين الذي ضمنه إذا كان
قدر ثمنها أقل فليس للزوج منعها منه (قوله وهذا) أي ما ذكر من رد الزوج ضمان الزوجة الوجه
أو الطلب سواء كان له أو لغيره (قوله في مكان يقدر على خلاصه) أي يقدر رب الدين على خلاصه
من الدين فيه (قوله وإن سجن) محل البراءة بذلك ما يشترط رب الدين على الضامن تسليم
المضمون بمجلس المحكم والأفلاحي لا يبرأ بذلك قال عبق والبراءة بتسليمه له في السجن مقيدة بما إذا
كان يمكن خلاصه منه وهو به قال بن وفيه نظر فقد قال في توضيح مائة اللخمي والمازري ويبرأ
بتسليمه له في السجن سواء كان مسجوناً بحق أو باطل لا يمكن أن يجامه رب الدين عند القاضي الذي
حبسه فإن منع هذا الطالب منه ومن الوصول إليه جرى ذلك مجرى موته وموته بسقط الكفالة
أهـ ونقله ابن عرفة أيضاً ومما يشبه ذلك ما إذا حضر المضمون في زوايه لا يمكن إخراجه منها فالذي
وقع به المحكم وبه العمل أن ذلك احضار يبرأ به قال في نظم العمليات

وضامن مضمونه قد حضرا * بموضع إخراجه تعذرا

يكفيه ما يضمن الاحضار له * بمجلس الشرع قتلك المنزل

وهذا مما يدل على عدم صحة ما ذكره عبق من التقدمة كلام بن (قوله بأن يقول أي وليس المراد بتسليمه
له في السجن أنه يسلمه له في يده وهو في السجن) (قوله أي بالتسليم) أي تسليم نفسه (قوله لانه أي
المدين بسبب أمر الضامن له بتسليم نفسه كوكيل الضامن في التسليم) (قوله فإن لم يأمر به أي وسلم نفسه
وقوله بغير أمره أي الضامن وقوله لم يبرأ أي الضامن إذا هرب المضمون بعد ذلك ومحل عدم البراءة في
الصورتين المذكورتين ما لم يقل الضامن رب الحق أنا ضمن لك وجهه بشرط أنك إذا قدرت عليه أو
جاء بنفسه سقط الضامن غنى فان قال له ذلك عمل بشرطه وبرئ في المورتين (قوله أن حل الحق على
المضمون أي سواء حل على الضامن أيضاً لا كما لو أخرجه رب الحق وحلف أنه لم يقصد بذلك تأخير غيره
قاله عجب نقلا عن بعض شيوخه أهـ وكان ذلك البعض رأى أن ضمان الوجه كضمان المال في هذا
(قوله بالتسليم المذكور) أي بتسليم الضامن المضمون للمضمون له وتسليم المضمون نفسه بأمر الضامن
وقوله في تسليمه نفسه أي في البراءة بتسليمه نفسه والمحاصل أن قوله أن حل الحق شرط في المبتدئين

أي شرط في البراءة بكل من تسليمه له وتسليمه نفسه بأمره وأما ما قبله وهو قوله أن أمره فهو شرط في
 البراءة بتسليمه نفسه وهو المسئلة الثانية (قوله وإن اسقط العاطف) أي لأنه لو عطف الثاني بالواو
 لا وهم قصره على الثانية كالذي قبله (قوله واللام ببر الأعمال) أي بشرط كون محل الحكم وهو
 المحصنة باقية على حاله تجري فيه الأحكام فإن خرب فسلمه فيه فهل يبرأ بذلك أم لا قولان
 مناهما هل المرعى اللفظ والمقصود لأن المقصود من اشتراط ذلك وقوع المحكم عليه في ذلك المحل
 والمعتمد الثاني وهو عدم البراءة (قوله أي بلد الضامن) جوزح كون الضمير عائدا على الاشتراط
 المفهوم من قوله يشترط أي أنه إذا اشترط رب الحق على الضامن أن يحضره المضمون في بلده معينة
 فأحضره له في غيرها فانه يبرأ بذلك إذا كان فيها حاكم وهذا أحد قولين مرجحين في المسئلة (قوله أن
 كان به حاكم) المراد أن كان ذلك البلد الذي أحضر فيه يمكن خلاص الحق فيه سواء كان فيه حاكم
 أو لم يكن وإنما فيها جماعة المسلمين أه شيخنا عدوى (قوله ولو عديا) ببالغة في الإبراء يعني أن
 ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديا على المشهور
 خلافا لابن المحجم وابن اللباد القائلين لا يبرأ الضامن بتسليمه بوجه من الوجوه إلا إذا سلمه وهو على
 فإن سلمه وهو معدم لم يبرأ بذلك التسليم وهذا القول هو المردود عليه بل هو كلام المصنف (قوله والا
 أغرم الضامن) أي ما على المضمون وهذا هو المشهور خلافا لابن عبد الحكم القائل أنه لا يلزم ضامن
 الوجه إلا حضاره ولا غرم عليه (قوله أن قربت غيبة غريمه وأما ضامن المال فهل يتلوم له إذا غاب
 الأصل أو أعدم ولا يتلوم له قولان لابن القاسم والمعتمد الثاني (قوله كاليوم ونحوه) المراد بنحوه يوم
 فإن (قوله المحاضر) أي الذي لم يسلمه لعدم قدرته على ذلك لكونه لا تأخذه الأحكام مثلاً لكن
 أمد التلوم للغائب أكثر من أمده لل حاضر كما عند عجم (قوله لأنه حكم مضى) أي وحيث لا يكون
 الطالب مخيراً بين طلب الضامن والمضمون (قوله وهذا) أي غرم الضامن إذا لم تحصل برأته بوجه
 مما سبق إذا لم يثبت الضامن عدم الغريم عند حلول الأجل وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف
 لأن أثبت عدمه عطف على مقدر بعدم قوله ولا غرم والأصل والأغرم أن لم يثبت عدمه عند
 حلول الأجل لأن أثبت الخ (قوله لأن أثبت عدمه) أي لأن أثبت الجبل بالبدنة ولو بعد الحكم
 عليه بالغرم أن المدين كان معداً عند حلول الأجل وأثبت أنه قدم قبل الحكم عليه
 بالغرم فلا يغرم فلا يثبت واقع به الحكم بالغرم والعدم أو الموت واقع قبله (قوله وما قدمه
 المصنف) أي في باب الفلاس (قوله ولو أثبت عدمه) أي ولو أثبت الضامن أن الغريم كان معداً
 عند حلول الأجل (قوله فقط) أي وأما أثبات موته قبل الحكم على الضامن بالغرم فلا فرق بين
 كون المضمون كان حاضراً ببلده أو غائباً (قوله فلا يسقط عنه) أي عن الضامن الغرم (قوله يثبت
 بالبدنة فقط) هذا على طريقة التلوي السابقة (قوله راجع الخ) أي فهو وافق ونشر مرتب وتقدير
 الكلام لأن أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو تغير ببلده ولا يصح رجوع قوله ولو تغير ببلده لأثبت
 عدمه في غيبته أيضاً لأن من أثبت عدمه في غيبته عديم في غير ببلده فلا تنافي بالمبالغة فتأمل (قوله
 ورجع الضامن) أي الذي حكم عليه بالغرم وأشار الشارح بقوله أن أثبت أن الغريم قدم قبل
 الحكم أو كان عدياً الخ إلى أن قول المصنف ورجع به راجع لمسئلة العدم والموت وجعله بعضهم
 راجعاً لمسئلة الموت قال عبق وهو قصوره (قوله وضع الضمان بالطالب أي وضع الضمان حالة
 كونه ملتبساً بالطالب وضمان الطالب هو التزام طلب الغريم والتفتيش عليه فقوله الشارح وهو
 التفتيش الخ الضمير للطالب لا لضممان الطالب (قوله والدلالة عليه) أي من غير حضاره (قوله

ويختص الوجه بالغرم) اى اذ لم يحطر الغريم ولو لم يفرط بأن تعذر عليه الاحضار وما ضمنه الطالب
 فلا غرم عليه الا اذا فرط في الاتيان به والدلالة عليه (قوله وصح في الطالب) اى وصح ضمان غير
 المال في الطالب (قوله او ما يقوم مقامه) اى مقام اشتراط نفي المال تصريحاً (قوله بما يقوى
 عليه) الذى يتعين حمل كلام المصنف عليه ما اذا كان المضمون معلوم الموضع في التوضيح والمواقع
 نقلها عن ابن القاسم ان معلوم الموضع ان كان مثل المجمل يقدر على الخروج اليه لذلك الموضع كلف
 بذلك وان ضعف عن ذلك لم يكن عليه ان يخرج وانما مجهول الموضع فانما يطلبه في البلد وما قرب منه
 كفى التوضيح فقد علم من هذا انه انما يلزمه الطالب بما يقوى عليه اذا كان موضع الغريم معيناً
 وعلم منه ايضا ان ما عزا عنه لابن القاسم من ان معلوم الموضع يلزم طلبه في البلد وما قرب منه فيه
 نظر انظر بن (قوله في البلد) الاولى ان يقول كان ما يقوى عليه البلد فقط او البلد وما قاربها او
 مسافة يوم او يومين او ثلاثة (قوله وحلف ما قصر) المتبلى اذا خرج لطلبه ثم قدم ورفع انه لم يجده
 برئ وكان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها للموضع الذى هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يحلف
 انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مدة تقرأ وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو مثل قوله في
 الاجير على تبليغ السكك انظر بن (قوله في نحو التماس) اى فان الضامن فيها انما يلزمه طلب
 المسكوف فان قصر عوقب والحاصل انه في ضمان الطالب ان كان المضمون عليه مال وفرط الضامن
 في الاتيان بالمضمون او هربه فانه يغرم ما عليه من المال وان كان الضمان في قصاص او جرح او حد
 او تعذر ترتب على المضمون وفرط الضامن في الاتيان به او هربه فانه يعاقب فقط وهذا هو المذهب
 وقال عثمان السبكي اذا تكفل بنفسه في قصاص او جرح فان لم يأت بالمضمون لزمته الدية وارش
 الجراحات وكانت له في رأس مال المجاني اذا قصاص على السكفيل وهو خارج المذهب (قوله
 وحل في مطلق الخ) حاصله انه اذا ذكر اقطاع هذه الالفاظ وقيد بالوجه والمال والطالب واقامت
 القرينة على واحد انصرف الضمان له ولا كلام وان قال اردت الوجه او غيره فقولان كفى ابن
 المحجب وفي المدونة وان اراد الوجه لزمه وصدق وان ادعى انه لم يرد شيئا فاختلاف هل يحمل على
 المال والوجه اختياراً بين يونس وصاحب المقدمات انه يحمل على المال وقال المازرى اختار بعض
 اشياخه انه يحمل على الوجه لكونه اقل الامرين فقوله على الارجى عند ابن يونس والظاهر اى
 عند ابن رشد وقد علمت من مقاييه ما اختاره بعض اشياخ المازرى من حمله على ضمان الوجه
 ويدل للاول قواه عليه الصلاة والسلام المجمل غارم والزعيم غارم (قوله وأنا زعيم) من الزعامة وهى
 السادة لغة والضامن كالسيد للمضمون (قوله عن التقييد بشئ) اى من الوجه والطالب والمسال
 (قوله بلفظ او قرينة) في خش الامر بالمطلق الذى لم يقيد بمال ولا وجه لا بلفظ ولا نية اذ لو نوى شيئاً
 اعتبر كفى المدونة فاحترز بقوله مطلقاً وقال اردت بما ذكر المال والوجه فيلزمه ما نواه (قوله
 لان اختلافنا) هذا يخرج من مقدراى ولزم ذلك اى المسال لان اختلافنا في الشرط او الارادة فلا
 يلزمه ذلك فاذا قال الضامن انما شرطت ضمان الوجه وارادته وقال الطالب بل المسال كان
 القول قول الضامن يمين ذلك لان الطالب يدعى عمارة ذمة لاصل برائتها فإراد المصنف
 اختلافهما في شئ مخصوص وحينئذ لا يدخل في كلامه اختلافهما في حلول المضمون فيه وتأجيله
 اى هل وقع حالاً او مؤجلاً لان القول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقاً واما لو اختلفا في
 حلول اجله وعدم حصوله فالقول قول مدعى عدم الحلول (قوله فلا يجب على المدعى عليه اقامة
 وكيل بذلك) اى ولو اقام المدعى شاهداً بالحق ولم يحلف معه لم جاءه قوم الشاهد الثاني من غيبته

(قوله والبالاسمية) أي ولا يجب إقامة وكيل ولا كفيل بسبب الدعوى أي المجردة عن بينة حاضرة
 لأن القاضى سمع البينة في غيبة المطالب (قوله من أنه يجب كفيل بالوجه) أي بمجرد الدعوى
 سواء ادعى الطالب قرب بينته أو بعدها قال أبو علي السناوى وهذا القول هو الذى جرى به العمل
 اهـ بن (قوله وليس كذلك الخ) أعلم أن مذهب سحنون أنه لا يجب مع الشاهد إلا جيل بالوجه
 وقال بن القاسم يجب جيل بالمال ذكره الخلاف ابن هشام الخضر اوى في المفيد وقال أن مذهب
 سحنون هو الذى به العمل نقله أبو علي السناوى فينبغي أن يحمل عليه المصنف هنا وفيما يأتي وهو
 المتبادر منه في الموضوعين خلافا لما في شارحنا تبعاً للشيخ سالم اهـ بن (قوله بل يجب الكفيل
 بالمال) وحينئذ فلا استثناء منقطع لأن ما قبله الكفيل فيه بالوجه وما بعده الكفيل فيه بالمال

* (باب الشركة) *

(قوله وفتحها) أي فهو وزن نعمة ورحمة ونبقة (قوله والاولى) وهى كسر الشين مع سكون اراء
 (قوله اذن الخ) أي ان يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في ان يتصرف للأذن ولنفسه في
 مال لأنه يتصرف للأذن وحده والا كان وكالة والمراد اذن كل منهما للأذن في التصرف ولو في ثانی
 حال أي بعد العدة وحينئذ يشمل التعريف شركة المغاوضة وشركة الذم (قوله وهو متعلق
 بالتصرف) أي وليس متعلقاً باذن بل متعلقه محذوف أي للأذن كما أشار له الشارح وانما لم يحذف
 قوله لهما متعلقاً باذن لما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ووجه موله بأجنبي والصدق التعريف
 حينئذ يقول من ملك شيئاً لغيره اذنت لك في التصرف فيه معى وقول الآخر له مثل ذلك في ملكه مع
 ان ذلك ليس شركة لأنه لو هلك ملك أحدهما لم يضمن الآخر وهو لازم للشركة ونفى اللازم يقتضى
 نفي المزموم (قوله يشمل الوكالة والقراض) أي من المجانيين فيهما (قوله مع انفسهما) أي مع بقاء
 تصرف انفسهما أي الأذن والمأذون وهما المراد بالماذونين في كلام الشارح سابقاً وذلك لأن كل
 واحد منهما آذن ومأذون باعتبار وحينئذ فيصح جعل الضمير في هـ ما وفي انفسهما بالماذونين
 وللاذنين وللاذن والمأذون لما علمت من اتحادهما بالذات واختلافهما بالناس هو بالاعتبار فقط
 وبهذا سقط ما قاله بعضهم من تعين رجوع الضمير للأذن والمأذون وعدم صحة رجوعه للأذنين
 أو المأذونين اذ لو كان راجعاً للمأذونين لا يقتضى ان كلا لا يتصرف الا لنفسه ولو كان للأذنين
 لا يقتضى تصرف كل واحد لشریکه فقط ويدخل فيه الوكالة من المجانيين تأمل (قوله وانما
 تصح من اهل التوكيل والتوكيل) أي انما تصح من كان متأهلاً لان يؤكل غيره ويتوكل لغيره
 لان العاقدین للشركة كل واحد منهم وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جازله ان يؤكل ويتوكل
 جازله ان يشارك ومن لا فلا (قوله وهو المحر بالبالغ الرشيد) أي وحينئذ فلا تصح شركة الرقيق
 ولا الصبي ولا الجنون ولا السفیه والمراد المحر حقيقة أو حكماً ليدخل المأذون في التجارة فان شركته
 صحيحة ولو شارك بغير اذن سيده فلو اشترك عبد غير مأذون له في التجارة مع حر ثم خسر المال او تلف
 رجع سيده العبد على الحر برأس المال ان استغل الحر بالعمل لان عملاً معاً فان عمل العبد وحده فلا
 ضمان عليه للحر الا ان يفر العبد شريكه الحر بجزئته فتكون الخسارة في مال الحر جناية في رقبة
 العبد الذى قد عمل فان كانا عبيدين فلا ضمان على واحد منهما سواء عملاً معاً واحدهما كما في ح
 وينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا اشترك صبي مع بالغ او مع صبي او اشترك سفیه مع مثله او مع رشيد
 الا أنه لا يجري في الصغير والسفیه قوله فيكون جناية في رقبته كما هو ظاهر نظر عميق (قوله ولزم
 بما يدل عليها عرفاً) أي سواء كان قولاً كما ذكر المصنف او فعلاً كما يخطأ المالكين والتجرف في ما والحاصل

انها تلزم بكل ما دل عليها عرفا سواء كان قولها فقط او فعلا فقط واولى اذا اجتمع ما ذكره المصنف من
 لزومها بالقول هو الذي لا ينس ويخاص وفي النذيمات الشركة عقد يدلزم بالقول كما اثر العقود
 والمعاوضات وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره انها لا تلزم بالخط المالى انضم لذلك قول ام لا
 ثم ان الظاهر من قوله وزم بما يدل الخ ولو كانت تلك الشركة شركة زرع وهو واحد قولين والآخر
 لا تلزم الا بالعمل والاول لمحذون والثاني لابن القاسم (قوله لزادة) اى كخط المالى (قوله حتى
 ينض المال) اى حتى يظهر المال بعد بيع السلع (قوله اتفق صرفهما الى الذهبين والورقين اى اتفق
 صرفهما وقت العقد فلا يضر الاختلاف فى الصرف بعد العقد وظاهر الشارح عدم اشتراط اتحاد
 الذهبين او الفضةين فى السكة وهو كذلك فلا يضر كون احد الذهبين سكته مخمديا والاخر سكته
 يزيدية مع فرض اتفاقهما فى الجوده وان كان اشأن ان الجديدة اجوده من الزيدية (قوله فى هذه
 الامور) وهى الاتفاق فى الصرف والوزن والجوده والرداءة (قوله لتركها الخ) المناسب لما بعده ان
 يقول للابن ان التفاوت فى الشركة او البيع الفاسد فتأمل ذلك (قوله وعلمته فى اختلاف صرفهما)
 حاصله انها اذا اختلفا صرفا مع اتحادهما وزنا واتفاقهما جوده او رداءة فان دخلا على الغاء ما زاد
 صرفه ادى ذلك الى الدخول على التفاوت فى الشركة وان دخلا على عدم الغاء فقد صرفا الشركة
 لغير الوزن فيؤدى الى الغاء الوزن فى بيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة (قوله لان قيمة الجيدا كثر
 من قيمة الردى اى وحينئذ فقد دخلا على ترك ما فضله قيمة الجيد (قوله وان دخلا على القيمة) اى
 دخلا على ان كل واحد يأخذ من الزبح ويعمل على قدر قيمة عينه (قوله يؤدى الى بيع النقد بغير
 معياره الخ) اى وبيع النقد بنوعه بقيمة والغاء الوزن لا يجوز (قوله ما اذا كان احدهما عرضا الخ)
 اى واحدهما عينا والاخر طعا وما وهذا وان لم عليه بيع الطعام قبل قبضه الا انه غلب جانب العين
 والعرض ولا يمنع الا صورتان الا تبتان فى المصنف (قوله وهذا اى اعتبار قيمة العرض يوم عقد
 الشركة (قوله فيما يدخل فى ضمان المشتري بالعقد فى البيع وهو ما ليس فيه حق توفية ولا مواضعة
 ولا خيار ولا غائب (قوله واما ما لا يدخل فى ضمانه بالعقد) اى وانما يدخل بالقبض (قوله
 كذى التوفية) المراد به هنا ما يكال او يعد او يوزن من غير العين لان الكلام فى العرض المقابل
 للعين (قوله لافات) قال طي انظر ما فائدة هذا مع ان عبارة المصنف اذا نفي شيا فانما نكت
 على من قال به ولم ارم ذكر ان القيمة تعتبر فى الشركة الصحيحة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان
 القيمة فى الفاسدة تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما اشار له ابن غازى اه بن (قوله على تفاضل
 الربح او العمل) اى والفرض ان المظالم متساويان فى القدر (قوله فان لم يعرف ما يبيع به) اى
 لكون العرضين قد اخطا ولم يعلم ما يبيع به كل واحد لبيعهما صفقة مثلا (قوله كذلك) اى يكون
 رأس مال كل ما يبيع به طعما به (قوله ان اخطا الطعماين) هذه اشارة للفرق بين الطعماين
 والعرضين اذا اخطا لم يعرف ما يبيع به كل فى العرضين تعتبر بقيمة كل يوم البيع وفى الطعماين
 يوم الخلط (قوله ورد عليه ان المذهب) اى ورد عليه ان العمد فى المذهب وهو قول ابن القاسم فى
 المدونة لزومها بالعقد اى بما يدل علمها عرفا سواء كان قولها كاشتركا او فعلا كخط المالى
 اوهما معا واما القول بان الخلط شرطى لزومه فهو قول سمحون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود
 وصاحب المعونة الا انه خلاف المشهور وحينئذ فلا يحمل المصنف عليه (قوله وما يتبع بغيره)
 اى بغير التالف فيمنع ما على ما دخلا عليه للزوم الشركة بمجرد العقد (قوله فليكن شرطى فى الضمان)
 اى انها بعد لزومه بالقد يكون ضمان لكل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكما

فالضمان منهما فاذا اشترى احدهما بماله قبل الخلط فهو بينهما لا التزام وما ضاع فهو من صاحبه
واعلم ان اشتراط الخلط في الضمان انما هو بالنسبة لما فيه حق توفية واما غيره فلا يشترط فيه الخلط
بل متى انعقدت الشركة ولزمت كان ضمان المالكين منهما انظر المخرج (قوله ولو حكمنا) هذا قول ابن
القاسم ورد المصنف بلوعلى قول غيره فيها لا يكون الضمان الا بخلط المالكين احدا والخلط المحكمى
كما قال ابن عرفة هو كون المالكين في حوز واحد ولو عند احدهما أى هذا اذا كان عندهما بل ولو
كان عند احدهما لم يبعد المبالغة كمثل الشارح وما قبلها كأن يكون المالكين في صرتين بمحل وقفل
عليه بقفلين واخذ كل واحد من قساح قفل او قفل عليه بقفل واحد وله قساحان واخذ كل واحد
مقتاحا فهذا من جملة الخلط المحكمى كما اختاره بن (قوله مستدلا بكلام ابن عرفة المتقدم) خلافا
لجع ومن تبعه حيث لم يجعل هذا خلطا حكما ولا حسبا (قوله وعلى المتلف نصف الثمن) اى فاذا
اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذى تلف ماله نصف المائة وهو خسون (قوله وهل الخ) اعلم ان
الخللاف المذكور انما هو اذا وقع الشراء بالسالم بعد التلف واما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما
اتفاقا من غير تفصيل بين علم وعدمه اذ لا يعقل فيه التفصيل المذكور (قوله وان لم يرض المشتري)
اى وهو ذو السالم (قوله خبر) اى رب السالم بين ان يختص به الخ اى لان من حقه ان يقول لو علمت
ان مال شريكى تلف لاشترى للنفسي (قوله فله وعليه) اى فله الربح وعليه الخسر (قوله حقه
تاويلان) اى كما قال ح الاول لابن رشد والثاني لعبدالحق وابن يونس وهما على الوجه الذى بينه
الشارح لاعلى ظاهر المصنف انظر ح (قوله وبالعلى جواز الشركة بما سبق) اى من الذهبيين
او الورقبيين والعين والعرض (قوله ولو غاب احدهما) مفهومه انه لو غاب نقداهما معا منعت كفى
التوضيح (قوله اى يشترط ان لا يتجر بالمحاضر) اى ان ينتفى التجرب بالمحاضر حتى يقبض الغائب
بان يدخل على ذلك اى يدخل على السكوت ويمتنع عن التجرب بالمحاضر حتى يقبض الغائب (قوله
امران) اعلم ان هذين القيدين لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى كلام اللخمي عدم اعتبارهما
لانه نفي كون الشركة مباينة انظر ابن عرفة اه بن (قوله لا اجتماع الصرف والشركة) فالشركة
من جهة يبيع كل منهما بعض ماله ببعض مال الآخر يقطع النظر عن كون احدا المالكين ذهابا والآخر
فضة والصرف من جهة يبيع احدهما ماله بمال الآخر منظورافيه لخصوص كون احدا المالكين ذهابا
والآخر فضة قال الامري ان يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكم ما تحتلفان بالاعتبار
فباعتبار يبيع احدهما بعض ماله ببعض مال الآخر شركة وباعتبار كون المبيع ذهابا بفضة والعكس
صرف فقرر شيخنا العدوى قال ابن عبد السلام احتجاجة في المدونة على المنع بهذا التعليل غير بين
لان العقود المنضمة للشركة انما يمنع من صحتها ان كانت تلك العقود خارجة عن الشركة فان كانت
غير خارجة عنها لم تكن مانعة لها وقد نص على معنى هذا في المدونة واجيب بأن هذا في العقود المغفارة
للصرف واما الصرف متى انضم للشركة اقتضى منعها واما كان خارجا عنها او لا لاجل ضيق الصرف
وشدته (قوله ولو اتفقا نوعا وصفة وقد راد بلوعلى ما روى عن ابن القاسم من جوازها حينئذ قياسا
على العين (قوله لانه يؤدى الخ) هذا التعليل لعبدالحق قال ابن فرحون واعترض ذلك بأنه اجاز
في المدونة الشركة بال نقد والطعام والعرض والطعام ولو كان المنع لما ذكر من العلة لمنع لان فيه يبيع
الطعام قبل قبضه اه واسمه لاني المحسن وقد تقدم الجواب عن هذا بانهم انما اجازوا الشركة
بالنقد والطعام والعرض والطعام تغليباً بجانب النقد والعرض على الطعام واذا كانت الشركة
بطعامين فليس هناك شئ آخر غير الطعام يغلب جانبه (قوله لان كل واحد باع الخ) هذا التعليل

يجري بها اذا حصل خلط الطعامين ايضا لانه يستمر طعام كل في فمه ان بائعه حتى يقبضه مشتريه
بعمارة الشريعى (قوله ثمان اطلاقا) اى ثم بعد انعقاد الشركة بقولهم اشتركا مثلا ان جعل كل
واحد منهما مالا خالصا تصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكراء والاكثر وغير ذلك
هذا اذا كان الاطلاق في جميع الانواع بل وان كان في نوع فتلك الشركة تسمى شركة مفوضة واعلم
ان اطلاق التصرف اما بالنص عليه او بالقرينة واما لوقال اشركا مقتصرين على ذلك وليس هناك
قرينة على اطلاق التصرف من كل منهما الا تحرف في كون ذلك شركة مفوضة وعنان يحتاج كل
واحد لمرجعة صاحبه خلاف اظهرهما الثاني وهو انها شركة عنان (قوله بفتح الواو اى لا غير وما
ذكره عقب من جواز الكسر فقد رده بن بانه ليس في الصحاح والقاموس والمصباح والمشارك الا
الفتح اه وبالجمله فالكسر لا يصح في المصدر اقول الخلاصة لفاعل الفعل والمفاعله نعم يصح الكسر
بتكلف الاستناد المجازى للشركة على حد جرده كما قاله في المبح (قوله لان الاطلاق) اى اطلاق كل
واحد لا تحرف في التصرف (قوله والاولى) اى وهى ما قبل المبالغه وهى التى اطلق فيها كل من
الشريكين لصاحبه التصرف في جميع الانواع (قوله والثانية) اى ما بعد المبالغه وهى التى اطلق فيها
كل من الشريكين لصاحبه التصرف في نوع (قوله وقيل هى) اى الثانية (قوله بالاطلاق فيه)
اى باطلاق التصرف فيه (قوله ولا يفسدها انفراد احدهما الخ) اى خلافا لابي حنيفة والشافعى
في فسادهما مطلقا اى تساويان في عمل الشركة اولا (قوله اذا تساويان في عمل الشركة) اى والافسدت
والمراد بتساويهما فيه ان يكون عمل كل واحد على قدر ماله من المال فاذا كان مالهما متساويا كان
على كل نصف العمل وان كان المالان الثلث والثلثان كان العمل كذلك (قوله ويقارض)
اى يدفع بعض المال لمن يعمل فيه قراضا يحجزه من الربح ويكون جزء الربح الاخر شركة
(قوله وهذا) اى جواز دفعه القراض وقوله وما قبله اى جواز الابضاع وقوله والامنع اى بغير
اذن شريكه وهذا التقييد للخمى وذكرانه اذا بلغ المبلغ موت احد الشريكين قبل سرائه لم يشتر
لصبر ورثة المال للورثة (قوله والاضمن) اى وينبغى ان يصدق في دعوى العذر لانه شريك بخلاف
المودع اذا مودع وادعى انه اودع لعذر فانه لا يصدق لانه غير شريك (قوله وله ان يشارك في شئ
معين) ظاهره سواء كانت الشركة في ذلك البعض المعين شركة مفوضة او غير مفوضة وهو كذلك
كما قاله طائى (قوله في جميعها) اى بل في القدر المعين الذى شارك فيه فقط (قوله قدر حصته
منه) اى من الربح الذى في تلك السلعة (قوله ويقبل المعيب) يعنى انه يجوز له ان يقبل المعيب الذى
اشتراه هو او شريكه او امرؤ من بيع احدهما بغير اذن شريكه (قوله يحتمل رجوع المبالغه لجمع
ما تقدم اى وهو صحيح من جهة الفقه اى ويحتمل رجوعه لما قبله فقط اى وان ابي الاخر من القبول
والاول اولى والمراد بجميع ما تقدم قوله وله ان يترغ الى هنا (قوله ويقربدين) اى فى حالة
المفاوضة قبل التفريق وقبل موت شريكه وأما ان اقرلن لا يتهم عليه بعدهما فسيأتى فى قوله وان
اقر واحد بعد تفريق او موت فهو شاهد فى غير نصيبه (قوله لم يلزم شريكه) اى وان كان يؤاخذ
به ذلك المقر فى ذمته ومفهوم بدين انه لو اقر ان هذه السلعة ليست من سلع التجارة بل وديعة لفلان
فانه يصدق بالاولى من الاقرار بالدين لانه اذا كان اقراره بما يعمره بذمة شريكه مع حولا به
فأخرى مالم يكن فيه تعهير ذمته وهذا واضح اذا شهدت بينة بأصل الوديعة والا كان تعيينه للوديعة
كأقرار بها وحكمه انه يكون شاهدا سواء حصل تفريق او موت والا بن عرفة سمع يحيى ابن القاسم
ان قدم شريك غائب على شريكه فقال فى شئ مما يدره هو وديعة فان لم يعين ربه اسقط قوله وان

عين ربهما لم يأخذه حتى يخلف مع اقراره ان استحق فان نكل اخذته المقر فقط اه ولم يذ كر خلف
الشريك والوجه خلفه ان حقق عليه انه اقرب باطل وان اتهمه فلا يمين عليه انظر بن (قوله)
وله ان يبيع بالدين) اي وان يبيع بتم معلوم لاجل معلوم وان باع بالدين وفلس المشتري او مات
معد ماضع الفم عليهم ما معا على البائع وحده (قوله فان فعل) اي اشترى بالدين بغير اذن
شريكه (قوله فان اذن له في سلعة معينة) اي اذن له في شرائها بالدين (قوله والا فلا) اي والا تكن
معينة بان قال له كل سلعة وجدتها واخبرتك فاشترها بالدين فلا يجوز وما مل ما ذكره الشارح ان
الشريك اذا اشترى بالدين فاما ان يكون ما ذن شريكه اولا وفي كل اما ان تكون السلعة معينة
اولا وان كان بغير اذن شريكه والمنع كانت السلعة معينة ام لا وان كان باذنه جاز ان كانت السلعة
معينة والامنع هذا وفي بن تبعنا لعلي ان ما ذكره المصنف من انه لا يجوز لاحد الشريكين الشراء
بالدين بغير اذن شريكه فهو خلاف المذهب والمذهب مال ابن الحاسب وابن شاس واختاره
ابن عرفة من جواز شراء احد الشريكين بالدين اذ لا بد للناس من ذلك وحينئذ فلا فرق بين البيع
بالدين والشراء به خلا لا للمصنف تبعنا لابن عبد السلام في تعقبه على ابن الحاسب وانما شركة الذم
المنهي عنها اذ لم يكن بين الشريكين رأس مال اه كلام بن (قوله ككتابة وعق) اي لا يجوز
لاحد الشريكين فعل ذلك بغير اذن شريكه فان فعل لزمته الكتابة لغير ان شائبة المحررة
وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبان وفي الارجاع رقيقه قاله وكذا ينبغي ان ينفذ عتقه
ويلزمه لشريكه قيمة نصفه كعدم مشترك اه بهرام (قوله نظر الى انها عتيق) اي لا نظر الى
انها يبيع والا كان لاحد الشريكين فعله بغير اذن شريكه (قوله وامان اجني) اي واماعته على
مال يتجمله من اجني (قوله جاز) اي ولو بغير اذن شريكه (قوله واذن) بالجر عطف على
كتابة (قوله ومفاوضة) اي بان فوض له التصرف في الشركة الاولى كلها واه امركه في كلها
او في شيء معين منها كما قال الشارح (قوله لا المعنى المتقدم) اي من كونه يدفع له بعض مال الشركة
ويشاركه فيه مفاوضة بحيث يعمل فيه على حدة ولا يتحول يده في المال الاصل (قوله وخسره)
اي فيما اذا ادعى التلف والخسر وظهور كذبه والافصال القراض لا يلزمه خسر (قوله واغما هو
آخرفه بجزم من الربح) اي فلا شيء لشريكه فيه (قوله ويجوز ان كان لا يشغله عن العمل) اي
ويجوز لاحد الشريكين ان يأخذ مالا من اجني يعمل فيه قراضا بغير اذن شريكه اذا كان لا يشغله
عن العمل في مال الشركة (قوله واذن) اي او كان يشغله عن العمل فيه ولكن اذن له شريكه
في اخذه اي لانه اذا اخذه باذنه يحمل على انه تبرع له بالعمل في مال الشركة ولا يكون الشريك
في هاتين الحالتين اللتين يجوز له فهم ما اخذ القراض متعديا بأخذه ولا يكون متعديا بأخذه
القراض الا اذا اخذه بغير اذن شريكه وكان العمل فيه يشغله عن العمل في مال الشركة ثم انه في حال
تعديه لا يكون ذلك التعدي مانعا من استبداده بالربح والخسر كما قرره شيخنا العدوي (قوله وان
للشركة) اي والمحال ان الامتعة التي حلت عليها للشركة (قوله وهو الاجرة فيحاسب بها شريكه)
ي وبأخذ منه ما ينوبه من تلك الاجرة وما ذكره الشارح من ان الشريك المستعير بلاذن يختص
بالربح وان المراد به الاجرة فيحاسب بها شريكه تبع فيه عجم واعتضه طفي بان الدابة المستعارة
لا يتاني فيها استبداد بالربح لانه ان حمل على ما نشأ من خصوص الحمل كان يحمل عليها لسعها للتجارة
من محل لمل آخر فحصل بسبب الحمل ربح فهذا يتوقف على نص يساعده ولم يوجد وان حل الربح على
الاجرة كما قال عجم فهذا بعيد ومع بعده فيحتاج لنص يساعده فالظاهر ان المصنف اجل في الربح

والخمر وان في الكلام توزيعا من صرف الكلام لما يصلح له فالعارية لا يتصور فيها الاستداد بالربح
بل بالخسر والقراض والوديعة يتصور فيهما الاستداد بالربح والخمر ويدل لهذا انه في المدونة اقتصر في
الدابة المستعارة على الخمر تأمل (قوله وهو ضمانان تلفت) اي لان شريكه ان يقول له
كنت استأجرت فلا تضمن ثم ان تفسير الخمر المختص به اذا استعاره باذن شريكه فان تلفت فيه شيء
لانه ان كان التلف بتفريط او تعدد كما قال الشارح فالضمان منه وحده لا فرق بين الاذن وعدمه
وان لم يكن بتفريطه فلا ضمان عليه لا فرق بين الاذن وعدمه لانها مما لا يقبل عليه وأجيب بان
قولهم اذا اذن له في العارية فالضمان منه مما معجمول على ما اذا تلفت بتفريط وبغير تعدد لكن
وقع الترفع لانه حتى يرى ضمان العارية مطلقة تعدى علمه ام لا فاذا حكم القاضي بغيرها وكان
تلفها بغير تعدد كانت القيمة عليها ما استعارها باذن شريكه وان كان بغير اذنه فالضمان منه وحده
(قوله فان اذن شريكه) اي في اعارتها (قوله او دعت عندهما او عند احداهما) اي ولو خاطبها بالمال
التجارة (قوله او عند غير المتجر بها هذا يقتضي انه لو اتجر بهما من اودعت عندهما اختص بالربح والخمر
ولو علم الاخر بتعديده وهو خلاف ظاهر المدونة ونصها وان اودع رجل احدهما وديعة ففعل بها تعددا
فربح فان علم شريكه بالعدى ورضى بالتجارة بينهما فلهما الربح والضمان عليهما وان لم يعلم فربح
للمتعدى وعليه الضمان خاصة فظاهرهما ان رضى الشريك بنزلة منزلة عمله معه والحاصل انه اذا علم
شريكه بتعديده بالتجر في الوديعة التي عندهما او عند احداهما سواء كان هو المتجر او غيره كان الربح
بينهما والخسر عليه ما او ينزل علم الشريك ورضاه منزلة عمله معه وذكر بعضهم انه ان رضى الشريك
وعمل معه كان له اجر منه فيما اعانه وعليه الضمان وان رضى ولم يعمل معه فلا شيء عليه ولا ضمان
عليه اه بن (قوله اي كوكيل) اي فليس وكيل لا بقبلة والالم يشترط الشرط الا في وهو قوله ان
بعدت غيبته لان الوكيل يرد عليه ولو قربت غيبته الموكل بل ومع حضوره (قوله ثم قضى) اي المحاكم
بالرد لا يجب ان اثبت المشتري عهدة اي ان ضمان ذلك المبيع من عيب او استحقاق من البائع
وقوله ورخصة اي واثبت تاريخ البيع هـ ذاهو المراد كما روى قوله ان لم يحلف عليهما اي على العهدة
وصحة الشراء واما التاريخ فلا بد من اثباته باليمين (قوله ان بعدت غيبته) اي الغائب المشبه
بالمشبه به فهو على حد عدى درهم ونصفه (قوله شريكه الغائب) اي الذي صدر منه البيع
(قوله ولا يرد على شريكه المحاضر) واولي اذا كانا حاضرين اي لا يرد على المحاضر جبرافهما فلا ينافي
ما مر من ان له ان يقبل العيب المردود من بيع احدهما بغير اذن شريكه (قوله وتفقد بشرط
التفاوت) من اضافته المصدر لمفعوله اي باشتراط احدهما تفاوت وهو معلوم انه لا يقال اشتراط الا اذا
كان ذلك عند العقد (قوله في ذلك) اي اذ ربح والخسر والعمل (قوله ولكل اجر عمله لا آخر) اي
الذي عمله عن الآخر ثم ان المصنف اطلق اجر العمل على حقيقة ومجازة فحقه الاجرة النابعة للعمل
ومجازة الربح التابع للمال والقرينة على ذلك قوله ولكل لدلالته على المحالين والا فلا بد له اجر
العمل الذي عمله عن الآخر عند اشتراط التفاوت انما هو احدهما (قوله بعد العقد) اي ولو كان
بأنه فوروا والجواز مبني على ان الا لاحق للعقد وليس كالواقع فيها راما على القول بان اللاحق
للعقد وكالواقع فيها فيمنع كل من الثلاثة المذكورة بأن العقد (قوله لا قبله او فيه) اي والا كان ذلك
مما وما وظاهره في التبني والسلف والهبة اما في السلف فظاهر لانه سلف جرفه عا واما في الهبة والتبرع
فلان ذلك كانه من الربح فيكون قد اخذنا اكثر من حقه وما ذكره الشارح من منسح كل من الثلاثة
حالي العقد كقبلة هو ما في شب والذى في عقبى ان غير السلف يمنع في حالة العقد وقبلة واما السلف

فيمنع قبل العقد وأما فيه فيفصل بين كون المتسلف ذا بصيرة بالبيع والشراء فيمنع لانه سلف ج
 نفعاً والافيجوز وهذا هو الذي في كتاب ابن الموازين مالك وبه اعذب القاسم وروى عن ابن القاسم
 ان مالكا رجع عنه وقال يمنع السلف مطلقاً وهو ما في الشارح وشب (قوله لمدعى التلف) هو
 ما نشأ عن تحريك بل بأمرهما واولى واما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وانما كان القول
 قول مدعى ذلك لانه امين في مال الشركة (قوله عند تنازعهما فيهما) اي فان ادعى احد الشريكين
 فيما سيده من بعض مال الشركة تلفاً وخسراً وكذبه الآخر وادعى ما يسهل به انه اخساره ولم يحصل تلف
 ولا خسر (قوله وحلف المتهم) اي من اتهمه صاحبه وان كان في ذاته غير متمسك وقوله وحلف
 المتهم اي ان كانت التهمة غير قوية وأما التهمة القوية فانها توجب الضمان كما في ابن هرة انظر بن
 و مراده بالتهمة القوية ظهور كذبه بالقرينة (قوله ان لم يظهر كذب) اي بالبينينة والقرائن
 كدعواه التلف وهو في رفق لا يخفى عليهم ذلك ولم يعلم به احد منهم وكدها والخسارة في سلعة
 لم يعلم ذلك فيها الشهيرة رها (قوله ولم يصدق شريكه) اي وقال له بل اشترت ذلك للشركة
 (قوله واما غير الطعام واللباس) اي من عروض واعقار وحيوان عاقل وغير عاقل ولو كان لا ثقالاً
 به (قوله والقول لمدعى النصف) فاذا تنازعا وادعى احدهما ان له ثلثي المال وادعى الآخر ان لكل
 نصفه فالقول قول مدعى النصف فيقسم المال بينهما مناصفة بعد حلفهما هذا قول اشهب نظراً
 لتساويهما في المحوز والقضاء بالمحوز لا يستقل الحكم به بدون يمين وقال ابن القاسم اذا ادعى
 احدهما ان له الثلثين والاخر ادعى ان له النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس المتنازع فيه
 بينهما وحينئذ يأخذ مدعى النصف الثلث ونصف سدس ويأخذ مدعى الثلثين النصف ونصف
 سدس وهذا كله اذا وقع التنازع من اثنين والاقسم المال على عدد الرؤس كما قال ابن غازي (قوله
 بحمل احدهما) اي وهو الاول (قوله على ما بعد الموت) اي فان مات احد الشريكين فارادت
 ورثته المفاصلة مع شريكه وقالوا المورثان ثلثا المال وثلثا الربح وقال الشريك بل المال بيني وبين
 مورثكم على التنصيف فيحملان على النصف بعد سلف كل على ما دعاه (قوله وللشريك) عطف
 على التلف واللام مقوية وحاصله ان الشركة اذا انقضت بينهما فادعى احدهما على شئ رأيده
 شريكه انه للشركة وانه من جملة سلع التجارة وادعى الآخر الاختصاص فالقول قول من ادعى انه
 للشركة اذا شهدت البينة انها يتصرفان تصرف المتفاوضين سواء شهدت البينة على اقرارهما
 بالمفاوضة او لا واولى اذا شهدت البينة بوقوع الشركة على المفاوضة الا ان تشهد البينة لمدعى
 الاختصاص على ارض او هبة فانه يختص به ولا يكون للشركة لان الاسل عدم خروج الاملاك من
 يد اربابها وسواء قالت البينة ان ذلك سابق على المفاوضة ولم يتدخل فيها او قالت لانعلم هل المفاوضة
 سابقة على الارث او هو سابق عليها فانه يختص به في الحالتين واولى لو قالت نعم تأخر عن المفاوضة
 ففي هذه الحالات الثلاثة يكون لمدعى الاختصاص واما اذا شهدت البينة بتقدمه عليها ولم تشهد
 بعدم الدخول في المفاوضة ففي هذه الحالة تكون تلك السلعة المتنازع فيها على الشركة فالأحوال
 اربعة قد علمتها وازد شيخنا خلاصاً وهو ما اذا لم يحصل من البينة قول أصلاً زيادة على الشهادة
 بأنه قد ورثه او وهب له وسلكه كما اذا قالت لانعلم تقدمه عليها ولا تأخره عنها (قوله الصواب تأخره
 عنها) اي الصواب ان يقول الابينة على كونه وان قالت لانعلم تأخره عنها وحاصل ما في المقام
 ان المصنف قد اعترض عليه بأن ظاهره ان ما قبل المبالغة ما اذا قالت البينة لانعلم تقدم الميراث على
 الشركة وهو لا يصح لان السلعة حينئذ تكون للشركة لا للمدعى الاختصاص ما لم تشهد بانها

لم تدخل في المفاوضة فالأولى للمصنف ان يقول لا ابيد على كانه وان قالت لا نعلم تأخره عنها لاجل
ان يفيد ان ما قبل المبالغة بما اذا شهدت تأخره عنها واجيب عن المصنف بأن الواو والهمزة
لانهم المبالغة او ان ما قبل المبالغة ليس قولها نعلم تقدم الميراث عليها كما فهم المعترض بل قولها نعلم تأخره
عنها وشارحنا حل المبالغة بهذا فم صوب كلام المصنف وانت خير بأنه اذا جعل ما قبل المبالغة قولها
نلم تأخره عنها لا يتأتى الاعتراض على المصنف فكان الأولى للشارح ان يقول فاندفع ما يقال الصواب
ان يقول لا يبينه على كبريات وان قالت نعلم تأخره عنها فامل (قوله ان شهدت بمفاوضة) اى بأن
قالت البيه نعلم انهم ما يتصرفان في جميع أموالهما تصرف المتفاوضين (قوله ولولم يشهد عليهما
بالاقرار) اى هذا اذا شهدت البيه عليهما بالاقرار بهما بل ولولم تشهد عليهما بالاقرار بها وقوله ولولم
انح مبالغة في الشهادة على تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله على القول الاصح) اى عند
ابن سهل خلافا لابن القطان وابن الشقاق وابن دحون حيث قالوا ان شهادة البيه بالمفاوضة شهادة
ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهم اذ لم يبينوا معرفتهم بالشركة ان كانت باسهاد من المتفاوضين او
باقرار منهم بذلك فيجوز ان يعرفوا ذلك بسماع وهذا لا يفيد لاسيما ان كان الشهود من غير اهل لهذا
وفي بن من النقول المتعددة ما يقتضى كلام ابن سهل وان قول الشهود نحن نعرف انهم ما شريكان
متفاوضان شهادة تامة وان لم يبين الشهود الوجه الذى عرفوا به ذلك فراجع (قوله او الاقرار)
اى الشهادة على مجرد الاقرار بالشركة من غير معرفة تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله فلا
يقتضيان المفاوضة) الاولى فلا يقتضيان الاشتراك اى فى الشيء المتنازع فيه وقوله وقيل يقتضيانها
الاولى وقيل يقتضيانها وقوله وقيل الشهادة بها تقتضيها الاولى تقتضيها لان الخلاف فى اقتضاءها
للإشتراك بالمفاوضة وان كان ذلك لازما (قوله وقيل الشهادة بها تقتضيها) الاولى وقيل الاشهاد
على الاقرار يقتضيه والشهادة على مجرد الشركة لا تقتضيه فكلام الشارح كعقب مقبول وذلك
لان فى الشهادة بمطابق الشركة طريقين احدهما للتمسك ان ذلك ليس كاشهادة بالمفاوضة وحينئذ
فلا يقتضى الاشتراك بل القول المدعى الاختصاص مطلقا والثانية لابن يونس والتونسي ان الشهادة
بالشركة كالشهادة بالمفاوضة فيجوز فيها القولان لا بد من الشهادة على الاقرار وكفاية الشهادة
عليها ولولم تشهد على الاقرار كما قال المتصف انظر بن (قوله والقول لمقيم بيته الخ) حاصله ان احد
الشريكين اذا اخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه اشهد عليه بها عند اخذها بيته للتوثيق خوفا
من دعواه ردها ثم مات الاخذ ولم توجد عنده بعد موته فادعى صاحبه انها باقية عند شريكه الميت
وقالت ورثته انه ردها فالاصل بقاؤها عند من اخذها والقول قول من اقام البيه سواء طال
المدة وقصرت وكذلك الاصل بقاؤها عند من اخذها ان كان قبضها من غير بيته مقصودة للتوثيق
ليكن قصرت المدة من يوم اخذها اليوم موته فان مضت سنة كان القول قول الورثة فى دعواه سهم الرد
اى اذا كان الميت يتصرف فى المال واما اذا علم انه لم يصل للمال فى تلك السنة لم يرض او حبس مثلا فلا
تقبل دعوى الورثة انه ردها هذا حاصل الفقه (قوله على شريكه الميت) واما اذا ادعى على شريكه
الحى انه اخذها من مال الشركة فان اقر بأخذها وادعى انه ردها بعد ذلك فانه يقبل دعواه الرد
قصرت المدة او طال ما لم يكن اشهد عليه عند اخذها بيته مقصودة للتوثيق فلا يقبل دعواه الرد الا
بيته وان انكر اخذها بالمرءة واقام عليه شريكه بيته بالاخذ فادعى انه ردها فلا تقبل دعواه الرد ولو
طالت المدة ولا بيته الشاهدة له بالرد لكذبه لنفسه ولا بيته بانكاره الاخذ ولا هذا حاصل ما فى
عقب واعترضه بن بأن الذى فى ابن المحجب ان التفسير فى النفى المقر كالميت وحينئذ فان كان

القبض بغير بينة لا تتوثق فلا تقبل دعواه اذا قصرت المدة وتقبل ان طال اذا كانت يده تصل للمال
 واما ان كان القبض بينة مقبولة للتوثق فلا تقبل دعواه الرطالت المدة لوقصر الالبية بالردة
 (قوله اشارة الى انه لا بد من كونها مقبولة للتوثق) اي لان كانت على سبيل الاتفاق والمصادفة
 وهل يشترط في قصد التوثق بها ان يقال لم يخوف دعوى الرد ولا يشترط في ذلك خلاف ولا يظهر
 عدم الاشتراط (قوله على الوجه المذكور) اي قصد التوثق وهذا صادق بما اذا لم تشهد به بينة
 اصلا وبما اذا شهدت بذلك بينة على وجه الاتفاق والمصادفة (قوله والعكس) اي فان ادعى
 المدافع ان الصداق المدفوع من ماله الخاص بي وادعى الزوج انه من مال الشركة (قوله والزوج)
 انه من ماله الخاص به كان امانة عندهم بكنه (قوله في انه من المفارضة) وحينئذ يرجع ذلك
 الشريك على الزوج بما يخصه من الصداق (قوله وادى لينة على كاشته) بان شهدت البينة بان
 ذلك المدفوع في الصداق كعبه وتحوه ورثه الزوج او وهب له فيصدق انه ماله (قوله فان قالت
 لا نعلم تأخره) اي هذا اذا قالت نعم تأخر الميراث عن المفارضة بل وان قالت لا نعلم تأخره ولا تقدمه عنها
 او قالت لا نعلم تقدمه عنها ولكن لم يدخل فيها على ما مر (قوله بل لم يدعى الاختصاص) اي لان عدم
 مطالبة الشريك في هذه المدة يدل على صدقه (قوله هو شاهد) ظاهره انه لا بد من عدالته
 وهو اظهر كما في المجمع وقال ابن رشد لا يشترط عدالته وانه بمنزلة الشاهد من جهة الحلف معه
 لا شاهد حقيقة (قوله ان كان امر لا يتهم عليه) اي وصدقه على ذلك المقر له والحاصل انه ان كذبه
 المقر له فلا يعتبر اقراا شريك وان صدقه المقر له فان كان يتهم في الاقراره فلا يلزم الا في حصة المقر
 واما ان كان غير متهم في الاقراره - اذ المقر له مع ذلك الشاهد واخذ حقه من الشريكين وان نكل
 اخذ نصف الحق من المقر (قوله ويستحق) اي بجميع فان نكل فلا بد ان يصيب المقر (قوله
 والغيت نفقتهما وكسوتهما) اي مطلقا تقارب الاتفاق او تساوى المالان ولا كذا قال عجم
 وتبعه عبي قال شيخنا وهو الاوجه وقال ابن عبد السلام محل الغاء النفقة على انفسهما اذا تساوى
 المالان فان لم يتساوى المالان وكانت الشركة بينهما اثلاثا حسبت نفقة كل واحد منهما عليه
 وان تساوى في النفقة والكسوة او تقاربا وارضى بن ماقاله ابن عبد السلام ومحل الغاء نفقتهما
 وكسوتهما اذا كانتا متعادتين متعافيتين بين الناس لا ما كان سرفا خارجا عن المعتاد (قوله وان
 يبلدين اي هذا اذا كانا ببلدا وبلدين متغني السعري بل واركانا ببلدين مختلفي السعري سواء كانا وطنيين
 لهما او غير وطنيين ومختلفين (قوله ولو بينا) اي ولو كان اختلاف السعري بالبلدين بينا وقد تبع
 الشارح في ذلك عجم واختاره شيخنا العدوي وقال انه اراجح (قوله خلافا للسامي) اي حيث قال وان
 يبلدين مختلفي السعري والسعري متقارب فجعل الشرط الا في راجع لما قبل الكفا ايضا واختاره الشيخ
 ابراهيم النقا في (قوله لا نكل واحدنا عقد للتجراى ونفقته على نفسه من ضرورياته في تجره وشأن
 النفقة على نفسه القلة فلذلك اغتفر اختلاف السعري وقوله لان كل الحق لتبيل لقول المصنف وان
 يبلدين مختلفي السعري (قوله كعياهما) دخل في المال الزوجية والمخادم والاولاد فهو وشامل لذلك
 كله لان عيال الزوج من يمولهم ويؤم (قوله ببلدين) اي كانت عياهما ببلدا وبلدين (قوله
 في مسألة العيال) واما في مسألة الاتفاق على النفس فلا يشترط تساوى المالين خلافا لابن عبيد
 السلام (قوله نفقة كل وكسوته الخ) يشير الى ان ضمير حصارا جمع للنفقة والكسوة وهذا ان بني
 الغنى للفقير فان بني الفقير لا ينفقون للثمنير راجع للشريكين ونفقة كل الخ مفعوله (قوله بمعنى الاهل)
 جواب عما يقال كان الاولى لمصنف ان يقول كان فردا احدهما بهم اي بالعيال لانه جمع وحاصل

المخواب انه افرده نظر الى ان المراد بالعيال الاهل او ان الضمير للانفاق (قوله لاعلى نفسه) فيه نظر
 اذ النقل بخلافه ابن عرفة وقها ان كان لاحدهما عيال وولده وليس للآخر عيال ولا ولد حسب
 كل واحد ما أنفق ومنه في الواق والشارح بهرام وغيرهما فقوله حسب كل واحد صريح في أن
 الذي لا عيال له يحسب ما أنفق على نفسه كما ان الآخر يحسب انجيب اه بن (قوله ومقتضى
 الخ) تبع في ذلك عجم ومقتضى كلام ابن عرفة والواق المتقدم عدم الالغاء وما ذكره من الفرق
 فانما هو على ما قال انطون بن (قوله ان شأن الاولى) اى النفقة على النفس (قوله ولانها
 من التجارة) اى من ضروريات التجارة قال ابن وهب ان مثل المتناوضين في جميع ما مرقع بين
 الاخوة يموت ابوههم ويبقى المال بينهم باكون منه ويكتسون ورعما تزوج بعضهم منه اوج
 فتلقى نفقتهم وكسوتهم ولو حصل تفاوت بينهما ولو حصل اختلاف في الانصاء وكذلك تلغى النفقة
 والكسوة على عيال الورثة ان تقاربت عيال والا حسبت النفقة والكسوة كما انه يحسب ذلك
 اذا انفرد احدهما بالعيال ويرجع على من تزوج اوج بما تزوج اوج به اه (قوله ولم يأت) اى
 واطلع شريكه على ذلك قبل ان يأت (قوله فان وطئ) اى فان اطلع شريكه على ذلك بعد ان وطئ
 (قوله وان حمل ان حملت) ظاهر كلام ابن عرفة ان القيمة تعتبر يوم الوطء اذا جات وهو المعتمد وما
 ذكره الشارح من انه اذا وطئها ولم تحمّل تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه الاخر خلافا للمعتمد
 والمعتمد ما في ح من انها اذا لم تحمّل سواء وطئت او لم توطأ فان غير الواطئ يخير في ردّها للشركة
 او تقويمها على الواطئ يوم الوطء وبهذا تعلم ان التخيير هنا في كلام المصنف مقيد بما اذا لم تحمّل
 سواء وطئت ام لا بما اذا لم توطأ كما قال الشارح انظر بن (قوله الا ان يكون اشتراها بالوطء
 باذنه) معنى هذه النسخة الا ان يكون اشتراها بالوطء باذنه فلا يلزمه الا الثمن وطئ ام لا ولا خيار للآخر
 وهذا هو الوجه الثاني في كلام التوضيح الا انه لا مفعول للوطء لانه متى اشتراها باذنه سواء كان
 الشراء للوطء او لغيره فلا يلزمه الا الثمن وطئها ام لا ولا خيار لشريكه انظر بن والمحاصل انه اذا
 اشتراها لنفسه فاما ان يكون باذن شريكه او لا وفي كل منهما اما ان تحمّل او لا فاذا اشتراها باذنه
 فلا يلزمه الا الثمن موسرا او معسرا وطئ ام لا ولا خيار لشريكه وان اشتراها بغير اذن شريكه خبير
 شريكه اذا لم تحمّل بين ردّها للشركة والزامها له الثمن هذا اذا لم توطأ وان وطئت خبير بين ردّها للشركة
 والزامها له بالقيمة فان حملت قومت عليه يوم الوطء معسرا كان او معسرا ولا خيار لشريكه (قوله بمضى
 اى الشراء) (قوله واعتراض الخ) حاصله ان العبرة في تقويمها على الواطئ بالوطء والاذن في شرائها وكلام
 المصنف يفيد ان غير الواطئ يخير في ردّها للشركة وتقويمها على المشتري ولو وطئها فكان الاولى للمصنف
 ان يقول فلا تخردّها الا ان توطأ او يكون المشتري اشتراها باذن شريكه وهذا الاعتراض مبنى على
 ما قاله من ان مجرد وطئها ولو لم تحمّل يفت خيار غير الواطئ وقد علمت ما فيه (قوله فتقوم عليه
 مطاعا) اى وتعتبر القيمة يوم الوطء (قوله بيعت فيما وجب لشريكه من القيمة) اى اجبر على بيعها
 فلا ينافي في انه اذا كان موسرا كان له ايضا بيعها فيما وجب لشريكه من قيمتها الا انه لا يخير على البيع
 (قوله بالاذن) اى ينسب الاذن في الوطء اى وللزوم القيمة للواطئ يوم الوطء فهو اى الولد متخا
 على الحرية حينئذ (قوله وان يلزمه بيع حصته منهما الخ) علم بما ذكره ان عدم امة الشركة
 من المسائل التي تباع فيها الم الولد محمول على ما اذا وطئها معسرا بغير اذن الآخر وانه انما يباع منها
 في هذه الحالة نصيب شريكه لا كلها خلافا لما هو عليه كلام ابن ناجي من بيعها كلها في هذه
 الحالة انظر عقب وقد اقتصر في المجمع على بيعها قأمل (قوله في قسمي التخيير) اى بين ابائها

لشركة وبين تقويمها عليه والولد وان كان لا يباع فيها لكن ينعم الوأطى فيه ما نصف قيمته لشريكه
(قوله بجبرد الاباح) هذا احد القوان المذكورين بمد قوله قولان تظهر فائدة الخلاف في الولد
هل يلزم له قيمة لا فان قلنا ان القيمة تعتبر يوم الحمل غرم الوأطى حصة شريكه في الولد وان قلنا يوم
الوطء فلا يلزمه شيء لتخلق الولد على الحرية **(قوله او معاواتها)** المعاواة هي الزائدة في الثمن **(قوله)**
وانتبه) اي بالقيمة **(قوله او يلزمه عطف على قوله وانتبه)** **(قوله وان شرط)** اي وان شرط كل
واحد منهم ما على الآخر نفي الاستقلال بالبيع والشراء والاخذ والاعطاء والكراء والاكثر او غير
ذلك مما يحتاج اليه في التجارة **(قوله وجاز)** اي ابتداء كما هو صريح ابن بونس وظاهر النواذر
عن العينية والوازبة عن ابن القاسم عن مالك ونقل ابن غازي ان ظاهر كلام ابن رشد ان هذا بعد
الوقوع والنزول لا ابتداء لفقد العلم والوجود في الفراح الذي حصل الاشتراك فيها **(قوله لا دجاج**
واوز) اي لا نفراد الانثى منهما بما لمحضن دون ذكرهما فان دفع احدهما الذي دجاجة او وزة
لغيره تحتها واشتركا في الفراح فليس له الا مثل بيضه كن دفع بزرالن بزرعه في أرضه **(قوله)**
ان يتفقا على الشركة) اي مناصفة ان كانت قيمة عمل المبر قدر قيمة عمل الطيرة واما ان كانت قيمة
عمل الطير تساوي نصف قيمة عمل الطيرة فعلى الثلث والثلثين وقوله ان يتفقا على الشركة في الفراح
اي والحال ان كل طير باق على ملك صاحبه كما يفيد النقل الذي في ابن غازي وغيره وهو محل التفرقة
بين الحمام وغيره وأما بيع كل واحد منهما نصف ما يملكه بنصف ما يملكه الاخر فالظاهر جوازه
مطلقا في الحمام وغيره ولا وجه لمنعه اه بن **(قوله ونفقة كل)** اي اذا حصلت الشركة في الفراح مع
بقاء كل طير على ملك ربه **(قوله فيما بالبقية)** هذا فائدة الوكالة وحاصلها ان فائدة كون المأور
وكب لا في شراء النصف للأمران بطالب ذلك المأور ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا لا ينافي ان
كل واحد يتقدم عليه **(قوله ولا يبيعه الا باذنه)** اي ولا يبيع المأور النصف الذي لا اثر الا باذنه
لان وكالة قاصرة على الشراء لا يتعدى لغيره وبما اشهر كلام الشارح ان يبيع المأور نصفه لا يتوقف
على اذن الشريك الا أمر وليس كذلك لان سياق هذه المسئلة بعد شركة العنان يفيد انها بما وحينئذ
فلا يجوز للمأوران يتصرف فيها الا باذن شريكه **(قوله واما الوكالة فتخص)** اعترضه شيخنا بأنها
معلومة ايضا من قوله لي واجب بأن المتبادر لا تنفك للجهة موع قوله لي وان وهو ظاهر وفي الشركة
والالتفات لمخصوص لي خفي فتأمل **(قوله وان تقدم ما يخصني من الثمن)** اي وكالة وشركة ايضا **(قوله)**
صنعه) اي المأور مع الأمر وقوله وهو سلفه اي سلف المأور للأمر وقوله مع ثوبى الشراء اي مع ثوبى
المأور والشراء عن الأمر **(قوله اي عنك اشار بهذا الى ان اللام في لاء بمعنى عن فاندفع ما يقال ان**
ساعة الشخص لا تساع له) **(قوله لانه سلف جرنعا)** اي لان المأور سلف الأمر وقد جرد ذلك السلف
نفع المأور وهو ثوبى الأمر البيع محصة ذلك المأور **(قوله وكانت الساعة بينهما)** اي واذا اختلف على
ذلك قبل التقدير لكل واحد بقدر حصة ويتولى بيعها وان عثر على ذلك بعد التقدير المنقود عنه
بدفع ما تقدم عنه مجعلا ولو اشترط تأجيله **(قوله وليس عليه)** اي على الأمر البيع اي محصة السلف
الذي هو المأور **(قوله فان باع)** اي الأمر تلك الساعة **(قوله في كونه احق بها)** اي عند موت
الأمر أو فاسه **(قوله اي يكون له)** اي للمأور حبسها حتى يقبض ما تقدمه عن الأمر ويكون المأور
احق بها في موت الأمر وفي فلسه **(قوله ضمان الرهن)** اي اذا ادعى تأجيلها فان كانت مما يغاب
عليه ضمنها الا ان تقوم بينه بما ادعاه من التلف او الضباع وان كانت مما لا يغاب عليه فلقول قوله
يعين الا ان يظهر كذبه كما مر في الرهن فان قلنا ان التشبيه في قول المصنف فكالم رهن مشكل لانه

من تشبيه الشيء بنفسه لانه اذا قال له انت قد عني واجب ما عندك حتى اوفيك كانت رهنه حقيقة
وحينئذ فغيب تشبيه الشيء بنفسه واجيب بأن المراد فسكال رهن المصريح فيه بلفظ الرهن فلا ينافي
ان هذا من جزئيات الرهن غاية الامر انه لم يصرح فيه بلفظ الرهن واجاب بعضهم بمنع كون هذا
رهن لان الرهن لا يذفيه من التصريح بلفظ الرهن وهذا لم يصرح فيه وحينئذ فالتشبيه ظاهر
والجواب الاول مبني على المعتمد من ان الرهن لا يحتاج للفظ مصرح به والثاني مبني على مقابله
(قوله كان) اي السلف وقوله من ناحية المقرض الاولى من ناحية الآمر لا (قوله جاز) اي
السلف المستفاد من اسلف او المراد جازي العقد المحتوي على ذلك (قوله الا لك بصيرة المشتري)
اي معرفته ووجاهته وجاهه وانما اظهر في محل الاضمار لانه لو قال الا لك بصيرة لثوبهم ان عود
الضمر على المضاف لان الاصل دوده عليه ودون المضاف اليه لكون المضاف هو الموصود والمضاف
اليه قيد له فقط (قوله تجزئة نسف) هذا ظاهر اذا كان الامر هو المصنف وكذا اذا كان
اجنبياً من ناحيته كصديقه لان نفع الامر حينئذ يقع للسلف (قوله بسوقه) هذا شروع في شروط
المجبر على الشركة وهي ستة ثلاثة في الشيء المشترك وهي ان يشتري بسوقه وان يكون شراؤه للتجارة
وان تكون التجارة به في البلد وثلاث في المشترك بالغنم وهي ان يكون حاضراً في السوق وقت شراء
المشتري وان يكون من تجارة تلك السلعة التي يبيع بحضوره وان لا يتكلم اه واعلم ان محل المجبر اذا
وجدت هذه الشروط ما لم يبين المشتري للحاضرين من التجار ويقول لهم اننا لا نشارك احدنا منكم
ومن شاء ان يريد زاد قاله ان الحاجب واعلم انه اذا وجد شروط المجبر المذكورة فالظاهر من
اطلاقهم جبره على الشركة ولو طال الامر حيث كان ما اشتري باقيا ويحتمل ان يفضل فيه كالشفعة
فلا جبر بعد السنة ثم ان هذه الدخول الذي اجبر المشتري على دخوله معه على البائع الاصل
لا على المشتري اذ لا يجبر على مشاركته كما قال ابن يونس واشهر قول المصنف واجبر المشتري عليه الخ
انه لا يجبر الحاضرون لشراؤه على مشاركته له وهو كذلك عند عدم تكلمهم واما ان حضروا
السوم وقالوا له اشركنا فاجابهم بنعم او كنت فانهم يجبرون على مشاركته ان طلب كما انه يجبر على
مشاركته ان طلبوا (قوله وان كان المشتري من غير تجاره) اي من غير تجارة ذلك السوق بل
لا يشترط فيه كونه من اهل التجارة فضلاً عن كونه من اهل السوق وانما يشترط ذلك فيمن يريد
المشتري مشاركته في المواقف اه بن (قوله للتجارة به) اي بذلك المبيع (قوله احترازاً عما اذا
اشترى ببيته) او بيت البائع او المشتري (قوله اولي تجزئة في بلد أخرى) اي ولو كانت قريبة
لا يسمى السير اليها سفراً عما لم يكن البلدان في معنى البلد الواحد كصبر وبولاق كما استظهره شيخنا
(قوله القرية تكذب) لكثرة ما اشتراه للقبية بدعوام او يترك السفر لغير عذر ظاهر (قوله
من تجاره) اي من تجارة ذلك الشيء المبيع سواء كان من اهل السوق الذي يبيع به تلك السلعة أم لا
(قوله ارجعهم اعدم الجبر) اي ولو كان ازقاق نافذا (قوله وجازت الشركة في العمل) اي ولا
يلزم بالعقد بل بالعمل (قوله ويجذف) اي يقذف بالمقذف (قوله بأن يأخذ الخ) اشار بهذا
الى ان الشرط اخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله او قري بما من عمله وأما التداري في العمل حقيقة فلا
يشترط (قوله وفي جواز اخراج كل منهما آله الخ) اي وهو قول يحسنون وتأول بعضهم المدونة عليه
(قوله وعدم جوازه) اي ولا بدان يشتركا فيها بما يملك واحد كشرائه واميراته واما باستئجار من
غيرهم ليصير فمما انهم ماعا (قوله وهو ظاهرها) اي وتأولها عياض عليه (قوله وعنى عدم
المجواز لو وقع) اي اخراج كل منهما آله او بآلة الآخرون يستأجر احدهما نصف آله صاحبه

بنصف آله (قوله وفي استنجاره الخ) أي واختلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده
وأجر نصفها لصاحبه أو أخرج هذا الآلة وهذا الآلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الآخر فهل
يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة وتأولها بعضهم عليه ولا بد من ملكهما لهما ملكا واحدا بشراء
أو ميراث أو هبة أو أكرام من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وتأول بعضهم المدونة عليه أيضا
(قوله كان أخرج كل منهما آله) أي وأخرج أحدهما الآلة من عنده واستأجر منه الآخر نصفها
فكلام المصنف صادق بالصورتين والخلاف موجود في كل منهما فاعلم أن صور الخلاف ثلاثة أخرج
كل واحد آله مساوية لآله الآخر ولم يستأجر كل واحد نصف آله صاحبه بنصف آله وهذه هي
المشارف بقول المصنف وفي جواز أخرج كل آله والثانية أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر
نصفها لصاحبه والثالثة أخرج كل منهما آله مساوية لآله الآخر وأجر كل منهما نصف آله بنصف
آله الآخر وهاتان الصورتان يشملهما قول المصنف وفي استنجاره من الآخر (قوله فهاتان) أي
ملكهما معا للآلة أو كراهما معا لهما من غيرهما (قوله ليستأمن محل الخلاف) أي بل جازتان
اتفاقا وقوله وكذا لو أخرج كل آله وباع الخ تشبيهه في الخروج من محل الخلاف فاعلم أن الصور المقتضى
على جوازها ثلاثة كإما المختلف فيها بالجواز والمنع ثلاثة (قوله في الجواز) أي وعنده وقوله
لأن الصحة وعندهما أي للاتفاق على صحتهما بعد الوقوع فقول المصنف ولا بد من الجواز ابتداء
(قوله اتحد طلبهما) أي وأما لو اختلف طلبهما ككبحال وجراحي لم يتجزأ لغيره لأنه قد تروج صنعة
أحدهما دون صنعة الآخر (قوله اشتراك في الدواء) أي على التفصيل السابق وفاقا وخلافا
ولا يقال حيث اشتراك في الدواء كانت شركة أموال لا بدان والكلام فيها لا فائدة لقول الشركة في الدواء
تابع غير مقصود والمقصود الشركة في التطبيب (قوله اشتراك في البازين بملك) أي بأن يكون
كل بازي لهما (قوله وهل وإن اختلفا الخ) ظاهر المصنف يقتضي أن اشتراط الاشتراك في البازين
أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في أنه لا بد أن يضم لذلك عدم افتراقهما أي في
المكان والطلب أو يكتفي بالأول فقط وهذا خلاف الفقه إذ الفقه أنه لا بد من اشتراكهما في الملك
واتحاد طلبهما أي مطلوبهما بأن كان ما يطلبه أحد البازين ويقصده يطلبه الآخر ويقصده ومن
لوازم ذلك عدم افتراقهما في المكان وهذا على أحد الروايتين للمدونة والرواية الأخرى أن المدار في
جواز الشركة على أحد الأمرين أما اشتراكهما في الملك اتحد المصداق واختلاف اتحد المكان أو اختلف
وأما اتحدهما في الطلب أي اتحاد مطلوبهما فإذا اتحد أجزأ وأن لم يحصل اشتراك في الملك إذا علمت
هذا فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل إن اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كاف رويت عليهما
وشارحننا حول في كلامه حتى أجرى المصنف على الفقه لكنه أخرجهم عن ظاهره فقوله بل الجواز
وإن اختلفا في المصداق والمكان أي مع الاشتراك في ملكهما وقوله وفي الملك أي مع اتحادهما في
الطلب (قوله رويت عليهما) لفظ المدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا بآلهما أو كليهما
إلا أن يملكهما أو يكون الكلبان والبازان طلبهما واحدا لا يفترقان بفائزاه عياض رويت
المدونة بالواو وأوو عزي الرواية بأو ولا كثر النسخ وروايته عن شيخه وأما أصل الأحوال ثلاثة
أن اتحد طلبهما بأن اتفق البازان في المصداق والمكان وحصل الاشتراك في ملك ذاتهما ما جازت الشركة
اتفاقا وإن لم يحصل اشتراك في ذاتهما ولو اتحد طلبهما بأن كان مصيدا أحدهما الطير والآخر الوحش
منعت اتفاقا وإن حصل اشتراك في ذاتهما واختلف طلبهما واتحد طلبهما ولم يحصل اشتراك في ذاتهما
فهذا محل الخلاف فتجوز الشركة على رواية أو أعلى رواية أو الوافئامل (قوله وكاشتركا

حافر بن بكر كاز) اى فى المحفر على ركاز معدن اوفى الغريبة و اشار المصنف الى جواز اشركة
 فى المحفر على الركاز والمعدن والابار والعيون وكذا البنيان بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز ان يفره
 فى غار فيه معدن وهذا فى غار آخر (قوله ولم يستحق وارثه) اى وارث احد الشريكين المشتركين
 فى المحفر على المعدن (قوله اى العمل) اى وهو المحفر المشار اليه بقول المصنف وكحافر بن اشتر كافي
 المحفر على ركاز (قوله وقيد الخ) لفظ التهذيب قال فى المعدن لا يجوز بيدها لانه اذا مات صاحبها
 الذى عملها قطعها الامام لغيره فراى انها لا تورث اه عياض فى التنبهات له به يريد اذ لم يدرك
 ذلك الميت نيلا فان ادرك النبل ومات كان لورثته اه ونسب عبد الحق فى النكت هذا القيد
 للقباسى فقال كلامها محمول على ما اذا اخرج النبل واقتسماه وأمالو كالنبل ظاهرا من غير
 اخراج كان لورثته (قوله النبل) يقع النون المشددة وسكون الياء التحمية (قوله راجع عدم
 التقيد) اى وان للامام ان يقطع لمن شاء وان ظهر النبل قبل موت مورثه (قوله ولزمه) يعنى ان
 احد شريكي العمل اذا قبل شيئا يعمل فيه فانه يلزم شريكه ان يعمل فيه الا بشرط فى شركة
 العمل ان يعقداهما (قوله وان تفصلا) اى هذا اذا كان التلف الموجب للتفان قبل المفاصلة
 منه بل وان حصل بعد المفاصلة كما لو كان عندهما عشرة اقرباب يخبطانها فتنسازا وتفاصلا واخذ
 كل واحد خمسة يخبطها فاذا نزل السارق على احدهما فاخذ منه الخمسة فضمماها منه ما عا كفى
 المدونة لام ضاع عنه فقط فهما كلوصيين اذا اقتسما المال وضاع ما بيدهما فانهما ان
 يضمه ايضا لتعديه برفع يده وأمالو جاء لاحدهما اثواب بعد المفاصلة وتلفت فضمماها منه خاصة
 قال فى المدونة ما يقبله احد شريكي الصنعة لزم الاخر عمله وضمما به ويؤخذ بذلك وان افترقا اه
 فالمصنف تبع فى المبالغة المدونة وحيثما فلا داعى لمحل كلامه كما فى ح على ما اذا تلف قبل
 المفاصلة ولم يقل صاحبه حتى تفاصلا وانظر بن (قوله ومحل اللزوم) اى لزوم العمل فيما قبله صاحبه
 المفاصلة بل ولو قام بعد ان تفاصلا انظر بن (قوله ومحل اللزوم) اى لزوم العمل فيما قبله صاحبه
 (قوله والا لم يلزمه) اى والا بان قبله بعد طول غيبته او مرضه لم يلزم صاحبه العمل فيه ولا ضمان
 عليه فيه (قوله كيومين) قال عبي السكاف استقصائية اى وهو ظاهرا المدونة والذى استظهره
 ح ان السكاف ادخلت الثلاثة وما قاربها واذكر انه يفهم من ابي الحسن فى مثل هذا ان القريب
 اليومان والثلاثة وان البعيد العشرة وما بينهما من الوسائط فاقارب القريب منها فهو قريب وما قارب
 البعيد منها فهو بعيد انظر بن (قوله بمعنى انه يرجع بمثل اجرة عمله والاجرة الاصلية بينهما) محله
 فيما قبله ثم طارأ مرض احدهما او غيبته بهد ما قبله سوية ومثله اذا قبله احدهما مع وجود الآخر
 فى مرضه او غيبته القريبتين اللذين يلغيان اما ما قبله احدهما بعد طول غيبة الآخر او طول مرضه
 فلا جرة الاصلية كلها كما يفهم من ابن يونس واللغوى اه بن (قوله على خياطة ثوب) اى لذلك
 الشخص (قوله فان عملا) اى فان اشترى ما بالغاه كثير المرض والغيبة وعلا وقوله كان ما اجتمع فيه
 ٣ اى كان اجرة ما اجتمع اى عمله (قوله وما انفرده احدهما اى وما انفرده احدهما بعمله وقوله اختص
 به اى اختص بأجرته (قوله بما عمله) اى فى غيبته الكثيرة او مرضه الكثير (قوله لا بقيد الشرط)
 اى فاذا تفرع احدهما لصاحبه فى صلب عقد الشركة بالة كثيرة لما بال او اشترط ذلك احدهما على
 صاحبه فان الشركة تتكون فاسدة واما اذا تطوع احدهما بالالة الكثيرة بعد العقد فقال ابن
 رشد بنعمه واقربواوا الحسن بناء على ان شركة الابدان لا تلزم بالعقد وانما تلزم بالشروع اما على انها
 تلزم بالمقد فيجوز واسـ تظهره ح انظره بن (قوله بخلاف الغاء الخ) سواء كان ذلك على سبيل

التبرع او الاشتراط (قوله التي يغسل فيها الثياب) اي لاجل ان يفيض (قوله باشتراط الغاء
الكثير) اي بالغاء الكثير من المرض او القبيحة (قوله او لا يلغى شئ) اي وبأخذ اجرة ما عمله منفردا
في جميع المدة (قوله وليس كذلك) اي لان الفاسدة لا خلاف في انها لا يلغى منها شئ وظاهر
المصنف وجود الخلاف فيها (قوله وقدمه عند قوله لان كثر) اي وقدمه بعد قوله لان كثر
لتفرعه عليه قبل ذكر الفاء وقوله كان اموب اي لافادته حيثئذ ان الخلاف في الصحة (قوله
او لا يلغى منها شئ) اي لانه لا يلزم من اغتفار الشيء وحده اغتفاره مع غيره (قوله اي وهل تلغى الخ)
قد علم من كلام الشارح ان التردد انما هو في الصحة اذ امرض احدهما واغاب ما لا يلغى لكثرة
وهو ما في المواقف وغيرهما ولعل اصل المصنف وهل يلغى اليومان في الصحة تردّد فخصف
مخرج المبيضة لفظة في بالكاف و اشار بالتردد لقول ابن يونس عن بعض القرويين يلغى اليسير وقول
اللمعي لا يلغى ويرجع بالجمع قال ابو الحسن والخلاف مبني على ان المجزئ من الجملة هل يستقل بنفسه
وبصير له حكم آخر غير حكم الجملة ام لا كما سجد على الانف بدلا عن الائمة اه بن (قوله غير
معين) اي حين العقد للشركة وان كان الشراء انما يكون معين (قوله فيديهما) علم منه انه لا بد في المنع
من تعاقدهما على شراء شئ غير معين واشتراط تحمل كل منهما ما على الاخر في تعاقدا على ذلك كانت
فاسدة وسواء اشترياهما او احدهما (قوله واسلفني واسلفك) يعني انه يتحمل استيفاء احدهما
للاخر ان دفع الكل فتقوله من باب تحمل عنى الخ اي بانظر لاول الامر وقوله واسلفني الخ اي في آخره
الامر (قوله جاز) اي لعمل الماشين من السلف وان كان علة المنع وهي الضمان يجعل والسلف
بمنفعة موجودة (قوله هذا هو المراد) اي ان المراد بكونه بينهما انهما يكونان مشتركين فيه على
ما تعاقدا عليه من تساوي وغيره وليس المراد حقيقة البيئية وهي التساوي و اشار الشارح بقوله اذا
وقع الى ان قول المصنف وهو بينهما بيان الحكم بعد الوقوع لانه من تمام تصوير المسئلة وان كان
الكلام محتملا لذلك الا ان الاحتمال الاول والاول لان عقدة الشركة تستلزم كون ذلك بينهما على
ما دخل عليه فالحتمية لبيان انما هو المحكم بعد الوقوع والتزول والحاصل ان شركة الذم
فاسدة واذا وقع كان الشئ الذي اشترى بينهما ما على ما دخل عليه في الشركة سواء اشترياه معا او اشتراه
احدهما فان لم يعلم البائع باشتراكهما فانه يطلب متولى الشراء بالثمن ولا يأخذ احدا عن احد وان
علم باشتراكهما فان جهل فسادها فحكم ما وقع منهما من الضمان بحكم الضمان الصحيح في غير هذا
فان حضرا موسرين لم يأخذ احدهما عن صاحبه ولا يأخذ المولى عن المهدوم والمحاضر عن العائث وان
علم فسادها لم يأخذ احدا عن احد بحال وانما يأخذ من المشتري فبعبء فسادها مع علمه باشتراكهما
كجهلها باشتراكهما انحش (قوله خامل) اي ساقط لا التفات له (قوله ففاسد) اي واذا وقع ذلك
كان للوجيه اجرة مثله بالغة ما بلغت وامان اشتري من الوجهه فار كانت السلامة قائمة فله الخيارات بين
الرد والقاسم بالثمن وان فانت لزمت المشتري بالانقل من الثمن والقيمة (قوله وظاهر المصنف ان
هذا تفسير) اي لان المتبادر من المصنف ان قوله وكبيع الخ عطف على ان يشتريا والكاف للتشبيك
فهو مثال ثان لشركة الذم (قوله ان هذه شركة وجوه) اي وان شركة الذم ليس لها تفسير الا
الاول (قوله اي وفسدت الشركة من حيث هي باشتراكهما الخ) الباء بمعنى في اي في اشتراكهما
اي عند تحققهما في هذا الفرد (قوله ولوحذف الواو الاولى) اي الدخلة على كبيع (قوله فلواخذ
الخ) اي فلولم يتساوا والكرام واخذوا الخ والحاصل ان الصور ثلاثة اذا كان الكرا غير متساو وتساويا
في الغلة كانت فاسدة وان تساوت الاكربة وتساووا في الغلة ايضا فالحجوز اختلعت الاكربة

واشترى كل واحد من الغلة بقدر ماله من الأكرية فالجواز بائنا للوضوح في الوراثة ثلاث أنهم دخلوا
على العمل بأيديهم (قوله مثلا) أي أو على رب البيت أو رب الرعي وإنما خص رب الدابة بالذكورية
للا رواية (قوله وقضى على شريك الخ) شمل كلام المصنف ما إذا كان ذلك العقار الذي لا يتقسم
بعضه ملك وبعضه وقف وأى الموقوف عليه أو الناظر التعمير بعد أمركم له به فإنه يقضى عليه
بالبيع على المعتقد خلافه قال أنه لا يباع ويعمره طالب العمارة ويستوفى ما صرفه على الوقف من
غلته وعلى الأول فيمباع منه بقدر الإصلاح لا جميعه حيث لم يحتج له كذا في عبق وكتب الشيخ أحمد
التفراوى بطرته المعتقد أنه يباع السكل ولو كان ثمن البعض يكفي في العمارة دفعا للضرر بتكثير
الشركاء كما صرح به المراغي اه نعم محل البيع إذا لم يكن للوقف ربع بعمره ولم يوجب من يستأجره
سنتين ويدفع الاجرة مجعلة بعمرها أو الألباس (قوله بل بعمره) أي لشخص آخر بعمره فان أبي
الشريك الثاني وهو المشتري أن بعمره فإنه يقضى عليه بمثل ما قضى به على الأول (قوله وقيل
بقدر) أي وقيل يبيع القاضي منه بقدر ما بعمره ما بقاء من حظه (قوله إنما يبيع للضرورة) أي
وهي ترتفع بقدر الحاجة (قوله الاخف) أي الذي هو أخف في الضرر من كثرتهم (قوله والمراد
الخ) جواب عما يقال ظاهر المصنف أن الحكم بقول الشريك الممتنع من التعمير من أول الأمر حكمت
عليك أن تعمروا وتبيع وليس كذلك إذا لمحكم إنما يكون معين وهو إذا قال له حكمت عليك أن
تعمروا وتبيع لم يكن المحكوم به معينا بل الحكم بعمركم بأمركم ولا بالعمارة بأن يقول له عرفان امتنع قال
حكمت عليك بالبيع ويحبره عليه فالقضاء إنما يتعاق بالبيع والمتعاق بالعمارة الأمر واجب بأن
القضاء يستعمل في حقيقته وهو الحكم بالنسبة للبيع وفي مجاز وهو الأمر بالنسبة للتعمير فأدنى كلام
المصنف ليست للترديد في الحكم بل للتدوين أي تنويع حالتين أحدهما من غير قضاء والثانية بقضاء
ولا يتولى القاضي البيع بعد حكمه به بل الذي يتولاه الشريك المحكوم عليه أو وكيله وظاهر
المصنف أن الآتي يحبر على البيع وأن كان له مال ظاهر يمكن التعمير منه وهو كذلك خلاف المحذور
القائل أن كان له مال أجبر على العمارة منه فقط كما يفيد نقل ح عن البرزلي وانظر إذ جبره القاضي
على البيع هل للشريك الذي أراد العمارة أخذه بما وقف عليه من الثمن أولا لا احتمال أن يكون
أراد إخراج شريكه أو يفرق بين من يفهم منه إرادة ذلك فلا يمكن ومن لا يفهم منه إرادة ذلك فيمكن
والظاهر كما قال شيخنا الأول وما ذكره المصنف من أن الحكم بأمركم بالبيع بالتعمير فان امتنع حكم
عليه بالبيع بجميع حصته ويحبره عليه أحدا قول ثلاثة ذكرها ابن رشد أشار لها ابن عرفة بقوله
وإذا دعى أحد شريكى ما لا يتقسم صاحبه لإصلاحه امر به فان أبي في جبره على بيعه من يصلح
أو يبيع القاضي عليه من حظه بقدر ما يلزم من العمل فيما بقي من حظه ناشئا عن الركن مليا جبره
على الإصلاح والأفلا الأول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك ومحمدون (قوله فان من أبي العمارة
لا يحبر على البيع الخ) أي سواء كان على البئر والعين زرع أو شجر فيه ثم مؤبر لا وهذا القول الذي
ذكره الشارح هو قول ابن القاسم وقال ابن نافع يحبر الشريك على البيع أن أبي العمارة كان على
البئر والعين زرع أو شجر فيه ثم مؤبر وقد ضمه ابن رشد ورجع ما قاله ابن القاسم (قوله ما حصل
من الماء بعمارتك) وهو ما كل الماء ان كان التخريب أذهب كل الماء وحصل الماء بالتعمير أو ما زاد
منه بالعمارة هذا هو الضواب (قوله وسواء كان كل منهما) أي من السفلى والعلو (قوله فهذه
المسئلة مما استثنى الخ) أي فهذه المسئلة وكذا ما قبلها مما استثنى الخ وحاصله أن المستثنى من عدم
جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه المسئلة والتي قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة المسجد والطريق

ولا يثبت لواحد قضي بها لاساثنى او المتعلق بلحماهما (ف قوله وان اقام احدهم ربحي الخ) اي اراهم
 حتما متهدم واقام دارا تدمت فالحكم واحد وحيث قد فلا مفهوم لربحي وصورته ثلاثة مشتركون
 في يثبت فيه ربحي معنونة لذكر انهم انما حاربوا تدم البيت واحتاجت للاصلاح فاقامها احدهم
 وهذا ان ايمان الاصلاح ومن اذنها له فيه وقبل القضاء بالعمارة والبيع فالمشهور ان الغلة المحاصلة
 لهم بالسوية بعد ان يستوفي منها ما انفق عليه في عمارتها الا ان يعطوه نفقة فلا غلة له ومقابل
 المشهور ما روي عن ابن المقاسم ان الغلة كلها لم يعمرو عليه بل شاركه حصته من كرائها انما با على تقدير
 ان لو اكترت لمن يعمرها واستشكل الاول بان استيفاء ما انفق من الغلة فيه ضرر عليه لانه
 دفع جملة واخذ مفرقا واجب بانه هو الذي ادخل نفسه في ذلك اذ لو شال رفعه عما ليعساكم بخبرهما
 على الاصلاح والبيع عن يصلح (ف قوله قبل القضاء بالعمارة) اشار به هذا الى ان هذه المسئلة
 من افراد وقضى على شريك الخ لكن ما مر بيان الحكم ابداه وما هنا في عمارته اذ اياها قبل رفعهما
 للقاضي فلا منافاة لاختلاف الجهة (ف قوله ومن اذنها له في العمارة) اي سواء كانت ابايتهم
 من الاذن له من حين طلبت منهما العمارة الى آخرها وسكان حين الاستئذان ثم اياها حال العمارة او
 عكسه بان اياها حين الاستئذان وسكان حين العمارة (ف قوله وسكان حين العمارة عالمين بها) اي
 سواء كان استأذنها مالا واعلم ان فروع هذه المسئلة سبعة الاول ما اذا استأذنها في العمارة
 وابوا واستقرت على المنع الى تمام العمارة والحكم انه يرجع بما عمر في الغلة والثاني ان يستأذنها
 فيسكنهم بآياها حال العمارة والثالث عكسه وهو ان يستأذنها بآياها وبسكنهم عند رؤيتها للعمارة
 والحكم في هذين انه يرجع بما عمر به في الغلة كالاول والرايع ان يعمرو قبل علم احواله ولم يطلعوا
 على العمارة الا بعد تمامها سواء رضوا بما فعل او لا والحكم في هذين انه يرجع بما انفق في ذمتهم
 لقيامه عنه بما لا يبدلهما منه والخامس ان يعمرو باذنها ولم يحصل منهم ما ينافي الاذن لا قضاء
 العمارة وحكمها كالتي قبلها والسادس ان يستأذنوا حين العمارة عالمين بها سواء استأذنها ام لا
 وحكمها كالتي قبلها والسابع ان ياذنوا له في العمارة ثم يمتنع بعد ذلك فان كان المنع قبل شراء المؤن
 التي يعمرو بها ثم عرفانه يرجع في الغلة وان كان المنع بعد شراء المؤن يرجع عليهم في ذمتهم ولا عبرة
 بمنعها له (ف قوله وقضى على جار بالاذن) اي انه يقضى على الجار ان ياذن لجار له ان يدخل
 الاجراء والبنائين من داره لاجل اصلاح جداره الكائن من جهته ارتكبا بالالاخف الضررين وهما
 دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار اخف ويؤخذ من هذا ان منزل كنيف
 الجار اذا كان في دار جاره فله يقتضي على الجار في ان ياذن لجار له ما يدخل العملة في داره لاجل
 نزحه واشعر قول المصنف لاصلاح جداره لا يقتضي على الجار بالاذن في الدخول لتفقد الجدار
 وهو ظاهر كلام ابن قسوق واشعر ايضا انه اذا اراد تعطين او تبييض حائطه من جهة جاره فله منعه
 حيث لا يترتب على ذلك اصلاح جداره كمال الجار منعه من ادخال حصص وطين في داره ويفتح له
 كوة في حائطه لا يخذ ذلك اذ ربما كره عليه داره بل قالوا اذا اذن الجار لجار له في ادخاله العملة
 في داره لاجل اصلاح جداره وتضرر من دخول الجار مع العملة كان له ويصف ما يريد عمله للعملة
 وهم يعملون (ف قوله اي من حيث العرض) اشار الى ان مرضا تميز دخول عن نائب الفاعل اي
 لا يقيم عرضه ملتبعا بطوله (ف قوله من الجباب الذي يليه) الصواب اقاطه لان العرض ان القسم
 بالقرعة فتارة يأتية بهما يليه وتارة ما يليه صاحبه ولو اريد قسمه بالتراضي لجاز القسم على ما تراضوا
 عليه من الطول او العرض كافي ابن قازي وج اه بن هون في شب ان محل جواز تراضيهما على قسمه

عرضا اذا تراضا على ان كل واحد يأخذ نصيبه من جهته واما على ان كل واحد يأخذ نصيبه من
 جهة صاحبه فيمنع لان قيمة المراضاة يبيع وشروط البيع الانتفاع بالبيع فيحصل ان المجدرية تضي
 بقسمته بالقرعة طولا لا عرضا ويجوز قسمته بالتراضي طولا وعرضا اذا تراضا على ان كل واحد يأخذ
 نصيبه من جهته والامنع ومحل القضاء بقسمه بالقرعة طولا اذا لم يكن عليه جذوع لشريكة والام
 يقسم جبرا لاطولا ولا عرضا بل يتقاولا فمن صار له اختص به وله قطع جذوع شريكة ومحل عدم
 قسمه حينئذ اذا لم يدخل على ان من جاءت جذوعه في ناحية الاخر باقوا بها لهما انتظارا لوضيغ
 (قوله بان يشق نصفه) المراد بان يجعل علامة في نصف العرض كوتد في المجدار (قوله على من
 هدمه) لعل الاولى اسقاط هذه الكلمة (قوله لان هدمه لاصلاح الخ) كلام ابن يونس ظاهر
 او مرجح في المجدار الذي دولا أحدهما وهو متروك بينهما او اما المشترك اذا انهدم فان اتسع موضعه
 قسم كما تقسم انقاضه والا فهو من افراد قوله وقضى على شريك الخ (قوله او هدم) بالبناء للفعول
 لا بالبناء للفاعلي لانه لم ير دلا زما واما تفسيره بضمه له بقوله اع انهدم بنفسه فهو تفسير مرادوه وعطف
 على هدمه الواقع في حيز لا وقول الشارح فلا يقضى على صاحبه باعادته في المحاسن اى ولومع القدرة
 على اعادته (قوله فان كان اصلاها) اى الطريق (قوله لم يزل ملكه عنها) اى وحينئذ
 فلا يمنع من البناء فيها (قوله ما لم يطل الزمان الخ) قال شيخنا والطول عشرة اعوام على الظاهر
 (قوله فليس له فيها كلام) اى فاذا اراد البناء فيها فانه يمنع من ذلك ويهدم بناؤه اذا بنى (قوله
 وهى ما فضل الخ) اى وافنية الدور التي يقضى يجلس الباعة فيها ما زاد على مرور الناس في طريق
 واسعة نافذة (قوله ولا فناء لضيف الخ) اى لا فناء للدور التي في طريق ضيق او غير نافذة اى
 لا فناء فيها يمكن منه المجالس لان الحق في غير النافذة مخصوص اهل دورها والحق في النافذة
 لعامة المسلمين فيمنع من ضيق عليهم والحاصل انه انما يقضى يجلس الباعة بأفنية الدور بشروط
 اربعة ان خف المجلس وكان لا يضر بالمارة لا تساع الطريق وان تكون الطريق نافذة وان
 يكون جلوسهم للبيع (قوله لا نحو حديث) اى لا يقضى يجلسهم لنحو حديث بل يمنع فضلا عن
 القضاء به (قوله وفناء المسجد كفناء الدور) اى في كونه يقضى يجلس الباعة فيه ان خف ولم يضيق
 على مار (قوله ثم الراجح جواز كراهية الافنية) اى سواء كانت افنية دور او حوائط فيجوز
 لما حب الدار والحائط اخذ الاجرة من الباعة الذين يجلسون كثيرا في فناء داره وحائطه في
 المواقيع سمع عيسى ابن القاسم لا صحاب الافنية التي انتفاعهم بها لا يضيق على المارة ان يكرهوا ان
 رشد لان كل مال للرجل ان ينتفع به يجوز ان يكرهه او يشره او يملكه فناء الحوائط وغيرها وبه
 يسقط تنظير عبق في فناء الحوائط او بن (قوله خلافا لما يفيدته) اى من منع كراهتها وقد
 علمت ان النقل عن ابن القاسم خلافه (قوله كسجد) اى كما ان من سبق غيره بالمجلس في محل
 من المسجد لاجل صلاة او قراءة قرآن او علم فانه يقضى له به واذا قام لقضاء حاجة او تجديد وضوء فهو
 احق به اذا رجع اليه لمسا في صحيحه سلم عنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم من مجلسه ثم رجع
 اليه فهو احق به او بن وهل يكفي السبق بالفرش فيه او لابد ان يكون بذاته واما السبق بالفرش
 فهو صحيح لا يجوز خلاف ذكره ح (قوله فانه يقضى له) اى لذلك المعتاد بذلك المحل ويقام
 السابق الذي سبق اليه منه (قوله وقال الجهم وراحق به) اى وقال الجهم وورمعى قول الامام احق
 به استحسانا لا وجوبا ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة للشهر (قوله ان الحاكم يقول لمن نازعه)
 اى يقول للسابق الذي نازع المعتاد (قوله فيكون كلامه له) اى فيكون كلام الحاكم السابق

(قوله فقت) مفعلة للكوة وكذا قوله اريد سد خلفها ولا مفهوم لقوله اريد سد خلفها بل لو اريد بقاؤها من غير سد فالحكم كذلك من باب اولي وحاصله ان الكوة التي احدث فتحها بقضى بسدها واذا اريد سد خلفها فقط بعد الامر بسدها فانه يقضى بسد جميعها ويزال كل ما يدل عليها وقيد ح القضاء بسد الكوة التي احدث فتحها بما اذا كانت غير بالية لا يحتاج في كشف الجار منها الى صعود على سلم ونحوه والا فلا يقضى بسدها وقيد ايضا بما اذا كان يتراءى منها الوجه لا المزارع والمحيطات والالم تسد اتفاقا واذا سكنت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها عشر سنين ولم ينكر جبر عليه ولا مقال له حيث لم يكن له عذر في ترك القيام وهذا قول ابن القاسم وبه القضاء اه بن (قوله تشرف على دار جاره) أي بحيث يتبين للرأى منها الوجه وان كان لا يظهر للرأى منها الوجه فلا يقضى بسدها الا لضرر فيها اه عدوى (قوله وأما القديمة فلا يقضى بسدها) أي سواء كانت مشرفة على دار الجار ام لا (قوله خارجها) أي وهو ما كان جهة الجار (قوله كازالة العتبة الخ) أي فلو ازال ما ذكر ولم يبق ما يدل عليها بوجه وسدها من خارج فقط وهو جهة الجار وأبقى داخلها بلا سد جازله ذلك لان الانسان لا يمنع من حفر - فرة في حائطه لينتفع بها اه شيخنا عدوى (قوله بل لا بد من سد ما يدل عليها) الاولى بل لا بد من ازالة ما يدل عليها كان بسدا وغيره (قوله وكذا غيرها) أي غير الكوة كشباك وباب وغرفة فحق حدث شيء من ذلك وكان مشرفا على الجار قضى بازالته وهذا (قوله وبمنع ذي دخان) أي وقضى بمنع احدث ذي دخان اذا تضرر الجيران به بسبب تسويد الثياب والمحيطان ونحو ذلك وقوله ورائحة أي وقضى بمنع احدث ذي رائحة كريهة اذا تضرر بها الجيران كدبغته ومذبح ومسمط ومصاق وبحيرة والمذبح المحل المعد للمذبح والمسمط هو الاناء الذي يوضع فيه مصارين البية ورأسها كرشتها ويسمط فيه ذلك في الماء الحار لازالة ما فيها من الأقدار والشعر والمصاق هو الاناء الذي يطبخ فيه المصارين والرؤس بعد اخراج قدرها في المسمط تنبيه بمنع الشخص من تنفيض المحصر ونحوها على باب داره اذا تضرر الغبار بالمسارة ولا حاجة له انه انما فعله على باب داره قاله ابن حبيب (قوله وانذر) أي وقضى بمنع احدث انذر وقوله بفتح الدال المهملة قال ح ولم اقف على غيره وهو مصروف لانه ليس علما ولا صفة وانما فيه وزن الفعل وحده وهو لا يقتضي المنع من الصرف وحده (قوله قبل بيت) اعترض بان منعه لا يتقيد بكونه في مقابلة البيت بل بحصول الضرر كما يفيد تعليل الشارح فلو حذف قوله قبل وابدله بعند أو قرب لاسلم مما أورد عليه وقد يقال ان الجبرين اذا كان في أي ناحية من البيت يقال فيه انه قبل البيت (قوله واطنوت) أي ونحوهما كبستان فلامه وهم لبيت فلو قال المصنف قبل كبيت بالكاف كان أشمل (قوله وبمنع احدث مضر) أي وقضى بمنع احدث مضر (قوله كرحي الخ) أي واما الغسال والمحدد والذقاق اذا كان يؤدي وقع ضررهما فقط ولا يضر بجدار الجار فلا يمنع من ذلك (قوله واحداث اصطبل) أي وقضى بمنع احدث اصطبل تحيل ونحوها من الدواب واعترض بان هذا مستغنى عنه لانه ان كان المنع للرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كدباغ وان كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله وان كان للتأذي بالصوت فهو لا يقتضي منع الاحداث كما أتى في قوله وموت ككمد واجيب بان الـه في منع احدثه الرائحة والضرر بالجدار لكن المصنف اراد التنصيص على اعيان المسائل المذكورة في المدونة (قوله أو حانوت قبالة باب) أي وقضى بمنع احدث حانوت للبيع او الشراء او لصناعة قبالة باب شخص لما يلزم على ذلك من التطلع على عوراة ذلك الشخص واولي في المنع من احدث الحانوت قبالة باب

أحداث مصابة لأجل الجلوس عليها إلى الباب (قوله ولو بسكة نفدت) هذا خلاف ما لا ين
 غازی من التقييد بالسكة غير النافذة بناء على التوسيع بين المحابوئ والباب قال ح وهو الذي
 سكاه ابن رشد في كتاب السلطان وافتى به ابن عرفة لكن نقل البرزلي عن المتزلي أن بعض القرويين
 قال إن المحابوئ أشد ضررا من الباب لكثرة ملازمة الجلوس به وأنه يمنع بكل حال قال المتزلي
 وهو الصواب نقله ح وعليه جرى الشرح في اطلاقه لكلام المصنف هنا اه بن (قوله إن نفدت
 الشجرة) أي إن حدثت الشجرة على الجحدار ولا مفهوم للأغصان بل إذا ضربت جذر الشجرة
 المقيدة بالجدار فانه يقطع ذلك البعض انعدام قول المصنف ومضرب الجدار ولا تقطع الشجرة وكما
 يقضي بقامع اغصان الشجرة المضرة بالجدار فيضي أيضا يقطعها إذا صارت سماءا ليس بمعد عليها
 لبست الجدار بخلاف دار غريبة يجانب دار لا تخرب تحتها توصل السراق منها الذي الدار فلا يلزم صاحب
 الخربة بناءها ويلزم صاحب الدار الاحتباس وحقق متاعه (قوله نقولان) الأول لطرف وابن
 حبيب وأصبع وهدي ابن دينار واستظهره ابن رشد والثاني لابن الماسحون لأن بابي الجدار علم
 أن هذا يكون من حريم الشجرة فهو داخل على اضرار الشجرة له وقد علمت أنها إذا كانت قديمة على
 الجدار فالخلاف إنما هو في قطع ما أضرم اغصانها وما نفس الشجرة فليس للجدار قطعها ولو اضر
 جذرها الغيبة بجداره كما ذكره ابن رشد انظر بن (قوله ولا يقضي بمنع بناء منع ضوءه من
 وريح) هذا هو المشهور ومقابلها ما رواه ابن دينار عن ابن نافع أنه يمنع من مانع الضوء والشمس وريح
 (قوله إلا أن يكون) أي البناء (قوله ولا يمنع من علو بناءه) أي ولو لم يمنع من علو بناءه ولو اضر
 بجداره قال ابن سكتانة إلا أن يرفعه لاضر بجداره دون منفعة له فانه يمنع اه وفي المدونة في آخر كتاب
 القيم ومن رفع بنيانه بجواربه ببيان جاره ليحرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ومنع من الضرر
 بالتطلع على جاره قال أبو الحسن اللام في يشرف لام العاقبة اه وهذا بعيد أن ما أدى إلى الضرر
 ولم يدخل عليه ليس كاضر المدخول عليه (قوله إلا أن يكون ذميا فيمنع) أي من علو بناءه على
 بناء جاره المسلم وفي جواز مسأوانه بجداره المسلم ومنعه من المساواة قولان قال شيخنا العدوي ولا ذم
 شراء مكان عال وإيس له بناء محل عال يشرف منه على المسلمين تبديعه كما لا يمنع الشخص من علو بناءه
 على بناء جاره لا يمنع من أحداث ما ينقص الفلحة اتفاقا كأحداث قرن قرب قرن أو حاسم قرب حاسم
 آخر أو طاحون قرب طاحون أخرى كما قاله في معين المحكام والتجربة انظر ح (قوله وقصار)
 أي وصوت قصار وهو الذي يبيع القماش وكما دخلت الكاف في كلام المصنف صوت القصار
 ومن معه أدخلت أيضا صوت صيدان بمكتب بارم معلم لا أصواتهم لا لعب فيمنعون ودخل أيضا
 صوت معلم الانعام وصوت الكروان المتخذ للصياح والحمام المتخذ للهدير وظاهر المصنف عدم
 المنع ولو اشتد صوت كالكمودام وفي الحواقي خلافة وإن محل عدم المنع ما لم يشتهد ويديم والافنيح
 من ذلك وكل هذا إذا لم يضر بالجدار والافنيح اتفاقا (قوله بسكة نافذة) أي وأما بغير نافذة
 فانه يمنع من الأحداث الأبرضى الجيران هذا إذا كان ذلك الباب الذي أريد فحة قبالة باب آخر وأما
 لو كان منسكبا عنه فانه يجوز فحة ولو بغير رضى الجيران (قوله ولو ضيقة) أي هذا إذا كانت
 واسعة وهي ما كان عرضها سبعة أذرع بل وإن كانت ضيقة عرضها أقل مما ذكر (قوله والا
 في سكا الملك بجمعهم) أي والافنيح كملك بجمعهم (قوله إلا ياذن الجميع) أي ولو رفعه رفعا يذنا ولا
 يكفي إذن بعضهم وقيل إن المعتبر من يذمن تحت منزله وأما من لم يذمن تحت منزله فلا يعتبر
 إذنه وهذا القول الثاني نقله ع من الكافي وأقره سكتانة المذهب والذي في حاشية الفقيه

ان الاول هو المذهب (قوله والمتمم الخ) أي ان ما ذكره المصنف في الروشن والساباط من
 التفصيل بين كون السمكة نافذة وغير نافذة ضعيف والمعمد جواز احادهم ما مطلقا كانت السمكة
 نافذة او غير نافذة ولا يحتاج لاذن احد حيث رفع عن رؤس الركبان رفعاً ينافي بضره المارة قال
 ابن غازي التفصيل بين النافذة وغير نافذة لا يجرى عن عبد البر في كافيه ونقله عنه التيطي وعليه اقتصر
 ابن المحاسب وقيل له ابن عبد السلام وابن هارون والمصنف واما ابن عرفة فقد قال لا اعرفه لا قدم
 من أبي عمر وظاهرهما مع اصح من ابن القاسم في الاقضية خلافه ولم يقيد ابن رشد بالطريق
 النافذة فتأمل اهـ وتعمقه ح بان التفصيل الذي ذكره ابو عمر ذكره قبله ابن ابي زيد في النوادر
 وذكره قبله ابو بكر الوقار ناقلاً عن ابن عبد الحكم وذكره ايضا ابن يونس ثم قال خ بعد نقل
 كلامهم فقد وجد النص لا قدم من ابي عمر على ان ذكر ابي عمر له وقبول الجماعة المذكورين
 له كلف في الاعتماد عليه اهـ وبهذا تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لما في ان التفصيل ضعيف والمعمد
 الخ انظر بن (قوله الايا بان نكب) أي حرف عن باب جاره (قوله ولا يقطع عنه منفعة) خرج
 ما ذا الاصله حتى منعه من ربط دابة ببابه مثلاً واعترض ح قول المصنف الايا بان نكب بانه يقتضي
 ان الباب الذي فتحه اذا كان من كيان باب جاره الذي يقابله يجوز فتحه ولو كان ذلك بقرب باب جاره
 الملاصق له بحيث انه يضيق عليه فيما بينه وبين بابيه ويقطع ارتفاعه بذلك وليس كذلك كما في المدونة
 وكلام ابن رشد فلو قال المصنف الايا بان نكب ولم يضر بجاره لاصق لوفى بما في المدونة ونص كلام
 ابن رشد واعلم ان في فتح الرجل الباب أو تقويله عن موضعه في الزقاق الذي ليس بنافذ ثلاثة اقوال
 احدها انه لا يجوز بحال الا باذن جميع اهل الزقاق وهو الذي ذهب اليه ابن زرب وبه جرى العمل
 بقربة والثاني ان له ذلك فيما لم يقابل باب جاره ولا قرب منه فيقطع به مرفقا عنه وهو قول ابن
 القاسم في المدونة وقول ابن وهب والثالث ان له تحويل بابيه على هذه الصفة اذا سد الباب الاول
 وليس له ان يفتح فيه باباً لم يكن قبل بحال وهو قول اشباه بن (قوله والاستثناء منقطع) أي لان
 ما قبل ان يمتنع بالروشن والساباط وما بعدها متعلق بالباب (قوله والاصغر نخلة الخ) أي بخلاف
 المارة المحدثه او القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فانه يمنع من الصعود عليها لان الصعود
 لجناء القفرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذن وعمل منع الصعود على المارة الشرفة ما يجعل لها سائر من
 كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران بحيث لا تتبين الاشخاص ولا الهبات ولا الذكروا الانثى
 والاجاز صودها (قوله وظاهر المصنف وجوب الانذار) أي وهو المعتبر مد قوله وقيل الخ أي
 وهو ضعيف (قوله لغرض خشية) أي لا بدخال خشية فيه والدليل على ذلك خبر المومل لا يمنع
 احدكم جاره ان يغرز خشية في جداره رواه ابن وهب خشية بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع
 بفتح الحاء والشين وضم الهاء وضم الحاء والشين وحمل مالك ذلك على الذنب وحمله الشافعي واحداً
 على الوجوب واختلف هل يجازي المجد غرز خشية في حائطه وبه اثنى ابن عتاب ناقلاً عن الشيوخ
 أوليس له ذلك ويمنع منه واليه ذهب ابن مالك قال ابن ناجي والنفس اليه اميل واستظهره غيره أيضاً
 (قوله ورافاق بماء) يعني انه يذنب لمن عنده ماء في شراؤ في زير اوفى غيرهما فاضل عن حاجته ان
 يدفعه لغيره ليرتقي به في شرب اوفى سقي زرع كان ذلك الغير جاره او من اهله او غيرهما
 (قوله وفتح باب الجاهل) أي اذا كانت دارك ذات بابين وكان بشق على جارك الذهاب لبيتك من بابيه
 أو من طريقه ويسهل عليه ذلك من جهة دارك فيذنب لك ان تفتح له بابك ليذهب لداره من بيتك
 من بابك الثاني حيث لا ضرر عليك في ذلك (قوله وله الرجوع) هذا ليس مرتباً بقوله وندب

اعارة جداره لغرض خشبة كما هو ظاهر بل بمحذوف بعد قوله خشبة أى وعرضه لبناء بدليل قوله
 وفيها الخ حاصل المسئلة أن من اعارة عرضته بحماره أو غيره ليبنى أو ليفرس فيها ولم يقصد تلك
 العارية بأجل فبما فعل المستعير البناء والغرس أراد المعير أن يرجع عليه قبل المدة المعتادة في الاعارة
 للبناء أو الغرس فلا يمكن من الرجوع قبل القضاء المدة المعتادة الا اذا دفع المعير للمستعير ما تنقعه
 في البناء والغرس كذا ذكر في المدونة في باب العارية وذكر فيها في محل آخر ألا أن يدفع المعير للمستعير
 قيمة ما تنفق والترك للمبارى الناس انه اعارة مثله من الامد واختلاف الاشياء هل بين الموضعين
 المذكرين وفاق اختلف على ما ذكره الشارح الا ان ما ذكره من التأويل الثاني من تأويل
 الوفاق لا يظهري لانه انما يطمع به قيمة ما تنفق يوم البناء فلا يراعى قرب الزمان أو بعده الا لو كان
 المنظور له قيمة البناء لا قيمة المثلث مع ان المنظور له قيمة المثلث خلافا لما يغيبه كلام الشارح وخش
 وعقب وشب فتأمل ببقئ شيء آخر هو انه سيأتى للصنف في العارية ولزمت المقيدة بعمل او اجل والا
 فالاعتاد وهذا يغيبه انه ليس له الرجوع في العارية الغير المقيدة ولو دفع ما تنفق او قيمته وهذا يخالف
 ما هنا واجيب بأن المصنف قد ذكر بعد قوله والا فالاعتاد ما يغيبه كلام الشارح وخش وعقب وشب فتأمل
 بغير الممار للبناء والغرس واما ما اعير له ما فله الرجوع فيه (فقوله سلم من الابهام) أى لان المتبادر
 من قوله وله الرجوع أى في اعارة الجدار لغرض الخشبة مع انه متعلق بمسئلة العرصه بدليل قوله وفيها
 ان دفع الخ لانه لم يذكر ذلك في المدونة الا في مسئلة العرصه واما مسئلة غرض الخشبة فلا رجوع له بعد
 الاذن ولو قبل الغرض على المعتد كما رجحه الامة كما هي خلافا لمن قال له الرجوع قبل الغرض لا بعده وقد
 حكى ابن ناجي القولين على حدس وامن غير ترجيح لاحدهما والفرق بين اعارة العرصه للبناء له
 الرجوع بخلاف اعارة الجدار لغرض خشبة فلا رجوع له ان اعارة الجدار لغرض الخشبة قد قال بعض

هل العلم بالقضاء به (فقوله والاجمال مرادف لما قبله) وهو الابهام بالموحدة
 * (فصل) * في المزارعة (فقوله وعقد ما غير لازم قبل البذر) أى كما هو قول ابن القاسم في المدونة
 فلا يلزم بمجرد الصيغة بخلاف شركة الاموال على المعتد فيها كما مر اه وقد جزم ابن الماجشون
 وسعدون بلزوم المزارعة بالعقد وهو قول ابن كثة وابن القاسم في كتاب ابن سحنون وانما وقع هذا
 الاختلاف في المزارعة لانها شركة عمل واجارة في غلب الشركة لم يرها لازمة بالعقد للممار
 شركة العمل انما تلزم بالعمل ولا اجازها الا على التكافى والاعتدال الا ان يتطوع احدهما بما
 لا فضل لسكرائه ومن غلب الاجارة لزمها بالعقد واجازا التفاضل بينهما انظر بن وقيل انها تلزم
 بالعقد اذا انضم اليه عمل بجملة الاقوال فيها ثلاثة (قوله وما في معناه) أى كشتل البصل
 والخمس (فقوله ولا بالعمل) أى ولا بهما معا بدون بذر (فقوله قد قيل بمنعها) أى فيما
 عدا صورة ما اذا تساوى في الجميع فانها جائزة اتفاقا كما في التوضيح وقول عبي لانه قد قيل بمنعها
 مطلقا صوابه حذف مطلقا لانه لم يقل بذلك احد عندنا لما علمت من الاتفاق في صورة التساوى الا
 ان يقال مراده بذلك انقاض اوجهه فانه يقول بمنعها مطلقا وان خالفه صاحباه قال عياض وجودها
 ثلاثة ان اشتركا في الارض والعمل والالة والزريرة جازت اتفاقا وان اختلف احدهما بالبدن من
 من عنده والاخر بأرض لهما بالواحدة والزريرة جازت اتفاقا وسدت اتفاقا لاشتمالها على
 كراه الارض بما يخرج منها الا على قول الداودي والاصيلي ويحيى بن يحيى يجوز كراه الارض
 بما يخرج منها وهو خلاف مذهب مالك واصحابه وما عدا هذين الوجهين مختلف
 فيه (قوله وهل اذا بذر البعض الخ) بظاهرها انه لانص في هذه المسئلة قال ما في أصل هذا

التوقف لمع وهو قصور وقد صرح ابن رشد بأن مذهب ابن القاسم في المدونة انه ان بذرا البعض فلا يلزم العقد الا فعلا بذرو لمكمل الفسخ فيما بقي انظر بن (قوله بشروط أربعة) جعلها الشارح أربعة بمجازاة لكلام المصنف وسيأتي له ان الصواب كما لابن شاس وابن الحسن وغيرهما ان الشروط اثنان فقط السلامة من كراء الارض بممنوع والتساوي في الربح بأن يأخذ كل واحد منه بقدر ما أخرج وسبب ظاهره ذلك (قوله ككراثها بذهب أو فضة هذا مثال للمجاز وهو السلامة من كراء الارض بممنوع) (قوله فان لم يسلم من ذلك منعت) قال الشافعية محل منع كراء الارض بما يخرج منها اذا اشترط الاخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة صريحا ولم يكتفوا بالجنس وهي فسخة وفي بن جواز كراء الارض بما يخرج منها عند الدأودي ويحيى ابن يحيى والاصمبلي كما مر وجهه في قول الشارح منعت أي على المشهور لا اتفاقا (قوله ونحوه) أي كالقبوض الفارسي والهبة القاقلي والصندل والحلفاء والحشيش والشب والكمبريت ونحوهما من المعادن (قوله والافسدت) أي والابان دخلا على المناصفة في الصورة الاولى وعلى الثالث والثلاثين في الصورة الثانية فسدت لدخولهما على التفاوت فيها (قوله مطابقا للخارج) أي منهما أي فان كان الخارج منهما متساويا فلا بد أن يكون الزرع مناصفة وان كان الخارج من احدهما أكثر من الخارج من الآخر فلا بد أن يكون له من الربح بقدر ما أخرج (قوله بأن يأخذ ذلك من الربح بقدر ما أخرج والافسدت) أي والابان أخذ منه بقدر ما أخرج فسدت كما اذا تساوى في جميع ما أخرجاه وشروطا في عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين او كان ما أخرجاه على الثلث والثلثين وشروطا ان ما يحصل من الزرع بينهما مناصفة (قوله على المقابلة بالنصف) أي بان قبل وقابلهما مساو من بقرو عمل بان يكون اجرهما قدر اجرة الارض وتساوى في الربح بان كان كل واحد يأخذ نصفه (قوله اذا كان احدهما الثلث) أي أخرج الثلث الخ (قوله فسيأتي ما فيه) أي من ان اشتراط خلط البذر حقيقة او حكما قول سحنون والمذهب عدم اشتراط ذلك كما هو قول ابن القاسم وما لك على انه لا وجه لتجمل خلط البذر شرطامن شروطها لان شرطها ما كان عامافي جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور (قوله بهد العقد) لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد انما كان فيه لم يكن تبرعا ولو مر حوا بأنه تبرع لانه حينئذ مدخول عليه فهو مشروط اه وذلك بان يخرج كل قدوما أخرج به الآخر وعقد على التساوي في الخسار ج وبذرا تم تبرع احدهما للآخر شي من حصته (قوله وخلط بذرا عطف على سلبا أي وشروط صحته خلط بذره وعطف عليه بالنظر وللعني هذا اذا قرئ خلط مصدر او اما ان قرئ بصيغة الفاعل فالعطف ظاهر (قوله كالقطن والقصب ونحوهما) أي كالحنظل والبصل وغيرهما من المحضرات التي تنقل السكن فيه ان القطن يزرع حبه وان كان لا يذربل يذفن في الارض فان جعل قوله كالقطن راجعا للحب وما بعده راجعا لغيره صح والا فالاولى حذف القطن (قوله أي منهما) اشار الشارح بذلك الى ان كان في كلام المصنف ناقصة لانها نامة كما قال بعض وان المعنى وخلط بذرا وجد فان لم يوجد فلا تصح البجاط الذرمة هذا اذا جمل البذر على حقيقة فان اريد به ما يشبه البذر بضع مفهوم ان وجد لا ندرجه في المنطوق تامل (قوله واشتراط المحسبي) تظهر غيرة القولين اذا أخرجاه معا وبذراه وصارا لا يتميز بذرا حدهما من بذرا الآخر فيصح على ما مشى عليه المصنف لا على ما روى (قوله وما مشى عليه المصنف) أي من اشتراط خلط البذر ولو حكما احد قولي سحنون قال طي هذا المهرط انما يعرف لسحنون وعزاه له في الجواهر

واقهر عليه وتبعه المصنف وابن الحماجب ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشتراط الخلط لاحكام
واحكام بناء على اصلهما في شركة الاموال وسخنون على اصله في اشتراط الخلط هناك فكل طرد اصله
ثم نقل عن الخمي مانعه اختلاف اذا كان البذر من جنس واحد بشرط الخلط في العدة فاجاز مالك وابن
القاسم الشركة اذا اخرجوا قححا او شعيرا وان لم يخلطاه بناء على اصلهما في العين الدرهم والدينار
وان لم يخلطاهما واختلف قول سخنون فقال مرة بقول مالك وابن القاسم وقال مرة انما يصح
الشركة اذا خلطوا البذر مرة او مالا الى الفدان او جاعاها في بيت تظهر لك ان اشتراط الخلط
ولو حكم انما هو عند سخنون فقط اه كلامه (قوله احد قولي سخنون وابن القاسم نحو في عقب
قال بن وهذا يقتضي ان لابن القاسم قولين كسخنون وهو خلاف ما تقدم عن الخمي وابن يونس
فكان الاولى للشارح ان يقول وهو هذا احد قولي سخنون وله قول آخر مع ابن القاسم ومالك
انه لا يشترط الخلط - ساولا حكما تأمل انظر بن (قوله تعالى لهما) اي تعالى ما اخرجاهما من البذر
ان كل البذر منهما (قوله على ما مضى عليه) اي من كراهية اخرجاهما البذر الى الفدان وبذر كل
واحد وفيه ان قول المصنف فان لم يثبت الخ انما يتفرع على قول مالك وابن القاسم انه لا يشترط
الخلط أصلا ولا يصح تفرعه على قول سخنون باشتراط الخلط لان التمييز عنده بوجب بطلان الشركة
مطلقا بنبذ كل منهما ام لا فتعين ان يراد بالخلط في كلام المصنف مجرد العالقة وتساها حتى يصح
التفريق والمعنى ان البذر اذا كان منهما فيشترط تمازجها ولو باخراجهما اياها يخرجها بالبذر معا
ويبذر كل واحد منهما ابذره كان يبذر كل واحد منهما عن بذر الاخر اول وهذا احد قولي سخنون
والمرود عليه بلوقول سخنون الاخر لا يكتفي باخراجهما على الوجه المذكور بل لابد ان يصير
البذران بحيث لا يتجزأ أحدهما عن الآخر والقول الاوّل الذي مضى عليه المصنف ووافق لقول
مالك وابن القاسم انه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكما حينئذ فعمل شارحنا بتساها غيره
الاخراج في كلام المصنف على القول الثاني غير مناسب لعدم صحة التفريق وهذا الذي قلناه
نحصل كلام ح ومن هذا يعلم ان قول الشارح ورد بالمسألة القول باشتراط الخلط المحسّى لا يصح
اذ لم ينقل عن احد اشتراط الخلط المحسّى في البذر وعدم كفاية الخلط المحكمي لان الخلط المحكمي
يعنى عدم التمييز تنقق على المجاوز فيه وانما الخلاف في التعاون مع التمييز كما علمت انظر بن (قوله
بان علم) اي انه لا يثبت (قوله وعليه مثل نصف الثابت) اي وعليه ايضا نصف كراهي ما لم
يثبت ونصف قيمة العمل فيه كما جزم بذلك في التوضيح وذكر ابن عرفة ما يقتضي ان في ذلك خلافا
انظر ح اه بن تميمه ذكر عجم ان من اشترى حيا وبني ليا نافع انه لا ذراعة ولم يثبت فان كان البائع
يعلم انه لا يثبت او كان شاكا في ذلك فان المشتري يرجع عليه بجميع الفل وباجرة الارض والعمل
ان فات الابان والارجع عليه بالفل فقط لان البائع غره والشرا في زمن المذراعة بغير ما يزرع
كالشرط وان اشترى لالا كل فزرعه فلم يثبت لم يرجع بشئ (قوله وان الابان) اي وموضوع
المسئلة ان الابان الخ (قوله سكان تساوا) اي وذلك كان تساوا الخ اي وذلك المستوفى
للشروط كتساويهما في جميع ما اخرجاهما فالكاف للتمثيل لا للتشبيه وان مصدرية لاشروطية وقول
كان تساويا في الجميع اي ودخلا على ان كل واحد يأخذ من الربح بقدر ما اخرج والا فلا تجوز كما
مر لا دخول على التفاوت (قوله ببذره) اي ولو كانت الارض لها مال (قوله او بقر فقط) احترز به
عن عمل اليد فقط لئلا يتكرر مع مسئلة الخامس الآتية وما قاله من المجاوز في هذه الصورة قول
سخنون وقال ابن المواز بينهما (قوله الا الجهل) المراد به الحرث لا المحصاد والدراة لانه مجهول حتى

شرط عليه أن يمد من المحرث فسدت وليس للعامل إلاجرة جملة والعرف كالشرط وأما لو تطوع بزيادة
عن المحرث بعد العقد كالمحرثة والسقي والتنقية والمحصاد والدراس ونحو ذلك فذلك جائز اه
وخش وما ذكره من عدم جواز اشتراط المحصاد والباس وما معه مما هو قول مضمون وصححه ابن الحاجب
والتونسي وابن يونس وعن ابن القاسم أن المراد بالعمل المحرث والمحصاد والدراس فيجوز اشتراطها
على العامل انظر بن (قوله لأن عقداً مخ) هذا شروع في ذكر المسائل الفاسدة وهي خمسة أيضاً
(قوله وأطلقاً) أي أوتقها بالاطلاق فهو عطف على الإجارة باعتبار المعنى فلا يقال إن فيه عطف
الفعل على الاسم الغير المشابه للفعل (قوله والاطلاق محمول على الإجارة عند ابن القاسم) أي
فتكون ممنوعة لأنها إجارة يحجز به قول القدر وجهه مضمون على الشركة فاجازها والنقل عن ابن
القاسم وعن مضمون على هذا الوجه هو الصواب كما قال ابن عرفة وتبعه ابن غازي وغيره وعكسه
ابن عبد السلام وتبعه الأبي في شرح مسلم والمواق وأعرضه ابن عرفة ونص المواق ابن عبد السلام
هذه مسألة لمحاسن بيلدا وقال فيها ابن رشدان عقداً بلغظ الشركة جازاً اتفاقاً وإن عقداً بلغظ
الإجارة لم يجز اتفاقاً وإن عرى العقد عن اللفظين فاجاز ذلك ابن القاسم ومنعه مضمون ابن عرفة
ما نقله ابن عبد السلام عن ابن رشد من أن ابن القاسم أجازها ومنعه مضمون وهم لأن لفظ ابن رشد
مانعه جملة أي الإطلاق ابن القاسم على الإجارة فلم يحجزه واليه ذهب ابن حبيب وجملة مضمون على
الشركة فاجازها هذا تفصيل المسألة والعجب من المواق كيف خالف هذا اه بن (قوله وهو) أي
مقاله مضمون (قوله على أن ابن عرفة مخ) المذهب ما قاله المصنف وإن كان مقاله ابن عرفة ظاهر
في الظهور وحاصله أن ابن عرفة قال الموافق لأقوال المذهب أنها إجارة ولو قلت بلغظ الشركة فأنها
فاسدة إما كونها إجارة لا شركة لأن من خواص الشركة أن يخرج كل واحد ما لا وهذه ليست كذلك
وأما كونها فاسدة فلأن من شرط صحة الإجارة كون عوضها معلوماً وها غير معلوم وحاصل الرد عليه
أن الحكم بالفساد إذا وقعت بلغظ الشركة بخلاف النقل عن ابن القاسم ومضمون ولأن لم أنها إجارة
لأنه إذا أخرج العامل العمل فقد خرج من يده مال اه تقريب عدوى (قوله لا فقد التساوي)
أي في الربح عند الفناء الأرض إذا لم يؤخذ كل واحد منه بقدر ما أخرج من يده وحاصله أن عمله الفساد
الدخول على التساوي (قوله على الأصح) في التوضيح أن المجوز لمضمون والمنع لابن عبدوس
وابن يونس قال والمنع هو الصواب ولذا قال ابن غازي لعمل قوله على الأصح مصحح عن الأراج اه
وذكر أبو علي المناوي أن كلام ابن يونس يدل على أن المصحح للقول بالمنع ابن عبدوس لابن يونس
وحينئذ فتصحح المؤلف في محله وتبين كلام ابن يونس فأنظره فيه اه بن (قوله لمقابلة بجزء من
الأرض للبذر مخ) في العبارة قلب وموابه لمقابلة بجزء من البذر للأرض (قوله وأما السابقة عن
المدونة) أي في قوله وأما التي لا بالأساطع لها جاز (قوله وتقدمت الصورة الخامسة مخ) أي
وهي أن يخرج أحدهما الأرض وبعض البذر ويخرج الآخر العمل وبعض البذر يأخذ العامل
من الربح انقص من نسبة بذره ليكمل البذر ويبقى من صور المنع ما إذا كان كل من البذر والأرض
لكل منهما والعمل من أحدهما ومنعها للتفاوت وكذا إذا تساوى باقي الجميع وأسلف أحدهما
الآخر البذر فيمنع لأسلف بمنفعة أو تساوى باقي الجميع ولم يأخذ أحدهما من الربح بقدر ما أخرج
ومنها للتفاوت كما مر والمراد بالعمل عمل اليد (قوله والبقر) أي المحرث مع إخراج البقر هذا هو المراد
(قوله أي وجد عمل مخ) أشار هذا إلى أن المراد بشكافهم في العمل تعالىهم في صدور العمل
منهم لا تساويهم فيه (قوله فيمنع) أي على قدر عمله لا (قوله فاذ لم يكن لأحدهما إلا مجرد

عمل يد) أى والفرض أنها فاسدة بأن عمداً بلفظ الاجارة والاطلاق (قوله فعلى صاحب الارض)
 أى فيما إذا كانت الارض من عند أحدهما والبذر من الآخر وحصل العمل منهما (قوله لئلا ي
 من ان المراد بكافه ما فى العمل تمامه ما فى صدورهما لا تساوياً بينهما فيه (قوله فلا يعمل
 القدرع) أى اذا انضم لعمله شئ مما سيذكره بقوله كان له الخ فهو كالتقييد لاطلاقه هنا والا كان
 له اجر مثله (قوله المنفرد بها الآخر) بأن كانت الارض فقط لأحدهما ولا لآخر البذر والبقر والعمل
 أو كان البقر من عند أحدهما فقط ولا لآخر الارض والبذر والعمل (قوله فإن كانت من عند العامل)
 أى بأن كانت الامور المذكورة وهى الارض والبقر من عند العامل بأن كان البذر فقط من عند
 أحدهما ولا لآخر الارض والبقر والعمل (قوله فانما عليه) أى على العامل وقوله له أى للشريك
 الفرج للبذر (قوله بذر مع عمل) قال ابن غازى فرض الكلام مع العامل معن من قوله مع عمل
 (قوله أى عمله) اشار الى ان التنوين فى عمل عوض عن المضاف اليه (قوله لمقابلة الارض بجزء
 من البذر) صوابه لمقابلة البذر جزء من الارض انتهى بن (قوله واعترض الخ) حاصله أن المصنف
 ذكر انهما ان فسدت فان كان العمل منهما فالزراع بينهما وتزاد اخره وان كان العمل من أحدهما
 فان خرج من يده شئ آخر كارض أو بذر فالزراع له ويلزمه الاجرة والبذر وان لم يخرج من يده شئ
 كان الزرع لغيره وله اجرة مثله وهذا لا يوافق قولاً من الاقوال الستة المنصوصة فى فساد المزارعة وقد
 ذكر الشارح أن كلام المصنف موافق للقول السادس المرتضى وانظره فانك عند التأمل لا تجد
 موافقة واضحة لظاهر ذلك (قوله الثالث انه لم يجمع له شيان من ثلاثة أشياء الخ) أى فاذا كان الشريك
 ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان من الثلاثة المذكورة وانفرد كل واحد بشئ منها كان الزرع
 بينهم اثلاثاً وان اجتمع لواحد منهم شيان دون أصحابه كان الزرع له دونهم (قوله والسادس الخ) قد
 نظم ابن غازى هذه الاقوال الستة بقوله

الزراع للعامل أو للبذر * فى فساد أولى الخبر

او من له حرفان من احدى الكلام * عاب وعاش ناعب لمن فهم

والمراد بالخبر هنا الذى يعطى ارضه بالخروج منها والعينان للعمل والالتفات للارض والبيان للبذر
 والثالث ان لثبيران فقوله عاب اشارة للقول السادس وعاش للقول الثالث وناعب اشارة للقول الرابع
 (قوله وانفرد) كل واحد بشئ منها هذه الصورة مما يخالف فيها كلام المصنف والقول السادس
 فانه على كلام المصنف ليس للعامل فى هذه الاجرة مثله وبهذا يظهر لك عدم صحة جواب الشارح
 وذلك لان المصنف قال وان فسدت وتكافى عملاً فينبغي ما قال الشارح فان لم يكن لأحدهما الا مجرد
 العمل فلا شئ له من الزرع وانما له اجرة مثله

* (باب الوكالة)

(قوله بمعنى التوكيل) أى لان الصحة متمثلة بالفعل لانها حكم شرعى وهو انما يتعلق بالافعال (قوله
 وهو المحل) أى الموكل فيه (قوله أى انما تصح الخ) اخذ المحرم من كون المتدافع مضافاً للمعرف
 بلام الجنس وقد صرح اهل المعاني بان المعرفة بها اذا أخبر عنه نظراً فإذا المحرم كالكرم فى العرب
 والائمة من قريش (قوله وهو) أى ما يقبل النيابة شرعاً ما لا يتعين الخ (قوله انهما) أى النيابة
 والوكالة وقوله تساو بان أى فى المحل (قوله وقيل النيابة اعم) أى من الوكالة أى باعتبار المحل
 لا باعتبار المفهوم (قوله فيما اذولى الميا كم امير او قاضيا) أى فالولى المذ كور نائب عن ولاء
 وليس وكلاء عنه واعلم ان القول بسنن النيابة لا وكالة لابن رشد وعياض كما نقله ابن عرفة عنهما

من جعلها نيابة الأمام وكالة والقول بأن النيابة اسم وان نيابة الأمام غير وكالة لغيرهما من أهل
المذهب اهـ واعلم ان المراد بالنيابة في كلام المصنف الفعل عن الغير فقابل النيابة ما يقبل فعل الغير
عنه والمراد بالوكالة التوكيل فهم متغيران في المفهوم وان تساوى بالاحالة على القول الأول لانهما
مترادفان اذ التساوى في المحل لا يقتضي الترادف وهذا يندفع ما يقال انه على التساوى يصل كلام
المصنف لقولنا صحة الوكالة في قابل الوكالة ولقولنا صحة النيابة في قابل النيابة وهذا معنى غير صحيح
اذ هو حالة لا شيء على نفسه (قوله وحكمه الجواز) اى وانما لم يعبر به بدل الصحة لئلا يكون مفهومه عدم
الصحة صريحا فمالم يستوف الشروط لانه لا يلزم من عدم الجواز البطلان وما كان غير صحيح فهو باطل
(قوله وقد يعرض لها غيره) اى بحسب متعلقها كالوكالة على قضاء دين لا يتوصل اليه الا بها
وكالوكالة على الصدقة وعلى البيع المهرام والمكروه ونحو ذلك (قوله من عقد) اى فيجوز ان يوكل
من يعقد منه عقدا كبيع او اجارة الخ وفي حـ خلاف فيما اذا اشترى الوكيل ما امر به موكله
وادعى انه اشتراه لنفسه وصدر بالقول بانه يقبل قوله بيمين وسأنى هذه المسئلة للشارح في آخر الباب
(قوله ويباع فاسد) اى معرض للفساد اى الفسخ كالمصدر من عبد او من صبي مميز ومن سفيه
فلا يسيدان يوكل في فسخه وكذلك ولي الصغير والسفيه واما المتعمم فسفحه فهو مفسوخ في نفسه فلا
يحتاج لو كبل يفسخه (قوله ويدخل فيه) اى في الفسخ الطلاق بناء على ان المراد بالفسخ مطلق
المحل وفي شب ان الطلاق داخل في العقد وقوله ويدخل فيه الطلاق اى فيصح ان يوكل الرجل من
يطلق عنه زوجته وان يحبض مثل لان النهى عنه عارض (قوله وكذا قضاءه) اى وكذا اله ان يوكل
في قضاء دين عليه (قوله او ولي فله ان يوكل شخصه على القتل كما ان للعاكم ان يوكل على الحد والتعزير
وكذا في قتل الحرابة والردة (قوله او سيد) اى في عبده اذا تزوج بملكه (قوله فيما يجوز) اى للزوج
عقوبة الزوجة عليه كترك الصلاة (قوله وحوالة) زاد ابن شلس وابن الحاجب التوكيل في الحماله
وفسر ذلك ابن هارون بأن يوكله على ان يتكفل لفلان بجماعى فلان وقد كان التزلب الدين الذى
على فلان أن يأتبه ككفيل به عنه وزاد بعضهم الوظيفة كاذان وامامة وقراءة بمكان مخصوص فيجوز
النيابة فيها حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم انه اذا شرط الواقف عدمها لم يكن المعلوم
للأصلى تركه ولا للنائب لعدم تقررره في الوظيفة أصالة وان لم يشترط الواقف عدم النيابة فالمعلوم
لصاحب الوظيفة المقر رفها وهو مع النائب على ما ترضى عليه من قليل او كثير كانت الاستنابة
لضرورة او لا كما قاله المنوفي واختاره بن وعج وهو أسهل الاقوال وقال القرافى ان كانت
الاستنابة لضرورة فكذلك والا فلا شيء للنائب ولا للذوب عنه من المعلوم (قوله او وكل من يجمع عنه)
اى لان كلامه في بيان ما تصح فيه الوكالة وان كره كما في هذا الا في بيان ما تجوز فيه وهذا التصوير
الثاني في الحقيقة استنابة لانابة كما قال فيما تقدم ومنع استنابة صحيح في فرض والا كره (قوله
وكذا في هبة الخ) اى وكذا تصح الوكالة في هبة الخ (قوله وواحد) هذا مستأنف اى ويوكل
واحد او عطف على الوكالة باعتبار المعنى اى انما تصح الوكالة في قابل النيابة وانما يصح واحد
اى وكالة واحد في خصوصية قبل الشرع فيها والمراد واحد معين فلا يصح توكل غير معين فاذا كان
الحق لاثنتين فالا من حضر منّا خاص فليس له ما ذلك لانه كتوكيل اكثر من واحد واذا خاص
الواحد في قضية ثم انقضت واراد الدخول في اخرى والوكالة مبهمه فله ذلك بالقرب وليس له ذلك فيما
طال نحو الستة اشهر واما اذا اتصل الخصام فبإرفاقه التكلم عنه وان طال الامرافه ابن الناطم وذكر
ح انه ليس في الوكالة اعتذار بل اذا ثبت فعلها وقيل لا بد منه (له فو وان كره المتعمم) اى

فوكيل ذلك الواحد (قوله الاله يادة) اي بين الوكيل والمحتم ان يونس في السدونة قال ابن
القاسم ولله امران يوكل من يطلب شفيعه او يخاصمه عنه خصمه وان لم ير من بذلك المحتم الا ان يوكل
عليه عدو له فلا يجوز انتهى (قوله كباقي) اي في قوله ولاحد الوكيلين الا استبداداي
الاستقلال بالبيع والشرا والاطلاق الا لشرط عدم الاستبداد (قوله لان قاعد الموكل)
الاولى لان قاعد المحتم خصمه (قوله عندها كم) هذه والنص كافي في معاصي عن ابن القاسم
فالمقاعدة عند غير المحتم لا تعتبر (قوله كالثلاث) الاولى حذف المكاف لعلم ما زاد على الثلاث
منها بطريق الاولى وظاهره التقييد بالثلاث فأكثر عليه فله ان يوكل في أقل منها وهو مقتضى كلام
المتعلي وهو خلاف ما في المقدمات اذ مقتضى ما فيها ان المرتين كالثلاث على المشهور في المذهب
انظرناها في المواق (قوله الالعذر) اي طرأ له بعد ان قاعد خصمه ثلاثا فله ان يوكل ويكون ذلك
الوكيل على جهة موكله ويحدث من المحبة ما شاء وما كان اقامه الذي لم يوكل من بيعة او جهة قبل وكالة
صاحبه فهي جائزة على الوكيل اه بن (قوله ومرا العذر الموحف) اي بعد ان قاعد خصمه
ثلاثا (قوله لان سلف غير موجب) اي فلا يكون عذر يبيع له التوكيل بل يتعين ان يخاصمه
بنفسه ويحدث في بيئته الا ان يرضى خصمه بتوكيله (قوله يعني ان الموكل) الاولى يعني ان
المحتم (قوله اوار به مرضا خفيا الخ) اي وامالو كان مرضه ظاهرا فانه يستدق بغير عين
(قوله فان حلف) اي كان له ان يوكل بخواب الشرط محذوف وقوله والا فليس الخ اي وان
لا يحلف فليس له توكيل فقد حذف فعل الشرط (قوله ولا له حينئذ) اي حين اذا قاعد المحتم ثلاثا
وقوله الاله مذكر اي كمرض او سفرا ونذرا واعتكاف دخل وقته فله عزل نفسه حينئذ (قوله ومعهوم
حينئذ) اي كما ان معهومه ار الوكالة لو كانت في غير خصام فلم يوكل عزله وله عزل نفسه (قوله
وكذلك للموكل عزله قبل ذلك اي واذا عزله موكله كان المحتم ان يوكله كما صرح به ابن عامر بقوله
ومن له موكل وعزله * محتمه اشاء ان يوكله

ونحوه في تبصرة ابن فرحون لسكن زاذي شرحه على ابن المحاسب انه ينبغي انه لا يمكن من الوكالة
لانه صار كعدوه اه ونحوه للبرزلي بحسب اه بن قتيبة اذا فعل الوكيل شيئا بعد عزله كان فعله
مردودا ان اشهد الموكل بعزله ولم يقر الموكل في اعلام الوكيل انه عزله حيث كان الاعلام مما كالا
يشترط اشتهاار العزل عندنا كم كما قال شيخنا خلافا لما في عقب فان اعتل شرط من هذين الشرطين
لم ينفعه عزله وعصى فعله بعد عزله حين اقراره بشرطه الا في المصنف وهو كونه مفوضا وهذا كله
بناء على انه ينعزل بعزله وان لم يعلم ما على انه لا ينبغي بعزله الا اذا علم فلا ينعزل قبله ولو اشهد به
واشهره عندنا كم (قوله اي ليس للوكيل الاقرار عن موكله) فان اقر بشئ لم يلزم الموكل ما اقر به
ويكون الوكيل كشاهد (قوله عند فقد الوكالة) اي الخاصة (قوله ويلزمه) اي الموكل
ما اقر به الوكيل وقوله فيهما اي فيما اذا واكله وكالة مفوضة او خاصة وجعل له الاقرار عند عقد
الوكالة (قوله وكان الاقرار من نوع المخصوصة) اي كان يوكله في دين فيقر بتأخيرها او بقبض
بعضه او ابراءه من بعضه لان وكل على بيع داره منه فيقر له بدين على الموكل او بتلافه ودينه له
(قوله اي المحتم الموكل) اي وهو من عليه الدين مثلا (قوله اي له ان يلجئ الخ) اي بان يقول
احد المحتمين لصاحبه الذي وكل له وصحى لا أتعامل في الخاصة مع وكيلك حتى تجعل له الاقرار
(قوله اقره عني بالف) اي لزيدا واعترف بهاله وكذا ابر فلانا من جقي الذي عليه فانه ابراه من
الموكل كما ذكره ابن عبد البر في الكافي ثم ان قوله ان قال الخ ليس نص المازري صريح في ذلك وانما

المحقق المصنف فهم ابن شاس له ونصه لو قال لو كيلة اقرعني الغلاف بالغديرهم فهو بهذا القول كالنظر
 بالالف قاله انما يرى فاستدركه من نص بعض الاصحاب (قوله لافي كمين) اعلم ان الفعل الذي
 طاب به الشارع من الشئ من ثلاثة اقسام الاول ما كان مشتملا على مصلحة منظور فيها لمخصوص
 المصالح فلهذا لا يتحمل مصلحة الاباء المباشرة وتنتج فيه النيابة قطعاً وذلك كاليمين والايمان والصلاة
 والصيام والنكاح بمعنى الوطء ونحوه فان مصلحة اليمين الدلالة على صدق المدعى وذلك غير حاصل
 بخلاف غيره ولذلك قيل ليس في السنة ان يحلف احد ويستحق غيره ومصلحة الايمان الاجلال
 والتعظيم واظهار العبودية لله وانما يتحمل من جهة الفاعل وكذلك الصيام والصلاة وصحة النكاح
 بمعنى الوطء لا الخفاف وتحصيل ولد ينسب اليه وذلك لا يحصل بفعل غيره بخلاف النكاح بمعنى العقد
 فان مصلحة تحقيق سبب الاباحة وهو يتحقق بفعل الوكيل كتحقيقه بفعل الموكل الثاني ما كان
 مشتملاً على مصلحة منظور فيها لذات الفعل من حيث هو وهذا لا يتوقف حصول مصلحة على
 المباشرة وحيداً فتصح فيه النيابة قطعاً وذلك كداله واري والودائع والمصوبات لاهلها وقضاء
 الدين وتفريق الزكاة ونحوها فان مصلحة هذه الاشياء مال الحقوق لاهلها وذلك فيما يحصل
 بفعل المكلف لها وغيره فيبرأ الماء ويربها بفعل الغير وان لم يشتر الثالث ما كان مشتملاً على مصلحة
 منظور فيها لجهة الفعل ولجهة الفاعل فهو متردد بينهما واختلف العلماء في هذا بابها لمحق وذلك
 كما يجب فانه عبادته معها اتفاق مال خالك ومن وافقه رأوا ان مصلحة تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم
 شأنها اثره في تلك البقاع واظهار الانقياد وهذا امر مطلوب من كل قادر فاذا فعله انسان عنه فانت
 المصلحة التي طابها الشارع عنه ورأوا ان اتفاق المال فيه امر عارض بدليل المكي فانه يحج بالمال
 فقد احمقوا بالقسم الاول لان هذه المصالح لا يتحمل بفعل الغير عنه ولذا كان لا يسهط الغرض ممن حج
 عنه وله اجر النفقة والدعاء والشاقي وغيره رأوا ان المصلحة فيه الثمرة المالية التي لا ينفك عنها
 غالباً ما تحمقوا بالقسم الثاني انظر بن (قوله لانها تنفذ صدق الخالف) اي وصدق الوكيل
 بها لا يدل على صدق موكله (قوله وادخلت بكاف الوضوء) وذلك لان المصلحة التي اشتملت
 عليها هذه الافعال الخضوع والخشوع واجلال الرب واظهار العبودية له ولا يلزم من خضوع
 الوكيل خضوع الموكل واذا فعلها غيره فانت المصلحة التي طابها الشارع من كل مكاتب (قوله
 وادخل بكاف التثليل) اي في قوله كطهار لانه مثار للعصية (قوله والظاهر) اي خلافاً للشيخ
 احمد الزرقاني من انها لا تعلق لانه توكل على معصية ومحل الخلاف اذا قال الموكل للوكيل وكنتك
 على ان تطلقها في الجيوش فطلقها فيسه كما قال الشارح راما لو وكله على طلاقها فطلقها الوكيل وهي
 حائض كان الطلاق لازماً اتفاقاً (قوله بئسما يدل عرفاً الخ) من العرف في الوكالة الوكالة بالعادة
 كما اذا كان ربيع بن اخ واخت وكان الاخ يتولى كراهه وقبضه سنين متعاقبة فالتقول قوله انه دفع
 لاخته ما يخصها في الكراهة قال ابن ناجي عن بعض شيوخه لانه وكيلاً بالعادة وتصرف الرجل في مال
 امرأته محمول على الوكالة حتى ثبت التمدى قاله مالك ان طرح والمواقيح بن (قوله واشاره اخرس)
 اي لامن غاطق (قوله لا يجزى وكنتك) اي وانت وكيلى ونحوهما من كل ما لهم فيها الموكل عليه
 فاذا قال وكنتك كانت الوكالة باطلا بخلاف انت وصى فانها صحيحة وتعم كل شئ وهذا قول ابن بشير
 وقيل انها وكالة صحيحة وتعم كل شئ وهو قول ابن يونس وابن رشد في المقدمات قال وهو قولهم في الوكالة
 ان نصرت طالت وان طالت قصرت قال ابو الحسن وفرق ابن شاس بينهما بين الوصية اي اذا قال
 فلان وصى فانه يم بوجهين احدهما العادة قال لانها تقتضي عند اطلاق لفظ الوصية التصرف

في كل الاشياء ولا تقتضيه في الوكالة ويرجع الى اللفظ وهو محتمل الثاني ان الموكل مهى لتصرف فلا بد
 ان يبقى لنفسه شيئا يفترق عن ماله الباقي والوصى لتصرفه الا بعد الموت فلا يفترق ولتقرير اه بن
 (قوله لانه لا يدل عرفا على شيء) اي وان دل على الوكالة لغة (قوله فيمضي النظر) أي وهو ما فيه
 غلبة المال وقوله لا غيره أي وهو ما ليس فيه غلبة للمال كالعتق والهبة والسدقة لثواب
 الآخرة (قوله الا ان يقول وغير النظر) اي الا ان يقول الموكل له امضيت فملك النظر وغير النظر
 وقوله فيمضي اي غير النظر ان وقع وان كان لا يجوز لا وكيل فعله ابتداء (قوله ما ليس بمعصية)
 اي لان الوكالة على المعصية باطله كما مر وقوله ولا تذبذبا ان كان يبيع ما يساوي مائة بمائة سبق
 والمحاصل ان المراد بغير النظر الذي لا يجوز لا وكيل فعله ابتداء ويمضي بعد وقوعه ما ليس فيه
 غلبة للمال لاما كان معصية اذ سفلها والا ناقض ما مر من عدم صحة الوكالة في المعصية (قوله الا
 الطلاق الصواب) انه استثناء من مقدر بعد قوله وغير النظر والاصل الا ان يقول وغير النظر فيمضي
 النظر وغيره الا الطلاق الخ بخلاف لفظها كلام تت من انه مستثنى من قوله فيمضي النظر ونحوه لابن
 راشد وابن فرحون ورد ح بان قوله بعد الا ان يقول وغير النظر يقتضي انه اذا ذكر هذا القول
 لا تكون مستثناة وانما ساقطى وهو خلاف ما قاله ابن عبد السلام اه بن (قوله ويبيع عبده
 القائم باموره) أي أو التاجر وأولى عتقه فلا يمضي شيء من هذه الامور الاربع المتثناة في كلام المصنف
 ولو قال له وكلتك وكالة مفوضة وامضيت فملك النظر وغير النظر (قوله من يبيع سلة) اي بان يقول
 وكلتك على بيع داري الفلانية او هذه اود ابني الفلانية او هذه اوتزوج ببنتي فلانة او طلاق زوجتي
 فلانة او هذه وكل هذه امثلة لتعيين الموكل عليه بالنص (قوله وتخصص أي ما يدل) اشار الشارح
 الى ان خصمير تخصص من راجع لما يدل على الوكالة عرفا وما كان ما يدل عليها عرفا ولفظا وغيره
 والذي يقبل التخصص والتقييد انما هو اللفظ قال الشارح اي اللفظ الخ وحاصله ان لفظ الموكل
 اذا كان عاما فانه يتخصص بالعرف وان كان مطلقا فانه يتقيده ايضا بقوله وتخصص اي اذا
 كان عاما وقوله وتقيده اي اذا كان مطلقا وقد تقدم في باب اليمين ان العام لفظ يستغرق الصالح له
 من غير حصر وان المطلق هو اللفظ الدال على المساهية بلا قيد وهذا خاص بغير الغرض اليه وهو من
 عين له الموكل فيه (قوله تخصص ببعض انواعها) الاولى تخصصها ببعض انواعها اي قصرها على
 بعض انواعها كالحجر مثلا وذلك لان تخصيص العام قصره على بعض افراد (قوله لا يتجاوز
 ما خصه) أي لا يتجاوز ما وكيل الموكل عليه الذي خصه العرف او قيده اي خصص داله او قيده
 ثم ان قول المصنف فلا يرد ثمة للتخصص والتقييد وحيث قد فهمت تكرار ما في قوله اولا وتخصص
 الخ كذا اقرر شيخنا وكان الاولى للشارح ان يقول ان لا يتجاوز الوكيل ما وكل عليه سواء كان معينا
 بالنص او مخصصا رقيقا بداله بالعرف لاجل الاستثناء بعد في قوله الا اذا وكل على بيع الخ فانه
 مستثنى مما اذا كان الموكل عليه معينا بالنص لا مخصصا ولا مقيدا بالعرف فتأمل (قوله أي
 عليه طلب الثمن) اي من المشتري وقبضه منه أي وان كان مقتضى التوكيل على البيع انه لا يلزمه
 طلب الثمن ولا قبضه لان الموكل عليه انما هو البيع وجعله اللام في كلام المصنف بمعنى على ما عود
 من قول التوضيح وسلم الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه اه وهذا حيث لا عرف بعدم طلبه واللام
 يلزمه بل ليس له حيث قبض ولا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه قال التبعلي قال ابو جبران في مسائله
 ولو كانت المادة عند الناس في ازباغ ان وكيل البيع لا يقبض الثمن فان المشتري لا يبرأ بالدفع اي
 الوكيل الذي باع وانما يحتمل هذا على المادة الجارية بينهم وقوله في التوضيح وح اه بن (قوله

واشترى فله قبض المبيع وتسلمه للمشتري) أي لمن وكاه على الشراء وما قاله المصنف تبع فيه ابن
شاس وابن المحاسب وقوله ابن عبد السلام وابن هارون وقال ابن عرفة مقتضى المذهب التفصيل
فثبت يجب عليه دفع الثمن يجب عليه قبض المبيع وحيث لم يجب عليه الدفع لم يجب عليه القبض
والذي يجب عليه دفع الثمن هو من لم يصرح بالبراءة كما يأتي ومحصله ان الوكيل اذا اشترى وصرح
بالبراءة بان قال وينفذ الموكل دوني لم يكن له قبض الثمن لانه لا يطالب بالثمن وراشترى ولم يصرح
بالبراءة وجب عليه قبض الثمن لانه هو المطالب بالثمن (قوله وله رد المعيب) اللام بمعنى على أي
يجب على الوكيل ان يرد المعيب اذا كان لا يعلم بالمعيب حال شرائه والا لزمه هو الا ان يشاء الموكل اخذه
فله ذلك او يقل العيب والشراء فرصة فيلزم الموكل كما يأتي وظاهره انه يجب الرد على الوكيل حيث
لم يعلم بالمعيب سواء كان من العيوب الخفية كالسرقة او كان من الظاهرة وهو كذلك ما لم يكن ظاهرا
بحيث لا يخفى حتى على غير المتأمل والا فلا رد له به ويلزم الوكيل ههنا والمعتد كما قال شيخنا خلافا
لساق عني عن المتعني (قوله فان عينه فلا رد لوكيله) أي ويخير الموكل امان يقبل له او يرده
على بائنه (قوله والا فله الرد) أي فيجوز له ان يرد كما يجوز له ان يقبل (قوله اشترى له موكله
او باعه له) والمطالبة بالثمن في الاولى البائع الاجنبي وفي الثانية موكله (قوله وبمعن) أي
وطواب بمعن اشترى او وكاه او باعه له والمطالبة به في الاولى موكله وفي الثانية الاجنبي عكس ما قبله
(قوله ما لم يصرح بالبراءة) أي وما لم يكن العرف عدم طلبه بهما والاعمال به كالم (قوله لا اتولى
ذلك) أي نقدا الثمن او دفع الثمن بل يتولاه الموكل دوني (قوله لم يطالب) أي لا يثمن ولا يثمن (قوله
وشبهه في مفهوم لم يصرح) أي وهو ما اذا صرح بالبراءة (قوله اتبعه كذا) أي بما ساءه وقوله
اولى اشترى منك كذا أي بمانته مثلا فرضي صاحب السلعة (قوله لا اشترى منك الخ) الفرق بين
هذه وما قبلها انه في هذه اسند الشراء لنفسه وما قبلها اسنده لغيره (قوله ولا اشترى له منك) أي
فزيادته لا تخبره عن كونه وكذا لو نص المصنف على هذه لفهمت صورته بالاولى (قوله ما لم يقرر
المرسل الخ) فيه نظر والمواب كما في بن انه اذا اقر المرسل بانه ارسله كان البائع غريمان فيتبع
ايهما شاء كما نقله في التوضيح وح الا ان يحلف المرسل انه دفع الثمن للمرسل فانه يبرأ او يتبع الرسول
كما في ابن عرفة (قوله وطواب الوكيل بالعهد) أي طواب الوكيل على البيع بالعهد أي طاب له
المشتري بهما فاذا باع الوكيل سلعة وظاهرها يجب احوصل فيها استعقاق رجوع المشتري على الوكيل
(قوله ما لم يعلم انه وكيل) أي كالمه ساراي وما لم يحلف الوكيل انه كان وكيل في البيع كما نقله المواق
من المرونة معتزله اطلاق المصنف (قوله الا ان يكون مفوضا) أي فان كان مفوضا كان له
الرجوع عليه وعلى الموكل فيصير له غريمان يتبع ايهما شاء كالشريك المفوض والمقارض والحاصل
ان الوكيل ان كان غير مفوض فانه يطالب بالعهدة ما لم يحلف او يرد المشتري انه وكيل والا كان
المطالب بها الموكل وان كان مفوضا كان للمشتري الرجوع عليه لافرق بين عدم علم المشتري انه
وكيل او علم انه وكيل فقط او علم انه وكيل مفوض وفي المفوض يصير للمشتري غريمان كما علمت (قوله
في التوكيل المطلق لبيع او شراء) المراد باطلاقه هدم ذكر نوع الثمن او جنسه عنده وقوله نقدا بالبدل
أي التي وقع بها البيع والشراء ووقع التوكيل فيها وفي غيرها (قوله ولا تقي به) قال ابن عاشر
هذا لا يندرج في قوله وتخصصه وتقي به بالعرف فاذا جرى العرف بقهر الدابة على الحمار وقلت لرجل
اشترى دابة فلا يشتري الامار اثم اذا كانت افرادا لم يمتغايرة فلا يشتري الا لا تقيك فاللائق اخص
بما قبله وهو معتبر في كل فرد بخصوصه (قوله الا ان يسمى الثمن) هذا استثناء من مفهوم لا تقي به

اى لا يفسر لاثني الا ان يسمى الثمن فان سحاه ففي جواز شرائه وعدم جوازه تردد قال التردد انما هو في شراء
 خبر الملائق مع التسمية (قوله فتدرد) كان الاولى ان يقول تأييد لان الخلاف لغيرهما في فهمها
 (قوله وغير المثل الخ) فاذا وكله على بيع سلعة فلا بد من بيعها بثلث ما ابا قبل منه فاذا وكله على
 شراء سلعة فلا بد من شرائها بثلث الثمن لباكثر ويحل تعين ثمن المثل اذا كان التوكيل على البيع
 او الشراء مطلقا اى لم يسم له ثمن فان سحاه تعين وهو لثمنه تسقط عن الوكيل النداء والشهرة
 اى النداء على البيع واشهاره للبيع قولان قال ابن بشير ولو باعه بثلث ما سحاه من غير اشهاره قولان
 احدهما مضافه والثاني ردده لان القصد طلب الزيادة وعدم القصد انظر ح (قوله بان خالف
 نقد البلد) اى بان باع بعرض او حيوان او بتقد غير متعامل به في البلد (قوله بين القبول والرد)
 اى واخذ سلعته في المسئلة الاولى ان كانت قائمة والا ضمنه فيتم بالتعديده وما ذكره من ان الوكيل اذا
 خالف فيما ذكر بخبر الموكل بين القبول والرد ظاهر لاذ كانت المخالفة لانزاع فيها وكذا اذا ادعى
 الوكيل الاذن وخالفه الموكل وادعى عدمه لان القول قول الموكل (قوله كفلوس) اى كماله وكله على
 البيع بفباع كفلوس (قوله كالقبول) اى وكالشي الثقل الثمن كالسوط فاذا باع الوكيل بقبول او سوطا
 بكفلوس لزم الموكل ذلك ولا خيار له في رد البيع وامضائه (قوله كصرف ذهب الخ) هذا تشبيه في
 تخيير الموكل (قوله لكن ان كان ما اشتراه) اى بالدرهم التى هي صرف الدنانير (قوله غير مطلقا)
 اى قبضه الوكيل ام لا واعترضه بن بابه اذ لم يقبض يلزم المحذور الذى ذكره في السلم ان اجاز من
 فسخ ما في الذمة في مؤخره وبيع الطعام قبل قبضه ان كان الذى اشتراه طعاما والصواب ان التخيير هنا
 اى فيما اذا اشترى نقدا انما هو بعد قبض الوكيل كما ان التخيير في السلم بعد قبض الوكيل المسلم فيه
 وكذا فيما تقدم وهو ما اذا باع بكفلوس او بغير نقد البلد التخيير انما هو بعد القبض وحينئذ بالتسمية
 تام (قوله ورد) اى على الوكيل واخذ ذهبه منه (قوله وليس له الاجازة) اى بل يتعين اخذ
 ذهبه والمسلم فيه سواء كان طعاما وغيره لازم للوكيل (قوله انما فيه من فسخ الدين في الدين) اى
 لانه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب الثمن في ذمته ديناً وقد فسخ ذلك في مؤخره والمسلم فيه (قوله وبيع
 الطعام قبل قبضه) انما لزم ذلك لان الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المخالفة لتفقد الموكل فاذا
 رضى الموكل بذلك فكان الوكيل باعه الطعام قبل قبضه من المسلم اليه (قوله هو الشأن) اى عادة
 الناس اى بان كانت عادة الناس شراء تلك السلعة الموكل على شرائها بالدرهم او سلم الدراهم فيها
 (قوله او كان نظرا) اى او كان صرف الدنانير بالدرهم فيه مصلحة للموكل ولعل المصنف ترك ذلك
 لوضوحه والانه موضح به في المدونة (قوله وبخالفته مشترى الخ) فاذا قال الموكل لو كبله اشترى
 سلعة كذا ولا تباع الا في السوق الغلاني ولا تباع الا في الزمن الغلاني فخالف خبر الموكل ان شاء
 اجازة له وان شاء رده وظاهره ثبوت الخيار للموكل سواء كانت الاغراض تختلف بازمان والسوق
 او لا واستقر به ابن عرفة وقال ابن شاس لا يخير اذا خالف سوقا وزمانا عين الا اذا كانت تختلف بهما
 الاغراض (قوله بفتح الراء) اى ويصح كسرها ايضا فاذا قال لا تباع هذه السلعة الا من فلان فلا
 يبيع من غيره فان باع غيره خسر الموكل انتهى بن (قوله او يبيعه باقل) اى وبخالفته في بيعه باقل
 في مقدرة وهي للتسمية اى وبخالفته بسبب بيعه لان المخالفة بسببه لافيه (قوله او اشترائه باكثر)
 اى وبخالفته في اشترائه باكثر اى بسبب اشترائه باكثر اى بزيادة وفي صداقة بكونها كثيرة
 او بسيرة فان كانت كثيرة فالتخيير وان كان بسيرة فلا خيار والى ذلك اشار بقوله كثيرا فاذا الحكم
 بالنطوق والمفهوم (قوله الا كدينارين الخ) تقريره على ان الاستثناء خاص باشترائه باكثر نحو في

ابن غازي قال ح وهو الذي مشى عليه عبد الحق وابن يونس والشمسي والمتطبي وصاحب الجواهر
وامامان باحاً باقل مما تمام له الاثرو لو يسير الم يلزم الا مر ذلك ويخبر ان تسي بن (قوله والكاف)
استقصائية) اي لان الزيادة اليسيرة نصف العشر فاقبل وما زاد عليه فهو كبير (قوله وثلاثة في
ستين) اي واربعة في ثمانين وواحد في عشرين اي ونصف واحد في عشرة وربع واحد في خمسة
(قوله وهي الصواب) اي لان القصد بيان المفهوم لا الاستثناء لان ما قبل الا لا يشمل ما بعدها
حتى يصح الاستثناء (قوله الان تجعل الخ) اي ويجعل الاستثناء قطعاً (قوله وصدق اوكيل
بيمين في دفعهما للبائع من ماله) اي وحينئذ يرجع بهما على الموكل ومحل حلف للوكيل اذ لم يصدق
الموكل على دفعهما والا فلا يمين واذا صدقه الموكل في دفعهما وطال الزمان واذا على الموكل دفعهما
للوكيل فقال بن الظاهر انه يجري على حكم من ادعى دفع دين عليه لربه فيجرب فيه الخلاف المذكور
في ذلك فقبيل لا يصدق الا بينة ولو طال الزمان وقبل ان طال الزمان كعشرين سنة صدق ولا عبرة
بوجود الوثائق بيد المذمى والمعتد الاول كما قاله شيخنا العدوي وحاصل المسئلة انه اذا وكله على شراء
سلعة وعين له الثمن فادعى الوكيل انه زاد في الثمن زيادة يسيرة دفعها من ماله وطلب الرجوع على
الموكل بثلث الزيادة فانه يصدق ومن سكوته عن الطلب بثلث الزيادة سوا ادعى دفعها من ماله قبل
ان يسلم السلعة للموكل او بعد ان سلمها فان طال زمن سكوته عن الطلب بها فلا تقبل دعواه
ومحل حلفه عند عدم الطول مالم يصدق الموكل والا فلا يمين عليه واذا صدقه وطال الزمان واذا
دفعها له جرى على حكم من ادعى دفع دين عليه (قوله بل وان سلم) اي الوكيل السلعة للموكل
(قوله عن طامهما) اي من الموكل (قوله الدفع) اي دفع الدينارين الزائدين (قوله شرع يمين
انه) اي الموكل اذ اراد المبيع على اوكيل ليرد الوكيل المبيع بل البيع لازم له (قوله وجبت الخ)
يحتمل انها شرطية فالفعل في محل جزم والجزم بها بدون ما قبل ويحتمل ان تكون ظرفية معاملة لازم
وهو الاحسن وتكون ظرف زمان (قوله او نحو ذلك الخ) اي كلما صرف الوكيل الدينارين بدراهم
واشترى بهما نقداً او سلعة في عرض او طعام وكالو وكله على شراء عدد من كتياب بصفة معينة بخم
معين فابتاع منها واحداً بالثمن كله (قوله لزمه) اي الوكيل ما لا شئ تراه اي ولو كانت مخالفة
خطأ لغيره (قوله الا ان يكون له فيه خيار الخ) اي ان محل لزوم المبيع للوكيل الذي خالف
في اشتراؤه اذا كان اشتراؤه على البت او على الخيار للبائع وامضى البائع المبيع واما لو اشتراه الوكيل
على خيار له ولم ينقض زمنه فانه لا يلزمه وله رده على بائعه فان كان الخيار لكل من البائع والمشتري
الذي هو الوكيل واختر احدهما الردي فقد تقدم في باب الخيار ان الحق في هذه الحالة ان اختار
الردي منهما اسوله كان البائع والمشتري ولا يلزم البيع الا برضاهما معا انظر بن (قوله ان لم يرضه)
اي ان لم يرض بما خالف اليه (قوله بان كان) اي ما خالف اليه (قوله والامنع) اي والابان كان
الخالف اليه مسلماً منع الرضى به اي ان كان الموكل دفع الثمن للوكيل ليسلمه لمسا فيه من فسخ الدين
في الدين ويريد اذا كان المسلم فيه طعاماً يبيع الطعام قبل قبضه واما اذا لم يحصل بدفعه له كان له الرضى
به (قوله مع علمه به) اي والام يلزمه وله الرد كما مر في كلام المصنف وقوله مع علمه به اي او كان ظاهراً
لا يخفى حتى على غير المتأمل (قوله يغفر مثله) اي اذا كانت لغير من لا يرضى به خدمتها (قوله
وهو فرصة) حال من البهيير في قوله الا ان يقل الخ (قوله كدابة الخ) اي وتجارية لخدمة من لا يرضى
به خدمتها وهي رخصة (قوله لغير ذي هيئة واما شراء دابة مقطوعة الذنب لذي هيئة فلا تلزم ولو
رخصة وكنداجارية عوراء لخدمة من يرضى به خدمتها لكون العيب غير قابل لان القليل ما يغفر

مثله عادة بالنظر لما اشترى له وان اشترى له (قوله بانقص مما سمي له) اي ولو يسيرا (قوله والامضاء) اي وبأخذ النسخ الذي باع به (قوله وقيمتها) اي واخذ قيمتها من الوكيل (قوله فاعلى) اي من حواله السوق كتغير بدن ونحوه (قوله هذا ان لم يسم) اي اخذه قيمتها اذا فانت والمحال انه رد البيع (قوله فان سمي الثمن وفانت) اي والمحال ان الوكيل رد البيع وقوله فله اي للوكيل وقوله تغريمه اي تغريم الوكيل (قوله وهذا كله) اي ما ذكر من تخيير الموكل اذا بين الوكيل اي للمشتري انهما ملك للوكيل (قوله والا فالنقص لازم) اي وان لم يبين انهما ملك للوكيل فالبيع لازم وليس للوكيل اخذها ان كانت قائمة ونقص ما سماه ان سمي ونقصه بغير المشل ان لم يسم لازم للوكيل (قوله وكلامه هنا) اي قوله او خالف في بيع فيخير موكله (قوله وثن المثل) اي وتعين ثمن المثل (قوله لانه اعم) اي لان ما تقدم تخيير بسبب الخالفة في شيء خاص وهو ما اذا باع بأقل من ثمن المثل وهنا التخيير بسبب الخالفة في امرار عام كاليه الشارح اولاً بقوله بان باع الخ (قوله ولو كان الموكل فيه) اي في بيعه ربوي بافتعدي الوكيل وباعه ربوي مثله سواء كان الموكل امره ببيع ربوي او غيره (قوله والافسد) اي والا بان علم بالافتعدي حين الشراء فسد (قوله فيخير الموكل في اجازة البيع ورده) انما اخبر بين الامرين المذكورين مع ان الخيار في بيع الربويات بعضها ببعض مبطول له لادائمه بالنساء بناء على ان الخيار المحكمي ليس كالشرطي وهو المشهور راي ان الخيار الذي جوازه المحكم كخيار الموكل هنا بين الرضا بما فعله الوكيل ورده ليس كالخيار المدخول عليه (قوله وهو مبطول له) اي لانه يؤدي للنساء (قوله الا ان يلتزم الوكيل الزائد) قد استعمل المصنف الزائد في حقيقته ومجازه وهو بيعه بأقل اذ هو نقص في المعنى او هو من باب الاكتفا وهو الاولى فكأنه قال الا ان يلتزم الوكيل الزائد والنقص على حد سرايل تقيكم الحمراى والبرد فيمنع بقل كلامه على البيع والشراء قاله عقب وقد يقال المراد الا ان يلتزم الزائد على ما سمي له وعلى ما باع به (قوله وأولى المشتري) انظر هل التزام الاجنبى كذلك ام لا لان فيه منة بخلاف الوكيل لانه لما تعدى كان ما يتزعمه لازماله (قوله فان التزعه فلاحيار) اي فان التزم الوكيل ما زاده من الثمن على ما سماه له موكله في مسألة الشراء والتزم الزائد على ما باع به حيث باع بانقص مما سماه له موكله فلاحيار للوكيل فالاول كماله وكاه على شراء سلعة بمائة فاشترى بها ثمانية عشر والتزم الوكيل الخمسة الزائدة على ما سمي له والثاني وهو ما اذا التزم الوكيل الزائد على ما باع به كماله وكاه على بيع سلعة وسمى له الثمن عشرين فباعها بثمانية عشر والتزم الوكيل او المشتري الخمسة الزائدة على ما باع به المكمل لما سماه له (قوله ونقدها) الواو بمعنى ثم التي للترتيب (قوله فلاحيار للوكيل اي لان الذى له حصه من الثمن انما هو الاجل وهو منتفها هنا لما علمت ان المراد بقوله في الذمة ان يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التأجيل (قوله وعكسه) بالرفع مبتدا خبره محذوف تقديره كذلك او بالنصب عطفا على اشتريتها اي اوقال عكسه لانه هنا فيه معنى الجملة فيصح ان يعمل فيه القول (قوله عاينه) اي على الثمن (قوله لتعلق غرضه بالبيع) اي ويقبل قوله في غرضه كما في عقب فاذا قال الموكل في الاول انما شرطت الشراء بهذه المائة لان غرضي انه اذا ظهر به عايب او حصل فيها استحقاق يفسخ البيع لانه ليس عندى غيرها فيقبل قوله في ان غرضه ذلك ويثبت له الخيار في رد البيع وامضاءه وكذا اذا قال انما أمرته بالشراء في الذمة خوفا من ان يستحق الثمن فيرجع البايع في المبيع وغرضي بقاءه فانه يقبل قوله في غرضه ويثبت له الخيار في امضاء البيع ورده (قوله اوقال اشتريته) اي صفقتها كذا فاشترى به اثنين اي فلاحيار للوكيل وبأخذ الاثنين

فان تلقنا كان ضمانهما منه والموضوع انه لم يمكن افرادهما والازم الوكيل واحدة كما لو كله قال
 ت ربما اشترى قوله فاشترى به اثنين انه لو اشترى به واحدة وعرضناهما في صفقة واحدة ان الحكم
 ليس كذلك فقد حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون لو امره بشراء تجارية بعينها او موصوفة بفن
 فاشترى به ومتاعا معهما في صفقة واحدة فالأمر بخير بين ان يرد الجميع او ياخذ التجارية بمحضها
 من الثمن (قوله على الصفقة) انى حالة كونهما على الصفقة التي عينها الموكل (قوله او احدهما)
 عطف على محذوف تقديره على الصفقة كلاهما او احدهما (قوله بأن انى البائع من يبيع احدهما
 مقردة) اى والحال انه لم يجد الصفقة المطلوبة في غيرهما (قوله والا) اى والا بان امكن افرادهما
 والحال انهما على الصفقة واشترى بهما بعد (قوله خبر في الثانية) اى انه لا يلزمه واحدة منهما
 بعينها وانما يخير في أخذ واحدة منهما بما يخصهما من الثمن (قوله وغير في الاولى) وان لم تكن واحدة
 منهما على الصفقة خير فيهما كانا بعدد او بعقدين راعى ان ما ذكره المصنف من انه اذا كان لا يمكن
 افرادهما الزما الموكل وان امكن افرادهما واشترى بهما معا بخير في قبول واحدة فقط هو الموافق لنقل
 ابن عرفة وان لم يوافق قولنا من اقوال ثلاثة ذكرها في التوضيح وحينئذ فلا يعترض بما في التوضيح
 على كلامه هنا (قوله ضمان الرهان) اى فيضم قيمته ان كان مبالغ عليه ولم تقم على
 هلاكه بينة والا فلا ضمان (قوله قبل علمك به ورضاك) ظرف لمحذوف اى ان ناف قبل علمك به
 ورضاك والا لولى حذف قوله علمك به لا غنا ما بعده عنه لان الرضى بالشئ يستلزم العلم به (قوله
 والا فالضمان منك) اى والا بان رضى الموكل بالرهن الذى أخذه الوكيل ولو حكما كعلمه به وسكوته
 ما ولو يلا فضاياه ان ناف بعد ذلك ضمان الرهان من الموكل فان لم يطل سكوته بعد علمه به وتام
 حلفه لم يرض به ورضنه الوكيل ومحمل التفصيل المذكور في الوكيل الخصوص والا فالضمان
 من الموكل مطلقا لم يرض به ورضى أم لا (قوله في بدراهم) في داخلته على محذوف كما أشار له الشارح لان
 حرف الجر لا يدخل على مثله (قوله وعكسه) اى وهو يبيع بدراهم في قوله بعد يذهب (قوله
 قولان) اى في تخيير الموكل بناء على انهما جنسان ولزوم البيع بناء على انهما جنس واحد في العرف
 والقول بالتخير نصه ابن عرفة فهو راجع كما قيل والقول باللزوم اختاره اللخمي وصححه ابن
 المحجب وتارت المدونة عليه واعتمده بن (قوله فيما اذا كانا الخ) اى محلهما فيما اذا كانا
 تعدا البدل الخ (قوله وحث الخ) اى فاذا حلف لا يشتري عبدا فلا فاعر غيره فاشترى به فانه يحث الا
 ان ينوى انه لا يشتريه بنفسه فلا يحث بشراء الوكيل وكلام المصنف في اليمين بالله او بعقبي غيرهما
 لان كان اليمين بطلاق أو عتق معين والا فلا تنفعه تلك النية عند التقاضى كما مر في باب اليمين
 في قوله الامر افعلة أو ينة أو اقرار في طلاق أو عتق فقط اى معين (قوله ويبرأ بضائع) أشار بهذا الى
 انه لا فرق بين صيغة البر والمحث فيحث بفعل الموكيل في صيغة البر ويبرأ به في صيغة المحث مثل
 فعل نفسه سواء بسواء تنبيهة قال عقب كلام المصنف واضح في شئ يحصل المقصود منه بفعل الوكيل
 أو الموكل كبيع وضرب وكذا دخول دار فيما يظهر لقبوله النيابة حيث لم يقصد الدخول بنفسه
 وهو ظاهر كلام اللغاني في صيغة البر في كدخول لافى صيغة المحث كلا أدخلنا المدار في البر بتركه
 في دخولها اه والذى في المواق وح عن ابن رشد انه لا فرق بين صيغة البر وصيغة المحث من
 ان دخول الوكيل كدخول الموكل فيبر به في صيغة المحث ويحث به في صيغة البر اه بن وقال
 العلامة الاميري حاشيته على عقب واطاها رانه لا يسلم اطلاق قبول النيابة في دخول الدار نعم ان كان
 الغرض منه التفتيش على شئ مثله فانه يقبل النيابة فيحث في حلفه لا يدخل الدار بدخول الوكيل

ويبرد خوله في خلفه لا دخلن الا ان ينوي بنفسه فيها والالم يحنث في الاولى وليبر في الثانية
(قوله) اى توكيله اشارة الى ان في الكلام حذف مضاف لان المنع حكم شرعى لا يتعلق بالذوات
واقفا يتعلق بالافعال والمراد بالذمى مطلق الكافر فهو من عموم المجاز **(قوله عن مسلم)** اى واما
توكيل الذمى لذمى فان كان على استخلاص دين له على مسلم منع لانه ربما أغلظ عليه وشق عليه
بالمحث في الطالب وان كان على غير ذلك فلا منه **(قوله)** او تقاض للدين ظاهره كالدونة تقاضاه من
مسلم او من ذمى ولكن المحق جواز توكيله على تقاض الدين من ذمى كما هو مفاد بهرام في كبرى
وشامله وظاهر المصنف انه انما يمنع توكيل الذمى للمسلم في الامور الثلاثة التي ذكرها ولا يمنع توكيله
له في غيرها كقبول نكاح ودفع هبة وبراءة ووقف وهو كذلك وينبغي كما قال والدعوى ان اذا
وقع البيع او الشراء والتقاضى المتنوع على وجه الصحة ان يكون ماضيا **(قوله)** ولورضى من
يتقاضى منه هذه المسألة مرتبطة بكلام المصنف **(قوله)** ربما أغلظ على المسلم اى الذى عليه
الدين **(قوله ومن ذلك)** اى ومن قبيل ذلك اى توكيل الذمى في التقاضى **(قوله)** وعدوى على
هدوة اى ومنع توكيل عدوى على خصامة عدوة المسلم او الكافر **(قوله)** لوعداة دينية اى
ولو كانت العداوة التي بينهما دينية اى سببها اختلاف الدين قال بن المحق تقييد العداوة هنا
بالدينوية واما منع توكيل المسلم لليهودى على خصامة النصرانى وعكسه فلم يتم تحفظ كل منها
للعداوة **(قوله)** على واحد اى على خصامة واحد منها سواء كان الموكل لذلك المسلم مسلما او كافرا
اذ لم يتوصل الكافر لخلاص حقه الا بذلك والا كره توكيله له لان فيه نوع اذلال فان تخلف حرم
واعلم ان مثل توكيل العدو توكيل من عنده لدوسه تنبيه الناس في المحصومات فلا يجوز للتقاضى
قبول وكالته على أحد كما قال ابن بابية وابن مهمل والرجل أن يخصم عن نفسه عدوة الا ان يبادر
لاذاه فيمتنع من ذلك ويقال له وكل غيرك انظر ح **(قوله)** والرضى بمخالفته الخ حاصله انه اذا امر
وكيله ان يسلم له في كذا فمخالفه وسلم له في غيره فلا يجوز للوكل الرضى بمخالفه اليه او وكيل
ان كان الموكل قد دفع الثمن لا وكيل وكان مما لا يعرف بعينه وكان اطلاع الموكل على المخالفة والرضا
بها قبيل قبض الوكيل ما خالف اليه فان كان لم يدفع له الثمن جاز الرضى بمخالفته كان المسلم فيه
طعاما او غيره بشرط ان يجعل له رأس المال الآن والامنع ولو تأخر يسير الا به يبيع دين بدين وكذا
يجوز الرضا بمخالف اليه اذ كان قد دفع اليه الثمن وكان مما يعرف بعينه ولم يفت وكذا لو اطعم على
المخالفة بعد قبض الوكيل المسلم فيه ولو قبل طول اجاله فيجوز للوكل الرضى به طه اما كان او غيره
كان الثمن المدفوع مما يعرف بعينه ام لا **(قوله)** وحب له اى وجب ذلك الطعام المسلم فيه لا وكيل
(قوله) قبل قبضه اى من المسلم اليه **(قوله)** ما لم يكن الخ هذا قيد في منع بيع الوكيل لنفسه
وحاصله ان المنع مقيده بما اذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وبما اذا لم يأت له ربه في البيع
لنفسه فان اشترى الوكيل لنفسه بعد تنهاى الرغبات او اذنه الموكل في شراؤه لنفسه جاز شراؤه
حينئذ ومثل اذنه له في شراؤه ولو اشترى بخصومة ربه لانه ما ذون له حكما **(قوله)** ومحجور عطف
على نفسه اى منع أن يبيع الوكيل لمحجور فلا يجوز ان وكل على بيع سلعة ان يبيعها لمن في حجره من
صغير او سفيه او مجنون أو رقيق **(قوله)** غير مأذون اى له في التجارة واما بيعه له فبائز كما فى
الشارح لانه من قبيل البيع لنفسه اى لان الذى يتصرف من ذكر من المجابرين والمجبرين فبائز
لنفسه **(قوله)** ان اشترى بمال المفاوضة اى واما ان اشترى شريكه بماله الخاص به فالمجوز
ولا فهو لشريك المفاوضة بل كذلك شريكه الا تحذبه عنه يمنع البيع له اذ كان الشراء بمال

الشركة والاحراز (قوله بخلاف زوجته) ذكر بعض الموثقين ان الرجل اذا اشترى زوجته شيئا بطريق الوكالة ثم طالب منها الثمن فزعمت انها دفعت له فان تعد الثمن حلفت وان لم ينفقه حلف واكمل منها ما راد العين على صاحبه اهـ شب (قوله المأفون) اى ولو حكما ككاتبه (قوله فان حابا) اى بان باع ما يساوى عشرة بنجمة وقوله وغرم الوكيل اى موكله (قوله وقت البيع) اى لا وقت قبض الموكل أو علمه (قوله اى الوكيل ومثله المبيع معه وعامل القراض وقوله من يعتق على موكله اى واما شراء الوكيل من يعتق على نفسه فقد سكت المصنف عنه لعدم النص عليه ووقع في مجلس المذاكرة انه لا يعتق عليه لانه لا يملكه سواء قلنا ان المدعي يقع فيه ابتداء للوكيل أو لا وكيلا مراعات للقول الآخر (قوله وان لم يعلم الحكم) اى وهو عتقه على الموكل (قوله واذا تنازع في العلم) بان ادعى الوكيل انه لا يعلم بقراءة ذلك العبد من الموكل وادعى الموكل انه يعلم بها وقوله أو التعمين بان ادعى الوكيل ان الموكل عين له ذلك العبد وقال الموكل بل عينت له عبدا غيره (قوله فالقول للوكيل) اى على الزاحج كما قال الطحطاوى وقيل القول قول الموكل والعبد حر على كلا القولين لانه على الاول يعتق على الموكل وعلى الثاني على الوكيل ويغرم عنه للوكيل (قوله على الوجه الممنوع) اى بان علم الوكيل بقراءة العبد ولم يعينه الموكل له (قوله عتق عليه) هذا عقيد كما في التوضيح بما اذلم بين الوكيل لبائع العبد انه يشتره لنفسه لان فان بين ولم يجزه الآخر فبعض البيع اهـ بن (قوله وان لم يعلم الخ) اى هذا اذا علم الوكيل بالقراءة أو الحكم بل وان لم يعلم بهما وهذا ما بالغ في قول المصنف فعلى أمره (قوله وان لم يعينه) اى بالمال انه لم يعينه (قوله عتق عليه) اى بمجرد الشراء والولاة للوكيل عتق عليه أو على الوكيل لانه كانه اعتمقه عن الموكل اهـ عبق (قوله ومنع توكيله) اى منع ان يوكل الوكيل غيره على ما ذكر في غير رضى موكله لان الموكل لم يرض الأمانة وهذا اذا كان ذلك الوكيل غير مفوض اى واما المفوض فله ان يوكل بغير رضى موكله (قوله وكوجبه) اى كوكيله وجبه جليل القدر على امر حقير كبيع دابة بسوق (قوله في حقير) اى وكل في حقير (قوله واشتهروا وكيل بها) اى بالوجاهة لان الموكل حينئذ محمول على انه علم بها ولا يصدق في دعواه انه لم يعلم (قوله والافليس الخ) اى وان لم يعلم الموكل بوجاهته ولا اشتهر الوكيل بها فليس له التوكيل فان وكل وتاف المال ضمنه لتدبيه (قوله لانه يوكل غيره استقلا) اى بخلاف الصورة الاولى (قوله فلا ينعزل الثاني) اى الوكيل الثاني وهو وكيل الوكيل بعزل الوكيل الاول نظرا لو كالتة للاصيل حيث اذن فيه حكما (قوله فهو من اضافة المصدر لفعوله) اى لان المعنى فلا ينعزل الثاني اذا عزل الموكل أو وكيل الاول (قوله اى اذ عزل الاصيل) اى الموكل (قوله وينعزل كل منهما بموت الاول) المراد به الاصيل الذي هو الموكل وقوله وله اى للاول وهو الاصيل وقوله ولو كويل عزل وكيله اى نظرا لوجهه وكالتة له (قوله وأما المفوض الخ) يحترز بقوله سابقا غير المفوض (قوله اذ يعتدى الاول) اى الوكيل الاول (قوله ما لم يجعل الاجل) ظرف لعدم جواز رضى اى وعدم جواز رضاه مدة عدم حلول الاجل لانه دين في دين فان حل الاجل جاز الرضى لسألمته من دين بدين وهذا ظاهره وفيه ان فسخ الدين في الدين ممنوع ولو بعد حلول الاجل فالاولى للشارح حذف قوله ما لم يجعل الاجل ويبدله بقوله ما لم يقبضه الوكيل كما يأتي (قوله تأويلان) الثاني لان يونس والاول عزاء في التوضيح لبعضهم اهـ بن (قوله وغاب به) اى وغاب عليه (قوله والاحراز) اى والا يمكن التعدي بالتوكيل في سلم بل في شراء نقد أو كان في سلم ولم يدفع الموكل لاول الثمن للوكيل الاول أو دفعه له وكان مما يعرف بعينه ولم يفت أو كان مما لا يعرف بعينه ولكن

قبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاع الموكل على التعدى جاز الرضى بانقضاءهما (قوله في سلم) أى سماعه
الموكل له فاعرض الوكيل عنه لغيره (قوله ان دفع له) أى ان دفع الموكل للوكيل رأس المال
أو كان لا يعرف بعينه واطلع الموكل على المخالفة قبل قبض الوكيل (قوله للاستغناء عنها بما قدمه)
أى وهو قوله ومنع الرضا بمخالفته في سلم لكن التكرار مبنى على ما حل به الشارع بهالت من
حمل المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه كما هو المتبادر من كلام المصنف وجعل بعضهم
المخالفة هنا في رأس مال السلم فقال ومنع رضا أى الموكل بمخالفة الوكيل في رأس مال سلم
ان دفع له الموكل الثمن أى رأس المال وقوله بسماء بديل من رأس مال سلم بديل كل فساكنه قال ومنع
رضا بمخالفته أى الموكل في رأس مال سلم بسماء له ودفعه له وأمره ان يدفعه بعينه للسلم اليه فزاد
الوكيل على القدر الذى ساء الموكل زيادة كثيرة ودفع الجميع للسلم اليه وعلة منع الرضى ان الوكيل
لم يتعدى صار الثمن ديناً فادضى بالسلم فقد فسخته فيما لا يتجمله فهو دين بدين وعلى هذا فالمخالفة
هنا في رأس مال السلم وقوله سابقاً ورضا بمخالفته في سلم المخالفة فيه في جنس المسلم فيه وحينئذ
ولا تكرار (قوله على كل حال) أى سواء حملنا كلام المصنف على المخالفة في جنس المسلم فيه
كما هو ظاهره أو حملناه على المخالفة في رأس المال كما قرره به بهرام وابن غازى اما الاستغناء عما هنا
بما تقدم ان حملت المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه فظاهر لانه عين ما تقدم واما الاستغناء
بما تقدم عما هنا على حمل ما هنا على المخالفة في رأس المال فبالنظر لانه لان العلة في منع الرضى
عند المخالفة في جنس السلم والعلة في منع الرضى عند المخالفة في رأس المال وهو الدين بالدين تأمل
(قوله ومنع رضا بدين) حاصله انه اذا وكره على بيع سلعة بنقد فباعها بدين فانه يمنع من الرضا به
سواء كان ذلك الثمن المؤجل عيناً أو عرضاً أو طعاماً أو المنع مقيداً بقبول ان يكون الثمن المؤجل أكثر
مما ساء له ان كان قد باع بجنس المسمى او يكون من غير جنس المسمى والمحال ان المبيع قد فات
فلو باع بجنس المسمى وكان اقل أو مساوياً لما ساء له جاز الرضى بالدين وكذا ان كان المبيع قائماً وباع
بغير جنس المسمى او بجنسه باكثر منه فيجوز له ان رضا بذلك الدين ويبقى لاجله وان شاء اخذ عين
شبيهة ورد المبيع (قوله مما ساء موكله) أى بان امره ان يبيعهها بعشرة نقداً فباعها بأثنى عشر
لاجل (قوله او من القيمة) بان كانت قيمتها عشرة فباعها بأثنى عشر لاجل (قوله او من غير جنس
ماسى) كما توسى له بشرة محبوب نقداً فباعها بأثنى عشر بالاجل (قوله او من غير جنس القيمة
كما لو كان شأنها ان تباع بار بالآلة فباعها بالحقائب لاجل (قوله ان فات المبيع) أى واما لو كان
قائماً جاز للوكيل ان يرضى بذلك المؤجل ويبقى لاجله وان شاء رد المبيع واخذ عين شبيهة (قوله
وقعت فيه) أى في ثمنه المخالفة (قوله حينئذ) أى حين اذ حصلت المخالفة وباع بدين (قوله
بالتسمية) مصدر بمعنى اسم المفعول أى بالمسمى (قوله بان ساوى) أى ثمن الدين التسمية او القيمة
او زاد ثمن الدين عليه ما وفوه اخذ الموكل جواب ان وفى وضميراً اخذ راجع لثمن الدين (قوله
ولا كلام للوكيل) أى اذا زاد ثمن الدين عن التسمية او القيمة وذلك لانه متعدد ولا يرجح له (قوله
والا يوفى) أى ثمن الدين التسمية او القيمة بان نقس عنهما (قوله وان سأل غرم التسمية) أى وان
طلب الوكيل من موكله انه يغرم له حالاً من عنده المسمى الذى ساء له او القيمة ولا يبيع الدين بل
يبقى لاجله ويصبر الوكيل ليقبض ذلك الذى دفعه من الدين اذا حل ويدفع ما بقى من الدين للموكل
جاز اجابته لذلك بشرط ان تكون قيمة الدين وقت السؤال قدر التسمية او اقل لان كانت أكثر
مثلاً لو كان المسمى عشرة وباع السلعة بخمسة عشر لاجل وفات السلعة عند المشتري فسال الوكيل

موكاه ان يدفع له المسمى وهو عشرة من عنده حالاً وبصير لحلول اجل الدين الذي هو الخمسة عشر فاذا
حل اخذ منها العشي وهو العشرة التي دفعها الموكاه والخمسة الباقية يدفعها للموكل (قوله جاز) اي
ويجبر الموكل على ذلك على الصواب كما قال ابن القاسم والجواز لا ينشأ في الجبر وانما ساعبر المصنف بالجواز
رد القول اشبه بالمنع ان كانت قيمة الدين الآن اقل من التسمية او من القيمة واما اذا كانت
مساوية فيجوز والحاصل انه عند تساويهما فالجواز تفافا وان كانت قيمة الدين اكثر من التسمية
منع الصبر اتفاقا وان كانت قيمة الدين اقل من التسمية جاز الصبر عند ابن القاسم ومنع عند اشبه
(قوله اذ ليس للوكيل في ذلك نفع) اي لانه اذا كانت القيمة قدر التسمية لو بيع الدين حالاً بقيته
لم يكن على الوكيل غرم لان القيمة قدر التسمية واذا دفع الوكيل الآن التسمية وانتظر لحلول اجل
الدين فاذا حل اخذ ما دفعه من التسمية وما زاد دفعه للوكيل فسلم بعد على الوكيل نفع بل ذلك احسن
للموكل لانه اخذ التسمية وزيادة عليها واما اذا كانت قيمة الدين اقل من التسمية فنفع الوكيل ظاهر
بيانه ان الوكيل يلزمه التسمية وهي اكثر من القيمة فاذا بيع الدين بقيته غرم تمام التسمية وان
اعطى التسمية الآن ليقبضها عند الحلول فاعطاه الآن سلف وقد انتفع باسقاط غرم ما بين القيمة
والتسمية لكن لا نقول ان ما بين القيمة والتسمية لازم له وجبره فاذا دفع التسمية حالاً فقد انتفع
باسقاط ذلك عنه الا اذا قلنا ان بيعه للدين لازم له ويجبر عليه كما قاله اشبه وقال ابن القاسم ان
يباع الدين لا يلزم الابرضاهما فاذا دفع الوكيل التسمية حالاً فلا نفع باسقاط الغرم لان الغرم لم يلزمه
وانما يلزم لو كان يجبر على البيع وليس كذلك بل يجبر الموكل على القبول اذا سأل الوكيل غرم التسمية
الآن اهـ بن (قوله فان كانت قيمته اكثر) اي فان كانت قيمة الدين الآن اكثر من التسمية او القيمة
(قوله لم يجز الصبر) اي بل يتعين بيع الدين (قوله وفي الثالث كانه الخ) اي وفي الثالث
لا يجوز واهـ تهجيل العشرة والصبر الى حلول الخمسة عشر لان الموكل صار كانه فسخ الاثنى الزائدين
على القيمة او التسعة في خمسة لان ما يتأخر من قيمة الدين بعد دفع التسمية وهو اثنان سلف لان من آخر
ما يجعل بعد مسلفا فاذا حل الاجل اخذ من الاثنى خمسة فقد صدق عليه انه فسخ اثنى في خمسة
(قوله فان الوكيل الخ) علة لقوله كانه اي الموكل فسخ اثنى في خمسة وقوله فقامل جملة معتضة
بين العلة ومعلولها وكان الاولى تأخيرها بعدم تمام العلة وانما امر بالتأمل لدقة المعام (قوله
فواضح) اي اخذنا الوكيل لذلك الثمن عوضا عما دفعه من التسمية او القيمة (قوله اي استمرار الخ)
اي لان بغرمه القيمة او التسمية او لا قد دفع النقص (قوله وضمن ان اقضى الدين ولم يشهد) اي
لتفريطه بعدم الأشهاد ومحيل الضمان بلم يكن الدافع بحضرة الموكل فان كان بحضرة فلا ضمان على
الوكيل بعدم الأشهاد ومصدية ما قبض على الموكل لتفريطه بعدم الأشهاد بخلاف الضامن يدفع
الدين بحضرة المضمون حيث انكر رب الدين القبض فان مصدية ما دفع من الضامن ولا رجوع له به
على المضمون والفرق بين المستلتم حيث جعل الدافع في الاولى غير مفرط وفي الثانية مفرط ان
الدفع في كل منهما بحضرة من عليه الدين ان ما دفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال ان يشهد
بخلاف الضامن فانه انما يدفع من مال نفسه فعليه الأشهاد لحفظ مال نفسه فهو مفرط بعدم الأشهاد
(قوله وانكر) اي دبه القبض (قوله واغاب) اي وطأ بذلك الدين وكيه له عدم علمه بقبض
موكاه (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الأشهاد وعلى المذهب
فيستثنى هذان قاعدة العمل بالعرف اما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الأشهاد فلا غرم
عليه (قوله سواء الخ) تعميم في المفهوم اي فان قامت له بينة بالاقباض فلا ضمان عليه سواء

انشهدا على الاقباض انفاقا واثبت الاقباض بدون قصد اشهاد على المشهور (قوله بفتح
 الهاء) اى مع ضم الباء مبينا للفعول ونائب الفاعل ضمير متعاند على الاقباض اى ولم يشهد عليه
 ولم تقم له شهود بالاقباض (قوله اوباع بك طعنا) حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بطعام
 او عرض والعادة انها لا تباع بذلك بل بالعين وادعى الوكيل ان موكله اذنه في ذلك فبازعه الموكل
 بان قال ما اذنتك كان القول قول الموكل ويضمن الوكيل اذا فاته السلعة بمعنى ان الموكل مخير ان شاء
 اخذ منه قيمته وان شاء اجاز البيع بما وقع به فعنى ضمانه انه معرض للغيان لانه يضمنه بالفعل واما
 ان كانت السلعة قائمة فان الموكل مخير بين رد البيع واخذها وبين اجازته (قوله اوباراد) اى لمن
 قبض منه (قوله ينكر ما عليه من الدين) الاولى ينكر ما لماله لان قوله لادين لك على مثل قوله
 لاحق لك على وقوله ولا تسمع دعواه الاولى ولا تسمع بينته لانه اكدبها (قوله ان ادعاء) اى
 ما ذكر من التلف والرد (قوله ثم لا تسمع بينته) اى لا تسمع بينة المطلوب اذا شهدت بالقضاء بعد
 انكاره المعاملة (بخلاف لاحق لك على) اى بخلاف ما اذا قال المدعى عليه لاحق لك على فاقام المدعى
 بينة بالحق واشهد المدعى عليه بينة بالقضاء فانها تقبل بيه (قوله برئ الوكيل) اى بالنسبة للموكل
 (قوله لانه امين) علة لمخدوف اى ومصدق فيما ادعى لانه امين (قوله وفى الجهل) اى فى جهل
 الغريم بتفريط الوكيل وعدم تفريطه قولان بالرجوع على ذلك الوكيل وعدم الرجوع عليه الاول
 منه - لمطرف حملا للوكيل عند الجهل على التفريط والثاني لابن الما جشون حملا له على عدم التفريط
 (قوله الابينة فيمير الغريم حينئذ) اى كما يبرأ الوكيل ويضيع المال على الموكل ومثل البينة
 الشاهدة بعمالة القبض من الغريم اقرار الموكل بدفع الغريم للوكيل بخلاف شهادة الوكيل على
 اقباض الغريم فانها لا تنفعه لانها شهادة على فعل نفسه - واعلم ان للغريم تحليف الموكل على عدم
 العمل بدفعه للوكيل وعدم وصول المال اليه عند عدم بينة للغريم تشهد بعمالة القبض (قوله كما
 يبرأ) اى الغريم بل وكذا الوكيل ويضيع المال على الموكل حينئذ (قوله لان له الاقرار على موكله)
 يفهم من هذا التعليق ان الوكيل المخصوص اذا جعل له الاقرار يكون كالوكيل المفوض فى هذا المعنى
 براءة الغريم اذا قال ذلك الوكيل قبضت منه وتلف منى وهو كذلك (قوله ان لم يدفعه الخ) انما ضمنه
 الموكل عند عدم دفعه قبل الشراء بان كان الدفع بعده لان الوكيل انما اشترى على ذمة الموكل فالتمن
 فى ذمته حتى يصل للبائع وقوله ان لم يدفعه له ابتداء مفهوم الشرط عدم غرم الموكل اذا دفع الثمن
 للوكيل قبل الشراء وتلف بعده لانه مال بعينه لا يلزمه غيره وسواء تلف قبل قبض السلعة او بعده
 وتلزم السابعة للوكيل بالتمن الذى اشتراها به وهذا حيث لم يأمر بالشراء فى الذمة ثم يتقدمه والا لزم
 الموكل الى ان يصل لربه فى المفهوم تفصيل اه عقب فان دفعه له ابتداء قبل الشراء وتلف قبل ان
 يشتري لم يلزمه ان يدفع بدله ولا يلزم الوكيل شراء ايضا (قوله هذا القيد) اعنى قوله قبل الشراء
 لانه ليس معناه انه لم يدفعه للوكيل اصلا لانه يقتضى انه متى دفعه له سواء كان قبل الشراء او بعده
 فلا غرم عليه مع انه ان كان الدفع قبل الشراء فلا غرم وان كان بعده فانه يغرم (قوله وهذا) اى ومحل
 هذا اى غرم الموكل الثمن ولو مررا الى ان يصل لربه (قوله ففعل) اى ثم بعد ذلك اخذ منه الموكل
 بدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله له لم يلزم الخ (قوله ويفسخ البيع) اى لانه بمنزلة استحقاق
 الثمن المعين (قوله بيمين) اى ولو كان غير متمم (قوله يصدق فى رد الوديعة) اى يمين ولو كان
 غير متمم اه عقب (قوله نله التأخير له) اى لاجل الاشهاد (قوله لكن الرجوع ان له التأخير
 للاشهاد) خلافا لما شى عليه المصنف تبع لابن المحجب وابن شاس والمحاصل ان المودع اذا

قبض بيده مقصودة للتوثيق فيه تأخير الرد لا شهادة اتفاقا فلا ضمان عليه إذا تلف قبل التأخير لذلك
وأما الوكيل فالمودع إذا قبض بغير بيعة للتوثيق فقبيل ليس لواحد منهما التأخير فلا شهادة وإذا أخر
لأجله وتلف ضمن وهو ما شئى عليه المصنف تبعه الابن المحاسب وابن شاس وقيل له التأخير
والا ضمان وهو ما لا ينهى عن رد الفضة إلا بالاشياخ وفي بن عن ابن عرفة أن هذا القول لا يغزى
لأهل المذهب فيبيد قوة ما ذكره المصنف من عدم التأخير (قوله على مال) أي بان وكما جعل
بيع أو شراء أو اقتضاء دين وقوله ونحوه أي غير خصام كطلاق وعتق وإبراء ودية ووقف وأما على
الخصام فقد تقدم أنه لا يجوز له رد الوكيل فلا يوكل اثنين على خصام واحد إلا برضا فان رضى
فكذلك لأحدهما الاستبعادان ترتيبا (قوله أن لا يستبعد) أي واحد منهما وإن لا يستبعد فلان
(قوله) كما إذا وكلنا معاً في أن واحد) أي فليس لأحدهما الاستبعاد إلا بشرط أن كل واحد يستبعد
والحاصل أنهما إن وكلنا مترتين فلا أحدهما الاستبعاد إلا إذا شرط الموكل عدم الاستبعاد وإن وكلنا
معاً فليس لأحدهما الاستبعاد إلا إذا شرط الموكل لهما الاستبعاد وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله
وكالوصيين معاً) أي فلا يستقل أحدهما بالتصرف سواء أوصاهما معاً ومترتين وذلك لأن
الإيصاء إنما يكون تحت يده ولزومه في لحظة الموت أذله الرجوع قبل ذلك وحينئذ فلا أثر لترتيب
الواقع قبله وحينئذ فليزما المعام (قوله في الترتيب) أي في ترتيب وكالاتهما وعدم ترتيبها
(قوله فالأول) مبتدأ خبره محذوف كما قرره الشارح أو فالبيع الأول هو الماضي وأخبره بمبتدأ
محذوف أي فالماضي بيع الأول (قوله الأقبض) أي إلا أن يكون بيع الثاني ملتبساً بقبض
للبيع منه ولا كان الماضي بيع الثاني (قوله إذا لم يعلم هو) أي البائع الثاني (قوله
والأفالأول) أي إلا أن يابن باعها الثاني وقضا المشتري منه ومحال أن البائع الثاني والمشتري
منه عالم ببيع الأول فالحق فيما للمشتري الأول (قوله كذا الوليين) أي فانها الذي العقد الأول
ما لم يتأذ بها الثاني غير عالم بالأول والأكانت لثاني فان تأذ بها الثاني عالم بالسكاح الأول كان
الحق فيما للأول (قوله بخلاف السكاح) أي أن الوليين إذا عقدا على ما في وقت واحد فان
السكاحين يفحصان لعدم قبول السكاح للشركة (قوله وإن جهل الزمن) أي أنه وقع ترتيب
بين بيع الموكل والوكيل لكن لم يعلم هل البائع أو لا الموكل والوكيل فقد وقع الجهل في الزمن الذي
باع فيه هذا وهذا وقوله فمقبض أي فالسلعة تكون لمن قبضها فان لم يقبضها أحد من المشتريين
اشتركا فهي ان رضيا والا فترعا لدفع ضرر الشركة وإنما قبيل بالقرعة عند جهل السابق دون
ما إذا عقدا معاً لانه عند جهل السابق الحق في الواقع لأحدهما والتبس بخلاف ما إذا عقدا معاً فانه
لا وجه فيها للقرعة وفهم من قوله بعث أن الأجازة ليست كذلك والحكم انهما للأول سواء حصل
قبض لمن استأجر أو لا ومن استأجر نانيا ولم يحصل قبض فانه ابن رشد وقال أبو الحسن قال المازري
على أن قبض الأوائل قبض للأواخر يكون القابض أولى وعلى أنه ليس قبض للأواخر تكون للأول
أنظر بن تنبيه كلام المصنف فيما إذا باع الموكل والوكيل وأما لو باع الوكيلان شيئا أو وكل مرتبة بين
أومعا وشرط لكل الاستقلال ففي عبقران المعتمد البيع الأول ولو انضم لذلك قبض والذي ذكره الشيخ
أحمد الزرقاني أنهما كبيع الوكيل والموكل واختاره بن تبعاً لما نأوى ورد ما قاله عقب من الفرق
وهذا إذا باع الوكيلان مرتبتين فان باعاهما الوجهل السابق فيبيعهما كبيع الموكل والوكيل اتفاقاً
(قوله جبران المسلم إليه) أي ولا حجة للمسلم إليه مع وجود البيعة إذا قل لا دفع إلا لمن أسلم إلى
(قوله ولو أنتم المسلم إليه الخ) فلا تقبل شهادته على المعتمد لانه يتهم على تقريره زعمه وإن كان قادراً

على تفرغها بالدفع للمساكم لان الدفع للمساكم يتوقف على اثبات فصول متعددة وهذا هو
الراجح وقيل تقبل شهادة المسلم اليه لانه قادر على تفرغ ذمته بالدفع للمساكم حيث كان الوكيل المسلم
غائبا (قوله يا موكل) سميت بموكل باعتباره الدعوى فقط (قوله ونحوه) اي كوفاه اربعة
واصدقة (قوله فالقول لك بيمين) انما حلف في هذه المسئلة لتقوى جانب الوكيل بتصديق
الموكل له على الاذن بخلاف الاولى فان الموكل لم يصدقه فيها على الاذن (قوله صفقة) اي
للأذن (قوله بل في رهنه) أي او اجارته (قوله الا ان يشتري الخ) صورته وكلته على شراء سلعة
ودفعت له الثمن فاشترى به سلعة فزعمت انك امرته بشرا غير هذا فالقول للوكيل مع يمينه فاذا حلف
زمت السلعة الموكل وسوا كان الثمن المدفوع للوكيل باقيا بيد البائع او لا وسوا كان مما يغاب عليه
اولا وتقييد خش وعقب الثمن في هذا المسئلة يكونه مما يغاب عليه تبعاً للشيخ يوسف الفيشي فقد رده
شيخنا بانه لا دليل عليه (قوله لزمتك السلعة) اي فهي لازمة للموكل في حالين ما اذا حلف
الوكيل وما اذا نكل معها (قوله كقوله امرت ببيع الخ) حاصله انه اذا وكله على بيع ساعة
فباعها بعشرة وادعى ان الموكل امره بذلك وقال الموكل بل امرته بأكثر من ذلك فالقول قول الوكيل
بيمينه اذا فاته المبيع بزوال عينه واشبهه قول ذلك الوكيل سوا اشبهه الموكل ام لا وكذا ان لم يفت
والمحال انه لم يحلف الموكل فان حلف الموكل كان القول قوله والقول قول الموكل بيمينه اذا فاته المبيع
واشبهه قوله وحده ولم يشبه واحد منهما وكذا ان لم يفت وحلف فتلخص ان القول للموكل في ثلاث
مسائل وهي ما اذا فاته المبيع بزوال عينه واشبهه الموكل وحده ولم يشبه واحد منهما او كان المبيع
قائماً وحلف والقول للوكيل في ثلاث أيضاً فوات المبيع واشبهه الموكل ام لا ولم يفت ولم يحلف
الموكل والثلاثة الاخيرة وهي التي القول فيها للوكيل مستفادة من قول المصنف كقوله امرت الى
قوله ولم تحلف والثلاثة الاولى التي القول فيها للموكل مستفادة من مفهومه فالصورتان الاولى ان
من تلك الثلاثة الاول مستفادة من مفهوم واشبهت والثالثة من تلك الثلاثة مستفادة من مفهوم
ولم تحلف (قوله بحجاز) والاصل اشبه الوكيل في دعواه انه امره بعشرة (قوله في الصورتين) اي
المستثنيتين وهما قوله الا ان يشتري بالثمن فزعمت انك امرته بغيره وقوله كقوله امرت ببيع بعشرة
الخ (قوله فان حلفت) اي والمحال انه لم يفت فالقول قولك ولو لم تشبه لان الاصل بقا مملوكة
على سلعة فمن احب اخراجها عن ماله كان مدعيها عليه الاثبات وهذا بيان مفهوم قوله ولم تحلف
ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ ما داه وهو القدر الزائد على العشرة في الغرض المذكور
وهذا اذا فاته السلعة او كانت قائمة ولم يأخذها ورضى الوكيل بدفع الزائد واما ان لم يرض فباعتين
اخذ الموكل السلعة وليس له ان يجيز البيع ويجبر الوكيل على دفع الزائد على المعتمد فلو اراد المشتري
اخذها بما قال الموكل فهل يجبر الموكل على ذلك او لا قولان انظر ح فان كان القول قوله اي الموكل
ولم يحلف دفع الوكيل العشرة فقط وهل يمين او لا قولان وعلى الاول فان نكل غرم ما ادعاه الموكل
على المعتمد فعول الموكل مقبول في حالتين ما اذا حلف او نكلا معاً (قوله وهذا عند فقد البينة)
اي للموكل والوكيل واما ان كان لا مدعى بينة يحمل بها (قوله اي بحجازية) يعني غير الموكل فيها فهو
كقولك عندى درهم ونصفه وليس ضميرها راجعاً للحجازية الموكل على شرائها لقوله هذه لك والاولى
وديعة ولو قال المصنف فبعت بحجازية كان احسن لان النكرة اذا اعيدت بلطف النكرة كانت غير
الاولى (قوله وقال هذه لك) اي هذه هي التي اشترتها لك بدراهمك (قوله والاولى وديعة) اي
ارسلتها وديعة عندك (قوله فان لم يمين) اي الوكيل لك حين بعث الاول مع الرسول او مع غيره

انها وديعة و اشار الشارح بهذا الى انه ليس المراد بالبيان في كلام المصنف اقامة البيعة بل ارساله لمن
 وكله انها وديعة (قوله) وسجدنا اذ لم يعلمك الرسول اي وكذا اذ بين للرسول ولم يعلمك الرسول
 بذلك (قوله وحلف) فان نكل الوكيل عن اليمين لم يأخذ الا اوله بل تلزم الموكل بخير الموكل
 في الثانية ان شاء اخذها ايضا وان شاورها اه عدوى (قوله فان بين) اي للرسول انها
 وديعة وبلغه الرسول ذلك اخذها بلا يمين سواء وطئت ام لم توطأ واذا وطئها مع البيان من غير ان
 يشهد بيعة عند الارسال انها وديعة فذكر بعضهم انه يجب لانها مودعة وذكر بعضهم انه لا حد لعلم
 لاحتمال كذب المبلغ والخلع في قبول قول المأمور انه قد اشتراها لنفسه وهاتان شبهتان ينبغي ان
 عنه المحمودة هذا القول الثاني استظهره المناوئ كما قال بن راقص عليه البدر القرافي (قوله)
 كان لم يبين (ولم توطأ الخ) المحاصل انه ان بين مع الرسول او غيره ان الاولى وديعة اخذها بلا يمين
 وطئت ام لا وان لم يبين او لم يعلمك الرسول اخذها بيمين ان وطئت وبغير يمين ان كانت لم توطأ
 (قوله الا ان تغوت هذا البيان وعدهم) اشار بهذا الى ان الاستثناء من المنطوق والمفهوم معا
 كما هو الصواب فذكره قال ومحل اخذها بيمين ان لم يبين او بلا يمين ان بين مالم تغت بما ذكر فان
 فاتت بما ذكر لم يكن له اخذها الا من اخذها عند عدم البيان الذي هو المنطوق كما قال بعض
 الشارح تعالى البدر القرافي لانه يقتضي انه لو بين ولم يشهد بيعة فانه يأخذها ولو فاتت والمحق انه
 متى فاتت يكون له ان يأخذها بيمين ام لا كما هو مفاد المدونة (قوله فلا يستثنى منقطع صوابه
 متصل كما بين (قوله وتكون للوكيل) اي بالتمن الذي سهاه فان ادعى المأمور زيادة يسيرة
 قبل قوله كما تقدم في قوله الا كدينارين في اربعين (قوله بذهب عنها) اي بالموت (قوله)
 انها له اي او انها وديعة عند المرسل اليه (قوله ولو لم يبين الرسول) اي هذا اذ بين له الرسول
 انها وديعة مع وجود البيعة التي اشهد بها الوكيل بل ولو لم يبين له ذلك (قوله اخذها) اي الوكيل
 واعطاك الثانية (قوله لان الموكل متعدي حينئذ) اي فالولد ان زنا ليس بمداومة وقوله قيمة الولد
 اي وليس له اخذه لانه حرسب للشبهة والحاصل ان الصور اربع لا يبان ولا بيعة للبيان بدون
 البيعة البيعة بدون بيان البيعة والبيان في الثلاث الاول ليس وطوئ زنا بل وطأ شبهة فلاحذ فيها
 ولا يؤخذ الولد نعم تؤخذ قيمته في الثالثة وفي الاولين يفوت بالايلا فلا تؤخذ هي ولا ولدها
 ولا قيمته والوطئ في الرابعة زنا وجب المحمودة يأخذ الوكيل الولد (قوله يوم المحكم) اي يأخذها
 (قوله ولم يملكها موكل الاخرى في المستثنين) هذا تصریح بما علم التزاما وذلك لان المستفاد مما
 تقدم انه يقبل قول الوكيل واذا قبل زعم من ذلك ان الموكل يلزمه ما اشتراه له وكيه (قوله اذ لم
 يبين وحلف واخذها وكذا اذ بين واخذها بدون يمين (قوله وما اذا قامت بيعة) اي على
 دعواه اشهد بها عند الارسال واخذها سواء كان مع ثبوت البيعة بيان ام لا وما اذ لم يأخذ الوكيل
 الاولى لكونه لم يبين ونكل عن اليمين فالموكل مخير في الثانية ان شاء اخذها وان شاورها مع
 زعم الاولى له (قوله وبهت بهيا) اي واشترها وبعث بها (قوله ان حلف) شرط في قوله خيرته
 في اخذها بما قال وردها ومحل حلفه ان لم تقم بيعة بما اشترى رالا غير الموكل من غير يمين الوكيل
 في اخذها بما قال وردها والحاصل انها اذ لم تغت بخير الموكل ففيها في حالتين الاولى ما اذا كان
 للوكيل بيعة بالشرا بمائة والمخسب والثانية اذ لم تكن له بيعة بذلك ولكن حلف عليه ومحل
 التحير في هاتين الحالتين مالم يطل الزمان بعد قبضها بالا عذر فان طال الزمان بعد قبضها ولم يكن
 للوكيل عذر يمنع من طلب الزيادة لم تقبل دعواه الزيادة (قوله لتفر يطه بعدم اعلامه) اي

بما قال من الزيادة حتى فانت اي فصار كالتعاقب بتلك الزيادة (قوله ولا شيء عليك) اي اذا اردتها عليه (قوله بما تقدم) اي بتدبير او استيلاء او عتق او كتابة او موت (قوله وان ردت دراهمك) اي وان رد المسلم اليه دراهمك الوكيل التي دفعته اليه ليسلمها لك شيئا (قوله فان عرفها ما مورك) اي وكيك (قوله لزمتك بدلها شوا قبلها ما مورك) او خالف الواجب ولم يقبلها لانه متى عرفها المأمور وجب عليه قبولها كالمين وشيخنا (قوله ما وقت فيه الوكيلة) اي وهو المسلم فيه من طعام ونحوه (قوله تأويلان) المذهب منهما الاول وهو بني على ان الوكيل لا يثبت نزل بمجرد قبض الموكل للشيء الموكل عليه والثاني مبني على عزل الوكيل بمجرد قبض الموكل ما وكل عليه وحينئذ فلا يصرى عليه قوله انها دراهم موكله والتأويل الاول لابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعضهم وعلى التأويل الثاني فهل لا يلزم الوكيل أيضا ابدانها أو يلزمه ابدانها كما اذا قبلها ولم يعرفها والاول هو المطابق للتعقل كافي عبق (قوله وأما هو فيلزم مطلقا) اي فيلزم الموكل بدلها حيث قال ذلك الوكيل انها دراهمك وسواء قبضت السلم فيه أم لا وذلك لان المفوض لا ينزل بمجرد قبض الموكل ما وكل فيه اتفاقا (قوله حلفت ايها الموكل) اي وغرم الوكيل بدلها القبوله اياها فالحجارة انما حلفت عليه وحده كما قال المصنف (قوله وهل تحلف مطلقا) اي لاحتمال نكولك فتغرم بمجرد النكول لانها عين تهمه ولا يغرم الوكيل (قوله أو انما تحلف لعدم المأمور) اي عند غيره لا عند غيره اي لان من جهة الآخر ان يقول للوكيل عند غيره انت قد التزمت الثمن بقبولك له فلا تباعة لك ولا للبائع على (قوله وذكره قول حلفت) اي العدة له بحرف الجرح المحذوف اي على انك ما دفعت الخ فاندفع ما يقال ان حلف لازم (قوله ما دفعت الاجبادا في عملك) ظاهرا انه يحلف على نفي العلم ولو صيرفيا (قوله ولا تعلمها من دراهمك) انما احتاج لزيادة ذلك لانها قد تكون جياذا في علم حين الدفع ولكن يعرف الآن انها من دراهمه (قوله لانه انما يقول الخ) علة لقوله بالمدنى (قوله وأما المصنف فبفتحها) اي لانه يحتاج الموكل (قوله تأويلان) نقله ما عياض ولم يعزها وعزى المواقى الثاني لاني عمران انظر بن (قوله كذلك) اي تحلف الموكل في الصورة الاولى (قوله فشكل من الامر والوكيل يحلف) اي فاذا حلفا ضاهت الدراهم على المسلم اليه (قوله ولا تأمر) اي بعد غرمه للبائع (قوله فان نكل البائع) اي كما نكل الآخر (قوله وليس له) اي البائع حيث نكل هو والآخر (قوله واغرمه) اي واغرم البائع المأمور وقوله ثم له اي ثم بعد ان غرم المأمور للبائع هل للمأمور تحليف الآخر ولا قولان (قوله ذكره) اي هذا التفصيل الرجائي (قوله وان نزل بموت موكله) اي وكذا بفسده الانحص لان انتقال المال للفرما (قوله فلا يلزمهم ما باع أو اتباع بعده) اي بعد موت الموكل اي بل ان شاؤا اجازوه وان شاؤا لم يميزوا وحينئذ اذا كان قد اتباع لم يلزم الوكيل غرم الثمن واذا كان قد باع غرم لم قيمة الثمن ان كان قد فات ورد المبيع لهم ان كان قائما (قوله فتأويلان في عزله الخ) وعلى الاول لو اشترى او باع شيئا بعد موته ولم يعلم بالموت لم يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيمة الثمن ان فات (قوله وهذا اذا كان البائع الخ) الانسب اعتبار الحضور في نفس الوكيل بان يقول وهذا الخلاف محله اذا كان الوكيل حاضرا بلده وموته لان حضوره بخلعة علمه وكأنه اكتفى بالتلازم بين المتعاقدين فيلزم من حضور احدهما بقاء الموت الموكل حضور الآخر (قوله وفي عزل الوكيل بعزل الموكل له ولم يعلم الوكيل بذلك) هذا القول مقيد بما اذا شهد الموكل على عزله وكان هدم اعلامه بذلك لعذر كبعده ههنا فان ترك اعلامه لغيره عذر مطلقا اي شهد بعزله ام لا

او ترك اعلامه لعذر ولم يشهد به مضي شهره انفسا (ف قوله خلاف) محله في غير وكيل خصام
 قاعدتهم كمثل انما وكيل الخصام اذا قاعدتهم الموكل كمثل فانه لا ينزل بعزل الموكل له
 سواء عزله في قبضته او بغيره كما وفي سبق لا ينزل الوكيل بجنونه او جنون وكما الا ان يطول
 جنون الموكل جدها في نظاره المحاكم ولا تنعزل زوجه وكسيلة لزوجها بطلاقه لها الا ان يعلم من
 الموكل كراهة ذلك منها وينزل هو عن وكالته لها بطلاقه لها كما ستظهره ابن عرفة وكان
 الفرق ان الطلاق يبدء واذا ظهر منه الاعراض كرهت بقائه اه وانزل الوكيل برده ايام الاستتابة
 واما بعده فان قتل فواضح وان اخر لمانع كما محمل فقد تردد العلماء في عزله وكيفية عزله برده
 موكله بعد مضي ايام الاستتابة ولم يرجع ولا يقتل لمانع (ف قوله اذ هي من العتود المجائزة) اي الغير
 اللازمة (ف قوله كالتقصا) اي فبعد القضاء من السلطان غير لازم فلن ولي قاضيان يفك عن نفسه
 وكذا من وكل على شيء فله عزله نفسه (ف قوله بان يوكله على كفاية دينه) اعلم ان التوكيل
 على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جعالة وفي الاجارة لا بد من بيان القدر الموكل على
 اقتضائه وان يبين من عليه الدين اعلم حين العقد هل هو مسرور ومسرعا طل اولا كوكك على
 اقتضاء كذا من فلان ولك كذا اجارة واما في الجعالة فالواجب بيان احد الامرين اما التقدير او من عليه
 الدين (ف قوله كتوكيله على عمل معين) اي او على عمل غير معين في زمان معين كتوكيله على ان
 يبيع له في سبعة ايام وله من الاجرة كذا بمضي المدة باع اولا واما تعيين العمل والزمان فانه
 يفسد الاجارة كما يأتي (ف قوله وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة وجعالة) اي لانها لو كانت بلفظها
 كقوله اجرتك بكذا اعلى ان تتوكل لي على كذا او جاعلتك بكذا اعلى ان تتوكل لي على كذا كانت منهما
 حقيقة فصير التشبيه في قوله فكهما غير صحيح لانه من تشبيه الشيء بنفسه وقوله وليس المراد الخ
 اي وانما المراد ان العقد وقع على صورة الاجارة بان عين الزمان او العمل او على صورة الجعالة
 بان لم يبين الزمان ولذا قال المصنف او ان وقعت باجرة او جعل ولم يزل او ان كانت اجارة او جعل
 (ف قوله في الاجارة الخ) اي ففي الوكالة اذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلام الموكل والموكل
 بمجرد العقد وقوله وفي الجعالة اي وفي الوكالة الواقعة على وجه الجعالة لا تلزم واحدا منهما ما قبل
 الشرع وتلزم المجعل وهو الموكل بالشرع واما المجهول له وهو الوكيل فلا تلزمه (ف قوله من تمة
 القول الثاني) اي وليس تكرار اعم قوله وهل لا تلزم الخ (ف قوله تردد) محله في الوكالة في غير
 الخصام واما الوكالة فيه فهي لازمة مطابقة وقعت على وجه الاجارة والجعالة والا اذا قاعد الوكيل
 الخصم كمثل والافلا (ف قوله حيث لم تلزم) اي على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة
 او جعل (ف قوله قبل قوله) اي يعينه وهذا احد اقوال ثلاثة ذكرها ح وسدريه وقيل لا يقبل
 قوله وماله يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد اقبضه الثمن والافذلك الشيء للوكل

(باب في الاقرار)

اعلم ان الاقرار خبر كالابن عرفة ولا يتوهم من ايجابه حكما على المقرانه انشاء كعبت بل هو خبر
 كالدعوى والشهادة والفرق بينهما ثلاثة لان الاخبار ان كان حكمه قاصرا على قائمه فهو الاقرار
 وان لم يقصر على قائمه فاما ان لا يكون للخبر فيه نفع وهو الشهادة او يكون وهو الدعوى اه بن
 (ف قوله والسفيه) اي وكذلك اذ رقيق بالنسبة للمال فكل منهما وان كان مكفلا لكنه محجور عليه
 بالنسبة للمال (ف قوله والمكره) اي لانه غير مكلف (ف قوله وكذا السكران) اي فلا يؤخذ باقراره لانه
 وان كان مكفلا لانه محجور عليه في المال كما ذكره بن وشيخنا العلوي وكما لا يلزمه اقراره لا تلزمه

سائر عقوده من بيع واجارة وهبة وصدقة وحسب بخلاف جنائنه فانما تلزمه (قوله ودخل في كلامه) اى في المكلف المتبسط بعدم الحجر السفه الماهل فيصح اقراره على قول مالك لان المانع من تصرف السفه عند مالك الحجر واما عند ابن القاسم فالمانع السفه كما مر (قوله وكذا المريض والزوجة) اى فيصح الاقرار منهما ولو بأزيد من ثلثهما حيث كان المقر له غير متم عليه والامنع اقراره ماله ولو في الثلث (قوله فخصوص بالتبرعات) اى والاقرار بما في الذمة ليس من التبرعات حتى يجبر عليه في زائد الثلث وحينئذ فنى قول المصنف يؤخذ المكلف بلا حجر عنه الموهوف بعدم الحجر عليه في المعامضات فدخل في كلامه من ذكر اذ كل من الزوجة والمريض لا يجبر عليه في المعامضات وان جبر عليه في التبرعات بالنسبة لما زاد على ثلثه (قوله باقراره) يؤخذ منه ان المسائل المغربية لا يشترط فيها ان يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بحال معلوم وهو كذلك (قوله وقابل ان يملك) اى الشيء المغربية هذا اذا كان قابلا لملكه في الحال بل ولو كان قابلا لملكه باعتبار المال اى الزمان المستقبلي بالنسبة لمن الاقرار هذا اذا كان المقر له متاهلا وقابلا للمغربية باعتبار ذاته بل ولو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقائه عنده أولا يستحق (قوله كالحمل) اى يقر له بان له عنده شيان ميراث أبيه او من هبة او صدقة فالأقرار بذلك صحيح لان الحمل قابل للملك ذلك باعتبار المال (قوله من اصلاح) بيان لاسية ما في (قوله فيصح الاقرار لهما) اى لان المسجد قابل للملك المغربية باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لاجل بقاء عينه والوقت قابل للملك المغربية باعتبار اصلاحه لاجل أخذ المستحقين له الغلة والاجل سكانهم فيه (قوله وخرج عن اهل نحو الدابة والحجر) اى فلا يؤخذ باقراره لما بل هو باطل اللهم الا ان يقر لاجل اصلاح الحجر في كسديل أو لعاف الدابة في جهاد تأمل (قوله اى لاهل غير مكذب للمقر في اقراره) اى بل مصدق له وانما انشترط في صحة الاقرار تصديق المقر له للمقر لانه لا يدخل مال الغير في ملك احد جبر افعيا بعد الميراث (قوله ان استمر التكذيب) اى فيهما فان رجع المقر له الى تصديق المقر في الاولى فانكر المقر عقب تصديق المقر له فبطل اقراره أو يبطل قولان الثاني منهما هو الذي في النوادر وعليه اقتصار المحاجب والقول الاول هو الذي عزاه ابن رشد للذونة انظر كلامه في ح ا ه ن واما ان رجع المقر له الى تصديق المقر في الثانية فانكر المقر عقب تصديق المقر له صح الاقرار ولا عبرة بانكار المقر بعد ذلك وأولى ان رجع المقر له لتصديق المقر ولم يحصل من المقر انكار (قوله لغو) اى وحينئذ فيلزم المقر ما قرره لهما وان كذبا (قوله ولم يثبت المقر في اقراره) اى فان اتهم باقراره لاطاعه ونحوه بطل (قوله والوالد والحال) اى وصاحب الحال هو المكلف (قوله والعطف يقتضى اتحادا) فيه ان هذا مسلم في مجرد عطف الفعل على الفعل عطف مفردات نحووا كل وشرب زيدا في عطف الجملة على الجملة نحو ضرب زيد وقام عمرو وما هتامن هذا القيسل تأمل (قوله ونحوه) اى مثل حامد لم يقرب وحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو قطع (قوله والصحيح الخ) المراد به المغلس واعترضه بن بان اقرار المغلس المحجور عليه لمن يثبت عليه لازم يتبع به في ذمته وان كان المقر له لا يخاصص به مع الغيراء خلافا لما يوجبهم كلامه من بطلان الاقرار بالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر في اقرار المريض فقط فان اقر الصحيح بان يثبت كان اقراره لازما (قوله بمن يتوهم) اى بمن لا يثبت يتوهم عدم صحة اقراره (قوله في غير المال) اى واما اقراره في المال فهو باطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال لانه لسيده وقد قال المصنف بلا حجر (قوله وكه نزقة بالنسبة) اى فيقبل اقراره بالنسبة لقطع دون المال المذروق فلا يلزمه قيمته ان تلف ولا يؤخذ منه ان كان قائما (قوله وما زاد) اى من المال المغربية

(قوله فلا يؤخذ الخ) اي بل هو السيد العبد (قوله حتى يثبت) اي مدعية بالبينة او باقرار السيد
 (قوله على كل حال) اي سواء اقربا بالمسرفة او ثبتت ببينة او باقرار السيد . (قوله واخرس)
 لما كان يتوهم عدم صحة اقراره لكونه مملوك المصنف على صحته منه فهو مقبل
 بالحق (قوله يلزمه اقراره بالاشارة) اي لان اشارة الاخواس تنزل منزلة العبارة فلما انطلق لسانه
 ورجع عن اقراره لم يعتبر رجوعه كما انه لو اعز وحتة بالاشارة ثم انطلق لسانه وادعى انه لم يلاع
 لم يعتبر رجوعه اهـ (قوله كما يكفي اشارة الناطق) اي وحيث انطلق المصنف عقب قوله باقراره
 ولو باشارة ناطق لا فاد ذلك وسلم بما يدل عليه ظاهره هنا من أن اشارة الناطق لا تعتبر انظر شب
 (قوله ومريض) اعلم ان المريض اذا اقر اما ان يقول وارث قريب أو بعيد ولقريب غير وارث
 اصلا او لصديق ملاطف او لمجهول حاله لا يدري هل هو قريب او ملاطف او اجنبي او يقر لاجنبي
 غير صديق فان اقر لوارث قريب مع وجود الابعاد والمساوى كان الاقرار باطلا واراقر لوارث بعيد كان
 صحيحا ان كان هناك وارث اقرب منه سواء كان ذلك الاقرب حائرا لئال أم لا ويشترط ان يكون ذلك
 الاقرب ولدا وان اقر لقريب غير وارث كالحال او لصديق ملاطف لمجهول حاله صح الاقرار ان كان
 لذلك المقر ولدا ولد ولد والا فلا وأما لوارث لاجنبي غير صديق كان الاقرار لازما كان له ولدا ام لا
 (قوله ان اقر لبعيد) اي لوارث بعيد (قوله في هذا الفرع) اي وهو اقرار المريض لوارث
 ابعده فقط (قوله مع ابن عم) اي الذي هو المقر له وقوله بعيد اي الذي هو المقر له (قوله
 فيه صح مطلقا) اي كان للمقر ولدا ام لا وحيث انه غير داخل في كلام المصنف (قوله يلزمه الاقرار
 بلا قيد) اي سواء اقر لوارث بعيد أو قريب او ملاطف او لمجهول حاله ولقريب غير وارث ولا اجنبي
 غير ملاطف سواء اقام المقر له في الصحة أو في المرض او بعد الموت للمرض ان الاتهام انما يقتضي اقرار
 المريض ولقول ابن عبد البر في الكافي وكل من اقر لوارث او لغير وارث في صحته بشئ من المال والدين
 او البراءة او قبض اثمان المبيعات فاقراره عليه جائز لا لحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولى اي ادخال
 شئ بالالكذب والاجنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والبعيد والاعداء والصديق في
 الاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر على نفسه في الصحة ببيع شئ وقبضته عنه الى ما يثبت قبض الثمن
 اهـ ولو اقر بعد ذلك بالتولية فلا عبرة به كفي ح فاذا قام بقية اولاد من مرض بعد الاشهاد في صحته
 بالبيع لبعض اولاده فلا كلام لهم ان كتب الموقوف الاب قبض من ولده ثمن ما بع له وان لم يكتب
 قبل بحلف الولد مطلقا وقيل لا يحلف مطلقا وقيل ان اتهم الاب بالليل له حلف والا فلا واقتصر في
 التحفة على الاخبار حيث قال .

ومع ثبوت ميل بائع لمن * منه اشترا يحلف في قبض الثمن

انتهى وما تقدم عن الكافي من ان اقرار الصحيح على قبض اثمان المبيعات جائز ولا يلحقه فيه تهمة
 ولا يظن فيه تولى لعله محمول على ما اذا كان المقر له يظن به المال والاف في عجم وغيره لوارث هذا
 الشئ لولده الصغير مثلا وعلمنا انه لا مال للولد بوجه فذلك تركه لانه لم يجعله مدقة عليه حتى يجوز
 له فهو تولى فتأمل وفي بن اذا صير الاب لابنه دورا او عروضا في دين اقر له فان كان يعرف سبب
 ذلك الدين بان باعه شيئا أو أخذ منه شيئا أجاز ذلك التصير كان في الصحة أو في المرض وان لم يعرف
 أصله في حكمه الاقرار بالدين فان كان في المرض جرى على تفصيله وان كان في الصحة كان
 ما ضاع على قول ابن القاسم في المدونة وبه العمل كفى المتبلى وقيل انه غير نافذ وهو قول المدنيين
 (قوله أوجه ول حاله) كقوله لعلى أولعمر الذي بمكة عندي كذا ولم يعلم حاله أصديق ملاطف

أوقربب أو أجنبي (قوله والام يسم) أي وان لم يكن لذلك المرض المقر ولم يصح ذلك الاقرار
(قوله والاعمل) أي ولا يدم جهل الحال بل تبين عمل الخ (قوله وقيل بفتح الاقرار) وان
لم يكن للقر ولد كان المال المقر به قابلا وكثيرا (قوله وقيل ان كان المال يسيرا أي وقيل بفتح الاقرار
لجهول الحال ان كان المال المقر به يسيرا لان كان كثيرا والموضوع انه ليس للمقر المرض ولد (قوله
كزواج من فر وع) اقرار الزوج أن يشهد ان جميع ماتحت يده ملك لمساكين كان مريضا جرى
على ما ذكرنا المصنف من التفصيل في الزوجة وان كان صحيحا كان اقراره لازما على مذهب ابن القاسم
وغيره من المصرين من غير تفصيل بين كونه عبد بغضه او لا وللوارث تحليه فان ادعى تحديدا شئ
كافي ح (قوله على المعتقد) أي كما لا ين رشد والناس وغيرهما خلافا لابن الحجاب اثنان محل
صحة اقرار الزوج المرضي لزوجته التي علم بغضه لها اذ لم تنفرد بالصغير ولا كان باطلا للتمجة
(قوله بخلاف الصحيح) هذا محتر زعيم الزوج بالمرض (قوله مع لمعا) أي علم بغضه لها وعلم
ميله لها انفردت بالصغير ولا ورثة ابن اولا (قوله ان علم الخ) مفهوماه ان علم ميله لها كان الاقرار
باطلا وان اجازة الورثة كان ابتداء عطية منهم لها (قوله او جهل حال الزوج) أي المرضي (قوله
ورثة ابن) هذا شرط في صحة اقرارها اذا جهل حاله فقهوه انه اذ لم ير ثمن ابن ولا بنون بان كان
لاولاد له اصلا كان الاقرار باطلا (قوله واحد منها أو من غيرها الخ) أي فصور الابن اربع
(قوله أو بنون) أي ورثة بنون ذكور وحدهم اربع الاناث وامان ورثة اناث فقط فهو قوله
ومع الاناث والعصبة قولان لان العاصب يشمل بيت المال وغيره كذا قرر طي وح فقوله أو بنون
صادقا بما اذا كانوا ذكورا فقط أو ذكورا واناسا أو كانوا كلهم صغارا أو كبارا أو بعضهم صغارا وبعضهم
كبارا كان الجميع منها أو من غيرها أو لبعض منها أو لبعضها فقهوا في هذه ثمانية عشر صورة داخلية
تحت قوله أو بنون (قوله الا ان تنفرد الخ) جعله عيج استثناء من قوله أو ورثة بنون فقط ونصه
انما أتى بقوله أو بنون ليستثنى منه قوله الا ان تنفرد فعلى هذا اذا كان الوارث له ولد صغير منها واقرها
كان الاقرار صحيحا وجعله الشيخ ابراهيم الاتفاقى استثناء من قوله وورثة ابن أو بنون وحينئذ فيكون
الاقرار في هذه الصورة باطلا خلافا بينهما انما هو في هذه الصورة وما ذكره عيج غير ظاهر والحق
ما ذهب اليه الاتفاقى بنبه شارحنا من ان الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله أو بنون فقط اذ لا وجه
للتفرقة وحينئذ فالمراد بانفرداها بالصغير ان بقصر جنس الولد الصغير عليها سواء كان واحدا
أو متعددا سواء كان لها ولد كبير ايضا ولا كان ذلك الصغير ذكرا وانثى ولم يكن له زوجة غيرها قال في
الصغير للجنس (قوله راجع لهما) أي للابن والبنون فبرجوعه للابن يخرج صورة من صور
الاربع وهي ما اذا كان الابن صغيرا منها او برجوعه للبنين يخرج ما اذا كان اولاده كلهم صغارا منها
او كان بعضهم صغيرا وبعض كبير او الصغار منها والكبار من غيرها فقط او منها ومن غيرها سواء
كان الجميع ذكورا أو ذكورا واناسا فقهوا في هذه ست صور تخرج من صور البنين الثمانية عشر بالاستثناء
فالاقرار فيها باطل (قوله قال الزرقاني) المراد به الشيخ احمد (قوله الا افراد بالصغيرة) أي خلاف
لما هو به ظاهر المصنف فقوله الا ان تنفرد بالصغير أي بالولد الصغير وليس المراد الابن الصغير
(قوله وفي جوز اقراره) أي مجهول الحال (قوله والعصبة) المراد جنس العصبة أي غير الابن
بدايل تقدم في قوله ان ورثة ابن (قوله فان انفردت الخ) أي بان ورثة مع العصبة اثنان صغارا منها
لم يصح اقراره لها اتفاقا سواء كانت الكبار منها ومن غيرها فقط (قوله نظر العقوبة) أي فكأنه
اقرارا بعدم وجود قرب (قوله نظر المسلوته لغيره في الولدية) أي والاقرار لاحد المتساين

الوارثين باطل (قوله نغار المساوة ولدها الغيرة في الولدية) أي فقد وجد شرط صحة الاقرار بها وهو وارث
ابن (قوله أولان الخ) أي أو أقر شخص مقول في شأنه أن من لم يقر له أبعد منه وأقرب منه فهو
عطف في المعنى على قوله للولد العاق أو إن المعنى كاقتراره للولد أو للتوسط قاله شيخنا (قوله ولا
الأقرب) أشار الشارح بتقريره إلى أن الواو بمعنى أو لأنها على حالها وإن المعنى لأن كان من لم يقر له
مساو أو أقرب فلا يصح إقراره لما علمت من قول الشارح ويجري الخلاف أيضا لأن عدم صحة
الاقترار أحد قولين متساويين فالأقصر عليه ليس على ما ينبغي على أن بعضهم اعتمد صحة الاقتصار
(قوله كآخر في سنة) أي كما أنه لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب لا يلزم أيضا إذا أوعد
بالاقرار إن أخره وأخره هذا والذي نقله المواق وابن غازي عن الاستغناء والتعبير بالماضى
كان يقول إن انتزعتي لسنة اقترنت لك بما تدعيه على فلو عبر المصنف به لفهم عدم اللزوم في المضارع
بالأولى انظر بن (قوله ورجع) أي وإذا لم يلزم رجوع الخ (قوله ولزم حمل) حاصل فقه المسئلة أنه
أن أقر حمل بأن قال في ذمتي كذا الحمل فلانة فلا يتخلوا ما إن يكون لام الحمل زوج أو سيد مسترسل
عليه صاحب الاقرار أم لا فإن كان له زوج أو سيد مسترسل عليها حين الاقرار لزم الاقرار للحقران
ولدت له حبالدون أقل أمدا الحمل من يوم اذ قرار لم يلزم بأنه كان موجودا يوم الاقرار وإن ولدت له لقل
أمد الحمل من يوم الاقرار وأولى لاكثر من أقل مدة كان الاقرار باطلا لا حتمال وجوده بعد الاقرار
وعدم وجوده حينه وهذا كله إذا كان الحمل حين الاقرار خفيا فإن كان ظاهرا حينه لزم الاقرار
ولو أتت به لاكثر من ستة أشهر من يوم الاقرار وأما أن كانت أم الحمل ليس لها حين الاقرار زوج
أو سيد مسترسل عليها كان الاقرار لازما ولدت له أقصى أمدا الحمل فدون من يوم انقضاء الاسترسال
عليها فإن ولدت به بعد أكثر أمدا الحمل بطل الاقرار (قوله إن وطئت) أي إن كان وطؤها كما
وقوله مسترسل عليها المراد أنه ليس به مانع من وطئها بأن كان حاضرًا غير مسجون (قوله لدون أقله)
أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف حفظ الأصل ووضع لقل من أقله أولدون أقله (قوله بعد
سنة أشهر إلى خمسة أيام) أي من يوم الاقرار (قوله فأكثر) راجع لقوله ستة أشهر فهو مرتبط
به وذلك كسنة أشهر أو أربعة أيام أو الثلاثة أو الاثنين أو ستة أو ثمانية أو عشرة (قوله ولا فلا كثره)
أي وهو أربع على المنصوص هنا فإن جاوزا أكثر لم يلزم اهتس و الذي في عقب أن الخلاف
في أكثر من كونه أربعة أو خمسة من السنين جارها (قوله من يوم) أي والأكثر معتبر من يوم الخ
(قوله وسوى الخ) أي وإذا أقر حمل سوى الخ (قوله بين تويميه) أي إن وضعها حين واء فللمحى منها
ولاشئ لمن وضع ميتا لأنه لا يصح نسك له (قوله وترث الام) أي أم التويع من منه أي من القرية
وقوله حينه أي حين اذ قال هودين لابيها (قوله الخ) أي إن كانت زوجة للاب واثرة
اجترأ زاعما إذا حملت منه وأبانت في حال حتمته ثم مات بعد وحصل الاقرار قبل الوضع (قوله بعلى)
أي كملى الف الف لفلان أو في ذمتي له الف أو له عذرى الف أو قال أخذت منه الف أو ما لوقال أخذت من
فندق فلان مائة أو من حمامه أو من مسجدده فليس ذلك إقرارا لفلان صاحب الفندق أو الحمام
أو المسجد ولو كتب في الأرض أن لفلان عندي كذا أو قال أشهد وأعلى بذلك لزمه فإن لم يشهد لم يلزمه
وأما لو كتب في صحيفة أو لوح أو خرقعة أو نقش في حجر لزمه مطلقا أشهد أم لا ولو كتب في المساء
أو الهوى فلا يلزمه مطلقا ولو أشهد حيث لم يصح باقرار اه شب (قوله ولو زاد) رد بان قول ابن
الموازنة لا يلزمه شيء إذا قال لن شأ الله أو إن قضى الله أو إن أراد الله أو إن بسير الله (قوله لانه
لما قر) أي لما نطق بالاقترار (قوله ولان الاستثناء) أي بالمشيئة فإرادته للغوى وهو لا يخرج

واداة الشرط مخزجة (قوله بخلاف ان شاء فلان) اى فاذا قاله عندى ما ثبأن شاء فلان فلا يلزمه
 شئ ولو قال فلان شئت ذلك اى لانه خطر لانه حين قال ذلك كان يجوز ان يشأ او ان لا يشأ وقد يقول
 ظننت انه لا يشأ (قوله فاقرار منه) اى من المدعى عليه بالملك للمدعى (قوله وعليه) اى
 وعلى المدعى عليه المقر (قوله حلف المدعى) اى الذى هو المقر له (قوله فى البيع) اى فى
 دعوى المدعى عليه البيع (قوله خلاف) هو مبنى على الخلاف فى الميمين هل تتوجه فى دعوى
 الموقوف ام لا وظاهره جريان الخلاف سواء كان الشئ الذى ادعت فيه للمنفعة فى يد المقرام لا وهناك
 قول ثالث وهو توجه الميمين على المدعى ان كان المدعى عليه حائرا والا فلا وعليه اقتصر صاحب
 النخعة واعلم ان محل كون دعوى الهبة ارب البيع اقرارا بالشئ اذ لم تحصل الحيازة المعتبرة شرعا
 فان مضت مبدئية الحيازة المعتبرة وقال المدعى عليه انه باع لى او وهب لى فانه يصدق فى ذلك
 بيمينه ولا يكون هذا اقرارا بالملك للمدعى فى ح فى آخر الشهادات مانصه قال ابن رشد اذا حاز الرجل
 مال غيره فى وجهه مدة تكون الحيازة فيها حاصلة وداعاه ملكا لنفسه بائنا او هبة او صدقة كان
 القول قوله فى ذلك بيمينه قال ح عقبه وسواء ادعى صبره ذلك ملكا من غير المدعى او ادعى انه
 صار اليه ملكا من المدعى اما فى البيع فلا علم فى ذلك خلافا واما فى الهبة والصدقة ففيه خلاف انظر
 بن (قوله او قال وفيه لك) اى او قال من ادعى عليه بحق وفيه لك (قوله فانه اقرار) من المدعى
 عليه بالملك للمدعى وعلى المدعى عليه بيان الوفاء (قوله او اقرضتنى) اى او قال لى عندك كذا
 فقال اقرضتنى اياه فهو اقرار بمجرد (قوله ان اجابه) اى الاخر فيه ما بنعم او بلى او احل والا فلا
 (قوله ولا ينفعه) اى المقر المجذب بعد ذلك اى بعد جواب الاخر واعلم ان هذا القيد الذى هو اجابة
 لا يخرجنا من محتاج له اذا وقع هذا اللفظ من المقر ابتداء واما اذا وقع قوله اقرضتنى وما بعده جوابا
 لقول الطالب لى عندك كذا فلا يحتاج لاجابة الاخر لان هذا اللفظ اقرار مطلقا نعم ولا (قوله
 فليس باقرار) اى لانه لم ينسب لنفسه (قوله فان لم يقيد به) اى لانه يمكن ان يكون نفى القضاء
 لى الدين قوله او قال نعم او بلى او اجل الخ) وذلك لاتفاق معناها فى العرف من انها اذا اجيب
 بها النفى فانها تصيرها ايجابا للمبنى عليه الاقرار وان اختلف معناها لغيره لان بلى يجاب بها النفى
 فتصيرها موجبا لى انها توجب الكلام المنفى اى تصيرها موجبا بعد ان كان منغيا واما نعم فانها
 تقرر ما قبلها من ايجاب او نفى وكذا اجل (قوله جوابا) اى حالة كون الاقوال الثلاثة والاستة
 وهى قوله ساهانى وما بعده جوابا لا ليس لى عندك كذا (قوله وهو راجع الخ) اى قوله اليس لى
 عندك كذا راجع الخ (قوله وانظر لى) اى اولست منك كذا او ارسل رسوا كذا ياخذها (قوله
 لابتوله للمدعى اقرار الخ) فاذا قال لى عندك كذا فقال اقرارا بها فهو وعديا لا اقرارا واما
 اذا قال لا اقر بها فليس اقرارا قطعا ولا وعدا به واما اذا قال لى لى عليك مائة فسكت فقد ذكر ح
 الخلاف فى كون السكوت اقرارا او ليس باقرار وان الاظهر انه ليس باقرار وذكر ح ان محال ليس
 اقرارا اذا قال لى عندك عشرة فقال وانا لا اخبر لى عندك عشرة وهو مستغرب الا ان يقال ان معناه
 وانا لا كذب عليك بان لى عندك عشرة كما كذبت على بمثل ذلك (قوله فليس باقرار) اى وبخلاف
 وسواء كان فلان كبيرا او صغيرا الا ان يكون ابن شهر فانه حينئذ كالعلم وهو كالجماع فى فعله
 فيؤاخذنا بمقارره كقوله على او على هذا المجرا وعلى او على هذه الدابة (قوله فليس باقرار) اى ان
 جمع بين اللفظين واقتصر على نائيهما وكذا على اولهما ان حلف انه لم ير الاقارب ذلك بل الانكار
 والتكتم (قوله وفى قوله) اى جوابا للطالب الذى قال له اقضى العشرة التى عندك (قوله واسأل

من ذكر اى اوحى ثابتى فائدة اوريدج (قوله تدل على ان مراده الاقرار او عدمه) اى والا كان
 اقرارا اتفاقا فى الاول وغير اقرارا اتفاقا فى الثاني (قوله فاقرا وقطعا) اى واما الشك واتوهم اوفى
 شكى او وهمى فلا يلزم اقرارا اتفاقا وعلى ما افاده النقل تكون الاقسام ثلاثة قسم يكون اقرارا قطعيا
 وهو فيما علم وفى على وقسم ليس اقرارا قطعيا وهو فيما اشك واتوهم اوفى شكى اوهمى وقسم فيه
 الخلاف وهو فيما ظن اوفى ظنى هذا وما قاله الشارح تبعا للبعق وعج من ان مفاد النقل انه لا خلاف
 فيما علم اوفى على فقد رده طفى بان التعليق بالعلم فيه شائبة الشك ولذا لا يكتفى به فى ايمان البت
 وحيد فالاخلاف مطلقا يظهر بن (قوله ان نوكر) اى المقر (قوله فقال للمدعى بل من نحن
 عبد) اى منكرا انهم من نحن (قوله اقر بعمارة ذمتهم) ان فيعد قوله بعد ذلك من نحن خمر ندما
 وظاهر كلام المصنف انه لا يرادعى حل المقر من كونه يه اطحى الخمر لا بحيث يقال ان كان يه اعطى
 الخمر صدق ولا يلزمه الاقرار وان كان لا يه اعطاه فلا يصدق بل متى نوكر لزم الاقرار ولا يصدق
 فى دعواه انهم من نحن خمر مطلقا (قوله ويخلف المقر له) اى اذا نكرا سواء كان مسلما او ذميا انها
 ليست ممن خمر وبأخذ الالف (قوله فان نكل لم يلزم الاقرار) هذا اذا كان المقر له مسلما فان كان
 ذميا كان له قيمة الخمر (قوله كما اذا لم ينكر) اى كما لا يلزم الاقرار اذا لم ينكر المقر له بل صدقه
 وهذا اذا كان المقر له مسلما فان كان ذميا كان له قيمة الخمر مثل ما اذا نكر ونكل عن اليمين (قوله
 وبعد قوله ولم اقضه ندما) ان قيل قد تقدم انهما اذا اختلفا فى قبض الثمن فالاصل بقاؤه وحيد فند
 فلا يكون قوله ولم اقضه ندما فالتان ان الاقرار بالثمن فى ذمته كالاشهاد به فى ذمته وقس سبق للمصنف
 واشهاد المشتري بالثمن مقتضى لقبض مؤثمه (قوله كدعوا الى با) تشبيهه فى لزوم الاقرار وحاصله
 انه اذا ادعى عليه بالف فاقربها وقال عقب اقراره هى من ربا واقام بينة على ان المدعى رباها فى
 الف فلا تعيده تلك البينة شيئا ويلزمه الالف التى اقر بها (قوله ولا تنفعه البينة) اى لمدم
 تعينها لاحتمال الخ (قوله فلا يلزمه القدر اذا دعى على رأس المال) اى ويلزمه رأس المال فقط
 فان اختلفا فى قدره ولا يدينه لواحد منهما كان القول قول المقر له غارم (قوله وقال اشترت منك
 خمر بالالف) اى اوفى لمن طلب منه حقا عليه اشترت منك خمر بالالف او عبدا ولم يقضه (قوله
 وفيه بحث) هذا البحث للمصنف فى التوضيح وحاصله ان قوله فى التعليق الشراء لا يوجب عمارة الذمة
 الا بالقبض ممنوع لان الضمان من المشتري بمجرد العدة وحيد فند ذمته تتم بمجرد العدة ولا تتوقف
 عمارة على القبض (قوله وقال اقررت بكذا وانا صي) اى وانا غم فلا يلزمه شيء حيث قاله
 نسقا ولم تكن به البينة وكذا اذا قال اقررت بكذا قبل ان اخلق حيث قاله نسقا لان هذا خارج مخرج
 الاسمه ترافلو قال اقررت بالف ولم ادركت صديقا وبالعلم يلزمه شيء حتى ثبت انه بالغ لان الاصل
 عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لا ادركت عاقلا لم لا فيلزمه لان الاصل العقل حتى ثبت انتفاؤه
 هذا ما استظهره ح (قوله وافر) اى بان الكتاب لغلان اعتذارا من سألها عارته او شراها (قوله
 وكان السائل من يعتذر له) ككونه ذا وجهه اى يستحق منه او يخاف منه وحاصل ما ذكره الشارح
 انه اذا اقر اعتذارا فان المقر له لا يأخذه الا بينة تشهد له على كنه قبل الاقرار بشرط ان يكون السائل
 ممن يعتذر له فان كان ممن لا يعتذر له لزالته فان المقر له يأخذه بغير بينة وقد تدبىع الشارح فى هذا
 التيميد الشيخ احمد الزرقاني واعترضه ما فى بان الذى فى السماع وابن رشد الاطلاق فى اقراره اعتذارا فلا
 يأخذه المقر له الا بينة كان السائل ممن يعتذر له ام لا ولا يتوقف ذلك على ثبوت الاعتذار فلا يلزمه
 وان لم يدعه بان مات كما يفيد نقل المواق اه بن قال عجم وقد يقول الرجل لسلطان هذه الامة

ولدت متى وهذا العدم دبر ثلاثيا أخذها فلا يلزمه ولا شهادة فيه ومثله ما يقول الانسان حامية كان
يقول صاحب سقفة أو فرس عند ارادة ذى شوكة اخذها انها فلان ويريد شخص يصحى ما ينسب
اليه فانه لا يكون اقراره (قوله او ذما) اى مثل قبح الله فلانا فترضى مائة وضيق على حتى
وفيته او اترضى فلان مائة وضيق على حتى قضيته لاجزاء الله عنى خيرا (قوله وصوب ابن يونس
منه) اى من الخلاف عدم لزوم الاقرار اى خلافا لما قال ان قوله فى الذم حتى قضيته يرد دندا
ويلزمه الاقرار (قوله لجرى على قاعدته الا كثرية) اى من رجوع القيد لما بعد الكاف فان
اقربة مرض لاعلى وجه الشكر ولا على وجه الذم ففيه تفصيل بين القرب والبعد فان اقراره كان
تسلف من فلان البت ما لا وقضاء اياه فان لم يعط الزمان من يوم المعاملة ليوم الموت لم ينفعه قوله
قضيته الا ان تقوم له بينة وان كان زمان ذلك طويلا حلف المقر وبرى (قوله وقيل اجل مثله)
حاصله انه اذا ادعى عليه بمال حال من يبيع فاجاب بالاقرار وان لم يوجله فان كان العرف والمادة
جاريين بالتأجيل له كان القول قول المقر بيمينه وان كانت المادة عدم التأجيل اصلا كان القول قول
المقر بيمينه وان لم يكن عرف بشئ فان ادعى المقر اجلا قريبا يشبه ان اتباع السلعة له كان القول
قول المقر بيمينه وان ادعى اجلا بعيدا استنكر افانه لا يصدق والقول قول المقر بيمينه وهذا اذا
فانت السلعة فان كانت قائمة تحالفا وتقامعا ولا يتغير لشبه ولا لعدمه هذا يحصل الفقه وظاهر
المصنف انه لا يتظر للعرف وانتهى متى ادعى المقر اجلا يشبه ان تباع السلعة له بالدين كان القول
قوله يمين ولو كان العرف عدم التأجيل وليس كذلك اذا العمل بالعرف اصل من اصول المذهب
فيمنعنى ان يحصل كلام المؤلف على ما اذا لم يجز العرف بشئ (قوله اجل مثله) اى مثل ذلك
الدين الذى ادعى به (قوله فان اتهم المبتاع) اى فى الاجل الذى ادعى بان كان بعيدا مستنكرا
(قوله لافى قرض) حاصله انه اذا ادعى عليه بمال حال من قرض فاجاب بالاقرار وان لم يوجله
فالقول قول المقر بيمينه لا راصل فى القرض المحلول ولا يعمل بقول المقر بيمينه وولو ادعى
اجلا قريبا وهذا اذا لم يكن عرف والاعمال به (قوله وقيل لافرق بين البيع والقرض) اى فى
قبول قول المقر بيمينه ان ادعى اجلا قريبا (قوله بل قوله) اى قول المقر ادعى اجلا قريبا
فى المقرض اقرب الخ (قوله هو فى المدونة) اى وما قاله ابن عرفة مجرد بحث واراد قضاء ح
(قوله وقيل تفسيره الف) اى انه اذا قال لفلان على الف وذرهم وله الف الف وعبد الف وثوب
ونحو ذلك وابهم فى الف فانه يقبل تفسيره الف باى شئ ذكره سواء فسره بالف دينار او درهم
او جدي او ثوب او حمار ولا يكون المعطوف مفسرا للمعطوف عليه (قوله اذا قال ذلك نسقا) اى
فاذا قال ذلك نسقا قبل قوله ولا يلزمه الا ان يختم دون الفص واما اذا قال فسهلى اولدهالى بمداهلة
فانه لا يصدق فى ان الفص اولدهالى وبأخذ المقر له الخاتم بنفسه والحاجية مع ولدها (قوله كنعصيت
منه) اى من فلان (قوله وفسهلى) اى والحال انه قال ذلك نسقا (قوله فقولان) اى فى تصديقه
فى الفص وعدم تصديقه فيه (قوله فبواه) اى قبل قوله فى ان النص له (قوله لا يجزع الخ)
حاصله انه اذا قال لفلان حتى او قدر او شئ من هذه الدار او من هذه الارض او من شئ فصر ذلك الحق
او القدر ويجزع او يسيب منه فلا يقبل ذلك التفسير منه ولا بد من تفسيره بجز من الدار والارض
كل ربع ارض او النصف ولا فرق بين من وفى على الاحسن عند المصنف كما هو قول معنون وقال
ابن عبد الحكم يقبل التفسير بالجدع والسبب عند التمييز بين لانها للظرفية ولا يقبل عند التمييز بين
ولا بد من تفسيره بجز لان من لتبعض (قوله او من هذه الارض) يعنى شئ او حتى او قدر

(قوله اي كما لا يقبل تفسيره) اي لشيء والحق والقدر في الدار والارض بالمجذع والسبب اذ قال الخ
(قوله اذ قال لشيء هذه الخ) اي له في هذه الدار او في هذه الارض حتى اعني شيء او قدر (قوله
مما ذكر) اي من الدار والارض (قوله وسواء قال فظيم ام لا) نحوه لبعض الشراح وفي ابن
الحاجب انه اذ قال عندى مال عظيم فيه خمسة اقوال نصاب الزكاة نصاب السرففة يلزمه زيادة على
النصاب اللازم له في الاقرار بالمال المطلق الذي لم يقيد بعظيم ويرجع في تلك الزيادة لتفسيره تلزمه
الدية والخامس يؤمر بتفسيره ويلزمه ما فسره به (قوله اي من مال المقر) اي ولا ينظر لمال أهل
المقر له عند التحالف فان كان المقر من أهل الذهب لزمه نصاب من الذهب وان كان من أهل الفضة
لزمه نصاب منها وان كان من أهل الماشية لزمه نصاب منها وان كان من أهل الحب لزمه نصاب منه
فلو كان عند الذهب والفضة والابل والبقر والغنم والحب أو ثلاثة مثلام ذلك لزمه أقل الانصاء
قيمة لان الاصل براءة الذمة ولا تلزم بشيء فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب السرففة لانه
الحق ان يجري العرف بنصاب الزكاة والازم منه وهذا كله على ان المراد بالنصاب نصاب الزكاة
(قوله والمراد الخ) اي لان الله تعالى اطلق المال على نصاب الزكاة فقال خذ من أموالهم صدقة
معنى بالاموال النصابات والقول يلزم نصاب الزكاة هو المعتمد خلافا لمن قال يلزم المقر بالمال نصاب
السرففة وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم او ما يساوي ذلك من العروض وخالفا لمن قال يلزم تفسيره
(قوله والا حسن) اي على ما في كتاب ابن سحنون تفسيره فان فسره فلا كلام ويلزمه ما فسره به
من قليل أو كثير فان أبي سحنون حتى يفسره (قوله ولو بقرط) أوجه أو درهم فان ادعى المقر له
أكثر ما فسره به حلف المقر فان نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه هذا كله على القول يلزم
تفسيره المال وقد علمت انه ضعيف فان تعذر التفسير على هذا القول بأن مات المقر قبله فالظاهر انه
يقبل قول المقر له بين (قوله مشهورا) اي قول مشهورا ومقاله بطلان الاقرار من اصله (قوله
ولو بأقل من واحد) كذا قال ابن عرفة عدا القول ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح لا ينسب الا بواحد
كامل فأكثر وحلف المقر ان ادعى المقر له أكثر مما فسره به فان نكل حلف المقر له واستحق
ما حلف عليه (قوله للتفسير) اي لتفسير الشيء وكذا يبدون مجيزا اذا حبس للتفسير فلا يخرج
من السجن حتى يفسر (قوله وكعشرة ونيف) اي اذا قال على عشرة من الدراهم ونيف فانه يقبل
تفسيره النيف وقوله ولو بواحد نقداى او بأقل من واحد او بأكثر منه ومثل ما اذا عطف النيف
كالمثال ما اذا أفرد كما اذا قال له نيف من الدراهم فيلزمه تفسيره ويقبل تفسيره له بدرهم كامل
وبأقل منه وبأكثر وقيل لا يقبل في تفسير النيف الكسر مطلقا سواء أفرد أو عطف (قوله ما زاد
على العقد) اعني من جنس الكامل كما قبل وقيل انه مطلق ما زاد على العقد ولو كسرا وعلى هذا
فقبل منه تفسير النيف بالأقل من الواحد الكامل لا على الاول (قوله بالكسر) اي بكسر الباء
(قوله وسقط شيء الخ) حاصله انه اذا قال له على عشرة وشئ أو مائة وشئ أو ألف وشئ فان الشيء الزائد
على النجدة يسقط لانه مجهول (قوله بقرينة ما يأتي) اي ان ما يأتي قرينة على ان فاعل سقط ضمير
الشيء لا ضمير الاقرار (قوله وكذا اذا قدم شئ) اي بان قال له عندى شئ ومائة وقد يقال انه يعكز
على هذا قول ابن وجه السقوط في له على مائة وشئ مثلا كما يفيد ابن عبد السلام والتوضيح ان
العرف انما يقال مائة وفي اذا اراد بتحقيق المائة اي انها مائة كاملة كما يقال فلان رجل ونصف
اي كامل في الرجولية فاذا لم يكن عرف بذلك فلا يسقط ويجب تفسيره اه فظاهره انه لا يتأتى الا في
تأخير شيء لا في تقدمه فتأمل (قوله بخلافه مفردا) اي بخلاف ما اذا قال له على شئ مفردا فانه يجب

عليه تفسيره كما انه لو قال له على عشرة الاشياء اعتبر العشرة ومالوا بتفسيره (قوله وقيد ابن الماجشون
السقوط) اى سقوط الشيء اذا تعدى ثلثه واما اذا لم يتعدى ثلثه فلا بد من تفسيره وهو مخالف لظاهر
المصنف وابن الحاجب وابن شاس من السقوط مطلقا ولو وجد المقر وامكن تفسيره وان كلام ابن
الماجشون مقابلة لا تقيد (قوله لزوم عشرون) اى عند ابن عبد المحكم وقال سحنون لا عرف ذلك
و يقبل تفسيرها اى كذا سواء كانت مفردة ونسب تميزها او رفع او خفض اى اذ كرت بدون عطف
او مع عطف وهو البق أسول المذهب ابتداء الاقرار على العرف واكثر الناس لا يعرف ما ذكره ابن
(قوله وبلى المشكوك) اى لان الاصل براءة الذمة منه لكن يعلم عليه ان ادعى المقر له اكثر من
العشرين (قوله لزوم مائة) اى لان كذا كناية عن عدد اقل عدد يميز بالمفرد المجرور والمائة لكن المعول
عليه كالمقر ر شيئا لزوم واحد لانه المجارى على عرف الاستعمال وان خالف مقتضى اللغة والقاعدة انه
ان وافق العرف اللغة فذاك وان تخالفان فسر المقر كلامه بما وافق العرف قبل منه واللام يقبل
(قوله لزوم ثلاثة) اى لان اقل عدد يميز بالجمع مجرور الثلاثة (قوله وهذا) اى لزوم العشرين
اذ انصب الدرهم الميز كذا ولزوم الواحد اذا رفعه او وقف بسكون الميم ولزوم المائة اذا خفضه ولزوم
الثلاثة اذا جمعه وقوله اذا كان اى المقر نحو با (قوله لان العرف ليس جاريا على قانون اللغة)
الآتى انه لو قال كذا درهم بالجر العرف يلزمه درهم واحد ومقتضى اللغة يلزمه مائة (قوله احد
وعشرون) فلو كرر كذا ثلاثة فاستظهر التأكيذ (قوله احد عشر) فان جرات التمييز فثلاثة مائة كما قال
ابن معطى وقد علمت ان اصل سحنون التفسير فى جميع ما ذكره واليق بالعرف (قوله وفى قوله
له على بضع لزوم ثلاثة) اى لان البضع من ثلاثة تسعة فيلزمه المحقق (قوله او دراهم) اى لو قال له
على دراهم لزوم ثلاثة لان دراهم وان كان جمع كثرة لان النسخ مساواته لجمع القلة فى البداء والذمة
لا تلزم الا بمحقق والمحقق من الجمع ثلاثة وايضا محل افتراق مبداهما على القول به حيث كان لكل
صيغة والاستعمال احدهما فى الآخر (قوله وكثيرة) اى اذا قال له عندى دراهم كثيرة فاشهر رانه
يلزمه اربعة دراهم كما قال ابن عبد المحكم وقيل يلزمه تسعة لان ذلك تضعيف لاقول الجمع ثلاثة مرات
وقيل يلزمه نصاب الزكاة (قوله على ثاني مراتبها) وهو الخمسة اى على اول مراتبها وهو الاربعة
والا لزم التناقض لانه يصير نافيها لبقوله لا كثيرة ومثبتا لها ثانيا بقله ولا قليلة لان ولا قليلة تحمل
على اول مراتب القلة وهو ثلاثة وهذا يستلزم ثبوت الكثرة بالاربعة فلو جعل نافيها لما لزم التناقض
وافعال العقلاء تصان عن مثل هذا (قوله كفى مصر) اى فان المتعارف فيها ان الدراهم اسم للحديد
النحاس وعرف الشام ان الدرهم من الفضة ما يبدله ستة جدد من الفلوس النحاس (قوله
والا فالشرعى يلزمه) اى وهو من الفضة وزن خمسين وخمسة اربعة من الشعير المتوسط وما ذكره من
لزوم الشرعى عند عدم العرف فنحوه لابن الحاجب ابن عرفة هو قول ابن شاس تبعا لوجيز الغزالي
ولا عرفه لاهل المذهب ومقتضى قول ابن عبد المحكم وغيره ان الواجب ما فسر به بالمقرع بيمينه
ان خالفه المقر له وادعى اكثر انظار المواق وابن غازى ابن (قوله قد غشه ونقصه) اى قبل
قوله مغشوش ونقص سواء جمعه ما واقتصر على احدهما فلا يلزمه درهم خلاص او كامل و يقبل
تفسيره فى قدر النقص وظاهر الشارح ان الضمير للدرهم وهو ظاهر فى الشرعى وكذا فى المتعارف
ان كان النقص والغش يجريان فيه ويحتمل ان الظاهر للمقرع اعم من ان يكون درهما وغيره (قوله
ان وصل ذلك) اى قوله ناقص او مغشوش وقوله باقراره اى بقوله له على درهم (قوله كعطاس)
اى او تناوب او انقطاع نفس او اغماء (قوله بخلاف فصل بسلام) اى واولى لو فصله لالشي اصل

فلا يقبل قوله مغشوش ولا ناقص وهذا في اقرار بغير امانات وامانها فانه يقبل دعواه القس
والنقص وان لم يصل الى الرابع كما قال الناصر نحو له عندى درهم وديعة ثم قال مغشوش وان ناقص
لان المودع امين (قوله حيث لم يجر عرف يخلافه) كان يكون قوله درهم تحت درهم معناه درهم
في مقابلة درهم اخذته منك والا كان اللازم درهما واحدا (قوله وهو ما تقدم) اى بل ما تقدم
على افظ بل وحاصله انه اذا قال له على درهم لابل ديناران فان الدرهم يسقط ويلزمه الديناران
وذلك لان بل نقل حكم الاول للثاني ولا لثالثا كيدعى مذهب جمهور النجاة واختاره ابن مالك وعند
غيرهم ان للثاني في مقابلهما بل لا ثبات ما بعدها قاله شيخنا واعلم انه اذا ضرب لاني يد من المقر به
اولا كالمثال سقط المقر به او لا مطلقا سواء وصل الاضراب بالمقر به او لا واما اذا اضرب لاقول كما
لو قال له على دينار بل درهم اوله على درهم بل نصفه فلا يسقط عنه الاول الا اذا وصل كافي المواق
عن معنونه واما اذا اضرب لساو كما اذا قال له على دينار بل دينار فانظر هل يلزمه احدا المتعاطفين فقط
في الصيغة على شبه التكرار اللفظي لعدم وجود حقيقة الاضراب فيها او يلزمه المتعاطفان وهو
الظاهر لان بل حيث اضرب بها الساو كالغاة والواو في كونها مجرد العطف من غير اعتبار اضراب (قوله
على انها بيانية) اعترضه شيخنا بان شرطها اختلاف اللفظين اذ متى اتحد اللفظ المضاف والمضاف اليه
منعت باتفاق البصر بين والكوفيين فالصواب ان الاضافة للسبب اى انها من اضافة المسبب
للسبب فتأمل (قوله في صورتين) اى وهما على درهم درهم ودرهم بدرهم وقوله ما ارادهما
اى ما اراد الدرهمين (قوله كاشهاد) اى من المقر في ذكر بخطه او امر بكتابه وحاصله ان المقر
اذا كتب وثيقة بخطه ان لفلان عندى مائة دينار او امر بكتابتها واشهد على ما في تلك الوثيقة ثم
كتب او امر بكتابتها بغير مائة دينار واشهد على ما فيها الشاهدين الاولين او غيرهما يلزم ذلك
المقر مائة واحدة وتعد الثانية تو كيد الاول ويحلف المقر ما ارادهما وهذا اذا لم يذكر سببهما
كما صورنا او ذكره وكان متحدا كما اذا كتب في كل من الورقتين له عندى مائة من بيع او من قرض
والموضوع اتحاد المكتوب في الوثيقتين قدرا ونوعا كما تارة ريال او محبوب (قوله فيلزمه مائة واحدة)
اى وتعد الثانية تو كيد الاول (قوله فان اختلفا سببا) بان كتب في واحدة له عندى مائة ريال
من بيع وفي الثانية مائة ريال من قرض (قوله او قدرا) كما لو كتب في وثيقة مائة ريال وفي الثانية
مائة ريال (قوله او نوعا) كما لو كتب في وثيقة مائة ريال وفي الثانية مائة ريال (قوله يلزمه
المائتان) الاول يلزمه ما في الوثيقتين معالانه في مسألة اختلاف ما في الوثيقتين قدرا اللازم له اكثر من
مائتين (قوله وما مشى عليه المصنف) اى من انه اذا شهد على ذكر بمائة وعلى ذكر آخر بمائة يلزمه
مائة واحدة (قوله والمذهب لزوم المائتين) يمكن ان يخرج كلام المصنف على المذهب بان
يحمل كلامه على ان كلام الذكرين كتبه المقر له واشهد على ما فيه بان اقر المقر بمائة ولم يكتبها
ولم يأمر بكتابتها في مجلس ثم كذلك في مجلس ثان فكتب المقر له وثيقتين وقال للحاضرين في المجلسين
اكتبوا شهداءكم في هذه الوثيقة على ما سمعتم وعلى هذا المعنى قرر عبق كلام المصنف حيث قال
كاشهاد من المقر له في ذكرى وثيقة كتبها لنفسه بمائة وفي ذكر آخر بمائة بخط المقر له ايضا
فيلزم المقر واحدة (قوله اموال) اى لا مال واحد ومن اقر بمائتين لشخص لزمه (قوله كما اذا
اقر عند قوم الخ) اى انه اذا اقر في مجلس بمائة وشهد عليه بها ولم يكتبها ولم يأمر بالكتب ثم اقر
في مجلس آخر بمائة كذلك من غير كتب ولا امر به لزمه مائة واحدة بمنزلة ما اذا كان الذكران بخط
المقر له (قوله وبمائة وبمائتين) اى وكاشهاد في ذكر بمائة وفي ذكر آخر بمائتين وكلاهما

بخط المقرئ منه الاكثر هذا ظاهر المصنف كان المحاجب وانكر ابن عرفة ذلك قائلا ما لابن المحاجب
 من لزوم مائة في المسئلة الاولى والاكثر في الثانية لا اعرفه في المذهب والمعروف لزوم مائتين في
 الاولى وثلاثمائة في الثانية لان الاكثر اذا كتبت المقرئ او امر بكتبتها اموال بائنا في ابن القاسم
 واصبح وقد جعل الشيخ عبق كلام المصنف على ان كلام من المذكورين بخط المقرئ من غير ان يأمر
 المقرئ بكتبتها او اشار منها على كلام المصنف على الاقرار بالمجرد عن الكتابة لاجل المتخلص من
 اعتراض ابن عرفة (قوله بلا كتابة فهم) اي من المقر ولا يأمر منه بالكتابة (قوله مطلقا)
 اي تقدم الاقرار بالاقول او بالاكثر (قوله القول الذي مشى عليه المصنف) اي من ان الاقرار
 اذا كتبت المقرئ او امر بكتبتها ان يكون مالا واحدا وانه يلزمه في المسئلة الاولى مائة وفي الثانية الاكثر
 (قوله قول ابن القاسم) مقابل للمعتمد الذي وافقه اصنع عليه من ان الاقرار اذا كتبت المقرئ
 المقرئ او امر بكتبتها اموال لا مال واحد والمحصل ان المقر اذا كتب الوثيقتين او امر بكتبتها ما شهد
 على ما فيه ما لم يبين السبب او بينه فيهما وكان متعديا للمعتمده يلزمه ما في الوثيقتين سواء اتحد
 القدر او اختلف واما الاقرار بالمجرد عن الكتابة والمصاحب لكتابة المقرئ اذا تعدد فان كان المقرئ
 اولاً وثانياً متعدياً القدر يلزمه احد الاقرارين وان كان مختلف القدر يلزمه الاكثر منهما على المعتد
 (قوله يلزمه الثلثان منهما ما اكثر) هذا هو المعتمد وقيل انما يلزمه الثلثان فيهما فقط (قوله
 بالانتهاد من المحاكم في تلك الزيادة) اي بالنسبة لعمدة المقر وبسره (قوله وصدق بيمينه) اي صدق
 في ان هذا مراده ان تازعه المقرئ وادعى اكثر ما فسره بيمينه ومجمل حلفه ان حقق عليه الدعوى
 واما ان اتهمه في توجع اليمين عليه قولان والمعتمد عدم توجه بيمين التهمة (قوله ان فسرها كتر الخ)
 اي وانما يصدق في ان هذا مراده ان فسرها كتر الخ (قوله وهو) اي القول يلزم عشرة لكن بيمين
 قول ابن عبد الحكم وقوله وهو الصواب اي واما القول يلزم عشرين وهو ما مشى عليه ابن المحاجب
 فقد قال ابن عرفة لا اعرفه لكنه موافق لما عرفنا الآن بالمعية (قوله او يلزمه مائة) اي وهو قول
 سعيد (قوله هل يلزمه عشرة) اي بيمين وقوله او مائة اي من غير بيمين (قوله ولزوم العشرة فقط)
 اي كما قال ابن عبد الحكم (قوله عارفاً بعلم الحساب) اي بان كانا معا او احدهما لا يعرف علم
 الحساب (قوله والا) اي والا بان كانا معا يعرفانه يلزمه المائة اتفاقاً وبحت شيخنا المدوني في ذلك
 بانه لا يلزم من معرفة الحساب مراعاة الا ان يقيد كلام الشارح بما اذا كانت محاورتهم مبنية عليه
 فيكون من قبيل تعليق الحكم بمشتق (قوله يلزمه المظروف) اي ويقبل تفسيره لاثوب والذيت
 (قوله اشارة الى انه لا فرق الخ) خلافاً لما قاله الخلاف انما هو اذا كان المظروف يستعمل بدون
 ظرفه كالثوب واما اذا كان لا يستعمل بدون ظرفه كالزيت فان الظرف يلزم اتفاقاً كالظرف واما
 لو قال له عندي صندوق وعينه بالاشارة لشخصه او بوصفه فهل يكون له ما فيه او لا قولان وعلى
 الاول ان قال وما فيه لي فهو كسئلة له عندي خاتم وقصه لي فيقبل قوله ان كانا معا او اقرأه في
 بارض تناول الاقرار ما فيها من بناء وشجر واذا اقر بما في الارض من بناء وشجر دخلت الارض فلا قرار
 كالبيع كما يفيدته بل ربما يقال انه اولى من البيع بهذا الحكم وهو تناول مخروجه على
 غير عروض فيستباح فيه (قوله لا يلزمه الظرف) اي اتفاقاً لانه لا يتقبل وانما يلزمه الدابة ويقبل
 تفسيره لها (قوله بقطع الهمة) اي لانه ليس من الامعاء التي تبدأ بمزلة الوصل المشار لها بقول
 الخلاصة

وفي اسم است ابن ابي سمع * واثنين وامر وتأتي تباع

(قوله في غير الدعوى) المراد بالدعوى الطلب وان لم يكن عندنا كم اى كان قال ابتداء من غير
تقدم طلب له عندى كذا ان حلف لحلف لم يلزمه شئ (قوله فان كان حلفه بعد تقدم طلب
منه الخ) بان قال له اى عليك عشرة فأتى بها فقال له ان حلفت عليهم ادفعته لان فاذا حلف ان له عنده
عشرة لزمه دفعه له ومطالبة وكيل رب الحق كما البتة ثم اذا قال له احلف وخذنى عشرة الدعوى
اى تقدم الطلب ليس له الرجوع ولو قبل حلفه ولا يعتبر رجوعه كما فى تت عن ابن عرفة واما لو قال له
احلف على كذا وخذ من غير سبق دعوى اى طلب فله الرجوع ولا يلزمه شئ ولو حلف كما مر
(قوله لزمه) اى ما حلف عليه في صورتين ومثله الضمان احلف وانا ضامن انظر ح (قوله
لم يلزمه شئ) اى لمجرد ذلك القول كان فلان عدلا أو غير عدل لانه غير اقرار خلافا للشافعية
واما الشهادة فيجمل بها ان كان فلان عدلا ولا يعمل بها ان كان غير عدل (قوله لانه يوم خلاف
المراد) وذلك لانه يومهم انه اذا كان عدلا فانه يكون اقرارا وليس كذلك وأشار الشارح بقوله
لان شهد فلان الخ الى ان غير العدل منصوب على الحال من مقدم عامله اى لان شهد فلان غير
العدل ولا يصح كونه حالاً من فلان المذكور لان هذا ليس من مقول المقر ولا ربه على انه صفة
لفلان لان فلانا يمكن به عن المعرفة فهو معرفة وغير نكرة وانما فى الصفة والمصوف في التعريف
والتكبير واجب ولا على انه بدل من فلان المذكور لانه يقتضى انه اذا كان عدلا كان اقرارا وليس
كذلك فنبه قد علم من المصنف انه اذا قال له على كذا ان شهد له فلان لم يلزمه شئ واما لو قال ان
حكم به فلان فخا كما اليه فانه يلزمه ما حكم به سواء كان عدلا أو غير عدل بشرط ان يكون حكمه على
مقتضى الشرع بان كان مستندا اليقينة أو شاهدو عيّن والا فلا لانه يقول ما ظننته بحكم باطلا (قوله
لزمته الشاة) اى اتى اقرارها ولا (قوله وحلف عليها) انما حلف بتمام وجودها ولا احتمال انها
للتشكك لا للشك ولا احتمال زوال شكها ولو عكس بان قال له عندى هذه الناقة وهذه الشاة
لزمه الناقة وحلف على الشاة انما البت للمقر له ولو قال المصنف وكذا أو كذا لزمه الاول وحلف
على الثانى اى على نفيه اى نفي كونه للمقر له كان أشمل (قوله ثم قال لابل من آخر) مثل ذلك
ما لو اسقط لابلان قال غصبته من فلان بل من آخر (قوله بقمته) اى ان كان مقوما وتعتبر القيمة
يوم الغصب ان علم والا فيوم الاقرار وظاهر المصنف انه لا يمين على كل من المقر له أو ثانيا وهو قول
ابن القاسم وقال عيسى ان ادعى الناسى فله تحليف الاول فان حلف الاول فكما قال المصنف يقتضى
به للاول وبقيته للثاني فان نكل الاول حلف الثانى واخذ المقر به ولا شئ للاول على المقر بان رشد
وقول عيسى بقبيل لقول ابن القاسم لا يمين بظنهما وان نكل الناسى فلا شئ له من القيمة لانه انكر
ان تكون القيمة له بسبب دعواه ان الذى له بنفس الشئ المغصوب ويكون ذلك المقر به شركة بين
المقر له الاول والثاني كما فى عقب وخش لتساويهما في النكول وتعبه بن بان الظاهر انه للاول
خاصة لان نكل الثانى تصديق للثاني لكل الاول المبدأ باليمين (قوله احدو بين) اى احد
هذين الثوبين او احد هذين البدين (قوله حلف ان اتهمه المقر) فان لم يتهمه فلا حلف فان
اتهمه المقر له وطلب عيّن فتنكل حلف المقر له واخذ الاعلى وبقي للمقر الادنى فان نكل ايضا
فينبى ان يشتركا بينهما (قوله والا يمين) بان قال لا ادري الخ اى واما لو امتنع من التعيين مع
معرفة فانه يحبس حتى يمين او يموت بخلاف المقر له فان امتنع من التعيين مع معرفته فانه
لا يحبس بل يعطى الادنى وقوله بار قال لا ادري أو عين ما للمقر له وان سكنت أعلم ان له احدهما
(قوله حلفا على نفي العلم واشتركا) وكذا يشتركان فيه اذا حلف احدهما والموضوع ان كلاهما

لا ادري (قوله كاطلاق والعق) اى واليمين بالله والنذر (قوله بشرطه) اى فى صكونه
يصح بشرطه وهو ان يتصل الاستثناء بالمستثنى منه فالغسل بينهما ضررا لا مرعاض كسعال
وعطاس وان ينطق به لكن فى غير هذا الباب يكفى النطق به ولو ساءل بالبحر كحركة اسانه وامامنا فلا بد
ان يسبح به نفسه لانه حق لمخلوق ولا بد ان يقصد الاستثناء اى الاخراج ولا بد ان يكون غير مستغفر
للمستثنى منه ولا مساويا له فاستثناء الاكثر او المساوى باطل ويجوز استثناء الاكثر من المستثنى منه
وابقاء اقله فتحوله على عشرة الا تسعة خلافا لعبد الملك واذا تعدد الاستثناء بكل واحد مخرج مما قبله
فاذا قال له على عشرة الا اربعة الا اثنان الا واحد فالواحد مستثنى من الاثنين يبقى منهما واحد
مستثنى من الاربعة يبقى منها ثلاثة من العشرة يبقى سبعة من المقر بها (قوله وصح له الدار) اى
التي يردى اى الدار الغلانية وهذه الدار (قوله والبيت لى) اى والبيت الغلانى منها لى ونظير
هذا المثال هذا الخاتم لقلان وفصله لى على مامر (قوله فان تعددت بيوتها لم يعين) اى البيت
الذى له بان قال هذه الدار لقلان ولى بيت من بيوتها فانه يؤمر بتعيينه فان لم يعين جرى على مامر
(قوله كاللف من الدراهم الخ) اى كقوله له على الف من الدنانير او الدراهم الاعداد وكذا يصح
عكسه فتحوله على عبد الا عشرة دنانير فيقوم العبد وتسقط العشرة من قيمته ويلزم الباقى من القيمة
(قوله وتسقط قيمته) اى يوم الاستثناء وبيان ذلك ان يقال للمقر اذ كرهه فاقدم
على الصفة التى ذكرها وطرح قيمته من الالف فابقي فله وللقر به اللازم للمقر فان ادعى جهلها
فمنبغى ان تسقط قيمة عبد من اعلى العبد لان المقر انما يؤخذ بالحق وهذا فى فرض المصنف وفى
عكسه تعتبر قيمة ادنى عبد وتسقط العشرة مثلا منها (قوله فان استغرقت الخ) اى فان استغرقت
قيمة العبد الالف المقر بها وقوله بطل الاستثناء اى ولزم الالف المقر بها بتمامها (قوله طرح صرفه)
اى صرف الدنانير من الدراهم ولزم ما بقى من الدراهم (قوله وان ابرا) اى شخص فلانا واكل
رجل وتبطل البراءة مع ايها المقر له كاثربت رجلا كما قاله شيخنا وقوله وان ابرا فلانا اى باحدى
صبيغ ثلاث كل يدين المصنف والحاصل انه لا تحصل البراءة مطلقا اى من كل حق مالى او بدنى الا اذا
وقعت بصيغة من الصبيغ الثلاث التى ذكرها المصنف واما ان ابرا بغيرها كاثربتك مما علمك
فلا يبرأ مطلقا اى من كل حق بل من الدين لامن الامانة وان قال ابرا تك مما علمك فانتا يبرأ من
الامانات لامن الدين واذا قال ابرا تك مما عندك برئ من الدين والامانة عند المأزى ومن الامانة
فقط عند ابن رشد ولا يبرأ من المحقوق البدنية اذا وقعت البراءة بصيغة من هذه الصبيغ (قوله برئ
مطلقا) ظاهره ولو اقر المبرأ بالفتح بعد الابرأ الواقع بعد انكاره وهو ظاهر كلام ح والذى اتفق
به الناصر للقائى وأخوه شمس الدين للقائى ان الاقرار الطارئ بعد الابرأ الحاصل بعد الانكار يجهل
به لانه بمنزلة اقرار جديد فبقيد ما هنا بما اذا لم يقر المبرأ بعد الابرأ وقوله برئ مطلقا ظاهره حتى فى
الآخرة ايضا فلا يؤخذ المولى بحق جمعه وابرأ صاحبه منه وهو واحد قولين ذكرهما القرطبي فى
شرح مسلم والقول الآخر لا تسقط عنه مطالبة الله فى الآخر بحق خصمه (قوله من الحقوق
المالية) كديون المعاملات والقروض والقراض والودائع والرهون والميراث ودخل فى الحقوق
المالية العينات كدراعى الصواب مما فى ح فيسقط بالبراءة الطلب بقيمتها اذا افتات المبرأ والطلب
يرفع اليد عنها ان كانت قائمة ودخل فيها ايضا الحق المترتب على الاتفاق كالغرم للمال فيسقط ذلك
بالابرأ وقوله معلومة اى للمبرى وقت الابرأ او كانت مجهولة (قوله بالمبيع الامام) اى فان بلغه
فلا يصح ابرأه ولا بد من اقامه الحمد لان يريد الاسترعى نفسه اى فاذا اراد ذلك كان له ابرأه ولو بلغ

الامام لان اراد للشفقة على القلائف فلا يتفعه ابراهيم ولا يمن حده (قوله فلا تقبل دعواه
بجهنم أو نسيان) وكذا لا يقبل دعواه أن الأبرامنا كان مما فيه المحسومة فقط وكذا اذا قال
ليس قصدي عموم الأبرام بل تعلقه بشئ خاص وهو كذا فلا يقبل منه كما قال شيخنا العدوي (قوله
بحق) متعلق بدعوى وقوله بنسيان أي بسبب نسيان الخ (قوله علم تقدمه) أي الحق الذي
في الصك (قوله لا يبينه أنه بعده) أي فيلزم ذلك الحق المذموم به (قوله برى) أي بقوله ابرأنتك
مما معك وقوله مطلقا أي من الدين والامانات (قوله عند المأزري) أي هو الظاهر وهو
عرف مصر الآن فعلى مثل عند في عرف أهلها

• (فصل في الاستحقاق) * (قوله وهو ادعاء الرجل أنه أب لهذا هذا قيد البيان الواقع لأن الشخص
لا يكون بالنفسه ان قلت أن الاستحقاق طلب لمحق شئ ولا ادعاء اخبار بقول يحتاج لدليل فكيف
يصح تقديمه به مع ان الاخبار مقابل للطالب واجب بان ما ذكر اصل الاستحقاق في اللغة ثم غاب في
عرف الفقهاء على ما ذكره الشارح (قوله مجهول الذنب) أي مجهول الانتساب لاب معين ويستثنى
منه اللقيط فإنه لا يصح استحقاقه الابينة أو بوجه كجماعة أو لكونه لا يعيش له اولاد فيطرده لاجل
ان يعيش (قوله انما يستحق الاب) أي لا الام اتفاقا والمراد بالاب ذنية فلا يصح الاستحقاق من
المجد على المشهور وقال اشهب يستحق المجد وتارة ابن رشد على ما اذا قال ابو هذا ولدي لان قال
هذا ابن ولدي فلا يصدق وسأني نحو هذا للشارح في الاقرار بوارث غير ولد وحينئذ فلا مخالفة بين
الشيخين وسر هذا أن الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفراسه لا في الحاقه بفراس غيره واعترض
على انصف بانه انما حصر الاستحقاق في مجهول النسب ولم يحصر الاستحقاق في الاب فيفهم منه
ان غير الاب له ان يستحق غير مجهول النسب وهو فاسد اذا لا يصح الاستحقاق الا من الاب فكان
الواجب ان يحصر الاستحقاق في الاب بحيث يقول انما يستحق مجهول النسب الاب فيؤخر الاب لان
المحصر فيه انما يجب تأخير واجبه مجهول المؤخر عموم ولا مقدم معطوف على يستحق فيعلق
به المحصر لطفه على مدخول ادعاء المحصر أي انما يستحق الاب ويستحق ولدا مجهول الذنب
أو معه ولا مقدمه أنت استثنافا بانيا لانه لما قال انما يستحق الاب كاه قبل ومن الذي يستحقه
فقال مجهول النسب أي يستحق مجهول النسب أو يقال ان الغالب في انما المحصر في انما حرق فقط
وقد يكون فيه وفيما قبله ايضا كما تقدم في انما يجب القسم للزوجات في الميت فكذلك هنا المحصر
في الفاعل والمفعول مع التاخرهما عن الفعل (قوله ولو كذبته امه) ولا يشترط ان يعلم تقدم
ملك ام هذا المولد انما كاه هذا المستحق على المشهور وهو ظاهر المدونة وقال حصون يشترط
ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الاول انهم اكتفوا في هذا الباب بالامكان
فقط لتشوف الشارع للحرق النسب ما لم يقم دليل على كذب المقر انظر ح (قوله ان لم يكن ذنبه
العقل) هذا شرط اول لجهة الاستحقاق وقوله ولم يكن رق الخ شرط ثان ومنطوقه صورتان ومفهومه
وهو ما اذا كان رقاً ومولى ككذبته ففهمه تصحيح تارة يحصل استحقاق غير تام وتارة لا يحصل اصلاً وأشار
المصنف للاول بقوله لكونه الخ (قوله لصغره) أي لصغر الاب المستحق مع كون الولد المستحق
بالفتح كبيراً فان ذلك يجيز العقل لمافيه من تقدم المولود على عتقه (قوله كاستحقاقه من ولد يولد
بعيد الخ) أي وكاستحقاق من علم انه لم يقع منه نكاح ولا تداً صلا فان العادة لا العقل فيعمل ان يكون
له ولد لان كون الولد انما يكون بين ذكر واثني عادي لا عقلي ولذا قيل في قوله تعالى اني يكون له
ولد ولم تكن له صاحبة ان هذه جهة عرفية لا عقلية (قوله علم انه لم يدخله) فان شك في دخوله

فقتضى ابن يونس انه كذلك ومتقضى البرادعي صحة استحقاقه (قوله لانه يتم على اخراج الرقبة
 الخ) اعترضه المناوي بأنه لا يلزمه من اللعوق خروج الرقبة اذ قد يتزوج الحرأة
 و يولد لها اولاد لاحق بأبيه وورقيق لسيدها ولد اقل ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول اشهب
 باللعوق بل وقع مثله لابن الفاسم في معاج عيسى فكان ابن الفاسم في قوله المشهور وروى عدم اللعوق
 رأى ابن السيد قد تلحقه مضرة في المستقبل لو ثبت اللعوق اذ قد يتحق هذا العيب ويموت عن مال
 فتقدم عصبته نسبه على سيده فلذلك المضرة قبل بعدم اللعوق اه بن (قوله لكنه يلحق به)
 اى لكنه يلحق نفسه به من استحقاقه (قوله ان تقدم له على امه ملك) اى وامان استلحق رقا
 لمكذبه او مولى لمكذبه ولم يتقدم له ملك على امه فانه لا يلحق به أصلا لا في الظاهر ولا في الباطن
 والحاصل انه اذا استلحق رقا لمكذبه او مولى لمكذبه فتارة لا يحصل الاستحقاق أصلا وذلك اذ لم
 يتقدم للمستلحق ملك على ام الولد المستلحق وتارة يحتمل الاستحقاق ناقصا وذلك اذا تقدم له ملك على
 امه فقول المصنف لكنه يلحق به إشارة إلى بعض مفهوم قوله ولم يكن رقا الخ وهو القسم الثاني منه
 (قوله الا انه يستمر ملكا) اى ولا منافية بين ثبوت نسبه وبقائه رقا لا تحل ان الشخص قد يكون
 رقا نسبيا لكن تزوج بأمة أخرى وأولدها فذلك الولد ينسب اى ثابت النسب وورقيق لسيده الام
 (قوله وفيها أيضا يصدق الخ) اى ان من باع عبدا واحدا ومع أمه وبقى اراعتقه المشتري ثم
 استلحقه البائع فانه يلحق به وينقض البيع والعرق ونزعه المستلحق من المشتري ويرد له الثمن (قوله
 يصدق المستلحق) اى الذى كذبه المالك وقوله وان اعتقه المشتري اى الذى هو مكذب للمستلحق
 (قوله فهذه المسئلة) اى قوله وفيها الخ وقوله وما قبلها اى وهو قوله ولم يكن رقا لمكذبه اى فان كان
 رقا له ايصح الاستحقاق والحاصل ان هذه المسئلة محمولة على ما اذا تقدم له عليه ملك وما تقدم
 محمول على ما اذا لم يتقدم له عليه ملك فقد اختلف موضوع المسائل وان كان المالك مكذبا للمستلحق
 فيه ما ولا اختلاف الموضوع كان المحكم فيه ما اختلفا فقد حكم في الاول بعدم صحة الاستحقاق وفي
 الثانية بصحته وهذا التوفيق لاني المحسن والعوفي (قوله خلافا لبعض الشراح) اى حيث جعل
 هذا كالمعارض للاول اى ضمنى قوله وفيها اى وفيها قول آخر معارض للاول والموضوع فيه ما واحد
 وهو علم تقدم ملك المستلحق له او لأمه فقد تقدم انه يستمر ملكا للكذب يتصرف فيه كيف شاء
 وهذا حكم بان المستلحق يصدق وينزعه من المالك قال ابن وقد حصل ح هنا مذهب ابن
 القاسم فقال فتحصل انه اذا استلحق من هو في ملك غيره او في ولائه سواء تقدم ملكه له او لاهل
 يصدق ولا قولان وعلى تصديقه وهو الظاهر فان كان المستلحق لم يدخل في ملكه فانه يبقى في ملك
 مالكه وان كان هو البائع له فانه يلحق به وينقض البيع ان كان المشتري لم يعتقه فان اعتقه المشتري
 فهل ينقض البيع والعرق ولا قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع والعرق
 اه وظاهر سياقه كما قاله بعضهم ان مورد هذا التقسيم هو صورة التوكذيب والله اعلم اه كلامه
 واما في صورة التصديق فيلحق به زمانا من مكان المستلحق لم يدخل في ملكه فهو في ملك مالكه
 وان كان هو البائع له فنقض البيع والعرق قول واحد اه (قوله وان كبر او مات) اى لانه لا يشترط
 تصديقه لمستلحقه كما هو قول ابن رشد وابن شاس وقال ابن خروف والعوفي باشتراطه وقال ابن
 يونس يشترط تصديقه ان كان في حوزة مستلحقه لان كان في غيره انظر بن (قوله بكسر الباء)
 اى لانه بمعنى طعن في السن ومضارعه بالفتح واما كبر بالضم فغناء عظم في الحجم والمعنى ومضارعه
 حينئذ بالضم ايضا ونظم هذا بعضهم بقوله

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير باصاح
 وفي الجسيم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم جانيا باصاح
 لكن ذكر شيخنا العلامة العدوي نقلا عن أئمة اللغة جواز كل من الضم والكسر في المعنيين (قوله
 وان كبر) أي الولد أو مات أي وسواء كان المستحق بالكسر صحيحا أو مريضا لحاط الدين به
 أم لا (قوله وان كان مشكلا) أي لان الولد الرقيق والكافر ليرثان فهم بمنزلة عدوهم فذهب
 الاب في استحقاقه لاجل إخذه المسال الكثير بخلاف ما اذا كان الولد وارثا وقد يقال ان الشارع
 متشوق للعوق بالنسب بالسراية في الاولاد تشوقا قويا فاذا وجدت اولاد فقد تقوى جانب
 الاستحقاق فذهب عنه الميراث فان لم يكن اولاد كان الاستحقاق ضعيفا لاميراث الا اذا قل المال لان
 المال القليل كالعدم فتأمل (قوله فتمت يد المصنف له بالحجر المسلم في باب اللعان ضعيف)
 ولا يقال ان ما هنا في استحقاق ولد لم يلاعن فيه فلا يشترط في ولده حرية ولا اسلام وما تقدم في
 اللعان في استحقاق من لو عن فيه فيشترط في ولده الحرية والاسلام لانا نقول انه لا فرق بينهما من حيث
 الحكم المذكور واعني عدم اشتراط الحرية والاسلام على المعتمد (قوله او بآء) أي وان كان
 قد باعه او لانتم استحقاقه بعد ذلك وقوله او بآء ونقض البيع لم يذكركم المصنف هذا وان علم من قوله
 وفيها ايضا يرتب عليه قوله ورجع الخ (قوله على التحقيق) أي خلافا لما في عبق حيث قيد
 النقص بالتصديق والافلا (قوله على التحقيق) أي لان ابن القاسم قال في هذا الموضوع ينقض
 البيع حيث لم يعتقه المشتري فان اعتقه في نقض العتق قولان سواء صدقه المشتري او كذبه كذا
 في بن (قوله على الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من الاقوال الثلاثة في المسئلة حيث قال
 هو أعلمها (قوله الرجوع مطلقا) أي الرجوع بالنفقة مطلقا كان له خدمة ام لا (قوله
 ينتز البيع وعدمه) اعلم ان هذه المسئلة بيعت فيها الامة من غير ولدها والافهي ما بعد هذا
 والقولان جاربان فيما اذا باعها سيدها سواء اعتقها المشتري ام لا على المعتمد (قوله أي في المدونة)
 أي وليس المراد بقوله فيها أي في الامة وان كان صحيحا فان باعها حاملا أي بحسب دعوى البائع لان
 الحمل معلوم لان الفرض انها غير ظاهرة الحمل (قوله غير ظاهرة الحمل) أي واما لو كانت ظاهرة الحمل
 يوم البيع لمحق به ولو لم يستلقه كذا في عجم وانترضه طفي بان ولده الامة ينتفي بغير لعان وحيد
 فقتضاء انه لا يلحق به الا اذا استلقه واجاب بحمل كلامه على ما اذا كان البائع اقربوطها قبل
 البيع (قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري او كذبه تصرف فيها المشتري ام لان قلت هذه
 المسئلة عين قوله فيما نروفيها ايضا بناء على بان بن المحلين وفاقا كما مر لاشراح ورد ذلك لاختلاف
 الموضوع لان المبيع هناك الولد والمبيع هنا الامة فقط قاله بن ومن هذا تعلم ان الاولى لاشراح قصر
 ما تقدم على بيع الولد لاجل ان ينتفي التكرار (قوله ولم يصدق الخ) حاصله ان الولد وان لمحق
 به لكن امه فيها تفصيل فان اتهم البائع فيها بحسبة او عدم عن او وجهه فانها لا ترد للبائع وزعمه ان
 برد النش لمشتريها وان لم يهتم فيها او احدهما كرفانها ترد له ام ولد كما كانت اولاد وبرد النش لمشتريها
 (قوله وظاهر ان هذا لما يكون الخ) أي فيقتضى انه لكان لم يقبضه فانه يصدق فيها وهو كذلك
 والفرض عدم الاتهام بحسبة او وجهه (قوله لو عسر) لا يقال انه ليس بعديم لانه مالك للامة لانا
 نقول هي ام ولدها لا يتبع (قوله او وجهه) أي وجهه الامة (قوله ولحق به الولد) انما أتى
 بهذا بد قوله اولو الحق لاجل قوله مطلقا (قوله وان اشترى مستحقة) أي الناشئ عن نكاح
 او ملك بان قال هذا ولدي من زوجتي فلانة أو من امي فلانة وقوله مستحقة أي من كان استحقاقه في

حال كونه في الأيام الاستحقاق ملو كالغيره وكذب ذلك الغير (قوله حال كونه) أي حين الاستحقاق
 (قوله عتق) لوقال الحق وعتق كما جمع بينهما في المدونة كان أظهر في إفادة المراد لكنه اكتفى
 بلزم والمحق للعتق لأن المراد بالعتق هنا العتق بالنسب والحق لازم له ولم يجمع بينهما اختصاراً
 (قوله بمجرد الملك) أي ولا يتوقف العتق على حكم ومحل كونه لمحق به ويعتق عليه حيث لم يكذب
 عقل أو عادة واللام يعتق ولم يلحق به ثم إذا عتق المستحق بالفتح في مسألة المصنف فإن اشترى الأم
 بعد ذلك كانت به أم ولدان كان الولد المستحق ناشئاً عن ملك لا عن نسكاج (قوله شهد يعتق
 عبد) أي ادعى أن سيده اعترقه (قوله لم تنقض) أي كعدم تمام النصاب أو فسق أو ورق (قوله
 ثم اشتراء) أي الشاهد بعد درشهائه وقوله فانه يعتق عليه أي بحكم الحاكم لا بمجرد الملك كما في خش
 وفي عبق والعتق عليه بالقضاء كما في المدونة في محل وفي محل آخر من شأنه يعتق عليه فقال
 اللخمي يحتمل أنه يريد بجمعكم ويحتمل أنه من بنفس الشراء لانه مقرانه اشترى حراً ولا يحتقر
 إلى حكم وفائدة كون الابق بالاحم انه لا يحل له وماؤها إذا كانت أمة كما لا يحل له البيع أو ازد
 إلى البائع ما عاى ان الابق بحكم فلا يشتري ما ذكره بحكم القاضي بالعتق (قوله وولاؤه لثبوت
 عليه) وجهه الشاهد ما شهد بعتقه على سيده فقد ثبت بعتقه شهادته ان الولاء لسيده فلما
 اشتراه بقي الولاء لسيده (قوله ان كان وارث) أي ان كان للمقر وارث حائز بجميع المال وانما الميراث
 المقر به في هذه الحالة لان المقر بهم على خروج الارث لغير من كان يرث ولا يعكر على هذا التعليل
 ما ذكره الشارح من ان المعتبر الوارث يوم الموت يوم الاقرار لان الشخص قد يترب يوم موته فيعمل
 عليه بالاحتياط (قوله ولا يصح غيره) أي وهو الشرط المنفي أي ان لم يكن وارث (قوله موافقة
 للنقل) على لقوله بجمحة أي ان صحتهما من جهة موافقته للنقل فلا ينافي ان نسخة ابن غازي
 اصوب من جهة الصنعة لان حذف الجواب يكون مع نفي الشرط لا مع مضارعيته (قوله
 لا الامرار) أي لا يوم الاقرار (قوله او وارث غير حائز) أي كما اذا اقر بجمع مع وجود بنت أو أخ
 لام (قوله والافخلاف) يستثنى من كلام المصنف ما اذا اقر شخص بجمعة بان قال اعترقتي فلان
 فانه كالقرار بالبنوة فيسبث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لانه اقرار على نفسه
 فقط لان المعتوق يورث ولا يرث فهو داخل في قول المصنف ما بقا يؤخذ المالك باقراره بخلاف
 الاقرار بالانوة اذ هو اقرار على الغير أيضاً لان كلاهما يرث الاخر والاقرار على الغير في المنى
 دعوى (قوله وارجع الارث) أي سواء كان الاقرار في حالة الصحة أو في حالة المرض كما في بن
 وعلى الارث فهل يخلف المقر به ان الاقرار حق أو لا يخلف قولان في ح (قوله ليس كالوارث)
 أي بل هو حائز بحوزة المال لاجل صرفه في مصالح المسلمين (قوله ويجزى الحق) أي فيقال لا يرث
 المستحق بالأكسر المستحق بالفتح ان كان للمستحق بالفتح وارث حائز بجميع المال والافخلاف
 (قوله فلو كذب فلا يرث) أي فلا يرث لاحدهما من الآخر كان له وارث حائز لا (قوله فهل
 هو كالتصديق) أي فيرث كل منهما الا آخران لم يكن هناك وارث حائز على الراجح فلان كان وارث
 حائز فلا يرث (قوله ونحوه المختار) الضمير للخلاف وكل ما عاى من المصنف لفظ المختار فهو واسم مفعول
 الا هذا فهو واسم فاعل يعني ان اللخمي قال محل الخلاف السابق اذ لم يطل زمن اقرار المقر بالانوة
 ونحوها فان طال فانه يرثه قولاً واحداً لان قرينة الحال دلت على صدق في ذلك ثم انه على
 المختار يتوارثان عند الطول قوارث ثابت بالنسب بالبنوة الشرعية كما نقل ذلك ابو عبد الله السطى
 في شرحه مختصراً لمحق وفي غيره عن اللخمي فعلى هذا اذا اقر بأخ وكان له أخ وطال زمن الاقرار

شارك الاخ المقربة الاخ الثابت النسب واما تنظير خش في كونه يرث ميراث ثابت النسب لموارث
المقربة فلا يرث ان كان هنالك وارث حائز غيره فهو قصور كما قال بن واورد على المصنف بان التعبير
بصيغة الاسم غير ظاهر لان التخصي اختار التفصيل وهو غير الاطلاق فهو غير التوليد فهو مختاره من
عند نفسه فالنسب ان يقول واختار تخصيصه بما اذا لم يطل الاقرار وقد يجب بان مختاره هذا
لملم يخرج عن القولين لوافقه لهذا تارة ولهذا تارة فكانه اختاره من خلاف (قوله واما ان مال
زمن الاقرار) اي من كل اومن جانب مع سكوت الآخر بناء على انه كالتصديق على ما مر (قوله
كالثلاثة) اي واما النسب والسنن فالحلاف جاريهما (قوله فلا خلاف في انه يرثه) اي ما لم يتم
فريضة على عدم القرابة الموجبة الارث وفي عقب وانظر اذا مات المقربة وله ولد هل يتنزل منزلة ابوه فلا يرث
شيئا من الموقوف لم يكن له وارث وذكر ابن عرفة عن ابن سهل خلافا فائلا في اكثر اهل بطيوس
بان الولد يرث الموقوف وابن مالك وابن عتاب اختلفوا بانه لا يرث نقله ح (قوله ومات ولم يعينه) مفهومه
انه اذا غاب ولم يعينه انتظر وحكمهم حين الانتظار حتى يقدم على الرق فتجربى عليهم احكامهم
(قوله عتق الاصغر) اي وكذا اتفق امهم لان واحداهم من سيدها فتكون به امه ولد
والعتق الحاصل لها ولكل واحد من اولادها من رأس المال لامن الثلث (قوله على كل حال)
اي سواء كان ولده في الواقع أو ولد غيره (قوله وان كان ولد غيره فهو الخ) اي لان هذا الاصغر
انما وجد به صيرورته ام ولد بالاوسط والا كبر وما حدث لام الولد من الاولاد من غير سيدها
يكون بمنزلة ما يعتق معها من رأس مال سيدها واما ما حدث لها من الاولاد من سيدها يعتق منها
فهو حرم خلق على الحرية اذا كان سيدها حرا (قوله أو الاكبر) اي لو كون المقربة هو الاكبر
فيكون الاوسط حدث لها بصيرورتها ام ولد بها الا كبر وما حدث لام الولد من الاولاد من
صيرورتها ام ولد بمنزلة ما يعتق من رأس مال السيده بونه (قوله وهو كون المقربة الاوسط
أو الاصغر) وذلك لان وجود الاكبر كان قبل صيرورتها ام ولد بهذا الاوسط أو الاصغر فيكون رقيقا
(قوله بان كان كل واحد من ام) اي وقال احدهم ولدى ولم يعينه (قوله فواحد بالقرعة) اي
على الرأس ولا ينتظر للقسمة كما حققه طفي وامه ام ولد كافي عقب خلافا لما سألته ظهره شيخنا لانه
حيث ثبت العتق الكامل في حالة الشك فالولى الامومة (قوله ولا يرث واحد منهم) اي لعدم
تحقق سببه وهو النسب في واحد منهم وقوله ولا يرث واحد منهم اي لام السيده ولان الاخوين
وقوله افرقت امهاتهم اي كافي هذه المسئلة وقوله ام لاى كافي المسئلة السابقة (قوله وان ولدت
زوجة رجل) سواء كانت حرة او امه وقوله وامه رجل آخر اي ولدت منه او من غيره بغيره كاح
(قوله واختلط) اي ولدان اي وقال كل واحد من ابويه ما لا ادري ولدى من هذين او تداخبا
واحد اي كل واحد ادعاء لنفسه وفيما الاخر وقوله عينه العاقبة اي وليس للأبوين في الصورتين
المذكورتين ان يصطحا على ان يأخذ كل ولدا واما اذا لم يختلف الابوان في تعيينه بان أخذ كل واحدا
بعينه فله ذلك من غير قاذرة وقوله وزوجة آخر واما ولد زوجته وامه الموطوءة فله اذا ولد تاني ليلية
واحدة واختلط ولداهما ولم يعلم ولد كل منهما فلا قاذرة لان كلا من الولدين لاحق به ونسبه ثابت
وميراثه ولا قاذرة بين الامهات كذا في عقب ونحوه لطفي معتز على ت و خش التابعين للباطى
من دخول العاقبة فائلا انما تدعى انقاسه لتلحق بالاباء لا بالامهات لكن في بن عن ابن ميسرة عن
سحنون ان العاقبة تدعى لتلحق بكل واحدة ولدها ويحمل هذا الخلاف الا ان يقول الرجل أحدهما

ولدى والا خرزت به جارتى فان قال الاب ذلك واثما قال القافة فن المحققة به فهو ولده وكان
 الاخر غير ولده (قوله والقافة لا تكون في نكاحين) فاذا ولدت زوجة رجل وزوجة آخر واختلط
 فولدان فلا يلحق واحد منهما بأحد من الرجلين المذكورين (قوله والمذهب ان القافة الخ)
 تحصل من كلامه ان القافة تكون في ملكين ونكاح ولان اعتبارا وهل تكون في النكاحين اولا
 قولان والمذهب انها تكون فيهما وهل تكون في نكاح ومجهول اولا قولان والمذهب الاول (قوله
 على اب لم يدفن) اى على معرفة اب لم يدفن (قوله بعد الموت اوقبله) اى والحال انه لم يدفن
 واما لو عرفته بعد الدفن فليس له ان تعذر في معرفة النسب على الشبهة به حينئذ لتغيره عن حالته
 الاولى وظاهره انه اذا دفن وكانت القافة تعرفه معرفة تامة قبل موته انما لا تعتمد على تلك المعرفة
 وليس كذلك فلو قال المصنف على اب لم تجهل صفته لكان اشمل (قوله بثالث) اى بالنسبة
 لهما والا فهو قد يكون رابعا وخامسا في نفس الامر (قوله ثبت النسب) اى فيما أخذ من التركة
 كواحد منهما ويجرم عليه نكاح أم الميت وابنته ان كان المقربة ابنا أو أخلايت (قوله ولا يثبت
 النسب) اى فلا يجرم على المقربة اذا كان ابنا أو أخلايت تزوج بنته أو أمه وقوله ولا يثبت النسب
 اى لاجماع اهل العلم على انه لا يثبت النسب بغير عدول ولو كانوا حائزين للميراث كالأب بن يوسف والمارزى
 عن ابن القصار ثبتونه باقرار غير العدول اذا كانوا ذكورا وحازوا الميراث كله والمذهب الاول
 (قوله فان كانا غير عدلين فللمقربة ما نقصه اقرارهما) لعل الاحسن ما نقصه باقرارهما فاذا كان
 الميت خالفا لثلاثة أولاد اقر اثنين منهم بثالث وانكره الثالث يقيم المال على الانكار وعلى الاقرار
 بثلاثة الانكار ثلاثة ومسئلة الاقرار أربعة ومسئلة اثنى عشر لثابتينهما فاقسمها على الانكار
 يخص كل واحد أربعة وعلى الاقرار يخص كل واحد ثلاثة فالذى نصه اقرار كل واحد من اثنين
 واحد اقر على الاثنان للمقربة (قوله مثلها لاجنبيان) فاذا شهد عدلان اجنبيان ان زيدا ابن
 ثالث لميت أو أخ ثالث له ثبت النسب (قوله ومرا المصنف بالاقرار الشهادة) اى بقرينة قوله
 عدلان وقوله ثبت النسب (قوله لان النسب الخ) علة لمحذوف اى لاحقية الاقرار لان
 النسب لا يثبت بالاقرار بل بالشهادة وقوله لانه اى الاقرار قد يكون بالظن فيجوز لانسان ان
 يقر بما ظنه بدون تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) اى في الاقرار عدله (قوله الابتناء) اى الابتناء
 والمجزم الذى هو العلم (قوله وعدل يخلف معه ولا نسب) اى فاذا اقر وارث عدل كاخ باخ
 ثالث وانكره الاخ الثاني خالف المقربة وورث اى أخذ ثلثا من غير ان يثبت نسب له ان يتزوج
 بأم الميت وبنته وأخته كالأب والاطرطوشى وابن شماس وابن الحجاب والذخيرة (قوله الا انه
 ضيف) كفى التوضيح والمعتد انه ليس للمقربة الامانة من المقربة بسبب اقراره كان المقر عدلا
 أو غير عدل ولا عين على المقربة مطلقا كما قال الشارح وهذا اذا كان المقر رشيدا فان كان سفها لم
 يؤخذ من حصته شئ (قوله من التفصيل) اى بين كون المقر عدلا أو غير عدل (قوله لمخصة
 المقر هي النصف الخ) أو انك تقسم المال المتركة على الانكار وعلى الاقرار بثلاثة الانكار اثنان
 ومسئلة الاقرار ثلاث ومسئلة اثنتين فاذا قسمت السبعة على الانكار كان لكل من المقر
 والمنكر ثلاثة وعلى الاقرار كان لكل واحد اثنان فيما أخذ المقربة ما نقصه المقر باقراره وهو واحد
 وبأخذ المقر اثنين وبأخذ المنكر ثلاثة (قوله للمقربة ثلثها) اى وللمقر ثلثها وهو ثلث جميع المال
 (قوله أخذ جميع المال) اى الذى كان يأخذه المقر ولو كان لميت اخوان اقر احدهما بابن وانكره
 الاخر أخذ الابن المقربة نصف المال فأخذ الاخ المنكر نصفه ولو كان لميت أخ واحد واقر بابن

أخذنا الابن جميع المال وإذا أقر أحد الورثة بدين على مورثهم وأنكره الباقيون أخذنا من نصيب المقر بقدره عند ابن القاسم فإذا كان نصيبه نصف التركة أخذ منه نصف الدين المقر به وإن كان نصيبه ثلث التركة أخذ منه ثلث الدين وهكذا ويكون هذا الوارث المقر شاهدا بالدين بالنسبة لأنكر فيختلف معه المقر له ويأخذ من المذكر ما يخصه وقال اشهب بن عبد جميع نصيب المقر في الدين إن كان بعضه لا يفي به لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين (قوله لان بل للاضراب لا للتبشير) أي ومثي كان العاطف للاضراب كله هنا خلا فرق فيما ذكر بين المهلة والفورية والتفرقة بين المهلة والفورية انما هو اذا كان العاطف للتبشير كالوافي مثل هذا اني وهذا اني اول من يكن عطف اصلا كما في التوضيح انظر بن (قوله خلافا لما في بعض الشراح) أي وهو عقب حيث قال اذا اقر الثاني بعد الاول بتراح اموال كان الاقرار بفور واحد فالمال بينهما يعني مع المقر على قاعدة الارث فيكون اثلاثا (قوله فله منها) أي من حصته التي أخذتها وهي الثلث السدس (قوله م) أي من السدس الذي أخذه المقر به وحينئذ فالسبعة من ستة للاخ الثابت ثلثاها اربعة وللأم السدس واحد وللأخ المقر به السدس الباقي واحد (قوله ولو كان) أي الاخ الثابت النصف (قوله لانه انما يأخذه) أي لان المقر به انما يأخذ السدس بالاقرار بالنسب (قوله والاخ ثابت منكر) أي للمقر به فهو معترف بان الأم ترث معه اثلاث وأنه لا يرث غير اثنتين وحينئذ فلا يستحق من ذلك السدس شيئا وعلى هذا يلغى ويقال اخ لا يأخذ من الميراث مع وجود الشقيق وما ذكره الشارح من اخذ الاخ للاب السدس بالاقرار مع وجود الاخ الشقيق مثله في حش وعقب (قوله اذا وجه الخ) أي لان الاخ للاب لا يستحق شيئا مع وجود الشقيق والأم لم تقر للاخ للام بالسدس وانما اقرت بانه اخ للاب وهذا الاقرار لا يوجب له شيئا من الارث لما علمت انه لا يرث شيئا مع الشقيق (قوله باقرار الشقيق اوبينة) أي فبأخذه الاخ الشقيق (قوله أي اعترفه وبقراره) أي اعترفوا بانه اقر وحاصله ان الجارية معلوم كونها له ومعلوم ان لها ثلاث بنات ثم قال قبل موته فلانه هده بنات من جاريته والاخريان ولداها من غيري ثم ان البينة والورثة نسوا عين تلك البنت التي سماها الميت لهم فلا يتخلوا ما ان يعترف الورثة بأن الميت قد اقر مع نسيانهم لينها واما ان لا يعترفوا بمقتلته (قوله ولا نسب لواحدة منهن) مقتضى ذلك انه يجوز لابن الميت ولاخيه ذكاح أي واحدة أو اثنتين منهن وانظره (قوله ومن ميراث بنت) ان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة حيث حكم فيها بشيخ ميراث بنت لمن وبين المسئلة السابقة وهي ما اذا قال لا ولدا معه احدهم ولدي ومات ولم يعينه بقدره قدم انه يعق الاصغر وثلاث الاوسط وثلاث الاكبر ولا ارث لواحد منهن ولا نسب مع ان الولد لم يتحقق في المسئلتين لخص قلت الفرق ان الايهام في مسئلتهما عارض بخلاف المسئلة السابقة كذا قيل وقال بن التحقيق انه لا فرق وانما المسئلة خلافية هنا وهناك وما قيل في كل يجري في الاخرى (قوله اذا شهدا) اذا شهد الخ فالبينة شهدت على ان احدى الثلاث بنته وانها فلانة وقد حصل النسيان لاحد الامرين المشهود بهما وانسيلا بن بعض المشهود بهما بل للشهادة بكلاهما (قوله ووقف ماله) أي مال ذلك الولد (قوله فلو تته) أي في دفع مال الولد الموقوف لورثة ابيه (قوله ووقف الباقي) أي حتى يموت الاب فتأخذه وورثته (قوله فلو مات الاب ولا ورثة الولد) فان مات الولد بعد ذلك وورثته عصيته من قبل ابيه المستحق كما قال ابن رشد (قوله وورثته الولد) أي بالاستحقاق لم يحصل اولا (قوله ولا يضره الانكار) أي لانه لا يمس طائفة بل انكاره بعد استحقاؤه واعلم ان هذه المسئلة يافزها من اربعة اوجه الاول ابن يرث اباها ولا عكس وليس بالاب مانع الثاني مال يرثه الوارث ولم يملكه

مورثه الثالث مال بوقف لوارث الوارث دون الوارث الرابع مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذه هو
(باب في الابداع)

اى فى بيان حقيقته (قوله توكيل بحفظ مال) علم منه ان الابداع نوع خاص من التوكيل لانه
توكيل على خصوص حفظ المال فالتوكيل على البيع والشراء والاقتضاء والطلاق والنكاح
او الخصومة لا يسمى ابداعا واذ علم ان الابداع توكيل خاص تعلم ان كل من جازله ان يتوكل وهو
البلغ العاقل الرشيد جازله ان يودع ومن جازله ان يتوكل جازله ان يقبل الوديعة والذي يجوز له
ان يتوكل هو المميز على ما قال ابن رشد وحكى عليه الاتفاق وخالفه اللخمي وقال لا بد ان يكون بالغنا
رشيدا ووافقه القرافي وابن المحجب وابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح قال ابن عرفة وعليه
على اهل بلدنا (قوله داخله على مقدم) اى والقرينة الدالة عليه ان الاقتصار فى مقام البيان
يقضى المحصر (قوله فخرجت المتواضعة) اى فخرج التوكيل على الامة المتواضعة وخرج ايضا
التوكيل على النكاح والطلاق واقتضاء الدين والخاصة لانه ليس توكيلا على حفظ مال (قوله
لان القصد منه اخبار الامين الخ) اى لان القصد من التوكيل علم الاخبار الامين بحفظها وليس
القصد منه حفظ الجارية الى ان ياتيها المحيض (قوله والوكالة) اى على البيع والشراء مثلا
(قوله لانها على الحفظ الخ) اى ان كلامه ما وان كان فيه توكيل لسكر ليس على مجرد الحفظ
بل عليه مع النظر والتصرف (قوله مال وكل الخ) دخل فى التعريف بهذا كالحقوق لان الوثيقة
مقبول براد حفظه لاجل ما فيه وشمل ايضا العقار اذا وكل على حفظه فيسمى وديعة وهو ما اتضاه
الوافى وح قائله اراحه اخرج العقار عن ان يكون وديعة لكن ابن عرفة شرط فى الوديعة
ان تكون مما يمكن نقله وحينئذ يخرج له قارنظر بن (قوله وظاهره ان لا يشترط الخ) فيه
نظر لانه سبق عند قوله لا بمجرد ذلك ان التوكيل يقتصر الى صيغة فكذلك الابداع لانه نوع منه
وصوره السكوت التى ذكرها لانسل خلوها عن الصيغة لان السكوت قائم مقامها كالمعاطات فى البيع
اه بن والحاصل انه يكفي فى قبول الوديعة الرضا بالسكوت واعلم انه لا يجب قولها ولو لم يوجد غيره الا
لتخلص مستهلك كايقع فى ايام النهب من ابداع الناس عند ذوى البيوت المحترمة ويجرم قبولها من
مستغرق الذمم ومن رد هاله ضمن لبيت المال كفى ح (قوله فن وضعه مالا عند شخص) اى
عالم بذلك المال (قوله بسقوط شئ عليها) اى على الوديعة المفهومة من الابداع وقوله ولو خطأ
اى هذا اذا كان السقوط عمدا بل ولو كان خطأ كمن اذن له فى تقليب شئ فسقط من يده فكسر غيره
فلا يضمن الساقط لانه ما دون له فيه ويضمن الاسفل بخلافه عليه خطأ والعهد والخطأ فى اموال
الناس سرا وفي ح لا يجوز للودع اتلاف الوديعة ولو اذن له ربه فى اتلافها فان اتلافها ضمنها
لوجوب حفظ المال (قوله فى نقل مثلها) نقل المثل يختلف باختلاف الاشياء فبعض الاشياء
شأنها يحمل على حمل وبعضها شأنه ان يحمل على جوار وبعضها يحمل على الرجال وبعضها يناسبه
المشي بسرعة وبعضها على مهل (قوله فان لم يحمله) اى لنقلها املا ونقلت نقل امثالها وغير
نقل امثالها وقوله ضمن اى فى الصور الثلاث ان انكسرت والحاصل ان الصور اربع لا ضمان فى
صورة المصنف وهى ما اذا احتاجت للنقل ونقلها ونقل امثالها فانكسرت والضمان فيما عداها وهو
ثلاثة ما اذا لم يحتاج للنقل ونقلت نقل امثالها او غير نقل امثالها واحتاجت للنقل ونقلها غير نقل امثالها
فانكسرت (قوله ضمن بخلافها بغيرها) اى بترتب فى ذمته بمجرد دخلها بغيرها وان لم يحصل
فيها تلف اذا تعذر التميز او تعسر هذا ما بينه كلام اللخمي وقوله المواق وح خلافا لابن غازى حيث

قيد الضمان بالخلاف اذا حصل فيها تلف اهـ بن (قوله اذا تعذر التخيير) اي كالمالك لو كانت اود ببيع سبعة
 وخطط بايد من اود ببيع اصيل (قوله او تعسر) كالمالك لو كانت ففلا تخاطها بشعر (قوله الا كتمنع
 لو قال الامثلية بمثلها لكان اشمل (قوله او دنانير بمثلها) فيه از هذه الصورة وكذا خطط را هم
 بمثلها كائنا ما دنا حلة تحت الكاف في قوله الا كتمنع بمثلها ففسخه اود را هم بدنانير اولى (قوله
 راجع للصورتين) اي عدا لافا لابن غازي في ارجاعه هذا القيد للاولى خاصة قائلا انه الذي في
 المدونة فقط واما الثانية فلا ضمان فيها ولو فعل ذلك لغير الاحراز ورد عليه بان ابا عمران و ابا الحسن
 قيد الثانية ايضا بذلك كذا في عبق ورد عليه بان تعيد هما المتلوق لمصلحة خطط الدراهم بمثلها
 والدنانير بمثلها وهو مما اذخلته الكاف في الاولى واما خطط الدنانير بالدراهم فلم يقع من احد
 تعيد هاهنا ذلك انظر بن فسلم انه ان الحق ما قاله ابن غازي من رجوع القيد للصورة الاولى واما
 الثانية فلا ضمان فيها مطلقا فله للاحراز واغيره (قوله على حسب الانصاف) هذا هو المعتمد
 ومقابلته ان ما تلف يكون بينهما على حسب الدعاوى فصاحب الواحد يقول سلم واحد وذلك يقول
 هو المالك فيقيم ذلك المالك عليهم ما مناصفة على كل واحد نصفه فلما صاحب الاثنين واحد قطعا من
 الباقيين وتنازعا في واحد يقسم بينهما ما فليصاحب الواحد ما بقي نصف ولصاحب الاثنين واحد
 ونصف (قوله وعلى صاحب الاثنين ثلثاه) وحينئذ فيكون لصاحب الواحد مما بقي ثلثا ارب
 ولصاحب الاثنين ارب وثلث ارب (قوله الا ان يميز التالف) اي بان يعرف انه اشخص معين
 منهم المصيبة من ربه خاصة قال شيخنا ابو خذ من هذا ان المركب اذا وسقت بطعام جماعة فغير شركاء
 واخذ ظالم منها شيئا فان كان الطعام مخلوطا بفضه على بعضه فاعند مصيبته من الجميع يقسم بينهم
 على حسب اموالهم ولما اذا كان غير مختلط بفضه ببعض بل كان طعام كل واحد مميذا على حدة فاعند
 مصيبته من ربه واما ما جعل ظما على المركب بقسمها فيوزع على جميع ما فيها كان هناك اختلاط
 ام لا لا يجزى على القافلة (قوله كركوبه الخ) اي وكما كلة للخطئة وحاصل ما ذكره الشارح
 في ركوب الدابة ان المودع اذا ركب الدابة وعطبت فانه يضمن اذا كانت المسافة شأن الدواب ان
 تعطب بمثلها سواء كان عظمها من ركوبها او من مهاوى واما اذا كانت تلك المسافة الشأن ان لا تعطب
 الدواب بمثلها وعطبت فان كان عظمها بسماءى فلا ضمان عليه وان كان من ركوبها فانه يضمن
 والذي في عبق وشبه انه اذا انتفع بالدابة انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت بسماءى او غيره فلا ضمان
 على الراجح فان تساوى الامران العطب وعدمه فالظاهر كما يفيد اول كلام ابن ناجي الضمان
 ولو بسماءى وكذا ان جهل الجاني للاحتياط والحاصل ان الصورة ثمانية فاذا ركبها لم يحصل تعطب في
 مثله غالبا وجهل الحال واستواء الامران وتلفت ضمن كان التلف بسماءى او بتعديه وان ركبها لم يحصل
 لا تعطب فيه عادة فلا ضمان اذا عطبت بسماءى او غيره كما قال ابن القاسم خلافا للمصنفون القائل
 بال ضمان ولو كان العطب بسماءى وعزى شبه ما قاله شارحنا لبعض التقارير (قوله وبانتفاعه بها)
 اي واما لو تعدى عليها اجنبي وانلفها فلا ضمان على المودع لعدم انتفاعه وبتبعية ربهان انلفها
 (قوله والا فلا ضمان) اي والاية تدعى ايداعها عند أمين وخاف عليها ان تركت فلا ضمان
 عليه اذا هبها معه فتلفت ولا فرق في السفر الذي فيه الضمان والذي لا ضمان فيه بين سفر النقلة
 بالاهل وسفر التجارة والزيارة (قوله الا ان تردسالة الخ) والقول قول المودع انها ردت سالمه عند
 تنازعه مع الوديع واذا ردت سالمه بعد انتفاعه بها فله ردها بغيرها ان كان مثله يأخذ لغيره الا فلا
 هذا هو الحق خلافا لما ذكره ح في اول النصب من اطلاق لزوم الابرة اهـ عدوى (قوله وحرر)

تسلف مقوم الخ) أي وحرم على المودع بالفتح سواء كان ملياً أو معدماً تسلف الشيء المودع إذا كان
 مقوماً وحاصل ذلك كرهان الوديعة أمانة المثليات أو من المقومات وفي كل هذا أن يكون المودع ملياً
 أو معدماً فالصور أربع فإن كانت من المقومات حرم تسلفها بغير إذن ربها مطلقاً كان المودع المتسلف لها
 ملياً أو معدماً وإن كانت من المثليات حرم عليه تسلفها إن كان معدماً وكرهان كان ملياً ثم إن محل
 كراهة تسلف المودع المثلّي للمثلّي حيث لم يبيع له ربه ذلك أو عنده بان جعل المحال والابيع في الأول ومنع
 في الثاني ومنعه له أمانة يقال أو بقيام القرائن على كراهة المودع تسلف المودع لها قال عبق ومن
 تقر برعج أن مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجايه فلا يجوز لواحد منهما تسلف مال
 الوقف إن كان معدماً ويكره له إن كان ملياً وإذا تسلف واحد منهما مال الوقف وانحرف فيه سواء
 كان السلف حراماً أو مكرهاً وحصل ربح فالربح له دون الوقف (قوله من المثلّي) من التسلف بعض
 أي بعض المثلّي (قوله فالتصرف الواقع فيه) أي في المثلّي من المودع بالفتح (قوله فتعجز في المقوم)
 أي فيعجز التجرب بها بغير إذن ربها إذا كانت مقوماً كان المودع بالفتح ملياً أو معدماً وكانت الوديعة
 مثلياً والمودع معدماً وقوله ويكره في المثلّي أي إذا كان المودع ملياً (قوله وقيل تشبيه في الكراهة
 فقط في الجميع) هذا ضعيّف (قوله والربح له) أي والربح المحاصل من التجارة بعد البيع له وهذا
 واضح إذا كانت الوديعة المتجربة بأدراهم أو دنائير لأنه انما يرد لأصحابها مثلاً (قوله فإن كانت
 الوديعة) أي المتجربة بها (قوله فله بها المثل) أي وللا ردع ما حصل من الربح (قوله وإن كانت
 عرضاً الخ) أي سواء باعها بدينار أو بدرهم أو دنائير والمحصل إن الوديعة إذا كانت عرضاً وباعها
 المودع ليصرفها سواء باعها بنقد أو بعرض فإن ربها يخيّر إن كانت قائمة بيد المشتري بين أخذها
 و رد البيع وبين امضاء البيع وأخذ ما بيعت به وإن فأتى بيد المشتري خيّر ربها بين رد البيع وأخذ قيمتها
 من المودع وبين امضاء البيع وأخذ ما بيعت به لأنه يبيع فصولاً فإن رد صاحبها البيع وأخذها
 فلا يكون هنالك ربح للمودع وإن أجاز له وأخذ ما بيعت به أو أخذ قيمتها قد يكون له ربح إذا تجرّبتمها
 قبل قيام ربها عليه وأما قول عبق وخش إذا كانت عرضاً وبيعت بعرض وهم جرافلار ربح له وله
 الأجرة وإن باعها بدرهم أو دنائير فإن فأتى فله بها قيمتها الخ ما قال الشارح فتدبره شيخنا في حاشية
 خش بأنه لا وجه لهذا التفصيل ولا نقل يساعده (قوله وفات) أي ذلك العرض (قوله فله ربه قيمته)
 أي وله أجازة البيع وأخذ ما بيع به (قوله وبرئ أن رد غير المحرم) يعني أن ادعى رد محله وحاصله
 أن المودع إذا تسلف الوديعة وادعى أنه رد ما تسلفه لمحله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فإن
 المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادّعى من الرديمين إذا كان تسلفه مكرهاً وإن كان ملياً أو تسلف نقداً
 أو مثلياً أو أخذ الوديعة من ربها يدينه أم لا وأما التسلف المحرم بأن كان المقوم قائماً فإذا تسلفه
 ملياً أو غيره وأذهب عينه وادعى أنه رد مثله أو ضعه فإنه لا يبرأ ولا يدين الشهادة على الردل به ولا يكفي
 الشهادة على الردل للوديعة وأما إن كان تسلف مثلياً لعدم فانه يبرئه رد محله ويصدق في دعواه الرد
 يمين أن لم يكن له يمينه به كالتسلف المكره (قوله يمينه) أي فإن نكل فلا تقبل دعواه الرد (قوله
 ولا بد أن يدعى أنه رد عينه أو صفته) لعل أو بمعنى الواو والدطف تفسيرى فاندفع ما يقال أن فرض
 المسئلة أنه تسلف الوديعة وشأن المتسلف أن لا يرد العين لأنه قد اتفق به والافان الانتفاع (قوله
 تفصيل) بأن يقال قوله وبرئ أن رد غير المحرم أي المكره كالتلّي للمي ومفهوماً أن المحرم فيه
 تفصيل تارة لا يبرأ برده إن كان مقوماً مطلقاً وتارة يبرأ برده إن كان مثلياً لعدم (قوله ترد في ذلك)
 أي في إبراء المدم إذا تسلف المثلي ورده لمحله وأحق الأبراء وذلك لأن المدم انما منع من تسلفها

خشيعة ان لا يرد هاهنا فاذا ارد هاهنا فقد انتفت العلة التي منع لاجلها من تسلفها (قوله او يقول ان
 احتجبت الخ) فيعلم من ههنا ان افراد الاذن وهطف الخاص على العام باول لا يجوز وأوجب بأن المراد
 الا باذن مطلق او مقيد كان يقول ان احتجبت الخ (قوله فلا يبرأ الخ) فلوردم اخذته له ثم ضاعت
 لم يبرأ مما تسلفه (قوله والا حسن رجوع الخ) اي فالمعنى وحرم سلفه مقوم ومعدم وكذا التقيد
 والمثلي كالتجارة لا باذن فلا يجرم ولا يكره ويرى ان رد غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا بدماء اخذته منها لربه
 وعلافا الاحسن رجوع الاستثناء لمخصوص قوله ويرد غير المحرم كما قررنا ولا وانما كان ما ذكره احسن
 لانه اكثر فائدة (قوله واذا اخذ بعض الوديعة) اي سلفا وللجارة (قوله حراما) اي كان
 الاخذ بغير اذن حراما او مكرها (قوله ضمن المأ) وذوق (قوله) اي لانه هو الذي تعدى عليه باخذه من
 غير اذن ربه ولانه هو الذي تسلفه حالة الاذن (قوله على التفصيل الخ) اي وهو ما اذا كان ذلك
 البعض اخذ باذن او بغير اذن وكان الاخذ حراما سواء ورد له له فيهم الم لا وكان مكرها ولم يرد
 وانما ان كان مكرها وورد فلا ضمان عليه ما اخذ ولا لمسلم اخذ (قوله او بقفل بفتح القاف)
 بمعنى القفل كما يقتضيه مزج الشارح لا بالضم بمعنى الآلة وان صح ايضا من جهة الفقه (قوله ولا
 تقفل عليها) اي تخالف ووضعها فيه وقفله عليها فسرقت فيضمن اطعم السارق في الصندوق بسبب
 قفله ولا يضمن غير السرقة كالحرق والسمواى عند ابن القاسم لقوله لا يضمن الا اذا تلفت بالوجه
 للمذنب قصد الاحتراز من اجله فان تلفت بغير السرقة لم يضمن وهو مقوم قوله بنهى انه لو قفل عليها
 حيث لم ينفذ فلا ضمان وانه لو ترك القفل دليلا مع عدم النهي وعدم الامر فلا ضمان وذكر ابن راشد
 في مذهبه انه لو جعلها في بيته من غير قفل وله اهل علم خيانتهم انه يضمن لخالفته العرف وظاهره ولو
 علم ربهانيتها لم يضمن لانه يجب على المودع حفظها ولو شرط ربهانيتها لم يضمن لمحققها (قوله
 لان زاد قفلا) يضمن القفال بمعنى الآلة (قوله فلا ضمان) وكذا الوضعية في مثل ما مر به في احراز كمال
 قال ربهانيتها في هذا الصندوق او في هذا السطل تخالف وجعلها في مثله كما نقله ابو الحسن عن
 اللخمي (قوله او امر بر بط الخ) عطف على زاد قفلا وحاصله ان رب الوديعة اذا لقي المودع في غير
 بيته فدفعت الوديعة له وامره ان يربطها في كفه حتى يذهب بها الى بيته فأخذها في يده او وضعها في
 جيبه فضاقت فانه لا يضمنها على المختار (قوله الا ان يكون قصدا اخفاه عن عين الغاصب) قال
 عبق انظر هل يقبل قول ربهانيتها ارا ذلك بمجرد اول ايد من قرينة تصدق في ذلك قال شيخنا
 والظاهر انه لا بد من قرينة (قوله فلا ضمان) وظاهره كان الجيب بصدرة او بجيبه وهو مقتضى كلام
 بهرام واستظهر شيخنا قصره على الاول وانه يضمن بوضعيته في جيبه اذا كان بجيبه ولو جعلها في وسطه
 وقد امره بجعلها في عمامته لم يضمن وضعه في العكس اي ما اذا امره بجعلها في وسطه تخالف وجعلها في
 عمامته وكذا في جيبه او كذا انظر بن (قوله على المختار) راجع لما بعد الكاف اي على ما اختاره اللخمي
 خالفنا في الزاوي لابن شعبان من الضمان وكان الاول ان يبذل قوله على المختار بقوله على الاحسن
 لان الذي رجح القول بعدم الضمان انما هو ابن عبد السلام لا اللخمي كما في المواق انظر بن (قوله
 واولى في غيره) اي كالمعمل مالا لانسان ليشترى له به بضاعة من بلد اخرى حتى اتى اوضع خوف
 فأخذ ذلك المال في يده خوفا عليه ونزل ابيول فوضعه بالارض ثم قام ونسبه فضاع ولم يدر
 محل وضعه فانه يضمن كما اقمى به ابن رشد وابن الحاج عصره لان نسبته جنابة على ذلك المال المودع
 خلافا لفتوى الباجي وابن عبدوس بعدم الضمان وقول الشارح واولى في غيره كان وجه الاولوية انه
 حصل منه تصرف بنقلها (قوله وبذخوله الحمام بها) اي او دخوله الميضأة بها لرفع حدث اصغر

أو أصح برفضها لكن محل الضمان فيها حيث كان يمكن وضه في محله أو عند أمين ولو كان
المودع غريباً في البلد قدرته على سؤاله فيها عن أمين يجعلها عنده حتى يرفع خدته والأمين يضمن
واعلم أن قبوله لها وهو ذاهب للسوق كقبوله لها وهو يريد الحجام فإذا قبلها أوضاع في السوق
ضمنها إذا كان يمكنه وضهها عند أمين ومحل الضمان أيضاً المالم يعلم ربهما عند الإيداع أن المودع
ذاهب للسوق أو للحمام فإن علم بذلك فلا ضمان إذا ضاعت في الحمام أو السوق على الظاهر قياساً
على ما إذا أودعه وهو عالم بموارة منزله كذا قرر شيخنا قال عبق والظاهر أنه يضمن في مصر إذا لم
يحدد أحد يضعها عنده ودخل الحمام به إلا أن عرف مصر أن الداخل يودع ماله عنده وليس الحمام
(قوله ويجزوجه بالخ) أي وكذا بدفعها المالم يظنه ربهما (قوله لا يضمن أن نسيها في كره) هذا مقيد
بما إذا كانت غير منشورة والأصح لأنه ليس بحرج حيثئذ (قوله لا أن شرط عليه الضمان في محل
الخ) أي فلا ضمان إذا تلفت (قوله سابقة) أي لما في شرط ضمانها (قوله وبإدعائها عند أمين)
أي بغير إذن ربهما فتلفت أوضاع (قوله وقد أخذها) أي والحال أنه قد أخذها من ربهما
في السفر (قوله وإنما بالخ) هذا يفيد أن قوله وإن يسفر عنه وأن قبلها في سفر أي وضمن
أن أودعها في حضرة أو سفر هذا إذا قبلها في الحضرة بل وأن قبلها في سفر (قوله لغير زوجة وأمة الخ)
منطوقه صادق بما إذا أودعها لاجنبي أو لزوجته أو أمة أو عبد أو ابن أو جدير لم يعتادوا بذلك بان جعلها
عند لزوجته بائر تزوجه أو عند الأمة أو العبد بائر شرائه أو عند الجدير بائر استئجاره ومعه ومعه
صورة واحدة وهو أيداع المودع لها لزوجته أو أمة أو ابن أو عبد أو جدير اعتيدوا لذلك بان طالت
أقامتهم عنده ووثق بهم فلا ضمان عليه إذا تلفت أوضاع عندهم ذكره وصدق المودع بالفتح في
دفعها لأهلها وحلف أن انكرت الزوجة دفعه إليها أنتم وقيل مطلقاً أن يكل غرم وليس لرب
الوديعة تحليف أهل المودع بالفتح إلا أن يكون المودع بالفتح عسرافه تحليفها ودخل في قوله لغير
زوجة وأمة الزوج قضين الزوجة أو أوضاع الوديعة التي تحت يدها عنده على أحد قولين وعزاه
ح لظاهر المدونة (قوله عند عجز الراد) كلام المدونة صريح في أنه قيد في المستثنين قبله كافي
الموافق وطى ابن (قوله ولا ضمان عليه أن تلفت أوضاع) أي عند المودع الثاني (قوله
فليس للمودع بالفتح الإيداع) بل ببقائها عنده فإن ضاعت عنده فلا ضمان (قوله وهذا ما بلغه
الخ) أي وحيثئذ فالمتى فإن حدثت له عورة بعد الإيداع أو طرأ له سفر بعده وعجز عن ردها
لربها جازله أيداعها وإن أودعت عنده في سفره (قوله بقيد) أي وهو والعجز عن ردها لربها
(قوله ووجب الأشهاد الخ) أي وإذا حدثت له عورة أو أراد به فرار عجز عن ردها لربها وأراد
أيداعها وجب عليه الأشهاد بالعدول لاجل أن ينتفي عنه الضمان إن أودعها وتلفت (قوله
من غير أن تراه) أي بل لا بد من أن يريهم أيها إذا كان عورة حدثت في البيت أو يقول لهم مرادي
السفر وإن أضع الوديعة عند فلان ويشرع في السفر يحضرتهم (قوله خلافاً لما يرويه الخ) أي
فلو قال المصنف بدل قوله ووجب الخ ولا بد من ثبوت العذر كان أحسن (قوله ويرى أن رجعت
سألة) ليست هذه مكررة مع قوله سابقاً إلا أن ترد سألة من السفر لأن ما رجح على ردها سألته
من سفره بها وما هنا رجعت سألة من عند المودع الثاني لأن سفره لا تكرار (قوله أزال العذر
المسوخ لا بدعها) هذا يفيد أن كلام المصنف فيمن أودعها العذر كسفر أو طرأ عورة وهو وكذلك
أما من أودعها لغير عذر وجب عليه استرجاعها مطلقاً أي الإياب لا أه عبق وحاصل كلام
المصنف أن المودع بالفتح إذا أودعها له عورة حدثت أو طرأ وسفر وجب عليه استرجاعها بمن هي عنده

اذ رجع من سفره او زالت المودة بان في جداره الذي سقط وتحمل وجوب استرجاعها اذ رجع
 من سفره ان كان قد نوى عند سفره الا اياها منه فان لم ينو الا اياها عند سفره ذهب له ترجيحها فقط
 اذ رجع والقول له ان لم ينو فلا يضمن اذ لم يرجعها وهلكت الا ان يقبل الا اياها من ذلك السفر
 والا لم يقبل قوله (قوله ان نوى الا اياها) اي ان رجع من سفره وقد كان نوى الا اياها عند سفره
 (قوله فان لم يسترجعها ضمن الخ) فلو طلبها المودع بالفتح ممن هي عنده وامتنع من دفعها له فيبقى
 القضاء عليه بدفعها له فان حصل تنازع في نية الا اياها وعدمها فالظاهر انه ينظر الى سفره فان كان
 الغالب فيه الا اياها فالقول قول المودع الاول فيقضى بدفعها له وان كان الغالب فيه عدم الا اياها
 واستوى الامر ان كان القول قول المودع الثاني فلا يقضى بدفعها للاول وحينئذ فلا يضمن الاول
 تلفها في هذه الحالة والذي يتعلق ضمانها به الثاني اءعدوي (قوله ويضمنه بها) يستثنى من كلامه
 من اودعت معه ودبعة يوصلها البلد فعرضت له اقامة طويلة في الطريق كالسنة فله ان يبعثها مع
 غيره ولا ضمان عليه اذا تلفت واخذها اللص بل يضمن في هذه الحالة واجب ويضمن ان حبسها
 واما ان كانت الاقامة التي عرضت له قصيرة كالايام فالواجب ابقاؤها معه فان بعثها ضمن ان تلفت
 فان كانت الاقامة متوسطة كالشهرين خبير في ارسالها وفي ابقائها فلا ضمان ان ارسالها وتلفت
 او حبسها هذا ما ارتضاه ابن رشد كما في ح (قوله فضاغت او تلفت) اي واخذها اللص
 (قوله وكذا لو ذهب بها بالرخ) اي وكذا لو ذهب المودع بالفتح بها بالرخ بغير اذنه ومثل
 بعث المودع بها في الضمان وصي رب المال يبعث المال للورثة او يسافر هو به اليهم من غير اذنه فانه
 يضمن اذا ضاع كما نص عليه في التوضيح والمدونة خلافا لما في كبر خش من عدم الضمان وكذا
 القاضي يبعث المال لمستحقه من ورثة او غيرهم بغير اذنه عند ابن القاسم خلافا لقول اصبيح بعدم
 ضمانه وان مشى عليه غير واحد انظر عتي (قوله فضاغت) اي او تلفت واخذها منه للصوص
 (قوله وضمن) اي المودع بانزائه الخ قال شيخنا مثل المودع في ذلك الشر ملك فاذا انزى على الحيوان
 بغير اذن شريكه فمات فانه يضمن حصته شريكه وان كان الموت من الولادة الا ان يكون العرفان
 الشريك يفعل ذلك من غير اذن شريكه فلا ضمان عليه حينئذ (قوله عليها) اي على الوديعة
 اذا كانت نوقا وشياها (قوله بلاذن ربه) اي واما ان كان باذنه فلا ضمان عليه والقول قول
 ربه في عدم الاذن يمين اذا تلمز على الاذن وعدمه (قوله بخلاف الراعي) فلا ضمان عليه اي
 اذا انزى عليها فماتت تحت الفم لا اومن الولادة وهذا القول عزاه في المدونة لغير ابن القاسم
 والذي باتى للمنفق باب الاضرار ضمان الراعي وعزاه بهرام في كبره لابن القاسم في المدونة قال
 شيخنا والظاهر النظر للعرف والشرط (قوله وجمع الغنم) اي في قوله فتن وقوله بالنظر لاعي اي
 لان الوديعة تصدق بمعددة افراد الغنم والا في قوله عليها نظر للافظ لان لفظ ودبعة مفرد (قوله
 بماتت من الولادة واولد من الوط) اي فيضمن ذلك المودع الذي تمدي وزوجها كما يضمن الزوج
 اذا علم بتمدي المودع الذي زوجها له ويخير ربه ان اتباع امرها شاء فان لم يعلم بتعديها بدا بالمودع
 لانه المسلطه عليها فان اعدم المودع اتبع الزوج (قوله ثم اعترف) اي بما به بذلك وادعى
 تلفها ارانه ردها او اقام ربه عليه بينة بالايديع فادعى تلفها وان ردها فلا تقبل دعواه الرد
 او التلف حينئذ (قوله والا فالقول الخ) اي والا يعترف بما لم تنهه عليه بينة بالايديع فالقول
 قوله (قوله ثم في قبول الخ) اي ان اقام ربه عليه بينة بما حين يحدوها او اقام هو بينة بردها كان
 في قبول بينة الرد خلاف مشهور وكذا قرر عتي فقد جرحه ل موضوع الخلاف ان ربه اقام عليه

بينة جبين جمده وهذا يقتضى انه لو اقر بعد الجحد ثم اقام بينة بالرد انما يقبل من غير خلاف وليس
 كذلك بل لا فرق بين الاقرار واقامة البينة في جريان الخلاف كما في المواقي وتبصره ان فرعون ونقله
 ح واشعر قوله بينة الردان المودع اذا انكر الابداع من اصله فاقام ربه عليه بينة به فاشهد ببينة
 بتلفه الا يقبل انفاقا وليس كذلك بل الخلاف موجود في كل من بينة الرد وبينة التلف كما قاله جدد
 هج والشج احمد الزرقاني واستصوبه شيخنا ثم الرابع من القولين عدم قبول بينة الرد والتلف كما قال
 شيخنا واقصر عليه في المبح (قوله وقد جزم الخ) حيث قال وان انكره مطلوب المعاملة بالبينة ثم
 لا يقبل بينته بالقضاء اى ثم اذا شهدت البينة عليه لا تقبل الخ وانما جزم في الدين بعدم قبول لان
 الدين في الذمة والاصل بقاء ما فيها بخلاف الوديعة فانها امانة ولما جمدها وظهرت خيانتها وقام بينة
 بالرد صار لتلك البينة طرفان مرجحان طرف الامانة مرجح لقبولها وطرف الجحد مرجح اعدامه فلذا
 جرى الخلاف في الوديعة (قوله ان الرابع قبولها) هذا يقتضى ان القول بعدم قبولها في القراض
 مرجوح بخلاف القول بعدم قبولها فانه مشهور والذي يقتضيه نقل ح في باب الوكالة كما قال بن
 استواء الوديعة والقراض والبضاعة في وجود الخلاف في الجميع وان قال بقبول البينة قاله
 في الجميع ومن قال بعدم قبولها قاله في الجميع وان الرابع من القولين عدم قبولها في الجميع وحينئذ
 فلا فرق اصلا (قوله وبموته ولم توجد الخ) فمن الوديعة من تصدق على ابنه الصغير بربيات او غيرها
 واراهما للشهود وحازها لاولد تحت يده ثم مات ولم توجد في تركته فيقتضى له بقيتها من التركة
 الا لكثرة هذا هو الصواب كما قال ابن سهل (قوله ولم يوص بها) مفهوما انه لو وصى بها لم يضمها
 فان كانت باقية اخذها ربه وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصائها بها ما لو قال هي بوضع
 كذا ولم توجد فلا يضمها كما قال اشوب وتحمّل على الضباغ لانه بقوله هي بوضع كذا كانه ذكر انه
 لم يتسلفها وهو صدق لاماتته (قوله اى تؤخذ من تركته) اى يؤخذ عوضها وهو قيمتها او مثلها
 من التركة ويخصص صاحبها بذلك مع الغرماء وهذا معنى ضمان الميت لها لانه يتبع بمثلها
 او بقيتها في ذمته كما قيل وفائدة ذلك انه لا يخصص بها مع الغرماء بل ان فضل بعدهم شئ
 كان للوديعة والا فلا والحاصل ان المودع اذا مات ولم يوص بها فانه يضمها وهل تكون متعلقة بتركته
 او بذمته خلاف والمشهور الاول وقد علمت فائدة كل من القولين انظر بن (قوله لاحتمال انه
 تسلفها) اى وهو الاقرب واما احتمال ضياعها فهو وبعد اذ لو ضاعت التحدث بضياعها قبل موته
 (قوله والاولى حذف الكاف) اى لانها لم تدخل شيئا لان العشرة ماول فما زاد عليها اولى (قوله
 اذ لم يكن بينة الخ) اى اذ لم تكن ثابتة ببينة بل باقرار المودع او ببينة غير مقصودة للتوثق (قوله
 والا فلا تسقط الخ) اى والا بان كانت ثابتة ببينة مقصودة للتوثق ومثلها البينة الشاهدة بها بعد
 جمدها فلا تسقط الخ (قوله واخذها الخ) يعنى ان من مات وعنده وديعة مكتوب عليها
 هذه وديعة فلان ابن فلان صاحبها ياخذها بشرط ان يثبت بالبينة ان الكتابة بخط صاحب
 الوديعة او بخط الميت ولو وجدت انقص مما كتب عليها ويكون النقص في مال الميت ان علم انه
 يتصرف في الوديعة والا لم يضم (قوله واخذها بكتابة الخ) اى واولى بينة لا بامارة لاحتمال
 انه رآها (قوله معمول لكتابة) اى او بدل منها او بيان ان كانت الكتابة بمعنى المكتوب (قوله بكسر الدال)
 جملة) فيه مسامحة بل جزء جملة لما سبب ذكره ان قوله ان ذلك خطه فاعل ثبت (قوله بكسر الدال)
 اى لظالم صادرة وضايقة لا اخذها منه ويصح فتح الدال ومعناه ان رب الوديعة اذا صاده وضايقة
 ظالم لاجل اخذ مال منه وحين المصادرة ذهب المودع بالفتح ودفعها للمودع بالكسر بحضرة الظالم عالما

بذلك فاحذف الظالم فان المودع بالفتح يضمن بسبب ذلك لانه يجب عليه ان يخطو ما من الظالم
 وحفظها (تنبيه) فلو نشئ المودع بعدم الشيء الصادر واطلعه عليها ونهب متاعه معها بادعاه ان
 الجميع الصادر تجازله الشيء بها الصادر كما قرره بعضهم وفيه شيء اذ لا يجوز لاحد ان يصون ماله
 بمال غيره كذا كتب بعض تلامذة عتي عنه (قوله) وكذا ان دل عليه عليها اي على الوديعة وقوله كن
 دل لصاعلي مال اي سواء كان وديعة او غيرها (قوله) ويموت المرسل معه اي وتضمن الوديعة
 بموت الرسول الذي ارسلته معه كان من طرف ربه او من طرف المودع قبل ان يصل للبدر بها
 وقد ضاعت ولم توجد معه والضامن لها في هذه الحالة هو الرسول وحينئذ فتؤخذ من تركه واما
 ان مات ذلك الرسول بعد وصوله للبدر بها ولم توجد الوديعة معه فلا ضمان على الرسول والمصيبة على
 ربه ان كان ذلك الرسول رسوله وعلى المودع ان كان ذلك الرسول رسوله لان المودع لا يبرأ الا بوصول
 المال لربه او لرسول ربه بيينة او اقرار (تنبيه) مفهوم موته انه اذا لم يمت وكذب المرسل اليه ذلك
 الرسول بأراده الرسول انه اوصلها للمرسل اليه والمرسل اليه ينكر ذلك لم يصدق الرسول الا بيينة
 ولا يعمل بتصديق المودع لذلك الرسول على انه اوصلها للمرسل اليه ويضمن ذلك المودع ايضا
 ان كان قد دفعه للمرسول بغير اشداله لانه يدفع لغير اليد التي ماتتته كان عليه الاشهاد فلما تركه
 صار مفرطا واما ان دفعه له بشهادة قد برئ ويرجع المرسل اليه على الرسول عند عدم البيينة (قوله)
 ومثل الوديعة غيرهما من دين او قراض) اشار بهذا الى ان هذا التفصيل المذكور في الوديعة
 يجري بعينه في ارسال المدين ما عليه من الدين لربه بأذنه وفي ارسال عامل القراض رأس المال لربه
 مع رسول بأذنه فيموت ذلك الرسول ولم يوجد المال معه فيقال اما ان يموت قبل الوصول لمحل ربه
 أو بعده وفي كل اما ان يكون ذلك الرسول من طرف رب المال أو من طرف برسله على ما مر (قوله)
 لم يضمن اي ذلك الرسول (قوله) ويحمل على انه اوصلها لربها اي ولانما زرع وهو من كان ذلك
 الرسول من طرفه تخلف وارثه انه لا يعلم لذلك الشيء شيئا (قوله) وان مات بعده الخ اذا علمت
 هذا الحاصل تعلم ان كلام المصنف يصح ان يحمل على رسول رب الوديعة وعلى رسول المودع لان
 تفصيله في ضمان الرسول جاري في رسول المودع والمودع بخلافه للشئ أحمد الزرقاني فانه قصر كلام
 المصنف على رسول رب الوديعة (قوله) وركوب الدابة كذلك والضامن لها المودع بالفتح ان كان
 اللبس او ركوب حامله أو من غيره بأذنه واما ان حصل من غيره بغير اذنه كغاصب فلا ضمان
 على المودع والضمان لغيرها وعلى المتعدي (قوله) والقول له ان ردها سائلة هذا لا يخالف مفهوم
 قوله سابقا ويرى ان ردها غير المحرم اي واما المهر فلا يبرأ الا بشهادة بيينة برده لربه لا برده لمحل الابداع
 لان ما هنا انتفاع بها حال كونها وديعة وما تقدم انتفاع بها بعد ان تستلفها ما هنا باقية في امانته
 وما تقدم خرجت من امانته لذمته اه عني (قوله) سائلة اي وانها انما تلفت بعد الرد (قوله)
 وعليه الكرامة اي ان كان رب الوديعة شأنه اخذ الكرامة والا فلا كرامة عليه هذا هو الحق خلافا
 للشارح من اطلاق لزوم الكرامة تبعاً للبح في أول الغصب قاله شيخنا العدوي (قوله) واما ما شهددت
 عليه بيينة بالفعل اي بعد ان سكاره (قوله) ورجعت بها لها اي من غير نقص في ذاتها ولو تعبدت
 كما في عجم (قوله) الا انه حبسها عن اسواقها اي حتى تغيرت اسواقها بنقص ومثل تغير سوقها
 ما اذا طال الزمان طولا عظيما لتغير سوقها كما قال شيخنا (قوله) بان نقصت الخ اي بان كانت
 قيمتها وقت كرائها أكثر من قيمتها وقت رجوعها (قوله) ولو كانت للقبية اي هذا اذا كانت
 تهاد للبيوع بل وان كانت مرادة للقبية هذا هو الصواب كما في خلاف ما قاله اللقاني وثبته عني

من ان الوديعة اذا اكرها المودع ورجعت سائلة الا انه تغير سوقها فان كانت للقيمة فليس لربها
 الا كراؤها واما ان كانت للتجارة فيخير ربها على ما قال المصنف فحمل كلام المصنف على خصوص
 التي للتجارة (قوله ان عليك) اي بربها حيث اخذت مع الكراء (قوله وليس له) اي ليس
 للمودع بالفتح اذا زادت النفقة على الكراء ان يأخذ من ربها زائد النفقة والحاصل ان النفقة
 والكراء ان تساويا وزادت النفقة على الكراء فان ربها يأخذها ولا يدفع شيئا ولا يأخذ شيئا منها
 واما ان زاد الكراء على النفقة فانه يأخذها ويأخذ زائد الكراء (قوله كذلك) اي اذا رجعت
 غير سائلة فيخير ربها ان شاء اخذها واخذ جرة المسافة التي تعدى بها وعليه حيث تدفعها فان زادت
 النفقة على الكراء لم يفرم ربها شيئا ولا يأخذ معها شيئا وانما قلت ان رجعت غير سائلة لانها اذا
 رجعت سائلة ليس له الا كراها الزائد كباقي في الغصب (قوله اذا تلتفت فربها القيمة الخ) اي
 ولا كراها ولو كان اكثر من القيمة ولو طلبه ربها لم يرض المودع بدفعه له اذا طلبه (قوله وان
 نقصت) اي وان رجعت ناقصة في ذاتها بان رجعت مريضة أو هزيلة أو واه حدها عن أسواقها
 أم لا والحاصل ان التخيير الذي قاله المصنف يجري فيما اذا رجعت سائلة بجاهلها وفيما اذا رجعت
 ناقصة الا انها ان رجعت ناقصة خير على الوجه المذكور مطلقا بحسبها عن أسواقها أم لا واما اذا رجعت
 بجاهلها فالتخيير للتخيير المذكور اذا حبسها عن أسواقها هذا هو الصواب (قوله وبدفعها) اي
 وضعها للمودع بدفعها (قوله وانكر ربها) اي انكر ان يكون امره بدفعها لذلك الشخص (تنبيه)
 مثل انكار ربها انكار ورثته ان مات ففي ح لو مات المودع بالكسر فادعى المودع بالفتح انه
 امره قبل موته بدفعها فلان فانه يضمن ولا يصدق ويحلف ورثة المودع على نفي العلم (قوله وتلفت)
 اي والحال انها قد تلتفت عند ذلك الشخص الذي دفعته له أو ضاعت منه (قوله على الصور
 الاربع) اي ادعواه انه امره بدفعها لذلك الشخص مباشرة أو بواسطة كتاب يعني عبر مطبوع أو غير
 خط المودع بالكسر أو بواسطة رسول أو امانة (قوله ولا رجوع له) اي للمودع وقوله وحيث نذري
 حين اذا انكر ربها الامر بالدفع وحلف على ذلك وقوله لا اعترافه الخ الاعتراف المذكور انما يكون
 عند تحقق اذنه بالدفع له بان امره مشافهة واما ان لم يتحقق اذنه بالدفع له بان حسن الظن بامارته
 أو برسوله أو بكتابه غير المطبوع والذي هو غير خطه فانه يرجع على القابض حيث كانت قائمة بيده
 او تلفها لان تلفت بغير سبب وذلك لعلم المودع بعدم تعديده في القبض وهذه طريقة اللحنى والمعتد
 ان له الرجوع عليه حيث كانت قائمة بيده او تلفها ولو صدقه على انه قبض بوجه صحيح قاله شيخنا
 وفي بن ان المودع حيث ضمن في هذه الحالة وهي ما اذا انكر ربها الامر وحلف كان له الرجوع على
 القابض ولو تحقق اذن ربها في الدفع بان امره مشافهة أو عرف الخط والامارة كافي النوادر عن
 ابن المواز ولا يمنع من الرجوع عليه تصديقه فيما اتى به من الامارة والخط ونحوه لان سهل وقول
 اللحنى انه لا رجوع للمودع على القابض اذا اعترف بانه قبض بوجه صحيح بان تحقق اذنه له في الدفع
 وان المودع ظالم اختياره لم يخالف ما ذكره كلامه والاوجه ما قاله اللحنى ولذا اقتصر في الجمع عليه
 (قوله قد ظلمه) اي بانكاره الامر بالدفع (قوله حلف المودع) اي انك امرته بدفعها لذلك الشخص
 (قوله في جميع الصور) اي الاربعة السابقة (قوله الا بينة) اي تشهد بان ربها امر المودع
 بدفعها لذلك الشخص وهذا منهوم قوله مدعي انك امرته به ومثل البينة الكتاب المطبوع مع
 الشهادة على ان الخط خط صاحب الوديعة (قوله على ربها الامر) مقتضى حل الشارح ان الامر
 يقرأ بالمد وهو غير متعين بل يصح سكون الميم اي الا بينة تشهد على ربها بالامر بالدفع له (قوله

مستثنى من قوله ويدفعها) أى ضمن المودع بدفعها الشخص الأبيته تشهد على ربهما بالامر
بالدفع له (قوله ورجع الخ) أى وحيث قامت بينة للدافع على أن ربهما امره بدفعها القلان وقام
لاضمان على الدافع حينئذ فإن ربهما يرجع على القابض أن تبني عليه عليها والافلا رجوع له
على القابض كما أنه لا رجوع له على الدافع فقول الشارح وهذا يرجع الأمر على القابض أن
تبني عليه عليها أى أو كانت قائمه بيده (قوله راجع لقوله الأبيته) أى ولما الصور الاربعه التى
قبل الافلا رجوع المودع فقام على القابض كما قال الشارح تبعاً للحنى ويصح أن يجعل قول المصنف
ورجع على القابض راجعاً لما قبل الاى وحيث ضمن المودع فى الصور الاربع التى قبل الاى وغرم
رجوع على القابض بما دفعه له وعلى هذا يكون المصنف ما شاع على طريقة ابن المواز المعتمدة والمحاصل
أنه ان جعل قوله ورجع الخ راجعاً لما بعد الا كان المصنف ساكتاً عن رجوع المودع على القابض
فى الصور الاربع التى قبل الا وعدم رجوعه عليه وأما ان جعل راجعاً لما قبل الا كان متركباً على
ذلك وساكناً عن الرجوع وعدمه فيما بعد الا (قوله والافلا) أى والايثبت تعدي به بان تلقت بغير
سببه فلا رجوع له على القابض كما لا رجوع له على الدافع لعدم تعدي القابض فى قبضها والدافع فى
دفعها (قوله شاهد على قول الباعث) أى من أنه ارسل ذلك وديعة أو صدقة وليس المراد أنه
شاهد على فعل نفسه لأن الغرض أن المبعوث له مصدق على القبض (قوله لتسكه بالاصل) أى
وهو عدم الصدقة لأن الاصل عدم خروج الشئ عن ملك ربه على وجه خاص والاصل كالشاهد
فما انضم الاصل للشاهد صار الباعث كان معه شاهدين فلذلك اخذ المال من غير يمين (قوله
لكن يمين) أى لأن الاصل كالشاهد الواحد فلذا خلف معه (قوله لم لا) أى بأن كان باقياً بيد
الرسول وليس بيد واحد منهما وقوله ملياً ومعدماً أى كان المبعوث له المال ملياً ومعدماً وكان على
الشارح أن يزيد وسأشهد للرسول بينة على الدفع للرسول اليه ام لا (قوله وهو قول ابن القاسم)
وذلك لعدم تعدي الرسول بالدفع للمبعوث له بسبب إقرار ربهما أنه امره بالدفع لمن ذكر فشهادته
جائزة (قوله وظاهر المدونة) أى أن تأويل الاطلاق هو ظاهرها وهو للقاضى اسماعيل
والمحاصل أن ابن القاسم جعله شاهداً واطلق ولم يجعله أشبه شاهداً واطلق فقبل بينهما خلاف
والمعتمد ما قاله ابن القاسم من جعله شاهداً مطلقاً وهو تأويل القاضى اسماعيل وقبل بينهما وفاق
فكلام ابن القاسم محمول على ما إذا كان المال باقياً وعدمه وكان المرسل اليه ملياً وقامت بينة على
الدفع للرسول اليه وكلام أشبه محمول على ما إذا لم يكن المال باقياً والمبعوث له معدم ولم تقم بينة على
الدفع له وهو تأويل ابن أبى زيد ومذهب سحنون التفصيل على نحو تأويل الوفاق انظر بن (قوله
ان كان المال بيده) المراد بكونه بيده كونه قائماً سواء كان بيده أو بيد غيره أى أو لم يكن قائماً بل
عدمه وكان المبعوث له ملياً ومعدماً وشهدت بينة على الدفع للرسول اليه وقوله لا عند عدمه أى عدم
المال أى والمحال أن المبعوث له معدم ولم تقم بينة بالدفع له (قوله لانه يمين الخ) وذلك لأن
المرسل اليه حيث كان معدماً ولم يكن المال موجوداً ولم تقم بينة على الدفع له فان الرسول يضمن
ولو كان المرسل اليه مقراً بالقبض لاحتمال أن يكون الرسول اخذ المال وتواطع المرسل اليه المعدم
فاقرار المرسل اليه المعدم بالقبض لا ينفعه على أحد القولين بخلاف الاشهاد على القبض فانه ينفعه
(قوله تأويلان) محلهما إذا لم يكن المال باقياً بيده ولم تقم بينة على الدفع للرسول اليه والمبعوث اليه
معدم فيجوز شهادة الرسول على قول المرسل فى هذه الحالة على الاول لا على الثانى (قوله فيقتضيان
عند وجود المال بعينه) أى بيد الرسول أو بيد المبعوث اليه أو لم يوجد بيد واحد منهما وكان المرسل

اليه هليا اوقامت بيته للرسول على الدرع المرسل اليه والخلاف بين الثاوي بيان انما هو في صورة ما اذا
كان المال غير موجودا ولا وكان المرسل اليه معدما ولا بيته للرسول بالرفع للرسول اليه فعلى الاول
تجوز شهادة الرسول على قول المرسل لاعلى الثاني (قوله لانه دفع لغيره يد المؤمن) اى ومن ادعى
الرفع لغيره من اثنته فلا يصدق البيته فلما قصر بترك الاشهاد ضمن (قوله وكذا دعوى وارث
المودع انه ردها اليك) اى فانه يضمن كفى ح عن المجواهر وكذا اذا ادعى وارث المودع بالفتح ان
مورثه دفعها قبل موته لوارثك يامودع فالضمان في هذه الصور الاربع واما ان ادعى ورثه
المودع بالفتح على ورثه المودع او على المودع ان مورثه قد ردها للمودع قبل موته فلا ضمان عليهم
في هاتين الصورتين كما انه لا ضمان اذا ادعى المودع بالفتح على المودع بالكسر انه ردها له والحال
انه لم يقبضها بيته مقصودة للتوثق او ادعى على المودع بالفتح على ورثه المودع بالكسر انه ردها
لمورثه قبل موته والحاصل ان صاحب اليد المؤتمنة اذا كانت دعوى الدفع منها اليد التي انتمت
فلا ضمان على المدعى سواء كانت الدعوى صادرة من ذى اليد المؤتمنة او من وارثه على ذى اليد التي
انتمت او على وارثه وفيما عدا ذلك الضمان (قوله او على المرسل اليه المنكر) عطف على وارثك
اى وتضمن الوديعة بدعوى الرد على المرسل اليه المنكر وحاصله ان المودع اذا ارسل الوديعة مع
رسول الى ربه بانذنه فانكر ربه او موصلها اليه ولا بيته تشهد عليه بقبضها من الرسول فان الرسول
يضمنها لغيره بانه بعدد الاشهاد (قوله اولم يعلم اقراره) اى بقبضها من الرسول لموته فيضمنها الرسول
لورثته لغيره بانه بعدد الاشهاد ويحل ضمان الرسول ما لم يشترط على المودع عدم الاشهاد على دفعها
لرهبها فان اشترط ذلك فلا ضمان عليه والضمان على المودع وسياق الشرح بيده على ذلك (قوله
فانه يضمن) اى لانه انما انتمت على حفظها لاعلى ردها (قوله ان كانت له بيته الخ) الظاهر
ان مثل البيته المذكورة أخذو رقة على المودع بالفتح بخطه كما يقع الآن (قوله ويحتمل ان ضميره
لا لا يدع) اى واللام بمعنى على وقوله ايضا اى كما ان ضميره لا لا يدع (قوله بان يقصد) اى
المودع بالكسر بتلك البيته وقوله ان لا يقبل دعوى الرد اى من المودع بالفتح (قوله ويشترط
على المودع بذلك) اى بتلك البيته (قوله فلا تنكفى) اى فى الضمان بيته الاستعانة اى لانه
لا يقبل معه دعوى الرد (قوله ولا مقصودة لئى آخر) كالمواشدها خوفا من موت المودع ليأخذها
من تركته او يقول المودع بالفتح اخاف ان تدعى انها سلف فاشهد لى بيته انها وديعة فاشهدا
فيصدق فى دعوى الرد كما اذا تبرع المودع بالفتح بالاشهاد على نفسه بالتبض كما قال عبد الملك وقال
ابن زرب ونحوه لابن يونس لا يبرأ الا بالاشهاد لانه لزم نفسه حكم الاشهاد وبما قرره الشرح علم
ان المصنف حذف بعد مقصودة قيد الابدسنة وهو للتوثق لان المقصودة اعم (قوله ولومع البيته
المقصودة للتوثق) اى لانه امن على حفظها (قوله ونحوه) اى كغرق واكل فار (قوله هو
مصدق الخ) اى واما اذا قال لأدري اتلفت بحرق ام رددتها ولا أدري هل ضاعت بمعرفة ام رددتها
فانه يضمن فهما ان قبضها بيته مقصودة للتوثق لانه ادعى امرين غير مصدق فى احدهما
وان لم يقبضها بيته مقصودة للتوثق فلا ضمان عليه ويحلف مطلقا سواء كان هتما او غير هتما حق
عليه الدعوى أم لا فى صورة ما اذا قال لأدري هل تلفت أو رددتها أو ضاعت أو رددتها والحال انه
لم يقبض بيته للتوثق (قوله وحلف المتهم) قيل هو من يشار اليه بالتساهل فى الوديعة وقيل
هو من ليس من اهل الصلاح (قوله فى دعوى التلف والضاياع) اى وكذا فى مودة دعوى عدم
العلم بالتلف والضاياع وقوله وحلف المتهم اى سواء حقق رب الوديعة عليه الدعوى واتهمه

(قوله دون غيره) أي دون غير المتهم فلا يخاف إذا لم يتحقق عليه الدعوى وأما إذا حقق عليه الدعوى فانه يحلف وهذا كله في المسائل الثلاث دعوى التلف أو الضياع أو عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما في دعوى الرد فقط وفي قوله لا أدري هل تلفت أو ردتها أو حال انه ليس هنالك بينة مقصودة للتوثق فانه يحلف كان متهمًا لم لا يحقق عليه الدعوى أم لا (قوله حلفت ياربها) والزمته الغرم في دعوى التحقيق فان لم تحلف في التحقيق صدق المودع بالفتح (قوله وأما في الاتهام فيعزم بمجرد تكوله) أي لان بين التهمة لا تنقلب كذا العج فحل كلام المصنف على خصوص دعوى التحقيق ونحوه قول المواق لم يقل ابن يونس في المتهم إذا نكل الأعداء رد اليمين والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن راشد وأصله للبيان ان بين التهمة تنقلب هنا على المشهور وكانهم شددوا هنا مراعاة للإمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا على بين التهمة وغيرها أم بن (قوله ولان شرط الرسول على رب المال) لعل الأولى ان شرط الرسول على المودع بالفتح ازهداه والمناصب تجعل هذا تقييد لقوله سابقا والمرسل اليه المنكر تأمل (قوله فيه عمل بشرطه) أي من جهة عدم تضمينه وأما المرسل فانه يضمن للمرسل اليه حيث لم يشهد الرسول على الدفع (قوله وبقوله تلفت الخ) صورته ان المودع على المودع يوم السبت فطلب منه الوديعة فامتنع المودع عن دفعها العذر اذ تدبر به او غير عذر ثم انه لقيه في ثاني يوم فطلبها منه فقال له انها تلفت قبل ان تلقاني أمس فانه يضمن (قوله لان سكوته عن بيان تلفها) أي حين لقيه أولا (قوله وامتنع من دفعها) أي والحال انه امتنع من دفعها له حين الملاقات أولا بلا عذر ثابت بأن امتنع لغير عذر بالكلية اولا لغير محتمل (قوله لا يضمن) أي محمله على انها تلفت قبل الملاقاة ولم يعلم به الا بعده (قوله كان هناك عذر) أي منع من دفعها له حين لقيه أولا (قوله حتى يأتي الحاكم) أي من سفره ويدفعها له بحضرة او حتى تأتي البينة ويدفعها له بحضرتها وأما إذا امتنع المرأة الوديعة حتى يقضى زوجها حاجته فتلفت فلا ضمان عليها كما في ح (قوله فضاغت) أي قبل حضور القاضي والبينة وانما ضمن لانه يصدق في دعواه الرد فلا يحتاج لدفعها اليها بحضرة الحاكم والبينة وحينئذ فهو متسبب في ضياعها بحسبه لما واعلم من قبل الوديعة فيما ذكر الرهن فاذا طلب ربه فحكا كده وامتنع المرتهن من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلف قبل اتيانه فانه يضمنه ان لم يكن قبضه بينة للتوثق (قوله والا فلا ضمان) أي اذا حبسها الجاني القاضي او البينة فضاغت أو تلفت قبل حضور من ذكر (قوله وكنت ارجوها) كتب بعضهم انه ينبغي ان ذكر هذا لانه في نفي الضمان وانه لو لم يذكره لضمن وذلك لان ربه يقول له لو أعلمتني بضياعها كنت أقف على فترك اعلامك لي تغريط منك (قوله فلا ضمان) أي ولو لم يخبر بذلك أحدنا (قوله ولو حضر صاحبها) أي هذا اذا كان صاحبها غائبا بل ولو حضر صاحبها خلافا لما قال انه يضمن ان كان صاحبها حاضرا بالبلد لان ترك اعلامه بضياعها دليل على كذبه (قوله تشبيه تام في قوله وبقوله تلفت الخ) أي فيضمن العامل مال القراض اذا طلبه ربه فذمه منه ولو لم يذره ثم قال له بعد ذلك ضاع قبل ان تلقاني أو بعد ان لقيتني ان منعه أولا لغير عذر ثابت ولا ضمان اذا تلفت وقال لا أدري متى تلف وضمن بمنعه من ربه حتى يأتي الحاكم اذا كان ليس عليه بينة للتوثق لان قال ضاع من سنين وكنت ارجوه (قوله وأما قبله) أي قبل نصوص المسائل (قوله لمن ظلمه بمثلها) أي مملوكه من ظلمه وقوله بمثلها متعلق بظلمه والباء سببية وبعدها مضاف محذوف أي يأخذ مثله او تقدر الكلام وليس له الاخذ منها اذا كانت مملوكه من ظلمه بسبب أخذ مثله أي في القدر والمجنس والصفة (قوله ان أمن العقوبة) أي ان أمن على نفسه العقوبة

بالضرب مما فوقه من حبس أو قطع أو قتل (قوله والذيلة) أي كأن ينسب للعبادة لأن حفظ العرض واجب كالنفس (قوله ويشهد له الخ) أي وأما خبر أدا الأمانة أن الله منك ولا تخن من خائنك فأجاب ابن رشد بـان معنى ولا تخن الخ أي لا تأخذ أزيد من حقت فتكون خائناً وأما من أخذ حقه فليس بخائن (قوله ولا أجرة حفظها) عطف على الأخذ بها أي وليس له أجرة حفظها (قوله لأن حفظها نوع من الجاه) هذا يقتضي منع أخذ الأجرة على الحفظ ولو اشترطت أو جرى بها عطف ولا وجه له إذا المذهب بجواز الأجرة على الحراسة كما قال ابن عبد السلام فالأولى أن يقال إن المانع أخذ الأجرة على الحفظ لأن عادة الناس أنهم لا يأخذون لحفظ الودائع أجرة والمحال أن تفرقة المصنف بين الحفظ والمحل فيما إذا كان العرف أخذ أجرة المحل دون الحفظ ولو انعكس العرف انعكس المحكم أو استوى العرف استوى المحكم (قوله بخلاف محلها) أي السكينة فيه فقط من المنزل أو المحانوت كان ملكاً للمودع أو بالكرامته أجرة أي ما لم يشترط المودع بالسكسر عدمه أو يجري العرف بعدمه (قوله فلم يأخذها) أي من عند المودع وترك الأيداع وقوله ردها له أي بعد الأيداع بل عدم قبولها من أول الأمر وبالجملة أنها جائزة من الجانبين بالنظر لذاتها لا لما يعرض لها من وجوب أو حرمة أو غيرها من بقية الأحكام الخمسة فالوجوب كمال في يد المودع وعليه إذا لم يؤخذ منه تلف وكما يقع في زمن النهب من الأيداع عند ذوى البيوت المحترمة والحرمة كقبولها من غاصب ليحفظها ثم ترد له لاربها (قوله أو اقترضه) أي دفع له ما لا يعمل فيه قراضاً وأورد الضمير لأن العطف باو (قوله هو المساطلة) أي لمن ذكر من الصغير والسفيه (قوله عليها) أي على أنلافها أي على أنلاف ما ذكر من الوديعة والقراض والمبيع (قوله وإن كان قبوله) أي قبول من ذكره من الصغير والسفيه وقوله ما ذكر من الوديعة والقراض والمبيع وقوله باذن أهله أي في قبول الوديعة أو القراض أو الشراء والذي حرره أبو علي المسنوي رجوع المبالغ للوديعة فقط كما يفيد لفظ المدونة في المواق وأما أن يشترى باذن وإليه أو قبل القراض باذن وإليه وأنلف القراض أو ما اشترى فعمانه من وليه انظر بن (قوله فيضمن) أي وليه الغاصب له لا الصبي ما أنلفه مما اشتراه أو دفع له قراضاً ووديعة ومحل عدم الضمان أياً في الوديعة والقراض والمبيع ما لم يصون الصبي أو السفيه ماله بأخذ ولا ضمن ما أنلفه في المال الذي صوته به أي أنه يضمن القدر الذي صوته فقط مما كان ينفق مثله عادة ولا يعتبرز بزيادة الترفه على أكله أو إلبسه فإذا أنلف المال الذي صوته به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره (قوله وتعلقت بذمة العبد المأذون) أي إذا أنلفها (قوله فتؤخذ منه الآن) أي إن كان له مال أو مائة أو مال من المال والمراد أنه يؤخذ منه الآن عوضها (قوله وليس للسيد فتح ذلك عنه) أي اسقاط عوضها عنه (قوله إن كان لسيدة) أي وأما إن كان له أخذت منه (قوله وتعلقت بذمة غيره) أي إذا أنلفها وظاهره تعلقت بذمة العبد وإن كان له سيدة في قبولها ولا شيء على السيد وهو كذلك (قوله لا برقبته) أي بحيث تدفع رقبته لرب الوديعة إن لم يغيره سيدة (قوله إن لم يسقطه السيد) ذكر الصغير باعتبار عوض الوديعة أو باعتبار مقناها وأما كان للسيد اسقاط عوضها عنه لأنه دين وهو يعيب العبد لأنه ينقص من ثمنه إذا أراد بيعه لأن مشتريه يريد أنه إذا مات بعد أن أعتقه وله مال ولا وارث له استبدع ماله ولا يأخذ غرماءه (قوله وإن قال هي لأحدكم) أشعر ذلك ما حتى أموال الوارث وقال الوارث لأدري هي لمن منك إلا أن أبي كان يذكّر أنها وديعة فأحكم أنها توقف أبداً حتى يستحقها واحد منهم ما ومن غيرهما بالبيعة لأن الموضوع أن المودع لم يعينهما ولا غيرهما (قوله تحالف الخ) أي بخلاف الدين إذا قاز المدين هو لا حد كما ونسبته فانه يفرم لكل واحد

واحد قدر ما عليه كذا قال علق والذي في بن ان في كل من الوديعة والدين خلافا ونص ابن عرفة
وفي كون الدين مكلودية أو عكسه نالها التفرقة المذكورة لانه يشدد فيها في الذمة اكثر من
الامانة ولو قال لمن تنازعاها هي لاحد كما ونسبته ثم قال هي ليست لواحد منكم كما يقبل قوله وكانت
بينهما بعد حلفهما (قوله جعلت بيدي الا عدل) اي جعلها انما كميدي الا عدل (قوله فان تساوبا
في الموالة الخ) اي وأما لو كان غير عدلين فهل توضع عند غيرهما كالوصيين او تبقى بأيديهما خلاف
والاول ظاهر المذونة كفاي المواق والثاني جزم به عياض ونقله عن سعدون ٥٨ بن

* (باب في حكم العارية) *

ما أخوذة من التماور اي التداول فهي واوية فاصل عارية عورية فعملية بفحش تخفق ياؤها وتشد
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وقبل انهما أخوذة من عري عروعي مرض فاصلها عار ووه
فاعولة قلبت الواو الثانية بالنظر فيها والباء في نية الانفصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما
بالسكون فقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء فاذ في المشددة واصل الخفة عار وفعاله فايدلت
الواو ياء النظر فيها وقبل ان يائية ما أخوذة من العار فاصلها عارية تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلب الفا وادغمت الياء كانت يائية تقبل القوم بتعيرون مع انهم قالوا يتعارون اي يعير بعضهم بعضا
(قوله صح ونذب اعارة الخ) يعني ان مالك المنفعة بسبب ملكك للذات المتفع بها واستجاره لها
او استعارته لها يصح له ان يعير غيره تلك المنفعة فخرج بقوله مالك الفضولي فاعارته الملك الغير غير
صححة اي غير منعقدة كهيته ووقعه وسائر ما أخرجه يعير عوضا ما أخرجه بعوض كبيعته فانه
صحح منعقد لكن يتوقفان ومعه على رضى مالكه (قوله لاجل افادة عدم الصحة في الخرجات
الآتية) اي وعبر من ذب لاجل افادة حكمها الاصلى ولم يعير في غيرهما من العقود بحكمه غالبا بل
بقصر فيه على الصحة لان الاصل فيما صنع الاباحة بخلاف هذه فانه لما خالف حكمها وهو الذنب
الاصل في الصحة وهو الاباحة نص عليه (قوله ان يكون مالكا للذات) اي بل المدار على ملكه
المنفعة كان مالكا للذات أو مستجارا لها أو مستعيرا لها (قوله متعلق بملك) زاد بالتعلق الارتباط
يعني انه متعلق بمحذوف حال من مالك اي حالة كون ذلك المالك ملتصبا بعدم الحجر عليه (قوله
من صبي وسفيه وعبد) اي وكذا يخرج المريض اذا عار عارية قيمة منافعتها ازيد من ثلثه فانها غير
صححة ولا يرده على المصنف عارية ولا روضة اذا كانت قيمة منافعتها ازيد من الثلث فانها صححة مع
انه محجوع عليها في التسريح بما زاد على الثلث لا فرق بين التسريح بالذات او بالمنافع لانه لما قدم قوله
ولاز وجرد الجب مع ان تبرعت برأيد فندفع توهم دخوله هناك عدم الصحة وحاصله انها مستثناة من
كلام المصنف هنا بقية كلامه السابق (قوله وشمل كلامه الخ) اي فليس مراده خصوص
الحجر الشوعي الاصلى وهو حجر المال بل مراده مطلق حجر الشامل للحملي والاصلي والجمعلي هو ما جعله
المعير على المستعير بان قال له لا تعرها (قوله لا مالكا للاتباع) قال عجم وملك الخلو من قبيل ملك
المنفعة لا من قبيل ملك الاتباع وحيث نفذ فلما ملك الخلو يبعه وجارته وحبته واعارته وبورث عنه
اذا مات ويختصص فيه غرماؤه وقد افنى الشيخ شمس الدين اللقاني وأخوه الناصر اللقاني بان الخلو
معتد به لغيره وبه وقال بن بثل ما ذكر من الفتوى وقعت الفتوى من شيوخ فاس المتأخرين
كالشيخ القصار وابن عاثروا في زيد الفاسي وسيدى عبدالقادر الفاسي واضرابهم والخلو اسم لما ملكه
دافع الدراهم من المنفعة التي وقعت الدراهم في مقابلتها ولذا يقال اجرة الوقف كذا واجرة الخلو كذا
وشروط الخلو احتياج الوقف لعدم الرجوع وذلك بان تكون ارض براموقوفة على جهة اودار

منخرقة موقوفه على جهة وليس في الوقف ربح يعمر به في دفع انسان دراهم لجهة الوقف وبأخذ تلك الارض او الدار على جهة الاستفجار ويجعل عليها اجرة يدفعها كل سنة تسمى حكر او يمينها فالمنفعة المحاصلة بينهما تسمى خلوفا اذا كانت تلك الدار توجب كل سنة عشرة بعد البناء وكانت الاجرة المحجولة كل سنة دينار واحد كانت التسعة اجرة الخلو والدينار اجرة الوقف (قوله وهو من قصر الشارع الخ) اي بخلاف مالك المنفعة فلن الشارع جعل له الانتفاع بنفسه وبغيره كمالك والمستأجر والمستعير فليكن منهن ان يؤجر وان يهب وان يعير كاله ان ينتفع بنفسه (قوله كسا كن بيوت المدارس) اي بوصف كونه مجاورا او مرابطا واحمال ان الساكن موقوفة على المجاور بن في تلك المدرسة او على المرابطين في ذلك الزباط فاستحقاقه الانتفاع بذلك الوصف فاذا استحققه بذلك الوصف فلا يجوز له بيع ولا كراه ولا هبة ولا عارية ولا اخزن فيه نعم يجوز له ان يسقط حقه منه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من اهله كما وقع للبرزلي في سكنى خلوة الناصرية فانه قد اسقط له حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدمه لسفر الحج ويجوز اسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجانا وفي مقابلة دراهم على المعتمد كما في بن عن البرزلي واذا اسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي اسقطه فان اسقطه مدة مخصوصه رجع اليه بعد انقضاءها كالعارية وان اطلق في الاسقاط فلا يعود له كما افاده البرزلي وقوله كسا كن بيوت الخ) اي وكالمستعير الذي منع من ان يعير لان المعير انما قصد انتفاع ذلك الشخص بخصوص الموصوف بكونه مستعيرا اي وكن استعار كتابا وقفا ليس له ان يعيره لانه مالك للانتفاع سقط الا ان يسقط ذلك المستعير حقه في العارية بتوقيف كون الثاني من اهله كما مر وكما جالس في المسجد او السوق اي فانه انما يستحق الانتفاع بذلك المكان الذي اشتهر بالمجلس فيه من المسجد او السوق فليس له بيعه ولا اجارته ولا عارته نعم له ان يسقط حقه فيه لغيره على ما مر (قوله من اهل التبرع عليه) اي بذلك الشيء المستعار (قوله من معنى اللام) اعترضه بن بأنه لا داعي لذلك لانه سمع تعدية اعارته لغيره الثاني بن تارة باللام اخرى كبيع ووهب يقال اعاره منه وله (قوله وهذا اشارة الى الركن الثاني) اي فلما ذكر شروط المعير وهو كونه مالكاً للمنفعة وان يكون غير محجور عليه شرع يذكر شروط المستعير فذكر انه لا بد ان يكون من اهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار (قوله ممن يصح ان يتبرع عليه) اي بذلك الشيء المستعار (قوله اذ لا يصح التبرع عليه) اي وان كان من اهل التبرع عليه في الجملة اي بغير ذلك (قوله واللام للعلة) اي ومعلومها الا عارة لا للندب اي ان مالك المنفعة يعير الذات لاجل استيفاء المنفعة فيها وهو ظاهر على انه لا مانع من جعل معلولها الندب اي انما ندبت اعاره الذات لاجل الانتفاع بها (قوله والقول بانها تشبه لام العاقبة) اي كما قال عبيق وشبهها بلام العاقبة باعتبار الايلولة اي ندب مالك المنفعة ان يعير عينا وله امرها الى استيفاء المنفعة منها اي عاقبة اعاره العين وما آل امرها استيفاء المنفعة قال عبيق وانما لم تكن لام العاقبة لانها التي يكون مابعداها تقيضا مقتضى ما قبلها كالعداوة والخصم المقتضى الالتقاط من المحبة والسرور وهما ليست تقيضا له لانها تتجامع فهي تشبهان من حيث الايلولة كما مر اهـ ورد عليه بان الحق ان لام العاقبة لا يشترط فيها ذلك بدليل وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله لان الدلة) اي في الندب ثواب الآخرة (قوله مما لا يلتفت اليه) اي لجهة جعلها للعاقبة كما علمت ويصح جعلها للعلة ولا نسلم ان علة الندب الثواب بل الثواب مرتب على الانتفاع الذي هو العلة ولذا صرح الباطني بان الثواب عاقبة لا علة (قوله ومفعوله الاول من اهل التبرع) اي وعينه افعوله

الثاني واعترضه بن بان الصواب العكس لان قوله من اهل التبرع مفعول مقيد بالجارية والمفعول
 الثاني وعينا مجزئ من الجارية والمفعول الاول كفاي قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا
 (قوله يصح ان يعبر) اي مالكة المنفعة (قوله لمنفعة) اي لاجل استيفاء منفعتها (قوله مباحة
 بالنصب صفة لعينا (قوله اسبة عمالا) اي من جهة الاستعمال كانت مباحة من جهة البيع
 ايضالام لا (قوله وجلدا ضخمة او جلدية مبيدة دبغ الخ) اي فهذه الاعيان كلها مباحة الاستعمال
 وان لم يجز بيعها وحيد شذ فتجوز اعارتها (قوله لا كذبي) المعطوف بلا حذف وبدليل المعطوف
 عليه اي لا يصح ان يعبر مالكة المنفعة لغير اهل التبرع عليه كاعارة ذي عبده مسلما فهذا تصريح
 بمفهوم قوله من اهل التبرع (قوله فلا يجوز لسابقه من الاذلال) الاولى فلا تصح لان هذه
 الامور مخزجة من الصحة وغير المجازة فيكون صحبا ثم جعل المصنف هذه العارية غير صحيحة
 يقتضى انه لا يجبر على اخراجها من ملكه و يؤاجر عليه لعدم استقرار ملكه عليه وهذا خلاف الظاهر
 والظاهر انها تضي و يؤاجر عليه مثل هبة العبد المسلم للذمي كما صرح به خش وجزبه بن ايضا
 وحيد شذ فعلى المصنف المؤاخذه في اخراج هذه الامور من الصحة وشارحا تحمل بقوله اي لا يجوز الى
 جعل الاخراج من الجواز الذي تستلزمه الصحة تأمل (قوله واذا دخلت الكاف المحصلة) اي
 اعارة المحصلة الى الذمي وكذا ادخلت الاوفاي ليستعملها في تجر ودواب ابن بكها الاذية مسلم ونحو
 ذلك من كل ما لا يزمه امر ممنوع فالكاف يلاحظ دخوله على ذي وعلى مسلما (قوله وجارية
 للوطاء) اي لا يجوز اعارة جارية للوطاء وليس المراد لا تصح اعارة جارية للوطاء كما هو ظاهر لانها
 صحيحة لكن يعبر المستعير على اخراجها من تحت يده باجارة وينبغي ان تكون اعارتها للوطاء
 كتحليلها له في عدم الجواز اذ حصل وطء وفي التوقيف على الواطئ وان امتنع من التوقيف فمقوم جبرا
 عليه ما (قوله او خدمة لغير محرم) اي لا يجوز اعارة الجارية لخدمة رجل غير محرم لمساكن نزل
 ذلك بيعت تلك الخدمة من امرأه او رجل مأمون الا ان يكون المعبر قصد نفس المعارف فرد الامه له
 وتبطل العارية ثم محل عدم الجواز ابتداء الا ان يكون مأمونا وله اهل والاجازت العارية كما قال
 اللغمي واقصر عليه المواق (قوله لانه يؤدي الى المنوع) اي وهو الحائض والاستمتاع بها وفي
 بن عن ابن ناجي نقل عن شيخه ابي مهدى لانص في خلوة الرجل بامه زوجته والظاهر الجواز ان وثق
 من نفسه بالامانة والافلتح واما الخلوة بالاجنية فمنوعة مطلقة لان النفس مجبولة على الميل اليها
 وان كانت كبيرة انظر بن (قوله واعارتها لمن تعق عليه) اي لخدمة من تعق عليه وانما منع
 اعارتها لذلك لان ملك المنفعة يتبع ملك الذات فليسا كان من تعق عليه لا يملك ذاتها فكذا منعها
 لا يملكها فلذا منع اعارتها لخدمة وهذا في غير الرضاع واما للرضاع فتسوى الاعارة والاجارة
 في الجواز والحاصل ان الرضاع تسوى فيه الاعارة والاجارة في الجواز لا فرق بين حرة وامه واما
 الخدمة غير الرضاع فتمنع الاعارة والاجارة فيهما لا فرق بين حرور بين فليجوز لولد استخدام والده
 او والدته في غير الرضاع هذا ما صرح به ابن عرفة (قوله والمنفعة) مبتداء وقوله تكون للجارية
 اي المعارفة خبر وقوله لا لسيدها اي المعبر لها (قوله زمنها) اي زمن العارية والظاهر انه ليس
 لسيدها منعها من الاجارة وليس له نزع ايجرتها منها لا اعتراف السيد بملك الامه للاجرة وعدم
 استحقاقها فافتراعا منها من قبيل رجوع الانسان في هبته (قوله مع رذعنهما) اي والوقود
 والاطعمة انما يستفحق بها مع ذهاب عيها (قوله بل كل ما يدل على نكاح المنفعة بغير عوض كفي)
 لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها الا اذا قيلت بعمل او اجل او لم تقيد وجرت العادة فيها بشئ من

العمل أو الزمن والالتزم كما سيذكره المصنف (قوله وجازعني بعلامك اليوم مثلا) أي أو دابتك
أو بنفسك (قوله لا عينك بعلائي) أي أو بدابتي أو بنفسي يوما أو يومين وهو استعمال المعان
به للآخر أم لا وسواء اتحد نوع المعان عليه كالبناء واختلاف كالبناء والمحرس كما قال الشرح ولما
ذكر من التعميم حذف المصنف متعلق الفعل الأول والثاني وهو المعان عليه بالنسبة للأول والمعان
عليه وبه بالنسبة للثاني (قوله أي لا عارته) أي لأنها غير عوض وهذا بعوض (قوله من الإيجل)
أي من بيانه وتعيين العمل وقرب زمن العملين كنصف شهر فلا يجوز أعني بعلامك غدا على أي
عينك بعلائي بعد نصف شهر لأنه تعدد في منافع متأخر قبضها أو ما قول عقب إن قرب زمن العملين
كشهر فقد رده شيخنا وإن بان الصواب نصف شهر كسئلة اجتماع النساء على أن يغزل كل يوم
لواحدة فإنه يجوز إذا كان متأخر العمل لاحداهن نصف شهر فإلّا والافسخ فاستلثان متفقان في
أن المعتذر نصف شهر فقط خلافا لما ذكره عقب مما يخالف ذلك وذكر المصنف هذه المسئلة مع
أنها ليست عارية بل إجارة كما قال فطر القوله أعني والاعانة معروف (قوله وإذا وجب الضمان)
أي لدعواه التلف أو الضياع كان ذلك قبل الاستعمال أو بعده أو في أثناءه فأنما يضمن المخ إذا كانت
قيمتها بدون استعمال أصلا عشرة أو بعد الاستعمال المأذون فيه ثمانية وضامت ولو قبل الاستعمال
فانه يلزمه ثمانية وهذه طريقة لا يشرع في المقدمات نقلها أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وهي
المعمدة وفي الشامل طريقة أخرى ضيقة وحاصلة ما يضمن قيمتها يوم قبضها يوم تلفها هذا إذا كان التلف
عنده وان لم تعدد رؤيتها عند ضيقها من قيمتها يوم قبضها يوم تلفها هذا إذا كان التلف
بعد الاستعمال المأذون فيه وأما التلف قبل الاستعمال فانه يضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية
على ما ينقصها الاستعمال (قوله لأنه يضمن) أي انما يضمن مع كونه يضمن القيمة لأنه يضمن (قوله
فلا يضمنه) أي لأن ضمان العواري عنده ضمان شموله يفتي بإقامة البيعة على ما ادعاه خلافا
لأشهب حيث قال إن ضمان العواري ضمان عدا لا يفتي بإقامة البيعة (قوله تردد في النقل المخ) أي
وقد عجز في العتيقة الأولى لابن القاسم وأشهب وعزى للخصم والمأزى الثاني لابن القاسم أيضا
وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بذلك الشرط وقبل أن شرط نفى الضمان إذا كانت مما يعاب
عليه يفسد العقد ويكون للعير إجارة ما عاراه (قوله فلا يضمنه المستعير) أي والقول قوله في تلفها
ولو غير بيعة إلا أن يظهر كذب (قوله ولو بشرط عليه) أي ولو كان الضمان ملتصقا بشرط عليه لأن
عدم ضمانه بطريق الإزالة وحيد فلا ينفذ المعير بشرطه ورد بل على مطرف كافي المواق حيث قال
إذا شرط المعير الضمان لا مرخافه من طريق خوفه أو شرطه أو شرطه أو شرطه لا يفسد ذلك فالشرط لازم
هنا كذا بالامر الذي خافه وشرط الضمان من أجله والمعمدة أنه لا ضمان ولا عبرة بشرطه ولو لا مرخافه
قاله شيخنا فتمقلب العارية مع شرط الضمان إجارة فاسدة لأنه كآثارها بقيمتها وهي محبوبة
وحينئذ ففيها إجارة المثل مع القوت باستيفاء المفعة وتنفيح قبل استيفاء المفعة (قوله وإذا لم يضمن
المحيمون ضمن لحماه وسرحه) أي بخلاف ثياب العبد فانه لا يضمنها لأنه حائز لها عليه كافي التوضيح
عن الخصم وفي بن ابن يونس عن حبيب إذا أرسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيره
فقطعت أوصلت فلا ضمان عليه لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعلم ضياعها أو تلفها إلا يقول الرسول
وسواء كان مأمويا أو غير مأموين ذكره أبو الحسن في شركه الغارضة أه كلامه (قوله دون غيره)
أي غانه لم يجز فيه قول مرجح بالعمل بالشرط وهذا لا ينافي وجود قول مرجوح فيه وهو الذي أشار به
المصنف به (قوله فيما علم أنه بلا سيئه) أي فيما علم أنه غير ضاع وهذا صادق بكونه حصل

يقرب منه فلذا حذف على نفي التقييد وبهذا التدفع ما يقال اذا علم انه بلا سببه فالتقريب منتف عنه فكيف يحذف انه مافرط (قوله او طام) الاولى حذفه بكاء من عدم صحة اعارته (قوله وحق نار) اى كنهه وقول ابن القاسم في المدونة نظرا الى انها محرقة بنفسها ومالك في كتاب محمد جعل النار مما يمكن ان ينشأ عن فعله فلا يبريه الا البيهنة انظر بن (قوله كان مما يغاب عليه) اى كان ذلك المستعار الذى حدث فيه ما هو كرم ما يغاب عليه ام لا (قوله وكذا الوديعة والرهن) اى فاذا ادعى آراهن او المودع بالكسر ان السوس ونحوه كقرض القار والمحرق بالنار انما حصل بتقريب المرتين والمودع بالفتح فانه يخلف انه لم يفرط وغرم بمجرد تكوله (قوله ولا ترد على المنكر) اى الذى هو المعبر وكذلك للراهن والمودع بالكسر (قوله بترك التعهد) اى فان ترك التعهد تقريبا ضمن واما اذا تركه لم يذكر ضرورة العيب فلا ضمان (قوله وحيث ضمن) اى لكونه عن اليقين او بترك التعهد تقريبا حتى حدث العيب (قوله وقيمته بمثل حدث فيه) البالي لا يلبس وسواء كان قليلا او كثيرا (قوله فان فات) اى المقصود منه بسبب السوس او النار او قرض القار (قوله ضمن جميع قيمته) اى كما هو نص المدونة كما قاله بن وحاصله انه اذا فات المقصود منه ضمن قيمته جميعه وان لم يفت المقصود منه ضمن ما بين قيمته سليما وقيمته بما حدث فيه من العيب وسواء كان كثيرا او قليلا (قوله ونحوها من آلة الحرب) اى استعارها صحيحة وادعى انها انكسرت منه في المعركة (قوله ان شهد انه كان معه في اللقاء) اى وان لم تعين البيهنة انه ضرب به ضرب مثله وذلك لان الشأن المحافظة على آلة الحرب عند اللقاء لان بها نجاته فلا يضره الاشهادة البيهنة بالتعدي بخلاف غيرها والحاصل ان المستعار اذا كان آلة حرب ورد بها المستعير مكسورا فانه يبرأ من ضمانها اذا شهدت البيهنة انها كانت معه وقت اللقاء ولم يثبت تعديه عليها في الاستعمال سواء ثبت انه ضرب بها ضرب مثله ام لا هذا مذهب ابن القاسم (قوله لما كان المستعار غير آلة حرب) اى كالغاس والقدم ورد به المستعير منكسرا فانه يبرأ من ضمانه اذا شهدت البيهنة انه ضرب به ضرب مثله فانكسر (قوله فالوالتوزيع) اى لتوزيع الموضوع وعلى هذا فضعف به للشيء المستعار لا للسيف اه وجعلت اوفى كلام المصنف بمعنى الواو وهو غير ظاهر لانه يكون موافقا للحنون في اشتراط الامرين في عدم الضمان عند كسر آلة الحرب وقد قال فيه ابن رشد انه بعيد (قوله خلافا للحنون) اى القائل لا يبريه الاشهادة البيهنة على انه كان معه حين اللقاء وانه ضرب به ضرب مثله (قوله وما شابهه في مطلق الضرب به) اى كالغاس والقدم وساطورا بجزاز (قوله وفعل) اى المستعير وقوله المأذون له فيه) اى من المعبر (قوله اى جازله) انما قال ذلك ولم يقل اى طلب منه فعل المأذون فيه ومثله لان المأذون فيه وكذلك مثله لا يطلب بفعاله وانما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه (قوله ومثله) اى وفعل مثله في التحمل والشافعة على ما قال الشارح (قوله اولبر كها الى محل الخ) قد تبع في ذلك عبيد طفي بأن المنع هنا اولى من الاجازة لانه دفع في الاجازة عوضا دون ما هنا وايد ذلك بقول عدة انظرهما في بن والحاصل ان المعتمدان المراد بالمثل الذى يباح للمستعير فعله المثل في التحمل لافى المسافة واما المثل في المسافة فمفعول فعله هنا كالاجارة على المعتمد لافى كل منهما من فسخ المنافع في مثلهما وهو فسخ دين في دين (قوله لمسا فيه من فسخ دين في دين) ان اراد بالدين الاجرة ففيه انها ملكت للموجب بالعبه فلم تفسخ وان اراد فسخ المنافع في مثلهما فهو ذام وجردى العارية فلذا قال الشارح ولكن الزجاج الخ (قوله لا ضرر) اى لا يجوز له ان يفعل الاضرر المستعارها سواء كان ذلك الاضرار على مستعارها به في الوزن او المسافة او مساويا بالواكثر (قوله اقل زنة) واولى

إذا كانت مساوية في الزنة أو أكثر (قوله وان زاد الخ) أي وان استعارة دابة ليحمل عليها شيئا معلوما
فمخالف (وزاد الخ) واعلم ان الموردست لانه اذا زاد ما تعطب به تارة تعطب وتارة يتعيب وتارة تسلم
فالاولى منطوق قول المصنف وان زاد الخ والثانية لم يتكلم عليها المصنف ولا تدخل تحت قوله والا
وحدها ان ربهما ياخذ من المتعدى الاكثر من كراء الزائد وارش العيب والثالثة داخله في قوله
والا فكذاؤه كما انه ان زاد ما لا تعطب به ففيه الصور الثلاث وكلها داخله في قول المصنف والا فكذاؤه
وهذه الاحوال الستة اذا كانت الزيادة في الحمل لا في المسافة واما الزيادة في المسافة فسيأتي الكلام
عليها (قوله أو كذاؤه) أي الزائد ومعرفة ذلك ان يقال كم يساوي كذاؤه فاما استعارته
فاذا قيل عشرة قيل ولم يساوي كذاؤه فاما حمل عليها المأذون فيه وغيره فاذا قيل خمسة عشر دفع
اليه خمسة الزائدة على كراءه ما يستعير له (قوله كريدف تعدا المستعير في حمله) أي فيخير ربهما
على الوجه السابق أي ولو كان ذلك الرديف صبيبا أو عبدا أو سفيها (قوله واتبع به ان عدم ولم يعلم)
أي واتبع الرديف بما رضى به ربهما من قيمة الدابة أو كراء الرائد ان اعدم المردف والحال ان ذلك
الرديف لم يعلم بالا عارة وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب حيث كان الرديف لم يعلم بالا عارة فلا
ضمان عليه ولو كان المردف معسرا لانه غير متعد و رد اللخمي بأنه وان كان غير متعد لانه محطى
والعدم والخطأ في أموال الناس سواء وحل اتباع الرديف بما رضى به رب الدابة اذا اعدم المردف
ان كان ذلك الرديف رشيدا أو امانا كان عبدا أو سفيها أو سفيها فانه لا يتبع بشئ اذا لم يعلم بالعداء
والا كان جنانية في رقة العبد وضمن المحجور كما تقدم في قوله وضمن ما اسد ان لم يؤمن عليه افاده
شيخنا العدوى (قوله فان أيسر المردف) أي فان كان المردف موسرا (قوله خلافا لظاهر
المصنف انه لا يتبع الرديف) أي اذا كان المردف مليا وقوله ملقا أي علم الرديف بالعداء أولا
وليس كذلك بل في مذهبهم قول المصنف ان اعدم المردف تفصيل وحاصله انه ان كان المردف مليا
لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء والا أتبع أيضا وصار لا غير غريمان (قوله وهو فهم لم يعلم الخ)
الاولى حذفه لانه مستفاد مما قبله وحاصل العقه ان الرديف امانا لم يعلم بالا عارة أولا يعلم بها وفي
كل امانا يكون المردف مليا أو معدما فان لم يعلم الرديف بالا عارة غرم ان اعدم المردف وان كان
ملياً لم يلزم الرديف شئ وانما يغرم المردف وان علم الرديف بالا عارة أتبع مع عدم المردف وملائه
كما يتبع المردف فيكون لرب الدابة غريمان يخير في اتباع أيهما (قوله وحيث تعلق الضمان
بهما) أي كالمعلم الرديف بالا عارة كان المردف مليا أو معدما (قوله فهل تقض القيمة) اراد بها
ما اخذ به رب الدابة من احدهما فيشمل القيمة وكراء الرديف (قوله في صورة التعيب) أي ما اذا
زاد ما تعطب به وتعيبت كما في عبق اما اذا زاد ما تعطب به وتعيبت فليس للمعير الا كراء الزائد
(قوله والظاهر كما قالوا ان حكمها الخ) والفرق بين زيادة الحمل وزيادة المسافة ان زيادة المسافة
محض تعدد مستقل منفصل بخلاف زيادة الحمل فانه مصاحب للمأذون فيه افاده شيخنا واعلم ان
ما ذكره المصنف من التفصيل في زيادة الحمل طريقة لابن يونس قال ابن عرفة وظاهر كلام عبدالحق
وغير واحد من الشيوخ ان زيادة الحمل كزيادة المسافة في التفصيل المذكور فنهان ذلك بن في باب
العصب (قوله ولزم المقيدة الخ) ابن عرفة اللخمي ان اجبت العارية بمنزلة أو انقضاء عمل لزم
اليه وان لم تتوكل كقوله اعرتك هذه الارض وهذه الدابة والدار وهذا العبد والثرى ففي صحة
ردّها ولو قرب قبضه ولو زوم قدر ما تعار اليه نالته ان اعاره لسكنى أو غرس أو بنى فالتسليم والا
فالاول الاول لابن القاسم فيها مع اشهب والثاني لغيرهما والبالا لابن القاسم في اللديما طية بقول

المصنف والافالاعتاد بخالف بظاهره للدونة الان ابن يونس صوبه ابن (قوله ان له ذلك) اي زبها
أخذها قبل . مع ما جرت العادة ان تعارايه (قوله بشرطه الا في) اي وهولن يدفع المعبر للمستعير
ما أنفق من ثمن الاعيان (قوله على ان الرجاء الخ) اي وهو قول ابن القاسم في المدونة مع اشبه
(قوله متى احب) اي ولو يقرب قبضها (قوله وحصل) اي ولم يكن هناك تقييد بأجل فيلزم
ما جرت العادة ان الارض تعارله للبناء والغرس (قوله لان لم يحصل) اي والا كان زبها الرجوع
متى احب على المعتمد وكذلك يقال فيما بعد والحاصل ان الاقوال الثلاثة السابقة فيما اذا لم تقيد بأجل
أو يحصل انما هي فيما غير البناء والغرس ولم يحصل الا او كانت الاعارة لغيرهما واما لو كانت الاعارة
للبناء والغرس وحصل فانه يلزم المعتاد اتفاقا (قوله خلافا لظاهر المصنف) اي من لزوم المعتاد
مطلقا (قوله) ومحل لزوم المعتاد في البناء والغرس اي اذا حصل بالفعل ما لم يدفع المعبر للمستعير
ما أنفق والافال الرجوع قبل مضي المعتاد (قوله كما اشار له بقوله وله الاخراج الخ) اي فهو
كالمستثنى من قوله والافالاعتاد فكأنه قال والافالاعتاد في معار لبناء وغرس وحصل الا ان يدفع له
ما أنفق فلا يلزم المعتاد وله اخراج المستعير (قوله وله) اي وللمعير اخراج المستعير في كبنائه اي فيما
اذا اعاره الارض لبناء أو غرس وحصل والحال انه لم يحصل تقييد بأجل ويملك ذلك المعبر بناء
المستعير وغرسه ان دفع له ما أنفق (قوله لتفريطه بعدم التقييد) اي بالاجل (قوله وفيها
ايضا قيمته) اي والقولان للمالك في المدونة (قوله ان قيمة ما أنفق) اي من الاعيان التي بنائها
من طوب وجرو خشب ونحو ذلك (قوله ومحل دفع ما أنفق) اي من ثمن الاعيان (قوله أو محله)
اي محل دفع القيمة ان طال زمن البناء والغرس اي لتغير الغرس والاعيان بطول الزمان (قوله
تأويلات أربعة) محلها في عارية صحيحة فان وقعت فاسدة فعليه اجرة المثل ويدفع له المعبر في بنائه
وغرسه قيمته (قوله فكالمغاصب) اي فالمستعير كالمغاصب بخلاف من استأجر ارضا من شخص
مدة طويلة كتسعين سنة على مذهب من يرى ذلك ايفرس أو يبنى فيه خوف فعل ثم مضت تلك المدة
واراد المؤجر اخراج المستأجر ويدفع له قيمة بنائه او غرسه منقوضا فانه لا يجاب لذلك ويجب عليه
بقاء البناء والغرس في ارضه وله كراء المثل في المستقبل وسواء كانت تلك الارض المؤجرة ملكا
او وقفاء في جهة ونص على ذلك في التوضيح ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشية خش واقره (قوله
و بين دفع قيمته منقوضا) فان لم يكن له قيمة منقوضا خير بين ان يأمره بقلعه وبين ان يأخذه مجانا
واذا أخذه مجانا فلا يرجع على المستعير بقيمة القاع والمهدم ونسوية الارض فيما يظهر بخلاف
المغاصب اه عني (قوله وان ادعاهما) اي العارية لداية او ثوب أو انية الاخد الخ كما لو ركب
دابة رجل لمكان كذا اوليس ثوبا لانسان جماعة أو استعمل انية لانسان شهرا ورجع بها فقال
رجعها انتم انتم انك على سبيل العارية وقال ربهما اكثر يتهامني فالقول قول المالك انه اكثرها
منه بيمين كما ان القول قول المالك اذا ادعى الاعارة وادعى الا اخذها انه اشتراها منه لان
القول قول من ادعى عدم البيع لان الشيء لا يخرج عن ملك ربه الا ببينة (قوله فالقول له) ظاهر
المدونة ان هذا الحكم محله اذا وقع النزاع بعد الانتفاع املوا تنازعا قبله فالقول لا تخدني في عقد
السكران لان القول لشكر العقد اجماعا وهو ظاهر اه بن (قوله وفي الاجرة) اي في قدرها (قوله
فالقول للمستعير بيمينه) اي انه اخذها على وجه العارية لا الاجارة (قوله غرم بنكوله) اي غرم
السكران الذي قاله المعبر بنكوله ان كان ما قاله من السكران منتهيا والا غرم كراء المثل (قوله فله المالك
بيمينه) اي فالقول للمالك بيمينه اي انه يحلف المالك انه انما دفعها له الاعلى وجه الاجارة واخذ

الكره الذي زعم انه اكره اليه به. (قوله فالظاهر لاشئ له) قال الشيخ احمد وهذا هو الجاري على القواعد اه لكن الذي في النوادر عن اشهب كما قال في بن ان المسالك اذا نكل كان له كراه المسلك واقتصرت عليه واعلم ان هذا التفصيل بين من يأنف ومن لا يأنف بحري فبين اسكن شخصاً معه في دار سكناه كما يجري في الدابة والشياب والاشية فان كان لا يأنف من أخذ الكراهة فالقول للمسالك انه اكره يمين فان نكل فالقول قول المسالك يمين فان نكل عزم الكراهة بمجرد نكله وان نكل يأنف فالقول قول الساكن انه اسكنه بغير اجر يمين فان نكل حلف المسالك واخذ الكراهة الذي زعم انه اكره به فان نكل اخذ كراهة المثل ولا شئ له على الخلاف الذي قد علمته وامان اسكنه بغير دار سكناه فالقول به انه اكره اليه ان لا (قوله كراثة المسافة) اي كما ان القول قول المالك يمينه اذا تنازع في زائدة المسافة بان قال المعبر اعرت دابتي من مصر لغزة وقال المستعبر بل الى دمشق فالقول قول المعبر يمينه اذا كان تنازعهما قبل ان يزيد المسافة غير شياً على ما ادعاه المعبر وهذا صادق بثلاث صور ما اذا تنازع قبل ان يحصل ركوب اصلاً وفي أثناء المسافة التي ادعاه المعبر وفي آخرها بان تنازعا في غزاة لكن ان كان تنازعهما قبل ان يحصل ركوب اصلاً وفي أثناء المسافة التي ادعاه المعبر وفي آخرها بان تنازعا في غزاة لكن ان كان تنازعهما قبل ان يحصل ركوب اصلاً وفي أثناء المسافة خير المستعبر في الركوب الى المحل الذي حلف عليه المعبر او يتركه فان خيف من المستعبر ان يتعدا الموضع الذي حلف عليه المعبر توفيق منه قبل ان يسلمه اليه لا يتعدا (قوله) فالقول قول من نفى الضمان والكره) اي فالقول قول المستعبر بالنسبة لنفي الضمان ونفي الكراهة مطلقاً كان تنازعهما بعد وصول دمشق أو قبله الا انه اذا كان تنازع قبل وصوله فلا يقبل قوله بالنسبة لما بقي من المسافة (قوله وهذا ان اشبه) اي ان محل كون القول قول المستعبر بالنسبة لنفي الضمان والكره اذا تنازعا بعد ان ركب المستعبر الزائد ان اشبهه قوله وحلف فان لم يشبهه أو نكل عن اليمين كان القول قول المعبر فيضم المستعبر قيمته ان عطيت في الزائد وكرد هاهنا ردت سائمة (قوله) كما اذا كان اختلافهما الخ) اي كما ان القول قول المعبر اذا كان تنازعهما الخ (قوله وبالغ على ما بعد الكاف في المسئلةين) وهما ما اذا تنازع في زائدة المسافة قبل ان يزيد المسافة غير شياً على ما ادعاه المعبر وما اذا تنازعا بعد ان زاد المستعبر على ما ادعاه المعبر (قوله وان كانت الاستاءة برسول) اي قبضها من المعبر وسلمه للمستعبر (قوله ان لم يزد) اي المستعبر على ما ادعاه المعبر (قوله وان برسول مخالفة له وموافق للمستعبر) واولى اذا كان موافقاً له ومخالفاً للمستعبر واولى اذا كان الرسول لم يوافق واحداً منهما بل خالفهما (قوله وان برسول مخالفة له) واولى اذا كان موافقاً له ومخالفاً للمستعبر واولى اذا لم يوافق واحداً منهما والحاصل ان الرسول هنا الغوف لا يكون شاهداً للاحدهما اذا صدقه (قوله مطلقاً) اي سواء قبضه يمينه مقصودة للوثوق ام لا (قوله ثم حلف الرسول وبرئ) ما ذكره المصنف في هذه المسئلة هو سماع عيسى عن ابن القاسم وهو ضعيف والمعمد مذهب المدونة وهو ان الرسول يضمن اذا كثر رساله الا رساله وحلف فقوله المسنف ثم حلف الرسول وبرئ ضعيف كما في بن وغيره واذا كان ذلك المرسل عبد اجنانية في رقبته والى مذهب المدونة اشال الشارح بقوله لكن الرجوع الى الرسول يضمن ولا يبرأ بالحلف (قوله انه لو ثبت الناف) اي قبل وصوله للارسال (قوله لانه في الامارية) اي لانه في الضمان في العارية اذا ثبت تلفها لا تفريط (قوله وان اقر) اي الرسول بالهدا اي بتعديده في اخذ العارية بغير ارسال والحال انها تلفت منه (قوله ضمن الحرار لشيء) اي عاجلاً (قوله دون السفيه والصبي) اي لتفريط المعبر بالرفع لما مع عدم احتبار حالهما

(قوله لا رقبته) اى ولا فى ذمته عاجلا وظاهرا ولو كان ذلك العبد اذ ناله فى التجارة والذي ينبغي ان المأذون كالحرق فانه يضمنه فى ذمته عاجلا كما مر فى الوديعه (قوله فعليه وعليهم اليمين قال مافى هذا الا باق على المعتد فى المسئلة لا ولى سواء انكره والارسال أولا اما الاول فلما تقدم انهم يحلفون ويقرمون الرسول واما الثانى فالرسول دفع لغير اليدين التى دفعت اليه بنزرا شاهدا فيقرمون على المشهور وصحبه فى معين المحكام ولذا قال الشارح واذا راج ضمان الرسول كما تقدم (قوله ويبدون باليمين كما فى النقل) اى فكان للاولى المصنف ان يقول فعليه اليمين فان ذلك لو اؤسكل فالغرم عليهم ثم عليه اى ان رب المتاع يرجع عليهم فان تيسر الخلاص منهم رجع عليه وان حلف ونكأوا فالغرم عليهم وعكسه الغرم عليه فقط وهذا معنى قول الشارح ومن نكل منها فمن (قوله وفى علف الخ) العلف الذى فيه الخلاف بغض اللام ما به لفيه واما بالسكران فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قولا واحدا وظاهر المصنف جري الثقلين ولو طالت المدته وهو كذلك خلافا لقول بعضهم انها على المستعير فى الليلة واللياليتين وعلى المعير فى المدة الطويلة والسفر البعيد كذا فى المواق وقد عكس ذلك عني (قوله قيل على ربه) اى لانها لو كانت على المستعير لكان كراه وربما كان علفها اكثر من السكره فتخرج العارية عن المعروف الى السكره (قوله وقيل على المستعير) اى لان ربه سافعل معروفه فلا يلقى ان يشدد عليه والمعتد من القولين ان علفه على ربه بخلاف العبد المخدم فان مؤتمته على مخدومه بالفتح كما افاده شيخنا العدوى وفى بن ان الارباق باصطلاح المصنف ان يعبر برتد انظر المواق اه كلامه

* (باب فى الغصب) *

(قوله فى الغصب) لى فى بيان حقيقته (قوله اى استيلا عليه) يعنى ليس الاخذ المحس بالافعل لازمال متى حال الظالم بين المال ورببه ولو ابقاء بموضعه الذى وضعه فيه ورببه كان غاصبا واعترض قول المصنف اخذ مال الخ اى شمل اخذ المنافع فقط لانها مقبولة بعلوم من عليهم جامع انه تعدى والغصب للذات فكان الاولى ان يقول اخذ مال غيره منفعة لاجل اخراج التعدى فاجاب الشارح بقوله والمتادار الخ (قوله اخذ آدمي) اى سواء كان مسلما او ذميا سواء كان اجنبيا او قريبا غير والد ولا يشترط كون ذلك آدمي بالغ (قوله ونحو ذلك) اى وخرج نحو ذلك كاحداث الاب الغنى والمجد من مال ولده فهر اعنه فلا يعمى غصبا وانما خرج ذلك بقوله تعدى بالان المتعدى من الاشبه له فى الاخذ شرعية والان والمجد لهما شبهة مخبرانت ومال لا يملك وحيدته فلا يخفى كذا ذلك بحكم الغصب وهو الحرمة والادب (قوله وادب) اى وجوب بعد ان يؤخذ منه ما غصبه (قوله صغيرا او كبيرا) اى سواء كان بائعا او غير بالغ وقيل غير البالغ لا يؤدب وعلى النولين ابن عرفة عن ابن رشد والنخعي وابن شعبان (قوله بخلاف غيره) اى بخلاف غير المميز فلا يؤدب (قوله لحق الله تعالى) علة لقول المصنف وادب مميز وهذا التعليل يجرى فى البالغ والصغير وقوله بعد واغنى الخ علة اخرى لتأديب الصغير (قوله ولو عصى عنه المغصوب منه) اى خلافا لما تبطل حيث قال لا يؤدب اذا عصى عنه المغصوب منه (قوله باجتهاد الحاكم) اى وتأديب الغاصب المميز باجتهاد الحاكم لا يخفى بقدر معلوم من الاسواط كالمحدود (قوله كدعيه على صالح قال فى النوادر يحل ادب من ادعاء على صالح اذا كانت الدعوى على وجه المشائئة لان كانت على وجه التظلم نقله بن فاذا ادعى عليه الغصب على وجه التظلم فلا يمين عليه انما يقال ان افام المادى عليه بينة غرم والا فلا شئ عليه (قوله وهو من لا يمينه) اى ولو انهم يغفرونه كزنا عكره فانه شيخنا وقيل المراد بالصالح من كان من اهل الخير

والذين فعلى هذا لا يثوب من ادعاه على من يتهم بالزنا والسكر (قوله بخلاف مدعيه على فاسق)
 اى وهو من يشار اليه بالغصب ولم يكن مشتهرا به (قوله وما مجهول حال وهو من لا يعرف بخير ولا بشر
 (قوله وحاش الفاسق) اى اذا ادعى عليه شخص انه غصب كذا وقوله ان لم تكن للمدعى بينة
 اى على ذلك الفاسق بالغصب (قوله والا ضمن) اى والا يحلف الفاسق ضمن ما ادعى عليه به انه
 غصبه (قوله وفى حلف المجهول حاله) اى اذا ادعى عليه بأنه غصب كذا اى وعدم حلفه فمر لان
 واما اذا ادعى على من كان مشهورا بالغصب فانه يحد ذلك المدعى عليه ويحجن لعله يخرج عين
 المذهب فان لم يخرج شيئا حلف وبرئ فان شكك حلف المدعى واستحق فقطهر ذلك ان الاقسام اربعة
 لان المدعى عليه بالغصب اما صالح واما فاسق يشار اليه بالغصب ولم يشتهر به واما مجهول حاله واما
 مشهور بالغصب (قوله وقيل لا) اى وقيل لا تتوجه عليه اليمين بل ان اقام المدعى بينة عليه
 بالغصب غرم والا فلا شئ عليه والقول الثمانى اظهر لقاعدة ان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين
 بمجردها والغصب من باب التجريح وهو انما ثبت بعدلين (قوله وضمن الغاصب المميز) اى
 تعلق به الضمان وقوله بالاستيلاء اى بالحيلولة بينه وبين مالكه وانما قلنا اى تعلق الضمان به
 ولم ينتقل اى ضمن بالفعل لانه لا يحفظ الضمان بالفعل الا اذا حصل مفوت ولو بسماوى او حناية غيره
 (قوله عقارا وغيره) هذا هو المذهب خلافا لما فى ابن الحاجب من أن غير العقار لا يتقرر فيه
 الضمان بمجرد الاستيلاء حتى ينقل والا فيضمن وسلمه شارحه اعترضه ابن عرفة بان المذهب ليس
 كذلك بل بمجرد الاستيلاء على المصوب يوجب ضمانه قطعا كان عقارا أو غيره انظر بن (قوله
 وشار بقوله الخ) اى ان فائدة تعلق الضمان بمجرد الاستيلاء اعتبار القيمة يومه اذ حصل مفوت
 لا يوم الفوات (قوله وسيأتى له الكلام على غاصب المنفعة) اى من انه يضمن بمجرد فواتها
 على ربه والحاصل ان غاصب الذات يعلق به ضمانها من يوم الاستيلاء عليها وضمن غلة تلك
 الذات من يوم استعمالها واما المتعدى وهو غاصب المنفعة فيضمن المنفعة بمجرد فواتها على ربه
 وان لم يستعمل الا غاصب البضع لاجل وطئه وانحر لاجل استخدامه فانه انما يضمن بالاستعمال
 فاذا وطئ واستخدم غرم صدق الاول واجرد الثانى والا فلا (قوله الطريقة الاولى تحكى الخلاف)
 اى تحكى ثلاثة اقوال فيما يضمنه وما لا يضمنه (قوله اولها يضمن المال الخ) اى فعليه بالنسبة للمال
 كفعل الجماعه واما الدية فعلى عاقلة ان بلغت الثلث (قوله والطريقة الثانية تحكى الخلاف فى
 حد السن) اى فهذه الطريقة تجزئ ضمانه المال والدية ولكن تحكى الخلاف فى حد اقل السن الذى
 يضمن فيه (قوله وقيل سنة) فان كان عمره اقل منها فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنتان) فان كان
 عمره اقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنة ونصف) فان كان عمره اقل من ذلك فلا ضمان
 عليه (قوله والا يكتفى بالغاصب ميرا) اى بان كان غير مميز ترد (قوله ويحجب بانه) اى غير المميز
 يشمل الخ على ان المير يتصور منه الغصب بان يأخذ المال قهرا من هو مثله او اقل منه او يتلفه اه
 شب (قوله خلافا لمن قصره على الصبي الخ) انت خبير بان الطريقةين المذكورتين انما يتأنيان
 فى الصغير واما المجنون فلا يتأني منه الا بالطريقة الاولى فالاولى قصر كلام المصنف على الصبي
 ولا اعتراض عليه لان الصغير الغير المميز يتأني منه الغصب كما علت فتأمل (قوله ثم المذهب الخ)
 اى وحينئذ فان تردد ضعيف سواء كان فيما يضمنه أو فى السن الذى يضمن فيه على انه ليس من
 عادته جمل التردد فى موضوع متعدد فلو حذفه كان احسن اه عقب وما ذكره من انه المذهب هو
 القول الاول من الاقوال الثلاثة التى حكمتها الطريقة الاولى (قوله فقد يكون) اى المميز المفهوم

عن التميز بن سنة وقد يكون ابن كثر فالمدار في التميز على فهم الخطاب وحسن الجواب عنه (قوله)
 وحصل ضمان المهرين) الاولى وحصل ضمان الصغير لما افسده من المال سواء كان مميذاً أو غير مميذ
 ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان (قوله ان عمده كالمخطأ) أي فيكون على عاقبته ان باع ثلث دينته
 والا فني ماله (قوله كأن مات) تشبيه في الضمان في قوله وضمن بالاستيلاء (قوله ما وقتل عبداً
 الخ) أي انه اذا غصب عبداً وقتل شخصاً بعد غصبه فقتل به فانه يضمنه الغاصب واما لو كان القتل
 سابقاً على الغصب وقتل به عند الغاصب فلا ضمان عليه وهذا ما يغيبه كلام النوادر وقرر به
 ابن فرحون كلام ابن الحاجب اذا علمت هذا فتوقف عقب تبع العج والشيخ احمد الزرقاني في القتل
 السابق على الغصب اذا قتل بسببه بعد الغصب هل يكون موجبا للضمانه اولا قصورا نظر بن (قوله)
 ولولم يركب) أي لان مجرد وضع اليد يوجب الضمان (قوله ما وذبح) أي انه اذا غصب دابة
 وذبحها لم يمتعه القيمة بمجرد الذبح وصارت مملوكة للغاصب فيجوز له الاكل منها ويجوز لغيره ان
 يشتري منها والمذهب ان الذبح ليس يفتي ولها الخيار بين اخذ قيمتها واخذها مذبوحة من
 غير ان يأخذ معها ما نقصه الذبح كما هو قول ابن القاسم في سماع يحيى وقيل انه يخير بين اخذ قيمتها
 واخذها مذبوحة مع ما نقصه الذبح وهو قول ابن مسعدة قال ابن ناجي وهو بعيد عن اصول المذهب
 اه بن (قوله ولربما اخذها مذبوحة) أي وحينئذ فليس الذبح مغنياً للدابة المغبوبة بخلاف
 لما يقتضيه كلام المصنف حيث عدده من المفونات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقوله ابن عبد السلام
 واصله لابن الجلاب وعلى المذهب فلا يجوز الشراء مما يذبحه الغاصب ولا يجوز الاكل منه (فرع)
 لا شيء على مجتهد اختلف شيئاً فقتلوا وضمن غير المجتهدين ان نصبه السلطان أو نائبه للفتوى لانها
 كوظيفة عمل قمبر فيها ولا يمكن منتصباً للفتوى وهو مقلد في ضمانه قولان مبنيان على الخلاف
 في الغرور القولي هل يوجب الضمان أم لا لا المشهور وعدم الضمان وقال شيخنا الظاهر انه ان قصر في
 مراجعة النقول ضمن والا فلا ولو صادف خطأ لا به فعل مقدوره ولان المشهور عدم الضمان بالغرور
 القولي (قوله ثم ملكت) أي عنده قبل اخذها منه وقوله لانه يجدها الخ علة لحدوف أي
 فيضمن قيمتها لانه الخ (قوله أو اكل شخص طعاماً مغسوباً) أي أهده له الغاصب أو أكله ضافة
 عنده (قوله ويبدى بالغاصب) أي فيضمن ذلك الاكل بقدر ما أكل لكن يبدأ الخ (قوله)
 واما بعلم) أي واما اذا أكل الشخص طعاماً مغسوباً مع علمه انه مغسوب (قوله فهو والغاصب
 سواء) فلا يبدأ واحد عن واحد بل يغرم الاكل بقدر ما أكل ويغرم الغاصب ما بقي (قوله)
 لكن يبدأ الخ) المحاصل انهما يضمنان معاً هذا المباشر وهذا التسبب به اسكن المباشر يقدم
 في الغرم على التسبب فلا يتبع المتعبد الا اذا أعدهم المباشر وكل من غرم شيئاً منهم ما لا رجوع له
 على صاحبه بشئ مما غرمه هذا هو الذي في النوادر عن معن بن وقيل ابن عبد السلام والنوادر
 وابن عرفة وبه قررنا وقال انه المذهب فحمل المصنف على ظاهره من ان الضمان على المكره
 بالمكسر فقط ليس بصواب انظر بن (قوله فاني له به) أي ثم اتلفه المكره بالمكسر (قوله)
 على كل منهما على السواء) أي فيكل من قدر عليه منهم اخذ منه الجميع ومن غرم شيئاً رجوع بنصفه
 على صاحبه وما ذكره في هذه المسئلة من ان الضمان منهما على السواء هو الذي اقتصر عليه معن بن
 وفرق ابن عرفة بين هذه ومسئلة المصنف بأن هذه قد وقع من كل منهما مباشرة بخلاف الاولى فلم
 يقع من المكره بالمكسر الا الاكراه فلذلك قدم عليه المباشر بن (قوله وفي طريق النامي) أي أو
 يلصقها بالاحائل (قوله واما بالملك) أي واما لو حفرها بالملك أي وارض موات فتردى فيها نبي

فلا ضمان اذا كان حفرها بغير قصد ضرر اما لو حفرها بملكه بقصد ضرر كوقوع شخص معين
 ووقوع غسارق او وقوع حيوان محترم غير آدمي وان لم يقدمه لانه فقده فانه يقع فيها حيوان
 او شخص آخر غير المعين والسارق وتلف فانه يضمن (قوله وقدم عليه) اي على المخافر المتعدى
 المردى بمعنى ان الضمان متعلق به وحده دون المخافر فانه لا ضمان عليه املا سوا كان المردى
 موسرا او معسرا خلافا لما يوهمه لفظ قدم من انه ان اعدم المردى ضمن المخافر وليس المخافر كما ذكره
 بالكسرو ولعله لان تسبب المخافر ضمه من تسبب المذكره (قوله فسيان) هذا مقيد بما اذا علم
 المردى بقصد المخافر والا اقتصر من المردى فقط كما نقله المواق عن ابن عرفة وما ذكره المصنف من
 انه ماسيان هو قول القاضي ابي الحسن وهو المعتمد وقال القاضي ابو عبد الله بن هارون يقتل
 المردى دون المخافر تغليبا للبشارة (قوله في الانسان المكاني) اي لهما معا فان كان المكاني
 احدهما فقط كان حفرها حراما لاجل وقوع عدم معين فرداه فيها لعدم مثله قتل المردى دون المخافر
 وعليه الادب وانظر هل عليه شيء من قيمة العبد ام لا فانه عبق (قوله وضمان غيره) اي غير
 الانسان المكاني (قوله ب) اي عقب الفتح او بدو جملة (قوله قيد لا يابقي) مفهومه
 انه لو فتح قيد عبدي لذكاه فابق لم يضمن ولو تنازع به مع الفتح فاذعى ربه انه انما قيده خوفا باقعه
 وقال الفتح انما قيدته لذكاه ولم تقم قرينة على صدق واحد منهما ما لا ادهران القول قول سيده
 لان هذا امر لا يعلم الا من جهته (قوله قيد عبدا مثلا) اي اوفتح قيد حرقيد لا يابقي فذهب
 بحيث تعدر رجوعه فانه يضمن دينه بدية عذكار اتي في قوله كتر بانه وتعدر رجوعه من انه لا مفهوم
 لبعائه بل حيث ادخله في امر يتعدر رجوعه فانه يضمن دينه (قوله الا بصاحبه ربه) اي الا اذا
 فتحه بحضرة ربه ولو كان ربه نائما فمخافة فاجبت بكون عنده شيء عور قال عبق والظاهر ان المراد
 بمصاحبة ربه في مسئلة المصنف ان يكون بمكان هو مظنة شعوره بخروج ربه وان بعد عنه يسيرا
 لا الملاصقة (قوله لا يمكن ترجيعه عادة) اي بخلاف غيره فانه يمكن ترجيعه (قوله والاضمن)
 أي وان كان صاحبه حاضرا غير نائم (قوله او اخذ منه شيء) اكان جامدا لكن في هذه يقدم
 الاخذ بالبشارة على الفتح ومحل ضمان فاتح الحوز مالم يفتحه بمصاحبة ربه والا فلا ضمان على من
 فتحه كما اختاره ابن يونس فقد حذف المصنف قوله الا بمصاحبة ربه من هذا الدلالة ما قبله عليه ولو
 اخره وذكره هنا كان اولي (قوله فسال ما فيه) اشار بهذا الدفع ما يقال ان قوله اوفتح حوزا مكرر
 مع قوله او على غير عاقل وحاصل الجواب ان ما هنا فتح الحوز على غير حيوان وما مر فتحه على حيوان
 أو ان ما مر فتح الحوز فذهب ما في داخله بنفسه وما هنا فتح الحوز واخذ آخر ما في داخله (قوله مع موا
 لقوله ضمن) اي ضمن بالاستيلاء المثل اذا تعيب أو تلف بماله ولو غصبه بغير حكم عليه بغير رضا
 فقوله بماله متعلق بضمن وقيدنا بقولنا اذا تعيب او تلف احترازا عما لو كان المثل المغصوب موجودا
 ببدل الغصب وأراد ربه اخذه وأراد الغاصب اعطاه مثله فلم يبهأخذه لانه أحق بعين شئته وان كانت
 المثلات لا تتراد لا بعينها لكن اتفقوا على أن المثلات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراما أو كان في ماله
 شبهة قرب المغصوب له غرض في اخذ عين شئته لانه حلال ومال الغاصب حرام (قوله قول من
 قال) أي وهو الحمي (قوله قيمته يوم الغصب) أي لان الغاصب أحق بالمثل عليه (قوله
 وصبر) اي المغصوب منه وجوب ابداءه اي لبدا الغصب ان وجد الغاصب بغيره محل ذلك ما لم يتعدر
 الخ لاض منه اذا رجع لبداه والاغرمه قيمته في المحل الذي وجد فيه ولا يصبر عليه حتى يرجع
 لبداه كما في ح عن البرزلي عند قول المصنف الا في ان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه

(قوله لان نقله فوت) أى لان نقل المثل ولولم يكن فيه كافة فوت بخلاف نقل المقوم انما يكون
فوتاً اذا كان في نقله كافة واحتياج لكبير حمل واعلم ان فوت المثل يوجب غرم مثله وفوق المقوم
لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخيير بين أخذه واخذ قيمته (قوله بن أخذه) أى المثل وقوله
فيه أى في البلد الذى وجد فيه الغاصب (قوله ومنع منه) أى ان المحاكم يجب عليه ان
يمنع الغاصب من التصرف في المثل الذى صاحبه في غير بلد الغصب حتى يتوثق منه برهن
أو جمل (قوله فيه) أى في المثل المغصوب الذى صاحب الغاصب بغير بلد الغصب (قوله ومنه
المقوم) أى ومثل المثل المقوم فيمنع الغاصب من التصرف فيه اذا وجد معه بلد أخرى غير بلد
الغصب حيث احتاج الخ (قوله ولم يأخذه ربه) أى بل أراد أخذ قيمته (قوله فتصرف فيه)
أى تخالف وتصرف فيه ببيع أو هبة أو صدقة (قوله فلا يجوز ان وهب له شيء منه) أى مع علمه
بأنه مغصوب (قوله والاحراز على الاربع) أى والابان فان عند الغاصب وزمته الفدية جازا كله
على ما رجحه ابن ناجي تبعاً لما صاحب المعيار ولو سلم الآكل ان الغاصب لا يدفع القيمة إلا ان دفع
المعوض واجب مستل وأعمده أيضاً شيخنا في حاشية خش خلافاً لعتوى الناصر والقرافي وصاحب
المدخل من المنع اذا علم أن الغاصب لا يدفع قيمة (قوله ان احتاج الخ) أى لو لم يحتج لذلك تعين
أخذه ربه له (قوله لما علم من ان نقل المثل فوت الخ) أى ويشذ فبجرد نقله صار لازماً له مثله
في بلد الغصب (قوله يعنى عنه قوله وبلده ولوصاحبه) وجهه انه اذا كان يجب الصبر بالبلد ولو كان
مصاباً للغاصب يعلم منه ان الغاصب لا يجب على رده لبلد الغصب وفيه أنه لا يعلم منه ذلك لان
المغصوب منه قديقول للغاصب ان اصبر لبلده رلك رده أنت اليه تأمل (قوله احوال من ضميره)
لعل الاولى احوال من مفعوله لمخذوف أى كاجازة المغصوب منه ببيع الغاصب الشيء المغصوب
حالة كونه معيباً وذلك لان ضمير يبيع للغاصب والموصوف بكونه معيباً الشيء المغصوب لا الغاصب
(قوله اذا باع ما غصبه معيباً) أى حالة كونه معيباً وقت بيع الغاصب له سواء كان العيب طارئاً
عنده او كان عند ربه قبل الغصب (قوله فليس له رد البيع) أى الذى اجازته ولا عبرة بتهمة انه
انما اجازته دوام العيب لتفريطه اذ لو شاء التثبت (قوله على الرابع) هذا القول لعمد الحق وظاهر
ح ترجحه على قول بعض القرويين له الرد (قوله بغير بلده) أى بلد الغصب (قوله بما تضمنه الخ)
أى فيما تضمنه (قوله ولا رده) وهو عدم الالتفات لقول رب المغصوب تضمنه قوله المذكور
وجه الشبهة لا المشبهة به (قوله وصيغت) أى صاغها الغاصب حلياً او سبكها او ضرب بها دراهم
او ضرب النحاس فيلوسا (قوله لقواتها بالصياغة) أى وكذا بالاضرب واما جعل النحاس
تورافانه لا يكون مفوتاً (قوله لا لقيمة) أى لان المثل المجزاف يضمن بالقيمة له روب من المزابنة
وهى في الجنس المتحد ولو غير ربوى ولو كان غير طعام اصلاً وانما كان الطين مثلاً ما كان ضابط
المثل لا ينطبق عليه لانه يكال بالقيمة فينطبق الضابط عليه (قوله ووقع مثلاً) أى او شعيراً ودخن
م قوله وعجين خبز) أى ولا يرد ربه بل يرد مثله (قوله فلم يحم له) أى ما ذكر من الطعن والعجن
والخبز نافلاً فنعو التفاضل بين القمح والدقيق وبين الدقيق والعجين وبين العجين والخبز (قوله
غير ناقل) أى وحينئذ فلرب القمح المغصوب اذا طعن الغاصب أخذه مطحوناً ولا يلزمه اجرة الطحن
لغاصب وكذا اذا عجن الدقيق او خبز العجين (قوله أى ما يذرا الخ) اشابهنا الى ان البذر في كلام
المصنف ام لا معذراً وهو معذراً القاء الحب على الارض وهو لا يغيب وايضاً هو الذى البذر
بالمعنى المصدرى الزرع فلا معنى له قوله زرع (قوله ومعنى بذر) أى لا معنى غطى لاقتضائه ان فوات

المستوربة رقت على نطفية وليس كذلك اذا الفوات يحمل بمخرج الحب على الارض سواء غطى
 ام لا (قوله ويبيض افرخ) يعني ان من غصب يضاف حوضه تحت دجاجة له فافرخ فعليه بيض مثله
 لربه والفراخ للغاصب لفوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله الا ان غضب) اي الا ان غضبه
 طيرا فباض عنده ثم حاض ذلك الطير بيضه وافرخ (قوله واو لي ان باضت عند ربه) اي
 وغصبها الغاصب مع بيضها وحضت بيضها عند الغاصب وافرخ ذلك البيض فالام والفراخ لربها
 وكذا اذا غضب من شخص واحد دجاجة ويضاليس منها وحضته تحتها فان الام والفراخ لربها
 وعليه اجرة مثله في تعبها فيها فان كانا لشخصين فلب رب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكراه
 مثلها في حضنها والفراخ للغاصب اه (فزع) لومات حيوان حامل فاخرج رجل ما في بطنه من الحمل
 وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه اجرة علاج الخرج اه عبق (قوله وعصير) اي وكغصب عصير
 اي ماء عنب وقوله تخمر اي بعد غصبه وقوله فربه مثل العصير اي ان علم كيله والافقيته وظاهر
 كلامه ولو كان العصير لذى مع انه يملك الخمر فينبغي انه في هذه الحالة يخبر بين ان يأخذ ذلك الخمر
 لو مثل العصير كما اذا تخال الخمر (قوله وارخال العصير المصوب) اي ابتداء او بعد تخميره وقوله خير
 ربه اي سواء كان مسلما او ذميا (قوله لذى) اراد به غير المسلم فيدخل المعاهد والمؤمن والحري
 (قوله اوقية الخمر) اي بعيرة المسلمين والذميين (قوله اوانه من باب الخ) اي ان الواو في قوله
 وحلى عامقة له امل حذف وبقى معه قوله اي وان صنع كغزل او تغير حلى (قوله فقيته يوم غصبه)
 هذا جواب الشرط وهو قوله وان صنع كغزل على انه مستأنف واماعلى جعله بالغ في قوله وتعين
 لغيره فالغاة واقعة في جواب شرط مقدر اى وحيث كان الغزل والحلى وغير المثلئ اذا تغير عند
 الغاصب لا يأخذه ربه فاللازم للغاصب قيمته يوم غصبه وانما زمت القيمة في الغزل والحلى لان
 اصلهما وان كان مثبا لكنه دخلته مصنعة والمثلئ اذا دخلته مصنعة لم يمت فيه القيمة (قوله يوم غصبه
 اي لا يوم تغيره (قوله وان كان المصوب جلد مية الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثلئ واذا
 تغير اى وان كان غير المثلئ الذي غصبه وتغير عنده جلد مية ولو عبر بلو بدل ان كان اولي رد
 الخلاف قال ابن رشد في سماع عيسى قال في المدونة من غصب جلد مية فعليه قيمة دبغ اولي دبغ
 وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه اه بن (قوله اوكلبا مأذونا) اي
 في اتخاذه كسكب صيد او ماشية او حراسة واما لو قتل كلبا لم يأذن الشرع في اتخاذه وان اتخذه
 شخص جهلا فانه لا يلزم قتاله فيه شيء سواء قتله بعد ان أخذه قهرا ثم اتخذه او قتله ابتداء ولا يحتاج
 لتقيد المصنف بالسكب بانأذن لان غيره خرج بقوله الغصب اخذ مال وغير المأذون ليس بمال
 (قوله ولو قتله الخ) هذا مبالغة في قوله فقيته يوم غصبه اي ولو قتل الغاصب الشيء المصوب بعد ما
 فليزمه قيمته يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب كقتل الاجنبي وهذا قول ابن القاسم واشهب
 وقال سحنون وابن القاسم في احد قوليه ان الغاصب اذا قتل الحيوان المصوب تعد بافاته يلزمه
 قيمته يوم القتل كلاجنبي الذي ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر المصنف بالاتلاف كان
 المحاب كاجنبي (قوله وفي نسخة بعداء) اي وعلمه افيكون مبالغة في قوله فقيته اي اذا قتل
 الغاصب الشيء المصوب بسبب عداؤه عليه ولو لم يقدر على دفعه عنه الا بقتله فانه يضمن قيمته وان
 كان يجب عليه دفعه اغلام بغصبه فهو المسلط له على نفسه والظالم احق بالجل عليه (قوله في قتل
 الاجنبي) اي لا شيء المصوب وقوله فان تبعه اي فان تبع رب المصوب الغاصب وقوله تبع
 هو اى الغاصب المجاني لان الغاصب لما غرم قيمته ملكه فلا يقال ان الغاصب لا يرجع فكيف

ربح هنا وانما انزاع الغنم لجرى بان الجواب على غير من هو له لان ضمير الشرط لرب المغموب وضمير
 الجواب للغاصب (ف قوله وتكون الزيادة) اي زيادة القيمة يوم الجنابة على القيمة يوم الغصب (قوله
 فله اخذ الزائد) اي ما زادت القيمة يوم الغصب على القيمة يوم الجنابة (قوله ارض او عمود او خشب)
 الاولى قصر ما هنا على ما اذا كان المغموب عمود او خشب فادخل الارض هنا غير صحيح لان حكمها
 مخالف للعمود والخشب لانه اذا غصب ارضا وبني فيها خمر يربها بان يأمر به يهدم بئنه ونسوية
 الارض كما كانت او يبيع للغاصب قيمة بئانه منقوضا وسبأ في حكمها المصنف في قوله وفي بئانه في
 اخذه ودفع قيمة نقضه الخ اه بن وقوله ارض او عمود بالرفع نائب فاعل المغموب (قوله وله
 ابقاؤه واخذ قيمته) اي فالمغموب منه مخير بين هدم ماعله واخذ شئيه وبين ابقائه للغاصب واخذ
 قيمته ولا يلتفت لقول الغاصب حيث طلب المغموب منه القيمة انا اهدم بئانه ولا اغرم القيمة خلافا
 لابن القصار حيث قال يلتفت لقوله ولو كان المغموب عمودا واختار المال هدم ماعليه واخذه
 فتلف في حال قلعه فهل الضمان على الغاصب او على المغموب منه لانه لما اختار اخذه فقد هلك على
 ملكه والظاهر الاول نقله شيخنا عن خطه بن وقوله هدم بئانه عليه اي على الشئ المغموب يفهم منه
 بالاولى لو كان المغموب انقضا فبناها للغاصب فلم يغمصب منه هدم ماله ابقاؤها واخذ قيمتها
 وكذا اذا غصب ثوبا وجعلها بطانة لجمعة فله ربه اخذه وابقاؤه وتضمنه القيمة (قوله وله) اي للغاصب
 منه غلة الخ (قوله ربح الخ) حاصل هذا الذي ربحه بفض الشارح ان المغموب ان كان عقارا
 واستعمله الغاصب كانت غلته له فيسأله اجرة ان سكن فيه او اسكنه لغيره يلزمه ان يرد ثمن
 المنزل الذي ائتمرنده وان كان حيوانا فان كانت غلته ليست ناشئة عن تحريك الغاصب كاللبن
 والصوف فهي له وان كانت ناشئة عن تحريك كالكرب والحمدية فهي للغاصب فلا يلزمه اجرة
 الكرب ولا استعمال الدابة في حث او درس ونحو ذلك (قوله لانه الخ) غلة لقوله ربح جملة الخ
 (قوله اذا استعمل) اي بان سكن او زرع (قوله الا ما نشأ من غير استعمال) اي وامامنا شأ من
 استعمال الغاصب ككراء الدابة او استعمالها بنفسه فلا يضمنه (قوله والاربع جملة على ظاهره
 من العموم) اي ان غلة المغموب التي استعمله الغاصب للمغموب منه سواء كان المغموب عقارا او
 حيوانا كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب ولا قال ابن عاشر وجعل كلام المصنف على
 هذا هو الظاهر وعليه جملة ح قال في التوضيح وهذا ما صرح به المازري وشهره صاحب العين
 وابن الحاجب وقال ابن عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربي وغيره من المتأخرين وقال ابن عاشر هو
 المشهور وهو الذي يأتي عليه قول المصنف الا في وما اتفق في الغلة اذ لو لم تلزم الغلة للغاصب ما صح
 قوله في الغلة انظر بن (قوله ولو فات المقصود) اي من البذ المغموبة (قوله وهو) اي اخذ الغلة
 وقيمة الذلت (قوله وقال ابن القاسم الخ) اي في المدونة وعلى قوله اقتصر ابن رشد في البيان
 والتقدمات وابن عرفة وبالمجمله نقول ابن القاسم هو المعتمد كما قاله شيخنا وابن وغيرهما لان القيمة
 يوم الاستيلاء فالغلة نشأت في ملك الغاصب حتى قيل ان الاول مبنى على ان القيمة يوم التملك (قوله
 ودابة حبسه الخ) هذا الغنم نائب القول الثاني (قوله بالتغويت) اي بالاستعمال (قوله
 وله) اي للمغموب منه (قوله وجارح) اي سواء كان بازا او كلبا وقوله غصبا منه اي واستعمل
 الغاصب كلاما من العبد والجارح في الصيد فيرد ذلك المصيد معهم اربها وقوله وللغاصب اجرة عمله
 اي اذا اصابه الجارح ورد المصيد مع الجارح لربه (قوله للغاصب) متعلق بترك (قوله وله كراء
 ارض بنيت الخ) اي للمغموب منه كراء لارض بنائها للغاصب واستغله او سكنها فيلزم الغاصب

كراؤها بارحاً لمن يستأجرها وأما كراء البناء فهو للغاصب وهذا بالنسبة لما مضى قبل القدرة
 عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على الغاصب فسيأتي الكلام فيه من أن رب الأرض يخبر بين أن
 يأجره بهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع له قيمة بنائه منقوضاً أو يأخذ (قوله واستتمت
 بنحو سكتي) أي وأما مجرد بنائه فلا يعد استملاً لأمور جبالاً لئلا ينافي (قوله بما
 يؤجره لمن يصلحه هذا بالنظر للربح الخرب فهو كالركب الخربة لا تثبت في كونه يقوم بما يؤجره لمن
 يصلحه وأما الأرض البراح فانها تقوم بما تؤجره في ذاتها بقطع النظر عن كون الاجارة لمن يعمرها
 والفرق ان الأرض ينتفع بها راحدون بناء فيها وأما المركب والربح الخرب فانه انما ينتفع بها
 بعد الاصلاح (قوله والرائد للغاصب) أي وما زاد من اجرة البناء على اجرة الأرض براحاً فهو
 للغاصب (قوله فمره وأصلحه واستعمله) أي فيلزمه كراؤه بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه
 (قوله فينظره الخ) حاصله أنه يلزمه كراؤه غير مصلح من يصلحه ولا يلزمه كراؤه مصلحاً وهذا قول
 اشهب واصبغ واللتخمي وقال مجمل يلزمه كراؤه مصلحاً والمقدم الاول انظر بن (قوله فاقول لزم
 الغاصب) أي فاذا كانت اجرتها عمرة تزيد على ما قبل كان الرائد للغاصب (قوله واذا أخذ
 المالك المركب) أي بعد القدرة على الغاصب (قوله كالزفت الخ) أي وكالنفق أي وأما لو
 أزال الغاصب نقش المالك فعليه قيمته لانه هو المتعدى في الفرعين (قوله غير ذلك) أي غير
 مسمر بها وغير المسامير (قوله عطف على أرض) أي فالعني وللغصوب منه كراء أرض وله كراء
 صيد شكة (قوله والقوس) هو بالقاف والواو لانه آلة وأما الفرس بالقاف والراء فكالحراج كذا
 كتب شيخنا العدوي وفي خش عن بعض المحققين ان الفرس مثل الآلات التي لا تصرف لها فاذا
 خصب فرساً وصاد عليه صيدا كان الصيد للغاصب وعليه اجرة الفرس لربها ولو على ذلك اقتصر في
 الحج (قوله وما انفق في الغلة) أي وما انفقه الغاصب على الشيء المغصوب بحسب له من الغلة
 ويقاصص ربه به من الغلة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وحاصله انه يرجع بالقل مما انفق
 والغلة فان كانت النفقة أقل من الغلة غرم زائد الغلة للمالك وان كانت النفقة أكثر فلا يرجوع له
 برائد النفقة وان تساوى فلا يفرم احدهما للآخر شيئاً (قوله وسقي الأرض الخ) في بن ان محل
 كون الغاصب له ما انفق اذا كان ما انفقه ليس للغصوب منه بد قطعاً العبد وكسوته وعاف
 الدابة وأما الرعي وسقي الأرض فان كان المالك يستأجره لو كان في يده فكذلك وان كان يتولاه
 بنفسه أو بمن عنده من العبيد فلا شيء عليه كما قاله اصمغ ونقله أيضاً ابن عرفة عن اللخمي (قوله
 وان زادت) أي الغلة (قوله فلا يرجع) أي الغاصب بالرائد أي برائد النفقة (قوله فالنفقة
 محصورة في الغلة) أي لا تتعداها للذمة المغصوب منه ولا رتبة المغصوب وحينئذ فلا يرجع
 الغاصب برائد النفقة على ربه ولا في رقبته كما مر (قوله وليست الغلة محصورة في النفقة) أي بل
 تتعداها للغاصب فيرجع عليه بما زادته الغلة على النفقة والالزام انه لو زادت الغلة على النفقة فانه
 لا يرجع المالك برائد الغلة على الغاصب وليس كذلك (قوله والمنقول عن ابن عرفة ترجيح القول بانه
 لا نفقة للغاصب) هذا القول لابن القاسم في الموازية قال بن وقوله الاول الذي في المدونة اظهر
 لان الغاصب وان ظلم لا يظلم ولم أجد في ابن عرفة ترجيح ذلك القول (قوله وعلى القول بأن غلة
 الحيوان الخ) حاصله ان قول المصنف وما انفق في الغلة انما يأتي على الراجح من ان غلة المغصوب
 مطلقاً سواء كان عقاراً أو حيواناً لا يغصوب منه كانت غلة الحيوان تدرك على تحريك أم لا لانه لو لم
 تكن الغلة لازمة للغاصب ما صح قوله والنفقة في الغلة أي تحسب للغاصب من اصل مالهم من

الغلة وأما على القول الثاني من أن الغلة التي تكون للغصوب منه انما هي غلة العقار اذا استعمله وكذا
 غلة الحيوان التي لا يحق وقف على تحريكه واما غلة الحيوان المتوقفة على تحريكه فهي للغاصب فلا
 يتأني ان يقال عليه النقطة في الغلة على الاطلاق بل بالنسبة للقسم الاول لان النسبة للقسم الثاني لان
 الغلة للغاصب لاربه (قوله وبخلاف غلة العقار) أي فانها تكون للغصوب منه لا للغاصب (قوله
 ولما قسم الخ) الى في قوله وان صنع كغزل وحل وغيره على فقيته يوم غصبه (قوله فيما اذا لم يعط رب
 المغصوب منه عطاء متعدها من متعدد هذا صادق بأربع صور اذا لم يعط فيه شي أصلا او اعطى فيه
 عطاء متعدها من واحد او عطاء مختلف من متعدد او من واحد (قوله وهل الخ) حاصله ان المقوم
 المغصوب الذي اتلفه الغاصب اذا كان اعطى فيه ثمن واحد من متعدد كان اعطى فيه زبد عشرة
 وكذلك اعطى فيه عمر وعشرة فهل اللازم لذلك الغاصب تلك العشرة فقط او اللازم له الاكثر من
 تلك العشرة والقيمة قولان (قوله المتلف للمقوم الخ) أي وأما لو كان المغصوب المقوم الذي اعطى
 فيه عطاء واحد من متعدد لم يتلف عند الغاصب وانما مات عنه بغير التلف فاما يلزم الغاصب قيمته
 اتفاقا كما هو مستفاد من جعلهم الخلاف المذكور في المصنف فيما اتلف انظر عبي (قوله ليس
 على طريقته) أي لان طريقته ان يشير بالتردد لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين او لعدم نص
 المتقدمين وهنا وجد نص للتقدم كمالك وابن القاسم وعيسى ولم يختلف المتأخرون في النقل عنهم
 وأجيب بأن المصنف أشار بالتردد للخلاف الواقع بين ابن رشد وغيره في كون قول عيسى مقبلا
 لقول الامامين ضعيها او هو ميسر له ولهما وتوضيحه ان الامام قال في العتبية اذا اعطى في المقوم
 المغصوب عطاء متعدها من متعدد او تلف الغاصب ضمن العطاء ولا ينظر القيمة وقال عيسى يضمن
 الاكثر من العطاء والقيمة قال ابن رشد قول مالك ولا ينظر للقيمة معناه الا تكون القيمة اكثر من
 العطاء فتكون له القيمة وحينئذ فقل عيسى مفسر لقول مالك في العتبية وقال غير ابن رشد ان قول
 مالك باق على اطلاقه كما هو ظاهره وحينئذ فقول عيسى مقابل فظهر لك ان التردد بين ابن رشد
 وغيره في فهم كلام مالك في العتبية وكلام المصنف لا يودي هذا المعنى فلو قال وعن مالك ان اعطاء
 فيه متعدد عطاء فيه وهل على ظاهره او بالاكثر منه ومن القيمة ترددا كان وانها لو كان الخلاف في
 فهم كلام العتبية لالمدونة لم يعبر بتأويلان فان قلت هذا الكلام وان صحح عدم التعبير بالتأويلين
 لا يصحح تعبيره بالتردد لا يوافق اضطلاحه قلت يتكافى بجملة ما وافقا لاصطلاحه فيحمل ان من فهم
 فهما كما انه ناقل له عن صاحب الكلام المفهوم فهو من تردد المتأخرين في النقل فتدبر (قوله أي
 متلبسا بغير الشيء الخ) أي ليس مع الشيء المغصوب بل معه غيره ولو قال المصنف بدونه بدل قوله
 بغيره لكان أولى لان قوله بغير الشيء يقتضي انه صاحب غيره وليس مجرد انما المراد ان المغصوب
 منه وجد للغاصب في غير محل الغصب وليس معه المغصوب سواء كان معه غيره ولا (قوله فسله
 تضمنه قيمته) هذا في المقوم وكذا في المثل الذي هو خلاف لانه يقضى بقيمته لا بمثله وكذا في المثل
 اذا لم قدره وتمتد الزجوع لبلد الغصب على خلاف في هذا انظر كلام البرزلي في ح اه بن (قوله
 هو او وكيله) أي لاجل ان يسلم الشيء المغصوب (قوله كما مر) والفرق بينهما ان الذي يغرر
 في المثل هو المثل وربما كان يريد منه في غير بلد الغصب والذي يغرر في المقوم هو القيمة يوم الغصب
 في محله والفرق بين اخذها في بلد الغصب وفي غيره لانه لا زيادة فيها (قوله ان لم يتخج لكبير
 حمل) الصواب ان غير لم يتخج راجع للمغصوب لاربه كما في عبي أي اخذه تعين ان لم يتخج الشيء
 المغصوب لكبير حمل بان كان حيوانا او من وخش الرقبته فان احتاج لكبير حمل بان كان عرضا

او من على الرقيق فلا يمين اخذه بل بخير ربه في تركه للعاصب واخذ قيمته وبن اخذه بلا ابرة الجمل
 وعلى هذا فيكون المصنف جارياً على قول ابن انقاسم ان النقل في العروض وعلى الرقيق فوت
 لافي الوعش والحوان خـ لا فالاصـ سخـ حيث قال ان نقل المصوب من بلد لاخرى فوت مطلقاً الى
 احتاج الكبير حمل أولاً فيخبر ربه في اخذه وانما قيمته يوم غصبه وخلافاً للحنون حيث قال ان نقل
 للمصوب ابدأ أخرى غير فوت مطلقاً فليس لربه الا اخذه فافهم ذلك ولا تنتظر لغيره اهـ **(قوله)**
 ولولم يعد لها السمن) اي عند العاصب بعد المزال **(قوله)** فلم ينقص عن ثمنه) اي وكذا لو زاد ثمنه
 عند ابن عبدوس ومثني عليه ابن الحاجب **(قوله)** فان نقص خير ربه) اي ومثله ما لو زاد ثمنه عند
 ان رشد لان الخصاء نقص عند الاعراب ونحوهم من الذين لا رغبة لهم في الخصيان دون الاغنياء
 واستحسن هذا ابن عبد السلام **(قوله)** اوفي مجلسه الخ) اشار بذلك الى انه لا مفهوم لقوله في صلاة
 وقوله يجوز فيه الجلوس معه نزع المجالس المحرمة والمكروهة فيضمن فيهما **(قوله)** في صلاة
 ظاهره ولو كان كل منهما عاصياً بها كنهل كل والحال ان عليه فريضة ذاك الحال او عند طلوع
 الشمس او عند غروبها **(قوله)** فلا ضمان على المجالس) اي لانه ما تعم به البلوى في الصلاة
 والمجالس **(قوله)** بخلاف من وطئ الخ) مثل وطئ النعل قطع حامل حطب بباب ما بطريق كما
 في المدونة فيضمن الخياطة وارش النقص عند عدم الانذار وينبغي عدم الضمان معه كما هو مذهب
 الشافعي ومن اسند جرة زيت مثلاً لباب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فقبل يضمنها فاتح الباب
 لان العمدة والخطأ في اموال الناس سواء وقيل يضمنها بشرط ان لا يكون شأن الباب الفتح والا فلا
 يضمنها لكن احرق فزعه دار جاره بلا تقرب طافه لا يضمن **(قوله)** فانه يضمن) كتب شيخنا على
 عقب انه يضمن قيمة المقتطوعة مع ارش الاخرى ولكن المأخوذ عما يأتي آخر الباب في رفوف الثوب
 انه يضمن خياطة المقتطوعة وارش الاخرى والمفرق بين مسئلة النعل والصلاة ان الصلاة ونحوها
 يطلب فيها الاجتماع والطريق اذ لاحق له في مزاجه غيره كذا قيل قال شيخنا العدوي قد يقال
 ان الاسواق مظنة المزاجه وصرح في حاشية خش أن الذي ينبغي في مسئلة النعل عدم الضمان
 قياساً على مسئلة الثوب في الصلاة لان العلة في عدم ضمان الثوب وهي عموم البلوى موجودة في
 النعل وكذا هو في شب **(قوله)** او طاماً) اي غاصباً او محارباً **(قوله)** فلا ضمان على الدال) هذا
 هو الجارى على قول ابن القاسم بعدم الضمان بالغرور والقول كما قال ابن يونس والمأزرى وليكنه
 ضعيف اهـ بن **(قوله)** لكن عند الخ) اي لكن ضمان الدال عند تعذر الرجوع على اللص
 وليس المراد انه على هذا المعتبر لا ضمان على اللص وانما المضمنان على الدال اذ لم يقبله احد كيف
 واللص مباشر لاخذ المال وفي بن انه على القول المعتمد يكون للمالك غير ضمان تخفيف اتباع علم ما
 فان تباع اللص فلا رجوع له على الدال وان تباع الدال رجوع على اللص **(قوله)** فلا ضمان) اي
 وبأخذه صاحبه ولا يغرم قيمة الصياغة وما لو باعه العاصب فكسره المشتري وأعاره لم يأخذه
 مال كسره الا بدفع اجرة الصياغة لذلك المشتري لعدم تعديده وهذا في مشتر غير عالم بالغصب
 والا فكالعاصب في كونه لاجرة له في صياغته وينبغي في الاول وهو ما اذا كان المشتري غير عالم
 بالغصب ان يرجع المصوب منه على العاصب بما دفعه للمشتري من اجرة الصياغة **(قوله)**
 وليس له اخذه لقوانه) الفرق بينه وبين ما تقدم من تخيير مع الدوات في مسئلة ما اذا احتاج اكبر
 حمل مع ان المصوب المقوم قد فات في كل منهما ان هذا غير شبيهة بحكم ما تقدم من شبهة اهـ عقب
(قوله) ككسره) اي من غير اعادة **(قوله)** فيلزمه القيمة لربه) اي لان كسره يفوت على ربه **(قوله)**

يأخذوه يأخذ قيمة الصياغة) أي بناء على أن الكسرة لا يفتية والحاصل أن كسر المصوغ هو عادته
 محاله لا يفتية عنه فمن القياس وكسره وأعادته على غير حالته الأولى تفتية اتفاقا وما كسره من غير
 إعادة فهل يفتية على ربه أولا يفتية عليه قولان لأن القياس فالقوات هو ما رجع إليه ابن القاسم
 وعدم القوات هو ما رجع عنه وإن كنهه المعتمد وقول المصنف ككسره أن جعل تشبيهه في لزوم القيمة
 لكن لم يشبهه على الرجوع إليه وإن جعل تشبيهه في قوله لأن هزات جارية بكان ما شبه على الرجوع
 عنه (قوله كاله دم) لئني وحيث إذا غضب المحلى المحرم وكسره أخذه ربه مكسورا ومن غير أخذ
 اجرة للصياغة (قوله أو غضب منفعة) بتعبيره بغضب فيه مساحجة لأن هذا بعد (قوله فبلغت الذات
 بسماعى) أي وأما لو اتلف الغاصب الذات فإنه يضمنها فلا فرق في الالتلاف بين غصب الذات والمنافع
 وإنما يفترقان في تلف الذات بالسماعى (تبيينه) لو تلفت الذات بسماعى وحصل تنازع هل غصب
 الذات فيضمن أو تعدى على المنافع فلا يضمن اعتبرت القرائن فإن لم تكن قرينة فتردد كما قال شيخنا
 (قوله أي ما استولى عليه منها) أي من المنفعة ولو كان جزءا يسيرا من الزمن (قوله وأكله مال كنهه)
 أي قبل أن يغوث عند الغاصب بطبخ مثلاً ولا في مجرد القوات ضمن الغاصب قيمته ولو أكله ربه
 ضيافة فإن أكله ربه بعد القوات بغير إذن الغاصب ضمن كل منهما المأكل (قوله أو بغير إذن الغاصب)
 قيمته وقت الاستيلاء عليه وربه يضمن للغاصب قيمته وقت الاكل (قوله أو بغير إذن الغاصب)
 أي أو كرهه الغاصب على أكله فلا يفهم لقوله ضيافة (قوله لأن ربه باشر اتلافه) أي والمباشر
 يقدم على المتسبب في الضمان إذا ضعف السبب والسبب هنا ضعيف وما ذكره المصنف من عدم
 ضمان الغاصب إذا أكله ربه مقيد بما قال ابن عبد السلام بما إذا كان الطعام مناسبا لمحال ماله كنهه
 كالأولياء لا كل لا يبيع والأضمنه الغاصب ربه وبسقط عن الغاصب من قيمته قيمة الذي انتفع
 به ربه أن لو كان من الطعام الذي شأنه أكله كما إذا كان الطعام يساوي عشرة دراهم ويكفي ماله كنهه
 من الطعام الذي يليق به نصف درهم فإن الغاصب يغرم له تسعة دراهم ونصف قال شيخنا ينبغي أن
 يكون اعتباره هذا القيد إذا كان أكله مكرها أو غير عالم وأما أن أكله طائعا لم يأنه ماله كنهه
 فلا ضمان على الغاصب بل ضمانه من المالك ولو كان ذلك الطعام غير مناسب لماله ومقيد بما
 إذا أكله ربه قبل فوته عند الغاصب كما قلنا والحاصل أن كلام المصنف مقيد بقيدين كما علمت
 (قوله أو نقصت الخ) أي ومن باب أولى ما إذا زادت قيمته بالتغير السوق وهي عند الغاصب
 والحاصل أن كلامه نقصان القيمة وزيادة التغير السوق لا يفتية الغاصب على ربه فبمعين أخذه له
 ولا رجوع له على الغاصب بشئ لا حيل تنقض القيمة وإذا أراد الغاصب أخذه ودفع القيمة وأبى ربه أجبر
 الغاصب على دفعه له (قوله بل يأخذها ماله كنهه ولا شئ له) وسواء طال زمان أقامتها عند الغاصب
 أم لا (قوله في هذا الباب) أي باب غصب الذات (قوله فإن ربه إن يلزم الغاصب قيمتها)
 أي أنه إن يأخذ عين شئ ولا شئ له على المسمى (قوله وأما النكراه فيضمنه) أي كاشهره المازرى
 فالتنفي في كلام المصنف ضمان القيمة فقط وقوله خلافت أي فإنه قال لا يضمن قيمة ولا كراه
 أي لا يضمن قيمة لعدم القوات ولا كراه لأن الغلة الناشئة من تحريك الغاصب له بناء على ما مر من
 مذهب المدونة وقد علمت أن أراج خلافة (قوله ولا شئ له على المازرى ولو تغير سوقها) أي فإذا
 رجع المازرى بها من ستغرم يضمن قيمتها وإنما يلزمه كراهها بقول المصنف كسارق تشبيهه
 نام أي أنه تشبيه في الآخرين أي علم القوات بتغير السوق وبغيره عليها مع بقائها على حالها لم يتغير
 في ذاتها (قوله وله في تعدى الخ) حمله أن من استأجر أو استعارة به يحمل كذا أو بركبها

لمكان كذا فعدى وزاد في الحمل أو في المسافة المسترطة زيادة يسيرة كالبريد واليوم فان رجعت
 سائلة لربها فليس لربها عليه الا كراه الزائد مع الكراه الاول في الاجارة او كراه الزائد فقط في العارية
 فان لم تسلم الدابة بل عطبت او تعيت اوزاد كثيرا سواء عطبت او سلت خير المالك بين ان يضمه
 قيمتها يوم التعدي ولا شيء له من كراه الزيادة او يأخذ كراه الزائد فقط في العارية او مع الكراه الاول في
 الاجارة ولا شيء له من القيمة اهـ وهذا الذي ذكره الشارح من ان زيادة الحمل كزيادة المسافة من
 غير تفرقة بينهما طرقة بعد الحق وغير واحد من الشيوخ كما قال ابن عرفة وطريقة ابن يونس ان
 زيادة المسافة لا يفرق فيها بين ما تعطب به وما لا تعطب به فان سلت كان له كراه الزائد وان لم تسلم
 خير بين كراه الزائد وقيمتها بخلاف زيادة الحمل فانه يفرق فيها بين زيادة ما تعطب به وما لا تعطب
 به فان زاد ما تعطب به فان عطبت خير ربهما بين قيمتها وكراه الزائد وان تعيت كان لربها الاكثر
 من كراه الزائد وارش العيب وان سلت كان له كراه الزائد فقط وان زاد ما لا تعطب به فليس لربها
 الا كراه الزائد عطبت او تعيت او سلت والفرق بين زيادة المسافة وزيادة الحمل على هذا القول ان من
 زاد في المسافة فقد تعدى على كل الدابة لان زيادة المسافة تحض تعد فاشبه العاصب لها والذي زاد
 في الحمل ليس متعديا به باحضها صاحبها تعديه للمأذون فيه وطريقة ابن يونس هذه هي التي
 اقتصر عليها شارحنا في العارية وحمل كلام المصنف عليها وقد حل كلام المصنف هنا على طريقة
 عبد الحق وما كان ينبغي ذلك (قوله بأن تسلم) اي بأن عطبت او تعيت وقوله او كراه الزائد في
 المسافة اي وفي الحمل لما علمت انه لا فرق بين زيادة المسافة والحمل على الطريقة التي سلكها
 (قوله خير ربهما فيه) اي في اخذ كراه الزائد مع اخذها اي وبأخذ ارش العيب اذا تعيت في
 زائد المسافة أو الحمل أو ما لو تعيت في المأذون فيه فلا ارش كما افاده من (قوله او كراه الزائد في المسافة
 ولو سلت ما ذكره من تخييره في زائد المسافة الكثيرة لا شيء ما يأتى في الاجارة من انها اذا سلت ليس
 له الا كراه الزائد لحمله على ما اذا كانت الزيادة يسيرة وما هنا في الكثيرة (قوله وان تعيب المصوب
 عند العاصب بسماوى الخ) اي وكذلك ان تعيب بغيره ومن ذلك القيمة على العلية مع الشك في وطئها
 فان ذلك تعيب يوجب لربها الخيار بين اخذها ونقص العاصب قيمتها عند الاخوين وقال ابن القاسم
 ان ذلك غير عيب فليس لربها ان يضمه القيمة بذلك (قوله وان مل) اي هذا اذا كان العيب
 كثيرا كالعمى والعور بل وان قل فلا فرق بين القليل والكثير كما حققه التلمساني في شرح تفرع
 ابن الجلاب خلافا للنقل المواق عن التفرع بين التفرقة بين القليل فلا يضمه العاصب والكثير فيضمه
 وكذلك انب الخمي هذا التفصيل لتفرع ابن الجلاب قل التلمساني ما أدري من أين اخذ الخمي
 هذا التفصيل من التفرع مع ان كلامه مطلق حيث قال فان نقصت قيمته بعيب حدث به فرب
 بالخيار نعم ذلك التفصيل موجود في كتاب محمد بن نظيرين (قوله اي انكسارهما) اي المصنف
 اطلق المصدر الذي هو الكسر واراد المحاصل به وذلك لان الكسر فعل الفاعل فلا يكون نيبا
 قائما بالمقصوبة بل العيب القائم بها اثر فعل الفاعل وهو الانكسار (قوله او خي هو) اي
 جناية غير متعلقة بالمصوب بل عيبه فقط (قوله كصبغه) اي كخبيثته في مثله صبغه وقوله
 في قيمة بدل احتمال من قوله كصبغه وما ذكره المصنف من التخيير في مثله الصبغ هو مذهب
 المدونة ومقابلها لا شيء للعاصب في الصبغ فجعله كتخصيص البناء وتزويقه لا قيمة له بعد نزعه وكان
 وجه ما فيها ان ما ذكره من التخصيص والتزويق مفارق بعكس ازالته بخلاف الصبغ فانه صبغة
 كانت في نفس ذات الشيء (قوله ولا شيء عليه) اي لا يلزمه قيمة الصبغ هذا ما في التوضيح خلافا

لاي عمران القائل انه يغير على الوجه الذي ذكره المصنف ولونقه الصبح والحاصل ان المدونة
قالت واذا غصب ثوباً لم يصب به خبر ربه بين اخذ قيمة الثوب ايضاً او يأخذ الثوب ويغرم قيمة
الصبح وطلقت في ذلك ولم تقيد بزيادة ولا مساواة وابقاها ابو عمران على ظاهرها وقيد بها ابن
الجلاب بما اذا كان الصبح لا ينقص القيمة (قوله في اخذه ودفع قيمة نقضه) اي وليس له تركها
الارض للغاصب واخذ قيمتها بخلاف العمود والانتقاض المغصوبة كالمزك من ان ربهما تركها
للعاصب واخذ قيمتها منه وله ان يأمره بهدم البناء واخذها (قوله ان كان له قيمة بعد الهدم)
اي كحجر وخشب ومسمار (قوله لا مالا قيمة له الخ) اي فان المالك لا يدفع لذلك قيمة بل اذا اراد
اخذ أرضه اخذ ما ذكرنا فلو قلع ذلك الغاصب فلا شيء عليه ان كان قبل الحكم به للغاصب منه
واما ان قلعه بعد الحكم زمه قيمته هداها والنقل كما في بن خلافاً لما في عني (قوله على الزرع) اي
على ما اذا غصب أرضاً وزرعها وقد راسالك على الغاصب قبل ان يطيب الزرع (قوله أجرة المثل
الخ) اي ان كان الغاصب قد استعمل بعد البناء والغصب والا فلا جرة عليه كالمزك (قوله فتسقط
من قيمة النقض) اي فان بقي من قيمة النقض بعد ذلك شيء اخذه الغاصب وان لم يبق قيمة النقض
بالأجرة الماضية وأجرة تصلاح الارض رجع المالك على الغاصب بالزائد كما قال الشارح (قوله
اي الاستيفاء) اي فان لم يستوف البضع بالوطء ولا استعمل المحر بالاستخدام بل عطل كلا عن
الوطء والاستخدام فلا شيء عليه (قوله مثلاً) اي او فعل به فعلاً غير البيع تعذر بسببه رجوعه فلا
مفهوم لساعه (قوله ام لا) اي بان تحققت حياته او شك فيهما (قوله لانه في غصب الذات الخ)
فتحصل ان غاصب الذات يضمن بمجرده الاستيلاء ولو تلفت بسماوى ولا يضمن منفعة الذات الا اذا
استعملها وغاصب المنفعة لا يضمن الذات اذا تلفت بسماوى ويضمن المنفعة التي غصبها بمجرده فواتها
على ربه وان لم يستعمل الغاصب المحر والبضع فانه انما يضمن فيهما بالاستيلاء (قوله وهل يضمن
الخ) يعني ان الشخص اذا شكى من غصبه او من له عليه دين لمحاكم ظالم فظالمه وغرمه ما لا يجب عليه
في ضمان الشاكي ما غرمه المشكوك وعدم ضمانه افعال ثلاثة القول الاول يقول انا كان الشاكي
ظالمًا في شكواه بان كان له قدرة على تخلص حقه بنفسه او بمحاكم لا يجوز فانه يغرم جميع ما غرمه
المشكوك وأجرة الرسول وما زاد عليه باوان كان الشاكي مظلوماً بان كان لا قدرته على خلاص حقه
بنفسه ولم يجد حاكماً عادلاً ليخلصه فانما يغرم للمشكوك وأجرة الرسول والقول الثاني يقول لا يلزم الشاكي
ظالمًا غرم الجميع وان كان الشاكي مظلوماً فلا يغرم شيئاً والقول الثالث يقول لا يلزم الشاكي
شيئاً أصلاً سواء كان ظالمًا ومظلوماً غاية الامر انه ان كان ظالمًا فانه يؤدب اه قال ح وانظر
لوشكي رجلي لظالم جائر لا يتوق قتل النفس فغضب المشكوك حتى مات فهل يلزم الشاكي شيء ام لا قال
بعضهم عليه دينه كمن فعل به ما تعذر رجوعه ويثبت ان ذلك حيث تعذر القصاص من الظالم
فتدبر (قوله واخرى غيره) اي كالمدين (قوله لان الفرض الخ) علة لجهة رجوع الصغير للغاصب
(قوله انه) اي ان الكلام معروض الخ (قوله فان لم ينظم) اي بان كان مظلوماً لعدم قدرته على
التخلص بنفسه وعدم جأركم عادل (قوله وانما يغرم قدر أجرة الرسول) اي ان لو كان هناك
رسول احضر المشكوك للمشكوله (قوله اصاله) اي لان أجرة الرسول على طلب الحق (قوله
وحيث) اي وحين اذا كان القول الاول يقول اذا كان الشاكي ظالمًا فانه يغرم القدر الزائد على
أجرة الرسول ويغرم أجرة الرسول ايضا فيجب الخ (قوله الثالث) اي لانه قول اكثر اصحاب الامام
كأزاهم ابن يونس (قوله والفتى به بمصر) اي وهو راجح الاقوال كما قال شيخنا العدوى القول

الثاني وهو غرم الجميع ان كان ظالما ولا فلا يغرم شيئا (قوله وهي) اى الاقوال الثلاثة (قوله
 كما هو ظاهر كلاهم) ابن عرفة لو شكى رجل رجلا لظالم يعلم انه يتجاوز الحق في المشكوك بغرمه مالا
 والمشكوك لا تباعة للشاكى عليه ففي ضمان الشاكى ما غرمه المشكوك ونال منها لبعض اصحابنا الاضهان
 عليه ان كان مظلوما اى بان قد فذه المشكوك او سبه (قوله ومملكه ان اشتراه) نبيه على هذا مع ان
 من المعلوم ان كل من اشترى شيئا مملكه ليرتب عليه قوله ولو غاب ورد بلوعلى اشبه القائل لا يجوز
 بيع المغصوب الا لغاصبه اذا كان غائبا وذلك لان ذات المغصوب قد فاقبت بالغيبة علميا وصار
 الواجب على الغاصب انما هو القيمة فالذى يجوز للمغصوب منه ان يبيعه للغاصب انما هو القيمة لا ذات
 المغصوب وحينئذ فلا بد من معرفته اى البائع لها وان يبيعهما بما يتابع به (قوله اذا لا يشترط حضوره
 بالبلد) اى لان الاصل سلامته (قوله او غرم قيمته) اى اوفات عنه الغاصب وغرم قيمته
 (قوله اى حكم الشرع عليه) اى القاضى يغرمها اذا لا بد في ملكه له بالقيمة اذا فاقته عنده من حكم
 القاضى بها كفى بن خلافا لما في عقبى (قوله ومحل ملكه) اى للغائب بغرم القيمة ان لم يعمه
 فقوله ان لم يعمه شرط في ملك الغائب بالقيمة فقط لافيه وفي ملك الغائب بشرائه كفى عقبى فاذا
 اشترى المغصوب وادعى انه غائب فقد ما ملكه ولو موه في دعواه الغيبة خلافا للعقبى ونص المدونة قال
 ابن القاسم لو قضينا على الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامة بعد الحكم فان علم انه اخفاها فلربها اخذها
 ورد ما اخذ من القيمة انظر بن (قوله ويرجع عليه ربه بعين شئيه) اى ورد له ما اخذ منه من القيمة
 (قوله وان كذب في الصفة) اى كما لو غصب عبدا وتلف او تغير عنده وارادنا غريمه القيمة فادعى
 انه كان اسود فقوم وغرم قيمته على انه اسود ثم تبين انه كان ابيض (قوله ولا ينقض البيع) الاولى
 ولا ينقض الملك اذا لا يبيع هنا (قوله ولزمه القيمة) اى لتلفه واضيعه (قوله ولو موه في
 الصفة) اى هذا اذا لم يعمه اصلا بل ولو موه في الصفة (قوله ويرجع عليه) اى عند التوبة
 في الصفة (قوله او موه في الصفة فقط) اى فالتعاقب صورتان وقوله ويرجع عليه بغضلة
 اخفاها راجع لاحد صورتى المنطوق قال ح وانظر لو وصفه الغاصب ثم ظهر انه انقص مما قال
 بعد ان غرم القيمة فهل له الرجوع ام لا واستظهر شيخنا العدوى ان له الرجوع (قوله ومفهومه
 انه لو موه في الذات) اى فقط واولى في الذات والصفة كان يقول الغاصب العبد الذى غصبته منك
 الاسود قد ابقي ثم يظهر بعد ان غرم قيمته انه لم يابقى وانه ابيض (قوله لم يملكه) اى بما غرمه من
 القيمة (قوله ولربه اخذه) اى ورد ما اخذه من القيمة (قوله ونعته) اى فاذا غصب جارية وادعى
 هلاكها واختلفا في صفتهما من كونها بياضا او سودا بالقول قول الغاصب بيمينه ان اتي بما يشبه فان
 اتي بما لا يشبه صدق المغصوب منه بيمينه ان انفرد بالشبه فان تجاهلا الصفة فان المغصوب يجعل من
 ادنى جنسه ويغرم الغاصب قيمته على ذلك يوم الغصب قاله شيخنا واذا تجاهلا القدر ارمها المحاكم
 بالصلح فان لم يصططحا تراك حتى يصططحا (قوله وقدره اى من كيل او وزن او عدد قال تت ربما يدخل
 في تحصيلهما في القدر مثلثان الاولى غاصب صرة ثم يلقيها في البحر مثلا ولا يدري ما فيها فالقول
 قول الغاصب مع يمينه عنده مالك ابن ناجي وعليه الفتوى لا مكان معرفة ما فيها يعلم سابقا او بحسبها
 وقال مطرف وابن كاتبة واشبه القول لربها مع يمينه ان ادعى ما يشبه وكان مثله يملكه لانه يدعى
 تحقيقا والاخر يدعى تخمينيا واما ان غاب عليها الغاصب فالقول قوله مع يمينه من غير خلاف والمسئلة
 الثانية قول عبد الملك في قوم اغاروا على منزل رجل والناس ينظرون فنهجوا ما فيه ولا يشهدون
 باعيان المغصوب بل بالاغارة والنهب فقط فلا يعلى التمسك منه بيمينه وان ادعى ما يشبهه الا بيمينه

وقاله ابن القاسم محتجاً بقول مالك في الصرة وقال مطرف القول قول المغار عليه مع يمينه ان اشبهه
وكان مثله يملك ذلك (قوله وحلف) اى في القدر والنعت كما في عقب بل وفي دعوى التلف ايضا
كما في بن نفلان ح وابن عبد السلام (قوله ان اشبه) اى سواء اشبهه ربه ايضا ام لا وقوله
والا فالقول لربه اى والاحتياط بان نكل اولين كل ولكن لم يشبهه فالقول لربه (قوله كشتري
منه) فالقول له في تلفه الخ اعلم ان القول قول المشتري من الغاصب يمينه في تلفه ونعته وقدره
سواء كان الشيء المفعوب مما يغاب عليه ام لا علم المشتري بغصب البائع لذلك المبيع اولم يعلم
بغصبه لكن ان علم بغصبه فتحكمه في الضمان حكم الغاصب سواء تلف المبيع بسماوى او اتلفه
المشتري عمداً او خطأ فيبيع المالك اياه ما شاء بالقيمة وان كان المشتري غير عالم بالغصب فان تلف
ما اشتراه عمداً فكذلك يكون ضامناً كالغاصب فان تبع المالك المشتري بالقيمة رجع بالثمن على
الغاصب وان اتبع الغاصب فلا رجوع له على المشتري وسواء كان ذلك المبيع مما يغاب عليه ام لا
وان تلف بسماوى فان المشتري يغرم القيمة لا حرورية ان كان مما يغاب عليه ولم يتم على هلاكه
بيئته او كان مما لا يغاب عليه وظهر كذبه واذا غرم القيمة رجع بالثمن على المشتري اما لو قامت
على هلاكه بيئته اولم يظهر كذبه فلا يغرم المشتري والذي يغرم القيمة انما هو الغاصب وان تلف
بجناية خطأ فقل كالعمد وقيل كالسماوى هذا حاصل القصة نقول لم نعد نفهم الخ غرم الخ هذا فيما
لذا كان المشتري غير عالم بالغصب وكان التلف بسماوى (قوله بعد حلفه) اى على التلف
(قوله في يوم القبض) اى فالمعتبر قيمة يوم القبض (قوله فلا يزعم) اى والغرم انما هو وعلى
الغاصب البائع له (قوله ولربه امضاء به الخ) اى سواء قبض المشتري المبيع اولاً علم ان بائعه
غاصب ام لا حضر الغصب منه وقت البيع او غاب غيبة قريبة اربيدة ومثل البيع الهبة وسائر
العقود (قوله والا تتبع المشتري) اى والا يقبضه او قبضه وكان مودماً بالتبع الخ وقيل لا رجوع له
على المشتري حيث كان الغاصب قبضه ولو معدماً ورجع هذا القول بناء على ان الاجازة لا تقدر
والقبض مع الالة قد فقط انظرين (قوله وله اى للمفعوب منه نقض عتق المشتري من الغاصب اى
واخذ الرقيق (قوله واجازته) ذكر هذا مع علمه من قوله وله نقض الخ عن التصريح بما علم التزاماً فلو
اعتقه الغاصب واجاز المالك عتقه فاما ان يبيحه على ان يأخذ منه القيمة واما ان يبيحه على ان لا يأخذ
منه قيمة فان كان الثاني لم يعتق نظراً لتشوف الشارع للحرية فلا يقال هذا عتق فصولى اجازة
المالك وعقد الفضولى اذا كان لا معاضة فيه فانه يكون باطلاً ولو اجاز المالك كما مروا ان كان الاول
فلا يلزم عتقه اذ لم يعتق ليس بقوت عند الغاصب فهو باق على ملك ربه وحينئذ فلا يتعين على ربه
اخذ قيمته التى وقع الاتفاق عليها بل له اخذ عين عبده (قوله قيمته عتقه) اى بالعمد الاول (قوله
ويرجع) اى ربه بالثمن على الغاصب اى ولو معسراً وهذا بناء على ان الاجازة لا تعدد والنقض معاً كما
هو الراجح (قوله وان تبع المشتري فالمعتدى ان قيل قد مر ان المشتري يغرم لا حرورية قلم
غرم هذا يوم التعدى قلت لانه هنا ما قصد التملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف عمداً بغرمه
يوم الاتلاف بخلاف المشتري السابق فانه لم يثبت تعديه فيحتمل انه اخفى المبيع فلذلك اغرم من
آخر رؤية ربه عنده (قوله لا يضمن في سماوى) اى اذا كان مما يغاب عليه وثبت التلف بيئته
او كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه في دعواه التلف واما اذا لم يثبت التلف بيئته في الاول
او ظهر كذبه في الثانى فانه يغرم القيمة لا حرورية كما مروا وهو محمول قوله سابقاً ثم غرم لا حرورية
(قوله لانه ذو شبهة) اى فيغو وبالعلة (قوله فليس لربه رجوع في السماوى الا على الغاصب الخ

هذا جواب عما يقال كيف لا يضمن المشتري من الغاصب السماوي مع ان له الغلة ومن له انما عليه الثمن وحاصل الجواب ان المتني عن المشتري نوع خاص من الضمان وهو ضمانه للمالك وهذا لا ينافي انه يضمن للغاصب الثمن فيه دفعه له ان كان لم يدفعه له اولا (قوله وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب) اي فيلزمه ان يدفعه له ان لم يكن دفعه له اولا (قوله تأويلان الاول لابن ابي زيد والثاني لابن رشد ومبناهما على ان المبيع هل هو على الردي حتى يجازى له على الاجازة حتى يرد اه بن (قوله كالغاصب في الضمان) اي في ضمان قيمة الذات اذا تلفت بغيره عمدا او خطأ او سماوي وضمان الغلة (قوله فيتبع الخ) اي في اتباع تركه الغاصب والوارث وفي اتباع الغاصب والموهوب له (قوله ومثلها المشتري ان علم) اي بان بائعه غاصب لمساؤه اي انه مثلها في انه يضمن القيمة كان التلف عمدا او خطأ او سماوي اما اذا لم يعلم فانه انما يضمن القيمة حيث كان الاتلاف عمدا لا سماوي على ما مر (قوله ولا يعلم بالغصب) اي والا يعلم الوارث والموهوب له بالغصب بد بالغاصب في غرم قيمة الذات على وارثه وموهوبه كذا قرر الشارح قال بن الاولى رجوع قوله والابدي بالغاصب للموهوب له فقط اذا غاصب مع الوارث يبداه لان الموضوع ان الغاصب مات وقسم وراثته المغصوب واستغلوه ثم استحق فيضمن الوارث قيمة المغصوب اذا تلف سواء علم بالغصب اولا لا يمكن عند عدم العلم لا يضمن الاجنابة نفسه وعند العلم يضمن حتى السماوي (قوله ورجع عليه بغلة موهوبه الفرق بين غلة المشتري منه لا يضمنه كما مر وبين غلة موهوبه فانه يضمنه ان الموهوب خرج من يده بغير عوض فكأنه لم يخرج من يده بخلاف مبيعته تبييه علم عاذا كان غلة الموهوب لا تكون للموهوب له بل يرجع بها المستحق على الغاصب ان كان مليا والا فعلى الموهوب له وان قيمة الموهوب اذا تلف على الموهوب له اذا علم والا فعلى الغاصب الواهب وعلم منه ايضا ان المشتري من الغاصب بخير المستحق في اتباعه او اتباع الغاصب بالقيمة في العلم وعدمه واما الغلة فهي له عند عدم العلم فلا يغرمها الا هو ولا الغاصب واما عند العلم فلا غلة له ويغرمها كقيمة الذات وعلم ايضا ان وارث الغاصب يغرم قيمة المغصوب اذا تلف وانه لا غلة له علم ان مورثه غاصب اولامان مليا ولا فغيره الموات الغاصب وترك الاشياء المغصوبة واستغلا ولده فلا شيئا وغلتها المستحق ومحل كون الوارث يغرم الغلة اذا كانت السابعة قائمة واما لو فانت وضمن الوارث قيمتها كانت الغلة له لا للمغصوب منه اذا لا يجمع بين القيمة والغلة وفي بن لوباع عن الصغير قريبه كالاخ والعلم بلايص ولا حضانه فكبر الصغير واخذ شئيه من المشتري لا يرد المشتري غلته ولو كان عالما يوم البيع بتعدي البائع كفي المعيار لان المشتري شبهة تسوغ له الغلة وكذا من باع ما به عرف لغيره زاعما ان مالكمه وكله على بيعه فلم يثبت التوكيل فصح البيع فلا يرد الغلة اه (قوله والابدي بالغاصب) اي ولا يرجع الغاصب على الموهوب له (قوله ولم يختر تضمينه القيمة) اي وانما اختار اخذ الغلة وقوله اذا لا يجمع الخ علة له حذفوا في ان لا يختار تضمينه القيمة اخذها فقط ولا شئ له من الغلة اذا لا يجمع الخ (قوله في الصورتين) اي صورة البداءة بالغاصب عندي سره وصورة البداءة بالموهوب له عند عسر الغاصب وما ذكره من ان من غرم شيئا لا يرجع له على صاحبه هو ما في المدونة وهو المعتمد خلافا لما في البيان من انه اذا عسر الغاصب فعلى الموهوب ثم يرجع على الغاصب اذا اسر (قوله ومحل الرجوع الخ) هذا التقييد مبني على قول ابن القاسم في المدونة انه لا يجمع بين اخذ القيمة والغلة والذي عليه مالك وعامة اصحابه انه قد يجمع بينهما كما تقدم ذلك للشارح عند قول المصنف وغلة مستعمل (قوله كما تقدم) اي قريبا

في العبارة التي قبل هذه (قوله فيقضى به لك) أي بدون عيب منك (قوله أي حائزاً فقط) يعني
 للسلعة أن كانت قائمة ولتجارتها أن فاتت عند ذلك المشهود عليه (قوله فلذلك التصرف الخ) هذا
 مقرب على جعله ذايد قال بن الذي كان يقرره بعض الشيوخ أنا لا نمنعه من البيع ولا من الوطأ إذ
 لا منازعه وإنما فائدة كونه ذايد أنه إذا قامت بينة بالملك لغيره قدمت على بينته لأنها إنما أثبتت له
 بموجب فقط وهو ظاهر اه كلامه (قوله فلائن شاهد الملك لم يثبت له غضباً) الأولى حذف هذا
 من التعليل والاقصاصة على قوله لأن شاهد الغضب لم يثبت له ملكاً لأن الاجماع على الغضب
 لا يقتضي ملكاً فقدر اه بن (قوله إلا أن تخاف) أي بأنها ملكك (قوله في الثانية)
 أي لأنها هي التي فيها شاهد الملك فإذا حلفت معه البين المتكلمة وبمين القضاء كنت حتمت ذلك
 لا حائراً (قوله وتخاف أيضاً بيمين القضاء) ولا يكتفي بيمين الأولى وإن كانت تنضمها كما جزم ابن
 رشد وجزم النخعي بالاكتفاء بيمين القضاء (قوله وله جمعها) أي وعلى ما قال ابن رشد من عدم
 الاكتفاء بيمين القضاء عن الأولى فله جمعها في عين واحدة على ما جرى به العمل خلافاً لمن قال
 لا يكتفي بجمعها (قوله إلا أن ترجع عن قولها) أي فإن رجعت عن قولها لم تجد إذا لم يظهر بها
 حمل فإن ظهر بها حمل حدث ولا عبرة برجوعها وعلى كل حال تجد للقف كافي خش (قوله
 لم تجد للزنا) أي حملت أم لا (قوله تعلقت به أم لا) أي ولا يمين لها عليه (قوله مطلقاً) أي تعلقت
 به أم لا لأنه غير عفيف (قوله إلا إذا ظهر بها حمل ولم تتعلق به) أي وأما إذا لم يظهر بها حمل
 به أم لا أو ظهر بها حمل وجاءت متعلقة به فلا تجد في هذه الأحوال الثلاثة للزنا (قوله والأزهارها)
 أي ظهر بها حمل أم لا (قوله والأحدث) أي ولا تتعلق به حدث واعلم أنه لا مهر لماء على واحد
 من الثلاثة لأن ما ذكرته أقرار على نفسها وعلى المدعى عليه فلا يؤخذ بأقوالها عليه وأيضاً فقد
 ذكر ابن رشد عن رواية عيسى عن ابن القاسم أنه لا صدق لها إذا ادعته على فاسق وتعلقت به
 فأولى إذا لم تتعلق به وأولى إذا ادعته على مجهول حال أو صالح (قوله ما يشمل مجهول الحال) أي لأن
 دعواها عليه كدعواها على الصالح بالنسبة لمحد الزنا الذي كلام المصنف فيه وإنما يختلفان في حد
 القذف والمصنف لم يتعرض له (قوله ثم أعقب الغضب بالتعدي) أي الما بينهما من المناسبة
 من جهة أن في كلامهما تصرفاً في الشيء بغير إذن ربه (قوله غالباً) مرتبط بقوله والمتعدي
 أي والمتعدي في غالب أحواله هو الذي يجني على بعض السلعة (قوله ومنه) أي ومن
 التعدي على بعض السلعة تعدي المكترى (قوله لأن المقصود الخ) علة لقوله ومنه تعدي
 المكترى المسافة المشترطة أي وإنما كان توكيدها تعدياً على بعض السلعة لأن المقصود بالتعدي إنما
 هو الركب والاستعمال الذي هو المنفعة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدي وحينئذ يذوق
 ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها وحاصل ما في المقام أن ابن الحاجب قال المتعدي هو المجاني على
 بعض السلعة فاعترضه ابن عبد السلام بأن هذا التعريف لا يعم صور التعدي إذ لا يشمل من أكرى
 أو استأجر دابة لمكان معين ثم زاع على المسافة المدخول عليها فهما متعديان على كل الدابة لا على
 بعضها ومع ذلك جعله لومة من التعدي فلا بد من قيد غالباً لا داخلها واعترضه ابن هرفة بأنه لا يحتاج
 لهذا القيد لا داخلها لأن المقصود بالتعدي إنما هو المنفعة لا الذات والذات تابعة لأنها مقصودة
 بالتعدي وحينئذ فيكون ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها نعم يحتاج لقوله غالباً لا داخل حرق
 الثوب وقتل الدابة المستأجرة والمستأجرة لا يشملها التعمير لأن زيادة غالباً واعلم أن التعدي
 والغضب يفرقان في أمور منها أن الفساد ليس من الغاصب يوجب له أخذ قيمة المقصود

ان شاء والفساد اليسير من التعدي ليس له الاخذ ارش النقص الحاصل به ومنها ان المتعدي
لا يضمن السباوى والغاصب يضمنه ومنها ان المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف الغاصب انما يضمن
غلة ما استعمل كما مر واستظهر شيخنا ان وثيقة الارياق اقرب للتعدي من الغصب لانهم لا يقصدون
لتملك المعاق (قوله ان شاء المالك) اى وان شاء اخذها واخذ ارش النقص (قوله فكان
الاولى حذف الممزة اى وعلى هذا فالقصد بالرفع فاعل اى فان فات المقصود من الشئ المتعدي عليه
كقطع الخ (قوله والمراد من شأنه الخ) جواب عما يقال قوله كقطع ذنب دابة ذى هيئة مفهومة ان
قطع ذنب دابة غير ذى الهيئة لا يوجب خيارا ربه او ظاهرا مطلقا كانت هى ذات هيئة ام لا مع انهم اذا
كانت ذات هيئة ثبت المالك الخيار بين اخذ قيمتها واخذها مع الارش واجاب الشارح بأن المراد
بقوله كقطع ذنب دابة ذى هيئة فى الكلام حذف اى كقطع دابة من شأنه ان تكون لذى
هيئة كان صاحبها ذاهية ام لا وكل هذا على قراءة دابة بالتثنية بالاضافة لذى اماعلى قراءة دابة
بالتثنية وذى هيئة صفة له فلا يرد عليه شئ من ذلك لصدقه بما اذا كان صاحبها ذاهية ام لا ولا
يقال انه يمنع من التثنية وصفه باذى اذ كان الواجب ان يقول ذات لانا نقول الدابة فى معنى
الحبوان فيجوز فى وصفه امرعاة المعنى فى الحديث فاذا بدابة اهاب ماويل الشعر وفيه ايضا فأتى
بدابة ايضا فوق المحارودون البغل (قوله مفيت للمقصود) اى وهو والتجمل بها (قوله بخلاف
الخ) اى فان هذا ليس مفيتا للمقصود منها وحيث فلا يضمن الا النقص فقط الا لـ عرف فاذا جرى
العرف بتخيير المالك بين اخذ القيمة وارش النقص فى قطع بعض الذنب او تنف شعره عمل بذلك
العرف (قوله هو المقصود) ان قات لا حاجة لذلك لاستفادته من قوله فان فات المقصود قلت الاول
ذكر على انه ضابط كلى والثانى ذكر فى جزئى مثل به ليهطبق على ذلك الكلى ومثل هذا لا يرد
تكرارا (قوله وان لم يفته) اى وان لم يفته المتعدي بجنايته المقصود من المتعدي عليه (قوله
وامس له تركه واخذ قيمته) اى فها راعى المتعدي واما اذا رضى المتعدي بذلك كان له ذلك (قوله
كأين بقرة) اى كقطعه او ثقله (قوله وقطع يد عبد) اى واما قطع رجله من الكثير (قوله
الا ان يكون مائة الخ) اى لان ضمان قيمة الصانع بما يعطيه ولو اخله كما الخ (قوله وعق عليه
الخ) اى انه اذا تعدى على عبد عمدا قام دأشه وافات المقصود منه بجنايته عليه فانه يعتق على ذلك
الحمانى ان قوم عليه اى ان اختار سيده اخذ قيمته منه (قوله ويدخل فى قوله ان قوم الخ) اى لان
قوله ان قوم صادق بما اذا كان التقويم برضا صاحبه فقط فى مفيت المقصود او برضاهما معا فى غير
مفيته واصل هذا الكلام لشرف الدين الطنجى وتبعه عقب قال بن وهو غير صحيح لنص المدونة
كما فى المواق على انه لا يعتق عليه فيما لا تخير فيه (قوله ولا منع الخ) يعنى انه ليس لسيد العبد ان
يمنع الحمانى من التقويم بحيث يأخذه مع ارش النقص اذا كان التعدي فاحشا مفيتا للمقصود بل يلزمه
اخذ قيمته لياخذه الحمانى فيعتق عليه كما اختاره ابن يونس (قوله وهذا مقابل اى لان معناه ان ربه
الجنى عليه الخيار فى التعدي الفاحش بين اخذه القيمة واخذه مع ارش النقص وهو غام فى من يعتق
بالمثله وغيره واما ابن يونس فيقول ما ذكر من التخيير فى غير من يعتق بالمثله او امان من يعتق بها فلا
تخيير فيه بل يتعين على صاحبه اخذ قيمته اه والحاصل ان غير الرقيق حكمه عند ابن يونس كحكمه
عند غيره وهو تخيير المالك فى اخذ القيمة واخذه مع ارش النقص واما الرقيق فهو كذلك عند غير
ابن يونس ولما عنده فيعين فيه اخذ السيد القيمة وليس له اخذه مع ارش النقص لئلا يحرم العبد
من التتق (قوله والمذهب الاول) اى والمذهب الاول لانه مذهب المدونة (قوله فى العبد وغيره

بيان للاطلاق (قوله الثوب) اى التى حصلت فيها التجنابة (قوله اولم تقتله) اى وتعين
 اخذه مع نفسه وتاخذ كونه المصنف من كون التجنابة يلزمه الرقوى اليسير كالسكرير قول عبد الحق
 واعتضده ابن يونس بأنه خلاف ظاهر كلامهم اذ ظاهر كلامهم يقتضى ان التجنابة اذا كانت بسيرة
 لا يلزم التجنابة رفو بل ارش النقص فقط انظر بن (قوله ثم ينظر الى ارش النقص بعد رفو) اى
 فيه اخذه ربه مع اخذه الثوب والحاصل ان من تعدى على ثوب شخص فافسده افساداً كبيراً بخرقه
 أو شتمه طهته له واراد ربه المصنف مع ارش النقص وافسده يسيراً فانه يلزمه ان يرفوه ولو زاد على قيمته
 ثم يأخذه صاحبه بعد الرفو وبأخذ ارش النقص بعد الرفو ان حصل بعده نقص والحاصل ان التجنابة
 يلزمه شيئاً من الرفو وارش النقص بعد الرفو لارش قبله اذ هو كثير ففيه ظلم على التجنابة وبين الامرين
 فرق مثلاً ارش النقص قبل الرفو عشرة وبعده خمسة واجرة الرفو درهم فيلزمه درهم اجرة الرفو وخمسة
 ارشه في نقصه بعده لا العشرة التى هى ارشه قبله (قوله وفى اجرة الطبيب) اى وقيمة الدواء (قوله
 قيل تلزم الخ) اى على حراورقي اى ثم ينظر بعد البرهان برئ على غير شين فلا يلزمه شئ الا الادب
 فى العمد وان برئ على شين غرم النقص وهذا القول هو الراجح والقول الثانى عدم لزوم الاجرة وقيمة
 الدواء ثم ينظر بعد البرهان برئ على شين غرم النقص وان برئ على غير شين فلا شئ عليه (قوله
 وخطأ الخ) اشار بذلك الى ان محل الخلاف فى جرح خطأ ليس فيه مال مقرر أو عدمه لا قصاص فيه
 امالاته اوله عدم المساواة اوله عدم المثل وليس فيه مال مقرر ايضا امالو كان فيه مال مقرر فان
 التجنابة لا يلزمه غيره اتفاقاً وان كان فيه الفصاص فاما يقتص من التجنابة ولا يلزمه شئ رائد على
 ذلك اتفاقاً

(فصل وان زرع فاستحققت) (قوله غاصب الارض) اى لذاتها الغاصب الكلام
 بالغاصب والمتعدى لان المصنف شبه به ذاك الشبه به ذلك والزارع فى غير ملكه اما غاصب
 او متعمداً او ذو شبهة (قوله بثبوت ملك) اخرج به رفع الملك بالعتق قبله وقوله قبله اى قبل الملك
 للرئوس اخرج به رفع الملك بثبوت ملك بعده كفى الهبة والصدقة والبيع والارث (قوله وليس
 المراد الخ) قال بن الصواب ان المراد بالاستحقاق هنا الاستحقاق المعروف اذا مراد بملك الملك ولو
 بحسب الظاهر ومطلق السكون تحت اليد مجازاً بقرينة اضافة الرفع اليه اذا الملك الحقيقى لا يرفع
 تدبر (قوله اذا السكلام فى الغاصب والمتعدى) اى ولا ملك له ما حتى يرفع (قوله وان شاء امره
 بقلعه) اى فالتجارية المستحق للزارع ولا يجوز ان ينفق على ابقائه فى الارض بكماله لا به يؤدى لبيع
 الزرع قبل بدو صلاحه (قوله ان لم يفت وقت ما) اى وقت زرع ترادله وهذا شرط فى قوله قبله
 اخذه بلا شئ وفى قوله قبله فله (قوله مما زرع فيها خاصة كقمح الخ) فان فات ابان ما زرع فيها من
 قمح او فول فليس لرب الارض ان يكلف الغاصب قتله وان كان يمكن ان ترزع مقنناً او شيئاً آخر
 غير ما زرع فيها (قوله ولكن الاول ارجح) اى وهو قول اصح مع تابع اتباع الامام وحمل عبء
 الحق المدونة عليه (قوله فله اخذه بقيته) قال سبق وكاله اخذه بقيته له ابقاؤه زارعه واخذ كراه
 السنة منه فى الغرض المذكور وهو بلوغ الزرع حداً لا تقلمع به ولم يفت وقت ما ترادله الارض
 دون القسم الاول فى المصنف وهو ما فالى يبلغ ان زرع حداً لا تنفع به فليس له ابقاؤه واخذ كراهها
 منه والفرق انه فيه يؤدى لبيع الزرع قبل بدو صلاحه لان صاحب الارض لما مكنته للزرع من اخذه
 بلا شئ فابقاه لزارعه بكماله كان ذلك الكراه عوضاً عنه فى المعنى فهو يبيع له قبل بدو صلاحه (قوله
 على المختار) اى على ما اختاره اللغوى قال ابن رشد هو ظاهر المدونة فى كراه الارضين وقيل ليس له

اخذ به بقيته بل بتعين امره بقلعه وهو سماع معنون انظر بن (قوله شأنه ان لا يتولاها ما اذا كان
 شأنه ان يتولا قلعه بنفته او يخذمه فلا تسقط اجرة ذلك من قيمته (قوله والا بان فأت وقش ماتراده
 سواء كان الزرع عند قيام المستحق بلغ حد الانتفاع به ام لا (قوله فكراه السنة يلزم الغاصب)
 اى ويكون الزرع له وليس المستحق الارض ان يأمره بقلعه اذا بلغ حد الانتفاع به ولا اخذ به ما اذا
 لم يبلغ ذلك وقد اعتمد المصنف في هذا على ما نقله في التوضيح عن اللخمي ونصه فان كان قيامه بعد
 خروج الابان فقتل مالك الزرع لا غاصب وعليه كراه الارض وليس له بها قلعه اللخمي وهو
 المعروف من قوله وذكر رواية اخرى ان للمستحق ان يقلعه ويأخذ ارضه وذكر ابن يونس ان هذه
 الرواية أصح وروى عن مالك ايضا ان الزرع لرب الارض وان طاب وحسنه واختر هذه الرواية
 غير واحد كما في الترمذي من زرع ارض القوم بغير اذنهم فالزراع لرب الارض وعليه نفقته فظهر لك
 ترجيح كل من الروايات الثلاث اه بن (قوله من مشتر) اى من غاصب وقوله ووارث اى من
 غاصب بديل قوله بعد والمعنى الخ وقوله ومكثر منها اى من المشتري أو من الوارث وفي عمليه بوارث
 الغاصب نظرا فالاولى اسقاطه وذلك لان الشارح قد قال بعد فان الابان فليس للمستحق على
 الزارع كراه ومعلوم ان وارث الغاصب عليه الكراه مطلقا لا غلظة له وان كان ذاك شبهة من حيث
 عدم قلع زرعه اذا لم يعلم وسيأتي ذلك عند قوله والغلة لذى الشبهة تدبر (قوله ما تراده تلك
 الارض) اى سواء كان الزرع بلغ حد الانتفاع به او لم يبلغ ذلك (قوله فان فأت الابان) اى فان فأت
 وقت ماتراده زرعه تلك الارض (قوله لا يقيد فوات الابان اى بل بقيد بقائه فهو تشبيه غير تمام (قوله
 او جهل حاله) عطف على المعنى اى كأن كان ذاك شبهة او جهل حاله (قوله ام لا) اى او متناع (قوله
 فكالتى قبلها اى فان استحقها ربه سابقا قبل فوات الابان فليس للمستحق الاكراه السنة كان الزرع بلغ
 حد الانتفاع به ام لا وان استحقها بعد فوات الابان فليس للمستحق على الزارع شئ (قوله حمالة) اى
 لجهول الحال وقوله على انه ذو شبهة اى لا على انه متعدد (قوله وفأت بحرهما) واولى بزرعهما الذى
 لا يحتاج لمحرت كالبرسيم وكالغذاء المحب عليها حيث لم تخضع لمحرت وحاصل المسئلة انه اذا اكترى ارضا
 من مالها بشتى معين كعبد ثم استحق ذلك المعين من يد المكري فان كان استحقاقه قبل حرت الارض
 فصح الكراه واخذ الارض صاحبها وان استحق بعد حرت الارض لم ينسخ الكراهين المكري والمكترى
 ثم ان اخذ المستحق عين شبهة من المكري ولم يحز الكراه كان للمكري على المكترى اجرة المثل
 وان اجاز عقد الكراه بعده وابقاه للمكري فان دفع للمكترى اجرة حرتة كان الحق له فى نفعه الارض
 وان ابى من دفع اجرة المحرت للمكترى قبل للمكترى ادفع للمستحق اجرة الارض ويكون لك منفعتها او
 اسلم له الارض مجاناً من غير شئ فى مقابلة المحرت (قوله ولا يصح الخ) هذا رد على بهرام وقت حيث
 جلا كلام المصنف على ما اذا استحققت الارض (قوله لم يبق للمكري كلام حرتها المكري ام لا) اى
 والمصنف قد جعل له كلاما ماد المحرت المكري فان الكراه ينسخ ويأخذ المكري ارضه وكلاما
 يصح جل كلام المصنف على استحقاق الارض لا يصح حمله على استحقاق الكراه الغير المالكين لعدم فسخ
 عقد الكراه سواء وقع الاستحقاق قبل المحرت او بعده وذلك لقيام عوضه مقامه (قوله اخذها)
 اى سواء كانت مؤجرة سنة او سنين (قوله اذا سلم الكراه) اى الذى هو المدة مثلا ومعنى سلمه ابقاء
 بيده ومحلى اخذ المستحق له اذا سلم الكراه للمكري ودفع كراه المحرت اذا كان المكترى لم يسد رها
 بعد المحرت والا فأت على المستحق بالبذر (قوله اعط المستحق كراه سنة او سنتين) اى لان
 المستحق ليرد الفسخ بل اجازالة عقد بشئنة فنفقة الارض المدة التى حصل العقد عليها لاستحقاقها

(قوله والا سلمها) اى والاعطى للمستحق كرامنة سلمها الرب الاجرة بلائى في مقابلة المحرث (قوله وعلى هذا) اى التقدير (قوله من ثمة ما قبله) اى حيث اجاز مستحق الكراهة القديسة فان لم يجزه واحده فله كرى على المكترى كراه المثل كما مر وجعل قوله والمستحق الخ من ثمة ما قبله هو ما يغيبه نقل المواق عن ابن يونس (قوله ويحتمل انه في استحقاق الارض) اى فاذا استحق انسان أرضاً من ذى شبهة بعد ان حرثها أو الشبهة وقبل ان يزرعها كان لرب الارض اخذها ودفع اجرة المحرث فان اى قبل للمستحق منه اعطى كرامنة فان امتنع سلمها لربها المستحق بلائى في مقابلة المحرث وهذا الاحتمال هو مقتضى كلام ابن غازى وما مر من ان ذا الشبهة يلزمه كراه السنة ان لم يفت الابان فان فات فلائى عليه فهو فيما اذا استحققت الارض بعد الزرع (قوله فيكون اول الكلام) اى وهو قوله وفانت بحرثها فيما بين مكر ومكتر (قوله وفي استحقاق الارض) اى من ذى شبهة وقد كان حرثها (قوله وفي سنين) اراد بالجميع ما زاد على الواحد وهو عطف على اخذها والمطوف في الحقيقة يفسخ بالنسبة فانه في تأويل المصدر وان محدوفة جوازا كما قال في الخلاصة وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتاً ومغذف وفي سنين متعلق بالمستحق والتقدير للمستحق في مسئلة كرامنة سنين الفسخ والامضاء (قوله وهو ذو شبهة) اى واما الغاصب اذا كراه اسنيتين ثم استحققت من المكترى بعد زرعها بعض المدة فلائى له من الكراهة كما تقدم في قوله ورغلة مستعمل فيكون للمستحق كراهة الماضى وان امضى العقد فقد امضى في الجميع فكرامته معلوم ولا ينقد بقوله ان عرف النسبة قاله بن (قوله اوشه وراو بطون اى فلا مفهوم لتول المصنف سنين (قوله ثم استحققت) اى بعد ما زرع بعض السنين (قوله فلائى له) اى للمستحق المفهوم من استحققت (قوله ويفسخ) اى المستحق (قوله ان عرف الخ اى ومحل جواز امضاءه العقدى الباقى ان عرف الخ النسبة بقول اهل المعرفة كما لو كان اكترى الارض ثلاث سنين بتسعين درهما وقال اهل المعرفة اجرتها فى السنة الاولى تساوى اربعين درهما القوة الارض في تلك السنة وفي السنين الباقيتين تساوى خمسين فله ان يمضى العقدى السنين الباقيتين وله ان يفسخ العقد فيهما (قوله ولا يجوز الا امضاء) اى لادائه للاجارة بمن مجهول (قوله ولا خيار للمكترى للعهد) اى لاجل خوف العهد اى لاجل خوف الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الاول وهذا من تعلقات قوله أو يمضى ان عرف النسبة اى ان المستحق اذا امضى الكراهة فيما بقى من مدة الاجارة فلا كلام للمكترى في فسخ العقد فيما بقى من المدة خوفاً من طرؤ استحقاق آخر (قوله اى ان خيار المكترى) اى فى امضاء العقد فى باقى المدة وفسخه منه متلف وحينئذ فلا كلام له في فسخ العقد فيما بقى من المدة (قوله لا ارضى الابانة الاولى) اى بأمانته المكترى على المكترى (قوله فليس له ان يقول اننا لا ارضى الخ) اى لان هذا القول لا يحصل له لان المكترى لا يدفع اجرة المدة الباقية للمستحق حالاً الا اذا كان مأموماً أو بائناً بصحيل ثمة كما باقى (قوله وانتقد المستحق) اى حيث امضى المستحق الاجارة فيما بقى من المدة بعد الاستحقاق فانه يقضى له بأخذ اجرة ذلك الباقى حالاً من المكترى (قوله ان انتقد الاول اى ان انتقد الاول المكراه بالفعل وكذا اذا اشترط تقده او كان العرف تقده واما لو انتقد بعضه بالفعل فان عينه عن مدة كان لمن له تلك المدة وان جعله من بعض مبهم كان بينهما على حسب مال الكل وكذا يقال فيما اذا اشترط تقده بعضه او جرى بتقده بعضه عرف (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان المكترى قد انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وانتقد المستحق حصته من المكترى فيلزم المكترى ان يرد حصته ما بقى للمكترى (قوله واهن هو انما ابرز) الضمير لخالفه فاعمل الفعلين

المتعاطفين لان فاعل المعطوف عليه الاول وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولا يفتني منه فراواو
 مطل) اي لو طرأ مستحق آخر (قوله الا ان يأتي بحميل) فان لم يأت به لم ينتقد وتوضع اجرة ما بقي
 من السنين عند حاكم الى انقضاء المدة والحاصل ان المكثري لما كان يخاف ان يحصل استحقاق ثان
 وانه يضيع عليه ما نفعه للمستحق لاحتمال عدمه او فراقه او مظهره اشتراط في انتقاد المستحق كونه
 مأموناً ولا فرق في ذلك بين كون الدار المؤجرة سنين صحيحة او غير صحيحة وحينئذ فلا وجه لمناقضه
 عبق وخش عن ابن يونس من قوله لعل هذا الشرط الثاني في داء يخاف عليها المدم واما ان كانت
 صحيحة فانه ينتقد ولا حاجة للمكثري من خوف الدين لانه احق بالدار من جميع الغرماء قاله شيخنا
 (قوله والغلة) مبتدأ ولذي الشبهة حال وقوله للحكم خبر (قوله لا وارثه) اي فانه لا غلة له مطلقاً
 اي كان الغاصب موسراً او معسراً لم يغصب مورثه ام لا فاذ مات الغاصب عن سبعة موصوبة
 واستغله مورثه اخذها المستحق واخذ غلته ايضا منه (قوله ان اعسر الغاصب) اما لو كان موسراً
 فان الغلة تؤخذ منه ويقوز الموهوب بما استغله (قوله يظنهما وانا) اي فتبين انهما لم يوكده
 (قوله فلا غلة لهم) اي وان كانوا ذوي شبهة (قوله لا تكون لكل ذي شبهة) اي بل انما تكون
 لمن ادى ثمنها او نزل منزلته فالثلاثة المذكورة ذو شبهة لا يقطع غرس واحد منهم ولا يهدم بناءه ولكنه
 لا غلة له فذو الشبهة الذي له الغلة اخص من ذي الشبهة الذي لا يقطع غرسه ولا يهدم بناءه (قوله
 والمجهول) قضيته ان المجهول حاله ليس ذا شبهة لان العطف يقتضي المغايرة وهو ما تحرر له بعض
 الشيوخ بعد ان جعله عطف خاص اه شيخنا (قوله هل هو غاصب او واهبه غاصب ام لا) اي
 او ليس كذلك بل هو مشترك من غاصب (قوله للحكم) لا ينافي هذا ما ذكره آخر الشهادات من الوقف
 في ارباع من الخصام لان معناه المنع من البيع مثلاً فلا ينافي الاستغلال انظر من (قوله للغاية) اي
 فهي بمعنى الى والمعنى ان الغلة تكون لذی الشبهة والمجهول من يوم وضع يده الى يوم الحكم به لذلك
 المستحق (قوله ثم مثل لذی الشبهة) اي الذي تكون له الغلة (قوله او من مشترك اي او وارث
 مشترك من نحو غاصب ثم ان ظاهر الشارح ان وارث المشتري من الغاصب ليس وارثاً لذی شبهة لان
 العطف يقتضي المغايرة وليس كذلك لما تقدم ان كلام المشتري من الغاصب والمكثري منه
 ذو شبهة وحينئذ فوارث كل منهما وارث ذي شبهة فكان الاولى للشارح ان يقول بل لذی شبهة
 او مجهول حال كوارث مشترك من غاصب بكاف التثنية ويخذف نحو وعلم من ذلك ان وارث
 ذي الشبهة ذو شبهة كوارث مجهول الحال (قوله فلا غلة له اتفاقاً) اي سواء علم بغصب مورثه
 ام لا (قوله من غير غاصب) اي بان واهبه المشتري من الغاصب او واهبه مجهول الحال (قوله
 ان لم يعلموا) هذا شرط في الثلاثة المذكورة قبله اعني الوارث والموهوب له والمشتري من الغاصب
 بناء على ما قرر به قوله كوارث فالجمع في كلامه على حقيقته واما جل الوارث في كلام المصنف على
 وارث الغاصب وجعل الشرط راجعاً لغيره وجمع ضميره باعتبار الافراد او راجعاً لثلاثة فهو على فاسد
 لما علمت ان وارث الغاصب لا غلة له اتفاقاً مطلقاً (قوله فان علوا فلا غلة لهم) بل تكون للمستحق قال
 عبق والمعتبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب الغاصب كالتقريب عمران وذكره
 في بيع وان كان خلاف ظاهر قول المصنف فيما تقدم ووارثه وموهوبه ان علما كهو والابدي
 بالغاصب اه فان ظاهره ان المشتري علم الموهوب له لا علم بالناس والفرق كما قال بعضهم بين
 المشتري والموهوب له ان المشتري شبهة اقوى بالماوضة فقوى جانبه (قوله اذا ورث عتق الخ)
 اشار الشارح الى ان كلام المصنف محمول على ما اذا قسم الورثة عين التركة ونعت في ايديهم واما

لواشترى الوارث شيئا من التركة وحوسب بذلك من ميراثه ونما في يده فله غناؤه ولا شيء لأرباب الدين
منه بمنزلة مالواغته له اجنبي وفي يده انظر ح (قوله فهو مخرج من قوله والغلة لذى الشبهة)
اي فهو في قوة الاستثناء عنه فكأنه قال والغلة لذى الشبهة الا في طريقين على وارث فلاغلة الوارث
علم الوارث بالدين قبل الاستعلال اولا (قوله كان أنسب) اي بالاعراج من قوله والغلة لذى
الشبهة ثم ان ظاهر كلام المصنف ان الغلة لذى الدين ولو كانت ناشئة عن تجر الوارث أو تجر الوصي
على الوارث وهو كذلك فلذا لم يثبت شخص وترك ثلثمائة دينار وترك ايتاما واخذ شخص الوصية
عليهم واتجر في القدر المذكور حتى صار ستمائة مثلا فطرا على الميت دين قدر الستائة او اكثر فانه
يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافا للجزوي القائل ان رب الدين الطارئ انما يأخذ
الغلة من الوارث اذا كانت غير ناشئة عن تجريكه أو تجريك وصيه عنه ابو الحسن وقوله فاتجر
بالقدر المذكور اي لا يتام واما ان تجربه لنفسه فان ظاهر ان ربح المال له لانه مملوك ولا
يقال قد كشف الغيب ان المال للغريم لانا نقول الوصي المتجر به لنفسه اولى من غصب مالا
واتجر فيه فربحه له واما الوطر الغريم بعد انفاق الولى التركة على الايتام والمحال ان الولى
غير عالم بذلك الغريم فلا شيء على الولى ولا على الايتام ولو كان الولى موسرا لانه اتفق بوجه جائز لانه
مطالب بالانفاق عليهم كافي المدونة بخلاف انفاق الورثة الكبار نصيبهم فانهم يضمنون للغريم
الطارئ بالانحلاف وقرئ شيخنا العدوي في هذا المحل ما يحرم له لو عمل اولاد رجل في ماله في حال
حياته معه او وحدهم ونشأ من عملهم غلة كانت تلك الغلة للاب وليس للاولاد الا اجرة عملهم
يدفعها لهم بعد محاسبتهم بنفقةهم وزواجهم ان زوجهم فان نفقاجرتهم بذلك رجع عليهم بالباقي
ان لم يكن تبرع لهم بمهاذ كرم النفقة والزواج وهذا ان لم يكن الاولاد دينوا لابيهم او لانفا حصل من
الغلة لهم او بينهم وبينه ولا عمل بما دخلوا عليه وقررا ايضا انه اذا التجر بعض الورثة في التركة فما حصل
من الغلة فهو تركته وله اجرة عمله ان لم يبين اولا انه يتجر لنفسه فان بين قولنا كانت الغلة له والخسارة
عليه وليس للورثة الا القدر الذي تركه مورثهم (قوله كوارث مارة على مثله) اشعر قوله طرأ وارث
انه لو طرأ مستحق وقف على مستحق آخر استغله وهو يرى انه منفرد به اوسكن لم يرجع عليه بالغلة
ولا بالكنى وهو كذلك رواه ابن القاسم عن مالك واما ان استغله عايبا بالطارئ رجع عليه بما يخصه
من الغلة (قوله والمردان انه لا يتخص بالغلة الخ) فاصله ان الوارث اذا استغل ثم مارا عليه وارث مثله
فانه يضمن حصة الطارئ في تلك الغلة وهذا اذا كانت الغلة ناشئة عن كراهة لان كانت انتفاعا بنفسه
بدليل الاستثناء بعده (قوله كان اوضح) اي لان المحدث عنه في كونه يفوز بالغلة اولا يفوز المطر
عليه لا الطارئ (قوله بشرط ان لا يكون عايبا بالطارئ) اي واما لو انتفع بنفسه مع عمله بالوارث
الطارئ فانه يغرم له حصته من الغلة (قوله وان يكون في نصيبه ما يكتفيه) اي لانه اذا كان نصيبه
يكفيه لا يكتفى كان مستغنيا عن حصة غيره بخلاف ما اذا كان نصيبه لا يكفيه فانه مضطر لحصة الغير
فيغرم حينئذ اجرتها نعم ان كان نصيبه يكفيه وسكن اكثر منه رجع عليه فالشرط اذن ان يسكن
قدر حصته فقط كما قال ابن عاشر وقوله وان يكون في نصيبه الخ هذا الشرط في نفسه بعيد واخذ
من المصنف بعيد (قوله وان لا يكون الطارئ يحب المطر وعليه) اي والارجع عليه بجميع
ما اغتله (قوله وان يفوت الابان الخ) اي فان كان الابان باقيا فلا يفوز المطر وعائيه بما انتفع به
بل يحاسبه الطارئ بقدر ما يخصه واعلم ان هذه الشروط في الخروج اي الانتفاع بنفسه ومحصله ان
الطارء وعليه اذا انتفع بنفسه فان الطارئ لا يتركه في الغلة بل يفوز بها المطر وعليه بشرط ان يكون

ماسكن فيه قدر حصته فقط وان لا يملك بذلك الطارئ وان يفوت الابان وان لا يكون الطارئ حاجبا فان اخشل شرط من هذه الاربعة رجع الطارئ على المطر وعليه وحاصه في الغلة كما انه يحاصه اذا كان المطر ولم ينتفع بنفسه بل اكرى من غير شرط (تنبيه) اذا كانت دار مشتركة بين شخصين مثلا فاستعملها احدهما مدة فان كان بكر ارجع عليه شريكه حصته في الغلة وان اشغلها بالسكنى فلا شيء عليه لشريكه ان سكن في قدر حصته فان سكن اكثر منها رجع عليه شريكه ولا يشترط في عدم اتباع شريكه له الا هذا الشرط وهو سكاه قدر حصته ولا يشترط عديم علمه بالطارئ ولا فوات الا بان نفس العليات

وما على الشريك لو ما ان سكن * في قدر حظه لغيره ممن

انظر بن (قوله وان غرس ذوا الشبهة) اي كالمشتري او المصطفى من الغاصب والموهوب له منه والمستهير منه ولم يعلم واحده منهم بغضبه وقوله وان غرس ابني او مائة خلوة تجوز الجمع وقوله غرس فرض مسألة اذ لو صرف مالا على تقصير عرض او خيما طه او عرس فبينة فالحكم كذلك كما قرر شيخنا واحترز بذي الشبهة عما لو بنى احد الشركاء او غرس بغير اذن شريكه فلا يبد منه يرجع به والا فلا يلزم بقاءه بل ان قسمه او وقع في قسم غيره دفع له قيمته معقوضا وان ابقوا الشركة على حالها فله ان يامر به باخذ او يدفع له قيمته معقوضا وقيل قائما انظر ح (قوله قيل للمالك) اي وهو مستحق الارض وقوله اعطه قيمته قائما اي ولو من بناء المملوك لانه وضعه بوجه شبهة كذا في خش ورده بن بان ابن عرفة قيده بما اذا لم يكن من بناء المملوك وذوى الشرف فان كان كذلك فالمنصوص ان فيه قيمته معقوضا لان شأنهم الاسراف والتعالي واحتج لذلك بسمع القرينين وذكر انهما نزلت بالشئ ابن الحجاب فافتي بذلك (قوله اعطه قيمته قائما) اي على انه في ارض الغير (قوله يوم الحكم) اي بالشركة واقتضار المصنف عليه لظهوره وقيل ان القيمة تعتبر يوم البناء او الفرس قال المواق والقولان ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لاحدهما على الآخر بن وكيفية التقويم ان يقال ما قيمة البناء قائما على انه في ارض الغير فيقال كذا او ما قيمة الارض مفردة عن الفرس والبناء الذي فيها فيقال كذا فيكونان شريكين بقيمة المال كل فلو قيل للمستحق اعطه قيمته قائما فيقال ليس عندي ما اعطيه الا ان وما اريد ارجعه عن ملكي ولكن يمكن وينتفع حتى يرزقني الله ما اودى منه قيمة البناء او الفرس لم يحز ذلك ولورضى المستحق منه لانه سلف جرنفعا وكذا لا يجوز ان يتراضا على ان المستحق منه يستوفى ما وجب له من قيمة البناء او الفرس من كراهة الشيء المستحق عند ابن القاسم لقميخ الدين في الدين عند ابن القاسم واجازه اشتهر بناء على ان قبض الاوائل كقبض الاواخر (قوله الا الحجة) ما مر فيما اذا استحققت الارض بملك والكلال ان فيما اذا استحققت الارض بحبس وحاصه ان من بنى او غرس في ارض بوجه شبهة ثم استحققت بحبس فليس للباني الا قبضه اه فقوله الا الحجة استثناء من الاوجه الثلاثة اي ان الارض اذا استحققت بملك من ذى شبهة بعد ان بنى فيها او غرس فيها ما مر من الاوجه الثلاثة المشار لها بقول المصنف قيل لما لا يخ واما اذا استحققت بحبس فلا يجزى فيها وجه من الاوجه المتقدمة فلا يقع له لناظر اوقاف اعطه قيمته الى آخر الثلاثة وانما يقال للباني اهدم بناءك وخذ قبضه (قوله على معينين او غيرهم) هذا التعميم هو المعتمد خلافا لابن الحاج القائل اذا كانت حصة على معينين في حكمها حكم الملك وانما يتعين اخذ الباني قبضه اذا كانت حصة على غير معينين اه شيخنا عدوى (قوله اذ ليس ثم الخ) اه هذا التعليل انما يظهر بالنسبة للمحبس على غير معينين وقوله اذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائما اي وليس

للباني ان يدفع قيمة البقعة براحالا نه يؤدي لبيع الحبس فتعين ان الباني يهدم بناءه (قوله واغرس
 هو واغیره) ای فی أرض الوقف (قوله ولا يكون) ای البناء المذكور (قوله مملوكه) ای الناظر
 الباني المملکین المملکة حين البناء وبه والاب كان له كما باني في الوقف (قوله ويدفع حكر) ای
 فی كل سنة (قوله من وضو غاصب) ای من غاصب ونحوه كوارنه وهو به (قوله المستحقه) ای
 برقية بلطيل ضمانها بالقيمة (قوله ويرجع) ای المشتري بفتحها (قوله ولا يرجع الخ) ای واذا كان
 الثمن الذي رجع به المشتري على البائع أكثر من قيمتها التي دفعها اليها لا يرجع الخ وقوله به سلاي
 وهو المستحق (قوله لان قيمتها) ای الامة قامت مقامها (قوله وهو الحق) ای خلافا لما في عقب
 من ان له بها ان يرجع على الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي اخذت من المشتري
 فعلى هذا اذا كانت قيمتها عشرة واخذها المالك من المشتري وكان الثمن الذي اخذته البائع
 الغاصب خمسة عشر يرجع المشتري المستحق منه على البائع الغاصب بخمسة عشر ويرجع
 المستحق ايضا على ذلك الغاصب بخمسة فيغرم الغاصب خمسة عشر للمستحق منه ويغرم ايضا
 خمسة للمستحق وقد اعترضه بن بأنه غير صحيح وصوب ما قاله شارحنا (قوله بأن كان من سيدها
 المحر) ای وهو الذي اشتراها من الغاصب (قوله بأن كان من غير سيدها) ای بأن اشتراها
 من الغاصب وزوجها محررا ولدها لو كان سيدها الذي اشتراها من الغاصب رقيقا ولدها فلولد
 رقيق في الحالين (قوله فله اخذه واخذها) ای فلم يستحق ان يأخذ الامة وولدها ويرجع
 المشتري على بائعه بالثمن (قوله يوم الحكم) ای بالاستحقاق وقوله لا يوم الاستحقاق ای قسام
 المالك واعلم ان ما ذكره المصنف من تعيين ضمان القيمتين وان القيمة تعتبر يوم الحكم وهو المشهور
 وهو الذي رجع اليه مالك وكان اوله يقول مستحقها اخذها بان شامع قيمة الولد يوم الحكم قال في المدونة
 وعلى هذا جماعة المسلمين واخذ به ابن القاسم ثم رجع عن هذين القوانين معا الى انه يلزمه قيمتها
 فقط يوم وطئها ولا قيمة للولد لانه تخاق على الحرية وبه افي لما استحقته ام ولده ابراهيم وقيل ام
 ولده محمد انظر بن (نبيه) اذا اعتبرت قيمة الولد المحر على القول به فبدون ماله على المشهور لانه
 تخاق على الحرية ولم يملكه حتى يملك ماله كما ان الام تقوم بدون مالها لان مالها المستحقها كما في عجم
 (قوله ضمن ابوه للمستحق الا قبل الخ) ای زيادة على قيمة الام كما هو ظاهر (قوله فلا شيء
 للمستحق) ای لا على الاب ولا على الجاني (قوله وان عني) ای الاب عن القاتل للولد عدا
 (قوله فلا شيء عليه) ای فلا شيء على الاب للمستحق (قوله والمستحق الرجوع على القاتل بالاقل
 من القيمة والدية) ای على تقدير من فيه دية وهذا قول عبدالحق وقال ابن سلون لا شيء للمستحق
 على القاتل ايضا بن (قوله وان صالح شيء قدر القيمة الخ) ای وان صالح الاب القاتل
 عمدا او خطأ على شيء قدر القيمة فاكثر والحال انه اقل من الدية (قوله يرجع بالاقل من القيمة
 وما صالح به فانما كانت الدية الفساو القيمة يوم القتل مائتين ووقع الصلح بخمسة مائة اخذ المستحق
 القيمة مائتين لانها اقل مما صالح به وان وقع الصلح بمائتين قدر القيمة اخذها المستحق فان صالح
 بمائة تعين ان يأخذها المستحق لا القيمة التي هي أكثر من ذلك فاذا اخذ المستحق تلك المائة من
 الاب رجع ذلك المستحق على الجاني ايضا بمائة باقى القيمة ان كانت القيمة مائتين كما فرضنا فلو كانت
 القيمة الفا ومائتين رجع عليه بتسمائة كمال الدية هذا يحصل كلام الشارح (قوله لا صدق حرة)
 ای لا يضمن المستحق منه صدق حرة وطئها بالملك لظن الامة ولا يضمن غلتها الما من ان الغلة لذى
 الشبهة ومثل الامة العبد يستحق بحريته لا رجوع له بغلته على سيده الذي استحق منه وكذا من

ابتاع ارضا فاستغلها ثم استحققت بحبس فلا رجوع لمستحقها على من اغتلبها بالغلة فغدا بن القاسم حيث
 كان ذلك المشتري ضرعا لم يأنها حبس والارد غلتها الا ان يكون البائع هو المتوقف عليه وهو
 رشيد فلا يرجع حينئذ على المشتري بالغلة وان علم بانها ساقط كافي ح (قوله وان هدم)
 اى او قلع الغرس (قوله بان كان بغير اذن المكرى) هذا تفسير للتمدى ولما حتم المصنف بالتمدى
 عن الخطا لانه كالمعدن فاني هدمها باذن المكرى كان كهدم المكرى في اخذ المستحق النقص فقط
 ان لم يبعه المداوم فان باعه فليس للمستحق الاثمة ولو كان قائما على المشتري ولم يفت كما جزم به
 الشيخ احمد بن زرقاني وقال غير ما غلسه الثمن ان فات عند المشتري والاخير المستحق بين اخذه واخذ
 ثمنه (قوله فاستحققت) اى بعد الهدم وقلع الغرس (قوله ان وجد) اى او افاته المكرى بغير بيع
 (قوله الثمن الذى اخذته فيه) اى مع نقص الهدم (قوله او قيمته) اى مع نقص الهدم (قوله
 واخذ الانقاض) اى مع مانقصة الهدم (قوله وان ابراه) اى وان ابراه المكرى الكثرى من قيمة البناء
 الذى هدمه قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ مانقصة الهدم مع النقص لان نقص الهدم قد لزمت
 ذمة المكرى بمجرد التمديد ولا رجوع للمستحق على المكرى بنقص الهدم لانه فعل ما يجوز له وهو
 الابرا من قيمة البناء وانما يرجع على المداوم (قوله كسارق عبد) يعنى ان هن سرق عبدا من ذى
 شبهة فافاته بوجه من وجوه العبدات فابرا المالك ذمة السارق من قيمة العبد ثم استحق فان المستحق
 يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بأبراه المالك لان القيمة ترتبت في ذمة السارق بمجرد التمديد
 (قوله بخلاف مستحق مدعى حربة) حاصله ان العبد اذا نزل في بلد فادعى الحرية وعمل لشخص
 عملا ثم استحقه شخص بالملك اكله او ارضه فله ان يرجع على من استعمله بجميع اجرة عمله الا ان
 يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له بآجرته كسقى دابة او قضاء حاجة من مكان قريب واذا رجع
 مستحقه بغير القليل اسقط منه قدر نفقته فحسب تلك النفقة على المستحق ونسقط من اجرته وان
 زادت النفقة على الغلة لم يرجع برزائد النفقة على المستحق وان نقصت النفقة رجع المستحق بما زاد
 منها على النفقة هذا هو الصواب ولا يعارض هذا ما يأتى من ان النفقة التى تكون على المستحق انما
 هى النفقة فى زمن الخصام لا فيما قبله لان ما يأتى محمول على ما لا غلة له انظر بن (قوله وله) اى
 لمستحق الارض (قوله وليس له) اى لمستحق الارض (قوله جملة) اى الانقاص المعلومة من
 قوله هدمه (قوله وليس له) اى للبانى اذا هدم المسجد واخذ انقاضه (قوله وخص ذلك) اى
 الهدم (قوله قيمة بناءه قائما) اى ويبقى مسجد المصنف واخذ انقاضه (قوله قبل للبانى اعطاه قيمة
 ارضه) اى ويبقى مسجد البانى وان ابى البانى ايضا كانا يبرك بن وجينئذ فان الختم القسم وكان
 فيما يوجب البانى ما يكون مسجدا قسم وان لم يمتثل القسم ولم يكن فيه لمن بنى ما يكون مسجدا
 بيع وجعل ما يوجب البانى فى مسجد او حبس قاله ابو الحسن (قوله ورجع مالهمون ايضا) اى كما
 رجع مال ابن القاسم فقد رجع للخمى وعبد الحق قول ابن القاسم ورجع ابو عمران قولهمون
 والحاصل ان فى هدم مسجد بنى بشبهة وعدم هدمه قولين مرجحين ومالو كان البانى غاصبا فيه ديم
 قولوا واحدا اذا طالب المستحق هدمه (قوله نفقت) اى الصفقة اى نقض بيعها بتمامها (قوله
 ولا يجوز له التمسك بالساقى) اى لا بقيمة ولا بما يخصه من الثمن (قوله جاز التمسك به) اى بالساقى
 والاولى تعين التمسك به وأشار الشارح بقوله وان كان غيبا روجه الخ الى بن قول المصنف ورجع
 للتقويم مرتب على ما اذا استحق غير وجه الصفقة واغفر الجهل فى غير وجه الصفقة لغلة فليس
 كاتبه يبيع بن مجهول وانه لا يعلم ما يخصه الا فى نافي حال بعد التقويم (قوله ورجع للتقويم)

اى نظرفيه لقيمه نير جمع المشتري على البائع بما يخصه من الثمن ميزان القيمة ولا ينظر فيه لاسمية
 فقط اى المسمى للجميع حين شرائه قبل الاستحقاق بحيث يقال لثالث المبيع ثلث الثمن المسمى
 وهكذا لان من جهة المشتري اذا كانت التسمية اكثر من القيمة ان يقول رغبتي في المبيع ليحصل
 بعضه بضافلور جمع للتسمية المكان فيه غبن على المشتري المستحق من يده (قوله وقد قدم) هذه
 المسئلة في فصل الخيارات اى قوله وتناف بعضه واستحقاقه كعيب به ورجع القيمة لالتسمية وذكره
 لمسا في فصل الخيارات استطرادى (قوله اخبرها) اى اجماعها وحاصل ما قيل في مسئلة استحقاق البعض
 ان ذلك البعض المستحق اما ان يكون شائعا ومعينا فان كان شائعا فيما لا ينقسم وليس من رباع الغلة
 كبعض حيوان خيرا اشترى في التمسك بالباقي والرجوع بحصة استحق من الثمن وفي رد البيع لضرر
 الشريك سواء استحق الاقل والاكثر وان كان ذلك البعض المستحق شائعا فيما ينقسم او فيها كان
 متخذ الغلة خيرا ايضا في استحقاق الثلث فاكثري ان يمسك بالباقي ورجع بحصة المستحق من الثمن
 وبين ان يرد البيع وان كان المستحق الشائع دون الثلث وجب التمسك بالباقي او رجع بحصة المستحق
 من الثمن وان كان المستحق جزاعينا فان كان من مقوم كالعروض والحيوان فان كان المستحق
 وجه الصفقة تعين رد البيع ولا يجوز التمسك بالاقل وان كان المستحق غير وجه الصفقة تعين
 التمسك بالباقي بقيته ورجع بحصة المستحق بالقيمة ايضا بالسمية وان كان البعض المستحق
 مثليا فان استحق الاقل رجع بحصته من الثمن وان استحق الاكثر خيرا في التمسك والرجوع
 بحصته من الثمن وفي رد الناحية ذكره بن وقد تقدمت المسئلة في الخيار (قوله من النسخة
 المتقدمة) اى وهى قوله فكالمبيع اذا المراد فكالمبيع المبيع اى الذى ظهر به عيب قديم وفي الحقيقة
 كل من النسختين مفسرة للراد من الاخرى (قوله استحق افضلها مخرجه) اى بثوبها ولا
 عسيرة بمجرد الدعوى ولو كان في محل مشهور ببيع الاررار فيقبل بطالب السيد بانيات الرق في هذا
 ذكره هذا الخلاف ح (قوله وله التمسك بالباقي) ادليس فيه بيع مؤتلف بشن مجهول
 (قوله بمعنى على) اى فالمعنى يجب على المشتري رد احد عيبين استحق افضلها ماى ولا يجوز
 له ان يمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن لانه لا يعلم حصة ذلك الا بعد التقويم والغرض فكاك
 التمسك ببيع مؤتلف بشن مجهول وعلت ان المنوع انما هو التمسك بالباقي بحصته من الثمن واما
 تمسكه به بجميع الثمن فهو جائز (قوله كأن صالح الخ) حاصله انه اذا اشترى عبدا ثم اطاع فيه
 على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعد آخر دفعه له فكاكته اشتراها صفة واحدة
 فاذا استحق احدهما فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة فيعين رد المبيع او لا فيقوم كل منهما
 و يفض الثمن عليهما بالنظر لقيمتيهما ويتمسك بالباقي بما يخصه من الثمن ميزان القيمة ثم ان العيب
 المأخوذ صلحا يقوم يوم الصلح بخلاف واما الاول الذى وقع عليه البيع فهل يقوم يوم الصلح لانه
 يوم تمام القبض او يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان الاول رجحه شيخنا العدوى قال لان التأويل
 لثانها طاه ابو عمران الفاسى (قوله بعد) اى كائن ذلك العيب بعد (قوله اشترى منه به) اى
 اشترى ذلك العبد من البائع بالعيب (قوله ثم استحق احدهما) اى الاول والثاني لانهما بمنزلة
 ما اذا اشتراها صفة وقال اشهد اذا استحق الاول تعين الفسخ من غير تفصيل بين كونه وجه
 الصفقة أولا وانما التفصيل اذا استحق الثاني (قوله وان صالح الخ) حاصله ان من ادعى على شخص
 بشئ كعبد فاقر له به ثم صالحه عنه بنى معلوم مقوم كهذا الثوب او مثلى كهذا الاردي المصح ثم
 استحق ذلك المصالح به فان المدعى يرجع حيث شفى عين شئته الذى اقر به المدعى عليه ان لم يرد

بحواله سوق فاعلى فان فات ذلك الشيء المقربة فان المدعى يرجع في عوضه اى يرجع بقيته ان كان
مقوما وبمثله ان كان مثليا (قوله والا في عوضه) اى والا فيرجع في عوضه اى عوضا على عوض المقربة
(قوله على الارجح) اى عند ابن يونس وقال ابن اللباد انه يرجع للخصومة لا بعوض المصالح به
(قوله تشبيه في الرجوع بالعوض) اى في رجوع المدعى بالعوض فيما بعد والاوان كان الرجوع
بعوضه فيما قبل الكف المصالح عنه وفيما بعدها المصالح به (قوله لا بعين المدعى به) اى الذي
هو المصالح عنه (قوله رجع بعوضه) اى بعوض المصالح به بخلاف التشبيه به فان الرجوع بعوض
المصالح عنه وهو المقربة (قوله لا الى الخصومة) اى ولا يرجع من استحق من يده ما صولج به
في الانكار الى الخصومة (قوله اذا الخصومة الخ) اى ولان رجوعه للخصومة فيه غرر اذا لا يدري
ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الى مجهول (قوله وان استحق ما يده المدعى
عليه اى بعد ان صالح المدعى بشئ ودفعه له وحاصله ان من ادعى على شخص بعينه مثلا وانه ملكه
فانكره ثم صالحه بمقوم او مثلى ودفعه له ثم استحق العبد فان المدعى عليه المنكر يرجع على المدعى
بما دفعه له ان لم يفت فان فات بحواله سوق فاعلى رجع بقيته ان كان مقوما وبمثله ان كان مثليا
(قوله وفي الاقرار لا يرجع) هذان رواية اهل المدينة وبهما العمل خلافا لاشبه الملقا ان له الرجوع
على المدعى بما دفعه له ان كان باقيا فان فات رجع عليه بقيته ان كان مقوما وبمثله ان كان مثليا
(قوله لا اعتراه) اى المصالح وهو المدعى عليه وقوله انه اى الشيء الذي استحق من يده وقوله ملكه
اى ملك المدعى وهو البائع (قوله فلا رجوع له على البائع) هذا قول ابن القاسم وقال اشبه
برجع بقيته على البائع وما عكس مسئلة المصنف وهو ما اذا علم عدم صحة ملك بائعه واشتراه بقصد
التملك فالمشهور ان له الرجوع بقيته حيث استحق من يده لانه انما قصد المعاوضة ومقابلته عدم
رجوعه ويقدر كانه وهب الثمن واما لو فؤى فداءه لصاحبه فهو ما رقى وقوله والا حسن في المغنى من
لص اخذ بالغداء (قوله ولو الى الخ) مبالغة في رجوعه بالثمن على بائعه وحاصله انه اذا اشترى سلعة
من انسان والحال انه لا يعلم صحة ملكه لها ثم استحق من يده فله الرجوع على بائعه ولو ان ذلك
المشتري بصيرة تشعر بصحة ملك البائع لها بان قال دار فلان ولم يذ كر سبب اضايتها له من كونها من
بناء بائه او من بناءه قديما واما ان ذكر ذلك فلا رجوع له على البائع والحاصل ان المسئلة ثلاثة ذكر
سبب الملك يمنع الرجوع قطعا مجرد قوله داره لا يمنع الرجوع قطعا لان الاضافة تأتي لادنى ملازمة
التصرح بالملك مجردا عن ذكر سببه محل النزاع بين ابن عبد السلام وغيره فان عبد السلام يقول انه
يمنع من الرجوع وغيره يقول انه لا يمنع من الرجوع بالثمن على البائع واعتمدهم وقوله ولو الى اى
المشتري واولى الموثق (قوله بما خرج من يده) وهو عرضه الذي بذله من يده لا ما اخذ به لاستحقاق
من يده وهو عرض غيره (قوله و مراده بالعرض الخ) هذا جواب عن الاعتراض الوارد على المصنف
بالقصور وقوله ما قابل النقد الاوى ما قابل المثل الذي لا يقضى فيه بالقيمة سواء كان نقدا او غيره
من المثليات (قوله الا الرجوع بالمثل) اى مطلقا سواء كان ما خرج من يده باقيا ولا (قوله
اصدقها فيه عند امثلا) احدا وشقصا في عقار (قوله فاستحق من يدها لم اى واخذ من يدها
بالشفعة او ردها بعيب قديم فلان رجع بما خرج من يدها وهو البض بل بعوض ما استحق او ردها
بالعيب واخذ بالشفعة (قوله على نحو عبد) اى على عبد ونحوه كبقصص وقوله فاستحق اى واخذ
بالشفعة او ردها لعيب فلا يرجع بما خرج من يده وهو العصمة بل يرجع في العوض وهو قيمة ما استحق
واخذ بالشفعة او ردها بالعيب (قوله او صلح دم عبد) مثله صلح الخطا عن انكار وقوله فاستحق

اي واخذ بالشفعة او رد لعيب (قوله فاستحق من يد السيد) اي واخذ منه بالشفعة
 اورده لعيب به (قوله وابامعين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشئ) هذا احد قولين وقيل انه
 يرجع بقيمته كملك الاجنبي انظر بن (قوله او مقاطعاه عن كتابة مكاتب) اي ما خوذ عوضا
 عنها بان كاتبه على دراهم ونحوها ثم اتفق معه على انه ان اتى له بعد فلان او بعده هو او بشقص
 من المداير الغلانية عوضا عن تلك الدراهم فهو حرة فلا فرق بين كون الماخذ عوضا عن الكتابة
 عبدا او شقصا وقوله فاستحق اي واخذ بالشفعة او رد لعيب والغرض ان ذلك العبد معين سواء كان
 ليس في ملك المكاتب او كان في ملكه واما لو كان ذلك العبد موصوفا فان السيد يرجع بمثله وقول
 عبق سواء كان معينام لا فيه نظرقاله شيخنا وانما لم يكن المكاتب كالعبد المقاطع في مثله ما اذا
 كان معيناف في ملك العبد لان المكاتب ليس له انتزاع ماله بخلاف المقاطع (قوله صالح المهر بالفخ
 بعبد مثلا) اي او بشقص وقوله فاستحق من المهر بالفخ اي واخذ بالشفعة او رد لعيب (قوله
 فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذي خرج منه) اي بالعرض الذي خرج منه وهذا
 يشير الى ان الاستثناء في كلام المصنف متصل ببناء على ما قدمه من المراد بالعرض وجهه تلك المسائل
 سبعة باعتبار ان الصلح عن دم العبد صادق بان يكون عن اقوال او اذكار (قوله عن صلح المخطأ)
 اي عن اقرار وامان انكاف كالعبد كامر (قوله استحق من آخذ) اي واخذ بالشفعة او رد
 لعيب قديم (قوله من ضرب الثلاث) اي وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد لعيب وقوله
 في السبع اي وهي الخلع والنكاح والصلح العمدة عن اقرار او اذكار القطاعة والكتابة والعمرى وقد
 اشار ابن غازي لهذه المسائل بقوله

صلحان بضمان وعقدان مما * عمرى لارش عوض به ارجعا

وقوله ارجع بارش العوض اي سواء كان العوض استحقا واخذ بالشفعة او رد لعيب (قوله والا
 ضمن) اي والا يصرفه فيما امر بصرفه فيه بل صرفه في غير ما امر بصرفه فيه ضمن (قوله ان عرف
 بالحرية) قيل المراد بعرفته بالحرية اشتها به بين الناس بان ورث الوراثة وشهد الشهادات وولى
 الاوليات وقيل المراد بعرفته بالحرية ان لا يظهر عليه شئ من امارات الرق وهو ما قصص عليه قت
 وعج وهو المتمدن جهل حاله محمول على الحرية على الثاني لا على الاول اذا علمت هذا تعلم ان
 الشارح لفق بين القولين ولم يبين هذان هذا فلو قال وقيل ان لا يظهر عليه شئ من علامات الرق ولو
 جهل حاله كان اولى (قوله والشروط) راجع للوصى والحاج ومفهومة انه لو كان غير معروف بالحرية
 لضمن كل من الوصى والحاج لتصرفه في مال غيره (قوله لسكن ربح الخ) اي خلافا لظاهر المصنف من
 انه لا فرق بين ما عينه الميت وما عينه الوصى من عدم ضمانهما ان عرف الميت بالحرية والضمان ان لم
 يعرف بها (قوله اذا عينه الميت لم يضمن الخ) اي واما اذا عينه الوصى فلا يضمن ان عرف الميت
 بالحرية وان لم يعرف بها فانه يضمن (قوله والا لم يرجع عليه) اي على الوصى بشئ كما تقدم واذا
 وجع السيد على الوصى فوجبه عليه فانه ينتظر يساره ولا شئ له على المشتري (قوله وياخذ
 ما بيع بالثمن) ليجوز بيع الثمن على البائع فان وجده معدما انتظره (قوله ولم تعذر بيعة الثاني)
 اي بان تعذر الزور (قوله فلا آخذ) اي فالمشتري لشيء من مناعه كالغاصب وحديث في خير سيد
 العبد الذي قد استحق والميت ودميته بين اخذ ما كان قائما بيده بجانا وبين اخذ ثمنه الذي يبيع به
 وسواء كان ذلك الذي وجد قائما بيد المشتري قد فات ام لا ويرجع ذلك المشتري بثمنه على بائعه
 كان ذلك البائع وصيا وغيره ولو كان ذلك الوصى صرفه فيما امر به (قوله لطابق الثقل) اي لانه

لو كان كالغاصب حقيقة لمحد في موطن الامنة ورق ولده مع انه حرم قيمته والعذر للصنف ان التشبيه ليس من كل وجه بل من حيث الاختلاف (قوله وتردله زوجته) اي في القسمين ما اذا عذرت بيته وما اذا لم تعذر (قوله ومافات فالنرجع به على الوصي) اي في المسئلة الاولى وعلى الوارث في الثانية والمحاصل ان ما قبل الاوهو وما اذا عرف ذلك المستحق بالحرية وما اذا عذرت بيته المشهود بموته بأخذ البند والمشهود بموته ما وجد من متاعه قائما بيد المشتري بالنظر ومافات بيده بأخذ ثمنه من البائع سواء كان البائع وصيا او غيره ان لم يكن الوصي صرفه فيما امر به شرعا وما اذا كان ذلك المستحق لم يعرف بالحرية وكذلك المشهود بموته لم تعذر بيته فان سبى الاول ونفس الثاني يخفى اخذ ما وجد قائما بيد المشتري مجانا بلائش وفي اخذ ثمنه الذي يبيع به من المشتري ويرجع المشتري بثمنه على بائعه ولو كان وصيا صرفه فيما امر به وسواء كان ما وجد قائما لم يف (قوله والمراد بالقوات هنا) اي في مسئلة المزوف بالحرية والمشهود بموته وعذرت بيته وقوله ذهاب الدين او تعبر الصفة اي لاحوال السوق فهو غير ذوت هنا (قوله واو لي ان اعتقه) اي او كاته او اولد الامة فتعين اخذ ثمنها وقيمة ولدها لان الفرض انه عرف بالحرية وعذرت البيته (قوله فله اخذها وقيمة الولد) اي وله ان يأخذ ثمنها وقيمة الولد

(باب في الشفعة)

اي في بيان - تيقننا (قوله الشفعة اخذ شريك) اي يجز شائع لا بأذرع معينة فلا شفعة لاحدهما على الآخر قطعا لانهما جاران ولا بغير معينة عند مالك ورجحه ابن رشد وافتى به ولا شغب فيها الشفعة فان قلت كل من الجزه كالثالث والاذرع غير معينة شائع قلت شيوعهما مختلف اذا الجزه شائع في كل جزء ولو قل من اجزاء السجل ولا كذلك الاذرع لان الاذرع اذا كانت خمسة ائاما تكون شائعة في قدرها اي في كل خمسة من الاذرع لاني اقل منها (قوله اي استحقا به الاخذ الخ) اي ففي الكلام مجاز بالحدف اوانه من اطلاق اسم السبب على السبب واطلاق الاخذ على استحقا به وان كان مجازا كما علمت لكنه مشهور فلا يقال ان المجازات يجب صون التعاريف عنها والظاهر ان المراد بالاستحقا هنا صيرورة الشريك مستحقا للاخذ واهلاله اوانه صفة حكيمة توجب له حصة الاخذ جبرا فالدين والتاء للصيرورة وانهما لا يطلب اي فهو طالب الشريك للاخذ كما قال عبق وعلى كل حال فليس المراد به المعنى المتقدم الذي هو رفع ملك شي فبوت ملك قبله لعدم حخته هنا (قوله عارض لها) اي ما ربهدها ومرتب عليها اذ يقال اخذ الشفع بشفعته او ترك الاخذ بها (قوله غير ذلك الشيء المفروض) اي بالداخلة والا كانت الصفة عين موصوفه (قوله ولو كان الشريك) اي الطالب للاخذ بالشفعة (قوله او لم) هذا مندوج فيما قبل المبالغة اي هذا اذا كان ذلك الشريك الطالب للاخذ بالشفعة مسلما وباع شريكه المسلم او الذي لمسلم أو ذي او كان ذميا وباع شريكه الذي لمسلم او باع شريكه المسلم لمسلم بل ولو باع شريكه المسلم لذي خلافا لقول ابن القاسم في الجمومة لا يتعرض لهم ووجه المشهور انه لما كان البائع مسلما كان للاسلام مدخل في الجملة فيكون طالب الشفع ويحبر الذي المشتري على الدفع له ولو لم يترافعا البينا (قوله ونخص الذي) اي ونخص الذي الثاني بالذكر بعد المبالغة دون المسلم (قوله لانه التوهم) الاولى لانه محل الخلاف والافقوهم عدم اخذ الذي بالشفعة من المشتري المسلم اكثر من توهم عدم اخذ الذي من الذي فتأمل (قوله فما قبل المبالغة خمس صور الاولى ست صور كما علمت مما ذكرنا وصورة المبالغة سابعة وقوله كذا مابين ثمانية تأمل (قوله لان البائع لا يدخل له) اي لا تدخل له في التحاكم لان

لان التنازح من خصوص المتنازعين اعني الشفيع والمشتري (قوله لا يتوقف الحكم) اي بالشفعة
 على رضى الشفيع والمشتري أى بحكمنا بينهم والحاصل ان الحكم بالشفعة لا يتوقف على رضاهم
 بحكمنا الا اذا كان كل من الثلاثة ذميا فاذا كان كل منهم ذميا توقف الحكم بينهم بالشفعة على
 رضاهم بحكمنا وان كان التنازح من خصوص المتنازعين اعني المشتري والشفيع (قوله أو كان
 الشفيع) اي الشريك الطالب للاخذ بالشفعة (قوله ليحبس الشقص المأخوذ ظاهره ولو على غير
 من حبس عليه الجزء الاول وهو واضح من جهة المعنى وفي بهرام ليحبس في مثل ما حبس فيه الاول
 وبذلك كلام المدونة الاتي وقوله ليحبس الشقص المأخوذ أى وما اذا اراد الاخذ لاقلاق فلا شفعة له
 ما لم يكن مرجع ما حبسه أولا له والا كان له الاخذ بالشفعة كما قال الشارح (قوله فيجعل له) اي
 فيجعل له حبسا في مثل الخ (قوله وهذا اذا لم يكن مرجعه اليه الخ) قال عبق والظاهر انه اذا كان المرجع
 للغير ما كان كذلك الغير الاخذ بالشفعة لانه صار شريكا بحكم بالمرجع المجهول (قوله والا فله
 الاخذ الخ) ولذا قال ح من اعجز شخص اخر اشائه في دار وله فيها شريك فباع شريكه فله مخرج
 بالسكبر الاخذ بالشفعة لان الحصة ترجع له بعد موت المخرج بالفتح (قوله مدة حياتهم) اي ثم
 بعد حياتهم ترجع له (قوله وقد وجبت له شفعة) اي في حصة شريكه البائع للغير وقوله ان
 للسلطان ان يأخذ أى وله ان يترك الاخذ لاية قال المشتري من شريك المرتد ليجدد ملكه على ملك
 بيت المال لاننا نقول انه يتجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزلة من اسقط حق الاخذ وقوله وقد
 وجبت له شفعة الخ كمالو كانت دار مشتركة بين المرتد وغيره وباع ذلك الغير حصته قبل ردة شريكه
 (قوله الا ان يكون الخ) اي والا كان له الاخذ بالشفعة لانه صار شريكا بحكم بالمرجع المجهول له
 (قوله ولو ليحبس اى ولو اراد الاخذ ليحبس مثل ما حبس عليه اذا اصل له في الشقص الحبس اولا
 و رد المصنف بلوى قول من قال ان الحبس عليه كالحبس له الاخذ بالشفعة اذا اخذ ليحبس امكن
 ذكر المواق ما نصه سوى ابن رشد بين الحبس عليه والحبس وان احدهما اذا اراد الاخذ لنفسه لم يكن
 له ذلك وان اراد احماق الحصة التي يريد اخذها بالشفعة بالحبس فله ذلك فانظر هذا مع خليل اه
 (قوله كن حبس) اي حصة في دار على جماعة (قوله فهي له ملك) اي فاذا باع الشريك حصته كان
 لفلان هذا الذي مرجع الحبس له الاخذ بالشفعة (قوله وجار) انما أتى به مع توجه بقوله شريك
 لان شريك وصف وهو لا يعتبر مفعومه ولا جل ان يرتب عليه ما بعده من المبالغة (قوله اى انتفاعا
 بطريق الدار) اي بطريق فيها كمالو كانت دار بين اثنين فاقسمها وجعل لايدهما حائطا وصار
 احدهما لا يمكنه ان يوصل لداره الامن دارا لا يتجر واستأجر طرعا بغيرها الواو فقه جاره ذلك (قوله
 كن له طريق في دار) اي وملك الطريق بملك مفعولها بأجارة وارفاق وكذلك اذا كان له ملك في
 ذات الطريق (قوله في بيت تلك الدار) اي التي فيها الطريق وقوله فلا شفعة له اى للحجار المالك
 للطريق (قوله ونظر وقف كداره ووقف ذفها على جهة وله ناظر فاذا باع الشريك نصفه فليس
 للناظر اخذ بالشفعة ولو ليحبس كما قاله سحنون الا ان يجعل له الواقف الاخذ ليحبس والا كان له
 الاخذ كما قاله عجم (قوله لانه لا ملك له) اي والشفعة انما تكون للمالك فليس الناظر كالحبس
 واعتراض المواق وابن غازي على المصنف بقوله لما ابن رشد لو اراد اجنبي ان يأخذ بالشفعة للحبس
 كان له ذلك على قياس الحبس والمحبس عليه اى اذا اراد ذلك لما حقه ما بالحبس فالناظر اولى ساقط
 لانه يخرج لا يبادل نص سحنون كذا وجد بخط عبق (قوله فلا شفعة لشريكه) اى في الوجهين
 وهذا هو مذاب المدونة ابن ناجي وهو المذهب ومقابلته ان في الكراء الشفعة لكنه مقيد بما تقدم

وبأن يبرئ الميراث السكتي بنفسه والافلاشعة له قاله اللخمي والاول هو المعتقد كما عرفت لكن
في بن عن الزقاق في لاميته وغيره جريان العمل بالشفعة في الكرا بما يقيد الثاني فقط وهو ان يسكن
بنفسه (ف قوله وفي ناظر الميراث) اي وهو وامين بيت المال وقوله ولان اي والمعتد ان له الاخذ
بالشفعة لقيامه مقام السلطان الذي هو الناظر الاصل على بيت المال (ف قوله ان ولي الخ) هذا
بيان لمحل الخلاف (ف قوله مع السكوت) اي سكوت السلطان الذي اقامه ناظرا (ف قوله احترز به
عن تجديد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كبيع الخيار الخ) اعترض بأن المعتد ان الملك في زمن
الخيار لا يباح وحيث لم يتجدد ملكه المشتري حين البيع فهو خارج بقوله عن تجديد ملكه وليس
خارجا بقوله اللازم واجب بأن اخراجه بقوله لازم بناء على ان المبيع زمن الخيار على ملك المشتري
فيصدق انه يتجدد ملكه الا ان ذلك الملك غير لازم فلذا اخراجه بقوله لازم (ف قوله واحترز به ايضا
عن بيع المحجور بلاذن وليه) اي فلاشفعة للميراث المحجور فيما باعه المحجور بلاذن لان المشتري
منه وان يتجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجديعه بل حتى يميزه وليه ومثل بيعه
شراؤه فاذا اشترى هو يكون قد تجديد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجديعه او شراؤه
بل حتى يميزه وليه (ف قوله كالارث) اي فاذا كانت دار بين شريكين ومات احدهما عن وارث اخذ
حصة منها فليس لشريكه ان يأخذ من وارثه بالشفعة فقوله فلاشفعة اي للشريك ممن يتجدد
ملكه بالميراث (ف قوله اختصارا) فيه ان هذا يغني عنه قوله بمعاوضة واجيب بأن الاوائل قد وقعت
في مراكرها (ف قوله بمعاوضة) اي سواء كانت مالية كالبيع وهبة الثواب والصالح ولوعن انكار
او غير مالية كالمهر والمخلع (ف قوله فلاشفعة له) اي لا شريك ممن يتجدد ملكه بالهبة او الصدقة
(ف قوله اي لاجلهم) اي لاجل تفرقة الخ اشار به هذا الى ان اللام في قوله لئلا يكون تعليلية وفي
الكلام حذف لانها صالحة للبيع لانه اذا اوصى ببيع حصة لئسا كين لم يكن للورثة اخذ بالشفعة
اتفاقا وحاصل كلام المصنف ان الشخص اذا اوصى ببيع جزء من عقاره بعدموته يصح له الثلث
لاجل ان يفرق ثمنه على الساكنين فعمل فان الورثة يتقضى لهم بأخذ ذلك المبيع بالشفعة من اشتراه
على الاصح عند الباجي والمختار عند اللخمي قال الباجي لان الموصي له ثمنه وان كانوا غير معينين فهم
شركاء للورثة بائعون بعد ملكهم بقية الدار وقد ذكر ذلك عن ابن المواز وقال به ابن الهندي ومقابله
ما استحسنون لاشفعة للورثة لان بيع الوصي كبيع الميت في حال حياته والميت اذا باع حصة في داره
ليس لورثته اخذها من المشتري بالشفعة لانه لم يتجدد ملكه عليهم بل ملكه سابق على ملكهم كما
ان ذلك المشتري ليس له ان يأخذ بالشفعة من الورثة ومحل الخلاف اذا كان العقار كله ملكا للميت اما
لو كان مشتركا بينه وبين اجنبي او بينه وبين وارثه لشفعة ثابتة للميراث اتفاقا من حيث كونه شريكا
لا وارثا (ف قوله لدخول الضرر عليهم اي على الورثة بالبيع لغيرهم وقوله والميت الخ جملة حاوية (ف قوله
الابعد ثبوت الشركة اي بين الورثة والموصي لهم ولذا كان للورثة الاخذ بالشفعة لتجدد ملك المشتري
(ف قوله من معين) اي من شخص معين اوصى له الميت ببيع جزء من عقاره يصح له الثلث فاشترى ذلك
الموصي له بعدموت الموصي وتفيد الشارح بجميع تبعات يقتضى ان الموصي يبيع لئسا كين للوارث
اخذ بالشفعة وليس كذلك كما جزم به عجم والتعليل المذكور يقتضى ذلك والحاصل انه لاشفعة للوارث
في الشقص الذي اوصى الميت ببيعه معين او لغير معين على الصواب (ف قوله بما اذا كانت كلها للميت)
اي واوصى ببيع ثلثه للشخص معين (ف قوله قصد نفع الموصي له) اي واخذ الوارث منه بالشفعة يبطل
ما قصد مورثه (ف قوله فناق كل منهما الآخر) اي سواء كانت المتناقضة بقصد الارفاق بكل او على

وجه المسألة (قوله لضرب الخ) أي لضرب الشريك القديم بشركة الطارئ عليه (قوله التي هي صلة الخ) أي صلة القول الثاني وأما علمته على الأول فهي دفع ضرر القسمة والحاصل أننا قلنا أن سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة المختصة بما ينقسم إذا لا يجب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشراكة عمت ما ينقسم وغيره (قوله فقال) أي الشريك له أي للامير الناصر وقوله حكم الخ أي لفي على وليس المراد أنه حكم عليه بالفعل والامتناع نقض ذلك الحكم والحكم بالقول الآخر بعده تأويل (قوله ولكن الموعول عليه الأول) أي وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والثاني لمالك أيضا رواه عنه بعض أصحابه أن قلت ان المقابل قد ذكر المصنف أنه عمل به وقد تقرضه هم أن ما به العمل يقدم على غيره قلت محل ذلك كما كتب شيخنا عن كبير خشن إذا كان العمل عاملا كعمل بلدة مخصوصة وذكر ان المصنف بنى عمل للمعول بما لغت في ضعفه فأنظره (قوله أنجز شريكه عليه معه) أي لاجل أن ينتفي ضرر نقص الثمن فلذا لم يجب فيه شفعة (قوله بخلاف ما ينقسم) أي فإنه إذا طلب أحد الثمن يمكن البيع لا يجبر شريكه على البيع معه (قوله لجبر الشريك على البيع معه) أي بخلاف ما ينقسم فإنه لم ينتف ضرر نقص الثمن فيه لعدم جبر الشريك على البيع فلذا شرعت الشفعة فيه لازالة الضرر (قوله لأن الضرر الذي شرعت لاجله الشفعة ضرر الشراكة) أي وأضرر المقاسمة بناء على عمومها ما ينقسم وغيره وأنه موصوفها بالمنقسم (قوله والضرر فيما لا ينقسم) الأول حذف لا وقوله ضرر نقص الثمن أي وخبرنا بالتعليل غير مناسب فالأولى ما ذكره عجم وابن وغيرهما أننا قلنا سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة المختصة بما ينقسم إذا لا يجب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشراكة عمت ما ينقسم وغيره كما مر (قوله بمثل الثمن) أراد بالثمن ما وقع العقد عليه وإن تعدد خلافه هذا هو الراجح وهو قول ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما تقدمه المشتري ولو تعدد على غيره وهو ما مشى عليه خشن اه شيخنا عدوى (قوله أن كان مثليا) أي أن كان الثمن مثليا معلوما ووجد اه (قوله ولو دينا في ذمة البائع) أي فيأخذ الشفيع بمثله ولو كان مقومالان ما في الذمة بابه المثل (قوله فان الشفيع لا يأخذه) أي بدين الامع رهن الخ ظاهره ولو كان الشفيع امل من المشتري وهو كذلك كما هو راجح قولنا اشهب (قوله واضامن مثل ضامنه) أي مثل ضامن المشتري (قوله كما هو موضوع المسئلة) أي وليس موضوعها ان المشتري اخذ بدين في ذمة البائع وهي المتقدمة في قوله وان دينا لعدم رهن واضامن في الشقص وإذا علمت ان موضوع هذه المسئلة ان المشتري اشتراه بدين في ذمته فكان اللاتن تأخيرها عن قوله وإلى أجله كذا قال عتيق وقد يقال ان موضوع هذه المسئلة ان المشتري اشتراه بدين في ذمة البائع وإذا كان دين المشتري الذي على البائع برهن أو جمل ثم لما اشترى به الشقص منه سقط الزمن والضامن فإذا أخذ الشفيع بمثل الدين إلى مثل الأجل فلا بد أن يعطى المشتري مثل ما كان أولا من رهن أو جمل انظر بن (قوله وعقد شراء) وكذا يفهم الشفيع ثمن ما يكتب فيه وما عجز به المشتري في الشقص كما في بن وبين ما وقع في الواقع من الوهم فأنظره (قوله ما اخذ منه ظلم أي والحال أنه جرت به العادة كما إذا جرت العادة ان من اشترى بتمار يدفع دينارا مكسا للحاكم أو شئ من الحارة (قوله الاظهر الأول) أي بل هو المفتي به كما قال شيخنا (قوله او دفع الزوج لزوجته في نكاح هب إذا دفعه لها قبل الدخول وأما لو دفعه لها في نكاح التفويض بعد الدخول لان الشفيع يأخذ ذلك الشقص بمثل لا بقيمة الشقص كما في ح (قوله او دفعه عند سببه في عقده) أي أو دفعه صلحا في دم عمد عن اقرار وانكار والمدفوع قطاعة عن مكاتب

او دفعه صلياً عن عمرى والمحامى ان المصنف ادخل بالكاف بقية المسائل السبعة يوم عقد المجمع
 والنسكاح ويوم عقد بغيرها الا يوم الاخذ بالشفعة (قوله بخلاف الخطأ) اى بخلاف الصلح بالشفع
 عن دم الخطأ فان الشفعة فيه بالدية اى التى اخذ الشقص عوضاً عنه ولو هذا اذا كان الصلح عن
 اقرار او مالو كان عن انكار فكأنما اخذ عن جرح المهد (قوله من ابل) اى اذا كانت عاقلة المجانى
 اهل ابل وقوله او ذهب اى اذا كانت العاقلة اهل ذهب وكذا يقال فيما بعد فاذا كانت
 العاقلة اهل ابل اخذ الشفع مع الشقص بقيمة الابل وان كانت اهل ذهب او ورق فانه يأخذ الشقص
 بذهب او ورق قدر الدية ويقيم ذلك على الشفع في ثلاث سنين كتقييم الدية على العاقلة لو اخذت
 (قوله تعويل به) اى بالتقيد (قوله لكن الرابع في هذا) اى الفرع وقوله انه اى الشفع
 وقوله لا يأخذ به اى الشقص الا بقيمة الجزاف اى الذى دفع ثمنه للشقص لا بقيمة الشقص نفسه كما
 قال المصنف لان المذهب جواز بيع النقد جواً وان تعويل به وزنا فبه خلاف فقيل بالمنع وقيل
 بالجواز وهو المذهب وعلم بما اذا اشترى الشقص بجزاف نقد فبأخذه الشفع بقيمة على الاول
 وبقيمة الجزاف على الثانى (قوله الا بقيمة الجزاف) اى بقيمته من غير جنسه فان كان ذهباً
 قوم بعضه وان كان فضة قوم بذهب وعلى هذا الرابع فالشفع يأخذ الشقص بهيمة الثمن في حالتين
 ما اذا كان الثمن مقوماً او نقداً جازاً (تنبيه) لو كان ثمن الشقص بعضه نقد معلوم القدر وبعضه
 جزاف نقد لزم الشفع اذا اخذه دفع مثل المعلوم بقيمة الجزاف (قوله بما يخصه) اى بعد
 معرفة ما يخصه منه ولو قال الشفع اخذت بالشفعة قبل معرفة الثمن لم يلزمه الاخذ كما فى ح عند
 قوله بمثل الثمن (قوله خلافاً لما يوهمه ت) اى من انه يقوم كل منه ما منفرداً وتنبه فقيمة
 الشقص لمجموع القيمتين وياخذ من الثمن تلك النسبة (قوله وقد يقبل الوجه مع نت اى
 لان ما قاله يرجع لما قاله غيره فلا وجه لارده (قوله ولزم المشتري الباقي) اى ولو كان قليلاً وليس
 له الزام الشفع به ولا للشفيع اخذه جبراً عن المشتري (قوله وهو الغير) اى غير الشقص (قوله
 ولا يلتفت لیسره) اى ولا يكتفى بتحقيق سيرة يوم حلول الاجل بنزول جامكية او معلوم وظيفة
 فى المستقبل اذا كان يوم الاخذ مع سائر اعادة الحق المشتري لانه يحل للشفيع بهدم الاكتفاء بذلك
 ضيق فيكون ذلك وسيلة لتركه الاخذ بالشفعة ولا يراعى ايضا خوف طرؤ عصره قبل حلول الاجل
 العا لظن اى لوجوده صحيح العقد يوم الاخذ وهو اليسر (قوله اول يوم) اى يوم الاخذ (قوله
 الرابع الاول) اى وهو قول طرف وابن الماجشون وابن حبيب وصوبه ابن يونس وابن رشد قال بن
 لسن الذى جرى به العمل عندنا القول الثانى وهو قول مالك واصبغ وقوله الرابع الاول اى كما ان الرابع
 فيما اذا اشترى الشقص بدين في ذمة البائع قبل حلول اجله ولم يأخذه الشفع حتى حل الاجل
 وطالب ضرب اجل كالاول انه يجب لذلك كما صوبه ابن زرقون خلافاً لما فى الواضحة من انه لا يجب
 (قوله فلا شفعة له) اى اسقط المحاكم شفعة ولا شفعة له اذا وجد حلاً بعد ذلك كما قاله ابن حبيب
 ثم اذا حل الشفع الثمن للمشتري لا يلزم المشتري ان يعمله للبائع بل حتى يتم الاجل الذى اشترى
 له المشتري (قوله ولو يبيع الشقص اى او يتسلف (قوله على المختار) متباه له متى كان الشفع
 معهما فلا يأخذ الا بضامن ولو كان مساوياً للمشتري فى العدم (قوله ولما فيه الخ) عطف على
 على مثلها لان الحوالة رخصة يقتصر فيها على ما ورد من الحلول (قوله كان اخذ الشفع) اى
 مستحق الشفعة وقوله من اجنبى اى من غير المشتري وغير البائع وقوله ما لا اى كما جعله ذلك كأن
 يقول اجنبى للشفيع ادعيك ديناً راجعاً له على انك تأخذ الشقص من المشتري بما اشتراه به وانما

اشترى به منك بذلك الثمن (قوله من المشتري بالثمن) اى بمثل الثمن الذى دفعه المشتري (قوله فى بيعه له) اى لذلك الاجنبى (قوله بزيادة على ما اخذ به) اى كما اذا بيع الشقص بشعيرة فيقول الاجنبى للشفيع خذ به الشفعة وانما اخذته منك يائى عشر فارق بمحك فيه اثنين وهذه الصورة تصالف ما قبلها من جهة ان الزائد على الثمن الذى اشترى به للمشتري دفع للشفيع فى الاولى على انه جمالة وفى الثانية دفع له على انه ربح وزاد خسر تبعات صورة ثالثة غير المورتين المذكورتين هتافى الشرح وهى ان يأخذ من اجنبى ما لا على ان يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للاجنبى غرض فى دفع المال الا انكالم المشتري واضرار اه قال المناورى والظاهر انه فى هذه الصورة لا تنقطع شفعة ولا يأتى فيها قول المصنف ثم لا اخذ له وقال طفى ان هذه الصورة تحتاج لنص عليها وهى انه لا اخذ له بالشفعة اه بن (قوله من باب اكل اموال الناس بالباطل) فيه انه كالمعاملة لان استحقاقه لذلك المال معلق على اسقاط حق يحصل فالاولى ان يعال المنع بأنه خلاف مورد الشفعة لانها انما شرعت لدفع ضرر الشركة عن نفسه لا ليربح اه شيخنا (قوله وكذا لا يجوز ان يأخذ ذليلا او يتصدق) اى اولويه لغيره وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف ليربح (قوله كما تجزئه لغيره) اى لغير نفسه (قوله سقطت شفعة) اى لان اخذ لغيره اعراض عنها لنفسه ومحل سقوطها اذا علم ذلك بينة وقال المتبني عن ائمه وكذلك اذا ثبت ذلك باقرار الشفيع والمبايع لا باقرار احدهما اه بن (قوله بالجواز وعدمه) الاولى فقولان فى سقوط شفعة وليس له ان يأخذ بعد ذلك وعدم سقوطها (قوله او باع قبل اخذه) اى باع الشقص الذى يستحق اخذه بالشفعة لاجنبى قبل اخذه اياه بالفعل قال فى المدونة ولا يجوز بيع الشقص قبل اخذه اياه بالشفعة اه وانما حملنا كلام المصنف على بيع الشقص لاجنبى لان بيعه للمشتري هو الصورة الاتية وجعلنا لغيره قول باع الشقص الذى يستحق اخذه بالشفعة ولم نجعله الشقص الذى يستحق الشفعة بسببه لان هذا ساقى المصنف يذكره فى مسقطاتها حيث قال او باع حصته (قوله قبل ان يملك) اى لان من ملك ان يملك لا بعد مالكا (قوله اخذ مال) اى اخذ الشفيع ما لا من المشتري او من اجنبى (قوله بعد الشراء) اى بعد شراء المشتري سواء علم الشفيع بالبيع له ام لا (قوله ليسقط شفعة) اى ليسقط حقه من الإخذ من المشتري بالشفعة (قوله فيجوز) اى وتسقط شفعة لانه من اسقاط الشيء بعد وجوبه فان تقايلا ورجع المشتري على الشفيع بما دفعه له من المال كان الشفيع باقيل على شفيعته لان سقوطها كان معلقا على امر لم يتم (قوله ثم شبه الخ) اى من تشبيه الخاص بالعام لان العقار يشابه البناء والعقار وغيرهما كالارض المجردة عن ذلك لان العقار اسم للارض وما اتصل بهما من بناء او شجر ويكنى المغايرة بين المشبه والمشبّه به ولو بالعموم والخصوص (قوله او على غيرهما) اى كمالو كانت الارض محبسة على جهة فامتأجرها اثنان وبنيا او غرسا فيها ثم باع احدهما حصته لاجنبى فليشر بىكه الاخذ بالشفعة قال المصنف فى توضيحه عن شيخه المنوفى ينبغي ان يتفق على ثبوت الشفعة فى البناء القائم فى الارض المحكرة عندنا بمصر لان العادة عندنا ان رب الارض لا يخرج صاحب البناء الا فى مكان صاحب البناء بمنزلة صاحب الارض اه اى انه لا شفعة لمستحق الارض وانما الشفعة للمشتري ويؤخذ منه ان الشرى يكنى فى التزام بلد بمصر لاحدهما الشفعة اذا باع الاخر حصته فيها وبه افنى عجم قال شيخنا وهذا قيد بما اذا كانت الحصة التى فرغ صاحبها عنها غير مقسومة والا فلا شفعة قال شيخنا ايضا والاراضى الرزق التى على البر والصدقة فيها الشفعة ان كانت غير مقسومة فلهذا باع احد الشرى يكنى حصته لاجنبى كان

لشريكه الاخذ بالشفعة فان كانت مقسومة فلا شفعة كما ان الرزق الموقوف على الشعائر لا شفعة فيها مطلقا فاذا كان تخصصان مقرران في وظيفة لها طين مرصدا عليها او فرغ اخذهما من حصته الاجنبى فليس لشريكه الاخذ بالشفعة (قوله فيلشريكه الاختيار لاخذ بالشفعة) اى لكن يقدم عليه المعير كما يأتى فانهما يحمل بفضله ما يأتى او يحمل ما هنا على ماذا كانت العارية مقيدة ولم تقض المدة وباع احدهما لغيره يكتن حصته على البقاء والسكوت فلا كلام حينئذ للمعير والشريك الحق بالاخذ بالشفعة (قوله مسائل الاستحسان) اى التى قال مالك فى كل واحدة منها انه لشيء استحسنته وما علمت احدا قاله قبلى (قوله لا تبهنا) اى فى قوله وكثرة ومقتنا (قوله والثالثة القصاص) اى فى الجراح (قوله والرابعة الخ) زاد بعضهم خامسة وهى وصاية الام على ولدها اذا تركت له مالا يسيرا كالسنتين دينار او جمع الكل بعضهم يقوله

وقال مالك بالاختيار * فى شفعة الانقاض والتأمر

والجرح مثل المالك فى الاحكام * والخمس فى اغلة الابهام

وفى وصى الام باليسير * منها ولاولى للصغير

اه بن فان قلت كيف تكون مستحسنة اذا مام قاصرة على هذه المسائل الاربعة مع ان الاستحسان فى مسائل الفقه اغلب من القياس كما قال المتطلى وقال مالك انه تسعة اعشار العلم قلت ان الاستحسان الواقع من الامام ليس قاصرا على هذه الاربعة بل وقع منه فى غيرها ايضا لكن وافقه فيه غيره او كان له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة فانه استحسنتها من عنده ولم يبقه غير بذلك لقوله وما علمت احدا قاله قبلى (قوله ان الاغلة الخ) حاصله ان كل اصبع دية عشرة من الابل وفى الاغلة ثلث ما فى الاصبع الا الاغلة من الابهام ففيها نصف ما فى الاصبع اعنى خمسة من الابل (قوله اى بالاقول منها) اى سواء دخل البائع مع المشتري على الهدم والسكوت (قوله وهذا شامل لما اذا كانت) اى العارية مطلقا اى لم يتبدى بمرمان (قوله وهذا ظاهر فى المطقة) اى سواء دخل البائع مع المشتري على البقاء او على السكوت والهدم (قوله على البقاء) اى للبناء والغرس لا خرمدة العارية (قوله فباخذها) اى المعير من الشفيع (قوله وكثرة) اى موجودة حين الشراء بشرط كونها مؤثرة بدليل قوله وحط حصتها واما الغير الموجودة او الموجودة غير المؤثرة فأشار لها بقوله وان اشترى الخ (قوله باع احدهما لغيره الخ) اى والاصل لمالك لهما الوأيدى ما فى مساقاة او حبس عليهما (قوله ومقتنا) عطف على مقدراى ثمة غير مقتنا بالاضافة ومقتنا لان المقناة ليست احما للمقتنا بل للاصل اى العروش التى فيها القشاء (قوله ويدخل فيه القرع) اى وكذا كل ماله اصل تجنى ثمرته ويبقى اصله كالقطن والبيامية (قوله وباذنجان) عطف خاص على عام وهو من المقناة لان المراد بها كل اصل تجنى ثمرته مع بقاء عينه ليخلف غيرها وهذا شامل للباذنجان واما النيلة والمونجية وكرات المنائل فلا شفعة فيها لانها لا تجنى ويبقى اصلها ليخلف غيرها وانما تحصد من اصلها ويخلف غيرها كذا اقر شيخنا العدوى (قوله ولو بيعت مفردة) هذا يشمل ثلاث صور الاولى اذا باع الاصل دون الثمرة ثم باع احدهما نصيبه فيها الثانية ان يكون الاصل باقيا وباع احدهما نصيبه من الثمرة الثالثة ان يشترى باع الثمرة ويبيع احدهما نصيبه منها والمقابل المردود عليه بل هو قول اصبح وعبد الملك لاشفعة فيها مطابقا وقول اشهب لاشفعة فيه اذا لم يكن الاصل لهما كما فى الصورة الاولى والثالثة اه بن (قوله فى الثمرة) اى بالنسبة لثمرته وقوله فيما بعد اى بالنسبة لما بعدها (قوله الا ان تبس) المراد

بالبیس كما قال ابن رشد محي وقت جذا ذها لبیس ان كانت تبیس اولالا کل ان كانت لا تبیس
 اه بن (قوله به الله قد) ای عقد البیع (قوله الاصول) ای حصته فيها (قوله وقلنا سقوط
 الشفعة حينئذ فيها) ای فی الثمرة (قوله جماعه حصتها) ای حصة الثمرة (قوله ان ازهت)
 ای ان كانت مزهية أو مأبورة يوم البیع ولم يأخذ الشفیع حتی بیست (قوله وفيها) هذا راجع
 لقوله الان تبیس (قوله لانه قال فيها مرة الا ان تبیس) ای ومقتضى هذا انه لا یبیت الشفعة
 الا بیسها وأما جذها قيل یبعها فلا یبیت الشفعة فيها وظاهره اشتريت مفردة أو مع اصلها (قوله
 مفوت كالبیس) ای وظاهره مطلقا سواء اشتريت مفردة أو مع اصلها (قوله ولبیس فيها الخ)
 ای واثر عند المشتري (قوله اخذت بالشفعة مع الاصول) قیمه ان اخذ الشفیع لها انما هو من
 باب استحقاق الغلة لامن باب الاخذ بالشفعة لان الشفعة انما تكون فی الموجود يوم الشراء
 (قوله فاز بها المشتري) ای لا تغا غلة (قوله ولا یحط عنه حصتها) ای بخلاف ما تقدم فانه
 یحط عنه حصتها وبه نذا ظهرك صحة قول الشارح ثم ذکر قسم قوله وحط حصتها (قوله ورجع
 المشتري الخ) ای وحيث اخذت رجوع الخ حيث ابرت وازهت وأما قبل ذلك فلا رجوع له بالمؤنة
 لانه ینشأ عن عمله شیء اه بن (قوله بالمؤنة) ای بأجرته فی خدمته للأصول والثمره من س- فی
 وتأیر وعلاج ولوزادت أجرة المؤنة على قيمة الثمرة (قوله من سقی وعلاج) ای حصله منه عند
 شرائها قبل بیسها والقول قوله فیما انفق ان لم یتبین كذبه (قوله لم تقسم أرضها المشتري الخ)
 ای ولبیس المراد بأرضها الموضع الذي حفرت فيه (قوله فالشفعة) ای ولو كانت بئر أو حدة
 لا فناء لها ولا أرض غیر التي تزرع بمائها (قوله له الشفعة) ای لقیاس ما قسم أرضها على التي
 لم تقسم أرضها (قوله مع القسم) ای قسم الأرض (قوله الواحدة) ای التي لا تعدد فيها (قوله
 والیه اشار بقوله الخ) ای الى هذا التأویل وهو تأویل یحتمل بالوفاق (قوله ایضا) ای
 كما تؤولت على مخالفة العتیبة (قوله فلا شفعة فيه) ای اذا كان عرض أو طعام بین اثنين باع
 احدهما حصته لاجنبي فان البیع یضی للاجنبي ولبیس للشریک ان يأخذ منه بالشفعة اذا لشفعة
 له (قوله مشترك) ای کل من الشکابة والذین (قوله فلا شفعة لشریکه فيه) ای فیما ذکر من
 الشکابة والذین ویحتمل ان المراد وکتابه باعها السید وین باعه صاحبه فلا شفعة فيه بمعنى ان
 المکاتب لا یكون احق بکتابه ولا للذین احق بدینه (قوله نعم قبل الخ) قائله عیج وحاصل مقاله
 ان العرض او الطعام اذا كان مشترکا واراد احد الشریکین ان یدیع حصته ووقفت فی السوق على
 ثمن نشر یکه احق بها لدفع ضرر المعركة لا لشفعة فان فرض انه باع لغير الشریک مضی البیع
 ما لم یحکم للشریک حاکم بالشفعة یرى ذلك فقول المصنف ان الشریک احق بمبايعه شریکه ای
 بما اراد شریکه یبعه (قوله لا لشفعة) ای لان الشفعة اخذ من ید المشتري وهذا اخذ من ید
 البائع (قوله وعلى سفل) ای لشفعة اصاحب علوی سفل اذا باعه صاحبه وقوله وعكسه
 ای لشفعة اصاحب سفل فی غلوا اذا باعه صاحبه لاجنبي (قوله لانهما جاران) الأولى لشبههما
 بالجارین لان التجار حقیقة من هو عن عینک او بشارک او امامک او خلفک وهذا فوقه وخصته
 فاطلاق الجار علیه عیاجز ولم یکف المصنف من هذه بقوله وجار لان شدّة التصاق العلوی بالسفل
 ربما یتوهم منه الشرکه بینهما وان فی ذلك الشفعة (قوله ولا زرع) مراده به ما یشمل البذر
 (قوله ولو بأرضه) ای هذا الذی ینبع مفردا بل ولو بیع مع أرضه ورد بلوعی من قال ان فيه الشفعة اذا
 بیع مع أرضه تبع الارضه (قوله ونحوها) ای کالتیلة (قوله اذ مراده الخ) علیه التمیله للقبول بما ذکر

(قوله ما عد الزرع الخ) أي أن مراده به كل ما يحترق أصله سواء اختلف أم لا كان مراده بالبقاة
كل ما يحترق ويبقى أصله لاختلاف غيره كالقطن والباكية والقرع والبطيخ والقناطير والبادنجان (قوله
أن البقل كذلك) فنه نظر لأن البقل وإن أخذ شيئاً فشيئاً إلا أنه يحصل من أصله ويختلف غيره بخلاف
المقاني فانها كالثمار تجتمع مع بقاء أصلها والقول كذلك فالحق القول الآخر بالثمار دون
البقول ظاهر لعدم الفارق في الأول وجوده في الثاني (قوله على أن الثمرة) أي على ما ثبتت
الشفعة في الثمرة (قوله كما قال) أي الإمام لقوله في كل مسألة من مسائل الاستقصاء أن هذا الشيء
استحسنه وما علم أحدنا قبله (قوله فلا نقاس الخ) فيه أنه إنما استحسن الشفعة في الثمار
والمقناة لكونها تجتمع مع بقاء أصلها وهذا المعنى موجود في القول المذكور فالحق بالثمار والمقناة
ظاهر ولا يحتاج لقياس لنص من الإمام والأما كان قياس أهل المذهب ما لم ينص عليه الإمام على
ما نص عليه غير صحيح فتأمل (قوله وهي ساحة الدار التي بين بيوتها) أي المساحة بالحوش سميت
الشفعة المذكورة عرصته تعرض الصبيان أي تفسحهم فيها (قوله والتبوع) أي للعريضة والمرهو
البيوت وقد يكون المرحبان فيكون متبوعه الجحان (قوله أو باعها وحدها) فيه نظر بل إذا باع
حصة منها وحدها وجبت الشفعة كما نقله المواق عن اللخمي قاله بن (قوله لأنها كانت تابعة
الخ) أشار بهذا إلى أن العلة في عدم الشفعة في المراد أقسم متبوعه كونه ليس مقصود لذاته بل لغيره
وهو متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه وأما تعليل بعضهم بأنه لا يملك لكونه وقفاً فيه نظر
لأن الوقف إنما هو المر العام وأما جمعة خاصة فهو لم لو لم قطاً (قوله وهي البيوت المنقصة أي
لصيرورة أهلها جيراناً) (قوله ولا شفعة في حيوان أي آدمي أو غيره مشترك بين اثنين مثلاً باع أحدهما
حصة منه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لأجل الاستثناء بعده (قوله لا في كحائط) أي
يقتفع به فيه لكثرة أوسق وأما الذي لا يتفع به فيه فلا شفعة فيه وقوله لا في كحائط قال إن غازی لم
أر من ذكر الشفعة في دابة الرعي والمصرة والمجبة فانظر ما فائدة الكاف في المصنف وأجاب اللقاني بأن
الكاف استقصائية أي أقصى ما يقال فيه بالشفعة من الحيوان الحيوان الحائط لا تعني لأن حيوان
الرعي والمصرة والمجبة لا شفعة فيه أو يقال إن الكاف مدخلة للحيوان المعد للعمل في الحائط وتقدير
كلامه ولا شفعة في حيوان إلا حيوان حائط أي لا في حيوان حائط وما مثله في حيوان الحائط
ما يعمل فيه بالفعل والمائل له هو المعد للعمل فيه وأما الذي لا يحتاج للعمل فيه فلا ينسب إليه وحيداً
فلا شفعة فيه ولا يكفي مجرد ظرفيته في الحائط (قوله نصيبه من الحائط) أي ومن الحيوان وكان
الأولى ذكر ذلك (قوله تبع الحائط) أي فإذا وقع الشراء في الحائط بما فيه ثم حصل فيما فيه هلاك من الله
ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة الزم الشفيع بجميع الثمن ولا يسقط لما هلك شيء عبق (قوله
فإن يبيع منفرداً) أي فإن باع حصة من الحيوان منفردة عن حصته من الحائط فلا شفعة فيه عند
أن رشد وهو الراجح وما نقله أبو محمد عن الموازية من الشفعة فهو ضعيف (قوله ولو لا في أرث) أي
ولا شفعة لشرائك ميت على وارث في أرث (قوله لدخوله في ملك مالكه) أي وهو الوارث (قوله
ولا في هبة) أي ولا شفعة لشرائك في هبة لشفيع بملكه شريكه لا شريكاً بالثواب (قوله والأفیه)
أي والأفیه الشفعة به أي بالثواب أي بمثلها أن كان مثلاً واقفتمه أن كان مقوماً وهذا كلام الشارح
يقتضي أن قول المصنف فيه بالبلاء الموحدة وفي بعض النسخ والأفیه بالمشاة التحبته أي والأفیه
الشفعة (قوله بعده) أي لكن لا يأخذ بالشفعة بالثواب إلا بعد لزومه لا قبله (قوله وذلك) أي
اللزوم في الثواب المعين بتعيينه الخ فحق كان الثواب معينا أخذ به الشفيع بمجرد تعيينه وإن لم يدفع

وان كان غير مقيّن فلا يأخذ به الشفيع الا اذا دفع او حكم به (قوله ولا في بيع خيار) اي
 ولا شفعة في شقعي بيع على الخيار لبائع او مشتر او لهما ولا جنبي لانه غير لازم (قوله اي لزومه)
 اي بعضي زمن الخيار او ببب من له الخيار قبل مضي زمن الخيار واختلاف هل الخيار المحكي وهو
 خيار النقصه كالشرطي اولا فاذا رد المشتري بعد اطلاعه على العيب فله الشفعة عند ان القاسم
 بناء على ان الرد بالعيب ابتداء يبيع ولا شفعة له عند اشبه بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع
 (قوله اي لمشتري المبيع بالخيار) اي المفهوم من المقام للمشتري الخيار كما هو المتبادر من كلامه
 لان الخيار لا يشتري (قوله ان باع المالك داره مثلاً نصفين الخ) يعلم من هذا ان موضوع المسئلة
 اتحاد بائع الخيار والبطل ومثله اذا لم يتحدا كالمو كانت دار بين شخصين فباع احدهما حصته لاجنبي
 بالخيار ثم باع الشريك الثاني حصته بتلا وامضى من له الخيار فله الشفعة فيما يبيع بتلا نعماء ايضا
 على ان يبيع الخيار منه فقد لان المشتري يتلجدد ملكه فيؤخذ منه (قوله فامضى بيع الخيار)
 مفهومه انه لو رد فلا يكون الحكم كذلك والحكم ان الشفعة لبائع الخيار فيما يبيع بتلا حدث كان
 بائع الخيار غير بائع البطل لان بيع الخيار منحل على المذهب والمبيع في زمن الخيار على ملك البائع
 فان كان بائع الخيار هو بائع البطل لم يكن له شفعة فيما باعته بتلا (قوله منعقد) اي فالمالك
 للمشتري زمن الخيار لان البيع غير لازم والامضاء يقرره وبصره لازما (قوله واما على انه منحل)
 اي فالمبيع على ملك البائع والامضاء ابتداء للمبيع لا تقر به (قوله ولا شفعة في بيع فسد)
 يعني اذا باع احد الشريكين حصته بيه فاساد او فاشفعة لشرهيكه فيها لان ذلك البيع مفدوخ
 شرعا فالنقص لم ينتقل عن ملك بائعه فلو اخذ الشفيع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد بعد اخذ
 الشفيع فصح بيع الشفعة والبيع الاول لان المعنى على الفساد فاسد (قوله الا ان يفوت) اي
 المبيع بيه فاساد عند المشتري فان فوات عنده كان للشفيع الاخذ بما لم يشتري وهو القيمة ان
 كان الفساد متفعا عليه والتمن ان كان الفساد مختلفا فيه والفوات ههنا بغير حواله الاسواق
 كتغير الذات بالهدم وكالبيع من غير علم الشفيع واما حواله الاسواق فلا تنفي الارباع وقوله الا ان
 يفوت المتفق على فساد ما وكذا المختلف في فساد ببيع صحيح وحاصله ان محل كون
 الشفيع يأخذ من المشتري بقيمة الشقص اذا كان مختلفا على فساد البيع وفوات عنده ويؤخذ منه
 بالتمن اذا كان مختلفا في فساد ما اذا كان الفوات بغير بيع صحيح فان حصل من المشتري شراء فاسدا
 ببيع صحيح فانه للشفيع ان يأخذ من المشتري الثاني بما دفعه من الثمن سواء كان البيع الاول متفعا
 على فساد او مختلفا فيه وسواء وجد عند المشتري الاول مفوت قبل ذلك البيع الصحيح ام لا فلا
 يلتفت للفوات قبله (قوله فالشفيع بالخيار بين اخذه بالثمن الصحيح والقيمة في الفاسد) هذا
 في المتفق على فساد واما اذا قام الشفيع بعد ان دفع المشتري الاول الثمن في المختلف فيه خبر بين
 ان يأخذ بالثمن الاول والثاني اه عدوى (قوله وتنازع) عطف على عرض وهو على حذف
 مضاف اي لشفعة في عرض ولا في عقار ذي تنازع في سبق ملكه كالمو كان يملك دارا فباع نصفه الزيد
 ونصفه عمرو وتنازعا فادعى كل منهما سبق ملكه على الملك الآخر يردان يأخذ منه بالشفعة فلا
 شفعة لاحدهما على الآخر ان حلف كل منهما على طبق دعواه وانكلا (قوله وكذا ان طلبها) اي
 ان طلب الشفيع القسمة ولم تحصل بالفعل (قوله على الارج) هذا قول ابي القاسم المجزئري ومن
 وافقه من المؤقتين ومقابله انه لا يسقطها الا مقامه للشفيع للمشتري بالفعل وهو ما في النوادر وهو
 المعتمد كما في ح اه عدوى (قوله فسقط شفعتها) اي ولو كان شراؤه منه جهلا بحكم الشفعة

فلا يملك بالجهل كافي ح عن ابن كور و كافي نت عن الذخيرة ان قلت ان الشفيع المشتري
للشفيع قد ملكه بالشراء كما ملكه بالشفعة فاعني سقوطها قلت تظهر الفائدة سقوط الشفعة فيما
اذا اختلف الثمن الذي اخذه المشتري والذي اخذه الشفيع قدرا كالمكان البائع يبيع الشفيع
بما ثم اشتراه الشفيع من المشتري بما ثمه وخمس فليس له ان يرجع على بائعه ويأخذ منه بالشفعة
بالمائة التي هي من الشفعة وتظهر ايضا فيما اذا اشترى الشفيع من المشتري بغير جنس الثمن الاول
فليس له ان يرجع عليه ويغرم له من جنس الثمن الاول (قوله او سلووم الشفيع المشتري) أي
في الشفيع الذي يأخذ بالشفعة ما لم يرد بالمساومة الشراء بأقل من ثمن الشفعة والا فلا تسقط
الشفعة بالمساومة ويحلف كافي التوضيح انظر بن (قوله بأن جعل نفسه مسا قالح) أي فتسقط
الشفعة لذلك لجعل المذكور على رضاه بترك الاخذ بالشفعة وأما دفع الشفيع حصته مسا قاة
للمشتري فلا تسقط الشفعة لعدم دلالة على الرضى بالترك (قوله او استأجر) أي وكذا اذا دعى
الشفيع المشتري لاستئجارها منه ولم يحصل استئجار بالفعل (قوله او باع الشفيع حصته) أي التي
يشفع بها فتسقط شفعة الشفيع ويصير للمشتري الاول الشفعة على المشتري الثاني ثم ان ظاهر المصنف
سقوطها ببيع حصته ولو فاسد او قدر المبيع على الشفيع وليس كذلك بل الظاهر ان له الشفعة اذا
ردت عليه حصته في بيع فاسد كماله ذلك اذا باع حصته بالخيار ورد من له الخيار المبيع انظر بن ثم
المراد بقوله او باع حصته أي كلها فان باع بعضها لم تسقط شفعة واختلاف هل له شفعة بقدر ما بقي
وهو كالصريح في المدونة اوله الكامل واختاره اللخمي وغيره والمعتمد الاول فقوله الا في وهي على
الانصاف أي يوم قيام الشفيع لا يوم شراء الاجنبي ومحل هذا الخلاف اذا تعدد الشركاء كالثلاثة
شركاء في دار لكل واحد ثلثها باع احدهم نصيبه ثم باع الثاني النصف من نصيبه فيخلف هل
يشفع هذا الثاني فيما باعه الاول بقدر ما باع وما بقي له او بقدر ما بقي له فقط واما لو لم يكن معه شريك
آخر فانه يشفع الجميع ولا يظهر فيه وجه للخلاف وظاهر كلام المصنف سقوط الشفعة ببيع حصته
ولو غير عالم ببيع شريكه وهو ظاهر المدونة وذكر في البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انما
تسقط اذا باع عالم ببيع شريكه فان باع غير عالم ببيع فلا تسقط شفعة قال وهو ظاهر الاقوال (قوله
مع علمه بهدم او بناء) أي ولو كان كل منهما يسيرا (قوله او سكنت) أي عن القيام بالشفعة
(قوله ولو لا صلاح) أي ولو كان كل من الاولين لا صلاح فليست كسألة الحيازة فانه لا يفت
العقار على ما ملكه اذا سكنت مدتها الا الهدم والبناء لغير اصلاح (قوله أي كتب شهادته) أي
بأن البائع باع للمشتري من غير تصريح باسقاط شفيعه (قوله لم يعول على مجرد الحضور) بل يقول
اذا حضر العقد ولم يكتب شهادته فلا تسقط شفيعته بمضي شهرين بل بمضي سنة اذا كان حاضرا في البلد
فما كان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور وانما عول على كتابة الشهادة واحتج للتأويل في كلام
المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد (قوله والابان لم يكتب شهادته) سواء حضر مجلس العقد
ام لا (قوله بمحضوره) أي في البلد سا كاع القيام بشفيعته وقوله سنة أي ولا يشترط الزيادة
عليها هي مضت السنة وهو حاضرا في البلد ساكت بلا مانع فلا شفعة له (قوله كشر) ادخلت
الكاف الشهرين والثلاثة على ما قاله ابن الهندي والحاصل ان المدونة صرحت بأن الشفعة
انما تسقط بمضي السنة وما قار بها فاختلاف فيما قار بها على اقوال فقيل شهر وقيل شهران وقيل
ثلاثة واعلم ان ما ذكر من سقوط الشفعة بمضي المدين المذكورين اعني الشهرين والسنة او بمضي
السنة وما قار بها مطلقا محله اذا كان بالسكوت من بالغ عاقل رشيد او ولي سفيه او صغير حاضر

في البلد عالم بالبيع لم يمنعه من القيام مانع وأما لو كان من صبي أو سفيه مهمل كان له إذا رشد لاخذ
بالشفعة حيث كان غنيا وقت القيام وهل يشترط كونه غنيا وقت البيع أيضا ولا يشترط فيه
خلاف ومثله الغائب فله ان يأخذ بها إذا قدم ولو طالت غيبته بل يعتبر له سنة وما قاربها بعد قدومه
وعلى الاشتراط فهل يشترط ملاؤه وقت البيع فقط أو داخل السنة قولان فان كان حاضرا غير عالم
بيدع الزريك أو حاضرا عالما به لكن ترك القيام لمانع لم تسقط شفيعته وتسايف له المدة وهي
السنة وما قاربها مطلقا على المعتمد أو الشهران والسنة على ما قاله المصنف من وقت علمه أو من وقته
زوال المانع له من القيام (قوله كان علم فغاب) أي فكما يحاضر في البلد تسقط شفيعته بمضي
شهرين أن يكتب شهادته ولا فسنة على ما تقدم للمصنف من التفصيل والمعتمد أنه حيث كان
كالحاضر فلا تسقط شفيعته إلا بمضي السنة وما قاربها كتب شهادته أم لا (قوله فانه يبقى على شفيعته
ولو طال الزمان فاذا قدم بعد الطول حالف انه باق على شفيعته وأخذ بها كما قال المصنف (قوله
ان شهدت الخ) أي وانما يقبل قوله انه عيق قهر اعنه ان شهدت الخ (قوله وحالف) أي مع
البينة الشاهدة بمحصول عذر له عاقه عن الحضور أو القرينة الدالة على ذلك هذا وما ذكره الشارح
من رجوع قوله وحلف ان بعد لقوله إلا ان يظن الاوبة فعيق لم يرتضه ح لانه يصير قوله ان بعد
لامعنى لانه اذا غاب بعد البيع فظن الاوبة قبل فعيق ثم قدم بعد هافانه يخلف مطلقا كان
قدومه بعدها بقرب أو بعد والذي ارتضاه رجوعه لمفهوم قوله والاسنة أي وان لم يسكت سنة بل
قبل السنة ولكن بعد ما بين العقد وقيامه لم تسقط شفيعته لكن لا يمكن منها حتى يخلف وحذا بعد
في ذلك اربعة اشهر ونحوها عند ابن رشد وكذا ان كتب شهادته وقام بعد العشرة الايام ونحوها
فقال ابن رشد ايضا لا يمكن منها حتى يخلف ويؤخذ منه انه اذا غاب بعد البيع وظن الاوبة قبل
المدة ثم عيق وقدم بعدها بقرب أو بعد انه يخلف بالاولى انظر بن (قوله مطلقا) أي كتب
شهادته في الوثيقة أم لا (قوله وعليه فلا يخلف الخ) أي لانه كالحاضر كما قال المصنف وقد علمت
ان المحاضر لا تسقط شفيعته إلا بمضي سنة وما زاد عليها على المعتمد فكذلك من علم بالبيع فغاب فلا
تسقط شفيعته إلا بمضي سنة وما زاد عليها إلا ان يظن الاوبة فعيق واني بعد السنة وشهرين بأيام
كثيرة فانه يخلف انه باق على شفيعته (قوله فلا يخلف المسافر) أي الذي علم بالبيع فغاب وأما
الغائب وقت البيع فتسقط علمته وقوله الا اذا زادت أي غيبته وقوله زيادة سنة أي بجمعة
وقوله فان قدم بعدها أي بعد السنة (قوله بأيام قليلة) أي كاليومين كما في عبق (قوله ان
انكرا الخ) أي ان انكر بعد قدومه علمه بالبيع قبل سفره لان الاصل عدم العلم وحينئذ فله الاخذ
بالشفعة وله سنة وما قاربها بعد العلم وقوله ان انكرا الخ مفهوما انه لو علم بالبيع وادعى جهل الاخذ
بالشفعة فلا يعذر وتسقط بمضي السنة وما قاربها (قوله لان غاب الشفيع) أي عن محل الشقص
(قوله ولو غاب سنين كثيرة) أي ولو علم بالبيع في غيبته وظاهره قرب محل الغيبة أو بعدوه
ظاهر قول ابن القاسم (قوله أو يحصل امر مما تقدم) أي المشار له بقوله وسقطت ان قاسم الخ
(قوله أو اسقط الكذب في الثمن) مثل الاسقاط سكوته من غير اخذ وتسليمه للشترى لما ذكر من
الكذب (قوله أو اجنبي) أي له بها عاقلته أي كالسمسار ركدا اجنبي لا علقه له بهما (قوله
أو اسقط الكذب في المفترى) هذا ظاهره فيما اذا اخبر بأن شريكه باع بعض حصته فأجاز الشراء
واسقط شفيعته فبين انه باع الكل وأما لو اخبر أن شريكه باع الكل فأجاز الشراء واسقط شفيعته ثم
علم أن شريكه باع نصف حصته فقط فأراد الاخذ وقال انما سلمت لعدم قدرتي على اخذ الجميع

فظاهر المصنف ان له الاخذ ولا تقطع شفيعته لكن الذي نقله صاحب الاستغناء عن اشبه
 سقوط الشفعة في هذا وأنه ليس لشريك الاخذ في تلك الموزة لان اسلام الجميع ليس كاسلام
 النصف ونقله ايضا في تكميل التقيد اه بن (قوله اوفي الشخص) اى او اسقط الكذب
 في الشخص المشتري بأن قبل له ان شريك باع حصته لزيد صاحبك فاسقط شفيعته فتبين
 انه باعها له وهو عدوه (قوله او انفراد) اى او اسقط الكذب في انفراده كما لو قبل له ان شريك
 باع حصته لفلان وحده فاسقط شفيعته فتبين انه باعها لجماعة فلان وغيره (قوله او اسقاط وصي
 اواب بلا نظر) نحوه في الوثائق المجموعة وظاهر المدونة ان الشفعة تسقط اذا اسقطها الاب والوصي
 ولو كان الاسقاط بلا نظر قال ابو الحسن وبه قال ابو عمران وسبب الخلاف هل الشفعة اسقطاق
 او بمنزلة الشراء فعلى الاول فلما لا اخذ بعد اسقاطها وعلى الثاني لا اخذها ما لا يلزم الوصي الاحتفاظ
 مال المحجور لا تميمه انظر اه بن (قوله وثبت ان فعل من ذكر) اى وثبت ان اسقاط الاب
 والوصي لم يكن لنظر (قوله فله) اى ان ذكر من الاب والوصي المحاصل منهما ما لا يسقط لغير نظر ان
 يأخذ بعد اسقاطها بالشفعة لمحجوره (قوله فلا يحمل عليه) اى على النظر وقوله عنده اى عند
 المجمل لكثرة اشتغاله لا لظن فيه (قوله او وصي) اى او مقدم قاض (قوله ولا بدخ) فيه
 انه قدر انهما محجوران على النظر عند جهل الحال واذا كان كذلك فلا يحتاج لرفعهما واجب
 بأن قواههم انهما محجوران على النظر محله ما لم يحصل اتهام كما هنا والا فلا يحملان على النظر فله شفعنا
 (قوله لا احتمال اخذه برخص) اى لا احتمال يبيعه محصة المحجور برخص لاجل ان يأخذها لنفسه
 برخص فان ظهر ذلك للعالم كم رد البيع من اصله (قوله وانكر) عطف على ان قاسم اى
 وانكر اى المدعى عليه انه مشترك قسمته مشترك مجاز لان الفرض انه منكر للشراء يعنى انه اذا
 كان عقار بين اثنين فادعى احدهما انه باع حصته لزيد الاجنبى وادعى ذلك الاجنبى انه لم
 يشتر فانه لا شفعة لشريك اذا حلف الاجنبى انه لم يشتر لان الاخذ بالشفعة لا يكون الا بعد ثبوت
 الملك للمشتري والحال انه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من اقرار البائع بالبيع ثبوت
 الشراء لانكار المشتري له والقول المنكر للعقد اجما طبعه لان الاصل عدمه فان نكل المشتري
 عن اليقين والفرض ان البائع مقر بالبيع حلف البائع وثبت البيع والشفعة فان نكل البائع
 ايضا فانه ما يتفاسخان (قوله وهى على الانصاف) لافرق بين كون الشقص المشفوع
 فيه يقبل القسمة ولا يقبلها كما هو ظاهر المصنف وهو المذهب لانه ظاهر المدونة والموطأ ومقابل
 المذهب ما قاله الخمى انها على الانصاف فيما يقبل القسمة وعلى الرؤس فيما لا يقبلها وهو
 ضعيف هذا والمعتبر في الانصاف يوم قيام الشفيع كما هو صريح المدونة لا يوم شراء الاجنبى كما
 قاله الخمى وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا باع واحد من مستحقى الشفعة بعض نصيبه بعد وقوع
 الشراء وقبل قيام الشفيع كما اذا كانت دار بين ثلاثة اثلاثا فباع احدهم حصته بقيامها ثم بيع
 بيه وقبل قيام الشفيع باع ثانيهم نصف حصته فهل يشترك الثانى والثالث في اخذ الثلث
 المبيع اولا بالشفعة نظر النصيب كل يوم وقع التبائع في الثلث المبيع اولا وهو ما قاله الخمى وان
 من باع نصف نصيبه له الثلث بالشفعة ومن لم يبيع له الثلثان نظر النصيب كل يوم القيام وهو
 المعتمد (قوله لاعلى الرؤس) اى لان فيه غنينا على ذى النصيب الكثير بمساواة ذى النصيب
 اليسير له (قوله لصاحب النصف ثلاثة) اى ولصاحب السدس سهم واحد (قوله لصاحب
 الثلث اثنان) اى ولصاحب السدس واحد وحينئذ فيصير بيد صاحب الثلث من العقار ثلثاه

أربعة أسداس وأصاحب السدس ثلث المقارسدسان (قوله وفي نسخة للشفيع) أي ومعهما
واحد (قوله وقولك للثمن بك حصته) أي بما يخصهما من الثمن الذي اشتري به (قوله لصاحب
البدن الخ) أي فإن باع صاحب النصف لصاحب الثلث أخذ منه صاحب السدس سهمًا وترك له
سهمين بما يخصهما من الثمن الذي اشتري به وإن باع صاحب السدس حصته لصاحب النصف أخذ
منه صاحب الثلث سهمين وترك له ثلاثة أسهم بما يخصهما من الثمن الذي اشتري به وإن باع صاحب
الثلث الباقي له صاحب النصف سهمين وأخذ منه ثلاثة (قوله وقولك له سهمًا) أي بما يخصه من
الثمن الذي اشتري به (قوله ومولب الشفيع) أي عند الحماكم وقوله بالأخذ أي أو بالاسقاط فإن
أجاب بواحد منهما فظاهر والاسقاط الحماكم شفيعته (قوله لأنه اسقاط لشيء قبل وجوبه) أي قبل
ثبوته وتحقيقه (قوله وله نقص وقف أحدته المشتري أي في الشئ وإذا نقصه ورد الثمن للمشتري
فعل المشتري به ما شاء وأما الانقضاء فقد تردد فيها عبق هل يجري فيها التفصيل بين علم المشتري
بالشفيع وعدمه فإن علم به جعلت في وقف آخر والأفلاو في أنه يفعل بها ما شاء كالمن وإن علم
بالشفيع لأنه لما علم به دخل على أن الوقف لا يستمر لقيامه فيه ليكنه المشتري بعد قيام الشفيع وهذا الثاني
هو ما جزم به بن فاطمه (قوله شفيعه) أي شفيع الشئ (قوله أي أن له شفيعًا) أي وإن لم يعلم
عنه (قوله فإن لم يعلم الخ) أن قلت كيف تصور أن يشتري شفيعًا ولا يعلم أن له شفيعًا قلت يتصور
ذلك فيما إذا اعتقد أن بائعه - صل بينه وبين شريكه قسيمة وأنه باع ما حصل له بها واعتقد أن بائعه
ملك النصف الآخر وكذا يتصور في مسألة المصنف الاتية في قوله لأن وهب دارًا فسحق نصفها
(قوله المأخوذ بالشفعة) أي الذي يدفعه المستحق (قوله ولا التصديق عليه) أي لأن المشتري
الواهب لم يعلم أن له شفيعًا وهذه المسئلة محترز العلم في المسئلة السابقة كما هو عادة المصنف من عطف
محترزات القيود عليها ويكون صريح بفهوم الشرط لحذفه تصويره (قوله بلاشكل) أي لأنه
إذا لم يكن للوهب ثمن النصف الذي هو ملك الواهب فأولى أن لا يكون له ثمن النصف الذي تبين أنه
ليس ملك الواهب (قوله بأحد أمور ثلاثة) أي فعلى هذا إذا باع الشفيع الشئ قبل أن
يأخذ بواحد من هذه الأمور الثلاثة كان بيعه باطلا (قوله للمشتري) أي وإن لم يرض المشتري به
(قوله أو شاهدًا بالأخذ) أي بالشفعة وأما الشهاد بأنه باق على شفيعته فلا يملكه بذلك سواء شهد
بذلك خفية أو جهرًا فلما شهدنا بعاق على شفيعته ثم سكت حتى جاء وزال المد المسقط حتى الحاضر ثم
قام بطالبها فلا ينفعه ذلك وتسقط شفيعته كما لا في عمران العبدوسي (قوله ولو في غيبة المشتري) أي
عند ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام حيث قيل يكون الشهاد بخضرة المشتري ولا يعرف ذلك لغيره
ولم لهذا الخلاف يخرج على الخلاف في أن الشفعة شراء واستحقاق فكلام ابن عرفة على الثاني
وكلام ابن حبيب السلام على الأول (قوله فلا يعمل لذلك) بل إن لم يأخذ بالشفعة أو سقطها حالاً حكم
الحماكم بأسقاطها وحاصلها أن المشتري إذا رفع الأمر للحماكم وأحضر الشفيع وقال له أمان تأخذ هذا
الشئ الذي اشتريته أو تسقط شفيعتك فقال أمهلوني حتى أتروا في الأخذ وعدمه فإنه لا يعمل
ويستعمل بالأخذ حالاً أو الاسقاط حالاً فإن لم يأخذ حالاً أو يترك حالاً حكم الحماكم بأسقاط شفيعته
(قوله أو قصد النظر الخ) أي أن المشتري إذا طلب الشفيع بالأخذ أو الترتك فقال أمهلوني حتى
أنظر الشفيع المبيع فإنه لا يعمل بل يستعمل فاما أن يأخذ حالاً أو يسقط شفيعته حالاً فإن لم يأخذ
بالشفعة حالاً ولم يسقطها حالاً حكم الحماكم بأسقاط شفيعته (قوله إلا كساعة) أي فإنه يعمل حتى ينظر
إليه بعد مدة المسافة (قوله الساعة الفاعلية) أي وهي خمسة عشر درجة لا الزمانية التي تختلف

باختلاف الزمان من مساواة الغلبة تارة أو نقص أو زيادة عنها تارة أخرى (قوله لا أكثر) أي
 لأن كان بين محل الشفيع ومحل الشقص أكثر من ساعة (قوله لأنه مخالف لليقول) أي لأن
 النقل أن مدة النظر والاحاطة بمعرفة بعد مدة المسافة وهي الساعة ومدة النظر بقدر حال المنظور
 فيه فلا تحذف ساعة (قوله بقدر ذلك) أي بقدر مدة المسافة وهذه النظر لانه يعمل ساعة ومدة
 النظر (قوله والاستثناء راجع لقوله أو نظراً فقط) أي كما قال ح واليسأل وقوله لا لسأله أي
 أيضاً كما قال ابن غازي إذ لا مهال في المسئلة الأولى أصلاً (قوله وهذا كله) أي استحجاله إذا طلب
 ازئياً أو طلب النظر إليه (قوله ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة) أي ولا يفعه رجوعه وهذا الذي لزم
 الأخذ داخل تحت قوله سابقاً أو شراً أو صريح به هنا لبيان شرطه وهو قوله وعرف الثمن لأن الواو
 في قوله وعرف الثمن واو الحال وهي قيد في العامل وبالجملة فما تقدم محمول وما هنا مفصل
 والحاصل أن الشفيع إذا قال بعد شراء المشتري أشهدوا أنني أخذت بالشفعة فإنه يلزمه ذلك الأخذ
 ولا ينفعه رجوعه أن كان يعرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من الشريك (قوله فلا أخذ
 صحیح أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقا وقوله وقيل بل فاسد أي بناء على أن الأخذ بالشفعة
 شراء (قوله لأن الأخذ بالشفعة ابتداء) أي قبل معرفته الثمن وقوله فبرداي فيجبر الشفيع على رده
 للمشتري ولا يلزمه ذلك الأخذ (قوله وإذا لزم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف
 فنيبيع الخ واقعة في جواب شرط مقدروا وأشار بقوله أي يبيع المحاكم إلى أن الماضي بمعنى المضارع لأن
 جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلاً (قوله ولو الشقص المشفوع فيه) أي فإن أراد المشتري أخذ
 الشقص حيث لزم يبعه للثمن فله ذلك ويقدم على غيره (قوله للاستقصاء في الأمان) فيه أن التأجيل
 ليس للاستقصاء في الثمن بل لاحتضار الثمن فالأولى أن يقول لكن بعد التأجيل ينظر المحاكم لاحتضار
 الثمن (قوله ما هو الأولى) أي سواء كان الشقص أو غيره (قوله ولزم المشتري ذلك) أي شراء
 الشفيع هذا ظاهره والأولى أن يقول ولزم المشتري تسليم الحصص للشفيع أن سلم للشفيع الأخذ
 (قوله أخذت) أي الشقص بالشفعة وقوله وأنا سلمت أي الشقص لك بالشفعة وحاصل ما في المتسام
 أن المسائل ثلاث أحدها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرفت الثمن وسلم المشتري له الأخذ فيلزم
 المشتري أن سلم الشقص للشفيع ولا رجوع لواحد منهما ثم إن أتى الشفيع بالثمن فلا كلام وإن لم
 يأت به فإن المحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن الشافية إن يقول الشفيع أخذت مع معرفته
 للثمن ويسكت المشتري فإن أتى الشفيع بالثمن أجبر المشتري على أخذه وإن لم يأت بالثمن الشفيع بالثمن
 فإن المحاكم يؤجله باجتهاده فإن مضى الأجل ولم يأت به فله أن يبقى على طلب الثمن فيباع له من مال
 الشفيع بقدره وله أن يبطل الأخذ بالشفيع ويبيع الشقص لنفسه الثالثة أن يقول الشفيع
 أخذت ويأتي المشتري ذلك فأرجل الشفيع الثمن أجبر على أخذه وإن لم يجمله بطل المحاكم
 شفيعه من غير تأجيل في هذه حيث أراد المشتري ذلك وله أن يرضى باتباعه بالثمن فيباع له ولو
 الشقص (قوله فإن سكوت فله نقضه) أي أن لم يأت الشفيع بالثمن بعد التأجيل باجتهاد
 المحاكم وله البقاء على الأخذ الثمن فيباع من ماله ولو الشقص لتوفية الثمن فقوله فنيبيع للثمن يتفرع
 أيضاً على سكوت المشتري كما فرعه على تسليمه وتقديمه على هذا هوهم أنها ليست كذلك مع أنها
 كذلك (قوله فإن أبطله) أي فإن أراد المشتري إبطال الأخذ بالشفعة بأن قال بعد قول
 الشفيع أخذت بالشفعة لا سلم لك فيه (قوله فإن عجل) أي الشفيع للمشتري الثمن (قوله مع
 التأجيل بالاجتهاد) هذا انما يظهر عند سكوت المشتري لا عند تأجيله لما علمت أنه لا تأجيل في تلك

الحالة تأمل (قوله فائدة الكوت) اى فالفائدة المترتبة على الكوت وعلى المنع ابتداء اى
وعلى منع المشتري لثمة فبيع في ابتداء اخذه بالشفعة وقوله ان اى للمشتري النقص اى نقص
الاخذ بالشفعة بخلاف ما اذا سلم له ابتداء فانه ليس له نقص شفعة (قوله وان قال الخ) حاصله انه
اذا قال الشفيع انا اخذ بالشفعة بصيغة اسم الفاعل والمضارع فان سلم له المشتري ذلك الاخذ فالحكم
انه ان عجل ذلك الشفيع الثمن فلا كلام في اخذه وان لم يجعله اجل ثلاثا لحضار الشفيع فان اتى به
فيما او بعدها فالامر ظاهر والاسقط شفعة وهذاهو المراد بقوله المانع وان قال الخ اى وان
قال انا اخذ والحال ان المشتري سلم له الاخذ اجل ثلاثا اى ان لم يجعل الثمن وامان سكت المشتري
اوبى فان عجل الشفيع الثمن اخذه المشتري جبروا لا بطلت شفعة خلا فمما ورد في الشقص
للمشتري (قوله وان اتحدت الصفقة الخ) من لوازم اتحادها اتحاد الثمن والالم تكن الصفقة واحدة
(قوله واتحدت المشتري) اى وكذلك الشفيع (قوله اى اذا امتنع المشتري من ذلك) اى من
التبعض وانما لم يجب الشفيع للتبعض اذا طلبه وامتنع المشتري منه لان المشتري قد يكون غرضه
في الجميع ومنه ما يأخذ الشفيع (قوله غير معتبر) اى بل لو كانت الحصة واحدة واراد الشفيع
اخذ بعضها بالشفعة لم يجبر المشتري على التبعض وكذلك اذا تعدت الحصة وكان بائنها واحد
كما لو كانت دار وحفوت وبستان شركة بين اثنين وباع احدهما حصته في الثلاثة لاجنبي فليس
للمشتري ان يأخذ البعض بالشفعة دون البعض الا اذا رضى المشتري (قوله كتعددا لمشتري) اى
كعدم التبعض في حال تعدد المشتري (قوله اى اذا وقع الشراء لمجاعة كما لو باع احد الشريكين
نصف الدار مثلا لثلاثة كل واحد باع له سدسا وكان البيع لثلاثة صفقة واحدة بمائة (قوله
ومقابل الاصح) اعموه والقول بالتبعض لاشبه وسعنوان (قوله صحيح) اى فقد اختاره
للحنفي والتونسي وقال ابن شاس انه الاصح لان المأخوذ من يده لم تبعض عليه صفقة وقوله ايضا اى
كم صحيح الاول فانه مذهب ابن القاسم في المدونة ولقوة ذلك المقابل اعتنى المصنف بالرد عليه وأشار
لاصل صحة ذلك المقابل بأفعلى التفضيل فاندفع اعتراض ابن غازى حيث قال انه يستغنى عن قوله
على الاصح باقتصاره على مذهب المدونة (قوله وكان اسقط بعضهم حقه من الاخذ) اى قبل ان
يأخذ الباقيون بشفتهم كما لو كانت الدار مشتركة بين ثلاثة اثلاثا فباع واحد حصته لاجنبي واسقط
الثاني حقه من الاخذ بالشفعة قبل ان يأخذ الثالث فيقال للثالث امان تأخذ الثالث المبيع بقامه
او تركه للمشتري بقامه وليس له ان يأخذ نصفه فقط الا اذا رضى المشتري فقوله امان تأخذ الجميع
اى جميع البقية (قوله او غاب البعض) اى بعض الشفعة قبل اخذه اى انه اذا كان بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا واراد الحاضران يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وانما له ان
يأخذ جميع الشقص او يترك جميعه للمشتري فان قلت ماذا كره المصنف هنا من ان لقوله سابقا وهي
على الانباء لان مقتضاها انه اذا اسقط احد الشفعة شفعة قبل اخذه الباقي كان لغيره ان يأخذ
حصته فقط بالشفعة وكذلك اذا غاب بعضهم فلم يحضر ان يأخذ قدر حصته فقط قلت لا منافاة
لأنها بأخرة الامر على انصابتهم وامان ما من مخصوص بما اذا حضر جميع الشركاء ولم يحصل اسقاط
من احدهم بدليل ما هنا (قوله لم يجبر المشتري على ذلك) اى بل له ان يقول لمن اراد الاخذ بالشفعة
امان تأخذ الجميع او يترك الجميع (قوله والصغير كالغائب) فاذا كانت الدار لثلاثة اثلاثا احدهم
صغير وباع احد الكبيرين حصته واراد الكبير من الشفيعين ان يأخذ من المشتري بالشفعة حصته
في الشقص فقط فلا يجبر المشتري على ذلك بل له ان يقول للشفيع امان تأخذ الجميع او يترك الجميع

واذا اخذ الجميع كان للصغير اذا بلغ اخذ حصته من ملك الشفيع مثل مالو كان احد الشفيعين
 غائبا واخذ الخاضر جميع الشقص وقدم شريكه الغائب (قوله) او اراده بك اذا اشترى شقصا
 شغفاؤه غيب الا واحدا منهم فانه حاضر فاراد ان يأخذ جميع الشقص فنعته المشتري وقيل له لا تأخذ
 الا بقدر حصتك فالقول قول ذلك الشفيع المحاضر في اخذ جميع الشقص الى ان يقدم اصحابه
 (قوله) اي قدم من سفره اي وليس المراد ولن كان حاضر الاله يأخذ الجميع كما مر وقوله حصته
 اي في الشقص المأخوذ (قوله) وهكذا فاذا كانت دار لاربعة لواحد نصفها اثني عشر قيراطا ولا خير
 ربعها ستة قيراطا ولا خير منها ثلاثة ولا خير منها اربعة فباع صاحب النصف لاجنبي مع
 حضور صاحب الثمن فأخذ صاحب الثمن ذلك النصف بالشفعة ثم قدم صاحب الزين فان
 المأخوذ يقسم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الربع ثمانية ولصاحب الثمن
 اربعة فاذا قدم الشريك الثالث وهو صاحب الثمن الثاني اخذ من صاحب الثمانية اثنين ومن
 صاحب الاربعة واحد (قوله) وهل العهدة المراد بها ضمان الثمن اي وهل ضمان
 ثمن هذا القادم اذا استحق هذا المبيع او ظهر به عيب يكون على الشفيع الاول او على
 المشتري الخ وفي الكلام حذف اي وهل كتابة ضمان ثمن هذا القادم اذا استحق المبيع عليه
 والمراد بكتابة ضمان الثمن على الشفيع او على المشتري انه يكتب اشترى فلان من فلان ومن لوازم
 ذلك ضمانه الثمن عند ظهور عيب المبيع واستحقاقه لانه يكتب الضمان من فلان (قوله)
 او على المشتري فقط) الاولى حذف قوله بتعيين وقوله فقط لان عليه يكون قول ابن القاسم نصا
 في مخالفة اشهب فلا يتأتى التأويل بالوافق (قوله) تأويلان اي في كونهما متوافقين كما قال ابن
 رشد الصواب ان قول اشهب بالتحخير تفسير لقول ابن القاسم فقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة
 على المشتري اي ان شاء او متخالفين كما قال عبد الحق وقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على
 المشتري يعني فقط (قوله) كغيره ذكر هذا وان كان معلوما لان من المعلوم ان العهدة على البائع
 والبائع للشفيع هو المشتري لاجل ان يرتب عليه قوله ولواقه البائع (قوله) ولواقه البائع اي
 ولواقه البائع المشتري من الشقص الذي فيه الشفعة وهذا مذهب المدونة وشار بلورد قول مالك
 ايضا ان الشفيع يخبر في مسألة الاقالة في كتب العهدة على البائع او على المشتري (قوله) وعهدة
 الشفيع على المشتري اي يكتبها على المشتري (قوله) بناء على ان الاقالة ابتداء يبيع اي لا على انها
 نقض للبيع واللا يمكن للشريك شفعة اصلا اذ كما لم يحصل بيع (قوله) والا اي والا يلاحظ فيها
 ذلك الاتهام (قوله) لكان للشفيع الخيار اي لما أتى من لن الشقص اذا تعدد بيعه فان الشفيع
 يخبر في اخذه بمن اي يبيع ويكتب العهدة على من اخذ بثمنه وشارح السارح بقوله بناء الخ يدفع
 ما يقال ان اخذ الشفيع للشقص بالشفعة بعد الاقالة فيه وكتابة العهدة على المشتري لا ينبغي على ان
 الاقالة ابتداء يبيع والا لكان للشفيع الاختيار اي البيعتين سواء يكتب عهدة على من اخذ بالثمن
 الذي باع به ولا على ان الاقالة نقض للبيع والا لم يكن للشفيع شفعة اذ كما لم يحصل بيع وحاصل
 ما اجاب به الشارح اختيار الشق الاول وانما يجوز في الاختيار اي البيعتين ويكتب العهدة على من
 اخذ بثمنه لانها مبالاة لاقالة على ابطال حق الشفيع وقال شيخنا الاحسن ان يقال ان الاقالة هنا
 كالعدم كاهو مفاد حكم مالك عليها بالطلان والمعدوم شرعا كالمعدوم حيا (قوله) الا ان يسلم الخ
 اي ان يحتل كون الشفيع يكتب العهدة على المشتري اذا حصلت الاقالة من البائع له مالم
 يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فان ترك له الشفعة ثم حصلت الاقالة

فانما له الاخذ من البائع ويكتب العهدة عليه لاعلى المشتري (قوله فله الشفعة والعهدة على
 البائع) اى ولو لم يرض من اسقاط شفعته عن المشتري اسقاطها عن البائع لانه لما سقط الاخذ من
 المشتري صار شريكا فاذاباع البائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد ملكه (قوله وهذا كله)
 اى ما تقدم من ان الشفيع يكتب العهدة على المشتري ولو اقال البائع المشتري من الشفيع حيث
 لم يحصل من الشفيع ترك للشفعة قبل الاقالة محله اذا وقعت الاقالة بالتمس الاول (قوله فانه
 ياخذ باى البيعتين شاء) اى اتفقا لان الاقالة بزيادة او نقص بيع قطعا (قوله ما هو كالتخصيص
 الخ) اى فكانه قال وهى مفوضة على الانصبا اذ لم يكن للبائع مشارك في السهم والاقدم
 مشارك في السهم على غيره من بقية الشركاء (قوله وقدم مشاركة في السهم) اى على غيره
 سواء كان ذلك صاحب سهم آخر كاختين شقيقتين اولاب واخ لام باعت احداهما الاختين
 فالشفعة للاخت الاخرى دون الاخ للام او كان عاميا واجنبيا (قوله ان المشارك في السهم)
 اى في الحظ والنصيب والمراد به الفرض وقوله على الشريك الاعم اى الغير المشارك في الفرض
 سواء كان ذلك الاعم صاحب سهم آخر او عاصبا واجنبيا (قوله وان كانت الخ) اى خلافا
 لاشبه وكان الاولى للمنف ان يشير لردّه بالولاء بان اه بن (قوله وليس السدس الخ) هذا
 جواب عما يقال ان الاخت التي للاب ليست مشاركة في السهم اذ فرض الشفعة النصف
 والسدس التي تأخذها الاخت للاب فرض آخر وحاصل الجواب ان السدس انما يكون فرضا
 مستقلا حيث لم يكن تكملة للثلثين كما اذا كان تستحقه المجددة او كثيرا وولد الام واما اذا كان تكملة
 للثلثين فلا يكون فرضا مستقلا بل هو تكملة للفرض خلافا لاشبه ولذا قال لا تقدم التي للاب اذا
 باعت الشفعة على العاصب تأمل (قوله ودخل على غيره) قال ابن غازى اى دخل الاخص من
 ذوى السهام اى الفروض على غيره اى من ذوى الفروض واما دخوله على العاصب مستقدا من
 قوله بعد كذى سهم على وارث اى عاصب وهذا اقرب الشارح اولا ويحتمل ان يحمل قوله ودخل
 الاخص على غيره على العموم بحيث يشمل دخول اهل الوارثة السفلى على اهل العليا ودخول ذى
 السهم على غيره من الورثة سواء كانوا ذوفرض او عصبية ودخول الورثة على الموصى لهم ودخول الجميع
 على الاجانب ويكون ما بعده وهو قوله كذى سهم على وارث مثالا وبذلك قرأ الشارح آخر
 (قوله الاخص) اى الاقوى وللار ينفى القرب (قوله من ذوى السهام) اى الفروض وقوله
 على غيره اى من اصحاب الفروض وهو الوارث الاعم وهو غير الاقوى فى القرابة (قوله اذ الطبقة
 السفلى اخص) اى لان من اقرب الميت الناجي وفيه ان دخول البنات انما هو من اجل تنزل من منزلة
 امهن الميتة ففسارت البنات كانهن نفس امهن الميتة فرجع فى الحقيقة للشريك فى السهم واما
 الاختصبة وشدة القرب فباعتبار بعض البنات مع بعض وحينئذ فهذا الكلام غير مناسب قاله شيخنا
 وعلى هذا فالاولى جعل فاعل دخل ضمير المشارك فى السهم (قوله لتوله وقدم الخ) فان كانت
 الاخوات لام فقط كان من باب تقديم الوارث على الاجنبى محجب بالبنات (قوله بقدر حصصهم)
 اى فيقسم ذلك النصيب خمسة اسهم لكل بنت سهمان والعم سهم (قوله ويحتمل ان تكون للتمثيل)
 اى لدخول الاخص من ذوى السهام على غيره وقوله وعليه اى وعلى جعله تمثيلا وقوله والمراد
 بالاخص اى على جعل ما هنا تمثيلا من يرث بالفرض او بوراثة اسفل اى انه يفسر بمعنى عام (قوله
 فانه اخص) اى اقوى منه بتقديم ذوى الفروض والقول لهم وهذا احد قولين للفرضين فبالجملة
 لما قدم اصحاب الفروض فى الارث قد وهى الشفعة فى الجملة (قوله ومن يرث بوراثة اسفل) اى

طرفتين وقال بعضهم يتعمد امضاؤه ولو طال ما بقي من امساك الكراهة كمسرة اعوام وعليه اقتصم
 في المخرج (قوله والاجر ولو لم يمسك الشفعة للمشتري) اى على القول الثاني المبني على ان لا اخذ بالشفعة
 بيع (قوله الاجرة بعد ما للشفيع) اى واما الاجرة المدة التي قبلها فهي للمشتري قطعا لانها غلة
 (قوله بل بسماعى) اى بان نزل عليه مطر فهدم شيئا منه واسقط شيئا منه برزلة (قوله كهدم
 المصلحة) اى بان هدم لبني اول اجل توسعة فان شاء الشفيع اخذ ماله وهدم ما بئبل الثمن وان شاء
 تركه للمشتري (قوله فان هدم المصلحة) اى بل عشا وقوله ضمن اى فيحط عن الشفيع من الثمن
 بنسبة ما نقصته قيمة الشقص بالهدم عن قيمته سليما سواء هدمه عالميا له شفعيا ام لا ولا يقابل كيف
 يضمن مع انه لا يتصرف الا في ملكه لانه لما اخذ الشفيع بشفعته علم بانخره الا امرانه ليس ملكه
 (قوله فان هدم) اى المشتري لمصلحة وقوله وبني اى بغير انقاضه وقوله فله اى للمشتري قيمته اى
 قيمة البناء بمعنى الانقاض وقوله قائما اى مبنية اى فله قيمة الانقاض مبنية زيادة على الثمن الذي وقع
 به الشراء (قوله او تصرف فيه بوجه) اى كان اهلكه او وهبه (قوله سقط عن الشفيع الخ) اى
 فيغرم قيمة البناء قائما مع ما قابل قيمة الارض من الثمن ويسقط عنه ما قابل قيمة النقص من الثمن
 فيقال ما قيمة العروة بالبناء وما قيمة النقص مهدوما ويغرض الثمن الذي اشترى به المشتري عليها
 فما قابل العروة من ذلك دفعه الشفيع للمشتري زيادة على قيمة البناء قائما وما قابل النقص من ذلك
 فانه يحط عنه وتعتبر قيمة النقص يوم الشراء كفاي بن عن المسدونة (قوله تبعه الاشياخ) فيه
 اشارة الى ان تلك الاجوبة ليست لابن المواز المتأول بل لبعض تلامذته وغيرهم من الاشياخ وزاد
 بعضهم جوابا سادسا وهو انه يمكن عدم علم كل من المشتري والشفيع بالاخر بان يظن المشتري
 ان بائعه بملك جميع الدار ولم يعلم الشفيع بالهدم الا بعد البناء ولا تعدى حينئذ يقول السائل والا
 يعلم الشفيع بالبناء والهدم فالمشتري متعذر فله قيمته منقوصا ممنوع (قوله اورده بعضهم ذلك
 البعض من المصيرين اورده هذا السؤال على ابن المواز حين كان يقرأني جامع صحرى (قوله اما الغيبة
 الخ) اى فلامشتري قيمة بنائه قائما اما لاجل غيبة شفعيه اى شفعه المشتري اى الشفيع الذي
 يأخذ منه فالاضافة لادنى ملازمة (قوله فقامم وكيله) وكيله بالرفع فاعل قائم والضمير
 للشفيع والمفعول محذوف اى بقامم وكيله المشتري (قوله فاذا قدم الغائب) اى بعد ان هدم
 المشتري وبني بغير انقاضه (قوله كان له الاخذ بشفعته) اى ويدفع قيمة بناء المشتري قائما لانه
 غير متعذر (قوله على امواله) متعلق بمحذوف صفة لو كيل اى وله وكيل وكله على امواله اى على
 النظر لها والتصرف فيها (قوله فهدم وبني) اى فاذا قدم الشفيع كان له الاخذ بالشفعة ويدفع
 للمشتري قيمة بنائه قائما وكذا يقال فيما بعده (قوله وكان لا يرى) اى بان كان حنفيا (قوله
 ولم يعلم الخ) اى لانه لو علم القاضي بان ذلك الغائب شفعه لم يجزه ان يقسم عليه ولو قسم لم يتقرر له
 شفعه اذا قدم (قوله فنادىها) اى القسمه (قوله فهدم وبني) اى فاذا قدم الشفيع كان له
 الاخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائما (قوله واسقط الشفيع لسكران) اى فهدم
 المشتري وبني فلما تبين للشفيع الكذب وان اسقاطه لشفعته للكذب لا يبرأ اذا اخذ بالشفعة
 فله ذلك ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائما (قوله من غير المشتري) اى واما لو كان اسقط شفعته
 لسكران في الثمن من المشتري ثم ان المشتري هدم وبني فان الشفيع اذا علم بالكذب واراد الشفيع ان
 يأخذ بالشفعة فانه يدفع له قيمة بنائه منقوصا (قوله النصف الثاني) اى فانه يدفع له قيمة بنائه
 قائما (قوله لعب) اى لاجل عيب اطلع عليه المشتري في الشقص فاذا اشترى الشقص بمائة ثم

اطاع فيه على عيب فخط عنه البائع لاجله عشرة فانها تخط عن الشفيع ويدفع للمشتري تسعين فقط
(قوله او لجهة من البائع) اي للمشتري اذا جرت العادة بخطئة ذلك القدر من الثمن بين الناس كأن
تجري العادة ان من باع شئاً بمائة يهب للمشتري من الثمن عشرة اي يحطها عنه **(قوله او شبه الخ)**
اي اذ لم تجر المادة بالخط لكن اكن شبهه الباقي بعد الخط ان يكون ثمن الشقص كما لو اشترى الشقص بمائة
ثم حط عنه البائع عشرة ولم تجر العادة بحطها لكن الباقي يشبهه ان يكون ثمن الشقص فانه يحط ذلك
عن الشفيع **(قوله وان استحق الثمن الخ)** حاصله ان احد الثمينين اذا باع للشقص لاجني بثمان
معين ثم اخذه الشفيع من ذلك الاجني بالشفعة ثم استحق ذلك الثمن المعين من البائع الاول فانه
يرجع على المشتري منه بقيمة الشقص كان الثمن المعين متوماً او منقوصاً الا ان يكون نقداً مسكوكاً والا
رجع عليه بمثله هذا كله اذا كان الثمن معيناً او مالو كان غير معين واستحق بعد الشفعة رجع البائع
الاول على من اشترى منه مثله ولو كان مقوماً **(قوله ولم ينتقص البيع)** اي في حال استحقاق الثمن
من يد البائع اوردته على المشتري بعيب **(قوله ما بين الشفيع والمشتري)** اي وان كان قد انتقص
ما بين البائع والمشتري اذ لو كان لم ينتقص البيع بينهما رجع البائع بقيمة الثمن المستحق او المردود ان
كان مقوماً وبمثله ان كان مثلياً وظاهر المصنف عدم الانتقاص بين المشتري والشفيع ولو كانت قيمة
الشقص التي يرجع بها البائع على المشتري تزيد على قيمة الثمن الذي اشترى به الشفيع زيادة كثيرة
او نقص منها وهو كذلك لان هذا امر طرأ وقيل انه ينتقص ما بينهما حينئذ فيرجع المشتري على
الشفيع بمثل ما دفعه في قيمة الشقص ويرجع الشفيع على المشتري بما دفعه له من الثمن وبتناقصان
(قوله بل يكون للمشتري ما اخذه من الشفيع) اي يتماهه واما قول عقب ونحو ويذهب ان يرجع
الشفيع على المشتري بارش العيب لانه دفع له ثمناً سليماً وهو قد دفع لما يئمه ثمناً معيماً فغير صواب كما
قال بن لان شراء المشتري بالثمن المعيب لم يفسد بل رده واطى قيمة الشقص فكيف تصور رجوع
من الشفيع بغيره ثم قال لانه اذا رضى البائع بعيب الثمن ولم يرد المشتري ثمنه **(قوله كما هو القاعده)**
في الشفعة اي من دفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثلياً وقيمته ان كان مقوماً **(قوله وان وقع)**
الاستحقاق اي للثمن المعين او الرتبة المعيب قبلها باطلت من هذا يعلم ان استحقاق الثمن اوردته بعينه
قبلها اي خالف رتبة الشقص بعيب قبلها فقد تقدم قولنا بالاخذ بالشفعة بناء على ان الرتبة المعيب
ابتداءً يبيع وعدم الشفعة بناء على ان الرتبة نقص للبيع **(قوله الا اذا كان الثمن)** اي المستحق
(قوله فان كان نقداً لم تبطل الخ) اي ويرجع البائع على المشتري بمثله لان التقدي لا يمين اي لا يراد
لعينه **(قوله فيما يشبهه)** اي في دعواه ما يشبهه ان يكون ثمن الشقص عند الناس **(قوله والا فلا)**
يمين اي ولا يحقق الشفيع عليه الدعوى ولم يكن ذلك المشتري متهماً كان القول قول ذلك المشتري
بلا يمين **(قوله بلا يمين)** ظاهره ولو حقق الشفيع عليه الدعوى او كان ذلك الكبير متهماً فبما ادعى
به **(قوله لان شأن جواره الغلو الخ)** علة لكون القول قوله بلا يمين **(قوله اذا الى الخ)** شرط
في قبول قول ذلك الكبير المشتري **(قوله بجواره)** الباطنية **(قوله وقيل يمين)** اي اذا حقق
الشفيع عليه الدعوى او كان متهماً والا فلا يمين **(قوله سواء جعل تشبيهاً)** اي وان المعنى ككبير
يرغب الناس في جواره اشترى شقها بجواره لئلا يفسد ثمنه بقاءه بقاء الشفيع لا يخدمه بالشفعة
فتسارع في قدر الثمن **(قوله او تشبهاً)** اي لدعوى الشبه من المشتري وعليه فالحق كغيره لشفقص
مجاور ككبير يرغب الناس في مجاورته **(قوله والايات)** اي او اتي بما يشبهه اي اوافى بما يشبهه
ولكن نكل عن اليمين **(قوله فالقول للشفيع)** اي يمين فان نكل فلا يأخذه الا بما قاله المشتري

(قوله الى الوسط) أي وهو قيمة الشئ في يوم البيع قال عبق ما لم تزد قيمته على دعوى المشتري وما لم تنقص على دعوى البائع كذا ينبغي ومثله في خش والصواب حذف ذلك لان الموضوع انه لم يشبه واحده منهما ولو زاد في القيمة على دعوى المشتري لكان المشتري مشبها وبأخذ بما اذعى مع ان الموضوع انه لم يشبه بل زاد جدا وكذا ان تنقصت القيمة في دعوى الشفيع كان الشفيع مشبها نعم ما قاله يظهر فيما اذا اشبهوا وكلاهما لم (قوله لان من حخته الخ) أي ان من جهة المشتري ان يقول انا وان اشترى بتيه بضرة لكن الشفيع انما اخلاص لي بالعشرة الاخرى فصرت كافي ابتداء الشراء بالشراء (قوله فهذا الفرع) اعني قوله وان نكل منكر (قوله وقع التنازع فيه بين المشتري والبائع) أي وما تقدم قد وقع فيه التنازع بين المشتري والشفيع لا يقال ان البائع والمشتري اذا تنازعا في قدر الثمن فانهما يتفاسخان بعد حلهما وهما لم يتفاسخا قلت هانما يتفاسخا لتكسول المشتري ومن المعلوم انه يقضى للمخالف على الناكل (قوله بدليل قوله في الاخذ الخ) أي فان هذا لا يتصور في التنازع بين الشفيع والمشتري لما تقدم انهما اذا تنازعا كان القول قول المشتري يمينه ان اشبهه والا يشبهه او يخلف كان القول قول الشفيع يمينه ان اشبهه فان لم يشبهها فقيمة الشئ في يوم البيع (قوله بزرعه الاخضر) لا مفهوم للزرع بل مثله البذر لان حكمه حكم الزرع عند المصنف من عدم الشفعة فيه فاذا اشترى ارضا مبدورة ثم استحق نصف الارض فقط اخذ المستحق النصف الاخر منها بالشفعة بما ينوبه من الثمن بدون بذر واما على مقابله اعني القول بالشفعة في الزرع والبذر تبع للارض فيأخذ الشفيع مبدورا بجميع الثمن ومفهوم الاخضرانه لو ابتاع ارضا بزرعها اليابس فاستحق نصفها واخذ الشفيع النصف الثاني بالشفعة كان البيع صحيحا في الزرع انما جميع الزرع استقلا لا بعد بيعه وكذا ان لم يحصل الاستحقاق حتى يبيع ما ابتاعه اخضر مع الارض (قوله لبقائه بالارض) أي وقد علمت ان الزرع الاخضر لا يجوز بيعه منفردا عن الارض على التبقية (قوله ويرجع) أي نصف الزرع الذي يظل يبعه لبايعه وحينئذ فيلزمه اجرة نصف الارض المستحق لبقائه زرع فيه (قوله في النصف) أي في نصف الارض المستحق والحاصل ان البيع بطل في نصف الارض المستحق وفي الزرع الذي فيه (قوله فاستحق بمفها) مفهوم نصفها انه لو استحق كلها فانه يتعين رد الباقي لبايعه وحينئذ فليس للمستحق اخذ ذلك الباقي بالشفعة قاله عبق ورده بن بأن حرمة التسلك بالاكل انما هو في استحقاق المعين لا الشائع كما هنا اذ فيه يخرج المشتري كما في الخيار وحينئذ فلا فرق هنا بين استحقاق النصف والاكثر فكان الاولى للمصنف ان يقول فاستحق بعضهما (قوله وبقي نصف الزرع الكائن في النصف المأخوذ بالشفعة للبتاع) أي انه لا يطل البيع فيه وحينئذ فلا يراد للبائع بل يبقى للمشتري على الرجوع ولا يلزمه كراهة نصف الارض المأخوذ بالشفعة الذي فيه زرعه لانه كالثقل (قوله وقدل برذلتا الخ ايضا) أي وهو ضعيف وان اقتضاء تعميل المصنف (قوله فيكون الزرع كله للبائع) أي فعليه للمستحق كراهة النصف المستحق من الارض دون ما اخذ بالشفعة فانه لا كراهة ومحل زرع وم كراهة النصف المأخوذ بالاستحقاق اذا كان الاستحقاق في امان الزراعة والا فلا كراهة ايضا (قوله لكن البطلان) أي بطلان البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الارض المستحق (قوله لانه يبقية بالاستشفاع) أي بل البيع فيه باطل سواء اخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة ام لا (قوله خلافا الخ) أي لان قوله واستشفع بطل الخ يقتضي ان البطلان انما يكون اذا استشفع والا فلا ثم ان هبدا اثما برذ بناء على ان المراد بقول المصنف واستشفع أي اخذ بالشفعة بالفعل اما ان قلنا ان معناه واستحق

الاخذ بالشفعة اخذ بها بالفعل أولا فلا يرد هذا الاعتراض أصلا (قوله كمشرة قطعة) يصح قراءته
بالاصطاف وبالتنوين وقوله من جنان اى من جنان شخص آخر (قوله فالاولى من جنانه) اى
من جنان نفسه (قوله صوابه المشتري) اى لان جنان البائع اذا استحققت فالبطالان لذاته لا لعدم
المتر الموصول لما اشتري (قوله ورد الخ) الحاصل انه اذا استحق نصف الارض بطل البيع فيه
وفي زرعه وحينئذ فيلزم للبائع ان يرد المشتري نصف الثمن وخير المشتق اولا اما ان يأخذ النصف
الثاني بالشفعة اولا قال اخذ بالشفعة كانت الارض كلها له وكان للزرع الذى فى النصف المشتق
للبيع فيلزمه اجرة الارض التى هو فيها والزرع الذى فى النصف المأخوذ بالشفعة قيل انه لا يشتري عما
يخصه من الثمن وهو الراجح وقيل انه غير ذلك للبائع ايضا وعلى كل لا يلزم اجرة ارضه للمشتق وان لم يأخذه
بالشفعة خير المشتري بين رد ما بقى من الارض والزرع للبائع واخذ بقية ثمنه واما ان يقاسك بنصف
الارض وزرعها فلا يأخذ بقية الثمن (قوله وله نصف الزرع) هذا نص يرجح بما علم من قوله بطل
البيع الخ لانه اذا بطل البيع فى نصف الزرع كان للبائع (قوله الذى يغير ارض) اى الذى فى نصف
الارض المشتق (قوله وغير الشفيع اولا) افاد المصنف بهذا بعد قوله واستشفع ان هنا تخيير بين
احدهما سابق على الآخر وهذا لا يبيده قوله سابقا واستشفع فأتى بها هنا لزيادة الفائدة وهو
انه غير فى الاخذ بالشفعة وعدم الاخذ وان قوله اولا واستشفع معناه ان شاء لانه على سبيل التتم
وبهذا سقط ما قبل ان قوله واستشفع مناف لقوله هنا وغير الشفيع لان المتبادر منه تختم الاستشفاع
وهو ينافى ما هنا من التخيير اه فرع اذا باع الشريك حصته من شائع على اسمه من نصيبه فليس ريكه
امضاؤه له وله ان يدخل معه فى الثمن وله ان يأخذ بالشفعة وله ان يقاسم انظر ح (قوله حين
الاخذ الخ) الاولى حين الاستحقاق كفاى بن (قوله ولا كراء له) اى لان الشفعة بيع ومن زرع
ارضا وباعها دون زرعه فلا كراء له

(باب فى القسمة)

(قوله واقسامها) عطف تفسير لان المصنف لم يذكر حقيقة واتخاذ كرائها (قوله وهى
المهاياة) بالياء التحتية وهى الاعداد بكسر الهمزة والتجيز يقال هيا الذى لصاحبه اى اعذه وجهزه
له ويقال ايضا بالنون (قوله او فون) اى مضمومة فهمة وجوزة ويجوز قلب الهمزة ياء وحينئذ نقاب
ضمة النون الواقعة قبلها كمرة (قوله نهايتى) اى من شريكين فى زمن معين للاستعمال
كدار بين شريكين يسكن فيهما واحد منهما هذا الشهر والثانى الشهر الذى بعده واحدهما
يسكن سنة كذا والاخر يسكن سنة كذا التى بعدهما واحدهما يسكن سنة كذا والاخر
السنتين اللتين بعدهما الا لا يشترط فى تعيين الزمان التقييد بشهر دون تعيينه بكونه زيبعا مثلا
او بالاشارة اليه او ليس ذلك تعيينا وحينئذ فالقسمة غير صحيحة والثانى هو ما اختاره ابن خرفة
واختار شيخنا العسوى انه تعيين (قوله لا اكثر) اى لان المدة التى يقع القبض بعدها هنا
كالمدة فى الاجارة فكما لا يجوز اجارة عدم معين على ان يقبض بعدها اكثر من شهر لا يجوز فى المهاياة
ان يستعمل هذا اكثر من شهر وهذا كذلك وسيأتى تحقيق ذلك (قوله والافسدت) اى والا
يعين الزمان فسدت كاش يتفقا على ان احدهما يستعمل مدة من الزمان والاخر كذلك (قوله
ويشمل المتعبد) اى المقسوم المتعبد من العبيد والدواب والدور (قوله فقبل يشترط) اى
فى صحتها وهو قول ابن عرفة (قوله وقبل لا الخ) اى وقبل لا يشترط فى صحتها تعيين الزمن بل

التعمين شرط في لزومه او هو قول ابن الحاجب واقره ابن عبد السلام والتوضيح: يحصل مما قاله الشارح
 انه ان عين الزمن بصحت ولزمت في المقسوم المتحد والمتعدد واول عين فسدت في المتحد اتفاقا
 وفي المتعدد بخلافه لابن الحاجب يقول بصحتها وان كانت غير لازمة وان عرفة يقول بفسادها فعنده
 اذ لم يعين الزمن كانت فاسدة مطلقا لا فرق بين المتحد والمتعدد وعلى ما لابن عرفة حمل ابن غازي
 وح كالم المصنف بل دليل مناله وقوله في زمنه اذ المتبادر من قوله في زمن المعين واللام يحتاج للنص
 عليه اه انظر بنى (قوله كالاجارة) يفهم من التشبيه ان المهايأة انما تكون بتراض وهو كذلك
 لان الاجارة كالبيع فلا يجبر عليها من اياها ولا ينافي ذلك جعل المصنف قسمة المراضاة قسما لها لان
 جعله قسما لها باعتبار اتفاقها على تلك الذات والمهايأة متعلقة بملك المنافع مع بقاء الذات بينهما وهذا
 لا ينافي انه لا بد من رضاهما معاني كل من القسمين (قوله اى في تعيين الزمن الاول) اى في اللزوم
 عند تعيين الزمن واعلم ان المقسوم هياياه ان كان عقارا فيجوز ان تكون المدة التي يقع القبض بعدها
 كالمدة في الاجارة فكذلك يجوز اجارة الدار لتقبض بعدها اكثر من عام لكونها مأمونة فيجوز قسمتها على
 ان يسكن احدها مسنتين واما عدم معين بشرط فيه اخذه بعد شهر فلا يجوز في الاجارة واما في المهايأة
 فانه يجوز فيه شهر كما ذكره قبله كما قاله ابن القاسم ولذا جعل المواق التشبيه راجعا الى الدار فقط
 وانه تام اى في اللزوم والتعيين وفي ان المدة التي يقع القبض بعدها هنا كالمدة في الاجارة ولا يصح
 ان يكون التشبيه راجعا الى العبد الا ان يجعل غير تام بان يكون في اللزوم وتعيين المدة فقط اه انظر بن
 (قوله على احد القولين) اى السابقين وهما عدم اشتراط تعيين الزمن واشترائه اذا كان
 المقسوم متعددا و مراد بذلك الاحداولهما والاول حذف وقوله على احد القولين لانه لا يشترط
 تساوى المذتين سواء كان المقسوم متحدا او متعددا قلنا باشتراط تعيين الزمن في المتعدد او بعدم
 اشتراطه والشارح تبسع فيما قاله لم يبق وقد اعترضه بن فانظره (قوله فيجوز قسمتها) اى
 الدار (قوله الارض المأمونة) اى اذا كانت ملكا واما المحبس فاعلم انه لا يجوز قسم رقابه اتفاقا
 واما قسمه للاغتلال بأن يأخذ هذا كراؤه شهرا مثلا والاخر كذلك فليس يقسم ويحجز من ابي
 لمن طاب وينفذ بينهم الى ان يحصل ما يوجب تغيير القسم بزيادة ونقص يوجب التغيير وقيل لا يقسم
 بحال وهو ما يقده كلام الامام في المدونة وقيل يقسم قسمة اغتلال براضهم فان ابي احدهم القسم
 فلا يجبر عليه فغابر القول الاول واستظهر القول الثالث وسواء على ما استظهره قسم قسمة اغتلال
 او قسمة انتفاع بان ينفع كل واحد بالسكنى بنفسه او بالزراعة بنفسه مدة وان كانت الاقوال الثلاثة
 انما هي في قسمة الاغتلال (قوله فلا يجوز قسمها مهايأة) اى وان قلت المدة (قوله لافى غلة) عطف
 على مقدمه تقديره وهى اى قسمة المهايأة جائزة في منافع لافى غلة قال عبيد ويستثنى من قوله لافى
 غلة للبن كما اتي في عقيد ما هنا بما اتي فيجوز ان يحلب هذا يوما وهذا يوما ه والجواز مقيد فيما اتي
 بما اذا كان هنالك فضل بين (قوله كراة الحما سات والرحى) اى وحيد شذ فلا يجوز قسم غلتها مهايأة
 بان يأخذ احد الشريكين اجر ثيابا او جهة او شهرا ولا يتحرك ذلك (قوله كذا معلومة الكراه)
 اى او دابة او عبد معلوم الكراه كذا لو كانت الدابة والدار والعبد مستأجر الشخص كل يوم بكذا فيجوز
 ان يأخذ كل واحد من الشريكين اجرة شهرا وكان كل منهما غير مستأجر بالفعل لكن علم ان كل
 واحد منهما مأثر كل يوم بكذا (قوله لانه) اى الكراه تبسع الى اى تبسع للمصلحة التي وقعت
 المهايأة عليها فلو دخل على ان كل واحد يكرى مئذته ولم ينضبط لم يجز لانه من قيم الغلة
 (قوله قول محمد) كذا في شمس والذي في المواق ان هذا القول المردود عليه منقول عن

مالك (قوله قد يسهل) أي قسم القلة مهايا في اليوم الواحد بأن يأخذ كل واحد من الشريكين غلة المشتركة يوما (قوله يأخذ حصته من المشترك) علم منه أن قسمة المراضاة قسمه وقاب وذوات كالقرعة الآتية بخلاف قسمة المهاياة فانها قسمه منافع ولكن لا بد في كل من المهاياة والمراضاة من رضى الشريكين فلا تفعل واحدة منهما الا برضاها ولا يجبر احدا الشريكين على واحدة منهما ان اياها بخلاف القرعة فانه اذا طلب احدهما واناها الاخر وطلب المهاياة والمراضاة فانه يجبر على القرعة من اياها (قوله فكما يبيع) أي المغاير للمراضاة فاندفع ما يقابل ان قسمة المراضاة يبيع فتشبه ما تشبهه الشيء بنفسه (قوله وانها تكون فيما تائل او اختلف) أي فيجوز ان يأخذ احدهما بقرة والاخر بقرة مثلها او يأخذ احدهما دارا والاخر دارا مثله أو يأخذ احدهما حيوانا والاخر عقارا أو ثوبا وقمعا (قوله وفي المثل في وغيره) ذكر ح ان محل جواز المراضاة في المكمل والموزون اذا كان كل منهما من اصناف كصبر في قمح وفول كل منهما بمجوهلة القدر يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة بالتراضي واما صنف واحد كصبر في قمح كل واحدة بمجوهلة الكيل يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة منها بالتراضي فلا يجوز قال عقب ويحل عدم الجواز اذا وقع القسم جزافا لا تخراو بتعريف المكمل للفور والمخاطرة واما بتعريف الموزون فيجوز واولى مع الوزن والكيل بالفعل (قوله اذ لم يدخلا مقوما) أي فان ادخلا مقوما ردت فيها بالغبن المحاقا لها بالقرعة ما لم يطل الزمان ولا فلا رد (قوله وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع) أي مراعاة للقول بانها تميز حق لا يبيع (قوله وفي قفيز) أي مشترك بين شخصين على السوا (قوله اخذ احدهما ثلثية) أي والاخر ثلثه فقسم القفيز برضاها على هذا الوجه جائز مراعاة للقول بأن المراضاة تميز حق في كل منهما وقد تميز حقه وتبرع احدهما لصالحه بشئ من نصيبه اما على القول بأن المراضاة يبيع فقسم القفيز على الوجه المذكور من بيع علمافيه من بيع الطعام بمثله متفاضلا (قوله ولكل من الاجارة والبيع باب يخصه) أي بخلاف القرعة فانها ليست كالبيع ولا كالاجارة فلذا كان هذا بابها (قوله وهي تميز حق) هذا متفق عليه واما المراضاة فقيل انها يبيع وهو المشهور وقيل انها تميز حق (قوله بين الشركاء) أي بين شريكين فاكتر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فالذاير فيها بالغبن الخ) أي فلاجل كونها ليست ببيعها بالغبن أي ولو كانت بيعا لا يرد فيها بالغبن لان الغبن لا يرد به البيع ويجبر عليها من اياها أي ولو كانت بيعا لم يجبر عليها من اياها لان البيع لا بد فيه من رضى المتبايعين (قوله ولا تكون الا فيما تائل) أي انها لا تكون الا فيما تائل من الاصناف كبقرة وجاموس وقمح وفول والمتخذ منها كعقيدتين او ذريتين او ثوبين لافي مختلف (قوله ولا يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين) أي بخلاف المراضاة فانها يجوز فيها ذلك (قوله وكفي فيها) أي في قسم القرعة أي كفي في تمييز الحقوق بقسمة القرعة فاسم واحد والمراد كفي في الاجزاء واسم هذا ان الاثنين اولى وبه صرح ابن الحماجب (قوله الا ان يقمه) أي القاسم وقوله فلا بد فيه من العدالة أي لان القاضي لا يقيم مقامه الا العدول بخلاف حاله لو كان ذلك القاسم اقامه الشركاء فان الحق لمافله سمان تقيما ولو عبدا او كافرا (قوله المقوم للسلع والا ما كن) أي المعدل لاجزاء المتسوم كذراع من الجانب الشرقي بذراعين من الغربي وكقفيز من يربعدل قفيزين من شعير (قوله ان المقوم للسلع) أي للثافة (قوله التي يترتب عليها) أي على تقويمها (قوله او قطع) أي كقويم مسروق ليترتب على سارقه القطع (قوله بالقاسم مقدم فله على المقوم لعل الاولى فالقاسم فعله مؤخر عن فعل المقوم لان التقويم قبل القسمة أي تميز الانصاف بضرب السهام

فقال (قوله وأجره) أى أجرته (قوله أى على عدد الشركاء) أى مقضوضه على عدد الشركاء
(قوله وكذا أجرة البكاتب والقوم) أى مقضوضه على عدد الرؤس لأعلى قدر الانسباء (قوله
وكذا أخذ الأجرة الخ) فى بن تصيد الكراهة بمن كان مقاما من طرف القاضى للقبضة امامن
استأجره الشركاء على القسم لهم فلا كراهة فى أخذه الأجرة (قوله من قسم لهم) أى سواء كانوا اثنا
أم لا (قوله وكذا إذا كان الأخذ مطلقا) أى أن محل الأقسام الأربعة المذكورة حيث كان
لا يأخذ إلا إذا قسم بالفعل فإن كان يأخذ مطلقا كالمسمى فى زماننا بالقسم حرم أخذه مطلقا كان المال
لا يتم أول جبار كان له أجر فى بيت المال على القسم أم لا فالصورتان الجريمة فى سبب والكراهة
فى اثنين (قوله والمراد بغير المقامات) أى كالثياب والحيوان (قوله بالقيمة) أى فىقوم الدور
أو الجهات فى الدار والحيوان والثياب ويجعل أقساما بقدر عدد الرؤس كما يأتى وهن فى قسمه
القرعة وكذا فى قسمه المراضاة أن ادخلها مقومة الدور وأوجهات الدار وكذلك الثياب
والحيوان ويأخذ كل واحد دارا أو جهة أو ثوبا أو حيوانا بالتراضى فقول المصنف وقسم العقار
وغيره بالقيمة جارى فى قسمه القرعة والمراضاة أن ادخلها مقوما (قوله لا بالعدد) أى فى الثياب
والحيوان وقوله ولا بالمساحة أى فى العقار كالارض والدور (قوله حيث اختلفت اجزاء المقسوم)
أى فى القيمة (قوله فان اتفقت) أى اجزاء المقسوم فى القيمة بأن كانت الدور متساوية القيمة (قوله
واتفقت صفته) أى كسماه ومجولة وكون السمن شحى أو سمن رعى برسم مثلا وإنما قد يتوهم
واتفقت صفته لأنه محل الخلاف وأما مختلف الصفة فلا يقسم بالقرعة اتفاقا بل بالكيل والوزن
(قوله فانه يقسم كيلا أو وزنا لقرعة لأنه إذا كيل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلا وجه لدخولها
فيهما أى فى المكيل والموزون وهذا قول ابن رشد وافى به الشيبى واقتصر عليه صاحب المعين
وصاحب التحفة (قوله وقيل يجوز قسمه قرعة) أى حيث قد تقسم كالمقامات لكن لا يجمع بين
صنفين منها وبه افى ابن عرفة واستظهره صاحب المعيار (قوله ولا وجه له) أى فالمعول عليه القول
الأول وهو أن المكيل والموزون لا يقسم بالقرعة وأما بالمراضاة فهو جائز اتفاقا إذا كان كل من
المكيل والموزون من اصناف وأما إذا كان من صنف واحد فلا يجوز إذا وقع القسم جزأيا فلا تخارو
بقرعى المكيل وأما بقرعى الموزون فيجوز وأولى مع الوزن والكيل بالفعل كما مر (قوله وأورد
الحج) فإذا مات انسان وخلفه عسلا أو حيوانا وعرضا فان كل نوع يقسم على حدته ولا يضم لغيره هذا
أن احتمل القوم فان لم يحتمله يبيع وقسم غنمه ولا يضم لغيره إلا إذا تراضا الورثة على جمعه مع غيره والا
جمع فقول الشارح لكن الذى لا يحتمله يفرد ليعاى أى ويقسم غنمه وقوله أو يقابل به غيره فى التقويم
أى فإذا تراضوا على جمع ما لا يحتمل القسم من الأنواع لغيره فانه يعمل به كما فى ح وقوله انه لا يضم لغيره
فى القسم أى وكونه يقسم لو يباع ليقسم غنمه فشى آخر (قوله فلا يجمع بين نوعين) أى كالعقار
والحيوان والعرض فهذه أنواع ثلاثة فلا يجمع بين نوعين منها بل يقسم كل نوع منها على حدته
وقوله ولا بين صنفين متباعدين أى كالارض والحيوانات والدور فان هذه اصناف للعقار فلا يجمع
بين صنفين منها بل يقسم كل صنف منها على حدته واحترز بقوله متباعدين من الصنفين
المتقاربين كالحجر والصوف فانهما صنفان للبر متقاربان لأن المقصود منهما السر وتقاء الحجر
والبرد فيجمعان كما يأتى (قوله بل كل نوع على حدته) أى يقسم بالقرعة على حدته وأراد بانواع
ما يشمل الصنف والا كان الأولى أن يقول بل كل نوع أو صنف يقسم على حدته (قوله فى القيمة
بالسهم) أى القرعة واحترز من قسمه المراضاة فانه يجوز الجمع فيها بين تلك الأنواع فيجوز أن

يتراضا الورثة على ان يأخذ كل واحد منهم نوصا منها (قوله بل يقسم كل شيء من ذلك على حدة)
 اى ان احصل القسم والايام وقسم ثمنه ما لم يتراضا الورثة على جمعه مع غيره والايام كامر (قوله
 بل تجمع الدور على حدة) اى يجمع بعضها البعض ويقسم على حدة (قوله ارض الزراعة) اى
 الخالية من البناء والشجر كما قال المحمدي (قوله مبالغة في مقدار) هذا غير متعين اذ يصح ان تكون
 المبالغة في قوله جمع والمبالغة لئلا يسهل اى جمع دورا واقرة هذا اذا كان جمعها ملتصبا بربها بل ولو
 كان ملتصبا بوصف (قوله ولو كان تعيينها بالوصف) اى للساحة والبنا (قوله والتعيين بالوصف
 الخ) الاوضح ان يقول ولا بد فيما يقسم بالقرعة من الدور والاقرة اذا كان معينا بالوصف ان
 يكون غائبا غيبة غير بعيدة من محل القسم (قوله بحيث يؤمن تفسير ذاتها) اى ولو كانت الغيبة
 ازيد من كيل (قوله وهذا) اى اشترط قرب الغيبة هنا (قوله وتقاربت) اى وتقاربت امكنها
 (قوله في جواز جمعها) اى مع المحاضر في القسم والحاصل انه لا يجوز جمع الغائب مع المحاضر في القسم
 الا اذا كانت غيبته قريبة كالكيل سواء كان ذلك الغائب معينا بالوصف او برؤية سابقة (قوله في
 حداثتها) اى يقطع النظر عن جمعها مع غيرها وحاصله ان ما يتقسم بالقرعة اذا كان غائبا وكان
 معينا ولو بالوصف لا بد في صحة قسمته بالقرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن
 من تغير ذاته او سوقه ولو كانت الغيبة اكثر من كيل الا انه ان كانت الغيبة كميل فأقل قسم
 بالقرعة مع ضمه لغيره من المحاضر وان كان ازيد من كيل فانه يقسم بالقرعة على حدة من غير ضم
 (قوله ويجوز الجمع اى جمع الدور وبعضها البعض والاقرة بعضها البعض) (قوله فلا بد من اتفاقهما
 عند الشراكة) اى في الرغبة والحاصل ان المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشراكة ولا يلزم من
 تساوى الدارين في القيمة اتفاق الشراكة في الرغبة فيهما فاحدا من الامرين لا يغني عن الآخر فلا بد
 منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها وحينئذ فاحد
 الامرين يغني عن الآخر فاحصل الجواب ان الرغبة التي تكون القيمة تابعة لها رغبة اهل المعرفة
 بالتقويم وهذا المحظ السائل والرغبة هنا في كلام المصنف رغبة الشراكة وهذه تختلف وان كانت
 القيمة متحدة وحينئذ فاحد الامرين لا يكفي عن الآخر (قوله وتقاربت كالكيل) ظاهره رجوع
 هذا القيد للدور والاقرة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاء للدونة وتبعه ابن فرحون واعترضه
 طفي بأن المدونة لم تجعل الميل حدا للقرب الا في الارضين والحوادث واما الدور فقال فيها وان كان
 بين الدور مسافة اليومين واليوم لم تجمع انظر بن (قوله والجمع بالشريطين المذكورين الخ) اشار
 الشارح بهذا الى ان الاولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال انه انما في بأن
 لاختلاف الفاعل في الملبس ففيه نظر لان هذا انما يمنع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من
 عطف الجملة على الجملة ولا يمنع منه اختلاف الفاعل تقول ان جازيد وسلم عليه عروكان كذا وكذا
 (قوله وهي ما يشرب الخ) اى وهي ارض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السج لان الذي
 يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسج اسم للارض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع
 السج في القسم بالقرعة احد طريقتين مرجحتين والاخرى عدم جمعها انظر بن (قوله لان زكاته)
 اى زكاة ما يخرج منها (قوله كغيرها) اى مما لا يحتمل القسم من انواع العقار (قوله لان ما يزيد
 شرف) اى يسكني مورثهم ولذا قيد ابن حبيب بكون المورث له شرف وحرمة (قوله وهو الارح) اى
 لانه تأويل الاكثر واما الاول فهو تأويل فضل وابن حبيب قول آخر مثل الاول ان كان المورث له
 فضل وحرمة وجعل به معهم تأويلنا والثانوص ابن عرفة وهل الدار المعروفة بسكنى الميت كغيرها

اى فى اجابة من طلب جمعها مع غيرها نالها ان لم يكن شريفا لما به حرمة لابن ابي زمين مع قول اكثر
 محتصرينها وفضل وابق حبيب (قوله وفى جواز جمع اى هل يجوز ان يجمع بينهما فى القم بالقرعة
 بأن يجعل هذا قسما وهذا قسما وتوى القرعة في كل من جات عليه قرعته اخذه ولا يجوز جمعها
 فى القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدة (قوله وعدم جوازه) اى وعدم جواز جمعها
 فى القرعة وقوله الا بالتراضى استثناء منقطع اى لكن يجوز الجمع بينهما فى المراضاة وقوله لانهما
 كالشئين الخ اى ولا يجوز الجمع بين مختلفين فى قيمة القرعة (قوله تأويلان) اى فى جواز جمعها فى
 القرعة وعدم جواز جمعها وما جمعهما فى التراضى بأن يراضىا على ان احدهما بأخذ الاعلى
 والاخر بأخذ الاسفل فهو جائز اتفاقا (قوله كل صنف) هو بالتشوين والكافى فى قوله كتمفاح بمعنى
 مثل صفة اصف وهذا الذى افاده المصنف هنا قدوز اند على ما تقدم من افادة ان كل نوع من انواع
 العقار يفرد عن غيره فالاشجار تفرد عن البناء وعن الارض وما هنا افاد ان اصناف الاشجار يفرد
 كل صنف منها عن غيره فاذا كان فى الحائط اصناف من الشجر وكان كل صنف منها مفردا على
 حدة فى الحائط فانه يقدم وحده ان احتمل القسم بأن حصل لكل وارث شجرة كاملة فاكثروا
 ذلك الصنف ولا يضم صنف لصف آخر قال عبق واعلم ان افراد كل صنف من الشجر ومن الدور
 عند فقد شرط الجمع حق لله فليس لهما التراضى على خلافه كذا يظهر (قوله مختلفة) اى
 مختلفة الاصناف (قوله يقسم ما فيه) اى من الاصناف بالقرعة (قوله للضرورة) هذ جواب عما
 يقال كيف جازت القرعة هنا اى فى الاشجار المختلفة المختلطة مع انها لا تدخل فى صنفين
 (قوله اى مع او ملتبسة الخ) اشار الى ان الباء اما للمصاحبة او للالابة ومتفرقة صفة لشجر لا لارض
 اذ هى واحدة والشجر مفرق فيها وحينئذ فلا قلب فى الكلام كما افاده عبق اى او شجر متفرق
 فى ارض وحاصله ان الارض اذا كان فيها شجر مفرق فانها تقسم مع شجرها بالقرعة وتعدل
 بالقيمة اه وفى عبق لم يتعرض المصنف للعبوب بناء على انها تقسم بالقرعة وفى الطر القاطنى
 اصناف لا تجمع فى القسم اى بل يقسم كل صنف منها على حدة او يباع ويقسم منه (قوله على
 ظهر) اى حال كونه على ظهر كغم (قوله اذ لا يجوز اكثر) اى الدخول على تأخير تمام الجزاء
 اكثر (قوله ما فيه من بيع معين يتأخر قبضة) اى والمغفرة فيه التأخير لانه نصف شهر فقط فقول
 الشارح لما فيه من بيع الخ حمله لقوله اذ لا يجوز اكثر اى لا يجوز الدخول على تأخير تمام الحد اكثر
 من نصف شهر وما فيه الخ (قوله وهذه المسئلة) اى قول المصنف وجاز قسم صوف على ظهر
 (قوله فيجوز لاكثر) اى فيجوز ان تأخر بكل من الشروع فى الجذ وتماه لاكثر من نصف شهر
 وما ذكره الشارح تبع فيه الشيخ كريم الدين البرموى واعتمده شيخنا وفى شرح الدميرى انما ذكره
 المصنف من الشرط فى قبضة القرعة ايضا (قوله وجاز اخذ الخ) يعنى ان من مات وترك عروضا
 جائرة ودينه على رجال شتى جاز للورثة قسم ذلك مرضاة بأن يأخذ وارث عرضا ووارث دينه
 يتبع به الغريم ان كان ذلك الذين مما يجوز بيعة (قوله بان حضر المدين واقتزادت ثقلان ابن
 ناجي ولا بد من الجمع بين الوارث والمدين لاجل اطمئنان النفس ودفع المشاحة تأمل (قوله لما فيه
 من ذمة) اى من بيع ما فى ذمة بما فى ذمة اخرى وهو لا يجوز للذى عن بيع الدين بالدين (قوله بأخذ
 منهم امنه ما يخصه) اى فترضى الورثة على ان يأخذ الخ (قوله جاز) اى ولو كان الغريم غائبا لانه
 لا غريم فيه وسواء كان المدين كله موجبا بأجل او بأجلين كان يكون الدين مائتين اجيدا لهما
 محترمة والاخرى رجبية فيترضى الورثة على اخذ كل واحد منهما مائة (قوله لانه لا يجمع فيها

بين صنفين) اى بل يقسم كل صنف على حدته بناء على دخول القرعة فى التبعيلات والاوزونات
 (قوله وجاز خيار احدهما) اى جاز ان يقسمها ويجعل احدهما اربها ومجلا خيار سواء خلا على
 ذلك اوجه له احدهما الاخر بعد القسم (قوله وهو ظاهرا المدونة) وذكر بعض الرواة منعه
 فى القرعة وامامى المراضاة فلا نزاع فى جوازه (قوله كالبيع اى حاله كون الخيار هنا مالا للخيار فى
 البيع فى المدة المختلفة بأهتلاف السلع وفيما يدل على الرضا وفيما يدل على الرد (قوله يعنى عنه)
 اى يعنى عن رجوعه له (قوله بامن استعرت ارضا) اى او استأجرتها (قوله غرس اخرى) اى سواء
 كانت من جنس الاولى المقلوعة او من غير جنسها او ما غرس اثنين بدل المقلوعة فاجازة بعضهم
 ان كانا من جنس الاولى وفى المسدونة لا يغرس اثنين مكان واحدة وظاهرها ولو كان من جنس
 الواحدة ولو لم يحصل بهما ضرر (قوله او بفعل فاعل) اى سواء كان غير المستعير او كان هو المستعير
 (قوله ان لم تكن المغروسة) اى التى تريد غرسها (قوله من جهة عرفها) اى بأن تكون عروفتها
 المغيبة فى الارض تضر بما يجاوره او تهلكه (قوله بياض الارض) اى الارض البيضاء أى المشرقة
 بالشمس فتضعف منفعتها استرا القروع لها (قوله الجارى) اى الذى اجر يته فى ارضه باذنه
 واوصلته لارضك (قوله وليس رب النهر معارضة رب الارض فى ذلك) ظاهره مطلقا ضرر
 بالنهر لا وقيد اللخمى بما اذا لم يضر به وهو مقتضى التشبيه فى كلام المصنف اه بن (قوله
 كاسة) اى طينه الذى يخرج منه (قوله على العرف) اى على عرف اهل البلد من طرحها على
 حافته او بعيدا عنه (قوله لكن ان جرى) اى العرف وقوله بالطرح على حافته اى وكان بها شجر
 وكان هناك سعة و اشار الشارح بهذا الاستدراك الى ان قول المصنف لم تطرح بحافته الخ كاستثنى
 مما قبله (قوله والا مارج عليها) اى على حافة النهر يعنى فى اسفل الشجر بالمغروس على حافة النهر
 لا على اعلى الشجر كذا فى عقب والذى فى المسدونة كما فى المواق انه ان ضاق ما بين الشجر
 طرحت فوقها (قوله وحيثئذ) اى وحين اذا رزق الامام القاسم من بيت المال حرم عليه الاخذ
 ممن يقسم لهم سواء كانوا ايتاما اولا وكذلك اذا جعل له الامام والقاضى فى كل تركة او فى كل شركة
 كذا سواء قسم او لم يقسم فانه ممنوع بلا خلاف واما اذا جعل له فى كل تركة او شركة كذا اذا قسم
 وقسم بالفعل فأخذه مكرره كانوا ايتاما ام لا واما الشر كاه اذا تراضوا على من يقسم لهم بأجر معلوم
 فذلك جائز بلا خلاف هذا محمول فى المدونة والتوضيح وابن عرفة عن عياض (قوله وهذا اذا
 شهد عند غير من ارسله اى وسواء كان مقاما من طرف القاضى اولا كما هو المنصوص فى المواق
 وغيره واما قول عقب وهذا كله اذا لم يكن مقاما من طرف القاضى والا حارث شهدا به على فعل
 نفسه عند من اقامه وعند غيره فهذا القيد غير صحيح والنص بخلافه انظر المواق وغيره اه بن (قوله
 واما عند من ارسله فيجوز) اى ولو بعد غزاه حيث تولى بعد ذلك وشهد بعنده حال التولية (قوله
 وفى قفيز اخذ الخ) اخذ عطف على ارتقاها و الجار والمجرور اعنى فى قفيز فاصل بين العاطف والمعطوف
 والقفيز غنمانية واربعون صاعا وهو المسمى عندنا بمصر زكية اه شيخنا عدوى (قوله مراضاة
 فقط لا قرعة) اى واما بالقرعة فيمنع ولوعلى القول بدخولها فى المثليات لانه لا بد فى الجواز فى هذه
 المسئلة من رضا الشرى كين بالفاضل والقرعة انما تكون عند المشاحة وما ذكره المصنف من
 الجواز فى مسئلة القفيز اذا وقع القسم مراضاة بنى على ان المراضاة تميز حتى لانها بيع والا فلن منعها
 ذكره المصنف من الجواز فرع مشهور مبنى على ضعف لان المشهور ان المراضاة بيع (قوله اذا
 استوى الثلث والثلثان جردة اورداة) اى وكذا اذا كان الثلث اردى الثلثين الفضل وهو معنى

قول الشارح الآتي ويؤخذ منه الخ وأما إذا كان الثمان اردى فالتع لدران الفضل من المجانبين
(قوله لا ين زاد احد هـ ما عين الخ) اى لا يجوز اذا اقتسم عينا ان يزيد أحد الجبسة عينا
لا تجوز الردية لاجل ديانة ولا يجوز اذا اقتسم اعمالا ان يزيد أحد الجبسة كدلالة أخذ الردية لدانة
ما أخذ (قوله لدران الفضل من المجانبين) اى الفضل المحكى لان الجبسة منزلة منزلة
الزيادة في العدد فصاحب الجبسة يرغب لما يجودنها وان كانت اقل عددا لواء أخذ العينة يرغب لها
لكثرتها فلما اراد الفضل من المجانبين اتفق قصدا المعروف فغلب جانب البيع (قوله في الأجود
جاز) اى بان دفع أحد لاردى لا أحد لاجود زيادة (قوله كما اذا استويا جوده ووراءه)
اى وزاد احدهما صاحبه (قوله اخذ احدهما) اى على سبيل المراضاة فلا يجتمع في القرعة
بين نوعين (قوله على انها) اى المراضاة تميز حق فهو فرع مشهوره بنى على صعب (قوله
لا يبيع) اى والامنع اساقفه من بيع معام ودراهم بثمنها وقوله بمنزلة اى وذلك بمنزلة الخ (قوله
فان اختلفت صفة القمح) اى بان اخذ احدهما محمولة والاخر سمرا واخذ احدهما قويا والاخر
غذا (قوله لاختلاف الاغراض) اى لان عدولهما عما هو الاصل من اخذ كل واحد حصته
من الاقترعة والدراهم انما هو لغرض وهو هنا المكاسبة (قوله وكذا ان اختلفت الدراهم)
اى في الصفة فانه لا يصوز كما قاله بعضهم وعلى ذلك بانها اذا اختلفت في الصفة اختلفت الاغراض
فيمتنع المعروف لان عدولهما عما هو الاصل من اخذ كل واحد حصته في الدراهم انما هو لغرض
المكاسبة وقوله لكن العبرة بالخ هذا اشارة لطريقة اخرى وهى المعتمدة وحاصلها انه لا يشترط
في الجواز اتفاق الدراهم في الصفة والعبرة انما هو باتفاقها في الواجب فاختلافها في الصفة مع
الاتفاق في الواجب لا يضر وهذه الطريقة ظاهر المصنف حيث خص شرط الاتفاق في الصفة بالقبض
فيقتضى ان الدراهم لا يشترط اتفاقها صفة (تنبيه) مثل مسألة المصنف في الجواز مسألة المندونة
وهى مائة قنير قنير ومائة قنير شربة بين اثنين اقتسما مراضاة فأخذ احدهما ستين قمحا
واربعين شعيرا واخذ الاخر ستين شعيرا واربعين قمحا فيوزع اتفاق المحب في الصفة بناء على انها
تميز حق (قوله ووجب غر بله تقع ان زاد غلته على الثلث) اى سواء كان الثلث ثبنا او غير، وكذا
يجب تنقية بله زاد حشفه البالى الذى لا حلالة فيه على الثلث وانما وجبت الغر بله عند زيادة
الثلث على الثلث اى لان بيعه من غير غر بله فيه ضرر كبير (قوله بخلاف القسمة) اى بالقرعة
بناء على دخولها في المكيلات والموزونات وانما اغتفر فيها عدم الغر بله لانها تميز حق فيعتفر فيها
ما لا يغتفر في البيع وذكر المصنف مسألة البيع هنا مع انه لا تعلق لها بالقسمة اشارة الى ان الغر بله
فيها ليس حكمها كالبيع (قوله وجاز في القسم جمع بز الخ اشارة الى ان قول المصنف
وجمع الخ ليس عمدا على فاعل وجب ولا ندب بل على فاعل جازا المتقدم ومحل جواز الجمع اذا ترافعا
لما حكم وطالبوا القسم وليد كراجم لا افراد اما لو طلب الجمع احدهما كان واجبا فان طلبه الافراد
كان الجمع ممنوعا (قوله كل ما يلبس) اى ومنه القراء كالعباض (قوله وهكذا) اى في جميع
في القسم فتقر عند التقويم وتجمع عند القسم بالقرعة لانها وان كانت اصنافا حقيقة لكنهم
جعلوها كالصنف الواحد لان الغرض من هذه الاصناف واحد وهو الاسترواقاء والمرو البرد (قوله
فلا يجب افراد كل صنف على حدة) اى بالقسم بل يجوز كما يجوز جمعها (قوله ولو كصوف) هذا
مباقة في محذوف اى وجمع بز مختلف ولو كان الاختلاف كموف الخ (قوله لا جمع ارض)
اى لا يجوز في قسمة القرعة جمع ارض كجعل وهى التي يشرب زرعها بعروفة من رطوبتها (قوله

(أو قرب) أي أوقات بربغرب (فوقه فتغيا بر المطوفان) أي لأن الغرب معطوف على محذوف
 وهو الذولاب وهو متغيران لأنه معطوف على بربغري يلزم عطف الخاص على العام بأولان الغرب
 يسبق به من البئر (فوقه مطلقا) أي كانت بدولاب أو بربغرب (فوقه فلا يجوز الجمع بينهما) أي
 بين البعل وبين ذات البئر وأوقات الغرب (فوقه كالتنوعين) أي قلن الزكاة من الأول العشر ومن
 الأخيرين نصف العشر فنزلت تلك الأراضى منزلة الأنواع المختلفة وهي لا تجمع في القرعة (فوقه
 والبيع) مبتدأ وقوله كالبعل خبره وقوله في تلك الأقسام أي أقسام المنطوق والمفهوم فلا يجمع
 أرض سبع مع ذات بئر بدولاب أو غرب ولا معها وأما جمع البيع مع البعل فقد تقدم للمصنف جوازه
 وهو أحد قولين والآخر المنع وإشارته المصنف سابقا بل وقوله وهو أي البيع مدخول الكاف
 أي في قول المصنف كبعل (فوقه والمراد غر النخل خاصة) الصواب العموم إذا فرق بين البعل وغيره
 من الفواكه كما في بن وقوله بدليل الشرط ألا في أي وهو قوله واتحد من سيرا وطلب وقوله أن هذا
 شرط في شيء خاص فلا ينفخ التخصيص في جميع السياق (فوقه أو زرع بأرضه) أي لا يجوز قسم
 الزرع القائم في أرضه (فوقه أي التحري) أي بأن يحرر أن زرع أو يبلج هذه الجهة قدر زرع
 أو يبلج تلك الجهة ويأخذ كل واحد بهمة (فوقه لأن قسمه من البيع) هذا التعليل يتضمن أن
 المنوع قسمه مراضاة لانها من البيع وإن قسمه بالقرعة غير ممنوع وليس كذلك بل قسمه
 على التبقية أو السكوت ممنوع مطلقا كانت القهمة مراضاة أو بالقرعة فتأمل (فوقه فإن دخلا على
 جذه عاجلا جاز) أي إذا وجدت بقية شروط بيعه على الجذ من الاتفاقيه والاضطرار وعدم التماثل
 كما ذكره بن (فوقه فالمنع بالأولى) أي الأماسي أنى استثناء من القرب والعنب فإنه يجوز قسمه بالبحر
 بالشروط الستة التي ذكرها المصنف (فوقه بالبحر على أصوله) أي ولهد دخلا على الجذ (فوقه
 فلا يقسم إلا كبلا) أي بعد جذه بالهمل (فوقه أولا) أي بأن دخلا على السكوت والتبقية
 (فوقه كغير النخل) أي كجميع قسم غير النخل بالتحري قبل بدو صلاحه ولو دخلا على جذه
 كذا قال الشارح تبعا لعبق وردة بن بأنه غير مسلم بل غير النخل كغير النخل إذا قسم مفردا
 بالبحر يمنع أن دخلا على التبقية أو السكوت وأما أن دخلا على الجذ فيجوز (فوقه ما فيه الخ)
 عليه لقوله فلا يجوز مطلقا (فوقه بطعام وعرض) أي والعرض مع الطعام يقدر أنه طعام والشك
 في التماثل كتحقق التفاضل (فوقه لا بقيد الخ) أي لأن قسمه بأصله ممنوع ولو دخلا على الجذ
 (فوقه وفاقا للشارح) قال بن وهو غير صواب والصواب ما قاله غيره من جعل التبقية تاما فقال
 كقسم ما لم يبد صلاحه من الزرع والتمر مع أصله وهو الشبعر وأرض الزرع فيمنع مع اشتراط التبقية
 أو السكوت وأما على الجذ فيجوز وأما قسم ما يبد صلاحه مع أصله فيمنع ولو دخلا على جذه لأن فيه
 بيع طعام وعرض بطعام وعرض وهذا هو الموافق لنص المدونة ونصها قال مالك إذا ورث قوم شجرا
 أو نخلا وفيها غر فلا تقسم الشمارع الأصل قال ابن القاسم وإن كان الثمار طعنا أو وديا لا أن يحذفه
 مكانه اه وحاصل ما يتعلق بهذه المسألة أن تقول لا يجوز قسم الزرع والتمر بالبحر وقبل بدو
 صلاحه حيث دخلا على التبقية أو السكوت ويجوز إذا دخلا على الجذ وأما بعد بدو صلاحه فلا يجوز
 مطلقا إلا البيع والعنب فإنه يجوز بالشروط الستة التي ذكرها المصنف وهذا كما إذا ريد قسمه بدون
 أصله وأما لو أراد قسمه معه فإن كان لم يبد صلاحه جاز أن دخلا على الجذ ومنع أن دخلا على التبقية
 أو السكوت وإن كان قد بد صلاحه منع مطلقا ولو دخلا على الجذ هذا طريقه غير بهرام وهي
 الصواب وأما على طريقته فتنقسم مع أصله منع مطلقا بد صلاحه أو لا دخلا على التبقية أو الجذ

او السكوت (قوله ارضه) ان الزرع تحرقا فتاى حرما وهو اى قوله او قناع عطف على باصله (قوله
 فلا يجوز) اى وانما يقسم بعد تصفيته بمساره الشرعى وهو العذل وانما امتنع قسم الزرع هنا قنا
 وجارة بيع القتب جزافا كما تقدم في قوله وقت جزافا لا منفوشا لكثره الخطر هنا ذى اعتبار فى كل من
 الطرفين شروطا الجزاف لو قبل بجزاؤه بخلاف البيع قائما انما تعتبر فى طرف المبيع فقط وهو الوقت
 (قوله للمزانية) اعلان كلام من الشريكين يريد من الاخر اى دفعه وغلبته وما ذكره الشارح
 من التعليل بشعير الى ابن مرداويه نصف بالزرع هنا ما يمنع فيه التفاضل واما غيره كالبرسيم فسياتي
 الكلام عليه عند قوله كبقول (قوله اوفيه فساد) صفة لموصوف محذوف كبقوله الشارح
 والموصوف المحذوف عطف على قسمه من قوله كقسمه باصله (قوله كياقوتة) اى ونفس ولو لؤلؤة
 فلا يجوز قسم واحد مما ذكره فنيين واخذ كل واحد من الورثة نصف امرأته او بالقرعة هكذا يقال
 فى الجفير (قوله واما المزدوجان كالحفنين) اى والنعلين والمصرعين وجعل ح من المزدوجين
 الكتاب اذا كان سفرين (قوله فيجوز مراضة) اى لا يمكن كل من الشريكين شراء فردة اخرى
 يكمل بها الانتفاع كذا علموا وقد يقال هذا التعليل بجري فى القرعة ايضا قائم بيل (قوله اوفى
 اصله بالخرص) عطف على ان لا يجوز (قوله مع ما قبله) اى مع ما قبل قوله كقسمه باصله وهو قوله
 او ثمراذ معناه او ثمراذ على اصله (قوله او يجعل هذا الخ) على الجواب الاول يصير الاستثناء بعد وهو
 قوله الا الثمر متصلا وعلى الجواب الثانى يصير منقطعا وانما على ما بدأ صلاحه واما تقدم
 على ما لم يبدأ صلاحه لا طلاقه المنع هنا وتعيينه فيما امر ولا شك ان ما لم يبدأ صلاحه انما يمنع قسمه
 اذ لم يبدأ صلاحه على جذه والاجاز واما ما بدأ صلاحه فيمنع قسمه مطلقا ولو دخل على جذه وقوله وان هذا
 محمول على غير النخل اى الذى لم يبدأ صلاحه وقوله وذلك فى النخل اى فى ثمر النخل الذى لم يبدأ
 صلاحه وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضى ان ثمر غير النخل الذى لم يبدأ صلاحه يمنع قسمه بالخرص
 مطلقا ولو دخل على الجذ بخلاف ثمر النخل الذى لم يبدأ صلاحه فانه انما يمنع اذ لم يبدأ صلاحه على الجذ
 وليس كذلك بل ثمر غير النخل كثمر النخل كما مر على الصواب فالاول الجمل الاول (قوله كبقول)
 اى من كراث وساق وكزبرة واصل وجزر وفجل ونخس اه قال شيخنا وما قيل فى البقل يقال فى زرع
 البرسيم وحاصل ما فى النخل ما ن تقول اذا قسم على التبقية والسكوت فامنع بد صلاحه والا قسم
 بارضه او وحده وان قسم على الجذ فان كان هناك تفاضل بين اجزائها فان لم يكن تفاضل بين
 اجزائه اشبه وعبد الحق ومنعه غيرهما لا فرق بين كونه بد صلاحه ام لا قسم وحده او مع اصله
 (قوله لا يقسم على اصله) اى لا يقسم حالة كونه على اصله التى هى الارض (قوله بشروط ستة)
 اى فاذا وجدت جازت القسمة سواء دخل على الجذ او على التبقية او على السكوت (قوله لكثره
 عياله الخ) الاولى سواء زاد عيال احدهما على عيال الآخر ولا فلا يشترط اختلاف عددهما بل
 المدار على اختلاف الحاجة مطلقا ولو كان الاختلاف بكثرية كل عيال احدهما وقلة اكل عيال
 الآخر ولو مع اتفاقهما باعدهما كفى بن خلافه ما فى عقب من اشتراط اختلاف عددهما (قوله فلا
 يجوز قسمه بخرصة) اى وانما يقسم بالكيل بعد جذه او ببيع ليه قسم عنه (قوله ما يقع فيه
 اختلاف الحاجة عرفا هذا ما اختاره شيخنا وقال عجم ان القلة معتبرة بالعرف (قوله وحل بيعه) اى
 على التبقية لا مطلق محال للبيع لان الصغير اذا بلغ حدا لا تتفاقم به حل بيعه لكن على الجذ لا على
 البقاء فلا يجوز قسمه اذا كان القسم على البقاء كله هو الموضوع هنا فالصغير المميز ببيعته على البقاء
 لم يجوز قسمه على التبقية والى كون المواد وحل بيعه على التبقية اشار الشارح بقوله بيد صلاحه يعنى

بالاجزاء والاصغر ان النسبة لغير النخل وطه والحملاوة فيه بالنسبة للعنب (قوله قسم كل منه ماعلى
 حديثه) أى ولا يجمعان فى القوم بالخصر (قوله الى الشك) أى وهو قسمه بالخصر (قوله
 بالتحري) أى فى كيله أى بأن يتحرى كبل ماعلى النخل الذى فى الجهة الفلانية وكيل ماعلى
 النخل الذى فى الجهة الفلانية فاذا تساوى الكيلان ضربت القيرط بينهما الى هذا اشار الشارح
 بقوله فيتحرى الخ (قوله شامل للثلاثة) أى تحرى الكيل وتحرى الوزن وتحرى القيمة (قوله
 شرط الشئ) أى الذى هو التحرى وقوله فى نفسه أى لان الموضوع قسمه بالخصر والخصر هو
 التحرى (قوله موه) أى لانه يتوهم منه تحرى الوزن وتحرى القيمة (قوله وهذا) أى اشتراط
 تحرى الكيل (قوله فلا بد منها الخ) أى ولا يشترط قلته ولا اتحاد من بسر او طب اذ لا يتأتى ذلك
 فى البلع الزامخ والحاصل ان البلع الما صغير وهو المشار اليه بقوله وغرور عان لم يحدف الشرط فى جواز
 قسمه بالخصر الدخول على الجحدف واما كبير وهو الزامخ فلا بد فى جواز قسمه بالخصر من
 الشرط المذكور هنا فى المتن الا بشرط القلة والاتحاد من بسر او طب وحلية البيع فالشرط فيه
 تحرى الكيل والقسم بالقرعة واختلاف حاجة اهله والدخول على الجذاذ واما اذا كان البلع قد بدا
 صلاحه فيجوز قسمه ولو على التبقية بالشرط الذى ذكرها المصنف (قوله ذلك) أى البلع والعنب
 وقوله كذلك أى بالشرط المذكور (قوله وبالعكس) أى ووقع ثمر هذا الثانى فى اصل هذا
 الاول (قوله فى ذوالاصل) المفعول محذوف أى اصله او تخله (قوله فالى قرأ الخ) هذا غير
 متعين بل يجوز قرأته بكسر النون على انه اسم فاعل ويحذف على ما اذا كان المرغوب مؤثرا كذا
 فى عقبى وهذا انما يظهر على القول الضعيف من جوار استثناء البائع ثمر الم يؤثر بساء على ان
 المستثنى سبق فقط لانه مستتر والامنع (قوله اوفيه تراجع) عطف على اول المنوعات وهو
 قوله الا كفر او زرع ان لم يجحد (قوله على ان الخ) أى ودخلا قبل القسمة على ان من صار الخ
 وقوله اذ كل منه ما لا يدري أى حال القسمة (قوله كنصف العشر) أى كالمائة كانت احدى
 الدارين تساوى مائة والاخرى تساوى تسعين ودخلا على ان من اخذ ذات المائة يدفع خمسة
 (قوله والزاج المنع مطالعا) أى كما قال ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل فى قيم القرعة بالعين
 مطلقا وما قاله المصنف تبع فيه اللغوى وهو ضعيف وان سلمه ابن عبد السلام (قوله التعليل
 المذكور) أى وهو قوله اذ لا يدري كل منه ما هل يرجع او يرجع عليه (قوله قل) أى
 ما تراجع عن فيه او كثر (قوله اولين فى ضرع) أى كأن يكون بينهما ماقرة وان تقاعل ان كل
 واحد يحملها يوما او قرنان وان تقاعل ان كل واحد يأخذ واحدة بأكل لئلا يجمع بغضا للشركة سواء
 تراضيا على ان هذا يأخذ هذه وهذا يأخذ الاخرى او اقترعا فلا يجوز سواء اتفق ذواللبن واختلاف
 كبقرو غنم (قوله فيجوز) أى اذا كانت القسمة مرضاة وسواء اتفق ذواللبن كبقرا واختلاف
 كبقرو غنم وكذا اذا كانت مهايأة على ما مر عن عقبى (قوله لانه على وجه المعروف) أى لان
 احدهما مشترك لالاخر الفصل على وجه المعروف فلا مخاطرة (قوله لا يخرج) مثل المخرج
 المرضاض والمنافع فاذا قسموا اخمين على انه لا مرضاض ولا مطبخ لاحدهما كانت القسمة فاسدة
 كانت مرضاة او بالقرعة (قوله وهذا ان دخلا على ذلك) اعلم ان محل المنع اذا دخلا على ذلك
 ما لم يكن لصاحب الحصصة التى لا يخرج لها محل يمكن ان يحول له فيه مخرجا والاجاز وكذا بقال
 فى المرضاض والمطبخ وظاهر كلام المصنف ولو تراضيا بامد القسمة على خروج من لم يحصل الخروج
 فى نسيبه من المخرج الذى حصل للاخر وهو كذلك لو قوع العقد فسادا والغالب عدم انعكابه

حجبا. (قوله ولا يجبر الخ) يعني انه اذا كانت ارض نسق من عين او من نهر فقسمت الارض
فاتفقوا على ملك العين او النهر لا يقسم لامراضة ولا جبر وان مجرى الماء المسمى بالقناة لا يقسم
بجبر فاذا اطلب احد الشركاء قسمتها وابتى الاخر فلا يجبر الا بى وان تراضوا على قسمتها قسمت واذا لم
يتراضوا على قسمتها وقام لم يجبر الا بى على قسم المجرى قسم الماء بالقلد (قوله على قسم
مجرى الماء) أى بالقرعة بأن يجعل قناتين وتضرب القرعة (قوله بدليل ما بأتى) أى وهو
قوله وقسم الماء بالقناتين لم يجعل ما هنا على القسم بغير القلد لئلا ينافى ما بعده وذلك لان قوله
ولا يجبر على قسم مجرى الماء أى الماء الجارى افاد نفى الجبر على قسمه وقوله يعدو قسم أى الماء
الجارى بالقلد ظاهره جبر اعران الا بى فاذا حمل قوله ولا يجبر على قسم الماء الجارى أى بغير القلد
اندمت المناقاة (قوله فقد تكلف) هذا جواب من قال (قوله على كل حال) أى سواء فسرنا
مجرى الماء بالماء الجارى أو يمكن جرى الماء (قوله من النقص) أى نقص الماء (قوله ما
النهر مثلا) أى والعين (قوله معناه الاصل) أى وهو الذى اشار له بقوله سابقا وهو فى الاصل
جرة او قدر الخ (قوله فاذا سقطت) أى بنفسها أو بأمر سواى واما لو هدمها صاحبها فانه
يجبر على اعادة ما كذا قيل وانظره (قوله ولا يجمع بين عاصبين) حاصله ان قسمة
القرعة لا يجوز ان يجمع فيها بين عاصبين فأكثر سواء رضوا بالجمع أو لا فاذا كانت الورثة كلهم
عصبة كأربعة اولاد فلا يجوز ان تجعل التركة قسمين كل قسم لعاصبين وتضرب القرعة الا اذا
كان مع العصبة صاحب فرض كزوجة او احباب فروض فانه يجوز جمع العصبة حينئذ اذ رضوا
رضى اصحاب الفروض بجمعهم ام لا فلترك زوجة وثلاثة اولاد فان التركة تجعل ثمانية اقسام
وتجمع الاولاد الثلاثة وتكتب اسماء وهم فى ورقة ويكتب اسم الزوجة فى ورقة وترعى الورقتان
فالقسم الذى جاءت عليه ورقة الزوجة لها وما بقى للاولاد فان شاءوا قسموا بعد ذلك وان شاءوا استقروا
على الشركة (قوله وهم) أى العصبة (قوله فانه يجوز الجمع بينهم) أى بين العصبة فى السهم
(قوله ثم ان شاءوا قسموا) أى ما يخصهم أى وان شاءوا استقروا على الشركة (قوله الا برضاهم)
أى برضى العصبة رضى بقية الورثة ام لا هذا هو الصواب كما فى بن (قوله بثبوت النون) أى
فاسقاطها اما على اللغة القليلة التى تحذف نون الرفع لجزء التخفيف نحو كما تكونوا يولى عليكم وكقوله
ايت اسرى وتيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الزكى واما هنا

شرطه قدر وهو فان رضوا بجمعهم أو ليس الشرط هنا مقدرا قبل الفاء لان هذا الجواب لا يحبه
الغا (قوله فى مطلق الجمع) أى لان الجمع فى العصبة مع اصحاب الفروض برضاهم (قوله واما الجمع
بين ذوى السهام فهو جبرى ولو كان معهم عاصب وحاصله ان اصحاب كل سهم يجمعون اولاد فى القسم
وان لم يرضوا (قوله لم تجب لذلك أى كما حكى عليه ابن رشد الاتفاق وهو وان تعقبه ابن عرفة بما ذكره
مقايض من الخلاف لكن لا يخفى رجحانه من كلام عياض انظر بن (قوله ويكتب الخ) صفة
ذلك ان يسمي المقسوم من دار او غيرهما بالقيمة بعد تجزئته على قدر مقام اقسامه فاما اذا كان لواحد
نصف دار ولا ثلثها ولا آخر سدسها فيجعل ستة اجزاء متساوية القيمة ويكتب اسماء الشركاء
فى ثلاثة اوراق كل اسم فى ورقة وتجعل كل ورقة فى سبعة ثمرى بنسبة على طرف قسم معين من
طرف المقسوم ثم يكمل اصحابها بما يلى ما ريت عليه ان بقى له شئ ثم يرمى ثانيا بنسبة على اول ما بقى
بما يلى حصة الاول ثم يكمل له بما يلى ما وقعت عليه ثم يتعين الباقي لثالث فكل واحد يأخذ
جميع نصيبه متصلا بضعه ببعض من غير تفريق وتبين ان روى الورقة الاخيرة غير محتاج اليه فى تعيين

نصيب من هي له لم يحصل التمييز برمي ما قبلها فكتبها وخطها انما هو لا احتمال ان تقع اولاذلا يعلم
انها الاخيرة الابد (قوله بعد تعديل المقسوم) أي وبعد تجزئته على قدر مقاماتهم جزأ (قوله
فنخرج اسمه على قسم اخذه) أي وكل له مما يليه ان بقي له شيء (قوله أو كتب المقسوم) أي
اسمه بأن يكتب اسم الجهة ويزيد المجاورة للمحل المخصوص فيكتب مثلاً الجهة الشرقية المجاورة لفلان
وهكذا (قوله واعطى كلاً لكل من الشركاء) أي فاعطى صاحب النصف في المثال الذي
قلناه سابقاً ثلاثة اوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس واحدة وعلى هذه الطريقة
قد تحصل تفرقة في النصيب الواحد قال الشيخ احمد وله غير مضر في القسمة لا ينافر في ضرر الشراكة
وذلك حاصل فمع التفرقة أيضاً وفيه نظرفي المجاور وغيرهما ما يفيدانه لا بد من اتصال نصيب كل
شخص وعدم تفرقة وعليه فيعاد العمل اذا لم يحصل اتصال حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير
مفروق كذا في عقب قال بن وهو كلام تحليط خلاف الصواب والصواب كالأبن غازی وطفي
وغيرهما ان قول المصنف أو كتب المقسوم الخ عطف على قوله ثم رمى فكتبته الشركاء معطاه
وحاصله انه اذا كتب الشركاء في اوراق بعددهم اما ان يرمي اسماءهم التي كتبها على اجزاء المقسوم
او يقوم مقام رمي اسماء الشركاء على الاجزاء كتابة الاجزاء معينة في اوراق ستة مثلاً ويأخذ ورقة
من الاسماء ورقة من الاجزاء وكل لصاحبه مما يلي ان بقي له شيء كالعمل الاول سواء بلفظ تفرقة
ولا إعادة قسم انظر بن (قوله فتعين الاولى) أي وهي ان تكتب اسماء الشركاء (قوله ومنع
اشترائه الخ) كأن يكون لشخص من الورثة ربع الدار وادمقاسمة شركائه فيقول له شخص
اشترى مثلاً ما يخرج لك بالقسمة بكذا فيمنع كان ذلك المشتري اجنبياً واشترى بكا على المعتمد وظاهره
المنع وقع البيع على البت او على الخيار وهو ما اختاره عجم واختار الاقاني ان محلي المنع اذا وقع البيع
على البت لان وقع على الخيار فلا يمنع بناء على ان يبيع الخيار فيحصل وهذا بخلاف ما اذا اشترى حصة
شائعة على ان يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز ويدخله الشفعة ووجه جوازه انه لما كان الشريك
مجبوراً على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشترائه له لا قسم مناقضا لمقتضى العقد والفرق بين
هذه المسألة ومسألة المصنف ان البائع في هذه المسألة قادر على التسليم بخلافه في مسألة المصنف
وذلك لان المشتري لما دخل على الشئوع صار المبيع معلوماً له ومقدوراً على تسليمه من حيث
الشئوع بخلاف مسألة المصنف فان المشتري فيها دخل على شرائه من وثقهين غير حاصل في الحال
فتأمل (قوله قبل خروجه) ظرف لقوله اشتراه (قوله وبيعه عند تسليمه عند العقد) أي ولانه قد
يخرج ما لا يوافق غرضه (قوله ونظر) أي ونظر الحال كما في دعوى جوراوشط في دعوى
احد المتقاسمين ان ما يده اقل من نصيبه بالقسمة لمجور بها وهو ما كان عن عمد او غلط من القاسم
وهو ما لم يكن عن عمد فان تحقق عدم ذلك منع المدعى من دعواه وان اشكل عليه الامر بأن لم
يتقاسم ولم يثبت حلف المنكر لدعوى صاحبه المجور او الغلط وان تقاضى المجور او الغلط بأن
ظهر حتى يغريه اهل المعرفة او ثبت بقول اهل المعرفة نقض وقوله ونظر الخ هذا في قسمة القرعة
(قوله حيث) ظرف لقوله حلف (قوله فان تقاضى) افرد الضمير مع ان الممتد مع شيان المجور
والغلط لان العطف بأو وثني ثانياً انظر المجور الامر بن (قوله او ثبت) أي او لم يتقاضى ولكن
ثبت الخ (قوله نقضت القسمة) أي فان فاتت الاملاك بينا او غرض من رجوع القيمة بقسموها فان
فات بعضها وبقي سائر على حاله اقتسم ما لم يفت مع قيمة ما فات كفاي ح وغيره وقوله نقضت القسمة
ظاهره نقض القسمة بنبوت الغلط ولو كان سبباً وعزاه عياض للدونة واشهب وابن حبيب وقيل يعني

عن اليسير كالميل يسلرقي العدد الكثير وهو قول ابن أبي زيد وغيره اه بن (قوله وكان الانهيب الخ) اى لا نقوله وحلف الخ مرتب على مفهوم قوله فان تقاضى او ثبت (قوله وهذا) اى ما ذكر من نقضها ما لم تبطل المدة حاصل القيمة ان محل نقض القسمة ان قام واجدهما بالقرب وحدهما ليسهل بعلم والظاهر ان ما قارب به كخمس سنة كهورا وما ان قام واجدهما بعد طول فلا نقض وهذا ظاهر فيما اذا كان الجور والغلط ثابت بقول اهل المعرفة وما لو كان بينهما حشا ظاهرا لاهل المعرفة وغيرهم فلا تنقض القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب حيث سكت مدة تدل على الرضا فان لم تنقض مدة تدل على الرضا حلف المدعى انه ما اطلع على ذلك ولا رضى به فان حلف كان له نقض القسمة وانما حلف لاحتمال اطلاعه عليه ورضاه به ولا يحلف ان بنصه بجورا او غلطا لظهوره للعارف وغيره (قوله فان نكل المنكر عند الاشكال اعيدت القسمة) فيه نظر بل اذا نكل قسم ما ادعى الاخرانه حصل به الجور والغلط منهما على قدر نصيب كل من لاول كانت حصه احدهما تساوى عشرة والاخرى تساوى خمسة عشر على دعوى مدعى الجور والغلط فالذى حصل به الجور ما يقابل خمسة فيقسم بينهما من غير ترتيبين ان اتهمه المنكر او بعدد مدعى الجور والغلط فان وجد الجور او الغلط فيها فاحشا ظاهرا لاهل المعرفة وغيرهم نقضت واما ان ثبت الجور والغلط بقول اهل المعرفة فنقضت ان كان الجور كثيرا لا قليلا كما العياض وغيره وحكى ابن عرفة عليه الاتفاق وبهذا يعلم ان التشبيه في قول المصنف كالمرضاة غير تام وذلك لان الجور الثابت بالبينه ينقض بالقرعة سواء كان كثيرا او يسيرا على المعتمد كما علمت واما المرضاة فلا تنقض به الا اذا كان كثيرا نعم على ما قابل المعتمد في القرعة يكون التشبيه تاما تأمل (قوله ولا يجاب له) اى لانه نقض المفهوم من تنقض (قوله واجبر لها) اى عليها وانه ضمن اجبر معنى الحجي فلهذا عدا باللام وظاهره انه يجبر عليها من ابائها اذا طلبها البعض كانت حصه الطالب قليلة او كثيرة وهو كذلك وظاهره ايضا انه يجبر الا على عليها ان انتفع كل ولو كانت الحصه بعد القسم ينقض عنها عما يخصه الوبيع المقسوم بتمامه وهو كذلك (قوله انتفاعا تاما) اى بان يكون انتفاعه بعد القسم مجانسا للانتفاع قبل في المدخل والخروج والمرفق وان لم يكن الانتفاع بعد القسم مساويا للانتفاع قبله فالمدار على كون سكاها بعد القسم كسكاها قبله بخلاف ما لو كان القسم يؤدى لعدم سكاها بل لا يجاره فقط فلا يجبر حينئذ ويقسم مرضاة الوهم بانة لا قال ابن الماسجون فالمدار عنده على اى انتفاع كان (قوله بما يراد له) اى للانتفاع به كبيت الهكنى وفي مفهوم الشرط انه اذا لم ينتفع كل انتفاعا تاما لا يجبر وهو كذلك وحينئذ فيقسم بالتراضى (قوله واجبر للبيع الخ) يعنى انه اذا اشترى انسان دارا للسكنى او لانتفعة او وزناها معا او هبت لهما او تصدق بها عليهما ثم اراد احدهما ان يبيع حصته وامتنع شريكه من بيع حصته اجبر شريكه على البيع معه ان نقضت حصه شريك ذلك الا جى وهو يريد البيع اذا بيعت مفردة عن حصه الاخر (قوله فان فرض انه ينقض الخ) فيه نظر بل الصواب ان ما يقسم لا يجبر فيه على البيع بحال اذ لو طلب القسم لجبر له الاخرانظر بن (قوله لا كبيع غلة) اى او اشترى به معال التجارة (قوله بان زاد الخ) فيه اشارة الى ان افضل على بابها وقال بن المراد بالاكثر على ما يحسنه ابن غازي الثالث فاكتر فهو معنى الكثير لا حقيقة اسم التفضيل الا انه اذا كان النصف فدون فلهما الخيار في التمسك بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب الجزء السالم بشئ وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف المبيع من السالم ويكون لصاحب السالم من المبيع

بقدر ما كان لصاحب المغيب من السالم فلا تنقص القسمة في الكل بل في البعض وإذا كان المغيب
 أكثر من النصف فله الخيار على وجه آخر وهو ان يتمسك بالمغيب ولا يرجع شيء أو يفسخ القسمة من
 أصاها وعليه ففي قول المصنف فله ردها اجمال (قوله وجه الصفقة) أي باعتبار القيمة وإن لم يكن
 أكثر في التجزئة (قوله أو بيع ما ذكره من أن البيع مفقوت) ويلزم صاحب السالم أن يرد
 لو وجد المغيب نصف القيمة هو ما في الام وذكروا بعد في تهذيبه وهو الرجوع في ح أنه غير مفقوت
 ووجد المغيب بخير ان شاء رذ ذلك البيع فتمودا الشركة كما كانت قبل القسمة وإن شاء اجازة
 واخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه وهو قول منحنون انظر بس (قوله رذ نصف قيمته) الاولى قيمة
 نصفه وهي أقل من نصف القيمة وذلك لانه لو لم يحصل فوات اخذ النصف من السالم فاذا فاته فليأخذ
 قيمته نصفه لا نصف قيمته تأمل (قوله أو بعده) أي أو كان يوم القبض بعد يوم القيمة
 (قوله وما سلم بينهما) لو قال والمغيب يدين ما لم يرد عليه شيء حتى يحتاج للجواب بقول الشارع
 من الفوات وهو ما به المغيب (قوله انه متى فات أحدهما) أي احدا النصيبين وقوله فلا آخر
 أي فالنصيب الآخر (قوله قال المصنف) أي في التوضيح (قوله والارجع الخ) حاصله
 انه اذا وجد احدا المتقاسمين عيبا في حصته فليأخذ كالأربع فأقل فان القسمة لا تنقص في الكل
 بل في البعض وذلك لان صاحب المغيب يرجع على صاحبه بنصف قيمة الصحيح المقابل للمغيب
 ويصير صاحب الصحيح مشاركا في المغيب بقدر ما اخذ منه من الصحيح (قوله مما ييده) أي
 حالة كون قيمة نصف مقابل المغيب مما ييده (قوله عن المضاف اليه) أي وهو قيمة التي
 هي بمعنى ثمن (قوله أي فلا يرجع) أي ذوا المغيب شيئا كالحال أي وانما يرجع عليه بنصف قيمة
 مقابل المغيب من السالم (قوله بنسبة ما اخذ منه) أي وهو قيمة بدل نصف الربع (قوله
 يبدل نصف الربع قيمة) أي بقيمة نصف الربع من السالم المقابل لنصف الربع من المغيب وتعتبر
 القيمة هنا يوم القسم لثبته لا يوم القبض (قوله والمعمد الخ) أي خلافا لما ذكره المصنف فانه يقتضي
 ان الثلث والنصف حكم الربيع وانهم ما دخلان تحت قوله والارجع بنصف الخ لان المتبادر من
 الاكثر ما زاد على النصف (قوله الثلث فما فوق) أي كنصف وما فوقه الا ان كيفية التخيير
 محتلفة كما تقدم في كلام ابن غازي (قوله من نصيب احدا الخ) احتراز عما اذا كان الاستحقاق
 من النصيبين فانه لا كلام لواحد منهما ما على الآخر لاستواء الكل في ذلك (قوله فالذي استحق
 ذلك من يده) أي وله ان يتمسك بالباقي ولا يرجع شيء (قوله بنصف قيمة ما استحق من يده) أي
 وهو الربيع (قوله بنصف ما يقابله) أي ما يقابل ما استحق من يده (قوله وإليه) أي إلى عدم
 التخيير (قوله في الأكثر) أي في استحقاق الأكثر (قوله في الخلقين) أي محل استحقاق
 النصف والثلث ومحل استحقاق الأكثر (قوله أو على وارث وموصي له بالثلث) ان قلت لما فسخت
 في طر وموصي له بعدد على وارث وموصي له بالثلث مع ان وصية الميت انما تنفذ جبراً على الوارث
 من الثلث فكان القياس ان لا يرجع الموصي له بالعدد الا على الموصي له بالثلث قلت لان حق
 الموصي له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصي له بالثلث او ينقص (قوله
 تفسخ في الاربعة) ومثله في البطالان طر وغريم على موصي له بعدد وطر وارث على موصي له بعدد
 وطر وغريم على وارث وموصي له بعدد فهذه الثلاثة تضم للاربعة التي ذكرها المصنف تنقض القسمة
 فيها (قوله وقد ابى الورثة من دفع الدين) أي للغريم الطارئ وقوله اذ لودعه ما للغريم الطارئ
 وقوله فلا كلام له أي في نقص القسمة وكذا يقال في الموصي له بعدد (قوله أو ثلثا) أي غير العين

فلا يقال ان فيه عطف العام على الخاص بأو وهو كملكه ممنوع (قوله ان كان) أي ما اخذه قاشا
وقوله وبه أي ورجع عليه بمثل ما يخصه ان كان ما اخذه قفقات (قوله فاعليه) أي فراجع
الطارئ عليه بملكه في ذمته ولا يتخذ ملبا عن معدم (قوله والمعتد الخ) أي وهو ظاهر ابن الحاجب
وابن شاس وصرح به ابن رشد في جماع عجي ونصه واختلاف اذ اطرأ على التركة دين أو وصية بعدد
بعد اقتسام الورثة التركة من دنائرا ودراهم أو عروض أو معام أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال ثم
قال والثاني ان المقسمة تنقضي فيكون ما هلك أو نقص أو نفي من جميعهم الا ان ينفق جميعهم على عديم
نقص أو يخرجوا الدين والوصية من أموالهم ويقدوها فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم
المقصود له في المدونة أنه ومعنى كون ما هلك أو نقص من جميعهم أنه اذا هلك ما بيد واحد
كلا أو بعضا سمي أو ثم نقضت القسمة لطرأ الدين فثمان ما تلف من جميعهم لا من كان يملكه لان
القسمة بينهم كان باطلا للدين وان فضل من باقي التركة شيء بعد الدين كان لمن تلف قسمه المدخول
مع الورثة فيما فضل وأما ما هلك بيد واحد منهم بقله فلم يضمنه أه وفي ح ان ما ذكره المصنف
من التفصيل صرح به في الباب وذكره ابن عرفة ونقله اللخعي وابن رشد أيضا انظر بن تجد نص
ابن عرفة والباب فيه (قوله وان دفع الخ) هذا كالا ستدائن الفسخ في قوله كطرد غريم على
وارث الخ (قوله جميع الورثة) أي أو اجنبي فيما يظهر اه عقب وقوله لا غريم أي أو لا وصى له
بالعدد (قوله مضت القسمة) أي فيما اذا كان المقصود عقارا على ظاهر المصنف ومطلقا على
المعتد (قوله ولا تنقض) ظاهره سواء قسموا غير طائين بالغريم أو عاين به وهو كذلك خلافا لما
في كتاب محمد عن مالك من عدم صحة القسمة اذا قسموا عالمين بالغريم ولو دفعوا مالهم من الدين بعد
القسمة (قوله فان امتنعوا وبعضهم نقضت) المحامل أنه اذا دفع جميعهم أو بعضهم برضى الباقيين
لوع ابايتهم ولم يقصد الدافع الرجوع بشي على من ابي فان القسمة تضي في هذه الصور الثلاث وان لم
يدفع احد منهم للطارئ أو دفع بعضهم مع اباية باقيهم واراد الدافع الرجوع بما دفعه عليهم فانها تنقض
في هاتين صورتين (قوله كبيعهم الخ) يعني اذا باع الورثة التركة بملحاسبة بل بمن المثل
فان بيعهم يكون ماضيا فاذا طرأ الغريم بعد بيعهم فليس له نقضه وسواء كان البيع بعد القسم أو قبله
وكذلك بعض ما اشتراه الورثة من التركة وحسبوا به في ميراثهم وظاهره مضى البيع ولو كانت
الساعة قائمة بعد المشتري ولو كانت الورثة معدمين بالثمن وهو كذلك اذا لم يطالبه على المشتري ومحل
مضى البيع حيث لم يعلم الورثة بالدين حين البيع اما لو علموا به فباعوا للغرماء فنقض البيع وانزع
المبيع ممن هو يملكه كما قاله في كتاب الدين من المدونة انظر بن (قوله مطلقا) أي ولو بحسابة
وقوله اذا مات الخ قيد في مضيه اذا كان بحسابة وقوله والا فلهم أي لا غرماء نقضه قياسا على الوكيل
يدع بحسابة فانه ماض اذا تلفت وبغرم المحسابة ولو كل رده ان كان المبيع قائما ولم يدفع للوكيل
ما جاني به وما اقتضاه كلامه من ان البيع اذا كان بحسابة للغرماء رده مع القيام ويضى مع الفوات
فيه نظر كما قال بن بل البيع مطلقا ولوع القيام لان الحسابة التي وقع البيع بها كالهيئة من الوارث
وهي لا ترد واختلاف هل يضمن الواهب في هذه المسألة فقال ابن حبيب يضمن في دفع الغريم
ولا يرجع على الواهب له وهو المشتري وذهب اشهب ويضمنون الى انه لا يضمن فراجع الغريم على
المعروف له بالحسابة وعلى كل حال لا ينقض البيع انظر بن وما تقدم من قياس الوارث الباشر بحسابة
على الوكيل بالحسابة فهو قياس مع الفارق فان الورثة باعوا ما هو في ملككم في اعتقادهم بخلاف
الوكيل (قوله واستوفي الخ) حاصله انه اذا طرأ غريم لموصى له بعدد على الورثة فوجد بعضهم

استهلك ما اخذ به القسمة وبعضهم لم يستهلك او بعضهم باع حصته وبعضهم لم يبيع فانه يستوفي حقه
 من ومجديده شيأ من التركة قائما لانه لا ارث الابد وفاء الدين واذا استوفي الغريم من ذلك الموجود
 فان الورثة يتراجعون بعد ذلك كما قال المصنف (قوله ان لم يعلموا) أي قبل القسمة بالطاريء والا
 اخذ الخ كذا اقر الطنجيني وهو مشكل لانه اذا كان من اخذ منه الطاريء عالما فكيف يقال انه يأخذ
 الى العالم عن المعدم مع مساواته له في العلم فالذي ينبغي ان يقال ان التراجع هنا كالحالة
 فان لم يعلموا بذلك الطاريء قبل القسمة واخذ الماريء - فله مساو حقه فائبا به احدثهم فان المأخوذ
 منه مرجع على كل واحد بحصته ولا يأخذ احد اذن احد وان كانوا عالمين بذلك الطاريء قبل
 القسمة واخذ حقه مما وجد به احدثهم فان المأخوذ منه يأخذ من المالى العالم حصته ويشاركه فيما
 على المبرر ولا حل هذا الاشكال قرر بعضهم وهو جد عج ان قول المصنف ان لم يعلموا ليس شرطا
 فيما قبله وانما هو راجع لصدر الكلام اعني قوله كيههم بلاغين اي كايضى ييههم بلاغين ان لم
 يعلموا فان علموا كان للغريم نقضه كما مر عن المدونة وقوله ان لم يعلموا اي بأن عليه دين او به يقدم على
 الارث فعلمهم بالدين مع جهلهم تقدمه على الارث كعدم علمهم ونحوه لابن عاشر وارتضاء السنائوي
 لكن في تأخير ان لم يعلموا تشويش فله من مخرج المبيضة (قوله بقبعض حقه اي اخذ من حصته
 من قسم شخص والبعض الآخر من قسم شخص آخر (قوله لادين) بالرفع عطف على الضمير المستتر
 في آخرت من غير فاصل وفي قوله لادين رد على بن ابي القاسم بتأخير قضاء الدين للوضع ووجهه
 بعضهم بأن ثبوت الدين يتوقف على الإعذار لجميع الورثة ويقوم مقام الصغير وصيه وانما يقام عليه
 بعد وضعه ورده بأن اقامته الوصى عليه لا تتوقف على الوضع بل تصح على الحمل (قوله فلا يؤخر
 قضاؤه) اي بل يقضى عاجلا لمحموله بالموت (قوله وفي تأخير الوصية) اي في تأخير تنفيذها وقوله
 كالتركة اي كقسم التركة (قوله قولان) اي وعلى القولين يتجمل انفاذ الوصية فان تلفت بقيت
 التركة بعد تجمل الوصية وقبل الوضع رجع الورثة على الموصى لم يشأ ما بأيديهم مراعاة للقول
 الآخر (قوله والاعجالت كالدين اتفاقا) الحق ان الخلاف في الوصية مطلقة سواء كانت بعدد او بجزء
 كافي بن فائظه (قوله وقسم) اي بقرعة او براض وقوله اب اي مسلم والافلاذ لا ولاية لا كافر
 على المسلم وقوله ووصى اي ولو ما بشرط كونه مسلما ايضا والمراد بالوصى ولو حكا فدخل مقدم
 القاضى (قوله وملتقط) اسم فاعل يقسم عن ملتقطه بالفتح المشاركة لغيره فيما اوجب له (قوله
 فليس له) اي للصغير الذي قسم عنه ابوه او وصيه او ملتقطه او المحاكم كلام اذا بلغ رشدا (قوله
 شرطة) اي علامة تميزه في نفسه (قوله فليس له ان يقسم من غيره) اي عن صغير او غائب اللهم
 الا بأمر القاضى (قوله اوذى كنف هوا) كقول تعوفا (قوله قل انو كثر تقدم في المحرمان المحاضن
 يبيع القليل والظاهر ان قسم القليل كيبه وهو الذي ربحه ابن سهل كافي الموافق عنه ابن
 (قوله والاخر احدى هذا لفظا وقد استشكل بأن القسمة ان كانت قرعة كما هو مقتضى التبادل
 فلا تدخل في النوعين ولا يشترط فيها التراضي وان كانت مراضة فلا يشترط التعادل واجاب ابن
 يونس باختيار الاول ودخلت في النوعين للقلة ولم يجبر عليها لاختلاف النوع واجاب غيره باختيار
 الثاني اي انها مراضة ومعنى قولها ان اعتدلت ان دخلت في قسم لاغبين فيها (قوله وهذا) اي قول
 المصنف وفيها قسم ثلثة الخ (قوله وهل هي) اي القسمة المفهومة من قولنا وفيها قسم الخ (قوله
 قرعة) اي بأن تضرب القرعة ليظهر من يأخذ هذه ومن يأخذ هذه (قوله واي) اي عن الاراد
 المذكور (قوله وقيل بل يحمل كلامها على المراضاة) اي كما جعلها عليه معنون (قوله فلا ينافي

(الح) اى لانه في القرعة (قوله انه ما دخلا على بيع) اى على قسم لا عين فيه

* (باب القراض) *

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم اى ولان فيه نوع شركة قبل قسم ارجح (قوله من القرض) اى
 بفتح القاف (قوله يجوز من ارجح) اى والامام لم يقطع لب المال جزا من ارجح الحاصل بعبارة من
 وعينه فاما المعاملة على بابها (قوله توكل الح) هذا يقتضى انه لا بد في القراض من لفظ ولا تكفى
 في انعقاد المعاملة لان التوكيد لا بد فيه من لفظ ويفيد ذلك ايضا قوله يجوز لا زعل الجزء للعامل
 انما يكون باللفظ لكن مقتضى قول ابن المحاسب القراض اجابة على التجري في مال يجوز بين ربه انه
 يكنى فيه المعاملة لان الاجابة يكتفى فيها بالمعاملة كالبيع اذا وجدت القرينة (قوله على خبر الح)
 المراد به البيع والشراء التعميل ارجح (قوله ما عدا) اى ما عدا ذلك التوكيد الخاص (قوله
 حتى الشركة) اى حتى خرجت الشركة وقوله لان الح عليه الخروج الشركة (قوله والشركة لا تقيد
 به) اى لجوازها بالثقة وغيره كالمز (قوله لان النقد متجربة لا فيه) اى وحيثما يتعلق خبر
 محذوف اى في كل نوع وليس المراد ظاهره من توكيده على بيع الذهب بالفضة وعكسه لعدم
 شموله للتجارة بنقد في عروض مع انها جائزة وقد يقال جعل في معنى البائع غير لازم بل يصح ابقاؤها
 على حالها لانظر في المجازية والتجربة في المال يشمل عرفا التجربة في اى شئ كان تدبر (قوله ضربا
 يتعامل به) اشتراط التعامل في المسكوك هو الذي فهمه الشيخ زروق من كلام التنبيهات قال ح
 ولم ار من صرح به لافي التنبيهات ولا في غيرهما فانظره اه بن (قوله لا يبروض) اى ومنها
 القلوس المحددة وهذا محترز بنقد وما بعده محترز ضربا وكان عليه ان يزيد ولا يضرب لا يتعامل
 به كافي بلاد الودان بوظاهره عدم الصحة اذا كان رأس المال عرضا ولو كان يتعامل به
 ولو انفرد التعامل به كالدع قصر الرخصة على مورد هذا لكن قال بعضهم كافي بن الدرهم
 والدنانير ليست مقصورة على هذا حتى يمنع القراض بغيرها حيث انفرد التعامل به انظره (قوله
 مسلم من ربه للعامل) اى بدون امين عليه لا بد من عليه او برهن او دية كافي وان جعل عليه
 اميا فان تسليمه حينئذ كالتسليم (قوله يجوز) الاولى تعاقبه بتوكيد لا يتجرى اى ان يوكفه بجزء
 على ان يتجرى بالنقد اى بالمال كله وتعلقه بتجربتهم ان المتجرى به الجزء مع ان المتجرى به المال كله
 (قوله كسيرة دنانير) اى الا ان يشبه القدر سواء من ارجح كل عشرة ان كان ارجح مائة فيجوز لانه
 بمنزلة العشر (قوله ان علم قدرهما) اى وقت المقد (قوله يؤدى الى الجهل بالرجح ان اراد الجهل
 بمقداره فهذا لازم لكل قراض ولا يضرون اراد الجهل بالجزء الجمول للعامل من ارجح من نصف
 او ربع مثلا فلا يسلم فالاولى التعليل بان فيه خروجا عن سنة القراض الذي هو رخصة وذلك لانه
 قد استثنى للضرورة من الاجارة بجهول ومن السلف بصفة (قوله الموصوف بما تقدم) اى من كونه
 مضربا بمتعاملاته (قوله لان تقسام التعريف الح) صفة لقدر اى بالغة في مقدار مستعمل لامن
 تقسام التعريف لمثلا لا يلزم اخذ الحكم في التعريف وهو دور وورد النص بل يقول عبد الوهاب بالمنع
 كذا في من وغيره (قوله لانه الاصل) اى في التعلق لورد النص فيه واما الزن والودية فالمنع فيهما
 بطريق القياس على الدين (قوله واستمر الح) مستأنف استثنافا ياتيها جوابا عما يقال قد قلت
 ان القراض بالدين لا يصح فاحكمه اذا وقع فاجاب بقوله واستمر الح (قوله ما لم يقبض او يحضره
 ان قلت الحاصل لا والاول لان عدم الجواز مقيد بانتهاء الامر من معا فاذا انتفى القبض والاحضار
 مع الاشهاد فلا يجوز واذا حصل احدهما فالجواز والجواب ان اوبعد النفي لفي الاحد لا اثر وهو

صالح بكل منهما فلا بد من انتقامهما معاً حتى يتحقق انتفاؤه كقوله تعالى ولا تطلع منهم آئماً أو كفوراً
(قوله أو أحضره) أي في يده لربه **(قوله مع الأشهاد)** أي لرجلين أو رجلين ولمرأتين ولا يكفي
 أشهاد واحد وعين لعدم تصوره هنا لان العيين على المنكر عند التنازع ولا يتنازع هنا غائباً واشهاد بيتي
 شئ حاضر **(قوله ثم دفعه له قراضاً)** أي في الحالة الأولى وهي ما أؤا أقضه لربه وأمره أن يجعل به
 في الحالة الثانية وهي ما أؤا أحضره لربه **(قوله مع ظاهره)** أنه مجرد القبض يصح القراض ولو أؤا جده له
 بالقرب وهو كذلك والقصوب يكفي في صحة عمل الغاصب فيه قراضاً لغيره لربه كالوديعة **(قوله)**
 ولو يئده أي هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة بيد أمين أمافي الرهن فظاهر وأما في الوديعة فمبان
 أودعه المودع لغيره حدثت في منزله بل وإن كانا بيد العامل أي عنده وفي محله **(قوله مع أن المشهور)**
 المنع) أي لعله التي على بها ابن القاسم **(قوله فلذا بالغ على ذلك)** أي على منع القراض بالرهن
 والوديعة إذا كانا يئده **(قوله ولو غير أشهاد)** كان قال بن وهو الصواب ومقتضى التعليل بأنها محض
 أمانة أن الرهن ليس كالوديعة فلا يكفي فيه مجرد الإحضار بل لا بد معه من الأشهاد **(قوله والرهن)**
 كالوديعة) أي فإذا وقع القراض بالرهن فازيح رب المال والمخسر عليه وليس للعامل الإجارة مثله
(قوله أي في بادئ القراض) أي بلد العقد وقوله أو العمل فيه أي أو بلد العمل في القراض والتوزيع
 الخلاف والاول تقرير الشارح بهرام والثاني للمواق **(قوله إذا لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً)**
 أي وأما إذا وجد مسكوك يتعامل به فالمنع ولو غلب التعامل به على التعامل بالمسكوك **(قوله)**
 بالمنوع) أي بان وقع بتسبر أو بتقارض أو حتى لم يتعامل به ببلده **(قوله على المشهور)** أي لان
 التسبر إذا كان لا يجوز القراض به إلا إذا انفرد التعامل به والحال أنه ليس مظنة للكساد فأولى
 الفلوس التي هي مظنة لكساد فلا يجوز القراض بها اللهم إلا أن تفرد بالتعامل بها والأجاز اتفاقاً
(قوله ولو في المحقرات) أي ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات الخ **(قوله وظاهره ولو في بلاد الخ)**
 قد تقدم لك عن بن أن بعضهم أجاز جعله العرض رأس مال قراض إذا انفرد التعامل به **(قوله)**
 يقتصر فيها على ما ورد) أي من الدراهم والدنانير **(قوله ومحل المنع)** أي بالعرض **(قوله سواء)**
 كان العرض نفسه قراضاً أي بأن دفع رب المال له عرضاً بآئنه وجعله جزاً من أرباح إذا
 باعه وبيع وقوله أو غنمه بأن دفع له عرضاً وأمره أن يبيعه ويجعل ثمنه رأس مال وقد ألغى المنع
 في الثاني بما إذا كان لبيعه خطب والأجاز وتقيده ضعيف والمعمد المنع مطلقاً **(قوله وجعل ثمنه)**
 قراضاً أجاز) أي لان جعل رأس المال قيمة العرض أو نفسه والحاصل أن قوله أن تولي العامل
 يبيعه في مفهومه تفصيل وذلك لأنه إذا تولي غير العامل يبيعه فإن جعل رأس المال الغن الذي يبيع
 به العرض جاز وأن جعل رأس المال قيمته إلا أن أو بعد المفصلة أو بنفس العرض منع **(قوله كأن)**
 وكله على خلاص دين) أي ولو كان الذي عليه الدين حاضر أم قراملياً تأخذ هذه الأحكام وإنما تقييد
 اللغمي المنع بالحاضر المداو العائب الذي يحتاج للمضي إليه فضعيف **(قوله وأيضاً صرف سواء كان)**
 للصراف بال أو لأقصر الأربعة على مورد هـ وتقييد فضل المنع بما إذا كان له مال ضعيف **(قوله)**
 في المسائل الأربع الفلوس وما بعدها الخ) الذي في بن عن ابن عاشر أن قول المصنف فاجر مثله
 راجع للتبر وما بعده وأعلم أن جريان قوله فاجر مثله في التبر والفلوس ولو متعاملاً بهما حيث باعهما
 واشترى بهما عرضاً فان جعلهما غنماً لروض القراض فليس له إجارة توليه أو غنماً له قراض مثله
 والغرض أن كلا من الفلوس والتبر لم يفرد بالتعامل به لانه محل الكساد وأما لو انفرد كل بالتعامل
 به فالقراض صحيح ولا يكون للعامل إلا الجزء الذي سمي له **(قوله في ذمته متعلق بقوله فاجر مثله)**

وحينئذ فله ذلك لا جرح حصل ربحاً لا (قوله ثم له قراض مثله) أي مثل المال لا مثل العامل (قوله)
 فان فيه قراض) أي لان لفظ شرك يطلق على النصف فاقول واكثر فيكون مجعولا (قوله فلا
 جرح فيه) أي وحينئذ فيكون جائزاً (قوله عطف على مدخول الكاف الاولي على صفة مدخول
 الكاف المقدّر) (قوله او قال بجرح الخ) لا يقال جرحه على هذا يلزم عليه التكرار مع قوله كلك شرك
 فلا ولو جرحه على الاول لانا نقول نظراً للاختلاف العنوان للجائز لفظ جرح لفظ شرك وان كان المعنى
 واحداً (قوله وفيه قراض المثل) أي بخلاف ما اذا قال له اعمل به في الصيف فقط او في موسم العيد
 فقط ونحو ذلك لمعنيين فيه زمن العمل فانه فاسد وفيه اجرة المثل فقط كما يأتي وذلك لشدة التحجير
 في هذا دون ما قبله لان المال يده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به حتى يأتي الوقت الذي عينه
 رب المال للعمل فيه بخلاف ما اذا قال له اعمل فيه نسيت من الا زمان في سنة فان المال يده ليس
 ممنوعاً عليه في العمل به وامام صورة اذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فانه وان كان مجعولاً عليه
 في العمل فيما يده حتى يأتي الزمان الذي عينه ربه فهو مطابق التصرف بعده فهو اخف مما يعمل فيه
 في الصيف فقط (قوله أي شرط فيه على العامل) أي وامام الوطوع العامل بالضمين ففي صحة ذلك
 القراض وعدمها خلاف انظر بن فان دفع رب المال للمال واشترط عليه ان يأتي له بضامن
 يضمنه فيما يتلف بتعديده فلا يفسد بذلك وهو جائز وان شرط عليه ان يأتيه بضامن يضمنه مطلقاً الى
 لا يقيد كان القراض فاسداً ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم كما اتفق به عجم (قوله او قراض قال
 فيه للعامل الخ) أي ان رب المال اعطاه دواهم معينة وقال له اشتر به ساعة فلان ثم بعها واتجر
 بينهما ولك ثلث الربح مثلاً (قوله فالصوز اربع) أي بصورة المصنف ثم ان اشترط المبيع بالدين
 كاشتراط الثعالبه فيجوز القراض وفيه قراض المثل ان عمله كافي بن وقوله النواق فيه اجرة المثل
 وعلى الاول حمل عياض المدونة وعلى الثاني حملها بن بنس (قوله او شرط عليه ما قبل وجوده)
 أي التجبر فيما يقل وجوده (قوله بان يوجد تارة) أي كالمخ لا جرح والبطيخ (قوله ان عمل) أي
 وحصل ربح فان حصل خسر فهو عليهم ما كما في عبق (قوله على المعتمد) أي خلافاً لما قال بعدم
 الفساد اذا اشترى ما اشترط عليه (قوله ما لا يشبه) أي جزاء لا يشبه ان يكون جزء قراض (قوله)
 فاللازم قراض المثل) أي جزء قراض المثل (قوله فالتشبيه الخ) أي انه غير تام ولا جرح اختلاف
 هذا مع ما قبله في الصحة والفاقد عدل المصنف عن عطف هذا كالذي قبله للتشبيه (قوله وفيما
 فسد) خبر مقدم ومأمور موصولة صلتها جرح فسد وغيره حال من التحجير في الصلة واجرة مثله مبتدأ مؤخر
 وستأتي امثله في قوله كاشتراط مدناج (قوله و يفرق بينهما أي بين ما فيه قراض المثل واجرة المثل
 وقوله ايضا كما يفرق بما تقدم (قوله بان ما وجب فيه قراض المثل) أي كافي المسائل المتقدمة
 (قوله بل يتمادي فيه) أي حتى يبيع ما اشتراه فقط كما هو صريح كلام ابن رشد وليس المراد انه
 يتمادي ولو بعد تضييع المال (قوله فانه يفسخ متى شتره له) أي ولا يمكن العامل من التماسي
 على العمل (قوله في بيان ما يرد) أي في بيان المسائل التي يرد الخ (قوله كاشتراط يده) أي كان
 يشترط رب المال يده مع العمل او يشترط العامل على رب المال عمل يده مع العامل كما في عبق
 (قوله أي مشاورته) أي رب المال (قوله بحيث لا يعمل عملا فيه) أي فيكون القراض فاسداً
 ومرد العامل لاجرة التمثل ولا يعطى الجزء الذي سمي له حال العقد (قوله او أميناً هو بالنصب
 عطف على محل مراجعته كما اشار له الشارح بتقديم اشترط (قوله بخلاف غلام الخ) أي فيعجز
 بالشرطين الاتيين (قوله غير رقيب) أي غير جاسوس يتطلع على ما يفعله العامل في المال ويخبره

ربه (قوله لانه سالم يا غنمه) اى لان رب المال لم يأتين العامل على مال القراض وجعل عليه امينا
 صار العامل شيئا بالاجير (قوله فالشرط الخ) قال بعضهم وبقي للجزا شرط ثالث وهو ان لا يقصد
 رب المال بذلك تعليم الغلام والافسد القراض وكان المصنف لم يعتبر هذا الشرط فلم يذكره اوله
 اعتبره وادخله في مسائل اشتراط زيادة على العامل لان تعميم الغلام زيادة عمل عليه (قوله وكان
 يخيط) عطف على قوله كاشتراط يده فيبدون القراض فاسد او يرد العامل لاجره المثل (قوله
 او يشترط عليه ان يشارك الخ) اى اشترط ذلك عليه في حال العقد واما وقوع ذلك بعد العقد فبما
 كما يأتى ان له ان يشارك بالاذن (قوله او يخلط) اى او شرط عليه رب المال ان يخلط المال بماله
 فان وقع وخسر المال انقص الحصر عليهم ما بقدر كل وللعامل على رب المال اجرة مثله فيما عمله
 في مال القراض سواء حصل ربح او خسر ولم يحصل واحد منهما ويقبل قوله في الحصر والتلف وفي قدر
 ما تلف بينهما كما اتى به عجم (قوله الا باذن رب المال) اى بعد العقد (قوله والا ضمن) اى خسره
 وتلفه فان ابضع بغير اذن رب المال ورجح فان كان الابضاع بأجرة للبضع معه فهي في ذمة العامل
 فان كانت الاجرة اكثرت من حظ العامل من الربح حسب للعامل حظ من الربح يدفعه فيما عليه من
 الاجرة وغرم العامل الزائد وان كانت اجرة البضع معه اقل من حظ العامل لم يلزم رب المال غير اجرة
 البضع معه لان العامل لم يعمل شيئا وان عمل البضع معه بغير اجرة فللعامل الاقل من حظه واجرة
 مثل البضع معه لو لم تأجره لانه لم يتطوع الا للعامل وذو المال رضى ان يعمل له فيه بعوض
 (قوله ان يزرع) اى يكرى الارض والبقر ويشترى البذر من مال القراض ويعمل بيده (قوله
 واما لو شرط عليه ان ينفعه في الزرع الخ) يؤخذ منه ان تعين رب المال للعامل ما يتجزئه من عرض
 ورقتي وغيرهما غير مضر وهو كذلك كما في هرام (قوله فلا يمنع) اى الا ان يكون العامل له وجاهة
 برعيه الناس لوجاهته ويهلون له في الزرع بلا اجر والاتنع (قوله او بعد اشتراؤه) اى وان سأل
 العامل رجلا بعد اشتراؤه سلعة ما لا يتقدمه فيها فذلك قرض فاسدان اخبر السائل المسؤل بشرائه
 السلعة لاجل ان يدفع له ثمنها ويكون ربحها بينهما (قوله وذكر الواو مصدر) عطف على التأخير
 (قوله لانه لم يقع على وجه القراض المعروف) اى بل دخل ربه على سلف اجرة نفعها (قوله
 فيلزمه) اى فيلزم المدفوع له رد الثمن الى صاحبه (قوله ادفع لي عشرة مثلا) اى اشترى بها سلعة
 (قوله لهما) اى للبيع والشراء وقوله ولو تعدى الزمن (قوله كسوق او حافوت) اى جعل كذا
 والمحال ان العامل لم يكن حاله من قبل والاجاز (قوله كان اخذنا لا الخ) هذه المسئلة غير
 قوله أولا ولا تشتري الى بلد كذا لان ذلك شرط عليه انه لا يشتري حتى يبلغ موضع كذا فاذا بلغه
 اشترى منه او من غيره فقد حجز عليه في الشراء قبل وصوله ولم يحجز عليه في الشراء من غيره بعد
 وصوله واما هذه فقد حجز عليه قبل الوصول للبلد وبعد الوصول اليه وايضا في هذه شرط عليه ان
 يخرج للبلد كذا فيشتري منه ثم يعود فيبقيه في بلد العقد فحجز عليه في ابتداء الشراء وفي محض التجار
 والسابقة حجز عليه في ابتداء التجربة فقط (قوله وعليه) خبر مقدم والكاف في قوله كالشراء اسم بمعنى
 مثل مبتدأ مؤخر (قوله الخفيفين) اى واما غير الخفيف وما جرت العادة انه لا يتولا بنفسه وهو
 من مصلحة المال فله اجرة اذا عمل بنفسه وادعى انه عمل ليرجع بأجره من غير عين عنه تسكوت رب
 المال واما ان خالفه رب المال وقال بل عملت ذلك تبرعا منك فله الاجرة يمين على احد القولين
 لانما دعوى معروفى وقد تقدم الخلاف في توجه اليمين في دعوى المعروف وقبل بلاعين (قوله
 وعليه الاجران استأجره) اى ومثل للثمر والطنى النقيض الخفيف فيلزمه وان استأجر عليه فماله

(قوله وجاز للعامل بجزء من الربح قل أو أكثر) ذكره لأجل التهميم ضم بحاق قوله سابقا بجزء لانه نكرة في سياق الإنشاء فلا تنفد العموم فلما كانت تلك النكرة لا تفيد العموم اتى به هنا صراحة (قوله عليه له) أى للجزء القليل والكثير حال العقد (قوله ولو كدينار) بأن قال رب المال للعامل جعلت لك من كل مائة تحصل ربحا دينارا أو جعلت لك من كل مائة وواحد مائة (قوله أى بعد العمل الخ) خلافا لابن حبيب في منعه الزيادة بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لأن العقد غير لازم فكانها ابتداء الآن عقدا (قوله المعلوم) أى من المقام أو من جزء لأن الجزاء بعض الربح والجزء يفهم منه كماله لدلالته عليه (قوله والعامل) أى ولا يؤذى اشتراط زكاة الربح عليه إلى القراض بجزء مجهول لأن جزء الزكاة معلوم وهو ربع عشر الربح فكانت زكاة المال قال للعامل لك من الربح نصفه مثلا الأربع عشر الربح وما ذكره المصنف من جواز اشتراط زكاة الربح على أحدهما هو المشهور ومن المذهب خلافا لما فى الأسدية من منع ذلك (قوله وهو للشرط) أى ولا يرجع للقراض (قوله كقصور المال) يعنى رأس المال ورجحه عن النصاب كالمال كان رأس المال عشرة دنانير ورجحه خمسة دينهما أو شرط رب المال على العامل جزء الزكاة فانه يدفع له ربع نصف واحد من حصته (قوله وكان) أى الربح (قوله مثلا) أى أو على رب المال (قوله لما رأى بأن نقصا لأقبل المحلول أو كان العامل لم تجب عليه الزكاة لوقا الدين أو كفر (قوله بأن الوارو للمال) أى والمعنى وهو للشرط لا للقراض في حال كون الزكاة لم تجب لمانع أن يكونه اشتراط الزكاة ولم توجد والمحاصل أن زكاة الربح إذا اشترطت على أحدهما ولم تجب الزكاة في الربح لمانع فإن جزء الزكاة من الربح بتمامه يكون مشروطا ولا يكون للقراض لشروط الزكاة ولم توجد لازكاة حصة المشترط فقط كما توهم (قوله والربح) أى كأن يقول رب المال للعامل أعمل فى هذا المال والربح المحاصل كله لى أولك ولعلان الاجنبى (قوله وحينئذ يخرج) أى وحين إذا جعل الربح لأحدهما أو لغيرهما خرج من كونه قراضا إلى كونه هبة وإطلاق القراض عليه فى هاتين الحالتين مجاز لما علمت أن حقيقة القراض توكل على تجزئة مقدمه ضرور مع لم يجز من ربحه وإذا علمت أنه فى هاتين الحالتين يكون هبة فيجربى على حكمها فإذا اشترط الربح لغيرهما أو كان معينا قضى له به أن قبله وان لم يقبله كان لشرط كما فى جزء الزكاة وهذا هو الصواب كما قال بن ونص على ذلك فى التوضيح وان كان غير معين كالغفر أو وجب من غير قضاء فان اشترط لم يجز معين فقال ابن ناجى أنه يجب من غير قضاء كالغفر أو غير المعين وقال ابن زريق أنه يقضى به كالغفر المعين وان اشترط للعامل لم تبطل بموت ربه أو فله مقبل للأفاصلة لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة وان اشترط ربه فهل تبطل بموت العامل أو لا يثبت على أن العامل أجبر بالمال فكان رب المال حائز له قولان (قوله وضمنه فى الربح له) فهم منه أنه لا ضمان على العامل فى اشتراط الربح له وهو كذلك إلقاء المال على الأمانة وكذا إذا اشترط لغيرهما أه شت (قوله انتقل الخ) أى لانه انتقل من الأمانة للذمة (قوله أن لم ينفه) أى أن لم ينف العامل الضمان عن نفسه (قوله بأن اشترط عليه الضمان) أى بأن شرط رب المال على العامل الضمان (قوله يكون قراضا فاسدا) وهل يكون الربح للعامل عملا بشارطه أو فيه قراض المثل لكونه قراضا فاسدا انظره أه عقب (قوله أو هما على المعتمد) أى وهو قول ابن المواز ومقابله لا يجوز اشتراط عملهما معا لا شت (قوله عمل غلام زيدا ودايته أى سواء كان كل منهما معينا أو غير معين (قوله فى المال الكبير) قيل هذا فرض مسألة لا ينفذ ولذا لم يذكره فى المدونة كما قال المتبسط وانما هو فى التوضيح عن ابن

زرقون اه بن وعلى اعتباره فالظاهر ان القلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله بحسبنا) أى او
 يجزى للسلام لا لسيده ولعل مراد ابن فرحون بحسبنا التابع له الشارح في التمييز به بأن لا يكون
 يجزى له فيوافق ما مروا عاقل ان اشتراط عمل غلام ربه مع العاقل جائز سواء كان المشتري له لا لا
 المال او العامل بشرط ان لا يكون يجزى له اعم من ان يكون بحسبنا او يجزى للغلام ويشترط شرطان
 اذا كان المشتري شرط المال وهو ان لا يكون ذلك للسلام امينا يطاع على ما فيه العامل في المال
 ويجزى له ربه والامنع كما مرله (قوله وخلطه) أى مال القراض بغيره (قوله وان بماله) أى هذا
 اذا كان الخلط بمال قراض عنده بل وان كان الخلط بماله (قوله ان كان مثليا) أى ان كان
 المال الخلط والمخلوط به مثليا (قوله وكان الخلط قبل شغل احدهما) قال بن لم من ذكر هذا
 الشرط ونظائر التوضيح خلافه (قوله فيمنع خلط مقوم) ظاهره ولو تمتلا ونص في التوضيح على
 جواز خلطه بمثله والحاصل ان جواز خلط مال القراض بغيره قديم الشارح بشروط ثلاثة وقد علمت
 ان شرطين منهما غير مسلمين (قوله أى الخلط) أى خلط مال القراض بماله او بمال قراض عنده
 (قوله ان خاف) أى العامل بتقديم احدهما في البيع وخصا في ثمن الثاني اى او خاف بتقديم
 احدهما في الشراء غلبوا الثمن في الثاني (قوله فيجب الخ) أى فيكون معنى الصواب الوجوب
 لا الندب وهو احد قولين والآخر الندب كما ذكر الشارح والاول قول ابن ناجي والثاني قول بعض
 شيوخه (قوله ويلزم من تقديم الخ) جملة حالية قيد في قوله او كان احدهما (قوله
 لوجوب الخ) علة لوجوب الخلط (قوله الغلا في الشراء) أى كان يخاف بتقديم احدهما
 في الشراء الغلو في ثمن الثاني (قوله يضمن) أى العامل بالخسر اذا خالف ولم يخلط (قوله فتقوم)
 أى تلك العين المؤجلة بسلعة ثم تقوم تلك السلعة بتقويمها وذكر المصنف من ان العامل يشارك بقيمة
 المؤجل ولو عيناه هو مذهب المدونة الذي اصلحه عليه سحنون ومقابلة وهو الذي كان في المدونة
 قبل الاصلاح ان العامل يشارك بما زادته قيمة ما اشتراه بمال وتوكل على الحال فقط (قوله برجمه)
 اى برجم الثالث (قوله وما بقى) اى وهو الثلثان على حكم القراض اى فللعامل فيه الجزء المجعول
 له والباقي ثلث المال وهذا على القول المتقدم ان العامل يشارك بقيمة ما زاد وما على مقابلة
 فتقوم تلك السلعة التي اشتراها بالمالين فان كانت قيمتهما عشرة من كان شريكا بالسدس
 (قوله كما هو ظاهر المصنف) اى فان قوله وشارك ان زاد مؤجلا ظاهره كان شراؤه بالزائد
 لنفسه او لقراض (قوله وقيل يخبر رب المال) هذا هو الصواب كما جزم به ابن رشد انظر بن
 (قوله في قبوله) اى في قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله وعدم قبوله) اى وعدم قبوله لما زاده
 العامل للقراض (قوله فالمال كله له) اى ويكون كله راس مال القراض (قوله مطلقا) اى
 سواء زاد مؤجلا او حالا واشترى فهما لنفسه او للقراض فالصوران بع صورة المصنف ومعه ومعه
 ثلاثة قد علمت من الشارح (قوله قبل الشغل) اى قبل شغل مال القراض بشراؤه به كالا
 او بعضها سلعا (قوله اى ان لم الخ) اشار بذلك الى ان قوله قبل شغله متعلق بيجزى (قوله او حصل
 بعد شغله) اى كالا او بعضا (قوله وليس لرب المال منه بعد الشغل) اى سواء كان المال
 قايلا او كثيرا وسواء كان السفر بعيدا او قريبا وسواء كان العامل من شأنه السفر او لا خلافا
 لسحنون حيث قال لا يسافر بعد الحج عليه بعيدا ولو بالقليل ولا بن حبيب القائل بمنع السفر بعد
 الحج رايه مطلقا (قوله والا لم يجز) اى والا فلو سماهما كائن قال وجدت سلعة كذا تابعا رخصة
 مع فلان اوسمى احدهما لم يجز وكان قراضا فاسد اقال عبي وانظر هل تكون السلعة لرب المال

وعليه للبتري اجرة ثوابه الشراء لو تكون للشترى او ان عين البائع فكمسألة اشترى سلعة فلان فله
 قراض المثل ولين عين السلعة فاجرة التسل (قوله بعرض) اى واماميه مسلح التجارة بدين فلا
 يكون (قوله لانه شريك) اى والشريك له ان يبيع بالعرض فان قلت مقتضى تعريف المصنف
 القراض بانه توكل على تجر بعدد الخ ان العامل وكيل مخصوص والوكيل المخصوص يمنع بيعه
 بالعرض قلت هو وان كان وكيل مخصوصا لكن حاز به بالعرض لثقوى جانبه بكونه شريكا
 (قوله وجازله) اى له ما لم يرد به بعيب قديم اى اطاع عليه بعد الشراء ولو اى رب المال من هذه
 واراد بقاءه للقراض وظاهره ولو كان ذلك العيب قليلا والشراء فرصة ام عني (قوله او للمالك)
 اى وهو رب المال قبوله اى لنفسه على وجه المفاصلة واما لو اخذه لبيعه للقراض فليس له ذلك
 (قوله ان كان المعيب) اى ان كان غن المعيب المردود جميع مال القراض والمحال ان للمالك الذى
 اشترى به ذلك المعيب عين (قوله ولى اخذه) اى لانه اذا نض المال كان له اخذه ولا كلام
 للعامل ولا يعارض هذا قولهم عقد القراض لازم بعد العمل لانه محمول على ما قبل النضوض (قوله
 وسواء بقى الخ) هذا مذاهب ابن القاسم فالجواز عنده مطلق غاية الارائه اذا شغل القراض الاجير
 عن الخدمة كلا او بهضا سقط من الاجرة بحسب الشغل (قوله ومنعه سجنون) اى اذا لم يبق على
 عمله الاول (قوله لماس فيه الخ) قال عجم ولعل جوابه ان عقد القراض ناسخ للعقد الاول (قوله
 ودفع مالى الخ) حاصل ما فى هذه المسألة من الصور على الراجح ان المالك امان يدفعه للعامل مسا
 او متعاقبين قبل شغل الاول او بعده وفى كل امان يتفق الجزان المجمولان للعامل فى المالكين والا
 فى الاولين بقسمهم ما يجوز ان يشترط الخلط واليمنع وفى الاخير بقسمه يجوز ان لم يشترط الخلط والا
 منع هذا كله ان لم ينض المال الاول واما ان دفع الثانى بعد ما نض الاول فان نض مساويا راس
 ماله واتفق جزا ههنا فاجز والامنع (قوله ان شرط الخلط للمالكين قبل العمل) انما جاز لانه ولو منع
 اختلاف الجزير جمع الجزم معلوم ببيان ذلك انه لو دفع له مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على
 النصف على ان يخلطهما فحسابه ان تنظر لاقل عدده ثلث ونصف صحيح فذلك ستة وقد علمت
 ان للعامل من ربح احد المائتين الثلث ومن ربح المائة الاخرى النصف فذلك نصف الستة وثلثها
 وذلك خمسة ورب المال نصف ربح مائة وثلثا ربح المائة الاخرى فذلك نصف الستة وثلثها وذلك
 سبعة اجمعها مع الخمسة التى صحفت للعامل يكون المجموع اثني عشر اقدم الربح على اثني عشر جزا
 للعامل خمسة اجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة اجزاء وذلك ثلث الربح وربعه ولا شك
 ان الربيعين والثلث والسدس مجموع الربح (قوله وعلى الاول) اى وعلى القول الاول وهو الجواز
 فى المتفق (قوله فلو شرط ان) اى او حصل بالفعل (قوله مساويا لاصله) اى لراس ماله (قوله
 قد يشبع على العامل ربحه) اى بان يجبر به الثانى (قوله قد يجبر الثانى خسر الاول) اى فهو
 فى المثالين كاشتراط الزيادة على للعامل او على رب المال وذلك ممنوع (قوله ومفهوم الشرط الاول)
 اى وهو ما اذا نض الاول بربح او خسر (قوله والحق انه يجوز طلبها) اى والحق انه اذا نض الاول
 بمساو جاز الدفع مطلقا اتفق جزؤهما او اختلف ان شرط الخلط والامنع مطلقا اتفق جزؤهما
 او اختلف (قوله وجاز) اى سواء اشترى منه بنقد او بعجل (قوله ان صح الخ) اى ولم يشترط
 ذلك عند المقد والامنع (قوله ان لا ينزل واديا) اى بخلافه منقضا كترعة (قوله اما لا يتناع
 سلعة عينها) اى لقلة ربحها او لوضعية اى خسر فيها (قوله وضمن ان خالف) اى وكان يمكن
 المسمى بغير الوادى والمسمى بالثمن والسفر بغير البحر والا فلا ضمان اه عدوى (قوله غير المحسر)

اى كالتب والفرق والسماءى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السماءى والتب بغير المخالفة كما
 لا يضمن الخسر وهذا فى الثلاثة الاول بخلاف الرابعة فانه يضمن فيها السماءى والخسر واذا تنازع
 العامل ورب المال فى ان التلف وقع زمن المخالفة او بعدها صدق العامل فى دعواه اياه وقبح حمله
 زعمه كما فى ح عن النخعي (قوله كأن زرع الخ) يعنى ان العامل اذا اشترى بالمال طعاما وآلته
 للحرث او اشترى آلة أو أجزا زرع يحمل جورا بالنسبة اليه او عمل بالمال فى حائط غيره مستأففة
 يحمل جورا بالنسبة اليه بأن كان لا حرمة له فيه ولا جاء فانه يكون ضامنا للحيال اذا تلف الزرع او التمر
 بنهب او سارق، لانه عرضته للتلف وامالو كان للعامل حرمة وجاهته وبزهر الزرع او القرا وسرق فلا ضمان
 عليه ولو كان المحل جورا بالنسبة لغيره (قوله عينا) حال من الهاء فى حركة اى او حرك العامل مال
 القراض حالة كونه عينا بعد موت رب المال وعلمه بموته وظاهر قوله او حركه انه يضمن بالتخريب
 بعد علمه بموته به سواء حركه ببلد ربه او بغيره وقيد ابن يونس الضمان بالاول وامان كان بغيره
 فله تحريكه ولو علم بموته نظرا الى ان السرقة على كسغل المال ولم يعتمد المصنف تقييده وظاهر كلام
 بهرام اعتماد ذلك التقييد (قوله فيضمن) اى سواء اتجر لنفسه او للقراض والربح له فى الاولى واما
 فى الثانية فالربح كله للورثة ولا شئ فيه للعامل (قوله لم يضمن) اى على الربح لان له فيه شبهة
 وقيل يضمن لخصانه على مال الوارث والعهد والمخاطبة اموال الناس سواء (قوله كلوا كان) اى مال
 القراض غير عين اى فانه لا يضمن بتخريبه وليس للورثة ان ينعوه من التصرف فيه كما ان مورثهم
 كذلك (قوله او شارك العامل غيره بمال القراض بلاذن فيضمن) لانه عرضه للضياع لان
 ربه لم يستأمن غيره ومحل الضمان اذا شارك بلاذن اذا غاب شريك العامل على شئ من المال وسواء
 كان ذلك الشريك صاحب مال او كان عاملا وامان لم يغيب على شئ لم يضمن اذ اتلف كما قال ابن القاسم
 واعتمد ابو الحسن (قوله وان شارك عاملا آخر) اى هذا اذا شارك عامل القراض صاحب مال
 آخر بل وان شارك عاملا آخر لرب القراض او لغيره (قوله او باع بدين) اى نسيته فيضمن لانه عرضه
 للضياع فالربح لهما والخسارة على العامل على المشهور اه خش (قوله فى المسائل الاربع) اى
 وهى قوله او حرك بعد موته عينا هنا ولا يتأى رجوعه للزرع والمساواة تجعل جور له لان رب المال
 لا يأذرن فى تلف ماله فى هذه الحالة وقد يقال رب المال قد يرضى بالمخاطرة فلا يضمن العامل لعدم
 تعديه ولذا رجع هذا الفقيه الشيخ احمد بابا للزرع والمساواة ايضا (قوله وغرم العامل الاول)
 حاصله ان عامل القراض اذا دفع المال لعامل آخر قراضا بغير اذن رب المال فان حصل تلف او خسر
 فالضمان من العامل الاول كما مر فى قوله او قراض جلا من وان حصل ربح فلا شئ للعامل الاول من
 الربح وانما الربح للعامل الثانى ورب المال كما سيقت قول المصنف والربح له ما تم ان دخل العامل
 الاول مع الثانى على مثل ما دخل عليه الاول مع رب المال فظاهر وان دخل معه على اكثر مما دخل
 عليه رب المال فان العامل الاول يغرم للعامل الثانى الزيادة والربح للعامل الثانى مع رب المال
 ولا شئ للعامل الاول من الربح لان القراض جعل لا يستحق الا بقضاء العمل والعامل الاول لم يعمل فلا
 ربح له وان دخل معه على اقل فالزائد رب المال لا للعامل الاول لانه لا يضمن اذ لم يحصل ربحا فان لم
 يحصل للعامل الثانى ربح فلا شئ به ولا يلزم للعامل الاول لذلك الثانى شئ اصلا كما هو القاعدة ان
 العامل لا شئ له اذ لم يحصل له ربح انظر بن (قوله تشبيهه فى غرم العامل الاول) اى تشبيهه تام لان
 العامل الاول يغرم فى الخلع للعامل الثانى (قوله فيضمن) اى او تلف بعضه بهماوى او ضاع بعضه
 او نقصه بتعد فلا مفهوم للخسر فى كلام المصنف (قوله ويرجع الثانى على الاول الخ) قال بن

(قوله في تبع) أي اتخذوا الجاني بما اخذوه وما تلفه بجانيته (قوله في المسائلين) أي مسألة
جناية الأجنبية ووجوبية العام له أو اخذ به بعضه قرضاً (قوله ولا يصح على ظن) أي المأخوذ قرضاً
أو التلف بالجناية بالربح لأن الربح إنما يصح بالخسر والتلف ولما الجناية والأخذ به في غير ذلك فلا
يصح أن به لأن الجاني يتبع بما جنى عليه ولا يأخذ قرضاً يتبع بما اخذ (قوله والربح له خاصة)
أي لأنه رأس المال والربح إنما هو رأس المال ولا يحقل ربح للمأخوذ مع أنه لم يحركه (قوله فقد
رضي به) أي بأن الباقي رأس المال (قوله ولا فرق في الجناية) أو لا تخد بين أن يكون قبل
العمل أو بعده (أي في كون رأس المال هو الباقي ولا يصح ذلك بالربح ويتبع الأخذ بما اخذ
والجاني بما جنى عليه وهذا هو الصواب كما قال طائي وأما قول خش ولا فرق بين أن تكون الجناية
قبل العمل أو بعده فليكن إن كانت قبله يكون الباقي رأس المال وأما بعده فـ رأس المال على أصله
لأن الربح يصح به ولا يصح إذا حصل ما ذكر قبله وحاشا فلا يتقسمان من الربح إلا ما زاد على ما يصح
رأس المال ففيه نظر لأن الجاني ولا يأخذ يتبع بما اخذوه بما جنى عليه وحاشا فلا يصح بالربح
فالأولى ما قاله الشارح (قوله ولا يجوز شراؤه من ربه مسلماً للقراض) أي وأما شراؤه منه مسلماً
لنفسه فهو جائز (قوله واشتهر في هذا الفرع الكراهة) أي لثلاث تحيل على القراض بعرض
لرجوع رأس المال لربه (قوله واشترأؤه) فلو اشترى القراض نسيئة انما منع ذلك لا كل ربح
المسال ربح مالم يضمن وقد نهي عنه النبي عليه الصلاة والسلام فلو اشترى العامل بالنسيئة لنفسه لجاز
للخالص من النسيئة المذكور ثم إن المنع مقيد بما إذا كان العامل غير مديرو وأما المدير فله الشراء
للقراض بالدين كفي سماع ابن القاسم ويجب أن يقيد بذلك يكون الدين الذي يشتري به يفي به
مال القراض والالم يجوز له (قوله وإن أذن ربه) أي بخلاف بيعه بالدين فإنه يمنع مالم يأذن له
رب المال والأجاز ولا يقال إن اتلاف المال لا يجوز لأن التلف هنا غير محقق على إن اتلاف المال
الممنوع إن يرميه في بحر أو نار مثلاً بحيث لا ينتفع به أصلاً (قوله فإن فعل ضمن) أي فإن فعل العامل
واشترى نسيئة ضمن ذلك العامل ما اشتراه بالنسيئة وكان له ربحه (قوله واشترأؤه بأكثر)
أي لادائه لسلف جرنفعا إذا نقد واكل ربح مالم يضمن إذا لم ينقد (قوله فإن فعل كان شريكاً) أي
إذا لم يرض رب المال بما فعله المأخوذ به دفع له رب المال قيمة المؤجل ومعدداً لحال وصار الكل
رأس المال كما مر وقوله بنسبة قيمة ما زاد أي إذا كان ذلك لا كثيراً لاجل (قوله كما لو اشترى لنفسه)
أي فإنه يكون شريكاً بنسبة ذلك أي بنسبة قيمته أو عدد ممال القراض (قوله إن كان الثاني
يشغله من الأول) انما منع في هذه الحالة لأن رب المال قد استحق منفعة العامل (قوله جوازه منه)
أي ويجوز فيه ما مر من التفصيل من دفع المالكين ثم ما أوتى عاقبين قبل شغل الأول أو بعده (قوله
ويجوز أيضاً ما تلف الخ) التلف هو التقصير المحاصل لا عن تحريك وأما الخسر فهو ما نسا عن تحريك
وما ذكره المصنف من جبر الخسر والتلف بالربح في القراض الصحيح وكذلك الفساد الذي فيه قراض
المثل وأما الذي فيه اجرة المثل فلا يتأتى فيه جبر لأن المال وربه كله رب المال وظاهر المصنف أن
الخسر والتلف يصحان بالربح ولو شرط خلافه بأن اتفقا على أن الباقي يذهب للخسر والتلف هو رأس
المال وهو ظاهر ما مالكا وابن القاسم وحكي بهرام مقابله عن جمع فقالوا يحصل الجبر مالم يشتري
خلافه ولا يعمل بذلك الشرط قال بهرام واختاره غير واحد وهو الأقرب لأن الأصل في أعمال الشروط
تجبر المؤمنون عند شروطهم مالم يعارضه نص (قوله بما سوى) أي وأما ما تلف بجناية فلا يصح
الربح ما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان الجاني الجاني أو كان هو العامل وسواء كانت الجناية قبل

العمل أو بعده (قوله أو أخذ لئلا أو عشار) لئلا ولو عسار وقد عد على الاتصاف منه ما كافي بيق
(قوله الذي في السابق) أي فيما سبق بعد التلف أو الخسر (قوله للتلف نقط) أي لاله وللخسر لانه
العمل بأشياء بعد العمل (قوله إلا أن يقبض المال) أي بعد الخسر أو التلف (قوله ثم بعده له)
أي في جتزئته فيحصل ربح فلا يجبر بالربح بعد ذلك) أي لا يجبر الخسر أو التلف المحاصل قبل قبض
المال بالربح المحاصل بعده (قوله وله الخلف) أي وله عدم الخلف للكل أو البعض كان
التلف قبل العمل أو بعده وإن اختلف التلف في لزوم قبول العمل لذلك الخلف نقص بل أشار له
بقوله فإن تلف الخ والمحصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض كان التلف قبل
العمل أو بعده فإن اختلف لزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل أن كان التلف بعد العمل
والالم يلزمه (قوله وله الخلف) أي ولا يجبر التلف بربح الخلف سواء كان التلف بكل المال
أو بعضه كما قال اللخمي ونحوه لابن عرفة عن التومسي خلافاً لعبي من أنه إذا تلف البعض واختلفه
ربه فإنه يجبره تلف الأول بربح الثاني ونص اللخمي فيمن دفع للعامل مائة فضاع منها خسون فتحلفها
صاحب المال فاشترى بالمائة سلعة فباعها بمائة وخسين وكان القراض بالنصف أنه يكون للعامل
اثنى عشر ونصف لأن نصف السلعة على القراض الأول ورأس ماله مائة ولا شيء للعامل فيه ونصفها
على القراض الثاني ورأس ماله خسون وله نصف ربحها ولا يجبر الأول بشيء من الربح الثاني انظر بن
(قوله لأن لكل منهما الفسخ) أي قبل العمل (قوله لزمته السلعة) أي فله ربحها وعليه خسرهما
وليس له ردها وظاهره كالمدونة علم البائع أن الشراء للقراض أم لا وقيد أبو الحسن بالثاني وأما
الأول فلا يلزمه وكلام الطنجي في طرز التهذيب يقتضي عدم ارتضاء القيد المذكور وأن المعتمد
إبقاء المدونة على ظاهرهما من الاطلاق (قوله ما لا قراضاً) أي وجعل لهما نصف الربح فازيح الذي
لهما بقض علمه ما على حسب علمهما إذا تفاوتا في العمل بالقلة والكثرة ولا يقسم بينهما بالسوية
كما أنه لو أخذ اثنان ما لا واحد وجعل لواحد نصف الربح وللآخر ثلثه فان كل واحد يكون عليه من
العمل قدر ما جعل له من الربح ولا يكون العمل عليهما سوية (قوله كل واحد منه بقدر عمله فان
اختلفا في بيع أو شراء فالقول بالوضع المال عنده فان وضعه ربه عندهما راداً ما اختلفا فيه من بيع
وشراء لرب المال أن لم يتفقا (قوله وانفق إن سافر) أي في زمن سفره واقامته في البلد الذي يجبر
فيه وفي حال رجوعه حتى يصل لوامته (قوله ويقضي بذلك) أي عند المنازعة (قوله من طعام
من معنى في متعلق بانفق (قوله ما لم يشغله) أي العمل في القراض (قوله من الوجوه التي يقتات
منها كما لو كانت له مدعة يتفق منها فعملها لاجل عمل القراض فله الانفاق على نفسه من مال
القراض وإن كان حاضراً (قوله وهو قيد معتبر) أي كما قال أبو الحسن خلافاً لت القائل بعدم
اعتباره (قوله ولا بين بزوجه) أي ولم يدخل بها فأمراد بالبناء الدخول فإذا عقد عليها فلا
تسقط نفقته حتى يدخل بها قال في معين المحكام أن تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل فحينئذ
تعتبر بلده نقله ابن عرفة والدعوى للدخول ليست مثله في إسقاط النفقة خلافاً لعبي انظر بن
(قوله فان بنى سقطت نفقته) أي من مال القراض فان طلقها بعد البناء لم يطلاقها بانها طلقها
أنه تعود له النفقة ولو كانت حامل لأن النفقة للعمل لا لزوجة كذا كتب شيخنا العدوي تبعاً
لشب (قوله فان بنى بها في طريقه لم تسقط) أي كما لو سافر بها فاتفق على نفسه بناء على
أن الدوام ليس كالابتداء (قوله فلا نفقة له في السير فلو كان بيد العامل ما لان يسير إن رجليه
ويحملان باجتماعهما النفقة ولا يحملانها عند انفراجهما فروى اللخمي أن له النفقة والقياس

ستمولها بمحبة كل منهما بانه اعتماد في النفقة اه قال ابن عرفة ولا يعرف هذه الرواية
 لغيره ولم نجد هيا في النوادر وهي خلاف اصل المذهب في من جنى خنيلة على رجلين كل واحد
 لا تبلغ ثلث الدية وفي مجموعهما ما يبلغه ان ذلك في ماله لاعلى العاقلة اه بن (قوله لغير اهل الخ)
 بأن كان سفره لاجل تنمية المال اما لو كان سفره لاجل واحد مما ذكر فلا نفقة له من مال القراض
 لا في حال ذهابه ولا في حال اقامته في البلد التي سافر اليها مطلقا وما في حال رجوعه فان رجع من
 قرية فلا نفقة له ولو كانت البلد التي رجع اليها ليس بها قرية واما ان رجع من عنده اهل البلد
 ليس بها اهل فله النفقة لان سفره اقرب والرجوع منه لله ولا كذلك الرجوع من عند الاهل (قوله
 كالا جانب) يعني وجودهم في البلد التي سافر اليها بمنزلة العدم (قوله المدخول بها) اي قديما
 واما المتقدمة فقد بني بها حال سفره للتجارة (قوله بالمعروف) فلو انفق سرقا تعين ان يكون له
 القدر المعتاد كمال شحناوين (قوله بالشروط الخ) ما ذكره من اعتبار الشروط في الاستخدام تباع
 فيه الشيخ احمد الزقاني وهو الظاهر كما قال بن دليل قول ابن عبد السلام الخدمة اخص من النفقة
 وكل ما كان شرط في الاعم شرط في الاخص واما قول عبي ان عدم البناء بالزوجة وكونه لغير الخ
 وغزو وقرية فلا يعتبر في الاستخدام فهو غير ظاهر (قوله وهي ان سافر فان كان حاضرا لم يستخدم
 وان تأهل لان الاستخدام من جهة الانفاق وهو انما يكون في السفر للتجر (قوله ولم يبين
 بزوجة) اي في البلد التي سافر اليها فان بني بزوجة بها سقطت اجرة الخادم من القراض وكان عليه ان
 يزيد وكان سفره للمال لا لاهل او قرية كخج او غزو فان سافر لغير المال كانت اجرة الخادم عليه
 لا من مال القراض كما قال الشيخ احمد (قوله واحتمل المال اي فان لم يحتمل لم يستخدم من مال القراض
 (قوله ان طال سفره) اي بالطريق او طال اقامته في البلد التي سافر اليها قال ابن عرفة وفي كون
 البضاعة كالقراض في النفقة والكسوة ومقروطهم افيها نالها الكراهة لسماع ابن القاسم مع
 رواية محمد وابن رشد عن سماع القرينين ورواية اشهب وصوب هو وللخمي والصلقي الثاني ثم قال
 عن الخمي العادة اليوم لانه لا كسوة فيها بل اما ان يعمل مكارمة فلا نفقة له او بأجرة معلومة
 فلا شيء له غيرها اه بن (قوله عالم دار على الطول) اي ببلد التجار الاولى ان يقول فالدرا على طول
 السفر (قوله اي مع الشروط السابقة) اي فلا بد في الكسوة من شروط خمسة السفر وطول الغيبة
 واحتمال المال لها ولم يبين بزوجة وكون السفر للمال (قوله ويكتب عنه) اي عن اشتراطها
 (قوله لوضوحه) اي لان الكسوة اخص من النفقة وما كان شرط في الاعم فهو شرط في الاخص
 (قوله والطول بالعرف) اي وجه ابن القاسم في المدونة الشهرين والثلاثة طول لا محمول على
 ما اذا احتاج للكسوة والالم يكن له كما في عبي (قوله ووزع الخ) خاصة لانه اذا سافر للقراض
 وقصد معه حاجة لنفسه فلا تسقط نفقته وزع ما انفق على الحاجة والقراض وقد ذكر الشارح
 طريقين في التوزيع وحاصل الاولى ان ما انفق يوزع على النفقين اي على ما شأنه ان ينفق
 في القراض وعلى ما شأنه ان ينفق في الحاجة وهذا ما في الموازية وصححه ابن عرفة والعوفي وحاصل
 الثانية ان التوزيع يكون على ما شأنه ان ينفق في الحاجة ويبلغ مال القراض وهذا ما في العتبية
 ونحوه في المدونة لكن نظريه ابن عبد السلام والتوضيح (قوله هذا) اي ما ذكر من التوزيع
 (قوله قبل الاكثر الخ) فيه ان هذين مراض قول المصنف ان خرج حاجة لانه اذا اخذ القراض
 قبل الاكثر والتزود كان خروجه للقراض لا للحاجة واجيب بأن المراد بقوله ان خرج حاجة
 اي ان اراد الخروج لها (قوله في هذه الحالة) اعني ما اذا اخذ مال القراض بعد ان اكتمى وتزود

بخبر وجهه في الجنة (قوله) وارضاء ابن مرفعة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل
 لم يسم تصاميم عرفه ولم يقل ذلك بل تعقبه عليه ونصه المصنف في فيما المال كان خرج في حاجة لنفسه
 فاعطاه لجل قراضا فله ان يخلص الذمقة على مبلغ قيمة نفقته ومبلغ القراض اللهي من اخذ
 قراضا وكان خارجا لحاجته فمعروف المذهب لاشي له كمن خرج الى اهله وفيه انه قد جعل معروف
 المذهب خلاف نصها اه انظر بن (قوله) وان لم يعلم بالحكم) اي الذي هو عتقه على رب المال اذا
 ملكه (قوله) ويغرم لربه ثمنه) اي ويغرم العامل لربه ثمن العبد الذي اشتراه به (قوله) ما عدا
 ربحه) اي ربح العامل الكائن في المال الذي اشترى به العبد وهذا اذا اريد المفاضلة فان اريد
 ابقاء القراض فان العامل يغرم لرب المال ثمنه كله اه بن (قوله) قبل الشراء) اي واما الربح
 المحاصل بعد الشراء فهو هدر واحترز بقوله ان كان له ربح قبل الشراء عما اذا لم يكن له ربح قبل
 الشراء فانه يدفع له ثمنه بتمامه كالمودفع له مائة يعمل فيها قراضا بالنصف فاشترى بها ابن رب المال
 طالما بأنه ابنه فانه يعتق عليه ويدفع لرب المال المائة بتمامه فقط ولو كان العبد يساوي مائتين
 (قوله) مائة وخمسة وعشرين) اي ولو كان ذلك العبد يساوي مائتين لما علمت ان الربح المحاصل
 بعد الشراء هدر (قوله) ولا العامل قبولها) اي ولا يلزم العامل قبولها لوردها عليه رب
 المال ليعمل فيها قراضا (قوله) ولا يبيع بقدر ثمنه وربحه هذا اذا وجد من يشتري بعضه فان لم
 يوجد الامن يشتري كله او اكثر من راس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الاول واكثره
 في الثاني وياخذ العامل حصته من الربح المحاصل قبل الشراء وحصته من الربح فيه وكذا رب
 المال وقولهم لا يربح الشخص في من يعتق عليه معناه حيث عتق واخذ حظ من الربح واما ان يبيع
 كما هنا فربح فيه (قوله) وربحه قبله) اي وربحه المحاصل قبله لا الربح المحاصل بعده لانه هدر فلو
 كان اصل القراض مائة فاشترى بها العامل فربح مائة واشترى بالمائة ابن رب المال وكان هذا
 الابن يساوي ثلثمائة وقت الشراء فانه يباع منه النصف مائة رأس المال وخمسون حصة رب المال
 قبل الشراء ويعتق منه النصف لان حصة العامل قبل الشراء خمسون افسدها على نفسه بعلمه
 والمائة الربح في نفس العبد هدر (قوله) ان كان) اي ربح كافي في المال المتقدم واما ان لم يكن ربح كافي
 لو اشتراه بمال القراض قبل ان يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في صورتين) اي
 ما اذا عتق كله ليكون العامل هوسرا وما اذا عتق بعضه ليكون معسرا وانما كان الولاء لربه لان
 العامل لمسلم بالقرابة واشتراه صار كانه التزم عتقه عن رب المال (قوله) فلا يغرم له خمسين نظرا
 لربح العبد) اي ولما يغرم له خمسية وعشرين فقط التي هي حصته من ربح المال المحاصل قبل شراء
 العبد (قوله) والا ببق حظ العامل رقالة) اي فله بيعه ولا تقوم الحصة على رب المال لان الغرض
 انه معسر والقول للعامل اذا تنازع في العلم بالقرابة وعدمه (قوله) عتق عليه) اي بالحكم كما
 في المواق نظرا لكونه اجيرا والمحصل انه نظرا لكونه شريكا فعتق العبد على العامل ونظرا لكونه
 اجيرا فتوقف العتق على الحكم (قوله) من قيمته) اي يوم الحكم لا يوم الشراء كافي التوضيح وجزم
 به ابن عرفة ايضا كافي بن فاذا كانت قيمته يوم الحكم اكثر من ثمنه تبعه بها لانه مال اخذه ليعتقه
 لصاحبه فليس له ان يحتجب بربحه وان كان ثمنه اكثر من قيمته تبعه به لانه اتلفه على رب المال
 لعوضه في قريته (قوله) ما عدا حصة العامل من الربح في الاكثر الخ) فاذا دفع له مائة رأس مال
 فربح فيها خمسين ثم اشترى بالمائة والخمسين ولد نفسه عالما بأنه وللععتق عليه ثم ان كان ثمنه اكثر
 من قيمته كما لو اشتراه بالمائة والخمسين والجمال انه يساوي مائة يغرم لرب المال الخمس وهو المائة

يخرج وجهه بالمحنة (قوله وارثاه ابن هرقة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل
 جميع تضمين عرضه ولم يقل ذلك بل تعقبه عليه ونصه الصفة فيهما المالان خرج في حاجة لنفسه
 فاعلم ان رجل قراضا فله ان ينقص النفقة على مبلغ قيمة نفقته ومبلغ القراض التام من اخذ
 قراضا وكان خارجا حاجته فمعرفة المذهب لاشئ له كمن خرج الى اهله وفيه انه قد جعل معروف
 المذهب خلاف نصها انظر بن (قوله وان لم يعلم بالحكم) اي الذي هو عتقه على رب المال اذا
 ملكه (قوله ويغرم له ثمنه) اي ويغرم العامل له ثمن العبد الذي اشتراه به (قوله ما عدا
 ربحه) اي ربح العامل الكائن في المال الذي اشترى به العبد وهذا اذا اريد المفاضلة فان اريد
 ابقاء القراض فان العامل يغرم لرب المال ثمنه كله اه بن (قوله قبل الشراء) اي واما الربح
 المحاصل بعد الشراء فهو بدر واحترز بقوله ان كان له ربح قبل الشراء عما اذا لم يكن له ربح قبل
 الشراء فانه يدفع له ثمنه بتمامه كما لو دفع له مائة يعمل فيها قراضا بالنصف فاشترى بها ابن رب المال
 طالما بانه ابنه فانه يعتق عليه ويدفع لرب المال المائة بتمامه فقط ولو كان العبد يساوي مائتين
 (قوله مائة وخمسة وعشرين) اي ولو كان ذلك العبد يساوي مائتين لماعلمت ان الربح المحاصل
 بعد الشراء بدر (قوله ولا العامل قبولها) اي ولا يلزم العامل قبولها لو ردها عليه رب
 المال ليعمل فيها قراضا (قوله والايبيع بقدر ثمنه وربحه هذا اذا وجد من يشتري بعضه فان لم
 يوجد الا من يشتري كله او اكثر من راس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الاول واكثره
 في الثاني وبأخذ العامل حصته من الربح المحاصل قبل الشراء وحصته من الربح فيه وكذا رب
 المال وقولهم لا يربح الشخص في من يعتق عليه معناه حيث عتق واخذ حظه من الربح واما ان يبيع
 كما هنا فربح فيه (قوله وربحه قبله) اي وربحه المحاصل قبله لا الربح المحاصل بعده لانه هدر فلو
 كان اصل القراض مائة فاجتر بها العامل فربح مائة واشترى بالمائة ابن رب المال وكان هذا
 الابن يساوي ثلثمائة وقت الشراء فانه يباع منه النصف مائة راس المال وخمسون حصه رب المال
 قبل الشراء ويعتق منه النصف لان حصه العامل قبل الشراء خمسون افسدها على نفسه بعلمه
 والمائة الربح في نفس العبد هدر (قوله ان كان) اي ربح كما في المثال المتقدم واما ان لم يكن ربح كما
 لو اشتراه بمال القراض قبل ان يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في صورتين) اي
 ما اذا عتق كله ليكون العامل موسرا وما اذا عتق بعضه ليكونه معسرا وانما كان الولاء له لان
 العامل لم يعلم بالقربة واشتراه صار كانه التزم عتقه عن رب المال (قوله فلا يغرم له خمسين نظرا
 لربح العبد) اي وانما يغرم له خمسين وعشرين فقط التي هي حصته من ربح المال المحاصل قبل شراء
 العبد (قوله والابني حظ العامل رقاله) اي فله يبيعه ولا تقوم الحصة على رب المال لان الفرض
 انه معسر والقول للعامل اذا تنازع في العلم بالقربة وعدمه (قوله عتق عليه) اي بالحكم كما
 في المواق نظرا لكونه اجيرا والحاصل انه نظرا لكونه شريكا فاعتق العبد على العامل ونظرا لكونه
 اجيرا فتوقف العتق على الحكم (قوله من قيمته) اي يوم الحكم لا يوم الشراء كما في التوضيح وجزم
 به ابن عرفة ايضا كما في بن فاذا كانت قيمته يوم الحكم اكثر من ثمنه تبعه بها لانه مال اخذه ليغنيه
 لصاحبه فليس له ان يحتجب بربحه وان كان ثمنه اكثر من قيمته تبعه به لانه اتلفه على رب المال
 لعوضه في قريبه (قوله ما عدا حصه العامل من الربح في الاكثر) فاذا دفع له مائة راس مال
 فربح فيها خمسين ثم اشترى بالمائة والخمسين ولد نفسه عالما بانه وللمعتق عليه ثمن كان ثمنه اكثر
 من قيمته كالمواشاة بالخمين والمحال انه يساوي مائة يغرم لرب المال الف وهو المائة

وقوله وربحه المخرج الثمن الذي غرم حصته رب المال من ربح الثمن المحاصل قبل الشراء ان كان
 فتمه ربح (قوله وان كان الظاهر من المصنف غرمه) أي بناء على ان الضمير في قوله وربحه راجع
 للمخرج لا الثمن (قوله فلا يفرطه على الاربح) أي لانه متسلف (قوله يوم العتق) هذا القول
 يقوله الواقي عن ابن رشد وقوله وقيل يوم الشراء هذا القول ذكره البسامي وت وبحث فيه شيخنا
 بأنه غير واضح لان الجناية على ذلك العبد يوم عتقه وقيمة الجنى عليه انما تعتبر يوم الجناية (قوله
 الاربحه) أي ربح المامل أي الا حصة العامل من الربح المحاصل حتى في العبد فانها تحط من قيمته
 فلا يغرر بها فاذا دفع له مائة فافتقر بها فربحت خمسين ثم اشترى بالجميع عبد القراض بساوي مائتين
 ثم اعتقه فانه يغرر لرب المال مائة وخمسين وذلك قيمته يوم العتق مائة حصة العامل قبل الشراء
 في العبد وذلك خسرون فيسقط ذلك عن العامل فقوله الشارح أي حصة العمل من الربح المحاصل
 في العبد الاولى ان يقول من الربح المحاصل حتى في العبد كافي كلام غيره (قوله وهي اسوب)
 الاولى وكلاهما صواب كما قال عبي اذا لوجه لاصوبية الثانية عن الاولى (قوله فخطأ) أي
 لا تقتضيان ان العامل يغرر حصته من الربح الكائن في العبد مع انه يسقط عنه ولا يغرر به (قوله
 أي لاحصة العامل) تفسير لقول المصنف الاربحه (قوله وهو الثمن وربحه) أي وحصة ربه من
 ربحه (قوله ان بقي شيء) أي وذلك اذا كان في العبد ربح والالم يعتق منه شيء ويبيع كله (قوله
 مشترا للوطء) أي اشتراها بمال القراض بقصد الوطء (قوله بقيتها) أي يوم الوطء وسواء
 كان ذلك العامل الواطئ موسرا او معسرا الا انه ان كان معسرا واختار رب المال قيمتها فاتباع
 على العامل فيما وجب عليه (قوله وهو ظاهر) أي والقول بتخيير رب المال في هذه الحالة أي
 حالة عدم الحمل بين ابقائها للقراض او تقويمها على العامل ظاهر لا غبار عليه وهو ظاهر كلام
 النوادر وحمل ابن عبدوس المدونة عليه وكذا ابن عبد السلام والتوضيح جلا كلام ابن الحاجب
 عليه وكذا بهرام والبسامي وت جعلوا كلام المصنف عليه (قوله وقيل بل تترك للعامل)
 أي في هذه الحالة وهي حالة عدم الحمل وتخير رب المال في اتباعه بالثمن او القيمة وهذا القول لابن
 شاس والمتطوي وابن فتحون وحمل بعض الشراح كلام المصنف عليه فقال قوم ربحها أي تبعه بقيتها
 وقوله او ابقى أي ابقاها للوطء بالثمن الذي اشتراها به فهي تبقى للعامل في التخير بين والمقابلة
 بين الثمن والقيمة (قوله وظاهر كلامهم ترجيحه) لكن بحث فيه ابن عبد السلام بأن ظاهر
 كلام هذا القائل انه لا يكون له بهاردها للقراض وهو بعيد فقد تقدم ان احد الشرين ان اذا واطئ
 امة بينهما فلغير الواطئ ابقاؤها للشركة اذ لم تحمل وحيث صح ان المشهور في المشترا للشركة ان
 لغير الواطئ ابقاؤها للشركة خالف للقراض مثلها فتأمل (قوله من قيمة) أي ان كانت اكثر من
 الثمن وقوله او ثمن أي ان كان اكثر من القيمة فان لم يوفئ ثمنها ما اختاره من قيمة او ثمن اتبعه بالباقي
 دين في ذمته (قوله على المشهور) عليه فلا شيء لرب المال في الولد لانه متعلق على الحرية واماعنى
 مقابل المشهور وهو اعتبار القيمة يوم الحمل فلرب مال حصته من قيمة الولد وعلى ذلك القول شيء
 المصنف في قوله وبخطة الولد (قوله وتجعل) أي تلك القيمة في القراض واما الامة فتكون ام
 ولد للعامل (قوله او باع) أي العامل (قوله ان لم يكن في المال فضل) أي ان لم يكن في الثمن
 الذي اشتراها به ربح قبل الشراء بأن اشتراها برأس المال فقط (قوله والافقة رائج) فاذا دفع له
 مائة تخبري بها فبلغت مائة وخمسين واشترى بها امة للقراض ووطئها وحملت وهو سر فاما ان يتبعه
 رب المال بقيتها وحصته من قيمة الولد ونحوه على ذلك القيمة في القراض واما ان يباع لرب المال من

تلك الامة بتدريماله وهو مائة وحصته من الربح وهو خمسة وعشرون هذا اذا كانت قيمتها قدر الثمن
 اوراقا فان كانت تساوي مائتين يبيع رب المال بقدر مائة وخمسين والباقي منها وهو مائة يساوي خمسة
 وعشرين في الاول وذلك سدسها ومائة يساوي خمسين في الثاني وذلك ربعها بحساب ام الولد اي انه
 يعتق بعد موت العامل من رأس ماله (قوله وحصته) أي رب المال (قوله واما حصته الولد)
 أي واما حصته من قيمة الولد فبتبعه بها أي وحيث فقد حذف المصنف قوله وبحصته الولد من الثاني
 لدلالة الاول عليه (قوله بأن رب المال لا يتبعه بقيمة الولد الخ) أي بناء على المشهور من ان القيمة
 تتبع يوم الوطء لانه اذا تبعه بقيمة يوم الوطء فقد تحقق ان الولد تخلف على الحرة فلا شيء له من قيمته
 كما لا ينشأ من التطيطي (قوله فكان عليه الخ) فصار حاصل الفقه انه اذا وطئها وحلفت والحال
 انها مشتركة للقراض فان كان معسرا اتبعه رب المال بقيمتها حالا ولا شيء له من قيمة الولد وان كان
 العامل الواطئ معسرا اخبر رب المال امان يتبعه بقيمتها اذا حصل له يسار ولا شيء له من قيمة الولد وان
 شاء يبيع له منها حالا بقدر ماله وتبعه بقيمة حصته من الولد اذا حصل له يسار (قوله بأن يقول
 وتبعه بخصته الخ) أي ويكون مساقه هكذا او يباع له بقدر ماله وتبعه بخصته الولد (قوله فان لم
 تحمل الخ) الاولى اسقاط ذلك لان قول المصنف اولا وان وطئ امة قوم ربهما اوابقى شامل لما اذا
 اشتراعا للوطء او للقراض كما تقدم له (قوله اوابقاهاله) أي للعامل بالثمن وقد تقدم ان هذا
 احد قولين والقول الآخر انه يخير بين تركها له بقيمة يوم الوطء او بين ابقائها للقراض (قوله
 ولكل فسخه) أي فسخ قد القراض وقوله أي تركه جواب عما يقال ان الفسخ فرع الفداء وهو
 غير فاسد حتى يفسخ (قوله قبل عمله) أي وقبل التزده (قوله كرهه فقط) أي دون العامل
 لان التزود من مال القراض بالنسبة للعامل عمل فيلزمه تحاميه مالم يلزمه غرم ما اشترى به الزاد رب
 المال والا كان له فسخه وهذا المال لصاحبه (قوله ولم يظعن في السير) أي ولم يشرع فيه (قوله
 والا فليس له فسخه) أي وبالأبأن ظعن فليس لرب المال فسخه ويلزمه بقاء المال تحت يد العامل
 الى انضوضه (قوله واما لو تزود) أي العامل من مال نفسه (قوله ان دفع للعامل عوضه) أي
 عوض المال الذي تزوده من مال نفسه والحاصل ان تزود العامل من مال القراض يمنع من
 الانحلال مالم يدفع لرب المال عوضه ولا يمنع رب المال من الانحلال وتزوده من مال نفسه لا يمنعه
 من الانحلال وينع رب المال منه مالم يدفع له عوض هذا ما يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وابن
 المحسن كما في بن خلافا لما في عقب (قوله ليصح الكلام) أي لان جعلها المبالغة يلزم عليه
 تكرار ما قبل المبالغة مع قوله ولكل فسخه قبل عمله ومناقضته له لاقتضاها لانه اذا لم يتزود ولم
 يظعن لربه فسخه دون العامل كما هو بعد التزود وهو مناقض لقوله ولكل فسخه قبل عمله (قوله
 او ظعن) أي بعد التزود (قوله فلنضوضه) أي فيبقى المال تحت يد العامل لنضوضه أي خلوصه
 ببيع الساع (قوله الامنع) أي من رب المال للعامل من التحريك في السفر بعد النضوض فليس
 له التحريك حيثئذ (قوله يترقى الاصلح من تجبل او تأخير) أي فيحكم به (قوله ويكنى
 منهم انسان الخ) استظهر شيخنا العدوي كفاية واحد عارف برضا به (قوله فلوارنه الامين
 ان يكمله) أي ولا يفسخ عقد القراض بموت العامل كالجعل وانما يفسخ كالأجارة تنفسخ
 بتلف ما يستوفى منه ارتكابا لا خف الضررين وهما ضرر الورثة في الفسخ وضرر ربه في ابقائه عندهم
 ولا شك ان ضرر الورثة بالفسخ أشد لصياح حقتهم في عمل مورثهم وقوله فلوارنه الامين أي ولو كان
 دون امانته من مورثهم (قوله لا غيره) أي ولو كان مورثه غير امين لرضى رب المال به (قوله

كالاول في الامانة والثقة اي بخلاف امانة الوارث اذ لا يشترط مساواتها لامانة المورث والفرق
 له محتاط في الاجنبي بالاحتياط في الوارث وبعضهم اكنفى بطلان الامانة في الاجنبي وان لم
 تكن كقبول الامانة في الاول وفي حاشية شيخنا على خش ترجمه (قوله والاثبات) اي واثرت
 العام بل بآمين كالاول اي والفرض ان ذلك الوارث غير امين (قوله هدر) اي تسليما هدر
 لان غيب القراض كالجعل لا يستحق العامل فيه شيئا الا بتمام العمل (قوله والقول للعامل
 في تلفه) وبهذا القول قوله في انه لم يعمل بمال القراض الهال الا ان كما استظهره ح قال ولم
 ارفعه نصا اه بن وما ذكره المصنف من ان القول للعامل في التلف والخس يجرى في القراض
 الصحيح والفاسد (تبيينه) قول المصنف وقول للعامل اي يمين بغير يمين واعلم ان
 الخلاف في تحليفه وعدمه جار على الخلاف في ايمان التهمة وفيها اقوال ثلاثة قبل توجه مطلقا
 وهو المعتمد وقيل لا توجهه مطلقا وقيل توجهه ان كان متهم عند الناس والا فلا اه عدوى (قوله
 الاقرينة تكذبه) بان يسأل تجار بلد تلك السلع هل خسرت في زمان كذا او لا فاجابوا بعدم
 الخسارة (قوله وردة الى ربه ان قبضه بلاينة مقصودة للتوثيق) كلام المصنف مفيد بما اذا دعى
 العامل رد راس المثل وجميع الربح حيث كان فيه ربح فان ادعى رد راس المال فقط مقررا ببقاء
 ربح جميعه بيده او ببقائه مع العامل فقط لم يقبل على ظاهر المدونة وقبل عند اللخمي وقال القابسي
 يقبل ان ادعى رد راسه مع رد حظ رب المال من الربح واما لو ادعى رد راس المال فقط مع بقاء جميع
 الربح بيده فلا يقبل قوله وفاقا للمدونة والحاصل ان المدونة ظاهرها عدم القبول في المسألتين
 والخمي يقول بالقبول فهما والقابسي يقول بالقبول في واحدة وبعدمه في واحدة وذكر الاقوال
 الثلاثة ابن عرفة ومشي ابن المنير في نظم المدونة على مال القابسي (قوله فكم لو قبض بلاينة) اي
 في ان القول قوله في دعوى الرد يمين (قوله وكذا ان اشهد العامل على نفسه) اي من غير حضور
 رب المال واشهد رب المال على العامل عند الدفع له لا تخوف بحجوده بل تخوف انكار وارثه اذا
 مات (قوله واما المقصودة للتوثيق) اي وهي التي يشهد بها رب المال خوفا من دعوى العامل الرد
 والظاهر انه يقبل قوله انه اشهدا خوفا من دعوى الرد لانه لا يشترط تصريحه بالينة بذلك (قوله
 وشهدت على معاينة الدفع) اي من رب المال والقبض من العامل (قوله ان كانت المنازعة بعد
 العمل الخ) اي فاذا اختلف شرط لم يقبل قوله ولو حلف كما انه اذا وجدت ونكل لم يقبل قوله وحلف ربه
 ودفع اجرة البضاعة (قوله فالقول للعامل بالشرط المتقدمة) اي ان كانت المنازعة بعد العمل
 وكان مثل العامل يشتري البضاعة للغاس بأجر وكان مثل المال يدفع بضاعة وان تزيد اجرة البضاعة
 على جزا الربح هذا هو المراد وانما قبل قول العاقل في هاتين المسألتين لان الاختلاف بينهما وبين رب
 المثل يرجع للاختلاف في جزا الربح وسواء في انه يقبل فيه قول العامل اذا كان اختلفا فهما بعد
 العمل فيهما (قوله وعليه اجرة مثله) اي مثل المال سواء كان مثل العامل يأخذ اجرة ام لا (قوله
 فكافي المدونة) فيد بقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي ان لا يكون للعامل ابعثه والا
 فلا ثمرة لسكور القول ربه واجيب بأن ثمرة كون القول قول رب المال عدم غرامة جزا
 القراض الذي ادعاه العامل حيث زاد وجهه كون العامل له اجرة المثل ان دعوى رب المال تنقضي
 ان العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعي انه بأجرة مثله (قوله على من يبيده مال)
 اي لرب المال المذموم (قوله وعلى رب المال الاثبات) اي اثبات ما ادعاه من الغصب والسرفه
 (قوله اوقال) اي قبل المعاصلة والحال ان المال بيد ذلك العامل وأشبه في دعواه واما لو ادعى ذلك

بعد المفاصلة أول يشبهه في دعواه لم يقبل قوله (قوله أم لا) أي لكونه ساعا اشتراها سريعا براس
المال النقد (قوله بعد العمل) أي وأما قبله فلا فائدة لكون القول قول العامل لأن ربه قبضه
(قوله أن ادعى مشبها) أي وأما لو انقرد رب المال بالشبه كان القول قوله كما يأتي (قوله أشبه
ربه) أي لئلا يدعيه من الجزاء لا (قوله الصادق ذلك بجميع المال) أي الأصل والربح
وقوله أورد بوجه أي فقط (قوله والمبال بيده) أي حسا ومعنى كلكونه ودية عند اجنبي بل وإن
كان عند ربه ومفهوم بيده أنه لو سلمه لربه على وجه المفاصلة لم يكن القول قول العامل ولو لمع وجود
شبهه وهو كذلك أن بعد قيامه فان قرب فالقول قوله كما قاله أبو الحسن (قوله فاللزم بمعنى
عند) كقوله تعالى اقم الصلاة لذالك الشمس (قوله وأما أن خافه) أي بأن قال العامل هو يديك
ودية وقال ربه بل قبضته على المفاصلة (قوله فينبغي أن القول قول رب المال) أي يمين يعني
أن قام من بعد أمان قام عن قرب فالقول قول العامل (قوله فان لم يشبه) أي رب المال أيضا
أي كان العامل لم يشبهه (قوله كما قدمه) أي في قوله كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبهه أي
كاختلافهما في جزاء الربح المحمول للعامل والمحال انهما ادعيا ما لا يشبهه ومحل لزوم قراض المثل إذا
حللوا وكلا والاقتضى للحالف على التناكل (قوله فالقول لربه بيمينه) أي سواء كان تنازعهما
قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته لك قرضا وقال العامل بل قرضا صدق العامل لأن رب
المال هنا مدع للربح فلا يصدق والحاصل أن القول قول مدعى القرض منهما (قوله لأن الأصل
تصديق الخ) أي ولأن العامل يدعى عدم ضمان ما وضع يده عليه والأصل في وضع اليد على مال
الغير الضمان (قوله وإن قال ودية الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني جواب أن محذوف وقوله ضمنه
العامل جواب شبه محذوف والأصل وإن قال ودية وخالفه العامل وقال قرضا فالقول قول ربه
وإن كان العامل حركه ضمنه وقوله أن عمل دليل على هذا المقدور وعكس المصنف وهو قول
ربه قراض والعامل ودية فالقول للعامل لأن ربه مدع على العامل الربح وهذا إذا تنازعا بعد
العمل والأقول قول ربه لا اختلافهما في الجزاء قبل العمل (قوله والأصل عدمه) أي عدم اذنه له
في تحريكه قرضا (قوله لا اتفاقه ما على أنه كان أمانة) أي لأن أحدهما يدعى أنه أمانة على سبيل
الودية والآخر يدعى أنه أمانة على سبيل القراض (قوله ولو غلب الفساد) أي فساد القراض
في عرف بلدهم (قوله وهو المشهور) مقابلة قول عبد الحميد القول قول مدعى الفساد وإن غلب
واستظهره بن (قوله فالقول للعامل) أي لأنه مدعى الصحة ورب المال مدعى الفساد (قوله
ومن ذلك) أي وأما لو فقد وضعت عليه مدة التعبير (قوله وقبله خبره مقدم) والكاف من قوله
كقراض اسم بهي من مثل مبتدأ وخبره مثل قراض أي قراض ومما ملأه بيعة أو اقراض من
الميت (قوله أخذ من ماله) أي بعد خاف ربه أنه لم يعل اليه ولا قبض شيأ منه (قوله لاحتمال
اتفاقه) أي لاحتمال أن العامل اتفقه أو ناع منه بتقريره قبل موته (قوله وأيضوا ذلك) أي
كدعواهم أنه أخذ من ماله (قوله قال العوفي قبل منهم) أي ولم يؤخذ من مال الميت شيء (قوله
وتقدم الخ) حاصل ما تقدم أن محل الضمان والمخاصة حيث لم يرض ولم يطل الأمر فإن أوصى بالودية
أو القراض أو البضاعة فلا ضمان وإن لم توجد بل إن وجدها أخذها فإن لم توجد فلا شيء له لأنه علم
من أيسأه به أنه لم يلقها ومن الوصية به أن يتولى وضعها في موضع كذا أو لم توجد فيه وإن طال
الأمر كعشر سنين من يوم أخذ المال من ربه لو قت الدعوى فانه يحمل على أنه رده لربه ولا تقبل
دعوى ربه أنه باق (قوله رخصه) أي كرب البضاعة والودية (قوله غره) أي غرما الميت

(قوله) وما تعين بموصية ان افرزه (ثم) اي ان عينه بالوصية اي وحيدته فباخذ من عين له ويحتص به
 عن الغرماء فقد اذا وجد ذلك المال المفرز وكان الميت الذي عينه غير مقلب مطلقا كان التعيين
 في الوصية او المرض فاشت بينة بأصله ام لا ولذا قال المصنف وقدم الخ واما ان كان مقلبا
 قبل تعيينه ان قامت بينة بأصله سواء عين في حال الصحة او المرض وان لم تقم بينة بأصله
 لا يقبل تعيينه كان صحيحا او مريضا ولا فرق في هذا كله بين الوديعة والقراض والبضاعة على
 مما هو الصواب واما ان عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا يثبت له به بخلاف ما وصي به ولم
 يفرزه فانه ان وجد به ربة اخذته والا حاصص به مع الغرماء اه وفي عجم لو اقر العاقل بكذا حائز
 او اجرة اجير او دابة او بركة عن او نحو ذلك فيلزم مال القراض ان كان اقراره قبل المفاهلة لا بعدها
 ففي جزئه ما عليه فقط وسئل عجم عن عامل قراض ارسل له لانيه فاخته هارب المال بينة
 تشهد ان اباه اخبر انها من سلع القراض واسر العامل فجاءه كتاب بان مال القراض عندده وان
 السلع من غيره فأجاب بان العامل يصدق لانه أمين ولا يتطاول لثمة واقرا رايه لا يلزمه لان اقرار
 الانسان لا يسرى على غيره (قوله ان افرزه) اي والا حاصص الغرماء ولا يقدم عليهم كما تقدم (قوله)
 وشخصه بها) اي بالوصية (قوله المدين له على الغرماء) اي سواء كان تعيين القراض ونحوه في محته
 او في مرضه ثبت اصله بينة ام لا (قوله متعلق بمحذوف) اي كما قال طي نقدره الثابت وقال ابن
 عاشر الظاهر تعلقه بوصيته (قوله اي يحرم) حمل الشارح كلام المصنف على التحريم وان كان لفظه
 كلف المدونة يقتضي الكراهة لمحل ابن تونس وان ناجي لفظها على التحريم (قوله بكثير) اي
 واما هبة القليل كدفع لقمة لسائل ونحوها فبما ذكره انه يجوز له ان يهب للشواب لانها يبيع والفرق
 بين الشريك وعامل القراض حيث جاز لا الاول هبة الكثير للاستلاف دون الثاني ان العامل ربح
 فيه انه اجير والقول بأنه شريك مرجوح وحينئذ فالشريك اقوى منه (قوله ولا تولية) اي
 لم يتعلق حق رب المال بالربح فيها (قوله الم يخفض الوضعية) اي الخسرة فيها (قوله ان لم يبعد
 التفضل الخ) صادق بان يكون طعام كل مساو لطعام الآخر وكان ازيد منه ولو كانت الزيادة
 لها بال لا تسع بها النفوس الا انه لم يقصد بها المفاضلة فظاهرها الجواز في صورتين وهو مسلم
 في الاولى دون الثانية ولذا قال الشارح بان لا يزيد الخ تفسير لعدم قصد المفاضلة (قوله بقدر
 ما ينحصه) اي فيما زاده من الطعام على غيره

(باب المساقاة)

(قوله عقد على خدمة الشجر) انما هي ذلك العقد مساقاة مع انه متعلق بغير السقي ايضا لانه معظم
 ما يتعلق به العقد (قوله وما الخ) اي كالشجر والزرع والمقتاة ونحوها (قوله ظاهرة) اي
 من جملة لن كلامها عقد على عمل يجوز مجهول الكم واعلم ان المساقاة مستثناة للضرورة من امور
 خمسة ممنوعة الاول بيع الثمرة قبل بدو صلاحها الثاني بيع الطعام بالطعام نسبة اذا كان العامل
 يكرم طعام الدواب والاشجار لا يبيعها من ذلك الطعام طعاما بعد مدة الثالث الغرر للجهل بما
 يخرج على تقدير سلامة الثمرة الرابع الدين بالدين لان المنافع والمعاكرا كلاهما غير مقبوض الا ان
 الخامس المخاطرة وهي كراهة الارض بما يخرج منها بالنسبة لترك البياض للعامل كما يأتي (قوله انما
 نصح مساقاة شجر) اي العقد على سقي شجرة هي من المفاعلة التي تكون لواحد كسافر وعاقاه
 الله واراد بها الشجر ما يشمل الفحل (قوله فهي) اي الشروط مصب المحصر اي ويصح جعله منضبا على
 الشجر بقيد محذوف اي انما نصح المساقاة جهة مطلق في شجر ومعنى الاطلاق سواء عجز به ام لا

(قوله وان بعلا) اي هذا اذا كان سحاي يشرب بالماء المجاري على وجه الارض بل وان كان بعلا وبالبحر على البعل دفعا لتوهم عدم جواز المساقاة فيه ابعده عن محل النص وهو السقي لارد على قائل بعدم جواز المساقاة فيه كما قاله عبق فقد قال بن لم ابر وجود الخلاف في مساقاة البعل بعيل البحر عنقه في ابن غرزة وغيره (قوله من الودي) اي وهو النخل الصغير (قوله فانه لا يبلغ حد النخل في عامه) اي فلا تصح المساقاة فيه (قوله لم يحل بيعه) صفة لثمر (قوله وهو) اي بدو الإصلاح في كل شيء بحسبه ففي البيع باجر لجره او اصفراره وفي غيره بظهور الخلاوة فيه (قوله لاستغنائه) اي واجاز سحنون المساقاة بعد بدو الإصلاح على حكم الاجارة بناء على مذهبه من اذعاد الاجارة لفظ المساقاة (قوله عطف على ذي) اي لا على لم يحل بيعه لان جلة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الخلاف انما هو من اوصاف الشجر لا لثمر (قوله والمراد بما يخلف) اي من الشجر (قوله فانه اذا انتهى) اي طيب ثمره (قوله واما ما يخلف مع القطع الخ) هذا محترز قوله اذا لم يقطع (قوله يناله من سقي العامل) اي والحال انه لا يثمر في ذلك العام (قوله كالسدر) اي والسقط والتوت (قوله انما يكون بجذره) اي كالقرط والرسم والملوخية (قوله استثناء من مفهوم الثلاثة) اي كافي ح عن البايع خلافا لقول ابن غازي انه استثناء من مفهوم الشرطين قبله (قوله وما يخلف تبعا) اي فلا يمنع من صحة المساقاة واذا دخل تبعا كان لهما ولا يجوز باقوا للعامل ولارب الحائط لانه زيادة اما على رب الحائط او على العامل يناله ببقية مشقة والفرق بينه وبين الارض ورود السنة في الارض انظر بن (قوله اكثر من نوع) اي كنبج وخوخ والذي حل به به واحد منهما دون الآخر (قوله الثلث) وهل هو فيما لا ثمر له بالنظر لثالث قيمة اصوله فاذا كانت قيمته الثلث من قيمته مع قيمة الثمرة جازت المساقاة والا فلا والمعتبر عدد ما لا يثمر من عدد ما يثمر اه عبق (قوله والمراد الخ) اي وحينئذ فاحصر المعلق بهذا انسي اي انما يصح بجزء لا بعد اصع ولا بثمر نخلة او نخلات بعينها (قوله واصع) اي معلومة العدد (قوله في نخلة معينة) اي كساقية على العمل في هذا الحائط بثلث ثمر هذه النخلة او هذه النخلات (قوله وعلم قدره) اي وعين قدره ولو جهل قدره في الحائط وسواء كان تعينه باللفظ والنص عليه كربع بل ولو كان التعيين بالعادة التجارية في البلد (قوله ويشترط في الجزا ايضا) اي كما يشترط شيوعه في جميع الحائط وتعيين قدره (قوله ان يكون مستويا الخ) قد يقال بقي عن هذا الشرط اشتراط شيوعه في جميع الحائط لانه اذا حصل له النصف في الثمر والربع في الزيتون كان كل من الجزين غير شافع في جميع الحائط فتأمل (قوله لا يستلزم تعيين قدره) اي لانه اعم منه لصدقه بما اذا قل له جعلت لك جزا قليلا او كثيرا وبما اذا قل له جعلت لك الربع مثلا والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين (قوله اي بهذه المادة) اي فبدخل ساقية وانا مساقية او اعطيتك حائطي مساقاة (قوله والمذهب الخ) هذا قول سحنون واختاره بن شاس وابن الحاجب وما ادعاه الشارح من انه المذهب تبعا لعبق قال بن فيه نظرا لقول ابن القاسم الذي هو ظاهر المصنف صححه ابن رشد في المقدمات والبيان وكذا كلام المتبلى وعياض والتوضيح وغيرهم يقتضي انه المذهب ولذا اقتصر ابن عرفة عليه (قوله بعاملت ونحوه) كما علمت على الخدمة في هذا الحائط بكذا او عاقدتك على الخدمة في هذا الحائط بكذا (قوله ونحوه) اي كرضيت (قوله واحترز بذلك عن لفظ الاجارة الخ) هذا يقتضي ان هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون وليس كذلك بل هو من محل الخلاف بينهما كافي كلام ابن رشد والمتبلى ونص الاول منهما والمساقاة اصل في نفسها لا تنعقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على العمل في حائطي هذا بنصف ثمرته

لم يحز على مذنبه كلاً تجوز الاجارة عنه باقظ المساقاة بخلاف قول مصنفونه فانه يميزها ويجعلها
 لبطنة وكلام ابن القاسم اصح منه (قوله ولا تصح باشتراط نقص الخ) اي ولا تصح المساقاة باشتراط
 رتب الخابط على العامل انه يخرج من كافي في الحائط موجودا حين العقد من الرقيق او الدواب
 ويأتي العامل ببذله (قوله بخلاف لو اخرجها) اي بعد العقد من غير شرط فانه لا يضر كان خرج
 من ذكره في الحائط قبل عقدها لا يضر ولو كان قاصداً للمساقاة (قوله ولا نقص الخ) الواو للعالم
 ولا نافية والخبر بخلاف والتقدير انما تصح مساقاة شجر بالشروط المذكورة والحال انه لا ينقص
 لمن في الحائط من الرقيق والدواب ولا تجديد له وجود وهذا تعلم ان ما ذكره الشارح حل معنى لا حل
 اعراب (قوله ولا باشتراط تجديد) اشار بهذا الى ان المضارعة والاشتراط واما التجديد لشيء لم يكن
 في الحائط وقت العقد من غير شرط لم يضر كان المجد والعامل او رب الحائط وأشار المصنف بهذا
 لقول المدونة وما لم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي ان يشترطه العامل على رب الحائط
 الا ما قل كغلام او دابة في حائط كبير (قوله خارجة عن الحائط) اي فهو غير قوله ولا تجديد
 فلا يقال انه لا حاجة لتولده ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد (قوله ونحو ذلك) اي كان يشترط اخذهما
 على الاخر خدمة بيته او طعن ارب مثلاً (قوله الا ان كانت) اي الزيادة خارجة عن الحائط قليلة
 وقوله او دابة اي او كان التجديد المشتراط قليلاً كدابة او غلام في الحائط والحال انه كبير (قوله
 وجوبا) اخذ هذا من كون القضية مطلقة ومن القواعد ان قضايا العلوم المطلقة تفيد الوجوب او
 اخذها من التعبير بالفعل كذا قوله شيخنا (قوله جميع ما) اي جميع العمل الذي يفترق الحائط اليه
 فخصمير يفترق للحائط المفهوم من المقام وحينئذ فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز شيئا على
 المذهب الكوفي لان اللبس لان الذي يفترق للعمل انما هو الحائط (قوله عرفا) اي لقيام العرف
 مقام الوصف (قوله كإبرار) اي وكذا ما يؤبر به على المعتمد (قوله وتنقية لمناقع الشجر) اي واما
 تنقية العين فعلى رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل فلا يصح دخولها هنا لان كلام المصنف
 فيما على العامل لزوماً هذا وما ذكره المصنف من الفرق بين تنقية مناقع الشجر وتنقية العين اي
 كنسها تنقع فيه ابن شاس وابن الحجاب وهو قول ابن حبيب ولكن الذي في المدونة التسوية بين
 مناقع الشجر وتنقية العين في انه على رب الحائط الا ان يشترطها على العامل كما في نقل المواق
 فاعلم الا ان مراد المصنف بالتنقية هنا تنقية النبات فلا يخالف المدونة انظر (قوله ودواب
 واجراء) اي وكذا عليه المجد اذا وحاصداً لفرور وع والكيل وما أشبه ذلك كالدراس (قوله وانفق
 العامل) اي من يوم عقد المساقاة يحل من في الحائط من رقيق او دواب او اجراء سواء كانوا في الحائط
 لربه قبل عقد المساقاة او أتى بهم العامل في يومه (قوله من يحتاج للكسوة) اي محام في الحائط
 من الرقيق وقوله وكسائه سواء كانت الكسوة لا تبقى بعد مدة المساقاة او كانت تبقى بعدها لان
 بقضاءها بعد هاز من قليل فليست مثل كنس العين وبناء المجد ارتأى (قوله سواء كان الخ)
 أي من في الحائط من الرقيق (قوله ورقيقه) اي رقيق الحائط وقوله كانوا اي الدواب والرقيق
 (قوله لا تلزمه الاجرة الخ) يظهر المصنف انه لا يلزمه اجرة من كان فيه كان الكرا او حبيسة
 او مشاهرة وهو ظاهر المدونة كما قال مع وقال اللغوي انما ذلك في الوجبة تنقرب الحائط فيها
 ام لا واما المشاهرة فتلزمه ان لا يتقدم فيها ربه مدة كما ان عليه اجرة ما زاد على مدة الوجبة قال مع
 وهو مخالف لظاهر المدونة فمأى فهو ضعيف خلافاً للسلطاني فانه جعل كلام اللغوي هو المفعول عليه
 (قوله او خلف من مات) عطف على اجرة ومثلهما انه لا يجب على المفاصل خلف من مات او مرض من

الدواب التي كانت فيه بل خلفها كما في المدونة على رب الحائط وان لم يشترط العامل ذلك فلو شرط
 خلفها على العامل لم يجز (قوله على الاصح) اي لانه انما دخل على لتفادعها حتى تهلك اعينها
 وتجديدها على العامل معلوم عادة وحينئذ فلا يجوز اشتراطها على رب الحائط (قوله كزرع
 ولو بعلا) اي لانه قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه واحتياجه لعمل وموتة (قوله فلا يصح
 مساقاته) اي لان اخلافه بعد قطعه وجواز المسافات فيما يخلف بعد القطع خاص بالشجر كما مر
 (قوله وبقيل) اي وكفيل وكراي مما يجذب وكزبرة وجوز وخس وكرنيب واسباخ وثبت (قوله
 ومنها الباذنجان الاول) ان يقرل ومنها القرع ومنها الباذنجان والبايما والعصفر (قوله غير معناه
 في الشجر) اي لان المراد بالاخلاف هنا الاخلاف بعد القطع والمراد في الشجر الاخلاف قبل القطع
 (قوله ان يجز ربه الخ) ومنه اشتغاله عنه بالسفر كما في التوضيح عن الباقي خلافا لعق (قوله وخيف
 موته) اي وطن موته اذ ترك العمل فيه ولا يلزم من يجز ربه خوف موته لان السماء قد تسقيه وكلام
 المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كما في نقل المواق فسقط اعتراض الساطي على المصنف بأن هذا
 الشرط ليس في كلامهم صريحا (قوله وبزر) ان قيل لا معنى لاشتراط هذا الشرط الا يسمى زراعا
 او قصبا او بصلا لا بعد برزه واما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب لن هذا الاسم يطلق
 على البذر بجواز ابعار ما يؤل اليه فاشتراط الشرط المذكور لدفع توهم ان المراد بالزرع ما يشمل
 البذر (قوله بشروطه) اي الخمسة (قوله مما تجني) اي حاله كونه مما تجني ثمرته ولو قال الذي
 تجني ثمرته الخ) لكن اوضح (قوله قال ابن رشد الخ) حاصل كلامه ان الورد والياسمين كالشجر بلا
 خلاف وحينئذ فلا يعتبر في صحة مساقاتهم ما يجز ربهما واما ما قطن ففيه الخلاف والراجح انه كالزرع
 فيشترط في صحة المساقاة فيه الشروط الخمسة المذكورة ولو ابدل المصنف الورد بالعصفر كان أولى
 لوجود الخلاف فيه كالقطن وبعبارة بن المرامن ذكر التأويل الاول في الورد وغايرها كرامهم انه كالشجر
 بلا خلاف فان ح والتوضيح والمواق لم يذكر والتأويل الاول الا في العصفر واما الورد فظاهر كلامهم
 انه كالشجر اتفاقا (قوله ولو كان نوع يعام الخ) اي كما في التبن والعنب كما في بعض بلاد المغرب (قوله
 وكيباض يخلل اوزرع) اي وكا أرض بيضاء خالية من التخلل والزرع وانما سميت الارض الخالية
 مما ذكر بيضاء لانها تخلوها مما ذكر تصير في النهار مشرقة بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر
 والكواكب واما اذا استمرت برزخ او شجرة سميت سودا لم يجب ما ذكر بهجة الاشراق فيصير ما تحتها
 سودا (قوله اي ادخاله الخ الحاصل ان المصنف ذكر للبياض اربعة احوال الاولى ادخاله في المسافات
 ويجوز بالشروط الثلاثة الثانية ان يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع وان قل الثالثة ان يسكنه
 فيبقى للعامل ان قل الرابعة ان يشترطه العامل لنفسه وهي جائزة ايضا ان قل (قوله ان وافق
 الجزاء الخ) هذا هو المشهور ولم يشترط اصبعه ووافقه الجزاء قال المستأوى وقد جرى العرف عندنا
 بنقاس ان البياض لا يعطى الا بجزء اكثر له مستند فلا يشوش على الناس اذ ذلك بذكر المشهور
 اه بن (قوله وبذره العامل من عنده) اي واشترط بذره عليه لان الكلام في صحة العقد والمراد
 اشترط عليه ذلك مع عمله فيه جميع ما يفتقر اليه عرفا فلا بد من هذا (قوله مع قيمة الثمرة) اي بان
 ينسب كراه البياض الى مجموع قيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها وكراه البياض وليس المراد ان كراه البياض
 ثلثا بالنسبة لقيمة الثمرة مفردة (قوله بان اختل شرط من الثلاثة) اي بان لم يكن جزءه وفاقا
 للجزء في الشجر والزرع او كان موافقا ولكن ليس البذر من عند العامل او كان وليس كان
 البياض اكثر من الثلث (قوله فسد العقد) اي عقدا لمساقاة في البياض وفي غيره (قوله البياض

البسير) اي وهو ما كان كراؤه الثالث ختمون ومن باب اولي اذا كان كثيرا (قوله اي ليعمل فيه لنفسه
 اي ليعمل فيه رب الخياط لنفسه وقوله لانه الخ الاول اذا كان مثله شيء من سقي العامل (قوله ولذا
 اي ولا يهل لكون الفساد دليل البياض شيئا من سقي العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقي العامل
 لا يضرا لشرط ربه اخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفي الشروط المتقدمة) اي في قوله ان وافق
 الخ زرع الخ والاولى اسقاط ذلك الا لمعني له (قوله ان سكاغنه) اي وقت عقد المساقاة على الشجر او
 ازرع فكم يعني دخوله في عقد المساقاة ولا كونه للعامل اول به (قوله واشترطه) اما كين الشيء
 قد يكون جائزا واشترطه بوجوب منه كالنقد في بيع الخيار زاد المصنف واشترطه لئنه على مجزؤه
 (قوله لم يبايع) اي عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فان اشترطه له ففسد العقد
 (قوله ولا ادخله في عقد المساقاة) اي فان ادخل فيها فسدت وأما أصل ان البياض ان كان
 كثيرا فعين ان يكون له ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا ادخله في عقد المساقاة ولا يلحق للعامل عند
 السكوت عنه وان كان قليلا ففسد الاحوال الاربعة المتقدمة (قوله ودخل شجر) يعني ان
 المساقاة اذا وقعت قصدا على زرع وفيه شجر يسير تتبع فان ذلك الشجر يدخل في عقد المساقاة على
 الزرع لا وما لا يجوز اشتراطه للعامل ولارب الارض لان السنة انما وردت بالغاء البياض لا بالغاء
 الشجر ولا يعتبر في مسألة المصنف شروط التابع بأن يقال لبدان يكون ذلك الشجر بل ينعى بد
 الاثر وان لا يجل بيع ثمره ان كان موجودا وان يكون ذلك الشجر لا يخالف وكذا في عكسها فلا
 يقال لبدان يجوز ربه عن العمل فيه وان يبرز وان يخاف موته وان لا يبدو صلاحه وان يكون مما
 لا يخلف وانما يعتبر فيه ما شرط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته) اي اقيمة ثمره الثالث فدون اي
 بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة المتبوع وهو الزرع واما لو كانت قيمة ثمر الشجر اكثر من ذلك فلا
 يدخل في المساقاة على الزرع (قوله كأن يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضي انه انما يعتبر سقوط
 الكلفة في قيمة الثمرة دون الزرع وهو ظاهر كلام التبصرة واعتبر ذلك الشيخنا محمد الزرقاني فيهما معا
 (قوله فيدخل في عقد المساقاة) اي على الزرع (قوله اي مساقاتهم معا) اشار بذلك الى ان
 المساقاة في هذه المسألة وقع عقدها على كل من الامرين سواء كان احدهما تابعا للاول واما التي فيها
 فانما تملت باحد الامرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرار (قوله وان كان احدهما) مراده الاحد
 الشائع (قوله غير تتبع) اي للآخر (قوله بعقد واحد) اي اوعود والعامل في الجميع واحد
 او متعدد وكذا رب الخواطر واما واحد او متعدد (قوله اعتبر شروط المتبوع) اي واما اتفاق المجزؤ
 فلا بد منه في جميع الصور (قوله وان اختلفت) اي هذا اذا اتفقت تلك الخواطر في انواع بل وان
 اختلفت (قوله فلا استثناء من مفهوم قوله يجوز اي فكأنه قال لا يجوزين الا في صفقات والاستثناء
 متصل لان قوله وحواشه وان اختلفت شامل لما اذا كان العقد صفقة واحدة او صفقات اخرج من
 ذلك فلذا كان صفقات (قوله ان وصف) اي سواء كان واصفا للعامل ربه او غيره وفيهم من قوله
 ان وصف انه لا يجوز صفقات الغائب برؤية لا يتغير بعدها ولا على الخيار بالرؤية وظاهر المعونة وح
 الجواز لان المدونة شبهت بصفقات الغائب يبيعه انظر بن (قوله من شجر) اي من جنس الشجر
 وعدده (قوله واراض) اي فيوصف ما هي عليه من ملاحظة او غيرها (قوله او غيرها) اي
 كغرب (قوله ان امكن وهو قوله قبل طيبه) اي وان لم يصل بالفعل فان عقداها في زمن يمكن
 فيه الوصول قبل طيبه فتواني في طريقه فلم يمل اليه الا بعد ان طيب لم يفسد وحط عن الامل بنسبة
 ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حط بنسبته عن العامل بنسبته ثم نفقته في ذهابه

وإقامته عليه لانه اجبر بخلاف عامل القراض لانه شرى على قول فيه نوع قوة (قوله والا
 فسدت) أى والا بان جزم عند العقد بعدم وصوله قبل مائة فسدت (قوله جزء الزكاة) الاضافة
 ببيانها ولو قال واشترط الزكاة لكفاه وكلام المصنف من اضافة المصدر لقوله أى واشترط
 احدهما الزكاة على الآخر واعلم ان النخل والزروع المساقى عليه انما يتركى كل منهما على ذلك رب
 الحائط والزروع فان كان به اهلا لزرع عشرة او زرع واحد او مع ما يضمه اليه من غيره نصاب
 وجبته الزكاة ولو كان العامل من غير اهله لانه اجبر فان لم يكن ربه من اهله او لم يبلغ الثمار والزروع
 ولو بلغ ناله من غير اهله نصابا لم يجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصابا وهو من اهله لانه
 اجبر وما قلناه من انه لا فرق بين الثمر والزروع هو الصواب كما فى بن ومافى عقبه من التفرقة بينهما
 ففيه نظر انظر بن (قوله يجوز معلوم) فكأنه جعل لمن اشترطت الزكاة عليه نصف الثمرة مثلا
 الانصف عشرها (قوله وقيل لم يشترطه) أى وقيل ان جزء الزكاة وهو عشر الثمر او نصف عشره
 يكون لمن اشترطه على صاحبه (قوله وجاز سنين) أى والسنة الاخيرة تنتهى بالجدا تقدم
 الجدا على تمام السنة الاخيرة او تأخر عن تمامها (قوله ما لم تكثر جدا) أى كثرة جدا فهو
 مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف وذلك بأن استعمل ان لا يبقى الحائط على حاله اليها (قوله
 بلا حد) أى انه لم يثبت عند الامام تحديد بشئ من السنين في الكثرة المجازة ولا في غير المجازة لانه
 رأى ان ذلك يختلف باختلاف المحووظ اذ المجدد ليس كالقديم فلو حدد دفعهم لاقتصار على ذلك
 (قوله قيل مائة العشرة) أى السنين التى تجوز مساقتها العشرة (قوله لانه ربحا كفاه) أى
 لان ذلك الغلام والذابة الذى اشترطه العامل على رب الحائط ربحا كفى ذلك الحائط الصغير (قوله
 وحاز اشتراط قسم الزيتون حبا) أى من العامل او من رب الحائط (قوله للتوكيد) أى توكيد
 مقتضى العقد وقوله لماعلم انها أى المساواة تنتهى بالجدا واذا انتهت بالجدا قسم الزيتون حبا
 وحيث كان اشتراط ذلك مؤكدا لمقتضى العقد فلا يضره وانما نص المصنف على جواز ذلك مع كون
 العقد مقضيا له لدفع توهم ان اشتراطه يوجب فساد العقد كفى المسائل التى يجوز فيها النقد تطوعا
 وبفسدها شرطه كبيع الخيار (قوله فان لم يكونا فهو عليه ما) أى فان لم يكن شرطه عصره ولا
 عادة بذلك أى والحال انه ما لم يقتسماه حبا كان عصره عليه ما والحاصل انه اذا اقتسماه حبا فالامر
 ظاهر فان لم يقتسماه حبا واشترط عصره على احدهما او جرى عرف بذلك عمل به والا كان عصره
 عليهما فان جرت العادة بشئ واشترط خلافه عمل بالشرط لانه كالناسخ للعادة (قوله الزرع بأعلى
 الحائط) أى وهى الزرع الذى يجعل بأعلى الحائط للهيئة بالسكان ودواء كان من شوك او من
 جريد او بوص او من اعواد (قوله لما انفتح مئة) أى توضع فيما انفتح منه أى من الزرع (قوله
 الاربعة المذكورة) أى وهى اصلاح الجدار وما بعده (قوله فان لم يشترطه على العمل فعلى
 ربه) أى ولو انما اختلف البئر فعلى ربه اصلاحها فان ابنى فللمساقى بالفتح ان يفتح عليها قدر ما يخص
 ربه من غرة سنة ويكون نصيب ربه من الثمرة رهنا بئده كذا فى نوائق الجزيرى والذى فى التوضيح
 والشارح بهرام ينفق العامل ويكون نصيبه من الثمرة رهنا من غير تقييد بسنة (قوله او ما قل)
 أى يجوز ان يشترط رب الحائط على العامل عمل ما قل مما هو لازم لرب الحائط (قوله وظاهره ما)
 قد اشار الشارح لدفع ذلك الاعتراض بأن المراد او ما قل يعنى غير ما تقدم فيفيد ان يحصل جواز
 اشتراط ما تقدم اذا كان قليلا (قوله لازوما باله قد) علة لقوله ولو قبل العمل لان الاقالة فرع
 الزوم والا كان مجرد ترك كفى القراض (قوله ولو وقع التقابل على شئ) أى يدفعه رب الحائط

للعامل (قوله مطلقا) أى سواء كان يجوز مسمى كربع أو لا كوسق كان التقابل قبل العمل أو
 بعده لأنه ما يبيع للشرق من زهره وانما النخل وامان اكل اموال الناس بالباطل ان لم يظهر في النخل
 ثم فبقيا كل العامل ما أخذ به بالمالان لم يعد على ربه نفع (قوله والمذهب) أى كما قال ح بل فى بن
 ان الذى تقتضيه المدونة هو ما قاله ابن رشد فانظره (قوله واما بعده) أى العمى كان التقابل
 يجوز مسمى أولا (قوله ومنعه اصبح) قال بن الصواب نسبة المنع الى سماع اذهب وعلة المنع انهم
 رب الحائط على استئجار العامل تلك الاشهر بسدس من ثمر الحائط ان كانت الاقالة قبله فصارت
 المساقاة دلالة بينهما وصار فيه بيع الثمرة بالعمل قبل بدو صلاحها (قوله كما لو طابت الثمرة فحصر الحال
 ان التقابل قبل العمل والمنع لانه من اكل اموال الناس بالباطل (قوله وكان يجوز غير مسمى)
 أى كوسق أى والموضوع ان الاقالة قبل العمل والمنع لانه من اكل اموال الناس بالباطل (قوله
 الا ما يغهم من المدونة من المنع) أى لا تنهم رب الحائط على استئجار العامل تلك الاشهر برثنى من ثمر
 تلك الحائط ثم اشتراها منه بالدرهم قبل بدو صلاحها وصارت المساقاة دلالة (قوله وجازة مساقاة
 العامل عاملا آخر) أى بغير اذن رب الحائط ومحل الجواز ان لم يشترط رب الحائط عمل العامل بعينه والا
 منع من مساقاته لاخر (قوله امينا) أى بخلاف عامل القراض فليس له ان يعمل عاملا آخر
 بغير اذن رب المال مطلقا ولو كان امين لان مال القراض مما يغاب عليه بخلاف الحائط (قوله
 لا غير امين) أى فلا يجوز مساقاته وان كان الاول مثله فى عدم الامانة لان رب الحائط ربحا رغب
 فى الاول لا لرئيس فى الثانى وظاهر كلام المصنف كان جزء الثانى اقل من جزء الاول واكثر منه
 او مساويا له وهو كذلك والزيادة للمال الاول فيما اذا كان الجزء الذى جعله للثانى اقل من الجزء
 المجموع له والزيادة عليه فيما اذا كان الجزء الذى جعله اكثر (قوله على ضدها) أى وعليه
 اثباته لان الاصل فى الناس المجرعة لا العدالة وهذا بخلاف ورثة العامل الاول فانهم يحملون
 على الامانة حتى ثبت ضدها فليسوا كالا جنبي لانهم ثبت لهم حق ميراثهم فلا يزول الا بما يحقق
 بخلاف الاجنبي والفرق بين ورثة عامل المساقاة وورثة عامل القراض حيث حملوا على ضدها لامانة
 ان مال القراض يغاب عليه دون الحائط (قوله وضمن الاول موجب فعل غير الامين) أى موجب
 فعل الثانى اذا كان الثانى غير امين وحاصله ان العامل الثانى حيث حمل على ضدها عند الجملة
 بحاله فان العامل الاول يضمن موجب فعل الثانى الذى لا امانة عنده كانت الاقالة فى زرع او شجر
 ولا يرجع قوله وضمن ما اذا كان الثانى اقل امانة لانه اذا ثبتت امانته ولو كانت اقل فلا ضمان
 (قوله اسلمه له به هدر بلا شئ) يقال فى التوضيح ظاهره انه لا شئ له ولو انتفع رب الحائط بما عمل
 العامل وهو ثمار المدونة ايضا وقال اللبى له قيمة ما انتفع به من العمل الاول قياسا على قوله لم
 فى الجعيل على حفر البئر ثم يترك ذلك اختيارا ويترك البئر حفرها اه وقال فى التوضيح ايضا قوله
 اسلمه هدر ا قال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيره ان ذلك للعامل وان لم يرض رب الحائط لكن
 تأول المدونة ان الحسن وغيره بأن معناه اذا تراضيا على ذلك خليل وهذا التأويل متعين اه اذا
 علمت هذا فقوله الشارح ولزم ربه القبول انما يتم على ما لا ين عبد السلام وقد علمت رده (قوله
 قضاه منه) يعنى انه لا يرجوع له على احد وقال المتخمي وابن يونس لو قال رب الحائط انا استأجر من
 يعمل تمام العمل وابيع للعامل ما حصنه من الثمرة واستوفى ما دبت فان فضل شئ فله وان نقص
 اتبعته ان ذلك له نقله بن عن التوضيح (قوله ولم تنفخ المساقاة) أى عقدها وقوله بفلس ربه أى
 بالمعنى الاعم او الاخص وقوله الطارئ على عقدته على قبل العمل او بعده (قوله يبيع) أى لاجل

(قوله) كان إذا أحدهما عينا و عرضا يتحقق في زياد أحدهما عينا و عرضا المحرور لا جازية
 الفاسدة والخروج ليسيع المنة قبل بدو صلاحها كما بينه الشارح (قوله) ولا ينبغي له من المنة قال ابن
 سراج الضرورة كان لا يجذب الحائط عاملا لا مع دفعه له شيئا ثم ادعى الجزء فيجوز (قوله)
 فقد خرجا عنها أي عن المساقاة (قوله) فساقاة المثل أي هي الواجبة للعامل وأعلم أن مساقاة
 المثل واجبة في حائطة فيكون العامل أجق به في الموت والفلس بخلاف اجرة المثل فانها في الذمة
 فلا يكون العامل أحق بالممثل فيه في فلس ولا موت ولكن الذي في ح قبيل قوله وإن ساقيته
 أو كونه ملح أن العامل أبقى الحائط فيما فيه اجرة المثل في الفلس لافي الموت هذا في المساقاة نعم
 في القراض ليس أحق بما فيه اجرة المثل لافي الفلس ولا في الموت (قوله) وليس تبعها أي بأن كان
 الثمر الذي به صلاحه زائدا على المثل (قوله) على حائط واحد أي فيه ثمرا طعم زائد على الثلث منه
 نوع مغاير للنوع الذي لم يطعم (قوله) ولا تعلم نعم أي فإذا لم يطعم على فساد هذه المساقاة إلا
 بعد العمل كان له فيما لم يطعم مساقاة المثل والعلة في فساد هذه المساقاة احتواء ماء على بيع غير
 مجهول وهو الجزء المسمى للعامل بشئ مجهول وهو العمل ولا يتصل أصل المساقاة كذلك لانا نقول
 المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناول خروجها هذا الفرع مخروج هذا الفرع عن سنة المساقاة
 من كونها قبل الطعام ففي هذا الفرع على أصله (قوله) صفقة واحدة أي كأن يقول رب
 الحائط للعامل ساقيتك حائطي وبعثك سلعة كذا بدينار وثلاث المنة والعلة في فسادها اجتماع
 البيع والمساقاة فإذا لم يطعم عليها إلا بعد العمل مضت وكان للعامل مساقاة المثل (قوله) إن كل
 ما يتنعم الخ أي وهو ما ذكره بعضهم في قوله

نكاح شركة صرف وقرض * مساقاة قراض يبيع وجعل

فجمع اثنين منها المحظ فيه * فيمكن فطنا فان الحفظ سهل

(قوله) وصرف كذلك أي وشركة وقرض وقراض (قوله) أي نفسخ أي إذا أطلع عليه ما قبل
 العمل وقوله وفيها مساقاة المثل أي إذا أطلع عليه ما بعد العمل (قوله) واشترط العامل عمل
 به معه أي بجنا أو شاركة به أو المراءا بشرط عمل به معه بجنا أو مع مشاركتيه
 في الجزء وما تقدم من قوله وأشار كره به بيان للانع وهو هذا في الواجب بعد الوقوع فلا تكرر أعلى كل
 حال وقوله واشترط أي في صلب العقد لا بعده ألا يتأتى الاشتراء بعد (قوله) كافر فيه أنه لم يمر
 ذلك للشارح وإن كان مرنا ذلك عند قوله أو مشاركة به وقد معنا وجهه أيضا (قوله) واشترط عمل
 دابة أو غلام أو صغير قال عبي الظاهر في هذه المسألة وما بعدها الفساد ولو اسقطنا شرط (قوله)
 أو جعله لمزله أي بجنا أو بأجرة (قوله) أنه كان فيه كافة ومثقة أي والأجاز ويمنع أن يدفع له
 اجرة المثل في المنوعة مع اجرة المثل (قوله) حائط آخر أي بجنا أو بأجرة خلافا للشارح ولا مفهوم لحائط
 بل متى شرط أحدهما على الآخر خدمة في شئ آخر حائط أو غيره وإن أجرة فسدت المساقاة وإن
 فيها مساقاة المثل فكان الأولى للشارح أن يجعل آخر صفقة لنبي الحائط (قوله) في الأولى أي
 في الحائط الأول وهو الذي وقع عليه العقد (قوله) سنين المراد بالجمع ما زاد على الواحد ولو كثر
 ذلك الزائد جدا والحاصل أنه حيث اختلف الجزء ما منع سواء كانت السنين التي وقع العقد عليها
 قليلة أو كثيرة جدا وعلى كل حال له مساقاة المثل لأنهما لم يخترجا بالسبب آخر أو ما يمنع للغير كذا قرر
 شيخنا العدوي (قوله) صفقة أي وقع عقد المساقاة عليها صفقة واحدة (قوله) فساقاة المثل
 أي إذا بلغا أو نكلا فإن حذف أحدهما أو نكل الآخر قضى للعالم على النا كل فإن كانت مساقاة

المبرر مختلف بأن كانت عبادتهم في بلدتهم يساقون بالثالث وبالجمع قضى بالأكثر اهـ تقرير شيخنا
 عدوى (قوله ويلها مع آفاق الجرم) أي وأمان وقوع عقد المساقاة على خواطجهم مع تحقق صحة
 واحدة وأومع في صفقات أو وقع عقد المساقاة على خواطجهم مختلف في صفقات فيجوز (قوله
 أومع في صفقات) أي أومع استسلامه في صفقات (قوله تخالفوا في المساقاة) أي يخلاف القراض إذا
 تنازع قبل العمل فإن المسال برذال به بلا تخالف لأن عقده قبل العمل ممكن بخلاف المساقاة فإنها
 تلزم بالهقد (قوله فالقراء السائل) أي لتقوى جانبه بالعمل (قوله ولا يشبهه هـ) أي
 أي ولم يعمها عليه (قوله ومساواة النمل) أي وأما وجبت مساواة النمل في هذه المسئلة مع أن العقد
 فيها صحيح من أجل الاختلاف بينهم في قدر الجزاء (قوله أكرى عليه الحماكم المنزل الخ) فإذا
 أكرى عليه الحماكم المنزل بزيادة كانت الزيادة للمكترى الأول والنقص عليه وكذا إذا سأل عليه
 عاملاً فإن كان الجزاء أقل من جزء الأول أو أكثر فالزيادة والنقص عليه (قوله مالوا كثرته)
 أي جملته كراعتك للخدمة بقي ما إذا كثرته للعمل فوجدته سارقاً والظاهر كافي عقب وحاشية
 شيخنا أنه مثل ما إذا كثرته دارك لأمثل ما كثرته للخدمة (قوله كسبه) أي كسبه شخص
 ساعته لمفاس (قوله بل هو أسوة الغرام في الثمن) أي أنه يحاسب معهم بالثمن فيما يبعث به
 ساعته وغيره وهذا إذا كان البيع له قبل اقتسام الغرام أو ما إذا باع له بعد اقتسامه فلا دخول له
 معهم كما مر (قوله اتهم به) أي حين باع لذلك المفاس ولم تثبت (قوله أنه أخذ عين شئته)
 أي الحازعة في المفاس (قوله أي ماسطة منه) أي أشار بهذا إلى أن الإضافة على معنى من وفي الكلام
 حذف مضاف أي والساقط من أجزاء الغل حالة كونه كاي فلامفهوم للغل بل مثله الشجر والزرع
 والساقط منه كالنخل والوعد يكون بينهما على ما دخل على ما دخل عليه من الجزاء في الحب (قوله ويريد)
 أي ويلج وقوله كالثمرة أي السابقة من غير سقوط (قوله فله) أي ولا شيء منه للعامل فليست
 الإضافة بيانية لصدقه بذلك مع أنه غير مراد (قوله مدعى الصحة) أي مدعى الصحة (قوله لم يدعى الصحة) أي
 لو اختلفا فقال رب الحائط لم تدفع لي الثمرة وقال العامل بل دفعتم لك صدق العامل لأنه أمين ابن
 المواز ويحلف كان التنازع قبل جذاذ الناس أو بعده اهـ بن (قوله كانت المنازعة بعد العمل)
 أو قبله) أي كما جزم بذلك الشيخ بأن رشد نقل ذلك العلم في حاشيته على المبدوءة عن المتعطي
 وفي الشامل وصدق مدعى الصحة إذا تنازع بعد العمل والاتعلاف فثبتت قال عجم وهو غير معمول
 عليه واعترضه الشيخ أبو علي المناوي بأن ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في العتبية وابن يونس
 والتوفسي وأبو الحسن وابن عرفة وغير واحد فتحمل أن طريقة ابن رشد والشيخ القول لم يدعى
 الصحة مطلقاً وطريقة غيرهما التفصيل وعليه الشامل اهـ بن (قوله ما يغلب الفساد) أي بخلاف
 التراض فإن القول قبل مدعى صحته ولو غلب الفساد على المذهب وما ذكره تنه عن ابن ناجي من
 أن القول لم يدعى الصحة ولو غلب الفساد على المذهب وورده عجم بأن ابن ناجي أعان كره في القراض
 لافي المساقاة (قوله بأن يكون عرفهم) أي بأن يكون الفساد عرفهم (قوله فيصدق مدعيه)
 بيمينه) أي ويصح العمل (قوله عما شرط عليه من العمل أو جري به العرف) أي كالحرق والسقي
 ثلاث مرات فحرق أو سقي مرتين (قوله فينظر قيمة ما عمل الخ) كان يقال ما أجرة مثله لو حرق مثلاً
 ثلاث مرات فإذا قيل خمسة عشر فيقال وما أجرة لو حرق مرة فإذا قيل خمسة حط من حصته من الثمرة
 ثلثها لأن قيمة ما ترك خمسة ونسبته الخمسة عشر لثلاثها (قوله وهو كذلك) قال ابن رشد بل لا خلاف
 بخلاف الاجارة بالدرهم والدنانير على منقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عندهم وجأما السماء

فاقام به حينئذ فانه يحيط من الاجرة بقدر اقامة المذنبين في الفرقان
 الاجارة مبنية على الشاحنة والمساقاة فانها مبنية على المساحة
 لا تنهار رخصة والرخصة تسهيل (قوله كذلك)
 اي ونابتعلق بها وما يتبعها * والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 * واليه المرجع
 والنائب *
 آمين

* (تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله باب الاجارة) *

